شرح ابن طولون

على

ألفية ابن مالك

تأليف

أبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي

المتوفى سنة ٩٥٣ هـ

تحقيق وتعليق

الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي

الجزء الثاني

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



الطبعة الأولى
١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان

رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ ـ ١١ بيروت ـ لبنان

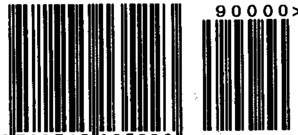
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Etage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3522-8



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني والثلاثون
أبنية المصادر

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

أَبنِيَةُ المَصادِرِ / [١٤٦/ب]

فَعْلٌ قياسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى مِنْ ذي ثَلاثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا
وفَعِلَ اللاَّزِمُ بابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ وكَجَوًى وكَشَلَلْ
وفَعَلَ اللاَّزِمُ مِثلُ قَعَدَا لهُ فُعُولٌ باطِّرادٍ كَغَدَا

اعْلَمْ أنّ الفعلَ الماضي ثُلاثِيٌّ ومَزيدٌ، فالثّلاثيُّ أربَعَةُ أقْسامٍ: مُتَعَدٍّ، ولازِمٌ مَكسُورُ العَينِ، ولاَزِمٌ مَفْتوحُ العَينِ، ولازِمٌ مَضْمومُ العَيْنِ.

وقدْ أشارَ إلى الأوّلِ بقَولِه:

فَعْلٌ قِياسُ .... البيت

يَعْني: أنّ مَصْدَرَ الفِعْلِ الثّلاثيِّ المُتعدّي يأتِي (علَى)[1] «فَعْلٍ» بِسُكونِ العَيْنِ.

وشَمِلَ قولُهُ: «المُعَدَّى»، «فَعَلَ» المَفتوحَ العَينِ، نحْوُ «ضَرَبَ ضَرْباً» و«فَعِلَ» المَكْسورَ[2] العَينِ، نحْوُ «فَهِمَ فَهْماً»، والمُعْتَلَّ الفاءِ، نحْوُ «وَعَدَ وعْداً»، والمُعتَلَّ العَينِ، نحْوُ «باعَ بَيْعاً»، والمُعتَلَّ اللاّمِ، نحْوُ «رَمَى رَمْياً»، والمُضاعَفَ، نَحوُ «رَدَّ، رَدّاً»[3].

ثمّ أشارَ إلى الثّاني بقَولِهِ:

وَفَعِلَ اللاّزِمُ .... البيت

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢١٦.
(٢) في الأصل: المكسورة. انظر شرح المكودي: ١/٢١٦.
(٣) في الأصل: ر. انظر شرح المكودي: ١/٢١٦.

يَعْني: أنّ الفعْلَ اللازمَ المَكْسورَ العَينِ - قياسُ مَصْدَرِه يأْتي علَى «فَعَلٍ» بفَتْحِ العَينِ، ويَستَوي في ذَلكَ الصّحيحُ كـ«فَرِحَ فَرَحاً»، والمُعْتَلُّ اللاّمِ، كـ«عَمِيَ عَمًى»، والمُضاعَفُ، كـ«شَلَّ شَلَلاً»(١).

ثمّ أشارَ إلى الثّالث بقولِه:

وفَعَلَ اللاّزمُ .... البيت

يَعْني: أنّ فَعَلَ اللازمَ يأتي مَصدَرُه علَى «فُعُولٍ»، واسْتَوى في ذلكَ الصّحيحُ / ، نَحْوُ «قَعَدَ قُعوْداً»، والمُعْتَلُّ العَيْنِ، نحْوُ «حالَ حُؤولاً»، والمُعْتَلُّ اللاّمِ، نحْوُ «سَمَا سُمُوّاً»(٢). [١/١٤٧]

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللّهُ تَعالَى:

ما لَمْ يَكُنْ مُستَوْجِباً فِعالاَ ... أو فَعَلاناً فادْرِ أوْ فُعالاَ
فَأوّلٌ لِذي امْتِناعٍ كأَبَى ... والثّاني للّذي اقْتَضى تَقلُّبَا
للدّا فُعالٌ أو لصَوتٍ وشَمَلْ ... سَيْراً وصَوْتاً الفَعيلُ كصَهَلْ

اطِّرادُ «فُعولٍ» في «فَعَلَ» اللاّزمِ يُشتَرَطُ فيهِ أنْ لا يكونَ الفِعلُ مُستَوْجِباً لأَحَدِ الأَوْزانِ المَذكورَةِ، وإلى ذلكَ أشارَ بقَولِه:

ما لَمْ يَكُنْ مُستَوْجِباً ... . البيت(٣)

فذكَرَ فيهِ ثَلاثَةَ أوزانٍ، وسَيَذكُرُ رابِعاً بعْدُ، وهِيَ: «فِعالٌ - بكَسْرِ الفاءِ -، وفَعَلانٌ - بفَتحِ الفاءِ والعَينِ -، وفُعالٌ - بضمّ الفاءِ -».

ثمّ بَيّن مَعانِي الأفْعالِ الّتي تَستَحِقُّ هَذه الأوْزانَ، فَقالَ:

فأوّلٌ لِذي امْتِناعٍ كأَبَى

---

(١) في الأصل: شلاً. انظر شرح المكودي: ١ / ٢١٧. قال المرادي (٣ / ٣٠): «أطلق الناظم في «فَعِلَ» اللازم، وينبغي أن يقيد بالا يكون لوناً، لأن «فُعلَة» هو الغالب فيه كـ«الشهلة، والسُمرة». انتهى. واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية، فقياسه: «الفعالة»، ومثل للثاني فقال: «كولي عليهم ولاية»، ولم يمثل للأول استغناء بالثاني، لأن الولاية في معنى الحرف.
انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ٧٣، شرح الأشموني: ٢ / ٣٠٥.

(٢) قال المرادي (٣ / ٣١): «يستثنى أيضاً من «فَعَل» اللازم ما دل على حرفة وشبهها، فإن الغالب في مصدره «فعالة» نحو «تجر تجارة، وأمر إمارة». انتهى. وذكر ابن عصفور أن «فعالة» مقيس في الولاية والصناعة، نحو «الإمارة، والخلافة، والخياطة، والتجارة». انظر المقرب: ٢ / ١٣١، شرح المرادي: ٣ / ٣١، شرح الأشموني: ٢ / ٣٠٦.

(٣) في الأصل: البيت. مكرر.

يَعْني بـ« الأوّل »: « فعالاً »، وهُوَ مَصدرٌ مُطَّرِدٌ في « فعَلَ » اللاّزِمِ، الدّالِّ علَى الامتِناعِ، نحْوُ « أبَى إباءً، ونفرَ نفاراً، وفرَّ فراراً ». وقولُهُ:

والثّاني للّذي اقْتَضى تَقَلُّبا

يَعْني بـ« الثّاني »: « فَعَلاناً »، وهُوَ أيْضاً مَصدَرُ « فعَلَ » اللاّزِمِ، الدّالِّ علَى التّقلُّبِ والاضْطِرابِ، نحْوُ « لمعَ لمَعاناً، وجالَ جوَلاناً، وغَلَت القدْرُ غَلَياناً ».

وقولُهُ: « للدّا فُعالٌ ». هَذا هوَ الوزنُ الثّالثُ، وهُوَ « فُعالٌ »، وهُوَ مَصدَرٌ مُطّرِدٌ في « فعَلَ » (اللازِمِ)[١] الدّالِّ علَى الدّاءِ والمَرَضِ، نحْوُ « سَعَلَ سُعالاً/، وزَكَمَ زُكاماً ». [١٤٧/ب]

وأرادَ: « للدّاء » بالمدِّ، فقَصرَهُ ضَرورةً.

ثمّ قالَ: « أوْ لصَوت »، يَعْني: أنّ « فُعالاً » يَكونُ أيضاً مُطّرداً في « فَعَلَ » اللازِمِ، الدّالِّ على الصّوْتِ، نحْوُ « نَعَقَ نُعاقاً[٢]، ويَعَرَت الشّاةُ يُعاراً[٣]، ورغَا البَعيرُ رُغاءً[٤] »، فـ« فُعالٌ »[٥] يكونُ علَى هَذا لـ« فَعَلَ »[٦] الدّالِّ علَى (الدّاءِ، ولـ« فَعَلَ » الدّالِّ علَى)[٧] الصّوْتِ.

وقولُهُ:

.... وشَمَلْ   سَيْراً وصَـوْتاً الفَعيْلُ كصَهَلْ

هَذا هوَ الوزْنُ الرّابعُ، وهُوَ « فَعيلٌ »، ويَكونُ مَصدَراً مُطّرِداً في « فَعَلَ » اللاّزِمِ، الدّالِّ علَى السّيْرِ، نحْوُ « ذَمَلَ ذَميلاً[٨]، ورَسَمَ رَسيْماً »[٩]، والدّالِّ علَى الصّوتِ، نحْوُ « صَهَلَ صَهيلاً »[١٠]، وهَذا مَعْنى قولِه: « وشَمَلْ سَيْراً وصَوْتاً ».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢١٧.
(٢) يقال: نعق الراعي بالغنم نعاقاً: صاح بها وزجرها. انظر اللسان: ٦/ ٤٤٧٦ (نعق).
(٣) أي: صاحت. انظر اللسان: ٦/ ٤٩٦٢ (يعر).
(٤) أي: صوت. انظر اللسان: ٣/ ١٦٨٤ (رغا).
(٥) في الأصل: ففعل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢١٧.
(٦) في الأصل: للفعل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢١٧.
(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢١٧.
(٨) الذميل: ضرب من سير الإبل، وقيل: هو السير اللين ما كان، وقيل: هو فوق العنق. انظر اللسان: ٣/ ١٥١٦ (ذمل)، حاشية الصبان: ٢/ ٣٠٥.
(٩) الرسيم من سير الإبل فوق الذميل، وقد رسم يرسم - بالكسر - رسيماً، ولا يقال: أرسم. انظر اللسان: ٣/ ١٦٤٧ (رسم)، ٣/ ١٥١٦ (ذمل).
(١٠) الصهيل: صوت الفرس، وقال ابن سيده: الصهيل من أصوات الخيل، وفرس صهال: كثير الصهيل. انظر اللسان: ٤/ ٢٥١٧ (صهل)، حاشية يس: ٢/ ٧٤.

و« شَمَلْ » فيه لُغتان : « شَمَلَ يَشْمُلُ » – بفَتحِ العينِ في الماضي ، وضَمِّها في المُضارِعِ – ، و« شَمِلَ يَشْمَلُ » – بكَسرِ العَينِ في الماضي ، وفَتْحها في المُضارِعِ – وهيَ الفُصْحَى ، إلاّ أنّهُ يَنْبَغي أنْ تُضْبَطَ هُنا بالفَتْحِ صَوْناً[١] مِنَ السِّناد ، وهُوَ : اخْتِلافُ حركَةِ الحرْفِ الّذي قَبلَ الرّوِيِّ المُقَيَّد[٢] .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى :

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلا كَسَهُلَ الأمرُ وزَيْدٌ جَزُلا

هَذا إشارَةٌ إلى الرّابعِ ، وهُوَ « فَعُلَ » – المَضْمومُ العَيْنِ – ، فذَكَرَ أنّهُ لا يكونُ إلاّ لازِماً ، ويَطَّرِدُ في مَصدَرِه وَزْنان :

الأوّلُ : فُعولَةٌ ، نحْوُ « سُهولَة ، وصُعوبَة » .

والثّاني : فَعالَةٌ / ، نحْوُ « جَزالَة[٣] ، ونَظافَة » . [١٤٨/أ]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى :

ومـا أتَـى مُخالفاً لما مَضَى فَبابُهُ النّقْلُ كَسُخْطٍ ورضَى

يَعْني : أنّ ما خالَفَ ما ذَكرَهُ منْ مَصادِرِ الفِعلِ الثُلاثِيِّ – فهُوَ مَنْقولٌ سَماعاً عنِ العرَب .

وفُهِمَ منْهُ : أنّ جَميعَ ما تقدَّمَ منَ المَصادرِ مَقيسٌ .

وفُهِمَ منهُ أيْضاً : أنّ مَصادِرَ الثّلاثِيّ أتَتْ علَى غَيرِ قِياسٍ ، وذَكَرَ منها مَصدَرَينِ :

– « سُخْطاً » ، وهُوَ مَصدَرُ « سَخِطَ » ، وقِياسُهُ « سَخَطٌ » – بفَتْحِ (السِّينِ و)[٤] الخاءِ – وقَدْ جاءَ كذَلِكَ[٥] .

---

(١) في الأصل : صوتاً . انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٧ .

(٢) وهو سناد التوجيه ، فإن كانت الضمة مع الكسرة لم يكن سناداً – كما ذكره التبريزي ، وإن جاءت الفتحة مع إحداهما فهو سناد عند الخليل ، وكان سعيد بن مسعدة لا يراه سناداً لكثرته في أشعار العرب . انظر الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي : ٢٤٦ ، مفتاح العلوم للسكاكي : ٢٧٢ ، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : ١٦٥ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢١٧ .

(٣) قال الزمخشري : ومن المجاز رجل جزل : ذو عقل ورأي ، وقد جزل ، وما أبين الجزالة فيه ، وقد استجزلت رأيك في هذا الأمر ، وهو جزل العطاء وله عطاء جزل وجزيل وأجزل عطيته ، وأجزل له في العطاء . انظر أساس البلاغة : ٥٩ (جزل) ، تاج العروس : ٧ / ٢٥٦ (جزل) ، اللسان : ١ / ٦١٨ (جزل) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٨ .

(٥) انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢١٨ ، شرح دحلان : ١١٠ ، شرح المرادي : ٣ / ٣٢ ، إعراب الألفية : ٤ ، إرشاد الطالب النبيل : (٥ / ب) .

- و« رِضَىً »، وقياسُهُ « رَضَى » بفَتْحِ الرّاءِ(١) -.

وفُهِمَ منْ قَولِه: « كسَخْطٍ » في إتْيانِه بكافِ التّشبيهِ: أنّهُ قدْ جاءَ غيرُ هَذَينِ المَصدَرَيْنِ علَى غَيرِ قياسٍ(٢).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وغَيْرُ ذي ثَلاثةٍ مَقيسُ مَصْدَرُهُ كقُدِّسَ التّقْديسُ

لَمّا فرَغَ منْ مَصادرِ الثّلاثيِّ شرَعَ في بَيانِ المَزيْدِ، فَقالَ: إنّ غيرَ الثّلاثيِّ مِنَ الأفْعالِ لهُ مَصدرٌ مَقيسٌ، غَيرُ متوقّفٍ علَى السّماعِ.

وشَمِلَ قَولُهُ: « غَيرُ ذي ثَلاثة » الرُباعيَّ الأصُولِ، نَحْوُ « دَحْرَجَ »، والمَزيدَ علَى الرُباعيِّ، (نحْوُ « احْرَنْجَمَ »، والمَزيدَ علَى الثُلاثيّ)(٣)، نَحوُ « اسْتَخرَجَ ».

ولَهُ أبنيةٌ كثيرةٌ، وبَدأ منْها بـ« فَعَّلَ » فَقالَ: « كَقُدِّسَ التّقْديسُ ».

يَعْني: أنّ « فَعّلَ »(٤) المُشَدّدَ العَينِ، نَحْوُ « قَدَّسَ » يأتي مَصدَرُهُ علَى « تَفْعيلٍ »، نحْوُ « قَدّسَ تَقديْساً، وعَلّمَ تَعْليماً ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وزَكِّهِ تَزكيةً وأجْمِلا إجْمالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلا / [١٤٨/ب]

هَذا البَيتُ اشْتَمَلَ علَى ثَلاثَةِ أفْعالٍ بمَصادرِها، وكُلُّها منَ الثُلاثيِّ المَزيدِ فيهِ:

---

(١) انظر التصريح على التوضيح: ٢/٧٤، شرح دحلان: ١١٠، شرح المرادي: ٣/٣٢، شرح المكودي: ١/٢١٨، إرشاد الطالب النبيل: (٥/ب)، إعراب الألفية: ٤.

(٢) وذلك كقولهم في «فعل» المفتوح العين المتعدي: «جحده جحوداً، وشكره شكوراً وشكراناً» والقياس: «جحداً وشكراً»، وقالوا: «جحداً» على القياس، وكقولهم في «فعل» المفتوح العين القاصر: «مات موتاً، وفاز فوزاً، وحكم حكماً، وشاخ شيخوخة ونم نميمة، وذهب ذهاباً» بفتح الذال المعجمة، والقياس فيها: «فعول» وكقولهم في «فعل» المكسور العين المتعدي: «علم علماً» بكسر العين، والقياس فتحها، وكقولهم في «فعل» المكسور العين القاصر: «رغب رغوبة» بزيادة الواو والتاء، والقياس: «رغباً»، وكقولهم في «فعل» المضموم العين: «حسن حسناً، وقبح قبحاً»، بضم أولهما وسكون ثانيهما، وقياسهما: «الفعولة». فهذه نبذة من المصادر، وهي كثيرة لا تكاد تنضبط، وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدراً.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٧٤، التسهيل: ٢٠٤، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/٦١٨، شرح دحلان: ١١٠، شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢٢٢٢، ٢٢٢٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودي: ١/٢١٨.

(٤) في الأصل: الفعل. انظر شرح المكودي: ١/٢١٨.

الأوّلُ: «زكِّهِ»، وهْوَ أمْرٌ مِنْ «زكّى»، ومَصدَرُهُ يأتي علَى «تَزْكِيةٍ»، ومِثلُهُ «نَمّى تَنمِيَةً».

الثّاني: «أجْمِلْ»، وهُوَ أمْرٌ مِنْ «أجْمَلَ»، ومَصدَرُهُ يأتي علَى «إجْمالٍ» ومِثلُهُ «أكْرَمَ إكْراماً، وأعْطَى إعْطاءً».

الثّالثُ: «تجمَّلَ» (وهُوَ)[١] فعلٌ ماضٍ، ومَصدَرُهُ يأتي علَى «تَفعُّلٍ»، ومِثلُهُ «تكَلَّمَ تَكَلُّماً، وتعلَّمَ تعَلُّماً».

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

واستَعِذ استِعاذَةً ثُمّ أقِمْ   إقامَةً وغالباً ذَا التّا لَزِمْ

ذَكَرَ في هذَا البَيتِ فعلَينِ معَ مَصدَرَيهِما منَ الثُّلاثيِّ المَزِيدِ:

الأوّلُ: «اسْتَعِذْ»، وهُوَ فِعلُ أمرٍ من «استَعاذَ»، ومَصدَرُهُ يأتي علَى «استِعاذَةٍ»، ومِثلُهُ «اسْتَقامَ استِقامةً».

الثّاني: «أقِمْ»، وهُوَ فِعلُ أمْرٍ من «أقامَ»، ومَصدَرُهُ يأتي علَى «إقامَةٍ»، ومِثلُهُ «أجازَ إجازَةً».

وقولُهُ: «وغالباً» ذَا التّا لَزِمْ الإشارَة للفعلَينِ مَعاً، وإنّما أفْرَدَهُ علَى إرادة ما ذُكرَ، وإنّما لَزِمَتْهُ[٢] التّاءُ، لأنّ «استعاذَةً» أصلُها «استعْواذاً»، و«إقامَةً»، أصلُها «إقْواماً»، فنُقِلَتْ حركَةُ الواوِ فيها إلى السّاكِنِ، وانْقَلَبَ الواوُ ألِفاً، وحُذِفَتْ إحْدَى الألفَينِ، وعُوِّضَ منْها التّاءُ.

وفُهِمَ منْ قَولِه: «غالباً» أنّها تُحذَفُ في غَيرِ الغالبِ[٣]، كقَولِ بَعْضِهِمْ: «أرَى[٤] إرَاءً»[٥] و«اسْتَفاهَ استِفاهاً»[٦][٧].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢١٩.

(٢) في الأصل: ألزمت. انظر شرح المكودي: ١/٢١٩.

(٣) قال ابن عصفور: وحذفها شاذ نحو قوله تعالى ﴿وإقام الصلاة﴾. وظاهر كلام سيبويه جوازه، قال: «وإن شئت لم تعوض». وقال الفراء: لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضاً من التاء، نحو «وإقام الصلاة».

انظر المقرب: ٢/١٣٥، الكتاب: ٢/٢٤٤، معاني الفراء: ٢/٢٥٤، شرح المرادي: ٣/٣٣.

(٤) في الأصل: وأرى. انظر شرح المكودي: ١/٢١٩.

(٥) حكاه الأخفش. وحكى أيضاً من قولهم: «أجاب إجاباً».

انظر شرح الأشموني: ٢/٣٠٧، شرح دحلان: ١١١، شرح ابن الناظم: ٤٣٦.

(٦) أي: اشتد أكله بعد قلة. انظر اللسان: ٥/٣٤٩٤ (فوه).

(٧) انظر شرح المكودي: ١/٢١٩.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعالَى / : [١٤٩/أ]

ومَـا يَـلِي الآخِـرَ مُـدَّ وافْتَـحـا ... مَـعْ كَسْـرِ تِلْوِ الثّانِ ممّـا افْتُتِحا

بِهَمْزِ وَصْلٍ كاصْطَفَى وضُـمَّ مَـا ... يَـرْبَـعُ فـي أمْـثـالِ قَـدْ تَـلَمْلَما

هَذا ضابطٌ في مَصدَرِ كُلِّ فعْلٍ افتُتِحَ بهَمزَةِ الوصْلِ، يَعْني: أنّ الحَرفَ المتّصلَ به الحَرفُ الآخِرُ منَ الفعلِ، إذا كانَ الفعلُ مُفْتَتَحاً بهَمزَةِ الوَصْلِ – مُدَّهُ وافْتَحْ ما قَبْلَ المَدّةِ، فيَنشأُ منْ ذلكَ الألفُ، ثمّ تَكْسرُ تلْوَ الحَرفِ[١] الثّاني منَ الفعلِ، وهُوَ الحَرفُ الثّالثُ، ثمّ مَثَّلَ ذلكَ بقوله: «كاصْطَفَى»، (فتَقُولُ: «اصْطَفَى)[٢] اصْطِفاءً» و«انطَلَقَ انْطِلاقاً». ثمّ قالَ:

.... وضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ في أمْثالِ قَدْ تَلَمْلَما

يَعْني: أنّ مَصدَرَ «تفَعَّلَ» يُضَمُّ فيه رابعُ الفعْلِ، فيَصيرُ مَصدَراً، نَحْوُ «تلَمْلَمَ تَلَمْلُماً»، ومثلُهُ «تدَحْرَجَ تدَحْرُجاً، وتَنَفّسَ تَنَفُّساً».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعالَى:

فِعْلالٌ[٣] أوْ فَعْلَلَةٌ لفَعْلَلا ... واجْعَلْ مَقيساً ثانياً لا أوَّلا

يَعْني: أنّ «فَعْلَلَ» يأْتي مَصدَرُهُ علَى «فِعْلالٍ»، وعلَى «فَعلَلَةٍ» نحْوُ «دَحرَجَ دِحْراجاً، ودَحْرَجَةً».

وفُهِمَ منهُ: أنّ مَصدَرَ المُلحَقِ بـ«فَعْلَلَ» كمَصدَرِ «فَعْلَلَ»، نحْوُ «جَلْبَبَ وحَوْقَلَ»، فتَقولُ: «جَلْبَبَ جِلْباباً وجَلْبَبَةً، وحَوقَلَ حيقالاً وحَوقَلةً».

إلاّ أنّ المَقيسَ منهُما «فَعْلَلَةٌ» دونَ «فِعْلالٍ»، وقَدْ نبّهَ علَى ذلكَ بقَولِه:

واجْعَلْ مَقيساً ثانياً لاَ أوّلاَ

وجعلَهُما في التّسْهيلِ مَقيسَيْنِ مَعاً[٤].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعالَى / : [١٤٩/ب]

لِفاعَلَ الفِعالُ والمُفاعَـلَهْ ... وغيرُ مـا مَـرَّ السّماعُ عادَلَهْ

---

(١) في الأصل: الفعل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢٠.

(٣) في الأصل: فعلالة. انظر الألفية: ٩٨.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل (٢٠٦): «ومصدر «فعلل» والملحق به: بزيادة هاء التأنيث في آخره، أو بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره». وانظر: شرح المكودي: ١/ ٢٢٠.

يَعْني: أنّ «فاعَلَ» لهُ مَصدَران، وهُما: «الفعالُ» و«المُفاعَلَةُ»، نحْوُ «قاتَلَ قتالاً ومُقاتَلَةً، وخاصَمَ[١] خصاماً ومُخاصَمَةً». وقولُهُ:

وغَيرُ ما مَرّ السّماعُ عادَلَهْ

يَعْني: أنّ ما تقدّمَ منْ مَصادرِ غيرِ الثُلاثيّ هوَ[٢] القياسُ، وما جاءَ علَى خِلافِهِ عادَلَهُ السّماعُ، أيْ: صارَ عَديْلاً لَهُ، وممّا جاءَ منْ ذلكَ قولُ الرّاجزِ:

١٥٢- باتَتْ تُنزّي دَلْوَها تَنْزيّا

وقياسُ مَصدَرِ «نَزّى»: «تَنزيَةٌ»، مثلُ «زكّى تَزكيةً».

ومنْ ذلكَ «كِذّابٌ» في مَصدَرِ «كَذّبَ»، وقياسُهُ «تَكْذِيبٌ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وفَعْلَةٌ لمـرّةٍ كَجَلْسَـهْ وفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

يَعْني: أنّكَ إذا أرَدْتَ المَرّةَ الواحدَةَ منْ مَصدَرِ الثُلاثيّ أتَيتَ بـ«فَعْلَة» - بفَتْحِ الفاءِ، وسُكونِ العَيْنِ -، نحْوُ «جَلَسَ جَلْسَةً، وضَرَبَ ضَرْبَةً»، وإذا أرَدْتَ الهَيئَةَ أتَيْتَ بـ«فِعْلَة» - بكَسْرِ الفاءِ -، نحوُ «جلَسَ جِلْسَةً».

وقدْ يكونُ بِناءُ المَصدَرِ علَى «فَعْلَةٍ» كـ«رَحْمَةٍ»، وعلَى «فِعْلَةٍ»، كـ«ذِرْبَةٍ»[٣]،

---

(١) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ١ / ٢٢٠.

(٢) في الأصل: وهو. انظر شرح المكودي: ١ / ٢٢٠.

١٥٢- من الرجز، ولم أعثر على قائله: وبعده:

كَما تُنَزّي شَهلَةٌ صَبيّا

ويروى: «فهي» بدل «باتت»، ويروى أيضاً: «وهي» و«هي» بدل «باتت»، ويروى:

باتَ يُنزّي دَلْوَهُ تَنْزِيّا

تنزى: من التنزية وهي رفع الشيء إلى أعلى. الشهلة: العجوز الكبيرة. شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدي امرأة ترقص صبياً، وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة، فهي تنزي الصبي باجتهاد. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١ / ٢٢٠، التصريح على التوضيح: ٢ / ٧٦، الشواهد الكبرى: ٣ / ٥٧١، الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ٦٣٤، شرح ابن يعيش: ٦ / ٥٨، الخصائص: ٢ / ٣٠٢، المنصف: ٢ / ١٩٥، شرح ابن الناظم: ٤٣٨، اللسان (شهل، نزا)، المقرب: ٢ / ١٣٤، شرح الأشموني: ٢ / ٣٠٧، شرح المرادي: ٣ / ٣٥، شواهد المفصل والمتوسط: ٢ / ٤٣٧، شواهد الشافية: ٦٧، تاج علوم الأدب: ٣ / ٩٠٢، كاشف الخصاصة: ٢٠٢، أوضح المسالك: ١٦٣.

(٣) في الأصل: كزربة. راجع شرح الأشموني: ٢ / ٣١٠، والذربة: هي الحدة في الشيء، يقال: رجل ذرب، أي: حاد. انظر حاشية الصبان: ٢ / ٣١٠، وراجع اللسان: ٣ / ١٤٩٢ (ذرب).

فلا يَكونُ لَحاقُ التّاءِ دَلالةً علَى المرّةِ[١]، ولا علَى الهَيئةِ، إلاّ بقَرينَةٍ تدُلُّ علَى ذلكَ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

في غَيْرِ ذي الثّلاث بالتّا المرَّهْ وشَذَّ فيه هَيْئَةٌ كالخِمْرَهْ

يَعْني: أنّ مَصدرَ غيرِ الثُلاثيّ إذا أُريدَ منهُ المَرّةُ أُلْحِقَتْ/ التّاءُ بمَصْدَرِه [١٥٠/أ] القياسيِّ، فتَقولُ في نَحوِ «أكْرَمَهُ إكْراماً» إذا أرَدْتَ المرّةَ: «إكْرامَةً»، وفي نحْوِ «انْطَلَقَ انْطلاقاً»: «انْطلاقَةً»، فلَوْ كانَ المَصدَرُ منْ ذلكَ[٢] مَبْنيّاً علَى التّاءِ في نحْوِ «زكّى تَزْكيَةً، واسْتَعاذَ استِعاذَةً» لمْ يَدُلَّ علَى المَرّةِ فيهِ إلاّ بقَرينةٍ، نحْوُ «زكّى تَزكيَةً واحدَةً».

وأمّا الهيْئَةُ فلَمْ تُستعْمَلْ منَ المَزيدِ إلاّ علَى وجْهِ الشّذوذِ، وإلى ذلكَ أشارَ بقَولِه:

وشَذَّ فيه هَيْئَةٌ كالخِمْرَهْ

يَعْني: أنّهُ قدْ جاءَتِ الهَيئَةُ علَى «فِعْلَةٍ» في مَصدَرِ غيرِ الثُلاثيّ، كقَولِهِمْ: «خِمرَةٌ»، وهُوَ منْ «اختَمَرتِ المَرأَةُ إذا لَبِسَتِ الخِمارَ»[٣]، ومِثلُهُ «العِمّةُ» من «اعْتَمَّ» و«القِمْصَةُ» مِنْ «تقمّصَ»، و«النِّقْبَةُ» من «انْتَقَبَ»[٤].

---

(١) في الأصل: المرأة. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢١.

(٢) في الأصل: من غير ذلك. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢١.

(٣) انظر اللسان: ٢/ ١٢٦١ (خمر)، شرح المكودي: ١/ ٢٢١.

(٤) انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢١.

الباب الثالث والثلاثون

أبنية أسماء الفاعلين والصّفات المشبهة بها

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

أبنِيَةُ أسْماءِ الفاعِلِيْنَ والصِّفاتِ المُشبَّهةِ بِها

كَفاعِلٍ[1] صُغ اسْمَ فاعِلٍ إذَا ... مِنْ ذي ثَلاثـةٍ يكونُ كَغَذَا

وهْوَ قَليلٌ في فَعُلْتُ وفَعِلْ ... غَيرَ مُعَدَّى ....

الفعْلُ علَى قسمَيْنِ: ثُلاثيٍ وغيرِ ثُلاثيٍّ، والثُلاثيُّ بالنّظرِ إلى هَذا الباب ثَلاثةُ أنْواعٍ: مَفتوحُ العَينِ (مُطْلَقاً)[2]، ومَكْسورُ العَينِ مُتَعدٍّ، فهَذا هُوَ القسْمُ الأوّلُ، ومَكْسورُ العَيْنِ لازمٌ، وهُوَ القِسْمُ الثّانِي، ومَضْمومُ العَينِ، ولا يكونُ إلاّ لازِماً، (وهَذا هُوَ القسْمُ الثّالثُ)[3].

وقدْ/ أشارَ إلى الأوّلِ بقَولِه: [١٥٠/ب]

كَفاعِلٍ صُغْ .... البيت

المُرادُ بقَولِه: «كَفاعِلٍ» هَذا الوزْنُ الّذي علَى صِيغَةِ «فاعِلٍ»، والمُرادُ باسْمِ الفاعِلِ: الّذي هوَ صِفَةٌ دالّةٌ علَى فاعِلٍ، جارِيةٌ في التّذْكيرِ والتّأْنيث علَى المُضارِعِ مِنْ أفْعالِها، سَواءٌ كانَ علَى وزْنِ «فاعِلٍ» كـ«ضارِبٍ»، ومِنهُ: «غادٍ»، أو علَى غيرِه، كـ«مُكْرِمٍ، ومُدَحْرِجٍ»[4].

وشمِلَ قولُهُ: «منْ ذي ثَلاثةٍ» جَميعَ أنواعِ الفِعلِ، ثمّ أخرَجَ «فَعُلَ» اللاّزِمَ و«فَعِلَ»، ولا يَكونُ إلاّ لازماً، بقَولِه:

وهْوَ قَليلٌ (في)[5] فَعُلْتُ وفَعِلْ ... غيْرَ مُعَدّىً ....

---

(١) في الأصل: لفاعل. انظر الألفية: ٩٨.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢٢.

(٤) انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢٢، التسهيل: ١٣٦، شرح الأشموني: ٢/ ٢٩٢، شرح المرادي: ٣/ ١٤، حاشية الخضري: ٢/ ٢٤.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ٩٩.

«هُوَ»: ضَميرٌ عائِدٌ علَى «فاعلٍ» في البَيْتِ الّذي قَبلَهُ، يَعْني: أنّ «فاعلاً» قَليلٌ في اسْمِ الفاعِلِ منْ «فَعُلَ» المَضْمومِ العَيْنِ، و«فَعِلَ» المَكْسورِ[1] العَيْنِ اللازِمِ، نحْوُ «فَرُهَ[2] العَبْدُ فهُوَ فارِهٌ[3]»، وسَلِمَ فهُوَ سالِمٌ».

وفُهِمَ (منهُ)[4]: أنّهُ كَثيرٌ فيما عَدا هَذَيْنِ الوَزْنَيْنِ منَ الثُلاثيِّ، وهُوَ ثَلاثةُ أنْواعٍ: مَفْتوحُ العَينِ مُتَعَدٍّ، نحْوُ «ضَرَبَ فهُوَ ضارِبٌ»، وغَيْرُ متعدٍّ، نحْوُ «قَعَدَ فهُوَ قاعِدٌ»، ومَكْسورُ العَيْنِ[5] متَعَدٍّ، نحْوُ «شَرِبَ فهُوَ شارِبٌ».

و«غَذَا» يُحتَمَلُ أنْ يكونَ منْ «غَذَوْتُ الصّبيَّ باللّبَنِ» أيْ: رَبَّيْتُهُ (به)[6]، فيَكونُ/ مُتعَدِّياً، ويُحتَمَلُ أنْ يكونَ بمَعْنى: «غَذَا الماءُ» أيْ: سالَ[7]، فيَكونُ لازِماً. [١٥١/أ]

والمُرادُ بالقَليلِ هُنا: الشّاذُّ، ولِذلكَ قالَ بعْدُ: «بَلْ قِياسُهُ فَعِلْ».

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

.... بَلْ قِياسُهُ فَعِلْ
وأفْعَلٌ فَعْلانُ نحْوُ أشِرِ ونَحْوُ صُدْيانَ ونَحْوُ الأجْهَرِ

هَذا إشارَةٌ إلى النّوعِ الثّاني منَ[8] المثالَينِ، فذَكَرَ لاسْمِ الفاعِلِ منْ «فَعِلَ» اللاّزِمِ: ثَلاثةَ أوْزانٍ: «فَعِلٌ، وأفْعَلُ، وفَعْلانُ»، وتجوّزَ في إطْلاقِ اسْمِ الفاعِلِ علَيْها، وإنّما هيَ صِفاتٌ مُشبّهةٌ باسْمِ الفاعِلِ.

ولَمّا كانَ كُلٌّ واحدٍ منْ هذهِ الأوْزانِ يَخْتَصُّ بمَعْنىً في الفِعْلِ يَقتَضِيه نَبّهَ علَى ذلِكَ بالمُثُلِ فَقالَ:

.... نَحْوُ أشِرِ ونَحْوُ صَدْيانَ ونَحْوُ الأجْهَرِ

---

(١) في الأصل: المكسورة. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٢.
(٢) في الأصل: فوه. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٢.
(٣) في الأصل: فوه. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٢، أي: حاذق. انظر: اللسان: ٥/٣٤٠٦ (فره)، التصريح على التوضيح: ٢/٧٨.
(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٢.
(٥) في الأصل: ومكسور العين. مكرر.
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٢، وانظر اللسان: ٥/٣٢٢٣ (غذا).
(٧) يقال: غذا الماء يغذو إذا مر مراً مسرعاً. انظر اللسان: ٥/٣٢٢٤ (غذا).
(٨) في الأصل: في. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٢.

فـ« فَعِلٌ » للأعراضِ، نحْوُ « فَرِحَ فهُوَ فرِحٌ، وأشِرَ فهُوَ أشِرٌ »(١)، و« فَعْلانُ » للامْتلاءِ، وحَرارَةِ البَطنِ، نحْوُ « غَرِثَ فهُوَ غَرْثانُ(٢)، وصَدِيَ فهُوَ صَدْيانُ(٣) »، و« أفْعَلُ » للخَلْقِ والألْوانِ، نحْوُ « حَمِرَ فهُوَ أحْمَرُ، وجَهِرَ فهُوَ أجْهَرُ »(٤).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وفَـعْـلٌ اوْلَـى وفَـعِـيـلٌ بِـفَـعُـلْ ... كالضّخْمِ والجَميلِ والفِعْلُ جَمُلْ

وأفْـعَـلٌ فِـيـهِ قَـلِـيـلٌ وفَـعَـلْ ... وبِسِوَى الفاعِلِ قَـدْ يُغْنِي فَعَلْ

[١٥١/ب] هَذا إشارةٌ إلى النّوعِ الثّالثِ، فذكَرَ أنّ الأولَى بـ« فَعُلَ » / - مَضْمومَ العَينِ - « فَعْلٌ » - بسُكونِها -، نحْوُ « سهُلَ الأمْرُ فهُوَ سَهْلٌ، وضَخُمَ فهُوَ ضَخْمٌ »، و« فَعِيلٌ » نحْوُ « ظَرُفَ فهُوَ ظَرِيفٌ، وجَمُلَ فهُوَ جَميلٌ ».

وفُهِمَ منْ قَولِه: « أوْلَى » أنّ اسْمَ الفاعلِ مِنهُ يأتِي علَى غيرِ الوَزْنَينِ المَذْكورَيْنِ، وهُوَ المُنبَّهُ علَيْهِ بقَولِه:

وأفْعَلٌ(٥) فيهِ قَليلٌ وفَعَلْ

يَعْني: أنّ اسْمَ الفاعلِ منْ « فَعُلَ » - مَضْمومَ العَيْنِ - قدْ يأتي علَى وزْنِ « أفْعَلَ »، نحْوُ « حَرُشَ(٦) فهُوَ أحْرَشُ »(٧)، وعلى وزْنِ « فَعَلٍ »، نحْوُ « بَطُلَ فهُوَ بطَلٌ(٨)، وحسُنَ فهُوَ حسَنٌ ».

---

(١) أي: بطر، وكفر النعمة فلم يشكرها. انظر المصباح المنير: ١/ ١٥ (أشر)، اللسان: ١/ ٨٤ (أشر)، إعراب الألفية: ٧٦.

(٢) أي: جائع. انظر اللسان: ٥/ ٣٢٣١ (غرث)، حاشية ابن حمدون: ١/ ٢٢٢.

(٣) أي: عطشان. انظر اللسان: ٤/ ٢٤٢١ (صدى).

(٤) الأجهر من الرجال: الذي لا يبصر في الشمس. انظر اللسان: ١/ ٧١١ (جهر)، حاشية ابن حمدون: ١/ ٢٢٢، إعراب الألفية: ٧٦.

(٥) في الأصل: وفعل. انظر الألفية: ٩٩.

(٦) في الأصل: جرجس. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢٣.

(٧) في الأصل: أجرمش. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢٣. والأحرش من الدنانير: ما فيه خشونة لجدته، وضب أحرش: خشن الجلد كأنه محزز، وقيل: كل شيء خشن فهو أحرش. انظر اللسان: ٢/ ٨٣٤ (حرش).

(٨) في الأصل: أبطل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢٣.

وفُهِمَ منْ تَنصيصِهِ علَى القِلّةِ في «أفْعَلَ»، و«فَعَلٍ»: أنّ الوزنَينِ السّابقَينِ كَثيرانِ. وقولُهُ:

وبِسوَى الفاعلِ قدْ يُغْني فَعَلْ

يَعْني: أنّ «فَعَلَ» - المَفْتوحَ العَينِ - قدْ يأْتي اسْمُ فاعلِه علَى وزْنِ غيْرِ «فاعِلٍ»، ولمْ يَذْكُرِ الوزْنَ الّذي يأتي علَى غيْرِ «فاعلٍ».

وفُهِمَ منْهُ أنّهُ غيرُ مَخْصوصٍ بوزْنٍ واحدٍ، والّذي جاءَ منْ ذلكَ «طابَ فهُوَ طَيّبٌ، وشاخَ فهُوَ شَيخٌ، وشابَ فهُوَ أشْيَبُ، وعَفَّ فهوَ عَفيفٌ».

وفُهِمَ منْ قَوله: «قَدْ يُغْني»: التّقليلُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وَزِنَةُ المُضارِعِ اسْمُ فاعِلِ ... مِنْ غَيرِ ذي الثّلاثِ كالمُواصِلِ
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مُطْلَقاً ... وضَمِّ مِيمٍ زائدٍ قَدْ سَبَقا

لمّا فرَغَ (منْ)(١) اسْمِ الفاعلِ منَ الثلاثيّ، شرعَ في بَيانِ اسْمِ الفاعلِ/ منْ [١٥٢/أ] غَيرِهِ، فذكَرَ لهُ ضابطاً، وهُوَ أنّهُ إذا أرَدْتَ اسْمَ الفاعلِ منْ غيرِ الثُلاثيّ أتَيْتَ بوزْنِ مُضارِعه، إلاّ أنّكَ تَكْسِرُ ما قَبْلَ الآخرِ، وتَجعَلُ عِوَضَ حرْفِ المُضارَعَةِ مِيماً زائِدةً مَضْمومَةً.

وشَمِلَ غَيرُ الثُلاثيِّ: الرُباعيَّ الأُصولِ، كـ«يُدَحْرِجُ»، والرُباعيَّ المَزِيْدَ، كـ«يحْرَنْجِمُ»، والثُلاثيَّ المَزيدَ، كـ«يَنطَلِقُ» و«يَستَخرِجُ»، فتَقولُ في اسْمِ الفاعلِ مِنْ «دَحْرَجَ»: «مُدَحْرِجٌ»، ومِنْ «احْرَنْجَمَ»: «مُحْرَنْجِمٌ»، ومِنِ «انْطَلَقَ»: «مُنطَلِقٌ»، ومِنِ «اسْتَخْرَجَ»: «مُستَخْرِجٌ».

ومعْنى قولِهِ: «مَعْ كسْرِ مَتْلُوِّ الأخيْرِ» - يَعْني: أنّهُ إذا كانَ مَفْتوحاً في المُضارِعِ، كُسِرَ في اسْمِ الفاعلِ، نحْوُ «يتَدَحْرَجُ فهُوَ متَدَحْرِجٌ».

وفُهِمَ منْ قولِه: «مُطْلَقاً»(٢) أنّهُ إذا كانَ مَكْسوراً في المُضارِعِ - يُكْسَرُ في اسْمِ الفاعلِ، فتَكونُ الكَسْرةُ غيرَ الكَسرةِ، نحْوُ «مُنطَلِقٌ»، في «يَنطَلِقُ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٣.

(٢) في الأصل: منطلقاً. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٣.

وإنْ فَتَحْتَ منْهُ ما كانَ انْكَسَرْ   صارَ اسْمَ مَفْعولٍ كمِثْلِ المُنْتَظَرْ

يَعْني: أنّ الحَرْفَ الّذي قَبْلَ الآخِرِ في اسْمِ الفاعلِ مِنْ غيرِ الثُلاثيِّ، إذا فتَحْتَهُ صارَ اسْمَ مَفعولٍ، فتَقولُ في اسْمِ الفاعِلِ مِنْ «دَحْرَجَ»: «مُدَحْرِجٌ» — بكَسْرِ الرّاءِ —، وفي اسْمِ المَفعولِ: «مُدحْرَجٌ» — بفَتْحِها — وفي اسمِ الفاعِلِ مِنْ «انتَظَرَ»: «مُنتَظِرٌ»، وفي اسْمِ المَفعولِ: «مُنتَظَرٌ».

وقدْ تبرّعَ[١] بذكْرِ (اسْمِ)[٢] المَفعولِ في هَذا البابِ، لأنّهُ إنّما تَرْجَمَ لاسْمِ الفاعِلِ، والصِّفاتِ المُشَبَّهاتِ به[٣]/. [١٥٢/ب]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وفي اسْمِ مَفعولِ الثُلاثيّ اطّرَدْ   زِنَةُ مَفعولٍ كآتٍ مِنْ قَصَدْ

ونابَ نَقْلاً عنْهُ ذُو فَعيلِ   نحْوُ فَتاةٍ أوْ فَتىً كَحيلِ

يَعْني: أنّ اسْمَ المَفعولِ منَ الثُلاثيّ يأتي علَى وزْنِ «مَفْعولٍ».

وقولُهُ: «كآتٍ مِنْ قَصَدْ» أيْ: كالمَفعولِ الآتي مِنْ «قَصَدَ»، وهُوَ «مَقْصودٌ» ومِثْلُهُ: «مَضْروبٌ» مِنْ «ضَرَبَ»، و«مَرْضِيٌّ» مِنْ «رَضِيَ»، وأصْلُهُ: «مَرْضُوْيٌ»[٤].

وقَولُه:

ونابَ نَقْلاً .... البيت

يَعْني: أنّ صاحِبَ هَذا الوَزْنِ الّذي هُوَ «فَعيلٌ» نابَ عَنْ «مَفعولٍ»، نحْوُ

---

(١) في الأصل: تبر. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٣.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٣.

(٣) لم يترجم لاسم المفعول في نسخة المؤلف ونسختي المكودي والسيوطي أيضاً، وقد ترجم له في نسخة الألفية التي بين أيدينا، ونسخ كل من ابن الناظم والمرادي والأشموني وابن عقيل ودحلان، فقيل: «أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة (أو المشبهات) بها». انظر شرح المكودي: ١/٢٢، البهجة المرضية: ١١٢، الألفية: ٩٨، شرح ابن الناظم: ٤٣٩، شرح المرادي: ٣/٣٧، شرح الأشموني: ٢/٣١٢، شرح ابن عقيل: ٢/٣٣، شرح دحلان: ١١٢.

(٤) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة كسرة مناسبة للياء. وقيل: قلب الحركة قبل قلب الواو.
انظر حاشية ابن حمدون: ١/٢٢٤.

«قَتيلٍ» بمَعْنى: مَقْتولٍ، و«جَريحٍ» بمعْنى: مَجْروحٍ، (وهُوَ كَثيرٌ)[١] ومَعَ كَثْرَتهِ (فهُوَ)[٢] غيرُ مَقيسٍ[٣]، وقيلَ: يُقاسُ[٤].

وفُهِمَ منْ تَمثيله بـ«فَتاة، وفتَىً»: أنّ «فَعيلاً» المَذْكورَ يجْري علَى المُذكّرِ والمؤنّثِ بلفظٍ واحدٍ، (نحْوُ)[٥] «فتىً كَحيلٌ، وفَتاةٌ كَحيلٌ».

(١-٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢٤.

(٣) قال ابن الناظم: «وهو كثير في كلام العرب، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع». وخالفه والده في هذا الإجماع، ونص على وجود الخلاف حيث قال: وليس مقيساً خلافاً لبعضهم. انظر شرح ابن الناظم: ٤٤٢، التسهيل: ١٣٨، شرح المرادي: ٣/ ٣٩، شرح المكودي: ١/ ٢٢٤، شرح الأشموني: ٢/ ٣١٦، شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٥، التصريح على التوضيح: ٢/ ٨٠.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل: وليس مقيساً خلافاً لبعضهم، وقال في شرحه: وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له «فعيل» بمعنى: «فاعل» نحو «قدر ورحم»، لقولهم: قدير ورحيم. انظر التسهيل: ١٣٨، شرح المكودي: ١/ ٢٢٤، شرح المرادي: ٣/ ٤٠، شرح الأشموني: ٢/ ٣١٦، شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٥، التصريح على التوضيح: ٢/ ٨٠.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/ ٢٢٤.

الباب الرابع والثلاثون

الصفة المشبهة باسم الفاعل

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ باسْمِ الفاعِلِ

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلٍ[١] مَعْنًى بِها المُشْبِهَةُ اسْمَ الفاعِلِ

الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ باسْمِ الفاعِلِ: ما صِيغَ لغَيْرِ تَفضيلٍ مِنْ فِعْلٍ لازمٍ لِقَصْدِ نِسبَةِ الحدَثِ إلى المَوصوفِ دونَ إفادَةِ مَعْنى الحُدوثِ[٢].

وتتميَّزُ[٣] مِن اسمِ الفاعِلِ باسْتِحْسانِ جَرِّ فاعِلِها بإضافَتِها إلَيْهِ، وإلى ذلكَ أشارَ بقَولِه:

صِفَةٌ استُحْسِنَ .... البيت

يَعْني: أنّ الصِّفَةَ المُشَبّهةَ باسْمِ الفاعل مُستَحسَنٌ[٤] أنْ يُجَرَّ بها ما هُوَ/ [١/١٥٣] فاعِلٌ بها في المَعْنى، نحْوُ «(الحَسَنُ)[٥] الوَجْهِ»، إذْ أصْلُهُ: «الحَسَنُ وجْهُهُ»، وذلِكَ لا يَصِحُ في اسْمِ الفاعِلِ.

---

(١) في الأصل: الفاعل. انظر الألفية: ١٠٠.

(٢) وقال ابن مالك: الصفة المشبهة باسم الفاعل هي المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى. وقال في التسهيل: وهي الملاقية فعلاً لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً، قابلة للملابسة والتجرد، والتعريف والتنكير بلا شرط. وقال ابن يعيش: الصفة المشبهة باسم الفاعل ضرب من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جري أسماء الفاعلين.

انظر في ذلك شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٥٤، التسهيل: ١٣٩، شرح ابن يعيش: ٦/٨١، تاج علوم الأدب: ٣/٨٧٨، التعريفات: ١٣٣، شرح الرضي: ٢/٢٠٥، شرح المكودي: ١/٢٢٤، التصريح على التوضيح: ٢/٨٠، معجم مصطلحات النحو: ٣٠٢، معجم النحو: ٢١١.

(٣) في الأصل: ويتميز. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٤.

(٤) في الأصل: مستحسنة.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٥.

وفُهِمَ من قوله: «استُحْسِنَ» أنّ ذلكَ مَوجودٌ في اسْمِ الفاعلِ، إلاّ أنّهُ غيْرُ مُستَحْسَنٍ، نحوُ «كاتبُ الأب»، وفيه خلافٌ، ومَذْهَبُ النّاظمِ جَوازُهُ[١].

وفُهِمَ منهُ أيضاً: أنّ الجرَّ بها غيرُ لازمٍ، بَلْ يَجوزُ فيهِ الرّفعُ والنّصْبُ علَى ما (سيأْتِي)[٢].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وصَوْغُها مِنْ لازِمٍ لِحاضِرِ ... كطاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظّاهِرِ

يَعْني: أنّ الصِّفَةَ المُشبّهَةَ باسْمِ الفاعلِ - لا تُصاغُ (إلاّ منَ)[٣] الفعْلِ اللاّزمِ، ولا تكونُ إلاّ للحالِ[٤]، وبِهَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ خالَفَت اسْمَ الفاعِلِ، (فإنّ اسْمَ الفاعِلِ)[٥] يُصاغُ[٦] منَ اللاّزمِ والمُتعَدّي، ويكونُ للحالِ والاسْتِقْبالِ والمُضِيِّ.

---

(١) إن كان اسم الفاعل لازماً وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة، وساغت إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى، فتقول: «زيد قائم الأب» بالرفع والنصب والجر، على حد «الحسن الوجه».

- وإن كان من متعد بحرف جر فرأيان:

الأول: المنع عند الجمهور.

والثاني: الجواز عند الأخفش، وصححه ابن عصفور بدليل قولهم: «هو حديث عهد بوجع».

- وإن كان من متعد إلى واحد، فمذاهب:

١- ذهب ابن مالك إلى جواز ذلك، بشرط أمن لبسه بالمضاف إلى المفعول، وفاقاً للفارسي.
وفي الهمع: أن الفارسي أجاز ذلك مطلقاً، ولم يقيد بأمن اللبس.

٢- وذهب كثيرٌ إلى منعه.

٣- وفصل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز، وإلا فلا، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع، والسماع يوافقه، كقوله:

ما الرّاحِمُ القَلْبِ ظَلاّماً وإنْ ظُلما

- وإن كان متعدياً إلى أكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة، قال بعضهم: بغير خلاف.

انظر شرح المرادي: ٣/٤١-٤٣، التصريح على التوضيح: ٢/٧٠-٧١، الصبان مع الأشموني: ٣/٢، ابن عقيل مع الخضري: ٢/٣٥، الهمع: ٥/١٠٤-١٠٦، شرح المكودي: ١/٢٢٥، شرح ابن الناظم: ٤٤٥، الشواهد الكبرى: ٣/٦٢٠، الدرر اللوامع: ٢/١٣٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٥.

(٤) في الأصل: الحال. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٥.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٥.

(٦) في الأصل: مصاغ. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٥، فإنه قال بعد: ويكون للحال.

ثمّ أتَى بمثالَين، وهُما(١): «طاهرٌ»، و«جَميلٌ»، فـ«طاهرٌ» مَصوغٌ منْ «طَهُرَ»، وهُوَ لازِمٌ، والمُرادُ بِه الحالُ، و«جَميلٌ» وهُوَ مَصوغٌ منْ «جَمُلَ» وهُوَ أيْضاً لازِمٌ، ويُرادُ به الحالُ.

وفُهِمَ منْ تَمثيله بالوَصفَين: أنّ الصِّفَةَ المُشبّهةَ تكونُ جاريةً علَى الفعْلِ المُضارعِ في الحرَكات، والسّكَنات، وعَدَدِ الحُروف، كـ«طاهرٍ»، فإنّهُ جارٍ فيما ذُكرَ علَى «يَطْهُرُ»، وغيرَ جاريةٍ كـ«جَميلٍ»، فإنّهُ غيرُ جارٍ علَى «يَجْمُلُ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وعَمَلُ اسْمِ الفاعلِ المُعَدَّى لَها علَى الحَدِّ الّذي قَدْ حُدَّا

يَعْني: أنّ الصِّفَةَ المُشَبّهَةَ باسْمِ الفاعلِ تعْمَلُ عمَلَ اسْمِ الفاعلِ المُعَدّى / [١٥٣/ب] فتَقولُ: «زَيدٌ حسَنُ الوَجْه»، كَما تَقولُ: «زَيدٌ ضاربُ الرَّجُلِ».

والمُرادُ بـ«المُعَدّى»: المُعَدّى إلى مَفْعول واحد.

وفُهِمَ منْ قَوله: «علَى الحَدِّ الّذي قَدْ حُدَّا» أنّها تَعْمَلُ بالشّروط المُتقدِّمَة في اسْمِ الفاعلِ منَ الاعتماد، ولا يَنْبَغي أنْ يُحْمَلَ(٢) علَى جَميع الشّروط السّابقَة التي منْها: أنْ يَكونَ بمَعْنَى الحالِ أوِ الاستقْبالِ، لأنّهُ نَصَّ علَى أنّ الصِفَةَ لا تَكونُ إلاّ للحال بقَوله: «لحاضرٍ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وسَبْقُ ما تعمَلُ فيه يُجْتَنَبْ وكونُهُ ذا سَببيّةٍ وجَبْ

يَعْني: أنّ الصفةَ تُخالفُ اسمَ الفاعلِ في شَيئَيْن:

الأوّلُ: أنّ مَعمولَها لا يَجوزُ تَقديمُهُ علَيْها، فتَقولُ: «زَيْدٌ حسَنٌ الوجْهَ»، ولا يَجوزُ «زَيدٌ الوجْهَ حسَنٌ»، بخلاف اسْمِ الفاعلِ، فإنّهُ يَجوزُ أن تَقولَ: «زَيْدٌ (الرّجُلَ)(٣) ضاربٌ»، (وهُوَ المُنَبَّهُ علَيْه بقَوله:

وسَبْقُ ما تعْمَلُ فيه يُجْتَنَبْ)(٤)

الثّاني: أنّهُ(٥) لا يكونُ إلاّ سببيّاً، كالمِثالِ المتقدِّمِ، بخلافِ (مَعْمولِ)(٦)

---

(١) في الأصل: وهو. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٥.

(٢) في الأصل: تحمل. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٦.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٧.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٧، فقد قال بعد: وهو المنبه عليه بقوله.. الخ.

(٥) في الأصل: ان. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٧.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١/٢٢٧.

اسْمِ الفاعلِ، فإنّهُ يكونُ سَبَبيّاً، نحْوُ «زَيدٌ ضاربٌ أباهُ»، وأجنَبيّاً، نحْوُ «زَيْدٌ ضاربٌ عَمْراً»، وهُوَ المُنبَّهُ علَيه بقوله:

وكَونُهُ ذَا سَبَبيّةٍ وجَبْ

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللّهُ تَعالَى:

فارْفَعْ بهَا وانْصِبْ وجُرَّ معَ ألْ ... ودُونَ ألْ مَصْحوبَ ألْ وما اتّصَلْ

بِهَا مُضافاً أو مُجَرَّداً ولا ... تَجرُرْ بها معْ ألْ سُماً من (ألْ)[1] خَلا

ومِنْ إضافَةٍ لتاليها ومَا ... لَمْ يَخْلُ فهْوَ بالجَوازِ وُسِما[2]

هذه الأبياتُ الثّلاثَةُ تكلّمَ[3] فيها علَى مَسائلِ الصِّفَة، وهيَ ستٌّ[4] وثلاثونَ/ مَسألةً، وذلكَ أن الصِّفَةَ تَرفَعُ مَعمولَها علَى الفاعليّة، وتَنصبُهُ إنْ كانَ [١٥٤/أ] مُعرَّفاً علَى التّشْبيه بالمَفعول، وإنْ كانَ مُنكَّراً علَى التّمييز، وتَجُرُّهُ علَى الإضافة، فمَعْمولُها إمّا مَرفوعٌ أو مَنصوبٌ أو مَجْرورٌ، وذلكَ معَ كوْنِ الصِّفَة مُعرَّفةً بـ«ألْ»، أو مُجَرَّدَةً منْها، فهيَ[5] ستُّ مَسائلَ، وقدْ أشارَ إلى ذلكَ بقَوله:

فارْفَعْ بها وانْصِبْ وجُرَّ معَ ألْ ... ودُونَ ألْ..............

ثُمَّ أخَذَ يتكلّمُ في (أحْوال)[6] مَعْمول الصفَة، فذكَرَ أنّهُ إمّا أنْ يَكونَ فيه «ألْ»، وهوَ الّذي عبّرَ عنهُ بقَوله: «مَصْحوبَ ألْ»، وإمّا أنْ يتّصلَ[7] بالصِّفَة، أيْ: لمْ يَفصلْ بَينَها وبَينَ لَفظه «ألْ»، وإلى هَذا أشارَ بقَوله: «وما اتّصَلَ بها».

ثمّ بيّنَ لكَ أنّ المتّصلَ بالصِّفَة إمّا مُضافاً وإمّا[8] مُجَرَّداً عنِ الإضافَة، وإلى هَذا أشارَ بقَوله: «مُضافاً أو مُجرَّداً».

والمُضافُ علَى أربعَة أنْواعٍ:

- إمّا مُضافٌ إلى ضَميرِ المَوصوف[9]، نحْوُ «الحسَنُ وَجهُهُ».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ١٠١.

(٢) في الأصل: رسماً. انظر الألفية: ١٠١.

(٣) في الأصل: يكلم. انظر شرح الهواري: (١٢٩/ب).

(٤) في الأصل: ستة.

(٥) في الأصل: وهي. انظر شرح الهواري: (١٢٩/ب).

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهواري: (١٢٩/ب).

(٧) في الأصل: يتصلا.

(٨) في الأصل: أو ما. انظر شرح الهواري: (١٢٩/ب).

(٩) في الأصل: الصفة. راجع شرح المكودي: ١/٢٢٧.

– أو ظاهرٍ[١] مُعرَّفٍ بالألِفِ واللاّمِ، نحْوُ «الحسَنُ وجْهُ الأبِ».
– أو ظاهرٍ مجرَّدٍ منَ الألفِ واللاّمِ والإضافَةِ، نحْوُ «حسَنٌ وجْهُ أبٍ».
– وإمّا مُضافٌ إلى مُضافٍ إلى ضَميرِ المَوصوفِ[٢]، نحْوُ «حسَنٌ وجْهُ أبيهِ».
فهَذه أربَعَةُ أنواعٍ منَ المُضافِ[٣].

وقدْ علمْتَ أنّ معمولَ الصفَةِ إمّا بالألف واللاّم، أو عارياً عنْها: مُضافاً، أو مُجرَّداً، فمَعْمولُ الصّفَةِ إذَنْ علَى ستّةِ أنواعٍ، وقُدِّمَتْ ستّةٌ بحَسَبِ رفْعِ المَعْمولِ ونصْبِه وجَرِّه/، معَ تعْريفِ الصّفةِ وتنْكيرِها، وإذا ضُرِبَتْ ستّةٌ في ستّةٍ بلَغَتْ ستّةً وثَلاثينَ. [١٥٤/ب]

ثمّ ذكَرَ أنّهُ أنهُ لا يُجَرُّ بالصِّفَةِ إذا كانَ فيها الألفُ واللاّمُ اسْمٌ خَلا منْهُما، ومِنَ الإضافَةِ إلى ما هُما فيهِ، وإلى هَذا أشارَ بقَولِه:

ولا .... تَجْرُرْ بِها معْ ألْ سُماً منْ ألْ[٤] خَلا
ومِنْ إضافَةٍ لتاليها ....

يَعْني: ولاَ تَجْرُر بالصّفَةِ معَ وُجودِ الألفِ واللاّمِ فيها سُماً، أي: اسْماً خَلا منهُما ومِن الإضافَةِ إلى تاليهِما[٥].

---

(١) أي: أو مضاف إلى ظاهر معرف بالألف واللام.

(٢) في الأصل: وإما مضاف إلى ضمير الصفة. راجع شرح المكودي: ١/٢٢٧.

(٣) ذكرها الهواري في شرحه (١٢٩/ب). وقد ذُكرَ في أنواعه أربعة أخرى:

الأول: مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو «جميلة أنفه» من قولك: «مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه» فـ«الأنف» معمول لـ«جميلة»، وهو مضاف إلى ضمير «الوجه»، و«الوجه» مضاف إلى ضمير الجارية، و«الجارية» مضاف إلى ضمير المرأة.

الثاني: مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى، نحو «جميل خالها» من قولك: «مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها».

الثالث: مضاف إلى موصول نحو «والطيبي كل ما التاثت به الأزر»، من قوله:

فعُجْ بها قبلَ الاخْيارِ مَنزِلَةً ... والطّيِّبي كُلِّ ما الْتاثَتْ به الأُزُرُ

الرابع: مضاف إلى موصوف يشبهه، نحو «رأيت رجلاً حديداً سنان رمح يطعن به».

انظر شرح المكودي: ١/٢٢٧–٢٢٨، شرح المرادي: ٣/٤٨–٤٩، شرح الأشموني: ٣/٦–٧، التصريح على التوضيح: ٢/٨٥.

(٤) في الأصل: أن. انظر الألفية: ١٠١.

(٥) في الأصل: تاليها.

وحاصلُهُ أنّ المُمتَنِعَ منَ المَسائلِ السِّتَّة والثّلاثين[١] – أربعُ مَسائلَ: «الحسَنُ وجْهه، الحسَنُ وجْه أبيه، (الحسَنُ)[٢] وجْهٍ، الحسَنُ وجْهِ أبٍ»، وإنّما (ذلكَ معَ)[٣] جَرِّ المَعْمول، فلَوْ نَصَبْتَ أو رفَعْتَ – جازَ.

ثـمّ نبّهَ علَى أنه ما عَدا ذلكَ جائزُ الجَرِّ بقَوله:

.... ومَا لـمْ يَخْـلُ فَـهْـوَ بـالجَـوازِ وُسِـما

يُريدُ: وما لَمْ يخْلُ منْ «ألْ» ومنَ الإضافَةِ إلى تاليها – فهُوَ جائزُ الجَرِّ بالصِّفة وإنْ[٤] كانَ فيه الألفُ واللاّمُ.

وَقَدْ أوصَلَ المَكوديُّ الصّوَرَ الحاصلَةَ منَ الصِّفَة ومَعْمولها إلى أرْبَعَ عشْرَةَ ألْفِ صُورَةٍ ومائَتينِ وستٍّ وخَمسينَ صُورةً[٥]، ومَنْ أرادَ تَوْجِيهَها[٦] فعَلَيْه بشَرْحه[٧].

---

(١) في الأصل: والثلاثون. انظر شرح الهواري: (١٣٠/أ).

(٢-٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهواري: (١٣٠/أ).

(٤) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح الهواري: (١٣٠/أ).

(٥) وذلك أنه جعل الصفة: إما بـ«أل» أو لا، فهذه حالتان، ومعمولها: إما بـ«أل» أو مضاف أو مجرد، والمقرون بـ«أل»، نوع واحد كـ«الحسن الوجه»، والمضاف ثمانية أنواع، والمجرد من الإضافة و«أل» ثلاثة أنواع، فهذه اثنتا عشرة صورة، مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها – تصير أربعاً وعشرين، وكل من هذه الأربع والعشرين مضروبة في ثلاثة أحوال الإعراب – تبلغ اثنتين وسبعين صورة، ويضم إليها صور ما إذا كان معمول الصفة ضميراً، وهي ثلاث:
الأولى: أن يكون مجروراً، وذلك إذا باشرته الصفة المجردة من «أل» نحو قولك: «مررت برجل حسن الوجه جميله».
الثانية: أن تنفصل الصفة من الضمير، وهي مجردة من «أل» نحو «قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها».
الثالثة: أن تتصل به ولكن تكون الصفة بـ«أل» نحو «زيد الحسن الوجه الجميله».
والضمير في هاتين الصورتين منصوب وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه، فصار خمساً وسبعين. والصفة إما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير، أو لمفرد مؤنث أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير، هذه ثمان في خمس وسبعين – تصير ستمائة. وإذا نوعت نفس الصفة إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، وضربتها في الستمائة تصير ألفاً وثمانمائة. وإذا نوعت الصفة أيضاً من وجه آخر إلى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه، وإلى مفرد مؤنث، ومثناه ومجموعه، كانت ثمانية، فإذا ضربت فيها الألف والثمانمائة تصير أربع عشرة ألفاً وأربعمائة. قال: ويستثنى من هذه الصور: الضمير فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة، وجملة صوره مائة وأربع وأربعون، فالباقي أربع عشرة ألفاً ومائتان وست وخمسون، بعضها جائز وبعضها ممتنع، فيخرج منها الممتنع على ما تقدم.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٨٥-٨٦، شرح المكودي: ١/٢٢٧-٢٣١.

(٦) في الأصل: توجهها.

(٧) انظر شرح المكودي: ١/٢٢٧-٢٣١.

الباب الخامس والثلاثون

التعجب

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعالَى:

التَّعَجُّبُ

بِأفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تعَجُّبَا   أوْ جِئْ بأفْعِلْ قَبْلَ مَجْرورٍ ببَا

نَبَّهَ بهذا علَى أنّكَ إذا أرَدْتَ أنْ تتعَجّبَ التعجُّبَ المُصطَلَحَ علَيه عندَ النّحويّين(١) – أتَيْتَ بصيغَةِ «أفْعَلَ» بعْدَ «مَا»، نحْوُ «ما أحْسَنَ زَيْداً»، وإِلى هَذا أشارَ بقَوله:

بـأفْعَـلَ انْطِقْ بـعْـدَ ما تـعَجُّبا

[١/١٥٥] أو تأتِي بـ«أفعِلْ» قَبْلَ/ مَجْرورٍ بالباءِ، نحْوُ «أحْسِنْ بِزَيدٍ»، وإِلَيْه (أشارَ)(٢) بقَوله:

أو جِئْ بأفْعِلْ قَبلَ مَجْرورٍ ببَا

فأمّا «ما» منْ نحْوِ قولكَ: «ما أحْسَنَ (زَيْداً)(٣)»، فمُبتَدَأ.

وهِيَ عندَ سيبَويه نَكِرةٌ مَوصوفةٌ، وفعلُ التّعجُّب وفاعِلُهُ – ضَمير «ما» – في مَوضِعِ الخَبَرِ والتّقديرُ: شَيءٌ عَظيمٌ أحْسَنَ(٤) زَيْداً، أيْ: جعَلَهُ حسَناً(٥).

---

(١) التعجب – كما في التعريفات – انفعال النفس عما خفي سببه. وقال الأزهري: هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها. وقال ابن يعيش: التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدهش والحيرة.
انظر التعريفات: ٦٢، التصريح على التوضيح: ٢/٨٦، شرح ابن يعيش: ٧/١٤٢، شرح ابن عصفور: ١/٥٧٦، شرح المرادي: ٣/٥٤، شرح الأشموني: ٣/١٧، شرح ابن عقيل: ٢/٣٨، معجم المصطلحات النحوية: ١٤٣، معجم النحو: ١٠٩.

(٢–٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهواري: (١٣٠/ب).

(٤) في الأصل: حَسَّنَ. انظر شرح الهواري: (١٣٠/ب).

(٥) وهو مذهب جمهور البصريين والأخفش في أحد قوليه، قال المرادي: «وهو الصحيح لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحق الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام =

وعِنْدَ الأخْفَشِ مَوصولَةٌ، وصِلَتُها فِعْلُ التّعجُّبِ، والخبَرُ مَحذوفٌ، أي: الذي أحْسنَ زَيداً شَيءٌ عَظيمٌ(١).

وكَونُ هَذا الخبَرِ لمْ يُسْمَعْ في حالٍ منَ الأحْوالِ - يُرَجِّحُ كَلامَ سيبويه، لأنّ عَدَمَ ذِكْرِ الخبَرِ في حالٍ (منَ الأحْوالِ)(٢) - يَقْتَضي أنّ حذْفَهُ منْ قَبيلِ الحَذْفِ(٣) اللازِمِ، وذلكَ لا يكونُ إلاّ إذا سَدَّ مسَدَّ الخبَرِ غيرُهُ، وذلكَ هُنا مَعدومٌ.

وأمّا «أفْعَلَ» (فَفعْلٌ)(٤) عندَ البَصْريّينَ، لدُخولِ نونِ الوِقايَةِ علَيْه(٥)، اسْمٌ عِندَ الكوفيّينَ، لثُبوتِ تَصغيرِهِ(٦) في قَولِ الشّاعِرِ:

= متلو بإفهام». انتهى.

انظر الكتاب: ١/٣٧، شرح المرادي: ٣/٥٥، التصريح على التوضيح: ٢/٨٧، شرح الرضي: ٢/٣٠٧، ٣٠٩، شرح ابن عصفور: ١/٥٨٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٨١، شرح الأشموني: ٣/١٧، شرح الهواري: (١٣٠/ب)، شرح ابن يعيش: ٧/١٤٩، تاج علوم الأدب: ٣/٨٤٨.

(١) وذلك في قول الأخفش الآخر. قال الرضي: وفيه بعد، لأنه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده، وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق في التعجب كما كان في تقدير سيبويه. وقال الكسائي: لا موضع لـ«ما» من الإعراب. وقال الفراء وابن درستويه: هي استفهامية دخلها معنى التعجب لإجماعهم على ذلك في «أي رجل زيد» ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين.

انظر شرح ابن عصفور: ١/٥٨٢، شرح الرضي: ٢/٣٠٧، ٣١٠، شرح المرادي: ٣/٥٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٨١، شرح الهواري: (١٣٠/ب)، شرح الأشموني: ٣/١٧-١٨، التصريح على التوضيح: ٢/٨٧، الهمع: ٥/٥٦-٥٧، تاج علوم الأدب: ٣/٨٤٨-٨٤٩، المقتضب: ٤/١٧٧.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهواري: (١٣٠/ب).

(٣) في الأصل: قبل المحذوف. انظر شرح الهواري: (١٣٠/ب).

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهواري: (١٣٠/ب).

(٥) ولبنائه على الفتح، ولنصبه المفعول به.

انظر الكتاب: ١/٣٧، التصريح على التوضيح: ٢/٨٧، شرح المرادي: ٣/٦٢، شرح ابن عصفور: ١/٥٨٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٧٧، المقتضب: ٤/١٧٣.

(٦) وبأنه لا يتصرف، ولا مصدر له. انظر الخلاف في ذلك الإنصاف (مسألة: ١٥): ١/١٢٦، التصريح على التوضيح: ٢/٨٨، الهمع: ٥/٥٤، شرح المرادي: ٣/٦٢، شرح الأشموني: ٣/١٨، شرح الهواري (١٣٠/ب)، شرح ابن يعيش: ٧/١٤٣، شرح ابن عصفور: ١/٥٨٣، تاج علوم الأدب: ٣/٨٥٠.

١٥٣- يا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنا ....

وأمّا « أفْعِلْ بِهِ »، فَفِعْلٌ باتِّفاقٍ(١) ولَفظُهُ لفظُ الأمْرِ، ومَعْناهُ الخبَرُ، وفاعِلُهُ المَجْرورُ بالباءِ(٢).

١٥٣- من البسيط، لقيس بن الملوح (صاحب ليلى)، من قصيدة له في ديوانه (١٦٨)، وعجزه:
مِنْ هَؤُلَيّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ
وروي فيه « هؤلياء بين » بدل « من هؤليائكن ». ونسب في الشواهد الكبرى للعرجي، وهو في ذيل ديوانه (١٨٣)، ونسب أيضاً للحسين بن عبد الرحمن العريني، ولبدوي اسمه كامل الثقفي في دمية القصر للباخرزي (٢٩) مع بيتين آخرين، ولذي الرمة (وليس في ديوانه) ولكثير عزة (وليس في ديوانه)، ولعلي بن محمد العريني. أميلح: تصغير « مليح » أي: حسن. الغزلان: جمع غزال وهو ولد الظبية. شدن الغزال: قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه. هَؤُليائكن: مصغر « هؤلاء » شذوذاً. الضال: السدر البري، واحده ضالة. والسدر: شجر النبق، واحدتها سدرة. السمر: - بضم الميم - ضرب من شجر الطلح، واحده سمرة، والطلح نوع من العضاه وهو شجر عظام، والعضاه - بكسر العين - جمع عضاهة، وهو كل شجر عظيم له شوك. والشاهد في قوله « ما أميلح » حيث استدل به الكوفيون على اسمية « أفعل » التعجب، لأنه مصغر هاهنا، والتصغير لا يكون إلا في الأسماء، وهو شاذ عند البصريين.
انظر شرح الأشموني: ٣/١٨، ٢٦، الشواهد الكبرى: ١/٤١٦، ٣/٦٤٣، شرح ابن يعيش: ١/٦١، ٣/١٣٤، ٥/١٣٥، ٧/١٤٣، الخزانة: ١/٩٣، ٩/٣٦٣، أمالي ابن الشجري: ٢/١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، الإنصاف: ١٢٧، شواهد الشافية: ٨٣، مغني اللبيب (رقم): ١١٥٨، شواهد المغني: ٢/٩٦١، أبيات المغني: ٨/٧١، الهمع (رقم): ٢٠١، ٢٠٦، ١٤٤٦، ١٧٨٠، الدرر اللوامع: ١/٤٩، ٥٠، ٢/١١٩، ٢٢٩، اللسان (ملح، شدن)، تاج علوم الأدب: ٣/٨٥١، شرح ابن الناظم: ٤٥٧، شرح المرادي: ١/١٩٧، شرح ابن عصفور: ١/١١٣، التبصرة والتذكرة: ٢٧٢، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٧٤، توجيه اللمع: ٣٢٥، فتح رب البرية: ١/٦٥.

(١) وفي الهمع: وزعم ابن الانباري أن « أفعل به » اسم، لكونه لا تلحقه الضمائر، قال المرادي: ولا حجة له. انظر الهمع: ٥/٥٥، التصريح على التوضيح: ٢/٨٨، شرح المرادي: ٣/٦٣، شرح الأشموني: ٢/١٨.

(٢) و« أفعل به » في الأصل فعل ماض صيغته على صيغة « أفعل » بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعنى: صار ذا كذا، فأصل « أحسن بزيد »: « أحسن زيد »، أي: صار ذا حسن، كـ« أبقلت الأرض » أي: صارت ذات بقل، ثم غيرت الصيغة الماضوية إلى الصيغة الأمرية، فصار: « أحسن زيد » بالرفع، فقبح إسناد لفظ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، لأن صيغة الأمرلا ترفع الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء، كـ« أمرر بزيد »، ولذلك القبح التزمت زيادتها صوناً للفظ عن الاستقباح. هذا مذهب البصريين. وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف: لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة، ثم اختلفوا في مرجع الضمير =

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللّهُ تعالَى:

وتلْوَ أفعَلَ انصبَنّه كَما أوْفى خليلَيْنا وأصْدقْ بهما

لمّا بيّنَ صيغَتَي التّعجُّب نبّهَ علَى أنّكَ تنصبُ تلْوَ «أفْعَلَ» أيْ: الواقعَ بعْدَ «أفْعَلَ»(١)، ثمّ مَثّلَ ذلكَ بقَولِه: «ما أوْفى خليلَيْنا»، ثمّ مثّلَ الصّيغَةَ الثّانيةَ من فعلَي التّعجبِ بقَولِه: «وأصْدقْ بهِما» وجرَّ ما بعْدَها بالباءِ، ليُعْلَمَ أنّ الحُكْمَ ذلكَ.

وحَصَلَ منَ البَيتِ تَمثيلُ فعْلَي التعجُّب، وأنّ(٢) ما يَلي «أفْعَلَ» يُنصَبُ، وذلكَ بالنّصِّ منْهُ، وما يَلِي «أفْعِلْ» يُجَرُّ بالباءِ، وذلكَ مَفهومٌ/ منَ المِثالِ، وإنْ لمْ [١٥٥/ب] يَنُصَّ علَيْه.

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللّهُ تعالَى:

وحَذْفُ ما منْهُ تعَجَّبْتَ استَبِحْ إنْ كانَ عنْدَ الحَذْفِ مَعْناهُ يَضِحْ

نبّهَ (في هَذا البَيت)(٣) علَي أنّ المتعجَّبَ منهُ يُستَباحُ حذْفُهُ، إذا كانَ مَعلوماً عندَ السّامعِ مُتّضحاً، فدخَلَ تحْتَ قولِه: («ما منْهُ)(٤) تعجَّبْتَ»: المَنصوبُ بعْدَ «أفْعَلَ»، والمَجْرورُ بالباءِ بعْدَ «أفْعلْ»، لأنّ كلَيْهما متعجَّبٌ منهُ.

فمثالُ حذْفِ المَنصوبِ بعْدَ «أفْعَلَ» قَولُ عَليٍّ رضيَ اللهُ عنْهُ:

١٥٤- جزَى اللهُ عَنّا والجزاءُ بفضْلِه رَبيعَةَ خَيْراً ما أعَفَّ وأكْرَما

= المستتر في «أفعل» فقال ابن كيسان: الضمير للحسن المدلول عليه بأحسن، وقال الفراء والزجاج وابن خروف والزمخشري: الضمير المستتر في «أفعل» للمخاطب المستدعى منه التعجب، وإنما التزم إفراده وتذكيره لأن «أفعل» المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير عن حالها.

انظر في ذلك التصريح على التوضيح: ٢/٨٨، شرح المرادي: ٣/٥٧، شرح الرضي: ٢/٣١٠، شرح الأشموني: ٣/١٩، شرح ابن يعيش: ٧/١٤٧، الهمع: ٥/٥٨، تاج علوم الأدب: ٣/٨٥٢، ابن عقيل مع الخضري: ٢/٣٩.

(١) قال المرادي في شرحه (٣/٥٤): «مذهب البصريين أنه مفعول به، وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب في نحو «زيد كريم الأب». وانظر الهمع: ٥/٥٥.

(٢) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح الهواري: (١٣٠/ب).

(٣-٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهواري: (١٣٠/ب).

١٥٤- من الطويل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، من قصيدة له في ديوانه (١٢٧)، يمدح فيها قبيلة ربيعة في وقعة صفين، وكانوا أبلوا بلاءً حسناً، ورواية الديوان:

جزَى اللّهُ قوماً قاتَلوا في لقائهِمْ لَدى البأسِ خَيْراً ما أعَفَّ وأكْرَما

ربيعَةَ أعْني إنّهُم أهْلُ نَجْدَةٍ وبَأسٍ إذا لاقَوْا خَميساً عَرَمْرَما

ويروى: «عنى» بدل «عنا». والشاهد فيه حذف المنصوب من «أعف وأكرم» ولحذفه =

التّقديرُ: ما أعَفَّ رَبيعةَ وأكرَمَهُمْ[١].

ومثالُ حذْفِ المَجرورِ بالباءِ بعْدَ «أفْعِلْ»، قولُهُ تعالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، أي: وأبصِرْ بهِمْ.

وأكثَرُ ما يُحذَفُ المَجْرورُ بالباءِ إذا كانَ مَعْطوفاً، كالآيةِ، وجازَ حذْفُ المَجرورِ (بالباءِ)[٢] وإنْ كانَ فاعِلاً لشَبَهِهِ بالفَضْلاتِ، حيثُ جاءَ مَجْروراً.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وفي كِلا الفعْلَيْنِ قدْماً لَزِما ... مَنْعُ تصَرُّفٍ بحُكْمٍ حُتِما

نبّهَ في هَذا البيْتِ علَى أنّ فِعْلَي التّعجُّبِ مَمنوْعانِ[٣] منَ التّصرُّفِ، وإلى (هَذا)[٤] أشارَ بقَولِه:

وفي كِلا الفعْلَينِ قدْماً لَزِما ... منْعُ تصرُّف ....

ثمّ نبّهَ علَى أنّ منْعَ تصرُّفِهما إنّما هُوَ بحُكْمٍ تحتَّمَ فيهِما، وهُوَ مَجيئُهُما[٥] لخُصوصِ التعجُّبِ، وذلكَ مَعْنىً هوَ ألْيَقُ بالحرْفِ، فاستَحقّا أنْ لا يتصرّفا، وأنْ تَكونَ (بُنيَتُهُما)[٦] جارِيةٌ علَى طَريقةٍ واحدةٍ، لتَدُلّ بلَفْظِها علَى المَعْنى المُرادِ منْها[٧].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى /: [١٥٦/أ]

وصُغْهُما منْ ذي ثَلاثٍ صُرِّفا ... قابِلِ فضْلٍ تَمّ غيْرِ ذي انْتفا
وغَيرِ ذي وصْفٍ يُضاهي أشْهَلا ... وغَيرِ سالِكٍ سَبيلَ فُعِلا

= دليل، وهو «ربيعة» المتقدم.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٣٣، التصريح على التوضيح: ٢/٨٩، الشواهد الكبرى: ٣/٦٤٩، الهمع (رقم): ١٤٥٢، الدرر اللوامع: ٢/١٢١، شرح الأشموني: ٣/٢٠، شرح ابن الناظم: ٤٦٠، شرح المرادي: ٣/٦٠، شرح دحلان: ١١٥، فتح رب البرية: ١/٥٦، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ١٥٧، البهجة المرضية: ١١٥، أوضح المسالك: ١٦٨، الدرة المضية (رسالة ماجستير): ٣٣٠.

(١) في الأصل: وأكرمه. انظر شرح الهواري: (١٣٠/ب).
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهواري: (١٣١/أ).
(٣) في الأصل: ممنوعاً. انظر شرح الهواري: (١٣١/أ).
(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهواري: (١٣١/أ).
(٥) في الأصل: مجيئها.
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهواري: (١٣١/أ).
(٧) في الأصل: بها. انظر شرح الهواري: (١٣١/أ).

(لا يُصاغُ)[١] فعلُ التعجّب إلاّ ممّا[٢] اجْتَمَعتْ فيه ثَمانيةُ شُروط:

أحَدُها: أنْ يكونَ فعلاً، فلا يُبْنى منْ غيرِ فِعلٍ، وقولُ العامّةِ: «ما أحْمَرَهُ» منْ لَفظ «الحمارِ» خطأٌ، إذْ لا فعْلَ لَهُ.

الثّاني: أن يكونَ ثُلاثيّاً[٣]، وقَولُ الفُقهاءِ: «ما أخْصَرَهُ»[٤] لا يُعرَفُ به سَماعٌ[٥].

الثالثُ: أن يكونَ متصرِّفاً، فَلا يُبْنَى منْ «نعْمَ وبئْسَ» وما جَرَى مَجْراهُما.

الرّابعُ: أنْ يكونَ مَعْناهُ قابلاً للتّفاضُلِ، فَلا يُبْنى (مِنْ)[٦] نحْوِ «ذَهَبَ»، وقَولُ العامّةِ: «ما أمْوَتَهُ» خطأٌ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) في الأصل: ما.

(٣) فلا يصاغان من الرباعي المجرد باتفاق، نحو «دحرج»، ولم يشذ منه شيء. وأما الثلاثي المزيد:

١- فإن كان «أفعل» بفتح العين، ففيه مذاهب:

أحدها: جواز صوغهما منه قياساً مطلقاً، وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه، واختاره ابن مالك.

الثاني: منعه، إلا أن يشذ منه شيء فيحفظ، وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم.

الثالث: التفصيل، فإن كانت همزته للنقل لم يجز، وإن كانت لغيره جاز وصححه ابن عصفور، ونسبه إلى سيبويه. قال المرادي: والظاهر أن مذهب سيبويه هو الأول لتمثيله بـ«أعطى» والهمزة فيه للنقل.

٢- وإن كان غير «أفعل» فقد شذ منه ألفاظ منها: «ما أشده» من «اشتد»، و«ما أشوقه» من «اشتاق»، و«ما أحوله» من «احتال»، و«ما أخصره» من «اختصر». ونقل عن الأخفش أنه أجاز التعجب من كل فعل مزيد على استكراه، كأنه راعى أصله.

انظر شرح المرادي: ٣/٦٤-٦٥، الكتاب: ١/٣٧، التصريح على التوضيح: ٢/٩١، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٨٩، المقتضب: ٤/١٧٨، شرح ابن عصفور: ١/٥٧٩، شرح الرضي: ٢/٩١، تاج علوم الأدب: ٣/٨٥٣.

(٤) في الأصل: ما أحصره.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/١٠٨٦): «فمن الشاذ قولهم في المختصر «ما أخصره» والفعل المستعمل منه قبل التعجب «اختصر» وهو خماسي مبني للمفعول ففيه مانعان».

وانظر التصريح على التوضيح: ٢/٩١-٩٢، شرح الأشموني: ٣/٢٢، شرح ابن الناظم: ٤٦٣، شرح دحلان: ١١٦، شرح المرادي: ٣/٦٥.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

الخامسُ: أن يكونَ تاماً، فَلا يُبْنى مِنْ نحوِ «كانَ»، وقَولُهُمْ: «ما أَصْبَحَ أبْرَدَها، وما أمْسَىْ أدْفأَها»(١) لحْنٌ(٢).

السّادسُ: أن يكونَ غيرَ مَنفيٍّ، فلَوْ كانَ لازِمَ الاستعمالِ في النّفيِ، نحْوُ «ما عجْتُ(٣) بالدّواءِ» أيْ: ما انْتَفَعْتُ به(٤)، أو عرَضَ لهُ النّفْيُ، نحْوُ «ما قامَ زَيدٌ» لمْ يُبْنَ منْهُ فعلُ التّعَجُّبِ.

السّابعُ: أنْ لا يكونَ الوصْفُ منهُ علَى «أفعَلَ»، فَلا يُبْنى منْ نحْوِ «عَرِجَ، وعَوِرَ، وشَهِلَ»، وقولُ العامّةِ: «ما أشْقَرَهُ» خطأ.

الثّامنُ: أنْ لا يكونَ مَبنياً للمَفعولِ، فلَو كانَ لازِمَ البناءِ للمَفعولِ، كـ«عَنِيَ(٥) بحاجَتِكَ»، لمْ يُبْنَ(٦) منْهُ، وقَولُ العامّةِ: «ما أزْهاهُ» خطأٌ.

وقد سُمِعَ منَ العرَبِ أشْياءُ لمْ تَستَوْفِ الشّروطَ، فتُحْفَظُ، ولا يُقاسُ علَيْها، فمنْها قولُهُم: «ما/ أتْقاهُ»، لأنّهُ من «اتّقَى»، وهُوَ رُباعيٌّ، و: [١٥٦/ب]

١٥٥- أخْلِقْ بِذي الصّبْرِ أنْ يُعْنى بحاجَتِهِ ....

---

(١) نسب الرضي حكاية ذلك للأخفش، وابن عصفور وابن مالك للكوفيين. قال الأشموني: وأما قولهم: «ما اصبح أبردها وما أمسى أدفأها» فإن التعجب فيه داخل على «أبرد وأدفأ» و«أصبح وأمسى» زائدتان». انتهى.
انظر شرح الرضي: ٢/٢٩٥، شرح ابن عصفور: ١/٤١٥، شرح الكافية لابن مالك: ١/٤١٣-٤١٤، الأصول: ١/١٠٦، تاج علوم الأدب: ٣/٨١٧، شرح الأشموني: ٣/٢٢، الهمع: ٢/١٠٠، الضرائر: ٧٩، شرح دحلان: ١١٦.

(٢) وفي التصريح على التوضيح (٢/٩٢): «وذهب الكوفيون إلى جواز «ما أكون زيداً لأخيك» دون «ما أكون زيداً لقائم»، وحكى ابن السراج والزجاج عنهم: «ما أكون زيداً قائماً» وهو مبني على أصلهم من أن المنصوب بعد «كان» حال، فسهل الأمر عليهم، ولم يأت بذلك سماع». وانظر الأصول: ١/١٠٨.

(٣) في الأصل: ما عجبت. راجع شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٨٥.

(٤) جاء في اللسان: وما عاج بالدواء عجياً، أي: ما انتفع به، تقول: تناولت دواء فما عجت به، أي: لم انتفع به. انظر اللسان: ٤/٣١٨٥ (عيج)، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٨٥، التصريح على التوضيح: ٢/٩٢.

(٥) في الأصل: لعني.

(٦) في الأصل: لا يبني.

١٥٥- من البسيط لمحمد بن بشير الخارجي، من أبيات له في شرح الحماسة للمرزوقي (١١٧٥)، وعجزه:

ومُدْمِنِ القَرْعِ للأبْوابِ أنْ يَلِجا

ويروى: «يحظى» بدل «يعنى»، كما يروى أيضاً: «يظفر» بدل «يعنى» وقد انفرد المؤلف =

لأنّهُ لا يُعرَفُ لهُ فعلٌ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وأشْدِدَ او أشَدَّ أوْ شبْهُهما ... يَخْلُفُ ما بَعْضَ الشّروط عَدما

(ومَصْدَرُ العادمِ بعْدُ يَنْتَصِبْ ... وبعْدَ أفعلْ جرُّهُ بالبَا يَجِبْ)(١)

إذا أُريدَ التّعجّبُ منْ فعلٍ لمْ يَستَكْمِلْ شُروطَ «أفْعَلِ» التّعجُّب(٢) - أُقيمَ مَقامَهُ «أشْدِدْ» قبلَ مَجرورٍ بباءٍ، أو «أشَدَّ» بعْدَ «ما»، أو ما أشبَهَهُما منْ «أكْثَرَ، وأسْرَعَ»، ونَحوهِما، ثمّ يُؤتَى بمَصْدَرِ الفعلِ الّذي امْتَنَع بِناءُ فعلِ التّعجُّب منهُ مُضافاً إلى المتعجَّب(٣) منهُ، منصوباً بَعْدَ «ما أفعَلَ»، ومَجْروراً بالباء بعْدَ «أفعِلْ»، نحْوُ (ما)(٤) أشَدَّ انْطلاقَهُ، وأشْدِدْ بانْطلاقه، وما أسْرَعَ فَناءَهُ، وأسرِعْ بفَنائه(٥)، وما أكْثَرَ كَونَهُ مُنطَلَقاً، وأكْثِرْ بكَونه مُنطلَقاً»، فإنْ لمْ يكنْ للفعْلِ مَصدَرٌ - أُتيَ بفعله مع(٦) حرْفٍ مَصدَريٍّ، نحْوُ «ما أكْثَرَ ما عُنيتَ بحاجَتي، وما أكثَرَ أنْ كانَ زيدٌ يَقومُ»(٧).

= من بين ما اطلعت عليه من مصادر برواية «يعنى»، ومعناه: يهتم (انظر اللسان: عنا)، ولعل المعنى على رواية غير المؤلف أوفق وأدل على المراد. والمعنى: أن مدمن الصبر في الأمور حقيق بأن يظفر ببغيته، وينال مراده، كما أن من أدام قرع أبواب مداخله وغمز مفاصل آرابه حقيق بولوجه ووصوله. والشاهد فيه شذوذ مجيء أفعل التعجب مما لا فعل له، كما في قوله «أخلق بذي الصبر»، فيحفظ ولا يقاس عليه.

انظر العقد الفريد: ١/٧٠، ٢٤١، البيان والتبيين: ٢/٣٦٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/٨٢٩، شرح الأشموني: ٢/٢٣٤، الضرائر: ٨٩، فتح رب البرية: ٢/٢٩٣.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ١٠٣.

(٢) في الأصل: التعجب منه.

(٣) في الأصل: التعجب.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) ذكر الأزهري في التصريح ان الذي لا يتفاوت معناه، نحو «مات وفنى» لا يتعجب منه البتة، لأنه وإن كان له مصدر، فليس قابلاً للتفاضل. وقال: «إلا إن أريد وصف زائد عليه، فيقال في نحو «مات زيد»: «ما أفجع موته، وأفجع بموته» كما يرشد إليه كلام الشارح». انتهى. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٩٣، شرح ابن الناظم: ٤٦١-٤٦٢، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٦٤.

(٦) في الأصل: من.

(٧) اغفل المؤلف شرح قول الناظم:

وبالنّدورِ احْكُمْ لغَيْرِ ما ذُكِرْ ... ولا تَقِسْ علَى الّذي منْهُ أُثِرْ

والإشارة بهذا البيت إلى انه قد ورد بناء فعل التعجب مما لم يستوف الشرط على وجه =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وفعلُ هَذا الباب لنْ(١) يُقدَّما   مَعْمولُهُ ووَصْلُهُ بِهِ الْزَما
وفَصلُهُ بظَرف او بحَرف جَرْ   مُستعمَلٌ والخُلْفُ في ذاكَ اسْتَقَرْ

قدْ تقدّمَ أنّ فعلَ التّعجُّبِ غيرُ متصرِّفٍ في نفسه، فلذَلكَ لا يتصرَّفُ في مَعموله، فَلا يجوزُ تَقديمُهُ عليه، فَلا يجوزُ «ما زَيداً أحْسَنَ، ولا بزَيد أحسِنْ»، ووصْلُهُ به لازمٌ، فَلا يُفْصَلُ بَينَهُما بغَيرِ الظّرْفِ والجارِّ والمَجْرورِ، فلا يُقالُ: «ما [١/١٥٧] أحْسَنَ لَوْلا البُخلِ زَيْداً»، ولا «أحْسنْ يا أخي(٢)/ بزَيْد».

وأما الفصْلُ بالظّرْفِ والجارِّ والمَجْرورِ فمُستَعْمَلٌ، ومِنْ كَلامِهِمْ: «ما أحْسَنَ بالرّجُلِ أنْ يَصْدُقَ، وما أقْبَحَ بِهِ أن يَكذبَ»(٣)، ومنهُ:

١٥٦- ....   وأحْرِ إذا حالَتْ بأنْ أتَحوَّلا

وقولُهُ:

١٥٧- ....   وأحْبِبْ إلَيْنا أن يَكونَ المُقدَّما

= الندور، فيحفظ ولا يقاس عليه، وقد تقدم بيان المؤلف لذلك عند شرحه لقول الناظم:

وَصُغْهُما مِنْ ذي ثَلاث صُرِّفا   قابلِ فَضْلٍ تَمَّ غير ذي انْتفا
وغَيرِ ذي وصْفٍ يُضاهي أشْهَلا   وغَيرِ سالكٍ سَبيلَ فُعِلا

وانظر في ذلك شرح المرادي: ٣/٧١، شرح دحلان: ١١٧، شرح الأشموني: ٣/٢٤، البهجة المرضية: ١١٦، شرح ابن الناظم: ٤٦٣، شرح ابن عقيل: ٢/٤١، كاشف الخصاصة: ٢١٣، شرح المكودي: ١/٢٣٥.

(١) في الأصل: إن. انظر الألفية: ١٠٣.

(٢) في الأصل: ياخي.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٩٨، التصريح على التوضيح: ٢/٩٠، الهمع: ٥/٦٠، المفصل: ٢٧٧، شرح الأشموني: ٣/٢٤.

١٥٦- من الطويل، لأوس بن حجر، من قصيدة له في ديوانه (٨٣) وصدره:

أُقيمُ بدارِ الحَرْبِ مادامَ حَزْمُها

ويروى: «الحزم» بدل «الحرب». والمعنى: أقيم بدار الحرب مادامت هي حازمة في الإقامة، فأنا أيضاً حازم لها، فإذا تحولت هي فالأولى لي أن أتحول. والشاهد فيه على جواز الفصل بالظرف وهو «إذا حالت» بين فعل التعجب، وهو «أحر»، وفاعله وهو «بأن أتحولا».

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٩٠، المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٣٦، الشواهد الكبرى: ٣/٦٥٩، شرح الأشموني: ٣/٢٤، شرح ابن الناظم: ٤٦٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٩٦، أوضح المسالك: ١٦٩، فتح رب البرية: ١/٦١.

١٥٧- من الطويل للعباس بن مرداس أحد الصحابة المؤلفة قلوبهم رضي الله عنهم أجمعين، وهو من قصيدة له في ديوانه (١٠٢)، وصدره:

وقالَ نَبيُّ المُسلمينَ تَقَدَّمُوا =

ولِذَلكَ صَحَّحَ المُصنِّفُ جَوازَهُ(١)، مُوافَقَةً للفَرّاءِ والفارسيِّ(٢)، معَ مُخالَفَتِه أكثرَ البَصريّينَ(٣).

واعْلَمْ أنَّ مَحَلَّ الخلاف ما إذا كانَ الظَّرْفُ والجارُّ والمَجْرور مَعمولَيْن لفعْلِ التعجُّبِ، فإنْ كانا مُتعلِّقَينِ بمَعْمولِ الفعلِ – امتنَعَ الفَصْلُ بهما اتّفاقاً(٤)، فَلا يُقالُ: «ما أحسَنَ في المَسجِدِ اعتِكافَكَ»، ولا «أحْسِنْ عِندَ زَيدٍ بجُلوسِكَ».

= ويروى:

وقالَ نبيُّ المؤْمنينَ تقدَّمُوا وحُبٌّ إلَيْنا أنْ نَكونَ المُقَدَّما

ويروى: «أمير المؤمنين» بدل «نبي المسلمين»، ويروى: «تكون» بدل «يكون». والشاهد في قوله «إلينا» حيث فصل به بين فعل التعجب وهو «أحبب»، وبين معموله وهو «أن يكون المقدما».

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٣٦، الشواهد الكبرى: ٣/٦٥٦، ٤/٥٩٣، الهمع (رقم): ١٤٤٨، ١٤٥٣، ١٨١٦، الدرر اللوامع: ٢/١١٩، ٢٢١، ٢٤٠، شرح الأشموني: ٣/١٩، شرح ابن عقيل: ٢/٤١، شواهد الجرجاوي: ١٨٩، شرح ابن الناظم: ٤٦٥، شرح المرادي: ٣/٥٩، شرح دحلان: ١١٥، شواهد العدوي: ١٨٩، البهجة المرضية: ١١٦، الجنى الداني: ٤٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٩٦، فتح رب البرية: ١/٥٤، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ١٦٠، الدرة المضية (رسالة ماجستير): ٣٢٨.

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/١٠٩٦): «وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب».

(٢) والكرمي والمازني والزجاج وابن خروف والشلوبين أيضاً.
انظر المسائل المشكلة للفارسي (البغداديات): ٢٥٦، شرح المرادي: ٣/٧٣-٧٤، التصريح على التوضيح: ٢/٩٠، الهمع: ٥/٦٠، شرح الأشموني: ٣/٢٤، شرح الرضي: ٢/٣٠٩، شرح ابن عصفور: ١/٥٨٧، تاج علوم الأدب: ٣/٨٥٤، شرح ابن يعيش: ٧/١٥٠، الشواهد الكبرى: ٣/٦٦٢.

(٣) منهم الأخفش والمبرد، فمنعوا الفصل بهما أيضاً، ونسب الصيمري هذا الرأي إلى سيبويه، قال المرادي: «والحق أنه ليس لسيبويه فيه نص». وقيل: يجوز على قبح. وجوز الجرمي وهشام الفصل بالحال أيضاً، نحو «ما أحسن مقبلاً زيداً». وزاد الجرمي: الفصل بالمصدر، ونحو «ما أحسن إحساناً زيداً». والجمهور على المنع فيهما. وجوزه ابن مالك بالنداء، كقول علي: «اعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً» وجوزه ابن كيسان بـ«لولا» الامتناعية، نحو «ما أحسن لولا بخله زيداً»، قال أبو حيان: ولا حجة له على ذلك.
انظر في ذلك الهمع: ٥/٦٠-٦١، شرح ابن عقيل: ٢/٤١، التبصرة والتذكرة للصيمري: ١/٢٦٨، شرح المرادي: ٣/٧٤، تاج علوم الأدب: ٣/٨٥٤، شرح ابن يعيش: ٧/١٥٠، المسائل المشكلة (البغداديات): ٢٥٦، شرح الأشموني: ٣/٢٥، التصريح على التوضيح: ٢/٩٠، المقتضب: ٤/١٧٨، شرح الرضي: ٢/٣٠٩، الشواهد الكبرى: ٣/٦٦٢.

(٤) انظر الهمع: ٥/٦٠-٦١، شرح الأشموني: ٣/٢٤، شرح المرادي: ٣/٧٤، التصريح على التوضيح: ٢/٩٠.

الباب السادس والثلاثون

نعم وبئس وما جرى مجراهما

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تعالَى:

نِعْمَ وبِئْسَ وما جَرَى مَجْراهُما

فِعْلانِ غَيْرُ مُتَصرِّفَيْنِ ... نِعْمَ وبِئْسَ رافعانِ اسْمَيْنِ
مُقارِنَيْ ألْ أو مُضافَيْنِ لما ... قارَنَها كنِعْمَ عُقْبَى الكُرَما

الأصْلُ في «نِعْمَ وبِئْسَ»: «نَعِمَ، وبَئِسَ» بفتْحِ الفاءِ، وكسْرِ العَينِ - نُقِلَتْ حركَةُ العينِ إلى الفاءِ بعْدَ إلْغاءِ حركتِها، وقدْ يأتيانِ علَى الأصْلِ، وقدْ تُحذَفُ حركَةُ العَينِ، وتُتركُ حركَةُ الفاءِ علَى حالِها، وقدْ تُتْبَعُ حركَةُ الفاءِ بحركَةِ[1] العَينِ.

واللُغاتُ الأربَعُ جاريةٌ في كُلِّ ثُلاثيّ أوّلُهُ مَفتوحٌ، وثانِيهِ حرْفٌ حَلقِيٌّ مَكسورٌ، كـ«شَهِدَ» في الأفْعالِ، و«فَخِذَ» في الأسْماءِ.

[١٥٧/ب] والدّليلُ علَى فِعْليّةِ «نِعْمَ، وبِئْسَ» / دُخولُ تاءِ التّأنيثِ علَيْهِما في نَحْوِ «فَبِها[2] ونِعْمَتْ»[3]، ونَحوُهُ مَشهورٌ في اللّسانِ[4].

---

(١) في الأصل: لحركة.

(٢) في الأصل: فيهما.

(٣) روى النسائي في سننه حديث رقم (١٣٨٠) عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ توَضّأ يومَ الجُمعةِ فَبِها ونِعْمَتْ، ومَنِ اغتَسَلَ فالغُسلُ أفضَلُ». وانظر سنن أبي داود حديث رقم: ٣٥٤، سنن الترمذي رقم: ٤٩٧، سنن البيهقي: ١/٢٩٦، مسند أحمد: ٥/١٥، تلخيص الحبير: ٢/٦٧، مجمع الزوائد: ٢/١٧٨، مشكاة المصابيح: ٥٤٠. وانظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٠٦، الهمع: ٥/٣٢٤، اللسان: (نعم)، التصريح على التوضيح: ٢/٩٤، توجيه اللمع: ٣٣١.

(٤) وهو مذهب البصريين والكسائي، واستدلوا على فعليتهما بوجهين آخرين:
الأول: اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم، وحكاها الكسائي والأخفش.
الثاني: بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٠٢، التبصرة والتذكرة: ١/٢٧٤-٢٧٥، شرح المرادي: ٣/٧٥، شرح الأشموني: ٣/٢٦، التصريح على التوضيح: ٢/٩٤.

ولا دَليلَ للكوفيّينَ علَى اسميّتِهما[١]: باتّصالِهما بحرفِ الجَرِّ[٢]، نحْوُ «نعْمَ[٣] السَيرُ علَى بِئْسَ العَيْرُ»[٤]، و«ما هيَ بنعْمَ الوَلَدُ»[٥]، لتأوُّله بدُخولِ حرْفِ الجَرِّ علَى مَوصوفٍ مَحذوفٍ، تَقديرُهُ: علَى عَيْرٍ بِئْسَ العَيْرُ[٦]، وبمَولودٍ نِعْمَ الوَلَدُ.

ويَلزَمُهما عدَمُ التّصرُّف[٧]، ويعْمَلُ كُلٌّ منهُما الرّفعَ في اسمٍ يكونُ فاعلاً لهُما، وشرْطُهُ إنْ كانَ ظاهِراً: أن يكونَ بالألِفِ واللاّمِ الجنسيّةِ، نحْوُ ﴿نِعْمَ[٨]

---

(١) في الأصل: اسميتها.

(٢) وهو مذهب الفراء وأكثر الكوفيين، واحتجوا أيضاً على اسميتها بلزومهما عدم التصرف، وبانه لا مصدر لهما، وأجيب عنه: بأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسمية، بدليل: «ليس وعسى»، ونحوهما.
انظر الخلاف في ذلك الإنصاف (مسالة: ١٤): ١/٩٧، التصريح على التوضيح: ٢/٩٤، شرح المرادي: ٣/٧٥، شرح الرضي: ٢/٣١٢، معاني الفراء: ١/٥٦، ٥٧، ٢٦٧، ٢/١١٩، ١٤١، شرح ابن يعيش: ٧/١٢٧، شرح ابن عقيل: ٢/٤٢، شرح الأشموني: ٣/٢٦، تاج علوم الأدب: ٣/٨٥٦، شرح ابن عصفور: ١/٥٩٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٠٢، الهمع: ٥/٢٥-٢٦.

(٣) في الأصل: بئس.

(٤) حكي هذا القول عن بعض فصحاء العرب، قاله وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٠٢، شرح ابن عصفور: ١/٥٩٨، الإنصاف: ١/٩٨، شرح المرادي: ٣/٧٥، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ١/٤، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ١٦٥، تاج علوم الأدب: ٣/٨٥٦، التصريح على التوضيح: ٢/٩٤، شرح ابن عقيل: ٢/٤٢، شرح ابن الناظم: ٤٦٧، شرح دحلان: ١١٧، حاشية الصبان: ١/١٦٧.

(٥) وهو لبعض العرب قاله لمن بشره ببنت، وتمامه: «واللّه ما هيَ بنعْمَ الوَلَدُ، نَصرُها بُكاءٌ وبرُّها سَرِقَةٌ». انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٠٢، شرح المرادي: ٣/٧٥، التصريح على التوضيح: ٢/٩٤، حاشية الصبان: ١/١٦٧، شرح ابن الناظم: ٤٦٧؛ شرح دحلان: ١١٧، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ١٦٥، أمالي ابن الشجري: ٢/١٤٧، ١٤٨، شرح ابن عقيل: ٢/٤٢.

(٦) في الأصل: غير بئس الغير.

(٧) وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي، وصارتا للإنشاء، فـ«نعم» منقولة من قولك: «نعم الرجل» إذا أصاب نعمة، و«بئس» منقولة من قولك: «بئس الرجل» إذا أصاب بؤساً.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٩٤، شرح المرادي: ٣/٧٦، شرح الأشموني: ٣/٢٧.

(٨) في الأصل: بئس.

العَبدُ إِنَّهُ أوّابٌ﴾ [ص: ٤٤]، أو مُضافاً إلى مُقتَرِنٍ بها، كـ: «نِعْمَ عُقْبى الكُرَما»[١]، وقولِه تَعالَى: ﴿فبِئْسَ مَثْوَى المُتكَبِّرينَ﴾ [الزمر: ٧٢].

وَقَدْ يَقَعُ مُضَافاً إِلَى مُضَاف إِلى المُقْتَرِنِ بِهَا، كَقَوْلِه:

١٥٨- فنعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَومِ غيرُ مُكذَّبٍ ....

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

ويَرفَعان مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كنعْمَ قَوماً مَعْشَرُهْ

كَما يكونُ فاعلُهُما اسْماً ظاهِراً، يكونُ ضَميراً مُستَتراً واجبَ الاستتار، يفَسِّرُهُ اسْمٌ بعْدَهُ منصوبٌ علَى التّمييزِ، كقوله تَعالى: ﴿بِئْسَ للظّالمينَ بَدَلا﴾ [الكهف: ٥٠]، تَقديرُه: بِئْسَ هُوَ، أي: البَدَلُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وجَمْعُ تَمييزٍ وفاعِلٍ ظَهَرْ فيه خلافٌ عنهُمُ قد اشتَهَرْ

اختلفَ النُحاةُ في جَوازِ إِظْهارِ فاعلهما معَ التّمييزِ، فمَنَعَهُ سيبويهِ وأكثَرُ أصْحابِه[٢]، وأجازَهُ المُبرِّدُ والفارسيُّ[٣]، وهُوَ / الحَقُّ لوُرودِ السّماعِ به في نحْوِ: [١/١٥٨]

---

(١) فـ«نعم» فعل مدح، و«بمعنى» فاعله، و«الكرما» جمع «كريم» مضاف إليه والمخصوص بالمدح محذوف، أي: الجنة، والجملة محكية بقول مقدر مجرور بالكاف.
انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/٢٣٧، إعراب الألفية: ٨١.

١٥٨- من الطويل، لأبي طالب عم النبي ﷺ من قصيدة له في ديوانه (ورقة: ٣) يمدح فيها رسول الله ﷺ ويذكر فيها مقاطعة قريش لهم، وهي من أجود الشعر، وعجزه:
زُهَيرٌ حُسامٌ مُفرَدٌ من حَمائِلِ
الحسام: السيف القاطع. الحمائل: جمع حمالة وهي علاقة السيف. زهير: هو أحد الخمسة الذين سعوا في نقض الصحيفة التي تعاقدت فيها قريش على قطيعة بني هاشم.
والشاهد في قوله: «فنعم ابن أخت القوم» حيث جاء فاعل نعم مظهراً مضافاً إلى ما أضيف إلى المعرف بالألف واللام.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٩٥، الشواهد الكبرى: ٤/٥، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٠٥، أوضح المسالك: ١٧١، الهمع (رقم): ١٤٠٨، الدرر اللوامع: ٢/١٠٩، شرح ابن الناظم: ٤٦٩، شرح المرادي: ٣/٧٩، فتح رب البرية: ١/٧٩.

(٢) منهم السيرافي، إذ لا إبهام يرفعه التمييز، وتأولوا ما سمع، واحتج سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس، وأحدهما كاف عن الآخر، وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل، لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك.
انظر الكتاب: ١/٣٠٠، التصريح على التوضيح: ٢/٩٦، شرح الأشموني: ٣/٣٤، الهمع: ٥/٣٥، شرح ابن يعيش: ٧/١٣٢، شرح الرضي: ٢/٣١٦، شرح ابن عصفور: ١/٦٠٦، المقرب: ١/٦٨.

(٣) وابن السراج والناظم وولده أيضاً. انظر الإيضاح للفارسي: ١/٨٨، المقتصد للجرجاني: =

١٥٩- .... فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبِيكَ زادا

وفي قوله:

١٦٠- نعْمَ الفَتاةُ فَتاةُ هندُ لوْ بذَلَتْ ... رَدَّ التَّحيَّةِ نُطْقاً أو بإيماءِ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وما مُمَيِّزٌ وقيلَ فاعلُ ... في نَحْوِ نعْمَ ما يَقولُ الفاضلُ

تتّصِلُ «ما» بهذَينِ الفعْلَين، نحْوُ ﴿فنعمّا هيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وفي الحديثِ: «بِئْسَما لأحَدِهِمْ أنْ يَقولَ نَسيتُ آيةَ كَذا»(١) ومحلُّها(٢) النّصبُ على

= ١/ ٣٧٢، المقتضب: ٢/ ١٥٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ١١٠٦، الأصول لابن السراج: ١/ ١١٧، شرح ابن الناظم: ٤٧٠-٤٧١، التصريح على التوضيح: ٢/ ٩٥-٩٦، شرح المرادي: ٣/ ٩٠، شرح الأشموني: ٣/ ٣٤، الهمع: ٥/ ٣٥-٣٦، شرح ابن يعيش: ٧/ ١٣٢، شرح الرضي: ٢/ ٣١٦، شرح ابن عصفور: ١/ ٦٠٦.

١٥٩- من الوافر، لجرير بن عطية الخطفي، من قصيدة له في ديوانه (١٣٥)، يمدح فيها عمر بن عبد العزيز المرواني، وصدره:

تزوَّدْ مثلَ زاد أبيكَ فينَا

والاستشهاد به على جواز إظهار فاعل «نعم»، وهو «الزاد» مع التمييز وهو «زادا».

انظر المكودي مع ابن حمدون: ١/ ٢٣٧، الشواهد الكبرى: ٤/ ٣٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ١١٠٧، شرح ابن يعيش: ٧/ ١٣٢، مغني اللبيب (رقم): ٨٤٠، شواهد المغني: ١/ ٥٧، ٢/ ٨٦٢، الخصائص: ١/ ٨٣، الخزانة: ٩/ ٣٩٤، المقتصد: ١/ ٣٧٢، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/ ٥٤٢، أبيات المغني: ١/ ٦٣، ٧/ ٢٧، شواهد الجرجاوي: ١٩٣، الدرر اللوامع: ٢/ ١١٢، اللسان (زود)، المقتضب: ٢/ ١٤٨، شرح الأشموني: ٢/ ٢٠٣، ٣/ ٣٤، شرح المرادي: ٣/ ٩١، شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٣، شرح ابن عصفور: ١/ ٦٠٦، المقرب: ١/ ٦٩، تاج علوم الأدب: ٣/ ٨٦١، كاشف الخصاصة: ٢١٦.

١٦٠- من البسيط، ولم أعثر على قائله. والاستشهاد به على جواز الجمع بين فاعل نعم الظاهر، وهو قوله: «الفتاة»، والتمييز وهو قوله «نطقاً».

انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٩٥، شرح الأشموني: ٣/ ٣٤، ٤/ ٢٠٣، الشواهد الكبرى: ٤/ ٣٢، شواهد التوضيح لابن مالك: ١١٠، شرح دحلان: ١١٨، الهمع (رقم): ١٤١٦، الدرر اللوامع: ٢/ ١١٢، مغني اللبيب (رقم): ٨٤١، أبيات المغني: ٧/ ٢٩، شواهد المغني: ٢/ ٨٦٢، شرح المرادي: ٣/ ٩٣، أوضح المسالك: ١٧١، فتح رب البرية: ١/ ٨٢، ٩٢، الدرة المضية (رسالة ماجستير): ٣٥٠.

(١) روى الإمام أحمد في مسنده (١/ ٤٣٨) عن رسول الله ﷺ أنه قال: «بِئْسَما لأحَدِهِمْ أنْ يَقولَ نَسيتَ آيةَ كَيْتَ وكَيت، بَل هوَ نُسِّي، واستَذْكِروا القُرآنَ فإنّهُ أسرَعُ تفصّياً منْ صُدورِ الرِّجالِ منَ النَّعَم بعُقُلِه او منْ عُقُله». وانظر سنن البيهقي: ٢/ ٣٩٥، شرح السنة للبغوي: ٤/ ٤٩٥، كنز العمال حديث رقم: ٢٨٣١، ٢٨٤٩، اللسان (كيت).

(٢) في الأصل: ومحلهما.

التّمييزِ، والفاعِلُ مُستَتِرٌ والتّقديرُ: نِعمَ هُوَ، أي: الشّيءُ شَيئاً[١]. هذا اختِيارُ الفارسيِّ[٢].

وقيل: بَلْ هيَ معرِفةٌ عامّةٌ في محَلِّ الرّفعِ، لأنّها فاعِلٌ، وهُوَ مذهَبُ السّيرافِيِّ والأكثَرِينَ، وهُوَ ظاهِرُ كَلامِ سِيبويهِ[٣].

---

(١) والمرفوع بعدها هو المخصوص. قيل: وهو مذهب البصريين. ونسبه ابن مالك للزمخشري، وإليه ذهب ابن الأنباري في البيان.
انظر شرح المرادي: ٣/٩٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١١١، المفصل: ٢٧٣، البيان لابن الأنباري: ١/١٧٦، شرح الأشموني: ٣/٣٦، الهمع: ٥/٣٩.

(٢) قال الفارسي في الحجة (٢/٢٩٨): «والمعنى في قوله تعالى: ﴿إن تبدوا الصدقات فنعما هي﴾ أن في «نعم» ضمير الفاعل، و«ما» في موضع نصب، وهي تفسير الفاعل المضمر قبل الذكر، فالتقدير: نعم شيئاً إبداؤها، فالإبداء: هو المخصوص بالمدح، إلا أن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير الصدقات مقامه، فالمخصوص بالمدح هو الإبداء بالصدقات لا الصدقات». وانظر المسائل المشكلة للفارسي (البغداديات): ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) قال السيوطي: وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي، وقال المرادي: وهو قول الفراء، ونسب في شرح الرضي لسيبويه والكسائي. وقال ابن الأنباري: وزعم الأخفش أن «ما» بمعنى: الذي، وجعل «هي» خبر مبتدأ محذوف في صلة «الذي»، ويكون التقدير: فنعم الذي هو هي، ويكون المقصود بالمدح محذوفاً وهو إبداء الصدقات.
انظر الكتاب: ١/٣٧، المقتضب: ٤/١٧٥، الهمع: ٥/٣٩، شرح المرادي: ٢/٩٨، شرح الرضي: ٢/٣١٦، التصريح على التوضيح: ١/٩٦، شرح الأشموني: ٣/٩٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١١١-١١١٢، البيان لابن الأنباري: ١/١٧٦-١٧٧.
وهذا الخلاف في محل «ما» فيما إذا وليها اسم، أما إذا وليها فعل نحو «نعم ما صنعت» ففيها عشرة أقوال، ومرجعها إلى أربعة:
الأول: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز.
الثاني: أنها في موضع رفع على الفاعلية.
الثالث: أنها المخصوص.
الرابع: أنها كافة.
١- فأما القائلون بأنهافي موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال:
الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين.
الثاني: أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.
الثالث: أنها تمييز والمخصوص «ما» أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لـ«ما» الموصولة المحذوفة، ونقل عن الكسائي.
٢- وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال:
الأول: أنها اسم معرفة تام أي: غير مفتقر إلى صلة، والفعل بعدها صفة لمخصوص، =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعالَى:

ويُذكَرُ المَخْصوصُ بعْدُ مُبْتَدا أو خَبَرَ اسْمٍ ليسَ يَبْدُو أبدا

يُذكَرُ المَخْصوصُ بالمَدْحِ أو بالذَّمِّ بعْدَ فاعِلِ «نعْمَ، وبِئْسَ» مَرفوعاً[١] نحْوُ «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمروٌ»، ورَفْعُهُ بالابتداء، والجُملَةُ قَبلَهُ خبرُهُ، وليسَ بواجِب التَّأخير، بلْ يَجوزُ، (نحْوُ)[٢] «زَيدٌ نعْمَ الرَّجُلُ»[٣].

وقيلَ: ارتِفاعُهُ لأنّه خبَرُ مُبتَدأ لازِمِ الحَذف، والتّقديرُ: «هوَ زَيدٌ»، والضّميرُ عائِدٌ علَى المَمدوحِ بعْدَ «نِعْمَ»، وعلَى المَذْمومِ بعْدَ «بِئْسَ»[٤].

= نعم الشيء شيء صنعت، وقال به قوم منهم ابن خروف، ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي.

الثاني: أنها موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف، ونقل عن الفارسي.

الثالث: أنها موصولة، والفعل صلتها، وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص، ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي.

الرابع: أنها مصدرية ولا حذف هنا، وتأويله: بئس صنعك، وإن كان لا يحسن في الكلام: «بئس صنعك» حتى تقول: «بئس الصنع صنعك»، كما تقول «أظن أن تقوم»، ولا تقول: «أظن قيامك».

الخامس: أنها نكرة موصوفة في موضع رفع.

٣- وأما القائل: بأنها المخصوص، فقال: إنها موصولة، وهي المخصوص و«ما» أخرى محذوفة هي المميز، والأصل: نعم ما ما صنعت، والتقدير: نعم شيئاً الذي صنعته. وهو قول الفراء.

٤- وأما القائل: بأنها كافة، فقال: إنما كفت «نعم» كما كفت «قل» فصارت تدخل على الجملة الفعلية.

انظر في ذلك شرح المرادي: ٣/٩٦-٩٨، الهمع: ٣/٨٣-٣٩، التصريح على التوضيح: ٢/٩٦-٩٧، شرح الأشموني: ٣/٣٥-٣٦.

(١) في الأصل: مرفوعان.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) وهو مذهب سيبويه. قال الأزهري: ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش، وقيل: يجوز هذا ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوح أبو بكر، والمذموم أبو لهب، وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم. انتهى. وذكر في شرح التسهيل أن سيبويه أجازه.

انظر الكتاب: ١/٣٠٠، التصريح على التوضيح: ٢/٩٧، التبصرة والتذكرة: ١/٢٧٥، الأصول: ١/١١٢، شرح ابن عصفور: ١/٦٠٦، شرح الأشموني: ٣/٣٧، الفوائد الضيائية: ٢/٣١٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١١٠، شرح الرضي: ٢/٣١٨.

(٤) وقيل: ارتفاعه لأنه مبتدأ حذف خبره، وإليه ذهب ابن عصفور. وذهب ابن كيسان إلى أن =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وإنْ يُقَدَّمْ مُشعِرٌ بِهِ كَفَى كالعِلْمُ نِعمَ المُقْتَنى والمُقْتَفى

يُحذَفُ المَخْصوصُ بالمَدْحِ كثيراً، لتقدُّمِ ما يَدُلُّ علَيْه، نحْوُ ﴿نعمَ العَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] بعْدَ قوله: ﴿عَبْدَنا أيّوبَ﴾ [ص: ٤١]، و﴿بِئسَ الشّرابُ﴾ [الكهف: ٢٩] بعْدَ قوله: ﴿يُغاثُوا/ بماءٍ كالمُهْلِ﴾ [الكهف: ٢٩]. [١٥٨/ب]

وليسَ منهُ ما مَثَّلَ به النّاظمُ منْ قولِهِمْ: «العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنى»، لأنهُ منْ بابِ تَقديمِ المَخْصوصِ - كَما سَبَقَ مَثَلُهُ - لا منْ بابِ حذْفِه[١].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

واجْعَلْ كَبِئْسَ ساءَ واجْعَلْ فَعُلا منْ ذي ثَلاثةٍ كنِعْمَ مُسْجَلا

«ساءَ» بمنْزلَةِ «بِئْسَ» في دَلالَتِها علَى الذّمِّ، وعدَمِ تصرُّفِها، واقتضائها فاعلاً كفاعلِها، ومَخْصوصاً، ومن استعْمالها قولُهُ تَعالَى: ﴿ساءَتْ مُستَقَرّاً﴾ [الفرقان: ٦٦]، وفاعلُها مُستَتِرٌ مُفَسَّرٌ بالتّمييزِ، والمَخصوصُ مَحذوفٌ للعلمِ به.

ويُستَعملُ منْ كُلِّ فعلٍ ثُلاثيٍّ «فَعُلَ» - بضمِّ العَينِ - سَواءٌ كانَ مبنيّاً علَى ذلكَ كـ«ظَرُفَ، وشَرُفَ»، أو مُحَوَّلاً إلَيه كـ«فَهُمَ، وفَقُهَ» استعمالَ «نِعْمَ» في الدّلالة على المَدحِ، واقْتضاءِ فاعلٍ كفاعلِها، ومَخصوصٍ بالمَدْحِ، نحو «فَقُهَ الرّجُلُ زَيدٌ»، و﴿حَسُنَ أولئكَ رَفيقاً﴾ [النساء: ٦٩].

ولا يَختَصُّ ذلكَ بالمَدحِ - كَما يَقتَضِيه كَلامُ المُصنِّفِ[٢] -، بَلْ يُستَعْمَلُ في الذّمِّ أيضاً كـ«خَبُثَ الرّجُلُ زَيدٌ».

= المخصوص بدل من الفاعل. ورد: بانه لازم وليس البدل بلازم، وبأنه لا يصح لمباشرة «نعم».
انظر شرح المرادي: ٣/ ١٠٠-١٠١، شرح الأشموني: ٣/ ٣٧، الهمع: ٥/ ٤١، التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٧٥، التصريح على التوضيح: ٢/ ٩٧، ابن عقيل مع الخضري: ٢/ ٤٤، شرح ابن عصفور: ١/ ٦٠٣، الفوائد الضيائية: ٢/ ٣١٥، شرح الرضي: ٢/ ٣١٨، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ١١١٠.

(١) قال الأزهري: هذا إذا رفعنا «العلم» على الابتداء، أما إذا جعلناه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذا العلم، على حد ﴿سورة أنزلناها﴾ أي: هذه سورة، أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره: الزم العلم ونحوه، فيكون من الحذف لا من التقديم، كما ذكر الناظم.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٩٧، أوضح المسالك: ١٧٢، شرح المرادي: ٣/ ١٠٣-١٠٤، حاشية الخضري: ٢/ ٤٤.

(٢) قال ابن مالك في التسهيل (١٢٨): «وتلحق «ساء» بـ«بئس» وبها وبـ«نعم» «فعل» موضوعاً أو محولاً من «فعل» أو «فعل» مضمناً تعجباً». انتهى.

ويَجوزُ مَجيءُ فاعله مُضمَراً كفاعلِ «نعْمَ»، نحْوُ «مررْتُ برجُلٍ[١] فَهُمَ رجُلاً».

وبعضُهُمْ يُسكِّنُ عينَهُ، فيَقولُ: «حَسْنَ»، وبعضُهُم يَنقلُ حركتَها معَ التّسكينِ[٢] إلى الفاء، فيَقولُ: «حُسْنَ»[٣].

ويَختَصُّ بجَوازِ جَرِّ فاعله بالباء، كقَوله:

١٦١- حُبَّ بالزّوْرِ[٤] الّذي لا يُرَى ....

أصلُهُ «حَبُبَ» فأُريدَ تَسكينُ أوّلِ المِثلَين للإدْغامِ فنُقِلَتْ حركَتُهُ إلى الحاءِ.

ثمّ قالَ:

ومِثْلُ نعمَ حَبّذا الفاعلُ ذا ... وإنْ تُرِدْ ذَمّاً فقُلْ لا حبَّذا / [١٥٩/أ]

قد اجتَمَعَتْ دَلالَتُهُ علَى المَدْحِ والذّمِّ[٥] في قوله:

١٦٢- ألا حبَّذا عاذِري في الهَوى ... ولا حَبّذا الجاهِلُ العاذِلُ

---

(١) في الأصل: رجل.

(٢) في الأصل: السكين.

(٣) انظر التصريح على التوضيح: ٢/٩٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١١٨-١١١٩، شرح المرادي: ٣/١١٢-١١٣، شرح الأشموني: ٣/٤٢، الهمع: ٥/٥٢، شرح الرضي: ٢/٣١٩.

١٦١- من المديد، للطرماح بن حكيم في ديوانه (٩٧)، وعجزه:

منهُ إلاّ صَفحَةٌ أو لِمامُ

الزور: بمعنى الزائر. وصفحة كل شيء: جانبه. اللمام: جمع لمة، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن، فإذا بلغ المنكبين فهو جمة، وإذا لم يبلغ شحمة الاذن سمي وفرة، وتجمع على «لمم» أيضاً. والشاهد فيه زيادة الباء في «حب»، وأدغمت إحدى الباءين من «حبب» في الاخرى، حيث أن «حب» أصله: «حبب» فأريد تسكين أول المثلين للإدغام فنقلت حركته وهي الضمة إلى الحاء بعد سلب حركتها، فصار «حب».

انظر شرح الأشموني: ٣/٣٩، الشواهد الكبرى: ٤/١٥، التصريح على التوضيح: ٢/٩٩، شرح ابن عصفور: ١/٥٨٩، ٦٠٨، الدرر اللوامع: ٢/١١٩، اللسان: (زور)، تذكرة النحاة: ٦٨٧، أوضح المسالك: ١٧٢، النكت الحسان: ١٣٩، المقرب: ١/٧٨، شرح الشاطبي للألفية (رسالة دكتوراه): ١/٦٥.

(٤) في الأصل: بالزوار.

(٥) في الأصل: أخَّرَ الناسخُ كلمَةَ «والذم» إلى ما بعْدَ «ألا حبذا» وما أثبته الصواب.

١٦٢- من المتقارب، ولم أعثر على قائله. عاذري: من عذره فيما صنع، وضده «عذله»: إذا لامه فيما صنع. والشاهد في قوله: «حبذا» و«لا حبذا» حيث الأولى للمدح، والثانية للذم.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٩٩، الشواهد الكبرى: ٤/١٦، الهمع (رقم): ١٤٤٠، أوضح المسالك: ١٧٢، الدرر اللوامع: ٢/١١٧، فتح رب البرية: ١/٧٣، الدرة المضية (رسالة ماجستير): ٣٦٠.

والفعلُ منهُما «حَبَّ»، و«ذا» هوَ الفاعِلُ[١].

وقِيلَ: الجَميعُ فعلٌ، والفاعِلُ ما بَعدَهُ[٢].

وقِيلَ: الجَميعُ اسمٌ مُبتَدأٌ، وما بعْدَهُ خبرُهُ[٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وأوْلِ[٤] ذا المَخْصوصِ أياً كانَ لا تَعدلْ بِذا فهْوَ يُضاهي المَثَلا

قدْ تقرَّرَ أنَّ «ذا» هوَ فاعلُ «حَبَّ»، فالمَرْفوعُ بعْدَهُ هوَ المَخْصوصُ.

ولا يُغيَّرَ «ذا» عنْ هَيئَةِ الإفْراد والتّذكير، ولو اختَلَفَ أحوالُ المَخصوصِ، بلْ يُقالُ: «حبّذا الزّيدان، وحبّذا الزّيْدونَ»، لأنّهُ جَرى في كَلامِهمْ مَجْرى المَثَلِ، كَما يُخاطِبونَ[٥] بقَولِهِمْ: «الصّيفَ ضَيّعْتِ اللّبَنَ»[٦] – بكَسرِ التّاءِ – كُلَّ أحَدٍ[٧].

---

(١) وهو ظاهر مذهب سيبويه، قال ابن خروف – بعد أن مثل بـ«حبذا زيد» – «حب» فعل، و«ذا» فاعلها، و«زيد» مبتدأ وخبره «حبذا». هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك. انتهى. قال المرادي: وهو المختار.
انظر الكتاب: ١/٣٠٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١١٧، شرح المرادي: ٣/١٠٨، التصريح على التوضيح: ٢/٩٩، الهمع: ٥/٤٥، شرح الأشموني: ٣/٤٠، شرح الرضي: ٢/٣١٨، شرح ابن عقيل: ٢/٤٥، الفوائد الضيائية: ٢/٣١٦، شرح ابن عصفور: ١/٦١٠، التسهيل: ١٢٩.

(٢) وهو المخصوص. وإليه ذهب قوم منهم الأخفش وابن درستويه.
انظر شرح المرادي: ٣/١٠٨، التصريح على التوضيح: ٢/٩٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٧، الهمع: ٥/٤٦، شرح الأشموني: ٣/٤٠، شرح الرضي: ٢/٣١٨، شرح ابن عقيل: ٢/٤٥، التسهيل: ١٢٩.

(٣) وهو مذهب المبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي، ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه. وأجاز بعضهم كون «حبذا» خبراً مقدماً، والمخصوص مبتدأ مؤخراً. وضعف هذين الرأيين ابن مالك في شرح الكافية.
انظر الكتاب: ١/٣٠٢، المقتضب: ٢/١٤٣، الأصول: ١/١١٥، شرح المرادي: ٣/١٠٨، جمل الزجاجي: ١١٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١١٧، التسهيل: ١٢٩، شرح الأشموني: ٣/٤٠، شرح ابن عصفور: ١/٦١٠، شرح ابن عقيل: ٢/٤٥، شرح الرضي: ٢/٣١٨، شرح الجمل لابن هشام: ١٩١، الهمع: ٥/٤٥–٤٦، التصريح على التوضيح: ٢/٩٩.

(٤) في الأصل: وال. انظر الالفية: ١٠٥.

(٥) في الأصل: في لهبون.

(٦) هذا مثل يضرب للرجل يضيع الأمر ثم يريد استدراكه، وهو في الأصل خوطبت به امرأة وهي: دختنوس بنت لقيط بن زرارة، كانت تحت عمرو بن عمرو بن عدس، وكان شيخاً كبيراً، فكرهته فطلقها، ثم تزوجت فتى جميل الوجه، وأجدبت، فبعثت إلى عمرو تطلب منه حلوبة، فقال عمرو: «الصيف ضيعت اللبن»، وبعث إليهابلقحة – وهي الناقة الحلوب –. =

ويَختَصُّ «حَبّذا» بعَدَمِ جَوازِ تقدُّمِ المَخْصوصِ علَيه، لِما ذُكِرَ منْ أنّهُ جارٍ مَجْرى المَثَلِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وما سِوَى ذا ارْفَعْ بحَبَّ أو فَجُرْ ... بالبا ودُونَ ذا انْضمامُ الحا كَثُرْ

إذا قِيلَ: «حَبَّ الرّجُلُ زَيدٌ» دونَ «ذا»، فلكَ أن تأتيَ بـ«الرّجُلِ» مَرفوعاً، لأنّهُ هوَ الفاعِلُ، ولكَ أنْ تجرَّهُ بالباءِ، فتَقولُ: «حَبَّ بالرّجُلِ»، ولكَ في أوّلِه - وهوَ الحاءُ - الفتْحُ والضّمُّ.

وهذِه المسألةُ لا تَختَصُّ بـ«حَبَّ»، بلْ هوَ منْ جُملَةِ ما بُنِيَ على «فَعُلَ»، للدّلالَةِ علَى المَدْحِ أو الذّمِّ، وقدْ سَبَقَ أنّ في صيغَته ثَلاثَ لُغاتٍ، وأنّ في الاسْمِ الّذي بعْدَهُ وجْهان[1] /، فإفرادُ المُصنِّفِ لها بالذِّكْرِ يوهِمُ اختِصاصَ الحُكمَينِ [١٥٩/ب] بها، ولَيْسَ كذلكَ.

وكذَلكَ إفْرادُهُ[2] «ساءَ» بالذّكْرِ ليسَ بشَيءٍ، فإنّها منْ جُملَةِ هَذا القسمِ، فإنّ أصلَها «سَوُءَ» قُلبَت واوُها ألفاً لتحرُّكِها، وانْفِتاحِ ما قَبْلَها، فهِيَ كـ«جادَ الرّجُلُ زَيدٌ» و«فاقَ الرّجُلُ زَيدٌ».

= وإنما خص الصيف لأن سؤالها الطلاق كان في الصيف، أو أن الرجل إذا لم يطرق ماشيته في الصيف كان مضيعاً لألبانها عند الحاجة. ويروى: «في الصَّيْفِ ضَيَّعْتِ اللّبَنَ».
انظر مجمع الأمثال للميداني: ٢/ ٤٣٤، جمهرة الأمثال للعسكري: ١/ ٥٧٥، اللسان (ضيع)، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٠٠، شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٥، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ١/ ٦٣، الخزانة: ٤/ ١٠٥، الفاخر: ٩٠.

(٧) في الأصل: إحدى. وهذا رأي ابن مالك والأكثرين ونسب للخليل وسيبويه. وقال ابن كيسان: إنما لم يختلف «ذا» لأنه إشارة أبداً إلى مذكر محذوف، والتقدير في «حبذا هند»: «حبذا حسن هند»، وكذا باقي الأمثلة. ورد بأنه دعوى بلا دليل. وقال الفارسي في البغداديات: لأن «ذا» جنس شائع فالتزم فيه الإفراد كفاعل «نعم وبئس» المضمر، ولهذا يجامع التمييز، فيقال: «حبذا زيد رجلاً».
انظر الكتاب: ١/ ٣٠٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ١١١٧، المسائل المشكلة (البغداديات): ٢٠١، شرح المرادي: ٣/ ١١٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٠٠، شرح الأشموني: ٣/ ٤١، الهمع: ٥/ ٤٥-٤٦.

---

(١) انظر ص ٤٠/ جـ٢ من هذا الكتاب.

(٢) في الأصل: افراه.

الباب السابع والثلاثون
أفعل التفضيل

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

أفعَلُ التّفْضِيلِ[1]

صُغْ مِنْ مَصوغٍ منْهُ للتّعَجُّبِ   أفْعَلَ للتّفْضيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبي

أفَعَلُ التّفضيلِ: اسْمٌ، لدُخولِ عَلامات الأسْماءِ علَيه منَ الجَرِّ والإِضافة و«ألْ»، مُمتَنِعُ الصّرفِ، للُزومِ الوَصفيّة، ووزْنِ الفعلِ[2]، ولا يتصرَّفُ عنْ صيغَة[3] «أفْعَلَ»، إلاّ أنّ الهَمزةَ حُذفَتْ في الأكثَرِ منْ «خَيْرٍ، وشَرٍّ»، لكَثْرةِ الاستعمالِ[4]، وقدْ يُعامَلُ مُعامَلَتَهُما في[5] ذلكَ «أحَبُّ»، كقَوله:

١٦٣- ....   وحَبُّ شَيءٍ إلى الإنْسانِ ما مُنِعا

---

(١) هو اسم مصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها. وقال الأزهري: هو الوصف المبني على «أفعل» لزيادة صاحبه على غيره. وقال ابن الحاجب: اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره، وهو «أفعل».
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٠٠، شرح الكافية للرضي: ٢/٢١٢، تاج علوم الأدب: ٣/٨٨٢، الفوائد الضيائية: ٢/٢١١، حاشية الخضري: ٢/٤٦، معجم المصطلحات النحوية: ١٧٤، معجم النحو: ١١.

(٢) ويجوز صرفه في ضرورة الشعر عند البصريين خلافاً للكوفيين. انظر الإنصاف (مسألة: ٦٩): ٢/٤٨٨.

(٣) في الأصل: صيغته.

(٤) وقال الأخفش: لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما. انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٠١.

(٥) في الأصل: في معاملتها. تقديم وتأخير. راجع الأشموني: ٣/٤٣.

١٦٣- من البسيط للأحوص في ديوانه (١٣٣)، وصدره:

وزادَني كَلَفاً بالحُبِّ أنْ مُنِعَتْ

ويروى: «وحب شيئاً» بدل «وحب شيء». والشاهد في قوله: «وحب» حيث حذفت منه الهمزة، والأصل فيه «أحب»، وذلك معاملة له معاملة «خير وشر» في حذف الهمزة منهما لكثرة الاستعمال.

=

وقَدْ يُستعمَلُ «خيْرٌ، وشَرٌّ» على الأصْلِ كقراءة[١] بعضهِمْ: ﴿مَن الكَذّابُ الأشَرُّ﴾[٢] [القمر: ٢٦]، ونَحوُ:

١٦٤- بلالٌ خيْرُ (النّاسِ)[٣] وابْنُ الأخْيَر

ولا يُصاغُ أفعَلُ التّفضيلِ إلا ممّا يُصاغُ منهُ أفعَلُ التعجُّبِ (بالشّروطِ المتقدّمة، وما امتَنَع صوغُ أفعلِ التّعجّب)[٤] منه لفقدها أو فقد بعضِها - امتَنَعَ صَوْغُ أفْعَلِ التّفْضيلِ منْهُ، ولذلكَ حكَم بنُدورِ قولِهم: «ألصّ منْ شظاظ»[٥]، وقولُهُ[٦]:

١٦٥- .... فأنْتَ أبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبّاخِ

= انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٠١، شرح الأشموني: ٣/٤٣، تذكرة النحاة: ٤٨، ٦٠٤، نوادر أبي زيد: ١٩٨، الأغاني: ٤/٧٣، الهمع (رقم): ١٧٦٦، الدرر اللوامع: ٢/٢٢٤، اللسان (حبب)، العقد الفريد: ٣/١٤١.

(١) في الأصل: كقرة.

(٢) وذلك بتشديد الراء من «الأشرّ» وهو أفعل من الشر، وهو شاذ، وهو الأصل المرفوض لـ«شر»، وهي قراءة أبي قلابة.
انظر القراءات الشاذة: ١٤٧، إملاء ما من به الرحمن: ٢/٢٥٠، المحتسب: ٢/٤٠٩، شرح الأشموني: ٣/٤٣، التصريح على التوضيح: ٢/١٠١، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٢٧، الهمع: ٦/٤٥.

١٦٤- من الرجز، نسب في البحر المحيط (٨/١٨٠) لرؤبة (وليس في ديوانه). والشاهد في قوله: «الأخير» حيث جاء «خير» على الأصل بدون حذف همزته، وهو قليل، والأكثر حذفها.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٠١، شرح الأشموني: ٣/٤٣، الهمع (رقم): ١٧٦٤، الدرر اللوامع: ٢/٢٢٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٢٧، تذكرة النحاة: ٤٧، الدرة المضية (رسالة ماجستير): ٣٦٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع المتقدمة.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح ابن عقيل: ٢/٤٦.

(٥) هذا مثل يضرب في المبالغة والتناهي. وشظاظ: هو شظاظ الضبي، وكان لصاً يقطع الطريق مع مالك بن الرّيب المازني. ويروى: «ألَصُّ منْ شظاظ ومن سرحان»، ويروى أيضاً: «أسْرَق من شظاظ».
انظر مجمع الأمثال: ٢/١٣١، ٣/٢٣٠، المستقصى في الأمثال: ١/٣٢٨، جمهرة الأمثال: ٢/١٨٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٢٣، الخزانة: ٢/٢١٠، شرح المرادي: ٣/١١٤، التصريح على التوضيح: ٢/١٠١، شرح أبيات المغني: ٥/١٥، الدرة المضية (رسالة ماجستير): ٣٦٥.

(٦) في الأصل: وقولهم.

١٦٥- من البسيط لطرفة بن العبد من قصيدة له في ديوانه (١٥)، يهجو بها عمرو بن هند، وصدره: =

وقَولُهُمْ: «هوَ أشْغَلُ منْ ذات النّحْيين»(١).

إذ الأوّلُ: لا فِعْلَ لهُ، والثّاني: فِعلُهُ زائِدٌ علَى الثُلاثيّ، والثّالِثُ: فِعلُهُ لازِمُ البِناء للمَفعول.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى / : [١٦٠/أ]

وما بِهِ إلى تعَجُّبٍ وُصِلْ   لمانعٍ به إلى التّفضيلِ صِلْ

أي: ما وُصِلَ به إلى التعجُّبِ ممّا لا يَصِحُّ بناءُ فعله منْهُ - يُتَوَصَّلُ به إلى التّفْضيلِ ممّا لا يَسُوغُ(٢) بناءُ أفْعَلِ التّفضيلِ منْهُ، فيُقَالُ: «هذا أكْثَرُ لُصوصيّةً، وأشدُّ انطِلاقاً، وأعظمُ كَوناً في الدّارِ»، ونحْوُه.

= إذا الرِّجالُ شَتَوْا واشتدّ أكلُهُمُ

ويروى:

أمّا المُلوكُ فانْتَ اليومَ ألأمُهُمْ   لُؤْماً وأبْيَضهمْ سِرْبال طَبّاخِ

ويروى:

إنْ قُلتَ نَصرٌ فنصرٌ كانَ شرّفَني   قِدْماً وأبيَضَهمْ سِربالَ طَبّاخِ

شتوا: أي: صاروا في زمن الشتاء، وهو عندهم زمان الجدب والقحط، وفيه يظهر كرم الكرام وبخل البخلاء. والمراد بقوله: «اشتد أكلهم» أنه تعسر على أكثرهم الحصول على ما يأكلون. والمراد بقوله: «فانت أبيضهم... الخ» أنه قليل الطبخ، فسرباله نقي من دهن اللحم وغيره، وهذا كناية عن شدة البخل. والشاهد في قوله: «أبيضهم» حيث جاء أفعل التفضيل مما فعله زائداً على الثلاثة، وهو «أبيض» وذلك نادر.

انظر التصريح على التوضيح: ١/٣٢٥، جمل الزجاجي: ١٠٢، الحلل: ١٣٦، الإنصاف: ١٤٩، شرح ابن يعيش: ٦/٩٣، المقرب: ١/٧٣، حاشية يس: ٢/١٠٦، اللسان (بيض، عمي)، معاني الفراء: ٢/١٢٨، تاج علوم الأدب: ٣/٨٨٣، شرح ابن عصفور: ١/٥٧٨، المقتصد: ١/٣٨١، شرح الجمل لابن هشام: ١٨٥، تذكرة النحاة: ٤٦٧، أمالي المرتضى: ١/٩٢، الخزانة: ٨/٢٣٠، ٢٣٧.

(١) هذا مثل. وذات النحيين: امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهلية، فاتاها خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه يبتاع منها سمناً، فلم ير عندها أحداً، وساومها فحلت له نحياً مملوءاً، فقال: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره، ثم حل آخر وقال لها: أمسكيه، فلما شغل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهرب، ثم أسلم فشهد بدراً رضي الله عنه.

انظر مجمع الأمثال: ٢/١٨٤، المستقصى في الأمثال: ١/١٩٦، جمهرة الأمثال: ٢/٣٢٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٢٧، التصريح على التوضيح: ٢/١٠١، الإرشاد للكيشي: ١٠١، اللسان (نحا)، شرح الأشموني: ٣/٤٤، الفاخر: ٧٠، الهمع: ٦/٤٢، ٤٣.

(٢) في الأصل: يصوغ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وأفْعَلَ التّفْضيلِ صِلْهُ أبَدَا … تَقْديراً او لَفْظاً بمِنْ إن جُرِّدا

لا يَستَقيمُ مَعْنى التّفضيلِ إلاّ منْ مُفَضَّلٍ ومُفضَّلٍ عليه، ولَفظٍ دالٍّ علَى التّفضيلِ، ولذَلكَ وجَبَ أن يُوصلَ أفعَلُ التّفضيلِ - إذا جُرِّدَ منْ «أل» والإضافَة - باسْمٍ مَجْرورٍ بـ«مِنْ»[١] يكونُ هوَ المُفَضَّلُ عليْه، فإنْ ظهَرَ في اللّفظ، نحْوُ ﴿أشَدُّ منهُم بَطْشاً﴾ [ق:٣٦]، وإلا قُدِّرَ نحْوُ ﴿أكثَرُ أمْوالاً﴾ [سبأ:٣٥]، تَقديرُه: منكُم.

وأكثَرُ ما يُحذَفُ إذا كانَ «أفعَلُ» خبَراً - كَما مُثِّلَ - ويَقِلُّ إذا كانَ صِفَةً أو حالاً[٢].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وإنْ لمَنْكُورٍ يُضَفْ أو جُرِّدا … أُلزِمَ تَذْكيراً وأنْ يُوَحَّدا
وتِلْوُ ألْ طِبْقٌ وما لمَعرِفَهْ … أُضيفَ ذُو وجْهَيْنِ عنْ ذي مَعْرِفَه
هَذا إذا نَوَيْتَ مَعْنى مِنْ وإنْ … لمْ تَنْوِ فهْوَ طِبْقُ ما بهِ قُرِنْ

لأفْعَلِ التّفضيلِ ثَلاثةُ أحوالٍ:

أحدها: أن يُضافَ إلى نكرةٍ، أو يُجَرَّد منَ الإضافة، ويُؤتَى بالمُفَضَّلِ علَيه مجْروراً بـ«مِنْ» / : إمّا في اللّفظِ، وإمّا في التّقديرِ، فيَلزَمُ لَفظُ الإفرادِ والتّذكيرِ، [١٦٠/ب]

---

(١) اختلف في «من» المصاحبة لـ«أفعل» التفضيل: فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية. وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية أيضاً، وأشار إلى أنها مع ذلك تفيد معنى التبعيض، فقال في «هو أفضل من زيد»: فضله على بعض ولم يعم. وذهب في شرح التسهيل إلى أنها لمعنى المجاوزة، فإن القائل: «زيد أفضل من عمرو» كأنه قال: جاوز زيد عمراً في الفضل.
انظر المقتضب: ٤/١٨٢، الكتاب: ٢/٣٠٧، شرح المرادي: ٣/١١٥، شرح الأشموني: ٣/٤٥.

(٢) مثال الصفة قوله:
تَرَوَّحي أجْدَرَ أنْ تَقيلي … غَداً بجَنْبَيْ بارِدٍ ظَليلِ
أي: تروحي وأتي مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه. ومثال الحال قوله:
دنَوْتِ وقَدْ خلْناكِ كالبَدرِ أجْمَلا … فظَلَّ فُؤادي في هَواكِ مُضَلَّلا
أي: دنوت أجمل من البدر وقد خلناك كالبدر.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٠٣، شرح ابن عقيل: ٢/٤٧، شرح الأشموني: ٣/٤٥-٤٦، شرح ابن الناظم: ٤٨٠.

وإنْ اختلَفَ أحوالُ المُفضَّلِ عليه، نحوُ ﴿أنا أكثَرُ (منْكَ)[1] مالاً وأعَزُّ نَفَراً﴾ [الكهف: ٣٤]، ﴿ولَلآخرَةُ خَيرٌ لكَ منَ الأولَى﴾ [الضحى: ٤]، ﴿لَيوسُفُ وأخُوهُ أحَبُّ إلى أبينا منّا﴾ [يوسف: ٨]، ﴿أولئكَ أعظَمُ دَرَجةً منَ الّذينَ﴾ [الحديد: ١٠]، وفي الحَديث: «هنَّ أغْلَبُ»[2].

إلاّ أنّ المُضافَ إلى نكرةٍ يجبُ فيه وقوعُ المُطابَقَة بالمُضاف إلَيه[3]، نحْوُ «هندُ أفضَلُ امرأةٍ، والزّيدانِ أفضَلُ رجُلَين، والزّيْدونَ أفضَلُ رِجالٍ، ونِساءُكَ أفضَلُ نساءٍ».

فأمّا قولُه: ﴿ولا تَكونُوا أوّلَ كافرٍ به﴾ [البقرة: ٤١] فتَقديرُهُ: أوّل فَريقٍ كافرٍ به.

الثّاني[4]: أنْ يكونَ مُعرَّفاً بـ«ألْ» فيَجبُ مُطابَقتُهُ[5] لما قبلَهُ من مَوصوفٍ أو مُبتَدأ، نحْوُ «زَيدٌ الأفضَلُ، وهندٌ الفُضْلَى، والزّيدانِ الأفْضَلان، والهِنْدانِ الفُضْلَيان، والزّيدونَ الأفْضَلونَ، والهِنْداتُ الفُضْلَياتُ»، وإنْ شئْتَ «الفُضَلُ».

الثّالثُ[6]: أن يُضافَ إلى مَعرفةٍ، فيَجوزُ فيه الوجهان: عَدمُ المُطابقة، وهُوَ الأكثَرُ، نحْوُ ﴿ولَتَجدنَّهُم أحْرَصَ النّاسِ علَى حَياة﴾ [البقرة: ٩٦]، والمُطابَقةُ، نحْوُ ﴿أكابرَ مُجرميها﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وإنّما يجوزُ الوَجهان إذا كانَ «أفعَلُ» باقياً علَى مَعنى المُفاضَلَة، بأنْ تَكونَ «منْ» مُقدَّرةً فيه، أمّا إنْ أُوِّلَ «أفْعَلُ» بما لا يُفضَّلُ فيه علَى غيرِه، نحوُ «النّاقِصُ والأشَجُّ/ أعْدَلا بَني مَرْوانَ»[7] وجبَت المُطابَقَةُ. [١٦١/أ]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) روى ابن ماجه في سننه (حديث رقم: ٩٤٨): عَنْ أمِّ سَلَمةَ قالَتْ: كانَ النّبيُّ ﷺ يُصلّي في حجرةِ أمِّ سلَمَةَ فمرَّ بينَ يَدَيْه عبدُ الله أو عُمَر بنُ أبي سَلَمةَ، فقالَ بيده، فرجع، فمرّتْ زينَبُ بنتُ أمِّ سلمة فقالَ بيده هكَذا، فمضَتْ، فلمّا صلّى رسول الله ﷺ قال: «هُنّ أغلَبُ». وانظر مسند أحمد: ٦/٢٩٤، كنز العمال رقم: ٢٢٥٩٩.

(٣) أي: يجب فيه مطابقة المضاف إليه الموصوف. انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٠٤، شرح الأشموني: ٣/٤٨.

(٤) في الأصل: الثانية.

(٥) في الأصل: مطابقة.

(٦) في الأصل: الثالثة.

(٧) أي: عادلاهم.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٤٣، المقرب: ١/٢١٢، شرح ابن عقيل: ٢/٤٨، البهجة المرضية: ١٢٠، شرح المرادي: ٣/١٢١، شرح الأشموني: ٣/٤٩، شرح ابن =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وإنْ تَكُنْ بتلْوِ منْ مُستَفهِما   فلَهُما كُنْ أبَداً مُقَدِّما
كمثْلِ ممّنْ أنتَ خيرٌ ولدَى   إخْبارٍ التّقديمُ نَزْراً وُجِدا

إذا كانَ المُفَضَّلُ علَيْه مَجْروراً بـ«مِنْ» - وجَبَ تقديمُهُ على أفعَلِ التّفضيلِ، إنْ كانَ اسْمَ استفهامٍ أو مُضافاً إلَيه، نحْوُ «ممّنْ أنْتَ خيْرٌ، ومن غُلامِ مَنْ أنتَ أفضَلُ»، لما تَقدّم(١) منْ أنّ الاستفهامَ لهُ صدْرُ الكلامِ، وفي غيرِ ذلِكَ فتأخِيرُهُ(٢) واجِبٌ، وقدْ يتقدّمُ قَليلاً، نحْوُ:

١٦٦- .... وزَوّدَتْ   جَنَى النّحْلِ بَلْ ما زوّدَتْ مِنْهُ أطْيَبُ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

= الناظم: ٤٨٣، شرح دحلان: ١٢٠، شرح المكودي: ٢/٤، التصريح على التوضيح: ٢/١٠٥، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ١/٩٠، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ١٨١.

والناقص: هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك، لقب بذلك لأن سلفه الوليد كان قد زاد في أعطيات الجند، فلما ولي يزيد نقص الزيادة، ويقال: أول من لقبه بذلك مروان بن محمد. انظر البداية والنهاية: ١٠/١١، تذكرة النحاة: ٤٢٠، حاشية الخضري: ٢/٤٨، حاشية ابن حمدون: ٢/٥، الأعلام: ٨/١٩١.

والأشج: هو عمر بن عبد العزيز بن مروان، لقب بذلك لأثر حافر فرس شجه في جبهته وهو صغير. انظر شذرات الذهب: ١/١١٩، الأعلام: ٥/٥٠، حاشية الخضري: ٢/٤٨، حاشية ابن حمدون: ٢/٤.

(١) في الأصل: تقدر.

(٢) في الأصل: فتاخره.

١٦٦- من الطويل، للفرزدق من قصيدة له في ديوانه (٣٢)، وتمامه:

فقالَتْ لَنا أهْلاً وسَهْلاً وزوّدَتْ   جَنى النّحْلِ بلْ ما زوّدَتْ منهُ أطيَبُ

ويروى: «وقالت» بدل «فقالت»، ويروى «أو ما زودت هو أطيب» وعليها فلا شاهد فيه، ويروى: «أو ما زودت منه أطيب». جنى النحل: أي ما يجنى منه، وهو العسل. والشاهد في قوله: «منه أطيب» حيث قدم «من» ومجرورها على أفعل التفضيل مع أن المجرور بـ«من» غير استفهام، وهو قليل، والمعنى: بل الريق الذي زودته أطيب من جنى النحل.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ٢/٥، شرح الأشموني: ٣/٥٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٣٣، تذكرة النحاة: ٤٧، الشواهد الكبرى: ٤/٤٣، شرح ابن يعيش: ٢/٦٠، الهمع (رقم): ١٥٠٤، الدرر اللوامع: ٢/١٣٧، شرح ابن عقيل: ٢/٤٩، شواهد الجرجاوي: ١٩٧، شرح المرادي: ٣/١٢٧، كاشف الخصاصة: ٢٢٢، شواهد العدوي: ١٩٧.

ورَفعُهُ الظاهرَ نَزْرٌ ومَتى ... عاقبَ فعلاً فكثيراً ثَبَتا
كلَنْ ترى في النّاسِ مِنْ رَفيقِ ... أوْلَى به الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

فاعلُ أفعَلِ التّفضيلِ لا يكونُ إلاّ ضَميراً مُستَتراً، ولا يَرفَعُ اسْماً ظاهراً، ولا ضَميراً مُنفَصلاً، إلاّ قَليلاً، كـ« مررْتُ برجُلٍ أفضَلَ منهُ أبوهُ »، و« ما أفضَلُ منْ زَيدٍ إلاّ هوَ »، وهيَ لغَةٌ ذكرَها سيبويه(١).

أما متى عاقَبَ الفعلَ - بأنْ يقَعَ بعْدَ نَفيٍ، ويكونَ مرفوعُهُ أجنَبيّاً مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارَين - فإنّ رَفعَهُ الظّاهرَ حينئذ كَثيرٌ مُطّرِدٌ، كالمثال الذي مثّلَ به النّاظمُ(٢)/ [١٦١/ب]، وكَقولِهِمْ: « ما رأيتُ رجُلاً أحسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ منْهُ في عينِ زيدٍ »(٣).

---

(١) فيرفع بأفعل التفضيل الظاهر مطلقاً، وذلك بخفض أفعل بالفتحة على أنه صفة لـ« رجل » وبرفع « الأب » و« هو » على الفاعلية بـ« أفعل » على معنى فاقه في الفضل أبوه أو هو، وأكثر العرب يوجب رفع « أفضل » في ذلك على أنه خبر مقدم، و« أبوه » أو « هو » مبتدأ مؤخر وفاعل « أفضل » ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت له « رجل » ورابطها ما حل محله. وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسالَتَهُ﴾، فـ« حيث » هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه « أعلم ».

انظر الكتاب: ١/٢٣٢، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١١٤١، شرح المرادي: ٣/١٢٧، التصريح على التوضيح: ٢/١٠٦، شرح الأشموني: ٣/٥٣.

(٢) وهو « لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق »، قال ابن هشام: « والأصل: « من ولاية الفضل بالصديق »، ثم « من فضل الصديق »، ثم « من الصديق ». انتهى. قال ابن حمدون: « وتقدير الموضح مضافين بأن قال: « من ولاية الفضل بالصديق » فاسد ولا معنى له، لأن الضمير في منه في الأصل لا يعود على « أولى » وإنما يعود على « الفضل » كما رده بعض حواشيه ». انتهى. وقال المرادي: « والأصل: « أولى به الفضل منه بالصديق » فاختصر. انتهى. فوقع الاسم الظاهر بين ضميرين أحدهما للموصوف، وهو « به »، وثانيهما للاسم الظاهر، وهو « منه »، فحذفت الباء من « بالصديق »، وجعل موضع الضمير اسم ظاهر موافق لمعاده، وأضيف ذلك الظاهر إلى ما بعده، ولهذا أبدل الضمير ظاهراً، فصار « أولى به الفضل من فضل الصديق »، ثم حذف المضاف الذي هو « فضل »، فدخلت « من » على « الصديق ». قال ابن حمدون: « فيكون المقدر بين « من » و« الصديق » مضافاً واحداً، وهو « فضل ». هذا هو الصواب، كما في المرادي ». انتهى. والمراد بـ« الصِّدِّيقِ » أبو بكر الصّدّيقُ رضي الله عنه.

انظر في ذلك أوضح المسالك: ١٧٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٠٧، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٦، شرح المرادي: ٣/١٢٨، شرح الأشموني: ٣/٥٥، البهجة المرضية: ١٢١.

(٣) فـ« أحسن » أفعل تفضيل، وهو صفة لـ« رجل » وهو اسم جنس مسبوق بنفي، ومرفوعه =

فالأوّلُ واقعٌ موقعَ قولِكَ: لَنْ تَرى[١] في النّاسِ (مِنْ)[٢] رَفيقٍ يَلي بهِ الفَضْلُ كوِلايتِه[٣] الصّدِّيقَ.

والثّاني موقِعَ: ما رأيتُ رجُلاً يحْسُنُ في عينِه الكُحْلُ كحُسْنِه في عينِ زيْدٍ».

= «الكحل» وهو أجنبي من الموصوف، لكونه لم يتصل بضميره، فلو رفع على الابتداء لفصل «أحسن» بينه وبين معموله – وهو منه – بأجنبي وهو «الكحل»، و«الكحل» مفضل على نفسه باعتبارين: فباعتبار كونه في عين زيد فاضل، وباعتبار كونه في عين غيره مفضول، والمعنى: أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال. ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت نحو «مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد». قال الرضي: والسماع لم يثبت إلا في المنفي، وقال: ولا منع أن يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وإن لم يكن صريحاً فيه نحو «قلما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل» وقاس ابن مالك على النفي: النهي والاستفهام.

انظر الكتاب: ١ / ٢٣٢، المقتضب: ٣ / ٢٤٨–٢٤٩، شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ١١٤٠، الهمع: ٥ / ١٠٧–١٠٨، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ١ / ٩٦، شرح المرادي: ٣ / ١٢٧، الوضع الباهر ورفع أفعل الظاهر لابن الصائغ: ٢٦–٢٧، تاج علوم الأدب: ٣ / ٨٨٥، شرح الرضي: ٢ / ٢١٩، ٢٢١، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ١٨٤، شرح الأشموني: ٣ / ٥٤، شرح ابن عقيل: ٢ / ٥٠، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٠٦.

(١) في الأصل: لمن يرى.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) في الأصل: كولاية.

الباب الثامن والثلاثون

النعت

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَى:

النَّعْـتُ

يَتْبَعُ في الإعْرابِ الاسْماءَ الأُوَلْ   نَعْتٌ وتَوكِيدٌ وعَطْفٌ وبَدَلْ

التّابِعُ: هوَ التّالِي لِما قَبْلَهُ، مُشارِكاً لهُ في إعْرابِه وعامله[1].

وأُصولُ التّوابعِ أربَعَةٌ، إلاّ أنّها باعْتبارِ انْقِسامِ العَطْفِ إلى: بَيانٍ ونَسَقٍ، والتّأكيدِ إلى: لَفْظِيٍّ ومَعنَوِيٍّ - تَصيرُ ستّةً.

ثُمَّ هَذه التّوابعُ إنّما تَتبعُ ما قَبْلَها، فَلا يتَقدّمُ التّابِعُ علَى مَتبوعِه:

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ   بِوَسْمِه أوْ وَسْمِ ما به اعْتَلَقْ

تابعٌ: جنسٌ، يشمَلُ جَميعَ التّوابعِ، خَرَجَ بالفصْلِ الأوّلِ: وهُوَ كونُهُ متمِّماً لمَتْبوعِه: النّسَقُ، وبكَون التّتْميم يرجعُ إلى مَعْناهُ تارةً، وإلى مَعْنى ما يتعلّقُ به أُخرَى: التّأكيدُ، وعطْفُ البَيان، ودخَلَ قسْما النّعت: المُوَضِّحُ لمَعْنىً في مَتبوعِه، نحْوُ «جاءَني زيدٌ الكَريمُ»، والمُوضِّحُ[2] لمَعْنىً فِيما يتعلّقُ بمَتبوعِه، نحْوُ «رأيْتُ الرّجُلَ الكَريمَ (أبوه)[3]»[4].

---

(١) وقال ابن مالك: هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً. وفي شرح المرادي: هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر. وقال المرتضي: هو ما أفاد تأكيد سابقه أو إيضاحه أو مشاركته في الحكم.

انظر في ذلك التسهيل: ١٦٣، شرح المرادي: ٣/ ١٣٠، تاج علوم الأدب: ٣/ ٩١٢، شرح الأشموني: ٣/ ٥٧، شرح المكودي: ٢/ ٧، شرح دحلان: ١٢١، شرح ابن عقيل: ٢/ ٥١، شرح الرضي: ١/ ٢٩٨، الفوائد الضيائية: ٢/ ٣٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ١١٤٦.

(٢) في الأصل: والموضع.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/ ١٠٨.

(٤) انظر شرح المرادي: ٣/ ١٣٢، شرح المكودي: ٢/ ٨، شرح الأشموني: ٣/ ٥٩، شرح ابن عقيل: ٢/ ٥١، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١١٥٣-١١٥٤، التصريح على التوضيح: =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وَلْيُعْطَ فِي التَّعرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلا كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا / [١٦٢/أ]

وَهُوَ لَدَى التَّوحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ ... سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

يَجِبُ مُوافقةُ النَّعتِ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ المَنْعوتَ[١] مُطلَقاً، كَما يجبُ تبعيّتُهُ[٢] في أحد أَلْقابِ الإِعْرابِ الثَّلاثَة مُطلَقاً، كالبَسْمَلَة، و[٣] ﴿قالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ﴾ [غافر:٢٨]، ﴿ويَلْبَسُونَ ثِياباً خُضْراً﴾ [الكهف:٣١].

وأمّا مُطابقَتُه لَهُ في التَّوحيدِ - والمُرادُ به: الإِفْرادُ - وضدَّيْه - وهُما: التَّثنيةُ والجَمْعُ - والتَّذْكيرِ وضدِّه - وهُوَ التَّأنيثُ -، فهُوَ فيها بمَنزِلَة الفِعْلِ.

فإنْ[٤] رفَعَ (الوَصْفُ)[٥] ضَميرَ مَوصوفه المُستَتِر - سُمِّيَ جارياً على مَنْ هُوَ لهُ، وتعيّنَت المُطابَقَةُ نحْوُ ﴿في مَقامٍ أمينٍ﴾ [الدخان:٥١]، ﴿في عِيشَةٍ راضِيةٍ﴾ [الحاقة:٢١]، ﴿كانَتا تحْتَ عَبدَيْنِ مِنْ عبادنا صالحَيْنِ﴾ [التحريم:١٠]، ﴿إنَّهُمْ كانُوا قَوْماً فاسقينَ﴾ [النمل:١٢]، ﴿تِسْعَ آياتٍ بَيِّناتٍ﴾ [الإسراء:١٠١]، كما تَقولُ في الفِعلِ «زَيدٌ قامَ، وهِندٌ قامَتْ، والزّيدانِ قامَا، والزَّيْدونَ قامُوا، والهِنْداتُ قُمْنَ».

وإنْ رفَعَ الوَصْفُ اسْماً ظاهِراً، أو ضَميراً بارزاً - سُمّي جارياً علَى غَيْرِ مَنْ هوَ لهُ، ولَزِمَ صيغَةَ الإِفْرادِ والتّذْكيرِ، إلا حَيثُ يَصحُّ إِلْحاقُ الفعْلِ عَلامةَ التّأنيث، نحْوُ «مَرَرْتُ برَجُلٍ كَريمٍ أبوهُ، والمَرأةِ الكَريمِ أبُوهَا، ورأيتُ رَجُلَينِ كَريماً

= ٢/١٠٨. وقال ابن مالك في التسهيل: التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إيهام أو توكيد. وقال ابن الحاجب: النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً. وقال ابن عصفور: النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ما هو في تقدير اسم يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو توهم أو تأكيد مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصة من خواصه.

انظر التسهيل: ١٦٧، شرح الكافية للرضي: ١/٣٠١، التعريفات: ٢٤٢، شرح ابن عصفور: ١/١٩٣، الهمع: ٥/١٧١، معجم المصطلحات النحوية: ٢٢٦، معجم مصطلحات النحو: ٢٨٣، الفوائد الضيائية: ٢/٣٣، ارتشاف الضرب: ٢/٥٧٩، معجم النحو: ٢٠٤.

(١) في الأصل: النعت والتنكير. بدل: المنعوت.

(٢) في الأصل: تبيعته.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط.

(٤) في الأصل: إن.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/١٠٩.

أبَواهُما، ورِجالاً كَريماً آبائُهُم»، كَما تَقولُ: «مررْتُ برَجُلٍ قامَ أبوهُ، وبامرأةٍ قامَ أبُوهَا» إلاّ أنّكَ تَقولُ: «بالرَّجُلِ الكَريمَةِ أمُّهُ».

[١٦٢/ب] ومَنْ قالَ في الفعْلِ: «قامَا أبَواكَ، وقامُوا إخوَتُكَ» قالَ/ في الوَصْفِ: «مررْتُ برَجُلَين قائمَينِ أبَواهُما، وبِرجالٍ قائِمينَ إخْوَتُهُمْ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وانْعَتْ بمُشْتَقٍّ كصَعْبٍ وذَرِبْ وشِبْهِهِ كَذا وذِي والمُنْتَسِبْ

أصْلُ النّعْتِ أنْ يكونَ بالمُشتَقِّ، وهُوَ ما دَلَّ علَى الحَدَثِ[1] وصاحبِه، كاسْمِ الفاعِلِ، واسْمِ المَفْعولِ، والصِّفَةِ المُشبّهةِ، وأفْعَلِ التّفضيلِ، نحْوُ ﴿هُوَ اللهُ الخالِقُ البارِئُ المُصَوِّرُ﴾ [الحشر:٢٤]، ﴿ذلكَ يومٌ مَجْموعٌ لهُ النّاسُ﴾ [هود:١٠٣]، و«مررْتُ برجُلٍ صعْبٍ، وبرَجُلٍ ذَرِبٍ - وهُوَ الماهِرُ في الأمورِ[2] -، ومرَرْتُ برجُلٍ أفضَلَ منْكَ».

ويُنْعَتُ بشِبْهِ المُشتَقِّ، وهُوَ ما أُوِّلَ به، كـ«ذا»، وغَيرِه منْ أسْماءِ الإشارَةِ[3]، نَحْوُ «مررْتُ بأخِيكَ هَذا، وبأُختِكَ تلكَ»، و«ذي» بمَعْنى: صاحِب، نَحْوُ «يَمُرُّ[4] راكِبٌ ذُو شارةٍ»، والمَنسوبِ نحْوُ «وإنْ تأمّرَ علَيكُمْ عَبدٌ حَبَشيٌّ»[5].

---

(١) في الأصل: الحديث.

(٢) قال المكودي: والذَّرِبُ - بالذال المعجمة - هو الحاذق من كل شيء، وقال ابن حمدون: ويصح أن يكون بالمهملة، ومعناه: الخبير بالأشياء المجرب لها. وفي اللسان: الذرب: الحاد من كل شيء، وذرب الرجل إذا فصح لسانه بعد حصره، ولسان ذرب: حديد الطرف، وفيه ذرابة أي: حدة، ويقال: قد ذرب لسان الرجل يذرب إذا فسد، وذربت معدته إذا فسدت.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ٢/ ٩، اللسان: ٣/ ١٤٩٢ (ذرب)، المصباح المنير: ١/ ٢٠٧ (ذرب)، حاشية الصبان: ٣/ ٦٢.

(٣) هذا مذهب البصريين واختاره ابن مالك. وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلي إلى أن أسماء الإشارة لا ينعت بها لجمودها، وهو مذهب الزجاج.

انظر شرح المرادي: ٣/ ١٣٩، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١١٥٨، التصريح على التوضيح: ٢/ ١١١، الهمع: ٥/ ١٧٧، نتائج الفكر: ٢١٤، ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٨٦، المقتضب: ٤/ ٢١٩.

(٤) في الأصل: تمر.

(٥) روى البخاري في صحيحه (٩/ ٧٨) عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اسْمَعوا وأطِيعُوا وإنْ استُعمِلَ علَيكُمْ عبدٌ حبَشيٌّ كأنّ رأسَهُ زَبيبةٌ».

إذِ الأوّلُ في تأويلِ: الحاضر، والثّاني في تأويلِ: صاحبٍ، والثّالثُ في تأويلِ: مَنسوب إلى الحبَشَة، إلى غيرِ ذلكَ ممّا يُؤولُ بالمُشتَقّ[1].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

ونَعَتُوا بجُملَةٍ مُنكَّرا فأُعْطِيَتْ ما أُعطِيَتْهُ خَبَرا

تَختصُّ النّكراتُ بجَوازِ نعْتِها بالجُمَلِ، سَواءٌ كانَ تَنكيرُها لَفظاً ومَعْنىً، نحْوُ ﴿فإذا هِيَ حيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠] ومَعْنىً لا لَفْظاً، نحْوُ ﴿وآيةٌ لهُمُ اللّيلُ نسْلَخُ منهُ النّهارَ﴾ [يس: ٣٧] ونَحوِهِ منَ المُعرَّف بـ«ألْ» الجنسيّة.

ويَلزَمُ الجُملَةَ/ ما يَلزَمُها إذا وَقَعتْ خبَراً منَ الاشتمالِ علَى ضَميرٍ مُطابقٍ، [١٦٣/أ] (إمّا مَلفوظ - كَما مثّلَ -)[2]، وإمّا مُقدَّرٍ، نحْوُ ﴿واتّقُوا يَوماً لا تَجزِي نَفسٌ عنْ نَفسٍ شَيْئاً﴾ [البقرة: ٤٨] أي: فيه.

والظّرفُ[3] والجارُّ والمَجرورُ بمنزِلَةِ الجُملَةِ في أنّهُ لا يُنعَتُ بهما إلاّ النّكِراتُ، لأنّهُما في مَعْنى الجُملة.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وامْنَعْ هُنا إيقاعَ ذاتِ الطّلَب فإنْ أتَتْ فالقَوْلَ أضمِرْ تُصِب

الجُملَةُ المَنعوتُ بها بمَنزِلَةِ المُخبَرِ بِها، فَلا تكونُ طَلَبِيّةً لعَدَمِ الفائِدَةِ، فإنْ أتَى ما يُوهِمُ ذلكَ، كقَوله:

١٦٧- جاؤُوا بمَذْقٍ هَلْ رأيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

= وانظر مسند أحمد: ٣/ ١١٤، سنن البيهقي: ٨/ ٥٥، فتح الباري: ١٣/ ١٢١، الدر المنثور: ٢/ ١٧٦، مشكاة المصابيح (رقم): ٣٦٦٣، إتحاف السادة المتقين: ٦/ ١٢١، كنز العمال (رقم): ١٤٧٩٩، رياض الصالحين: ٢٩٥. وروي: «اسمَعوا وأطيعوا وإنْ أُمِّرَ علَيكُم..» في مسند أحمد: ٦/ ٤٠٢، ٤٠٣، وتلخيص الحبير: ٤/ ٤٣.

(١) في الأصل: المشتق.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع الأشموني: ٣/ ٦٣، والذي مثل به هو قوله تعالى: ﴿وآيةٌ لهُمُ اللّيلُ نَسلَخُ منْهُ النهارَ﴾.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط.

١٦٧- من الرجز للعجاج في ملحقات ديوانه (٨١)، من أبيات له يصف فيها قوماً أضافوه، وأطالوا عليه، ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء، حتى أن لونه في العشية يشبه لون الذئب، وقبله:

حتّى إذا جَنّ الظّلامُ واختَلَطْ

ويروى: «بضيح» بدل «بمذق»، وهو اللبن الرقيق الكثير الماء. والمذق: هو اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه بمزجه بالماء فيشبه بلون الذئب. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المكودي مع ابن حمدون: ٢/ ١٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ١١٢، الشواهد =

أُوِّلَ على إضْمار القول، فيَكونُ التّقْديرُ: بمَذْقٍ مَقولٍ فيه.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

ونـعَتُوا بـمَصْدَرٍ كَثيـرا فالتَزمُوا الإفْرادَ والتّذْكيرا

استَعْمَلَت العرَبُ المَصدَرَ في نعْت الذّوات كثيراً، كقولهِمْ: «رجُلٌ عدْلٌ»، إلاّ أنهُمْ ألزموهُ فقَطْ الإفْرادَ والتّذْكيرَ، وإنْ اختَلَفَتْ أحوالُ مَنعوتِه، نحْوُ «مررْتُ برَجُلَين عدْلٍ، وبامرأةٍ رِضىً، وبرِجالٍ صَوْمٍ».

ثمّ هلْ ذلكَ وصْفٌ بالمَصدَرِ علَى ظاهِرِه تَنْزيلاً للذّات مَنزلَةَ (المَعْنى)[١] مُبالَغةً، أوِ المَصدَرُ مُؤوّلٌ بالوَصْف، أيْ: عادلٌ، ونحْوُهُ، أو علَى حذْفِ مُضافٍ تَقديرُهُ: ذُو عَدْلٍ، فيه للنُحاة ثَلاثةُ أقْوالٍ[٢].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

[١٦٣/ب] **ونَعْتُ غَيرِ واحدٍ إذا اخْتَلَفْ فَعاطفاً[٣] فرِّقْهُ لا إذا ائْتَلَفْ/**

إذا كانَ المَنعوتُ غيرَ واحدٍ[٤] ونُعوتُهُ مُختَلفةٌ - وجَبَ تَفريقُها بالعَطْف، سَواءٌ كانَ تعَدُّدُهُ[٥] منْ حيثُ اللّفظِ، نحْوُ «جاءَني زَيْدٌ وعَمْرٌو، الكاتِبُ والشّاعِرُ»، أو منْ حيْثُ المَعْنَى، نحْوُ «مررْتُ برَجُلَين، كاتبٍ وشاعرٍ».

= الكبرى: ٤/ ٦١، المقتصد: ٢/ ٩١٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١١٥٩، ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٨٤، شواهد الجرجاوي: ٢٠٢، الدرر اللوامع: ٢/ ١٤٨، أبيات المغني: ٥/ ٥، ٢٢٥، الخزانة: ٢/ ١٠٩، شواهد المفصل والمتوسط: ١/ ٢٤٠، الإرشاد للكيشي: ٣٤٩، شرح ابن يعيش: ٣/ ٥٣، مغني اللبيب (رقم): ٤٤٧، ٩٩٤، شواهد المغني: ٢/ ٦٢٧، شرح ابن الناظم: ٤٩٥، شرح ابن عصفور: ١/ ١٩٣، أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٤٩، شرح الأشموني: ٣/ ٦٤، الهمع (رقم): ١٥٣٦، الإنصاف: ١/ ١١٥، شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٣، شرح المرادي: ٣/ ١٤٤، ٤/ ١٠١، شواهد العدوي: ٢٠٢، المقرب: ١/ ٢٢٠، تاج علوم الأدب: ٣/ ٩٢٤، المحتسب: ٢/ ١٦٥، اللسان (ضيح)، كاشف الخصاصة: ٢٣٦، فتح رب البرية: ٢/ ٣٢٣.

(١) في الأصل: العين. راجع التصريح: ٢/ ١١٣.

(٢) ذهب إلى الثاني منها الكوفيون، وإلى الثالث البصريون، وإلى الأول بعضهم. قال أبو حيان: في الوصف به طريقان: أحدهما: أن تريد المبالغة لكثرة وقوعه من الموصوف به، نحو «مررت برجل ضرب» أو لا يريدها فيكون على حذف مضاف أي: ذي زور وذي عدل. والكوفيون يجعلون «ضرباً وعدلاً» واقعين موقع ضارب وعادل.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١١٣، شرح المرادي: ٣/ ١٤٥، ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٨٧-٥٨٨، شرح ابن الناظم: ٤٩٥، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١١٦٠، شرح الأشموني: ٣/ ٦٤، شرح ابن عصفور: ١/ ١٩٨، شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٣.

(٣) في الأصل: معاطفا. انظر الألفية: ١١٠.

(٤) في الأصل: المنعوت واحداً.

(٥) أي: تعدد المنعوت.

قالَ الشّاعِرُ:

١٦٨- بكَيْتُ وما بُكَى رجُلٍ حَزِيْنٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مُسلوبٍ وبَالِي

وإنِ اخْتَلَفَ مَعْنى النّعوت(١) - أُتِيَ بِها مُثَنّاةً، أو مَجموعةً، بحَسَبِ مَنعوتِها، نحْوُ «مررْتُ بزَيدٍ وعَمْرو، الفاضِلَينِ، وبإخوَتِكَ الفُضَلاءِ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

ونَعتَ مَعْمولَي وَحِيدَيْ مَعْنَى وعَمَلٍ أتْبِعْ بغَيرِ اسْتِثْنَا

إذا تعَدّدَ المَنعوتُ، واتّحدَ مَعْنى النّعْت - كَما سَبَقَ تَمثيلُهُ -، نظَرْتَ: فإنِ اتّحَدَ مَعْنى العامِلِ فيهِما فاتْبِعْهُما(٢) للمَنْعوت، سَواءٌ اتّحدَ لَفظُ العامِلِ - كالمُتَعاطفَينِ -، أو اختَلَفَ لَفظُهُ، نحْوُ «جاءَ زيدٌ وأتَى عَمرٌو العاقلان»، و«هَذا زيْدٌ وتلكَ هندٌ القائمان»، وسَواءٌ كانَا مَرفوعَينِ - كَما مُثِّلَ -، أو غيرَ مَرفُوعَينِ، نحْوُ «رأيتُ أخاكَ وأبصرْتُ أباكَ الكَريمَينِ».

وبَعضُهُمْ خَصّصَ ذلكَ بالمَرفوعَينِ(٣).

وإلَى خِلافِهِ أشارَ المُصنّفُ بقَوله: «بغَيْرِ اسْتِثْنا».

١٦٨- من الوافر، ثاني بيتين لابن ميادة في شواهد ابن السيرافي (١/٦٠٣)، وقبله:

أمِنْ طَلَلٍ بمَدفَعِ ذي طلالٍ أمَحَّ جَديدَهُ قِدمُ اللّيالي

ونسب في الكتاب لرجل من باهلة. ويروى: «حليم» بدل «حزين»، ويروى أيضاً «نزيع» بدل «حزين»، وهو بمعنى منتزع. الربع: المنزل. المسلوب: الذي سلب بهجته لخلائه من أهله. البالي: الذي ذهبت آثاره. والشاهد في قوله: «على ربعين مصلوب وبالي» حيث جاء المنعوت متعدداً معنى، والنعت مفرقاً بالعطف.

انظر الكتاب: ١/٢١٤، المقتضب: ٤/٢٩١، المقرب: ١/٢٢٥، مغني اللبيب (رقم): ٦٥٨، شواهد الأعلم: ١/٢١٤، أبيات المغني: ٦/٧٨، شواهد المغني: ٢/٧٧٤، التصريح على التوضيح: ٢/١١٤.

(١) في الأصل: المنعوت. راجع التصريح: ٢/١١٤.

(٢) في الأصل: أتبعهما.

(٣) قال الأزهري: وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كـ«جاء زيد وأتى عمرو الظريفان»، أو خبري مبتدأين كـ«هذا زيد وذاك عمرو العاقلان» أخذاً من كلام سيبويه فإنه إنما تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل، ثم قال: والظاهر تعميم الحكم إذ لا فرق في القياس بين قولك: «ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان»، وقولك: «أحببت زيداً وَوَددْتُ عمراً العاقلين» وقولك: «مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين» فإذا جاز الأول جاز هذا. انتهى وجزم به في النظم.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١١٥، شرح المرادي: ٣/١٥٠، شرح ابن الناظم: ٤٩٦، شرح الأشموني: ٣/٦٦.

[١٦٤/أ] أمّا لوِ اختَلَفَ المَنْعوتان في عمَلِ العامِلَيْن / ، نحْوُ «هَذا موجِعُ زَيدٍ ومُؤلِمُ عَمْراً القائمَين» – وجَبَ القَطْعُ، إمّا إلى الرّفعِ، وإمّا إلى النّصْبِ، وامتَنَعَ الإتْباعُ(١).

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى(٢):

واقْطَعْ أوَ اتبِعْ إنْ يكُنْ مُعيَّنا بدُونِها أو بَعْضِها اقْطَعْ مُعْلِنا(٣)

إذا كانَ المَنْعوتُ مُعيَّناً(٤) بدُونِ النّعت، وإنّما سيقَ النّعتُ لِمجَرَّدِ المَدحِ، نحْوُ «بِسْمِ اللهِ الرّحمَنِ الرّحيمِ»، أو لِمُجرّدِ الذّمِّ، نحْوُ «أعُوذُ باللّه من الشّيْطان الرّجيمِ اللّعينِ»، فلَكَ في النّعوتِ الإتْباعُ – كَما مثّلَ –، وإتْباعُ البَعْضِ، وقَطعُ (الآخَرِ)(٥)، مِنْ (ثَمَّ)(٦) جازَ في «الرّحمَنِ الرّحيمِ» في البَسمَلَةِ سِتّةُ أوْجهٍ أُخَرَ(٧).

---

(١) لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي العمل على معمول واحد من جهة واحدة، بناء على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت. انظر التصريح على التوضيح: ٢/١١٥، شرح المرادي: ٣/١٥٠، شرح الأشموني: ٣/٦٦.

(٢) أغفل المؤلف شرح قول الناظم:

وإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وقدْ تلَتْ مُفتَقراً لذكرهنَّ أُتبعَتْ

قال ابن عقيل في شرحه (٢/٥٥): «إذا تكرّرت النّعوتُ وإن كانَ المَنعوتُ لا يتّضحُ إلا بها جَميعِها وجَبَ إتْباعُها كُلّها، فتَقولُ: «مررتُ بزَيد الفَقيه الشّاعرِ الكاتبِ». انتهى.

وانظر شرح ابن الناظم: ٤٩٦، شرح المكودي: ٢/١٢، شرح المرادي: ٣/١٥٠، البهجة المرضية: ١٢٢، التصريح على التوضيح: ٢/١١٧، شرح الأشموني: ٣/٦٨، كاشف الخصاصة: ٢٢٧، شرح دحلان: ٢/١٢، شرح الهواري: (١٣٨/ب).

(٣) في الأصل: معيناً. انظر الألفية: ١١٠.

(٤) في الأصل: مبنياً.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٧) قال العطار في حاشيته على الأزهرية: و﴿الرحمن الرحيم﴾ نعتان، واشتهر فيهما بحسب الإعراب تسعة أوجه: جرهما ورفعهما ونصبهما، ورفع الأول ونصب الثاني، وبالعكس، ورفع الثاني ونصبه مع جر الأول، ويمتنع منها جر «الرحيم» مع نصب «الرحمن» أو رفعه. انتهى.

وقال الصبان في الرسالة الكبرى على البسملة: أسلفنا القول على أن الراجح أن «الرحمن» صفة، وقيل: علم. وفائدة الخلاف أن «الرحمن الرحيم» على الأول نعتان لله، ويجوز رفعهما على الخبرية لمبتدأ محذوف وجوباً أي: هو الرحمن الرحيم، ويجوز نصبهما على المفعولية لفعل محذوف وجوباً، أي: أمدح الرحمن الرحيم، وجر الأول على التبعية مع رفع الثاني أو نصبه، ورفع الأول ونصب الثاني والعكس، وكذا جر الثاني على التبعية مع رفع =

أمّا إذا كانَ المَنْعوتُ مُحْتاجاً في بَيانِهِ إلى بَعْضِ النّعوتِ دُونَ البَعْضِ - وجَبَ إتْباعُ ما يَحصُلُ به البَيانُ، ولكَ في البَاقِي ما ذُكِرَ منَ القَطْعِ.

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وارْفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قطَعْتَ مُضْمِراً مُبتَـدأً أو نـاصِباً لـنْ يَـظْـهَـرا

حَقيقَةُ قَطْعِ النّعت أنْ يُعْدَلَ عن إتْباعِ النّعْتِ لمَنعوتِه في الإعراب، ويُوالَى ما يُوافِقُهُ في اللّفظِ، مثْلُ أنْ يَكونَ المَنْعوتُ مَرْفوعاً فيُقْطَعُ إلى الرّفْعِ بإضْمارِ مُبتَدأ لائقٍ بالخَبَرِ، أو مَنصوباً فيُقْطَعُ إلى النّصْبِ بإضْمارِ فعْلٍ ناصِبٍ، نحْوُ: أعْني، أو أذْكُرُ، أو أمْدَحُ - إنْ كانَ مَعْناهُ المَدْحَ -، أو أذُمُّ - إنْ/ كانَ مَعْناهُ [١٦٤/ب] الذّمَّ[(١)] -.

وأكثرُ ما يَظهَرُ أثَرُ القَطعِ عندَ المُخالَفَةِ في لَفظِ الإعْرابِ.

ثمّ هَذا المُبتَدأ والفِعلُ واجِبا الإضْمارِ، لِدَلالَةِ الحالِ علَيْهِما، وحُصولِ الإطالَةِ بذِكْرِهِما[(٢)].

ثمّ قالَ:

وما مِنَ المَنْعوتِ والنّعْتِ عُقِلْ يَجوزُ حَذفُهُ وفي النّعْتِ يَقِلْ

إذا عُلِمَ النّعْتُ أوِ المَنْعوتُ جازَ حَذْفُهُ، إلاّ أنّ ذلكَ في المَنْعوتِ أكثَرُ منْهُ في النّعْتِ، كقَولِه تَعالَى: ﴿أنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ﴾ [سبأ: ١١]، أيْ: دُروعاً سابِغاتٍ، ﴿واعْمَلوا صالِحاً﴾ [المؤمنون: ٥١]، أي: عمَلاً صالِحاً.

= الأول أو نصبه على قول ضعيف من جواز الاتباع بعد القطع. وعلى الثاني - بدل من «الله» أو عطف بيان، والرحيم نعت له لا لـ«الله»، لئلا يلزم من تقديم البدل أو البيان على النعت، مع أن النعت هو المقدم عند اجتماعه مع غيره، ويجوز رفعه ونصبه على ما مرّ، وكذا الرحمن على أنه بدل لجواز قطع البدل بخلاف البيان على ما نقله بعضهم، ونقل آخر جواز قطع البيان أيضاً، وعليه يجوز رفع الرحمن ونصبه على أنه بيان أيضاً. وقال: وفي المقام احتمالات أخر لا تخلو عن بعد وتعسف.

انظر حاشية العطار على الأزهرية: ٣، الرسالة الكبرى على البسملة: ٤٨-٤٩، إعراب النحاس: ١/١٦٨، إملاء ما منّ به الرحمن: ١/٥، إعراب الألفية: ٣.

(١) أو «أرْحَمُ» إن كان معناه الترحم. وخالف يونس في الترحم فلا يجوز فيه القطع. انظر شرح المرادي: ٣/١٥٢، التصريح على التوضيح: ٢/١١٧.

(٢) في الأصل: يذكرها.

ومِنْ مَجيءِ ذلكَ في النّعْتِ قولُهُ تَعالَى: ﴿ يأخُذُ كُلَّ سَفينةٍ غَصْبا﴾ [الكهف:٧٩]، أيْ: صالِحَة[١]، و﴿ فَصِيامُ[٢] ثَلاثةِ أيّامٍ﴾ [البقرة:١٩٦]، أيْ: مُتَتابِعاتٍ، وقدْ أثْبَتَها ابنُ مَسعودٍ[٣]، وغَيرُهُ[٤].

---

(١) قال الأزهري: بدليل أنه قرئ كذلك. انظر التصريح على التوضيح: ٢/١١٩، حاشية الصبان: ٣/٧١.

(٢) في الأصل: صيام.

(٣) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، من أكابر الصحابة فضلاً وعقلاً وقرباً من رسول الله ﷺ، وهو من أهل مكة ومن السابقين إلى الإسلام، وكان خادم النبي ﷺ الأمين وصاحب سره، ولي بعد وفاته ﷺ مال الكوفة، ثم قدم المدينة في خلافة عثمان، فتوفي فيها عن نحو ستين عاماً سنة ٣٢هـ، وله ٨٤٨ حديثاً.
انظر ترجمته في الإصابة ترجمة رقم: ٤٩٥٥، طبقات القراء: ١/٤٥٨، صفة الصفوة: ١/١٥٤، حلية الأولياء: ١/١٢٤، الأعلام: ٤/١٣٧، المحبر: ١٦١.

(٤) أخرج الحاكم في المستدرك عن أُبيّ بن كعب أنّه كان يقرؤها: ﴿ فمَنْ لمْ يجِدْ فصِيامُ ثَلاثةِ أيامٍ مُتتابِعاتٍ﴾.
انظر المستدرك للحاكم: ٢/٢٧٦، الدر المنثور للسيوطي: ١/٢١٦، وانظر التصريح على التوضيح: ٢/١١٩.

الباب التاسع والثلاثون

التوكيد

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

التَّوْكِيدُ[1]

هُوَ تَقوِيَةُ المَعْنى في النّفْسِ، وقَصْدُ رَفْعِ الشّكِّ عنِ الحَديثِ، أوِ المُحَدَّثِ عنْهُ[2].

فتَقويَةُ المَعْنى في النّفْسِ يَشْمَلُ التّوْكيدَ بالقَسَمِ، و«إنَّ»[3]، واللاّمِ، وغَيرِها.

وقَصْدُ رفْعِ الشّكِّ عنِ الحَديثِ - يَشمَلُ تَوكيدَ الفِعلِ بالمَصْدَرِ، وتَوْكيدَ عاملِ الحال بها[4].

وقَصْدُ رفعِ الشّكِّ عن المُحدَّث عنهُ - هوَ المَقصودُ بالتّبْويبِ هُنا، وهوَ التّابِعُ الرّافِعُ توَهُّمَ النِّسبةِ إلى غيْرِ المَتْبوعِ أو إلى بَعْضِه[5].

---

(١) ويقال أيضاً: التأكيد، وهما لغتان، وهو بالواو أكثر.
انظر شرح الأشموني: ٣/٧٣، التصريح على التوضيح: ٢/١٢٠، شرح ابن يعيش: ٣/٣٩، حاشية الخضري: ٢/٥٦، معجم المصطلحات النحوية: ٢٤٦، الهمع: ٥/١٩٧.

(٢) قال ابن عصفور: التوكيد لفظ يراد به تمكين المعنى في النفس أو إزالة الشك عن الحديث أو المحدث عنه، وذلك أن التوكيد ينقسم إلى قسمين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي. فالتوكيد اللفظي يكون بإعادة اللفظ على حسب ما تقدم ويكون في المفرد والجملة. والتوكيد المعنوي ينقسم إلى قسمين:
- قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث، وهو التوكيد بالمصدر نحو قولك: «مات زيد موتاً».
- وقسم يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه، وهو التوكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك. انتهى بتصرف.
انظر شرح ابن عصفور: ١/٢٦٢-٢٦٤، المقرب: ١/٢٣٨.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط.

(٤) فمن توكيد الفعل بالمصدر نحو «مات زيد موتاً»، ومن توكيد عامل الحال بالحال نحو «ولى مدبراً»، فـ«مدبراً» حال من الضمير في «ولى»، وهو توكيد لعامله.
انظر شرح ابن عصفور: ١/٢٦٣، المقرب: ١/٢٣٨، التصريح على التوضيح: ١/٣٢٤، شرح دحلان: ٧٨.

(٥) وقال ابن الحاجب: التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول. =

[١٦٥/أ] فالتّابعُ: جنسٌ يَشمَلُ (جَميعَ)[١] التّوابعِ، وما/ بعْدَهُ فصْلٌ مُخرِجٌ لسائرِها. وتَقسيمُ رفْعِ التّوهُّمِ يشمَلُ نحْوَ «جاءَ زَيدٌ نفْسُهُ، وجاءَ القَومُ كُلُّهُمْ».

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللّهُ تَعالَى:

بالنّفْسِ أوْ بالعَيْنِ الاسْمُ أُكدًا   معَ ضَميرٍ طابَقَ المُؤكَّدا

بَدأ بالكَلامِ علَى التّوكيد المَعْنَويّ[٢]، وقدّمَ ما سِيقَ لرَفعِ توهُّمِ المَجازِ عنْ ذاتِ المُسنَد إلَيه، وهوَ لَفظُ «النّفْسِ» ولَفظُ «العَينِ».

ويُؤكَّدُ بهِما مفْرَدَينِ ومُجتَمعَينِ، تَقولُ: «جاءَ الأميرُ»، فيُحتمَلُ مَجيءُ خَبَرِه، أو ثِقْلِه، أوِ الإخْبارُ[٣] بقُرْبِ مَجيئِهِ، فإذا أكّدْتَ بِهما أو بأحَدِهما ارْتَفعَ ذلكَ الاحْتِمالُ.

ويؤكّد بهما[٤] الاسْمُ المُفرَدُ، ويلزَمُ إضافَتُهما إلى ضَميرٍ مُطابِقٍ لهُ في التّذْكيرِ والتّأْنيث، نحْوُ «جاءَ زَيدٌ نفْسُه، ورأيتُ هنداً عيْنَها».

وإنْ كانَ المؤكَّدُ ضَميراً - طابَقَهُ في التّكلُّمِ والخِطابِ والغَيْبَةِ، نحْوُ «قُمْتُ نَفْسي، ورأيتُكَ (نفْسَكَ)[٥]، وضَرَبْتُهُ نفْسَهُ».

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللّهُ تَعالَى:

واجْمَعْهُما بِأفْعُلٍ إنْ تَبِعا   ما لَيْسَ واحِداً تَكُنْ مُتَّبِعا

أي: إذا أكّدْتَ بالنّفْسِ أوِ العَيْنِ ما زادَ علَى الواحدِ منْ مُثنّىً أوْ جَمْعِ ذُكورٍ أو إناثٍ - أتَيْتَ بهِما علَى صِيغةِ الجَمْعِ علَى «أفْعُلٍ» مُضافَيْنِ إلى ضَميرٍ مُطابِقٍ

= انظر التعريفات: ٥٠، شرح الكافية للرضي: ١/٣٢٨، تاج علوم الأدب: ٣/٩١٤، الفوائد الضيائية: ٢/٥٦، شرح ابن عصفور: ١/٢٦٤، معجم المصطلحات النحوية: ٢٤٦-٢٤٧، الهمع: ٥/١٩٧، ارتشاف الضرب: ٢/٦٠٨، كاشف الخصاصة: ٢٣٠، معجم النحو: ١١٩.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) التوكيد المعنوي - كما في التسهيل - هو التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع أو أن يراد به الخصوص. وفي الأشموني: هو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر. وقال أبو حيان: المعنوي تابع بألفاظ محصورة فلا يحتاج إلى حد ولا رسم. والتوكيد المعنوي نوعان سيذكرهما المؤلف بعد.

انظر التسهيل: ١٦٤، شرح الأشموني: ٣/٧٣، ارتشاف الضرب: ٢/٦٠٨، الهمع: ٥/١٩٧، شرح دحلان: ١٢٣، معجم المصطلحات النحوية: ٢٤٧.

(٣) في الأصل: والإخبار.

(٤) في الأصل: وتوكديهما.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

للمؤكَّد(١)، نحوُ «جاءَ الزّيدان، أو الهِنْدان أنفُسُهما، والزّيدونَ أنفُسُهُم، والهِنداتُ/ أنْفُسُهنَّ»، وكذلكَ يُطابِقُهُ في التّكلُّمِ، وقَسيمَيْه(٢) - كَما سَبقَ -. [١٦٥/ب]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وكُلاًّ اذْكُرْ في الشُّمولِ وكِلا كِلْتا جَميْعاً بالضّميرِ مُوْصَلا

هَذا النّوعُ الثّاني منَ التّوْكيدِ المَعْنَويِّ، وهُوَ ما سِيقَ لرَفْعِ توَهُّمِ المَجازِ عنْ جُملَةِ المُسنَدِ إلَيه، وهُوَ «كُلٌّ»(٣)، نحوُ «اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ»، و«كلا» ويؤكَّدُ بها المُثَنّى المُذكَّرُ، نحوُ «قامَ الزّيْدان كلاهُما»، و«كِلْتا»، ويؤكَّدُ بِها المُثنّى المؤنّثُ، نحوُ «جاءَت(٤) الهِنْدان كِلْتاهُما».

ويجبُ اتّصالُهُما بضَميرٍ مُطابَقٍ للمؤكَّد - كَما سبَقَ -، ولذلكَ لمْ يُجعَلْ قولُهُ تَعالَى: ﴿إنّا كُلاًّ فِيها﴾ [غافر:٤٨] - علَى قِراءَةِ النّصْبِ(٥) - تَوكيداً(٦) عندَ المُحقّقينَ(٧).

---

(١) في الأصل: المؤكد.

(٢) في الأصل: وقسميه.

(٣) كل: لتوكيد الجمع مطلقاً، والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو بعامله نحو «جاء القوم كلهم، والهندات كلهن، واشتريت العبد كله». و«جميع وعامة» بمنزلة «كل» معنى واستعمالاً، تقول: «جاء القوم جميعهم أو عامتهم»، والهندات جميعهن أو عامتهن، واشتريت العبد جميعه أو عامته». قال ابن الناظم: وأغفل أكثر النحويين التوكيد بهذين الاسمين ونبه عليهما سيبويه.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٢٢-١٢٣، شرح ابن الناظم: ٥٠٣، الكتاب: ١/٢٧٤، الهمع: ٥/١٩٩، شرح المرادي: ٣/١٦٠، شرح الأشموني: ٣/٧٤-٧٥، ارتشاف الضرب: ٢/٦٠٩-٦١١.

(٤) في الأصل: جاء.

(٥) وهي قراءة ابن السميقع وعيسى بن عمر. وقراءة الجمهور بالرفع. انظر تفسير القرطبي: ١٥/٣٢١.

(٦) في الأصل: توكيد.

(٧) بل بدلاً من اسم «إن»، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة نحو «قمتم ثلاثتكم»، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير. قال ابن الأنباري: ولا يجوز أن ينصب «كل» على البدل من الضمير في «أنا» لأن ضمير المتكلم لا يبدل منه لأنه لا لبس فيه فلا يفتقر إلى أن يوضح بغيره. وخرجها ابن مالك على أن «كلا» حال من الضمير في «فيها». قال ابن هشام: وفيه ضعفان: تنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، وتقديم الحال على عاملها الظرفي. وذهب الكوفيون والفراء وتبعهم الزمخشري إلى أن «كلا» على هذه القراءة توكيد، وذلك بناء على ما أجازوا من الاستغناء بنية الإضافة عن صريحها، =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

واسْتَعْمَلُوا أيضاً كَكُلٍّ فاعِلَهْ مِنْ عَمّ فِي التّوكيدِ مِثْلَ النّافِلَهْ

بَنواْ للدّلالَةِ على الشّمولِ «فاعِلَة»، مِنْ «عَمّ» بوزْنِ «نافِلَة»، والتّاءُ فيه مَزيدةٌ، كَما هيَ في «نافِلَة»، لاَ للدّلالَةِ علَى التّأنيثِ[١]، واستَعْمَلوهُ استعْمَالَ «كُلٍّ» في تأْكيدِ الجَمْعَيْنِ، وإضافَتِهِ إلَى الضّميرِ المُطابِقِ، فقَالوا: «جاءَ القَوْمُ عامّتُهُمْ»، و«قَامَ النِّساءُ عامّتُهُنَّ».

والمُرادُ بهِ: الشّمولُ لا الأكْثَرُ، كَما تَفهَمُه العامّة[٢].

ومنَ الألْفاظِ التي يؤكّد بِها لقَصدِ[٣] الشّمولِ «جَميعٌ»، واستِعْمالُها غَريبٌ[٤]، نحْوُ:

= والتقدير: كلنا فيها. والقراءة المشهورة برفع «كل» قال ابن الأنباري: فـ«كل» مبتدأ، وهو في تقدير الإضافة، و«فيها» خبره، والجملة من المبتدأ في موضع رفع لأنها خبر «إن».

انظر مغني اللبيب: ٢٥٧، ٦٦٢-٦٦٣، شرح الأشموني: ٣/ ٧٥، شرح المرادي: ٣/ ١٦١، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٢٣، الهمع: ٥/ ١٩٩-٢٠٠، التسهيل: ١٦٤، ارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٠، البيان لابن الأنباري: ٢/ ٣٣٢، إعراب النحاس: ٤/ ٣٦، معاني الفراء: ٣/ ١٠، تفسير القرطبي: ١٥/ ٣٢١، تفسير الكشاف (دار المعرفة): ٣/ ٣٧٤.

(١) قال الأزهري: والتاء فيهالازمة بمنزلتها في اللزوم في «النافلة» فتصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول: «اشتريت الأمة عامتها والعبد عامته» بالتاء مع الذكر كما قال تعالى: ﴿ويعقوب نافلة﴾. وحمل ابن الناظم قول والده: «مثل النافلة» على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فقال: «وقوله: «مثل النافلة» يعني به أن عد «عامة» من ألفاظ التوكيد مثل النافلة، أي: الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله». وقال: «وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه، لأن أجلهم سيبويه رحمه الله لم يغفله». انتهى.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٢٣-١٢٤، شرح ابن الناظم: ٥٠٤، شرح المرادي: ٣/ ١٦٤، الكتاب: ١/ ٢٧٤، المكودي مع ابن حمدون: ٢/ ١٥، شرح دحلان: ١٢٤، ابن عقيل مع الخضري: ٢/ ٥٧، البهجة المرضية: ١٢٣، شرح الأشموني: ٣/ ٧٦.

(٢) قال الأزهري: وفي الإفصاح أن المبرد خالف سيبويه فزعم أن «عامتهم» بمعنى أكثرهم، فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد، فإنه تخصيص والتوكيد تعميم. انتهى.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٢٤، الكتاب: ١/ ٢٧٤، ارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٠-٦١١، شرح الأشموني: ٣/ ٧٦، الهمع: ٥/ ١٩٩.

(٣) في الأصل: القصد.

(٤) قال ابن هشام في التوضيح: والتوكيد بـ«جميع» غريب، وقال في المغني التوكيد بـ«جميع» قليل. وقال ابن مالك: وأغفل أكثر النحويين «جميعاً» ونبه سيبويه على أنها بمنزلة «كل» معنى واستعمالاً، ولم يذكر له شاهداً من كلام العرب، وقد ظفرت بشاهد له، وهو قول امرأة ترقص ابنها: =

١٦٩- فداكَ حَيٌّ خَوْلانْ　　جَـميعُـهُـمْ وهَـمْـدانْ

ولَيسَ منْهُ: ﴿خَلَقَ/ لكُمْ ما فِي الأرْضِ جَميعاً﴾ [البقرة:٢٩]، لعدمِ الإضافةِ [١٦٦/أ] إلى ضَميرِ المؤكَّدِ(١).

ثمّ قالَ:

وبَعْدَ كُلٍّ أكّدُوا بأجْمَعَا　　جَمْعاءَ أجْمَعِينَ ثمَّ جُمَعَا

قدْ يُرادُ(٢) زيادةُ التَّوْكيد، فيُؤْتَى بعْدَ «كُلٍّ» بـ«أجْمَعَ»، مُطابقٍ لحال المؤكّد في الإفْراد والتّذْكيرِ وأضْدادهما نحْوُ «اشتريْتُ العَبْدَ كُلَّهُ أجْمَعَ، وقُمْتُ اللّيلةَ كُلَّها جَمعاءَ»، و﴿فسجَدَ(٣) الملائكَةُ كُلُّهُمْ أجْمَعونَ﴾ [الحجر:٣٠]، و«جاءَ النِّساءُ كُلُّهنَّ جُمَعُ».

والتّحْقيقُ: أنّهُ لا يُؤكَّدُ بهِ المُثَنّى - كَما يأتِي(٤) -.

ثمّ قالَ:

ودُونَ كُلٍّ قدْ يَجيءُ أجْمَعُ　　جَمْعاءُ أجْمَعونَ ثمَّ جُمَعُ

= فداكَ حَيٌّ خَوْلانْ　　جَميعُهُمْ وهَمْدانْ

انظر أوضح المسالك: ١٨٢، مغني اللبيب: ٦٦٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١١٧١، الكتاب: ١/٢٧٤، التصريح على التوضيح: ٢/١٢٢-١٢٣، الهمع: ٥/١٩٩، ارتشاف الضرب: ٢/٦١٠.

١٦٩- من منهوك المنسرح لامرأة من العرب قالته وهي ترقص ابنها، وبعده:

وكُـلُّ آلِ قَحْطانْ　　والأكْرَمونَ عَدْنانْ

فداك: من فداه يفديه. ويروى: فذاك، قال العيني: وقد أنشده بعضهم بالذال المعجمة ظناً منه أن الفاء فيه عاطفة، و«ذاك» إشارة وخطاب، وهذا تحريف وخطأ. انتهى. خولان وهمدان: قبيلتان من اليمن. والشاهد في قولها: «جميعهم» فإنه تأكيد بمنزلة «كل» في المعنى والاستعمال، فكما تقول: «جاء الجيش كله» تقول: «جاء الجيش جميعه».

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٢٣، الشواهد الكبرى: ٤/٩١، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١١٧١، الهمع (رقم): ١٥٥٣، الدرر اللوامع: ٢/١٥٥، شرح ابن الناظم: ٥٠٤، أوضح المسالك: ١٨٢.

(١) وذهب ابن عقيل إلى أن «جميعاً» توكيد لـ«ما» الموصولة الواقعة مفعولاً لـ«خلق» قال ابن هشام: «ولو كان كذا لقيل «جميعه»، ثم التوكيد بـ«جميع» قليل، فلا يحمل عليه التنزيل». وقال الأشموني: «بل «جميعاً» حال».

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٢٢، مغني اللبيب: ٦٦٢، شرح الأشموني: ٣/٧٥.

(٢) في الأصل: تراد.

(٣) في الأصل: سجد.

(٤) عند قول الناظم:

واغْنِ بكِلْتا في مُثنّى وكِلا　　عنْ وزْنِ فَعْلاءَ ووزْنِ أفْعَلا

قدْ يُؤَكَّدُ بـ« أجْمَعَ »(١) وفُروعِه، وإنْ لمْ تَسبِقْ « كُلٌّ »، نحْوُ قوله تعالَى: ﴿ وإنَّ جهَنّمَ لَموعِدُهُمْ أجْمَعينَ ﴾ [الحجر: ٤٣]، وقَوله:

١٧٠- إذَنْ ظَلِلْتُ(٢) الدّهرَ أبْكِي أجْمَعَا

و« جاءَ القَومُ جُمَعُ ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وإنْ يَفِدْ تَوكيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وعنْ نُحاةِ البَصرةِ المَنْعُ شَمِلْ

لا تُؤكَّدُ النّكِرةُ عندَ عدَمِ الفائِدَةِ اتّفاقاً(٣)، و(تُؤكَّد)(٤) مع حُصولِ الفائِدَةِ،

---

(١) في الأصل: جمع. بدل: بأجمع.

١٧٠- من الرجز لأعرابي نظر إلى امرأة حسناء ومعها صبي يبكي، فكلما بكى قبلته، فانشأ يقول ذلك، وقبله:

يا لَيتَني كُنتُ صَبيّاً مُرْضَعا
تَحملُني الذّلْفاءُ حَوْلاً أكْتَعا
إذا بَكَيتُ قبّلَتْني أرْبَعا

الذلفاء: من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ويحتمل أنه اسم امرأة منقول من هذا، وجملة « إذن ظللت... الخ » جواب شرط محذوف، والتقدير: لو حصل ما تمنيته استمررت في البكاء حتى تستمر الذلفاء تحملني وتقبلني كلما بكيت. والشاهد في قوله: « أجمعا » حيث أكد به « الدهر » وهو غير مسبوق بـ« كل ».

انظر شرح الأشموني: ٣/٧٦، مغني اللبيب (رقم): ١٠٣٦، شرح ابن عقيل: ٢/٥٧، أبيات المغني: ٧/٢٨٥، الخزانة: ٥/١٦٨، الشواهد الكبرى: ٤/٩٣، الدرر اللوامع: ٢/١٥٧، شواهد العدوي: ٢٠٢، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٦، شرح ابن الناظم: ٥٠٥، كاشف الخصاصة: ٢٣٢، شواهد الجرجاوي: ٢٠٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١١٧٣، شرح الشاطبي (رسالة دكتوراه): ١/٢٠٩، ٢١٢، ارتشاف الضرب: ٢/٦١٣.

(٢) في الأصل: لظللت. انظر المراجع المتقدمة.

(٣) انظر أوضح المسالك: ١٨٢، التصريح على التوضيح: ٢/١٢٤، شرح دحلان: ١٢٤، وقال ابن مالك: « فلا خلاف في منع توكيد النكرة غير المحدودة إذ لا فائدة في توكيدها ». انتهى. وقد ذكر أن بعض الكوفيين ذهبوا إلى الجواز مطلقاً أفاد أم لم يفد، فيقدح في دعوى الاتفاق، إلا إذا فسر الإطلاق في كلامه بناء على ما هو الحق.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٢٤، الهمع: ٥/٢٠٤، شرح المرادي: ٥/٢٠٤، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٥.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

وفاقاً[١] (للكوفيّين)[٢][٣]، لكَون المؤكّد مَحْدوداً[٤]، والتّوكيدُ منَ الألْفاظ الدّالّة علَى الشّمول، نحْوُ «اعْتَكفْتُ شَهْراً كُلَّهُ»، بخِلافِ «صُمْتُ زَمَناً كُلَّهُ[٥]، وشَهْراً نَفْسَهُ»[٦].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

واغْنِ بكِلْتا فـي مُثنّى وكِـلا ... عَـنْ وَزنِ فَعْلاءَ ووَزْنِ أفْعَلا

---

(١) في الأصل: اتفاقاً. راجع شرح دحلان: ١٢٤.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح دحلان: ١٢٤. وقد قطعت بوجود تحريف وسقط في هذه العبارة لانه ليس من المعقول خفاء معنى البيت على المؤلف، حيث أنه صريح في الدلالة على وجود خلاف في هذه المسألة، كما أن الناسخ متهم عندي لكثرة ما لحظته في نسخه من تحريف وسقط، فحرصت قدر المستطاع على إظهار النص بالصورة المرضية لمؤلفه.

(٣) في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: المنع مطلقاً وهو مذهب البصريين.

الثاني: الجواز مطلقاً وهو مذهب بعض الكوفيين، قال أبو حيان: «واختاره ابن مالك، فأجاز «صمت شهراً كله».

الثالث: الجواز إذا كانت النكرة مؤقتة وهو مذهب باقي الكوفيين والأخفش.

قال ابن هشام: «وهو الصحيح». وهو اختيار الناظم لإفادته، ولورود السماع به ومنه قوله:

لكنّهُ شاقَهُ أنْ قِيلَ ذا رجَبٌ ... يا لَيْتَ عِدّةَ حوْلٍ كُلِّه رجَبُ

قال المرادي: ظاهر النظم موافقة الثاني وهو الجواز مطلقاً مؤقتة كانت أو غير مؤقتة، إذ لم يشترط في الجواز غير الإفادة، قال في شرح الكافية: «وإجازته أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن في ذلك فائدة». وقوله في التسهيل: «وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقاً للأخفش والكوفيين» يقتضي موافقة الثالث، وهو الجواز إذا كانت مؤقتة، إذ الأخفش ومن وافقه من الكوفيين خصوا ذلك بالمؤقتة على ما نقل عنهم. انتهى.

انظر ذلك في الهمع: ٥/٢٠٤، شرح المرادي: ٣/١٦٩، التسهيل: ١٦٥، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١١٧٧، شرح الاشموني: ٣/٧٧، تاج علوم الأدب: ٣/٩١٩، شرح ابن عصفور: ١/٢٦٧، ارتشاف الضرب: ٢/٦١٢، شرح المكودي: ٢/١٥، الإنصاف (مسألة: ٦٣): ٢/٤٥١، التصريح على التوضيح: ٢/١٢٤، شرح ابن عقيل: ٢/٥٧-٥٨، شرح الرضي: ١/٣٣٥، أوضح المسالك: ١٨٢، شرح دحلان: ١٢٤، شرح ابن الناظم: ٥٠٦.

(٤) في الأصل: محدود.

(٥) لأن النكرة غير محدودة، فإن الزمن يصح للقليل والكثير. انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٢٥، حاشية الصبان: ٢/٧٨.

(٦) لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة، ولا فائدة في ذلك. انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٢٥، حاشية الصبان: ٣/٧٨.

[١٦٦/ب] استَغْنَوْا في تأكيدِ المُثنّى بـ« كِلا، وكِلْتا »، فلَمْ يُؤكِّدُوا بعْدَهُما / بـ« أجْمَعَ »، ولا بـ« جَمْعاءَ »[١][٢].

ولاَ سَماعَ معَ الكُوفيّينَ في إجازَةِ « جاءَ الزّيْدانِ أجْمَعانِ، والهِنْدانِ جَمْعاوَانِ »[٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وإنْ تُؤكِّدِ الضّميرَ المتّصلْ ... بالنّفْسِ والعَيْنِ فبَعْدَ المُنفصِلْ

عَنَيْتُ ذا الرّفْعِ وأكّدُوا بما ... سواهُما والقَيْدُ لنْ يُلتَزَما

إذا أُكِّدَ ضَميرُ الرّفعِ المتّصِلِ أوِ المُستَكِنُّ بـ« النّفْسِ أوِ العَينِ » أُكِّدَ قبْلَ ذلكَ بضَميرٍ[٤] رَفعٍ منفَصِلٍ مُطابقٍ لهُ، نحْوُ « قُمْتُ أنا نَفْسي، وقامَتْ هيَ نفسُها، وقَاما، أو قامَتا هُما أعْيُنُهُما، وقَامُوا[٥] هُمْ أنفُسُهم، وقُمْنَ هُنّ أعيُنُهنّ »[٦].

ويُؤكَّدُ أيْضاً بِما سِوى « النّفسِ، والعَينِ » منْ « كُلّ، وكِلا، وكِلْتا » و« أجْمَعَ »

---

(١) في الأصل: ولا بجمعها.

(٢) بل منعوا توكيد المثنى بهما أصلاً، إذ لم يسمع ذلك من العرب، وهذا مذهب البصريين. والمراد بـ« أجمع وجمعاء » هنا تثنيتهما، وذلك لأن نفس لفظ « أجمع وجمعاء » لا يصلح للمثنى.
انظر في ذلك شرح الهواري (١٤٠/ب – ١٤١/أ)، التصريح على التوضيح: ٢/١٢٤، شرح الرضي: ١/٣٣٤، الأشموني مع الصبان: ٣/٧٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١١٧٨، شرح المرادي: ٣/١٧٠، الهمع: ١/١٤٤، شرح ابن عقيل: ٢/٥٨، ارتشاف الضرب: ٢/٦١٢، حاشية ابن حمدون: ٢/١٦.

(٣) في الأصل: والهندات جمعاوات. راجع التصريح: ٢/١٢٤. وإنما أجازوا ذلك قياساً معترفين بعدم السماع، وقال ابن خروف: ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل فيه. وهذا الخلاف جار أيضاً فيما وازنهما من نحو « أكتع وكتعاء ».
انظر شرح الرضي: ١/٣٣٤، التصريح على التوضيح: ٢/١٢٤، شرح الأشموني: ٣/٧٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١١٧٨، شرح المرادي: ٣/١٧٠، الهمع: ١/١٤٤، شرح ابن عقيل: ٢/٥٨، ارتشاف الضرب: ٢/٦١٢، حاشية ابن حمدون: ٢/١٦، شرح الهواري: (١٤١/أ).

(٤) في الأصل: ضمير.

(٥) في الأصل: وقالوا.

(٦) وعلته أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور، نحو « هند ذهبت نفسها أو عينها » لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت، وحملوا ما لا لبس فيه على ما ألبس. وذكر الأخفش أنه يجوز على ضعف « قوموا أنفسكم ».
انظر الهمع: ٥/١٩٧–١٩٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٢٦، ارتشاف الضرب: ٢/٦٠٨.

وفُروعه، فَلا يُلتَزَمُ القَيدُ المَذْكورُ منْ تقدُّمِ الضّميرِ المَرْفوعِ المُنفَصلِ، بَلْ تَقولُ: «جاؤُا كُلُّهمْ، وقامَا كلاهُما، وقامُوا[1] أجْمَعونَ» وإنْ شئْتَ أتَيتَ بالضّميرِ المُنفَصِلِ، فقُلْتَ: «قامُوا هُمْ كُلُّهمْ».

أما غيرُ المَرفوعِ منَ الضّمائرِ: إذا أُكِّدَ – لمْ يُلتَزَمْ تأكيدُهُ بالضّميرِ، (سَواءٌ)[2] أُكِّدَ بـ«النّفْسِ»، أو بـ«العَيْنِ»، أو بغيرِهما منَ الألْفاظِ، بلْ تقول: «رأيتُكَ نَفْسَكَ» – وإنْ شئْتَ قُلْتَ: «رأيتُكَ (أنتَ نَفسَكَ»)[3]، و«رأيتُهُمْ أنفُسَهُم»، – ومِثلُهُ: ﴿لأغْوِيَنَّهُمْ أجْمَعينَ﴾ [الحجر:٣٩] –، وإن شئْتَ قُلتَ: «هُمْ أنفُسَهُم».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تعالَى / : [١٦٧/أ]

وما منَ التّوكيدِ لَفْظيٌّ يَجيْ مُكَرّراً كقَولكَ ادْرُجي ادْرُجي

التّوكيدُ اللّفظيُّ[4] عبارةٌ عنْ تَكْرارِ اللّفظِ السابقِ، إمّا بعَطفٍ، نحْوُ ﴿كَلاّ سيَعلَمونَ، ثمّ كَلاّ سيَعلَمونَ﴾ [النبأ:٤–٥]، وإمّا دونَهُ، نحْوُ ﴿والسّابقونَ السّابقونَ﴾ [الواقعة:١٠] لكِنْ معَ الجُملَةِ: الأكثَرُ أنْ يكونَ بعَطفٍ، ولَيسَ بلازمٍ بدَليلِ قَوله:

١٧١– فأيْنَ إلى أيْنَ النّجاءُ ببَغْلَتي أتـاكَ أتـاكَ اللاحِقونَ احْبِسِ احْبِسِ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

ولا تُعدْ لَفظَ ضَميرٍ متّصِلْ إلاّ معَ اللّفظ الّذي به وُصِلْ

إذا قُصِدَ تأكيدُ لَفظِ الضّميرِ المتّصِلِ – وجَبَ إعادَةُ لَفظِ ما وُصِلَ (به)[5] معَهُ، نحْوُ «عجبْتُ منكَ مِنْكَ، ومررْتُ به بهِ».

---

(١) في الأصل: وقالوا.

(٢–٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) وفي التسهيل: التوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى. وفي شرح الكافية لابن مالك: وهو ان يعاد اللفظ بعينه مجرداً أو مقروناً بعاطف.

انظر في ذلك التسهيل: ١٦٦، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١١٨٣، شرح المرادي: ٣/١٧٢، شرح الرضي: ١/٣٣١، الهمع: ٥/٢٠٦، الفوائد الضيائية: ٢/٥٧، التصريح على التوضيح: ٢/١٢٦، شرح ابن عصفور: ١/٢٦٢، شرح الفريد: ٣٨٠، شرح المكودي: ٢/١٧، شرح الأشموني: ٣/٨٠، شرح ابن عقيل: ٢/٥٨، ارتشاف الضرب: ٢/٦١٥.

١٧١– من الطويل ولم أعثر على قائله، وقد تقدم الكلام عليه ص٣٥٩/جـ١ من هذا الكتاب. والشاهد في قوله: «احبس احبس» حيث أكدت الجملة الأولى بالثانية بدون عطف إحداهما على الأخرى.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَى:

كَذا الحُروفُ غيرَ ما تَحصَّلا   بهِ جوابٌ كنَعَمْ وكَبَلَى

أي: الحُروف مثلُ الضّمائرِ المتّصلَة في وُجوب إعادَة ما اتّصَلَتْ به معَها، إذا قُصدَ تأكيدُ ألفاظِها، نحْوُ ﴿أيَعِدُكُمْ أنّكُمْ إذا مِتّمْ، وكُنتُم تُراباً وعِظاماً، أنّكُمْ مُخْرَجون﴾ [المؤمنون: ٣٥].

وقد يُستغْنى بإعادة (ضَمير)(١) ما اتّصَلَ بالحرف، نحْوُ «إنّ زَيْداً إنّهُ فاضِلٌ».

وزَعَمَ بعضُهُمْ: أنّهُ أوْلَى منْ إعادَة لَفْظه(٢).

أمّا حُروفُ الجَواب فلا يُشترَطُ فيها ذَلكَ، إذْ كُلٌّ واحد منْها قائمٌ مَقامَ الجُملَة، بلْ يَجوزُ أنْ تَقولَ «نَعَمْ نعَمْ»، و«أجَلْ أجَلْ»، قالَ الشّاعرُ:

١٧٢- لا لا أبُوحُ بحُبِّ/ بَثْنَةَ إنّها   أخَذَتْ علَيَّ مَواثِقاً وعُهودَا [١٦٧/ب]

والأحْسَنُ إعادَةُ حرْفِ الجَواب بمُرادفه(٣)، نحْوُ «أيْ نعَمْ»، و«بَلَى جَيْرِ»(٤)، وكقوله(٥):

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/ ١٢٩.

(٢) وإليه ذهب ابن هشام في التوضيح، والأشموني في شرح الألفية. ويجب أيضاً الفصل بين الحرفين المؤكد والمؤكد، فإن جاءا من غير فصل فهو شاذ، نحو:

إنّ إنّ الكَريمَ يحلُمُ ما لَمْ   يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قدْ ضيمَا

وأجازه الزمخشري اختياراً. قال ابن مالك في شرح التسهيل: «وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه، وسماع يعول عليه، ولا حجة له في هذا البيت فإنه من الضرورات».

انظر أوضح المسالك: ١٨٤، الهمع: ٥/ ٢١٠-٢١١، شرح الأشموني مع الصبان: ٣/ ٨٢، التصريح على التوضيح: ٢/١٢٩-١٣٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١١٨٥، شرح المرادي: ٣/ ١٧٧-١٧٩، ارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٧، المفصل: ١١٢.

١٧٢- من الكامل لجميل بن معمر العذري صاحب بثينة، في ديوانه (٧٩) منفرداً. بثنة: اسم محبوبة جميل، وهي في اللغة: الأرض اللينة السهلة، والمشهور بثينة - بالتصغير -، ويروى: «مية» بدل «بثنة». الموثق بمعنى: الميثاق، وهو العهد. والشاهد في قوله: «لا لا» حيث كرر فيه «لا» النافية لأجل التأكيد.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٢٩، الشواهد الكبرى: ٤/ ١١٤، الخزانة: ٥/ ١٩٥، الهمع (رقم): ١٥٦٨، الدرر اللوامع: ٢/ ١٥٩، شرح الأشموني: ٣/ ٨٤، حاشية يس: ٢/ ١٣٠، تاج علوم الأدب: ٣/ ٩١٤، شرح الرضي: ١/ ٣٣٢، أوضح المسالك: ١٨٤، ارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٦.

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية (٣/ ١١٨٦): «وأحسن من توكيد اللفظ بإعادته إذا كان المؤكد حرفاً أو ضميراً متصلاً توكيده بمرادفه، كقولك بدل «نعم نعم»: «أي نعم»، أو «أجل جير». انتهى.

(٤) في الأصل: خير.   (٥) في الأصل: الواو. ساقط.

١٧٣- وقُلْنَ علَى الفِرْدَوْسِ أوّلُ مَشْرَبٍ أجَلْ جَيْرِ إنْ كانَتْ أُبِيحَتْ دَعائِرُهُ

ثمّ قالَ:

ومُضْمَرُ الرّفْعِ الّذي قد انفَصَلْ أكِّدْ بهِ كُلَّ ضَميرٍ اتّصَلْ

قدْ سَبَقَ أنّ تأكيْدَ غيرِ المَرفوعِ منَ الضّمائِرِ المتّصلة بالمُنفَصِلِ جائزٌ (لا)(١) واجبٌ، ويُؤكّدُ بالمُنفَصِلِ، لأجْلِ تأكيده ببَعْضِ ألْفاظ التّوكيد، أوْ لإرادَة العَطف علَيْه، وهُوَ منْ قِسْمِ التّوكيد اللّفظيِّ، وتؤكِّدُهُ بضَميرِ الرّفعِ المُنفَصِلِ، نحْوُ «مررْتَ بي أنَا، ورأيتُكَ أنْتَ، وأكرَمْتُهُ هُوَ»، ولا يُؤكّدُ المَجْرورُ إلاّ بذلكَ.

وأمّا المَنصوبُ، فإذا قِيل: «أكْرَمْتُكَ إيّاكَ»، فهُوَ بدلٌ عنْدَ البَصريينَ، وتأكيدٌ عند الكُوفيّين والنّاظم(٢).

١٧٣- من الطويل لمضرس بن ربعي الأسدي من قصيدة له، وقبله:

تحمّلَ منْ ذاتِ التّنانيرِ أهْلُها وقَلّصَ عنْ نَهْيِ الدّفينَة حاضِرُهْ

ويروى: «على البردي» بدل «على الفردوس» وهو موضع. ويوجد بيت من قصيدة لطفيل الغنوي في ديوانه (٤٩) شبيه بهذا البيت، وهو:

وقُلْنَ ألا البَرديُّ أوّلُ مَشرَبٍ أجَلْ جَيْرِ إنْ كانَت رِواءً أسافِلُه

قال البغدادي: «وقد رأيت البيت الشاهد في قصيدة قافية من شعر كعب بن زهير الصحابي وهو:

وقُلنَ ألا البَرديُّ أولُ مَشربٍ أجَل جَيْرِ إنْ كانتْ سقَتْهُ بَوارِقُهْ»

الفردوس: روضة دون اليمامة، وقيل: لبني يربوع. دعاثره: جمع دعثور، وهو الحوض المتثلم، والضمير فيه يعود إلى الفردوس. والمعنى: قالت النسوة: لنا أول مشرب من هذا الموضع فأجبن بانه يكون كذلك لو كانت حياض هذا الموضع مباحة لكل أحد. والشاهد فيه على أن إعادة حرف الجواب بمرادفه للتاكيد كما في قوله: «أجل جير» أحسن من إعادته بلفظه.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١١٨٦، الخزانة: ١٠/١٠٤، الشواهد الكبرى: ٤/٩٨، أبيات المغني: ٣/٦٥، شرح ابن يعيش: ٨/١٢٢، ١٢٤، مغني اللبيب (رقم): ١٨٧، الهمع (رقم): ١٥٦٣، الجنى الداني: ٣٦٠، اللسان (جير)، جواهر الأدب: ٤٦١، شواهد المغني: ١/٣٦٢، الدرر اللوامع: ٢/٥٣، ١٥٨، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٦٠٨، تاج علوم الأدب: ٢/٥١٢، شرح ابن الناظم: ٥١١، شرح المرادي: ٣/١٧٥.

وانظر بيت طفيل في الجنى الداني: ٤٣٤، الخزانة: ١٠/١٠٧، شواهد المغني: ١/٣٦١، أبيات المغني: ٣/٥٨، الشواهد الكبرى: ٤/٩٨، الدرر اللوامع: ٢/٥٢، ٨٨، الهمع: ٢/٤٤، ٧٢.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) قال ابن مالك في التسهيل: «ويجعل المنصوب المنفصل في نحو «رأيتك إياك» توكيداً لا =

وأمّا الضّمائرُ المُنفصلَةُ، فإنّما تُعادُ بألْفاظها، نحْوُ:

١٧٤- فإيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فإنّهُ ... إلى الشّرِّ دَعّاءٌ وللْشّرِّ جالِبُ

= بدلاً وفاقاً للكوفيين». انتهى. وقال الشاطبي: والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عند العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت: «جئت أنت»، و«رأيتك أنت»، و«مررت بك أنت»، وإذا أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع، فقالت: «جئت أنت، ورأيتك إياك، ومررت به به» فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره». انتهى.

انظر التسهيل: ١٦٦، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٠-١٦١، شرح المرادي: ٣/ ١٨٣، ارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٨، شرح الأشموني: ٣/ ٨٤، الهمع: ٥/ ٢١٩-٢٢٠.

١٧٤- من الطويل، للفضل بن عبد الله القرشي، قاله لابنه القاسم، قال ابن بري: وقبل هذا البيت:

مَن ذا الّذي يَرْجو الأباعِدُ نَفعَهُ ... إذا هُوَ لمْ تَصلُحْ علَيْهِ الأقارِبُ

ويروى: «إياك» بدل «فإياك»، ويروى: «وللغي» بدل «وللشر»، ويروى: «وللخير زاجر» بدل «وللشر جالب». إياك: تحذير، ومعناه: اتق. المراء: المجادلة. دعاء: مبالغة في داع. والشاهد في قوله: «فإياك إياك» حيث أعيد الضمير المنفصل بلفظه للتأكيد.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٢٨، ١٩٢، شرح الأشموني: ٣/ ٨٠، ١٨٩، أصول ابن السراج: ٢/ ٢٥١، معجم الشعراء: ٣١٠، الخزانة: ٣/ ٦٣، الكتاب مع الأعلم: ١/ ١٤١، الشواهد الكبرى: ٤/ ١١٣، ٣٠٨، المقتضب: ٣/ ٢١٣، الخصائص: ٣/ ١٠٢، شرح ابن يعيش: ٢/ ٢٥، تاج علوم الادب: ١/ ١٦٢، شرح ابن عصفور: ٢/ ٤١٠، شرح ابن الناظم: ٦٠٧، شرح المرادي: ٤/ ٧٠، كاشف الخصاصة: ٢٧٧، الإيضاح لابن الحاجب: ١/ ٣٠٦.

الباب الأربعون
العطف

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

العَطْفُ

العَطْفُ إمّا ذُو بَيانٍ أوْ نسَقْ ... والغَرَضُ الآنَ بَيانُ ما سَبَقْ
فذُو البَيان تابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ ... حَقيقةُ القَصدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

العَطْفُ في اللُّغة لهُ مَعْنَيان:

أحدهما: لَيُّ[1] الشّيءِ[2].

والثّاني: الالْتفاتُ إلَيْه[3].

ومنَ الأوّل: عَطْفُ الرَّجْلِ، و(منَ)[4] الثّاني: عطْفُ النِّساءِ على أوْلادهنَّ، ومنهُ اشتُقَّ عطْفُ البَيان، إذْ هوَ الْتفاتٌ إلى الأوّلِ بالتّبْيينِ/ [1/168]، ومنَ الأوّلِ اشْتُقَّ عطْفُ النّسَقِ، لأنّهُ لَيُّ الثّاني على الأوّل.

وظهَرَ منْ هَذا أنّ العَطْفَ ينقَسمُ إلى: عطْف بَيان، وعطْف نسَق.

والغَرَضُ منْ هَذا التّبْويب بَيانُ أحْكام عطْفِ البَيانِ وحْدَهُ، لأنّهُ التّابعُ المُشْبهُ للصِّفَةِ في الكَشْفِ عنْ حَقيقةِ مَتْبوعه[5].

---

(١) في الأصل: أحدها إلى.

(٢) أي: ثنيه. انظر اللسان: ٥/١٠٧ (لوى)، ٤/٢٩٩٦ (عطف)، التصريح على التوضيح: ٢/١٣٠، المصباح المنير: ٢/٤١٦ (عطف)، تاج العروس: ٦/٢٠٠ (عطف).

(٣) يقال: عطف الفارس على كفئه إذا التفت إليه. انظر التصريح مع حاشية يس: ٢/١٣٠.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) وقال ابن مالك في شرح الكافية: عطف البيان تابع يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه، ومجرى التوكيد في تقوية دلالته، ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال. وقال ابن عصفور: هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبينه كما يبينه النعت. وقال ابن الحاجب: تابع غير صفة يوضح متبوعه.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١١٩١، شرح ابن عصفور: ١/٢٩٤، شرح الكافية للرضي: ١/٣٤٣، شرح ابن عقيل: ٢/٥٩٠، شرح المرادي: ٣/١٨٤، شرح الأشموني: =

فالتّابعُ: جنسٌ يَشمَلُ جَميعَ التّوابعِ كُلِّها.

وشِبْهُ الصِّفَة: فصلٌ مُخرجٌ لِما سِوَى التّوكيد.

وخَرَجَ التّوكيدُ بالفَصْلِ(١) الثّاني، لأنّ التّوكيدَ مُقوٍّ للمتبوع، لا كاشِفٌ لحَقيقَته.

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

فأوْلِيَنْهُ مِنْ وِفاقِ الأوّلِ ... ما مِنْ وِفاقِ الأوّلِ النّعتُ وَلِي

فقَدْ يَكونانِ مُنَكّرَيْنِ ... كَما يَكونانِ مُعَرَّفَيْنِ

عطْفُ البَيانِ في مُوافقته(٢) لمَتْبوعه بمنزلة النّعْتِ الجاري علَى مَنْ هُوَ لَهُ في مُوافقته لمَنْعوته، فيَجبُ مُوافقَتُهُ في أربعةٍ مِنْ عَشرةٍ:

واحدٍ مِنْ أنواعِ الإعْرابِ الثّلاثة، وواحدٍ مِنَ الإفْرادِ وضِدَّيْه، وواحدٍ مِنَ التّذْكيرِ وضِدِّه، (وواحد مِنَ التّنكيرِ وضِدِّه)(٣).

وقد عُلِمَ بذلكَ أنّهما قدْ يَتوافَقانِ في التّنكيرِ، كَما ذَهَبَ إليه الكوفيّونَ(٤)، وعلَيْه حُمِلَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿مِنْ ماءٍ صَديدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وغَيرُهُمْ يجْعَلُه بدلاً.

أما تَخالُفُهُما في التّعريفِ والتّنكيرِ، فمُمتَنِعٌ اتِّفاقاً، ولِذلكَ وَهِمَ الزّمَخشَريُّ في جَعلِ ﴿مَقامُ إبْراهيمَ﴾، عطْفَ بَيانٍ لـ﴿آياتٌ﴾(٥) [آل عمران: ٩٧].

وأكثَرُ ما يُستَعْمَلُ في الأعْلامِ، نحْوُ:

[١٦٨/ب] ١٧٥- أقْسَمَ باللهِ أبو/ حَفْصٍ عُمَرْ

= ٣/ ٨٥، التعريفات: ١٥١، تاج علوم الأدب: ٣/ ٩٣٧، الهمع: ٥/ ١٩٠، التسهيل: ١٧١، معجم المصطلحات النحوية: ٢٩، معجم النحو: ٢٤٢، ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٠٥.

(١) في الأصل: بالفعل.

(٢) في الأصل: موفقه.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/ ١٣١.

(٤) والفارسي وابن جني وابن عصفور أيضاً، وعليه ابن مالك، قال السيوطي: وهو الصحيح. انظر شرح المرادي: ٣/ ١٨٧، التسهيل: ١٧١، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١١٩٣، الكشاف: ٢/ ٣٧١، شرح ابن عصفور: ١/ ٢٩٤، شرح الأشموني: ٣/ ٨٦، الهمع: ٥/ ١٩١-١٩٢، شرح المكودي: ٢/ ١٨، شرح ابن الناظم: ٥١٥، البهجة المرضية: ١٢٥.

(٥) قال السيوطي: وهو مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه. انظر الكشاف: ١/ ٢٠٣ (دار المعرفة)، الهمع: ٥/ ١٩٢، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٣١، التسهيل: ١٧١، شرح المرادي: ٣/ ١٨٥، ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٠٥.

١٧٥- من الرجز، اختلف في قائله، فقيل: هو لعبد الله بن كيسبة (وكيسبة أمه، ويقال له: عمرو)، قاله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان استحمله فلم يحمله وبعده: =

ولا يُشترَطُ كونُهُ أوضحَ منْ[١] مَتْبوعه، خِلافاً للجُرْجاني[٢].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ:

وصالحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... في غَيرِ نَحْوِ يا غُلامٍ يَعْمُرا
ونَحْوِ بِشرٍ تابعِ البَكْرِيِّ ... ولَيسَ أنْ يُبْدَلَ بالمَرْضِيِّ

حَيثُ وردَ عطْفُ البَيانِ جازَ أنْ يُعْرَبَ بدلاً إلاّ إذا امتنَعَ وُقوعُه في محَلِّ الأوّلِ، وذلكَ في مَوضعَين:

أحَدُهُما: أنْ يكونَ المَتْبوعُ واقعاً بعْدَ حرْفِ النّداءِ، والتّابِعُ لا يصِحُّ وقُوعُهُ

= ما مَسّها منْ نقَبٍ ولا دبَرْ

ونسبه ابن يعيش لرؤبة، فقال العيني: «وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة في سنة ١٤٥هـ، ولم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولا عده أحد من التابعين، وإنما قائله رجل أعرابي كان قد استحمل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال: إن فاقتي قد نقبت فقال له: كذبت ولم يحمله، فقال: أقسم.. الخ» انتهى. النقب: رقة خف البعير. والدبر: من دبر البعير إذا حفي. والشاهد في قوله: «عمر» حيث وقع العلم عطف بيان على «أبو حفص».

انظر التصريح على التوضيح: ١/١٢١، ٢/١٣١، شرح ابن الناظم: ٥١٤، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١١٩١، الشواهد الكبرى: ١/٣٩٢، ٤/١١٥، جمع الجوامع للسيوطي (مسند عمر): ١/١٢١٠، ١٢٢٢، شذور الذهب: ٤٣٤، ٤٣٥، شرح الأشموني: ١/١٢٩، شرح ابن عقيل: ٢/٥٩، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٢٥٢، شرح ابن يعيش: ٣/٧١، شواهد الفيومي: ١٢٩، الخزانة: ٥/١٥٤، ١٧٩، ٢٢٥، شواهد الكشاف: ٤/٤٢٣، معاهد التنصيص: ١/٢٧٩، شواهد الجرجاوي: ٢٠٤، كاشف الخصاصة: ٢٣٥، فتح رب البرية: ٢/٣٢٩.

(١) في الأصل: في. راجع التصريح: ٢/١٣٢.

(٢) والزمخشري أيضاً، قال ابن مالك في شرح الكافية: «واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصيص عطف البيان على تخصيص متبوعه، وليس بصحيح لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يشترط زيادة تخصيص النعت، فلا يشترط زيادة تخصيص عطف البيان، بل الأولى بهما العكس لأنهما مكملان». انتهى. وقال أبو حيان: «وقول ابن عصفور عطف البيان يجري فيه الأعرف على الأقل تعريفاً بخلاف النعت مخالف لما أجاز سيبويه». انتهى. وما ذهب إليه الجرجاني وغيره مخالف لقول سيبويه في «يا هذا ذا الجمة»: أن «ذا الجمة» عطف بيان على «هذا» مع أن الإشارة أوضح وأخص من المضاف إلى ذي الأداة، لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة.

انظر المقتصد للجرجاني: ٢/٩٢٧، الكتاب: ١/٣٠٦، شرح المرادي: ٣/١٨٦، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١١٩٤، التسهيل: ١٧١، ارتشاف الضرب: ٢/٦٠٥-٦٠٦، شرح ابن عصفور: ١/٢٩٤، البهجة المرضية: ١٢٥، التصريح على التوضيح: ٢/١٣٢، الهمع: ٥/١٩١، شرح ابن الناظم: ٥١٦.

بعْدَهُ، نحْوُ «يا أخانَا الحارثَ»، فإنّ «الحارثَ»، لا يَصلُحُ لمُباشَرَة حرْف النِّداء[١]، (ولَوْ صَلُحَ)[٢] فإنّهُ يُبْنَى علَى الضَّمِّ، والواقِعُ أنّهُ يَتبَعُ (أخَانَا)[٣] مَنصوباً، وإلى هَذا القسمِ أشارَ المُصنِّفُ بـ«نَحْوِ: يا غُلامِ يَعْمُرا».

فإنّ «غُلام» مُنادَى مُضافٌ إلى ياءِ المتَكلِّم، وحُذِفَتْ وأُبقيَت الكَسرَةُ دَليلاً علَيْها، ومحَلُّهُ النّصْبُ، وتابعُهُ علَمٌ مفردٌ، لوْ باشَرَهُ حَرْفُ النِّداءِ بُنِيَ على الضّمِّ.

الثّاني: أنْ يُضافَ إلى المَتْبوعِ ما لا يَصِحُّ إضافَتُهُ إلى التّابعِ، كقَوله:

١٧٦- أنا ابْنُ التّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ... علَيْهِ الطّيْرُ تَرقُبُهُ وُقوعَا

---

(١) لأن «يا» و«أل» لا يجتمعان، والبدل على نية تكرار العامل. انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٣٢، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/٤٢٥، شرح الرضي: ١/٣٤٣، شرح الشذور: ٣٤٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

١٧٦- من الوافر للمرار بن سعيد بن حبيب (وتارة ينسب إلى أحد آبائه وهو فقعس، وأخرى إلى جده الأعلى وهو أسد بن خزيمة)، من قصيدة له يفتخر فيها بأن جده قتل بشر بن عمرو (زوج الخرنق، أخت طرفة بن العبد) وبعده:

عَلاهُ بضَربَةٍ بعَثَتْ بلَيْلٍ ... نَوائحَه وأرخَصَت البُضُوعَا

ويروى: «عكوفاً» بدل «وقوعاً». قوله: «ترقبه»: تنتظر انزهاق روحه، لأن الطير لا يقع على القتيل وبه رمق، ففيه حذف مضاف. وقوعا: جمع واقع ضد الطائر، وهو منصوب على الحال من الطير، وقيل: مصدر مفعول لأجله، أي: للوقوع عليه. والشاهد في قوله: «بشر» فإنه عطف بيان على «البكري»، ولا يجوز أن يكون بدلاً عنه، لأنه لو كان بدلاً والبدل في حكم تنحية المبدل، لكان «التارك» في التقدير داخلاً على «بشر» فلا يجوز «التارك بشر»، كما لا يجوز «الضارب زيد»، لأن اسم الفاعل المقترن بالألف واللام لا يضاف إلى ما ليس فيه الألف واللام. وقد أنكر المبرد رواية الجر ولم يجوز في «بشر» إلا النصب بناء على أنه بدل، والبدل يجوز قيامه مقام المتبوع. وأجاز الفراء البدلية لأن مذهبه جواز إضافة ما فيه «أل» إلى جميع المعارف، وهو ليس بمرضي عند الناظم والجمهور.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٣٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١١٩٦، أصول ابن السراج: ١/١٣٥، الشواهد الكبرى: ٤/١٢١، الكتاب مع الأعلم: ١/٩٣، شواهد ابن السيرافي: ١/١٠٦، الخزانة: ٤/٢٨٤، ٥/٢٢٥، ١٨٣، شرح ابن يعيش: ٣/٧٢، ٧٣، الدرر اللوامع: ٢/١٥٣، شرح ابن الناظم: ٥١٨، شرح الأشموني: ٣/٨٧، شرح المرادي: ٣/١٨٧، شرح ابن عقيل: ٢/٦٠، شذور الذهب: ٤٣٦، إصلاح الخلل: ٧١، شرح ابن عصفور: ١/٢٩٦، المقرب: ١/٢٤٨، الهمع (رقم): ١٥٥٠، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٢٥٥، =

فَلا يَصِحُّ[١] أنْ يُجعَلَ فيه «بِشْرٌ» بَدَلاً منَ «البَكْرِيِّ» لعَدَمِ صِحّةِ إضافَةِ «التّارِكِ» إلَيْهِ، والفَرّاءُ يُجيزُ البَدَليّةَ[٢]، ولَيسَ بمَرْضِيٍّ عِنْدَ النّاظِمِ[٣].

= المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٩، تاج علوم الأدب: ٣/٩٣٨، شواهد الجرجاوي: ٢٠٥، شرح دحلان: ١٢٥، البهجة المرضية: ١٢٥، كاشف الخصاصة: ٢٣٥، فتح رب البرية: ٢/٣٣١، ارتشاف الضرب: ٢/٦٠٦.

(١) في الأصل: لا يصح.

(٢) وقال المرادي (٣/١٨٨): «وقد نقل جواز البدل في «بشر» عن الفارسي أيضاً». وانظر المراجع المتقدمة في توثيق البيت الشاهد.

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية (٣/١١٩٦) بعد إيراده البيت الشاهد: «فإن «بشراً» عطف على «البكري» ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل في تقدير إعادة العامل، و«التارك» لا يصح أن يضاف إليه، إذ لا تضاف الصفة المقترنة بالألف واللام إلى عار منهما». وانظر التصريح على التوضيح: ٢/١٣٣، شرح المرادي: ٣/١٨٧-١٨٨، وانظر المراجع المتقدمة في البيت الشاهد.

الباب الحادي والأربعون
عطف النسق

ثُمّ قال:

عَطْفُ النّسَقِ

تَالٍ بحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النّسَقْ ... كاخْصُصْ بِوُدٍّ وثَناءٍ مَنْ صَدَقْ

[١٦٩/أ] هَذا حَدٌّ للمَعْطوفِ عطْفَ النّسَقِ[١]، فإنّهُ[٢] التّالي، أي: التّابعُ، وذلكَ/ جِنسٌ يَشمَلُ جَميعَ التّوابعِ، وكونُهُ بحَرفٍ مُتبِعٍ: فصْلٌ مُخرِجٌ ما عَداهُ مِنَ التّوابعِ.

ثمّ العَطْفُ: تارةً الإِتْباعُ فِيهِ مُطلقاً، أيْ: في اللّفظِ والمَعْنى، وتارةً يكونُ في اللّفظ خاصّةً، وسَيأتيان.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

فالعَطْفُ مُطْلقاً بِواوٍ ثُمَّ فَا ... حتّى أم (او)[٣] كَفيْكَ صدْقٌ ووَفَا

هذه الأحْرفُ السّتّةُ هيَ المُتْبعَةُ في اللّفْظ والمَعْنى، وإلى ذلكَ أشارَ النّاظمُ بالإطْلاقِ، ويَنبَغي أنْ يَستَثْني منْ ذلكَ «أمْ» المُنقَطِعةَ، فإنّها للإضْراب، و«أوْ» إذا استُعملَتْ للإضْرابِ أيْضاً[٤] فإنّ التّشْريكَ فِيهِما إنّما هُوَ في اللّفظِ دونَ المَعْنَى[٥].

---

(١) عطف النسق: بفتح السين بمعنى: النسق، من نسقت الشيء نسقاً – بالتسكين – إذا أتيت به متتابعاً. وكثيراً ما يسميه سيبويه باب الشركة. قال ابن هشام: وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها. وقال ابن عصفور: هو حمل اسم على اسم أو فعل على فعل، أو جملة على جملة، بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك.
انظر أوضح المسالك: ١٨٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٣٤، الكتاب: ١/٢٠٩، ٢١٨، ٢١٩، شرح ابن عصفور: ١/٢٢٣، شرح الأشموني: ٣/٨٩، شرح الرضي: ١/٣١٨، تاج علوم الأدب: ٣/٩٤٨، الفوائد الضيائية: ٢/٤٤، شرح المرادي: ٣/١٩٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٠٢، التسهيل: ١٧٤، معجم النحو: ٢٤٣، ارتشاف الضرب: ٢/٦٢٩.

(٢) في الأصل: بانه.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ١١٦.

(٤) في الأصل وردت كلمة: «أيضاً» بعد: «فيهما» الآتية.

(٥) هذا هو الصحيح عند ابن مالك، وذهب الجمهور إلى أن «أو» و«أم» مشركان في اللفظ لا في المعنى دائماً. قال المرادي: «فإن قلت: اطلق في «أم» و«أو» وينبغي أن يقيدهما بان لا =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وأَتْبَعَتْ لَفْظاً فحسْبُ بَلْ ولاَ   لكنْ كَلَمْ يَبْدُ امرُؤٌ لكنْ طَلاَ[1]

هذه الأحْرفُ الثّلاثةُ إنّما يحْصُلُ الإتْباعُ بها في اللّفظ دونَ المَعْنى، إذْ هيَ في المَعْنَى مُنقَسمةٌ إلى ما تُثبتُ لما بَعْدَها ما نُفيَ عمّا[2] قَبلَها، كـ«بَلْ، ولكنْ»، وعَكْسُ ذلكَ، كـ«لا»، ومِثلُها «ليَسَ» علَى قولِ مَنْ عدّها عاطِفةً[3].

ثمّ قَالَ:

= يقتضيا إضراباً، فإن اقتضيا إضراباً كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل. قلت: دلالتهما على الإضراب قليلة، فلذلك لم يتعرض لها». انتهى.

انظر التسهيل: ١٧٤، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٠٣، التصريح على التوضيح: ٢/١٣٤، شرح الأشموني: ٣/٩٠، شرح المرادي: ٣/١٩١.

(١) والطلا: الولد من ذوات الظلف والخف، وقيل: هو ولد الظبية حين تضعه، وقيل: هو من أولاد الناس والبهائم والوحش من حين يولد إلى أن يتشدد، وقيل: هو ولد البقر الوحشي فقط، وقيل: هو الصغير من كل شيء، والجمع: أطلاء.

انظر اللسان: ٤/٢٧٠٠ (طلى)، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٢٠، الأشموني مع الصبان: ٣/٩٠، حاشية الحضري: ٢/٦١، شرح دحلان: ١٢٦.

(٢) في الأصل: عنها. راجع التصريح: ٢/١٣٥.

(٣) وهم البغداديون على ما نقله ابن عصفور، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين، وجرى عليه في التسهيل، كقول لبيد:

وإذا أُقْرِضْتَ قَرضاً فاجْزِهِ   إنّما يَجْزي الفَتى ليْسَ الجَمَلْ

وقوله:

أيـنَ المَفَـرُّ والإلَـهُ الطّـالبُ   والأشرَمُ المَغلوبُ ليْسَ الغالبُ

والحاصل أن حروف العطف على ما ذكر تسعة، والمتفق عليه منها ستة: «الواو، والفاء، وثم، وأو، وبل، ولا». واختلف في ثلاثة: «حتى، وأم، ولكن». أما «حتى» فذهب الكوفيون إلى أنها ليست بحرف عطف، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار عامل. وأما «أم» فذكر النحاس فيها خلافاً، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة، فإذا قال: «أقائم زيد أم عمرو» فالمعنى: أعمرو قائم، فتصير على مذهبه استفهاماً. وأما «لكن» فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد. ووافق ابن مالك هنا الأكثرين، ووافق يونس في التسهيل.

انظر في ذلك التصريح على التوضيح: ١/١٩١، ٢/١٣٥، مغني اللبيب: ٣٩٠، شرح ابن عصفور: ١/٢٢٣-٢٢٥، الجنى الداني: ٤٩٨، التسهيل: ١٧٤، الأزهية: ١٩٦، الشواهد الكبرى: ٤/١٧٧، شرح الأشموني: ٣/٩٠-٩١، شرح المرادي: ٣/١٩٢، ارتشاف الضرب: ٢/٦٢٩، ٦٣١.

فاعْطِفْ بواوٍ لاحقاً أو سابقا في الحُكْمِ أو مُصَاحِباً مُوافقا

«الواوُ» لمُطلَقِ الجَمْعِ، لا تَقتَضي تَرْتيباً[١] ولا مَعيَّةً[٢]، بَلْ يَكونُ مَتْبوعُها لاحقاً لتابعه، أيْ: متأخِّراً عنْهُ في الحُكْمِ المَنْسوبِ إلَيه، وهُوَ الأكثَرُ، نحْوُ ﴿وما وَصَّيْنا[٣] به إبْراهيمَ ومُوسَى وعيسى﴾ [الشورى:١٣]، وقدْ يكونُ سابقاً لهُ في الحُكْمِ، وهُوَ الأقَلُّ، نحْوُ ﴿كذَلكَ يُوحِي إلَيْكَ وإلى الّذينَ منْ قَبلكَ﴾ [الشورى: ٣]، ويَكونُ مُصاحِباً/، والحَمْلُ علَيهِ عندَ عدَمِ الدّليلِ أرجَحُ، نحْوُ ﴿فخَسَفْنا بهِ وبِداره الأرْضَ﴾ [القصص:٨١]. [١٦٩/ب]

ثمَّ قالَ:

واخْصُصْ بِها عطْفَ الّذي لا يُغْني مَتْبوعُهُ كاصْطَفَّ هَذا وابْني

لتَرَجُّحِ مَعْنى المُصاحَبَة في الواوِ - اختُصَّتْ بعَطْفِ ما لا يُستَغْنَى بمَتْبوعه عنْهُ، كالمُفرَدِ الّذي أُسندَ إلَيْه فعْلٌ[٤]، يَلزَمُ فاعلَهُ التَّعَدُّدَ، كـ«اصْطَفَّ هَذا وابْني»، ومِثْلُهُ «اختَصَمَ زَيدٌ وعَمْرٌو»، ولا يصِحُّ العطْفُ في ذلِكَ ونحْوِه بغَيرِ الواوِ[٥].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

والفاءُ للتّرْتيبِ باتِّصالِ وثُمَّ للتّرْتيبِ بانْفصالِ

تَشتَرِكُ الفاءُ و«ثُمَّ» في الدّلالَةِ علَى التّرتيبِ، إلاّ أنَّ تَرْتيبَ الفاءِ يكونُ

---

(١) وذهب بعض أهل الكوفة إلى أن الواو ترتب، وحكى عن قطرب وثعلب والربعي، وابن عمر الزاهد غلام ثعلب، وهشام، والفراء، ونقل عن الشافعي.
انظر شرح المرادي: ٣/١٩٥، الهمع: ٥/٢٢٤، شرح الأشموني: ٣/٩١، الجنى الداني: ١٥٨-١٦٠، مغني اللبيب: ٤٦٤، التصريح على التوضيح: ٢/١٣٥.

(٢) ونقل عن بعض الحنفية أنها للمعية، وقال ابن مالك في التسهيل: «وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم متحملاً للمعية برجحان وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة». قال المرادي: «قيل: وليس هذا مذهب البصريين ولا الكوفيين، فهو قول ثالث». وقال الأزهري: «هو تحقيق للواقع لا قول ثالث». وفي الهمع: «وقال ابن كيسان هي للمعية حقيقة واستعمالها في غيرها مجاز».
انظر في ذلك الجنى الداني: ١٦٠، مغني اللبيب: ٤٦٤، التسهيل: ١٧٤، شرح المرادي: ٣/١٩٥، الهمع: ٥/٢٢٤، شرح الأشموني: ٣/٩٢، التصريح على التوضيح: ٢/١٣٥.

(٣) في الأصل: ووَصَّينا.

(٤) في الأصل: مفر.

(٥) اجاز الكسائي: «ظننت عبد الله وزيداً مختصمين» بالفاء وثم، ومنع ذلك البصريون والفراء. انظر شرح المرادي: ٣/١٩٦، ارتشاف الضرب: ٢/٦٣٤.

معَهُ اتِّصالٌ، وهُوَ الّذي يُعَبَّرُ عنهُ: بالتّعْقيب[١]، وتَرتيبُ «ثُمَّ»[٢] يكونُ معَهُ انْفصالٌ، وهُوَ المُعَبَّرُ عنهُ: بالمُهلَةِ[٣]، نحْوُ ﴿أماتَهُ فأقْبَرَهُ، ثمَّ إذا شاءَ أنْشَرَهُ﴾ [عبس: ٢١-٢٢].

ولا يَرِدُ علَى التّرتيب فيهما[٤]: نحْوُ قوله تَعالَى: ﴿أهْلَكْناها فجاءَها بأْسُنا﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿ولَقَدْ خَلَقْناكُمْ ثمَّ صوّرْناكُمْ﴾ [الأعراب: ١١]، لأنّ المُرادَ بالأوّلِ: (أرَدْنا)[٥] إهْلاكَها[٦]، وبالثّاني: خَلَقْنا أصْلَكُمْ[٧]، وهُوَ آدَمُ[٨].

---

(١) قال المرادي: «وهذا مذهب الجمهور، وما أوهم خلافه يؤول». انتهى. وذكر في التسهيل: أن الفاء تقع موقع «ثم» كقوله تعالى: ﴿فخلقنا العلقة مضغة﴾. وذهب الجرمي إلى أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر، فلا ترتيب، تقول: «عفا مكان كذا فمكان كذا» وإن كان عفاؤهما في وقت واحد، ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا «وإن كان نزوله فيهما في وقت واحد. وأنكر الفراء الترتيب مطلقاً، واحتج بقوله تعالى: ﴿أهلكناها فجاءها بأسنا﴾. وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكري.
انظر شرح المرادي: ٣/١٩٦، التسهيل: ١٧٥، مغني اللبيب: ١٦٠، ارتشاف الضرب: ٢/٦٣٦، الجنى الداني: ٦١-٦٣، الهمع: ٥/٢٣٢، التصريح على التوضيح: ٢/١٣٨-١٣٩.

(٢) في الأصل: ثم ترتيب. تقديم وتأخير.

(٣) وهو مذهب الجمهور، وما أوهم خلافه يؤول. وذكر في التسهيل: إنها تقع موقع الفاء، كقوله:
جَرَى في الأنابيبِ ثمَّ اضْطَرَبْ
وذكر فيه أيضاً أنها قد تقع في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ. وذهب الفراء فيما حكاه السيرافي عنه والأخفش، وقطرب فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرس في مسائله الخلافيات عنه إلى أن «ثم» بمنزلة الواو ولا ترتب، ومنه عندهما: ﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها﴾ ومعلوم أن هذا الجعل كان قبل خلقنا.
وحكى المهابذي أن «ثم» قد تكون زائدة على مذهب أبي الحسن والكوفيين نحو قوله:
وثُمَّ إذا أصبَحْت أصبَحْت غاديَا
انظر شرح المرادي: ٣/١٩٦، التسهيل: ١٧٥، ارتشاف الضرب: ٢/٦٣٨-٦٣٩، الهمع: ٥/٢٣٦-٢٣٧، الجنى الداني: ٤٢٦، مغني اللبيب: ١٥٨-١٦٠، التصريح على التوضيح: ٢/١٤٠.

(٤) تقدم آنفاً أن الفراء أنكر الترتيب في الفاء وثم.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/١٣٩.

(٦) انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٣٩، تفسير الألوسي: ٨/٧٨، تفسير أبي السعود: ٢/٢٣٤، تفسير البغوي: ٢/١٤٨، تفسير القرطبي: ٧/١٦٢، إملاء ما من به الرحمن: ١/٢٦٨.

(٧) في الأصل: أهلكم.

(٨) عليه السلام. انظر إعراب القرآن (المنسوب للزجاج): ١/١٠٠، الكشاف (دار المعرفة)، ٢/٥٤، تفسير البغوي: ٢/١٥٠، تفسير القرطبي: ٧/١٦٨، تفسير الخازن: ٢/٢١٢.

ولا علَى التّعقيب والمُهلَة[١]: تَعاقُبُهما[٢] في نَحْوِ ﴿ ثمّ خَلقْنا[٣] النُطْفَةَ عَلَقَةً، فخَلَقْنا العَلَقَةَ مُضغَةً ﴾ [المؤمنون: ١٤]، معَ قولِه: ﴿ فإنّا خَلَقْناكُمْ مِنْ تُرابٍ ثمّ منْ نُطفَةٍ، ثمّ منْ علَقَةٍ، ثمّ منْ مُضغَةٍ ﴾ [الحج: ٥]، لأنّ العَطفَ بالفاءِ تَعقيبٌ لآخرِ الطَّورِ، والعَطفُ بثُمَّ الْتِفاتٌ إلى أوّلِ الطَّورِ.

[١/١٧٠] ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى / :

واخْصُصْ بفَاءٍ عَطْفَ ما لَيْسَ صِلَهْ   على الّذي استَقرَّ أنّهُ الصِّلَهْ

تَختَصُّ الفاءُ بأنّها تعطفُ علَى صلَةِ المَوصول ما لا[٤] يَصحّ جعلُهُ صلَةً، لخُلُوِّه منَ العائد، نحْوُ «الّذي يَطيرُ فيَغضَبُ زيدٌ الذُبابُ»[٥]، وعكْسُهُ[٦] نحْوُ «الذي يَقومُ أخَواكَ فيَغْضَبُ هُوَ زَيدٌ»[٧].

ولا يختَصُّ ذلكَ بالعَطْف علَى الصِّلَة، بَلْ يجيءُ مثلُهُ في العَطف علَى كُلِّ جُملَةٍ افتقَرتْ[٨] إلى رابطٍ، كالخَبَرِ والحالِ والصِّفَةِ، نحْوُ ﴿ ألَمْ تَرَ أنّ اللهَ أنزَلَ

---

(١) في الأصل: والترتيب.

(٢) تقدم آنفاً أن ابن مالك ذكر في التسهيل أن الفاء قد تقع موقع «ثم»، و«ثم» قد تقع موقع الفاء.

(٣) في الأصل: فخلقنا.

(٤) في الأصل: ومالاً.

(٥) فـ«الذي» اسم موصول مبتدأ، وجملة «يطير» لا محل لها من الإعراب صلة «الذي»، والرابط فاعل «يطير»، والفاء في «فيغضب» عاطفة، و«زيد» فاعل «يغضب»، والجملة معطوفة على جملة الصلة لعدم الرابط، وسوغ ذلك العطف بالفاء لأن فيها معنى السببية، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها، وما قبلها سبب فيما بعدها، فلذا عدوها من الروابط، و«الذباب» آخراً خبر. انظر المكودي مع ابن حمدون: ٢/ ٢١-٢٢، حاشية الخضري: ٢/ ٦٢.

(٦) وهو عطف ما يصح أن يكون صلة على ما لا يصح جعله صلة لخلوه من العائد.

(٧) في الأصل: «الذي يطير فيغضب زيد الذباب»، و«الذي يقوم أخوك فيغضب زيد». راجع التصريح: ٢/ ٣٩. فـ«الذي» مبتدأ، و«يقوم أخواك» جملة فعلية صلة الذي، وهي لا تصلح أن تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول، والذي سوغ ذلك عطف جملة «يغضب هو» عليها لاشتمالها على العائد إلى الموصول، وهو الضمير المرفوع لـ«يغضب» و«هو» فاعل «يغضب»، ونكتة الإبراز دفع توهم كون «زيد» فاعلاً لـ«يغضب» فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ في كل من الجملتين، لا كون الفعل جرى على غير من هو له، كما قيل، لأنه ممنوع، بل هو جار على من هو له، ويحتمل: أن الفاعل ضمير مستتر في «يغضب» و«هو» توكيد له، ويحتمل: أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره «زيد»، والجملة خبر الموصول، ويحتمل: أنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٣٩، حاشية الصبان: ٣/ ٩٦.

(٨) في الأصل: افترقت.

منَ السّماءِ ماءً، فتُصبحُ الأرضُ مُخضَرّةً﴾(١) [الحج:٦٣]، ونحو «جاءَ زيدٌ يَضحَكُ فيَغضَبُ أخوكَ»، و«مررْتُ برجُلٍ يَضحَكُ فيغضَبُ زيدٌ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

بَعْضاً بحتّى اعْطفْ على كُلٍّ ولا ... يَكونُ إلاّ غايةَ الّذي تَلا

لا يُعطَفُ بـ«حتّى» إلاّ ما كانَ بعْضاً ممّا قبلَها، نحْوُ «قدمَ الجيشُ حتّى أمَراؤُهُمْ»، أو كبَعْضِه، نحْوُ «وصَلَ الأُمراءُ حتّى ثقلُهُمْ»، ويُمتَحَنُ ذلكَ بصحّةِ استثنائه ممّا قبلَها بـ«إلاّ»، ولا يكونُ إلاّ غايةً لِما قَبلَها(٢): إمّا في القوّةِ، وإما في الضّعفِ، نحْوُ:

١٧٧- قَهَرْناكُمْ حتّى الكُماةَ فأنْتُمُ ... تَهابُونَنا(٣) حتّى بَنِينا الأصاغِرا

وإمّا(٤) في الشّرَفِ، نحْوُ «ماتَ النّاسُ حتّى الأنبِياءُ»، وإمّا في الخِسّةِ(٥)، نحْوُ «ماتَ النّاسُ(٦) حتّى الحَجّامونَ»(٧).

---

(١) فجملة «تصبح الأرض» بالرفع معطوفة على جملة «أنزل» الواقعة خبر «أن»، وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم «أن»، إذ المعطوفة على الخبر خبر، ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك. انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٣٩.

(٢) في الأصل: قبله.

١٧٧- من الطويل، ولم أعثر على قائله، ويروى:

قَهَرْناكُمُ حتّى الكُماةَ فكُلّكُمْ ... يُحاذِرُنا حتّى بنُونْا الأصاغرُ

ويروى: «لتَخْشَوْنَنا» بدل «تَهابونَنا». والكماة: جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه، لأنه من كمى نفسه أي: سترها بالدرع والبيضة. والشاهد في قوله: «حتى الكماة» حيث عطفت «حتى» ما كان غاية لما قبله في القوة، وفي قوله: «حتى بنينا الأصاغرا» حيث عطفت «حتى» ما كان غاية لما قبله في الضعف.

انظر شرح الأشموني: ٣/٩٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢١٠، تذكرة النحاة: ٤٧، شرح قواعد الإعراب للأزهري: ٧٧، ارتشاف الضرب: ٢/٦٤٧، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ١/٣٠٢، الهمع (رقم): ١٦٣٩، الدرر اللوامع: ٢/١٨٨، مغني اللبيب (رقم): ٢٠٤، أبيات المغني: ٣/١٠٧، الجنى الداني: ٥٤٩، شواهد المغني: ١/٣٧٣.

(٣) في الأصل: تهابونا. انظر المصادر الآتية.

(٤) في الأصل: وا.

(٥) في الأصل: الحسنة.

(٦) في الأصل: النا.

(٧) و«حتى» بالنسبة إلى الترتيب كالواو، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري. وإذا عطف بـ«حتى» على مجرور: قال ابن عصفور: الأحسن إعادة الخافض ليقع الفرق بين العاطفة والجارة، وقال ابن الخباز: لزم إعادة الجار للفرق، وقال ابن مالك في التسهيل: لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف. وقد أنكر الكوفيون العطف بـ«حتى» ويحملون نحو «جاء القوم =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وأمْ بِها اعْطِفْ بعْدَ(١) هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أو هَمْـزَةٍ عَنْ لَفْظِ أيٍّ مُغْنِيَهْ
ورُبَّمـا أُسْقِطَتِ الهَمْـزَةُ إنْ كـانَ خَفا المَعْنى بحَذْفِها أُمِنْ

تَنقَسمُ «أمْ» إلى متّصلَة، وإلى منقَطعَة(٢)، وبدأ بالكَلام علَى المتّصلة، وتُعرَفُ/ : بوقوعها بعْدَ هَمزَة التّسويَة، أو هَمزةٍ بمَعْنى: أيٍّ، في أنّهُ يُطلَبُ بها وبـ«أمْ» التّعْيينُ(٣)، إلاّ أنّ الواقعَةَ بعْدَ هَمزة التّسوية لا تَعطفُ إلاّ الجُمَلَ، وأكثَرُ ما تكونُ فعْليّةً، نحْوُ قوله تَعالَى: ﴿سَواءٌ علَيْهِمْ أأنْذَرْتَهُمْ أمْ لمْ تُنْذِرهُمْ﴾ [البقرة:٦]، وقَد تكونُ اسميّةً، كقَوله: [١٧٠/ب]

١٧٨- ولَسْتُ أُبالي بعْدَ فَقْدي مالكاً أمَـوْتـيَ نـاءٍ أمْ هُـوَ الآنَ واقِـعُ

وتَكونُ مُتَغايرَةً، نحْوُ ﴿أدَعَوْتُموهُمْ(٤) أمْ أنتُمْ صامتُون﴾ [الأعراف:١٩٣].

وأمّا الواقعةُ بعْدَ هَمزةٍ بمَعْنى: أيٍّ، فأكثَرُ ما يُعطَفُ بها المُفرَداتُ، ويكونُ المَسؤولُ عنْهُ متأخّراً عنِ المُتعاطِفَين، نحْوُ: ﴿وإنْ أدْري أقَريبٌ، أمْ بَعيدٌ ما تُوعَدُون﴾ [الأنبياء:١٠٩]، أو متَوسِّطاً بَينَهُما، نحْوُ ﴿أأنْتُم(٥) أشَدُّ خَلْقاً أمِ السّماءُ بَناهَا﴾ [النازعات:٢٧]، وقَد يُعطَفُ بِها الجُمَلُ، نحْوُ:

= حتى أبوك، ورايتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك» على أن «حتى» فيه ابتدائية، وأن ما بعدها إضمار عامل.

انظر شرح المرادي: ٣/٢٠١، شرح الأشموني: ٣/٩٨، المفصل: ٣٠٤، التسهيل: ١٧٦، الجنى الداني: ٥٤٦، ٥٥٠، مغني اللبيب: ١٧٢، ١٧٣، ارتشاف الضرب: ٢/٦٤٦، ٦٥٠، الهمع: ٥/٢٥٨، ٢٦٠.

(١) وفي الألفية (١١٧): «إثر» بدل «بعد».

(٢) في الأصل: منفصلة.

(٣) في الأصل: التعين.

١٧٨- من الطويل لمتمم بن نويرة اليربوعي من شعر له رثى به أخاه مالك بن نويرة. وناء: بعيد. والشاهد فيه أن «أم» المتصلة الواقعة بعد همزة التسوية وقعت عاطفة بين جملتين اسميتين.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٤٢، أبيات المغني: ١/١٩٩، الشواهد الكبرى: ٤/١٣٦، الهمع (رقم): ١٦٠٧، الدرر اللوامع: ٢/١٧٥، مغني اللبيب (رقم): ٥٥، شواهد المغني: ١/١٣٤، شرح الأشموني: ٣/٩٩، شرح ابن الناظم: ٥٢٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢١٤، أوضح المسالك: ١٨٩، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ٢١٧، ارتشاف الضرب: ٢/٦٥٣.

(٤) في الأصل: أدعوتهم.

(٥) في الأصل: أنتم.

١٧٩- .... فقُلتُ أهيَ سَرَتْ أمْ عادَني حُلُمُ

وقد تُحذَفُ الهَمزةُ إذا أُمِنَ خَفاءُ المَعْنى بحَذفِها، فمنهُ في هَمزَةِ التّسويَةِ قِراءَةُ ﴿ أنذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة:٦] علَى الإخْبار(١)، ومنهُ في الأخْرَى قولُهُ:

١٨٠- لعَمْرُكَ ما أدْري وإنْ كُنتُ دَارِياً شُعَيْثُ بنُ سَهمٍ أمْ شُعَيثُ بنُ مِنْقَرِ

١٧٩- من البسيط لزياد بن حمل من قصيدة له في شرح الحماسة للمرزوقي (١٣٩٦)، وصدره:
فقُمْتُ للطَّيفِ مُرْتاعاً فأرّقَني
وقيل: هو للمرار العدوي (زياد بن منقذ). الطيف: هو طيف الخيال الذي يجيء في النوم، ويروى: «فقمت للزور». مرتاعاً: خائفاً. أرقني: أسهرني. حلم: هو ما يراه النائم في نومه. والمعنى: رأيت الحبيبة في المنام وظننت أنها أتتني، ولما استيقظت قلت: أهي أتتني حقيقة، أم أتاني خيالها في النوم. والشاهد فيه أن «أم» المتصلة الواقعة بعد همزة بمعنى «أي» وقعت عاطفة بين جملتين فعليتين.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٤٣، شواهد المغني: ١/١٣٤، الخزانة: ٥/٢٤٤، شواهد الشافية: ٤/١٩٠، أبيات المغني: ١/٢٠٢، الدرر اللوامع: ١/٣٧، ٢/١٧٥، شرح ابن يعيش: ٩/٣٩، الهمع (رقم): ١٤٦، ١٦٠٨، شرح الأشموني: ٣/١٠١، شرح ابن الناظم: ٥٢٩، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٦٩٦، الخصائص: ١/٣٠٥، ٣٣٠، الشواهد الكبرى: ٤/١٣٧، البهجة المرضية: ١٢٧، أوضح المسالك: ١٨٩، مغني اللبيب (رقم): ٥٦، ٧٠٥.

(١) وهي قراءة ابن محيص، وهمزة الاستفهام مرادة، ولكن حذفوها تخفيفاً، وفي الكلام ما يدل عليها، وهو قوله «أم لم» لأن «أم» تعادل الهمزة. وقرأ الأكثرون على لفظ الاستفهام، ثم اختلفوا في كيفية النطق به، فحقق قوم الهمزتين ولم يفصلوا بينهما، وهذا هو الأصل، ومنهم من يحقق الأولى ويجعل الثانية بين الهمزة والألف، ومنهم من يجعل الثانية ألفاً صحيحاً كما فعل ذلك في «آدم»، ومنهم من يلين الثانية ويفصل بينها وبين الأولى بالألف إلى غير ذلك.
انظر حجة القراءات: ٨٦، القراءات الشاذة: ٢، إتحاف فضلاء البشر: ٤٥، إملاء ما من به الرحمن: ١/١٤، إعراب النحاس: ١/١٨٤، البيان لابن الأنباري: ١/٥١، المبسوط في القراءات العشر: ١٢٣، النشر في القراءات العشر: ١/٣٦٣، ارتشاف الضرب: ٢/٦٥٣.

١٨٠- من الطويل، للأسود بن يعفر التميمي في الشواهد الكبرى (٤/١٣٨)، وقيل: هو للعين المنقري، وقيل: هو لأوس بن حجر. ويروى: «ولو» بدل «وإن». والمعنى: ما أدري أشعيث من بني سهم أم هم من بني منقر. وشعيث: حي من بني تميم من بني منقر، فجعلهم أدعياء، وشك في كونهم منهم أو من بني سهم. وسهم هنا: حي من قيس. ويروى: «شعيب» بالباء وهو تصحيف، كما في العيني. والشاهد في قوله: «شعيث» حيث حذفت الهمزة التي بمعنى «أي» - وهي همزة الاستفهام - من «شعيث بن سهم» إذ أصله: «أشعيث بن سهم»، وذلك لدلالة «أم» عليها.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٤٣، شرح الأشموني: ٣/١٠١، ١٠٢، الشواهد الكبرى: =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وبانْقَطاعٍ وبمَعْنَى بَلْ وَفَتْ   إنْ تَكُ مِمّا قُيِّدَتْ بِه خَلَتْ

إذا خلَتْ «أمْ» منَ القَيدِ المَذكورِ في المتَّصلَة وهُو كَونُها واقعةً بعْدَ هَمزةٍ مَلفوظٍ بِها أو مُقدَّرةٍ دالّةٍ على ما ذُكِر - فهِيَ مُنقَطِعَةٌ، ويَكونُ مَعْناها الإضْرابَ، بمَعْنى: «بَلْ».

[١٧١/أ] ولا يَرِدُ قَولُ مَنْ جعَلَها مُقدّرةً/ بـ«بَلْ» والهَمزَةِ[١]، لأنّها وإن اقتَضَتْ الاستِفهامَ في أكثَرِ مَحالِّها نحْوُ ﴿أمْ خُلِقُوا منْ غَيرِ شَيءٍ، أمْ هُمُ الخالِقونَ... إلى آخرِها﴾ [الطور:٣٥]، فَلا يَصِحُّ حَملُها علَيهِ في نَحْوِ ﴿أمْ هَلْ تَستَوي الظُّلُماتُ والنّورُ﴾ [الرعد:١٦]، ولا في قولِه:

١٨١- فلَيْتَ سُلَيمى في المَماتِ ضَجيعَتي   هُنالِكَ أمْ في جَنّةٍ (أمْ)[٢] جهَنّمِ

= ١٣٨/٤، الكتاب مع الأعلم: ١/٤٨٥، المقتضب: ٣/٢٩٤، المحتسب: ١/٥٠، الخزانة: ١١/١٢٨، مغني اللبيب (رقم): ٥٧، الهمع (رقم): ١٦٠٩، الدرر اللوامع: ٢/١٧٥، شواهد المغني: ١/١٣٨، أبيات المغني: ١/٢٠٨، شرح ابن الناظم: ٥٢٩، ٥٣٠، البهجة المرضية: ١٢٧، الضرائر: ١٥٩، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٠٠، أوضح المسالك: ١٨٩، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ٢١٨.

(١) قال أبو حيان: «ومذهب البصريين أنها تتقدر بـ«بل» والهمزة مطلقاً. وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة «بل» وما بعدها مثل ما قبلها، فإذا قلت: «قام زيد أم عمرو» فالمعنى: «بل قام»، وإذا قلت: «هل قام زيد أم قام عمرو»، فالمعنى: «بل هل قام». وذهب الفراء إلى أن العرب تجعل «أم» مكان «بل» إذا كان في أول الكلام استفهاماً. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تكون بمعنى: «بل» بعد الاستفهام وبعد الخبر. قال: وقد تكون بمعنى الهمزة إذا لم يتقدمها استفهام، وإلى ذلك ذهب الهروي في الأزهية. وذهب أبو عبيدة إلى أنها بمعنى ألف الاستفهام». انتهى.

انظر في ذلك ارتشاف الضرب: ٢/٦٥٤، الهمع: ٥/٢٤٢-٢٤٣، التصريح على التوضيح: ٢/١٤٤، مغني اللبيب: ٦٦، الجنى الداني: ٢٠٥، الأزهية للهروي: ١٣٠-١٣١، شرح المرادي: ٣/٢٠٤.

١٨١- من الطويل لعمر بن أبي ربيعة، آخر أبيات ثلاثة له في ملحقات ديوانه (٥٠١ - تحقيق محيي الدين عبد الحميد)، أولها:

فَيا لَيْتَ أنّي حيثُ تَدنُو مَنيَّتي   شمَمْتُ الّذي ما بينَ عَينَيكَ والفَمِ

ورواية عجزه في الديوان:

لدى الجنّةِ الخَضراءِ أوْ في جهَنّمِ

ويروى: «وليت» بدل «فليت»، ويروى: «في المنام» بدل «في الممات». قال العيني: «والرواية الصحيحة «في الممات» بدليل قوله «في جنة أم جهنم» لأنه تمنى أن تكون سليمى معه بعد الموت، سواء كان في الجنة أو في النار، وهذا من باب الإغراق». انتهى. =

إِذِ الاستِفهامُ لا يَدخُلُ علَى الاستِفهامِ، والبَيتُ لا مَعْنى للاستِفهامِ[١] (فيهِ)[٢][٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

خَيِّـرْ أَبِـحْ قَسِّـمْ بِـأَوْ وَأَبْهِـمِ   واشْكُكْ وإِضْرابٌ بِها أيضاً نُمِي

ذكَرَ لـ«أوْ» ستّةَ مَعان:

الأوّلُ: التّخييرُ[٤]، نحْوُ ﴿ففديَةٌ منْ صيامٍ أوْ صدَقة أوْ نُسُك﴾ [البقرة:١٩٦].

الثّاني: الإباحَةُ، نحْوُ ﴿ولاَ يُبْدِيْنَ زِينتَهُنّ إلاّ[٥] لبُعُولَتِهنّ﴾ [النور:٣١].

ولا يَكونُ الأوّلُ إلاّ بعْدَ طلَبِ بعْضِ أفرادِهِ، بخِلافِ الثّاني، فإنّهُ مأذونٌ في جَميعه[٦].

الثّالثُ: التّقسيمُ، نحْوُ ﴿فَجاءَها بأسُنا بَياتاً، أو هُمْ قائلُون﴾ [الأعراف:٤].

الرّابعُ: الإبهامُ[٧]، نحْوُ ﴿وإنّا[٨] أوْ إيّاكُم لَعَلى هُدًى أو في ضَلالٍ مُبين﴾ [سبأ:٢٤].

الخامِسُ: الشّكُّ[٩]، نحْوُ ﴿لَبِثْتُ[١٠] يَوْماً، أوْ بَعْضَ يَومٍ﴾ [البقرة:٢٥٩].

= وسليمى: اسم محبوبة الشاعر. والشاهد فيه مجيء «أم» المنقطعة بعد الخبر مجردة عن الاستفهام لأن المعنى: «بل في جهنم»، وعلى رواية الديوان فلا شاهد فيه.

انظر شرح الأشموني: ٣/١٠٥، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢١٩، الشواهد الكبرى: ٤/١٤٣، التصريح على التوضيح: ٢/١٤٤، شرح ابن الناظم: ٥٣٢، أوضح المسالك: ١٩٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع المتقدمة.

---

(١) في الأصل: للاستفهام. مكرر.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) لأنه للتمني. انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٤٤.

(٤) في الأصل: التخير.

(٥) في الأصل: إلا ما ظهر منها.

(٦) قال المرادي في الجنى الداني (٢٢٨): «والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة، ومنع الجمع في التخيير». وانظر التصريح على التوضيح: ٢/١٤٤، مغني اللبيب: ٨٧–٨٨، شرح ابن عصفور: ١/٢٣٤، الهمع: ٥/٢٤٧، شرح اللمع لابن برهان: ١/٢٥٠.

(٧) ومعنى الإبهام أن يكون المتكلم عالماً ويبهم على المخاطب. انظر شرح المرادي: ٣/٢٠٩.

(٨) في الأصل: الواو. ساقط.

(٩) والفرق بين الإبهام والشك: أن الشك للمتكلم، والإبهام على السامع. انظر شرح المرادي: ٣/٢١٠.

(١٠) في الأصل: لبث.

السّادسُ: الإضْرابُ[1]، نحْوُ:

١٨٢- .... وصورَتِها أوْ[2] أنْتِ في العَينِ أملَحُ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

ورُبّـمـا عـاقَـبَـت الـواوَ إذا لمْ يُلْف ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذا

مِنْ مَعاني «أوْ» وُقوعُها موقِعَ الواوِ، للدّلالة علَى الجَمْعِ[3]، كقَوله:

[١٧١/ب] ١٨٣- (حتّى)[4] خضَبْتُ بِما تَحدّرَ منْ دَمي أكْـنافَ سَرْجِي[5] أو عنانَ لِجامي /

---

(١) فتكون بمعنى: «بل» مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين ووافقهم أبو علي وابن برهان وابن جني، وذهب البصريون إلى أنها لا تأتي بمعنى «بل». ونقل ابن عصفور عن سيبويه إجازة كونها للإضراب بشرطين:
الأول: تقدم نفي أو نهي.
الثاني: إعادة العامل نحو «ما قام زيد أو ما قام عمرو» و«لا يقم زيد أو لا يقم عمرو».
انظر الإنصاف (مسألة: ٦٧): ٢/٤٧٨، شرح المرادي: ٣/٢١٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٢١، شرح الأشموني: ٣/١٠٦، مغني اللبيب: ٩١، الكتاب: ١/٤٩١، الهمع: ٥/٢٤٨، شرح ابن عصفور: ١/٢٣٤-٢٣٥، شرح ابن عقيل: ٢/٦٥، ارتشاف الضرب: ٢/٦٤٠، شرح اللمع لابن برهان: ١/٢٤٧، الجنى الداني: ٢٢٩.

١٨٢- من الطويل لذي الرمة غيلان في ملحقات ديوانه (٦٦٤)، وصدره:
بدَتْ مِثلَ قَرنِ الشّمسِ في رَونَقِ الضُحى
بدت: ظهرت. قرن الشمس: أعلاها وأول ما يبدو منها في الطلوع. أملح: من ملح الشيء إذا بهج وحسن منظره. والشاهد فيه مجيء «أو» للإضراب، والتقدير: بل أنت في العين أملح، وهذا على مذهب الكوفيين، والبصريون لا يجيزون أن تكون «أو» بمعنى: بل، وقالوا: «أو» في البيت للشك، كما أن الرواية الصحيحة عندهم فيه: «أم أنت في العين أملح».
انظر الإنصاف: ٤٧٨، الخزانة: ١١/٦٥، معاني الفراء: ١/٧٢، الخصائص: ٢/٤٥٨، المحتسب: ١/٩٩، تاج علوم الأدب: ٢/٥٠١، شرح ابن عصفور: ١/٢٣٥، الأزهية: ١٢١، جواهر الأدب: ٢٦١.

(٢) في الأصل: لو. انظر المصادر الآتية.

(٣) وهو مذهب الكوفيين، وقيل: هو مذهب جماعة منهم، وإليه ذهب الأخفش والجرمي وابن مالك، وذلك عند أمن اللبس، ومذهب البصريين أنها لا تكون كذلك.
انظر الإنصاف (مسألة: ٦٧): ٢/٤٧٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٤٦، شرح ابن عقيل: ٢/٦٥، شرح المرادي: ٣/٢١٢، شرح ابن عصفور: ١/٢٣٥، الجنى الداني: ٢٣٠، مغني اللبيب: ٨٨، شرح الأشموني: ٣/١٠٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٢٢، الهمع: ٥/٢٤٨، التسهيل: ١٧٦، ارتشاف الضرب: ٢/٦٤٠-٦٤١.

١٨٣- من الكامل لقطري بن الفجاءة المازني الخارجي، من أبيات له في شرح الحماسة للمرزوقي (١٣٧)، وقبله:
فلَقَدْ أُرانِي للرِّماحِ دَريئَةً مِنْ عَنْ يَميني مَرّةً وأمامِي
=

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

ومثلُ أوْ في القَصْدِ إمّا الثّانيَهْ   في نَحوِ إمّا ذي وإمّا النّائيَهْ

«إمّا» الثانيَةُ في قولِكَ: «قامَ إمّا زَيدٌ وإمّا عَمْرٌو» و«اضْرِبْ إمّا زَيْداً وإمّا عَمْراً» مثلُ «أوْ» في الدّلالَةِ علَى الشّكِّ في الأوّل، وعلَى التّخْييرِ في الثّاني.

وعَدّها الأكثَرُ منْ حُروفِ العطْفِ، كَما نقَلَهُ المُصنِّفُ(١).

والفارِسيُّ يَقولُ: العَطْفُ بالواوِ لمُلازَمتِها إيّاها(٢).

= ويروى: «أحناء» بدل «أكناف»، والأحناء: جمع حنو، وهو ما انحنى من أعواد السرج والرحل وغيرهما. خضبت: يقال خضب الشيء إذا غير لونه بحمرة. تحدر: تنزل. أكناف السرج: نواحيه. عنان اللجام: السير الذي تمسك به الدابة (انظر اللسان: خضب، حدر، كنف، عنن). قال الأعلم: ورواية من روى «بل عنان» أحسن وأبلغ، لأن العنان لا يخضبه الدم إلا بعد سيلان شديد وجري عام، وإذا أضرب عن الأول بـ«بل» أوجب الخضاب للعنان، فذلك أوكد وأبلغ فيما أراد من ذلك. والشاهد في قوله: «أو عنان لجامي» حيث جاءت «أو» بمعنى الواو في إفادة مطلق الجمع، والتقدير: وعنان لجامي، ويروى: «بل عنان لجامي»، وعليه فلا شاهد فيه هنا.

انظر شرح الحماسة للأعلم (رسالة دكتوراه): ١/٩١، شرح الحماسة للتبريزي: ١/٦٨، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٣١٦، ارتشاف الضرب: ٢/٦٤٠، الشواهد الكبرى: ٣/١٥٠، الخزانة: ١٠/١٦٠.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المصادر الآتية.

(٥) في الأصل: شرحي. انظر المصادر الآتية.

---

(١) في الأصل: كالمصنف. بدل: كما نقله المصنف. قال ابن مالك في شرح الكافية (٣/١٢٢٦): و«أما» المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين». وانظر شرح المرادي: ٣/٢١٤، الجنى الداني: ٥٢٨-٥٢٩.

(٢) وهو مذهب يونس وابن كيسان وابن برهان وعبد القاهر أيضاً، وعليه ابن مالك فوافقة للفارسي وابن كيسان. قال ابن مالك في شرح الكافية: «وبقولهما - يقصد الفارسي وابن كيسان - أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع «لا» بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل «لا زيد ولا عمرو فيها»، و«لا» هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن «إما» مثلها، إلحاقاً للنظير بالنظير وعملاً بمقتضى الأولوية، وذلك أن «لا» قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع، ومع ذلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها، فلأن يحكم بعطفية «إما» عند مقارنة الواو أحق وأولى، وفتح همزتها لغة تميمية». انتهى.

انظر المسائل المنثورة للفارسي: ٤٠، الإيضاح للفارسي: ١/٢٨٩، المسائل المشكلة للفارسي (البغداديات): ٣١٨-٣١٩، شرح اللمع لابن برهان: ١/٢٥٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٢٦، المقتصد للجرجاني: ٢/٩٤٣-٩٤٥، شرح المرادي: ٣/٢١٤، الجنى =

وأمّا تجرُّدُها عَنْها في قَوله:

١٨٤- يا لَيْتَما أمَّنا شالَتْ نَعامَتُها   أيْمَا إلى جَنّةٍ أيْما إلى نَارِ

فشاذٌّ عندَهُ، كَما أُبدلَت الياءُ منْ مِيمِها الأُولَى شُذوذاً، وفَتْحُ هَمزَتِها لُغَةُ تَميمٍ، وبه رُوِيَ البيتُ المَذكورُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وأولِ لَكِنْ نَفْياً أوْ نَهْياً ولا   نداءً أو امْراً أو اثْباتاً تَلا

لمّا فرَغَ مِنَ الكَلامِ عَلَى أحكامِ الحُروفِ المُتبعَة لَفْظاً ومَعْنىً - أخذَ في الكَلامِ علَى القسمِ الثّاني، وهُوَ ما يُتبعُ في اللّفْظِ خاصّةً.

فمِنْهُ: «لكِنْ»(١) ولا يَعطِفونَها إلاّ بعْدَ النّفيِ أوِ النّهيِ، نحْوُ «ما قامَ زَيدٌ

= الداني: ٥٢٩، مغني اللبيب: ٨٤-٨٥، جواهر الأدب: ٥١١، التصريح على التوضيح: ٢/١٤٦، شرح ابن عصفور: ١/٢٢٣، شرح الأشموني: ٣/١٠٩، المقرب: ١/٢٢٩، الهمع: ٥/٢٥٢-٢٥٣، شرح الرضي: ٢/٣٧٢، المفصل: ٣٠٥، ارتشاف الضرب: ٢/٦٢٩.

١٨٤- من البسيط لسعد بن قرط (أحد بني جذيمة يلقب بالنحيف، وكان شريراً ضعيفاً عاقاً بأمه) من أبيات له قالها في هجاء أمه، وبعده:

تَلتَهِمُ الوَسْقَ مَشدوداً أشِظّتُهُ   كأنّما وجهُها قدْ سُفّعَ بالقارِ

ونسبه الجوهري للأحوص، فقال العيني: «وليس بصحيح»، ويروى:

إمّا إلى جنّةٍ إمّا إلى نارِ

شالت: ارتفعت. النعامة: قيل: باطن القدم، وقيل: عظم الساق، وقولهم «شالت نعامته» كناية عن الموت والهلاك، وقيل: معناه ارتفعت جنازته. والمعنى: يا ليت أمي ارتفعت جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٤٦، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٢٩، الشواهد الكبرى: ٤/١٥٣، شرح الأشموني: ٣/١٠٩، المحتسب: ١/٤١، ٢٨٤، شرح ابن يعيش: ٦/٧٥، الخزانة: ١١/٨٦، مغني اللبيب (رقم): ٨٨، الهمع (رقم): ١٦٢٨، الدرر اللوامع: ٢/٣، شرح المرادي: ٣/٢١٦، أوضح المسالك: ١٩١، شرح الألفية للهواري: (١٤٥/ب)، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ٢٢٢.

(١) في «لكن» خمسة مذاهب:

الأول: أنها ليست بحرف عطف وهو مذهب يونس - وتبعه ابن مالك في التسهيل، وقواه الفارسي في الحجة - بل هي حرف استدراك والعطف بالواو.

الثاني: أنها حرف عطف وهو مذهب أكثر النحويين منهم الفارسي فتكون عاطفة ولا تحتاج إلى الواو.

الثالث: أنها عاطفة بنفسها ولابد في العطف بها من الواو قبلها، والواو زائدة قبلها إذا عطفت، وهو اختيار ابن عصفور.

الرابع: أن العطف بها وأنت مخير بين أن تاتي بالواو وألا تاتي بها وهو قول ابن كيسان. =

لكنْ عَمْرٌو»، و«لا تَضرِبْ زَيداً لكنْ عَمْراً»، فلَوْ لمْ يتقدّمْها نَفيٌ كانَتْ ابتِدائيّةً، ولَزِمَ وُقوعُ الجُملةِ بعْدَها، نحْوُ «قامَ زَيدٌ لكنْ عَمرٌو لمْ يَقُمْ»(١).

ومِنْ شَرطِ كونِها للعَطفِ أنْ تكونَ غيرَ مَسبوقةٍ بالواوِ، وأنْ يَقَعَ بعْدَها المُفرَدُ - كَما مُثِّلَ -، فإنْ تقدّمَتْها الواوُ، نحْوُ ﴿ما كانَ مُحمّدٌ أبَا/ أحَدٍ منْ [١٧٢/أ] رِجالِكُمْ، ولَكِنْ رَسولَ اللّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أو دخَلَتْ علَى الجُملَةِ، نَحْوُ ﴿لكِنِ اللهُ يَشهَدُ بما أنزلَ إلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٦] فهِيَ حرْفُ ابتداءٍ، والواوُ حرْفُ استِئْنافٍ، وعلَى هَذا فـ«رَسولَ الله» مَنصوبٌ لأنّهُ خَبَرُ «كانَ» مَحذوفةً، لا عَطْفاً علَى ما قَبْلَهُ بالواوِ، لأنّ الواوَ (لا)(٢) يُعطَفُ بِها (المُفرَدانِ)(٣) المُختَلِفانِ في الإثْباتِ والنفيِ(٤).

ومنهُ: «لا» ولا تكونُ عاطفةً إلا إذا تَقدّمَها نداءٌ، نحْوُ «يابْنَ أخي لا ابْنَ عَمّي»(٥)، أو أمْرٌ، نحْوُ «اضرِبْ زَيداً لا عَمْراً»، أو خَبَرٌ مُثبَتٌ، نحْوُ «جاءَ زَيدٌ لا عَمرٌو».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وبَلْ كَلَكِنْ بعْدَ مَصْحوبَيْهَا ... كلَمْ أكُنْ في مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

= الخامس: أن العطف هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، والواو هي العاطفة، فإذا قلت: «ما قام سعد ولكن سعيد»، فالتقدير: ولكن قام سعيد، وكذلك في النصب.
انظر ارتشاف الضرب: ٢/٦٢٩، التسهيل: ١٧٤، الهمع: ٥/٢٦٣، الجنى الداني: ٥٨٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٤٦، مغني البيب: ٣٨٦، شرح ابن عصفور: ١/٢٢٤، الحجة للفارسي: ٢/١٣٩.

(١) قال المرادي: «وهو مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون أن يعطف بها في الإيجاب، نحو «أتاني زيد لكن عمرو». انتهى.
انظر شرح المرادي: ٣/٢٢١، شرح الأشموني: ٣/١١٠، الهمع: ٥/٢٦٢، التصريح على التوضيح: ٢/١٤٧، الإنصاف (مسألة: ٦٨): ٢/٤٨٤، مغني اللبيب: ٣٨٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/١٤٧.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/١٤٧.

(٤) أما الجملتان المختلفتان في الإثبات والنفي: فجائز عطف إحداهما على الأخرى بالواو، نحو «ما قام زيد، وقام عمرو»، و«قام زيد ولم يقم عمرو».
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٤٧، الأشموني مع الصبان: ٣/١١١.

(٥) قال المرادي: «وزعم ابن سعدان: أن العطف بـ«لا» على منادى ليس من كلام العرب، ونص على جوازه سيبويه». انتهى.
انظر شرح المرادي: ٣/٢٢٢، الكتاب: ١/٣٠٥، الهمع: ٥/٢٦١، شرح الفريد: ٤٧٠، الجنى الداني: ٢٩٤، مغني اللبيب: ٣١٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٤٩.

وانقُلْ بها للثّاني حُكْمَ الأوّلِ   في الخَبَرِ المُثْبَتِ والأمْرِ الجَلي

إذا عُطفَ بـ«بَلْ» بَعْدَ مَصْحوبَيْ «لكنِ» اللّذَينِ[١] يُعْطَفُ بها بعْدَهُما – وهُما: النّفيُ والنّهيُ –، فهيَ مثلُها في أنّها توجبُ لما بعْدَها ما سُلبَ عمّا قَبلَها، معَ بَقاء ما قَبلَها علَى حُكمه، نحْوُ «لمْ يَقُمْ زَيدٌ، بَلْ عَمْرو»، و«لاَ تَضْرِبْ زَيداً، بَلْ عَمْراً»[٢].

وإنْ عُطفَ بها بَعْدَ خَبرٍ مُثبَت، أو بعْدَ أمرٍ – اقتضَتْ نَقْلَ ذلكَ الحُكْمِ إلى الثّاني، وسَلْبَهُ عنِ الأوّلِ، نحْوُ «قامَ زيدٌ بَلْ عَمْرو، واضْرِبْ زَيداً بَلْ عَمْراً»[٣]، فإنّما يَستَقيمُ كونُها للإضْرابِ في هَذا، دونَ الّذي قَبلَهُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وإنْ علَى ضَميرِ رَفْعٍ متّصِلْ   عَطَفْتَ فافْصِلْ بالضّميرِ المُنفَصِلْ/ [١٧٢/ب]

أوْ فاصلٍ[٤] ما وَبلا فَصْلٍ يَرِدْ   في النَّظْمِ فاشِياً وضَعْفَه[٥] اعْتَقِدْ

العَطفُ علَى الضّمائِرِ والظّواهِرِ المُنفَصِلَةِ، وضَمائِرِ النّصْبِ المتّصِلَةِ – لا يُقَيَّدُ[٦] بشَرْط.

وأمّا العطْفُ علَى ضَمائِرِ الرّفْعِ المتّصِلَةِ، وضَمائِرِ الجرِّ – فمُقيَّدٌ بما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ.

---

(١) في الأصل: الذين.

(٢) وافق المبرد على هذا الحكم في المقتضب، ونقل عنه أنه أجاز مع ذلك كون «بل» ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها، ووافقه على ذلك أبو الحسين عبد الوارث. قال ابن مالك: وما جوزه مخالف لاستعمال العرب، كقول الشاعر:

لوِ اعتصَمْتَ لمْ تعتَصِمْ بعداً   بلْ أولياءَ كُفاةٍ غيرِ أوْغادِ

انظر المقتضب: ١/ ١٥٠، ٤/ ٢٩٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٢٣٤، ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٤٣-٦٤٤، شرح المرادي: ٣/ ٢٢٤، الهمع: ٥/ ٢٥٥، شرح الأشموني: ٣/ ١١٢-١١٣، شرح ابن يعيش: ٨/ ١٠٥، شرح الرضي: ٢/ ٣٧٨-٣٧٩، الجنى الداني: ٢٣٦، مغني اللبيب: ١٥٢، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٤٨، شرح الفريد: ٤٧١.

(٣) وذهب الكوفيون إلى أن «بل» لا تكون نسقاً إلا بعد النفي أو ما جرى مجراه، ولا تكون نسقاً بعد الإيجاب. قال هشام: محال «ضربت زيداً بل أباك»، واختار هذا المذهب أبو جعفر بن صابر.

انظر شرح المرادي: ٣/ ٢٢٥، الهمع: ٥/ ٢٥٦، الجنى الداني: ٢٣٧، مغني اللبيب: ١٥٣، ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٤٤.

(٤) في الأصل: وفاصل. انظر الألفية: ١١٩.

(٥) في الأصل: وصفة. انظر الألفية: ١١٩.

(٦) في الأصل: لا تقيد.

فأمّا ضَميرُ الرّفعِ المتّصلِ - البارزِ أوِ المُستَتِرِ - فَلا يَجوزُ العَطفُ علَيْه، إلاّ بعْدَ الفَصْلِ بالضّميرِ المُنفصِلِ المَرْفوعِ[1] بينَ المَعْطوف والمَعطوف علَيْه، نحْوُ ﴿لقَدْ كُنتُمْ أنتُمْ وآباؤُكُمْ﴾ [الأنبياء:٥٤]، ﴿اسْكُنْ أنتَ وزَوجُكَ[2] الجَنَّةَ﴾[3] [البقرة:٣٥]، أو بفاصلٍ غيره، إمّا بَينَ حرْفِ العَطفِ والمَعْطوفِ علَيه، نحْوُ ﴿يَدخُلونَها ومَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد:٢٣]، وإمّا بَينَ حرْفِ العَطْفِ والمَعْطوفِ، نحْوُ ﴿ما أشْرَكْنا[4] ولا آباؤُنا﴾ [الأنعام:١٤٨]، وقدْ يَرِدُ بلا فَصْلٍ، إلاّ أنّهُ ضَعيفٌ[5]، وقد ورَدَ منهُ في الحَديثِ: «كنتُ وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ، وفَعلْتُ وأبو بكْرٍ وعُمَرُ»[6]، ويَكثُرُ في الشِّعْرِ، كقَولِه:

١٨٥- قُلتُ إذْ أقبلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى ....

---

(١) في الأصل: المذكور.

(٢) في الأصل: وزوجتك. تحريف.

(٣) وذلك في أحد الوجهين، وهو أن «زوجك» عطف على الضمير المستتر في «اسكن». والوجه الثاني: انه معمول لعامل هو المعطوف، والتقدير: وليسكن زوجك. والعطف على الأول من عطف المفردات، وعلى الثاني من عطف الجمل. انظر التصريح مع حاشية يس: ١٥٠/٢.

(٤) في الأصل: ما اشركنا نحن. خطأ.

(٥) ومع ضعفه هل هو مطرد أو مختص بالضرورة؟ فمذهب الكوفيين وابن الأنباري وأبو علي: جوازه في الاختيار، وإليه ذهب ابن مالك. ومذهب البصريين: مختص بالضرورة. ونص سيبويه على قبحه.
انظر الإنصاف (مسألة: ٦٦): ٤٧٤/٢، شرح الكافية لابن مالك: ١٢٤٤/٣-١٢٤٥، شرح المرادي: ٢٢٩/٣-٢٣٠، الكتاب: ٢٣٢/١، التصريح على التوضيح: ١٥١/٢، شرح الأشموني: ١١٤/٣، شرح ابن عقيل: ٦٦/٢، شرح ابن عصفور: ٢٤٢/١.

(٦) تمامه: «وانطلَقْتُ وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ». الحديث في صحيح البخاري: ١٢/٥، فتح الباري: ٢٢/٧، مشكاة المصابيح حديث رقم: ٦٠٤٨. وانظر الهمع: ٢٦٨/٥، التصريح على التوضيح: ١٥١/٢، حاشية الخضري: ٦٦/٢، شواهد التوضيح لابن مالك: ١١٢، شرح الشذور: ٤٤٨، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٣٤٩/١.

١٨٥- من الخفيف لعمر بن ابي ربيعة المخزومي في ملحقات ديوانه (٤٩٠)، من كلمة له قالها في حميدة جارية ابن ماجه، وعجزه:

كنعاجِ المَلا تعَسَّفْنَ رَمْلا

زهر: جمع زهراء، وهي البيضاء. تهادى: أصله تتهادى، ومعناه: تميل في مشيها يميناً وشمالاً وتتبختر. وأراد بالنعاج: نعاج الرمل وهي البقر. الملا: الصحراء. ويروى: «الفلا» وهو بمعناه. تعسفن: أي: ملن عن الطريق وأخذن غيرها. والشاهد في قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع في «أقبلت» من غير توكيد ولا فصل، وقد جوز =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وعَوْدُ خافِضٍ لَدى عطْفِ على ضَميرِ خَفْضٍ لازِماً قَدْ جُعِلا
ولَيسَ عِنْدي لازِماً إذْ قَدْ أتَى في النّثْرِ والنّظْمِ الصّحيحِ مُثْبَتا

أكثَرُ النُّحاةِ يَشترِطُ في جَوازِ العَطْفِ علَى الضّميرِ المجْرورِ: إعادَةُ الخافِضِ للمَعْطوفِ علَيْه، سَواءٌ كانَ اسْماً، نحْوُ ﴿يا لَيْتَ بَيْني وبَيْنَكَ﴾ [الزخرف]، أو حَرْفاً، نحْوُ ﴿وبارَكْنا علَيْه وعلَى إسْحاقَ﴾ [الصافات:١١٣]، ولَيْسَ ذلكَ بلازِمٍ عندَ المُصنِّف / مُوافَقةً[١] للأخْفَش[٢]، لصحّة النّقْلِ به دونَ ذلكَ[٣]، نَثْراً ونَظْماً. [١٧٣/أ]

أمّا النّثْرُ: فكَقِراءَةِ غيرِ واحِدٍ ﴿الّذي تَساءَلُونَ بهِ و[٤] الأرْحامِ[٥]﴾ [النساء:١].

= الكوفيون ذلك محتجين بالبيت وأمثاله. وأجيب عن هذا: بأن الواو ليست بمتمحضة للعطفية، لأنها تصلح أن تكون للحال.

انظر الكتاب مع الأعلم: ١/٣٩٠، شرح ابن الناظم: ٥٤٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٤٥، توجيه اللمع: ٢٤١، ٢٤٢، الشواهد الكبرى: ٤/١٦١، شرح المرادي: ٣/٢٢٩، شواهد ابن السيرافي: ٢/١٠١، شرح ابن يعيش: ٣/٧٤، ٧٦، الإرشاد للكيشي: ٣٧٩، شواهد الجرجاوي: ٢٠٩، الدرر اللوامع: ٢/١٩١، اللمع: ١٨٤، الإنصاف: ٢/٤٧٥، ٤٧٧، شرح الأشموني: ٣/١١٤، المقتصد: ٢/٩٥٩، شرح ابن عقيل: ٢/٦٦، الخصائص: ٢/٢٨٦، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٢٥٨، شواهد ابن النحاس: ٢٦٢، شرح ابن عصفور: ١/٢٤٢، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٢٦، شرح دحلان: ١٢٨، الضرائر: ١٨١، كاشف الخصاصة: ٢٤٤.

(١) في الأصل: موفقة.

(٢) ويونس والفراء وقطرب والكوفيين وهو اختيار الشلوبين حيث ذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض. أما البصريون: فلابد عندهم من إعادة الخافض. وذهب الجرمي والزيادي إلى أنه إذا أكد الضمير جاز، نحو «مررت بك أنت وزيد».
انظر الإنصاف (مسألة: ٦٥): ٢/٤٦٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٤٦-١٢٥٢، شرح الأشموني: ٣/١١٤، شرح المرادي: ٣/٢٣١، التصريح على التوضيح: ٢/١٥١، التسهيل: ١٧٧-١٧٨، شرح ابن عصفور: ١/٢٤٣، ٢٤٤، شرح ابن عقيل: ٢/٦٦، ارتشاف الضرب: ٢/٦٥٨.

(٣) أي: دون إعادة الخافض للمعطوف عليه.

(٤) في الأصل: الواو. ساقط.

(٥) والأرحام: بالخفض عطفاً على الهاء المخفوضة بالباء، وهي قراءة ابن عباس والحسن البصري وحمزة ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب وأبي رزين. وفي معاني القرآن قال الأخفش: وقال بعضهم: «والأرحام» جر، والأول أحسن، لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور. وقرأ الباقون بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة، أو على محل «به»، =

وأمّا النّظْمُ: فكَثيرٌ، نحْوُ:

١٨٦- .... فاذْهَبْ فَما بِكَ والأيّامِ[1] منْ عجَبِ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

والفاءُ قدْ تُحذَفُ معْ ما عطَفتْ ... والواوُ إذْ لا لَبْسَ وهْيَ انْفرَدَتْ

بعَطْفِ عاملٍ مُزالٍ قدْ بَقي ... معْمولُهُ دَفْعاً لوَهْمٍ اتُّقي

تخْتَصُّ الفَاءُ والواوُ منْ بينَ حُروفِ العَطْفِ بجَوازِ حذْفِهِما معَ التّابعِ الّذي عطَفاهُ، إذا كانَ المُرادُ ظاهِراً معَ حذْفِه.

فمِنْهُ معَ الفاءِ: ﴿أنِ اضْرِبْ بِعَصاكَ البَحْرَ فانْفَلَقَ﴾ [الشعراء:٦٣]، ومِنهُ

= كقولك: «مررت به وزيداً»، والتقدير: الذي تعظمونه والأرحام، لأن الحلف به تعظيم له. انظر النشر في القراءات العشر: ٢/٢٤٧، المبسوط في القراءات العشر: ١٧٥، إتحاف فضلاء البشر: ١٨٥، معاني الأخفش: ١/٢٢٤، معاني الفراء: ١/٢٥٢، إملاء ما من به الرحمن: ١/١٦٥، البيان لابن الأنباري: ١/٢٤٠، إعراب النحاس: ١/٤٣١، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٤٩-١٢٥٠، التصريح على التوضيح: ٢/١٥١، شرح المرادي: ٣/٢٣٢، شرح الأشموني: ٣/١١٥، البهجة المرضية: ١٢٩.

١٨٦- من البسيط، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل، وصدره:

فاليَوْمَ قرّبْتَ تهْجونَا وتَشتِمُنا

ويروى: «الآن» بدل «فاليوم». وقربت: بمعنى: قربت بالتخفيف، أي: دنوت، وجملة «تهجونا» حال. وقيل: «قربت» هنا من أفعال المقاربة، وعليه فتكون جملة «تهجونا» خبراً. فاذهب: جواب شرط محذوف، والتقدير: فإن فعلت ذلك فاذهب، فإن ذلك ليس بعجب من مثلك، ومن مثل هذه الأيام. والشاهد في قوله: «والأيام» حيث عطف على الضمير المجرور في «بك» من غير إعادة الجار، وهذا جائز عند الكوفيين ووافقهم يونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك، خلافاً للبصريين.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٢/٦٩٤، ٣/١٢٥٠، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٢٧، شرح الأشموني: ٣/١١٥، الكتاب مع الأعلم: ١/٣٩٢، الإنصاف: ٤٦٤، شرح ابن يعيش: ٣/٧٨، ٧٩، المقرب: ١/٢٣٤، الشواهد الكبرى: ٤/١٦٣، الخزانة: ٥/١٢٣، الهمع (رقم): ٤٠٤، ١٦٤٩، الدرر اللوامع: ١/٩٠، ٢/١٩٢، شواهد ابن السيرافي: ٢/٢٠٧، تاج علوم الأدب: ٣/٩٥٠، المقتصد: ٢/٩٦٠، شرح ابن عصفور: ١/٢٤٤، ٥٨٦، شرح ابن الناظم: ٥٤٥، شرح المرادي: ٣/٢٣٣، شرح دحلان: ١٢٩، كاشف الخصاصة: ٢٤٥، التبصرة والتذكرة: ١٤١، الأصول: ٢/١١٩، إعراب النحاس: ١/٤٣١، اللمع: ١٨٥، توجيه اللمع: ٢٤٢.

(١) في الأصل: الواو. ساقط. انظر المراجع المتقدمة.

معَ الواوِ: «راكبُ النّاقةِ طَليْحان»[١]، تَقْديرُ الأوّلِ: فضربَهُ، وهُوَ مَعْطوفٌ على «أوْحَيْنا»، وتَقْديرُ الثّاني: راكبُ النّاقةِ (والنّاقةُ)[٢].

وتُفرَدُ الواوُ بعَطْفِها لعاملٍ قدْ حُذِفَ، وبَقيَ معْمولُه دَليلاً علَيْه، سَواءٌ كانَ المَعْمولُ مَرْفوعاً أو منْصوباً أو مَجْروراً، نحْوُ ﴿اسْكُنْ أنتَ وزَوْجُكَ﴾ [البقرة:٣٥]، و﴿تَبوّؤا الدّارَ والإيمانَ﴾ [الحشر:٩]، وكقَولِهمْ: «ما كُلُّ سَوْداءَ تَمرَةً ولا بَيْضاءَ[٣] شَحْمَةً»[٤]، تَقديرُ الأوّلِ: ولْتَسْكُنْ زَوجَتُكَ، وتَقديرُ الثّاني: وآثَروا الإيمانَ، وتَقديرُ الثّالثِ: ولا كُلُّ بَيْضاءَ، والحاملُ علَى تَقديرِ المَعْمولِ في ذلِكَ دفْعُ توهُّمٍ[٥] في الكَلامِ:

إمّا من جهةِ اللّفظِ، لتعَذُّرِ إسْنادِ الفعْلِ إلى الظاهرِ في المِثالِ الأوّلِ، ولامتِناعِ العَطْفِ[٦] علَى مَعْمولَيْ عامِلَيْنِ في الثّالِثِ.

---

(١) وهو من كلام العرب. طليحان: خبر المبتدأ، ومعناه: ضعيفان. انظر شواهد التوضيح لابن مالك: ٩٣، اللسان (طلح)، الهمع: ٢/٥٢، مغني اللبيب: ٨٥٣، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ١/٣٥٩، شرح الأشموني: ٣/١١٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٥٤، شرح دحلان: ١٢٩.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح دحلان: ١٢٩، التصريح على التوضيح: ٢/١٥٤.

(٣) في الأصل: بيضة.

(٤) هذا مثل يضرب في موضع التهمة في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم. وأول من قال ذلك عامر بن ذهل بن ثعلبة (أخو شيبان بن ذهل) لما تزوجت أمه (بعد موت أبيه ذهل) مالك ابن سعد بن ضبة، وذهبت بابنيها معها، فلما ولدت أمهما ذهلاً رجعا إلى قومهما، فوجدا عمهما قيس بن ثعلبة قد أكل مالهما، فوثب عليه عامر يريد خنقه، فقال قيس: يا ابن أخي دعني فإن الشح متواة (يعني: إن لم أعطك مالك قتلتني فدعني أعطك مالك، ولا أتوي نفسي) فكف عنه، وقال ذلك: يريد: أن إتلاف مالي يسوغ لك، كما يظن الجاهل أن كل سوداء تمرة، وكل بيضاء شحمة. ويروى: «ما كُلُّ بَيْضاءَ شَحمةً ولا كُلُّ سَوداءَ تَمرةً»، ويروى أيضاً: «ما كُلُّ سَوداءَ تَمرةً ولا كُلُّ بَيضاءَ شَحمةً».

انظر مجمع الأمثال: ٣/٢٧٥، فرائد اللآل: ٢/٢٤٤، المستقصى في الأمثال: ٢/٣٢٨، الفاخر: ١٥٩، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٤٢٨، الكتاب: ١/٣٣، المقتضب: ٤/١٩٥، تاج علوم الأدب: ٣/٩٥٣، التبصرة والتذكرة: ١/١٩٩، الضرائر: ١٦٧، أسرار النحو: ١٦٢، الإرشاد للكيشي: ٣٢١، التصريح على التوضيح: ٢/١٥٤، شرح الأشموني: ٣/١١٧.

(٥) في الأصل: وهم.

(٦) في الأصل: المعطوف. راجع التصريح: ٢/١٥٤.

وإمّا منْ جِهةِ المَعْنى، لعَدَمِ صِحّةِ نِسبَةِ/ «التّبَوُّءِ» إلى «الإيْمانِ» (في [١٧٣/ب]
الثّاني)(١).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وحـذْفُ مَتْبوعٍ بَدا هُنا اسْتَبِحْ وعطْفُكَ الفعْلَ على الفعْلِ يَصِحْ

كَما يُحذَفُ المَعْطوفُ بالفاءِ والواوِ، يُحذَفُ المَعْطوفُ علَيْه بهِما، وهُوَ المَتْبوعُ.

فمنْهُ قَبلَ الفاءِ ما سَبَقَ منْ قَوله: ﴿أنِ اضْرِبْ بعَصاكَ البَحْرَ فانْفَلَقَ﴾ [الشعراء:٦٣]، فإنّ المَحذوفَ كَما هوَ معْطوفٌ، فهُوَ معْطوفٌ عليْه، ومنهُ قَبلَ الواوِ قولُكَ: «بلَى وزَيْدٌ»، لمَنْ قالَ: «ما جاءَ عَمْرٌو»، تَقديرُهُ: بَلى جاءَ عَمرٌو وزَيدٌ»(٢).

وكَما يُعْطَفُ الاسمُ على الاسْمِ، يصِحُّ عطْفُ الفِعلِ على الفِعلِ، سَواءٌ اتّحدَتْ صيغَتُهما، نحْوُ ﴿وإنْ تُؤمنوا وتَتّقُوا﴾ [آل عمران:١٧٩]، ﴿واسْمَعوا وأَطيعُوا﴾ [التغابن:١٦]، ﴿سَمِعْنا وأطَعْنا﴾ [البقرة:٢٨٥]، ونَحوُهُ كَثيرٌ، أوِ اختَلَفَتْ معَ اتّحادِ الزّمانِ، نحْوُ ﴿يَقدُمُ قومَهُ (يومَ القيامَةِ(٣) فأوْرَدَهُمُ النّارَ﴾ [هود:٩٨]، ﴿إنْ شاءَ جعَلَ لكَ خيْراً منْ ذلِكَ، جنّاتٍ تَجْري منْ تحتِها الأنْهارُ، ويَجْعَلْ لكَ قُصوراً﴾ [الفرقان:١٠].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

واعْطِفْ علَى اسْمٍ شِبْهِ فِعلٍ فِعْلا وعَكْساً استَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا

يُعطَفُ الفِعلُ أيضاً علَى الاسْمِ المُشبهِ لهُ في المَعْنى، نحْوُ ﴿فالمُغيراتِ صُبْحاً فأثَرْنَ به﴾ [العاديات:٣-٤]، ﴿أوَ لَمْ يَروْا إلى الطّيرِ فوقَهُمْ صافّاتٍ ويَقْبِضْنَ﴾ [الملك:١٩]، وعَكسُ ذلِكَ - وهُوَ عطْفُ الاسْمِ المُشبِهِ للفِعْلِ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) وفي شرح المرادي: حذف المتبوع كثر مع الواو، وقل مع الفاء، وندر مع «أو» كقول أمية الهذلي:

فهَلْ لكَ أوْ مِنْ والدٍ لكَ قَبلَنا

أي: فهل لك من أخ أو من والد. انظر شرح المرادي: ٣/ ٢٣٩-٢٤٠، شرح الأشموني: ٣/ ١١٧-١١٨.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

علَى الفِعْلِ - مُستَعْمَلٌ، نحْوُ ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ منَ المَيِّتِ، ومُخْرِجُ﴾[1] [الأنعام: ٩٥]، وكقَولهِ:

١٨٧- أُمٌّ صَبِيٌّ قَدْ حَبا أو دَارِجِ[2]

---

(١) في الأصل: ويخرج.

١٨٧- من الرجز، ولم أعثر على قائله، وقبله:

يا رُبَّ بَيضاءَ منَ العَواهِجِ

العواهج: جمع عوهج، وهي الطويلة العنق من الظباء والنوق، وأراد بها هنا المرأة التامة الخلق. حبا: زحف. الدارج: الذي يقارب بين خطاه. وأم صبي عطف بيان لقوله: «بيضاء» ويجوز ان يكون مرفوعاً لكونه خبر مبتدأ محذوف أي: هي أم صبي حاب أو دارج. والشاهد في قوله: «حبا أو دارج» حيث عطف الاسم المشبه للفعل وهو «دارج» على الفعل، وهو «حبا».

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٧٢، شرح الأشموني: ٣/١٢٠، التصريح على التوضيح: ١/١٤٢، ٢/١٥٢، الشواهد الكبرى: ٤/١٧٣، شرح ابن الناظم: ٥٥٢، شرح المرادي: ٣/٢٤٥، أمالي ابن الشجري: ٢/١٦٧، سر الصناعة: ٢/٦٤١، كاشف الخصاصة: ٢٤٨، أوضح المسالك: ١٩٣، شرح الشاطبي للألفية (رسالة دكتوراه): ٢/٣٨٠، ٨٠٧.

(٢) في الأصل: درج. انظر المراجع المتقدمة.

الباب الثاني والأربعون
البدل

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

البَدَلُ[1]

التّابِعُ المَقْصودُ بالحُكْمِ[2] بِلا واسِطَةٍ هوَ المُسَمّى بَدَلا / [١٧٤/أ]

هَذا حَدٌّ للبَدَلِ[3].

فالتّابِعُ: جنسٌ يَشمَلُ الكُلَّ

والمَقصودُ بالحُكْمِ: مُخْرِجٌ للنّعْتِ، والتّوكيد، وعَطْفِ البَيانِ، إذْ هيَ تَكمِلَةٌ للمَقصُودِ، وللمَسْبوقِ بالحُروفِ المُشرِكَةِ[4] لَفْظاً ومَعْنىً، إذْ هوَ بعْضُ

---

(١) البدل تسمية البصريين، واختلف الكوفيون في تسميته، فقال الأخفش: يسمونه الترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه: التكرير، ونسب إلى الفراء – في المدارس النحوية – استخدامه للبدل مصطلح: التكرير والتبيين والتفسير والترجمة، وذلك ملاحظ في تفسيره.
انظر في ذلك التصريح على التوضيح: ٢/١٥٥، الهمع: ٥/٢١٢، شرح المرادي: ٣/٢٤٦، الأشموني مع الصبان: ٣/١٢٣، المدارس النحوية: ٢٠١، معاني الفراء: ١/٧، ٥١، ٥٦، ١٩٢، ٣٢٠، ٣٤٨، ٢/٥٨، ٦٩، ١٣٨، ١٧٨، ٢٧٣، ٣٦٠، حاشية الخضري: ٢/٦٨، مصطلحات الكوفيين النحوية (رسالة ماجستير): ١٦٩، ارتشاف الضرب: ٢/٦١٩.

(٢) في الأصل: في الحكم. انظر الألفية: ١٢١.

(٣) وقال ابن الحاجب: البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه. وقال ابن عصفور: البدل إعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد، على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ. وفي التسهيل: هو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبع. وهو لغة: العوض.
انظر في ذلك التصريح على التوضيح: ٢/١٥٥، شرح المرادي: ٣/٢٤٦، شرح الأشموني: ٣/١٢٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٧٤، شرح الكافية للرضي: ١/٣٣٧، تاج علوم الأدب: ٣/٩٤٠، الفوائد الضيائية: ٢/٦٢، شرح ابن عصفور: ١/٢٧٩، التسهيل: ١٧٢، التعريفات: ٤٣، ارتشاف الضرب: ٢/٦١٩، معجم مصطلحات النحو: ٥٥، معجم المصطلحات النحوية: ٢٠، معجم النحو: ٨٤.

(٤) في الأصل: المشتركة.

المَقصودِ لا كُلُّهُ، وللمَسْبوقِ بـ«لا»، و«لكِنْ»، و«بَلْ» في غيرِ الإيجابِ، إذْ هوَ غيرُ مَقصودٍ بالحُكْمِ.

وكَونُهُ بِلا واسطَةٍ: مُخرِجٌ للمَسبوقِ بـ«بَلْ» بعْدَ الإيجابِ، فإنّهُ تابعٌ مَقصودٌ بالحُكْمِ، لكنْ بواسطَةِ حرْفِ العَطْفِ.

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

مُطابقاً أو بَعْضاً او ما يَشتَمِلْ ... عَلَيْه يُلْغَى أو كمَعْطوفٍ ببَلْ
وذَا للاضْرابِ اعْزُ إنْ قصْداً صَحِبْ ... ودونَ قصْدٍ غلَطٌ بـه سُلِبْ
كـزُرْهُ خـالداً وقَبِّلْهُ اليَدا ... واعْرِفْهُ حقَّهُ وخُذْ نَبْلاً مُدا

قسّمَ البَدَلَ إلى خمسةِ أقْسامٍ:

(الأولُ)[١]: بَدَلُ المُطابَقة، وهوَ المُسمّى: بدَلُ الكُلِّ منَ الكُلِّ، وبدَلُ الشّيءِ منَ الشّيءِ، وهوَ أن يكونَ الثّاني هوَ الأوّلُ في المَعْنى، ومنهُ: «زُرْهُ خالداً» (فـ«خالدٌ»)[٢]، والضّميرُ مَدلولُهما واحدٌ.

الثّاني: بدَلُ البعْضِ منَ الكُلِّ، وهوَ ما كانَ البدَلُ فيه جُزْءاً منَ المُبدَلِ منْهُ قَلَّ ذلكَ الجُزْءُ أو كَثُرَ، ومثّلَهُ النّاظمُ بقَوله: «قَبِّلْهُ اليَدا»، ولابُدَّ من اتّصاله بضَميرٍ يَعودُ علَى المَبْدَلِ منْهُ[٣]: إمّا ظاهراً - كَما مُثِّلَ - وإمّا مُقدّراً، نحْوُ ﴿ولِلّهِ علَى النّاسِ حجُّ البَيتِ منِ استَطاعَ إلَيهِ سَبيلا﴾ [آل عمران: ٩٧] أيْ: منهُمْ.

الثالثُ: بدَلُ الاشْتمالِ، وهُوَ أنْ يُبدَلَ شَيءٌ منْ شَيءٍ مشتَمِلٍ علَيْه، لا بطَريقِ البعْضيّةِ، ولكنْ بطَريقِ الإجْمالِ[٤]، نحْوُ «أعجَبَني زيدٌ عمَلُهُ» /، وقدْ مثّلَهُ النّاظمُ بقَوله: «اعْرِفْهُ حقَّهُ»، وحُكْمُهُ في الضّميرِ حُكْمُ بدَلِ البعْضِ[٥]. [١٧٤/ب]

الرّابعُ: البدَلُ المُباينُ لِما قَبلَهُ، وهوَ مُرادُهُ، بقولِه: «أو كمَعْطوفٍ ببَلْ»، وهوَ مُنقَسِمٌ إلى قِسمَيْنِ:

(١-٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) اشترط ذلك أكثر النحويين، وقال ابن مالك: والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه، وظاهر التسهيل أنه لابد من ضمير أو ما يقوم مقامه، ويمكن أن يمثل للقائم مقامه بـ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾، فالألف واللام تقوم مقام الضمير.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٧٩، التسهيل: ١٧٢، شرح المرادي: ٣/٢٤٨-٢٤٩.

(٤) في الأصل: الاحتمال. راجع التصريح: ٢/١٥٧.

(٥) أي: لابد من اتصاله بضمير يعود على المبدل منه.

أحدُهما: بدَلُ الإضْراب، وهوَ ما كان كُلٌّ منهما مَقصوداً للمتكلِّم، إلا أنّهُ أضْرَبَ عنِ الأوّل، ويُسمّى: بدَلَ البَداء.

الثّاني: بدَلُ الغلَطِ، وهوَ ما لمْ يكُنِ الأوّلُ فيهِ مَقصوداً للمتكلِّمِ، ولكنْ سَبَقَ اللّسانُ إلَيْه.

وتمثيلُ النّاظمِ بقَولِه: «وخُذْ نَبلاً مُدَى»، يحتَمِلُهما باعتِبارِ تقديرِ القَصْدِ وغيرِه.

ثمّ بدَلُ الغلَط:

بعضُهُمْ يُطلقُ علَيْه: بدَلَ النِّسيان[1].

وبعضُهُمْ يُفَرِّقُ بينَهُما[2]، فيجعَلُ بدَلَ النّسيان قسماً سادساً، ويُفرّقُ بينَهُ وبيْنَ الغلَط: (بأنّ الغَلَطَ)[3] ما سَبَقَ إليه اللّسانُ ولمْ يُقصَدْ، والنّسيَانُ ما قُصِدَ ذكْرُهُ إلاّ أنه تبيّنَ لهُ بعْد ذلكَ فَسادُ ذكْرِه، فالنّسيانُ متعلِّقٌ بالقَلْب، والغلَطُ باللّسان.

لكنْ إذا سُلِّمَ هَذا عسُرَ الفَرقُ بين بدَلِ النّسيانِ وبدَلِ الإضْراب.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

ومنْ ضَميرِ الحاضرِ الظّاهِرَ لا تُبْدِلْهُ إلاّ ما إحَاطَةً جَلا
أو اقْتَضى بَعْضاً أو اشتمالا كـأنّكَ ابتهاجَكَ اسْتَمالا

قدْ سَبَقَ منَ التّمثيلِ ما عُرِفَ به جَوازُ إبدال الظّاهِرِ منَ الظّاهِرِ ولمْ يُسمَعْ إبْدالُ المُضمَرِ منَ الظّاهِر[4]، وفي إبْدالِ المُضمَرِ منَ المُضمَرِ خِلافٌ بينَ البصريين والكوفيين في «رأيتُكَ إيّاكَ».

---

(١) قال ابن هشام: «والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا النوعين بدل غلط». انظر أوضح المسالك: ١٩٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٥٩، شرح الأشموني: ٣/١٢٦، التسهيل: ١٧٢، شرح ابن عقيل: ٢/٦٩.

(٢) كالمبرد وابن عصفور وابن هشام، قال ابن عصفور: والاثنان الجائزان قياساً ولم يرد بهما السماع: بدل الغلط: وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكرك للأول على جهة الغلط. وبدل النسيان: أن تبدل من لفظ بشرط أن يكون ذكر الأول على جهة النسيان.
انظر شرح ابن عصفور: ١/٢٨٢-٢٨٣، المقتضب: ٤/٢٩٧، أوضح المسالك: ١٩٦، شرح المرادي: ٣/٢٥٣، التصريح على التوضيح: ٢/١٥٩، شرح الأشموني: ٣/١٢٦.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) قال ابن مالك: «والصحيح عندي أن يكون نحو «رأيت زيداً إياه» من وضع النحويين، وليس بمسموع من كلام العرب لا نثراً ولا شعراً، ولو سمع كان توكيداً». وقال السيوطي: «وأجازه الأصحاب نحو «رأيت زيداً إياه». =

[١٧٥/أ] فعنْدَ البصريين / : أنه بدَلٌ.

وعندَ الكوفيين: أنه تأكيدٌ، كما سبق(١).

وأمَّا مَسألة الكتاب، وهيَ إبْدالُ الظّاهرِ منَ المُضمَرِ فجائزٌ في ضَمير الغائب مطلقاً، كما هُو مَفْهُومُ كَلامِ المُصنِّفِ(٢)، نحْوُ ﴿عَمُوا وصَمُّوا كَثيرٌ منهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، ولا يَجوزُ في ضَميرِ الحَاضِرِ المتكلّمِ أوِ المُخاطَبِ، إلاّ في المَواضِعِ الثّلاثة التي ذكرَها المُصنِّفُ(٣):

أحَدُها: أن يكونَ مُفيداً للإحاطَةِ في بَدَلَ، نحْوُ «مررْتُ بكُمْ كَبيرِكُم وصَغيرِكُمْ».

الثّاني: في بدل البَعْضِ، نحْوُ ﴿لقدْ كانَ(٤) لكُمْ في رَسولِ اللّهِ أُسوَةٌ حسنَةٌ لمَنْ كانَ يَرْجو اللهَ﴾ [الأحْزاب: ٢١].

الثالث: في بَدَلِ الاشتمال، نحْوُ قولِ النّاظِمِ: «كأنّكَ ابتهاجُكَ»، ومثلهُ:

١٨٨- بَلَغْنا السَّماءَ مجدُنا وسَناؤُنا ....

= انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ١٦٠، التسهيل: ١٧٢، الهمع: ٥ / ٢٢٠، شرح المرادي: ٣ / ٢٦١، شرح الأشموني: ٣ / ١٣٠، ارتشاف الضرب: ٢ / ٦٢٠.

(١) انظر ص٧١ / جـ٢ من هذا الكتاب.

(٢) حيث أنه ذكر في أمثلته: «زره خالداً». وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز الإبدال من المضمر لغائب كان أو لمتكلم أو لمخاطب في جميع أقسام البدل، نحو قوله تعالى: ﴿ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا﴾، فـ«الذين» بدل من ضمير الخطاب. وأجيب بأنه مستأنف.

انظر الألفية: ١٢١، شرح المرادي: ٣ / ٢٥٦، شرح ابن عصفور: ١ / ٢٨٩، شرح ابن عقيل: ٢ / ٧٠، شرح المكودي: ٢ / ٣١، شرح الأشموني: ٣ / ١٢٨، الهمع: ٥ / ٢١٨.

(٣) وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين. وقيل: يجوز مطلقاً، وعليه الأخفش والكوفيون. وذهب قطرب إلى جوازه في الاستثناء، نحو «ما ضربتكم إلا زيداً»، قال تعالى: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا﴾ أي: إلا على الذين ظلموا.

انظر الهمع: ٥ / ٢١٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣ / ١٢٨٤، شرح المرادي: ٣ / ٢٥٩-٢٦٠، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٦١، شرح الأشموني: ٣ / ١٢٩، شرح الرضي: ١ / ٣٤٠-٣٤٢، حاشية الصبان: ٣ / ١٢٩، شرح ابن عصفور: ١ / ٢٨٩-٢٩٠.

(٤) في الأصل: كان. مكرر.

١٨٨- من الطويل للنابغة الجعدي (قيس بن عبد الله العامري) من قصيدة له في شعره (٧٣) أنشدها رسول الله ﷺ، وعجزه:

وإنّا لنَرْجُو فَوقَ ذلكَ مَظْهرا

والشاهد في قوله: «مجدنا» فإنه بدل اشتمال من الضمير المرفوع في قوله: «بلغنا». =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وبـدَلُ المُضمَّـنِ الهمْـز يَـلي همْزاً كمَنْ ذا أسَعيدٌ أم عَلي

إذا أُبدلَ اسْمٌ من اسْمٍ متضمّنٍ معْنى حرْفِ الاستفهام[١] - أو كأسْمائه[٢] - ذُكرَتْ هَمزةُ الاستفهامِ معَ البدَل، نحو «من ذا، أسعيد (أم علَي)[٣]»، و«كَمْ مالُكَ أعشرونَ أمْ ثَلاثون»، و«أيُّهَمْ عِندَك، أزَيْدٌ أم عَمْرٌو» والبَدَلُ في ذلك كلِّه من اسمِ الاستفهام.

ويُساوِيه في هَذا الحُكْمِ المُبدَلُ من اسْمِ الشّرطِ، فيُعادُ معَهُ حرْفُ الشّرط، نحْوُ «منْ يقُمْ، إنْ زَيدٌ وإنْ عَمْروٌ - أقُمْ معَهَ»، و«ما صنعَ، إنْ خيراً، وإن شرّاً - (يُجزَ به)[٤]».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

ويُبْدَلُ الفعْلُ منَ الفعْلِ كمَنْ يصِلْ إلَيْنا يَستَعِنْ بِنا يُعَنْ/ [١٧٥/ب]

لا يقعُ الفعْلُ تابعاً إلاّ في عطْفِ النّسَقِ وفي التّوكيدِ اللّفظيّ - كَما مرّ - وفي البَدَل، كـ«مَنْ[٥] يَصِلْ إلَيْنا يُسْتَعِن[٦] بنا»، فإنّ «يَستَعِنْ»[٧]، بدَلٌ من «يَصِلْ»، ومثْلُهُ قولهُ تَعالى: ﴿ومَنْ يَفعَلْ ذلكَ يَلْقَ أثاماً، يُضاعف لهُ العَذابُ يومَ القيامة﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

ويقَعُ البَدَلُ في الجملة[٨] أيضاً، وأكثَرُ ما تُبْدَلُ[٩] منْ جُملَةٍ مثلَها، نحو ﴿أمُدَّكُمْ بِما تَعْلَمونَ، أمدّكُمْ بأنْعامٍ وبَنين﴾[١٠] [الشعراء: ١٣٢-١٣٣].

= انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٠، شرح الأشموني: ٣/ ١٣٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٢٨٣، الشواهد الكبرى: ٤/ ١٩٣، شرح ابن الناظم: ٥٦٠، كاشفة الخصاصة: ٢٥٢، أوضح المسالك: ١٩٧، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ٢٣٩.

(١) وهو الهمزة. انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٣.

(٢) أي: كأسماء الاستفهام.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ٢/ ١٦٣.

(٥) في الأصل: لمن.

(٦) في الأصل: يستعين.

(٧) في الأصل: سبقن.

(٨) في الأصل: الجمل.

(٩) في الأصل: يبدل.

(١٠) وجوز ابن جني والزمخشري وابن مالك إبدال الجملة من المفرد، نحو:

إلى اللّه أشْكُو بالمَدينَةِ حاجةً وبـالشّام أُخْرَى كيفَ يَلتَقيان

فأبدل جملة «كيف يلتقيان» من «حاجة وأخرى»، وهما مفردان، كأنه قال: أشكو هاتين الحاجتين.

انظر شرح المرادي: ٣/ ٢٦٤، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٢، الهمع: ٥/ ٢٢١، ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٢٦.

الباب الثالث والأربعون

النداء

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالَى:

النِّداء(1)

وللمُنادَى(2) النّاء أوْ كالنّاء يَا   وأيْ وآ كَـذَا أيَـا ثـمَّ هَـيَا

والـهَمزُ للدّاني ووَا لمَنْ نُدبْ   أو يَا وغَيرُ وَا لَدى اللّبْسِ اجْتَنبْ

النّداءُ فيه ثَلاثُ لُغاتٍ: أشهرُها كسْرُ النّونِ معَ المَدِّ، ثمَّ معَ القَصْرِ، ثمَّ ضَمُّها معَ المَدِّ(3).

واشتقاقُهُ منْ نَدَى الصّوت، وهُوَ بُعْدُهُ(4).

ولَهُ سَبعَةُ أحرُفٍ: منْها ستّةٌ تختَصُّ بالمُنادَى البَعيد حسّاً، وهيَ مُرادُهُ بـ«النّائي»، أوْ حُكْماً، وهوَ المُنزَّلُ مَنزلَةَ البَعيدِ، لارْتِفاعِ محَلِّهِ أو لانخفاضِه، ولذَلكَ استُعمِلَتْ في نداء العَبْدِ ربَّهُ وعَكسه.

الأوّلُ: «يَا» وهِيَ أمُّ البابِ، ولذَلكَ لَمْ يُنادَ اسْمُ اللّهِ بغَيرِها، وتتَعيّنُ في الاستِغاثَة(5).

---

(1) النّداء لغة: الدعاء بأي لفظ كان. واصطلاحاً - كما في التصريح - الدعاء بأحرف مخصوصة. وقال ابن الحاجب: وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً. وقال ابن عصفور: النداء دعاء المخاطب ليصغي إليك.
انظر التصريح مع حاشية يس: ٢/١٦٣، شرح المرادي: ٣/٢٦٦، شرح الكافية للرضي: ١/١٣١، شرح ابن عصفور: ٢/٨٢، شرح المكودي: ٢/٣٢، حاشية الصبان: ٣/١٣٣، حاشية الخضري: ٣/٧١، تاج علوم الأدب: ٢/٥٥٤، الفوائد الضيائية: ١/٣٢٣، معجم المصطلحات النحوية: ٢١٩، معجم مصطلحات النحو: ٢٧٨، معجم النحو: ٣٩٢.

(2) في الأصل: الواو. ساقط. انظر الألفية: ١٢٣.

(3) قال ابن حمدون: «وزيادة بعض: الضم مع القصر غير مسموع». انتهى.
انظر شرح الأشموني: ٣/١٣٣، حاشية ابن حمدون: ٢/٣٢، التصريح على التوضيح: ٢/١٦٣، شرح المرادي: ٣/٢٦٦، حاشية الخضري: ٣/٧١.

(4) يقال: فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان أبعد صوتاً منه. انظر اللسان: ٦/٤٣٨٨ (ندى)، شرح الأشموني: ٣/١٣٣، معجم المصطلحات النحوية: ٢٢٠.

(5) وذهب بعض النحويين إلى أن «يا» وأخواتها التي ينادى بها: أسماء أفعال، تتحمل ضميراً =

- و«أيْ»، كَما ورَدَ في الحَديث: «أيْ فُلُ هَلُمَّ»(١)، وقَد تُمَدُّ هَمزَتُها.
- و«آ»(٢)، وقِيلَ: إنَّ أصْلَها الهَمزَةُ مُدّتْ(٣)، وقِيلَ: أصلُها «أيْ» قُلبَتْ ياؤُهَا ألفاً.
- و«أيَا» نحْوُ:

١٨٩- أيَا شاعراً لا شاعرَ/ اليَوْمَ مثلُهُ .... [١٧٦/أ]

وهِيَ أزْيَدُ في البُعْدِ منْ «يَا».
- و«هَيَا»، كقَوْلِه:

= مستكناً فيها، ونقل عن الكوفيين، كما نقل عن الفارسي أيضاً.
انظر الجنى الداني: ٣٥٥، تاج علوم الأدب: ٢/٥٥٥، شرح الرضي: ١/١٣٢، الفوائد الضيائية: ١/٣٢٥، حاشية الخضري: ٢/٧١.

(١) أخرج البخاري في صحيحه (٤/٣٢) كتاب الجهاد - باب فضل النفقة في سبيل الله/ عن يحيى بن أبي سلمة أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من أنفق زوجين في سبيل الله دعاه خزنة الجنة، كل خزنة باب: أي فل هلم»..
وانظر صحيح مسلم (٢/٧١٢) كتاب الزكاة، فتح الباري: ٦/٤٨. وانظر شرح الشاطبي للألفية (رسالة دكتوراه): ٢/٥٢٠.

(٢) قال ابن هشام: «آ» بالمد - حرف لنداء البعيد، وهو مسموع، لم يذكره سيبويه وذكره غيره. وقال المرادي: وزاد الكوفيون «آ» و«آي» بالمد، وزادهما الأخفش أيضاً.
انظر مغني اللبيب: ٢٩، شرح المرادي: ٣/٢٦٨، رصف المباني للمالقي: ٥١، الجنى الداني: ٢٣٢، ٤١٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٨٩، الهمع: ٣/٣٦، جواهر الأدب: ٢٢١، شرح ابن عصفور: ٢/٨٢، حاشية الخضري: ٢/٧١.

(٣) قال الخضري: و«آ» هو همزة ممدودة. انظر حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢/٧١، حاشية الأمير على المغني: ١/١٨.

١٨٩- من الطويل للصلتان العبدي (قثم بن خبيئة المحاربي من عبد القيس) من قصيدة له قضى فيها بشرف الفرزدق وبني مجاشع (رهط الفرزدق) على جرير وبني كليب (رهط جرير)، وقضى لجرير بأنه أشعرهما، فرضي الفرزدق، وغضب جرير وهجاه، وعجزه:

جَريرٌ ولكِنْ في كُلَيبٍ تَواضُعُ

ويروى: «فيا» بدل «أيا». والشاهد فيه على أن «أيا» من أدوات نداء البعيد، وهي أزيد في البعد من «يا».
انظر الكتاب مع الأعلم: ١/٣٢٨، الشعر والشعراء: ٤٧٧، المقتضب: ٤/٢١٥، الكامل للمبرد: ٦٥٩، أمالي القالي: ٢/١٤٢، الخزانة: ٢/١٧٤، المؤتلف والمختلف: ١٤٥، شواهد ابن السيرافي: ١/٥٦٥، اللسان (كرب)، شرح ابن عصفور: ٢/٨٦، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٢٥٨، ٢٦٣، توجيه اللمع: ٢٦٥.

١٩٠- هَيَا ظَبيَةَ الوَعْساء بَينَ[1] جَلاجلٍ ....

وقِيلَ: إنّ أصْلَها «أيَا» قُلِبَتْ الهَمزَةُ هاءً، كَما قالُوا: «هَرَاقَ الماءَ»[2].

- و«وَا»، كقَولِهِمْ في النُّدبَة: «وَا عُمَراهُ».

- ومنْها واحدٌ مُختَصٌ بالقَرِيب، وهُوَ الهَمزَةُ[3]، نحْوُ:

١٩١- أمُحَمَّدٌ ولأنْتَ ضِنْءُ نَجيبَةٍ ....

١٩٠- من الطويل لذي الرمة غيلان، من قصيدة له في ديوانه (٦١٢)، وعجزه:

وبَيْنَ النَّقا آأنْتَ أمْ أمُّ سالِمِ

ويروى: «فيا» و«أيا» بدل «هيا». الوعساء: الأرض اللينة ذات الرمل، وقيل: موضع مرتفع من الرمل. جلاجل: - بفتح الجيم الأولى وكسر الثانية - اسم موضع، وبضم الأولى وكسر الثانية: حمار صافي النهيق. ويروى «حلاحل» بدل «جلاجل». وهو اسم موضع. النقا -بالقصر-: الكثيب من الرمل. والشاهد فيه على أن «هيا» من أدوات نداء البعيد.

انظر الكتاب مع الأعلم: ٢/١٦٨، شرح ابن يعيش: ١/٩٤، ٩/١١٩، المقتضب: ١/٣٠٠، شواهد الشافية: ٤/٣٤٧، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٥١، ٢/٦٨٧، اللسان (جلل)، أمالي القالي: ٢/٥٨، أمالي ابن الشجري: ١/٣٢٠، شواهد ابن السيرافي: ٢/٢٥٧، اللمع: ١٩٣، الإرشاد للكيشي: ٦٧، الدرر اللوامع: ١/١٤٧، الهمع (رقم): ٦٦٢، شرح ابن عصفور: ١/٢٣٥، معاني الأخفش: ١/٣٠، ١٦٨، الإنصاف: ٢/٤٨٢، الجنى الداني: ٤١٩، الخصائص: ٢/٦٨٧.

(١) في الأصل: بنين. انظر المراجع المتقدمة.

(٢) وإليه ذهب ابن السكيت وتبعه ابن الخشاب، وقال آخرون: هي: ياء أدخلت عليها هاء التنبيه مبالغة. انظر تذكرة النحاة لأبي حيان: ٤٤١-٤٤٢، شرح المرادي: ٣/٢٦٧-٢٦٨، الجنى الداني: ٥٠٧، شرح ابن يعيش: ٨/١١٨، الهمع: ٣/٣٦، اللسان: ٦/٤٦٥٤ (هرق)، معاني الحروف للرماني: ١١٧، حاشية الصبان: ٣/١٣٤.

(٣) هذا مذهب سيبويه. وذهب المبرد ومن وافقه إلى أن «يا» و«هيا» للبعيد، و«أي» والهمزة للقريب، و«يا» لهما. وقال ابن برهان: الهمزة للقريب و«أي» للمتوسط، و«أيا» و«هيا» للبعيد، و«يا» للجميع، ونسب أبو حيان هذا الرأي في التذكرة للبصريين.

انظر الكتاب: ١/٣٢٥، المقتضب: ٤/٢٣٣، ٢٣٥، تذكرة النحاة: ٤٤، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٨٨-١٢٨٩، شرح الهواري (١٤٩/ب)، كاشف الخصاصة: ٢٥٤.

١٩١- من الكامل لقتيلة (وقيل: ليلى) بنت النضر بن الحارث، من قصيدة لها ترثي بها أباها النضر، وتعاتب النبي ﷺ في قتله، ولم يطلقه بفدية، وكان أسر ببدر وقتل بعد الوقعة، وعجزه:

في قَومِها والفَحْلُ فحْلٌ مُعْرِقُ

قيل: إنه لما بلغ ذلك رسول الله ﷺ رق لها وبكى حتى أخضلت الدموع لحيته، وقال: لو بلغني شعرها قبل أن أقتله لعفوت عنه، وبعده:

ما كانَ ضرَّكَ لوْ مَنَنْتَ ورُبَّما ... مَنّ الفتَى وهْوَ المَغيظُ المُحْنَقُ

ويروى:

أمحمَّدٌ والضَّأْنُ ضَأْنَ نَجيبَةٍ

=

وتَختَصُّ بالنُّدبَة - وهيَ نداءُ المتفَجَّعِ علَى فَقْده -: «وَا»[1]، و«يَا»، وتُستَعمَلُ «وَا» أكثَرَ، ويُجتَنَبُ استِعْمالُ «يَا» عِندَ خَوفَ اللَّبْسِ بالنِّداءِ، وإنَّما تُستَعْمَلُ معَ أمْنِ اللَّبْسِ، كقَولِه:

١٩٢- .... وتَـقـولُ سَـلْمَى: يـا رَزِيَّـتِيَـهْ[2]

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وغَيـرُ مَنـدُوبٍ ومُـضمَرٍ ومَـا   جا مُستَغاثاً قَد يُعرّى فاعْلَما

قَدْ يُعَرّى المُنادَى مِنْ حرْفِ النِّداءِ، وأكثَرُ ما يُستَعمَلُ ذلكَ في الأعْلامِ، نحْوُ: ﴿يوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هَذا﴾ [يوسف:٢٩]، وما يَجْرِي مَجْراهَا، نحْوُ: ﴿سَنفرُغُ لكُمْ أيُّها الثَّقَلان﴾ [الرحمن:٣١].

ولَيْسَ منْهُ: ﴿أنْ أدُّوا إليَّ عِبادَ اللّهِ﴾ [الدخان:١٨] بلْ الصَّوابُ أنَّهُ مَفعولٌ.

= ويروى:

أمُحمَّدٌ أوَلَستَ ضِنْءَ نَجيبَةٍ

ويروى: «هاأنت» بدل «ولأنت»، ويروى: «نجل نجيبة» بدل «ضنء نجيبة». ويروى: «كريمة» بدل «نجيبة». ويروى: «أمحمداً» على إرادة: «أمحمداه»، والضنء: الولد. وأرادت بالفحل: الأب. والشاهد فيه على أن الهمزة في «أمحمد» مختصة بنداء القريب.

انظر حماسة البحتري: ٤٣٤، زهر الآداب: ١/٢٨، ٢٩، أبيات المغني: ٥/٥٤، شواهد المغني: ٢/٦٤٩، الدرر اللوامع: ١/٥٤، شرح الشاطبي للألفية (رسالة دكتوراه): ٢/٤٦١.

(١) في الأصل: ووا.

١٩٢- من الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيات، من قصيدة له في ديوانه (٩٩) يرثي بها قوماً من قريش قتلوا يوم الحرة بالمدينة في زمر يزيد بن معاوية، وصدره:

تَبْكِيهِمُ أسْماءُ مُعوِلَةً

ويروى: «تبكي لهم» بدل «تبكيهم»، ويروى: «دهماء» بدل «أسماء»، ويروى: «ليلى»، و«سعدى» بدل «ليلى»، ويروى: «وأرزيتيه» بدل «يارزيتيه». معولة: باكية. والرزية: المصيبة. والشاهد في قوله: «يا رَزيتيه» حيث استعملت «يا» في الندبة، وذلك لأمن اللبس بالنداء.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٨١، الشواهد الكبرى: ٤/٢٧٤، الكتاب مع الأعلم: ١/٣٢١، المقتضب: ٤/٢٧٢، الموشح للمرزباني: ١٨٧، شواهد ابن السيرافي: ١/٥٤٩، شواهد ابن النحاس: ٢٢٥، شرح المرادي: ٤/٢٥، شرح ابن عصفور: ٢/١٢٧، التبصرة والتذكرة: ٣٦٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٤٢، توجيه اللمع: ٢٩١، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٥٧١.

(٢) في الأصل: ويا ربيبة. تحريف. انظر توجيه اللمع: ٢٩١.

ويمتَنِعُ ذلكَ في ثَلاثَة أشْياء:

الأوّلُ: المَنْدوبُ، لأنّ المَقْصودَ منَ النُدْبَة إطالَةُ الصّوت، والحَذْفُ يُنافيه.

الثّاني: المُضمَرُ، ونداؤُهُ قَليلٌ، ولذلكَ لَمْ يُتَصرَّفْ فيهِ بالحَذْفِ، وأكثَرُ ما يُنادَى بِصيغَةِ المَرْفوعِ منْهُ، نحْوُ:

١٩٣- يا أبْجَرَ بْنَ أبْجَرٍ يا أنْتَا

وقدْ يُنادَى بصيغَةِ المَنْصوب (نَحْوُ)[١] «يا إيّاكَ قدْ كفَيْتُكَ»[٢].

الثّالثُ: المُستَغاثُ بهِ، وامتِناعُ الحذْفِ معَهُ/ للعِلّةِ الّتي لأجْلِها امتَنَعَ الحذْفُ معَ المَنْدوب. [١٧٦/ب]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وذاكَ في اسْمِ الجِنسِ والمُشارِ لَهْ   قَلَّ ومَنْ يمنَعْهُ فانْصُرْ عاذِلَهْ

١٩٣- من الرجز لسالم بن دارة الغطفاني، من أرجوزة له، وبعده:

أنتَ الّذي طَلّقتَ عامَ جُعْتَا

وذهب العيني إلى أن قائله الأحوص، فقال البغدادي: وهو وهم، إنما قوله نثر لا نظم، وهو أنه لما وفد مع أبيه على معاوية خطب، فوثب أبوه ليخطب فكفه، وقال: «يا إياك قد كفيتك»، ومنشأ الوهم أن النحويين قد ذكروا هذا البيت عقب قول الأحوص مع قولهم: «وكقوله»، فظن أن الضمير للأحوص. انتهى. والبيت في شعر الأحوص الأنصاري (المنسوب إليه – طبع الهيئة) منفرداً: ٢١٦، ويروى:

يا أقرَعَ بنَ حابسٍ يا أنْتَا

يا مُرَّ يا ابْنَ واقعٍ يا أنْتَا

واستصوب الأخيرة البغدادي في الخزانة. والاستشهاد فيه على أن نداء المضمر قليل، ولذلك لم يتصرف فيه بحذف أداة النداء، وأكثر ما ينادى بصيغة المرفوع، وذلك كما في قول الشاعر هنا «يا أنتا».

انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٤، شرح الأشموني: ٣/ ١٣٥، الشواهد الكبرى: ٤/ ٢٣٢، نوادر أبي زيد: ٤٥٥، أمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٩، الإنصاف: ٣٢٥، ٦٨٢، شرح ابن يعيش: ١/ ١٢٧-١٣٠، المقرب: ١/ ١٧٦، الخزانة: ٢/ ١٣٩، الهمع (رقم): ٦٧٩، الدرر اللوامع: ١/ ١٥١، شرح المرادي: ٣/ ٢٧٠، شرح ابن عصفور: ٢/ ٨٧، ١٢٨، أوضح المسالك: ١٩٨.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) هذا قول للأحوص اليربوعي قاله حين وفد مع أبيه على معاوية رضي الله عنه فخطب، فوثب أبوه ليخطب، فكفه وقال ذلك.

انظر الخزانة: ٢/ ١٤١، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٤، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/ ٤٢٥، ٤٢٦، شرح الأشموني: ٣/ ١٣٥، الهمع: ٣/ ٤٦، شرح المرادي: ٣/ ٢٦٩، شرح ابن عقيل: ٢/ ٧٢، عمدة الحافظ لابن مالك: ١٩٨.

«ذاكَ»: إشارةٌ إلى (أنَّ)(١) تَعرِّي المُنادَى منْ حرفِ النِّداءِ - يَقِلُّ في اسْمِ الجِنْسِ واسْمِ الإشارَةِ.

ومِنْ وُرودِه في اسْمِ الجنسِ قولُهُ: «أصْبِحْ لَيْلُ»(٢)، وقَولُهُ: «أطْرِقْ كَرَا»(٣)، وهُوَ تَرخيمُ «كَرَوانَ» اسْمِ جِنْسٍ لِطائِرٍ مَعْروفٍ(٤).

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) هذا مثل يقال في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر، وذكر المفضل الضبي: أن امرأ القيس الكندي كان رجلاً مفركاً لا تحبه النساء ولا تكاد تصبر امرأة معه، فتزوج امرأة من طيء فابتنى بها، فأبغضته من تحت ليلتها، وكرهت مكانها معه فجعلت تقول: يا خير الفتيان أصبحت أصبحت، فيرفع رأسه فينظر فإذا الليل كما هو، فتقول: أصبح ليل، فلما أصبح قال لها: قد عرفت أن ما صنعت من كراهية مكاني في نفسك، فما الذي كرهت مني، فقالت: كرهت منك أنك خفيف العزلة (لحم الورك)، ثقيل الصدر، سريع الإراقة، بطيء الإفاقة، فلما سمع ذلك طلقها وذهب قولها: «أصبح ليل» مثلاً.
انظر مجمع الأمثال: ٢/٢٣٢، المستقصى في الأمثال: ١/٢٠٠، جمهرة الأمثال: ١/١٣٢، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٢٨٨، المقتضب: ٤/٢٦١، الكتاب: ١/٣٢٦، الضرائر: ١٥٥، الفوائد الضيائية: ١/٣٤٩، الإرشاد للكيشي: ٢٦٢، المفصل: ٤٤، أسرار النحو: ١٢٨، شرح الأشموني: ٣/١٣٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٦٥.

(٣) هذا مثل يضرب للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم: أطرق كرا، أي: اسكت فإني أريد من هو أنبل منك. وقيل: يضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل. وقيل: يضرب لمن يتكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه. وتمامه: «أطْرِقْ كَرَا إنّ النّعامةَ في القُرَى. والمعنى: طاطئ يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول عنقاً وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى. ويقال أيضاً: «أطْرِقْ كَرا يُجْلَبُ لكَ» يضرب للاحمق تمنيه الباطل فيصدق.
انظر مجمع الأمثال: ٢/٢٨٥، المستقصى في الأمثال: ١/٢٢٢، جمهرة الأمثال: ١/١٩٤، ٣٩٥، الكتاب: ١/٣٢٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٦٥، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٢٨٩، المقرب: ١/١٧٧، الضرائر: ١٥٥، الفوائد الضيائية: ١/٣٥٠، اللسان (طرق، كرا)، الخزانة: ٢/٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، الهمع: ٣/٨٠، المفصل: ٤٤، المثلث للبطليوسي: ٢/١٢٠، شرح الأشموني: ٣/١٣٦.

(٤) قال البغدادي: فالمشهور أن الكروان طائر طويل العنق والرجلين أغبر، له صوت حسن، وهو أكبر من الحمامة. وقال أبو حاتم: الكروان القبيح، أي الحجل. وقيل: هو الحبارى. وقال الزمخشري: هو ذكر الحبارى، وقيل: هو الكركي. وقال الخليل: الكرا: الذكر من الكروان. وقال الأعلم: الكروان طائر يقال له: «الكرا» أيضاً. وجمع كروان: كراوين، وقيل: يجمع على غير قياس على «كِرْوان» بكسر الكاف وسكون الراء، وزعم الرياشي أن الكَرَوان - بفتحتين - والكِرْوان - بكسر فسكون - للواحد.
انظر الخزانة: ٢/٣٧٤-٣٧٧، اللسان: ٥/٣٨٦٧ (كرا)، مجمع الأمثال: ٢/٢٨٥، المثلث للبطليوسي: ٢/١٢٠.

ومنْ وُرُوده في اسْمِ الإشارَة:

١٩٤- إذَا هَمَلَتْ عَيْني لَها قالَ صاحِبي ... بِمثلِكَ هَذا لَوعَةٌ وغَرامُ

وجعَلَ منْهُ بعْضُهُمْ ﴿ثُمَّ أنتُمْ هَؤُلاءِ تَقتُلونَ أنفُسَكُمْ﴾(١) [البقرة: ٨٥].

ولا يَمتَنِعُ ذلكَ فيهِما(٢)، كَما زعَمَ البَصريّونَ(٣).

والخلافُ في اسْمِ الجِنْسِ المُعَيّنِ.

أمّا اسْمُ الجنسِ غيرُ المُعَيّنِ(٤)، كَقَولِ الأعْمى: «يا رجُلاً خُذْ بيَدي» فَلا يجوزُ الحَذْفُ معَهُ اتِّفاقاً(٥).

١٩٤- من الطويل لذي الرمة غيلان من أبيات له في ديوانه (٥٦٣)، وقبله:

هَوىً لكَ لا ينْفَكُّ يَدْعوكَ ما دَعا ... حَماماً بأجْراعِ العَقيقِ حَمامُ

ويروى: «يوما» بدل «عيني»، ويروى: «لمثلك» بدل «بمثلك». هملت: أي: همرت، يعني: صبت. اللوعة: حرقة القلب. وأغرم بالشيء: إذا أولع به. وبمثلك: خبر مقدم، ولوعة: مبتدأ مؤخر، وغرام: عطف عليه. والشاهد في قوله: «هذا» حيث حذف منه حرف النداء والمنادى اسم إشارة والتقدير: يا هذا. وهو شاذ عند البصريين. واستدل به الكوفيون على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٦٥، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٣٣، الشواهد الكبرى: ٤/٢٣٥، مغني اللبيب (رقم): ١٠٩٠، الهمع (رقم): ٦٧٥، الدرر اللوامع: ١/١٥٠، شرح الأشموني: ٣/١٣٦، أبيات المغني: ٧/٣٥٢، شرح المرادي: ٣/٢٧٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٩١، الجامع الصغير: ١٠٤، أوضح المسالك: ١٩٩، عمدة الحافظ لابن مالك: ١٩٢، فتح رب البرية: ٢/٢٢٠.

(١) أي: يا هؤلاء. وأوله البصريون على أن «هؤلاء» بمعنى: الذين، خبر «أنتم»، و«تقتلون» صلته، أو هو اسم إشارة خبر «أنتم»، أو عكسه، و«تقتلون» حال. انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٦٥، حاشية الخضري: ٢/٧٢، الصبان مع الأشموني: ٣/١٣٦.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) حيث ذهبوا إلى منع حذف حرف النداء من اسم الجنس المعين واسم الإشارة إلا في شذوذ أو ضرورة. وذهب الكوفيون إلى جواز الحذف فيهما ووافقهم الناظم في شرح الكافية، وظاهر كلامه هنا موافقته لهم أيضاً، وعليه مشى المؤلف وابن عقيل.

انظر شرح المرادي: ٣/٢٧١-٢٧٣، التصريح على التوضيح: ٢/١٦٥، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٩١، شرح ابن الناظم: ٥٦٦-٥٦٧، ابن عقيل مع الخضري: ٢/٧٢، شرح الأشموني: ٣/١٣٦-١٣٧، شرح ابن عصفور: ٢/٨٨-٨٩، الهمع: ٣/٤٣-٤٤، تاج علوم الأدب: ٢/٥٦٩.

(٤) في الأصل: معين.

(٥) قال الصبان: قوله: «إذ هو محل الخلاف» يقتضي أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقاً، وليس كذلك، فقد صرح المرادي بأن بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضاً نحو «رجلا خذ بيدي». وأجاب بعضهم بجعل «أل» في «الخلاف» للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين =

ومنَ المَواضعِ الّتي يمتَنعُ حذفُ حرْف النِّداءِ معَها: اسْمُ «اللّه»(١)، إلاّ إذا عُوِّضَتْ (عنْهُ)(٢) الميمُ المُشَدَّدَةُ في آخره، نحوُ ﴿سُبْحانَكَ اللّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠].

وزعَمَ قومٌ: أنَّهُ مُمتَنعُ الحذْفِ معَ بُعْدِ المُنادَى(٣).

ثمّ قالَ:

وابْنِ المُعرَّف المُنادَى المُفْرَدا علَى الّذي في رَفْعه قدْ عُهدا

يُبْنَى المُعَرَّفُ في النِّداءِ، سَواءٌ كانَ تَعْريفُهُ سابقاً علَى النِّداءِ، نحْوُ «يا زَيْدُ»(٤)، أو حاصلاً بالنِّداءِ، نحْوُ «يا رجُلُ» و﴿يا أيُّها النّاسُ﴾(٥) [البقرة: ٢١]، وإنّما يُبْنَى إذا كانَ مُفرَداً، أي: غيرَ مُضاف، ولا شَبيهاً بالمُضاف، فيَشْمَلُ ذلكَ نحْوُ/ يا زَيْدُ، ويا مَعْدِيْ كَرِبَ، ويا زَيْدان، ويا زَيْدونَ»، ولذَلكَ قالَ: [١٧٧/أ]

علَى الّذي في رَفْعه قَدْ عُهدا

فيُبْنَى المُفرَدُ الصّحيحُ الآخرِ، وما أُعرِبَ إعْرابُهُ – منْ جَمْعِ تَكسيرٍ، أو

= والكوفيين، فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقاً منهما، وهذا لا ينافي حكاية قول فيه عن بعض النحاة، وإنما يصح هذا الجواب إذا كان البعض المجيز من غير الفريقين. انتهى.
انظر حاشية الصبان مع الأشموني: ٣/١٣٧، شرح المرادي: ٣/٢٧٤، حاشية الخضري: ٢/٧٢.

(١) وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف إنما يكون لدليل، وأجازه بعضهم. انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٦٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) وإليه ذهب ابن هشام في التوضيح نحو: «يا زيد» إذا كان بعيداً منك وإنما لم يحذف حرف النداء في هذا لأن المراد فيه إطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه. انظر أوضح المسالك: ١٩٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٦٤، شرح الأشموني: ٣/١٣٥.

(٤) فـ«زيد» معرفة بالعلمية قبل النداء، واستصحب ذلك التعريف بعد النداء، وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم، وصححه ابن عصفور. وقيل: سلب تعريف العلمية، وتعرف بالإقبال، وهو مذهب المبرد والفارسي. ورد: بنداء اسم الله تعالى واسم الإشارة، فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير.
انظر أصول ابن السراج: ١/٣٣٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٩٤، المقتضب: ٤/٢٠٤–٢٠٥، التصريح على التوضيح: ٢/١٦٥–١٦٦، شرح المرادي: ٣/٢٧٦، التسهيل: ١٧٩، الأشموني مع الصبان: ٣/١٣٨، شرح الرضي: ١/١٤١–١٤٢، شرح ابن عصفور: ٢/٨٩.

(٥) وهو مذهب ابن السراج، وإليه ذهب ابن مالك. وقيل: تعريفه بـ«أل» محذوفة ونابت «يا» عنها، وإليه ذهب ابن عصفور.
انظر الأصول لابن السراج: ١/٣٣٠، شرح ابن عصفور: ٢/٨٩، التصريح على التوضيح: ٢/١٦٦، شرح المرادي: ٣/٢٧٦، شرح الرضي: ١/١٣٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٩٤، التسهيل: ١٧٩.

جَمْعِ مؤنّثٍ سالمٍ، أو مركّبٍ تَركيبَ مزْجٍ - علَى ضَمّةٍ ظاهِرَةٍ، ويُبْنى المَنقوصُ والمَقْصورُ علَى ضمّةٍ مُقدّرَةٍ، ويُبْنى المُثنّى على الألِفِ، وجَمْعُ المُذكّرِ السّالِمِ علَى الوَاو(١).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وانْوِ انضِمامَ ما بَنَوْا قَبلَ النِّدا ... ولْيُجْرَ مَجْرى ذي بناءٍ جُدِّدَا

إذا كانَ المُنادَى المُعرَّفُ مَبنيّاً قَبلَ النِّداء علَى غيْرِ الضَّمِّ - نَوَيْتَ فيه ضمّةً للنِّداء، سَواءٌ كانَ علَماً، كـ«سيبَويه» علَى أشهَرَ لُغاتِها(٢)، و«حَذامِ» على لُغَة أهْلِ الحجاز(٣)، و«تأبّطَ(٤) شرّاً»، أو غيرَ علَمٍ كـ«هَذا»، ونحْوِه منْ أَسْماءِ الإشارَة، ويَظهَرُ تَقديرُ الضّمِّ في تابِعِه، فتَقولُ: «يا سِيبَويهِ العالِمُ، ويا حَذامِ القاعِدَةُ، ويا

---

(١) وموضع ذلك النصب لأنه مفعول، هذا عند البصريين، ثم اختلفوا: فقال سيبويه: نصبه بفعل مضمر، ووافقه المبرد في المقتضب. ونسب للمبرد أن النصب بحرف النداء لسده مسد الفعل. وذهب الكسائي والزيادي والرياشي إلى أن ضمة «يا زيد» ونحوه ضمة إعراب، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين. وذهب الفراء إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب بعض الكوفيين إلى جعل المثنى والجمع بالياء حملاً على المضاف.
انظر الإنصاف (مسألة: ٤٥): ١/٣٢٣، الكتاب: ١/١٤٧، المقتضب: ٤/٢٠٢، الهمع: ٣/٣٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٦٦، شرح الرضي: ١/١٣٢، شرح الأشموني: ٣/١٣٨-١٤١، شرح ابن عصفور: ٢/٨٣، حاشية الخضري: ٢/٧٣، شرح المرادي: ٣/٢٧٨، شرح ابن يعيش: ١/١٢٧.

(٢) وهي بناؤه على الكسر، لأنه مركب من اسم وصوت مشبه للحرف من الإهمال، أو لأنه أعجمي لا معنى له عندهم، أو ليفرقوا بين التركيب مع الأعجمي وبينه مع العربي، وهذه اللغة هي الفصحى وهو مذهب سيبويه. وذهب الجرمي إلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف. وقيل: وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر.
انظر الكتاب: ٢/٥٢-٥٣، التصريح على التوضيح: ١/١١٨، الهمع: ١/٢٤٥، شرح الرضي: ٢/٨٤-٨٥، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٧٣، الأشموني مع الصبان: ١/١٣٤، البهجة المرضية: ٢٨، شرح ابن عقيل: ١/٦٦، شرح الشذور: ٨٩.

(٣) فإنه مبني على الكسر عندهم إجراء له مجرى «فعال» الواقع موقع الأمر كـ«نزال»، لشبهه به في الوزن والعدل والتعريف. وقيل: لتضمنه معنى الحرف. أما بنو تميم فيجرونه مجرى ما لا ينصرف ويعربونه.
انظر الهمع: ١/٩٣، الكتاب: ١/٤٠، تاج علوم الأدب: ١/٥٨، التبصرة والتذكرة: ٢/٥٦٥، شرح ابن يعيش: ٤/٦٤-٦٥، شرح الرضي: ٢/٧٩، شرح الشذور: ٨٩.

(٤) في الأصل: ويابط.

هَذا الرَّجُلُ»، إلاّ أنّ الأوّلَيْنِ يجوزُ في تابعِهما النّصْبُ، كَما يجوزُ في تابعِ ما تجَدَّدَ بناؤُهُ(١) بسَبَبِ(٢) النِّداءِ(٣)، بخلافِ الثالث، كَما يأتي(٤).

وإنْ كانَ مَبنيّاً علَى الضمِّ كعَلَمٍ مَنقولٍ منْ «حيْثُ» - فهَلْ يُقالُ: إنّهُ مَبنيٌّ علَى هذه الضمّةِ أو يُقدَّرُ لهُ ضَمّةٌ، يَحتَمِلُ وجْهَينِ، كَما في إعْرابِ المُضافِ إلى ياءِ المتَكلِّمِ في حالِ جرِّهِ.

ثمّ قالَ:

والمُفرَدَ المَنْكورَ والمُضافَا وشِبْهَهُ انْصبْ عادِماً خلافَا

هَذه ثَلاثةُ(٥) أشْياء يجبُ نصْبُها في النِّداءِ وهِيَ:

- النَّكِرَةُ المُفرَدَةُ غيْرُ/ المَقصُودَةِ، نحْوُ: [١٧٧/ب]

١٩٥- فَيا راكِباً إمّا عرضْتَ(٦) فبلِّغَنْ ....

---

(١) أي: حدَثَ. انظر شرح المكودي: ٢/ ٣٥.

(٢) في الأصل: لسبب.

(٣) نحو «يا زيد الفاضل» برفع «الفاضل» مراعاة لضمة «زيد» لفظاً، ونصبه مراعاة لمحله. انظر شرح الأشموني: ٣/ ١٣٩، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٦.

(٤) في فصل تابع المنادى، عند قول الناظم:

وذُو إشارَةٍ كأيٍّ في الصِّفَهْ إنْ كانَ ترْكُها يُفيْتُ المَعرِفَهْ

(٥) في الأصل: الثلاثة.

١٩٥- من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي من قصيدة له في المفضليات (١٥٦) ينوح بها على نفسه، وكان قد أسر في يوم الكلاب الثاني، وعجزه:

نَدامايَ مِنْ نَجْرانَ ألاّ تَلاقيا

وقيل: هو لمالك بن الريب، فقال البغدادي: «وهو غير جيد». ويروى: «أيا» و«يا» بدل «فيا». الراكب: راكب الإبل، ولا تسمي العرب راكباً على الإطلاق إلا راكب البعير والناقة. عرضت: بمعنى: تعرضت وظهرت. وقال السيد الشريف: من عرض الرجل إذا أتى العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما. نجران: اسم قبيلة. وقيل: بلد باليمن. والشاهد فيه نصب «راكباً» لأنه منادى نكرة مفردة غير مقصودة.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٧، الشواهد الكبرى: ٤/ ٢٠٦، شواهد المفصل والمتوسط: ١/ ٧٢، شرح ابن يعيش: ١/ ١٢٧، ١٢٩، الكتاب مع الأعلم: ١/ ٣١٢، الحلل: ١٨٧، جمل الزجاجي: ١٤٨، ذيل الأمالي: ٣/ ١٣٢، شرح الجمل لابن هشام: ٢٢٩، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/ ١٣٣، الخزانة: ٢/ ١٩٤، شواهد الجرجاوي: ٢١٤، شواهد الفيومي: ٣٩، المقتضب: ٤/ ٢٠٤، شذور الذهب: ١١١، شرح ابن عصفور: ٢/ ٨٤، شرح ابن عقيل: ٢/ ٧٣، شرح ابن الناظم: ٥٦٨، شواهد ابن النحاس: ٢١٨، شرح المرادي: ٣/ ٢٨٠، التوطئة: ١٥٣، شرح الأشموني: ٣/ ١٤٠، أوضح المسالك: ٢٠٠.

(٦) في الأصل: بلغك. انظر المصادر الآتية.

وأنكَرَ المازنيُّ وُجودَهُ[١].

- والمُضافُ، نحْوُ «يا رَسولَ اللّه».

- وشِبْهُ المُضافِ، وهُوَ ما تعلَّقَ بهِ شَيءٌ من تَمامِ مَعْناهُ، إمّا بعَمَلٍ، نحْوُ «يا جَميلاً وَجْهُهُ»، و«يا راكِباً فرَساً»، و«(يا)[٢] خَيْراً منْ زَيْدٍ»، وإمّا بغَيْرِه، نحْوُ «يا ثَلاثةً وثَلاثِينَ» في نِداءِ مَنْ سَمَّيْتَهُ بذَلِكَ، وفي قَصْدِكَ هَذا العَدَدَ مِنْ جُمْلَةِ رِجالٍ.

أمّا في ندائِكَ جَماعةً مُعَيّنينَ بهَذا العدَدِ، فلَكَ ثَلاثةُ أوْجُه[٣]:

- بِناؤُهُما مَعاً، معَ تَكْرارِ حرْفِ النِّداءِ، فتَقولُ: «يا ثَلاثَةُ ويا ثَلاثُونَ»[٤].

- وبناءُ الأوّلِ، وإدْخالُ «ألْ» علَى الثّاني تجُوُّزاً معَ رَفْعِهِ ونَصْبِهِ، فتَقولُ: يا ثَلاثةُ والثّالثُونَ، وإنْ شئْتَ: «والثّلاثينَ»[٥].

ولَيْسَ نصْبُ المُضافِ مُتَّفقاً علَيْه - كَما ذكَرَ النّاظمُ[٦] -، بَلْ قَدْ حُكِيَ عنْ ثَعْلَبٍ جَوازُ ضمِّ المُضافِ الصّالحِ لـ«ألْ»[٧].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

---

(١) مدعياً أن نداء غير المعين لا يمكن، وأن ما جاء منوناً فإنما لحقه التنوين ضرورة. وذهب الأصمعي إلى منع نداء النكرة مطلقاً. وذهب الكوفيون إلى جواز ندائها إن كانت خلفاً من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وخلفته نحو «يا ذاهباً» والأصل: يا رجلاً ذاهباً، والمنع إن لم تكن كذلك.
انظر شرح المرادي: ٣/ ٢٨١، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٧، شرح الأشموني: ٣/ ١٤٠، الهمع: ٣/ ٣٩، التسهيل: ١٨٠، أوضح المسالك: ٢٠٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) قيل: الظاهر أن هذا الحكم فيما إذا أريد بثلاثة: ثلاثة معينة، وبثلاثين: ثلاثون معينة، وذلك لأن المنادى إنما يبنى إذا كان مفرداً لمعين، وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان إذا كان مع «أل» إلا إذا أريد به معين، أما إذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء، بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثين وثلاثين.
انظر حاشية الصبان: ٣/ ١٤٠- ١٤١، حاشية الخضري: ٢/ ٧٤.

(٤) في الأصل: وثلاثون.

(٥) انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٨، المقتضد: ٢/ ٧٨٣-٧٨٤، شرح الأشموني: ٣/ ١٤١.

(٦) في هذا النظم، لكنه ذكر الخلاف في التسهيل (١٨٠) حيث قال: «ولا يجوز ضم المضاف الصالح للألف واللام خلافاً لثعلب». انتهى.

(٧) نحو «حسن الوجه»، وذلك لأن إضافته في نية الانفصال. ورد: بأن البناء ناشئ عن شبه الضمير والمضاف عادم له.
=

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ لا تَهِنْ

هَذا النَّوْعُ مِنْ أَنْواعِ المُنادَى المَبْنِيِّ عَلَى الضَّمِّ، يَجوزُ فَتْحُ آخِرِه، وهُوَ ما وُصِفَ مِنَ العلَمِ بـ«ابْنٍ» مُضافٍ إلى علَمٍ[١]، نحْوُ «يا زَيْدَ بْنَ سَعيدٍ»، وأكْثَرُ البَصْرِيّينَ: يَخْتارُ الفَتْحَ[٢].

وإنّما[٣] جازَ إتْباعاً لفَتْحَةِ[٤] («ابْنٍ»)[٥][٦] ولا هَمزَةَ فيهَا[٧].

= انظر شرح المرادي: ٣/٢٨٢، التسهيل: ١٨٠، التصريح على التوضيح: ٢/١٦٧، الهمع: ٣/٣٨-٣٩، شرح الأشموني: ٣/١٤٠، شرح الرضي: ١/١٣٦.

(١) ويشترط فيه أيضاً: ألا يفصل بين «ابن» وموصوفه، وأن يكون المنادى مما يضم لفظاً.
انظر شرح المرادي: ٣/٢٨٢، التصريح على التوضيح: ٢/١٦٩، الهمع: ٣/٥٣، شرح ابن عقيل: ٢/٧٤، شرح الأشموني: ٣/١٤١، شرح الرضي: ١/١٤١، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٩٧-١٢٩٨.

(٢) وذهب المبرد إلى أن الضم أجود، وهو القياس. وزعم ابن كيسان أن الفتح أكثر في كلام العرب. فإن كان مما يقدر فيه الحركة نحو «يا عيسى بن مريم» فقال ابن مالك: يتعين تقدير الضمة ولا ينوى لها فتحة، إذ لا فائدة في ذلك. وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة.
انظر المقتضب: ٤/٢٣١، التصريح على التوضيح: ٢/١٦٩، الأشموني مع الصبان: ٣/١٤١، الهمع: ٣/٥٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٩٧، تاج علوم الأدب: ٢/٥٧١، شرح الشذور: ١١٥، شرح المرادي: ٣/٢٨٣.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط.

(٤) في الأصل: للهمزة. راجع التصريح: ٢/١٦٩.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/١٦٩.

(٦) إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين، وعليه اقتصر في التسهيل. أو على تركيب الصفة مع الموصوف، وجعلهما شيئاً واحداً كـ«خمسة عشر»، وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعاً للشيخ عبد القاهر. وأما على إقحام «الابن» وإضافة «زيد» إلى «سعيد» لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه لأنه يلابسه. حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين. فعلى الوجه الأول فتحة «زيد» فتحة إتباع، وعلى الثاني فتحة بناء، وعلى الثالث فتحة إعراب. وفتحة «ابن» على الأول فتحة إعراب، وعلى الثاني بناء، وعلى الثالث غيرهما.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٦٩، المقتصد للجرجاني: ٢/٧٨٥، التسهيل: ١٨٠، شرح المرادي: ٣/٢٨٤، حاشية الصبان: ٣/١٤١، حاشية الخضري: ٢/٧٤، حاشية ابن حمدون: ٢/٣٥.

(٧) أي: في «ابن» حيث إنها تحذف في هذه الحالة خطأً. قال الرضي: وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها، والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظاً بفتحه، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل لكونه مفعولاً، وخففوه خطأً بحذف ألف «ابن».
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٢٩٨، شرح ابن عقيل: ٢/٧٤، شرح الرضي: ١/١٤١، التسهيل: ١٨٠، شرح الأشموني: ٣/١٤٣.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

والضَمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَما أوْ يَلِ(١) الابْنَ عَلَمٌ قدْ حُتما

[١٧٨/أ] إذا لمْ تُوجَدِ القُيودُ الثّلاثةُ المُسوِّغةُ للفَتْحِ - تعيّنَ بناءُ المُنادَى/ على ضمّةٍ، فَلا يجوزُ الفَتْحُ في نحوِ «يا رجُلُ ابْنَ زَيد»، ولا في «يا زَيْدُ الكَريمَ ابْنَ عَمْرٍو»، لأنّ «الابْنَ» لم يَلِ علَماً، ولا في «يا زَيْدُ ابْنَ أخينا، أو ابنَ أخي عَمْرٍو»، لأنّ «الابْنَ» لم يَلِه علمٌ، ولا في «يا زَيدُ وابْنَ عَمرٍو»، لأنّ «الابْنَ» التّابِعَ غيرُ صِفَةٍ، ولا في نحْوِ «يا زَيْدُ الكَريمَ» لأنّ الصّفَةَ غيرُ «ابْنٍ»(٢).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

واضْمُمْ أو انْصِبْ ما اضْطِراراً نُوِّنا مِمّا لَهُ اسْتحقاقُ ضَمٍّ بُيِّنا

إذا دعَتْ ضَرورةُ(٣) الشِّعْرِ إلى تَنْوينِ المُنادَى المَبْنِيِّ علَى الضَمِّ - جازَ إبْقاؤُه علَى ضمّه، نحْوُ:

١٩٦- سَلامُ اللّهِ يا مطرٌ علَيْهَا ....

---

(١) الأصل: ويل. انظر الألفية: ١٢٤.

(٢) وأجاز الكوفيون ذلك محتجين بقول الشاعر:

بأجْوَدَ منْكَ يا عُمَرَ الجوَادَا

بفتح «عمر» وعللوه بأن الاسم ونعته كالشيء الواحد، فلما طال النعت بالمنعوت حركوه بالفتح.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٦٩، الهمع: ٣/٥٣-٥٤، التسهيل: ١٨٠، شرح المرادي: ٣/٢٨٤، شرح الأشموني: ٣/١٤٣.

(٣) في الأصل: صورة.

١٩٦- من الوافر للأحوص الأنصاري من قصيدة له في ديوانه (١٧٣)، وعجزه:

ولَيْسَ علَيكَ يا مطَرُ السّلامُ

مطر: اسم رجل، وكان دميماً، وكانت امرأته من أجمل النساء، وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك، فانشد الأحوص هذه القصيدة يصف فيها أحوالهما. والضمير في «عليها» يرجع إلى امرأة مطر. والشاهد في قوله: «يا مطر» حيث نونه مع بقائه على البناء على الضم، وهو منادى مفرد معرفة، ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٧١، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٠٤، شرح الأشموني: ٣/١٤٤، الشواهد الكبرى: ١/١٠٨، ٤/٢١١، الكتاب مع الأعلم: ١/٣١٣، المقتضب: ٤/٢١٤، ٢٢٤، مجالس ثعلب: ١/٧٤، ٢/٤٧٤، جمل الزجاجي: ١٥٤، الحلل: ٢٠٠، المحتسب: ٢/٩٣، أمالي ابن الشجري: ١/٣٤١، الإنصاف: ٣١١، الخزانة: ٢/١٥٠، شذور الذهب: ١١٣، شواهد الفيومي: ٤١، مغني اللبيب (رقم): ٦٤٣، الهمع (رقم): ٦٧٠، الدرر اللوامع: ٢/١٠٥، شواهد ابن السيرافي: ١/٦٠٥، ٢/٢٥، شواهد ابن النحاس: =

وجازَ نصْبُهُ لشَبَهِه بالنّكرَة، نحْوُ:

١٩٧- أعَبْداً(١) حَلَّ في شُعَبَى غَرِيْباً ....

وهَلِ الأرْجَحُ الأوّلُ، أوِ الثّاني، أو يترَجّحُ الأوّلُ في العلَمِ، والثّاني في اسْمِ الجِنْسِ؟ فيهِ ثَلاثَةُ أقْوالٍ(٢).

= ٦٧، ٢١٩، أبيات المغني: ٦/٥٣، الجنى الداني: ١٤٩، شواهد المغني: ٢/٧٦٦، شرح ابن عقيل: ٢/٧٥، شواهد الجرجاوي: ٢١٥، تاج علوم الأدب: ٢/٥٦٨، شرح ابن الناظم: ٥٧٠، شرح المرادي: ١/٣٢، البهجة المرضية: ١٣٢، الضرائر: ٢٦، كاشف الخصاصة: ٢٥٧، شرح الجمل لابن هشام: ٢٣٦، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٣٦.

١٩٧- من الوافر لجرير بن عطية الخطفي من قصيدة له في ديوانه (٦٢) يهجو العباس بن يزيد الكندي (وقيل: خالد بن يزيد الكندي)، وعجزه:

أَلُؤْماً لا أبالَكَ واغْترِابا

شُعَبَى: اسم موضع. اللؤم: فعل الأمور الخسيسة الدنيئة. لا أبالك: جملة معترضة، وهذا يكون للمدح بأن يراد نفي نظير الممدوح بنفي ابيه، ويكون للذم بأن يراد أنه مجهول النسب وهذا هو المراد هنا. وإنما عير جرير العباس بن يزيد بحلوله في شعبى، لانه كان حليفاً لبني فزارة، وشعبى في بلادهم، وهو كندي، والحلف عندهم عار. والشاهد فيه أنه نون «عبداً» وهو منادى مفرد معرفة للضرورة، ثم نصبه، كما في قوله:

يا عَدِيّاً لقَدْ وقَتْكَ الأوَاقي

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣٤/١٣٠٥، التصريح على التوضيح: ١/٣٣١، ٢/١٧١، ١٨٩، شرح الأشموني: ٢/١١٨، ٣/١٤٥، الشواهد الكبرى: ٣/٤٩، ٤/٢١٥، ٥٠٦، الكتاب مع الأعلم: ١/١٧٠، ١٧٣، جمل الزجاجي: ١٥٦، الحلل: ٢٠٦، الخزانة: ٢/١٨٣، تاج علوم الأدب: ٢/٥٥٦، شواهد ابن النحاس: ١٤٩، شواهد ابن السيرافي: ١/٩٨، شرح ابن الناظم: ٥٧١، شرح الجمل لابن هشام: ٢٣٨، أوضح المسالك: ٢٠١.

(١) في الأصل: عبداً. انظر المراجع في الشاهد (١٩٧).

(٢) فذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى اختيار الضم. وذهب أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي والمبرد إلى اختيار النصب. وذهب ابن مالك إلى أن بقاء الضم في العلم أولى من النصب، والنصب في غير العلم أولى من الضم. وقال السيوطي: وعندي عكسه، وهو اختيار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه، والضم في النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة لاستوائهما في التنوين، ولم أقف على هذا الرأي لاحد.

انظر الكتاب: ١/٣١٣، المقتضب: ٤/٢١٣-٢١٤، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٠٣-١٣٠٤، الهمع: ٣/٤١-٤٢، التبصرة والتذكرة: ١/٣٥٥، شرح ابن عصفور: ٢/٩٤، شرح المرادي: ٣/٢٨٦، شرح الرضي: ١/١٣٣، شرح الأشموني: ٣/١٤٥، التصريح على التوضيح: ٢/١٧١-١٧٢.

ثمّ قالَ:

وباضْطرارٍ خُصّ جمْعُ يَا وأَلْ إلاّ معَ اللّـه ومَحْكـيِّ الجُمَـلْ

لا يُباشِرُ حَرْفُ النِّداءِ ما فيه «ألْ» إلاّ في مَوضِعَينِ:

الأوّلُ: ما سُمِّيَ به منَ الجُمَلِ المَبدوءَةِ بـ«ألْ»، كَما لوْ سَمَّيْتَ رجُلاً بـ«المُنطَلِقُ زَيدٌ»، فإنّكَ تَقولُ في ندائه: «يا المُنطَلِقُ زَيدٌ».

ومثلُهُ ما يُسَمّى بهِ منَ المَوصولاتِ المَبدوءَةِ بـ«ألْ» نحْوُ «يا الّذي قامَ» إذا كانَ اسْمَ رجُلٍ(١).

وأمّا نحْوُ:

١٩٨- فَيا الغُلامانِ اللّذانِ فَرّا

فمَخْصوصٌ بالضّرورَةِ(٢).

---

(١) وهو ما ذهب إليه المبرد قياساً على الجملة، قال الأزهري: وصوبه الناظم في شرح التسهيل ومع تصويبه لم يستثنه في بقية كتبه. وقال المرادي: ونص سيبويه على منعه.
انظر الكتاب: ٢/٦٨، شرح المرادي: ٣/٢٨٧، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٢-١٧٣، الهمع: ٣/٤٨، التسهيل: ١٨١، هامش المقتضب: ٤/٢٤٢.

١٩٨- من الرجز، ولم أعثر على قائله، وبعده:

إيّاكُما أنْ تُكْسِبانا شَرّا

والشاهد في قوله: «فَيا الغلامان» حيث جمع فيه بين حرف النداء وبين الألف واللام ضرورة. ويروى: «تعقبانا» بدل «تكسبانا»، ويروى: «أن تكتماني سرا».
انظر شرح الأشموني: ٣/١٤٥، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٣، المقتضب: ٤/٢٤٣، المقرب: ١/١٧٧، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٢٧٥، أمالي ابن الشجري: ٢/١٨٢، الإنصاف: ٣٣٦، شرح ابن يعيش: ٢/٩، الهمع (رقم): ٦٨٠، الدرر اللوامع: ١/١٥١، شرح ابن الناظم: ٥٧١، الخزانة: ٢/٢٩٤، تاج علوم الأدب: ٢/٥٦٤، شرح ابن عصفور: ٢/٩٠، الشواهد الكبرى: ٤/٢١٥، التبصرة والتذكرة: ١/٣٥٥، شرح المكودي: ٢/٣٧، شرح دحلان: ١٣٣، الضرائر: ١٦٩، شرح المرادي: ٣/٢٨٧، البهجة المرضية: ١٣٣، الأصول: ١/٣٧٣، توجيه اللمع: ٢٧١، شرح الشاطبي للألفية (رسالة دكتوراه): ٢/٤٦٧، ٦٤٣، ٦٤٤.

(٢) وذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه الألف واللام نحو «يا الرجل ويا الغلام»، كما أجازه البغداديون أيضاً في السعة، وقالوا: لأنا لم نرَ موضعاً يدخله التنوين ولا تدخله الألف واللام. وقد أجاز سيبويه اجتماع «يا» و«أل» فيما سمي به من نحو «الرجل ينطلق».
انظر الإنصاف (مسألة: ٥٦): ١/٣٣٥، الكتاب: ٢/٦٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٠٨، المقتضب: ٤/٢٤٣، شرح ابن الناظم: ٥٧٢، شرح المرادي: ٣/٢٨٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٣، الهمع: ٣/٤٧.

الثّاني: لفْظُ «اللّهِ»، نحْوُ «يا أَللّهُ»(١).

---

(١) أغفل المؤلف شرح قول الناظم:

والأكْثَرُ اللّهُمَّ بالتّعْويضِ وشَذَّ يا اللّهُمَّ في قَرِيضِ

قال ابن الناظم في شرحه: «لما بين أنه يجمع بين الأداتين في الاسم الأعظم نبه على أن له في النداء استعمالاً آخر وهو الأكثر، وهو تعويض ميم مشددة مفتوحة في الآخر عن حرف النداء، كقولك: «اللهم ارحمنا». ولكون الميم عوضاً عن حرف النداء لم يجمع بينهما إلا في الضرورة، كقول الراجز:

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمّا أقولُ يا اللّهُمَّ يا اللّهُمّا

ولو كان أصل «اللهم»: «يا الله أمنا» كما يراه الكوفيون للزم باطراد جواز أمرين:

أحدهما: «يا الله امنا ارحمنا» بلا عطف قياساً على «اللهم ارحمنا».

والثاني: «اللهم وارحمنا» بالعطف قياساً على «يا اللهم أمنا وارحمنا». واللازم منتف إجماعاً». انتهى.

انظر شرح ابن الناظم: ٥٧٢-٥٧٣، شرح المرادي: ٣/٢٨٨، شرح الأشموني: ٣/١٤٦، شرح المكودي: ٢/٣٧، شرح ابن عقيل: ٢/٧٥، شرح دحلان: ١٣٣، البهجة المرضية: ١٣٣، كاشف الخصاصة: ٢٥٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٢.

فصل في تابع المنادى

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فصلٌ

في تابعِ المُنادَى

[١٧٨/ب] تابعَ ذي الضَّمِّ المُضافَ دُونَ ألْ ... ألْزِمْهُ نَصْباً كأزَيْدُ ذا الحِيَلْ /

المُنادَى المُستَحقُّ للنَّصْبِ لا يكونُ تابعُهُ إلاّ مَنْصوباً، نحوُ «يا عَبْدَ اللّه الكَريمَ»، إلاّ إذا صَلُحَ لمُباشَرَةِ حَرْفِ النِّداءِ، فيَستَحِقُّ حينئذٍ ما يَستحِقُّهُ لوْ باشَرَهُ[١] حرْفُ النِّداءِ - كَما يأتي -.

وأمّا تابعُ المُنادَى المَضْمومِ، فإنْ كانَ مُضافاً ومجرَّداً[٢] منْ «ألْ»، تعيَّنَ نصْبُهُ، سَواءٌ كانَ صفَةً، نحوُ «يا زَيْدُ صاحبَ الرَّجُلِ»، أو تَوكيْداً، نحْوُ «يا تَميمُ كُلَّهُمْ»[٣]، أوْ عطْفَ بَيانٍ، نحْوُ «يا زَيْدُ عَبْدَ اللّه»، أو عطْفَ نسَقٍ، نحْوُ «يا زَيْدُ وغُلامَ عَمْرٍو»[٤]، أو بدَلاً، نحْوُ «يا زيْدُ أخانَا»، ولا دَليلَ معَ الأخفَشِ علَى جَوازِ رفْعه[٥].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ:

وما سِواهُ ارْفَعْ أوِ انْصِبْ واجْعَلا ... كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وبَدَلا

---

(١) في الأصل: باشر.

(٢) في الأصل: أو مجرداً.

(٣) وحكى عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت أو توكيد وتبعهم ابن الأنباري. قال المرادي: والصحيح المنع لأن إضافته محضة.
انظر شرح المرادي: ٣/٢٩٤، التسهيل: ١٨٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣١٢، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٤، شرح الرضي: ١/١٣٧، شرح الأشموني: ٣/١٤٨، الهمع: ٥/٢٨١.

(٤) وأجاز الفراء رفع المنسوق المضاف قياساً. انظر شرح المرادي: ٣/٢٩٤، الهمع: ٥/٢٨٢، حاشية الصبان: ٣/١٤٨.

(٥) حكى الأخفش في النعت: «يا زيد بن عمرو» بالرفع، وحكى في التوكيد: «يا تميم كلكم» بالرفع أيضاً. انظر الهمع: ٥/٢٨١، ٢٨٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣١٢، شرح المرادي: ٣/٢٩٤.

وإنْ يَكنْ مَصْحوبَ ألْ ما نُسقا   فَفيه وجْهان ورفْعٌ يُنْتَقى

ما سوَى التّابعِ المُضاف معَ تجرُّده منْ «ألْ» - يَجوزُ فيه الرّفعُ والنّصْبُ، ويَشمَلُ ذلكَ المُفرَدَ المُتلَبِّسَ[١] بـ«ألْ»، والمُضافَ المُتَلبِّسَ[٢] بها، نحْوُ «يا زَيدُ الكَريمَ، ويا زَيْدُ الحسَنُ الوجْه» فيَجوزُ[٣] فيهما الرّفْعُ والنّصْبُ في جَميع التّوابِعِ، إلاّ أنّهُما لا يتصوّرانِ في التّوكيدِ، وبِهِما[٤] قُرِئَ في العَطْفِ ﴿يا جبالُ أوِّبي معَهُ والطَّيْرُ﴾[٥] [سبأ: ١٠].

وسِيبَويهِ والخَليلُ[٦] والأكثَرونَ (يخْتارُونَ)[٧] الرّفْعَ فِيه[٨].

---

(١) في الأصل: والمتلبس.

(٢) في الأصل: إلى المتلبس. راجع التصريح: ٢/١٧٦.

(٣) في الأصل: يجوز. انظر شرح دحلان: ١٣٣.

(٤) أي: بالرفع والنصب.

(٥) انفرد بقراءة الرفع في «والطير» ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن روح، وهي رواية زيد عن يعقوب، وبها قرأ الأعرج وعبد الوارث عن أبي عمرو، ووردت عن عاصم. وقرأ السبعة ورويس بالنصب. أما الرفع ففيه وجهان:

أحدهما: أنه معطوف على لفظ «جبال».

والثاني: أنه معطوف على الضمير في «أوبي» وحسن ذلك لوجود الفصل بقوله: «معه» والفصل يقوم مقام التوكيد.

وأما النصب ففيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه معطوف على موضع «جبال»، أي: نادينا الجبال والطير، وهو مذهب سيبويه.

الثاني: أنه مفعول معه، أي: مع الطير.

الثالث: أنه منصوب بفعل مقدر وتقديره: وسخرنا له الطير.

الرابع: أنه معطوف على «فضلاً» من قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا داود منا فضلا﴾ أي: آتيناه الطير، وهو قول الكسائي.

انظر النشر في القراءات العشر: ٢/٣٤٩، إتحاف فضلاء البشر: ٣٥٨، المبسوط في القراءات العشر: ٣٦١، إملاء ما من به الرحمن: ٢/١٩٥، البيان لابن الأنباري: ٢/٢٧٥-٢٧٦، إعراب النحاس: ٣/٣٣٤، الكتاب: ١/٣٠٥، أسرار العربية: ٢٢٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٦، القراءات الشاذة: ١٢١، المقتضب: ٤/٢١٢.

(٦) في الأصل: والخيل.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/١٧٦.

(٨) وهو اختيار المازني أيضاً، وإليه ذهب ابن مالك.

انظر الكتاب: ١/٣٠٥، المقتضب: ٤/٢١٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣١٤، شرح المرادي: ٣/٢٩٥، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٦، شرح الأشموني: ٣/١٤٩، شرح ابن الناظم: ٥٧٥، شرح ابن يعيش: ٢/٣، الهمع: ٥/٢٨٣.

والجُرْمي: يَخْتارُ النّصْبَ[١]، ووافَقَهُ المُبرِّدُ فيما كانَت الألفُ واللاّمُ فيهِ للتّعْريف ـ كالآيَة ـ، لا فيما كانَتْ لغَيرِه، كـ«يا زَيْدُ واليَسَعَ»[٢].

[١٧٩/أ] ولا يُتَصوَّرُ ذلكَ في المُفرَدِ (المُجَرَّد)[٣] منْ «ألْ» إلاّ في عطْفِ/ البَيانِ نحْوُ «يا غُلامُ بِشْرٌ»، وفي التّوكيد نحْوُ «يا تَميمُ أجْمَعونَ».

وأمّا في النّعت فَلا يُتَصوَّرُ، لامْتناعِ نعْت المَعرفَة بالنّكرَة.

وفي عطْفِ النّسَقِ والبَدَلِ يجبُ فيه الضّمُّ، جَعْلاً لهُ كالمُستَقلِّ، لأنّ العاطفَ كالنّائب عنِ العاملِ، والبَدَلُ في نيّة تَكْرارِ العاملِ، فتَقولُ: «يا زَيْدُ وعَمْرُو، ويا رجُلاً وزَيْدُ»، و«يا رجُلُ زَيْدُ، ويا رجُلاً زَيْدُ»[٤]، كَما يتعيّنُ فيهِما النّصْبُ إذا كانَا مُضافَيْنِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وأيُّها مَصْحوبَ ألْ بعْدُ صفَهْ ... يَلْزَمُ بالرّفْعِ لَدَى ذي المَعْرفَهْ

وأيُّ هَـذا أيُّهـا الّـذي ورَدْ ... ووَصْفُ أيٍّ بسوَى هَذا يُرَدْ

هذه المَسألةُ مُستَثْناةٌ منَ التّابعِ الّذي يَجوزُ نصْبُهُ معَ بِناءِ مَتْبوعهِ علَى الضّمِّ، وهِيَ تابعُ «أيٍّ» نحْوُ ﴿يا أيُّها النّاسُ﴾.

وإنّما لزِمَ رفْعُهُ، لأنه المَقصودُ بالنِّداءِ، وإنّما أُتِيَ بـ«أيٍّ» وُصْلَةً إلى نِدائِه،

---

(١) وهو اختيار أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس أيضاً.
انظر المقتضب: ٤/٢١٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣١٤، شرح ابن يعيش: ٢/٣، شرح المرادي: ٣/٢٩٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٦، شرح ابن الناظم: ٥٧٥، الهمع: ٥/٢٨٣.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣١٤، شرح ابن يعيش: ٢/٣، شرح المرادي: ٣/٢٩٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٦، شرح الأشموني: ٣/١٤٩، شرح ابن الناظم: ٥٧٥، الهمع: ٥/٢٨٤. وفي المقتضب (٤/٢١٢-٢١٣) لم يفصل المبرد فيه هذا التفصيل وإنما قال: «فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافا». أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع، فيقولون: «يا زيد والحارث أقبلا»، وقرأ الأعرج: ﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾. وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمرو الجرمي فيختارون النصب، وهي قراءة العامة. ثم قال: «وكلا القولين حسن، والنصب عندي حسن على قراءة الناس».

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) وأجاز المازني والكوفين: «يا زيد وعمراً». انظر التسهيل: ١٨١، شرح الأشموني: ٣/١٤٩، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٦-١٧٧، الهمع: ٥/٢٨٤، شرح المرادي: ٣/٢٩٥.

لتعذُّرِ مُباشرَةِ حرْفِ النّداءِ لهُ، ولِذَلِكَ كانَ وصْفُ «أيٍّ» بهِ لازِماً، بخِلافِ: «يا زَيْدُ الظّريفَ».

وما حَكاهُ الزَّجّاجُ في كتابِ المَعاني عنْ بعْضِهِمْ: منْ إجازَةِ نَصْبِه(١) غلَطٌ.

ولا تُوصَفُ «أيٌّ» في النِّداءِ، إلاّ بمُتلَبِّسٍ بـ«أَلْ» الجنسيّةِ - كَما تقدّمَ -، أو بمَوصولٍ مُقترِنٍ بـ«أل»، نحْوُ ﴿يا أيُّها الّذينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]، أوْ باسْمِ إشارَةٍ، نحْوُ:

١٩٩- ألا أيُّهَذا الزّاجِري أحْضُرَ الوَغَى ....

---

(١) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (١/٩٨): «والمازني يجيز في «يا أيها الرجل» النصب في «الرجل»، ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره، وهو قياس، لأن موضع المفرد المنادى نصب، فحملت صفته على موضعه، وهذا في غير «يا أيها الرجل» جائز عند جميع النحويين، نحو قولك: «يا زيد الظريفُ والظريفَ»، والنحويون لا يقولون إلا «يا أيها الرجل»، «يا أيها الناس»، والعرب لغتها في هذا الرفع، ولم يرد عنها غيره». انتهى.
وانظر إعراب النحاس: ١/١٩٧، شرح المرادي: ٣/٢٩٨. ونسب ابن مالك في شرح الكافية (٣/١٣١٨) جواز النصب إلى المازني والزجاج، فعقب المرادي على ذلك بقوله (٣/٢٩٩): «ونسبته إلى الزجاج مستبعدة». انتهى. وانظر شرح الأشموني مع الصبان: ٣/١٥٠-١٥١.

١٩٩- من الطويل لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة في القصائد السبع (١٩٢)، والقصائد العشر (١٣٢)، وعجزه:

وأنْ أشْهدَ اللّذاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلدي

ويروى: «ألا أيها» بدل «ألا أيهذا»، ويروى: «اللائمي» بدل «الزاجري»، ويروى: «أشهد» بدل «أحضر»، ويروى:

ألاَ أيُّها اللاّحِيَّ أنْ أحْضُرَ الوَغَى

اللاحي: اللائم. الزاجر: الناهي. الوغى: الحرب. والمعنى: هو يلومني أن أحضر الوغى، وأن أنفق مالي في الخمر وغيرها، وما هو بمخلدي. والشاهد في قوله: «ألا أيهذا الزاجري» حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة، وفيه أيضاً أن اسم الإشارة جاء موصوفاً بما فيه الألف واللام وذلك كثير.

انظر الكتاب: ١/٤٥٢، المطالع السعيدة: ٢٨٤، شواهد ابن السيرافي: ٢/٤٩، شذور الذهب: ١٥٣، شواهد الفيومي: ٥٤، اللسان: (أنن، دنا)، المسائل العسكرية: ٢٠٢، سر الصناعة: ١/٢٨٥، الإنصاف: ٥٦٠، مغني اللبيب (رقم): ٧١١، ١٠٨٨، أبيات المغني: ٦/١٨١، المحتسب: ٢/٣٣٨، شرح المرزوقي: ٢/٤٩٤، ٩٦٨، معاني الفراء: ٣/٢٦٥، الخزانة: ١/١١٩، ٤٦٣، ٨/٥٠٧، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٥، شواهد السيوطي: ٢/٨٠٠، شواهد ابن النحاس: ٢٩٥، توجيه اللمع: ١٣١، أمالي السهيلي: ٨٣، التوطئة: ١٤٥، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٤٩٧.

[١٧٩/ب] وأكْثَرُ ما يَكونُ ذلكَ إذا كانَ اسْمُ الإشارَةِ مَوصوفاً بِما فِيهِ الألِفُ/ واللاّمُ - كَما مُثِّلَ -، ووُقوعُهُ دُونَهُ قَليلٌ، كقَولِهِ:

٢٠٠- ألا[١] أيُّهذان[٢] كُلاَ زادكُما ....

ثمّ قالَ:

وذُو إشارَةٍ كأيٍّ في الصِّفَه إنْ كانَ تَركُها يُفيتُ المَعْرِفَه

إذا وقَعَ اسْمُ الإشارَةِ بعْدَ حرْفِ النِّداءِ، فإنْ كانَ المَقصودُ بالنِّداءِ صفَتَهُ، بحيْثُ إذا تُركَتْ فاتَ العِلْمُ بتَعْيينه[٣]، كقَولِكَ للقائمِ بيْنَ جُلوسٍ: «يا هَذا القائِمُ»، فإنّ صفَتَهُ كصفَةِ «أيٍّ» (في)[٤] اللّزُومِ[٥] وفي تعَيُّنِ الرَّفْعِ.

أما إذا كانَ اسمُ الإشارَةِ هُوَ المَقصودُ بالنِّداءِ[٦]، لكَونه متَعيِّناً، وإنّما أُجْرِيَ الوصْفُ علَيْه مَدْحاً أو ذمّاً، نحْوُ «يا هَذا الكَريمُ، ويا هَذا الخَبيثُ»، فحُكْمُها[٧] حُكْمُ غَيرِها مِنَ الصِّفاتِ في عدَمِ اللّزُومِ، وفي جَوازِ النّصْبِ.

٢٠٠- من الرمل، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

وَدَعانِيَ واغلاً فيمَنْ يَغِلْ

ويروى: «زاديكما» بدل «زادكما»، ويروى: «وذراني» بدل «ودعاني»، ويروى: «وغل» بدل «يغل». دعاني: اتركاني. الواغل: الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير دعاء، وهو المعروف بالطفيلي. والشاهد في قوله: «أيهذان» حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة، واسم الإشارة غير موصوف بما فيه الألف واللام، وذلك قليل.

انظر شرح الأشموني: ٣/١٥٣، الشواهد الكبرى: ٤/٢٣٩، مجالس ثعلب: ١/٤٢، شذور الذهب: ١٥٤، الهمع (رقم): ٦٨٥، الدرر اللوامع: ١/١٥٢، شواهد الشذور: ٥٤، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٤٠، شرح المرادي: ٣/٢٩٧، ٢٩٩، المطالع السعيدة: ٢٨٣، شرح الشاطبي للألفية (رسالة دكتوراه): ٢/٤٩٧.

(١) هكذا في الأصل بزيادة «ألا» على الوزن، وهي زيادة لو صحت فيكون في البيت علة من العلل الجارية مجرى الزحاف، وهي الخزم: وهو زيادة حرف إلى أربعة أحرف في صدر الشطر الأول من البيت وهو قبيح وغير مختص ببحر. وفي الدرر اللوامع: «يا أيهذان» بزيادة حرفين على وزن البيت، والقول فيها كالقول في سابقتها. وقد انفرد هذان الكتابان من بين ما رجعت إليه من مصادر بإثبات هذه العلة.

انظر أهدى سبيل إلى علمي الخليل لمحمود مصطفى: ٣٢، معجم النحو والصرف والعروض والقافية: ١٢٢.

(٢) في الأصل: أيهاذا ان. انظر المراجع المتقدمة في توثيق البيت.

(٣) في الأصل: بتيعنه.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) في الأصل: لزوم.

(٦) في الأصل: في النداء.

(٧) في الأصل: فحكمهما. فحكمها: أي: حكم الصفة.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

في نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الاوْسِ يَنتصِبْ ثَـانٍ وضُـمَّ وافْـتَـحْ أوَّلاً تُـصِـبْ

إذا أُتْبِعَ المُنادَى المُفرَدُ المُستَحِقُّ البناء علَى الضَّمِّ بمُماثِلٍ[١] لهُ لَفْظاً مُضاف، نحو «يا سَعْدُ سعْدَ الأوْسِ» ويا زَيْدُ زَيْدَ الخَيْلِ» تعيَّنَ نَصْبُ الثّاني، لكَونِه تابعاً مُضافاً - كَما سَبَقَ -.

وأمّا الأوّلُ فقياسُهُ[٢]: أنْ يَبْقَى علَى ضمِه، لأنَّهُ مُنادَىً مُفرَدٌ مَعرِفَةٌ، لمْ يُنْعَتْ بابْنٍ، وقدْ سُمِعَ فيه:

٢٠١- يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبالَكُمُ ....

وقَولُهُ:

٢٠٢- يا سَعْدُ سعْدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَّلِ

---

(١) في الأصل: مماثل. (٢) في الأصل: فقاسه.

٢٠١- من البسيط لجرير بن عطية الخطفي من قصيدة له في ديوانه (١/١٣٠) يهجو فيها عمر ابن لجأ وقومه، وعجزه:

لا يُلقيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

ويروى: «لا يلفينكم» - بالفاء - من ألفى: بمعنى وجد. ويروى: «لا يوقعنكم» بدل «لا يلفينكم». وأضاف الشاعر «تيما» إلى «عدي» للتخصيص. وعدي المذكور: هو أخو «تميم» فإنهما ابنا عبد مناة بن أد بن طابخة. وأصل «لا أبالكم» أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتماً له واحتقاراً، ثم كثر في الاستعمال حتى جعل في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب. يلقينكم: يرمينكم. والسوءة: الفعلة القبيحة. والشاهد في قوله: «يا تيم تيم عدي» حيث تكرر لفظ المنادى في حالة الإضافة، وقياس الأول البقاء على ضمه، لأنه منادى مفرد معرفة، ويجوز فيه النصب على تقدير: يا تيم عدي، لأنه يكون حينئذ منادى مضافاً، ويجب في الثاني النصب لكونه تابعاً مضافاً.

انظر الكتاب مع الأعلم: ١/٢٦، شرح الاشموني: ٣/١٥٣، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٤٠، المقتضب: ٤/٢٢٩، شرح المرادي: ٣/٣٠٣، الشواهد الكبرى: ٤/٢٤٠، شرح ابن يعيش: ٢/١٠، ١٠٥، ٣/٢١، شواهد المغني: ٢/٨٥٥، الحلل: ٢٠٨، جمل الزجاجي: ١٥٧، أمالي ابن الشجري: ٢/٨٣، الدرر اللوامع: ٢/١٥٤، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٩١، شواهد الجرجاوي: ٢١٨، الخصائص: ١/٣٤٥، الإرشاد للكيشي: ٢٦٣، أبيات المغني: ٧/١١، مغني اللبيب (رقم): ٨٢٦، جواهر الأدب: ٢٩٨، شواهد ابن النحاس: ٢٢٠، الخزانة: ٢/٢٩٨، ٤/٩٩، ١٠/١٩١، شرح ابن عقيل: ٢/٧٧، الهمع: ٢/١٢٢، الفوائد الضيائية: ١/٢١٨، شرح دحلان: ١٣٤.

٢٠٢- من الرجز لعبد الله بن رواحة الصحابي رضي الله عنه، من أبيات له قالها في غزوة مؤتة، وبعده:

تَطاوَلَ اللّيلُ علَيْكَ فانزلِ

ونسب في الكتاب لبعض ولد جرير. وقد أورد البيت في شواهد المغني (١/٤٣٣) مطلع =

واختُلفَ في تَوْجيهه:
فعنْدَ سيبَويه: أنّهُ مُضافٌ إلى ما بَعْدَ الثّاني، والثّاني مُقْحَمٌ(١).
وعنْدَ المبرِّد: أنّهُ مُضافٌ إلى مَحْذوف/ مُماثلٍ لما أُضيفَ إلَيْه الثّاني(٢). [١٨٠/أ]
وعنْدَ الفَرّاء: أنّهُما مُضافان إلى (ما بَعْدَ)(٣) الثّاني(٤).
وقيلَ: بَلْ رُكِّبا قَبلَ الإضافَة كـ«خَمسةَ عشَرَ»(٥).

= قصيدة نسبها ابن الأعرابي لبكير بن عبد الربعي، أولها:

أزَيْدُ زَيْدَ اليَعْمُلات الذُّبَّلِ
خَوائفاً في كُلِّ سَهْبٍ مَجْهَلِ

وقد انفرد المؤلف بهذه الرواية، وروايات في جميع المصادر:

يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَّلِ

والمراد بزيد: زيد بن أرقم. اليعملات: جمع يعملة وهي الناقة القوية الحمولة. الذبل: جمع ذابل، بمعنى الضامر. والشاهد فيه كالشاهد في البيت الذي قبله.
انظر شرح الأشموني: ٣/١٥٣، الكتاب مع الأعلم: ١/٣١٥، شرح ابن يعيش: ٢/١٠، الشواهد الكبرى: ٤/٢٢١، شواهد المغني: ١/٣٣٤، ٢/٨٥٤، الخزانة: ٢/٣٠٣، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٩٤، أبيات المغني: ٣/٢٩٦، شواهد الجرجاوي: ٢١٩، اللسان (عمل)، الدرر اللوامع: ٢/١٥٤، المقتضب: ٤/٤٣٠، المنصف: ٣/١٦، مغني اللبيب (رقم): ٨٢٥، ١٠٤٦، ١٠٤٨، شرح ابن الناظم: ٥٧٨، شواهد ابن النحاس: ٢٢١، الهمع (رقم): ١٥٥١، شرح ابن عقيل: ٢/٧٧.

(١) وهو تأكيد لفظي للأول، قالوا: ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصة.
انظر الكتاب: ١/٣١٤، شرح ابن عصفور: ٢/٩٦، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٢١، شرح ابن يعيش: ٢/١٠، شرح ابن الناظم: ٥٧٩، المطالع السعيدة: ٢٨٦، شرح الرضي: ١/١٤٦، الهمع: ٣/٥٨، شرح الأشموني: ٣/١٥٤، شرح دحلان: ١٣٤، التصريح على التوضيح: ٢/١٧١، التبصرة والتذكرة: ١/٣٤٢، شرح المرادي: ٣/٣٠٤.

(٢) والثاني توكيد أو بيان أو بدل. انظر المقتضب: ٤/٢٢٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٢١، التبصرة والتذكرة: ١/٣٤٣، شرح المرادي: ٣/٣٠٤، شرح ابن عصفور: ٢/٩٦، المطالع السعيدة: ٢٨٦، شرح ابن يعيش: ٢/١٠، شرح الرضي: ١/١٤٦، الهمع: ٣/١٥٨، شرح دحلان: ١٣٤، شرح الأشموني: ٣/١٥٤، شرح ابن الناظم: ٥٧٩، التصريح على التوضيح: ٢/١٧١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع البهجة المرضية: ١٣٤.

(٤) أخذاً من قوله: «قطع الله يد ورجل من قالها» حيث أن الاسمين مضافان إلى «من» ولم يصرح به هنا، وبه قال الفارسي، قال الأزهري: «وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد».
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٧١، الهمع: ٣/٥٨، البهجة المرضية: ١٣٤، حاشية الصبان: ٣/١٥٤.

(٥) ففتحهما فتحة بناء لا فتحة إعراب، ومجموعهما منادى مضاف، وهذا مذهب الأعلم. =

الباب الرابع والأربعون

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

ثُمَّ قَالَ:

المُنادَى المُضافُ إلَى ياءِ المتكلِّمِ

واجْعَلْ مُنادىً صَحّ أنْ يُضَفْ لِيَا   كعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدا عَبْدِيَا

حُكْمُ المُنادَى المُضاف إلى ياءِ المتكلِّمِ في الإعرابِ: النّصْبُ، كالمُضافِ إلى غيرِها منْ ظاهرٍ أو ضَميرٍ.

والتّبْويبُ[1] ليْسَ لما يتعلّقُ بإعرابه، وإنّما هوَ لبَيانِ اختِلافِ أحْوالِ الياءِ، وما أُبدِلَ منْها، وذلكَ منْ أحْكامِ اللّغَةِ، لا منْ أحْكامِ النّحوِ.

وأشارَ في هَذا البَيتِ إلى أنّ المُنادَى الصّحيحَ الآخرِ إذا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلّمِ فَفيه خمْسُ لُغاتٍ:

– إثْباتُ الياءِ ساكنَةً[2]، نحْوُ ﴿يا عِبادِيْ لا خَوْفٌ علَيْكُمْ﴾[3] [الزخرف: ٦٨]، وهِيَ أشهَرُها.

= انظر شرح الأشموني: ٣/١٥٤، الهمع: ٣/٥٨، شرح المرادي: ٣/٣٠٤، التصريح على التوضيح: ٢/١٧١، شرح ابن الناظم: ٥٧٩، حاشية الخضري: ٢/٧٨، شرح دحلان: ١٣٤.
وهناك رأي خامس ذهب إليه السيرافي فقال: هو على الإتباع والتخفيف، مثل «يا زيد بن عمرو» لأن الثاني صفة مثل «ابن» وليس دونه في الكثرة. انظر الهمع: ٣/٥٩، المطالع السعيدة: ٢٨٦، شرح الرضي: ١/١٤٧.

(١) في الأصل: الواو. ساقط.

(٢) في الأصل: ساكناً. فإنه قال بعد: وإثباتها.

(٣) بإثبات الياء ساكنة في «يا عبادي» وصلاً ووقفاً: قرأها نافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ورويس من غير طريق ابن الطيب، وهي قراءة أهل المدينة والشام. وفتحها وصلاً أبو بكر ورويس – من طريق أبي الطيب – وسكناها وقفاً. وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف ومحمد بن غالب عن الأعشى عن أبي بكر بغير ياء وصلاً ووقفاً، وهي قراءة أهل مكة والكوفة.
انظر إتحاف فضلاء البشر: ٣٨٦، المبسوط في القراءات العشر: ٤٠٠، حجة القراءات: ٦٥٤–٦٥٥، النشر في القراءات العشر: ٢/١٧٥.

– وإثْباتُها معَ التّحريكِ بالفَتحِ، وهيَ الّتي أشارَ إلَيْها بقَولِه: «عَبْدِيا»، وإنّما الألِفُ إشْباعٌ، وبها قُرِئَ: ﴿ يا عبادِيَ الّذينَ أسْرَفُوا ﴾[١] [الزمر: ٥٣].

– وحَذْفُ[٢] الياءِ، وإبقاءُ[٣] آخرِه علَى الكسْرِ، نحْوُ « يا غُلامِ ».

– وقَلْبُ الياءِ ألِفاً، فيُفتَحُ ما قَبْلَها، نحْوُ ﴿ يا حَسْرَتا علَى (مَا)[٤] فرّطْتُ ﴾ [الزمر: ٥٦].

– وحَذْفُ الألِفِ، وإبْقاءُ آخرِه (علَى الفَتْحِ)[٥]، نحْوُ « يا عَبْدَ »[٦].

ويُستَثنى مِنْ ذلكَ الوصْفُ الصّالحُ للعَمَلِ[٧] في الياءِ، فإنّهُ لمْ يُسمَعْ في يائِه إلاّ لُغَتانِ: السّكونُ (والفَتْحُ)[٨]، نحْوُ « (يا)[٩] مُعاضِبِيَّ ».

---

(١) في قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر. وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بسكون الياء. وكلهم يقفون عليها بإثبات الياء – من فتح منهم ومن لم يفتح –.

انظر المبسوط في القراءات العشر: ٣٨٧، إتحاف فضلاء البشر: ٣٧٦، النشر في القراءات العشر: ٢/ ١٧٠، شرح الأشموني: ٣/ ١٥٥، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٧٧، الكواكب الدرية للأهدل: ٢/ ٩.

(٢) في الأصل: وحذفت.

(٣) في الأصل: وبقاء. فإنه قال بعد: وإبقاء.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/ ١٧٧. فإنه قال بعد: وإبقاء.

(٦) أجاز هذا الأخفش والمازني والفارسي، كقوله:

ولَستُ بِراجِعٍ ما فاتَ منّي بلَهْفَ ولا بلَيْتَ ولا لَوَ انّي

أصله: بقولي يا لهفا. ونقل عن الأكثرين المنع. وذكر وجهاً سادساً: وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد، وإنما يكون ذلك فيما يكثر نداؤه مضافاً كالرب والأبوين والقوم، ومنه قراءة بعض القراء: ﴿ رب السجن أحب إلي ﴾، وحكى يونس عن بعض العرب: « يا أم لا تفعلي »، وبعض العرب يقول: « يا رب اغفر لي »، و« يا قوم لا تفعلوا ».

انظر الكتاب: ١/ ٣١٧-٣١٨، المقتضب: ٤/ ٢٦٣، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٧٧-١٧٨، شرح الرضي: ١/ ١٤٧-١٤٨، شرح الأشموني: ٣/ ١٥٥، شرح المرادي: ٣/ ٣٠٥-٣٠٦، شرح ابن عصفور: ٢/ ١٠٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٣٢٣، الهمع: ٤/ ٣٠٠-٣٠١، حاشية الخضري: ٢/ ٧٨.

(٧) في الأصل: في العمل.

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/ ١٧٧.

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

أما المُعْتَلُّ، نحوُ «فتىً، وقاضِي» فلَيْسَ في يائِه إلاّ التّحْريكُ بالفَتْحِ، نحوُ «يا فَتَيَّ، ويا قاضِيَّ (ويا)(١) بارِيَّ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى / : [١٨٠/ب]

وفَتْحٌ او كَسرٌ وحذْفُ اليَا استمَرّْ في يابْنَ أُمَّ يابْنَ عَمَّ لا مَفَرّْ

إذا كان المُنادَى مُضافاً إلى (مُضاف إلى)(٢) ياء المتكلّم تعيّنَ إثْباتُ الياء، نحوُ «يَابْنَ أخي»، إلاّ إذا كانَ المُضافُ إلى الياء «الأُمَّ، والعَمَّ»، والمُنادَى «ابْنٌ»، فإنّ الياءَ تُحذَفُ(٣) لُزوماً، ويَجوزُ فيما قَبلَها إبقاؤُهُ علَى الكَسْرِ(٤)، وفَتْحُهُ: إمّا تَخْفيفاً(٥)، وإمّا للتّرْكيبِ كـ«خَمسَةَ عشَرَ»(٦)، وبِهِما قُرِئَ: ﴿قالَ ابْنَ أمَّ﴾(٧) [الأعراف: ١٥٠].

أمّا إذا كانَ المُنادَى غيرَ «ابْنٍ»(٨) فإنّ الياءَ تَثْبتُ، نحْوُ «يا غُلامَ عَمّي».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وَفي النِّدا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ واكْسِرْ أوِ افْتَحْ ومِنَ اليَا التّا عِوَضْ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/ ١٧٩.

(٣) في الأصل: تحذف. مكرر.

(٤) وهو ظاهر قول الزجاج وغيره. انظر المرادي: ٣/ ٣١١، شرح الأشموني: ٣/ ١٥٧، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٩، الهمع: ٤/٣٠٢، شرح الرضي: ١/١٤٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٣٢٥.

(٥) وذلك على أن الأصل: «أما وعما» بقلب الياء ألفاً فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها. وهو قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة، وحكي عن الأخفش.
انظر شرح المرادي: ٣/٣١١، شرح الأشموني: ٣/١٥٧، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٩، شرح الرضي: ١/ ١٤٨، ابن عقيل مع الخضري: ٢/ ٧٩، الهمع: ٤/ ٣٠٢.

(٦) وهو مذهب سيبويه والبصريين. انظر الكتاب: ١/ ٣١٨، الهمع: ٤/ ٣٠٢، شرح المرادي: ٣/ ٣١١، شرح الأشموني: ٣/ ١٥٧، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٧٩، حاشية الخضري: ٢/ ٧٩.

(٧) فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص وأبو جعفر وأهل المدينة بفتح الميم، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر وأهل الشام بكسر الميم.
انظر حجة القراءات: ٢٩٧، النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٧٢، المبسوط في القراءات العشر: ٢١٥، إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٨٥، إتحاف فضلاء البشر: ٢٣١، إعراب النحاس: ٢/ ١٥٢، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٧٩، الكواكب الدرية للأهدل: ٢/ ١٠، شرح المكودي: ٢/ ٤٢.

(٨) في الأصل: آت.

إذا نُودِيَ «الأبُ أو الأمُّ» المُضافَيْنِ إلى ياءِ المتكلِّم، فَفيهما منَ اللُّغات السّتِّ ما سَبَقَ في غَيرِهما منَ الصَّحيحِ المُضاف إلى الياءِ، ويَزيْدان علَى ذلكَ بجَوازِ تَعْويضِ تاءِ التّأنيثِ منْ ياءِ المتكلِّم، ثمّ الأشهَرُ كَسرُها(١)، كَما قرأَ به الأكثَرونَ في ﴿يا أبَتِ إنّي رأيْتُ﴾ [يوسف: ٤]، وبَعضُ العرَب يَفتَحُها(٢)، وبه قرأَها ابْنُ عامرٍ(٣)، وبَعضُهُمْ يَضُمّ التاءَ مُعامَلَةً لهُ مُعامَلَةَ المُستَقِلّ(٤)، كـ«ثُبَةٍ»(٥)، وبه قُرِئَ شاذّاً(٦).

---

(١) وذلك لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه قبل ياء المتكلم، وزال حين جاءت التاء، إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحاً.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٧٨، شرح الأشموني: ٣/١٥٨، شرح الرضي: ١/١٤٨، الهمع: ٤/٣٠٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٢٧.

(٢) في الأصل: يفتحهما. وهو الأقيس، لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس. وقيل: لأن الأصل: «يا أبتا».
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٧٨، شرح الرضي: ١/١٤٨، شرح الأشموني: ٣/١٥٨، الهمع: ٤/٣٠٢.

(٣) وأبو جعفر أيضاً في جميع القرآن، وقرأها الباقون بالكسر. انظر المبسوط في القراءات العشر: ٢٤٤، حجة القراءات: ٣٥٣، إتحاف فضلاء البشر: ٢٦٢، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٩٣، إملاء ما من به الرحمن: ٢/٧٨، إعراب النحاس: ٢/٣١٠، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٨، شرح الأشموني: ٣/١٥٨.

(٤) في الأصل: المستقبل.

(٥) حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول: «يا أمت لا تفعلي» بالضم. وقد أجازه الفراء وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج.
انظر الكتاب: ١/٣١٧، معاني الفراء: ٢/٣٢، إعراب النحاس: ٢/٣١٠، ٣١٢، شرح المرادي: ٣/٣١٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٨، شرح الرضي: ١/١٤٨، شرح الأشموني: ٣/١٥٨، والهمع: ٤/٣٠٢.

(٦) انظر تفسير أبي السعود: ٤/٢٥١، الكشاف: ٢/٣٠١، ٣٠٢، إعراب النحاس: ٢/٣١٠، معاني الفراء: ٢/٣٢، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٨.

الباب الخامس والأربعون
أسماء لازمت النداء

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعالَى:

أسماءٌ لازَمَت النِّداءَ

وفُلُ بعْضُ ما يُخَصُّ بالنِّدا   لُؤْمانُ نَوْمانُ كَذا واطَّرَدَا
في سَبِّ الانْثَى وزْنُ يا خَباث   والأمْرُ هَكَذا منَ الثُّلاثي
وشاعَ في سَبِّ الذّكورِ فُعَلُ   ولا تَقِسْ وجُرَّ في الشّعْرِ فُلُ

منَ الأسْماءِ ما يَختَصُّ بالنِّداءِ، ولا يُستَعمَلُ(١) في غَيرِه.

منْها: «فُلُ»/ ومؤنّثُه «فُلَةُ»، ولَيْسا تَرخيمَ «فُلان، وفُلانَة»، لأنّ «فُلاناً [١/١٨١] (وفُلانَةً)(٢)» كنايَةٌ عنْ «زَيْد، وهِنْد» منَ المَعارِف، ولا يَختَصّانِ بالنِّداءِ، وأمّا «فُلُ (وفُلَةُ)»(٣) فكنايَةٌ عنْ «رجُلٍ، وامرأةٍ» علَى الأصَحِّ(٤).

ومنْها: «لُؤْمَانُ» بضَمِّ أوّلِه، معَ الهَمزَةِ، وهُوَ الكَثيرُ اللّؤْمِ، لا مِنَ اللّؤْمِ، و«نَوْمانُ»، وهُو الكَثيرُ النّومِ.

ومِمّا اختَصَّ بالنِّداءِ: «مَكْرَمانُ» للكَثيرِ الكَرَمِ(٥).

---

(١) في الأصل: تستعمل.

(٢-٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) وهو مذهب سيبويه. وذهب الكوفيون إلى أن أصلهما «فلان وفلانة» فرخما. وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن «فل» كناية عن العلم بمعنى «فلان»، وعليه ابن مالك فإنه صرح في شرح الكافية بأن «يا فل» بمعنى: «يا فلان»، و«يا فلة» بمعنى: «يا فلانة»، وهو في هذا موافق للكوفيين في أنهما بمعنى: «فلان وفلانة»، ومخالف لهم في الترخيم. انظر الكتاب: ١/٣٣٣، المقتضب: ٤/٢٣٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٢٩، شرح المرادي: ٤/٥، الهمع: ٣/٦٠، التصريح على التوضيح: ٢/١٧٩، شرح ابن عصفور: ٢/١٠٦، شرح دحلان: ١٣٥، شرح الأشموني: ٣/١٥٩.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية (٣/١٣٣٠): «وهذه صفات مقصورة على السماع بإجماع». وأشعر كلام ابن عصفور في المقرب (١/١٨٢) أن ذلك مطرد، حيث قال: «وكل صفة معدولة على وزن «مفعلان» نحو «مكرمان، وملأمان» عدلا عن كريم ولئيم». وانظر الكتاب: ١/٣١١، شرح ابن عصفور: ٢/١٠٨، كاشف الخصاصة: ٢٦٥.

واطّرَدَ في الأسْماء اللاّزمة النِّداءَ ما جاءَ علَى «فَعالِ» مَقْصوداً[١] به سَبُّ الإناث، سَواءٌ كانَ مُشتَقّاً منَ الفعلِ، نحْوُ «يا خَباثِ»، أو غيرَ مُشتَقٍّ منْهُ، نحْوُ «يا لَكاعِ»[٢]، وإنّما يَنْقاسُ هَذا فِيما كانَ منْ فِعْلٍ ثُلاثيٍّ، كما يَنْقاسُ منْهُ مَجيءُ «فَعالِ» بمَعْنى الأمْرِ نحْوُ «نَزالِ».

ولابُدّ[٣] في الثّلاثيّ الّذي يَنْقاسُ فيه ذلكَ: أنْ يكونَ تامّاً متَصرِّفاً[٤].

وشاعَ في سَبِّ المُذَكّرِينَ وزْنُ «فُعَلٍ» لازمِ النِّداءِ، نحْوُ «يا غُدَرُ، ويا فُسَقُ»، ولَيْسَ بمَقيسٍ[٥]، كَما زعَمَ ابنُ عَصْفورٍ[٦].

---

(١) في الأصل: مقصود.

(٢) وفي الشواهد الكبرى (١/٤٧٤) قال العيني: «لكاع» بفتح اللام والكاف على وزن «قطام»، وتوصف به المرأة، يقال للرجل: لكع، وللمرأة: لكاع، وهو اللئيم، ويقال: الوسخ، ويقال: الخبيث، واشتقاقه من لكع يلكع لكعاً». انتهى. وانظر اللسان: ٥/٤٠٦٨ (لكع)، الخزانة: ٢/٤٠٥، شرح ابن يعيش: ٤/٥٧. ويمكن أن يمثل لغير المشتق من الفعل بنحو «يا قفاس» أي: يا لئيمة. انظر المزهر في علوم اللغة للسيوطي: ٢/١٣٢، تهذيب اللغة: ٨/٤١٣ (قفس)، تاج العروس: ٤/٢٢٠ (قفس)، اللسان: ٥/٣٧٠٢ (قفس).

(٣) في الأصل: وبد.

(٤) تصرفاً كاملاً. فخرج نحو «دحرج» لأنه رباعي، وشذ «دراك» من «أدرك»، وخرج نحو «كان» لانه ناقص، وخرج نحو «نعم وبئس» لأنهما جامدان، وخرج نحو «يذر ويدع»، لانهما ناقصا التصرف. هذا مذهب سيبويه، وخالفه المبرد فقال: لا يقال منه إلا ما سمع، وإليه ذهب الصيمري، قال الأزهري: والأول أصح.
انظر الكتاب: ١/٣١١، التبصرة والتذكرة: ١/٣٥٤، شرح المرادي: ٤/٧-٨، شرح الأشموني: ٣/١٦٠، الهمع: ٣/٦٣، شرح الهواري: (١٥٣/ب)، التصريح على التوضيح: ٢/١٨٠، شرح المكودي: ٢/٤٣، ابن عقيل مع الخضري: ٢/٨٠.

(٥) في الأصل: بمشتق.

(٦) حيث إنه اختار كونه قياسياً، ونص عليه المغاربة، ونقله في البسيط عن سيبويه، ومن قاس عليه فبالشروط السابقة.
انظر شرح ابن عصفور: ٢/١٠٧، التبصرة والتذكرة: ١/٣٥٤، شرح الأشموني: ٣/١٦١، الهمع: ٣/٦٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٣٠، البهجة المرضية: ١٣٦، شرح المكودي: ٢/٤٣، شرح دحلان: ١٣٦، شرح المرادي: ٤/٨.

الباب السادس والأربعون
الاستغاثة

ثمَّ قالَ:

الاستغاثَةُ

إذا استُغِثْتَ اسْمٌ مُنادىً خُفِضَا   بـاللاَّمِ مَفْتوحاً كَيَا لِلمُرْتَضَى

الاستغاثَةُ من أنْواعِ النِّداءِ، فإنّها نِداءُ[1] مَنْ يُخَلِّصُ مِنْ شِدَّةٍ أو يُعينُ علَى مَشقّةٍ[2].

ولا يُستَعمَلُ فِيها منْ حُروفِ النِّداءِ إلاَّ «يَا»، ولا يُحذَفُ مَعَها - كَما سَبَقَ[3] -.

وإذا قُصِدَ بالنِّداءِ الاستغاثَةُ - لَزِمَ غالباً خفْضُ المُنادَى بلامِ الجَرِّ، وتُفتَحُ[4] معَهُ، للفَرْقِ بَيْنَهُ وبَينَ المُستَغاثِ منْ أجلِه، فإنّها لا تَكونُ معَهُ إلاَّ مَكسورَةً، نحْوُ/ «يا لَلْمُرْتَضَى لِزَيْدٍ». [١٨١/ب]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وافْتَحْ معَ المَعْطوفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا   وفِي سِوَى ذلِكَ بـالكَسْرِ ائْتِيَا

إذا عطَفْتَ علَى المُستَغاثِ اسْماً مَجْروراً باللاّمِ: فإنْ كرَّرْتَ «يَا» معَ الثّانِي فتَحْتَ اللاّمَ أيْضاً، نحْوُ:

٢٠٣- (يَا)[5] لَقَومِي ويا لأَمْثالِ قَوْمي   ....

(١) في الأصل: ند.

(٢) انظر في ذلك شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٣٣٤، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٨٠، شرح المرادي: ٤/ ١٢، شرح الأشموني: ٣/ ١٦٢، شرح ابن الناظم: ٥٨٧، شرح المكودي: ٢/ ٤٤، حاشية الخضري: ٢/ ٨٠، الهمع: ٣/ ٧١، معجم المصطلحات النحوية: ١٦٧، معجم النحو: ٧.

(٣) انظر ص ١٠٤، ١٠٨/ ٢، من هذا الكتاب.

(٤) في الأصل: ويفتح.

٢٠٣- من الخفيف ولم أعثر على قائله، وعجزه:

لأُناسٍ عُتوُّهُمْ في ازدِيادِ   =

وإنْ لمْ تُكرَّرْ «يَا» كسرْتَها، نحْوُ:

٢٠٤- .... يـا لَـلْكُـهـول ولِلشُـبّانِ للْعَجَبِ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ:

ولامُ ما اسْتَغَثْتَ عاقَبَتْ أَلِفْ ومثلُهُ اسْمٌ ذُو تعجُّبٍ أُلِفْ

قدْ يُعاقِبُ اللاّمَ الجارّةَ في الاستِغاثَة أَلِفٌ تتّصِلُ بآخِرِ الاسْمِ، كألِفِ النُّدبَةِ، يُستَغْنَى بِه عنِ اللاّمِ، كقَولِه:

٢٠٥- يـا زَيْـدَا لآمِـلٍ نَيْـلَ عِـزٍّ وغِـنـىً بـعْـدَ فـاقَـةٍ وهَـوانِ

= العتو: التكبر. والشاهد في قوله: «ويا لأمثال قومي» حيث فتحت فيه اللام لتكرر حرف النداء، وهو اسم معطوف على المستغاث - وهو قومي - باللام.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٣٥، التصريح على التوضيح: ٢/١٨١، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٤٥، الشواهد الكبرى: ٤/٢٥٦، شرح ابن الناظم: ٥٨٧، شرح المرادي: ٤/١٧، شرح دحلان: ١٣٦، كاشف الخصاصة: ٢٦٧، أوضح المسالك: ٢٠٦، البهجة المرضية: ١٣٦.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المصادر المتقدمة.

٢٠٤- من البسيط، نسبه القيسي لأبي الأسود الدؤلي في إيضاح شواهد الإيضاح (١/٢٦٨)، وقال: «وينسب إلى أبي زبيد الطائي»، وصدره:

يَبكيكَ ناءٍ بَعيدُ الدّارِ مُغترِبٌ

يبكيك: أي يبكي عليك. ناء: بعيد، وأريد به بعيد النسب. يقول: يبكي عليك الغريب، ويسر بموتك القريب، وهو أحد الأعاجيب. والشاهد في قوله: «وللشبان» حيث كسرت فيه اللام لعدم تكرر «يا»، وذلك لأن فتح اللام إنما كان للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله، ولما عطف أحد الاسمين على الآخر بالواو علم أنه داخل في حكمه، فجيء باللام مكسورة على الأصل لزوال اللبس.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٣٥، التصريح على التوضيح: ٢/١٨١، شرح الأشموني: ٣/١٦٥، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٤٥، الشواهد الكبرى: ٤/٢٥٧، المقتضب: ٤/٢٥٦، جمل الزجاجي: ١٦٧، الحلل: ٢٢٩، المقرب: ١/١٨٤، الخزانة: ٢/١٥٤، الهمع (رقم): ٧٠٢، الدرر اللوامع: ١/١٥٥، شرح ابن الناظم: ٥٨٨، شرح المرادي: ٤/١٨، شرح دحلان: ١٣٦، شرح ابن عصفور: ٢/١١٠، كاشف الخصاصة: ٢٦٧، التبصرة والتذكرة: ٣٥٩، شرح الجمل لابن هشام: ٢٥٠، المقتصد: ٢/٧٨٨، أصول ابن السراج: ١/٣٥٣، المطالع السعيدة: ٢٩١، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/١٤٢، الجامع الصغير: ٩٩، فتح رب البرية: ٢/٢٣٣.

٢٠٥- من الخفيف، ولم أعثر على قائله. ويروى: «يا يزيدا» بدل «يا زيدا». آمل: اسم فاعل من الأمل وهو الرجاء. قوله: «نيل» مصدر نال ينال: إذا بلغ مطلوبه. والعز: مقابل الهوان، والهوان: الذل. الغنى: مقابل الفاقة والفقر. والشاهد في قوله: «يا زيدا» حيث عاقبت لام =

وتَجَرُّدُ المُستَغاث منهُما[١]، نحْوُ:

٢٠٦- ألاَ يا قَوْمِ للْعَجَبِ العَجيْبِ[٢] ....

- نادرٌ.

ومثلُ المُستَغاث في الجرِّ باللاَّمِ المَفتوحَة - ما دخَلَ علَيْه حرْفُ النِّداءِ لقَصْد[٣] التّعجُّب منْهُ[٤]، كقَولِهِمْ[٥]: «يا لَلْكَمأ، ويا لَلْكَلَأ» تعَجُّباً منْ كثرَتِهِما[٦]، ويُعاقِبُها ألِفٌ، نحْوُ «يا عَجَبا».

= الاستغاثة ألف في آخر المستغاث.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٣٧، التصريح على التوضيح: ٢/١٨١، الأشموني: ٣/١٦٦، الشواهد الكبرى: ٤/٢٦٢، مغني اللبيب (رقم): ٦٩٦، شواهد المغني: ٢/٧٩١، أبيات المغني: ٦/١٥٨، شرح ابن الناظم: ٥٩٠، البهجة المرضية: ١٣٦، الجنى الداني: ١٧٧، كاشف الخصاصة: ٢٦٨، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/١٤٤، ١٤٩، الجامع الصغير: ٩٩، أوضح المسالك: ٢٠٧، فتح رب البرية: ٢/٢٣٣، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٥٤١.

(١) في الأصل: منها. راجع الأشموني: ٢/١٦٦.

٢٠٦- من الوافر ولم أعثر على قائله، وعجزه:

وللغَفَلات تَعْرِضُ للأريبِ

الأريب: العالم بالأمور. والشاهد في قوله: «ألا يا قوم» حيث ترك لام المستغاث والألف جميعاً، وهو نادر، وكان القياس أن يقول: «ألا يا لقومي»، أو «ألا يا قوما».

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٣٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٨١، الشواهد الكبرى: ٤/٢٦٣، شرح الأشموني: ٢/١٦٦، شرح ابن الناظم: ٥٩٠، البهجة المرضية: ١٣٦، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/١٤٤، الجامع الصغير: ٩٩، أوضح المسالك: ٢٠٧، فتح رب البرية: ٢/٢٣٥.

(٢) في الأصل: للتعجب العجب. انظر المصادر المتقدمة.

(٣) في الأصل: القصد.

(٤) في الأصل: منها.

(٥) في الأصل: قولهم.

(٦) في الأصل: كثرتها.

الباب السابع والأربعون

الندبة

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

النُّدْبَةُ

ما للْمُنادَى اجْعَلْ لمَنْدُوبٍ ومَا نُكِّرَ لمْ يُنْدَبْ ولا ما أُبْهِما

النُّدْبَةُ: تَعْيينُ[1] المُنادَى المُتفَجَّعِ علَيْه لفَقْده[2]، نحْوُ «وا مُحَمَّداهُ»، أوْ لتَنزيله[3] مَنزِلَةَ المَفقود، كقَول عُمَرَ – وقَد أُخبِرَ بجَدْبٍ أصابَ بعْضَ العرَب: «واعُمَراهُ»[4]، أوِ المتوَجَّعِ[5] لَهُ، نَحْوُ:

٢٠٧- فَواكَبِدًا منْ حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّني ....

---

(١) في الأصل: تعين.

(٢) في الأصل: المفتجع على فقده. راجع الأشموني: ٣/١٦٧.

(٣) في الأصل: ولتنزيله. راجع الأشموني: ٣/١٦٧.

(٤) وفي عمدة الحافظ: «كقول عمر رضي الله عنه حين أخبر بجدب شديد أضر بناس فصاح: «واعمراه واعمراه».
انظر عمدة الحافظ لابن مالك: ١٨٥، التصريح على التوضيح: ٢/١٨١، شرح المرادي: ٤/٢٥، شرح دحلان: ١٣٦، شرح الشاطبي للألفية (رسالة دكتوراه): ٢/٥٤٦، شرح الاشموني: ٣/١٦٧، حاشية الخضري: ٢/٨٢، معجم النحو: ٣٩٩.

(٥) في الأصل: أو للمتوجع. راجع الأشموني: ٣/١٦٧.

٢٠٧- مطلع قصيدة من الطويل لقيس بن الملوح العامري (صاحب ليلى) في ديوانه (٤١)، وعجزه:

ومِن عبَراتٍ ما لهُنَّ فَناءُ

وقال العيني في شواهده الصغرى (بهامش الأشموني: ٣/١٦٧): «الظاهر أن هذا من أشعار المحدثين الذين لا يحتج بهم». والشاهد فيه على أن الندبة تكون للمتوجع له كما في قوله «فواكبدا».
انظر عمدة الحافظ لابن مالك: ١٨٥، التصريح على التوضيح: ٢/١٨١، شرح المرادي: ٤/٢٥، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/١٤٧، شرح الأشموني: ٣/١٦٧، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٥٤٦.

أوْ منهُ(١)/ ، نحْوُ «وَامُصيبَتاهُ»(٢). [١/١٨٢]

ولا يُستَعمَلُ فيها منْ حُروف النِّداءِ إلاّ «وَا» و«يَا».

ويَستحقُّ المَنْدوبُ منَ الإعْرابِ ما يَستحقّهُ المُنادَى العاري عنِ النُدبَةِ، فيُضَمُّ في نَحْوِ «يا زَيْدُ»، ويُنصَبُ في نَحْوِ «واأَميرَ(٣) المؤمنينَ».

ولا يُندَبُ نَكرَةٌ، كـ«رجُلٍ، وامرأةٍ»، ولا مُبهَمٌ كأسْماءِ الإشارَةِ و«أيٍّ»(٤)، لأنّ المَقصودَ بالنُدبَةِ إنّما هوَ عِظَمُ الفَجيعةِ بفَقْدِ المَنْدوبِ، واشتِهارُ حالِهِ بالنُدبَةِ لهُ، وذلكَ لا يَحصلُ إلاّ معَ التَعْيينِ(٥).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وَيُندَبُ المَوْصولُ بالّذي اشتَهَرْ ... كَبِئْرِ زَمْـزَمٍ يَلِي وا مَـنْ حَفَـرْ

المَوصُولُ منْ قسمِ المُبهَمِ، فَلا يُندَبُ إلاّ إذا كانتْ صِلَتُهُ مَشهورَةً، نحْوُ «وَامَنْ حفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ»، إذْ قدْ عُلِمَ أنّ حافِرَها عبْدُ المُطّلِبِ، فصارَ بمَنزِلَةِ: «واعَبْدَ المُطَّلِبَاهْ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

ومُنْتَهى المَنْدوبِ صِلْهُ بالألِفْ ... مَتْلُوُّها إنْ كانَ مِثْلَها حُذِفْ

كَذاكَ تَنْوينُ الّذي بِـهِ كَمَـلْ ... مِـنْ صِلَـةٍ أو غيرِها نِـلْتَ الأمَلْ

يتّصِلُ آخِرُ المَنْدوبِ غالِباً بألِفٍ، سَواءٌ كانَ مُفرَداً نحْوُ:

٢٠٨- .... وقُمْتَ فِينا بأمْرِ اللّهِ يا عُمَرا

---

(١) أي: أو المتوجع منه. راجع الأشموني: ٣/١٦٧.

(٢) وقال ابن مالك: «الندبة إعلان المتفجع باسم من فقده بموت أو غيبة كأنه يناديه نحو «وازيداه». وقال المرادي: هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهي من كلام النساء غالباً.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٤١، شرح المرادي: ٤/٢٤، الهمع: ٣/٦٦، شرح المكودي: ٢/٤٦، كاشف الخصاصة: ٢٦٩، البهجة المرضية: ١٣٦، حاشية الخضري: ٢/٨١، معجم النحو: ٣٩٩، معجم المصطلحات النحوية: ٢١٨.

(٣) في الأصل: وأمير.

(٤) وذهب الكوفيون إلى جواز ندبة النكرة والأسماء الموصولة، والرياشي إلى جواز ندبة النكرة فقط، وفي الحديث: «واجبلاه»، وقال غيره: وهو نادر إن صح.
انظر الإنصاف (مسألة: ٥١): ١/٣٦٢، الهمع: ٣/٦٧، التصريح على التوضيح: ٢/١٨٢، شرح الأشموني: ٣/١٦٨.

(٥) في الأصل: التعين.

٢٠٨- من البسيط لجرير بن عطية الخطفي من قصيدة له في ديوانه (٣٠٤)، أحد أبيات ثلاثة رثى بها عمر بن عبد العزيز، وصدره: =

أو مُضافاً، نحْوُ «واأَميرَ(١) المُؤْمنِينَاهْ»، أو نِهايَةَ صِلَةٍ(٢)، نحْوُ «وامَنْ حفرَ بِئْرَ زَمْزَماهْ».

ثمّ إنْ كانَ مَتْلُوُّ الألف - وهُوَ الحَرفُ الّذي قَبلَها - مَضْموماً، نحْوُ «وازَيْدُ»(٣) أو مَكْسوراً، نحْوُ «واعَبْدَ المطّلب» - حُذفَتْ حركَتُهُ، وفُتِحَ، لاتّصال الألِف به، وإنْ كانَ ألفاً مثلَها - حُذفَتْ، نحْوُ «وامُوسَاهْ»(٤) / . [١٨١/ب]

وكَذلكَ يُحذَفُ تَنوينُ ما كَمَلَ به المَنْدوبُ من صلَة، نحْوُ «وامَنْ حفرَ بِئْرَ زَمْزَماهْ»، أو غَيرِ الصِّلَةِ، كالمُضافِ إلَيهِ، نحْوُ «واغُلامَ زَيْداهْ»، والمَحكِيِّ، نحْوُ «واتَأبَّطَ شرّاهْ»(٥).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

والشّكْلَ حَتْماً أوْلِهِ مُجانِسَا إنْ يَكُنِ الفتْحُ بِوَهْمٍ لابِسَا

= حُمِّلْتَ أمراً عَظيماً فاصْطَبَرْتَ لَهُ

ويروى:

حُمّلتَ أمراً عَظيماً فاضْطَلَعْتَ به وقُمتَ فيه بإذن اللّه يا عُمَرا

وانفرد المؤلف من بين مما اطلعت عليه من مراجع بروايته «فينا» بدل «فيه». أراد بالأمر العظيم: الخلافة، واضطلع بالأمر: قوي عليه. والشاهد في قوله: «يا عمرا» حيث ألحق في آخره ألف الندبة وهو مفرد.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٤٤، التصريح على التوضيح: ٢/١٦٤، شرح الأشموني: ٣/١٣٤، ١٦٧، ١٦٩، الشواهد الكبرى: ٤/٢٢٩، ٢٧٣، الهمع (رقم): ٧٠١، الدرر اللوامع: ١/١٥٥، المطالع السعيدة: ٢٩٠، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/١٤٦، ١٤٩، مغني اللبيب (رقم): ٦٩٨، شواهد المغني: ٢/٧٩٢، أبيات المغني: ٦/١٦١، شرح ابن الناظم: ٥٩٢، شرح المرادي: ٤/٢٤، شرح دحلان: ١٣٦، فتح رب البرية: ٢/٢٠١، أوضح المسالك: ١٩٨، ٢٠٧، البهجة المرضية: ١٣٧.

(١) في الأصل: وامير. (٢) في الأصل: صلته. (٣) في الأصل: وزايد.

(٤) فـ«موساه» مبني على ضم مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت. وأجاز الكوفيون قياساً قلب الألف، فقالوا: «واموسياه».
انظر شرح المرادي: ٤/٢٨، الأشموني مع الصبان: ٣/١٦٩، التصريح على التوضيح: ٢/١٨٣، الهمع: ٣/٦٨.

(٥) وذلك لأنه لا حَظَّ له في الحركة وفتح ما قبله، وهو مذهب سيبويه والبصريين. وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين: فتحه، فتقول: «واغلام زيدناه» في «واغلام زيد»، وكسره مع قلب الألف ياء فتقول: «واغلام زيدنيه». وأجاز الفراء وجهاً ثالثاً، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء، فتقول: «واغلام زيديه».
انظر الكتاب: ١/٣٢٢، شرح المرادي: ٤/٢٨-٢٩، الهمع: ٣/٦٨، شرح الأشموني: ٣/١٦٩-١٧٠، التصريح على التوضيح: ٢/١٨٣.

قدْ تقدّمَ أنّ ما يَليه ألفُ النُدبَة، إنْ كانَ ضمّةً، أو كَسرةً - حُذفَتْ، وأُبدلَ مكانَها فَتحةٌ لكنْ لا يُفعَلُ ذلكَ إلاّ عنْدَ أمْنِ اللَّبْس - كَما سَبَقَ تَمثيلُهُ -، فإنْ خيفَ بفَتْحِ الآخرِ حُصولُ اللَّبْسِ - أُتيَ بألف النُدبَة مُجانسَةً لحرَكة الآخرِ، فتَصيرُ «واواً» بعْدَ الضّمّة، نحْوُ «واغُلامَهُوهْ»، خَوفاً من الالْتباسِ بالمُضافِ إلى ضَميرِ المؤنّث، و«ياءً» بعْدَ الكَسرَة، نحْوُ «واغُلامَكيهْ»، خوْفَ اللّبْسِ بالمُضافِ إلى ضَميرِ المُخاطَب[١].

ثمّ قالَ:

وَواقفاً زِدْ هاءَ سَكْتٍ إنْ تُردْ ... وإنْ تَشَأْ فالمَدَّ والْهَا لا تَزِدْ

إذا وصَلْتَ المَنْدوبَ بما بعْدَهُ، نحْوُ «واعُمَرَا الكَريمَ» - لمْ تُلْحقْهُ[٢] الهاءَ، وإنْ وقَفْتَ علَيْهِ - فلَكَ أن تَزيدَ في آخرِهِ هاءَ السّكْتِ ساكِنَةً، وقدْ تُضَمُّ للضّرورَة، نحْوُ:

٢٠٩- ألاَ يا عَمْرُو عَمْرَاهُ ... وعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرَاهُ

ولكَ أنْ تَقفَ علَيْه بالألِف[٣] وما انقلَبَتْ إلَيْه[٤] منْ واوٍ أوْ ياءٍ، ولا تأْتي بالهاءِ، كَما سبَقَ منْ قوْلِه:

٢١٠- .... وقُمْتَ فِينا بأمْرِ اللّهِ يا عُمَرَا

---

(١) هذا مذهب البصريين. وأجاز الكوفيون إتباع الألف للكسرة في المثنى نحو «وازيدانيه» وفي المفرد نحو «واعبد الملكيه» وفي نحو «رقاش»: «وارقاشيه».
انظر شرح المرادي: ٤/ ٣٠، شرح الأشموني: ٣/ ١٧٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٤٥، الهمع: ٣/ ٦٩.

(٢) في الأصل: يلحقه.

٢٠٩- من الهزج، ولم أعثر على قائله. ويروى: «واعمرو» بدل «ألا يا عمرو». وأراد بـ«عمرو»: عمرو بن الزبير بن العوام الأسدي، وقوله: «عمراه» تأكيد للمنادى ومندوب. والشاهد في قوله: «عمراه والزبيراه» حيث ضمت هاء السكت فيهما للضرورة.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٣٤٧، شرح ابن الناظم: ٥٩٤، الشواهد الكبرى: ٤/ ٢٧٣، شرح ابن عقيل: ٢/ ٨٣، شواهد الجرجاوي: ٢٢٠، شرح الأشموني: ٣/ ١٧١، المقرب: ١/ ١٨٤، البهجة المرضية: ١٣٧، شرح ابن عصفور: ٢/ ١٢٩، توجيه اللمع: ٢٨٩، شرح الشاطبي للألفية (رسالة دكتوراه): ٢/ ٥٥٦، ٥٧٣، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ٢٦٣.

(٣) في الأصل: بالهاء بعد الألف. راجع الأشموني: ٣/ ١٧٠.

(٤) في الأصل: عليه.

٢١٠- من البسيط لجرير بن عطية الخطفي، من قصيدة له في ديوانه (٣٠٤)، وصدره:
حُمِّلْتَ أمراً عظيماً فاصطبَرْتَ لَهُ

=

ثمّ قالَ:

[١/١٨٣] وقـائـلٌ واعَـبْـد يـا واعَـبْـدَا مَنْ في النِّدا اليَا ذَا سُكُونٍ أبْدَى/

إذَا نُدبَ المُضافُ إلى ياءِ المتكلِّم علَى لُغَة مَنْ أقرّ[١] الياءَ فيه ساكنةً، فقالَ: «يا عَبْدي» - جازَ حذْفُ يائه، لمُلاقاتها ساكنَةً لألف النُدْبَة، فيُقالُ: «واعَبْدَا»، وهُوَ اخْتيارُ المبرِّد[٢]، وجازَ تَحْريكُها بالفَتْح لمُجانَسَةَ الألف، فيُقالُ: «واعَبْديَا» وهُوَ اختيارُ سيبويه[٣]، ويتعيّنُ الأوّلُ علَى لُغة مَنْ قلَبَ الياءَ ألفاً أو حذَفَها واجْتزَأَ عَنْها بالفَتحَة أوِ الكَسرَة[٤]، أو عاملَها مُعامَلَةَ المُفرَد، ويتعيّنُ الثّاني على لُغَة مَنْ أقرّ الياءَ وحرَّكها بالفَتْح[٥].

= وقد تقدم الكلام عليه في صفحة: ٢/١٣٧. والاستشهاد فيه على أن المندوب إذا وقفت عليه يجوز لك أن تقف عليه بالهاء، لخفاء الألف التي في آخره، ولك تركها كما في قول الشاعر هنا «يا عمرا».

(١) في الأصل: قرأ.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك: ١٣٤٩/٣، التصريح على التوضيح: ١٨٣/٢، شرح المرادي: ٣١/٤، شرح الأشموني: ١٧١/٣، شرح الرضي: ١٥٧/١. وفي المقتضب (٤/ ٢٧٠) نرى المبرد أجاز ما ذهب إليه سيبويه وأجاز وجهاً آخر وهو حذف الياء، حيث قال: «ومن رأى أن يثبت الياء ساكنة فيقول: «يا غلامي أقبل» فهو فيها بالخيار إن شاء قال: «واغلامياه» فحرك لالتقاء الساكنين، وأثبت الياء لأنها علامة، وكانت فتحتها هاهنا مستخفة كفتحة الياء في القاضي ونحوه للنصب، وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين، كما تقول: «جاء غلام العاقل». ومن رأى أن يثبتها متحركة قال: «واغلامياهُ» ليس غير». انتهى.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٣٢١، التصريح على التوضيح: ١٨٣/٢، شرح المرادي: ٤/ ٣١، شرح الأشموني: ٣/ ١٧١، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٣٤٩.

(٤) في الأصل: والكسرة.

(٥) انظر الأشموني: ٣/ ١٧١.

الباب الثامن والأربعون

الترخيم

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

التّرخِيمُ

تَرْخيماً احْذفْ آخرَ المُنادَى ... كَيا سُعا فيمَنْ دَعا سُعادَا

التّرْخيمُ: عبارةٌ عنْ حَذْف آخرِ الكَلمَة[١]، واشتقاقُهُ منَ الصّوتِ الرّخيمِ، وهُوَ الرّقيقُ[٢]، ولاَ يُستعملُ في غيرِ النّداء، إلاَّ ضَرورةً - كَما يأْتي -.

ولا يُرَخّمُ فيه مُعرَبٌ - سَواءٌ كانَ نكرَةً أو مُضافاً -، ولا مَحْكِيٌّ، ولا مُستَغاثٌ، ولا متعَجَّبٌ منْهُ، ولا مَنْدوبٌ.

وقدْ مثّلَهُ الناظمُ بقَوله: «يا سُعا» في نِداءِ «يا سُعادُ»، وكَقِراءَةِ الأعْمَشِ[٣]: ﴿ونادَوْا يا مَالِ﴾[٤] [الزخرف: ٧٧].

---

(١) وقال ابن عصفور: وهو في اصطلاح النحويين حذف أواخر الأسماء في النداء. وقال المرتضى: حذف في آخر الاسم تحسيناً أو تخفيفاً حسب الاشتقاقين.
انظر في ذلك شرح ابن عصفور: ٢/١١٣، تاج علوم الأدب: ٢/٥٧٣، شرح المرادي: ٤/٣٢، شرح المكودي: ٢/٤٩، التصريح على التوضيح: ٢/١٨٤، الهمع: ٣/٧٦، شرح ابن عقيل: ٢/٨٤، شرح الرضي: ١/١٤٩، الفوائد الضيائية: ١/٣٤١، التعريفات: ٥٦، معجم المصطلحات النحوية: ٩٢، معجم النحو: ٩٩.

(٢) قال الأزهري: وهو لغة: التسهيل والتليين، يقال: صوت رخيم: أي: سهل لين. وقال المرتضى: وهو في اللغة التحسين، قال:

لَها بشَرٌ مثلُ الحَريرِ ومنطِقٌ ... رَخيمُ الحَواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

والقطع، كقولهم: «رخمت الدجاجة» إذا قطعت البيض.
انظر في ذلك التصريح على التوضيح: ٢/١٨٤، تاج علوم الأدب: ٢/٥٧٢، شرح المرادي: ٤/٣٢، شرح الأشموني: ٣/١٧١، شرح المكودي: ٢/٤٩، الهمع: ٣/٧٦، شرح ابن عقيل: ٢/٨٣، شرح ابن عصفور: ٢/١١٣، شرح ابن يعيش: ٢/١٩، اللسان (رخم)، معجم المصطلحات النحوية: ٩٢.

(٣) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء أبو محمد الكوفي الملقب بالأعمش، تابعي جليل، أحد القراء الاربع عشر، أصله من بلاد الري، ومنشؤه ووفاته في الكوفة، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، ولد سنة ٦١هـ وروى نحو (١٣٠٠) حديث وتوفي سنة ١٤٨هـ. =

وإنّما تُوُسِّعَ في تَرخيمِ المُنادَى، لأنّهُ قدْ تغيّرَ بالنّداءِ، والتّرخيمُ تغييرٌ، والتّغييرُ يُؤْنِسُ بالتّغييرِ(١).

ثمّ قالَ:

وجوِّزَنْهُ مُطْلقاً في كُلِّ مَا أُنِّثَ بالهَا والّذي قدْ رُخِّما
بَحذْفِها وَفِّرْهُ(٢) بعْدُ واحظُلا تَرْخيمَ ما منْ هذه الهَا قدْ خَلا
إلاّ الرُّباعيَّ فَما فوقُ العلَمْ دونَ إضافَةٍ وإسْنادٍ مُتَمّ/ [١٨٣/ب]

التّرخيمُ جائزٌ مُطلقاً في كُلِّ ما أُنِّثَ بالهاءِ، سَواءٌ كانَ لمُذكّرٍ(٣)، كـ«طَلْحَةَ» أو لمؤنّث، كـ«عائشَةَ»، زائداً على ثَلاثَة أحرُفٍ - كَما مُثِّلَ -، أو ثَلاثةً، كـ«ثُبَةٍ»، عَلَماً (- كَما مُثِّلَ -)(٤)، أو غيرَ علَمٍ، كـ«جاريَةٍ».

ويُرَخَّمُ ما هيَ فيه بحَذْفِها، كَما مُثِّلَ بقَولِهِمْ: «عائشُ يا لَقَومَكِ»، ويوَفَّرُ ما رُخِّمَ بحَذفِها، فَلا يُحذَفُ منْهُ شَيءٌ بعْدَ ذلكَ، بلْ حرْفُ اللِّينِ إنْ كانَ قبلَها بقِيَ علَى حالهِ مُطلَقاً.

ويَحظُلُ: أيْ: يَمتَنعُ تَرخيمُ ما خَلا منْ «هاءِ» التّأنيث، إلاّ إذا كانَ علَماً زائداً علَى ثَلاثَةِ أحرُفٍ، خالياً(٥) منْ تَركيبَي: الإضافَةِ والإسْنادِ، كـ«جَعْفَرٍ» منْ أعْلامِ المذكّرِ، و«زَيْنَبَ» منْ أعلامِ المؤنّث.

فلا يُرَخّمُ نحْوُ «إنْسانٍ» لفَقْدِ العلَميّةِ، ولا نَحوُ «زَيدٍ»، لانتِفاءِ الزّيادَةِ

= انظر ترجمته في طبقات ابن سعد: ٦/ ٢٣٨، تاريخ بغداد: ٩/ ٣، الأعلام: ٣/ ١٣٥، طبقات القراء: ١/ ٣١٥.

(٤) بكسر اللام، وهي قراءة علي وابن مسعود أيضاً. وفيه لغتان: يقال: «مال أقبل» بكسر اللام، وهذا أفصح اللغتين، ومن العرب من يقول: «يا مال أقبل» بضم اللام، فيجعلون ما بقي اسماً على حاله.

انظر القراءات الشاذة: ١٣٦، إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٢٢٨، إعراب النحاس: ٤/ ١٢١، أسرار العربية: ١٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٨٦.

---

(١) انظر شرح الأشموني: ٣/ ١٧٢، شرح ابن عصفور: ٢/ ١١٣، شرح دحلان: ١٣٧، أسرار العربية: ٢٣٦، وراجع الأشباه والنظائر: ١/ ١٣٣-١٣٥.

(٢) في الأصل: وفر. انظر الألفية: ١٣٢.

(٣) في الأصل: المذكر.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) في الأصل: خال.

علَى الثّلاثة، ولا تأثيرَ لحَرَكة وسَطه، كـ« حَكَم »[١]، ولا نحْوُ « عَبْدِ اللّه »[٢]، لأنّهُ مُضافٌ[٣]، ولا نحْوُ « بَرَقَ نحْرُهُ »، لأنّ فيه إسْناداً[٤].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ:

ومعَ الآخرِ احْذف الّذي تَلا ... إنْ زِيْدَ لِيْناً ساكناً مُكَمِّلا
أربَعَةً فَصاعداً والخُلْفُ في ... واوٍ وياءٍ بِهما فَتْحٌ قُفي

إذا حُذفَ الآخرُ للتّرخيمِ، وكانَ ما قَبلَهُ صَحيحاً - أُقِرَّ، فلَمْ يُحذَفْ[٥]، وإنْ كانَ معتَلاً، وهُوَ المُرادُ بقَوله: « لِيْناً » حُذفَ معَ الآخرِ، سَواءٌ كانَ واواً، كـ« مَنْصورٍ »، أو ياءً، كـ« مُسلمينَ »، أو ألفاً، كـ« مَرْوانَ »، وإنّما يُحذَفُ[٦] بشَرْطَين:

أحَدُهُما: أن يكونَ ساكناً.

الثّاني: أن يكونَ مُكَمِّلاً أربَعَةً[٧] أحرُفٍ فَصاعِداً - كَما مُثِّلَ -، ومِنْ وُرودِه:

---

(١) هذا مذهب البصريين، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين. وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، وذلك نحو قولك في « عنق »: « يا عن »، وفي « كتف »، « يا كت ». ونقل ابن بابشاذ أن الأخفش وافق الكوفيين على ذلك، وفي شرح ابن عصفور وغيره أن ذلك مذهب الفراء. وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق.

انظر الإنصاف (مسألة: ٤٩): ١/٣٥٦، شرح المرادي: ٤/٤٣، الهمع: ٣/٨١، شرح الرضي: ١/١٤٩، شرح ابن عصفور: ٢/١١٤، التصريح على التوضيح: ٢/١٨٥، التسهيل: ١٨٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٥٧، شرح الأشموني: ٣/١٧٥.

(٢) في الأصل: ولا نحو عبد الله. مكرر.

(٣) وأجازه الكوفيون بحذف آخر المضاف إليه، كقوله:

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا

وهو عند البصريين نادر. انظر الإنصاف (مسألة: ٤٨): ١/٣٤٧، شرح المرادي: ٤/٤٥، الهمع: ٣/٧٨، شرح الأشموني: ٣/١٧٥، شرح الرضي: ١/١٤٩.

(٤) في الأصل: إسناد.

(٥) وذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده، وذلك نحو قولك في « قمطر »: « يا قم »، وفي « سبطر »: « يا سب »، وما أشبه ذلك ونسب للفراء.

انظر الإنصاف (مسألة: ٥٠): ١/٣٦١، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٥٧، شرح المرادي: ٤/٤٨، شرح الأشموني: ٣/١٧٧.

(٦) في الأصل تحذف.

(٧) في الأصل: لأربعة.

٢١١- يا مَرْوَ إنَّ(١) مطيَّتي مَحبوسَةٌ ....

فلَوْ كانَ حرفُ اللِّينِ الَّذي يَليهِ الآخرُ متحرِّكاً، نحْوُ «هَبَيَّخٍ، وقنورٍ»(٢) إذا سَمَّيْتَ بهما- / ويُتَصوَّرُ ذلكَ في الألفِ المُنقلبَةِ عنْ متحرِّكٍ، كـ«مُخْتارٍ، ومُنْقادٍ» علَمَيْنِ - لمْ يُحْذَفْ حرْفُ اللّينِ في ذلكَ كُلِّه، وكَذا لوْ كانَ حرْفُ اللّينِ ثالثاً كـ«ثَمودَ، وسَعيْدٍ، وعمادٍ» - لمْ يُحذَفْ. [١٨٤/أ]

وفي اشتراطِ كَوْنِ ما قَبلَ الواوِ والياءِ مُجانِساً لَها - بأنْ يكونَ مَكْسوراً(٣) قبْلَ الياءِ، ومَضْموماً قبْلَ الواوِ - خلافٌ:

فسيبويهِ والأكْثَرونَ يَشتَرطونَ ذلكَ، فَلا يُجيزونَ حذْفَ حرْفِ العِلّةِ في نحْوِ «فِرْعَوْن، وغُرْنَيْق»(٤)، لأنّ ما قَبلَ الواوِ والياءِ فيهِما مَفتوحٌ(٥).

والفَرّاءُ لا يَشتَرِطُ ذلِكَ، فيُجيزُ حَذفَهُ(٦).

٢١١- من الكامل للفرزدق من أبيات له في ديوانه (٤٨٢) يخاطب بها مروان بن الحكم وعجزه:

تَرْجُو الحِباءَ وربّها لمْ يَيأسِ

ويروى:

مَروانُ إنّ مطيّتي مَعكوسَةٌ

الحباء: العطاء. وأسند «ترجو» إلى المطية مجازاً، وأراد به نفسه. قوله: «وربها لم ييأس» أي: وصاحب المطية غير آيس من حبائك. والشاهد في قوله: «يا مرو» حيث رخم «مروان»، فحذف منه الألف والنون، لأنه بعد حذف النون بقي ما قبله حرف علة - وهو الألف - فحذف لسكونه ولكونه مكملاً أربعة أحرف.

انظر شرح الأشموني: ٣/١٧٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٨٦، الشواهد الكبرى: ٤/٢٩٢، الكتاب مع الأعلم: ١/٣٣٧، جمل الزجاجي: ١٧٢، الحلل: ٢٣٩، أمالي ابن الشجري: ٢/١٨٧، شرح ابن يعيش: ٢/٢٢، شواهد ابن السيرافي: ١/٥٠٥، ٥٠٦، شواهد ابن النحاس: ٢٣٥، التبصرة والتذكرة: ٣٦٩، شرح الجمل لابن هشام: ٢٥٥، اللمع: ١٩٩، توجيه اللمع: ٢٧٧، أوضح المسالك: ٢٠٩.

(١) في الأصل: أ. بدل «إن». انظر المراجع المتقدمة.

(٢) في الأصل: ومستور. راجع التصريح: ٢/١٨٧. و«الهَبَيَّخُ» الغلام الممتلئ، والقَنَوَّرُ: الصعب اليبوس من كل شيء.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٨٧، اللسان: ٦/٤٦٠٢ (هبخ) ٥/٣٧٦٣ (قنور).

(٣) في الأصل: مكسور.

(٤) الغرنيق: طير من طيور الماء طويل العنق. انظر اللسان (غرنق)، التصريح: ٢/١٨٧.

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٥٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٨٧، الهمع: ٣/٨٥، البهجة المرضية: ١٣٨، شرح المرادي: ٤/٤٨، شرح الأشموني: ٣/١٧٨.

(٦) والجرمي أيضاً، وذكر أن ما ذهب إليه مذهب الأكثرين. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٥٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٨٧، شرح المرادي: ٤/٤٨، شرح الأشموني: ٣/١٧٨، الهمع: ٣/٨٥، البهجة المرضية: ١٣٨.

وإلى هذهِ المَسألةِ أشارَ بقولِه:

.... والخُلْفُ في   واوٍ وياءٍ بهما فتحٌ قُفي

لأنَّهُ لا يُتصوَّرُ قبلَهُما حرَكةٌ غيرُ مُجانِسَةٍ، إلَّا الفَتْحَةُ، فَلا يُتَصوَّرُ ضمَّةٌ قبْلَ الياءِ، ولا كَسرَةٌ[١] قَبْلَ الواوِ.

ولا خلافَ في الواوِ والياءِ منْ نحْوِ «مُصطَفونَ ومُصطَفَيْنَ» وإنْ كانَ قبلَهُما فتحٌ، لأنّ الحركَةَ المُجانِسَةَ فيهِما مقدَّرةٌ، وإنّما عُدلَ إلى الفَتْحِ للَّبْسِ[٢] باسْمِ الفاعِلِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

والعَجُزَ احْذِفْ من مُرَكَّبٍ وقَلْ   تَرْخِيمُ جُملَةٍ وذَا عَمْروٌ نَقَلْ

هَذا القِسمُ الثّاني منْ قسمَي التّرخيمِ، وهُوَ ما تُحذَفُ منْهُ الكلمَةُ الأخيرةُ، وهُوَ المركَّبُ تَرْكِيبَ مَزْجٍ، فإنّكَ تَحذَفُ عجُزَهُ، فتَقولُ في «مَعْدِيْ كَرِبَ، وسِيبَويه» مرَخِّمينَ: «يا مَعْدِيْ، ويا سِيْبَ»[٣].

وقَلّ تَرْخيمُ الجُملَةِ المَنقولةِ إلى العَلَميّةِ لحَذْفِ عجُزِها، وهَذا نقَلَهُ عَمْروٌ أبو بِشْرٍ إمامُ/ النّحْوِ الملقّبِ بـ«سِيبَويهِ» في بابِ النّسَبِ في كِتابِهِ لا في بابِ [١٨٤/ب] التّرْخيمِ[٤].

---

(١) في الأصل: ولا كثرة.

(٢) في الأصل: اللبس.

(٣) وقال ابن كيسان: لا يجوز حذف الثاني من المركب، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت: «يا بعلب ويا حضرم» لم أر به بأساً، والمنقول أن العرب لم ترخم - أي: المركب -، وإنما أجازه النحويون. ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به. ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه»، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف مه إلا الهاء، فتقول: «يا سيبوي»، ونسب إليه أنه قال: ثم تقلب الياء ألفاء فيقال: «يا سيبوا».
انظر شرح المرادي: ٤/ ٥٠، شرح الأشموني: ٣/ ١٧٨-١٧٩، الهمع: ٣/ ٨٢-٨٣.

(٤) انظر الكتاب: (٢/ ٨٨) ونص في باب الترخيم على المنع فقال (١/ ٣٤٢): «واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو «تابط شراً وبرق نحره» وما أشبه ذلك». انتهى. قال ابن مالك: وأكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسناداً كـ«تابط شراً» وهو جائز، لأن سيبويه حكى ذلك في بعض أبواب النسب فقال: «تقول في النسب إلى «يا تابط شراً»: تابطي، لأن من العرب من يقول: «يا تابط»، ومنع ترخيمه في باب الترخيم، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير، وجواز ترخيمه قليل. انتهى.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٣٥٩، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٨٤-١٨٥، شرح الأشموني: ٣/ ١٧٩، شرح دحلان: ١٣٨، شرح ابن الناظم: ٦٠٠، شرح المرادي: ٤/ ٥٠.

ثمّ قالَ:

وإنْ نويْتَ بعْدَ حذْفٍ ما حُذِفْ فالباقيَ استَعْمِلْ بما فيه أُلِفْ
واجْعَلْهُ إنْ لمْ ينْوَ محذوفٌ كَما لوْ كانَ بالآخرِ وضْعاً تُمِّما

إذا رُخِّمَ المُنادَى، فلكَ فيما بقِيَ منه[١] وجْهان:

أحدُهُما: أن يُنْوى المَحْذوفُ، فيُترَكُ الباقي علَى ما كانَ علَيْه قبْلَ الحَذْفِ منْ حركةٍ أو سُكونٍ، فتَقولُ: «يا جَعْفَ، ويا مَنْصُ، ويا حارِ، ويا هِرَقْ»[٢] بفَتْحِ الأوّلِ، وضمِّ الثّاني، (وكَسرِ)[٣] الثّالث، وإسْكانِ الرّابعِ.

والثّاني: أن لا يُنْوى المحْذوفُ، بلْ تُجعَلُ ما بَقِيَ بمَنزلَةِ الاسْمِ المُستَقلِّ الّذي تمّ وضْعُهُ بالحَرْفِ الأخيرِ منْهُ، فتَبْنِيهِ علَى الضّمِّ مُطلَقاً، وتَجعَلُ الضّمّةَ في «يا مَنْصُ» حادثَةً للبناءِ.

والأوّلُ أكثَرُ في[٤] الاستعْمالِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تعالَى:

فقُلْ علَى الأوّلِ في ثَمودَ يَا ثَمُوْ ويا ثَمِي علَى الثّاني بيا

إنّما قُلْتَ علَى الوجْهِ الأوّلِ «يا ثَمُو»، لأنّ المَحْذوفَ كالمَلْفوظِ بهِ، فلَيْسَت الواوُ آخراً[٥].

وأمّا على الثّاني، فتُقلَبُ الواوُ ياءً، والضّمّةُ الّتي قَبلَها كَسرةً، لأنّهُ ليْسَ في كَلامهِمْ اسْمٌ مُعربٌ آخرُهُ واوٌ لازمةٌ، قَبْلَها ضمّةٌ، وقدْ يُوجَدُ ذلكَ في الفعْلِ، كـ«يَغْزُو»، وفي المَبْنيِّ، كـ«هُوَ»، وفيما واوُهُ غيْرُ لازمَة، كـ«أبوهُ»، ومعَ سُكونِ ما قَبْلَ الواوِ، كـ«عَدْوٍ»، فلذَلكَ قُلبَت الواوُ ياءً، كَما قُلبَتْ في جَمْعِ «دَلْوٍ» معَ أنّ قِيامَهُ[٦] «أدْلُوٍ» على وزْنِ «أفعُلٍ»، واللاّمُ واوٌ.

[١٨٥/أ] ولذَلكَ تَقولُ علَى الأوّلِ: «يا عِلاوَ»[٧] تَرْخيمَ «عِلاوَةٍ»، لأنّ/ الواوَ لَيسَتْ آخراً في التّقديرِ.

وتَقولُ علَى الثّاني: «يَا عِلاءُ»[٨]، بإبْدالِ الواوِ هَمزةً، لوُقوعِها آخِراً بعْدَ ألِفٍ، كـ«كِساءٍ».

---

(١) في الأصل: فيه.
(٢) في الأصل: ويا هو. راجع التصريح: ٢ / ١٨٨.
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.
(٤) في الأصل: من.
(٥) في الأصل: جزا.
(٦) في الأصل: يقاسه.
(٧) في الأصل: علا. راجع شرح الأشموني: ٣ / ١٨٢.
(٨) في الأصل: علاه. راجع شرح الأشموني: ٣ / ١٨٢.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعالَى:

والتَـزِمِ الأوّلَ فـي كَـمُسْـلِمَهْ وجوِّزِ الوَجْهَيْنِ في كمَسْلَمَهْ

ما رُخِّمَ بحَذْفِ تاءِ التّأنيث، فلَكَ في آخرِه منْ مُراعاةِ المَحْذوفِ وعدَمِ مُراعاتِه وَجْهانِ كغَيْرِه، فتَقولُ في «مَسْلَمَة» على الأوّل: «يا مَسْلَمَ» - بالفَتْحِ -، وعلَى الثّاني: «يا مَسْلَمُ» - بالضّمِّ، وكذلكَ تَقولُ: «يا فاطمَ»، ويا فاطمُ»، إلاّ أنْ يَعْرِض[١] بسَببِ عدَمِ مُراعاةِ المَحْذوفِ لَبْسٌ، كَما في نحْوِ «مُسلمَة، وقائمَة»، ونَحْوِهما منْ صفاتِ المؤنّث، كـ«حارثَة، وحَفصَة»، ونَحْوِهما منْ أعْلامه، فإنّهُ يجِبُ إبْقاءُ أواخِرِها كُلِّها علَى الفَتْحِ، لِما يَعرِضُ منَ الضّمِّ منِ التباسِها بصِفَةِ المُذكّر، أو غَيرِه[٢][٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعالَى:

ولاضْطِرارٍ رخَّمُـوا دونَ نِدَا ما للنِّدا يَصلُحُ نحْوُ أحْمَدَا

يُرَخَّمُ غيرُ المُنادَى في ضَرورَةِ الشِّعْر، لَكِنْ بشَرْطِ صَلاحيّته للنّداء، نحْوُ «أحْمَدَ» وغَيرِه منَ الأعْلامِ، فلَوْ لمْ يَصلُحْ لمُباشَرَةِ حرْفِ النِّداءِ لهُ، كـ«الغُلامِ» - لمْ يُرَخَّمْ.

ومنْ شرْطِه أيْضاً أنْ يَصلُحَ للتّرْخيمِ في النِّداء، فَلا يُرَخَّمُ مُضافٌ، ولا ثُلاثيٌّ، إلاّ أنْ يكَونَ مُختتَماً[٤] بالتّاء، ثمّ لكَ أن تَجعَلَهُ بعْدَ تَرْخيمه كالمُستَقلِّ، فتُعْرِبُ ما بَقِيَ بِما يَقْتَضِيه العامِلُ، وَهُوَ الأكثَرُ[٥]، كقَولِه:

---

(١) في الأصل: يعوض.
(٢) في الأصل: أو عدمه.
(٣) وذلك كان يلزم بتقدير تمامه الأداء إلى عدم النظير، كما لو رخم «طيلسان» بكسر اللام، فإنه لو قدر تماماً لزم وجود «فيعل» بكسر العين في الصحيح، وهو بناء مفقود إلا ما ندر من «صيقل» اسم امرأة، و«بيئس» في قراءة. ومن ذلك «حبلوى وحمراوى» فإنهما لو رخما على هذا الوجه لقيل فيهما «يا حبلى ويا حمرا» فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له، وهو كون الف «فعلى» وهمزة «فعلاء» مبدلتين من واو، وهما لا يكونان إلا للتانيث. وهذا سبب مختلف فيه، وممن ذهب إلى اعتباره الأخفش والمازني والمبرد، ونقل عنهم في ترخيم «حبلوى»، ونقل عن الأخفش في «طيلسان» ونقله ابن إصبع عن كثير من النحويين. وذهب السيرافي وغيره إلى عدم اعتباره فأجاز الترخيم في ذلك.
انظر شرح المرادي: ٤/٥٥-٥٦، المقتضب: ٤/٤-٥، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٦٥، الهمع: ٣/٩٠، شرح دحلان: ١٣٩.
(٤) في الأصل: مختما.
(٥) وهذا الوجه في الضرورة مجمع على جوازه. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٧١، شرح المرادي: ٤/٥٦، التسهيل: ١٨٩، شرح الأشموني: ٣/١٨٤، شرح ابن الناظم: ٦٠٢، حاشية الخضري: ٢/٨٦.

٢١٢- مَرَرْتُ بِعُقْبٍ وهْوَ قدْ ذَلَّ للعدا ....

ولكَ أنْ تَنْوِي المَحْذوفَ/ فتَتْرُكَهُ علَى حالِهِ(١)، كَما هُوَ الأرْجَحُ في النِّداءِ، كقَوْلِهِ: [١٨٥/ب]

٢١٣- .... وأضْحَتْ(٢) منْكَ شاسِعَةً أُمامَا

أصْلُهُ: أُمامَةُ.

٢١٢- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

فعَدّوا لِقائِي لهُ خيرَ ناصِرِ

عقب: ترخيم عقبة، وفيه الشاهد، حيث بقي الاسم بعد ترخيمه كالمستقل، وأعرب بما يقتضيه العامل، وهو الأكثر.

انظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/٥٦٠، السراج المنير شرح الجامع الصغير لأبي الفداء الزبيدي: ص٥٤٤ (مخطوط).

(١) وإلى جواز ذلك ذهب سيبويه وجمهور البصريين، ومنعه المبرد. انظر الكتاب: ١/٣٤٢، التسهيل: ١٩٠-١٩١، التصريح على التوضيح: ٢/١٩٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٧١، شرح المرادي: ٤/٥٧، شرح الأشموني: ٣/١٨٤، شرح الرضي: ١/١٤٩، شرح ابن عصفور: ٢/١٢٥، شرح ابن الناظم: ٦٠٣، حاشية الخضري: ٢/٨٦.

٢١٣- مطلع قصيدة من الوافر لجرير بن عطية الخطفي في ديوانه (٥٠٢)، يمدح فيها هشاماً، وصدره:

ألا أضْحَتْ حِبالُكُم رِمامَا

ويروى:

أصبحَ حبْلُ وصلكُمُ رِمامَا وما عَهدٌ كعَهدكَ يا أُمَاما

حبالكم: جمع حبل، يريد به العهد. رماما: جمع رمة، وهي القطعة البالية من الحبل. شاسعة: بعيدة. والمعنى: يقول للمخاطبين: ما كان بيني وبينكم من أسباب التواصل قد انقطع، ثم رجع إلى نفسه يخاطبها فقال: وأضحت منك أمامة بعيدة، فليس في الاجتماع بها مطمع. والشاهد في قوله: «أماما» حيث جاء على لغة من لم ينو المحذوف، - وهي غير منادى - فبقيت حركة الحرف الأخير منه بعد ترخيمه - وهو الفتح - على ما كانت عليه قبل الترخيم، وهو الأرجح في النداء. وقد ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين، ومنعه المبرد وروى البيت برواية:

وما عَهدٌ كعَهدكَ يا أُمَاما

على غير الضرورة. قال ابن مالك: والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تدفع إحداهما بالأخرى. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٥١، شرح الأشموني: ٣/١٨٤، التصريح على التوضيح: ٢/١٩٠، الشواهد الكبرى: ٤/٢٨٢، ٣٠٢، الكتاب مع الأعلم: ١/٣٤٣، الخزانة: ٢/٣٦٣، نوادر أبي زيد: ٢٠٧، جمع الزجاجي: ١٧٤، الحلل: ٢٤٨، أمالي ابن الشجري: ١/١٢٦، ٢/٧٩، ٩١، الإنصاف: ٣٥٣، تاج علوم الأدب: ٢/٥٧٣، شرح ابن النحاس: ٢٣٧، شرح ابن الناظم: ٦٠٣، شرح المرادي: ٤/٥٨، الضرائر: ١٣٨، شرح ابن عصفور: ٢/١٢٤، ٥٧١، كاشف الخصاصة: ٢٧٥، شرح الجمل لابن هشام: ٢٥٧، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٢٩٦، أسرار العربية: ٢٤٠.

(٢) في الأصل: أوضحت. انظر المصادر المتقدمة.

الباب التاسع والأربعون

الاختصاص

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

الاخْتِصاصُ(١)

الاخْتِصاصُ كَنداءٍ دونَ يَا　　كأيُّها الفَتَى بإثْرِ ارْجُونيا

البَاعثُ على الاختصاصِ إمَّا فخْرٌ، نحْوُ: «بِي أيُّها الشُّجاعُ فَدافِعْ».

وإمَّا تَواضُعٌ، نحْوُ «إنِّي أنا العَبْدُ الفَقيرُ إلى عَفْوِ ربِّي».

وإمَّا تأكيدٌ، كقَولهِ ﷺ: «نحْنُ مَعاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ»(٢).

---

(١) الاختصاص في الأصل مصدر اختصصته بكذا أي: خصصته به. وفي الاصطلاح: تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معروف. قاله الأزهري. وقال المرادي: هو ما جيء به على صورة هي لغيره توسعاً، كما يرد الأمر بصيغة الخبر، والخبر بصيغة الأمر. وقال الأشموني: هو قصر الحكم على بعض أفراد المذكور، وهو خبر كنداء.

انظر التصريح على التوضيح: ٢ /١٩٠، شرح المرادي: ٤ /٦٢، شرح الأشموني: ٣ /١٨٥، حاشية ابن حمدون: ٢ /٥٥، حاشية الخضري: ٢ /٨٦، معجم المصطلحات النحوية: ٧٤، معجم مصطلحات النحو: ١٢٢، معجم النحو: ٣.

(٢) لم أجد الحديث بهذه الرواية فيما اطلعت عليه من كتب الحديث، وما وجدته فيها بلفظ: «لا نورث ما تركنا صدقة».

انظر صحيح البخاري: ٨ /١٨٥، صحيح مسلم رقم: ١٧٥٩، سنن أبي داود رقم: ٢٩٦٣، ٢٩٦٨، سنن الترمذي رقم: ١٦١٠، مسند أحمد: ١ /٤، ٦، سنن البيهقي: ٦ /٣٠، ٣٠٢، جمع الجوامع للسيوطي: ١ /١١٦٨. وفي فتح الباري (١٢ /٨) قال ابن حجر: «وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ: «نحن معاشر الأنبياء» فقد أنكره جماعة من الأئمة، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ «نحن»، لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ «إنا معاشر الأنبياء لا نورث». انتهى. وهو برواية المؤلف في شرح الكافية لابن مالك: ٣ /١٣٧٤، شرح المكودي: ٢ /٥٦، الهمع: ٣ /٣١، الجامع الصغير لابن هشام: ١٠٤، كاشف الخصاصة: ٢٧٦، شرح ابن عقيل: ٢ /٨٧، شرح دحلان: ١٣٩، ١٤٠، شرح ابن الناظم: ٦٠٥، مغني اللبيب: ٥٠٧، ٧١٤، ٨٩٢، شرح المرادي: ٤ /٦٢، شرح الأشموني: ٣ /١٨٧. وروي: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث» في التصريح على التوضيح: ٢ /١٩١، اللسان (ورث).

ولا يقعُ إلاّ بعْدَ ضَميرِ المتكلِّم: إمّا متّصلاً، وإمّا منْفَصِلاً - كَما تَرى -.
ويُعامَلُ الاسْمُ في الاختِصاصِ بِما يُعامَلُ به في النِّداء.

وأكثَرُ ما يكونُ الاختِصاصُ بـ«أيٍّ»، أو تأنيثِها، فيُبْنَيانِ علَى الضَّمِّ، لشَبَهِهما بالمُنادَى، مَرْدوفَانِ بـ«هاء» مُقحَمَة للتّنبيه، مُتْبَعانِ بصِفَةٍ لازِمَةٍ واجبَةِ الرَّفْعَ، متّصلَةٍ بـ«ألْ» الجنسيّةِ، نحْوُ «أنا أيُّها الرَّجُلُ أوْلَى بالجَميلِ»، و«اللّهُمَّ اغْفِرْ لَنا أيَّتُها العِصابَةُ»[١][٢].

ويُفارِقُ النِّداءَ في أنّهُ لا يُستَعمَلُ معَهُ حرْفُ النِّداءِ، ولا يقَعُ في ابتداءِ الكَلامِ، وإنّما يقَعُ في أثْنائه، وبَعْدَ تَمامه - كَما مُثِّلَ -، ويَنتَصِبُ معَ الإفْرادِ، وتَدخُلُ علَيْه الألِفُ واللاّمُ قِياساً، ولا يأتِي علَماً.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وقَـدْ يُـرَى ذا دُونَ أيٍّ تِـلْـوَ ألْ ... كمثْلِ نحنُ العُرْبَ أسْخَى مَنْ بَذَلْ

قَدْ يُرَى الاختِصاصُ دونَ «أيٍّ»، فيَكونُ اسْماً، مُفْرَداً، تالياً لـ«ألْ»، كمثْلِ: «نحْنُ العرَبَ أسْخَى مَنْ بذَلَ»، وقَدْ يأتِي مُضافاً إلى متَلبِّسٍ بـ«ألْ»، كمثْلِ: «نحْنُ/ مَعاشرَ الأنبياء لا نُورَثُ»[٣]، ويَجِبُ نصبُهُ في المثالَيْنِ بفعلٍ مَحذوفٍ لا يَظهَرُ، تَقديرُهُ: أخُصُّ، ولَيْسَ نصبُهُ بحَرْفِ النِّداءِ مُقدَّراً، لامْتِناعِ تَقديرِ الحَرْفِ معَ «ألْ» في مِثلِ: «نحْنُ العَرَبَ». [١٨٦/أ]

---

(١) هذا من قول العرب. انظر الكتاب: ١/٤٨٣، التصريح على التوضيح: ٢/١٩٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٧٤، كاشف الخصاصة: ٢٧٦، الهمع: ٣/٢٩، شرح ابن الناظم: ٦٠٥، شرح الأشموني: ٣/١٨٦، شرح المرادي: ٤/٦٢، المسائل المنثورة: ١٩٦، مغني اللبيب: ٨٩١.

(٢) و«أيها» و«أيتها» في موضع نصب بـ«أخص» مضمراً عند الجمهور. وذهب الأخفش إلى أنه منادى. قال: «ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كل الناس أفقه منك يا عمر». انتهى. وذهب السيرافي إلى أن «أيها» في الاختصاص معربة وأنها تحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا أفعل كذا هو أيها الرجل، أي: المخصوص به.

والثاني: أن تكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

انظر شرح المرادي: ٣/٦٤، التصريح على التوضيح: ٢/١٩٠-١٩١، الهمع: ٣/٢٩-٣٠.

(٣) الحديث تقديم تخريجه في ص ١٤٩/٢.

الباب الخمسون
التحذير والإغراء

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

التّحذير والإغراءُ

إيَّاكَ والشَّرَّ ونَحوَهُ نصَبْ مُحَذِّرٌ بما استتارُهُ وجَبْ

الفَرقُ بَينَ التّحذيرِ والإغراءِ - أنّ التّحذيرَ: تَنبيهُ المُخاطَبِ علَى أمْرٍ مَكروهٍ ليَجتَنبَهُ[١]، والإغراءُ: تَنبيهُ المُخاطَبِ علَى أمرٍ مَحبوبٍ ليَرتَكِبَهُ[٢].

وإذا ذُكِرَ المُحَذَّرُ بلَفظ «إيَّا» وَجَبَ استتارُ النّاصبِ لَهُ وللمُحَذَّرِ منهُ[٣]، سَواءٌ كانَ المُحذَّرُ[٤] مَعطوفاً (علَيهِ)[٥] بالواوِ، نحْوُ «إيَّاكَ والشَّرَّ»، أو غيرَ[٦]

---

(١) وقال السيوطي: هو إلزام المُخاطب الاحتراز من مكروه بـ«إيا» أو ما جرى مجراه. انتهى. وهو في اللغة: تخوف شيء من شيء وتبعيده منه.
انظر الهمع: ٣/٢٤، شرح المرادي: ٤/٦٦، شرح الأشموني: ٣/١٨٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٩٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٧٧، شرح ابن عقيل: ٢/٨٧، الفوائد الضيائية: ١/٣٦٥، شرح الرضي: ١/١٨٠، معجم المصطلحات النحوية: ٦١، معجم النحو: ٩٦.

(٢) وقال ابن مالك: «ومعنى الإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه في مواصلة ذوي القربى والمحافظة على عهود المعاهدين ونحو ذلك». انتهى. وهو في الأصل مصدر أغريت، يقال: أغريت الكلب بالصيد إذا أرشته عليه وحرضته وسلطته.
انظر شرح المرادي: ٤/٧٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٧٩، الهمع: ٣/٢٧، شرح ابن عقيل: ٢/٨٩، شرح الأشموني: ٣/١٨٨، التصريح على التوضيح: ٢/١٩٥، معجم المصطلحات النحوية: ١٦٥، معجم مصطلحات النحو: ٢٢٤، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٦٤٠، اللسان (غرا).

(٣) في الأصل: المحذر منه. والواو. ساقط. قال الشاطبي في شرحه (٢/٦٤٠ - رسالة دكتوراه): «فإنك إن أتيت بـ«إيا» معطوفاً عليها أو غير معطوف عليها فالفعل لازم الإضمار، وهو الناصب لهما». انتهى.

(٤) في الأصل: المحذر منه.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/١٩٢.

(٦) في الأصل: وغير.

مَعطوفٍ، نحوُ «إيّاكَ الأسَدَ، وإيّاكَ[١] من الأسَدِ» أو مُكرَّراً، نحوُ:

٢١٤- إيَّاكَ إياكَ المِراءَ.... ....

فإنَّ تَقديرَ العاملِ (لأ)[٢] يختلفُ في ذلكَ، فتَقديرُ الأوّلِ: احْذَرْ تَلاقيَ نفسكَ والشّرَّ[٣]، ثمّ حُذفَ المُضافُ الأوّلُ - وهُوَ «تَلاقي» -، وأُقيمَ الثّاني مَقامَهُ، ثمَّ حُذفَ الثّاني، وأُقيمَ الثالثُ - وهُوَ الضّميرُ - مَقامه، فانتصَبَ[٤]، فعُطفَ علَيه بالنّصب، ثمَّ حُذفَ الفعلُ، فانفصَلَ الضَّميرُ[٥].

وكذَلِكَ تَقديرُ الثّاني[٦] والثالثِ[٧]، إلاّ أنّهُ كُرِّرَ فيهِ[٨] الضّميرُ تأكيداً[٩].

---

(١) في الأصل: الواو. ساقط.

٢١٤- من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشي، قاله لابنه القاسم، وتمامه:

إيّـاكَ إيّـاكَ المِـراءَ فـإنّـهُ ... إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشّرِ جالبُ

وقد تقدم الكلام عليه في صفحة ٢/٧٢. والشاهد في قوله: «إياكَ إياكَ» حيث ذكر المحذر بلفظ «إيا» مكرراً، وهو المحذر منه منصوبان بفعل واجب الحذف، والتقدير: جنب نفسك المراء. وعند سيبويه أن نصب المراء بإضمار فعل لأنه لم يعطف على «إياك»، والتقدير: اتق المراء، كما يقدر فعلاً آخر ينصب «إياك». وقال المازني: لما كرر «إياك» مرتين، كان أحدهما عوضاً من الواو. وابن أبي إسحاق ينصب المراء على أن أصله: إياك من المراء، فحذف حرف الجر لما كان المراء بمعنى: أن تماري.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) في الأصل: والأسد. راجع الأشموني: ٣/١٨٨.

(٤) في الأصل: فانفصل. راجع التصريح: ٢/١٩٣٠.

(٥) وقيل: يجب تقدير الناصب بعد «إياك» والأصل: «إياك احذر»، لأنه لو قدر قبله لاتصل به، فقيل: احذرك، فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها. واختلف في إعراب ما بعد الواو على أقوال: فقيل: هو معطوف على «إياك» والتقدير: احذر نفسك أن تدنو من الشر، والشر أن يدنو منك، وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور. وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل. واختار ابن مالك في شرح التسهيل قولاً ثالثاً: وهو أن يكون معطوفاً عطف مفرد على تقدير: اتق تلافي نفسك والشر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٩٢-١٩٣، الهمع: ٣/٢٥-٢٧، شرح المرادي: ٤/٦٦-٦٧، شرح الأشموني: ٣/١٨٨-١٩٠، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٥٧، ارتشاف الضرب: ٢/٢٨١.

(٦) الثاني: هو كون المحذر غير معطوف عليه بالواو، نحو «إياك الأسد» و«إياك من الأسد». وقد اختلف في تحقيق العامل المحذوف: فقيل: عامله فعل متعد لاثنين، والتقدير: جنب نفسك الأسد، وجنب نفسك من الأسد أو أحذرك الأسد، وأحذرك من الأسد، وإليه ذهب أبو البقاء، وتبعه ابن الناظم. وقال الجمهور: عامله فعل متعد لواحد، والأصل في «إياك من الأسد»: باعد نفسك من الأسد، ثم حذف «باعد» وفاعله المستتر فيه، فصار: نفسك من =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انسُبْ وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعلِه لَنْ يَلزَمَا
إلاَّ مَعَ العَطْفِ أوِ التَّكرارِ كَالضَّيغَمَ الضَّيغَمَ يا ذَا السَّارِي

قد تقَرَّرَ أنهُ معَ العَطفِ يكونُ العاملُ فيهما مُضمَراً، فبدونِ العَطفِ/ [١٨٦/ب] يكونُ العاملُ في «إيّا» واجبَ الاستتارِ أيضاً.

وما سِوى التّحذيرِ بـ«إيَّا» إنْ كانَ مُفرَداً، غيرَ مَعطوفٍ - لم يجِبْ سَترُ العاملِ فيه، سَواءٌ ذكَرْتَ المُحذَّرَ، نحوُ «رأسَكَ»، أوِ المُحَذَّرَ منهُ[1]، نحوُ «الأسَدَ» فيَجوزُ ظُهورُ العاملِ فيهما، ومنهُ:

٢١٥- خَلِّ الطّريقَ لِمَنْ يَبني المَنارَ به ....

وإنْ كانَ مُكرَّراً، نحوُ «الضَّيغَمَ الضّيغَمَ» يُريدُ: الأسَدَ الأسدَ، أو مَعطوفاً

= الأسد، وحذف المضاف، وهو «نفس»، فانفصل الضمير، وانتصب، فصار «إياك من الأسد»، فـ«إياك» منصوب «باعد» محذوفاً، و«من الأسد» متعلق بذلك المحذوف. وعلى هذا القول يمتنع نحو «إياك الأسد» لما يلزم عليه من حذف «من» ونصب المجرور، وهو غير مطرد إلا مع «أن» بتشديد النون، و«أن» بسكونها، و«كي».
انظر في ذلك المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/ ٥٧٢، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٩٣، شرح ابن الناظم: ٦٠٧، شرح الأشموني: ٣/ ١٨٩، شرح الرضي: ١/ ١٨٢-١٨٣، الإيضاح لابن الحاجب: ١/ ٣٠٥.

(٧) وهو كون المحذر مكرراً نحو «إياك إياك المراء».

(٨) أي: في الثالث.

(٩) في الأصل: تاكيد.

---

(١) في الأصل: والمحذر منه.

٢١٥- من البسيط لجرير الخطفي من قصيدة له في ديوانه (٢٨٤) يخاطب بها عمرو بن لجأ التيمي، وعجزه:

وابْرُزْ بِبَرزَةَ حيثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ

والمعنى: تنح عن طريق الفضل والشرف والفخر وخله لمن هو أحق منك به ممن يعمره ويبني مناره، وابرز ببرزة إلى حيث اضطرك القدر من اللؤم والضعة وبرزة: إحدى جدات عمرو بن لجأ فعيره بها. والشاهد في قوله: «خل الطريق» حيث أظهر فيه الفعل الناصب - وهو «خل» - مع ذكر المحذر منه وهو الطريق.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٩٥، التبصرة والتذكرة: ٢٦٣، شرح الأشموني: ٣/ ١٩١، الشواهد الكبرى: ٤/ ٣٠٧، الكتاب مع الأعلم: ١/ ١٢٨، أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٤٢، شرح ابن يعيش: ٢/ ٣٠، اللسان (برز)، أوضح المسالك: ٢١٣.

علَيهِ نحْوُ «رأسَكَ والسَّيفَ» أو عُطِفَ أحَدُ المُحَذَّرِ منهُما علَى الآخَرِ، كـ﴿ناقَةَ اللّهِ وسُقْياها﴾[١] [الشمس:١٣]، فاستِتارُ الفِعلِ النّاصِبِ في ذلِكَ كُلِّهِ واجِبٌ، كَما يجبُ معَ «إيَّا»[٢].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وشَـذَّ إيَّـايَ وإيَّـاهُ أشَـذْ وعَن سَبيلِ القَصْدِ مَنْ قاسَ انتَبَذْ

«إيَّا» المُستَعمَلَةُ في التَّحذيرِ (هيَ)[٣] المُردَفَةُ بالكافِ التي للخِطابِ نحْوُ «إيّاكَ، وإيّاكِ، وإيّاكُما، وإيّاكُم، وإيَّاكُنَّ».

وشَذَّ استِعمالُهُ مَردوفاً بِما يَدُلُّ على التّكَلُّمِ، كقَولِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهُ: «وإيَّايَ ونَعَمَ ابنِ عَفّانَ»[٤].

---

(١) والتقدير: احذروا ناقة الله وسقياها. انظر شرح دحلان: ١٤٠.

(٢) وأجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجزولي: يقبح فيه الإظهار ولا يمتنع. انظر شرح المرادي: ٤/ ٦٨، شرح الأشموني: ٣/ ١٩١، الهمع: ٣/ ٢٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) روى البيهقي في سننه (٦/ ١٤٦-١٤٧) أن عمر رضي الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيا على الحمى فقال له: «يا هني اضمم جناحك عن المسلمين واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة، وادخل الصريمة والغنيمة، وإياي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف، فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع... الخ». وروي بلفظ: «إياي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان» في صحيح البخاري: ٤/ ٨٧، فتح الباري: ٦/ ١٧٥، جمع الجوامع للسيوطي (مسند عمر): ١/ ١١٤٧، شواهد التوضيح لابن مالك: ١٥٨. ومثله قول عمر رضي الله عنه أيضاً: «لِتَذْكِ لكُمُ الأسَلُ والرِّماحُ والسِّهامُ وإيّايَ وأنْ يَحذِفَ أحدُكُم الأرنَبَ». فقيل الكلام جملتان، ثم قال الزجاج أصله: «إياي وحذف الأرنب وإياكم وحذف الأرنب»، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى، وقال الجمهور أصله: «إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب»، ثم حذف من الأول المحذور، وهو حذف الأرنب - وحذف من الثاني المحذر - وهو باعدوا أنفسكم. وقيل: الكلام جملة واحدة، ثم اختلف. فقيل: حذفت أربعة أشياء، وأصله: «إياي باعدوا عن حذف الأرنب وحذف الأرنب عني»، فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد، فإن الواو عطفت شيئين على شيئين. وقال السيرافي: حذف شيئين فقط وأصله: «باعدوني وحذف الأرنب». قال الأزهري: «ولا يخفى ما في هذه الأقوال من الضعف».

انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٩٤، الكتاب: ١/ ١٣٨، شرح الأشموني: ١٩١-١٩٢، الإيضاح لابن الحاجب: ١/ ٣٠٧، شرح ابن الناظم: ٦٠٨، شرح ابن عقيل: ٢/ ٨٩.

وأشَذُّ منهُ اتِّصالُهُ بما يدلُّ على الغائب، وأشَذُّ منهُ اتّصالُهُ[1] باسمٍ ظاهرٍ، وقدْ اجتَمَعا في قولِ بعضِهِم: «إذا بلَغَ الرَّجُلُ السِّتينَ، فإيّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ»[2].

(وَلا)[3] يَنقاسُ شَيءٌ من ذلِكَ إلاَّ معَ الخِطابِ[4].

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وكـمُـحَـذَّرٍ بـلا إيَّـا اجْعَـلا   مُغْرىً به في كُلِّ ما قَدْ فُصِّلا

أي: حُكمُ المُغْرَى به حُكمُ المُحَذَّرِ منهُ، إذا لمْ يكُنْ معَهُ «إيَّا»، فيَلزَمُ سَتْرُ العاملِ فيه معَ العَطف، نَحْوُ «السِّلاحَ والخَيلَ»، ومعَ التَّكرار، نحْوُ:

٢١٦- أخاكَ/ أخاكَ إنَّ مَن لا أخا لَهُ .... [١٨٧/أ]

---

(١) في الأصل: انفصاله.

(٢) الشواب جمع شابة، وهي المرأة الصغيرة، ويروى: «السوآت» جمع «سوأة». والمعنى: إذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة، أو لا يفعل سوأة. قال الأزهري: والكلام جملة واحدة، والتقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول، وأنيب عنه الثاني، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث، فانتصب وانفصل، وأبدل «أنفس» بـ«إيا» لأنها تلاقيها في المعنى.
انظر الكتاب: ١/١٤١، التصريح على التوضيح: ٢/١٩٤، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٧٨، شرح ابن يعيش: ٣/١٠٠، اللسان (إيا)، شرح الأشموني: ٣/١٩٢، الإنصاف: ٦٩٥، تاج علوم الأدب: ١/١٥٦، سر الصناعة: ١/٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، الهمع: ١/٢١٢، ٣/٢٦، شرح المرادي: ٤/٧١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) قال الأشموني: «ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على «إياي وإيانا»، فإنه قال: «ينصب محذر «إياي وإيانا» معطوفاً عليه المحذور، فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا». انتهى.
انظر شرح الأشموني: ٣/١٩٢، التسهيل: ١٩٢، شرح المرادي: ٤/٧٢.

٢١٦- من الطويل لمسكين الدارمي (ربيعة بن عامر) من مقطوعة له في ديوانه (٢٩)، وعجزه:
كَساعٍ إلى الهَيْجا بغَيرِ سِلاحِ
ونسب لإبراهيم بن هرمة في ملحقات ديوانه (٢٦٣). ويروى: «البيدا» بدل «الهيجا». والهيجا: الحرب، تمد وتقصر، وهي هنا مقصورة. والشاهد في قوله: «أخاك» حيث نصب المغرى به وهو مكرر بفعل مضمر تقديره: الزم أخاك، وهذا الإضمار لازم، وكذلك التقدير في «أخاك» الثاني.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٨٠، التصريح على التوضيح: ٢/١٩٥، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٥٨، الشواهد الكبرى: ٤/٣٠٥، شرح الأشموني: ٣/١٩٢، الكتاب مع الأعلم: ١/١٢٩، الخصائص: ٢/٤٨٠، الخزانة: ٣/٦٥، شذور الذهب: ٢٢٢، شواهد =

وتَقديرُ العاملِ: الزَمْ.

ولا يَلزَمُ سَترُ العاملِ دُونَهُما[1]، نحوُ «الصّلاةَ جامعَةً»، فإنَّ تَقديرَهُ: احْضَروا، ولو ظهَرَ جازَ، و«جامعَةً» منصوبٌ على الحالِ منَ «الصّلاةِ»، ولَو رُفِعا علَى الابتِداءِ والخَبَرِ جازَ[2].

= الفيومي: ٧٢، الهمع (رقم): ٦٥٢، ١٥٦٥، الدرر اللوامع: ١/١٤٦، ٢/١٥٨، شواهد ابن السيرافي: ١/١٢٧، شرح ابن الناظم: ٦٠٩، شرح المرادي: ٤/٧٣، شرح دحلان: ١٤١، شرح ابن عصفور: ١/٢٦٢، ٢/٣٦٦، الإفصاح: ١٤٦، أوضح المسالك: ٢١٣، فتح رب البرية: ٢/٧٤، ارتشاف الضرب: ٢/٦١٦.

(١) أي: دون عطف أو تكرار.

(٢) قال المرادي: «قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير، كقوله:

لَجَديرونَ بالوَفاءِ إذا قا ـلَ أخُو النّجدَةِ السلاحَ السِّلاحَ

وأجاز الفراء الرفع في ﴿ناقَةَ اللهِ وسُقياهَا﴾ على إضمار «هذه» انتهى.

انظر شرح المرادي: ٤/٧٣، معاني الفراء: ٣/٢٦٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٨١، شرح الأشموني: ٣/١٩٣.

الباب الحادي والخمسون
أسماء الأفعال والأصوات

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

أسماءُ الأفعالِ والأصْواتِ

ما نَابَ عَن فعلٍ كشتَّانَ وصَهْ   هُوَ اسمُ فعلٍ وكَذا أوَّهْ ومَهْ

هَذا المُبَوَّبُ علَيه داخِلٌ في قسمِ الأسماءِ عندَ البَصريِّينَ[١]، لدُخولِ التّنوينِ علَيهِما من غيرِ ضَرورَةٍ، وأفعالٌ عندَ الكُوفيّينَ[٢]، للزُومِها الإسنادَ.

وقيلَ: ما سبَقَ استعمالُهُ في ظَرفيَّةٍ، أو مَصدَريَّةٍ باقٍ علَى اسميَّتِه[٣]، كـ«دونَكَ زَيداً، وفَرْطَكَ[٤] زَيداً»[٥]، وما عَداهُ فعلٌ كـ«نَزَالِ»[٦].

وقيلَ: بَلْ قِسمٌ مُستَقِلٌ يُسَمّى: خالِفَةً[٧].

واسْمُ الفِعلِ: هُوَ ما نابَ عنِ الفِعلِ مَعنًى واستِعمالاً[٨].

---

(١) انظر الكتاب: ٢/١٥٨، المقتضب: ٣/٢٠٢، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/١٠٩، شرح المرادي: ٤/٧٥، شرح الأشموني: ٣/١٩٥، الهمع: ٥/١٢١، شرح المكودي: ٢/٥٩، حاشية الخضري: ٢/٨٩، التصريح على التوضيح: ٢/١٩٥، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٦٥٨.

(٢) انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٩٥، شرح المرادي: ٤/٧٥، شرح الأشموني: ٣/١٩٥، الهمع: ٥/١٢١، حاشية الخضري: ٢/٨٩، حاشية ابن حمدون: ٢/٥٩، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٦٥٨، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/١٠٩.

(٣) في الأصل: اسمية.

(٤) في الأصل: طرفك.

(٥) فـ«دونك» بمعنى: خذ، و«فرطك» بمعنى: تقدم. انظر الهمع: ٥/١٢٤، شرح الرضي: ٢/٦٦، التصريح على التوضيح: ٢/١٩٨.

(٦) انظر شرح الأشموني: ٣/١٩٥-١٩٦.

(٧) قال بهذا ابن صابر. ومعنى خالفة: خليفة الفعل ونائبه في الدلالة على معناه.
انظر الأشموني مع الصبان: ٣/١٩٦، الهمع: ٥/١٢١، حاشية ابن حمدون: ٢/٩٥، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/١٠٩.

(٨) وقال ابن مالك: «أسماء الأفعال الفاظ تقوم مقامها غير متصرفة بتصرفها ولا تصرف الأسماء». انتهى.

=

والمُرادُ بالاستعمال: جَرَيانُهُ كالفعلِ في عدَمِ التّأثُّرِ بالعَوامِلِ، وبذَلكَ خرجَت[١] المَصادرُ والصِّفاتُ العامِلَةُ، فإنَّها تتأثَّرُ بالعَوامِلِ.

ويَنقَسِمُ إلى:

- نائبٍ عنِ الماضي كـ« شَتّانَ » بمَعْنى: افترَقَ[٢]، ولذَلكَ لا يُسنَدُ إلاّ إلى مُتَعدِّدٍ، إمّا بعَطفٍ، نحوُ « شتّانَ زَيدٌ وعَمروٌ »، أو بضَمٍّ، كـ« شَتّانَ القَومُ »[٣].

ومنهُ: « شَتَّانَ ما بَينَ زَيدٍ وعَمروٍ »، لأنَّ « ما » مَوصولَةٌ بمَعنى: الأمكِنَة[٤].

وقيلَ: « ما »، و« بَينَ » زائدَتانِ[٥].

- وإلى نائبٍ عنِ الأمرِ، كـ« صَهْ » بمَعنى: اسْكُتْ، و« مَهْ » بمَعنى: اكْفُفْ، ولا يُسنَدُ إلى ظاهِرٍ.

= انظر التسهيل: ٢١٠، التصريح على التوضيح: ٢/١٩٦، شرح ابن عقيل: ٢/٨٩، شرح الرضي: ٢/٦٥، الهمع: ٥/١١٩، تاج علوم الأدب: ١/٢٥٦، الفوائد الضيائية: ٢/١١١، معجم النحو: ٢٠.

(١) في الأصل: جر.

(٢) كذا أطلقه الجمهور، وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والأحوال، كالعلم والجهل والصحة والسقم، فلا يستعمل في غير ذلك، فلا يقال: شتان الخصمان عن مجلس.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٩٦، المفصل: ١٦١، شرح ابن يعيش: ٤/٦٨، حاشية الصبان: ٣/١٩٧، حاشية الخضري: ٢/٩٠.

(٣) وفسر بعضهم « شتان » بـ« بعد »، وعلى هذا يكتفى بالواحد. انظر المساعد لابن عقيل: ٢/٦٥١، شرح الرضي: ٢/٧٤.

(٤) قال الفارسي: فأما قولك: « شتان ما بينهما » فالقياس لا يمنعه إذا جعلت « ما » بمنزلة الذي، وجعلت « بين » صلة، لأن « ما » لإبهامها قد تقع على الكثرة، ألا ترى قوله: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم﴾، ثم قال: « ويقولون » فعلمت أن المراد به جمع. انتهى.
وقال الرضي: إنما جاز: « شتان ما بينهما » على أن « شتان » بمعنى « بعد »، لأنه لا يستلزم فاعلين فصاعداً، و« ما » كناية عن البون أو المسافة، أي: بعد ما بينهما من المسافة. وأنكر الأصمعي هذا التركيب، وفي البسيط: أجازه الأصمعي ومنعه الأكثرون.
انظر المسائل العسكرية للفارسي: ١١٨، شرح الرضي: ٢/٧٤، المساعد لابن عقيل: ٢/٦٥١، الخزانة: ٦/٢٧٦-٢٧٨، حاشية الخضري: ٢/٩٠، شرح الشذور: ٤٠٤.

(٥) وذلك كقوله:

فشَتَّانَ ما بَينَ اليَزيدَينِ في النَّدى

فـ« اليزيدين » فاعل مرفوع تقديراً، و« ما بين » زائدتان. وأجاز الرضي أن يكون « ما » زائدة، وشتان بمعنى: بعد، وفاعله: « بين ».
انظر حاشية الصبان: ٣/١٩٧، حاشية الخضري: ٢/٩٠، شرح الرضي: ٢/٧٤، الخزانة: ٦/٢٧٨.

– وإلى نائب عن المُضارِع، كـ«أوَّهْ» بمَعْنى: أتَوَجَّعُ، و«أُفٍّ» بمَعنى: أتَضجَّرُ، و«كخٍّ» بمَعنى: أتَكَرَّهُ[١]، ولَمْ يُستعمَلْ إلاّ بمَعنى مُضارِعِ المتكلِّمِ، ولذلِكَ لا يَظهَرُ بعْدَهُ الفاعِلُ.

ثمَّ قالَ/: [١٨٧/ب]

وما بمَعْنى افْعَلْ كآمِيْنَ كثُرْ وغَيْرُهُ كَوَيْ وهَيْهاتَ نَزُرْ

أكثَرُ ما استُعْمِلَ أسْماءُ الأفعال نائبَةً عنْ فعلِ الأمْرِ، كـ«آمِينَ» بمَعْنَى: استَجِبْ، وقَدْ تُحذَفُ المُدَّةُ منهُ، وقَدْ تُشَدَّدُ الميمُ معَ حذفِها[٢].

---

(١) في الأصل: أكره. قال السيوطي: و«إخ وكخ» بكسر الهمزة والكاف، وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى: أتكره. انتهى. انظر الهمع: ٥/١٢٣، التسهيل: ٢١٢، شرح الفريد: ٤٢٨، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/٦٥٢.

(٢) أي: مع حذف المدة. والمذكور في «آمين» أربع لغات:

إحداها: «آمين» بالمد على وزن فاعيل، وهي لغة الحجازيين، قال ابن هشام: «وهذه أكثر اللغات استعمالاً، لكن فيها بعد عن القياس». انتهى وذلك نحو قوله:

ويَرحَمُ اللهُ عَبداً قالَ آمينَا

وقيل على هذه اللغة: إنه أعجمي معرب، لأنه ليس في كلام العرب «فاعيل»، وقيله: أصله «أمين» بالقصر، فأشبعت فتحة الهمزة، فتولدت الألف، قال ابن إياز: وهذا أولى.

الثانية: «أمين» بالقصر على وزن «فعيل» وهي لغة في بني عامر، قال الشاعر:

تَباعَدَ منِّي فَطحَلٌ وابنُ أُمِّهِ أَمينَ فَزادَ اللّهُ ما بَينَنا بُعْدَا

قال ابن هشام: «وهذه اللغة أفصح في القياس، وأقل في الاستعمال، حتى إن بعضهم أنكرها، قال صاحب الإكمال: حكى ثعلب القصر وأنكره غيره، وقال إن جاء مقصوراً في الشعر. انتهى، وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول، فقال: أنكر ثعلب القصر إلا في الشعر، وصححه غيره، وقال صاحب التحرير في شرح مسلم: وقد قال جماعة إن القصر لم يجئ عن العرب، وإن البيت إنما هو:

فآمينَ زادَ اللهُ ما بَينَنا بُعْدا

انتهى كلام ابن هشام.

الثالثة: «آمين» بالمد والتشديد، قال ابن هشام: «روي ذلك عن الحسن، والحسين بن الفضل، وعن جعفر الصادق، وأنه قال: تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصداً، نقل ذلك عنهم الواحدي في البسيط، وقال صاحب الإكمال: حكى الداودي تشديد الميم مع المد، وقال: وهي لغة شاذة، ولم يعرفها غيره. انتهى، قلت: أنكر ثعلب والجوهري والجمهور أن يكون ذلك لغة وقالوا: لا نعرف «آمين» إلا جمعاً بمعنى: قاصدين، كقوله تعالى: ﴿ولا آمين البيت الحرام﴾. انتهى كلام ابن هشام.

الرابعة: «آمين» بالمد مع إمالة الألف للكسرة بعدها، قال ابن هشام «ورويت عن حمزة والكسائي». انتهى.

=

ومثلُهُ في الدَّلالَة علَى الأمر: «هَيْتَ» بمَعْنى: أسْرِعْ، و«نَزَالِ» وبابُهُ، وقَدْ تَقَدَّمَ في باب الأسْماء اللاّزمَة للنِّداء: أنَّهُ يَنقاسُ منْ كُلِّ فعلٍ، ثُلاثيٍّ، تامٍّ، متصرِّف[١].

ويَقلُّ استعمالُها نائبةً عَنِ المُضارعِ[٢] (كـ«أوَّهْ» بمَعْنى أتوَجَّعُ، و«وَيْ» بمَعْنى: أَعجَبُ)[٣]، كقَوله تَعالَى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبسُطُ الرِّزقَ﴾ [القصص:٨٢]، ويُقالُ فيها: «وَا»[٤]، نحوُ:

٢١٧- وا بأَبي أنت وفُوك الأشنَبُ

أو نائبَةً عنِ الماضي كـ«هَيْهاتَ» بمَعْنى[٥]: بَعُدَ، وهيَ مَفتوحَةُ التّاء عندَ الحِجازيّينَ، وبَنوْ تَميمٍ: يَكسِرونَها، وعَقيلٌ: تَضُمُّها[٦]، وبِها قُرِئَ شاذّاً:

= انظر في ذلك شرح المرادي: ٤/ ٧٨، شرح الشذور: ١١٦-١١٨، شرح الأشموني: ٣/ ١٩٧، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/ ١١١، شرح ابن يعيش: ٢/ ٣٤-٣٥، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٩٦، اللسان (أمن)، التسهيل: ٢١١، شرح الرضي: ٢/ ٦٧، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/ ٦٤٩، المصباح المنير: ١/ ٢٤ (أمن)، المعجم الكامل في لهجات الفصحى: ٣٤.

(١) انظر ص١٣٢ / ٢ من هذا الكتاب.

(٢) في الأصل: المضاف. راجع الأشموني: ٣/ ١٩٧.

(٣) ما بين القوسين في الأصل: كـ«وي» بمعنى: أتوجع.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ١٩٦، ١٩٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٣٨٥، شرح المرادي: ٤/ ٧٨، شرح الأشموني: ٣/ ١٩٨، الهمع: ٥/ ١٢٣، الجنى الداني: ٣٥٢.

(٤) ويقال فيها «واهاً» أيضاً، كقوله:
وَاهاً لسَلمى ثمّ واهاً واهَا
انظر مغني اللبيب: ٤٨٣، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٩٧، الهمع: ٥/ ١٢٣.

٢١٧- من الرجز، لراجز من رجاز تيم، يصف امرأة، وبعده:
كأنّما ذُرَّ علَيه الزَّرنَبُ
ويروى: وابأبي ثغرُكِ ذاكَ الأشنَبُ. الفو: الفَم. الأشنب: افعل من الشنب، وهو حدة في الأسنان، وقيل: بردُ الأسنان وعذوبة مذاقها. ذر: نثر. الزرنب: ضرب من النبت طيب الرائحة. والشاهد في قوله: «وابأبي» حيث جاءت فيه «وا» نائبة عن الفعل المضارع، وهي بمعنى: أعجب، وذلك قليل.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٣٨٦، شرح الأشموني: ٣/ ١٩٨، الشواهد الكبرى: ٤/ ٣١٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ١٩٧، مغني اللبيب (رقم): ٦٨٤، الهمع (رقم): ١٥٠٩، الدرر اللوامع: ٢/ ١٣٩، اللسان (زرنب)، شواهد المغني: ٢/ ٧٨٦، أبيات المغني: ٦/ ١٤٣، شرح المرادي: ٤/ ٧٩، الجنى الداني: ٣٥٢، جواهر الأدب: ٣٥٩.

(٥) في الأصل: يعني.

(٦) وإذا ضمت فمذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء.
انظر شرح المرادي: ٤/ ٨١، شرح الأشموني: ٣/ ١٩٩، شرح ابن يعيش: ٤/ ٦٥-٦٦.

﴿ هَيهاتٌ[١] هَيهاتٌ لِما تُوعَدونَ ﴾[٢] [المؤمنون: ٣٦]، وفيها لُغاتٌ غيرُ ذلكَ[٣].

ثُمَّ قالَ:

والفعلُ مِنْ أسْمائِه عَلَيْكَا ... وهكَذا دونَكَ مَعْ إلَيْكَا

كَذا رُوَيْدَ بَلْهَ ناصِبَيْنِ ... ويَعْمَلانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

اسمُ الفعلِ يَنقَسِمُ إلى مَوضوعٍ لهُ بالأصالَةِ - كالأمثلَةِ السّابقَةِ -، وإلى مَنْقولٍ إلَيه بعْدَ الاستعمالِ في غَيرِه، ثمَّ النّقْلُ:

إمّا مِن جارٍّ ومَجرورٍ، كـ« عَلَيْكَ زَيْداً » بمَعْنى: الْزَمْ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ عَلَيكُمْ أنفُسَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٥]، و« إلَيكَ عن زَيدٍ » بمَعْنى: تَنحَّ[٤].

وإمّا مِن ظَرفٍ، كـ« دُونَكَ » بمَعْنى: خُذْ، ومثلُهُ: « مكانَكَ » بمَعْنى: اثْبُتْ، و« وَراءَكَ » بمَعْنى: تأخَّرْ، و« أمامَكَ » بمَعْنى: تقَدَّمْ.

وإمّا مِنْ مصْدَرٍ استُعمِلَ فعلُه، كـ« رُوَيْدَ » / بمَعْنى: أمْهِلْ، فإنَّهُ تَصْغيرُ « إرْواد » [١٨٨/أ] مَصدَر « أرْوَدَهُ » بمَعْنى: أمهَلَهُ، ثمَّ صُغِّرَ تَصغيرَ تَرخيمٍ، فقيلَ: « رُوَيْداً »، ثُمَّ نُقِلَ عنِ المَصدَرِيّة، فاستُعمِلَ اسمَ فعلٍ، فنَصَبوا به ما بَعْدَهُ من غيرِ تَنْوينٍ.

وإمّا مِنْ مَصْدَرٍ لمْ يُستَعْمَلْ فعلُهُ، كـ« بَلْهَ زَيْداً »، بمَعْنى: دَعْ، فإنَّ « بَلْهَ » في الأصلِ: مَصدَرُ فِعلٍ مُهمَلٍ مُرادِفٍ لـ« دَعْ ».

---

(١) في الأصل: هيها.

(٢) قال ابن يعيش: « والضم مع التنوين قراءة ابن حيوة، ولا أعلمها قرئت بالضم من غير تنوين، وقيل: قرأ بها قعنب ». انتهى. وبالضم مع التنوين قراءة خارجة بن مصعب والأحمر أيضاً. ويقرأ بالفتح بلا تنوين على أنه مفرد وبالتنوين على إرادة التكثير، وبالكسر بلا تنوين، وبتنوين على أنه جمع تأنيث، ويقرأ « هيهاه » بالهاء وقفاً ووصلاً، ويقرأ « أيهاه » بإبدال الهمزة من الهاء الأولى.

انظر شرح ابن يعيش: ٤/٦٦، القراءات الشاذة: ٩٧، إملاء ما منّ به الرحمن: ٢/١٤٩، إعراب النحاس: ٣/١١٣.

(٣) حكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهات وأيهات، وهيهان، وايهان، وهيهاه، وأيهاه، وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، فتلك ست وثلاثون وجهاً. وحكى غيره فيها « هيهاك، وأيهاك »، والكاف للخطاب، و« ايهاء، وأيها، وهيهاء ». فهذه إحدى وأربعون لغة.

انظر التصريح على التوضح: ٢/١٩٦-١٩٧، شرح المرادي: ٤/٨١، شرح الأشموني: ٣/١٩٩، شرح الرضي: ٢/٧٣، التسهيل: ٢١١، الهمع: ٥/١٢٢-١٢٣، شرح ابن يعيش: ٤/٦٧.

(٤) وهو لازم عند البصريين، وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعدى، فتقول: « إليك زيداً » أي: أمسك زيداً. انظر شرح المرادي: ٤/٨٢، التصريح على التوضيح: ٢/١٩٨.

وإنْ أُرِيدَ بهما المَصدَرُ خَفَضَا ما بعدَهُما، بإضافَتِهما إلَيه، فقيلَ: «رُوَيْدَ زَيْدٍ، وبَلْهَ عَمرو»، كَما يُضافُ المَصدَرُ إلى مَفعولِه.

وينفَرِدُ «رُوَيْدَ» بأنَّهُ يَعمَلُ النّصْبَ[١] في (حالِ)[٢] مَصدَرِيَّتِه أيضاً، فيُفَرِّقُ بينَهُ وبَينَ اسْمِ الفعلِ - التّنوينُ.

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تعالَى:

وما لما تَنوبُ[٣] عَنْهُ من عمَلْ ... لَها وأَخِّرْ ما لِذي فيهِ العَمَلْ

أيْ: تَعمَلُ أسماءُ الأفعالِ عمَلَ الأفعالِ التي[٤] نابَتْ عنْها.

فَما نابَ منْها عنْ لازِمٍ، كـ«صَهْ، ونَزالِ، وهَيْهاتَ» اقتَصَرَ علَى رفعِ فاعِلٍ، وحُكمُهُ في وُجوبِ استتارِ الفاعلِ وظُهورِه حُكمُ ما نابَ عنْهُ - كَما سبَقَ[٥] -.

وما نابَ منْها عنْ مُتعَدٍّ، كـ«دُونَكَ، وعلَيْكَ» نصَبَ.

وإنِ استُعمِلَ بمَعْنى أفعالٍ متعَدِّدَة، اختَلَفَتْ أحوالُهُ كـ«حَيَّهَلِ الثَّرِيدَ» بمَعْنى: ائتِ، و«حَيَّهَلْ علَى الخَيْرِ»، بمَعْنىً: أقبِلْ، ولمْ يُسْمَعْ بعْدَ «آمينَ» مَفعولٌ، معَ كونه بمَعْنى: استَجِبْ.

ويُفارِقُ اسمُ الفعلِ مُسَمّاهُ في أنَّهُ لا يَجوزُ تَقديمُ مَعْمولِه علَيه، بخلافِ الأصْلِ، فَلا يُقالُ: «زَيْداً بَلْهَ» كَما يُقالُ: «زَيْداً اتْرُكْ»[٦].

[١٨٨/ب] ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى /:

واحْكُمْ بتَنْكيرِ الّذي يُنَوَّنُ ... مِنْها وتَعْريفُ سِواهُ بَيِّنُ

تَنقَسِمُ أسماءُ الأفعالِ بالنِّسبَةِ إلى لُزومِ التّنوينِ، ولُزومِ التَّجَرُّدِ منهُ، وجَوازُهُما ثَلاثَةُ أقسامٍ:

فالأوَّلُ: كـ«واهاً، ووَيْهاً» بمَعْنى: أتعَجَّبُ، فهُما في الأسماءِ بمَنزِلَةِ: «أحَدٍ، ودَيَّارٍ»، وغَيرِهِما مِمَّا يَلزَمُ التَّنكيرَ.

---

(١) في الأصل: للنصب.
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.
(٣) في الأصل: ينوب. انظر الألفية: ١٣٦.
(٤) في الأصل: الذي.
(٥) انظر ص ١/٣١٤ من هذا الكتاب.
(٦) وأجاز الكسائي فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتأخير، ونقله في الإنصاف عن الكوفيين. انظر شرح ابن الناظم: ٦١٤، شرح المرادي: ٤/٨٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٩٤، الإنصاف (مسألة: ٢٧): ١/٢٢٨، حاشية الخضري: ٢/٩١، شرح الأشموني: ٣/٢٠٦-٢٠٧، الهمع: ٥/١٢٠.

والثَّاني: كـ« شتَّانَ »، و« نَزَال » وبابه، فهيَ بمَنزِلَة ما لَزِمَ التَّعريفَ، كالمُضْمَرات.

والثَّالثُ: كـ« صَهْ، ومَهْ »، فإنَّكَ إذا نونْتَهُمَا كانَتا[١] بمَنزِلَة النَّكِرَة في دَلالَتِها: إمَّا علَى مُعَيَّنٍ، وإمَّا على الجنسِ، (فَهُما)[٢] بمَنزِلَةِ « رجُلٍ، وثَوبٍ » ونَحوِهما ممَّا يَقبَلُ[٣] التَّعريفَ والتَّنكيرَ[٤].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وما بـِهِ خُـوطِـبَ مـا لا يَعْقِـلُ مِنْ مُشبِهِ اسْمِ الفعلِ صَوْتاً يُجعَلُ

الأصواتُ نَوعان:

أحَدُهُما: ما وُضِعَ لخطاب ما لا يَعقِلُ، وهُوَ شَبيهٌ باسْمِ الفِعلِ، فَلا يدخُلُ في ذلكَ[٥] مُخاطَبَتُهُم الدُّورَ والمَنازِلَ وغيرَهَا، نحْوُ:

٢١٨- **ألا أيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ ألا انْجَلي** ....

لعَدَمِ شَبَهِهِ باسمِ الفِعلِ، بخِلافِ قولِهِم في زَجْرِ البَغْلِ: « عَدَسْ »، وفي

---

(١) في الأصل: نونتها كانت.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) في الأصل: يقل.

(٤) وإذا لم تنونهما كانتا معرفتين، فيحتملان وجهين. هذا هو المشهور في أسماء الأفعال. وقيل: أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون، ثم اختلف في تعريفها: من أي قبيل هو؟. فقيل: من قبيل تعريف الأشخاص، بمعنى أن كل لفظ من هذه الأسماء وضع لكل لفظ من هذه الأفعال. وقيل: هي أعلام أجناس.

انظر الهمع: ٥/١٢١-١٢٢، التصريح على التوضيح: ٢/٢٠١، شرح الأشموني: ٣/٢٠٧، شرح المرادي: ٤/٨٨.

(٥) في الأصل: ذلك في. تقديم وتأخير.

٢١٨- من الطويل لامرئ القيس الكندي من معلقته المشهورة في القصائد السبع (٧٧)، وعجزه:

بصُبحٍ وما الإصْباحُ منكَ بامثَلِ

ويروى « فيك » بدل « منك ». وانجلي: انكشف. والمعنى: أنا مغموم، فالليل والنهار علي سواء. والشاهد في قوله: « ألا أيها الليل » حيث خاطب فيه ما لا يعقل، وهو الليل، ولا يدخل ذلك في اسم الصوت وإن كان خطاباً لما لا يعقل لعدم شبهه باسم الفعل، حيث أنه غير مكتفٍ به ولهذا احتاج إلى قوله « انجلي ».

انظر شرح الأشموني: ٣/٢١١، الشواهد الكبرى: ٤/٣١٧، القصائد العشر: ٦٧، توجيه اللمع: ٦١، سر الصناعة: ٢/٥١٣، أمالي ابن الشجري: ١/٢٧٥، التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٢، معاهد التنصيص: ١/٨٩.

حَثِّ الإبلِ (علَى)(١) الشُّرْبِ: «جِئْ جِئْ»(٢) وفي دُعاء الضّأْن: «حَاحَا»(٣) غيرَ مَهْموزٍ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

كَـذا الّـذي أجْـدَى حكايَـةً كقَبْ   والْزَمْ بنا النَّوعَينِ فهْوَ قَدْ وجَبْ

هَذا هوَ النَّوعُ الثّاني منَ الأصواتِ، وهُوَ ما وُضِعَ لحِكايَةِ صَوتٍ: إمَّا صَوتَ حيَوانٍ، وإمّا صَوتَ جسمٍ مُلاقٍ لآخَرَ.

فمنَ الأوَّلِ قولُهُم في/ حِكايَةِ صَوتِ الغُرابِ: «غاق» وفي حِكايةِ صوتِ طَيَرانِ الذُّبابِ: «خاز باز»، وفي حكايةِ صوتِ الضَّحكِ: «طِيْخِ»(٤). [١٨٩/أ]

ومنَ الثّاني قولُهُمْ في حِكايَةِ صَوتِ الضَّرْبِ: طَاق، وفي حِكايةِ صَوتِ وَقْعِ الحَجَرِ: طَقْ، وفي حكايةِ صوتِ وَقْعِ السَّيفِ: قَبْ.

وكُلٌّ من نَوعَيْ أسماءِ الأفعالِ والأصْواتِ لازِمُ البناءِ، وعلّةُ بناءِ أسماءِ الأفعالِ شَبَهُها بالحَرْفِ في النِّيابَةِ عنِ الفعلِ، معَ عدَمِ التَّأثُّرِ بالعَوامِلِ، وعلّةُ(٥) بناءِ أسماءِ الأصواتِ شبَهُها بالحَرْفِ المُهمَلِ في وُقوعِها غيرَ عامِلةٍ ولا مَعمولَةٍ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) في الأصل: جاجا. راجع التصريح: ٢/ ٢٠١.

(٣) في الأصل: جاجا. راجع التصريح: ٢/ ٢٠١.

(٤) في الأصل: طخ. راجع الأشموني: ٣/ ٢١٠.

(٥) في الأصل: الواو. ساقط.

الباب الثاني والخمسون
نونا التوكيد

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

نُونَا التَّوكيد

للفعلِ تَوكيدٌ بنُونَينِ هُما   كَنونَي اذْهَبَنَّ واقْصدَنْهُما

هَلْ كُلٌّ منهُما أصلٌ بنَفسه، أوِ الثّقيلَةُ هيَ الأصلُ، ثَمَّ اختُصرَتْ منها الخَفيفَةُ، أوِ العَكسُ، ثمَّ ثُقِّلَتْ لقَصْد زيادَةِ التّوكيد؟ فيه أقوالٌ[1]. وقَولُه:

للفعلِ .... البيت

يَعني: إذا قُصدَ تأكيدُ مَعْنَى الفعلِ – أُلحقَ في آخرِه نونٌ ثقيلةٌ أو خفيفةٌ، كـ«اقْصدَنْهُما»، وقدْ اجتَمعَ التأكيدُ بهِما في قوله تَعالَى: ﴿لَيُسجَنَنَّ وليَكوناً منَ الصَّاغِرينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، ويَفترِقانِ في اللّفظِ والمَعْنى والاستعمال.

أمّا الأوَّلُ فظاهرٌ.

وأمّا في المَعْنى فلأنَّ التأكيدَ بالثقيلة أبلغُ منَ الخَفيفة.

وأمّا الثّالثُ، فلأنَّ الخفيفةَ تُرسَمُ بالألف، ويوقَفُ علَيها بالألفِ، كالتَّنوينِ، إلاّ أنَّها تُفارِقُهُ في ثُبوتِها معَ التّركيبِ، كـ«اقْصَدَنْهُما»[2].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى/: [١٨٩/ب]

يُؤكِّدانِ افْعَلْ ويفعَلْ آتِيا   ذَا طَلَبٍ أو شَرْطاً امَّا تالِيا

---

(١) فذهب إلى الأول البصريون، لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفة ألفاً في نحو ﴿وليكونا﴾ وحذفها في نحو «لا تهين الفقير»، وكلاهما ممتنع في الثقيلة، قاله سيبويه. وإلى الثاني ذهب الكوفيون، وإلى الثالث بعض النحويين، وذكر الخليل أنهما توكيد فإذا جئت بالخفيفة فانت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فانت أشد توكيداً.
انظر الكتاب: ٢/١٤٩، ١٥٤–١٥٥، التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٣، شرح الأشموني: ٣/٢١٢، الجنى الداني: ١٤١، مغني اللبيب: ٤٤٣، شرح المرادي: ٤/٩٠، الهمع: ٤/٣٩٧، جواهر الأدب: ٣٧٢، حاشية الدسوقي: ٢/٢، حاشية الخضري: ٢/٩٢، ارتشاف الضرب: ١/٣٠٣، شرح ابن يعيش: ٩/٣٨.

(٢) في الأصل: اقصديهما. انظر الألفية: ١٣٧.

أوْ مُثبتاً في قَسَمٍ مُستَقْبَلا وقَلَّ بعْدَ ما ولَمْ وبَعْدَ لا
وغَيْرِ إمّا منْ طَوالبِ الجَزَا وآخِرَا المؤكّد افْتَحْ كابْرُزَا

التَّأكيدُ بالنّون يُختصُّ بفعلَي الأمرِ والمُضارعِ، ولا يَدخُلُ[1] علَى الماضي.

أمّا الأمرُ، فيُؤكِّدَانه بلا قَيد.

وأمَّا المُضارعُ، فيَنقَسمُ تأكيدُهُ بهِما إلى: مُطَّردٍ، وإلى قَليلٍ.

فالمُطَّردُ منهُ ثَلاثةُ مَواضعَ:

الأوّلُ: أنْ يَدُلَّ علَى طَلَب: إمّا أمْراً، نحْوُ «لَيَقومَنَّ زَيدٌ»، وإمَّا نَهْياً، نحْوُ ﴿ولا تَحسَبَنَّ اللهَ غافلاً﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وإمّا دُعاءً، نحوُ «لتَسْقنَّا الغَيْثَ يا إلَهَنا»، ويَلتَحقُ بالطَّلَب ما أشبَهَهُ منَ التّحْضيضِ، والتَّمَنّي، والاستِفهامِ، نحْوُ:

٢١٩- هَلَا تَمُنِّنْ بوَعْدٍ غيرَ مُخلفَةٍ ....

وقَولُهُ:

٢٢٠- فلَيْتَكِ يَومَ المُلتَقَى تَرينَّني ....

---

(١) في الأصل: تدخل.

٢١٩- من البسيط ولم أعثر على قائله، وعجزه:

كَما عهِدْتُكِ في أيّامِ ذي سلَمِ

تمنن: بكسر النون الأولى وسكون الثانية، وأصله «تمنين» خطاب للمؤنث، دخلت عليه «هلا» فصار «تمنى»، ثم دخلت عليه نون التوكيد الخفيفة فالتقى ساكنان - النون والياء - فحذفت الياء، فصار «تمنن». ذي سلم: موضع بالحجاز، وقيل: واد به. والشاهد في قوله: «هلا تمنن» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة بعد حرف التحضيض «هلا».

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٤، شرح الأشموني: ٣/٢١٣، الشواهد الكبرى: ٤/٣٢٢، الهمع (رقم): ١٣٦٧، الدرر اللوامع: ٢/٩٦، شرح ابن الناظم: ٦١٨، البهجة المرضية: ١٤٢، كاشف الخصاصة: ٢٨٦، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٠٢، المطالع السعيدة: ٤٧٤، ارتشاف الضرب: ١/٣٠٣، أوضح المسالك: ٢١٨.

٢٢٠- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

لكَي تَعلَمي أنّي امرُؤٌ بكِ هائمُ

ويروى: «أي» بدل «أني». والهائم: المتحير في العشق الغريق فيه. والشاهد في قوله: «ترينني» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة بعد التمني.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٠٢، التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٤، الشواهد الكبرى: ٤/٣٢٣، شرح الأشموني: ٣/٢١٣، الدرر اللوامع: ٢/٩٦، الهمع (رقم): ١٣٦٨، شرح ابن الناظم: ٦١٨، البهجة المرضية: ١٤٢، كاشف الخصاصة: ٢٨٦، المطالع السعيدة: ٤٧٤، أوضح المسالك: ٢١٨، ارتشاف الضرب: ١/٣٠٣.

وقَولُهُ:

٢٢١- .... أفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمدَحَنَّ قَبيْلا(١)

الثّاني: أنْ يقَعَ بعْدَ «إنِ» الشّرطيّةِ المُؤكَّدة بـ«ما»، نحْوُ ﴿فإمّا تَرَيِنَّ منَ البشَرِ أحَداً﴾ [مريم:٢٦].

الثّالثُ: أن يقَعَ(٢) في جَوابِ القسَم، وهوَ مُثبَتٌ مُستَقبلٌ، نحْوُ ﴿وتا اللّه لأكيدَنَّ أصْنامَكُمْ﴾ [الأنبياء:٥٧]، ولا يُؤكَّدُ بها مَنفيٌّ، نحوُ ﴿تا اللّه تَفتَأُ تذكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف:٨٥]، أو(٣) (حَالٌ)(٤)، نحْوُ:

٢٢٢- يَميناً لأبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزَخرِفُ قَولاً ولا يَفعَلُ

والتأكيدُ في القسمِ الثّالث واجبٌ، فإنْ عَرِيَ عنِ التّأكيد بالنُّون قُدِّرَ قبلَهُ حرْفُ النّفي، فإذا قُلتَ: «واللهِ يَقومُ زَيدٌ» كانَ المَعْنى: نَفيَ القيَامِ عنهُ.

وأمّا الثّاني: فلَيسَ تأكيدُهُ واجِباً/ إلاّ أنَّ تجرُّدَهُ منَ التّأكيدِ لا يكادُ يوجَدُ [١/١٩٠] إلاّ في الشِّعرِ، نحْوُ:

---

(١) في الأصل: قتيلا. انظر المراجع الآتية.

٢٢١- من الكامل لامرئ القيس الكندي، من قصيدة له في ديوانه (٣٥٨)، وصدره:

قالَتْ فُطَيمَةُ حَلِّ شِعرَكَ مَدحَهُ

ونسب في الكتاب للمقنع، وقال البغدادي: «وهذا الشعر من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل». كندة: اسم قبيلة من اليمن من كهلان بن سبأ. والقبيل: الجماعة من قوم مختلفين، والقبيلة: بنو أب واحد، وأراد بالقبيل هنا: القبيلة، لتقارب المعنى فيهما. والشاهد في قوله: «تمدحن» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة بعد الاستفهام.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٠١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٤، الشواهد الكبرى: ٤/٣٤٠، شرح الأشموني: ٣/٢١٤، الخزانة: ١١/٣٨٣، الكتاب مع الأعلم: ٢/١٥١، الهمع (رقم): ١٣٧٠، الدرر اللوامع: ٢/٩٦، شرح ابن الناظم: ٦١٩، أوضح المسالك: ٢١٨.

(٢) في الأصل: تقع.

(٣) في الأصل: و.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/٢٠٣.

٢٢٢- من المتقارب ولم أعثر على قائله. وهو معنى مليح. يزخرف: يزين. أراد: أنه يزين أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل. ويميناً: نصب بفعل محذوف تقديره: أقسم يميناً. والشاهد في قوله: «لأبغض» فإنه جواب القسم، وهو مضارع مثبت مقرون باللام ولم تدخله نون التوكيد لأنه وقع حالاً.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٣، الشواهد الكبرى: ٤/٣٣٨، شرح الأشموني: ٣/٢١٥، أوضح المسالك: ٢١٧، شواهد التوضيح لابن مالك: ١٦٦، فتح رب البرية: ١/١٠٧، حاشية الخضري: ٢/٩٣.

٢٢٣- يا صاحِ إمَّا تجدْني غيرَ ذي جدَةٍ ....

وأمَّا الأوّلُ: فالتأكيدُ فيه وتركُهُ شائعان، والقليلُ منهُ أربعةُ مَواضعَ:

الأوَّلُ: إذا وقَعَ بعْدَ «مَا»، والمُرادُ بِهَا «ما» الزّائدَةُ، كقَولِه:

٢٢٤- قَليلاً (به)[1] ما يَحمَدَنَّكَ وارِثٌ ....

الثاني: إذا وقَعَ بعْدَ «لَمْ» كقَولِه:

٢٢٥- يَحسَبُهُ الجاهلُ ما لَمْ يَعْلَما
شَيْخاً علَى كُرسِيِّهِ مُعَمَّما

٢٢٣- من البسيط، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

فَما التَّخَلّي عنِ الخلاّنِ منْ شيَمي

جدة: أي: استغناء. الخلان: جمع خليل، الشيم: جمع شيمة، وهي الخلق والطبيعة. والشاهد في قوله: «أما تجدني» حيث ترك فيه التوكيد بالنون بعد وقوع الفعل بعد «أما» الشرطية، وهو قليل في النثر، وقيل: يختص بالضرورة.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٤١٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٠٤، شرح الأشموني: ٣/ ٢١٦، الشواهد الكبرى: ٤/ ٣٣٩، أوضح المسالك: ٢١٧، شرح ابن الناظم: ٦٢٠.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع الآتية.

٢٢٤- من الطويل، لحاتم الطائي من قصيدة له في ديوانه (١٠٨)، وعجزه:

إذا نالَ ممَّا كُنتَ تَجمَعُ مَغْنَما

والمعنى: يحمدك وارثك بعد استيلائه على مالك حمداً قليلاً. والشاهد في قوله: «يحمدنك» حيث أكده الشاعر بالنون الثقيلة بعد «ما» الزائدة، وهو قليل.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٤٠٨، شرح الأشموني: ٣/ ٢١٧، الشواهد الكبرى: ٤/ ٣٢٨، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٠٥، الهمع (رقم): ١٣٨٠، الدرر اللوامع: ٢/ ٩٩، شرح ابن الناظم: ٦٢٢، شرح المرادي: ٤/ ٩٧، الضرائر: ٣٠، كاشفة الخصاصة: ٢٨٧، المطالع السعيدة: ٤٧٥، شرح الهواري (١٦٠/ أ)، أوضح المسالك: ٢١٨، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٠٥.

٢٢٥- من الرجز، وقد اختلف في قائلهما. قال العيني: «أقول: قائله هو أبو حيان الفقعسي، كذا قاله ابن هشام الحنبلي، وقال ابن هشام اللخمي: قائله مساور العبسي، ويقال: العجاج والد رؤبة، وقال السيرافي: قائله الدبيري، وقال الصاغاني: قائله عبد بني عبس». وقبلهما:

وحَلَبوهَا وابِلاً وديَما
فاغْدَرَتْ منْهاَ وطاباً زُمَّمَا
وقَمعاً يُكسَى ثُمالاً قَشعَمَا

حلبوها يعني: إبلاً. أغدرت: أبقت. الوطاب: جمع وطب وهو زق اللبن. الزمم: جمع زام، وهو الممتلئ الشديد الامتلاء. الثمال: الرغوة. القشعم: الكبير، و«ما» مصدرية زمانية والتقدير: مدة عدم علمه. والمعنى: شبه الوطب وعليه القمع الذي ابيض من رغوة اللبن بشيخ جالس على كرسي لعلوه وانتصابه. والشاهد في قوله «ما لم يعلما» حيث أكده بنون =

الثّالثُ: إذا وقَعَ بعْدَ «لا» النّافيَة، كقَوله:

﴿واتَّقُوا فتنَةً لا تُصيبَنَّ الّذينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنفال: ٢٥].

الرّابعُ: إذا وقَعَ(١) شَرطاً لغيرِ «إنْ»، كقَوله:

٢٢٦- مَنْ تَثْقَفَنْ منهُمْ فلَيسَ بآيبٍ ....

وهُوَ في الأوّلِ والثّالث أكثَرُ منهُ في الآخَرَين(٢).

ويجِبُ بناءُ آخِرِ الفِعلِ المؤكَّدِ علَى الفَتْحِ، ما لَمْ يتَّصِلْ بهِ ضَميرٌ.

= التاكيد الخفيفة بعد «لم» الجازمة النافية، وهذا قليل.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٠٦، تذكرة النحاة: ٦٩، شرح الأشموني: ٣/٢١٨، الشواهد الكبرى: ٤/٨٠، ٣٢٩، التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٥، الخزانة: ١١/٤٠٩، ٤٥١، شواهد ابن السيرافي: ٢/٢٦٦، الكتاب مع الأعلم: ٢/١٥٢، نوادر أبي زيد: ١٦٤، أمالي ابن الشجري: ١/٣٨٤، الإنصاف: ٦٥٣، شرح ابن يعيش: ٩/٤٢، المقرب: ٢/٧٤، الهمع (رقم): ١٣٧٦، الدرر اللوامع: ٢/٩٧، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٦٤، شرح ابن الناظم: ٦٢٢، شرح المرادي: ٤/١٠٠، شرح دحلان: ١٤٣، الضرائر: ٢٩، ٤٨، ١١٢، سر الصناعة: ٢/٦٧٩، كاشف الخصاصة: ٢٨٨، الأصول: ٢/٢٠٠، فتح رب البرية: ١/١٠٤.

(١) في الأصل: أن تقع.

٢٢٦- من الكامل، لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين من مذحج، قالته لما قتلت باهلة أباها وعجزه:

أبداً وقَتْلُ بَني قُتَيبةَ شافِي

ويروى صدره:

مَن يَثقَفُوا منّا فلَيسَ بوائلٍ

مَن يَثْقَفَنْ منّا فلَيسَ بآيبٍ

الوائل: الملتجئ. تثقفن: يقال: ثقفت الرجل في الحرب: أدركته، وثقفته: ظفرت به. آيب: راجع. بنو قتيبة: بطن من باهلة. والشاهد في قوله: «من تثقفن» حيث أكده الشاعر بالنون الخفيفة وهو فعل واقع شرطاً لغير «إن»، وهو قليل.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٠٥، ارتشاف الضرب: ١/٣٠٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٥، الشواهد الكبرى: ٤/٣٣٠، شرح الأشموني: ٢/٣١٠، ٣/٢٢٠، الكتاب مع الأعلم: ٢/١٥٢، المقتضب: ٣/١٤، المقرب: ٢/٧٤، الخزانة: ١١/٣٩٩، الهمع (رقم): ١٣٨١، الدرر اللوامع: ٢/١٠٠، شواهد ابن السيرافي: ٢/٢٦٣، شرح ابن عقيل: ٢/٩٣، شواهد الجرجاوي: ٢٢٣، شرح ابن الناظم: ٦٢٤، شرح المرادي: ٤/١٠٥، شرح ابن عصفور: ٢/٤٩٠، كاشف الخصاصة: ٢٨٨، المطالع السعيدة: ٤٧٥، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ٢٨٨.

(٢) في الأصل: الأخيرين.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

واشْكُلْهُ قَبلَ مُضمَرٍ لَيْنٍ بِما جانَسَ مِنْ تحَرُّكٍ قَدْ عُلما

هذه المَسألةُ مُستَثْناةٌ منْ وُجوبِ فَتْحِ آخرِ الفعلِ المؤكَّد، وهُوَ ما إذا أُسنِدَ الفعلُ إلى ضَميرٍ ذي لَيْنٍ، وهُوَ الألفُ والواوُ والياءُ، فإنَّكَ تجعَلُ آخرَ الفعلِ حينئذٍ مُحرَّكاً حركةً تُجانسُ الضّميرَ، فتَضُمُّهُ قَبلَ الواوِ، نحْوُ ﴿لَتُبْلَوُنَّ في أمْوالِكُمْ﴾ [آل عمران:١٨٦]، وتَكسرُهُ قبلَ الياءِ، نحْوُ ﴿فإمّا(١) تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، وتَفتَحُهُ قبلَ الألفِ، نحوُ ﴿ولا تَتَّبِعانِّ﴾ [يونس:٨٩].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

والمُضمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاّ الألفْ وإنْ يَكُنْ في آخرِ الفعلِ ألِفْ
فاجْعَلْهُ (منهُ)(٢) رافِعاً غيرَ اليا والواوِ ياءً كاسْعَيَنَّ سَعْيا / [١٩٠/ب]
واحذِفهُ منْ رافِعِ هاتَينِ وفي واوٍ ويا شَكْلٌ مُجانِسٌ قُفي
نحْوُ اخْشَيِنْ يا هِندُ بالكَسْرِ ويَا قَومُ اخْشَوُنْ واضْمُمْ وقِسْ مُسَوِّيا

أيْ: إذا كانَ آخرَ الفعلِ المؤكَّد ضَميرٌ ذُو لَيْنٍ - حذَفْتَهُ إنْ كانَ غيرَ ألفٍ، فيَشمَلُ ذلكَ الواوَ، نحْوُ «هُمْ يَضْرِبُنَّ»، والياءَ، نحْو «أنت تَضْرِبِنَّ»، أصلُهُما «يَضرِبونَ(٣)، وتَضربينَ» حُذِفَت الواوُ والياءُ، لالتقائِهِما(٤) ساكنَينِ معَ أوّلِ نُونَيِ التّأكيد الساكنَةِ للإدغامِ فِيما بعْدَها، وسَواءٌ كانَ آخرُ الفعلِ صَحيحاً - كما مُثِّلَ - أو مُعتَلاً بالواوِ والياءِ، نحْوُ ﴿لَتُبلَوُنّ﴾ [آل عمران:١٨٦]، ﴿فإمّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦].

وإنْ كانَ الضَّميرُ ألفاً - أُقِرَّ على حالِه إنْ كانَ الفعلُ صحيحاً أو مُعتَلاً، نحْوُ «هُما يَضْرِبانِّ، ويَعدُوانِّ، ويَرميانِّ، ويَخشَيانِّ».

وأمّا حُكمُ آخرِ الفِعلِ المُعتَلِّ - فقَد(٥) سبَقَ أنَّ المُعتَلَّ بالواوِ والياءِ لا يُحذَفُ حرفُ العلّة منهُ.

وأمّا المُعتَلُّ بالألف: فإنْ رفَعَ غيرَ الواوِ والياءِ منْ ألفٍ، أو ضَميرٍ مُستَترٍ - قُلِبَتْ ألفُهُ ياءً، نحْوُ «اخْشَيَنَّ يا زَيدُ، واسعَيَنَّ(٦) سَعياً، واخشَيانِّ، وأنتُما

---

(١) في الأصل: ما.
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ١٣٨.
(٣) في الأصل: لا تضربون.
(٤) في الأصل: للالتقاء بهما.
(٥) في الأصل: فد.
(٦) في الأصل: الواو. ساقط.

تَسعَيانِّ»، وإنْ رفَعَ الواوَ والياءَ - حُذفَتْ[١] ألفُهُ وحُرِّكَ كُلُّ واحدٍ منَ الواوِ والياءِ بِما يُجانسُهُ، فتُحرَّكُ الياءُ بالكَسرِ، نحو «اخْشَيِنَّ يا هندُ»[٢]، والواوُ بالضَّمِّ نحوُ «يا قَومُ اخْشَوُنَّ»، ويُقاسُ علَى ذلكَ جَميعُ الأفعالِ المُعتَلّةِ بالألِفِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى / : [١٩١/أ]

ولَمْ تقَعْ خفيفةٌ بعْدَ الألفْ   لكنْ شَديدَةٌ وكَسرُها أُلِفْ

أخذَ في بَيانِ الأحكامِ المُختَصّةِ بالنّونِ الخَفيفَةِ وهيَ أربعَةٌ:

أوَّلُها هَذا: وهُوَ عدمُ وُقوعِها بعْدَ ألفٍ، وإنَّما تقَعُ بَعْدَها الثَّقيلَةُ، ثمَّ المانعُ من وُقوعِ الخَفيفةِ بعْدَ الألفِ هوَ[٣] الفرارُ من التقاءِ السّاكنَينِ، فلَو كانَ بعْدَها ما تُدغَمُ فيه: فَفي كَونِه مُسَوِّغاً لوُقوعِها بعدَ الألفِ قَولانِ[٤].

والحَقُّ ما ذهَبَ إلَيه يونُسُ، من جَوازِ وُقوعِها بعْدَ الألفِ مُطلقاً[٥]، ثمَّ تُكسَرُ لالتِقاءِ السّاكنَينِ[٦]، - لا كَما قالَ أبو عليٍّ: إنَّها تُقَرُّ علَى سُكونِها[٧] -،

---

(١) في الأصل: حذف. فإنه قال قبل: «قلبت ألفه».

(٢) وأجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها، نحو «اخشين»، فتقول: «اخشن يا هند»، وحكى الفراء أنها لغة طيء.
انظر شرح المرادي: ٤/١١١، شرح الأشموني: ٣/٢٢٣، الهمع: ٤/٤٠٣، ارتشاف الضرب: ١/٣٠٨.

(٣) في الأصل: و.

(٤) قال المرادي: «فإن قلت إذا كان بعدها ما تدغم فيه، فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين، لزوال المانع، نحو «أضربان نعمان»؟. قلت: قال الشيخ أبو حيان: نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال: يجوز». انتهى. وقد صرح سيبويه بمنع ذلك.
انظر شرح المرادي: ٤/١١٢، ارتشاف الضرب: ٢/٣٠٨، الكتاب: ٢/١٥٦، شرح الأشموني: ٣/٢٢٤، حاشية الخضري: ٢/٩٥.

(٥) وهو مذهب الكوفيين. وذلك خلافاً لسيبويه والبصريين حيث قالوا بالمنع.
انظر الكتاب: ٢/١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، شرح ابن يعيش: ٩/٣٨، الإيضاح لابن الحاجب: ٢/٢٨٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤١٧، ١٤١٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٧، الإنصاف: ٢/٦٥٠، الجنى الداني: ١٤٣، شرح المرادي: ٤/١١١، البهجة المرضية: ١٤٤، شرح الهواري (١٦١/أ)، شرح ابن الناظم: ٦٢٩، شرح الرضي: ٢/٤٠٥، تاج علوم الأدب: ٢/٣٣٦، شرح الأشموني: ٣/٢٢٤، ارتشاف الضرب: ١/٣٠٨، المقتصد للجرجاني: ٢/١١٣٤.

(٦) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤١٧-١٤١٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٧، شرح المرادي: ٤/١١١، شرح الأشموني: ٣/٢٢٤، شرح الهواري (١٦١/أ).

(٧) قال الأزهري: «ثم صرح الفارسي في كتابه الحجة بأن يونس يبقي النون ساكنة، ونظير ذلك قراءة نافع ﴿محياي﴾ بسكون الياء وصلاً». انتهى. =

ومنهُ[١] قراءَةُ بعضِهِمْ: ﴿فدمِّرانِهِمْ تَدْمِيراً﴾[٢] [الفرقان: ٣٦].

ثُمَّ قالَ:

وألفاً زِدْ قَبلَها مُؤكِّدا   فعْلاً إلى نُونِ الإناثِ أُسندا

هَذا الحُكمُ الثَّاني منْ أحكامِ الخَفيفَةِ، وهُوَ أنَّهُ لا يؤكِّدُ بها الفعلُ المُسنَدُ إلى نُونِ الإناثِ لأنَّهُ إذا أُكِّدَ بالنّونِ الثّقيلةِ لَزِمَ أن يُفصَلَ بينَها[٣] وبَينَ نونِ الإناثِ بألفٍ، فيُقالُ: «هُما يَضرِبْنانِّ»[٤] كَراهِيَّةً لتَوالِي النُّوناتِ، والخَفيفةُ لا تَقعُ بعدَ الألفِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

واحْذفْ خَفيفةً لساكنٍ رَدِفْ   وبَعدَ غيرِ فَتحَةٍ إذا تَقِفْ

وارْدُدْ إذا حذَفْتَها في الوَقْفِ ما   منْ أجلِها في الوَصْلِ كانَ عُدِما[٥]

وأبْدلَنْها بعْدَ فتحِ ألِفا   وَقْفاً كَما تَقولُ في قِفَنْ قِفا / [١٩١/ب]

هَذانِ الثَّالثُ والرّابعُ منَ الأحكامِ المُختَصَّةِ بالخَفيفَةِ.

فالثَّالثُ: أنَّها تُحذَفُ لمُلاقاتِها السَّاكنَ بعدَ، كقَولِه:

٢٢٧- لا تهينَ الفَقيرَ عَلَّكَ أنْ   تَرْكَعَ يوماً والدَّهرُ قَدْ رَفَعَهْ

= انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٧، المقتصد للجرجاني: ٢/١٣٤، شرح الرضي: ٢/٤٠٥، الأشموني مع الصبان: ٣/٢٢٤.

(١) أي: مما ذهب إليه يونس.

(٢) والقراءة المشهورة: ﴿فدمَّرْناهُم﴾. و«فدمِّرانِهم» بالنون الخفيفة مكسورة بعد الألف قراءة حكاها ابن جني، وفي القراءات الشاذة أنها قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
انظر القراءات الشاذة: ١٠٥، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤١٨، الهمع: ٤/٤٠٣، التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٧، شرح المرادي: ٤/١١١، شرح الأشموني: ٣/٣٢٤.
وانظر المحتسب لابن جني: ٢/١١٢.

(٣) في الأصل: بينهما.

(٤) في الأصل: يضربان. راجع الأشموني: ٣/٢٢٤.

(٥) في الأصل: علما. انظر الألفية: ١٤٠.

٢٢٧- من المنسرح، للأضبط بن قريع السعدي، من أبيات له في أمالي القالي (١/١٠٨)، وقبله:

وصِلْ حبالَ البَعيدِ إنْ وصَلَ الـ   حَبْلَ، وأقْصِ القَريبَ إنْ قطَعَهْ

ويروى: «ولا تعادِ» بدل «لا تهين»، ويروى: «الكريم» بدل «الفقير». الهوان: الذل. عَلَّ: لغة في «لعل» وهي هنا بمعنى: عسى. الركوع: الانحناء، وأراد به الانحطاط من المرتبة والسقوط في المنزلة. والشاهد فيه حذف النون الخفيفة من «تهين» لالتقائها ساكنة مع لام قوله: «الفقير» الساكنة، وأصله: تهينن.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤١٩، توجيه اللمع: ٤٦٤، شرح الأشموني: ٣/٢٢٥، =

أصلُهُ: تَهيْنَنْ.

والرَّابعُ: أنَّها تُعامَلُ بما يُعامَلُ التَّنوينُ، فتَقِفُ بحَذفِها إنْ وقَعَتْ بعْدَ غيرِ فَتحةٍ من كسْرٍ أو ضَمٍّ، ولاَ يُتصوَّرُ ذلكَ إلاّ في الفَعْلِ المُسْنَد إلى الواوِ والياء - كَما سَبَقَ - وحينئذٍ فَلا يَبْقى آخرُ الفعلِ علَى حالِه معَها، لكنْ يجبُ أنْ يُرَدَّ إلَيْه ما كانَ قَدْ حُذفَ من أجلِها للوَصْلِ، فتَقولُ في نحوِ «القومُ يُكْرِمُنْ أضيافَهُمْ، وأنتِ تُكرِمِنْ بعْلَكِ» إذا وقَفْتَ[1] على الفعلِ: «يُكْرِموا، وتُكرمي» بحَذفِ النُّونِ لشَبَهِها بالتّنوينِ، ورُدَّ الواوُ والياءُ، لزَوالِ ما حُذفا منْ أجلِه من مُلاقاة السَّاكنِ بعْدَهُما.

وإنْ كانت النُّونُ بعْدَ فَتحةٍ، نحْوُ ﴿لَنَسْفَعَنْ﴾ [العلق: ١٥]، وقَفْتَ علَيْها بإبْدالِها ألفاً، كَمَا يُفعَلُ ذلكَ بالتَّنوينِ الواقعِ بعدَ فتحةٍ، فتقولُ علَى هَذا في «قِفَنْ يا زَيْدُ»، إذا وقَفْتَ: «قِفا»، ومِنهُ قولُه:

٢٢٨- .... ولا[2] تَعْبُدِ الشَّيطانَ واللّهَ فاعْبُدا

= الشواهد الكبرى: ٤/٣٣٤، الخزانة: ١١/٤٥٠، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٦٩، التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٨، المقرب: ٢/١٨، اللسان: (هون)، الإنصاف: ٢٢١، شواهد الشافية: ٤/١٦٠، شواهد المغني: ١/٤٥٣، شرح المرادي: ٤/١١٤، شرح ابن الناظم: ٦٣٠، شرح ابن عقيل: ٢/٩٥، أبيات المغني: ٣/٣٧٩، الدرر اللوامع: ١/١١١، ٢/١٠٢، شواهد الجرجاوي: ٢٢٤، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٦٥٢، شرح ابن يعيش: ٩/٤٣، ٤٤، مغني اللبيب (رقم): ٢٧٩، ١٠٩٤، الهمع (رقم): ٤٩٥، ١٣٨٧، جواهر الأدب: ٥٣، ١٧٣، اللمع: ٢٧٨، شرح ابن عصفور: ١/٤٤٦، أمالي ابن الشجري: ١/٣٨٥، تاج علوم الأدب: ٢/٣٣٥، شرح دحلان: ١٤٤، كاشف الخصاصة: ٢٩١، فتح رب البرية: ١/١٠٩، البهجة المرضية: ١٤٤.

(١) في الأصل: وقعت.

(٢) في الأصل: الواو. ساقط. انظر المصادر الآتية.

٢٢٨- من الطويل للأعشى ميمون بن قيس، من قصيدة له قالها يمدح النبي ﷺ حين أراد الإسلام وتوجه إليه، فردته قريش، ثم أدركه الموت قبل لقائه، وصدره (كما يرويه النحويون):

وإيّاكَ والمَيْتات لا تَقرَبَنَّها

وعليه يكون البيت مركباً من بيتين كما في ديوان شعره (١٠٣)، وهما:

فإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تأكُلَنَّها ... ولا تأخُذَنْ سَهْماً حَديداً لَتَفصدا

وذَا النُّصُبَ المَنصوبَ لا تَنسُكَنَّهُ ... ولا تعبُدِ الشَّيطانَ واللّهَ فاعْبُدا

قوله: «وإياك والميتات»: أي: اتق الميتات، وهي جمع ميتة، وهي التي ماتت حتف أنفها أو ذبحت بغير التسمية. قوله: «ولا تعبد الشيطان» أي: لا تطعه لأن معنى العبادة الطاعة. والشاهد فيه إبدال النون الخفيفة ألفاً للوقف في «فاعبدا» إذ أصله «فاعبدن».

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٠٠، التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٨، الشواهد الكبرى: ٤/٣٤٠، شرح الأشموني: ٣/٢٢٦، الكتاب مع الأعلم: ٢/١٤٩، شواهد ابن =

الباب الثالث والخمسون
ما لا ينصرف

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

ما لا يَنصَرِفُ(١)

الصَّرفُ تَنوينٌ أتَى مُبَيِّنا   مَعْنى بهِ يكونُ الاسْمُ أمْكَنا

يَعرِضُ للاسْمِ نَقْصانِ(٢):

- نقصٌ يوجِبُ شَبَهَهُ بالحَرفِ، فيُوجِبُ بِناءَهُ - كَما سبَقَ -، ويُسمّى: غيرَ مُتمَكِّنٍ.

[١٩٢/أ] - ونَقصٌ يوجبُ شَبَهَهُ بالفعلِ، فيَمنعُهُ/ الصّرفَ، ويُسمَّى: غيرَ أمْكَنٍ.

فإِذَنْ الأسماءُ بالنِّسبةِ إلى التَّمكُّنِ والأمكَنيَّةِ وعدَمِها - ثَلاثَةُ أقسامٍ:

= السيرافي: ٢/ ٢٤٤، شرح ابن يعيش: ٩/ ٣٩، ٨٨، ١٠/ ٢٠، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/ ٦٦٩، اللسان (ورى، نصب، نون)، شواهد المغني: ٢/ ٥٧٧، ٧٩٣، أبيات المغني: ٦/ ١٦٢، الدرر اللوامع: ٢/ ٩٥، شرح الملوكي لابن يعيش: ٢٣٢، ٢٣٥، أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٨٤، الممتع في التصريف لابن عصفور: ١/ ٤٠٨، الإنصاف: ٢/ ٦٥٧، مغني اللبيب (رقم): ٦٩٩، جواهر الأدب: ٥٤، ١١٧، اللمع: ٢٧٣، سر الصناعة: ٢/ ٦٧٨، التبصرة والتذكرة: ٤٣٣، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/ ٣٧٧، الإفصاح: ١٨٩، فتح رب البرية: ١/ ١١٢، الهمع (رقم): ١٣٦٦.

(١) في الأصل: ما لا يتصرف. انظر الألفية: ١٤٠. وقد اختلف في اشتقاق المنصرف على أقوال: فقيل: هو من الصرف، وهو الخالص من اللبن، والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف. وقيل: من الصريف، وهو الصوت، لأن الصرف وهو التنوين صوت في الآخر. وقيل: من الانصراف، وهو الرجوع، فكأن الاسم ضربان، ضرب أقبل على شبه الفعل، فمنع مما يمنع منه، وضرب انصرف عنه. وقيل: من الانصراف إلى جهات الحركات. وقيل: من الصرف الذي هو القلب. وقال ابن مالك: سمي منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم التنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٠٩، شرح الأشموني: ٣/ ٢٢٨، الهمع: ١/ ٧٦، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٤٣٤، شرح المرادي: ٤/ ١٢٠، شرح ابن عصفور: ٢/ ٢٠٥.

(٢) في الأصل: نقصا.

فالأوَّلُ: كـ« زَيد ».
والثّاني: كـ« كَيفَ ».
والثّالثُ: كـ« أحمَدَ »[١]، ولَيسَ فيها عَكسُهُ[٢].
وقَولُهُ:

الصَّرفُ .... البيت

أيْ: الصَّرفُ تَنوينٌ[٣] جيءَ به لبيانِ مَعنى أمكَنيَّة الاسمِ، وسَلامته من شبَه الفعلِ والحرف، كـ« زَيد » منَ[٤] المَعارِفِ (و« فَرَسٍ » منَ النَّكِراتِ)[٥]، إلاّ أنَّهُ[٦] يَخلُفُه ما يُشبِهُه، كـ« مُسْلمات »[٧].
والمانعُ لدخول هَذا التَّنوين:
إمّا علَّتان من علَلٍ عَشْرٍ.
وإمّا علَّةٌ تَقومُ مَقامَهُما بأنْ[٨] تكونَ - أي إحدَى العِلتينِ - راجِعةً إلى

---

(١) فالأول متمكن أمكن، والثاني غير متمكن، والثالث متمكن غير أمكن. والاسم المتمكن هو المعرب لتمكنه في باب الاسمية، وغير المتمكن هو المبني لعدم تمكنه في باب الاسمية، والأمكن هو المنصرف، وغير الأمكن هو الممنوع من الصرف.
انظر التصريح على التوضيح: ١/٤٧، ٢/٢٠٩-٢١٠، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٤١، الأشموني مع الصبان: ١/٥٠، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٧٣٧-٧٣٨، شرح ابن عقيل: ١/٢٩.
(٢) أي: غير متمكن أمكن.
(٣) مذهب المحققين أن الصرف هو التنوين، أي: تنوين التمكين وحده كما ذكره الناظم. وقيل: الصرف هو الجر والتنوين معاً.
انظر شرح المرادي: ٤/١١٩، شرح الأشموني: ٣/٢٢٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٠، حاشية الخضري: ٢/٩٦.
(٤) في الأصل: في. راجع التصريح: ٢/٢١٠.
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح: ٢/٢١٠.
(٦) في الأصل: ان.
(٧) قال الربعي وجار الله: إن التنوين في نحو « مسلمات » للصرف. وجزم ابن مالك في شرح الكافية بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم، وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف. وقال المرادي: تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور، وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفاً.
انظر شرح الرضي: ١/١٤، شرح الكافية لابن مالك: ١/١٦١-١٦٢، شرح المرادي: ١/٢٥، ٤/١٢٠، التصريح على التوضيح: ١/٣٣، ٢/٢١٠، شرح الأشموني: ١/٣٦، ٣/٢٢٨، الهمع: ٤/٤٠٦، شرح ابن عقيل: ١/١٩.
(٨) في الأصل: أن.

اللَّفظ، والأخرَى راجعَةً إلى المَعنى، لأنَّ الفعلَ فيه فرعيَّةٌ من حيثُ اللفظُ، وهيَ[١] اشتقاقُهُ منَ المَصدَرِ، وفرعيَّةٌ منْ حيثُ المَعْنى، وهِيَ[٢] اقترانُ دَلالَتِه بالزَّمانِ.

والعلةُ القائمةُ مَقامِ علَّتَينِ شيئانِ:

أحَدُهُما: ألفُ التَّأنيث.

والثّاني: صيغَةُ مُنتهى الجُموعِ.

وأمَّا العلَّتان، فلابُدَّ أن تكونَ إحداهُما: إمَّا الوَصفَ، وإمَّا العَلَميَّةَ، لأنَّهُما العلَّتان المَعنَويّتانِ، وما عَداهُما فعلَلٌ لَفظيَّةٌ[٣].

فَيُمنَعُ معَ الوَصفِ ثَلاثَةُ أشياءَ: العَدْلُ[٤]، كـ« مَثْنَى »، ووزْنُ الفِعلِ، كـ« أحمَدَ » وزِيادةُ الألف والنُّون، كـ« سَكْرانَ ».

ويُمنَعُ معَ العلَميّة هذه الثّلاثةُ[٥]، (كـ« عُمَرَ »)[٦]، ويَزيدَ، ومَروانَ »، وأربعَةٌ أخرَى، وهيَ: العُجمَةُ، كَـ« إبْراهيمَ »، والتَّأنيثُ، كـ« طَلحَةَ، وزَينَبَ »، والتّركيبُ، كـ« مَعْدي كَربَ »[٧] وألفُ الإلحاق، كـ« أرْطَى »، وستَرى ذلكَ كُلَّهُ مُفصَّلاً.

ثُمَّ قالَ رَحمَهُ اللّهُ تَعالَى / : [١٩٢/ب]

فـألفُ التَّأنيث مُطْلَقاً منَعْ ... صَرْفَ الَّذي حَواهُ كَيفَما وَقَعْ

أيْ: ألفُ التَّأنيث تَستَقلُّ[٨] بالمَنع مُطلَقاً، سَواءٌ كانتْ مَقصورةً أو ممدودةً، وسَواءٌ كانَ ما وقعَتْ[٩] فيه علَماً، كـ« سَلْمَى »، أو اسْماً، كـ« حُبْلَى »، أو صفَةً كـ« حَمراءَ »، أوِ اسْمَ جنسٍ، كـ« ذِكْرَى » مُفرَداً (- كَما مُثِّلَ -)[١٠] أو جَمْعاً، كـ« جَرْحَى »[١١].

ثمَّ قالَ:

(١-٢) في الأصل: وهو.
(٣) انظر شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٠.
(٤) في الأصل: العدر. راجع الأشموني: ٣/ ٢٣٠.
(٥) وهي العدل ووزن الفعل وزيادة الألف والنون.
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع الأشموني: ٣/ ٢٣٠.
(٧) في الأصل: كر. راجع الأشموني: ٣/ ٢٣٠.
(٨) في الأصل: يستقل.
(٩) في الأصل: وقعا.
(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل.
(١١) وسواء كان نكرة كـ« ذكرى » أم معرفة كـ« سلمى ». انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٠، الهمع: ١/ ٧٨، شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٠.

وزائدا فَعْلانَ في وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أنْ يُرى بتاء تأنيثٍ خُتِمْ

بدأَ بذكرِ العِلَلِ المانعَةِ معَ الوَصفِ، وهِيَ ثلاثةُ أشياءٍ، هَذا أوَّلُها، وهُوَ: زِيادَةُ الألفِ والنّونِ معَ الوَصفِ، وهوَ مُختَصٌ بوزنِ «فَعْلانَ»، بشَرطِ سَلامَتِه منْ قُبولِ تاءِ التأنيث عندَ الإطْلاقِ علَى المؤنَّث.

إمَّا لأنَّ مُؤنَّثَهُ علَى «فَعْلَى»، كـ«سَكْرانَ».

وإمَّا لأنَّهُ لا مؤنَّثَ لهُ، لفقْدِ(1) المَعْنى فيه، كـ«لَحْيانَ»(2)، أو للاستغْناء عنهُ بلفظٍ آخرَ، كـ«ألْيانَ» لعَظيمِ الإليَتَينِ(3)، فإنّهُمْ قالُوا: مؤنَّثُهُ في الآدَميِّينَ(4) «عَجْزاءُ»(5).

أمَّا (مَا)(6) خُتِمَ مؤنَّثُهُ بالتاءِ عندَ قَصْدِ التّأنيثِ، نحْوُ «سَيْفانٍ» للطَّويلِ(7)، فَلا يَمتَنِعُ صَرْفُهُ.

وبَنو أسَدٍ يَصرِفونَ بابَ «فَعْلانَ» منَ الصِّفاتِ، لأنَّ «فَعْلانَةً»(8) مُطَّرِدٌ فيه عندَهُم(9).

---

(١) في الأصل: كفقد.

(٢) لكبير اللحية. وهذا مختلف في منع صرفه: قال المرادي: «والصحيح منع صرفه لأنه وإن لم يكن له «فعلى» وجوداً، فله «فعلى» تقديراً، لأنا لو فرضنا له مؤنثاً لكان «فعلى» أولى به من «فعلانة»، لأن باب «سكران» أوسع من باب «ندمان»، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف «أكمر وآدر» مع أنه لا مؤنث له». انتهى. وحكي أن من العرب من يصرف «لحيان» حملاً على «ندمان» على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء. وقال أبو حيان: «فالصحيح الصرف».
انظر شرح المرادي: ٤/ ١٢١، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٤٣٩، الهمع: ١/ ٩٦، شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٢، ارتشاف الضرب: ١/ ٤٢٨.

(٣) قال الأزهري: «و«أليان» لكبير الإلية من ذكور الغنم». انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٣، شرح المرادي: ٤/ ١٢٢، شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٣، اللسان: ١/ ١١٩ (الا).

(٤) في الأصل: الادمين.

(٥) يقال: امرأة عجزاء، أي: عظيمة العجز. انظر اللسان: ٤/ ٢٨١٨ (عجز).

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٧) الممشوق: الضامر البطن. انظر شرح المرادي: ٤/ ١٢٢، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٣، شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٣، اللسان: ٣/ ٢١٧٢ (سيف)، الهمع: ١/ ٩٦.

(٨) في الأصل: فعلان. راجع الأشموني: ٣/ ٢٣٤.

(٩) فاستغنوا به عن «فعلى»، فيقولون: «سكرانة وغضبانة وعطشانة». انظر شرح المرادي: ٤/ ١٢٣، ارتشاف الضرب: ١/ ٤٢٨، شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٤، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٤٤١.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تعالَى:

وَوَصفٌ اصْليٌ ووزْنُ أفعَلا ... مَمنوعُ تأنيث بتا كأشْهَلا

هَذا الثّاني[1] ممَّا يُمنَعُ مع الوَصفِ، وهُوَ زِنَةُ «أفْعَلَ» في لَفظٍ وُضِعَ للوَصفِ أصْلاً، كـ«أشْهَلَ»[2]، وشَرطُهُ:

[١٩٣/أ] أنْ يَمتَنِعَ خَتمُه بتاء التّأنيث عندَ[3]/ قَصْد إطْلاقه على المؤنَّث، إمَّا لأنَّ مؤنَّثَهُ «فَعْلَى» – كَما مُثِّلَ –، وإمَّا لأنَّهُ لا مؤنَّثَ لهُ، كـ«أكْمَرَ» للعَظيمِ الكَمْرَة[4].

أمَّا لو خُتِمَ – عندَ قَصْدِ التّأنيثِ – بالتّاءِ، كـ«أرمَلٍ، وأرمَلَةٍ» – لمْ يَمتَنِعْ صَرفُهُ[5].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وألْغِيَنَّ عارِضَ الوَصفيَّهْ ... كأرْبَعٍ وعارِضَ الإسْميَّهْ

فالأدْهَمُ القَيْدُ لكَونه وُضِعْ ... في الأصْلِ وَصْفاً انصرافُهُ مُنِعْ

وأجْدَلٌ وأخيَلٌ وأفْعَى ... مَصروفَةٌ وقَدْ يَنلْنَ المَنْعا

قد سَبَقَ أنَّ شَرْطَ مَنْعِ الوَصفِ معَ وزْنِ الفعلِ أنْ يكونَ أصليّاً، فنَحوُ «أربَعٍ» في قولكَ: «مررتُ بنسوَةٍ أربَعٍ» لا يَمتَنِعُ صَرفُهُ في الأصلِ، (لأنَّهُ)[6] اسمٌ لهَذا العَدَدِ المَخصوصِ، ولَكنْ عَرَضَ الوَصفُ به، وفي التَّمثيلِ به نظَرٌ: فإنَّ فيه مُقْتَضىً[7] آخَرَ للصَّرْف، وهُوَ أنَّهُ يقبلُ التّأنيثَ بالتاء، نحْوُ «مَرَرتُ برِجالٍ أربَعَةٍ»، لكِنْ يُمَثَّلُ ذلِكَ بقولِهِم: «مررتُ برجُلٍ أرنَبٍ» أي: ذَليلٍ[8]

---

(١) في الأصل: الثا.

(٢) الشهلة في العين: أن يشوب سوادها زرقة. انظر اللسان: ٤/٢٣٥٣ (شهل)، حاشية الصبان: ٣/٢٣٥، حاشية الخضري: ٢/٩٨.

(٣) في الأصل: عند. مكرر.

(٤) والكمرة: الحشفة. انظر اللسان: ٥/٣٩٢٩ (كمر)، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٣، حاشية الصبان: ٢/٢٣٢.

(٥) هذا على أن «أرمل» بمعنى: فقير وهو مذهب الجمهور، وخالف الأخفش فأجاز منع صرفه، لجريه مجرى أحمر لأنه صفة على وزن «أفعل». أما قولهم: «عام أرمل» أي: قليل المطر، فغير منصرف، لأن يعقوب حكى فيه: «سنة رملاء»، فصار كـ«أحمر حمراء».
انظر شرح المرادي: ٤/١٢٤، ارتشاف الضرب: ١/٤٢٩، شرح الأشموني: ٣/٢٣٥، ابن عقيل مع الخضري: ٢/٩٩، الهمع: ١/١٠٠.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٧) في الأصل: مقتضيا.

(٨) فإنه منصرف لعروض الوصفية فيه، إذ أصله الأرنب المعروف. انظر شرح المرادي: ٤/١٢٥، شرح الأشموني: ٣/٢٣٦، الهمع: ١/١٠٠، ارتشاف الضرب: ١/٤٢٩.

ولذَلكَ (فإنَّ)[١] أصالَةَ الوَصفيّة تَقتضي منعَ الصَّرف لما عرَضَ نقلُهُ إلى الاسميَّة كـ« الأدهَمِ » إذا سُمِّيَ به القَيدُ[٢]، و« أبطَحَ، وأبرَقَ، وأجْرَعَ » إذا سُمِّيَ بها[٣] أماكنُ[٤]، و« أرقَمَ، وأسوَدَ » إذا أُطلقا[٥] علَى الحيَّة[٦].

وأمَّا « أجدَلٌ » للصَّقر[٧]، و« أخيَلٌ » لطائرٍ ذي خيَلان، وهيَ نُقَطٌ[٨] سَوداءُ[٩]، و« أفعَى » للحيَّة[١٠] - فإنّها مَصروفةٌ، لكونها أسْماءً في الأصل والحال.

وبَعضُ العَرَبِ يَمنَعُها الصَّرْفَ[١١] التِفاتاً إلى / مَعْنَى الصِّفَةِ التي لأجلها [١٩٣/ب]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) فإنه في الأصل صفة لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيطلق على كل قيد أدهم، ومع هذا فيمنع نظراً إلى الأصل.
انظر شرح ابن عقيل: ٢/ ٩٩، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٣، اللسان: ٢/ ١٤٤٤ (دهم).

(٣) في الأصل: به.

(٤) أبطح: هو المكان المنبطح من الوادي، و« أبرق »: هو المكان الذي فيه لونان من سواد وبياض، و« أجرع »: هو المكان المستوي. وحكى بعضهم أن من العرب من يصرف « أبطح وأبرق وأجرع » ملاحظة للاسمية، وذكر ابن جني أن هذه الأسماء كلها قد تصرف.
انظر اللسان: ١/ ٢٩٩ (بطح)، ٢٦٢ (برق)، ٦٠١ (جرع)، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٣، الهمع: ١/ ١٠١، شرح المرادي: ٤/ ١٢٦، شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٧، ارتشاف الضرب: ١/ ٤٣٠.

(٥) في الأصل: أطلق.

(٦) أرقم: للحية التي فيها نقط سود وبيض كالرقم، وأسود: للعظيم في الحيات وفيه سواد. وقال الكسائي: العرب تصرف مثل « أسود سالخ ».
انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٣، اللسان: ٣/ ١٧٠٩ (رقم)، ٤١٤٢ (سود)، شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٦، ارتشاف الضرب: ١/ ٤٣٠.

(٧) وهو صفة غالبة، وأصله من الجدل الذي هو الشدة.
انظر اللسان: ١/ ٥٧٠ (جدل)، شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٦، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٤، الهمع: ١/ ١٠٠، ابن عقيل مع الخضري: ٢/ ٩٩.

(٨) في الأصل: نطق. راجع التصريح: ٢/ ٢١٤.

(٩) وقال ابن منظور: والأخيل طائر أخضر وعلى جناحيه لمعة تخالف لونه، سمي بذلك للخيلان. وقيل: الأخيل الشقراق (وهو طائر يكون في أرض الجرم في منابت النخيل، كقدر الهدهد، مرقط بحمرة وخضرة، وبياض وسواد) وهو مشؤوم، تقول العرب: أشأم من أخيل.
انظر اللسان: ٢/ ١٣٠٦ (خيل)، ٤/ ٢٢٩٩ (شقرق)، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٤.

(١٠) وقال بعضهم: الأفعى حية عريضة على الأرض، إذا مشت متثنية بثنيين أو ثلاثة، تمشي باثنائها تلك، خشناء، يجرش بعضها بعضاً، والجرش: الحك والدلك.
انظر اللسان: ٥/ ٣٤٤٠ (فعا)، شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٦، الهمع: ١/ ١٠٠، شرح ابن عقيل: ٢/ ٩٩.

(١١) انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٤، ارتشاف الضرب: ١/ ٤٣٠، شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٦، الهمع: ١/ ١٠١.

سُمِّيَتْ هذه الحيَوانَاتُ بذَلكَ، وهيَ: القوَّةُ، والتَّلَوُّن، والإِيذاءُ، إلا أنَّ ذلكَ في «أجدَلَ، وأَخْيَلَ» أبْيَنُ[1]، لظُهورِ معنى الاشتقاق، قال الشاعر:

٢٢٩- كأنَّ بَني الدَّغْماءِ[2] إذْ لَحِقوا بنا ... فِـراخُ القَطا لاقَيْنَ أجـدَلَ بـازِيـا

ومِثْلُهُ:

٢٣٠- .... فَما طائرٌ يَـومـاً عـلَيك بـأخـيَلا

بخِلافِ «أفْعَى» فإنَّ اشتِقاقَه: إمّا مُنتَفٍ، وإمَّا خفيٌّ، إلاّ أنَّهُ قدْ سُمِعَ أيضاً نَحوُ:

---

(١) في الأصل: ابنين.

٢٢٩- من الطويل، نسبه العيني للقطامي (عمير بن شيمم)، وقيل: هو لجعفر بن علبة الحارثي، والبيت من قصيدة، وقبله:

فتصدقه النفس الكذوبة بالتي ... ويعلم بالعشواء أن قد رآنيا

ورواية صدره فيما عدا اللسان:

كأنَّ العُقَيليّينَ يومَ لَقيتُهُمْ

وذكرت رواية المؤلف في الشواهد الكبرى، وروي في اللسان «الدعماء» بالعين المهملة بدل «الدغماء» بالغين المعجمة. والأجدل: الصقر. بازيا: من بزا يبزو إذا تطاول عليه، وهو صفة أجدل، ويجوز أن يكون بازياً هو الطير الجارح المشهور، ويكون عطفاً على «أجدل»، وحذف العاطف للضرورة. والشاهد في قوله: «أجدل» حيث منع من الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة، وذلك لأنه مأخوذ من الجدل وهو الشدة، وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصالة الوصفية.

انظر شرح الأشموني: ٣/٢٣٧، الشواهد الكبرى: ٤/٣٤٦، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٤، اللسان (جدل)، شرح ابن الناظم: ٦٣٩، أوضح المسالك: ٢٢٣، فتح رب البرية: ١/٢٥٦.

(٢) في الأصل: الرغماء. انظر الشواهد الكبرى: ٤/٣٤٧.

٢٣٠- من الطويل، لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، من قصيدة له في ديوانه (٣٤٨)، وصدره:

ذَريني وعِلْمي بالأُمورِ وشِيمَتي

ويروى: «طائري» بدل «طائر». وذريني: دعيني. والشيمة: الخلق والطبيعة. الأخيل: طائر فيه خيلان، وقيل: هو الشقراق، وقيل هو الصرد. والشاهد في قوله: «بأخيلا» حيث منع من الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة، لأنه مأخوذ من «المخيول» وهو الكثير الخيلان، وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصالة الوصفية.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢١٤، الشواهد الكبرى: ٤/٣٤٨، شرح الأشموني: ٣/٢٣٧، اللسان (خيل)، تاج علوم الأدب: ١/٦٦، شرح ابن الناظم: ٦٣٩، أوضح المسالك: ٢٢٣، فتح رب البرية: ١/٢٥٧.

٢٣١- .... أطْ رَقَ أفْعَىً ينفُثُ السُّمَّ صِلُّ

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

ومَنْعُ عَدْلٍ مع وصْفٍ مُعتَبَرْ في لَفظ مَثْنَى وثُلاثَ[١] وأُخَرْ

هَذا البابُ الثّالثُ ممَّا يُمنَعُ معَ الوصْفِ، وهُوَ العَدْلُ، وهُوَ التَّحويلُ منْ مثالٍ إلى غيرِه، وذلكَ في مَوضعَين:

أحدُهُما: الأعْدادُ المَعدولَةُ كـ« مَثْنَى[٢]، وثُلاثَ»، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿أُولي[٣] أجنحَةٍ مَثْنَى وثُلاثَ﴾ [فاطر:١]، وهُما مَعدولان عنْ لَفظَي العدَد إذا كُرِّرا، فـ« مَثْنَى» قائمٌ مَقامَ « اثنين» مُكَرَّراً، و« ثُلاثَ» قائمٌ مقامَ « ثَلاثة» مُكَرَّراً.

ولا يقَعُ هذا النّوعُ إلاّ نَعتاً - كَما مُثّلَ - أو حالاً نَحْوُ ﴿أنْ تَقوموا للّه مَثْنَى وفُرادَى﴾ [سبأ:٤٦]، أو خبَراً، كقولِه ﷺ: « صَلاةُ اللّيلِ مَثْنَى مَثنَى»[٤].

٢٣١- من المديد من قصيدة نسبها التبريزي في شرح الحماسة لتأبط شراً، وقال: « وذكر أنه لخلف الأحمر وهو الصحيح. قال النمري: ومما يدل على أنها لخلف الأحمر قوله فيها:

جَلَّ حَتَّى دَقَّ فيه الأجَلُّ

فإن الاعرابي لا يكاد يتغلغل إلى مثل هذا». ونسبت القصيدة في العقد الفريد إلى ابن أخت تأبط شراً (وهو الشنفرى) يرثي خاله تأبط شراً الفهمي، وكانت هذيل قتلته، وتمامه:

مُطرقٌ يَرشَحُ مَوتاً كَما أطْ رَقَ أفعَى ينفُثُ السُّمَّ صُلُّ

والبيت في ديوان تأبط شراً (القسم الثاني المنسوب إليه): ٢٤٨. المطرق: الداهية المنكس لينتهز فرصة، وأصله ضرب من الحيات يطرق ساعة ثم يساور المار به. يرشح موتاً: أي: يتحلب بالموت من نواحيه لنكارته. ويروى: « سماً». النفث: كالقذف. الصل: المنكر من الحيات الأفعى، ويوصف به الداهية وكل خبيث. والمعنى: شبه نفسه في إطراقه وسكونه منتظراً لفرصة ينتهزها في إدراك ثاره بالحية، وأنه في إمساكه يرشح بالموت لعدوه، كما أن الحية إذا أطرقت نفثت بالسم. والشاهد في قوله « أفعى» حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة التي هي الإيذاء، وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصالة الوصفية.

انظر شرح الحماسة للتبريزي: ٢/١٦٠-١٦١، العقد الفريد: ٣/٢٩٨، شرح المرزوقي: ٨٢٩، شرح الحماسة للأعلم: ١/٢٨٣.

(١) في الأصل: وثلاثاً. انظر الألفية: ١٤٢.

(٢) في الأصل: لمثنى.

(٣) في الأصل: والى.

(٤) روى الترمذي في سننه (٢/٤٩١)، حديث (رقم) ٥٩٧: عن ابنِ عُمرَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: « صَلاةُ اللّيلِ مَثْنَى مَثنَى».

وانظر صحيح البخاري: ٢/٣٠، مسند أحمد: ٢/١٤٨، سنن ابن ماجه حديث (رقم): ١١٧٥، مجمع الزوائد: ٢/٢٦٧، مشكاة المصابيح (رقم): ١٢٥٤، كنز العمال (رقم): ١٩٥٦٠، ١٩٥٦٥، ١٩٥٦٦، ١٩٥٦٧. وانظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٤٦، =

الثّاني: «أُخَرُ» جمعُ «أُخْرَى» مؤنَّث «آخَرَ» للدَّلالة علَى المُغاير، كقَولكَ: «مررْتُ بامرأةٍ ونسوةٍ أُخَرَ»، وهُوَ مَعدولٌ عَن «آخَرَ»، لأنّهُ من باب أفْعَلِ التَّفضيلِ وأفعَلُ التَّفضيلِ إذا تجرَّدَ منْ «ألْ» والإضافَة / جَرَى مُفْرَداً في الأحوالِ كُلِّها - كَما [١٩٤/أ] سَبَقَ - فكان مُقتَضى هذه القاعدة أنْ يُقالَ: «مَررْتُ برَجُلَين أُخَرَ، وبرجال أُخَرَ، وبنسوةٍ أُخَرَ»، كَما يُفعَلَ ذلكَ بـ«أفعَلَ»، إلاّ أنّهُم فرَّعُوهُ كما تُفَرَّعُ الصِّفاتُ، فكُلُّ فُروعه مَعدولَةٌ عنْهُ، فلَمْ يَظهَرْ أثَرُ العَدلِ في التَّثنية والجَمعِ، لأنَّهُما مُعرَبان بالحُروفِ، فَلا مَدْخَلَ لهُما في هَذا البابِ، ولَمْ يَذْكُرْهُ النُحاةُ في «أُخْرَى» اكتفاءً بما فيها من ألف التّأنيثِ المُقتَضِيَةِ للمَنعِ و«آخَرُ» هوَ الأصْلُ، فلَمْ يَبقَ شَيءٌ مِمَّا أثَّرَ فيه العَدلُ إلاّ «أُخَرُ».

وهَذه الأقسامُ الثَّلاثةُ[١] صَرفُها مُمتَنِعٌ معَ التَّنكيرِ، فلَوْ سُمِّيَ بِها، وصارَتْ مَعارِفَ، فمَنْعُ الصَّرْفِ باقٍ، لأنَّهُ خَلَفَ الوَصْفَ عِلَّةٌ أُخْرَى وهِيَ العَلَمِيَّةُ[٢].

ثُمَّ قالَ:

ووَزْنُ مَثْنَى وثُلاثَ كَهُما مِنْ واحِدٍ لأرْبَعٍ فَلْيُعْلَما

وزْنُ «فُعالَ، ومَفْعَلَ» المَعْدولُ[٣] عنِ الأعْدادِ - مَسْموعٌ منَ الواحدِ إلى الأربعَة، قالُوا: «أُحادُ ومَوْحَدُ، وثُناءُ ومَثْنَى، وثُلاثُ ومَثلَثُ، ورُباعُ ومَربَعُ»، قالَ اللّهُ تَعالَى: ﴿فانكحوا ما طابَ لكُمْ منَ النِّساءِ مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ﴾ [النساء: ٣].

وقَد سُمِعَ أيضاً في «خُماسَ، وعُشارَ»[٤].

= الهمع: ١/٨٦، الإرشاد للكيشي: ٣٩٤، اللسان (ثنى)، شرح الأشموني: ٣/٢٣٨، شرح المرادي: ٤/١٢٧، التصريح على التوضيح: ٢/٣١٤.

(١) وهي الوصف ذو الزيادتين، والوصف الموازن للفعل، والوصف المعدول. انظر: التصريح على التوضيح: ٢/٢١٦.

(٢) هذا مذهب الجمهور. وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس: إنه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف، لانه إذا كان اسماً فليس في معنى اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فليس فيه إلا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢١٦، معاني الأخفش: ١/٢٢٥، الأشموني مع الصبان: ٣/٢٤٠، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٧٥٩، شرح الجمل الصغير لابن عصفور (ورقة: ٨٠).

(٣) في الأصل: المعدل.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية: «وروي فيها عن بعض العرب «مخمس»، و«عشار» و«معشر». وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها «خماس» أيضاً.
انظر الكافية لابن مالك: ٣/٤٤٧، التسهيل: ٢٢٢، شرح المرادي: ٤/١٢٩، شرح الأشموني: =

وذهَبَ بعْضُ النُحاةِ إلى قياسِهِما في الجَميعِ[١].

وبَعضُهُم إلى (عدَمِ)[٢] قياسِ «مَفْعَلَ»، دُونَ «فُعالَ»[٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وكُنْ لجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفاعلا أوِ المَفاعيلَ بمَنْعٍ كافلا

هذه العِلَّةُ الثَّانيةُ منَ العِلَّتَينِ المُستَقِلَّتَين. وهُوَ ما/ أشبَهَ في اللَّفظ «مَفاعلَ» [١٩٤/ب] أو «مَفاعيلَ» منَ الجُموعِ[٤]، سَواءٌ كانَتِ المِيمُ في أوَّله، كـ«مَساجِدَ، ومَصابيحَ»، أوْ لَمْ تكُنْ كـ«دَراهِمَ[٥]، ودَنانيرَ»، ومنهُ: «دَوابُّ، وصَوافُّ»، لأنَّ أصلَهُما[٦]: «دَوابِبُ، وصَوافِفُ».

= ٣/ ٢٤٠، الهمع: ١/ ٨٣، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٤٧، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/ ٧٦١.

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية: «وأجاز الكوفيون والزجاج أن يقال قياساً: «خماس» و«سداس»، و«مسدس»، و«سباع» و«مسبع»، و«ثمان»، و«مثمن»، و«تساع»، و«متسع». انتهى. وإليه ذهب المبرد في المقتضب، ووافقهم ابن مالك في التسهيل. قال أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من آحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. وأجاز الفراء صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء، أي: منكرة، بناء على رأيه أنها معرفة بنية الإضافة تقبل التنكير، قال: تقول العرب: «ادخلوا ثلاثاً ثلاثاً»، والجمهور على خلافه.
انظر في ذلك شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٤٤٨، المقتضب: ٣/ ٣٨١، التسهيل: ٢٢٢، شرح الرضي: ١/ ٤١، ارتشاف الضرب: ١/ ٤٣٧، شرح الأشموني: ٣/ ٢٤٠، الهمع: ١/ ٨٤، ٨٦-٨٧، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٤، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٠٠، شرح المرادي: ٤/ ١٢٩، حاشية الصبان: ٣/ ٢٤٠، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/ ٧٦١.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) فيقاس لكثرته، بخلاف مفعل فلا يقاس لقلته. ومذهب البصريين أنه لا يقاس، بل يقتصر فيه على السماع، قال ابن عصفور: وهو الصحيح لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس.
انظر الهمع: ١/ ٨٤، شرح ابن عصفور: ٢/ ٢٢٠، شرح الأشموني: ٣/ ٢٤٠، ارتشاف الضرب: ١/ ٤٣٧، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٤.

(٤) ويعني بالشبه أن يكون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً بعدها حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، وما يلي الألف مكسور - لفظاً أو تقديراً - غير عارض. واشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور، خلافاً للزجاج.
انظر ارتشاف الضرب: ١/ ٤٢٦، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٤٤٤، شرح المرادي: ٤/ ١٣٠، الهمع: ١/ ٧٩، شرح الأشموني: ٣/ ٢٤٣. وانظر الكتاب: ٢/ ١٥.

(٥) في الأصل: لدراهم.

(٦) في الأصل: أصلها.

ويُسَمَّى: الجَمعَ الذي لا نَظيرَ لهُ في الآحادِ، وصِيغَةَ مُنتَهَى الجُموعِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وذَا اعتِلالٍ منْهُ كالجَوارِي رَفْعاً وجَـراً أجْـرِه كَسـارِي

ما كانَ مِن هَذا الجَمعِ مُعتلاًّ بالياءِ - ولا يُتَصَوَّرُ ذلكَ إلاّ في مُوازِنِ «مَفاعِلَ» - كـ«الجَوارِي، والعَلالِي، والصَّحارِي»، فَمَعَ خُلوِّهِ منْ «ألْ»، والإضافَةِ، تُجريه في الرَّفعِ والجَرِّ مُجْرَى «قاضٍ، وسارٍ»[١]، ونَحوِهِما مِنَ المَنقوصِ المُنَكَّرِ، فتُحذَفُ ياؤُهُ، ويُعَوَّضُ عنْها التَّنوينُ، نحْوُ ﴿ومِنْ فَوقِهِم غَواشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، و﴿سَبْعَ لَيالٍ﴾[٢] [الحاقة: ٧].

وأمّا في النَّصْبِ فتُجرِيهِ مُجرَى «مَفاعِلَ» فتَفتَحُ ياءَهُ غَيرَ مُنوَّنةٍ، نحْوُ ﴿سِيْرُوا فيها لَيالِيَ﴾ [سبأ: ١٨].

أمّا المُضافُ منهُ والمُعرَّفُ بـ«ألْ» فتُعامِلُهُما مُعامَلَةَ المَنقوصِ، فتُسَكِّنُ[٣] ياءَهُ في الرَّفعِ والجَرِّ، نَحوُ ﴿ومن آياته الجَوارِي﴾[٤] [الشورى: ٣٢]، وتَقولُ: «مرَرْتُ بالجَوارِيْ»، وتُفتَحُ في النَّصبِ، نَحوُ ﴿وإنِّي خِفتُ المَوالِيَ﴾[٥] [مريم: ٥].

---

(١) الظاهر من إجراء «جوار» مجرى «سار» إنما هو في اللفظ فقط دون التقدير، لأن «سار» جره بكسرة مقدرة، وتنوينه تنوين التمكين لا العوض، لأنه منصرف، بخلاف «جوار» فإن جره بفتحة مقدرة، وتنوينه تنوين عوض. انظر شرح المرادي: ٤/١٣٢-١٣٣، شرح الأشموني: ٣/٢٤٦، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٧٦٨.

(٢) والتنوين في «جوار» ونحوه عوض عن الياء المحذوفة كما ذهب الخليل وسيبويه، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. ورد بلزوم تعويضه من حركة نحو «موسى» ولا قائل به. وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف، لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة «مفاعل» وبقي اللفظ كـ«جناح» فانصرف. ورد بأن المحذوف في قوة الموجود.

انظر في ذلك الكتاب مع الهامش: ٢/٥٧، المقتضب: ١/٢٨٠-٢٨١، شرح المرادي: ٤/١٢١، الفوائد الضيائية: ١/٢٣٥، التبصرة والتذكرة: ٢/٥٧٠، البهجة المرضية: ١٤٦، شرح الرضي: ١/٥٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٢، شرح الأشموني: ٣/٢٤٥.

(٣) في الأصل: فتكسر.

(٤) والجواري: بإثبات الياء مع سكونها - قراءة ابن كثير ويعقوب في الوصل والوقف. وقرأ نافع وأبو عمرو بإثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف. وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف بحذف الياء وصلاً ووقفاً، وهي قراءة أهل الشام والكوفة.

انظر حجة القراءات: ٦٤٢، إتحاف فضلاء البشر: ٣٨٣، المبسوط في القراءات العشر: ٣٩٦، النشر في القراءات العشر: ٢/١٨٠، ١٨٢.

(٥) قال المرتضى في تاج علوم الأدب: «فإن وصل (يعني المنقوص) حذفت (يعني الياء) =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وَلِسَـراوِيلَ بِهَـذا الجَمْـعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمومَ المَنْعِ

«سَراوِيلُ» يَمتَنِعُ صَرفُهُ معَ كونِهِ مُفرَداً غيرَ علَمٍ، لِمُشابَهَتِهِ هَذا الجَمْعَ لَفظاً(١).

وقِيلَ: بَلْ منْعُ صَرْفِه للعُجمَةِ، معَ شَبَهِ الجَمْعِ(٢).

وقِيلَ: بَلْ لأنَّهُ في الأَصلِ جمْعُ «سِرْوالَةٍ»(٣).

= حيث لقيت ساكناً رفعاً وجراً، كـ«القاضي الجيد قاضي القوم» وتثبت نصباً مفتوحة، وتثبت إن اتصل بمتحرك ساكنة رفعاً وجراً، مفتوحة نصباً كـ«القاضي زيد»، وإن وقفت على المعرف تثبت ساكنة مطلقاً، إذ لا موجب للحذف، وبعض العرب يحذفها، وقد جاء الوجهان في ﴿الكبير المتعال﴾. انتهى.

انظر تاج علوم الأدب: ١/٨٧، الكتاب: ٢/٢٨٨-٢٨٩، التبصرة والتذكرة: ٢/٧١٩-٧٢٠، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٨٧، شرح الشافية للرضي: ٢/٣٠٠، التصريح على التوضيح: ٢/٣٤٠.

(١) قال الشاطبي في شرح الألفية (رسالة دكتوراه - ٢/٧٧١): «ومقتضى كلام الناظم أن «سراويل» عنده مفرد لا جمع، وهو مذهب سيبويه، قال: «وأما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة، كما أشبه «بَقَّمٌ» الفعل - يعني بعد التسمية - ولم يكن له نظير في الأسماء» فما قاله الناظم: في البيت هو عين ما نص عليه سيبويه». انتهى. وانظر الكتاب: ٢/١٦، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٠١.

(٢) هذا مذهب سيبويه وهو أنه مفرد أعجمي لا يصرف معرفة ولا نكرة لمشابهة هذا الجمع في الوزن، وتبعه الفارسي، ووافقه المبرد في المقتضب.

انظر الكتاب: ٢/١٦، المقتضب: ٣٢٦، ٣٤٥، شرح الرضي: ١/٥٧، شرح ابن يعيش: ١/٦٤-٦٥، تاج علوم الأدب: ١/٦٩، الهمع: ١/٨٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٠١، المقتصد بشرح الإيضاح: ٢/١٠٠٤، تذكرة النحاة لأبي حيان: ١١٠.

(٣) وإليه ذهب ابن عصفور، ونسبه النحويون للمبرد، لكن كلامه في المقتضب موافق لما ذهب إليه سيبويه. قال الأزهري: والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب «سروالة». وقال السيرافي في تعليقه على الكتاب: والذي عندي أن «سروالة» لغة في «سراويل» ولم يرد من قال:

عليه منَ اللُّؤمِ سِروالَةٌ

أن عليه قطعة من خرق السراويل. انظر شرح ابن عصفور: ٢/٢١٦، المقتضب: ٣/٣٢٦، ٣٤٥، شرح الرضي: ١/٥٧، تعليق السيرافي على الكتاب: ٢/١٦، شرح ابن يعيش: ١/٦٤، تاج علوم الأدب: ١/٦٩-٧٠، المسائل المنثورة: ٢٧٥، ارتشاف الضرب: ١/٤٢٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٢، المخصص: ١/٦٤، الهمع: ١/٨٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٠١، شرح الأشموني: ٣/٢٤٧، شرح المرادي: ٤/١٣٤، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٧٧٢.

ونَقَلَ ابنُ الحاجِبِ صَرفَهُ عَنْ بعْضِ العرَبِ[١]، ولَم[٢] يَثْبُتْ[٣].

[١٩٥/أ] ثمَّ قالَ/ :

وإنْ بهِ سُمِّيَ أو بما لَحِقْ ... بـه فالانصرافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

إذا سُمِّيَ بهذا الجَمعِ – مثلُ أنْ تُسَمِّيَ رجُلاً بـ« دَراهمَ » أو امرأَةً بـ« دَنانيرَ » –، أو بما أُلحقَ به: إمَّا مَنقولاً عنْ أعْجَميٍّ، كـ« شَراحيلَ »[٤]، وإمَّا مُرتَجلاً، كـ« هَوازنَ » – استَحَقَّ مَنْعَ الصَّرفِ، كـ« سَراوِيلَ »، بَلْ أوْلَى لزيادَتهِ علَيه بالعَلَميَّةِ، معَ تَحقُّقِ الجَمعيَّةِ في المَنقولِ عنْهَا.

فإنْ أُخرِجَ عنِ العلَميَّةِ بالتَّنْكير، فهَلْ يُصرَفُ أوْ لا؟

الأكثَرونَ علَى بَقاءِ المَنعِ، لأنَّ التّأثيرَ إنَّما هُوَ لشَبَهِ الجَمعِ لَفظاً، أو لأنَّهُ الأصْلُ[٥].

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللّهُ تَعالَى:

والعَلَم امنَـعْ صَرفَـهُ مُـرَكَّبـا ... تَرْكيبَ مَزْجٍ نحوُ مَعْدِي كَرِبا

---

(١) قال ابن الحاجب في الكافية: و« سراويل » إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل إنه أعجمي حمل على موازنه، وقيل: عربي، جمع سروالة تقديراً، وإذا صرف فلا إشكال. انتهى.
انظر شرح الكافية للرضي: ١/٥٤، الفوائد الضيائية: ١/٢٣٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٢، حاشية الصبان: ٣/٢٤٧، حاشية ابن حمدون: ٢/٧٥، أوضح المسالك: ٢٢٢، ابن عقيل مع الخضري: ٢/١٠١-١٠٢.

(٢) في الأصل: ولا. راجع التصريح: ٢/٢١٢.

(٣) أنكر ابن مالك ذلك على ابن الحاجب وقال: إن صرفه لم يثبت عن العرب. ورد بأنه ناقل، ومن نقل حجة علي من لم ينقل، مع أن الأخفش نقل عن العرب صرفه أيضاً، قال ابن حمدون: فالصواب جواز الوجهين فيه.
انظر أوضح المسالك: ٢٢٢، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٢، حاشية الصبان: ٣/٢٤٧، حاشية ابن حمدون: ٢/٧٥.

(٤) قال الخضري في حاشيته (٢/١٠٢): «قوله: «كشراحيل» بالشين المعجمة والحاء المهملة: علم عدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم» انتهى. وفي المخصص (١٤/٤٣): «ومما أخذوا عن السريانية «شراحيل، وشرحبيل». انتهى.

(٥) وهو مذهب سيبويه. وذهب المبرد إلى صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان. قال المراد: والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا «سراويل» من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح.
انظر الكتاب: ٢/١٥، المقتضب: ٣/٣٤٥، شرح المرادي: ٤/١٣٧، التبصرة والتذكرة: ٢/٥٦٨، شرح الأشموني: ٣/٢٤٩، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٠٠، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٣، شرح ابن يعيش: ١/٦٣.

أخذَ في ذكرِ العلَلِ المانعَة معَ العلَميَّة، وهيَ سَبْعٌ:

الأولَى: تَركيبُ(١) المَزْجِ، دونَ تَركيبِ الإضافة، ودونَ تَركيبِ الإسْناد، ولا يَتَناوَلُ في الأفصحِ إلاّ ما لَمْ يُختَمْ بـ«وَيْه»(٢)، كـ«بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوتَ، ومَعْدي كَرِبَ» في أفصَحِ لُغاتِها(٣)، فإنَّ بعْضَ العَرَبِ يَبنيهِما مَعاً علَى الفَتْحِ(٤)، وبعضُهُم يُضيفُ أوَّلَ الجُزأَينِ إلَى الثّاني(٥) – كَما سَبَقَ(٦) –.

---

(١) في الأصل: التركيب.

(٢) أما ما ختم بـ«ويه» ففيه لغتان: الفصحى – بناؤه على الكسر، أما البناء فلأن «ويه» اسم صوت، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين، وهو مذهب سيبويه. وقيل: وقد يبنى على الفتح كـ«خمسة عشر». وأجاز الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف.
انظر الكتاب: ٢/٥٢–٥٣، التصريح على التوضيح: ١/١١٨، الهمع: ١/٢٤٥، شرح الرضي: ١/٦٠، ٢/٨٤–٨٥، الإيضاح في شرح المفصل: ١/٧٣، شرح المرادي: ٤/١٣٧، شرح الكافية لابن مالك: ١/٢٤٩، الأشموني مع الصبان: ٣/٢٥١، ابن عقيل مع الخضري: ١/٦٥–٦٦، البهجة المرضية: ٢٨، شرح الشذور: ١/٦٦، شرح المكودي: ١/٥٧، ارتشاف الضرب: ١/٤٣٤.

(٣) فيعرب إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياء كـ«معدي كرب» فيسكن. قيل: أو نوناً نحو «باذنجانة».
انظر الهمع: ١/٢٤٥، شرح المرادي: ٤/١٣٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٥٥، شرح الأشموني: ٣/٢٤٩، ابن عقيل مع الخضري: ١/٦٥–٦٦، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٦، تاج علوم الأدب: ١/٦٥، ٢٧٠، التبصرة والتذكرة: ٢/٥٧٣، شرح ابن يعيش: ١/٦٥، ٤/١٢٤، شرح ابن عصفور: ٢/٢٢٧، ارتشاف الضرب: ١/٤٣٣.

(٤) وذلك كـ«خمسة عشر»، ما لم يعتل الأول فيسكن نحو «معدي كرب»، وهذه اللغة أنكرها بعضهم، وقد نقلها الأثبات.
انظر الهمع: ١/٢٤٥، ابن عقيل مع الخضري: ١/٦٥–٦٦، شرح المرادي: ٤/١٣٩، التسهيل: ٢٢٢، شرح الأشموني: ٣/٢٥٠، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٦، التبصرة والتذكرة: ٢/٥٧٥، شرح ابن عصفور: ٢/٢٢٧، ارتشاف الضرب: ١/٤٣٣.

(٥) فيخفض الثاني، ويجري الأول بوجوه الإعراب، إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتل حالة النصب. فإن كان فيه مع العلمية سبب مؤثر امتنع صرفه كـ«هرمز» من «رام هرمز»، لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة، فيجر بالفتحة، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل. وقد يمنع العجز من «معدي كرب» من الصرف في حالة الإضافة أيضاً في لغة حكاها في التسهيل، فيفتح نحو «هذا معدي كرب» على جعله مؤنثاً.
انظر الهمع: ١/٢٤٥، التسهيل: ٢٢١–٢٢٢، ابن عقيل مع الخضري: ١/٦٦، شرح الأشموني: ٣/٢٤٩، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٥٦–١٤٥٧، شرح المرادي: ٤/١٣٨–١٣٩، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٦، تاج علوم الأدب: ١/٦٥، التبصرة والتذكرة: ٢/٥٧٤–٥٧٦، شرح ابن عصفور: ٢/٢٢٧، شرح ابن يعيش: ١/٦٥، ارتشاف الضرب: ١/٢٣٣.

(٦) في باب العلم. انظر ص ١٢٦/١ من هذا الكتاب.

ثُمَّ قالَ رَحمَهُ اللّهُ تعالَى:

كَذاكَ حاوِي زائدَيْ فَعْلانا كـغَطَفَانَ[١] وكـإصْبَهانـا

هذه العلَّةُ الثّانيةُ ممَّا يُمنَعُ معَ العَلَميَّة، وهُوَ ما اتَّصَلَ به زائدًا «فَعْلانَ»، وهُما الألِفُ والنُّونُ، سَواءٌ طابَقَهُ وَزْناً كـ«مَرْوانَ[٢]، وسَلْمانَ»، أو لَمْ يُطابِقْهُ كـ«إصْبَهانَ»[٣].

فإنْ لمْ تَكُنْ نُونُهُ زائدَةً كـ«تَبَّان»[٤] صُرِفَ[٥].

[١٩٥/ب] وإن احتَمَلَت/ الزِّيادَةَ وعدَمَها، كـ«حَسَّانَ، وحَيَّانَ، وشَيْطانَ» - فإنَّها تَحتَملُ الاشْتقاقَ منَ الحسِّ[٦]، والحَياة، ومنْ شاطَ إذا احتَرَقَ[٧]، فتَكونُ النُّونُ زائدَةً، وتَحتَملُ[٨] الاشتقاقَ منَ: الحُسْن، والحَيْن[٩]، ومنْ شطَنَ[١٠]، فتَكونُ أصليَّةً - جازَ فيه الصَّرْفُ وتَرْكُهُ، وهُوَ الأكثَرُ في «حَسَّانَ»، ومنْ شعْره:

٢٣٢- ما هاجَ حَسَّانَ رُسومُ المَقامْ ومَظْعَنُ الحَيِّ[١١] ومَبْنَى الخِيامْ

---

(١) في الأصل لغطفانا. انظر الألفية: ١٤٣.

(٢) في الأصل: لمروان.

(٣) في الأصل: كأصبهانا. وإصبهان: بكسر الهمزة وفتح الموحدة، مدينة معروفة من بلاد فارس، سميت بذلك لأن أول من نزلها إصبهان بن فلوج بن لمطي بن يافث.
انظر معجم البلدان: ١/٢٠٦، تقويم البلدان: ٤٢٣، مراصد الاطلاع: ١/٨٧، معجم ما استعجم: ١/١٦٣، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٧.

(٤) في الأصل: تبات. راجع التصريح: ٢/٢١٧. وتبان من التبن. يقال: رجل تبان: يبيع التبن. قال ابن منظور: وإن جعلته فعلان من التب لم تصرفه. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢١٧، اللسان: ١/٤١٩ (تبن).

(٥) وذهب الفراء إلى منع صرفه للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية، تشبيهاً لها بالزائدة نحو «سنان وبيان». قال المرادي: والصحيح صرف ذلك. انظر شرح المرادي: ٤/١٤١، شرح الأشموني: ٣/٢٤٢.

(٦) في الأصل: الحسن.

(٧) وهَلَكَ. انظر اللسان: ٤/٢٢٦٥ (شطن).

(٨) في الأصل: يحتمل.

(٩) الحَيْن: - بفتح الحاء - الهلاك. انظر اللسان: ٢/١٠٧٥ (حين).

(١٠) إذا بَعُدَ. انظر اللسان: ٤/٢٢٦٥ (شطن).

٢٣٢- مطلع قصيدة من السريع لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه (٣٨٠) وبعده:

والنُّؤيُ قدْ هدَّمَ أعضادَهُ تَقادُمُ العَهد بوادٍ تِهامْ

ويروى: «المدام» بدل «المقام». والرسوم: جمع رسم وهو ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الديار، ومظعن: مصدر «ظعن» أي: سار ورحل. والمراد بـ«الحي»: القوم. مبنى الخيام: أي: بناءها، أو مكان بنائها وإقامتها (انظر اللسان: ظعن، حيا، بنى، هامش الديوان: ٣٨٠). =

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كَـذا مُـؤنَّـثٌ بِـهاءٍ مُـطْلَقا وشَـرْطُ مَنْعِ العارِ كَونُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلاثِ أو كَجَوْرَ أو سَقَرْ أو زَيْدَ إسْـمَ امرأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ

هذه العلَّةُ الثَّالثَةُ ممَّا يُمنَعُ معَ العَلَميَّة، وهيَ التَّأنيثُ، فإنْ كانَ[١] بزيادَة التَّاء، مُنِعَ الصَّرْفَ مُطْلقاً، سَواءٌ زادَ على ثَلاثَة أحرُف كـ« طَلْحَةَ[٢]، وعائشَةَ »، أو لمْ يزدْ، كـ« هبَةَ[٣]، وثُبَةَ »، وسَواءٌ كانَ علَمَ مذكَّرٍ، أو علَمَ مؤنَّث - كَما مُثِّلَ -.

وإنْ كانَ التَّأنيثُ بالمَعْنَى، لمْ يُؤَثِّرْ إلاّ في أربَعِ صُوَرٍ مَعَها كَلامُهُ:

الأولَى: أنْ يكونَ زائداً علَى ثلاثة أحْرُف، كـ« سُعادَ، وزَيـنَبَ ».

الثَّانيةُ[٤]: أنْ يكونَ علَى ثلاثة أحرُفٍ، إلاّ أنَّهُ متحرِّكُ الوسَط كـ« سَقَرَ، ولَظَى »[٥].

الثَّالثَةُ: أنْ يكونَ علَى ثَلاثة أحرُف، ساكِنَ الوَسَط، إلاّ أنَّهُ أعْجَميٌّ، كـ« ماهَ[٦]، وجَوْرَ[٧] » اسْمَيْ بَلدَتَينِ، و« مِصْرَ » علَى قولِ مَن جعَلَها أعجَميَّةً[٨].

= والشاهد في قوله: « حسان » حيث يجوز فيه الصرف وعدمه، فإن نونه تحتمل الزيادة وعدمها، فإن كان مشتقاً من الحس، فنونه زائدة، فيمنع من الصرف، وهو الأكثر فيه، وإن كان مشتقاً من الحسن فنونه أصلية، فيصرف.

انظر شرح الأشموني: ٣/ ٢٤٢، التبصرة والتذكرة: ٢/ ٥٥٨، توجيه اللمع: ٣٦٠.

(١١) في الأصل: في الحي. انظر ديوان حسان: ٣٨٠.

---

(١) في الأصل: كانت.

(٢) في الأصل: لطلحة.

(٣) في الأصل: كهبته. راجع شرح المكودي: ٢/ ٧٦.

(٤) في الأصل: الثاني.

(٥) خلافاً لابن الأنباري وغيره فإنهم جوزوا فيه الأمرين: الصرف وتركه، ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع. و« سقر » و« لظى » اسمان لجهنم، نعوذ بالله منها.

انظر الهمع: ١/ ١٠٩، شرح المرادي: ٤/ ١٤٢، شرح الرضي: ١/ ٥٠، شرح الأشموني: ٣/ ٢٥٣، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٨، تاج علوم الأدب: ١/ ٣٩، ارتشاف الضرب: ١/ ٤٤٠، اللسان: ٣/ ٢٠٣٧ (سقر)، ٥/ ٤٠٣٩ (لظى).

(٦) ماه: بالهاء التي لا تندرج تاء، قال أبو عمرو الزاهد: الماه بالفارسية قصبة البلد أي بلد كان، فلا تستعمل إلا مضافة كـ« ماه البصرة »، وهي « نهاوند وقم وهمدان »، لأن أهل البصرة افتتحوها، و« ماه دينار »، وهي « نهاوند » أيضاً، و« ماه الكوفة »، وهي « الدينور » لأن أهل الكوفة افتتحوها.

انظر معجم البلدان: ٥/ ٤٨، فتوح البلدان: ٣٧٥، مراصد الاطلاع: ٣/ ١٢٢٤، اللسان: ٦/ ٤٣٠٣ (موه)، معجم ما استعجم: ٤/ ١١٧٦.

(٧) جور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً، ينسب إليها الورد الجوري، وجور أيضاً: اسم محلة بنيسابور. =

الرَّابعةُ(١): أن يكونَ علَى ثَلاثة أحرُف، ساكِنَ الوسَطِ، إلاَّ أنهُ مَنقولٌ منَ المُذكَّرِ إلى المؤنَّث، كـ« زَيْدَ »، إذا سَمَّيْتَ به امرأةً(٢).

[١٩٦/أ] ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى /:

وَجْهانِ في العادِمِ تَذْكيراً سَبَقْ وعُجْمَةً(٣) كهِنْدَ والمَنْعُ أحَقْ

إذا كانَ المؤنَّثُ بالمَعْنى علَى ثلاثة أحرف ساكِنَ الوسَطِ، ولمْ يَسبقِ استعمالُهُ في التَّذْكير، كـ« زَيْدٍ »، ولا هُوَ أعجَميٌّ كـ« جُوْرَ » - (جازَ)(٤) فيه الوَجْهانِ: الصَّرفُ، وتَرْكُ ذلكَ، كـ« هندَ، ودَعْدَ، وجُمْلِ(٥) » إلاَّ أنَّ تَرْكَ صَرفِه أولَى(٦).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

والعَجَمِيُّ الوَضْعِ والتَّعْريفِ مَعْ زَيْدٍ علَى الثَّلاثِ صَرْفُهُ امتَنَعْ

= انظر معجم البلدان: ٢/١٨١، اللسان: ١/٧٢٤ (جور)، فتوح البلدان: ٣٨٧، مراصد الاطلاع: ١/٣٥٦.

(٨) اختلف في تسمية «مصر» بذلك، فقيل: سميت بذلك لتمصرها أي: تمدنها، وقيل: لأنه بناها مصر بن مصرايم بن حام بن نوح عليه السلام. وجوز بعضهم في ذلك الأمرين.
انظر اللسان: ٦/٤٢١٥ (مصر)، تاج العروس: ٤/٥٤٣ (مصر)، معجم البلدان: ٥/١٣٧، مراصد الاطلاع: ٣/١٢٧٧، الهمع: ١/١٠٩، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٨، شرح المرادي: ٤/١٤٢، شرح الأشموني: ٣/٢٥٣.

---

(١) في الأصل: الرابع.

(٢) هذا مذهب سيبويه والجمهور. وذهب عيسى بن عمرو والجرمي والمبرد وأبو زيد إلى جواز الوجهين فيه.
انظر الكتاب: ٢/٢٣، المقتضب: ٣/٣٥٢، الهمع: ١/١٠٩، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٨، شرح المرادي: ٤/١٤٢، شرح الأشموني: ٣/٢٥٣، شرح ابن عصفور: ٢/٢٢٩، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٩٢.

(٣) في الأصل: أو عجمة. انظر الألفية: ١٤٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) جمل: بضم الجيم وسكون الميم: اسم امرأة. انظر اللسان: ١/٥٨٦ (جمل).

(٦) هذا مذهب الجمهور. وذهب أبو علي إلى أن الصرف أفصح، قال الخضراوي: وهو غلط جلي. وذهب الأخفش والزجاج إلى أنه متحتم المنع. وذهب الفراء: إلى أن ما كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو «فيد».
انظر الكتاب: ٢/٢٢، الأصول: ٢/٨٥، شرح المرادي: ٤/١٤٢، ارتشاف الضرب: ١/٤٤٠، شرح الأشموني: ٣/٢٥٤، المقتضب: ٣/٣٥٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٩١-١٤٩٢، الهمع: ١/١٠٨-١٠٩، الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٥٣.

هذه العلَّةُ الرّابعَةُ ممَّا[١] يُمنَعُ معَ[٢] العَلَميَّة، وهيَ العُجْمَةُ، ومَعْناهُ أنْ يكونَ العجَمُ - والمُرادُ بهِمْ: مَنْ عَدا العرَبِ[٣] - قَد وضَعَتِ الاسْمَ في لُغَتِها علَماً، وهُوَ المُرادُ بصَدْرِ البَيت.

وشَرطُهُ: الزِّيادَةُ علَى ثَلاثَة أحرُفٍ، كـ«يوسُفَ، وإبْراهيمَ، وثَمودَ»، و(إلَيْه)[٤] أشارَ بقوله: «معَ زَيْدٍ علَى الثَّلاث».

فلَوْ وَضَعَتِ العرَبُ في لُغَتِها اسمَ جِنسٍ، كـ«جَوالِقَ[٥]، ولِجامَ»[٦] - لَم يمتَنِعْ صَرْفُهُ عندَ استعمال العرَب لهُ علَماً.

ولَوْ كانَ علَى ثَلاثَة أحرُفٍ لمْ يمتَنِعْ صَرْفُه، سَواءٌ كانَ ساكِنَ الوسَطِ، كـ«نُوْحٍ ولُوطٍ»[٧] أو متَحرِّكاً، كـ«شَتَرٍ»[٨].

وبَعضُهُم يَحْكي في السّاكن[٩] منهُ - ما لم يكُنْ مُؤنَّثاً كـ«ماهَ، وجَوْرَ» - الوَجْهَين[١٠]، ولمْ يَرِدْ في القُرآن إلاّ مَصْروفاً، نحْوُ ﴿فآمَنَ لهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، ﴿قالَ نُوحٌ﴾ [نوح:٢١].

---

(١) في الأصل: وهي ما.

(٢) في الأصل: من.

(٣) انظر اللسان: ٤/ ٢٨٢٥ (عجم).

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٥) الجوالق: بكسر الجيم واللام، وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها: وعاء من الأوعية معروف، معرب «جواله» بالفارسية، وجمعه «جوالق» - كـ«صحائف» - و«جواليق».
انظر اللسان: ١/ ٦٦٢ (جلق)، تاج العروس والصحاح: (جلق).

(٦) اللجام: آلة تجعل في فم الفرس ونحوه، قال سيبويه: «وهو فارسي معرب»، وقيل: عربي.
انظر اللسان: ٥/ ٤٠٠١ (لجم)، الكتاب: ٢/ ١٩، المصباح المنير: ٢/ ٥٤٩ (لجم)، حاشية الصبان: ٣/ ٢٥٦، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٩.

(٧) في الأصل: ولوطا.

(٨) شتر: اسم لقلعة من أعمال أران، إقليم بأذربيجان. انظر معجم البلدان: ٣/ ٣٢٥، مراصد الاطلاع: ٢/ ٧٨٣، حاشية الصبان: ٢٥٦، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٩.

(٩) في الأصل: ساكن.

(١٠) وإليه ذهب عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني والزمخشري، فإن كان متحرك الوسط منع الصرف. قال السيوطي: وهو فاسد إذ لم يحفظ. وقال ابن عصفور: وذلك باطل بدليل أنه لم يسمع في «لوط» ونحوه إلا الصرف، وأما «حمص، وجور، وماه» فامتنعت الصرف لاجتماع التعريف مع التأنيث مع العجمة، ولو لم يضف له التأنيث لكان مصروفاً.
انظر الكتاب: ٢/ ١٩، ٢٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٤٦٩، الهمع: ١/ ١٠٥، شرح ابن يعيش: ١/ ٧١، شرح الأشموني: ٣/ ٢٥٧، الإيضاح لابن الحاجب: ١/ ١٥٣، شرح ابن عصفور: ٢/ ٢٢٣، شرح المرادي: ٤/ ١٤٥، المقتضب: ٣/ ٣٥٢، تاج علوم الأدب: ١/ ٣٧، شرح الفريد: ١٦٤-١٦٥، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٩، ارتشاف الضرب: ١/ ٤٣٩.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعالَى:

كَذاكَ ذُو وَزْن يَخُصُّ الفعْلا أو غـالـبٍ كـأحْـمَـدٍ ويَعْـلَى

[١٩٦/ب] هذه العلَّةُ الخامسةُ ممّا يُمنَعُ معَ العلَميّة، وهيَ وزْنُ الفعْلِ، ولا يختَصُّ/ ذلكَ بوزْنِ «أفعَلَ»، كَما في الصِّفات، ولا بما يخُصُّ الفعلَ منَ الأوْزان، بَلْ يؤَثِّرُ في المَنْعِ ما يَخُصُّ الفعلَ كـ«شَمَّرَ»[١]، و«دُئِلَ» اسمُ قَبيلَة[٢]، وما غلَبَ فيه، كـ«أحْمَدَ، ويَعْلَى، ويَزيدَ، ويَشْكُرَ»، ونَحوِها ممَّا جاءَ علَى وزْنٍ مَبْدوءٍ بحَرفٍ يدُلُّ الابتداءُ به علَى مَعْنىً في الفِعْلِ، ولا يَدُلُّ علَى مَعْنىً في الاسْمِ، كَحُروفِ المُضارَعة.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعالَى:

وما يَصيرُ عـلَـماً منْ ذي ألِـفْ زيدَتْ لإلْحاقٍ فلَيس يَنصَرِفْ

هذه العلَّةُ السّادسَةُ ممَّا يُمنَعُ (معَ)[٣] العلَميَّة، وهيَ ألفُ الإلْحاق المَقصورَة، كـ«عَلْقَى»[٤]، و«أرْطَى»[٥]، علَمَينِ، لشبَهِها بألِف التَّأنيث في الزِّيادَة والمُوافقَة لمثال ما سُمِّيَ به ممَّا هيَ فيه، (بخلافِ المَمْدودَة)[٦]، لعَدَمِ[٧] تَمامِ الشَّبَه، فإنَّها لا تُوافقُ[٨] وزْنَ ما فيه ألفُ التَّأنيثِ المَمْدودَةُ[٩].

---

(١) شمر: علم لفرس. انظر اللسان: ٤/٢٣٢٣ (شمر)، شرح المرادي: ٤/١٤٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢١٩.

(٢) دئل: بالدال المهملة المضمومة وكسر الهمزة، وهي من كنانة بن خزيمة، وهو منقول من الدئل، وهي دويبة شبيهة بابن عرس، والنسبة إليه دؤلي - بفتح الهمزة - وإليهم ينسب أبو الأسود الدؤلي واضع النحو، ظالم بن عمرو.
انظر نهاية الأرب للقلقشندي: ٥٤، اللسان: ٢/١٣١٣ (دئل)، شرح الملوكي: ٢٣-٢٤، شرح الأشموني: ٤/٢٣٩، شرح المرادي: ٥/٢١٦، التصريح على التوضيح.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) علقى: شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. انظر اللسان: ٤/٣٠٧٢ (علق).

(٥) أرطى: شجر ينبت بالرمل، قال أبو حنيفة: هو شبيه بالغضا، ينبت عصياً من أصل واحد، يطول قدر قامة، وله نور مثل نور الخلاف، ورائحته طيبة، واحدته: أرطاة. انظر اللسان: ١/٦٣ (أرط)، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٢.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح دحلان: ١٤٩.

(٧) في الأصل: العدل. راجع التصريح: ٢/٢٢٢.

(٨) في الأصل: لا توفق.

(٩) قال ابن مالك: «ألف الإلحاق على ضربين مقصورة كالف «علقى» وممدودة كالف «علباء». فالمقصورة تشبه ألف التأنيث المقصورة بأمرين لا يوجدان في الممدودة: =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدلا كـفُعَلِ التَّـوكيـد أو كـثُعَلا

هذه العِلَّةُ السَّابعةُ ممّا يُمنَعُ معَ العلَميَّة، وهيَ العَدْلُ منْ مثال إلى غيره، ويُعرَفُ عدْلُهُ بأنَّهُ يُسمَعُ ممنوعَ الصَّرْف، ولَيسَ فيه علَّةٌ ظاهرَةٌ غيرَ العَلَميَّة، نحْوُ «عُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ، وجُمَحَ، وثُعَلَ» فيُقدَّرُ[١] ذلكَ كُلُّهُ معْدولاً، لأنَّ العلَميَّةَ لا تَستَقلُّ بالمَنْعِ، معَ شُهرَةِ العَدْلِ في هَذا الوَزنِ كـ«غُدَرَ[٢]، وفُسَقَ، وأُخَرَ» - كَما سَبَقَ[٣] -.

ولَيسَ في كلِمَة «طُوًى» منْ قَولهم: «ذي طُوًى»[٤] (عَدْلٌ)[٥]، لأنَّ المانعَ منَ الصَّرْف على إحدَى اللُّغَتينِ[٦] فيه إنَّما هوَ التَّأنيثُ/ باعتبارِ البُقعَة، ولا يَمنَعُ [١٩٧/أ] منْ ذلكَ كَونُهُ علَى ثَلاثة أحرُف، لقيامِ حركَة وسَطه مَقامَ الحَرْف الرَّابعِ.

ويُمنَعُ أيضاً معَ شَبه العلَميَّة، كـ«جُمَعَ»، وما يَتبَعُها منْ ألْفاظ التَّوكيد، كـ«كُتَعَ، وبُتَعَ، وبُصَعَ»، فإنَّها مَعدولَةٌ عَن «فَعْلاوَاتٍ»، لأنَّ مُفرَدَاتِها «فَعْلاءُ»

= **أحدهما**: أنها زيدت دون إبدال من غيرها كنظيرها من ألف التأنيث.

الثاني: أنها تقع في مثال صالح لنظيرتها، فإن «علقى» على وزن «سكرى» و«عزهى» على وزن «ذكرى».

والإلحاقية الممدودة مبدلة في ياء، ولذلك صحت في «درحاية»، والمثال الذي تقع فيه لا يصلح لألف التأنيث الممدودة. فلمخالفته ألف التأنيث لم يعتبر في منع الصرف بخلاف المقصورة فإنها تؤثر مع العلمية». انتهى. وقال الخضري: «(قوله: كعلباء) وإنما كانت ألفه الممدودة للإلحاق بقرطاس لا للتأنيث لأنها تنوين، ولا تكون إلا في وزن لا يصلح لألف التأنيث لكونه ليس من أوزانها، ولأن همزة التأنيث منقلبة عن الف فهي مانعة كأصلها، وهذه عن ياء فلم تمنع». انتهى.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٩٤-١٤٩٥، الخضري مع ابن عقيل: ٢/١٠٦، الهمع: ١/١٠٢، شرح المرادي: ٤/١٥٣، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٢، شرح المكودي: ٢/٧٩.

(١) في الأصل: قدر.

(٢) في الأصل: لغدر.

(٣) انظر ص ١٨٢/٢ من هذا الكتاب.

(٤) ذي طوى: - بفتح الطاء، ومنهم من يضمها، ومنهم من يكسرها، والفتح أشهر - واد بمكة. انظر معجم البلدان: ٤/٤٥، مراصد الاطلاع: ٢/٨٩٤، معجم ما استعجم: ٣/٨٩٦.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/٢٢٤.

(٦) في الأصل: للغتين. والأخرى الصرف باعتبار المكان. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٤، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٣/١٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٧٣-١٤٧٤.

وقياسُها الجَمْعُ علَى «فَعْلاوات»، كـ«صَحْراوَات»، وهيَ مَعارِفُ بنيَّةِ الإضافَةِ إلى ضَميرِ المؤكَّد.

ثُمَّ قالَ:

والعَدْلُ والتَّعريفُ مانعاً سَحَرْ إذا بـه التَّعيينُ قَـصْـداً يُعتَبَـرْ

ممَّا يُمنَعُ صَرْفُهُ للعَدلِ وشبه العلَميَّة: «سَحَرُ»[١]، إذا كانَ ظَرْفاً، وقُصدَ[٢] به تَعيينُ[٣] سحَرِ يوم بعَينه، ولَمْ يتعرَّفْ بـ«ألْ»، ولا بإضافَةٍ، نحْوُ «آتيكَ يومَ الجُمُعَة سحَرَ».

أَما شبهُ العلَميَّة فيه، فظاهرٌ باقتضائه تَعيينَ[٤] مُسَمَّاهُ.

وأمَّا العَدلُ[٥]، فإِنَّهُ مَعدولٌ عنِ «السَّحَرِ»، لأنَّ النَّكِرات إذا قُصدَ تَعيينُها بدُونِ إِضافَة، أُدخلَتْ علَيْها «ألْ».

ونَظيرُهُ في ذلكَ (أمْسُ)[٦] إذا أُريدَ به اليَومُ الّذي قَبْلَ يومِكَ علَى لُغَة مَنْ يُعربُه، وهُمْ بَنو تَميمٍ، فإِنَّهُم لا يَصرِفونَهُ لشَبهِ العلَميّةِ والعَدلِ عنِ «الأمْسِ»[٧]، نَحْوُ:

---

(١) قال الأزهري: فإنه - يقصد «سحر» - ممنوع من الصرف للتعريف، والعدل، أما التعريف ففيه خلاف: فقيل: هو معرفة بالعلمية لأنه جعل علماً لهذا الوقت صرح به في التسهيل. وقيل: يشبه العلمية، لأنه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعلم، وهو اختيار ابن عصفور، وفي كلام الموضح إيماء إليه. انتهى.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٣، التسهيل: ٢٢٢، المقرب: ١/٢٨٠، شرح المرادي: ٤/١٥٦، الهمع: ١/٩٢، شرح دحلان: ١٤٩، ارتشاف الضرب: ١/٢٣٥.

(٢) في الأصل: فقصد.

(٣) في الأصل: يتعين.

(٤) في الأصل: تعين.

(٥) في الأصل: والعدل. بدل: وأما العدل.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/٢٢٥.

(٧) في الأحوال الثلاث، وهذا ما ذهب إليه بعض بني تميم، وجمهورهم يعربه في الرفع غير منصرف، ويبنيه على الكسر في الجر والنصب. وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بـ«مذ» أو «منذ» فقط. وحكى الكسائي أن منهم من يعربه إعراب المنصرف فينونه في الأحوال الثلاثة.
انظر الكتاب: ٢/٤٤، شرح المرادي: ٤/١٥٧-١٥٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٦، شرح الشذور: ١٠٠، شرح القطر: ٢٤، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٨١-١٤٨٢، شرح ابن عصفور: ٢/٤٠٠، شرح ابن الناظم: ٦٥٧، الهمع: ٣/١٨٩، شرح ابن يعيش: ٤/١٠٧.

٢٣٣- إنِّي رأيتُ عجبَاً مُذْ أمْسَا(١)
عَجائزاً مثلَ السَّعالي(٢) خَمْسا

ولَيسَ مَبنياً على الفتحِ، كَما زعَمَ بعضُهُم(٣)، بدَليلِ قَولِ الآخَرِ:

٢٣٤- اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عَزَّ بأسُ(٤) وتَناسَ الَّذي تَضَمَّنَ أمْسُ

وأمَّا على لُغةِ أهلِ الحِجازِ في بنائِهِم على الكَسرِ(٥)، فَلا يَدخُلُ في هَذا الباب.

---

(١) في الأصل: «بامس» بدل «مذ أمسا». انظر المراجع الآتية.

(٢) في الأصل: عنائزاً مثل الثعالي. انظر المراجع الآتية.

٢٣٣- من الرجز، أوردهما أبو زيد في نوادره (٢٥٧) من سماعه من العرب، وبعدهما:

يأكُلْنَ ما في رَحْلِهنَّ هَمْسا
لا تَرَكَ اللهُ لهُنَّ ضِرْسا

وقيل: هما للعجاج (وليسا في ديوانه)، وهما من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل. ويروى: «لقد» بدل «إني»، ويروى «الأفاعي» بدل «السعالي». والسعالي: جمع سعلاة، وهي أخبث من الغيلان، وقيل: هي ساحرة الجن. والهمس: الصوت الخفي. والشاهد في قوله: «أمسا» حيث اعرب إعراب ما لا ينصرف على لغة بني تميم، وذلك لشبه العلمية والعدل عن الأمس، ولهذا جر بالفتحة والألف للإطلاق.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٦، الشواهد الكبرى: ٤/٣٥٧، الخزانة: ٧/١٦٧، الكتاب مع الأعلم: ٢/٤٤، الحلل: ٣٥١، شرح ابن يعيش: ٤/١٠٦، ١٠٧، شذور الذهب: ٩٩، شواهد الفيومي: ٣٢، الدرر اللوامع: ١/١٧٥، الهمع (رقم): ٨٠٦، شرح المرادي: ٤/١٥٩، أمالي ابن الشجري: ٢/٢٦٠، شرح ابن عصفور: ٢/٤٠١، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٣٤٩، تاج علوم الأدب: ١/٢١٩، اللسان (أمس)، جمل الزجاجي: ٢٩٩، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٨١، شرح ابن الناظم: ٦٥٧، نتائج الفكر: ١١٤.

(٣) كالزجاج والزجاجي حيث حكيا أن من العرب من يبنيه على الفتح، واستشهدوا بقول الراجز المتقدم. قال ابن هشام: وهو وهم، والصواب ما قدمناه من أنه معرب غير منصرف.

انظر الهمع: ٣/١٩٠، شرح الشذور: ١٠٠، شرح القطر: ٢٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٦، شرح المرادي: ١٥٨-١٥٩، شرح ابن عصفور: ٢/٤٠٠.

(٤) في الأصل: غراس. بدل: «عز بأس». انظر المراجع الآتية.

٢٣٤- من الخفيف ولم أعثر على قائله. قوله: «عز» بمعنى: غلب، ويروى: «عن» أي: عرض. البأس: الشدة، ويروى: «يأس» بالياء المثناة. تناسَ: أمر من التناسي. والشاهد في قوله: «أمس» حيث جاء معرباً حالة الرفع إعراب ما لا ينصرف، وليس مبنياً على الفتح كما ذهب إليه بعضهم.

انظر: التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٦، شرح الأشموني: ٣/٢٦٨، الشواهد الكبرى: ٤/٣٧٢، الهمع (رقم): ٨٠٥، الدرر اللوامع: ١/١٧٥، أوضح المسالك: ٢٢٧، فتح رب البرية: ٢/١٢٣.

(٥) في الأحوال الثلاثة، لأنه عندهم متضمن معنى الألف واللام.

انظر شرح المرادي: ٤/١٥٧، شرح الشذور: ٩٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٦، شرح القطر: ٢٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٨١، شرح ابن عصفور: ٢/٤٠٠، شرح ابن الناظم: ٦٥٧، الهمع: ٣/١٨٨، شرح ابن يعيش: ٤/١٠٦.

أمَّا لوْ لمْ يُرَدْ بـ« سَحَرَ» التَّعيينُ(١) - صُرِفَ، كقَولِه تَعالَى: ﴿إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَجَّيْناهُم(٢)/ بسَحَرٍ﴾ [القمر:٣٤]، وكذلكَ لوْ أُريدَ به الاسْمُ دونَ الظَّرْفِ(٣) إلاَّ أنَّهُ يَلزَمُهُ في هذهِ الحالةِ الإضافَةُ، نحْوُ « طابَ سحَرُ لَيلَتِنا »، أوْ « ألْ » نحْوُ « طابَ السَّحَرُ ». [١٩٧/ب]

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

وابْنِ علَى الكَسْرِ فَعالِ علَمَا ... مؤنَّثاً وهْوَ نَظيرُ جُشَما

عِندَ تَميمٍ واصْرِفَنْ ما نُكِّرا ... منْ كُلِّ ما التَّعْريفُ فيه أثَّرا

ما جاءَ منَ الأعْلامِ علَى « فَعالِ » كـ« حَذامِ وقَطامِ »(٤)، فإنَّ أهلَ الحِجازِ يَبنونَهُ على الكَسْرِ(٥)، لشَبَهِه بـ« نَزالِ » وبابِها منْ أسماءِ الأفْعالِ، وعَليه جاءَ:

٢٣٥- إذا قالَتْ حَذامِ فصَدِّقوهَا ... فإنَّ القَولَ ما قالَتْ حَذامِ

وبَنو تَميمٍ يُعربونَهُ إعْرابَ ما لا يَنصَرِفُ(٦)، واختُلِفَ في المانِعِ من صَرْفِه:

---

(١) في الأصل: التعين.

(٢) في الأصل: الا آل لوط نجيناهم. مكرر.

(٣) في الأصل: الضرب.

(٤) حذام: اسم امرأة معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع. وقطام: اسم امرأة أيضاً معدول عن قاطمة، من القطم وهو العض، وقطع الشيء بمقدم الفم.

انظر اللسان: ٢/ ٨١٣ (حذم)، ٥/ ٣٦٨٢ (قطم)، شرح ابن يعيش: ٤/ ٦٢، المقتضب: ٣/ ٣٧٢، الكتاب: ٢/ ٤٠، حاشية الصبان: ٣/ ٢٦٨، ارتشاف الضرب: ١/ ٤٣٦.

(٥) في الأصل: الكثر.

٢٣٥- من الوافر نسب في الشواهد الكبرى للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، وقيل: هو لديسم بن طارق (وكلاهما جاهليان). ويروى: « فأنصتوها » بدل « فصدقوها » أي: فانصتوا لها. حذام: أم عجل - وأم حنيفة: البرشاء - سميت حذام لأن ضرتها البرشاء حذمت يدها بشفرة فصبت عليها حذام جمراً، فبرشت، فسميت البرشاء. والشاهد في قوله: « حذام » فإنه فاعل في الموضعين، وحقه الرفع، ولكنه بني على الكسر تشبيهاً له بـ« نزال » وهو مذهب أهل الحجاز.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٢٥، شرح الأشموني: ٣/ ٢٦٨، الشواهد الكبرى: ٤/ ٣٧٠، شذور الذهب: ٩٥، أمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٥، الخصائص: ٢/ ١٧٨، شرح ابن يعيش: ٤/ ٦٤، مغني اللبيب (رقم): ٤٠٤، شواهد المغني: ٢/ ٥٩٦، أبيات المغني: ٤/ ٣٢٩، شواهد الفيومي: ٣٠، اللسان: (رقش، حذم)، شواهد الجرجاوي: ١٣، المقتصد: ٢/ ٧٧٣، شرح اللمحة لابن هشام: ١/ ٢٣٤، الإفصاح: ٢٣١، أوضح المسالك: ٢٢٧، فتح رب البرية: ١/ ٢٥٢.

(٦) أما ما كان آخره راء، فالحجازيون والتميميون متفقون في بنائه على الكسر كـ« حضار ». =

فقالَ سيبَويه والأكثَرونَ: العَدْلُ[١] معَ العلَميَّة[٢]، وإلى ذلكَ أشارَ النَّاظمُ بقَوله: «وهوَ نَظيرُ جُشَمَ»، فإنَّ «جُشَمَ» فيه العَدْلُ والعلَميَّةُ، وعلَى هَذا فهُوَ مَعْدولٌ عنْ «فاعلَةٌ»، كَما أنَّ «جُشَمَ» مَعدولٌ عنْ «فاعلٍ».

وقالَ المُبَرِّدُ: المانعُ التَّأنيثُ المَعْنَويُّ معَ العلَميَّة كـ«زَينَبَ»[٣].

وعندي: أنَّ قولَهُ[٤] أصَحُّ[٥]، إذ المُوجبُ لادِّعائه العَدْلَ ما سَبَقَ منْ وُجود مَنْعِ الصَّرْف، معَ عدَمِ ظُهورِ علَّةٍ أخْرَى، وهُنا قدْ وُجِدَتْ علَّةٌ أُخْرَى، وهيَ التَّأنيثُ، فَلا يُعدَلُ إلى العَدْلِ.

وأمَّا نحْوُ:

٢٣٦- ومَرَّ دَهْرٌ علَى وَبارِ فـهـلَـكَـتْ جَـهْـرَةً وَبَـارُ

= انظر الكتاب: ٢/٤٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٧٦، شرح الرضي: ٢/٧٩، شرح ابن عصفور: ٢/٢٤٣، المقتضب: ٣/٣٧٥، الفوائد الضيائية: ١/٢٢٢، شرح ابن يعيش: ٤/٦٥، الهمع: ١/٩٣، شرح المرادي: ٤/١٦٠.

(١) في الأصل: الأعدل.

(٢) انظر الكتاب: ٢/٣٨، شرح المرادي: ٤/١٦١، الهمع: ١/٩٣، شرح ابن عصفور: ٢/٢٤٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٥، شرح الأشموني: ٣/٢٦٩، حاشية الخضري: ٢/١٠٨، ارتشاف الضرب: ١/٤٣٦.

(٣) وقيل: لتضمنه معنى الحرف، وهو علامة التانيث في المعدول عنه، وإليه ذهب الربعي.
انظر المقتضب: ٣/٣٧٤، شرح المرادي: ٤/١٦١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٥، تاج علوم الأدب: ١/٥٨، الهمع: ١/٩٣، شرح ابن عصفور: ٢/٢٤٤، شرح الأشموني: ٣/٢٦٩، شرح الرضي: ١/٥٦، حاشية الخضري: ١/١٠٨، ارتشاف الضرب: ١/٤٣٦.

(٤) أي: قول المبرد.

(٥) وقال الأشموني: وهو أقوى على ما لا يخفى. انظر شرح الأشموني مع الصبان: ٣/٢٦٩، تاج علوم الأدب: ١/٥٨. وقال بعضهم: الظاهر مذهب سيبويه لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة، فلهذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة عن صفة كما تقدم في «عمر»، وإليه ذهب أبو حيان.
انظر شرح المرادي: ٤/١٦١، الهمع: ١/٩٣، شرح ابن عصفور: ٢/٢٤٤، وانظر ارتشاف الضرب: ١/٤٣٦.

٢٣٦- من مخلع البسيط للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه (١٩٤)، من قصيدة له قالها في هجاء بني جحدر. ويروى: «عنوة» بدل «جهرة». قوله: «وبار» اسم قبيلة، وقيل: اسم مدينة يسكنها الجن وكانت محلة عاد. جهرة: عياناً. والشاهد في قوله: «وبار» حيث جمع فيه بين اللغتين – كما قيل – إحداهما: هي البناء على الكسر، وذلك في قوله: «على وبار»، والأخرى: هي الإعراب كإعراب ما لا ينصرف، وذلك في قوله: «جهرة وبار» فرفع «وبار» بـ«هلكت». =

[١٩٨/أ] فَقيلَ: هوَ استعمالٌ للُغَتَين(١)، فإنَّ آخرَهُ مَرفوعٌ، لأنَّ قَبلَهُ/ :

أَلَـمْ تَـرَوْا إرَمـاً وعَـادَا ... أَوْدَى بها اللّيلُ والنَّهارُ(٢)

ثُمَّ هذه الأقسامُ السَبعَةُ الّتي أحَدُ المانعَين مِنْ صَرْفِها التَّعريفُ بالعلَميَّة إذا نُكِّرَتْ صُرِفَتْ، لزَوالِ إحْدَى العلَّتَين، فتَقولُ: «رُبَّ مَعْدي كَرِبٍ، وعمْرانٍ، وفاطمَةٍ، وزَينَبٍ، وإبْراهيمٍ، وأحْمَدٍ، وأرْطَىً، وعُمَرٍ - لَقيتُهُمْ»، بخلافِ ما لَمْ تَكُنِ العلَميَّةُ سَبَباً في مَنْعه، كـ«سَكْرانَ» وغَيرِه منَ الصِّفاتِ المانعَة منَ الصَّرفِ، إذا سَمَّيتَ بها، فإنَّها إذا نُكِّرَتْ لم تُصرَف(٣)، لبَقاءِ مانعَين(٤)، وتَجويزُ الأخفَشِ (الصَّرْفَ)(٥) في أحَدِ قَولَيه - ضَعيفٌ(٦).

= انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٥، شرح الأشموني: ٣/٢٦٩، الشواهد الكبرى: ٤/٣٥٨، اللسان (وبر)، الكتاب مع الأعلم: ٢/٤١، شواهد ابن السيرافي: ٢/٢٤٠، شرح ابن يعيش: ٤/٦٤، ٦٥، شذور الذهب: ٩٧، شواهد الفيومي: ٣١، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٣٢١، الهمع (رقم): ٣٣، الدرر اللوامع: ١/٨، المقتضب: ٣/٥٠، ٣٧٦، شرح المرادي: ٤/١٦٠، شرح ابن الناظم: ٦٥٩، أمالي ابن الشجري: ٢/١١٥، شرح ابن عصفور: ٢/٢٤٤، المقرب: ١/٢٨٢، أوضح المسالك: ٢٢٦.

(١) في الأصل: للغين. أي: الإعراب والبناء. وقيل: إن «وبار» الثاني ليس باسم كـ«بار» الذي في حشو البيت، بل الواو عاطفة وما بعدها فعل وفاعل، والجملة معطوفة على قوله: «هلكت»، وقال أولاً: «هلكت» بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانياً «باروا» بالتذكير على معنى: الحي، وعلى هذا القول يكتب «بأروا» بالواو والألف كما يكتب «ساروا». انتهى. وعلى هذا القول فليس فيه جمع بين اللغتين.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٥، شرح الشذور: ٩٧-٩٨، الأشموني مع الصبان: ٣/٢٦٩، شرح المرادي: ٤/١٦٠، المقرب: ١/٢٨١-٢٨٢، حاشية الخضري: ٢/١٠٨، الهمع: ١/٩٤.

(٢) في الأصل: والنها. وإرما: اسم قبيلة، وعاد: اسم بلدتهم.
انظر شرح الشذور: ٩٧، الشواهد الكبرى: ٤/٣٥٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٥، شواهد الفيومي: ٣١، شرح ابن الناظم: ٦٥٩.

(٣) في الأصل: تصدف.

(٤) هذا مذهب سيبويه. انظر الكتاب: ٢/٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٩٩، الهمع: ١/١١٧، شرح المرادي: ٤/١٦٥، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٧.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٦) قال الأخفش بصرفه بناء على أن الصفة إذا زالت لا تعود. ورد بأن زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية وإذا زال المانع رجعت الصفة. وذكر ابن مالك في شرح الكافية: أن الأخفش خالف سيبويه مدة، ثم وافقه في كتابه الأوسط، وإن أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٤٩٩، الهمع: ١/١١٧، التسهيل: ٢٢١، شرح المرادي: ٤/١٦٥.

ومِمَّا يَعودُ إلى الصَّرف، لزَوالِ إحْدَى[١] العِلَّتَينِ: ما صُغِّرَ مِنْ نحْوِ «حُمَيْدٍ، وعُمَيْرٍ»، و«سُمَيعٍ، وبُرَيْهٍ»، تَصغيرَ «إسماعيلَ، وإبْراهيمَ» لزَوالِ وَزْنِ الفعلِ في الأوَّلِ، ولَفظِ العَدْلِ في الثَّاني، وزَوالِ اللَّفظِ الأعجَميِّ في الأخيرَيْنِ[٢].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالَى:

وما يَكونُ منهُ منقوصاً ففي إعْرابِـه نَـهْجَ جَـوارٍ يقتفي

إذا كانَ المُمتَنِعُ صَرفُهُ للعلَميَّة وعلَّة أُخرَى مَنقوصاً، كـ«القَاضي» إذا سَمَّيْتَ به امرأةً، فإنّكَ تُعربُه إعْرابَ «جَوارٍ» بأنْ تُحذَفَ ياؤُهُ رَفْعاً وجرّاً، مُعَوَّضاً عنْها بالتَّنوينِ، فتَقولُ: «هَذه قاضٍ، ومَررْتُ بقاضٍ»، وتُثْبَتَ في النَّصْبِ مُحرَّكةً[٣] بالفَتْحِ[٤]، نحْوُ «رأيتُ قاضيَ الجَميلَةَ». هَذا مذهَبُ سيبَويه والأكثَرينَ[٥].

وعندَ الكسائيِّ، ويُونُسَ[٦]: أنَّ الياءَ تُقَرّ[٧] ساكِنةً في الرَّفعِ، وتُحرَّكُ بالفَتحةِ في الجرِّ والنَّصْبِ، تَمَسُّكاً بقَوله:

٢٣٧- قَدْ عجِبَتْ منِّي ومن يُعَيْلِيَا
لَـمَّا رأتْـنِي خَـلَقاً مُقْلَـوْلِـيا

---

(١) في الأصل: أحد. فقد قال قبل: «لزوال إحدى العلتين».

(٢) في الأصل: الآخرين.

(٣) في الأصل: النصب محركة. مكرر.

(٤) في الأصل: في في الفتح.

(٥) منهم الزمخشري وابن الحاجب، وهو مذهب الخليل. انظر الكتاب: ٣/٥٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٠٦، تاج علوم الأدب: ١/٧٠، المفصل: ١٧، شرح ابن يعيش: ١/٥٨، شرح الأشموني: ٣/٢٧٣، الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٤٠.

(٦) وأبي زيد وعيسى والرماني أيضاً، ونسب في الإيضاح لسيبويه. قال ابن مالك: ومذهب الخليل هو الصحيح لان نظائر «جوار» من الصحيح - لا ينون في تعريف ولا تنكير وقد نون، ونظائر «قاض» - اسم امرأة - لا ينون في تعريف، وينون في تنكير، فتنوينه أولى من تنوين «جوار». انتهى.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٠٦-١٥٠٧، تاج علوم الأدب: ١/٧٠، شرح الرضي: ١/٥٨، شرح الأشموني: ٣/٢٧٣، الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٤٠.

(٧) في الأصل: تقرأ.

٢٣٧- من الرجز للفرزدق، وليس في ديوانه. يعيليا: مصغر «يعلى» اسم رجل. خلقاً: - بفتح الخاء واللام - يقال: ثوب خلق إذا كان عتيقاً جداً، وأراد: رثاثة الهيئة ودمامة الخلقة. مقلوليا: من «اقلولى» إذا ارتفع، و«المقلولي» المُتَجافي المُنكَمِشُ، وأصله: «ومقلوليا»، فحذف العاطف للضرورة. والشاهد في قوله: «يعيليا» حيث استدل به يونس والكسائي فيما ذهبا إليه من أن الفتحة تظهر على الياء في حالة الجر في الممنوع من الصرف، كما تظهر في حالة النصب، وهو عند غيرهما ضرورة. =

وغَيرُهُما يجعَلُ ذلكَ ضَرورةً.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللّهُ تَعالَى:

[١٩٨/ب] ولاضْطِـرارٍ أوْ تَنَـاسُـبٍ[١] صُـرِفْ ذُو المَنْعِ والمَصروفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ/

يَمتَنِعُ المُمتَنِعُ صَرفُهُ - معَ قيامِ المانِعِ - منَ الصَّرْفِ (إلاّ)[٢] في مَوضِعَينِ:

أحَدُهُما: ضَرورةُ الشِّعْرِ، وهُوَ كَثيرٌ، لا اختِلافَ بينَ النُحاة فيه[٣]، وإنَّما الاختِلافُ في عَكسِه، وهُوَ مَنْعُ صَرفِ المَصْروفِ للضَّرورَةِ، والصَّحيحُ: جَوازُهُ، كَما ذهَبَ إلَيهِ الكوفيُّونَ[٤]، نحْوُ:

= انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٨، شرح الأشموني: ٣/٢٧٣، الشواهد الكبرى: ٤/٣٥٩، المنصف: ٢/٦٨، ٦٩، المقتضب: ١/٢٨٠، الخصائص: ١/٦، ٣/٥٤، الهمع (رقم): ٤٠، الدرر اللوامع: ١/١١، اللسان: (علا، قلا)، الكتاب مع الأعلم: ٢/٥٩، شواهد ابن النحاس: ١٨، شرح ابن الناظم: ٦٦٠، شرح المرادي: ٤/١٦٨، البهجة المرضية: ١٥٠، الضرائر: ٤٣، إعراب ابن النحاس: ٥/٢١٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٠٧، المسائل العسكرية: ٢٦٢، الأصول: ٣/٤٤٤.

(١) في الأصل: وتناسب. انظر الألفية: ١٤٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) وقد اختلف في نوعين منه:

أحدهما: ما فيه ألف التأنيث المقصورة، فلم يجز بعضهم صرفه للضرورة.

والثاني: «أفعل من» فلم يجز الكوفيون صرفه للضرورة، قالوا: لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «من» فلا يجمع بينه وبينها.

وذهب البصريون إلى جوازه لأن المانع له الوزن والوصف كـ«أحمر» لا «من»، بدليل صرف «خير منه وشر منه» لزوال الوزن. وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة، قال الأخفش وكان هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

انظر شرح المرادي: ٤/١٦٩-١٧٠، شرح الأشموني: ١/٢٧٤-٢٧٥، الهمع: ١/١١٩-١٢٠، التسهيل: ٢٢٤، حاشية الخضري: ٢/١٠٩.

(٤) إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم، ووافقهم الأخفش والفارسي، واختاره الناظم وغيره. وذهب أكثر البصريين إلى منعه. وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين، وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم. وأجاز قوم منهم ثعلب منع صرف المنصرف اختياراً.

انظر شرح المرادي: ٤/١٧١، التسهيل: ٢٢٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٨، الهمع: ١/١٢٠-١٢١، شرح الأشموني: ٣/٢٧٥، شرح ابن يعيش: ١/٦٨، شرح ابن عقيل: ٢/١٠٩، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٠٩-١٥١٢.

٢٣٨- فَما كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ   يَفُوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ

الثَّاني: طَلَبُ التَّناسُبِ لِما بَعْدَهُ، كقِراءَةِ نافِعٍ: ﴿سَلاسِلاً وأغْلالاً﴾(١) [الإنسان: ٤]، أو لِما قَبلَهُ، كقِراءَةِ الأعْمَشِ: ﴿ولا تَذَرُنَّ وداً ولا سواعاً ولا يَغوثاً ويَعُوقاً﴾(٢) [نوح: ٢٣].

٢٣٨- من المتقارب للعباس بن مرداس الصحابي رضي الله عنه من قصيدة له يعاتب فيها النبي ﷺ حين أعطى من سبي حنين عيينة بن حصن والأقرع بن حابس كل واحد منهما مائة من الإبل وأعطاه دون ذلك، فقال النبي ﷺ: اذهبوا فاقطعوا عني لسانه، فأعطوه حتى رضي، وقيل: أتموه المائة، وبعده:

وما كُنتُ دونَ امرئٍ منهُما   ومَنْ تضَعِ اليومَ لا يُرفَعِ

ويروى: «وما» بدل «فما»، ويروى: «شيخي» بدل «مرداس»، ومرداس: هو مرداس بن عامر السلمي والد الشاعر. والشاهد في قوله: «مرداس» حيث منعه من الصرف - وهو اسم مصروف - للضرورة وهو ما أجازه الكوفيون وبعض البصريين.

انظر شرح الأشموني: ٣/٢٧٥، التصريح على التوضيح: ٢/١١٩، الشواهد الكبرى: ٤/٦٩، ٣٦٥، الخزانة: ١/١٤٧، ٢٥٣، الإنصاف: ٤٩٩، الهمع (رقم): ٤٣، ٩٥٦، الدرر اللوامع: ١/١١، تاج علوم الادب: ١/٧٣، شرح ابن عصفور: ٢/٥٦٦، شرح ابن يعيش: ١/٦٨، شرح ابن الناظم: ٦٦٢، شرح دحلان: ١٥٠، الضرائر: ١٠٢، سر الصناعة: ٥٤٦، ٥٤٧، الإفصاح: ٥٩، الإيضاح لابن الحاجب: ١/١٤٨، الأصول: ٣/٤٣٧.

(١) وذلك بفتح «سلاسل» مع التنوين. وهي قراءة أبي بكر والكسائي وهشام وأبي جعفر أيضاً. وقرأ الباقون بالفتح من غير تنوين لأن «فعالل» لا تنصرف.

انظر حجة القراءات: ٧٣٧، إتحاف فضلاء البشر: ٤٢٨، المبسوط في القراءات العشر: ٤٥٤، إملاء ما من به الرحمن: ٢/٢٧٥، إعراب النحاس: ٥/٩٦، البيان لابن الانباري: ٢/٤٨٠.

(٢) وذلك بصرف «يغوث ويعوق» وهي قراءة عبد الله أيضاً، قال النحاس: هذا عند الخليل وسيبويه لحن وهو أيضاً مخالف للسواد الأعظم، وذهب الفراء إلى أن ذلك يجوز صرفه لكثرته أو كانه نكرة. والجمهور على المنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف.

انظر القراءات الشاذة: ١٦٢، إعراب النحاس: ٥/٤١، إتحاف فضلاء البشر: ٤٢٥، إملاء ما من به الرحمن: ٢/٢٧٠، معاني الفراء: ٣/١٨٩.

الباب الرابع والخمسون

إعراب الفعل

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

إِعْرَابُ الفِعْلِ

ارْفَعْ مُضَارِعـاً إِذَا يُجَـرَّدُ   مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتُسْعَدُ

لَمَّا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ إِعْرَابِ الاسْمِ وَأَحْكَامِهِ وَعَوَارِضِهِ - أَخَذَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الفِعْلِ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الإِعْرَابَ مُخْتَصٌّ بِالمُضَارِعِ مِنْهُ [١].

وَقَوْلُ الكُوفِيِّيْنَ: إِنَّ افْعَلْ مَجْزُوْمٌ بِلامٍ مُقَدَّرَةٍ [٢] - ضَعِيْفٌ [٣].

وَقَدْ اخْتَارَ المُصَنِّفُ أَنَّ الرَّافِعَ لِلفِعْلِ المُضَارِعِ تَجَرُّدُهُ مِنَ الجَازِمِ والنَّاصِبِ، مُوافَقَةً لِلْكُوْفِيِّيْنَ [٤].

---

(١) راجع باب المعرب والمبني ص ٦٠ / ١ من هذا الكتاب.

(٢) لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها، فحذفت اللام تخفيفاً، ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف، ثم يؤتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها. قال ابن هشام: وبقولهم أقول، لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف، ولأنه أخو النهي. ومذهب البصريين أنه مبني على السكون.
انظر الإنصاف (مسألة:٧٢): ٢/٥٤٢، الهمع: ١/٤٦، ابن عقيل مع الخضري: ١/٣٢، التصريح على التوضيح: ١/٥٥، شرح المرادي: ١/٥٩، شرح ابن يعيش: ٧/٦١، شرح الرضي: ٢/٢٦٨، شرح الأشموني: ١/٥٨، مغني اللبيب: ٣٠٠.

(٣) وذلك لأن عوامل الأفعال ضعيفة فلا يجوز حذفها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في «لم، ولن» ونظائرهما. ورد الكوفيين على هذا بأن «رب» تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء و«بل» عند البصريين.
انظر شرح ابن يعيش: ٧/٦١، تاج علوم الأدب: ٢/٣٢٦، حاشية الصبان: ١/٥٨، الإنصاف: ٢/٥٩٢.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية (٣/١٥١٩): «وينبغي أن يعلم أن رافع الفعل معنى، وهو إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول حذاق الكوفيين، وبه أقول لسلامته من النقض» انتهى.
وانظر التسهيل: ٢٢٨، كما وافقهم ابن هشام في الجامع الصغير (١٦٩). وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله. وذهب ثعلب من الكوفيين، والزجاج من البصريين إلى أنه =

وردَّ قَوْلَ البَصْرِيِّيْنَ: إنَّ الرَّافِعَ لَهُ وُقُوْعُهُ مَوْقِعَ الاسْمِ؛ بِثُبُوت الرَّفْعِ بعْدَ أَدَوَات التَّحْضِيْض، وَفِي خَبَرِ أَفْعَالِ المُقَارَبَة المُجَرَّدَة عَنْ «أَنَّ»، وَفِي الصِّلَة، نَحْوُ «جَاءنِي الَّذي يَقُوْمُ»، مَعَ عَدَمِ صَلاحِيَّة هَذه المَوَاضعِ للاسْمِ[1].

وَقَدَّمَ الجَازِمَ لِكَوْنه منْ خَصَائص الفعْلِ[2].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ ... لا بَعْدَ عِلْمٍ والَّتي مِنْ بَعْدِ ظَنْ

فَانْصِبْ بِهَا والرَّفْعَ صَحِّحْ واعْتَقِدْ ... تَخْفِيْفَ أَنْ[3] مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

الَّذي يَنْتَصِبُ بَعْدَهُ المُضَارِعُ يَنْقَسِمُ إلى: مَا هُوَ نَاصِبٌ بِنَفْسِه، وَإِلى مَا يَنْصِبُ بِـ«أَنْ» مُضْمَرَةً بَعْدَهُ، فَبَدَأَ بالقِسْمِ الأَوَّلِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَحْرُف:

أَحَدُهَا: «لَنْ»، ولَيْسَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ «لا»، وَ«أَنْ»، حُذفَت الهَمْزَةُ تَخْفِيْفاً، ثُمَّ الأَلفُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْه الخَلِيْلُ[4]، ولا أَصْلُهَا «لا»، أُبْدِلَت

= يرتفع بنفس المضارعة للاسم. انظر في ذلك الإنصاف (مسألة: ٧٤): ٢/ ٥٥١، الكتاب: ١/ ٤٠٩، شرح المرادي: ٤/ ١٧٢، شرح ابن الناظم: ٦٦٤، الهمع: ٢/ ٢٧٣- ٢٧٤، شرح ابن يعيش: ٧/ ١٢، المقتضب: ٢/ ٥، شرح ابن عصفور: ١/ ١٣٠- ١٣١، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٢٩، شرح المكودي: ٢/ ٨٣.

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية (٣/ ١٥١٩): «بخلاف الأول - يقصد قول البصريين - فإنه ينتقض بنحو: «هلا تفعل»، و«جعلت أفعل»، و«ما لك لا تفعل» و«رأيت الذي يفعل» فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع، مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب انتهى. وانظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٢٩، الهمع: ٢/ ٢٧٣.

(٢) لعله يقصد بهذا التقديم: التقديم الموجود في الكافية حيث قال ابن مالك فيها (٣/ ١٥١٣):

تَجَرُّدٌ مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبِ ... رَافِعُ فِعْلٍ كَـ«أُجِلُّ صَاحِبِي»

ولم يقدم الناظم في الألفية الجازم، بل قدم الناصب حيث قال:

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتُسْعَدُ

(٣) في الألفية (٤٦): «تخفيفها» بدل «تخفيف أن».

(٤) والكسائي والخازرنجي أيضاً. وذلك لأن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كـ«لولا»، والظاهر هنا جزء كل منهما، ولأنه لا معنى للمصدرية في «لن» كما كانت في «أن»، ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه، حكى سيبويه: «عمراً لن أضرب» ومنع التقديم الأخفش الصغير.

انظر شرح المرادي: ٤/ ١٧٣، الكتاب: ١/ ٤٠٧، الهمع: ٤/ ٩٣، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٣٠، مغني اللبيب: ٣٧٤، الأشموني: مع الصبان: ٣/ ٢٧٨، الجنى الداني: ٢٧١، =

[١٩٩/أ] الأَلفُ نُوْناً، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْه الفَرَّاءُ(١)، لانْتفَاءِ الدَّلِيْلِ عَلَيْهِمَا(٢)/. وَهِيَ نَاصِبَةٌ بِنَفْسِهَا اتِّفَاقاً(٣)، وَالرَّفْعُ بَعْدَهَا نُدُوْرٌ، كَنُدُوْرِ الجزْمِ بِهَا(٤)، كَقَوْلِه:

٢٣٩ - فَلَنْ يَحْلَ لِلعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرُ ....

= شرح الرضي: ٢/٢٣٥، جواهر الأدب: ٣٢١، المفصل: ٣٠٧، شرح ابن يعيش: ٧/١٥، التسهيل: ٢٢٩، معاني الحروف للرماني: ١٠٠، الجامع الصغير: ١٦٩، ارتشاف الضرب: ٢/٣٩٠.

(١) لأن المعهود إبدال النون ألفاً كـ«نسفعا» لا العكس.
انظر شرح المرادي: ٤/١٧٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٠، الهمع: ٤/٩٤، الأشموني مع الصبان: ٣/٢٧٨، مغني اللبيب: ٣٧٣-٣٧٤، الجنى الداني: ٢٧٢، شرح الرضي: ٢/٢٣٥، شرح ابن يعيش: ٧/١٦، المفصل: ٣٠٧، الجامع الصغير: ١٦٩، ارتشاف الضرب: ٢/٣٩٠.

(٢) بل هي بسيطة كما ذهب إليه سيبويه والجمهور.
انظر الكتاب: ١/٤٠٧، شرح الرضي: ٢/٢٣٥، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٠، الجنى الداني: ٢٧٧٠، الهمع: ٤/٩٣، شرح المرادي: ٤/١٧٣، جواهر الأدب: ٣٢١، شرح ابن يعيش: ٧/١٥- ١٦، المفصل: ٣٠٧.

(٣) لكن عند الخليل لا ينتصب المضارع إلا بـ«أن» ظاهرة أو مقدرة، فإذا نصبت ما بعد «لن» كان بـ«أن» مقدرة. وذكر سيبويه أنه لو نصب بتقدير «أن» لامتنع تقديم معمول فعلها عليها لكونه من الصلة، ولا يتقدم شيءٌ من الصلة على الموصول، وقد جاء عنهم مقدماً نحو: «زيد لن أضرب»، فدل على أن النصب ليس بـ«أن».
انظر الكتاب: ١/٤٠٧، معاني الحروف للرماني: ١٠٠، جواهر الأدب: ٣٢١.

(٤) وحكى اللحياني: أن الجزم بها لغة لبعض العرب.
انظر الهمع: ٤/٩٧، شرح المرادي: ٤/١٧٤، مغني اللبيب: ٣٧٥، الجنى الداني: ٢٧٢، شرح الأشموني: ٣/٢٧٨، الجامع الصغير: ١٦٩، حاشية الخضري: ٢/١١٠، ارتشاف الضرب: ٢/٣٩٠.

٢٣٩- من الطويل لكثير بن عبد الرحمن الخزاعي (صاحب عزة) من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بن مروان في ديوانه (٢٥٤) وانظر (٣٢٨)، وصدره:

أَيَادِي سَبَا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ

ويروى: «فلم يحل بالعينين» بدل «فلن يحل للعينين»، ويروى: «منزل» بدل «منظر». أيادي سبا: اتخذ الناس هذا مثلاً مضروباً في التفريق والتمزيق. منظر: إما مصدر ميمي أو اسم مكان، والمعنى كنت بعد فراقك يا عزة مشتت الحال مفرق البال فلم يحل لعيني نظر أو منظر. قال البغدادي: فظهر بهذا أن المعنى مع «لم» فإن ما ذكره حكاية حال ماضية لا أخبار عن أمر مستقبل، والرواية: «فلم يحل بالعينين» بالباء لا باللام، وهو المذكور في كتب اللغة. انتهى. والشاهد فيه على أن الجزم بـ«لن» نادر، و«يحل» مجزوم بحذف الألف. وقيل: الجزم بها لغة.
انظر شرح الأشموني: ٣/٢٧٨، أبيات المغني: ٥/١٥٩، مغني اللبيب: ٥١٩، شواهد =

وَتَقْتَضِي نَفْيَ ما أُثْبِتَ بِحَرْفِ التَّنْفِيس»[١]، مِنْ غَيْرِ دَلالةٍ عَلى التَّأْبِيْد[٢]، وَلا مُنَافَاةَ لَهُ[٣].

الثَّاني: «كَي»، وَظَاهِرُ كَلامه هُنَا أَنَّهَا نَاصِبَةٌ بِنَفسِهَا مُطْلَقاً، وَالصَّوَابُ مَا قَسَّمَهُ في غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ، مِنْ أَنَّ المَصْدَرِيَّةَ نَاصِبَةٌ بِنَفْسِهَا، وَالتَّعْلِيْلِيَّةَ الَّتي بِمَعْنَى الَّلامِ، النَّصْبُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ «أَنْ»[٤].

وَتُعْرَفُ المَصْدَرِيَّة بِدُخُوْلِ لامِ التَّعْلِيْلِ عَلَيْهَا، نَحْوُ: ﴿لِكَيْلا[٥] تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، وَالتَّعْلِيْلِيَّةُ بِدُخُوْلِهَا عَلى الَّلامِ، نَحْوُ:

= المغني: ٢/٦٨٧، الجنى الداني: ٢٧٢، حاشية الصبان: ٣/٢٧٨، المنقوص والممدود للفراء: ٣٦.

(١) أي: لنفي الفعل المستقبل، إما في غاية ينتهي إليها، نحو: ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾، وأما إلى غير غاية نحو: ﴿لن يخلقوا ذباباً﴾، وهذا مذهب الجمهور. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٩، المقتضب: ٢/٦، ارتشاف الضرب: ٢/٣٩١.

(٢) لأنها لو كانت للتابيد لزم التناقض بذكر «اليوم» في قوله تعالى: ﴿فلن أكلم اليوم إنسياً﴾، ولزم التكرار بذكر «أبداً» في قوله تعالى: ﴿ولن يتمنوه أبداً﴾ ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي﴾، قال الأزهري: «وتابيد النفي في ﴿لن يخلقوا ذباباً﴾ لأمر خارجي، لا من مقتضيات «لن»». انتهى. وخالف الزمخشري في بعض نسخ أنموذجه فذهب إلى أنها تفيد تابيد النفي، ووافقه المرتضي في التاج. وذهب في مفصله وبعض نسخ أنموذجه الأخرى إلى أنها تفيد توكيد النفي، ووافقه العصام في شرح الفريد. قال ابن هشام: «وكلاهما دعوى بلا دليل».

انظر الهمع: ٤/٩٤- ٩٥، شرح المرادي: ٤/١٧٣، جواهر الأدب: ٣٢٢، شرح الأشموني: ٣/٢٧٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٢٩، الأنموذج بشرح الأردبلي: (٨٩/أ- مخطوط)، الأنموذج: ١٠٢، مغني اللبيب: ٣٧٤، موصل الطلاب للأزهري: ١٣١، الجنى الداني: ٢٧٠، التسهيل: ٢٢٩، شرح الرضي: ٢/٢٣٥، شرح ابن يعيش: ٨/١١١، المفصل: ٣٠٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٣١، تاج علوم الأدب: ٢/٣٨٣، شرح الفريد: ٢٢٠، حاشية الخضري: ٢/١١٠، ارتشاف الضرب: ٢/٣٩١، شرح القطر للفاكهي مع حاشية يس عليه: ١/١٤٣.

(٣) الظاهر من قول ابن طولون هنا أنه موافق للزمخشري فيما ذهب إليه في أنموذجه أن «لن» تفيد تأبيد النفي.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية: (٣/١٥٣١): «ثم بينت أن «كي» على ضربين:
أحدهما: كونها حرفاً مصدرياً بمعنى: «أن»، ومساوية لها في الاستقلال بالعمل.
والثاني: كونها حرف تعليل بمعنى اللام، والنصب بعدها حينئذٍ بـ«أن» مضمرة غير جائزة الإظهار. انتهى.

(٥) في الأصل لليلا.

٢٤٠ فَأَوْقَدْتُ نَارِي[١] كَي لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا ....

لامْتِنَاعِ الفَصْلِ بَيْنَ المَوْصُولِ[٢] وَصِلَتِه[٣] بِحَرْفِ الجَرِّ، وَدُخُولِ حَرْفٍ مَوْصُولٍ عَلَى مِثْلِه[٤]، وَتُقَدَّرُ اللَّامُ مؤكدةً لِتَعْلِيلِ « كَي »[٥].

وَمَعَ التَّجَرُّدِ عَنِ اللَّامِ، نَحْوُ: ﴿ كَيْلا يَكُوْنَ دُوْلَةً ﴾ [الحشر: ٧]، فَيَجُوْزُ الوَجْهَانِ، وَلَمْ يُسْمَعْ فِي كَلامِهِمْ: « كَيْ أَنْ يَقُوْمَ زَيْدٌ »[٦].

الثَّالِثُ: أَنْ المَصْدَرِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ﴾ [الشعراء: ٨٢]، وَتُعْرَفُ بِصِحَّةِ تَأَوُّلِهَا وَمَا بَعْدَهَا بِالمَصْدَرِ، بِخِلافِ المُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَهِيَ الوَاقِعَةُ بَعْدَ فِعْلٍ دَالٍّ عَلَى العِلْمِ، نَحْوُ: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ ﴾ [المزمل: ٢٠]، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ رَفْعُ الفِعْلِ بَعْدَهَا، وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ مَفْصُولاً مِنْهَا بِحَرْفِ التَّنْفِيسِ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ « قَدْ »، أَوْ « لَوْ » - كَمَا سَبَقَ[٧] - وَقَدْ تَأْتِي بِلا فَصْلٍ كَقَوْلِه:

٢٤١- عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُوْنَ فَجَادُوْا ....

---

٢٤٠ - من الطويل، لمنصور بن الزبرقان النمري، من قصيدة له في ديوانه (١٣١)، وعجزه:

وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْوَ فِي البَيْتِ دَاخِلُهْ

ونسبه العيني لحاتم الطائي (وليس في ديوانه)، وقيل: هو لرجل من باهلة. وروي صدره في الديوان:

فَأَبْرَزْتُ نَارِي ثُمَّ أَثْقَبْتُ ضَوْءَهَا

والشاهد فيه على أن « كي » هاهنا تعليلية لدخولها على اللام، قال العيني: « وإنما جمع بينهما للتأكيد، وهذا تركيب نادر ». انتهى. وعلى رواية الديوان فلا شاهد فيه.

انظر الشواهد الكبرى: ٤ / ٤٠٦، شرح المرزوقي: ١٦٩٧، شرح الحماسة للتبريزي: ٤ / ١١١، شرح الأشموني: ٣ / ٢٨٠، مغني اللبيب (رقم): ٣٣٥، شواهد المغني: ١ / ٥٠٩، أبيات المغني: ٤ / ١٥٩، شرح المرادي: ٤ / ١٧٦.

(١) في الأصل نارا. انظر المراجع المتقدمة.

(٢) في الأصل المصدر.

(٣) أي صلة « كي »، وذلك على تقدير أنها موصولة ناصبة بنفسها.

(٤) أي دخول « كي » على « أن » المقدرة بعد اللام لأنهما حينئذٍ موصولان حرفيان.

(٥) وإنما يقدر هذا، لامتناع دخول حرف جر على مثله.

(٦) قال السيوطي: قال أبو حيان: والمحفوظ إظهارها بعد « كي » الموصولة بـ « ما »، كقوله:

كَيْمَا أَن تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

ولا أحفظ من كلامهم: « جئتُ كي أن تكرمني ». انتهى.

انظر الهمع: ٤ / ١٠٠، ارتشاف الضرب: ٢ / ٣٩٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣ / ١٥٣٣.

(٧) في « أن » المخففة. انظر ص ٢٦٤ / ١ من هذا الكتاب.

٢٤١- من الخفيف، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

=

وَالنَّصْبُ بَعْدَهَا فِي قِرَاءَة / بَعْضِهِمْ: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلا يَرْجِعَ﴾(١) [طه: ٨٩] [١٩٩/ب] - نَادِرٌ. فَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ فِعْلٍ دَالٍّ عَلى الظَّنِّ، كـ: «حَسِبَ، وزَعَمَ، وظَنَّ» ونَحْوِهَا - جَازَ أَنْ تُجْعَلَ مَصْدَرِيَّةً نَاصِبَةً، وأَنْ تُجْعَلَ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، فَلا تَعْمَلُ، وَيَكُوْنُ الفِعْلُ بَعْدَهَا مَرْفُوْعاً(٢)، وَبِهِمَا قُرِئَ فِي التَّوَاتُرِ(٣): ﴿وَحَسِبُوْا أَلا تَكُوْنُ(٤) فِتْنَةٌ﴾(٥) [المائدة: ٧١]، وَتَتَرَجَّحُ المَصْدَرِيَّةُ عِنْدَ عَدَمِ الفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الفِعْلِ، وَلِذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى النَّصْبِ فِي: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾(٦) [العنكبوت: ٢].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا

بَعْضُ العَرَبِ يُهْمِلُ «أَنْ» مُطْلَقاً حَمْلاً عَلى «مَا» المَصْدَرِيَّةِ فِي نَحْوِ: ﴿وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾(٧) [الشورى: ٢٥]، ومنه قوله:

= وقد تقدم الكلام عليه ص٣٧٠ من هذا الكتاب. والشاهد في قوله: «أن يؤملون» حيث وقع خبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف وليس بدعاء، ولم يفصل بينهما فاصل، وهو قليل، والكثير أن ياتي بفاصل ويقول: سيأملون.

(١) يرجع: بالنصب. وهي قراءة أبي حيوة، وقرأ الجمهور «يرجع» بالرفع، وهو أولى.
انظر القراءات الشاذة: ٨٩، إعراب النحاس: ٣/ ٥٥، إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٢٦، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٣٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٥٢٥، الهمع: ٤/ ٨٨.

(٢) في الأصل: مروعا.

(٣) في الأصل: التوتر.

(٤) في الأصل: يكون.

(٥) فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب: «ألا تكون» بالرفع، وقرأ الباقون: «ألا تكون» بالنصب.
انظر المبسوط في القراءات العشر: ١٨٧، حجة القراءات: ٢٣٣، النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٥، إتحاف فضلاء البشر: ٢٠٢، إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٢٢، إعراب النحاس: ٢/ ٣٢ البيان لابن الأنباري: ١/ ٣٠١، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٣٣، شرح الأشموني: ٣/ ٢٨٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٥٢٣- ١٥٢٤، الهمع: ٤/ ٨٩.

(٦) و«أن» وصلتها في موضع نصب بـ«حسب»، وقد سدت بصلتها مسد مفعولي «حسب».
انظر إعراب النحاس: ٣/ ٢٤٧، البيان لابن الأنباري: ٢/ ٢٤١، إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٨١.

(٧) «ويفعلون» قرأها حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، وخلف: «تفعلون» بالتاء، وقرأها الباقون: «يفعلون» بالياء.
انظر المبسوط في القراءات العشر: ٣٩٥، النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٦٧، حجة القراءات: ٦٤١، إتحاف فضلاء البشر: ٣٨٣.

٢٤٢- أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ....

وَقُرِىءَ شَاذًّا: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] - بِضَمِّ المِيمِ(١) - وَأَنْدَرُ مِنْهُ الجَزْمُ بِهَا(٢) في نَحْوِ:

٢٤٣ .... تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وَتَقَعُ أَنْ تَفْسِيرِيَّةً، وَزَائِدَةً، فَلا تَعْمَلُ شَيْئاً.

---

٢٤٢ - من البسيط، آخر أبيات ثلاثة لم أعثر على قائلها، وعجزه:

مِنِّي السَّلامَ وَأَلا تُشْعِرا أَحَدَا

ويروى: «وألا تعلما» و «وألا تخبرا» بدل «وألا تشعرا». قوله: «ويحكما»: «ويح» كلمة ترحم ورأفة، وهو مصدر منصوب بفعل واجب الحذف. والشاهد في قوله: «أن تقرآن» حيث أهملت «أن» عن العمل، حملاً على أختها «ما» المصدرية. وزعم الكوفيون أن «أن» هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٣٢، شرح الأشموني: ٣/ ٢٨٧، الشواهد الكبرى: ٤/ ٣٨٠، شرح المرادي: ٤/ ١٨٦، جواهر الأدب: ٢٣٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٥٢٧، شواهد المغني: ١/ ١٠٠، أبيات المغني: ١/ ١٣٥، ٤/ ١٢٣، ٨/ ١٢٤، الخزانة: ٨/ ٤٢٠، مجالس ثعلب: ١/ ٣٢٢، المنصف: ١/ ٢٧٨، الإنصاف: ٢/ ٥٦٣، شرح ابن يعيش: ٧/ ١٥، ٨/ ١٤٣، مغني اللبيب: ٣٤، ١١٩٢، الخصائص: ١/ ٣٩٠، شرح ابن الناظم: ٦٦٨، الجنى الداني: ٢٢٠، شرح ابن عصفور: ١/ ٤٣٧، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/ ٦١٦، الضرائر: ١٦٣، المكودي مع ابن حمدون: ٢/ ٨٤، كاشف الخصاصة: ٣٠٤، النكت الحسان: ١٤٢.

(١) وهي قراءة مجاهد وابن محيص.
انظر القراءات الشاذة: ١٤، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٥٢٧-١٥٢٨، شرح الأشموني: ٣/ ٢٨٧، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٣٢، شرح المرادي: ٤/ ١٨٧، شرح المكودي: ٢/ ٨٤، ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٩٠.

(٢) قال السيوطي: «قال الرؤاسي من الكوفيين: فصحاء العرب ينصبون بـ«أنْ» وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وأنشد على الجزم:

أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا

وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين: أبو عبيدة واللحياني، وزاد أنها لغة بني صباح». انتهى.
وانظر ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٩١، الجنى الداني: ٢٢٦، مغني اللبيب: ٤٥-٤٦، شرح الأشموني: ٣/ ٢٨٤.

٢٤٣- من الطويل، لامرىء القيس الكندي من قصيدة له في ديوانه (٣٩٨) وصدره:

إِذَا مَا رَكِبْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا

ويروى: «غدونا» بدل «ركبنا»، ويروى: «هلم» بدل «تعالوا»، وغدونا: ذهبنا غدوة، وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس. والولدان: جمع وليد وهو الصبي، نحطب: جزم في جواب الأمر، وهو «تعالوا»، وكسر للقافية. والشاهد فيه جزم «يأتنا» بـ«أن» المفتوحة، وأصله: «يأتينا» فسقطت الياء للجزم.

=

وَتُعْرَفُ الأُولى: بأَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا جُمْلَةٌ مُتَضَمِّنَةٌ لمَعْنى القَوْل دُوْنَ حُرُوفه[١]، وَأَكْثَرُ مَا يَلِيْهَا الأَمْرُ، نَحْوُ: ﴿ فَأَوْحى إِلَيْهِمْ[٢] أَنْ سَبِّحُواْ ﴾ [مريم: ١١]، ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الفُلْكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

وَأَكْثَرُ مَا تَقَعُ الثَّانِيَةُ بَعْدَ «لَمَّا»، نَحْو: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ البَشِيْرُ ﴾ [يوسف: ٩٦]، ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنا لُوْطاً ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَنَصَبُواْ بِإِذَنِ المُسْتَقْبَلا ... إنْ صُدِّرَتْ وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلا

أَوْ قَبْلَهُ اليَمِيْنُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا / [١/٢٠٠]

هَذَا هُوَ الحَرْفُ الرَّابِعُ مِمَّا يَنْصِبُ الفِعْلَ المُضَارِعَ بِنَفْسِه وَهُوَ: «إِذَنْ»[٣]. قَالَ سِيْبَوَيْه: «وَهِيَ حَرْفُ جَزَاءٍ وَجَوَاب»[٤].

وَذَكَرَ المُصَنِّفُ لِعَمَلِهَا ثَلاثَةَ شُرُوطٍ:

= انظر شرح الأشموني: ٣/٢٨٤، مغني اللبيب: ٣٢١، المحتسب: ٢/٢٥٩، شواهد المغني: ١/٩١، أبيات المغني: ١/١٢٨، الجنى الداني: ٢٢٧، الإفصاح: ١٠٧، حاشية يس: ٢/٢٤٧، حاشية الخضري: ٢/١١١.

(١) ولا تقع بعد صريح القول خلافاً لابن عصفور، حيث ذهب إلى أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ أنْ اعبدوا الله ﴾ فـ«أن» في الآية تفسيرية لـ«ما» في «ما أمرتني» لا للمجرور في «به»، وتمسك بقوله تعالى: ﴿ وانطلق الملأ منهم أن امشوا ﴾، فإن التقدير: قائلاً بعضهم لبعض: «أن امشوا». وأجيب: إما بأن «أن» زائدة، أو بأن القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور، أو بأن «انطلق» متضمن لمعنى القول، لأن المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه.

انظر مغني اللبيب: ٤٨، جواهر الأدب: ٢٣٧، الجنى الداني: ٢٢١، شرح ابن يعيش: ٨/١٤١- ١٤٢، شرح الرضي: ٢/٣٨٥-٣٨٦، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٢.

(٢) في الأصل: فأوحينا إليه، تحريف.

(٣) هذا عند الأكثرين، وقال الزجاج والفارسي: الناصب «أن» مضمرة بعدها لا هي، ونقل عن الخليل. وقد اختلف في حقيقتها: فذهب الجمهور إلى أنها حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف، وأصلها «إذ» الظرفية لحقها التنوين عوضاً من الجملة المضاف إليها. ثم اختلف القائلون بحرفيتها: فقال الأكثرون إنها بسيطة، وذهب الخليل في أحد قوليه إلى أنها مركبة من «إذ» و«أن».

انظر الهمع: ١/١٠٣-١٠٤، شرح المرادي: ٤/١٩٠، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٤، شرح الأشموني: ٣/٢٩٠، مغني اللبيب ٣٠، الجنى الداني: ٣٦٣، جواهر الأدب: ٤١٨، شرح الرضي: ٢/٢٣٥، ارتشاف الضرب: ٢/٣٩٥.

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٢/٣١٢): «وأما «إذن» فجواب وجزاء».

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُوْنَ الفعْلُ الَّذي دَخَلَتْ عَلَيْه مُسْتَقْبلاً، فَلا يَجُوْزُ النَّصْبُ في نَحْو: «إِذَنْ تَصْدُقُ»، جَوَابًا لمَنْ قَالَ: «أُحبُّ زَيْداً».

الثَّاني: أَنْ تَكونَ مُصَدَّرَةً، فَلَو وَقَعَتْ حَشْواً، كَقَوْله:

٢٤٤- لَئِنْ عَادَ لي عَبْدُ العَزيزِ بمثْلهَا ... وَأَمْكَنَني منْهَا إِذَنْ لا أُقيْلُهَا

لَمْ تَعْمَل شَيْئَاً، فَإِنْ تَقَدَّمَهَا عَاطفٌ - كَالوَاو وَالفَاء - فَالأَكْثَرُ أَنْ تُقدَّرَ خَارِجَةً عَنْ التَّصَدُّر بذَلكَ، فَيُرْفَع الفعْلُ بَعْدَهَا، وَبه قَرَأَ السَّبْعَةُ: ﴿وإِذَنْ لا يَلْبَثُوْنَ خَلْفَكَ﴾[1] [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذَن لا يُؤْتُوْنَ النَّاسَ﴾[2] [النساء: ٥٣]، وَبَعْضُهُمْ

٢٤٤- من الطويل لكثير بن عبد الرحمن الخزاعي (صاحب عزة) من قصيدة له في ديوانه (٣٠٥) يمدح فيها عبد العزيز بن مروان، وقبله:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقصَات إِلى منًى ... يَغُـولُ البـلادَ نَصُّهَا وَذَميْلُهَا

ويروي: «لا أفيلها» بدل «لا أقيلها» أي: لا أفيل رأيه فيها، والفيلولة: ضعف الرأي، قال البغدادي: وهي رواية مناسبة. قوله: «بمثلها» أي: بمقالة مثلها، وهي قول عبد العزيز له: «حكمك يا أبا صخر» عندما أنشده القصيد، وأعجب عبد العزيز بقوله فيها:

إِذَا ابْتَدَرَ النَّاسُ المَكَارِمَ بَذَّهُمْ ... عَرَاضَةُ أخْلاق ابْنِ لَيْلى وَطُوْلُهَا

فقال كثير: فاني احكم أن أكون مكان ابن رمانة - وكان ابن رمانة كاتب عبد العزيز وصاحب أمره - فرده عبد العزيز. لا أقيلها: اى: اطلب منه ما لا اعتراض عليَّ فيه ولا قدح، والإقالة: الرد. والشاهد في قوله «إذن» حيث ألغيت عن العمل لوقوعها حشواً بين القسم وهو قوله في البيت قبله: «حلفت...» وجوابه، وهو قوله: «لا أقيلها»، والتقدير: حلفت برب الراقصات لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها لا أقيلها إذن.

انظر شرح الأشموني: ٣/٢٨٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٤، شرح ابن الناظم: ٦٦٩، الشواهد الكبرى: ٤/٣٨٢، الكتاب مع الأعلم: ١/٤١٢، شواهد ابن السيرافي: ٢/١٤٤، شرح ابن يعيش: ٩/١٣، ٢٢، الحلل: ٢٦٦، جمل الزجاجي: ١٩٥، الخزانة: ٨/٤٧٣، ١١/٣٤٠، شواهد الفيومي: ٨٩، شواهد المغني: ١/٦٣، أبيات المغني: ١/٧٨، الدرر اللوامع: ٢/٥، شواهد ابن النحاس: ٢٧٠، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٦٣٥، شذور الذهب: ٢٩٠، مغني اللبيب: ١٨، الهمع: ١٠١١، المقتصد: ٢/١٠٥٥، معاني الأخفش: ٢/٤٩٨، شرح دحلان: ١٥١، البهجة المرضية: ١٥١.

(١) وقرأ أبي بن كعب: «لا يلبثوا» بإسقاط النون. انظر القراءات الشاذة: ٧٧. وخلفك: بغير الف أي: بعدك، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر، وقرأ الباقون «خلافك» أي: مخالفتك.

انظر حجة القراءات: ٤٠٨، إملاء ما من به الرحمن: ٢/٩٥، النشر في القراءات العشر: ٢/٣٠٨، إتحاف فضلاء البشر: ٢٨٥، المبسوط في القراءات العشر: ٢٧١.

(٢) وقرأ ابن مسعود: «لا يؤتوا» بحذف النون، جعله جواباً في موضع النصب. انظر القراءات الشاذة: ٢٩٩.

يَنْصبْ بهَا، وَلا يُخرجُهَا عَنْ التَّصدُّر بسَبْق العَاطف لَهَا، كَمَا لا يُخْرِجُ سَبْقُ العَاطف أَدوَات الاسْتفْهَام عَمَّا اسْتقَرَّ لَهَا منَ التَّصَدُّرِ، نَحْوُ: ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

الثَّالِثُ: أَنْ يَتَّصلَ بِهَا الفعْلُ، إلا إذا حصَلَ الفَصْلُ بالقَسَمِ، فَلا يَبْطُلُ العَمَلُ، كَقَوْله:

٢٤٥- إذَنْ وَاللَّه نَرْميَهُمْ بحَرْب ....

وَإِلَيْه أَشَارَ المُصَنِّفُ بقَوْله: «أَوْ قَبْلَهُ اليَمينُ».

وَلا حُجَّةَ لِمَنْ أَجَازَ الفَصْلَ بالنِّدَاءِ والدُّعَاء[1]، أَوْ مَعْمُوْلِ الفِعْلِ[2].

ثُمَّ قَالَ:

وَبَيْـنَ لا ولامِ جَـرٍّ الـتُزِمْ ... إِظْهَـارُ أَنْ نَـاصِبَـةً وَإِنْ عُـدِمْ/ [٢٠٠/ب]

لا فَأَن اعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً ... وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

أَخَذَ فِي ذِكْرِ المَوَاضِعِ الَّتِي يَنْتَصِبُ فِيهَا الفِعْلُ بـ «أَنْ مُضْمَرَةً»، وَهِيَ مُنْقَسِمَةٌ إلى مَا إِضْمَارُهَا فِيه جائز، وإلى ما إضمارها فيه وَاجبٌ.

٢٤٥- من الوافر لحسان بن ثابت الانصاري رضي الله عنه (وليس في ديوانه)، وعجزه:

تُشيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيْب

والشاهد فيه نصب «نرميهم» بـ«إذن» مع الفصل بينهما بالقسم.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٥، شرح الاشموني: ٣/٢٨٩، الشواهد الكبرى: ٤/٤٠٦، شذور الذهب: ٢٩١، مغني اللبيب: ١١٧٧، الهمع: ١٠١٠، الدرر اللوامع: ٢/٥، أبيات المغني: ٨/١٠٨، شواهد المغني: ٢/٩٧٠، شواهد الفيومي: ٩٠، شرح دحلان: ١٥١، المطالع السعيدة: ٣٧٩، أوضح المسالك: ٢٣١، فتح رب البرية: ١/٣٠٢، ارتشاف الضرب: ٢/٣٩٧.

(١) وأجاز ابن طاهر، وابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء والنداء، نحو: «إذن يا زيد أحسن إليك»، و«إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة». وأجاز ابن عصفور وأبو الحسن الأبدي الفصل بالظرف. قال أبو حيان: والصحيح أن ذلك لا يجوز.

انظر الهمع: ٤/١٠٥، ارتشاف الضرب: ٢/٣٩٧٧، شرح المرادي: ٤/١٨٩، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٥، مغني اللبيب: ٣٢، شرح الأشموني: ٣/٢٨٩، الجنى الداني: ٣٦٢.

(٢) وذهب الكسائي والفراء وهشام إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل نحو «إذن زيداً أكرم»، والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب، وعند الفراء وهشام الرفع نحو «إذن فيك أرغب وأرغب»، و«إذن صاحبك أكرم وأكرم».

انظر ارتشاف الضرب: ٢/٣٩٧، الهمع: ٤/١٠٥، مغني اللبيب: ٣٢، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٥، شرح الاشموني: ٣/٢٨٩، شرح المرادي: ٤/١٨٩، الجنى الداني: ٣٦٣.

فَالإِضْمَارُ الجَائِزُ فِي مَوْضِعَيْنِ ذَكَرَهُمَا المُصَنِّفُ:

أَحَدُهُمَا: بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ، إِذَا لَمْ يَقْتَرِن الفعْلُ بَعْدَهَا بـ« لا »[1].

وَمِنْ إِظْهَارِها قَوْله: ﴿ وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُوْنَ أَوْلَ المُسْلِمِيْنَ ﴾ [الزمر: ١٢]، (وَمِنْ)[2] إِضْمَارِهَا: ﴿ وأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِيْنَ ﴾ [الأنعام: ٧١].

وَإِنْ اقْتَرَنَ الفعْلُ بَعْدَهَا بـ« لا » التُزِمَ إِظْهَارُ « أَنْ » كَمَا أَشَارَ إِلَيْه بالبَيْت الأَوْل، وَسواءٌ كَانَتْ « لا » نَافِيَةً، كَقَوْله تَعَالى: ﴿لِئَلا يَكُوْنَ لِلنَاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، أَوْ زَائِدَةً مُؤَكِّدَةً، نَحْو: ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وَالمَوْضِعُ الثَّاني: ما إِذَا عُطِفَ المُضَارِعُ عَلى اسْمٍ فِي تَأْوِيْلِ الفِعْلِ - كَمَا يَأْتِي -.

وَالإِضْمَارُ الوَاجِبُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا: بَعْدَ لَامِ[3] الجَرِّ الوَاقِعَة بَعْدَ « كَانَ » المَنْفِيَّة الدَّالة عَلى مَعْنَىً (مَاضٍ)[4] إِمَّا بِلَفْظ، نَحْو: ﴿ مَا كَانَ (اللَّهُ)[5] لِيَذَرَ المُؤْمنينَ ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وَإِمَّا لاقْتِرَانِهَا بـ« لَمْ »، نَحْوُ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّله لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، وَتُسَمَّى لامَ الجُحُوْدِ[6].

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة بنفسها من غير تقدير « أن ». وقال ثعلب: ناصبة، لكن لقيامها مقام « أن ».
انظر الإنصاف: (مسألة: ٧٩): ٢/٥٧٥، شرح الأشموني: ٣/٢٩٢، الجنى الداني: ١١٥، الهمع: ٤/١٠٨، شرح المرادي: ٤/١٩٧، ارتشاف الضرب: ٢/٤٠١، اللامات للهروي: ١٦٥- ١٦٦، اللامات للزجاجي: ٦٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) في الأصل: لا.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، راجع التصريح: ٢/٢٣٥. قال المرادي في الجني الداني (١١٧٧٧): «وأجاز بعض النحويين وقوع لام الجحود بعد أخوات « كان » قياساً عليها، وأجاز بعضهم ذلك في «ظننت»، وقال بعضهم: تقع في كل فعل تقدمه منفي نحو: «ما جئت لتكرمني»، والصحيح أنها لا تقع إلا بعد « كان » الناقصة. انتهى.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٦) وقد سماها بذلك أكثر النحويين، وذلك لأنها ملازمة للجحد أي: النفي، وقال الأزهري: من تسمية العام بالخاص فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق لا عن مطلق النفي، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني. وقال النحاس: والصواب تسميتها لام النفي، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار. وأطلق عليها الرماني: لام الجر، وابن هشام: لام توكيد =

ثُمَّ قَالَ:

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ في ... مَوْضِعِهَا حَتَّى أَو الاَّ أَنْ خَفِي

هَذَا هُوَ المَوْضِعُ الثَّاني مِمَا يَنْتَصِبُ فِيْهِ الفِعْلُ بـ«أَنْ» وَاجِبَةَ الإِضْمَارِ، وَهُوَ بَعْدَ «أَوْ» المُقَدَّرَة بـ«حَتَّى»(١)، أَوْ بـ«إِلا».

وَقَوْلُ المُصَنِّفِ: «أَنْ خَفِي»(٢) (لا)(٣) حَاجَةَ/ إِلَيْه، لأَنَّ «أَنْ» مُقَدَّرَةٌ(٤)، [٢٠١/أ] وَقَدْ يَتَعَيَّنُ التَّقْدِيْرُ الأَوَّلُ، نَحْو: «لأَسِيْرَنَّ(٥) أَوْ لأَدْخُلَنَّ البَصْرَةَ»، وَقَوْلُهُ:

٢٤٦- لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ....

= النفي، والزمخشري: اللام المؤكدة. وقال السيوطي: ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكدة، لصحة الكلام بدونها، إذ يقال في: «ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل»، لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح. وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة بنفسها، وقال ثعلب: ناصبة، لكن لقيامها مقام «أن».

انظر في ذلك شرح ابن يعيش: ٧/٢٨، شرح الأشموني مع الصبان: ٣/٢٩٢، الهمع: ٤/١٠٨-١٠٩، شرح ابن عصفور: ٢/١٤١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٥-٢٣٦، شرح المرادي: ٤/١٩٧، مغني اللبيب: ٢٧٨-٢٧٩، معاني الحروف للرماني: ٥٦، المفصل: ٢٦٤، الجنى الداني: ١١٦، ارتشاف الضرب: ٢/٣٩٩.

(١) المرادفة «إلى»، وقدرها بعضهم بـ«كي»، مثاله بعد «حتى» التي بمعنى «إلى»: «لا تنظرنه أو يجيء»، ومثاله بعد «حتى» التي بمعنى «كي»: «أسلمتُ حتى أدخل الجنة».

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٦، شرح ابن الناظم: ٦٧٣، الهمع: ٤/١١٢، شرح المرادي: ٤/١٩٨، شرح المكودي: ٢/٨٦.

(٢) في الأصل: أو إلا أن. راجع شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٨٨٠.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) قال الشاطبي في شرح الألفية (رسالة دكتوراه): ٢/٨٨٠-٨٨١: «فإن قلت ما الذي أحرز بقوله: «أن خفي»، وكان قوله «كذاك» مجزياً عنه، لأنه يعطي تشبيه حكم هذا المتأخر بحكم المتقدم، وذلك يكفي، فالظاهر لبادىء الرأي أنه حشو. فالجواب أنه احتراز وليس بحشو، وذلك أن قوله: «كذاك» إشارة إلى متقدم فإما أن تعتبر دلالة الكاف، فتقول: إنه إشارة إلى غير القريب، وذلك لام «كي» إذا لم تكن بـ«لا»، والوجهان هنالك جائزان، فلو لم ينص على لزوم الإخفاء لأخذ له الوجهان وهو فاسد، وإما ألا تعتبر دلالتها، فتقول: إنه يشير إلى أقرب مذكور، فذلك غير ظاهر، لأن الكاف لا تقع في الإشارة إلى القريب، فلا يفهم له أنه راجع في لزوم الإضمار إليه، فلا بد من ذكر ذلك رفعاً لهذا الإبهام. انتهى.

(٥) في الأصل: لأسرن.

٢٤٦- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلا لِصَابِرِ

أو بمعنى: «حتى» الغائية أو التعليلية، قيل: والثاني أظهر. والشاهد في قوله: «أو أدرك» حيث نصب الفعل بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى: حتى. =

وَقَدْ يَتَعَيَّنُ الثَّانِي، نَحْو: «لأُطَلِّقَنَّكَ[١] أَوْ تُحْسِنَ صُحْبَتِي»، وَقَوْلُهُ:

٢٤٧- وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وَقَدْ يَجُوزُ الأَمْرَانِ، نَحْو: «لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَبَعْدَ حَتَّى هٰكَذَا إِضْمَارُ أَنْ ... حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً اوْ مُؤَوَّلا ... بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلا

هَذَا هُوَ المَوْضِعُ الثَّالِثُ مِمَّا يَجِبُ فِيهِ إِضْمَارُ «أَنْ» وَهُوَ بَعْدَ «حَتَّى» الجَارَّة[٢]، سِوَاءٌ كَانَتْ لانْتِهَاءِ الغَايَةِ، نَحْو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، أو

= انظر شرح الأشموني: ٣/٢٩٥، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٦، الشواهد الكبرى: ٤/٣٨٤، شذور الذهب: ٢٩٨، مغني اللبيب: ١٠٤، الهمع: ١٠١٩، الدرر اللوامع: ١/٧، شواهد المغني: ١/٢٠٦، أبيات المغني: ٢/٧٤، شواهد الفيومي: ٩١، شرح ابن عقيل: ٢/١١٣، شواهد الجرجاوي: ٢٢٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٤٠، المطالع السعيدة: ٣٨١، فتح رب البرية: ١/٢١٦، شواهد العدوي: ٢٢٧.

(١) الإطلاق والتطليق يكون بمعنى الترك والإرسال، قال: طلقت القوم: تركتهم، وأطلقت الأسير: خليته. انظر اللسان: ٤/٢٦٩٣، ٢٦٩٥ (طلق).

٢٤٧- من الوافر لزياد الأعجم (زياد بن سلمى مولى عبد القيس، وكانت فيه لكنة، فقيل له الأعجم) من أبيات له هجا بها المغيرة بن حبناء الحنظلي، وقبله:

عَوَى فَرَمَيْتُهُ بِسِهَامِ مَوْتٍ ... كَذَاكَ يُرَدُّ ذُو الحُمُقِ اللَّئِيمُ

الغمز: ضم الأصابع على الرمح ونحوه وتحريكها وهزها. القناة: الرمح. الكعوب: جمع «كعب» وهو من القصب العقدة الناشزة في طرف الأنبوب، (والأنبوب ما بين الكعبين)، ومن الرمح: الطرف من الجهتين. كسرت: أي أردت كسرها إلا أن تستقيم من عوجها. والشاهد في قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل بـ«أن» مضمرة بعد «أو» التي بمعنى «إلا».

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٤٠، النكت الحسان: ١٤٦، شرح الأشموني: ٣/٢٩٥، الشواهد الكبرى: ٤/٣٨٥، الكتاب مع الأعلم: ١/٤٢٨، شرح ابن عقيل: ٢/١١٣، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٦، المُقتضب: ٢/٢٨، أمالي ابن الشجري: ٢/٣١٩، شرح ابن يعيش: ٥/١٥، المقرب: ١/٢٦٣، مغني اللبيب: ١٠٣، شذور الذهب: ٩٩، اللسان (غمز)، أبيات المغني: ٢/٦٨، شواهد ابن النحاس: ٢٨١، شواهد ابن السيرافي: ٢/١٦٩، شواهد الجرجاوي: ٢٢٨، شرح ابن الناظم: ٦٧٤، البهجة المرضية: ١٥٢، التبصرة والتذكرة: ٣٩٨، فتح رب البرية: ١/٢١٨، ارتشاف الضرب: ٢/٤١٦، ٤١٧.

(٢) هذا عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة بنفسها، وأجازوا إظهار «أن» توكيداً، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود، ثم اختلفوا. فذهب الفراء إلى أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب «إلى». وذهب الكسائي إلى أنها جارة بإضمار «إلى».

انظر الهمع: ٤/١١٢، شرح الرضي: ٢/٢٤٠، الإنصاف: (مسألة: ٨٣): ٢/٥٩٧، شرح =

التَعْليْلِ، نَحْو: ﴿لا تُنْفِقُوا عَلى مَنْ عِنْدَ رَسُوْلِ الَّله حَتَّى يَنْفَضُوا[١]﴾ [المنافقون:٧]، أَوْ مُحْتَمِلَةٍ لَهُمَا، نَحْو: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ﴾ [الحجرات: ٩].

وَشَرْطُ النَّصْبِ بَعْدَهَا أَنْ يَكُوْنَ الفِعْلُ مُسْتَقْبِلاً - كَمَا مُثِّلَ - ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِالحَالِ - تَعَيَّنَ رَفْعُهُ[٢].

فَمِنَ الحَالِ قَوْلُهُمْ: «مَرِضَ حَتَّى[٣] لا يَرْجُوْنَهُ»[٤]، وَمِنَ المُؤَوَّلِ بِهِ قِرَاءَةُ نَافِعٍ: ﴿وَزُلْزِلُوْا حَتَّى يَقُوْلُ الرَّسُوْلُ﴾[٥] [البقرة:٢١٤]، إِذْ هِيَ فِي تَأْوِيْلِ: حَتَّى حَالُ الرَّسُوْلِ وَالَّذِيْنَ آمَنُوا مَعَهُ أَنَّهُمْ[٦]/ يَقُوْلُونَ ذَلِكَ. [٢٠١/ب]

وَ(مِنْ)[٧] شُرُوْطِ الرَّفْعِ أَنْ يَكُوْنَ مَا بَعْدَهَا فَضْلَةً مُسَبَّباً عَمَّا قَبْلَهُ[٨]، فَلا

= ابن عصفور: ٢/١٤١، الجنى الداني: ٥٥٤، مغني اللبيب: ١٦٨-١٦٩، شرح الأشموني: ٣/٢٩٨، شرح المرادي: ٤/٢٠٢، حاشية الخضري: ٢/١١٤، ارتشاف الضرب: ٢/٤٠٣.

(١) في الأصل: ينفض.

(٢) قال المرادي: «إذا كان الفعل حالاً أو مؤولاً به فـ«حتى» ابتدائية، وإذا كان مستقبلاً أو مؤولاً به فهي الجارة و«أن مضمرة بعدها». انظر شرح المرادي: ٤/٢٤٠، شرح الأشموني: ٣/٣٠١، ارتشاف الضرب: ٢/٤٠٧.

(٣) في الأصل: حتى أنهم. راجع التصريح: ٢/٢٣٧.

(٤) أي: فهو الآن لا يُرجى.
انظر الهمع: ٤/١١٤، الكتاب: ١/٤١٣، كاشف الخصاصة: ٣٠٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٧، شرح الرضي: ٢/٢٤٠، الفوائد الضيائية: ٢/٢٤٦، ارتشاف الضرب: ٢/٤٠٦.

(٥) وقرأ الباقون بالنصب على تاويله بالمستقبل، لأن قولهم مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى قص ذلك علينا.
انظر المبسوط في القراءات العشر: ١٤٦، حجة القراءات: ١٣١، إتحاف فضلاء البشر: ١٥٦، إعراب النحاس: ١/٣٠٤، البيان لابن الأنباري: ١/١٥٠، شرح الأشموني: ٣/٢٩٩، ٣٠١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٤٣، شرح دحلان: ١٥٢، البهجة المرضية: ١٥٢، شرح المرادي: ٤/٢٠٣.

(٦) في الأصل: أن. راجع التصريح: ٢/٢٣٧.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٨) قال المرادي: «علامة كونه حالاً أو مؤولاً به: صلاحية جعل الفاء في موضع «حتى»، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسبباً عما قبلها».
انظر شرح المرادي: ٤/٢٠٤، شرح الأشموني: ٣/٣٠١، الهمع: ٤/١١٤، ارتشاف الضرب: ٢/٤٠٦-٤٠٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٧.

يَجُوْزُ الرَّفْعُ في نَحْو: «سَيْري حَتَّى أَدْخُلَهَا»، لانْتفَاءِ الفَضْلَة(١)، وَلا في نَحْوِ: «لأَسيْرَنَّ(٢) حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» لانْتِفَاءِ السَّبَبِيَّةِ(٣).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

هَذَا هُوَ المَوْضِعُ الرَّابِعِ مِمَّا يَجِبُ فيْه إِضْمَارُ «أَنْ» وَهُوَ بَعْدَ الفَاء الوَاقِعَة جَوَابَاً لِنَفْيٍ مَحْضٍ(٤)، نَحْو: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦]، أَوْ طَلَبٍ مَحْضٍ، سوَاءٌ كَانَ أَمْراً، نَحْو:

٢٤٨- يَا نَاقُ سِيْرِي عَنَقَاً فَسِيْحَا
إِلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيْحَا(٥)

أَوْ نَهْياً نَحْو: ﴿لا تَطْغَوْا فِيْهِ فَيَحِلَّ﴾ [طه: ٨١]، أَوْ دُعَاءً كَقَوْلِه:

---

(١) في الأصل: الفضلة. راجع التصريح: ٢/٢٣٨.

(٢) في الأصل: لا أسيرن. راجع التصريح: ٢/٢٣٧.

(٣) وأجاز الكسائي: رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبله، ونسبه المرادي للكوفيين.
انظر ارتشاف الضرب: ٢/٤٠٧، الهمع: ٤/١٤، شرح المرادي: ٤/٢٠٤، التصريح على التوضح: ٢/٢٣٧.

(٤) وذهب الكسائي ومن وافقه من أصحابه والجرمي من البصريين إلى أن الفاء هي النَّاصِبة بنفسها، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف.
انظر ارتشاف الضرب: ٢/٤٠٧، مغني اللبيب: ٢١٣، الجنى الداني: ٧٤، شرح الأشموني: ٣/٣٠٥، الإنصاف (مسألة: ٧٦): ٢/٥٥٧، شرح ابن عصفور: ٢/١٤٣، شرح المرادي: ٤/٢٠٨.

٢٤٨- من الرجز لأبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة). ناق: ترخيم «ناقة». عنقا: ضرب من سير الإبل السريع. فسيحا: أي سريعا، وهو وصف كاشف لـ«عنق». سليمان: هو سليمان ابن عبد الملك بن مروان. والشاهد في قوله: «فنستريحا» حيث نصب الفعل بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٤٤، توجيه اللمع: ٣٠٣، ٣٠٤، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٨٧، شرح الأشموني: ٣/٣٠٢، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٩، الشواهد الكبرى: ٤/٣٨٧، الكتاب مع الأعلم: ١/٤٢١، المقتضب: ٢/١٣، شرح ابن يعيش: ٧/٢٦، شذور الذهب: ٣٠٥، الهمع: ٧١٦، ١٠٢١، الدرر اللوامع: ١/١٥٨، ٢/٧، شرح ابن عقيل: ٢/١١٦، شواهد الجرجاوي: ٢٢٩، شواهد الفيومي: ٩٣، شرح ابن الناظم: ٦٧٧، شرح دحلان: ١٥٣، كاشف الخصاصة: ٣٠٩، الأصول: ٢/١٨٣، اللمع: ٢١٠، البهجة المرضية: ١٥٢.

(٥) في الأصل: فيستريحا. انظر المراجع المتقدمة، فإن المعنى على ما أثبته.

٢٤٩ - رَبِّ وَفِّقْنِي فَلا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِيْنَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

ويَلْتَحِقُ بِذَلِكَ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ، والتَّمَنِّي، والعَرْضِ، نَحْو: ﴿فَهَل لَنا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]، ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ، فَأَفُوْزَ فَوْزاً عَظِيْماً﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إلى أَجَلٍ قَرِيْبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠]، وقَوْلِهِ:

٢٥٠ - يَا بْنَ الكِرَامِ أَلا تَدْنُوْ فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوْكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

فَلَوْ كَانَ النَّفْيُ وَالطَّلَبُ غَيْرَ مَحْضَيْنِ، كَالنَّفْيِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ لِقَصْدِ التَّقْرِيرِ[(١)]، نَحْو: «أَلَمْ تَأْتِنِي فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ»، وَالنَّفْيِ الدَّاخِلِ[(٢)] عَلَى النَّفْيِ، نَحْو: «مَا يَزَالُ يَأْتِيْنَا فَيُحَدِّثُنَا»[(٣)] - لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الطَّلَبُ غَيْرَ مَحْضٍ، بِأَنْ يَكُوْنَ/ أَمْراً بِغَيْرِ «افْعَلْ» - كَمَا يَأْتِي[(٤)] -. [٢٠٢/أ]

٢٤٩- من الرمل ولم أعثر على قائله. فلا أعدل: أي: فلا أميل. والسنن: الطريقة. الساعين: السالكين. والشاهد في قوله: «فلا أعدل» حيث نصب الفعل بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة في جواب الدعاء.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٤٥، شرح الأشموني: ٣/٣٠٢، الشواهد الكبرى: ٤/٣٨٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٩، شذور الذهب: ٣٠٦، الهمع: ١٠٢٣، الدرر اللوامع: ٢/٨، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٨٨، شواهد الفيومي: ٩٤، شرح ابن عقيل: ٢/١١٦، شواهد الجرجاوي: ٢٢٩، شرح ابن الناظم: ٦٧٨، البهجة المرضية: ١٥٢، المطالع السعيدة: ٣٨٢.

٢٥٠- من البسيط ولم أعثر على قائله. والشاهد في قوله: «فتبصر» حيث نصب الفعل بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة في جواب العرض.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٤٥، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٨٨، شرح الأشموني: ٣/٣٠٢، الشواهد الكبرى: ٤/٣٨٩، شذور الذهب: ٣٠٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٩، شواهد الفيومي: ٩٥، شرح ابن عقيل: ٢/١١٦، شواهد الجرجاوي: ٢٣٠، شرح ابن الناظم: ٦٧٨، البهجة المرضية: ١٥٢، كاشف الخصاصة: ٣٠٩، المطالع السعيدة: ٣٨٣.

(١) في الأصل: التقدير. راجع التصريح: ٢/٢٣٩.
(٢) في الأصل: الدال. راجع التصريح: ٢٣٩، ٢٤٠.
(٣) فمعناه الإثبات، لأن «زال» للنفي، وقد دخل عليها النفي، ونفي النفي إثبات. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٠.
(٤) عند قول الناظم:

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَل فَلا تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلا

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالوَاوُ كَالفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ   كَلا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الجَزَعْ

هَذَا هُوَ المَوْضِعُ الخَامِسُ مِمَّا يَجِبُ فِيْهِ إِضْمَارُ «أَنْ»، وَهُوَ بَعْدَ الواوِ الدَّالَّةِ عَلى المَعِيَّةِ[١]، وَتُسَمَّى: وَاوَ الجَمْعِ[٢]، وَوَاوَ الصَّرْفِ[٣].

وَشَرْطُ النَّصْبِ بَعْدَهَا: أَنْ يَتَقَدَّمَهَا ما يَتَقَدَّمُ الفَاءَ مِنْ نَفْيٍ، نَحْو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِيْنَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِيْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، أَوْ طَلَبٍ مِنْ أَمْرٍ، نَحْو:

٢٥١ - فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أَنْدَى   لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

---

(١) وذهب الكسائي ومن وافقه من أصحابه، والجرمي من البصريين إلى أن الواو ناصبة بنفسها، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف.
انظر ارتشاف الضرب: ٢/٤٠٧، مغني اللبيب: ٤٧٢، الجنى الداني: ١٥٧، شرح الأشموني: ٣/٣٠٥، ٣٠٨، شرح المرادي: ٤/٢٠٨، ٢١٠، الإنصاف: (مسألة:٧٥): ٢/٥٥٥، شرح ابن عصفور: ٢/١٤١.

(٢) انظر الهمع: ٤/٢٦، التسهيل: ٢٣٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٤٩، أسرار النحو: ٢٣٤.

(٣) وهذه التسمية للكوفيين. انظر مغني اللبيب: ٤٧٢، حاشية الصبان: ٣/٣٠٦، أسرار النحو: ٢٣٤، مصطلحات الكوفيين النحوية: ٢١١-٢١٢، معجم المصطلحات النحوية: ١٢٥.

٢٥١- من الوافر، وقد اختلف في قائله فنسب في أبيات المغني لدثار بن شيبان النمري، من قصيدة له يمدح فيها الزبرقان بن بدر، أولها:

مَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فَإِنِّي   أَنَا النَّمَرِيُّ جَارُ الزِّبْرِقَانِ

ونسب في الكتاب للأعشى (وليس في ديوانه)، ونسبه الزمخشري لربيعة بن جشم، ونسب في أمالي القالي للفرزدق (وليس في ديوانه)، وقيل: هو للحطيئة. وتعاقبت روايته في المراجع الآتية بين «ادعو» و«ادع»، وبين «أن أندى» و«فان أندى». أندى: من الندى وهو بعد ذهاب الصوت. والشاهد في قوله: «وأدعو» حيث نصب الفعل بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر.

انظر الكتاب مع الأعلم: ١/٤٢٦، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٤٨، أبيات المغني: ٦/٢٢٩، شرح ابن يعيش: ٧/٣٣، اللسان: (ندى، لوم)، أمالي القالي: ٢/٩٠، سمط اللآلىء: ٢/٧٢٦، المفصل: ٢٤٨، الشواهد الكبرى: ٤/٣٩٢، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٩، شواهد الجرجاوي: ٢٣١، شواهد الفيومي: ٩٦، شواهد ابن النحاس: ٢٧٩، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٤٩٠، مجالس ثعلب: ٢/٤٥٦، الإنصاف: ٢/٥٣١، مغني اللبيب: ٧٤٢، شذور الذهب: ٣١١، شرح الأشموني: ٣/٣٠٧، شرح ابن الناظم: ٦٨١، شرح ابن عقيل: ٢/١١٧، جواهر الأدب: ٢٠٢، تاج علوم الأدب: ٢/٣٩٥، شرح دحلان: ١٥٣، كاشف الخصاصة: ٣١١، توجيه اللمع: ٣٠٦، شواهد المغني: ٢/٨٢٧، ارتشاف الضرب: ٢/٤١٤.

أَوْ نَهْيٍ، نَحْوَ: «لا تَكُنْ جَلداً وَتُظْهرَ[1] الجزَعَ»، وَمِثْلُهُ:

٢٥٢ - لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثْلَهُ ....

وَيَلْتَحِقُ بِهِمَا: التَّمَنِّي، كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ [الأنعام: ٢٧] - بِفَتْحِ البَاءِ المُوَحَّدَةِ[2] -.

فَلَوْ لَمْ تَدُلَّ عَلى المَعِيَّةِ، كَالوَاوِ العَاطِفَةِ في قَوْلِكَ: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ الَّلبَنَ»[3] إذَا أَرَدْتَ النَّهْيَ عَنْ كُلٍّ مِنْهُمَا، وَالاسْتِئْنَافِيَّةِ فِي قَوْلِكَ:

---

(١) في الأصل: أو تظهر. انظر الألفية: ١٤٨.

٢٥٢- من الكامل، والمشهور أنه لأبي الأسود الدؤلي، وهو من قصيدة له من ملحقات ديوانه (١٣٠)، وعجزه:

عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيْمُ

ونسب في الكتاب للأخطل، فقال العيني: «وليس بصحيح»، ونسب في المؤتلف والمختلف للمتوكل بن عبد الله الليثي، وهو من قصيدة له في شعره (٨١)، أولها:

للغَانِيَاتِ بِذِي المَجَازِ رُسُوْمُ فَبِبَطْنِ مَكَّةَ عَهْدُهُنَّ قَدِيْمُ

ونسب في شواهد ابن السيرافي لحسان (وليس في ديوانه)، ونسب في شواهد ابن النحاس للأعشى (وليس في ديوانه)، وقيل: وهو لسابق البربري، وقيل: للطرماح. وفي أبيات المغني (٦/١١٣): «وقال اللخمي في شرح أبيات الجمل: الصحيح أنه لأبي الأسود الدؤلي، فإن صح ما ذكره أنه للمتوكل فإنما أخذ البيت من شعر أبي الأسود، والشعراء كثيراً ما تفعل ذلك». انتهى. والشاهد في قوله: «وتأتي مثله» حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي.

انظر الكتاب مع الأعلم: ١/٤٢٤، المؤتلف والمختلف: ١٧٩، شواهد ابن السيرافي٢/١٨٨، شواهد ابن النحاس: ٢٧٨، أبيات المغني: ٦/١١٢، الشواهد الكبرى: ٤/٣٩٣، التصريح على التوضيح:٢/٢٣٨، معجم الشعراء: ٤١٠، المقتضب: ٢/٢٥، جمل الزجاجي: ١٨٧، الحلل: ٢٦٠، شرح ابن يعيش: ٧/٢٤، الخزانة: ٨/٥٦٤، مغني اللبيب: ٦٧١، شذور الذهب: ٩٦، شواهد المغني: ٢/٧٧٩، شرح ابن الناظم: ٦٨٢، شرح دحلان: ١٥٣، الجنى الداني: ١٥٧، كاشف الخصاصة: ٣١، التبصرة والتذكرة: ٣٩٩، شرح الجمل لابن هشام: ٢٧٠، اللمع: ٢١١، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٤٧، الأصول: ٢/١٥٤، توجيه اللمع: ٣٠٦، معاني الفراء: ١/٣٤، فتح رب البرية: ١/٢١٢، ارتشاف الضرب: ٢/٤١٤.

(٢) وهي قراءة حفص وحمزة وابن عامر ويعقوب، وقرأ الباقون بالرفع.
انظر حجة القراءات: ٢٤٥، إملاء ما من به الرحمن: ١/٢٣٩، إتحاف فضلاء البشر: ٢٠٦، المبسوط في القراءات العشر: ١٩٢، إعراب النحاس: ٢/٦١، البيان لابن الأنباري: ١/٣١٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٨، شرح الأشموني: ٣/٣٠٧، ارتشاف الضرب: ٢/٤١٥، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٤٩.

(٣) يجوز في «وتشرب» ثلاثة أوجه: الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي، والنصب على النهي عن الجمع، والرفع على الاستئناف، إذا أردت النهي عن الأول فقط. =

«وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ» إذَا أَرَدْتَ النَّهْيَ عَنْ الأَوَّلِ فَقَطْ - لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا البَابِ، لأَنَّكَ إِنَّمَا تَنْصِبُ بـ«أَنْ» إذَا أَرَدْتَ الجَمْعَ بَيْنَهُمَا.

وَكَذَلِكَ لا يَنْتَصِبُ الفعلُ بَعْدَ الفَاءِ الَّتِي لا تَدُلُّ عَلى الجَوَاب، كَالعَاطِفَة في قَوْلِه: ﴿وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُوْنَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، وَالاسْتِئْنَافِيَّةِ في قَوْلِه:

٢٥٣ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ ....

وَالمُرَادُ بالجَوَاب: أَنْ يَكُوْنَ ما بَعْدَهَا مُسَبَّباً عَمَّا قَبْلَهَا.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى / : [٢٠٢/ب]

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمَاً اعْتَمِدْ ... إنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... إنْ قَبْلَ لا دُوْنَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

المُرَادُ بغَيْرِ النَّفْيِ: الطَلَبُ، فَإِذَا أَسْقَطْتَ الفَاءَ بَعْدَ الطَّلَب، مَعَ إِرَادَةِ الجوابِ بالفِعْلِ - فَحُكْمُهُ الجَزْمُ(١)، نَحْو: ﴿تَعَالوا أَتْلُ ما حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾

= انظر مغني اللبيب: ٦٢٦، تاج علوم الأدب: ١/ ١٣٢، ٢/ ٣٩٦، الفوائد الضيائية: ٢/ ٢٤١، شرح المرادي: ٤/ ٢١٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٤١، ارتشاف الضرب: ٢/ ٤١٤، شرح الأشموني: ٣/ ٣٠٨.

٢٥٣- مطلع قصيدة من الطويل لجميل بن معمر العذري (صاحب بثينة) في ديوانه (١٤٤)، وعجزه:
وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

ويروى: «ألا» بدل «ألم»، ويروى:
أَلَمْ تَسَلِ الرَّبْعَ القَدِيْمَ فَيَنْطِقُ

ويروى: «الخواء»، و«الخلاء» بدل «القواء»، وتعاقبت روايته بين «يخبرنك» و«تخبرنك». الربع: الدار بعينها حيث كانت. القواء: الخالي. البيداء: الفقر الذي يبيد من سلك فيه، أي: يهلك. السملق: الأرض التي لا تنبت، وهي السهلة المستوية. والشاهد في قوله: «فينطق» حيث رفع الفعل على القطع مما قبله لوقوعه بعد الفاء الاستئنافية، فهو خبر مبتدأ محذوف تقديره: فهو ينطق.

انظر الكتاب مع الأعلم: ١/ ٤٢٢، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٤٠، الشواهد الكبرى: ٤/ ٤٠٣، اللسان: (سملق)، شواهد ابن السيرافي: ٢/ ٢٠١، الهمع: ١٠٢٤، ١٦٠٠، الحلل: ٢٦٣، الخزانة: ٨/ ٥٢٤، شواهد الفيومي: ٩٢، شواهد المغني: ١/ ٤٧٤، أبيات المغني: ٤/ ٥٥، الدرر اللوامع: ٢/ ٨، ١٧١، شذور الذهب: ٣٠٠، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/ ٤٩٤، شرح ابن يعيش: ٧/ ٣٦، مغني اللبيب: ٣٠١، تاج علوم الأدب: ٢/ ٣٩٤، جمل الزجاجي: ١٩٤، البهجة المرضية: ١٥٢، التبصرة والتذكرة: ٤٠٣، فتح رب البرية: ١/ ٢١٠.

(١) وفي جازمه أقوال:
الأول: أنه بأداة شرط مقدرة، هي وفعل الشرط، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ونسب في التصريح للجمهور. =

[الأنعام: ١٥١]، ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثْنِي﴾(١) [مريم: ٥-٦].

ثُمَّ هُوَ بَعْدَ الأَمْرِ بلا شَرْطٍ، وَبَعْدَ النَّهْيِ بشَرْطِ صحَّة وُقُوعِ «إِنْ (لا)(٢)» مَوْقِعَ حَرْفِ النَّهْيِ(٣)، فَيَكُونُ الكَلامُ مُسْتَقِيماً، نَحْو: «لا تَعْصِ اللَّهَ يُدْخِلْكَ الجَنَّةَ»، لِصحَّة تَقْدِيْرِه بـ: إِنْ (لا)(٤) تَعْصِ اللَّهَ يُدْخِلْكَ الجَنَّة، بخلاف: «لا تَعْصِ اللَّهَ يُدْخِلُكَ النَّارَ» فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ فيْه، لِعَدَمِ صحَّة التَّقْدِيرِ المَذْكُورِ.

وَالجَزْمُ في قَوْلِ أَبِي طَلْحَةَ(٥): «بأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، لا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ»(٦) عَلَى البَدَلِ، وَلا يَجُوْزُ عَلى الجوَابِ عِنْدَ الأَكْثَرِيْنَ، وَفِيْه نَظَرٌ.

= **الثاني**: أن لفظ الطلب ضمن معنى الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره ابن مالك ونسبه إلى الخليل وسيبويه.

الثالث: أن لفظ الطلب ناب مناب الشرط، أي: حذفت جملة الشرط وأنيب الطلب منابها فجزم، وهو مذهب السيرافي والفارسي وابن عصفور.

الرابع: ان الجزم بـ«لام» مقدرة، فإذا قال: «ألا تنزل تصب خيراً»، فمعناه: لتصب خيراً، قال المرادي: «وهو ضعيف ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف».

انظر شرح المرادي: ٤/٢١٢-٢١٣، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤١، الهمع: ٤/١٣٣-١٣٥، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥١، الكتاب: ١/٤٤٩، شرح الأشموني: ٣/٣٠٩-٣١٠، شرح ابن عصفور: ٢/١٩٢، ارتشاف الضرب: ٢/٤١٩.

(١) و«يرثني» بالجزم على الجواب قراءة أبي عمر والكسائي، ويحيى بن يعمر، ويحيى بن وثاب والأعمش، وقرأ الباقون بالرفع على أنه صفة لـ«وليا».

انظر إتحاف فضلاء البشر: ٢٩٧، النشر في القراءات العشر: ٢/٣١٧، المبسوط في القراءات العشر: ٢٨٧، حجة القراءات: ٤٣٨، إعراب النحاس: ٣/٦، إملاء ما من به الرحمن: ٢/١١٠-١١١، البيان لابن الانباري: ٢/١٢٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/٢٤٢.

(٣) قال الأزهري: وشرط غير الكسائي الجزم بعد النهي صحة وقوع «إن لا» في موضعه، وهو أن تضع موضع النهي شرطاً مقروناً بـ«لا» النافية مع صحة المعنى، قاله الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم، وظاهر قول النظم:

وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَـعْ ... «إِنْ» قَبْلَ «لا» دُوْنَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

أنك تضع «أن» قبل لا الناهية بالهاء، وشرحه على ذلك الشاطبي. انتهى. كما شرحه على ذلك أيضاً المكودي وابن عقيا وابن الجزري.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٢، شرح الشاطبي (رسالة دكتوراه): ٢/٩١٣، شرح القطر: ١٠٨، شرح المرادي: ٤/٢١٣، شرح المكودي: ٢/٨٩، شرح ابن عقيل: ٢/١١٧، كاشف الخصاصة: ٣١٢.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/٢٤٢.

(٥) في الأصل: أين طلحد. راجع التصريح: ٢/٢٤٣. وأبو طلحة هو زيد بن سهل بن الأسود النجاري الأنصاري، صحابي من الشجعان الرماة المعدودين في الجاهلية والإسلام، ولد في المدينة سنة ٣٦ق.هـ، ولما ظهر الإسلام كان من كبار أنصاره، فشهد العقبة وبدراً وسائر =

وَالكِسَائِيُّ[١] لا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ[٢]، أَجَازَ: «لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ» عَلى أَنَّهُ جَوَابٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَالمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلى كَوْنِ الجزْمِ بَعْدَ الطَّلَبِ جَوَاباً لِشَرْطٍ مُقَدَّرٍ، أَوْ جَوَاباً للطَّلَبِ نَفْسه[٣]، فَمَنْ قَالَ بِالثَّانِي: لَمْ يَحْتَجْ إِلى التَّقْدِيرِ المَذْكُورِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلا

قَدْ سَبَقَ أَنَّ شَرْطَ الطَّلَبِ الَّذِي يَنْتَصِبُ بَعْدَهُ الفِعْلُ المُقْتَرِنُ بِالفَاءِ بِإِضْمَارِ

= المشاهد، وكان ردف رسول الله ﷺ يوم خيبر، توفي بالمدينة سنة ٣٤ هـ.
انظر ترجمته في أسد الغابة: ٢/٢٨٩، صفة الصفوة: ١/١٩٠، طبقات ابن سعد: ٣/٦٤، تهذيب ابن عساكر: ٦/٤، الأعلام: ٣/٥٩.

(٦) روى البخاري في صحيحه(٥/٤٦- باب مناقب ابن طلحة رضي الله عنه) قول أبي طلحة: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي لا تُشْرِفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ القَوْمِ نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ». وانظر: ٥/١٢٥ (باب غزوة أحد)، فتح الباري: ٧/١٢٨، السيرة النبوية لابن كثير: ٣/٥٣، اللسان (شرف)، والرواية في هذه المصادر: «يُصِيبُكَ» بالرفع. وروي بالجزم في شرح ابن عصفور: ٢/١٩٣، شرح الأشموني: ٣/٣١١، شرح المرادي: ٤/٢١٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٣، أمالي السهيلي: ٨٥، ١١٨، عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٢٣٨.

---

(١) في الأصل: الواو. ساقط.

(٢) ونسبه ابن عصفور للكوفيين، واحتجوا بالقياس على النصب، فإنه يجوز «لا تدن من الأسد فيأكلك» بالنصب، وفي التنزيل: ﴿لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب﴾ وبقول أبي طلحة المتقدم، وبالحديث: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض». وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياساً له على النصب، و«يصبك» بدل من «تشرف»، و«يضرب» مدغم. وفي رد القياس نظر. فالكوفيون يجوزون الجزم بعد النفي، وبه قال الزجاجي، وذكر الجرمي في «الفرح» أنه يجوز على رداءة وقبح.
انظر شرح المرادي: ٤/٢١٤-٢١٥، التسهيل: ٢٣٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٢، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٢، ٢٤٣، الأشموني مع الصبان: ٣/٣١١، الهمع: /١٣٣ ٤، شرح ابن عصفور: ٢/١٩٢، ١٩٣، شرح ابن الناظم: ٦٨٤، شرح الرضي: ٢/٢٦٧، جمل الزجاجي: ٢١٠، حاشية الخضري: ٢/١١٧.

(٣) ذهب إلى الأول أكثر المتأخرين واختاره المرادي والأشموني، وإلى الثاني الخليل وسيبويه وابن خروف واختاره ابن مالك، ونسبه الأزهري للسيرافي والفارسي.
انظر الكتاب: ١/٤٤٩، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤١، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥١، شرح الرضي: ٢/٢٦٥-٢٦٦، شرح المرادي: ٤/٢١٢-٢١٣، شرح ابن عصفور: ٢/١٩٩٢، شرح الأشموني: ٣/٣١٠.

«أَنْ» – أَنْ يَكُونَ مَحْضاً، وَذَلِكَ بِأَن[1] يَكُونَ الأَمْرُ بِصِيغَةِ «افْعَلْ» – كَمَا مُثِّلَ –، فَلا يُنْصَبُ بَعْدَ الطَّلَبِ بِاسْمِ الفِعْلِ، نَحْوُ: «نَزَالِ فَتُصِيبُ خَيْراً»، وَلا بَعْدَ/ [٢٠٣/أ] طَلَبٍ بِلَفْظِ الخَبَرِ، نَحْوُ: «حَسْبُكَ حَدِيثٌ فَيَنَامُ النَّاسُ»[2]، وَأَجَازَ الكِسَائِيُّ النَّصْبَ فِيهِمَا[3]، وَلا شَاهِدَ مَعَهُ.

وَأَمَّا الجَزْمُ بَعْدَهُمَا، إِذَا حُذِفَتِ الفَاءُ، فَلا خِلافَ فِي جَوَازِهِ[4]، وَمِنْهُ فِي الأَوَّلِ:

٢٥٤ – .... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

لأَنَّ مَكَانَكِ «بِمَعْنَى: اثْبَتِي، وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُ عُمَرَ: «اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ»[5] إِذْ مَعْنَاهُ: لِيَتَّقِ اللَّهَ.

---

(١) في الأصل: أن.

(٢) انظر شرح المرادي: ٤/٢١٦، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٣، الهمع: ٤/١١٩، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٣.

(٣) ووافقه ابن جني وابن عصفور في جواز نصب جواب «نزال» ونحوه من اسم الفعل المشتق. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٣، شرح المرادي: ٤/٢١٦–٢١٧، شرح الأشموني: ٣/٣١٢، شرح ابن عصفور: ٢/١٤٩، الهمع: ٤/١١٩، التسهيل: ٢٣٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٣.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية (٣/١٥٥٣): وأما الجزم عند التعري من الفاء فجائز إجماعاً. وانظر شرح الأشموني: ٣/٣١١، شرح المرادي: ٤/٢١٥، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٣.

٢٥٤– من الوافر لعمر بن الإطنابة الأنصاري من قصيدة له، وصدره:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ

جشأت: نهضت من فزع، وفاعله ضمير النفس في البيت قبله. جاشت: اضطربت، مكانك: اسم فعل أمر بمعنى: اثبتي. والشاهد في قوله: «تحمدي» حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم الفعل وهو «مكانك»، وقد سقطت منه الفاء، والفاء إذا سقطت بعد الطلب وقصد معنى الجزاء يجزم الفعل بعده جواباً لشرط مقدر لتضمنه معنى الشرط، لا لأجل الطلب.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٣، شرح الأشموني: ٣/٣١٢، الشواهد الكبرى: ٤/٤١٥، مغني اللبيب: ٣٦٥، شواهد المغني: ٢/٥٤٦، أبيات المغني: ٤/٢٤٣، الخصائص: ٣/٣٥، ابن يعيش: ٤/٧٤، المقرب: ١/٢٧٣، شذور الذهب: ٣٣٥، ٤٠٩، شواهد الفيومي: ١٠٦، الهمع: ١٠٢٨، الدرر اللوامع: ٢/٩، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٨٩، أمالي القالي: ١/٢٥٥، الخزانة: ٢/٤٣٨، سمط اللآلىء: ٢/٥٧٤، اللسان: (جشأ)، شرح المرادي: ٤/٢١٦، شرح ابن عصفور: ٢/١٣٣، ارتشاف الضرب: ٢/٥٦٦.

(٥) انفرد المؤلف بنسبة هذا القول لعمر رضي الله عنه، وهو فيما رجعت إليه من مصادر منسوب للعرب، وفي شرح الأشموني: «وقوله...». ويروى: «وفعل خيراً»، و«عمل خيراً» بدل «فعل خيراً».

=

ثُـمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى :

وَإِنْ على اسْمٍ خَالصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَـنْـصِبُـهُ إِنْ ثَـابتـاً أَوْ مُـنْحَـذِفْ

هَذَا هُوَ المَوْضِعُ الثَّاني مِمَّا يَنْتَصِبُ فِيْه المُضَارِعُ بـ « أَنْ » جَائِزَةَ الإِضْمَارِ وَالإظْهَارِ، وَهُو مَا إِذَا عُطِفَ الفِعْلُ المُضَارِعُ عَلَى اسْمٍ خَالصٍ[1] لَيْسَ في تأْوِيْلِ الفِعْلِ وَلا يُسْتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ إِلا الوَاوُ نَحْوُ:

٢٥٥ ـ لَلَبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَـرَّ عَيْني ....

أَو الفَاءُ، نَحْو:

٢٥٦ ـ لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ[2] فَأُعْطِيَهُ ....

= انظر الكتاب: ١/٤٥٢، ٢/١٤٧، الهمع: ٤/١٣٢، شرح المكودي: ٢/٨٩، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٣، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٣، شرح الأشموني: ٣/٣١١، شرح المرادي: ٤/٢١٥، المفصل: ٢٥٣، شرح ابن يعيش: ٧/٤٩، تاج علوم الأدب: ٣/٧٩٥، شواهد التوضيح لابن مالك: ٦٣.

(١) في الأصل: خاص.

٢٥٥ـ من الوافر لميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وأم ابنه يزيد، من أبيات لها قالتها لما ضاقت نفسها عندما تسرى عليه ا، فعذلها على ذلك معاوية، وقال لها: أنت في ملك عظيم وما تدري قدره، وكنت قبل اليوم في العباءة فقالت تلك الأبيات، وعجزه:

أَحَبُّ إِليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوْف

ويروى: «ولبس» بدل «للبس». تقر: تبرد سروراً. الشفوف: جمع «شف»، وهو الثوب الرقيق. والشاهد في قوله: «وتقر» حيث نصب الفعل بـ «أن» مضمرة جوازاً، لوقوعه بعد عاطف وهو الواو، تقدم عليه اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو «لبس».

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٧، الأصول: ٢/١٥٠، شرح الأشموني: ٣/٣١٣، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٩١، الشواهد الكبرى: ٤/٣٩٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٤، الخزانة: ٨/٥٠٣، ٥٧٤، الكتاب مع الأعلم: ١/٤٢٦، المقتضب: ٢/٢٦، جمل الزجاجي: ١٨٧، الحلل: ٣٣، ٢٦١، المحتسب: ١/٣٢٦، أمالي ابن الشجري: ١/٢٨٠، شرح ابن يعيش: ٧/٢٥، مغني اللبيب: ٤٧١، ٥١٦، ٦٧٠، ٨٦٤، ٩٤٨، شذور الذهب: ٣١٤، الهمع: ١٠٣٦، الدرر اللوامع: ٢/١٠، شواهد المغني: ٢/٦٥٣، ٧٧٨، أبيات المغني: ٥/٦٤ تاج علوم الأدب: ٢/٤٠٠، شواهد الفيومي: ٩٦، شرح ابن عقيل: ٢/١١٨، شواهد الجرجاوي: ٢٣٤، شرح ابن الناظم: ٦٨٦، شرح المرادي: ٤/٢١٨، شرح دحلان: ١٥٤، شرح ابن عصفور: ١/١٣١، ٢/١٤٠، ١٥٧، الجنى الداني: ١٥٧، كاشف الخصاصة: ٣١٣، نتائج الفكر: ٣١٨، ٣١٩، ارتشاف الضرب: ٢/٤٢٢، شرح الجمل لابن هشام: ٢٧١، فتح رب البرية: ١/٢٠٦.

(٢) في الأصل: معترف. انظر المراجع الآتية.

٢٥٦ـ من البسيط ولم أعثر على قائله، وعجزه: =

أَوْ «ثُمَّ»، نَحْو:

٢٥٧ - إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَه ....

أَوْ «أَوْ»، نَحْو: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلا وَحْياً، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ [الشورى: ٥١].

=

مَا كنتُ أُوْثِرُ إِتراباً عَلى تربي

ويروى: «فارضيه» بدل «فاعطيه». والتوقع: تنظر الأمر، يقال: توقت مجيئه وتنظرته (اللسان: وقع). المعتر: الفقير المتعرض للسؤال. وترب الرجل: من يولد في الوقت الذي يولد فيه، فيساويه في سنه. والمعنى: لولا أني متوقع لإرضاء كل من سائلني ما كنت أوثر على اترابي بالعطاء أحداً بل اقتصر عليه. وقال الشنقيطي: والصواب أن «إتراباً» بكسر الهمزة مصدر أترب الرجل بمعنى: استغنى، والترب: بالفتح مصدر ترب الرجل بمعنى: افتقر، والمعنى: لولا توقع معتر فارضيه ما آثرت الغنى على الفقر، أي: سواء عندي كنت غنياً أم فقيراً. انتهى. والشاهد في قوله: «فارضيه» حيث نصب الفعل بـ «أن» مضمرة جوازاً لوقوعه بعد عاطف وهو الفاء، تقدم عليه اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو «توقع».

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٨، المطالع السعيدة: ٣٨٦، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٤، شواهد الفيومي: ٩٧، الدرر اللوامع: ٢/١١، شرح الأشموني: ٣/٣١٤، شذور الذهب: ٣١٥، الهمع: ١٠٣٧، شرح ابن عقيل: ٢/١١٨، شواهد الجرجاوي: ٢٣٦، شرح المرادي: ٤/٢٢٠، شرح دحلان: ١٥٤، كاشف الخصاصة: ٣١٣، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٣٤١، البهجة المرضية: ١٥٤، فتح رب البرية: ١/٢٠٧، ارتشاف الضرب: ٢/٤٢٢.

٢٥٧- من البسيط لأنس بن مدركة الخثعمي، ثاني بيتين له قالهما في قتله للسليك بن السلكة المشهور، وعجزه:

كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

سليكا: اسم رجل. أعقله: أعطي ديته. عافت البقر: كرهته. والمعنى: أن الشاعر إنما قتل هذا الرجل وأعطى ديته ليخوف غيره منه، كما أن البقر إذا امتنعت من شروعها في الماء لا تضرب، لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب. والشاهد في قوله: ثم «أعقله» حيث نصب الفعل بـ «أن» مضمرة جوازاً، لوقوعه بعد عاطف وهو «ثم»، تقدم على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو «قتلي». انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٨، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/٣٤٢، شرح الأشموني: ٣/٣١٤، الشواهد الكبرى: ٤/٣٩٩، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٤، شذور الذهب: ٣١٦، الهمع: ١٠٣٨، الدرر اللوامع: ٢/١١، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٩١، شرح ابن الناظم: ٦٨٦، شرح المرادي: ٤/٢٢١، شرح دحلان: ١٥٤، كاشف الخصاصة: ٣١٤، المطالع السعيدة: ٣٨٦، فتح رب البرية: ١/٢٠٩، ارتشاف الضرب: ٢/٤٢٢، البهجة المرضية: ١٥٤.

وَذَكَرَ في العُمْدَةِ: أَنَّ إِظْهَارَ «أَنْ» في ذَلِكَ كُلِّه أَحْسَنُ(١)، وَذَكَرَ ابْنُهُ: أَنَّهُ أَقْيَسُ(٢)، وَلَمْ يُورِدَا عَلَيْه شَاهِداً.

أَمَّا لَوْ كَانَ العَطْفُ عَلى اسْمٍ(٣) مُؤوَّلٍ بِالفِعْلِ، كاسْمِ الفاعِلِ، نَحْو: «الطَائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ» تَعَيَّنَ الرَّفْعُ.

وَلَوْ كَانَ العَطْفُ عَلى فِعْلٍ مُؤوَّلٍ باسْمٍ، نَحْو: «مَا تَأْتِيْنَا(٤) فَتُحَدِّثَنَا»، فَإِنَّ تَقْدِيْرَهُ: مَا يَكُوْنُ مِنْكَ إِتْيَانٌ فَحَدِيْثٌ، فَإِضْمَارُ «أَنْ» وَاجِبٌ، لأَنَّ(٥) المَعْطُوفَ [٢٠٣/ب] عَلَيْه/ لَيْسَ باسْمٍ خَالِصٍ، بِخلافِ المَصْدَرِ في المُثُلِ المُتَقَدِّمَة، فإِنَّهُ إِمَّا اسْمٌ، وَإِمَّا راجِعٌ إِلى «أَنْ» والفِعْلِ(٦)، اللَّذَيْنِ هُمَا في تَأْوِيْلِ الاسْمِ فَمَا خَرَجَ عَنِ الاسْمِيَّةِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ في الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

أَجَازَ الفَرَّاءُ، وَوَافَقَهُ المُصَنِّفُ: النَّصْبَ بَعْدَ الفَاءِ في جَوَابِ التَّرَجِّي، لِقُرْبِه مِنْ مَعْنى التَّمَنِّي(٧)، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ حَفْصٍ: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾(٨)[غافر:٣٦-٣٧].

---

(١) قال ابن مالك في شرح عمدة الحافظ (٢٣٦): «والإظهار في هذا أكثر وأشهر». وقال في شرح الكافية (٣/١٥٥٨) بعد إيراده البيت: «للبس عباءة..... الخ»: أراد للبس عباءة وأن تقر عيني، فحذف «أن» وأبقى عملها دليلاً عليها، ولو استقام الوزن بإظهارها لكان أقيس» انتهى.

(٢) قال ابن الناظم في شرحه (٦٨٦) بعد أن أورد البيت «للبس عباءة.... الخ»: أراد للبس عباءة وأن تقر عيني، فحذف «أن» وأبقى عملها، ولو استقام له الوزن فاثبتها لكان أقيس».

(٣) في الأصل: فعل. راجع التصريح: ٢/٢٤٥.

(٤) في الأصل: ما تأتنا.

(٥) في الأصل: فان.

(٦) في الأصل: الواو. ساقط.

(٧) قال ابن مالك: «وألحق الفراء الرجاء بالتمني، فجعل له جواباً منصوباً، وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعاً» انتهى. ونسب السيوطي ذلك للكوفيين.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥، الهمع: ٤/١٢٣، معاني الفراء: ٣/٩، شرح المرادي: ٤/٢١٧، شرح الأشموني: ٣/٣١٢، التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٨.

(٨) وقرأ الباقون: «فأطَّلِعُ» بالرفع عطفاً على «أبلغ».

انظر حجة القراءات: ٦٣١، إتحاف فضلاء البشر: ٣٧٩، النشر في القراءات العشر: ٢/٣٦٥، المبسوط في القراءات العشر: ٣٩٠، إملاء ما من به الرحمن: ٢/٢١٩، إعراب النحاس: ٤/٣٣، البيان لابن الأنباري: ٢/٣٣١، شرح الأشموني: ٣/٣١٢، الهمع: ٤/١٢٣-١٢٤، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٤، شرح المرادي: ٤/٢١٧، معاني الفراء: ٣/٩.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ في سِوى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

لا يُنْصَبُ بـ «أَنْ» مُضْمَرَةً في غَيْرِ المَوَاضِعِ المَذْكُورَةِ، إلا شُذُوذاً، فَيُقْتَصِرُ عَلى المَنْقُولِ مِنْهُ، ولا يُقَاسُ عَلَيْه[١].

وَيَقَعُ ذَلِكَ في الجَوَابِ لِغَيْرِ الأَشْيَاءِ المَذْكُورَةِ، كَقَوْلِه:

٢٥٨ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وَأَحْسَنُهُ قَوْلُهُمْ: «خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ»[٢]، وَقَوْلُه:

٢٥٩ - .... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

---

(١) وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى جواز القياس عليه. وأجاز الأخفش حذف «أن» قياساً، ولكن بشرط رفع الفعل مثل ﴿تامروني أعبد﴾، و«تسمع بالمعيدي» في رواية الرفع فيهما. وذهب قوم إلى أن حذف: «أن» مقصور على السماع مطلقاً، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٥، التسهيل: ٢٣٣، شرح المرادي: ٤/٢٢٤، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٩، شرح الأشموني: ٣/٣١٥ .

٢٥٨- من الوافر، للمغيرة بن حبناء (وحبناء: لقب، واسمه: حبين التيمي)، قال البغدادي: وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه. ويروى: «بالعراق» بدل «بالحجاز»، ويروى: «لأستريحا» بدل «فاستريحا»، والشاهد في قوله: «فاستريحا» حيث نصب الفعل بـ «أن» مضمرة بعد الفاء وليس بمسبوق بنفي أو طلب، وهو ضرورة.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٠، النكت الحسان: ١٤٩، شرح الأشموني: ٣/٣٠٥، الشواهد الكبرى: ٤/٣٩٠، الخزانة: ٨/٥٢٢، الكتاب: ١/٤٢٣، ٤٤٨، شواهد ابن النحاس: ٢٢٧، المقتضب: ٢/٢٢، المحتسب: ١/١٩٧، شرح ابن يعيش: ١/٢٧٩، المقرب: ١/٢٦٣، مغني اللبيب: ٣١٩، شذور الذهب: ٢٢٢، الهمع: ٢١٠، ١٠٢٢، ١٣٥١، الدرر اللوامع: ١/٥١، ٢/٧، ١٠، ٩٠، أبيات المغني: ٤/١١٤، تاج علوم الأدب: ٢/٣٩٢، المقتصد: ٢/١٠٦٨، شرح ابن عصفور: ٢/١٤٤، ٦١٠، الضرائر: ٢٨٤، معاني الأخفش: ٦٦، التبصرة والتذكرة: ٤٠٣، الأصول: ٢/١٨٢، الإفصاح: ١٨٤، شواهد المغني: ١/٤٩٧، ارتشاف الضرب: ٢/٤٢١ .

(٢) أي قبل أن يأخذك. انظر الكتاب: ١/١٥٥، الهمع: ٤/١٤٣، مغني اللبيب: ٦٤٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٩، شرح المكودي: ٢/٩٢، شرح المرادي: ٤/٢٢٣، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٥، الضرائر: ١٥٢، مجالس ثعلب: ٣١٧، شرح ابن عقيل: ٢/١١٩، كاشف الخصاصة: ٣١٥ .

٢٥٩- من الطويل لعامر بن جوين الطائي من أبيات له قالها في هند أخت امرىء القيس بن حجر، لما هرب من النعمان بن المنذر ونزل عليه، فأراد عامر الغدر به، فتحول عنه، وصدره: =

لِتَعَيُّنِ المَوْضِعِ للاسْمِ في الأَوَّلِ، وَصَلاحِيَّتِهِ لـ« أَنْ » في الثَّانِي.

= فَلمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ واحِدٍ

وقيل: هو لامرىء القيس (وليس في ديوانه)، وقيل: هو لبعض الطائيين يصف مظلمة هم بها ثم صرف نفسه عنها. مثلها: أي مثل هند. الخباسة: الغنيمة. نهنهت: كففت. والهاء في « أفعله » ضمير المصدر، أي: بعدما كدت أفعل الفعل، وقيل: ضمير، الغدر المفهوم من المقام. والشاهد في قوله: « أفعله » حيث نصب الفعل بـ« أن » مضمرة شذوذاً، لأنه ليس من المواضع التي ينصب فيها الفعل بـ« أن » مضمرة.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٩، المطالع السعيدة: ٣٨٧، الكتاب: ١/١٥٥، شرح الأشموني: ١/٣٦١، ٣/٣١٥، الشواهد الكبرى: ٤/٤٠١، الإنصاف ٥٦١، المقرب: ١/٢٧٠، مغني اللبيب: ١٠٨٧، الهمع: ١٣٢، الدرر اللوامع: ١/٣٣، ٢/١٢، اللسان (خبس)، شواهد المغني: ٢/٩٣١، أبيات المغني: ٧/٣٤٧، شواهد ابن السيرافي: ١/٣٣٧، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٩٢، شرح ابن الناظم: ٦٨٨، شرح المرادي: ٤/٢٢٣، شرح ابن عصفور: ١/١٣٢، كاشف الخصاصة: ٣١٥، أمالي السهيلي: ٨٤، شواهد التوضيح لابن مالك: ١٠١ .

الباب الخامس والخمسون

عوامل الجزم

ثُمَّ قَالَ:

عَوامِلُ الجَزْمِ

بِلا ولَامٍ طَالباً ضَعْ جَزْمَا   في الفِعْلِ هكَذَا بِلَمْ ولَمَّا

عَوَامِلُ الجزْمِ تَنْقَسِمُ إلى ما يَجْزِمُ فِعْلاً واحداً، وَهُوَ[1] الأَرْبَعَةُ الَّتي / ذَكَرَهَا [٢٠٤/أ] النَّاظِمُ في هَذَا البَيْت، وَإلى ما يَجْزِمُ فعْلَيْنِ، وَهُوَ بَقِيَّتُهَا.

وَالأَرْبَعَةُ: «لا[2]، واللَّامُ» الطَّلَبِيَّتان، سَوَاءٌ أُرِيْدَ بهمَا النَّهْيُ أَو الأَمْرُ، نَحْو: ﴿فلا[3] تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء٢٣]، ﴿وليَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بالعَدْلِ﴾ [البقرة:٢٨٢]، أَوْ الدُّعَاءُ، نَحْو: ﴿رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، وَنَحْو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وَدُخُولُ اللَّامِ عَلى فِعْلِ المُتَكَلِّمِ المُفرَدِ أَوْ المُشَارِك، مَا دَامَ مَبْنيّاً للفَاعِلِ - قَلِيْلٌ، نَحْو: «قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ»[4]، وكَقَوْلِهِ: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العَنْكَبُوت: ١٢]، وَدُخُولُ «لا» عَلَيْهِ أَقَلُّ، نَحْو:

---

(١) في الأصل: وهي.

(٢) «لا» الطلبية: كلمة بسيطة. وزعم بعضهم أن أصلها: لام الأمر زيدت عليه ألف فانفتحت. وزعم السهيلي والكسائي أنها «لا» النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهية اجتماع لامين في اللفظ. قال المرادي: وهما زعمان ضعيفان.
انظر شرح المرادي: ٤/٢٢٨، الهمع: ٤/٣١٠، التصريح على التوضيح: ٢/١٤٦، شرح الأشموني: ٤/٣، الجنى الداني: ٣٠٠، مغني اللبيب: ٣٢٧، جواهر الأدب: ٣١٠، ارتشاف الضرب: ٢/٥٤٣.

(٣) في الأصل: ولا.

(٤) الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري: ١/١٠٧ (كتاب الصلاة: باب الصلاة على الحصير). وروي بلفظ «فَلأُصَلِّي» بإثبات الياء في البخاري: ١/٢١٨، مسلم حديث رقم: ٢٦٦، مسند أحمد: ٣/١٦٤، فتح الباري: ١/٤٩٠، ١/٤٥٠. والحديث بلفظ المؤلف في شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٦٧، شرح الأشموني: ٤/٣، شرح الرضي: ٣/٢٥٢، شرح ابن الناظم: ٦٩٠، الهمع: /٣٠٨، مغني اللبيب: ٢٩٦، كاشف الخصاصة: ٣١٦، =

٢٦٠ - (إذَا)[١] مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلا نَعُدْ ....

وَمِثْلُهُ في[٢] القِلَّة دُخُولُ اللَّامِ عَلى فعلِ المُخَاطَبِ، نَحْوُ: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»[٣]، لأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوا فيه بفعْلِ الأَمْرِ.

أَمَا إذَا بُنِيَ فِعْلُ المُتَكَلِّمِ للمَفْعُوْلِ، فَدُخُوْلُ اللامِ و«لا» عَلَيْهِ كَثِيْرٌ، نَحْو: «لِنُنْصَرْ ولا نُظْلَمْ»[٤].

= شرح المرادي: ٤/٢٢٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٦، شواهد التوضيح لابن مالك: ١٦٠، ١٨٦، ارتشاف الضرب: ٢/٥٤١.

٢٦٠- من الطويل، وقد اختلف في قائله، فنسب في أمالي ابن الشجري للفرزدق (وليس في ديوانه)، وقيل: هو للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية رضي الله عنه، قاله حين وفد على معاوية في دمشق في أيام خلافته، وعجزه:

لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الجُرَاضِمُ

ويروى: «فلا بدت» بدل «فلا نعد»، و«لنا» بدل «لها». الجراضم: الواسع البطن، وأراد به معاوية رضي الله عنه. والشاهد في قوله: «فلا نعد» حيث جزم الفعل بـ «لا» الناهية، وهو للمتكلم مع غيره، وهو قليل، لأن المتكلم لا ينهي نفسه إلا على سبيل المجاز، وتنزيلها منزلة الأجنبي.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٦٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٦، الشواهد الكبرى: ٤/٤٢٠، مغني اللبيب: ٤٥١، أمالي ابن الشجري: ٢/٢٢٦، شواهد المغني: ٢/٦٣٣، أبيات المغني: ٥/١٧، شرح الأشموني: ٤/٣، شرح ابن الناظم: ٦٩٢، كاشف الخصاصة: ٣١٧، الأزهية: ١٥٠، أوضح المسالك: ٢٣٦، فتح رب البرية: ١/٢٢٣.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع المتقدمة.

(٢) في الأصل: من.

(٣) استشهد بهذا الحديث كثيراً في كتب النحو والقراءات، ولم أعثر عليه فيما رجعت إليه من كتب الحديث، وفي سنن الترمذي حديث رقم (٣٢٣٥): «قال لنا: على مصافكم كما أنتم». وانظر الدرر المنثور: ٥/٣١٩، إتحاف السادة المتقين: ٥/٧٧، وفي مسند أحمد (٥/٢٤٣) أنه ﷺ قال: «كَمَا أَنْتُمْ عَلى مَصَافِّكُمْ». ويمكن أن يستشهد لما ذهب إليه ابن طولون بما أخرجه السيوطي في «الجامع الصغير» (٢/٤٠١)، حديث رقم (٧٢٢١): «لِتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسككمْ، فَإِنِّي لا أدْرِي لَعَلِّي لا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هذه». وانظر الحديث بلفظ المؤلف في شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٦٦، شرح الرضي: ٢/٢٥٢، البحر المحيط: ٥/١٧٢، تفسير القرطبي: ٨/٣٥٤، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٨٥، الإنصاف: ٢/٥٥٢، شرح المرادي: ٤/٢٢٨، الهمع: ٤/٣٠٨، شرح ابن الناظم: ٦٩٠، الإيضاح لابن الحاجب: ٢/٢٧٢، شرح الملوكي: ٣٤٨، مغني اللبيب: ٢٩٧، ٣٠٠، كاشف الخصاصة: ٣١٦، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٦.

(٤) ما ذكره المؤلف من التفصيل بين المبني للفاعل، والمبني للمفعول طريقة لبعضهم، وسوى ابن الناظم في «لا» بين المخاطب والغائب في الكثرة، ولم يفصل في المتكلم بين المبني =

وَ«لَمْ»، و«لَمَّا»(١)، وَهُمَا حَرْفَا نَفْيٍ يَجزِمَانِ المُضَارِعَ، وَيَقْلِبَانِ مَعْنَاهُ إِلى المُضِيِّ(٢).

وَتَنْفَردُ «لَمَّا» باتِّصَال نَفْيِ مَا دَخَلَتْ عَلَيْه بالحَال، وَلذَلكَ امتنعَ «لَمَّا يَكُنْ ثُمَّ كانَ» بخلاف ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ [الإنسان: ١]، وَبلُزُوم كَوْنه مُتَوَقَّعاً للثبوت، نَحْو: ﴿وَلَمَّا يَأْتكُمْ مَثَلُ الَّذينَ خَلَوْا منْ قَبْلكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وَلذَلكَ يَمْتَنعُ «لَمَّا يَجْتَمعِ الضِّدَّان»(٣)، بخلاف «لَمْ»، فإنَّهُ لا يَلْزَمُ فيْهَا ذَلكَ، نَحْو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

وَتَنْفَرِدُ «لَمْ» بجَوَاز دُخُول أَدَاة الشَّرْطِ عَلَيْهَا، نَحْو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾(٤).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى / : [٢٠٤/ب]

وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا ... أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْمَا
وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْمَا ... كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ اسْمَاً
فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطٌ(٥) قُدِّمَا ... يَتْلُو الجزَاءُ وَجَوَاباً وُسِمَا(٦)

= للفاعل والمبني للمفعول، وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/١٤٦، شرح المرادي، شرح ابن الناظم: ٦٩٢، التسهيل: ٢٣٥، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٦٧ - ١٥٦٨.

(١) اختلف في «لما»: فقيل: مركبة من «لم» و«ما»، وهو مذهب الجمهور. وقيل: بسيطة.
انظر شرح المرادي: ٤/٢٣٩، الجنى الداني: ٥٩٣، الهمع: ٤/٣١٣، شرح الرضي: ٢/٢٥١، التصريح على التوضيح: ٤/٨، معاني الحروف للرماني: ١٣٢، ارتشاف الضرب: ٢/٥٤٤.

(٢) وفاقاً للمبرد وأكثر المتأخرين، وهو ظاهر مذهب سيبويه. وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنهما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه إلى لفظ المضارع، ونسب إلى سيبويه. قال الرضي: والأول الأولى لأن قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامهم. انتهى.
انظر شرح المرادي: ٤/٢٣٣، شرح الرضي: ٢/٢٣٢، الكتاب: ١/٤٦٠، الجنى الداني: ٢٦٧، ٥٩٢، ارتشاف الضرب: ٢/٥٤٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٧.

(٣) وذلك لاستحالة اجتماعهما، وتوقع المستحيل محال. انظر التصريح: ٢/٢٤٧.

(٤) في الأصل: وتفرد، حيث قال قبل: «وتنفرد لما....».

(٥) في الأصل: شرطاً. انظر الألفية: ١٥٠، و«شرط» قال الشاطبي: مبتدأ و«قدما» خبره، وهي جملة مستأنفة لا تعلق لها من حيث اللفظ بما تقدم، إلا أن يقدر حذف العاطف. وقال المكودي: «شرط» خبر مبتدأ مضمر، أي: أحدهما شرط، أو مبتدأ والخبر محذوف، أي: منهما شرط، ولا يجوز نصب شرط على البدل من «فعلين» لأن التابع غير مستوف للمتبوع، وإنما يجوز الإتباع فيما إذا كان مستوفياً للمتبوع نحو «لقيت من القوم ثلاثة زيداً وعمراً وجعفراً». انظر إعراب الألفية: ١١٣، شرح المكودي: ٢/٩٥.

(٦) في الأصل: رسما. انظر الألفية: ١٥٠.

هَذَا هُوَ القِسْمُ الثَّاني، وَهُوَ مَا يَجزِمْ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيهِمَا، يُسَمَّى المُقَدَّمُ مِنْهُمَا شَرْطًا(١)، وَالتَّالي لَهُ جَزَاءً وَجَوَابًا(٢)، وَهُوَ إِحْدَى عَشْرَةَ أَدَاة، مِنْهَا أَدَاتَانِ حَرْفَان، وَهُمَا: «إِنْ» بِالاتِّفَاق(٣)، وَهِي أُمُّ البَابِ، وَالجَزْمُ بِهَا كَثِيرٌ، وَ«إِذْمَا»(٤) عِنْدَ الأَكْثَرِيْنَ(٥)، وَمِنْ اسْتِعْمَالِهَا قَوْلُهُ:

٢٦١ - وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ (مَا أَنْتَ)(٦) آمِرٌ ....

---

(١) اختلف في جازم الشرط: فذهب جمهور البصريين إلى أن الجازم للشرط هو الأداة. وقيل: إن الشرط والجزاء تجازما، نقله ابن جني عن الأخفش.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٨، الأشموني مع الصبان: ٣/١٦، تاج علوم الأدب: ٢/٤٧١، شرح الرضي: ٢/٢٥٤، الإنصاف: ٢/٦٠٢، شرح المرادي: ٤/٢٤٤، جواهر الأدب: ٣٤٤، شرح ابن يعيش: ٢/٤٢.

(٢) في الأصل: وجوباً. راجع التصريح: ٢/٢٤٨، وقد اختلف أيضاً في الجازم للجزاء على أقوال:
الأول: أن الأداة هي الجازمة له، قيل: وهو مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي إلى سيبويه.
الثاني: ذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط، واختاره في التسهيل.
الثالث: أن الجزم بالأداة والفعل معاً، وهو مذهب المبرد، ونسب إلى سيبويه والخليل.
الرابع: أن الجزم بالجوار، وهو مذهب الكوفيين.
انظر الإنصاف (مسألة: ٨٤): ٢/٦٠٢، شرح المرادي: ٤/٢٤٤، شرح الأشموني: ٤/١٥-١٦، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٨، شرح الرضي: : ٢/٢٥٤، التسهيل: ٢٣٧، المقتضب: ٢/٤٨، تاج علوم الأدب: ٢/٤٧١-٤٧٢، جواهر الأدب: ٣٤٤، شرح ابن يعيش: ٧/٤١.

(٣) انظر أوضح المسالك: ٢٣٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٧، الهمع: ٤/٣٢١.

(٤) في الأصل: و«إذا». راجع التصريح: ٢/٢٤٧.

(٥) وهو مذهب سيبويه. وذهب المبرد في أحد قوليه، وابن السراج والفارسي ومن تابعهم: إلى أنها اسم ظرف زمان زيد عليه «ما». قال السيوطي: وأنكر قوم الجزم بها وخصوه بالضرورة كـ«إذا».
انظر الكتاب: ١/٤٣١-٤٣٣، المقتضب: ٢/٤٦، مغني اللبيب: ٤/٣١٨، شرح الأشموني: ٤/١١، شرح المرادي: ٤/٢٣٩، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٢٢، التسهيل: ٢٣٦، الجنى الداني: ١٩٠-١٩١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٧-٢٤٨، شرح ابن عصفور: ٢/١٩٥، الهمع: ٤/٣١٨، ٣٢١، شرح الرضي: ٢/٢٥٣، ٢٥٤، ارتشاف الضرب: ٢/٥٤٧، الإيضاح لابن الحاجب: ٢/٣٥.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع الآتية.

٢٦١- من الطويل ولم أعثر على قائله، وعجزه:

بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

ويروى: «تأب» بدل «تأت»، و«أبيا» بدل «آتيا»، وهي من الإباء أي: الامتناع، و«تأت» و«آتيا» من الإتيان، وهو المجيء. تلف: من ألفى إذا وجد. ويروى البيت: =

وَبَاقِي الأَدوَات أَسْمَاءٌ بلا خلاف، إلا في «مَهْمَا»[1].

وَمِنَ الجزْمِ بـ«مَنْ»، نَحْو: ﴿وَمَنْ[2] يَفْعَلْ ذَلكَ يَلْقَ أَثَاماً﴾ [الفرقان: ٦٨]. وَمِنْهُ بـ«مَا»: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]. وَمِنْهُ بـ«مَهْمَا»:

٢٦٢ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ ... وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وَالأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ[3]، وَهَلْ هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ (مَا)[4] الشَّرْطِيَّة، وَ«مَا»[5] الَّتِي تُزَادُ بَعْدَ «إنْ»، ثُمَّ أُبْدلَتْ أَلِفُ الأُولى هَاءً، أَوْ مِنْ «مَهْ» بِمَعْنَى: اكْفُفْ، وَ«مَا» الشَّرْطِيَّة؟ عَلى قَوْلَيْن[6].

وَمِنْهُ بـ«أيٍّ»: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

= وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْبَ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ لا تَجِدْ مَنْ أَنْتَ تَأْمُرُ فَاعِلا

والشاهد في قوله: «إذما» حيث جزمت فعلين وهما «تأت وتلف» بحذف الياء فيهما.

انظر شرح الأشموني: ٤/١١، الشواهد الكبرى: ٤/٤٢٥، شرح ابن عقيل: ٢/١٢١، شواهد الجرجاوي: ٢٤١، شرح ابن الناظم: ٦٩٥، شرح دحلان: ١٥٥، فتح البرية: ١/٢٢٤، شواهد العدوي: ٢٤١.

(١) فقال الجمهور إنها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿مهما تأتنا به من آية﴾. وذهب السهيلي وابن يسعون وخطاب إلى أنها حرف.

انظر التصريح على التوضيح: ٢٤٨، الهمع: ٤/٣١٩، مغني اللبيب: ٤٣٥، النكت الحسان: ١٥١، المقتضب: ٢/٤٥، شرح ابن عصفور: ٢/١٩٥، الجنى الداني: ٦٠٩، ٦١١، ٦١٢، شرح ابن يعيش: ٧/٤٢، ارتشاف الضرب: ٢/٥٤٧-٥٤٨.

(٢) في الأصل: الواو. ساقط.

٢٦٢- من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، من معلقته المشهورة في القصائد السبع (٢٨٩)، التي أولها:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ ... بِحَوْمَانَةِ الدُّرَّاجِ فَالمُتَثَلَّمِ

ويروى: «وإن» بدل «ولو». والخليقة: الطبيعة. والشاهد في قوله: «ومهما» حيث جزمت فعلين، هما «تكن وتعلم». انظر القصائد العشر: ١٩٨، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٩٣، شرح الأشموني: ٤/١٠، جمل الزجاجي: ٢١٥، الحلل: ٢٨٨، مغني اللبيب (رقم): ٦٠٤-٦١٤، الهمع (رقم): ١١٣٢-١٢٩١، الدرر اللوامع: ٢/٣٥-٧٤، شواهد المغني: ١/٣٨٦، ٢/٧٣٨، أبيات المغني: ٥/٣٢٧، الجنى الداني: ٦١٢، التنبيهات لعلي بن حمزة: ٢٤٩، النكت الحسان: ١٥١.

(٣) في الأصل: مؤكدة.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع الأشموني: ٤/١٢.

(٥) في الأصل: مؤكدة.

(٦) ذهب إلى الأول الخليل، ونسبه الأشموني للبصريين، واختاره الرضي قياساً على أخواتها، وإلى الثاني ذهب الأخفش والزجاج والبغداديون. وقيل: إنها بسيطة، وزنها «فعلى» والفها إما للتانيث، وإما للإلحاق، وزاد تنوينها للبناء، واختاره أبو حيان. وقال السيوطي: أو هي «مه» =

وَمِنْهُ بـ« مَتَى »[١]:

٢٦٣ - .... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ النَّاسُ أَرْفِدِ

وَمِنْهُ بـ« أَيَّانَ »[٢]:

٢٦٤ - أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ[٣] غَيْرَنَا .. ..

= المذكورة أضيفت لـ « ما » الشرطية، وهو رأي سيبويه.

انظر الكتاب: ١/٤٣٣، شرح المرادي: ٤/٢٤١، شرح الرضي: ٢/٢٥٣، الهمع: ٤/٣١٦، شرح ابن عصفور: ٢/١٩٥، تاج علوم الأدب: ٢/٤٦٠، مغني اللبيب: ٤٣٦، النكت الحسان: ١٥١، الجنى الداني: ٦١٢-٦١٣، شرح ابن يعيش: ٧/٤٢، حروف المعاني للزجاجي: ٢٠، المسائل العضديات: ٤٧، ارتشاف الضرب: ٢/٥٤٧.

(١) في الأصل: في متى.

٢٦٣- من الطويل، لطرفة بن العبد البكري، وهو من معلقته المشهورة في القصائد السبع (١٨٦)، وصدره:

وَلَسْتُ بِحَلالِ التِّلاعِ مَخَافَةً

ويروى: «بولاج» و«بمحلال» بدل «بحلال»، والمحلال: من قولهم: مكان محلال: إذا كان يحل به الناس كثيراً. ويروى «ببَيته» بدل «مخافة». بحلال: مبالغة «حال» بتشديد اللام، ومن الحلول وهو النزول. قال البغدادي: والجيد أن يكون «فعال» هنا للنسبة، أي: لست بذي حلول. التلاع: جمع تلعة، وهو مجرى الماء من الجبال إلى الأودية. يسترفد الناس: يطلبوا الرفد وهو العطية، وقيل المعونة. والمعنى: لست ممن يستتر في الأماكن المنخفضة مخافة الضيف أو العدو، ولكن أظهر وأعين القوم إذا استعانوا بي إما في قرى، وإما في دفع عدو. والشاهد في قوله: «متى» حيث جزمت فعلين، وهما: يسترفد، وأرفد».

انظر القصائد العشر: ١٢٥، الشواهد الكبرى: ٤/٤٢٢، الكتاب مع الأعلم: ١/٤٤٢، الخزانة: ٩٩/٦٦، مغني: اللبيب: ١٠٢٦، شذور الذهب: ١٣٥، أبيات المغني: ٧/٢٧٠، شواهد الفيومي: ١٠٣، شواهد ابن النحاس: ٢٩٠، شرح ابن الناظم: ٦٩٤، شرح ابن عصفور: ٢/٢٠٢، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٨١، المطالع السعيدة: ٤٤٤.

(٢) في الأصل: نابان.

(٣) في الأصل: يأمن. انظر المراجع الآتية.

٢٦٤- من البسيط ولم أعثر على قائله، وتمامه:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

حذرا: خائفاً. والمعنى: إن نعطك الأمان لم تخف غيرنا، وإذ لم تنله منا فإنك تستمر على الخوف والوجل. والشاهد في قوله: «أيان» حيث جزمت فعلين، وهما: «نؤمنك، وتأمن» بالسكون فيهما.

انظر شرح الأشموني: ٤/١٠، الشواهد الكبرى: ٤/٤٢٣، شذور الذهب: ٣٣٦، شواهد الفيومي: ١٠٤، شرح ابن عقيل: ٢/١٢١، شواهد الجرجاوي: ٢٣٩، شرح ابن الناظم: ٦٩٤، المطالع السعيدة: ٤٤٣، شواهد العدوي: ٢٣٩، فتح رب البرية: ١/٢٢٨.

وَمِنْهُ بـ « أَيْنَ » :

٢٦٥ - أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا العُدَاةُ تَجِدْنَا ....

وَمِنْهُ بـ « حَيْثُمَا » :

٢٦٦ - حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

وَمِنْهُ بـ « أَنَّى » :

٢٦٧ - خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ

وَأَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ(١) ظَرْفَ زَمَانٍ بِمَعْنَى: أَيْنَ/، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلدَّلالَةِ عَلَى [٢٠٥/أ] الأَحْوَالِ، كَـ « كَيْفَ »، نَحْو: ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

ثُمَّ قَالَ:

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

٢٦٥- من الخفيف لعبد الله بن همام السلولي، وعجزه:

تَصْرِفُ العِيسُ نَحْوَهَا لِلتَّلاقِي

ويروى: « تصرف » بدل « تضرب ». والعيس: البيض من الإبل. والمعنى: أن تضرب بنا العداة في موضع من الأرض، نصرف العيس نحوها للقاء، فكانوا يرحلون على الإبل، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل، ولم يرد أنهم يلقون العدو على العيس. والشاهد في قوله: « أين » حيث جزمت فعلين ، وهما: « تضرب وتجدنا » بالسكون فيهما.

انظر الكتاب مع الأعلم: ١/ ٤٣٢، شرح الأشموني: ٤/ ١٠، المقتضب: ٢/ ٤٧، شرح ابن يعيش: ٤/ ١٠٥، ٧/ ٤٥، شواهد ابن النحاس: ٢٨٥ .

٢٦٦- من الخفيف، ولم أعثر على قائله. تستقم: أي: تعتدل وتحسن السلوك. نجاحاً: فوزاً ونجاة. غابر الأزمان: أي: في باقي الأزمان، من غبر إذا بقي، وغبر إذا مضى أيضاً، وهو من الأضداد. والشاهد في قوله: « حيثما » حيث جزمت فعلين، وهما: « تستقم ويقدر » بالسكون فيهما.

انظر شرح الأشموني: ٤/ ١١، الشواهد الكبرى: ٤/ ٤٢٦، شذور الذهب: ٣٣٧، مغني اللبيب: ٢١٨، حاشية يس: ٢/ ٣٩، شواهد الفيومي: ١٠٤، شواهد المغني: ١/ ٣٩١، أبيات المغني: ٣/ ١٥٣، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٢١، شواهد الجرجاوي: ٢٤١، شرح ابن الناظم: ٦٩٥، شرح دحلان: ١٥٥، المطالع السعيدة: ٤٤٣، إصلاح الخلل للبطليوسي: ٣٤٨، فتح رب البرية: ٢٣٢ .

٢٦٧- من الطويل ولم أعثر على قائله. والمعنى: لا أريد شيئاً غير ما يرضيكما. والشاهد في قوله: « أنى » حيث جزمت فعلين، وهما: « تأتياني وتأتيا » بحذف النون فيهما.

انظر شرح الأشموني: ٤/ ١١، الشواهد الكبرى: ٤/ ٤٢٦، شذور الذهب: ٣٣٦، شواهد الفيومي: ١٠٤، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٢١، شواهد الجرجاوي: ٢٤٢، شرح ابن الناظم ٦٩٦، شرح دحلان: ١٥٥، المطالع السعيدة: ٤٤٤، فتح رب البرية: ١/ ٢٣١ .

(١) في الأصل: يستعمل. فإنه قال بعد: وقد تستعمل.

يَكُونُ فعْلُ الشَّرْط وَالجَوَاب ماضِيَيْن، نَحْو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، فَيَكُونُ الجَزْمُ لِمَحَلِّهِمَا، وَمُضَارِعَيْن، فَيَظْهَرُ الجَزْمُ فِيهِمَا، نَحْو: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، وَمُتَخَالِفَيْن بِأَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ مَاضِياً وَالثَّانِي مُضَارِعاً، فَيَكُونُ حُكْمُ كُلٍّ مِنْهُمَا ما سَبَقَ، نَحْو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠]، وَعَكْسُهُ عَلَى الصَّحِيحِ[١]، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا (تَقَدَّمَ)[٢] مِنْ ذَنْبِهِ»[٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَبَعْدَ ماضٍ رَفْعُكَ الجزا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

يَجُوزُ فِي المُضَارِعِ الوَاقِعِ جَوَاباً لِشرطٍ ماضٍ - الرَّفْعُ[٤]، سَوَاءٌ كَانَ مَاضِيَ اللفظ، نَحْو:

٢٦٨ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ

---

(١) وهو ما ذهب إليه الفراء والمبرد وابن مالك وابن هشام، حيث أجازوه في الاختيار ولقلته وعدم وروده في القرآن الكريم خصه سيبويه والجمهور بالضرورة، كقوله:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا ... مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا

انظر الكتاب: ١/٤٣٦، المقتضب: ٢/٥٨، شرح الأشموني: ٤/١٦، أوضح المسالك: ٢٣٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٨٦-٥٨٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٩، معاني الفراء: ٢٧٦، شرح ابن عصفور: ١/٦١٤، ٢/١٩٨، التسهيل: ٢٤٠، الهمع: ٢/٣٢٢، شرح الرضي: ٢/٢٦٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري: ١/١٥، فتح الباري: ١/٩١، كنز العمال: ٢٤٠٨٧، وفي صحيح مسلم: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ فَيُوَافِقُهَا (أُرَاهُ قَالَ: إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً) غُفِرَ لَهُ».

وانظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٨٦، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٩، شرح ابن الناظم: ٦٩٨، شرح الأشموني: ٤/١٦، الخزانة: ٩/٧٦، شرح دحلان: ١٥٦، شرح ابن عقيل: ٢/١٢٢.

(٤) قال ابن مالك: فإن كان الجواب مضارعاً والشرط ماضياً فالجزم مختار... والرفع جائز كثير. انتهى. ورفعه عند سيبويه: على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً، وعند الكوفيين والمبرد على تقدير الفاء. وذهب قوم إلى انه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٨٩، الكتاب: ٤٣٦، المقتضب: ٢/٦٨، شرح الأشموني: ١٧ ١٨، شرح المرادي: ٤/٢٤٧.

٢٦٨- من البسيط لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة له في ديوانه (١٥٣)، يمدح فيها هرم بن سنان المري، وقبله:
=

أَوْ مَاضِيَ المَعْنَى، لاقْتِرَانِه بـ «لَمْ» نَحْو: «وَإِنْ لَمْ يَقُمْ أَقُومُ».
أَمَّا رَفْعُهُ إِذَا كَانَ الشَّرْطُ مُضَارِعاً، فَضَعِيفٌ، نَحْو:

٢٦٩ - إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

= هُوَ الجوَادُ الَّذي يعطيْكَ نَائلَهُ عَفْواً ويَظْلِمُ أَحْيَاناً فَيظَّلِمُ

ويروي: «مسغبة» بدل «مسألة» أي: مجاعة. وخليل: أي: فقير، من الخلة، وهي القلة. حرم: بمعنى: الحرمان، وهو مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: ولا عندي حرم، أو هو مصدر بمعنى: اسم المفعول، أي: محروم منه، فهو معطوف على «غائب». والشاهد في قوله: «يقول» حيث وقع جواب الشرط فعلاً مضارعاً مرفوعاً غير مجزوم، وذلك لكون فعل الشرط جاء فعلاً ماضياً، وهو حسن، ولكن الجزم أحسن من الرفع لأنه على الأصل.

انظر الكتاب مع الأعلم: ١/٤٣٦، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٨٩، شرح ابن الناظم: ٦٩٩، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٩، شرح المرادي: ٤/٢٤٦، الشواهد الكبرى: ٤/٤٢٩، شواهد ابن السيرافي: ٢/٨٥، المقتضب: ٢/٦٨، الإنصاف: ٦٢٥، شرح ابن يعيش: ٨/١٥٧، مغني اللبيب: ٧٨٥، شواهد المغني: ٢/٨٣٨، اللسان: (حرم، خلل)، أبيات المغني: ٦/٢٩٠ شواهد الفيومي: ١٠٧، الدرر اللوامع: ٢/٧٦، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٦٢٩، المقتصد: ٢/١١٠٤، شواهد الجرجاوي: ٢٤٣، المحتسب: ٢/٦٥، سمط اللآلىء: ١/٤٦٦، شذور الذهب: ٣٤٩، شرح الأشموني: ٤/١٧، الهمع: ١٣٠٣، شرح ابن عقيل: ٢/١٢٣، شواهد ابن النحاس: ٢٨٧، جواهر الأدب: ٢٤٧، التوطِئَة: ١٥١، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٩٥، شرح دحلان: ١٥٦ .

٢٦٩- من الرجز، نسب في الكتاب: لجرير بن عبد الله البجلي الصحابي رضي الله عنه، وقبله:

يَا أقرع بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

ونسبه البغدادي: لعمرو بن خثارم البجلي (وهو جاهلي). قوله: «يَا أقرع بن حابس»: هو الأقرع بن حابس بن عقال التميمي المجاشعي الدارمي، من الصحابة رضي الله عنه. تصرع: تهلك. والشاهد في قوله: «تصرع» حيث وقع جواب الشرط فعلاً مضارعاً، ووقع فعل الشرط فعلاً مضارعاً مجزوماً وهو ضعيف.

انظر الكتاب مع الأعلم: ١/٤٣٦، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٩٠، شرح الأشموني: ٤/١٨، التصريح على التوضيح: ٢/٣٤٩، الشواهد الكبرى: ٤/٤٣٠، المقتضب: ٢/٧٠، أمالي ابن الشجري: ١/٨٤، الإنصاف: ٦٢٣، شرح ابن يعيش: ٨/١٥٧، المقرب: ١/٢٧٥، الخزانة: ٨/٢٠، ٩/٤٧، مغني اللبيب: ٩٥٤، الهمع (رقم): ١٩٢، الدرر اللوامع: ١/٤٧، ٢/٧٧، شرح ابن عقيل: ٢/١٢٣، شواهد الجرجاوي: ٢٤٤، تاج علوم الأدب: ٤٦٦، الضرائر: ١٦٠، شرح ابن عصفور: ٢/١٩٨، التوطئة: ١٥١، شواهد المغني: ٢/٨٩٧، أبيات المغني: ٧/١٨١، شواهد ابن السيرافي: ٢/١٢١، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٩٦، شرح ابن الناظم: ٧٠٠، شرح المرادي: ٤/٢٤٧، شرح دحلان: ١٥٦، كاشف الخصاصة: ٣١٩، ارتشاف الضرب: ٢/٥٥٥ .

وَلا يَخْتَصُّ(١) بالضَّرُورَةِ(٢)، بِدَلِيْلِ قِراءَةِ بَعْضِهِمْ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ المَوْتُ﴾(٣) [النساء: ٧٨].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً (جَواباً)(٤) لَوْ جُعِلْ شَرْطاً لإِنْ (أَوْ)(٥) غَيْرِها لَمْ يَنْجَعِلْ

[٢٠٥/ب] دُخُولُ الفَاءِ في جَوابِ الشَّرْطِ جائِزٌ وَواجِبٌ وَمُمْتَنِعٌ/. فَالواجِبُ دُخُولُ الفَاءِ عَلَيْهِ: مَا لا يَصْلُحُ وُقُوعُهُ شَرْطاً لـ«إِنْ» أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أَدَواتِ الشَّرْطِ وَلَيْسَ ذلكَ بِتَقْسِيمٍ، وإِنَّما هُوَ تأكيدٌ، فإِنَّ مَا لا يَصْلُحُ وُقُوعُهُ شَرْطاً لـ«إِنْ» لا يَصْلُحُ وُقُوعُهُ شَرْطاً لِغَيْرِها.

ثُمَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُوْنُ لِمَانِعٍ فيْه، مِثْلُ كَوْنِه جُمْلَةً اسْمِيَّةً، نَحْو: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، أو فِعْلَ أَمْرٍ، نحْو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، أَوْ فِعْلاً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، نَحْو: ﴿إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً، فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾(٦) [الكهف: ٣٩-٤٠]، وَقَدْ يَكُوْنُ لِمَا يَتَّصِلُ به، مِثْلُ كَوْنِه مَقْرُوناً بـ«قَدْ» أَوْ حَرف تَنْفِيس، أَوْ «لَنْ»، نَحْو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ﴾ [يوسف: ٧٧]، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِه﴾ [التوبة: ٢٨]، ﴿وَمَا تَفْعَلوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوْهُ﴾(٧) [آل عمران: ١١٥].

وَالمُمْتَنِعُ اقْتِرانُهُ بالفَاءِ: مَا كَانَ مُضارِعاً مَجْزُوْماً.

---

(١) في الأصل: تختص.

(٢) كما أشعر كلام ابن مالك هنا، وهو مقتضى كلامه في شرح الكافية. وظاهر كلام سيبويه أنه مختص بالضرورة، حيث قال: وقد جاء في الشعر.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٩٠، الكتاب: ١/٤٣٦، شرح الأشموني: ٤/١٩، شرح المرادي: ٤/٢٤٨.

(٣) برفع «يدرككم» وهي قراءة شاذة لطلحة بن سليمان. والجمهور على الجزم.
انظر القراءات الشاذة: ٢٧، إملاء ما من به الرحمن: ١/١٨٧، المحتسب: ١/١٩٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٩٠، شرح الأشموني: ٤/١٩، شرح المرادي: ٤/٢٤٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٩.

(٤-٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ١٥٠.

(٦) وإثبات الياء في «ترني» و«يؤتيني» وصلاً ووقفاً قراءة ابن كثير ويعقوب. انظر الإتحاف: ٢٩٠.

(٧) قرأ حمزة والكسائي وعاصم (برواية حفص)، وخلف بالياء في «تَفْعَلُوا» و«تُكْفَرُوْهُ»، وقرأ الباقون بالتاء فيهما. انظر المبسوط في القراءات العشر: ١٦٨، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٤١، حجة القراءات: ١٧٠-١٧١، إتحاف فضلاء البشر: ١٧٨.

وَالجَائزُ دُخُولُ الفَاءِ عَلَيْه(١): المَاضِي المُجَرَّدُ(٢)، وَالمُضَارِعُ غَيْرُ المَجْزُومِ، وَالأَكْثَرُ تَجَرُّدُهُمَا مِنْهَا، وَمِنْ اقْتِرَانِهِمَا بِهَا، نَحْو: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ(٣) فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي(٤) النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَتَخْلُفُ الفَاءَ إِذَا المُفَاجَأَهْ كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةْ

تَقَعُ «إِذَا» الفُجَائِيَّة عِوَضاً عَنْ فَاءِ الجَزَاءِ الوَاجِبِ اقْتِرَانُهُ بِهَا، وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ(٥) بِالمِثَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ المُصَنِّف، وَنَحْوِه مِمَّا أَدَاةُ الشَّرْطِ فِيهِ «إِنْ»، وَالجَوَابُ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، غَيْرُ طَلَبِيَّةٍ/، وَمِثْلُهُ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. [٢٠٦/أ]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالفَا أَوْ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

إِذَا عُطِفَ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ مُضَارِعٌ بِالفَاءِ أَوْ الوَاوِ، فَلَكَ فِيهِ ثَلاثَةُ أَوْجُه: جَزْمُهُ بِالعَطْفِ، وَرَفْعُهُ بِالاسْتِئْنَاف، وَنَصْبُهُ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةً.

وبِالجَزْمِ وَالرَّفْعِ قُرِىءَ فِي المُتَوَاتِر: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وَقُرِىءَ شَاذّاً بِالنَّصْبِ(٦)، وَبِالأَوْجُه الثَّلاثَة رُوِيَ:

٢٧٠ - وَنَأْخُذُ(٧) بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ....

---

(١) في الأصل: على.

(٢) وقيد بما كان مستقبلاً معنى، وقصد به وعداً أو وعيداً. انظر شرح الأشموني: ٤/٢٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٩٥، شرح المرادي: ٤/٢٥١.

(٣) في الأصل: ومن نحو جاء بالحسنة.

(٤) في الأصل: من.

(٥) في الأصل: ذاك.

(٦) وهي قراءة ابن عباس وأبو حيوة والاعرج. وقرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالرفع، وباقيهم بالجزم.
انظر البحر المحيط: ٢/٣٦٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٠٣-١٦٠٤، شرح الأشموني: ٤/٢٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥١، إعراب النحاس: ١/٣٥٠، الكتاب: ١/٤٤٨، البيان لابن الأنباري: ١/١٨٦، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٣٧، حجة القراءات: ١٥٢، إتحاف فضلاء البشر: ١٦٧، شرح دحلان: ١٥٧، شرح المرادي: ٤/٢٥٥.

(٧) في الأصل: ويأخذ. انظر المراجع الآتية.

٢٧٠- من الوافر للنابغة الذبياني (زياد بن معاوية)، من قصيدة له في ديوانه (٧٥)، يمدح فيها =

بَعْدَ:

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ   رَبِيْعُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الحَرَامُ[١]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَجَزْمٌ او نَصْبٌ لِفعْلٍ إثْرَ فَا   أَوْ وَاوٍ إنْ بالجُمْلَتَينِ اكْتَنَفَا

إِذَا كَانَ العَطْفُ (بِالفَاءِ أَوِ الوَاوِ)[٢] عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ قَبْلَ الإِتْيَانِ بِجُمْلَةِ الجَزَاءِ، فَالمَعْطُوفُ مُكْتَنَفٌ بِالجُمْلَتَيْنِ، فَفِيْهِ وَجْهَانِ:

الجَزْمُ: وَهُوَ الأَشْهَرُ نَحْو: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللّه لا يُضِيْعُ أَجْرَ المُحْسِنِيْنَ﴾ [يوسف: ٩٠].

= النعمان بن المنذر، عندما علم (وهو فار عند الغساسنة) بمرضه، وعجزه:

أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

ويروى: «ونمسك»، و«وتمسك» بدل «وناخذ»، ويروى «بذناب عنس» بدل «بذناب عيش». والذناب: عقب كل شيء، والعنس: الناقة القوية (اللسان: عنس)، والأجب: الجمل المقطوع السنام. والشاهد في قوله: «وناخذ» حيث عطف الفعل المضارع بالواو على جواب الشرط وهو «يهلك» الثاني في البيت الذي قبله، وعليه جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم بالعطف على الجزاء، والرفع على الاستئناف، والنصب على تقدير «أن»، والجزم أقوى من الرفع، وهو أقوى من النصب.

انظر الكتاب مع الأعلم: ١/١٠٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٠٦٦، ٣/١٦٠٤، شرح الأشموني: ٣/١١، ٢/٢٤، شرح ابن الناظم: ٤٤٩، ٧٠٣، الشواهد الكبرى: ٣/٥٧٩، ٤/٤٣٤، شواهد السيرافي: ١/٢٨، شرح ابن يعيش: ٦/٨٣، ٨٥، الخزانة: ٩/٣٦٣، شواهد ابن النحاس: ٦٣، ٦٨، أمالي ابن الشجري: ٢/١٤٣، المقتضب: ٢/١٧٧، الإنصاف: ١/١٣٤، شرح ابن عقيل: ٢/١٢٤، شواهد الجرجاوي: ٢٤٥، اللسان: (جبب، ذنب)، معاني الأخفش: ١/٦٠، حاشية يس: ٢/٨٠، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٤٥٨، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٩٧، كاشف الخصاصة: ٣٢٠ .

(١) أبو قابوس كنية النعمان بن المنذر. قوله: «يهلك ربيع الناس» جعله بمنزلة الربيع في الخصب لكثرة عطائه وفضله. قوله: «والشهر الحرام»: أي: هو موضع آمن في كل مخافة لمستجير وغيره.

انظر ديوان النابغة الذبياني: ٧٥، شرح الأشموني: ٤/٢٤، الشواهد الكبرى: ٣/٥٧٩، ٤/٤٢٤، أمالي ابن الشجري: ١/٢١، شواهد السيرافي: ١/٢٨، الخزانة: ٩/٣٦٥، شواهد الجرجاوي: ٢٤٥، شرح ابن عقيل: ٢/١٢٤، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٩٧، كاشف الخصاصة: ٣٢٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٠٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/٢٥١ .

وَالنَّصْبُ، كَقَوْلِه:

٢٧١ - وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِه ....

أَمَّا لَوْ كَانَ[١] العَطْفُ بـ «ثُمَّ» لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ في المَوْضِعَيْنِ[٢]، لأَنَّ إِضْمَارَ «أَنْ» بَعْدَهَا غَيْرُ مَعْرُوْفٍ، بَلْ يَتَعَيَّنُ الجَزْمُ في الحَالَةِ الثَّانِيَةِ[٣]، وَيَجُوْزُ مَعَ الرَّفْعِ في الأُوْلَى.

ثُمَّ قَالَ:

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ ... وَالعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ المَعْنَى فُهِمْ / [٢٠٦/ب]

يَجُوْزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْ جُمْلَتَي الجَوَابِ وَالشَّرْطِ، وَهُوَ في جُمْلَةِ الجَوَابِ أَكْثَرُ مِنْهُ في جُمْلَةِ الشَّرْطِ، نَحْو: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ[٤] أَنْ تَبْتَغِي نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ[٥]﴾ [الأنعام: ٣٥]، التَّقْدِيْرُ: فَافْعَلْ.

٢٧١- من الطويل، ولم أعثر على قائله، وعجزه:

وَلا يَخْشَى ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلا هَضْمَا

ويروى: «ولا ضيما» بدل «ولا هضما»، وكلاهما بمعنى: الظلم. ويقترب: يدنو. يخضع: يتذلل. نُؤوه: بضم النون من «آوى» بالمد، وبفتحها من «أوى» بالقصر، أي: ندخله تحت كنفنا. والشاهد في قوله: «ويخضع» حيث يجوز فيه النصب بتقدير «أن»، والجزم عطفاً على الشرط، وذلك لتوسطه بين فعل الشرط والجزاء مقترناً بواو العطف، وفي البيت يتعين فيه النصب فقط للوزن، أما الرفع فممتنع لأنه لا يجوز الاستئناف قبل الجواب.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ١٦٠٧/٣، المكودي مع ابن حمدون: ٩٨/٢، شرح الأشموني: ٢٥/٤، الشواهد الكبرى: ٤٣٤/٤، التصريح على التوضيح: ٢٥١/٢، شذور الذهب: ٣٥١، مغني اللبيب: ٩٦٨، شواهد الفيومي: ١٠٨، شواهد المغني: ٩٠١/٢، أبيات المغني: ١٩٦/٧، شرح ابن عقيل: ١٢٤/٢، شواهد الجرجاوي: ٢٤٦، شرح ابن الناظم: ٧٠٤، البهجة المرضية: ١٥٧، أوضح المسالك: ٢٣٩، شواهد العدوي: ٢٤٦، فتح رب البرية: ٢٤٨/١

(١) في الأصل: كا.

(٢) الأول: العطف على جواب الشرط، والثاني: العطف على جملة الشرط قبل الإتيان بجملة الجزاء.

(٣) والحق الكوفيون (ثم) بالفاء والواو، فأجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن: ﴿ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله، ثم يدركه الموت﴾. وزاد بعضهم: «أو».

انظر شرح الكافية لابن مالك: ١٦٠٧/٣، التصريح على التوضيح: ٢٥٢/٢، شرح المكودي: ٢٥٦/٤، شرح الأشموني: ٢٥/٤، البهجة المرضية: ١٥٧، شرح دحلان: ١٥٧ .

(٤) في الأصل: اسطعت.

(٥) في الأصل: قلتي بات.

وَيَجبُ مَعَ تَقَدُّمِ مَا هُوَ الجَوَابُ في المَعْنى، نَحْو: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمنينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وَمَعَ تَقدُّمِ القَسَم - كَمَا يَأتِي -.

وَلا يُحْذَفُ فِعْلُ الشَّرْطِ إلا مَعَ أَدَاةٍ مَقْرُوْنَةٍ بـ« لا »(١)، نَحْو:

٢٧٢ - فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بكُفْءٍ وَإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ(٢) الحُسَامُ

تَقْديْرُهُ: وَإِنْ لا تُطَلِّقْهَا. وَأَمَّا نَحْو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ منَ المُشْرِكيْنَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، فَلَمْ يُحْذَفْ منْهُ(٣) جُمْلَةُ الشَّرْطِ كُلُّهَا، وَإِنَّمَا حُذِفَ بَعْضُهَا(٤).

---

(١) اشترط ابن عصفور والأبذي في حذفه: التعويض منه بـ«لا»، وغيرهما لا يشترط ذلك. وخص ابن هشام في التوضيح الأداة بكونها «أن»، لكنه قد يكون بغيرها، حكى ابن الأنباري في الإنصاف: «من سلم عليك فسلم عليه، ومن لا، فلا تعبأ به»، تقديره: ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به. وقد أشار ابن مالك هنا بقوله: «قد» إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، كما نص عليه في شرح الكافية، إلا أنه في التسهيل سوى في الكثرة بين حذف الجواب، وحذف الشرط المنفي بـ«لا» تالية «أن»، كما في البيت الآتي. ويمكن أن يقال أن مراده بالأقلية هنا فيما عدا هذه الصورة.

انظر ارتشاف الضرب: ٢/٥٦٠-٥٦١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٢، أوضح المسالك: ٢٣٩، الإنصاف: ١/٧٢، الهمع: ٤/٣٣٦، شرح المرادي: ٤/٢٥٨، التسهيل: ٢٣٨-٢٣٩، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٠٩، شرح الأشموني: ٤/٢٦ .

٢٧٢- من الوافر، للأحوص الأنصاري، من قصيدة له في ديوانه (١٩٠ - طبع الهيئة)، ومنها:

سَلامُ الله يَا مطرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

فطلقها: خطاب لمطر في بيت من القصيدة، والضمير المنصوب فيه يرجع إلى امرأة مطر، وكانت جميلة، وكان مطر دميم الخلق، فلهذا قال: فلست لها بكفء، وروي في الإنصاف: «بند» بدل «بكفء». مفرقك: هو وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر. الحسام: السيف. والشاهد في قوله: «وإلا يعل» حيث حذف منه فعل الشرط، والأداة مقرونة بـ«لا» والتقدير: وإن لا تطلقها يعل، وذلك لدلالة قوله: «فطلقها» عليه.

انظر الكتاب مع الأعلم: ١/١٩٥، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٠٩، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٩٨، الشواهد الكبرى: ٤/٤٣٥، شرح الأشموني: ٤/٢٥، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٢، الإنصاف: ٧٢، المقرب: ١/٢٧٦، مغني اللبيب: ١١٠٥، شذور الذهب: ٣٤٣، الهمع: ١٣٠٧، الدرر اللوامع: ٢/٧٨، حاشية يس: ١/١٩٥، أبيات المغني: ٥/٨، شواهد المغني: ٢/٩٣٦، شواهد الفيومي: ١٠٥، شرح ابن عقيل: ٢/١٢٥، شواهد الجرجاوي: ٢٤٧، شرح ابن الناظم: ٧٠٥، شرح دحلان: ١٥٧، كاشف الخصاصة: ٣٢١، المطالع السعيدة: ٤٥٠، أوضح المسالك: ٢٣٩، البهجة المرضية: ١٥٧، فتح رب البرية: ١/٢٣٥، ارتشاف الضرب: ٢/٥٦١ .

(٢) في الأصل: مرفقك. انظر المصادر المتقدمة.

(٣) في الأصل: فيه.

(٤) فـ«أحد» في هذه الآية مرفوع بتقدير فعل، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر، والتقدير: وإن استجارك أحد. وحكي عن الأخفش أنه مرفوع بالابتداء، وذهب الكوفيون إلى =

وَقَدْ يُحْذَفَانِ للعِلْمِ بِهِمَا نَحْو:

٢٧٣ - قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ
كَانَ عَيِيّاً مُعْدَماً[١] قَالَتْ وَإِنْ

التَّقْدِيرُ: وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ تَزَوَّجْتُهُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ
وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَر فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلا حَذَرْ
وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

إِذَا اجْتَمَعَ فِي الكَلَامِ شَرْطٌ وَقَسَمٌ - حَذَفْتَ جَوَابَ مَا تَأَخَّرَ مِنْهُمَا، وَاسْتَغْنَيْتَ[٢] عَنْهُ بِجَوَابِ السَّابِقِ، سَوَاءٌ كَانَ السَّابِقُ الشَّرْطَ، نَحْوُ: «إِنْ يَقُمْ وَاللَّه زَيْدٌ أُكْرِمْهُ»، أَوْ القَسَمَ نَحْوُ: «وَاللَّه إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ لأَقُومَنَّ مَعَهُ»، وَسَوَاءٌ كَانَ القَسَمُ مُصَرَّحاً (بِهِ)[٣] - كَمَا مُثِّلَ -، أَوْ مَدْلُولاً عَلَيْهِ بِاللامِ المُوَطِّئَةِ، نَحْو: ﴿لَئِنْ

= أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل.
انظر الإنصاف: (مسألة: ٨٥): ٢/٦١٥، مغني اللبيب: ٤٩٣، ٧٥٧، ٨٢٧، معاني الأخفش: ٢/٣٢٧٧، إعراب النحاس: ٣/٢٠٣، البيان لابن الأنباري: ١/٣٩٤، معاني الفراء: ١/٤٢٢.

٢٧٣- من رجز لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (١٨٦)، أوله:
قَالَتْ سُلَيْمَى: لَيْتَ لِي بَعْلاً يَمُنْ
يَغْسِلُ جِلْدِي وَيُنَسِّيْنِي الحَزَنْ
ويروى: «بنات الحي» بدل «بنات العم»، ويروى: «فقيراً» بدل «عيياً»، ويروى: «وإنن» في الموضعين، بدل «وإن» وبها استشهد بعض شراح الألفية على أن هذه النون هي تنوين القالي وبها يخرج الشعر عن الوزن ولا يستقيم بحذفها. وقوله: «عيياً» فعيل من العي، وهو العجز. والشاهد في قوله: «قالت: وإن» حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعاً للعلم بهما، والتقدير: وإن كان كذلك قبلته.
انظر شرح الكافية لابن مالك:٣/١٦١٠، شرح الأشموني: ١/٣٣، الشواهد الكبرى: ١/١٠٤، ٤/٤٣٦، المقرب: ١/٢٧٧، الخزانة: ٩/١٤، مغني اللبيب: ١١٠٩، الهمع: ١٣٠٨، ١٣٩٣، الدرر اللوامع: ٢/٧٨، شواهد المغني: ٢/٩٣٦، أبيات المغني: ٨/٧، تاج علوم الأدب: ٢/٤٥٨، شرح ابن عصفور: ١/٤٤٥، ٢/٢٠١، شرح ابن الناظم: ٧٠٧، شرح المرادي: ١/٣١، البهجة المرضية: ١٥٧، الضرائر: ١٨٥، كاشف الخصاصة: ٣٢١، المطالع السعيدة: ٤٥٠.

(١) في الأصل: غنيا، راجع الشواهد الكبرى: ١/١٠٤، ١٠٥، كاشف الخصاصة: ٣٢١.
(٢) في الأصل: أو استغنيت.
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ[١] مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]، أَوْ بالوَاوِ[٢] مَعَ حَذْفِ اللَّامِ، نَحْو: ﴿وَإِنْ[٣] لَمْ/ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]. [٢٠٧/أ]

فإِنْ تَقَدَّمَهُمَا مَا يَطْلُبُ خَبَراً مِنْ مُبْتَدأً باقٍ عَلى ابْتِدَائِه، أَوْ مَنْسُوْخِ[٤] الابْتِدَاءِ بأَحَدِ النَّوَاسِخِ رُجِّحَ الشَّرْطُ على القَسَمِ، فَأُتِي بالجَوَابِ لَهُ، تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، نَحْو: «زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ»، و«إِنَّ زَيْداً وَاللَّهِ إِنْ تَسْأَلْهُ يُعْطِكَ».

وَهَذَا التَّرْجِيْحُ وَاجِبٌ عِنْدَ المُصَنِّفِ[٥]، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عِنْدَ ابْنِ عُصْفُوْرٍ[٦].

وَأَجَازَ الفَرَّاءُ الاسْتِغْنَاءَ بِجَوَابِ الشَّرْطِ المُتَأَخِّرِ عَنِ القَسَمِ مُطْلَقاً، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُمَا[٧] ذُوْ خَبَرٍ[٨]، وَالمُصَنِّفُ جَعَلَهُ قَلِيْلاً[٩]، وَلِذَلِكَ قَالَ:

وَرُبَّمَا .... البيت

---

(١) في الأصل: نحو أخرجوا الآل يحزون.

(٢) في الأصل: وبالواو.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط.

(٤) في الأصل: أو مفتوح.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية: (٣/١٦١٦): «فإن توالى القسم والشرط بعد مبتدأ استغني بجواب الشرط مطلقاً، نحو: «زيد والله – إن تقم يقم»، و«زيد إن تقم – والله – يقم»». انتهى. وقال في التسهيل (٢٣٩): «وربما استغني بجواب الشرط عن جواب قسم سابق، ويتعين ذلك إن تقدمهما ذو خبر». انتهى. وانظر شرح الأشموني: ٤/٢٩، شرح المرادي: ٤/٢٦١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٣.

(٦) وهو ما جرى عليه الناظم في الألفية.
انظر شرح المرادي: ٤/٢٦١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٣، شرح الأشموني: ٤/٢٩، شرح دحلان: ١٥٧.

(٧) في الأصل: يتقدمها.

(٨) انظر شرح المرادي: ٤/٢٦١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٣، شرح الأشموني: ٤/٢٩، حاشية الخضري: ٢/١٢٦.

(٩) قال ابن مالك في شرح الكافية: (٣/١٦١٦): «وقد يستغنى عند عدم المبتدأ بجواب شرط مؤخر عن جواب قسم مقدم». انتهى. وقال في التسهيل (٢٣٩): «وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق». انتهى. وانظر شرح المرادي: ٤/٢٦١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٣.

وَغَيْرُهُمَا يَخُصُّهُ بِالضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ:

٢٧٤ - لَئِنْ[(١)] مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلفِنَا[(٢)] عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ

٢٧٤- من الطويل، للأعشى (ميمون بن قيس)، من معلقته المشهورة في ديوانه (٤٨)، أولها:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ

ويروى: «وإن» بدل «لئن»، ويروى: «جد معركة» بدل «غب معركة»، والجد: بكسر الجيم بمعنى الشدَّة والمجاهدة، ويروى: «من دماء» بدل «عن دماء». منيت: بالخطاب والبناء للمفعول بمعنى: قدر. وقال العيني: هو من مني بأمر كذا إذا ابتلي به. قوله: «عن غب معركة» عن: هنا بمعنى: بعد، متعلقة بـ«منيت»، والغب: العاقبة، والمعركة: الحرب. لا تلفنا: لا تجدنا. ننتفل: من الانتفال وهو التنصل والتبرؤ، وقيل: ننتفل بمعنى: نجحد. والمعنى: إن قدر أن تلقانا بعد المعركة لم نتبرأ من قتلنا قومك، ولم نجحد. والشاهد في قوله: «لا تلفنا» حيث جزم بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير ان يتقدم عليهما ذو خبر، وهو جائز عند الفراء، وقليل عند ابن مالك، وهو عند جمهور البصريين مخصوص بالضرورة، أو اللام من «لئن» هنا زائدة لا موطئة للقسم.

انظر القصائد العشر: ٤٤٢، شرح الأشموني: ٤/٢٩، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٩٩، الشواهد الكبرى: ٣/٢٨٣، ٤/٤٣٧، الخزانة: ١١/٣٢٧-٣٤٣-٣٥٧، شرح ابن عقيل: ٢/١٢٦، شواهد الجرجاوي: ٢٤٨، شرح ابن الناظم: ٣٦٨، شرح المرادي: ٤/٢٦٢، شرح دحلان: ١٥٨، شواهد العدوي: ٢٤٨، كاشف الخصاصة: ١٦٦، ٣٢٤، اللامات للهروي: ١٤١.

(١) في الأصل: لا. راجع المصادر المتقدمة.

(٢) في الأصل: ل يلقنا. انظر المصادر المتقدمة.

فصل «لو»

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

فَصْل «لو»

وَهِي مِنْ(١) أَدوَاتِ الشَّرْطِ فِي المَعْنَى لا فِي العَمَلِ(٢)، وَتَخْتَصُّ بِأَحْكَامٍ، فَلِهَذَا أُفْرِدَتْ بِفَصْلٍ، وَلَهَا مَعْنَيَان غَيْرَ الشَّرْط:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُوْنَ مَصْدَرِيَّةً(٣)، بِمَنْزِلَة «أَنْ» فَتُخْلص(٤) المُضَارِعَ للاسْتِقْبَال، وَيَبْقَى بَعْدَهَا المَاضِي عَلى مُضيِّه، إلا أَنَّهَا تُفَارِقُ «أَنْ» في أَنَّهَا لا تَقَعُ غَالِباً إلا بَعْدَ فِعْلٍ دَالٍ عَلى تَمَنٍّ، نَحْو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، وَقَدْ تَقَعُ دُوْنَهُ، نَحْو:

٢٧٥ – مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا ... مَنَّ الفَتَى وَهُوَ المَغِيْظُ المُحْنَقُ(٥)

---

(١) في الأصل: في.

(٢) فإنه لغلبة دخولها على الماضي لم تجزم، ولو أريد بها معنى «إن» الشرطية. وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة. وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري، كقوله:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُوْ مَيْعَةٍ ... لاحِقُ الآطَال نَهْدٌ ذُوْ خُصَلْ

وقد خرج هذا البيت على لغة من يقول: «شا يشا» بالف ثم أبدلت همزة ساكنة، كما قيل: «العألم والخأتم».

انظر مغني اللبيب: ٣٥٧–٣٥٨، التصريح على التوضيح مع حاشية يس: ٢/٢٥٥، المساعد لابن عقيل: ٣/١٩٠، جواهر الأدب: ٣٢٥.

(٣) وممن ذهب إلى مصدريتها الفراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء، والتبريزي وابن مالك. وذهب الأكثرون إلى المنع، ويدعون أن «لو» في نحو ﴿يود أحدهم لو يعمر﴾ شرطية، وأن مفعول «يود» جواب «لو» محذوفان، والتقدير: يود أحدهم لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، قال الأزهري: ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٥، شرح المرادي: ٤/٢٦٩، مغني اللبيب: ٣٥٠، شرح الأشموني: ٤/٣٤، الجنى الداني: ٢٨٧–٢٨٨.

(٤) في الأصل: فتختص.

(٥) في الأصل: المختص. انظر المصادر المتقدمة.

٢٧٥– من الكامل لقتيلة (وقيل: لليلى) بنت النظر بن حارث، من قصيدة لها ترثي بها أباها النضر، وتعاتب النبي ﷺ في قتله وعدم إطلاقه بفدية، فلما سمع النبي ﷺ هذا البيت قال: =

الثَّاني: أَنْ يُرَادَ بِهَا/ التَّقْلِيلُ(١)، نَحْو: «الْتَمِس وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيْد»(٢)، [٢٠٧/ب] وَلا يَلِيْهَا حِيْنَئِذٍ إِلا الاسْمُ - كَمَا مُثِّلَ -، أَوْ مَا فِي تَأْوِيْلِه، نَحْو: «وَلَوْ أَنْ تُفْرِغَ مِنْ دَلْوِكَ فِي إِنَاءِ المُسْتَسْقِي»(٣).

ثُمَّ قَالَ:

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلْ ... إِيْلاؤُهَا مُسْتَقْبَلاً لَكِنْ قُبِلْ

وَهِي فِي الاخْتِصَاصِ بِالفِعْلِ كَإِنْ ... لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاهَا صُرِفَا ... إِلى المُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

أَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ «لو» الشَّرْطِيَّة عَكْسَ «إِنْ» فِي كَوْنِ مَا بَعْدَهَا مُرَاداً بِهِ المُضِيُّ، إِمَّا بِلَفْظِهِ، وَهُوَ الأَكْثَرُ، نَحْو: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيْكُم مَا زَادُوكُمْ إِلا خَبَالاً﴾

= لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه، وقبله:

أَمُحَمَّدٌ وَلأَنْتَ ضَنْءُ كَرِيْمَةٍ ... فِي قَوْمِهَا وَالفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ

مننت: انعمت. والغيظ: الغضب المحيط بالكبد، وهو أشد من الحنق. والشاهد في قوله: «لو مننت» حيث جاءت «لو» فيه مصدرية، واقعة بعد فعل غير دال على التمني، وهو قليل، والتقدير: ما كان ضرك المن عليه، أي: على النضر بن الحارث.

انظر التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٥٦، تذكرة النحاة: ٣٨، شرح الأشموني: ٣/ ٤٤، الشواهد الكبرى: ٤/ ٤٧١، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٥٤، مغني اللبيب: ٤٦٨، شواهد المغني: ٢/ ٦٤٨، أبيات المغني: ٥/ ٥١، شرح المرزوقي: ٩٦٦، شرح ابن الناظم: ٨٢، شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٣٠٤، الجنى الداني: ٢٨٨، ارتشاف الضرب: ١/ ٥١٩، ٢/ ١٧٩، أوضح المسالك: ٢٤٠، فتح رب البرية: ٢/ ٣٤٧، موصل الطلاب للأزهري: ١٠٢، السراج المنير للزبيدي (مخطوط): ١٩٠.

(١) ذكره ابن هشام اللخمي وغيره. انظر مغني اللبيب: ٣٥٢، الجنى الداني: ٢٩٠، حاشية الخضري: ٢/ ١٢٦، شرح الأشموني: ٢/ ٣٢.

(٢) الحديث في صحيح البخاري: ٧/ ٢٢، فتح الباري: ٩/ ١٩١، سنن البيهقي: ٧/ ٢٣٦، سنن الترمذي: ٣/ ٤١٢ (رقم): ١١١٤، سنن أبي داود: ٢/ ٥٨٦ (رقم): ٢١١١، مسند أحمد: ٥/ ٣٣٦، وانظر شرح الكافية لابن مالك: ١/ ٤١٧، التصريح على التوضيح: ١/ ١٩٣، شرح الأشموني: ١/ ٢٤٢، مغني اللبيب: ٣٥٣، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/ ٢٧، أبيات المغني: ٥/ ٤٦، الجامع الصغير لابن هشام: ٥٦، شرح دحلان: ٥٠.

(٣) روى الإمام أحمد في مسنده (٥/ ٦٣) عن أبي حرى الهجيمي أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَحْقِرَنَّ مِنَ المَعْرُوْفِ شَيْئاً وَلَوْ أَنْ تُفْرِغَ مِنْ دَلْوِكَ فِي إِنَاءِ المُسْتَسْقِي، وَلَوْ أَنْ تُكَلِّمَ أَخَاكَ وَوَجْهُكَ إِلَيْهِ مُنْبَسِطٌ ..... إلخ». وانظر الترغيب والترهيب للمنذري: ٣/ ٤٢٢، وروي: «أن تنزع» بدل «أن تفرغ» في مسند أحمد: ٣/ ٤٨٣.

[التوبة: ٤٧]، وإمَّا بقَرِيْنَة تَصْرِفُهُ إلَيْه، نَحْو: «لَوْ لَمْ يَخفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهُ»(١)، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مُضَارِعٌ صُرِفَ مَعْنَاهُ إلى المُضيّ(٢)، كَمَا أَشَارَ إِلَيْه المُصَنِّفُ في البَيْتِ الثَّالث، نَحْو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ(٣) في كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧].

وَاسْتِعْمَالُهَا كَـ«إِنْ» - في كَوْنِهَا شَرْطاً في المُسْتَقْبَلِ - قَلِيْلٌ، وَحِيْنَئِذٍ فَتُخَلِّصُ المُضَارِعَ للاسْتِقْبَالِ نَحْو:

٢٧٦ - وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ....

وَهي في أَحْوَالِهَا كُلِّهَا مُخْتَصَّةٌ بالفعْلِ، مثْلُ «إِنْ» الشَّرْطِيَّة، إلا أَنَّهَا (قَدْ)(٤) تَقْتَرِنُ بِهَا «أَنَّ» المَفْتُوحَةَ(٥)، نَحْو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ٦٤].

---

(١) هذا قول لعمر بن الخطاب في صهيب الرومي رضي الله عنهما، وتمامه: «نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه». وروي في كشف الأسرار: «نعم الرجل»، وفي الأشموني: «نعم المرء».
انظر جمع الجوامع للسيوطي: (مسند عمر): ١/١٢٢٨، كشف الأسرار عن أصول البزدوي للبخاري: ٣/١٦٥، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٣٠-١٦٣١، المقرب: ١/٩٠، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٢٠٧، ٢/٢٤٢، مغني اللبيب: ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣، الهمع: ٤/٣٤٥، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٧، تاج علوم الأدب: ٢/٥٢٥، شرح الفريد: ٤٨٩، شرح الرضي: ٢/٣٩٠، كاشف الخصاصة: ٣٢٥، موصل الطلاب للأزهري: ٩٨، ١٠٠.
(٢) في الأصل: المعنى.
(٣) في الأصل: لو يعطيكم.
٢٧٦- من الطويل، لقيس بن الملوح العامري من قصيدة له في ديوانه (٤٦)، وعجزه:
وَمِنْ دُوْنِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
وبعده:
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وإِنْ كُنْتُ رِمَّةً ... لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ
ونسب لأبي صخر الهذلي في أبيات المغني: (٥/٣٨). الأصداء: جمع صدى، وهو الذي يجيئك بمثل صوتك في الجبال وغيرها، وروي في الديوان: «أرواحنا» بدل «أصداؤنا»، و«فلو» بدل «لو»، والسبب: القفر والمفازة. وفي الديوان: «منكب». والشاهد في قوله: «ولو تلتقي» حيث جاءت «لو» فيه حرف شرط للاستقبال، فرادفت: «أن» في ذلك، وهو قليل.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٥، الشواهد الكبرى: ٤/٤٧٠، مغني اللبيب: ٤٦٠، ٤٦٦، شرح الأشموني: ٤/٣٧، شواهد المغني: ٦٤٣، أوضح المسالك: ٢٤٠، موصل الطلاب: ١٠١-١٠٢، (وفيه: وهو رؤبة صاحب ليلى، ولعله خطأ في الطباعة لان المشهور أن صاحب ليلى هو قيس العامري).
(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.
(٥) وذلك كثير، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾، ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِه﴾، وقوله:
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ =

فَعنْدَ سِيْبَوِيْه وَالأَكْثَرِيْنَ: أَنَّ «أَنَّ» في مَحَلِّ رَفْعٍ بِالابْتِدَاءِ(١).

ثُمَّ هَلْ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيْرُهُ: مَوْجُودٌ أَوْ كَائِنٌ، أَوْ لا خَبَرَ لَهُ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ/ [٢٠٨/أ] بِجَوَاب «لَوْ»؟ لَهُمْ فِيْه قَوْلان(٢).

وَعِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ وَالمُبَرِّد: أَنَّهَا فَاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوْف تَقْدِيْرُهُ: لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُمْ(٣)، فَلَمْ(٤) تَخْرُجْ عَنْ قَاعِدَةِ اخْتِصَاصِهَا بِالفِعْلِ، كَمَا اتَّفَقُوْا عَلَيْهِ فِيْمَا إِذَا وَلِيَهَا اسْمٌ صَرِيْحٌ، نَحْو:

٢٧٧- لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقُ ....

= انظر شرح الأشموني: ٤/٤٠، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٩، شرح المكودي: ٢/١٠١.

(١) انظر الكتاب: ١/٤٧٠، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٣٥، مغني اللبيب: ٣٥٦، شرح المرادي: ٤/٢٧٧، شرح ابن عصفور: ٢/٤٤١، شرح الأشموني: ٤/٤٠، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٩، ارتشاف الضرب: ٢/٥٧٣.

(٢) فقيل: لا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، ونسبه أبو حيان لسيبويه. وقيل: الخبر محذوف ونسبه الخضراوي: لسيبويه والبصريين، ثم قيل: يقدر مقدماً، أي: ولو ثبت ظلمهم على حد ﴿وآية لهم أنا حملنا﴾، وقال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخراً، ويشهد له: أنه يأتي مؤخراً بعد «أما» كقوله:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أنني جَـزِعٌ ... يَوْمَ النَّوَى فَلوَجْدٍ كَادَ يَبْرِيْنِي

وذلك لأن «لعل» لا تقع هنا، فلا تشتبه «أن» المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى «لعل» فالأولى حينئذٍ أن يقدر الخبر مؤخراً على الأصل، أي: ولو ظلمهم ثابت.

انظر مغني اللبيب: ٣٥٦، شرح الأشموني: ٤/٤١، شرح المرادي: ٤/٢٧٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٩، ارتشاف الضرب: ٢/٥٧٣، الجنى الداني: ٢٨٠.

(٣) وهو مذهب الزجاج والزمخشري وكثير من النحويين.

انظر المفصل: ٣٢٣، مغني اللبيب: ٣٥٦، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٣٥-١٦٣٧، شرح المرادي: ٤/٢٧٧، الجنى الداني: ٢٧٩-٢٨٠، الفوائد الضيائية: ٢/٣٨٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٩، شرح ابن يعيش: ٩/٩، شرح الأشموني: ٤/٤١، ارتشاف الضرب: ٥٧٣.

(٤) في الأصل: فلو.

٢٧٧- من الرمل لعدي بن زيد العبادي، من قصيدة له في ديوانه (٩٣)، أرسلها إلى النعمان بن المنذر، وكان محبوساً عنده، ثم قتله، وعجزه:

كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي

والاعتصار: قيل: الملجأ، والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإذا غصصت بالماء فبم أسيغه؟، وقال الجوهري: الاعتصار: أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء، وهو أن يشربه قليلاً قليلاً. والشاهد في قوله: «لو بغير الماء» حيث دخلت «لو» فيه على الجملة =

وَقَوْلُهُ ﷺ: «التَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيْدٍ»(١).

إذِ الأَوَّلُ مَعْمُولٌ لِفِعْلٍ مُفَسَّرٍ بِمَا بَعْدَهُ، تَقْدِيْرُهُ: لَوْ شَرِقَ، وَالثَّانِي مَعْمُولٌ لِفِعْلٍ(٢) مَدْلُوْلٍ عَلَيْهِ بِالمَعْنَى تَقْدِيْرُهُ: وَلَوْ كَانَ المُلْتَمَسُ خَاتَماً.

هَذَا حُكْمُ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اللَّفظُ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى - فَإِنَّهَا تَقْتَضِي امْتِنَاعَ شَرْطِهَا دَائِماً، وَامْتِنَاعَ الجَوَابِ مَعَهُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبَبٌ آخَرُ غَيْرُهُ - كَالأَمْثِلَةِ المُتَقَدِّمَةِ -، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ (رَبُّكَ)(٣) لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ﴾ [يونس: ٩٩].

فَإِنْ كَانَ لَهُ سَبَبٌ آخَرُ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْ امْتِنَاعِهِ امْتِنَاعُهُ، نَحْو: «لَوْ لَمْ تَكُنِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضَّوْءُ مَوْجُوْداً»، وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ(٤) لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ»(٥)، إِذْ تَرْكُ العِصْيَانِ لَهُ عِدَّةُ أَسْبَابٍ، مِنْهَا: المَحَبَّةُ، وَمِنْهَا: الإِجْلالُ، وَمِنْهَا: الخَوْفُ، فَلا يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ الخَوْفِ انْتِفَاؤُهُ، كَمَا أَنَّ «الضَّوْءَ» لَهُ أَسْبَابٌ فَلا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الشَّمْسِ انْتِفَاؤُهُ.

= الاسمية علماً أنها في أحوالها كلها مختصة بالفعل، فذكر ابن مالك أن «لو» قد يليها مبتدأ وخبر، قيل: وهو مذهب الكوفيين، ومنع ذلك غيرهم وتأولوا ما ورد منه، فتأول الفارسي البيت على أن «حلقي» فاعل فعل مقدر، يفسره «شرق»، و«شرق» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو شرق. وقال ابن جني: وضعت الاسمية موضع الفعلية شذوذاً، والباء متعلقة بـ«شرق» الواقع خبراً لـ«حلقي». وقال ابن الناظم: «كان» الشأنية مضمرة فيه، والجملة المذكورة بعد «لو» خبر لها، تقديره: لو كان الشأن بغير الماء حلقي شرق، فقوله: «حلقي شرق» جملة اسمية في موضع النصب على أنها خبر «كان». وقد جعل بعضهم دخولها على الجملة الاسمية ضرورة.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٩، شرح الأشموني: ٤/٤٠، الشواهد الكبرى: ٤/٤٥٤، الكتاب: ١/٤٦٢، الخزانة: ٨/٥٠٨، ١١/١٥٢، مغني اللبيب: ٤٧٥، الهمع: ١٣٠٨، الدرر اللوامع: ٢/٨١، اللسان: (عصر)، شواهد المغني: ٢/٦٥٨، أبيات المغني: ٥/٨٢، الجنى الداني: ٢٨٠، شرح ابن الناظم: ٧١١، شرح ابن عصفور: ٢/٤٤٠، جواهر الأدب: ٣٢٧، تذكرة النحاة: ٤٠، ارتشاف الضرب: ٢/٥٧٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٣٦..

(١) تقدم تخريجه في ص ٢٤٧/٢ من هذا الكتاب.

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) هو صهيب بن سنان بن مالك، من بني النمر بن قاسط المعروف بصهيب الرومي، صحابي جليل، ولد بالموصل سنة ٣٢ ق.هـ وسبي في غارات الروم على ناحيتهم، فنشأ بينهم ثم اشتراه أحد بني كلب وقدم به مكة فابتاعه عبد الله بن جدعان التيمي، ثم أعتقه، فاحترف التجارة، وترك أمواله كلها في سبيل إخلاء قريش سبيله في الهجرة، وشهد بدراً وأحداً والمشاهد كلها، وتوفي بالمدينة سنة ٣٨هـ، وله ٣٠٧ أحاديث.
انظر ترجمته في طبقات ابن سعد: ٣/١٦١، الإصابة ترجمة: ٤٠٩٩، حلية الأولياء: ١/١٥١، صفة الصفوة: ١/١٦٩، الأعلام: ٣/٢١٠.

(٥) تقدم تخريجه ص ٢٤٨/٢ من هذا الكتاب.

الباب السادس والخمسون

أما، ولولا، ولوما

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

أَمَّا، وَلَوْلا، وَلَوْمَا

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا ... لتلْو تلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا
وَحَذْفُ ذِي الفَا شَذَّ[1] في نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ[2] مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

هَذِه الحُرُوفُ الثَّلاثَةُ تَقْتَضِي مُلازَمَةً بَيْنَ جُمْلَتَيْن، كَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ / ، فَلِذَلِكَ [٢٠٨/ب] عُقِّبَتْ بِهَا، إِلا أَنَّ «أَمَّا» المَفْتُوحَةَ[3] أَدْخَلُ في مَعْنَى الشَّرْطِ مِنْ أُخْتَيْهَا، وَتَقْتَضِي التَّفْصِيْلَ غَالِباً، بِأَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا مِثْلُهَا، نَحْو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، وَنَحْوُهُ كَثِيْرٌ.

وَقَدْ تَكُوْنُ لِمُجَرَّدِ التَّوْكِيْدِ الخَالي عَنِ التَّفْصِيْلِ، كَقَوْلِكَ: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ».

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «أَمَّا» يُعْطِي الكَلامَ فَضْلَ تَوْكِيْدٍ، تَقُوْلُ: «زَيْدٌ ذَاهِبٌ»، فَإِذَا قَصَدْتَ أَنَّهُ لا مَحَالَةَ ذَاهِبٌ، قُلْتَ: «أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ»[4].

---

(١) وفي الألفية (١٥٣): «قل». وعلى رواية: «شذ» شرح ابن طولون.

(٢) في الأصل: قولا. انظر الألفية: ١٥٣.

(٣) والأصح في «أما» أنها حرف بسيط. وقيل: مركب من «أم» و«ما». وذهب ثعلب إلى أنها جزاء، وهي «إن» الشرطية و«ما»، حذف فعل الشرط بعدها، ففتحت همزتها مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره.
انظر الهمع: ٤/٣٥٤، شرح الأشموني: ٤/٤٤، شرح الرضي: ٢/٣٩٧، الجنى الداني: ٥٢٣، ارتشاف الضرب: ٢/٥٦٨.

(٤) قال الزمخشري في الكشاف (١/٥٧- دار المعرفة): و«أما» حرف فيه معنى الشرط، ولذلك يجاب بالفاء، وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذاك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل لفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط. انتهى.
وانظر مغني اللبيب: ٨٢، أوضح المسالك: ٢٤٢، التصريح على التوضيح: ٢/٢٦١، شرح الأشموني: ٤/٤٦، الهمع: ٤/٣٥٧، وانظر الكتاب: ٢/٣١٢.

وَفي الحالَيْنِ هي مُؤَوَّلَةٌ بأداة الشَّرْط وَجُمْلَة، كَمَا ذَكَرَ المُصَنِّفُ(١)، فإذَا قُلْتَ: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ» فَتَأْوِيْلُهُ: مَهْمَا يَكُنْ(٢) مِنْ شَيءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَتَلْزَمُ الفَاءُ لتلو تلوهَا سَوَاءٌ كَانَ مبتَدَأً مُخْبَراً عَنْهُ بتلوه، نَحْو: ﴿وَأَمَّا الَّذِيْنَ ابْيَضَّتْ وُجُوْهُهُمْ، فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [آل عمران:١٠٧]، أَوْ مَفْعُوْلاً وَتِلْوُهُ هُوَ العَامِلُ فِيْه، نَحْو: ﴿فَأَمَّا اليَتِيْمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

وَتُحْذَفُ هَذه الفَاءُ كَثيْراً إِذَا كَانَ مَعَهَا قَوْلٌ قَدْ نُبذَ - أي: طُرِحَ - وَاسْتُغْنِيَ عَنْهُ بالمَقُوْل، نَحْو: ﴿فَأَمَّا الَّذِيْنَ اسْوَدَّتْ وُجُوْهُهُمْ، أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران:١٠٦]، لأَنَّ تَقْدِيْرَهُ: فَيُقَالُ لَهُم: أَكَفَرْتُمْ.

أَمَّا دُوْنَ ذَلكَ فَلا تُحْذَفُ إلا في الضَّرُوْرَة، كَقَوْلِه:

٢٧٨ - فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ....

وَحَذْفُهَا(٣) في النَّثْرِ شَاذٌّ(٤)، وَمِنْهُ في الحَدِيْث: «أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُوْنَ شُرُوْطاً لَيْسَتْ في كِتَابِ اللَّهِ»(٥).

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية (٣/١٦٤٦): «وتقدر بـ«مهما يك من شيء»، ولا يليها فعل، لأنها قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط». انتهى. وهو مذهب الجمهور. وقيل: نائبة عن فعل الشرط فقط. قاله في البسيط.
انظر الهمع: ٤/٣٥٥، الكتاب: ٢/٣١٢، الجنى الداني: ٥٢٢، شرح الرضي: ٢/٣٩٧، ارتشاف الضرب: ٢/٥٦٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٦١.

(٢) في الأصل: يلن. راجع التصريح: ٢/٢٦٢.

٢٧٨- من الطويل للحارث بن خالد المخزومي، وعجزه:
وَلَكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ
عراض: جمع «عرض» بمعنى: الناحية. المواكب: جمع «موكب» وهم القوم الركب على الإبل المزينة، ويطلق على جماعة الفرسان. والشاهد في قوله: «لا قتال لديكم» حيث حذفت الفاء من الجملة الواقعة جواباً لـ«أما» للضرورة، وكان القياس أن يقال: فلا قتال.
انظر شرح الأشموني: ١/١٩٦، ٢٢٤، ٤/٤٥، الشواهد الكبرى: ١/٥٧٧، ٤/٤٧٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢٦٢، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٠٢، المقتضب: ٢/٦٩، المنصف: ٣/١١٨، أمالي ابن الشجري: ١/٢٨٥، ٢٩٠، ٢/٣٤٨، شرح ابن يعيش: ٧/١٣٤، ٩/١٢، مغني اللبيب: ٨٤، الهمع: ١٣٢٨، الدرر اللوامع: ٢/٨٤، الخزانة: ١/٤٥٣، أبيات المغني: ١/٣٩٦، شواهد المغني: ١/١٧٧، شرح ابن عقيل: ٢/١٣١، شواهد الجرجاوي: ٢٥١، شرح ابن الناظم: ٧١٥، شرح دحلان: ١٥٩، الجنى الداني: ٥٢٤، كاشف الخصاصة: ٣٢٨، المقتصد: ١/٣٦٦، المطالع السعيدة: ٤٥٩، الجامع الصغير: ٤٧، أسرار العربية: ١٠٦، ارتشاف الضرب: ٢/٥٧٠.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط.

(٤) وفي شواهد التوضيح (١٣٨) قال ابن مالك: وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث فعلم =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى / : [١/٢٠٩]

لَوْلا وَلَوْمَا يَلْزَمَان الابْتدا إذَا امْتنَاعاً بـوُجُوْدٍ عقـدا

إذَا أُرِيْدَ بـ «لَوْلا، ولَوْمَا» المُلازَمَةُ، فَهُمَا حَرْفَا امْتِنَاعٍ لوُجُوْد، لأَنَّهُمَا يَقْتَضِيَان امْتِنَاعَ جَوابِهِمَا لوُجُوْد تَاليهِمَا، نَحْو: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ﴾ [سبأ: ٣١]، وتَقُوْل: «لَوْمَا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ».

وَيَلْزَمَان حِيْنَئذٍ المُبْتَدَأ - كَمَا مُثِّلَ -، وَخَبَرُهُ لازِمُ الحَذْفِ غَالِباً - كَمَا سَبَقَ في بَابِ الابْتِدَاءِ[١] - وَجَوابُهُمَا حِيْنَئذ: إمَّا مَاضِيَ اللَّفْظِ، وَإمَّا مَاضِيَ المَعْنَى، نَحْو: «لَوْلا زَيْدٌ لَمْ آتِكَ»، ثُمَّ مَاضِي اللَّفْظِ إنْ كَانَ مُثْبَتاً، فَالأَكْثَرُ اقْتِرَانُهُ بِاللَّامِ، نَحْو: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾ [النساء: ٨٣]، وَالمَنْفِيُّ بـ «مَا» عَكْسُهُ، نَحْو: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [النور: ٢١]، وَقَدْ يُحْذَفُ للعِلْمِ بِهِ، نَحْو: ﴿وَلَوْلا[٢] فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيْمٌ[٣]﴾[٤] [النور: ١٠].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَبِهِمَا التَّحْضِيْضُ مِزْ وَهَلاَّ أَلاَّ أَلا وَأَوْلِيَنْهَا الفِعْلا[٥]
وَقَدْ يَلِيْهَا[٦] اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

مِنْ مَعَانِي «لَوْلا، وَلَوْمَا» التَّحْضِيْضُ، وَمَعْنَاهُ الحَثُّ عَلَى الفِعْلِ.

= بتحقيق عدم التضييق، وأن من خصه بالشعر أو بالصورة المعنية من النثر مقصر في فتواه، عاجز عن نصرة دعواه. انتهى.

(٥) الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري: ٣/٩٩٦، فتح الباري: ٤/٣٧٦، وفي مسلم حديث رقم (١٥٠٤) برواية: «أَمَّا بَعْدُ: فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُوْنَ ... إلخ». وانظر الحديث برواية المؤلف في التصريح على التوضيح: ٢/٢٦٢، شواهد التوضيح: ١٣٦، أوضح المسالك: ٢٤٣، شرح المرادي: ٤/٢٨٥، شرح الأشموني: ٤/٤٥، أبيات المغني: ١/٣٧٤، ٣٧٥، الجنى الداني: ٥٢٤، شرح ابن الناظم: ٧١٥، شرح ابن عقيل: ٢/١٣١.

---

(١) انظر ص ١٩٦/١ من هذا الكتاب.
(٢) في الأصل: الواو. ساقط.
(٣) في الأصل: رحيم.
(٤) أي: لآخذكم. انظر ارتشاف الضرب: ٢/٥٧٨.
(٥) في الأصل: فعلا. انظر الألفية: ١٥٤.
(٦) في الأصل: يليهما. انظر الألفية: ١٥٤.

وَمِنَ الحُرُوفِ الدَّالَّة عَلى التَّحْضِيْضِ «هَلا»، و«أَلا» مُشَدَّدَةً، وَمُخَفَّفَةً.

وَتَخْتَصُّ أَدَوَاتُ التَّحْضِيْضِ بالأَفْعَالِ، وَلا يَلِيْهَا إلا المَاضِي، نَحْو: ﴿فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢]، أَوِ المُضَارِعُ نَحْو: ﴿لَوْمَا تَأْتِيْنَا بِالمَلائِكَةِ﴾ [الحجر: ٧].

[٢٠٩/ب] وَقَدْ يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الفِعْلِ بِجُمْلَةٍ اعْتِرَاضِيَّةٍ/ نَحْو: ﴿فَلَوْلا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِيْنِيْنَ، تَرْجِعُوْنَهَا[١]﴾ [الواقعة: ٨٦، ٨٧].

وَقَدْ يَلِيْهَا اسْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ قَبْلَهُ، نَحْو:

٢٧٩ - أَتَيْتُ بِعَبْدِ[٢] اللّٰهِ فِي القَيْدِ مُوْثَقَاً فَهَلاً سَعِيْدَاً ذَا الخِيَانَةِ[٣] وَالغَدْرِ

تَقْدِيْرُهُ: أسرت، أَوْ بِفِعْلٍ مُؤَخَّرٍ عَنْهُ، نَحْو: ﴿وَلَوْلا[٤] إِذْ سَمِعْتُمُوْهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦].

فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ، نَحْو:

٢٨٠ - .... فَهَلاً نَفْسُ لَيْلى شَفِيْعُهَا

قُدِّرَ بَعْدَهَا «كَانَ» رَافِعَةً لِضَمِيْرِ الشَّأْنِ، وَالجُمْلَةُ خَبَرُهَا.

---

(١) في الأصل: ترجوانها.

٢٧٩- من الطويل، ولم أعثر على قائله. ويروى: «في القد» بدل «في القيد»، وهو سير يقد من جلد غير مدبوغ، والقدة أخص منه، والجمع: أقدة. والشاهد في قوله: «سعيداً» حيث جاء منصوباً بعد حرف التحضيض بتقدير العامل، إذ التقدير: فهلا أسرت سعيداً، وذلك لأن حروف التحضيض لا تدخل إلا على الفعل.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٥٣، شرح الأشموني: ٤/٥١، الشواهد الكبرى: ٤/٤٧٥، أمالي ابن الشجري: ١/٣٥٣، شرح ابن الناظم: ٧١٨.

(٢) في الأصل: تعبد. راجع المصادر المتقدمة.

(٣) في الأصل: والخيانة. راجع المصادر المتقدمة.

(٤) في الأصل: الواو. ساقط.

٢٨٠- من الطويل، اختلف في قائله، فنسبه العيني لقيس بن الملوح العامري (صاحب ليلى)، وهو أول بيتين في ديوانه (١٩٥)، وقيل: هو للصمة بن عبد الله القشيري، وقيل: لإبراهيم ابن الصولي، وهو في ديوان ابن الدمينة (٢٠٦) أيضاً وتمامه:

وَنُبِّئْتُ لَيْلى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلا نَفْسُ لَيْلى شَفِيْعُهَا

نبئت: أخبرت. ويروى: «يقولون» بدل «ونبئت». والشاهد فيه على حذف الفعل بعد «هلا» التي للتحضيض، لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية، والتقدير: فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها، وجملة «نفس ليلى شفيعها» خبر كان المحذوفة. وخرجه بعضهم على جعل ما بعدها فاعلاً بفعل مقدر تقديره: فهلا شفعت نفس ليلى، و«شفيعها» خبر مبتدأ محذوف أي: هي شفيعها، قال المرادي: وفيه تكلف. =

الباب السابع والخمسون

الإخبار بالذي والألف واللام

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالأَلِفِ وَالَّلامِ

هَذَا البَابُ وَضَعَهُ النُّحَاةُ للتَّدْرِيْبِ في الأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ، وَاخْتِبَارِ المُبْتَدِىءِ في كَيْفِيَّةِ تَرْكِيْبِ الكَلامِ، كَمَا وَضَعَ أَهْلُ التَّصْرِيْفِ مَسَائِلَ التَّمْرِيْنِ في الأَحْكَامِ التَّصْرِيْفِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ تَنْطِق العَرَبُ بِمِثْلِهَا.

وَيُصَارُ إِلى هَذَا الإِخْبَارِ، إِمَّا لِقَصْدِ الاخْتِصَاصِ[1]، وَإِمَّا لِتَقْوِيَةِ الحُكْمِ[2]، وَإِمَّا لِتَشْوِيْقِ[3] السَّامِعِ[4]، وَإِمَّا لإِجَابَةِ المُمْتَحَنِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

مَا قِيْلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ ... عَنِ الَّذِي مُبْتَدأً قَبْلُ اسْتَقَرْ

وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَةْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةْ

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ... ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَادْرِ المَأْخَذَا

= انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٥٤، تذكرة النحاة: ٧٩، شرح الأشموني: ٢/٢٥٩، ٤/٥٢، الشواهد الكبرى: ٣/٤١٦، ٤/٤٥٧، ٤٧٨، التصريح على التوضيح: ٢/٤١، ٢٦٣، الخزانة: ٣/٦٠، ٨/٥١٣، ١١/٢٤٥، ٣٠٣، مغني اللبيب: ١١٧، ٤٧٧، ٥٧٢، ٩٩٠، الهمع: ١٣٢٥، الدرر اللوامع: ٢/٨٣، شواهد المغني: ١/٢٢١، أبيات المغني: ٢/١١٩، تاج علوم الأدب: ٢/٥٢٠، شرح ابن الناظم: ٧١٢، ٧١٩، شرح المرادي: ٤/٢٩٠، البهجة المرضية: ١٠١، الجنى الداني: ٥٠٩، ٦١٣، كاشف الخصاصة: ٣٣٠.

(١) كقولك: «الذي قام زيد»، رداً على من قال: «قام عمرو»، أو قال: «قام زيد وعمرو». انظر شرح الأشموني مع الصبان: ٤/٥٣، حاشية يس: ٢/٢٦٤.

(٢) وذلك لأن فيه إسنادين: إلى الضمير وإلى الظاهر، فهو أقوى مما فيه إسناد واحد. انظر الأشموني مع الصبان: ٤/٥٣، حاشية يس: ٢/٢٦٤.

(٣) في الأصل: لتشريق. راجع الأشموني: ٤/٥٣.

(٤) كقول واصف ناقة صالح عليه السلام:

وَالَّذِي حَارَتِ البَرِيَّةُ فِيْه ... حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

انظر الأشموني مع الصبان: ٤/٥٣، حاشية يس: ٢/٢٦٤.

هَذَا بَيَانُ صِفَةِ الإِخْبَارِ، فَمَا قِيلَ لَكَ أَخْبِرْ عَنْهُ بـ «الَّذي» - جَعَلْتَهُ خَبَراً مُؤَخَّراً عَنِ المَوْصُولِ الَّذي اسْتَقَرَّ في أَوَّلِ الكَلامِ، وَمَا سِوَى / المُخْبَرِ به وَالمُخْبَرِ [٢١٠/أ] عَنْهُ (اجْعَلْهُ صِلَةً عَائِدُهَا)(١) هُوَ (خَلَفٌ عَنِ الاسْمِ)(٢) الَّذي حَصَلَتِ التَّكْمِلَةُ بِهِ لِمَجِيئِهِ خَبَراً(٣).

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: أَخْبِرْ عَنْ «زَيْد»، مِنْ قَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ زَيْداً» بـ«الَّذي» - قُلْتَ: «الَّذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ»، فَتُؤَخِّرُ «زَيْداً»(٤)، وَتَرْفَعُهُ على أَنَّهُ خَبَرٌ، وَتَبْدَأُ الكَلامَ بِمَوْصُولٍ مُطَابِقٍ لَهُ، وَتَجْعَلُ مَا بَقِيَ مِنَ الجُمْلَةِ صِلَتَهُ، وَتَجْعَلُ في مَحَلِّ «زَيْد»(٥) ضَمِيراً عَائِداً عَلَى المَوْصُولِ، فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَعْمَالٍ في هَذَا التَّرْكِيبِ، لا يَجُوزُ الإِخْلالُ بِشَيءٍ مِنْهَا.

وَقَدْ عَلِمْتَ(٦) بِهَذَا أَنَّ عِبَارَةَ النُّحَاةِ في هَذَا المَحَلِّ فِيهَا تَجَوُّزٌ، فَإِنَّ «الَّذي» مُخْبَرٌ عَنْهُ، لا مُخْبَرٌ بهِ، وَ«زَيْدٌ» بالعَكْسِ، وَذَلِكَ خِلافُ الظَّاهِرِ مِنْ قَوْلِهِمْ: «أَخْبِرْ عَنْ كَذَا بِالَّذي»، وَتَأْوِيلُ الكَلامِ: أَخْبِرْ عَنْ مُسَمَّى «زَيْدٍ» في حَالِ تَعْبِيرِكَ عَنْهُ بـ«الَّذي»(٧).

(١-٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) انظر شرح ابن الناظم: ٧٢١، شرح الأشموني: ٤ / ٥٤، شرح المكودي: ٢ / ١٠٤، التصريح على التوضيح: ٢ ٢٦٤، كاشف الخصاصة: ٣٣١، شرح دحلان: ١٦٠، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٣٣.

(٤) في الأصل: زيد.

(٥) الذي أخرته. انظر شرح الأشموني: ٤ / ٥٤، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٦٤.

(٦) في الأصل: عملت.

(٧) قال ابن مالك: المخبر عنه في هذا الباب هو المجعول في آخر الجملة خبراً لموصول مبتدأ تصدر به الجملة. وقال ابن السراج: وإنما قال النحويون أخبر عنه وهو اللفظ خبر، لأنه في المعنى محدث عنه. وقال أبو حيان: ويحتمل أن الباء بمعنى: «عن»، و«عن» بمعنى: الباء، كما تقول: سألت عنه، وسألت به، فكأنه قال: أخبر بهذا الاسم أي: صيره خبراً. وقال المكودي: الباء في قوله: «بالذي» باء السببية لا باء التعدية، وعلله بأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى: إن الذي به يكون الإخبار، وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن الذي بغيره. وقال ابن عصفور: إن كلامهم مؤول على معنى الإخبار عن مسمى «زيد» في حال التعبير عنه بـ«الذي».

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤ / ١٧٧٢، الأصول لابن السراج: ٢ / ٢٧١، النكت الحسان لأبي حيان: ١٨٩، الهمع: ٥ / ٢٩٧، شرح المكودي: ٢ / ١٠٤، إعراب الألفية: ١١٦، شرح الأشموني: ٤ / ٥٢، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٦٤، المطالع السعيدة: ١٩٤، المساعد لابن عقيل: ٣ / ٢٧٨.

وَلْنَذْكُرْ مَسْأَلَتَيْنِ غَيْرَ مَسْأَلَة الكتاب يَتَّضِحُ بِهِمَا المَعْنَى:

إِذَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْ «زَيْد» مِنْ قَوْلِنَا: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» بـ «الَّذي» قُلْتَ: «الَّذي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ»، فَـ «الَّذي» مُبْتَدأٌ، وَهُوَ ضَميرٌ خَلَفٌ عَنْ «زَيْد» وَهُوَ العَائِدُ، وَأَتَيْتَ بِه مُنْفَصِلاً لِعَدَمِ مَا يَتَّصِلُ بِه، و«هُوَ» و«مُنْطَلِقٌ» الصِلَةُ، وَ«زَيْدٌ» الخَبَرُ.

فَإِنْ قِيلَ أَخْبِرْ عَنْ «التَّاء» مِنْ قَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ زَيْداً» عَمِلْتَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الأَعْمَالِ الخَمْسَة، واحْتَجْتَ إِلى عَمَلٍ سَادِسٍ، وَهُوَ أَنْ تَأْتِي بِالضَميرِ المُخْبَرِ عَنْهُ مُنْفَصِلاً، فَتَقُولُ: «الَّذي ضَرَبَ زَيْداً أَنَا» وَالعَائِدُ الَّذي «هُوَ» خَلَفٌ عَنْ الضَّمِيرِ، هُوَ فَاعِلُ/ «ضَرَبَ» مُسْتَتِراً، فَاعْرِفِ المَأْخَذَ وَقِسْ عَلَيْه. [٢١٠/ب]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَبِـاللَّـذَيْـنِ وَالَّـذِيـنَ وَالَّتِي … أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ المُثْبَتِ

يُخْبَرُ بِفُرُوعِ «الَّذي» مِنْ تَأْنِيثِه، وَتَثْنِيَةِ كُلٍّ مِنْهُمَا، وَجَمْعِه، كَمَا يُخْبَرُ بِـ«الَّذي» مُرَاعِياً في ذَلِكَ كُلِّه مُطَابَقَتَهُ لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ في المَوْصُولِ المُخْبَرِ بِه، وَفي العَائِدِ عَلَيْه، فَيَشْمَلُ خَمْسَ مَسَائِلَ نَنْظُرُهَا بِمِثَالٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ: «بَلَّغَ امْرَأَتَاكَ رِسَالَةً مِنْ أَخَوَيْكَ إِلى أُمَّهَاتِكَ بِحُضُورِ قَوْمِكَ. فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ «الرِّسَالَة» مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ - قُلْتَ: الَّتي بَلَّغَهَا امْرَأَتَاكَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلى أُمَّهَاتِكَ بِحُضُورِ قَوْمِكَ - رِسَالَةٌ» فَتُقَدِّمُ المُضْمَرَ عَنْ مَحَلِّه، وَتَصِلُهُ بِالفِعْلِ، لأَنَّهُ أَمْكَنَ الإِتْيَانُ بِه مُتَّصِلاً، فَلا يُعْدَلُ إِلى المُنْفَصِلِ، وَلا مَانِعَ مِنْ حَذْفِه لأَنَّهُ عَائِدٌ مُتَّصِلٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ، فَيُحْذَفُ، كَمَا في غَيْرِ هَذَا البَابِ. وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ «الأَخَوَيْنِ» - قُلْتَ: «اللَّذَانِ بَلَّغَ امْرَأَتَاكَ رِسَالَةً مِنْهُمَا (إِلى)[1] أُمَّهَاتِكَ، بِحُضُورِ قَوْمِكَ - أَخَوَاكَ».

وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ «امْرَأَتَيْكَ» - قُلْتَ: «اللَّتَانِ بَلَّغَا رِسَالَةً مِنْ أَخَوَيْكَ إِلى أُمَّهَاتِكَ، بِحُضُورِ قَوْمِكَ - امْرَأَتَاكَ».

وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ «القَوْمِ» - قُلْتَ: «الَّذِينَ بَلَّغَ امْرَأَتَاكَ رِسَالَةً مِنْ أَخَوَيْكَ إِلى أُمَّهَاتِكَ، بِحُضُورِهِمْ - قَوْمُكَ».

وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ «الأُمَّهَات» - قُلْتَ: «اللَّاتِي بَلَّغَ امْرَأَتَاكَ رِسَالَةً/ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِنَّ بِحُضُورِ قَوْمِكَ - أُمَّهَاتُكَ». [٢١١/أ]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

قَبُـولُ تَـأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَـا … أُخْبِـرَ عَـنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَـا

كَـذَا الغِنَـى عَـنْـهُ بِـأَجْنَبِيٍّ اوْ … بِـمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

ذَكَرَ لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ في هَذَا البَاب أَرْبَعَةَ شُرُوْط:

أَحدُهَا: أَنْ يَكُوْنَ قَابلاً للتَأْخِيْر، (فَلا يُخْبَرُ)[١] عمَّا[٢] لَمْ يَقْبَلِ التَّأْخِيْرَ، لاسْتِحْقَاق التَّصَدُّرِ، كَأَسْمَاء الاسْتفْهَام، وَالشَّرْط، و«كَمْ» الخَبَريَّة، لمَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلكَ تَأْخِيْرُهُ إِلى آخر الكَلام، فَيَزُوْلُ مَا اسْتَقَرَّ لَهُ مِنَ التَّصَدُّرِ[٣]. وَلا يَرِدُ عَلى ذَلكَ الضَمِيْرُ المُتَّصِلُ، فَإِنَّ خَلَفَهُ - وَهُوَ المُنْفَصِلُ - يَقْبَلُ التَّأْخِيْرَ.

الثَّاني: أَنْ يَكُوْنَ قَابلاً للتَعْرِيْف، فَلا يُخْبَرُ عَنِ الحَال، وَالتَّمْييْز، لمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّكَ تَأْتِي في مَحَلِّ المُخْبَرِ عَنْهُ بِضَمِيْرٍ، فَيَكُوْنُ قَدْ نَصَبْتَ الضَّمِيْرَ عَلى الحَالِ أَوْ التَّمْييْز[٤]، وَذَلكَ لا يَجُوْزُ[٥].

وَكَذَا لا يُخْبَرُ[٦] عَنْ «أَحَد» مِنْ قَوْلكَ: «لَمْ أَرَ أَحَداً»، لأَنَّهُ لا يَقْبَلُ التَّعْرِيْفَ، فَلا يَصِحُّ وُقُوْعُهُ خَبَراً عَنَ المَعْرِفَةِ. هَذَا هُوَ المَانعُ مِنَ الإِخْبَارِ عَنْهُ، لا عَدَمُ جَوَازِ وُرُوْده في الإِثْبَات[٧].

الثَّالثُ: أَنْ يَصِحَّ الاسْتغْنَاءُ عَنْهُ بأَجْنَبِيٍّ، فَلا يُخْبَرُ عَنْ «الهَاء» مِنْ قَوْلكَ: «زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ»، فَإِنَّكَ لَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ لَقُلْتَ: «الَّذي زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ هُوَ» فَيَكُوْنُ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع الأشموني: ٤ / ٥٥ .

(٢) في الأصل: فيما.

(٣) هذا مذهب الجمهور. وقيل: إلا اسم الاستفهام فإنه يجوز الإخبار عنه، ويلزم الصدر، فيقال في: «أيهم قائم»: «أيهم الذي هو قائم»، وفي: «أيهم ضربت»: «أيهم الذي إياه ضربت»، وإليه ذهب ابن عصفور.
انظر الهمع: ٥ / ٣٠٠، شرح ابن عصفور: ٢ / ٤٩٥، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٦٥، حاشية الصبان: ٤ / ٥٥ .

(٤) في الأصل: والتمييز.

(٥) قال ابن عصفور: وأما امتناع الإخبار عن الحال والتمييز، فلأن ذلك يؤدي إلى رفعهما، وذلك إخراج لهما عن بابهما، وأيضاً فإن ذلك يؤدي إلى إضمارهما وجعلهما معرفتين، والحال والتمييز لا يكونان أبداً إلا منصوبين مظهرين منكرين.
انظر شرح ابن عصفور: ٢ / ٤٩٨، شرح الرضي: ٢ / ٤٦، الفوائد الضيائية: ٢ / ١٠٦، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٦٥، المطالع السعيدة: ١٩٤ .

(٦) في الأصل: تخبر.

(٧) وقال ابن مالك: ونبهت باشتراط جواز الاستغناء عنه بمثبت: على أنه لا يخبر عن «أحد» ولا «عريب» ولا «ديار» ونحوها من الأسماء التي لا تستعمل إلا في النفي. انتهى.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤ / ١٧٧٤، الهمع: ٥ / ٣٠٠، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٦٧، شرح الأشموني: ٤ / ٥٥٦، شرح الرضي: ٢ / ٤٦، المطالع السعيدة: ١٩٥ .

الضَميرُ المُنْفَصِلُ[١] خَبَراً عَنِ «الَّذي» /، وَالمُتَّصِلُ الَّذي وَضَعْتَهُ مَكَانَهُ خَلَفٌ [٢١١/ب] عَنْهُ[٢]، فَإِنْ جَعَلْتَهُ[٣] عَائِداً عَلى المَوْصُوْلِ، كَمَا هُوَ قَاعِدَةُ البَابِ[٤] - بَقِي المُبْتَدَأُ[٥] بلا عَائد، وَإِنْ جَعَلْتَهُ رَابِطاً للمُبْتَدَأ خَرَجْتَ عَنْ قَاعِدَةِ البَابِ بِجَعْلِ[٦] الضَّمِيْرِ الوَاقِعِ في مَحَلِّ المُخْبَرِ عَنْهُ، غَيْرَ عائد عَلى المَوْصُوْلِ[٧].

الرَّابِعُ: أَنْ يَصِحَّ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِمُضْمَرٍ، فَلا يَجُوْزُ الإِخْبَارُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الأَسْمَاءِ المَجْرُوْرَةِ بِحُرُوْفِ[٨] الجَرِّ، الَّتي لا تَدْخُلُ عَلى المُضْمَرِ، كَـ «مُذْ وَمُنْذُ، وَحَتَّى»[٩] لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الإِخْبَارَ يَسْتَدْعِي ضَمِيْراً وَاقِعاً في مَحَلِّ الاسْمِ المُخْبَرِ عَنْهُ يَكُوْنُ خَلَفاً عَنْهُ.

وكَذَا كُلُّ اسْمٍ لا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ في مَحَلِّه الضَّمِيْرُ، كَالاسْمِ الوَاقِعِ نَعْتاً، أَوْ مَنْعُوْتاً، أَوْ مُضَافاً (أَوْ)[١٠] عَامِلاً، فَلا يَصِحُّ الإِخْبَارُ عَنْ وَاحد مِنَ الأَسْمَاءِ الوَاقِعَةِ في قَوْلِكَ: «أَعْجَبَ أَبَا زَيْدٍ ضَرْبٌ عَمْراً الكَرِيْمَ»، إلا عَنْ «زَيْدٍ» خَاصَّةً[١١].

---

(١) في الأصل: ضمير منفصل. وهذا الضمير هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٦٦، شرح الأشموني: ٤/٥٦ .

(٢) أي: عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً بالفعل. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٦٦، شرح الأشموني: ٤/٥٦ .

(٣) أي: فإن جعلت هذا الضمير المتصل الآن الموجود في «الذي زيد ضربته هو». انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٦٦، شرح الأشموني: ٤/٥٦ .

(٤) في الأصل: الباء.

(٥) الذي هو «زيد».

(٦) في الأصل: يجعل.

(٧) ولا سبيل إلى كون هذا الضمير عائداً عليهما، إذ عود ضمير مفرد على شيئين محال من جهة الصناعة، وأما من جهة المعنى، فقال الفارسي: لا فائدة في هذا الإخبار، لأن الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ، فهو كقولك: «الذاهب جاريته صاحبها». انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٦٦، الهمع: ٥/٣٠١ . وقال ابن مالك: فلو كان الضمير عائداً إلى اسم من جملة أخرى جاز الإخبار عنه نحو أن يذكر إنسان فيقول: «لقيته»، فيجوز الإخبار عن الهاء، فيقال: «الذي لقيته هو» نبه على ذلك الشلوبين، مستدركاً على الجزولي في قوله: «وألا يكون قبل الإخبار عائداً على شيء. انتهى. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٧٧٤، الهمع: ٥/٣٠١ .

(٨) في الأصل: بحرف.

(٩) فإنهن لا يجررن إلا الظاهر. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٦٦، شرح الأشموني: ٤/٥٦ .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/٢٦٦ .

(١١) وذلك لأن الضمير يخلف «زيداً» ولا يخلفهن. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٦٦، شرح الأشموني: ٤/٥٦، قال ابن عصفور: وأما امتناع الإخبار عن الاسم العامل، كالمصدر =

أَمَّا «الأَبُ»، فَلأَنَّهُ مُضَافٌ، وَأَمَّا «ضَرْبٌ»، فَلأَنَّهُ عَامِلٌ، وَأَمَّا «عَمْراً»، فَلأَنَّهُ مَنْعُوتٌ(١)، وَأَمَّا «الكَرِيمَ» فَلأَنَّهُ نَعْتٌ.

نَعمْ لَوْ أَخْبَرْتَ عَنِ (المُضَافِ وَ)(٢) المُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ عَنِ العَامِلِ وَالمَعْمُوْلِ(٣) أَوْ عَنِ النَّعْتِ وَالمَنْعُوْتِ مَعاً - بَقِيَ(٤) الإِخْبَارُ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ يَصِحُّ إِضْمَارُهُ.

فَتَقُوْلُ في الأَوَّلِ: «الَّذِي أَعْجَبَهُ ضَرْبٌ عَمْراً الكَرِيْمَ(٥) أَبُوْ زَيْدٍ»، وفي الثَّانِي: «الَّذِي أَعْجَبَ أَبَا زَيْدٍ ضَرْبٌ عَمْراً الكَرِيمَ»(٦)، فَيَكُوْنُ/ الضَّمِيْرُ مُسْتَتِراً [١/٢١٢] في «أَعْجَبَ» وَقُدِّمَ عَنْ مَحَلِّه، لِيَقَعَ مُتَّصِلاً، وَفي الثَّالِثِ: «الَّذِي أَعْجَبَ أَبَا زَيْدٍ ضَرْبُهُ عَمْرٌو الكَرِيْمُ» فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ.

وَلِلمُخْبَرِ عَنْهُ ثَلاثَةُ(٧) شُرُوْط أُخَرُ:

أَحَدُهَا: جَوَازُ اسْتِعْمَالِهِ مَرْفُوْعاً، فَلا يُخْبَرُ عَنْ لازِمِ النَّصْبِ عَلى الظَّرْفِيَّةِ، كَـ«عِنْدَ» وَ«لَدَى»(٨).

الثَّانِي: أَنْ يَكُوْنَ وَاقِعاً في جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ، فَلا يَصِحُّ الإِخْبَارُ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ: «اضْرِبْ زَيْداً»(٩)، لامْتِنَاعِ وُقُوْعِ الطَّلَبِ صِلَةً.

الثَّالِثُ: أَلا يَكُوْنَ في إِحْدَى جُمْلَتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ(١٠)، (نَحْو: «زَيْدٌ قَعَدَ

= وشبهه، فلأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الضمير عاملاً، وذلك لا يجوز إلا عند أهل الكوفة فإنهم يجيزون «ضربي زيداً حسن، وهو عمراً قبيح»، وذلك لا يجوز عندنا. وأما امتناع الإخبار عن المضاف دون المضاف إليه، فلما يؤدي من إضافة المضمر، وذلك لا يجوز. وأما امتناع الإخبار عن النعت دون المنعوت، فلما يؤدي من النعت بالمضمر والمضمر لا ينعت به، لأنه ليس مساوياً ولا منزلاً منزلته. وأما امتناع الإخبار عن المنعوت دون النعت، فلما يؤدي إليه من نعت المضمر، وذلك لا يجوز.
انظر شرح ابن عصفور: ٢/٤٩٧-٤٩٨، وانظر الفوائد الضيائية: ٢/١٠٥، شرح الرضي: ٢/٤٦.

(١) في الأصل: معمول. راجع شرح الأشموني: ٤/٥٦.
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/٢٦٦.
(٣) في الأصل: أو معمول. راجع التصريح: ٢/٢٦٦.
(٤) في الأصل: وبقي.
(٥) في الأصل: الكريم. ساقط. راجع التصريح: ٢/٢٦٦.
(٦) في الأصل: الكريم. ساقط. راجع التصريح: ٢/٢٦٦ - ٢٦٧.
(٧) في الأصل: ثلاث.
(٨) في الأصل: وكذا.
(٩) في الأصل: زيد. راجع التصريح: ٢/٢٦٧.
(١٠) في الأصل: مستفتين. راجع أوضح المسالك: ٢٤٦، انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٦٧، أي: لا رابط لإحداهما بالأخرى. انظر الصبان مع الأشموني: ٤/٥٧.

عَمْرٌو» مِنْ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو»[١]، بخلاف[٢])[٣] نَحْو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَقَعَدَ عَمْرٌو»، وَنَحْوِ: «ضَرَبَنِي[٤] وَضَرَبْتُ زَيْداً»، لِصِحَّةِ وُقُوعِ الجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ في هَذِهِ المُثُلِ صِلَةً، بِخِلافِ المِثَالِ الأَوَّلِ[٥].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ ... كَصَوْغِ[٦] وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ البَطَلْ

لا يُخْبَرُ هُنَا بِشَيْءٍ مِنَ المَوْصُوْلاتِ غَيْرَ «الَّذِي» وَفُرُوْعِه - كَمَا تَقَدَّمَ -، إلا «أَلْ» فَإِنَّ الإِخْبَارَ بِهَا جَائِزٌ، لَكِنْ بِالشُّرُوطِ السَّبْعَةِ[٧] المُتَقَدِّمَةِ في الإِخْبَارِ بـ«الَّذِي»، وَتَزِيْدُ عَلَيْهَا بِثَلاثَةِ شُرُوطٍ أُخَر:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُوْنَ المُخْبَرُ عَنْهُ وَاقِعاً في جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُوْنَ الفِعْلُ فِيْهَا[٨] مُقَدَّماً.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُوْنَ الفِعْلُ مُتَصَرِّفًا، بِحَيْثُ يَصِحُّ أَنْ/ يُصَاغُ مِنْهُ وَصْفٌ[٩] [٢١٢/ب] يَكُوْنُ صِلَةً لـ«أَلْ».

فَتَقُوْلُ في الإِخْبَارِ عَنِ الفَاعِلِ مِنْ قَوْلِكَ: «وَقَى اللَّهُ البَطَلَ»: «الوَاقِي البَطَلَ اللَّهُ»، وَالضَّمِيْرُ الوَاقِعُ في مَحَلِّ المُخْبَرِ عَنْهُ مُسْتَتِرٌ في الوَصْفِ، وَهُوَ العَائِدُ عَلى «أَلْ».

---

(١) فلا يقال: «الذي قام وقعد عمرو وزيد» لأن جمل «قعد عمرو» ليس فيها ضمير يعود على الموصول، ولا هي معطوفة بالفاء، فلا تصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة. انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٦٧.

(٢) أي: بخلاف ما إذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء، أو كان العطف بين الجملتين بالفاء، أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه، وذلك كالأمثلة الآتية التي ذكرها المؤلف. انظر شرح الأشموني: ٤/ ٥٧، انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٦٧.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر أوضح المسالك: ٢٤٦، انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٦٧.

(٤) في الأصل: ضربني وضربني.

(٥) وذلك لأن المخبر عنه في إحدى جملتين ليس في الأخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء. انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٦٧.

(٦) في الأصل: لصوغ. انظر الألفية: ١٥٦.

(٧) في الأصل: الستة. راجع ص ٢٥٨-٢٦٠/ ٢ من هذا الكتاب.

(٨) في الأصل: فيه.

(٩) في الأصل: وصفى.

وَفي الإِخْبَارِ عَنْ المَفْعُوْل: «الوَاقِيه اللّهُ البَطَلُ»، فَتُقدِّمُ الضميرَ على الفَاعِلِ لِيَتَّصِلَ، وَلا يَجُوْزُ حَذْفُهُ، وَإِنْ كَانَ مَنصُوْبَاً بِوَصْفٍ، لأَنَّ عَائِدَ الأَلِفِ وَاللَّامِ (لا)[1] يُحْذَفُ إِلا في الضَرُوْرَةِ[2].

وَلا يُخْبَرُ بـ «أَلْ» عَنْ «زَيْد» مِنْ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ أَخُوْكَ»، وَلا مِنْ «زَيْدٌ ضُربَ أَخَاهُ»، وَلا مِنْ «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُوْمَ»، لانْتِفَاءِ الفِعْلِيَّةِ في الأَوَّلِ، وَانْتِفَاءِ التَّقَدُّمِ في الثَّانِي، وَانْتِفَاءِ التَّصرُّفِ في الثَالِثِ.

ثُمَّ قَالَ:

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ[3] وَانْفَصَلْ

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الضَّمِيرَ المَرْفُوْعَ بِصِلَةِ الأَلِفِ وَاللَّامِ - يَكُوْنُ مُسْتَتِراً، إِذَا عَادَ عَلَيْهَا، نَحْو: «الوَاقِي البَطَلَ اللّهُ».

فَأَمَّا إِن رَفَعَتْ صِلَةُ «أَلْ» ضَمِيرَ غَيْرِهَا وَجَبَ[4] إِبْرَازُهُ مُنْفَصِلاً، فَتَقُولُ في الإِخْبَارِ عَنْ غَيْرِ تَاءِ المُتَكَلِّمِ مِنْ نَحْو: «بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلى قَوْمِكَ رِسَالَةً»: «المُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلى قَوْمِكَ رِسَالَةً أَخَوَاكَ» إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الأَخَوَيْنِ، و«المُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً قَوْمُكَ» إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ القَوْمِ، و«المُبَلِّغُهَا / أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلى قَوْمِكَ رِسَالَةٌ» إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الرِّسَالَةِ، وَتُقَدِّمُ الضَّمِيرَ عَنْ مَحَلِّ الاسْمِ المُخْبَرِ عَنْهُ لِيَتَّصِلَ بالوَصْفِ - كَمَا سَبَقَ[5] -. [٢١٣/أ]

وَإِنَّمَا أَبْرَزْتَ الضَّمِيرَ في ذَلِكَ، لأَنَّكَ أَجْرَيْتَ الوَصْفَ الَّذِي هُوَ[6] فِعْلُ المُتَكَلِّمِ صِلَةً لـ «أَلْ» الَّتِي هي لِغَيْرِ المُتَكَلِّمِ، لأَنَّهَا نَفْسُ الاسْمِ الَّذِي أَخْبَرْتَ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ: لَو كَانَ الإِخْبَارُ عَنِ الفَاعِلِ مِنَ الجُمْلَةِ المَذْكُوْرَةِ، لَمْ يَحْتَجْ إِلى إِبْرَازِ الضَّمِيرِ، بَل تَقُوْلُ: «المُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلى قَوْمِكَ رِسَالَةً أَنَا».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/٢٦٧.

(٢) كقوله:

مَا المُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُوْدُ عَاقِبَةٍ ... وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرِ

أي: المستفزه. وخالف ابن الناظم فقال: ولك أن تحذف الهاء. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٦٧، شرح ابن الناظم: ٧٢٤، شرح الأشموني: ٤/٥٩، حاشية الخضري: ٢/١٣٥.

(٣) في الأصل: ابني. انظر الألفية: ١٥٦.

(٤) «وَجَبَ» هنا جواب «إنَّ»، وجواب «أمَّا» محذوف، كما ذهب إليه الفارسي في إحدى قوليه، واحتج بانه لا يفصل في «أمَّا» إلا بمفرد. انظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٣/٢٣٥، الجنى الداني: ٥٢٥-٥٢٦.

(٥) في الأصل: سبفف.

(٦) في الأصل: بعد. راجع التصريح: ٢/٢٦٨.

الباب الثامن والخمسون

العدد

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

العَــدَدُ

هَذَا البَابُ عَقَدَهُ المُصَنِّفُ، لِبَيَانِ حُكْمِ العَدَدِ الَّذي لَهُ مُمَيِّزٌ، فَذَكَرَ كَيْفِيَّتَهُ (وكَيْفِيَّةَ)[1] إِعْرَابِ مُمَيِّزِه[2]، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ فيهِ الوَاحِدَ وَلا الاثْنَيْنِ، وَإِنْ كَانَا مِنْ جُمْلَةِ العَدَدِ، لأَنَّهُ لا مُمَيِّزَ لَهُمَا، وَلا يُذْكَرُ مَعَهُمَا المَعْدُوْدُ، فَلا يُقَالُ: «واحدُ دِرْهَمٍ» ولا «اثْنَا دِرْهَمٍ»[3]، لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ المَعْدُودَيْنِ يُفِيْدُ مَا أُرِيْدَ بِهِ مِنَ الجِنْسِيَّةِ، وَالدَّلالَةِ عَلى الوَحْدَةِ، أَوْ شَفْعِ الوَاحِدِ بِمِثْلِه[4]، فَذِكْرُ العَدَدِ مَعَهُمَا تَكْرِيْرٌ، بِخِلافِ: «ثَلاثَةُ دَرَاهِمَ»، فَإِنَّ المُمَيِّزَ إِنَّمَا يُفِيْدُ مُطْلَقَ الجَمْعِ، لا التَّقَيُّدَ بِعَدَدٍ خَاصٍّ، فَاحْتِيْجَ مَعَهُ إِلى ذِكْرِ العَدَدِ.

وَحُكْمُهُمَا[5] في التَّلَفُّظِ: التَّذْكِيرُ معَ المُذَكَّرِ، والتَّأْنِيْثُ مَعَ المُؤَنَّثِ، كَسَائِرِ الأَلْفَاظِ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) في الأصل: ضميره.

(٣) بل يقتصر على «درهم ودرهمين». انظر المساعد لابن عقيل: ٢/ ٧٠.

(٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل (٢/٢٩): «فأما الواحد والاثنان والواحدة والثنتان والاثنتان، فلا يجوز فيهما الإضافة أصلاً، وإنما لم يجز فيها ذلك لأن ذكر المعدود يغني عن ذكر العدد، فلو ذكرته مع المعدود لكان عياً، ألا ترى أنك إذا قلت: رجل، علم أنه واحد، وإذا قلت: امرأة، علم أنها واحدة، وإذا قلت: رجلان، علم أنهما اثنان، وإذا قلت: امرأتان، علم أنهما اثنتان، فلذلك لم تجز إضافتهما إلى المعدود إلا ضرورة، كقوله:

ظَرْفُ عَجُوزٍ فيْه ثِنْتَا حَنْظَلِ

وكان ينبغي أن يقال: حنظلتان، إلا أنه لما اضطر جمع بين العدد والمعدود، وأتى بالمعدود غير مثنى ليكون للعدد فائدة. انتهى. وانظر ارتشاف الضرب: ١/ ٣٥٨، الهمع: ٤/ ٧٤، المساعد لابن عقيل: ٢/ ٧٠-٧١.

(٥) في الأصل: وحكمها.

[٢١٣/ب] ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ/ :

ثَلاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلعَشَرْ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ
فِي الضِّدِّ جَرِّدْ وَالمُمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ

كَانَ قِيَاسُ العَدَدِ المُمَيَّزِ بِجَمْعٍ[١] - وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَلْفَاظٍ: الثَّلاثَةُ وَالعَشَرَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا - أَنْ يُسْتَعْمَلَ بِالتَّاءِ مُطْلَقاً، لأَنَّ مُسَمَّيَاتِهَا جُمُوعٌ، والجُمُوعُ الغَالِبُ عَلَيْهَا التَّأْنِيثُ، إِلاَّ أَنَّهُمْ أَرَادُوا التَّفْرِيقَ بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ، فَجَاؤُوا بِالتَّاءِ الَّتِي هِيَ الأَصْلُ مَعَ المُذَكَّرِ، لأَنَّهُ الأَصْلُ، وَجَرَّدُوهُ[٢] مِنْهَا مَعَ المُؤَنَّثِ، لِطَلَبِ الفَرْقِ فَقَالُوا: «ثَلاثُ نِسْوَةٍ، وَأَرْبَعَةُ رِجَالٍ»، قَالَ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾[٣] [الحاقة: ٧].

ثُمَّ الاعْتِبَارُ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ بِالآحَادِ لا بِصُورَةِ الجَمْعِ، فَتَقُولُ: ثَلاثَةُ اصْطَبْلاتٍ[٤]، وَثَلاثَةُ حَمَّامَاتٍ، لأَنَّ آحَادَهَا «إِصْطَبْلٌ، وَحَمَّامٌ»، وَهُمَا مُذَكَّرَانِ[٥]، وَتَقُولُ: «ثَلاثُ إِوَزِّينَ»، لأَنَّ وَاحِدَهُ، «إِوَزَّةٌ».

وَلَيْسَ الاعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ بِلَفْظِ الوَاحِدِ دُونَ مَعْنَاهُ، حَتَى يُقَالُ: «ثَلاثُ طَلْحَاتٍ»، وَلا[٦] بِمَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، حَتَّى يُقَالُ: «ثَلاثُ شُخُوصٍ» مُرَاداً بِهِ نِسْوَةٌ، وَلَكِنْ يُنْظَرُ إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ بِالمُفْرَدِ بِاعْتِبَارِ نَعْتِهِ، وَضَمِيرِهِ، فَيُعْكَسُ ذَلِكَ فِي العَدَدِ، فَكَمَا يُقَالُ: «حَمْزَةُ صَالِحٌ»[٧]، و«زَيْنَبُ شَخْصٌ[٨] يُحْسِنُ إِلَى أَهْلِهِ»، تَقُولُ فِي عَدَدِهِمَا: ثَلاثَةُ حَمْزَاتٍ، وَثَلاثَةُ أَشْخُصٍ.

---

(١) في الأصل: لجمع. (٢) في الأصل: وجودوه.

(٣) قال ابن حمدون في حاشيته (٢/١٠٨): «ثم إن محل لزوم عدم المطابقة إذا كان المعدود مذكراً مؤخراً عن العدد، فإن كان محذوفاً أو قدم على العدد جاز في العدد وجهان: المطابقة وعدمها وهو الغالب، فمثال الحذف قوله عليه السلام: «ثم أتبعه بست من شوال» الأصل: «بستة» بالتاء، لأن المعدود وهو «أيام» مذكر، فالقياس تأنيث العدد لكنه لما حذف ذكر العدد، ومثال التقديم «مسائل تسعة» والقياس: «تسع»، لأن المعدود مؤنث لكنه لما قدم المعدود جاز وجهان في العدد». انتهى.

(٤) في الأصل: اصطبلا.

(٥) ولا تقل: «ثلاث» بترك التاء خلافاً للبغداديين والكسائي، فإنهم يعتبرون لفظ الجمع، فيقولون: «ثلاث اصطبلات وثلاث حمَّامات».
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٧١، الهمع: ٥/٣٠٨، شرح المرادي: ٤/٣٠٢، شرح الأشموني: ٤/٦١، ارتشاف الضرب: ١/٣٦١.

(٦) في الأصل: الواو. ساقط.

(٧) في الأصل: وصالح. راجع التصريح: ٢/٢٧١.

(٨) في الأصل: وشخص. راجع التصريح: ٢/٢٧١.

فَإِنْ كَانَ المَعْدُوْدُ صِفَةً حُذِفَ/ مَوْصُوْفُهَا فَالمُرَاعَى فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيْثِ ـ [١٤٠/٢/أ] حُكْمُ المَوْصُوْفِ المَحْذُوْفِ، فَتَقُوْلُ: «عِنْدِي ثَلَاثُ حَوَائِضَ»، لأَنَّ المَوْصُوْفَ المَحْذُوْفَ: «نِسْوَةٌ»، و«عِنْدِي ثَلَاثَةُ[١] هُمَزَات»[٢]، إِذَا جَعَلْتَهُ وَصْفاً لِرِجَالٍ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، لأَنَّ المُرَادَ: عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَلولا ذَلِكَ لَدَخَلَتِ التَّاءُ فِي العَشَرَة، لأَنَّ «المِثْلَ» مُذَكَّرٌ.

وَمُمَيِّزُ هَذَا العَدَدِ مَجْرُوْرٌ مُطْلَقاً، ثُمَّ أَكْثَرُ مَا يَكُوْنُ جَمْعاً مُكَسَّراً بِلَفْظِ القِلَّةِ، نَحْوُ: ﴿أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، و﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، وَ﴿ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧].

وَقَدْ يَأْتِي جَمْعَ تَصْحِيحٍ، لكِنْ أَكْثَرُ ما يَكُوْنُ ذَلِكَ فِيمَا أُهْمِلَ تَكْسِيْرُهُ، كـ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]. أَوْ جَاوَرَ مَا أُهْمِلَ تَكْسِيْرُهُ، كـ«سَبْعَ سُنْبُلاتٍ»، لِمُجَاوَرَتِه لـ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، أَوْ أَشْبَهَ المُكَسَّرَ لِعَدَمِ سَلَامَةِ لَفْظِ الوَاحِدِ فِيهِ، إِمَّا لِنَقْصٍ[٣]، نَحْوُ: ﴿سَبْعَ سِنِيْنَ﴾ [يوسف: ٤٧]، أَوْ لِتَغَيُّرِ حَرَكَةٍ، كـ«سَبْعِ أَرَضِيْنَ».

وَيَأْتِي جَمْعَ[٤] كَثْرَةٍ: إِمَّا لأَنَّ جَمْعَ القِلَّةِ فِيْهِ مُهْمَلٌ كـ«ثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ»، وَ«خَمْسَةِ رِجَالٍ»، وَإِمَّا لِقِلَّتِه[٥]، كـ«ثَلاثَةِ شُسُوْعٍ[٦]» لِنُدُوْرِ «أَشْسَاعٍ»[٧]، وَإِمَّا لِضَعْفِه[٨] قِيَاساً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوْءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فَإِنَّ جَمْعَ «فَعْلٍ» صَحِيْحِ العَيْنِ عَلَى «أَفْعَالٍ» شَاذٌّ قِيَاساً.

وَيَأْتِي مُفْرَداً، نَحْوُ: ﴿ثَلاثَ مِائَةٍ﴾ [الكهف: ٢٥]، واسْمَ جِنْسٍ، كـ«شَجَرٍ»،

---

(١) في الأصل: ثلاث. راجع التصريح: ٢/ ٢٧١.

(٢) يقال: رجل همزة وامرأة أيضاً، والهمزة: الذي يخلف الناس من ورائهم ويأكل لحومهم، وهو مثل الغيبة ويكون ذلك بالشدق والعين والرأس. انظر اللسان: ٦/ ٤٦٩٨ (همز).

(٣) في الأصل: النقص.

(٤) في الأصل: جميع.

(٥) في الأصل: القلة.

(٦) في الأصل: شسو. راجع التصريح: ٢/ ٢٧٢، شسوع جمع «شسع» وهو أحد سيور النعل، وهو الذي يدخل بين الأصبعين، ويدخل طرفه في الثقب في صدر النعل المشدود في الزمام. انظر اللسان: ٤/ ٢٢٥٧ (شسع).

(٧) في الأصل: أشجاع. راجع التصريح: ٢/ ٢٧٢.

(٨) في الأصل: الضعفة.

واسْمَ جَمْعٍ كَـ «رَهْطٍ»، لكن الأَكْثَرَ في هَذَيْنِ الأَخِيْرَيْنِ، إذَا مُيِّزَ بهمَا - أَنْ يُجرَّا بـ «منْ» / فَيُقَالُ: «ثَلاثٌ منَ الشَّجَرِ»، «أَرْبَعَةٌ منَ القَوْمِ»، وَقَدْ يُجرَّا(١) بالإضَافَة، [٢١٤/ب] نَحْو: ﴿وكَانَ في المَدِيْنَة تسْعَةُ رَهْطٍ﴾(٢) [النمل: ٤٨]، وَهُمَا في التَّذْكِير وَالتَّأْنِيث عَكْسُ الجَمْعِ، فَيُعْتَبَرُ ذَلكَ بحَالهمَا، لا بحَال مُفْرَدَيْهِمَا، فَتَقُوْلُ: «ثَلاثَةٌ منَ الغَنَمِ، وَثَلاثٌ منَ البطِّ»، لأَنَّكَ تَقُوْلُ: «غَنَمٌ كَثيرٌ، وَبَطٌّ كَثيْرَةٌ»، وَتَقُوْلُ: «ثَلاثٌ منَ البَقَرِ»، وَإِنْ شِئْتَ «ثَلاثَةٌ»، لِتَأْنِيْثه في قِرَاءَة بَعْضهِمْ: ﴿إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَت﴾(٣) [البقرة: ٧٠].

ثُمَّ قَالَ:

وَمَائَةً وَالأَلْفَ للفرْدِ أَضِفْ ... وَمَائَةٌ بالجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ

المَائَةُ وَالأَلْفُ يُشَارِكَانِ الأَعْدَادَ الثَّمَانيَةَ المَذْكُوْرَةَ في كَوْنِ مُمَيِّزهَا مَجْرُوْراً بإِضَافَتهَا إِلَيْه، لَكِنْ حَقُّ مُمَيِّزهَا أَنْ يَكُوْنَ مُفْرَداً، كَمَا نَطَقَ بِه القُرْآنُ، نَحْو: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مَائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿فَلَبِثَ فِيْهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [العنكبوت: ١٤].

وَقَدْ جَاءَ مُمَيِّزُ المَائَة بِلَفْظِ الجَمْعِ، إلا أَنَّهُ نَزْرٌ - أَيْ: قَلِيْلٌ -، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ

---

(١) في الأصل: يجر. راجع التصريح: ٢ / ٢٧٠.

(٢) وفي الحديث: «لَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ». والذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهي مؤنثة لا واحدة لها من لفظها. وهذا تمثيل لاسم الجمع، أما اسم الجنس فنحو «ثلاث نحل» وقول جندل:

كَأَنَّ خُصْيَيْه منَ التَدَلْدُل
ظَرْفُ عَجُوْزٍ فيْه ثِنْتَا حَنْظَلِ

و«حنظل» اسم جنس مخفوض بالإضافة على حد «تسعة رهط» قاله ابن هشام. وقد اتفق الجميع في هذا على الخفض بـ«من»، وأما الإضافة ففيه مذاهب:

الأول: الجواز على قلة، واختاره صاحب البسيط، وهو قول أبي علي، وظاهر كلام ابن هشام تبعاً لابن عصفور.

الثاني: الاقتصار على ما سمع، وهو مذهب الأكثرين منهم الأخفش، وتبعه ابن مالك.

الثالث: التفصيل في اسم الجمع، فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو «نفر» و«رهط» جاز، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير كـ«قوم ونسوة»، لم يجز، حكاه الفارسي عن أبي عثمان المازني، واختاره ابن عصفور مرة.

انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٧٠، المساعد لابن عقيل: ٢ / ٧٣-٧٤، اللسان: ٣ / ١٥٢٥ (ذود)، الهمع: ٤ / ٧٥، شرح المرادي: ٤ / ٣٠٦، شرح الأشموني: ٤ / ٦٥.

(٣) وهي قراءة أُبَيٍّ. انظر البحر المحيط: ١ / ٢٥٤، تفسير البيضاوي: ٢ / ١٨١، روح المعاني للآلوسي: ١ / ٢٨٩، أوضح المسالك: ٢٤٨، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٧٠، الأشموني: ٤ / ٦٤.

بَعْضهمْ: ﴿ ثَلاثَمَائَةِ سِنِيْنَ ﴾ [الكهف: ٢٥] بالإِضَافَةِ(١)، وَأَنْدرُ منْهُ مَجيئُهُ مُفْرَداً مَنْصُوْباً، كَقَوْله:

٢٨١ - إِذَا عَاشَ الفَتَى مَائَتَيْنِ عَاماً ... فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصلَنْهُ بِعَشَرْ ... مُرَكَّباً (قَاصدَ)(٢) مَعْدُوْدٍ ذَكَرْ
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيْثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ... وَالشِّيْنُ فِيْهَا عَنْ تَمِيْمٍ كَسْرَهْ

إِذَا جَاوَزْتَ العَشْرَةَ(٣) في العَدَدِ، رَكَّبْتَ النَّيِّفَ - وَهُوَ الوَاحِدُ وَالتِّسْعَةُ وَمَا

---

(١) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون «ثلاثمائةٍ» بالتنوين، و«سنين» على هذا بدل من «ثلاث»، وأجاز قوم أن تكون بدلاً من «مائة»، لأن «مائة» في معنى «مئات».
انظر المبسوط في القراءات العشر: ٢٧٦، حجة القراءات: ٤١٤، إتحاف فضلاء البشر: ٢٨٩، إملاء ما من به الرحمن: ٢/١٠١، إعراب النحاس: ٢/٤٥٣، معاني الفراء: ٢/١٣٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٣، شرح المرادي: ٤/٣٠٩، شرح الأشموني: ٤/٦٦، ارتشاف الضرب: ١/٣٥٧.

٢٨١- من الوافر، وقد تردد في الكتاب في نسبته لقائله، فنسب في (١/١٠٦) للربيع بن ضبع الفزاري وتابعه الأعلم في ذلك، ثم نسب في (١/٢٩٣) ليزيد بن ضبة، فخالفه الأعلم في ذلك وأكد نسبته للربيع، وصحح صاحب الخزانة نسبته للربيع بقوله: «والصحيح أن الأبيات للربيع بن ضبع الفزاري». انتهى. وهو من قصيدة للربيع يذكر فيها لبنيه ما لحقه من الكبر، ويوصيهم بنفسه، وقبله:

فَأَمَّا حِيْنَ يَذْهَبُ كُلُّ قُرٍّ ... فَسِرْبَالٌ خَفِيْفٌ أَوْ رِدَاءُ

ويروى: «خمسين عاماً»، و«ستين عاماً»، و«تسعين عاماً» بدل «مائتين عاماً»، ويروى: «الذاذة» بدل «المسرة»، ويروى: «التخيل» بدل «المسرة» أيضاً. والتخيل: التكبر. ويروى كذلك: «البشاشة» بدل «المسرة». والشاهد في قوله: «مائتين عاماً» حيث جاء مميز المائة مفرداً منصوباً، وهو شاذ ونادر لا يقاس عليه، والقياس فيه إضافة «المائتين» إلى «العام». وأجاز ابن كيسان: «المائة درهماً» و «الألف ديناراً».
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٦٧، شرح الأشموني: ٤/٦٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٣، الشواهد الكبرى: ٤/٤٨١، شرح ابن الناظم: ٧٣١، شرح المرادي: ٤/٣١٠، الحلل: ٥٧، شرح ابن يعيش: ٦/٢١، ٢٣، الخزانة: ٧/٣٧٩، الدرر اللوامع: ١/٢١٠، اللسان: (فتا)، سمط اللآلىء: ٢/٨٠٣، المقتضب: ٢/١٦٦، مجالس ثعلب: ١/٢٧٥، المقتصد: ٢/٧٣٤، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/٤١٧، شواهد ابن النحاس: ٧١، شرح ابن عصفور: ٢/٣٦، المقرب: ١/٣٠٦، الهمع: ٩٨٠، جمل الزجاجي: ٢٤٢، المنقوص والممدود للفراء: ١٧، الإيضاح لابن الحاجب: ١/٣٥٣، الأصول: ١/٣١٢، التوطئة: ٣١٦، فتح رب البرية: ٢/١٨٤، أمالي المرتضى: ١/٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ١٥٧.

(٣) في الأصل: العشر.

[١/٢١٥] بَيْنَهُمَا/ مَعَ العَقْد - وَهُوَ العَشْرَةُ وَالتِّسْعُوْنَ وَمَا بَيْنَهُمَا -، إلا أَنَّكَ في العِشْرِيْنَ، وَمَا فَوْقَهَا تُرَكِّبُهُ بِالعَطْف - كَمَا يَأْتِي -، وَمَعَ العَشْرَة تُرَكِّبُهُ بِدُوْنِ عَطْفٍ. وَمُرادُ النَّاظِم أَنَّكَ إِذَا رَكَّبْتَ الوَاحِدَ مَعَ العَشْرَةِ أَبْدَلْتَ لَفظَهُ في التَّذْكِيْرِ بِـ«أَحَد»، وفي التَّأْنِيْث بِـ«إِحْدَى» مُعْتَبراً في تَذْكِيْرِ كُلٍّ مِنَ المُرَكَّبَيْنِ وَتَأْنِيْثِه حَالَ المَعْدُوْد، فَتَقُوْلُ: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَإِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً»، بِفَتْحِ الشِّيْنِ مَعَ التَّجَرُّدِ مِنَ التَّاءِ عِنْدَ الكُلِّ، وَسُكُوْنِهَا مَعَ التَّاءِ عِنْدَ الحِجَازِيِّيْنَ[١]، وَكَسْرِهَا عِنْدَ التَّمِيْمِيِّيْنَ، وَبَعْضُهُمْ[٢] يَفْتَحُهَا أَيْضاً[٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

حُكْمُ العَشْرَةِ مَعَ غَيْرِ «أَحَد، وَإِحْدَى» مِنَ النَّيْفِ المُرَكَّبِ مَعَهَا، أَوْ المُضَافِ[٤] إِلَيْهَا - حُكْمُهَا مَعَهُمَا[٥]. فَيُؤْتَى[٦] بِهَا عَلَى الأَصْلِ مِنَ التَّجَرُّدِ إِنْ كَانَ المَعْدُوْدُ مُذَكَّراً[٧]، وَالاتِّصَالِ بِالتَّاءِ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثاً، فَتَقُوْلُ: «ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً، وَثَلاثَ عَشْرَةَ نِسْوَةً» وَكَذَا سَائِرُهَا، وَفِي شِيْنِهَا مَعَ التَّاءِ مَا سَبَقَ مِنَ اللُّغَاتِ الثَّلاث.

ثُمَّ قَالَ:

وَلِثَلاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

الثَّلاثَةُ وَالتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا، إِذَا رُكِّبَا مَعَ العَشْرَةِ - كَانَ حُكْمُهَا: أَنْ [٢١٥/ب] تُحْذَفَ التَّاءُ مِنْهَا إِنْ كَانَ المَعْدُوْدُ مُؤَنَّثاً، وَتَتَّصِلَ بِهَا إِنْ كَانَ/ مُذَكَّراً، فَلِذَلِكَ

---

(١) في الأصل: الحجازين. راجع التصريح: ٢/ ٢٧٤.

(٢) قال الأزهري: وهم الأقلون من بني تميم. وقال أبو حيان: بعض العرب. انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٧٤، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٦٥.

(٣) إبقاء لها على أصلها من الفتح، وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع: ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا﴾. قال ابن مالك: وبينت ترجيح السكون بقولي:

وَاللُّغَةُ الأُوْلَى هِيَ المُشْتَهَرَهْ

وقال الأشموني: ألا أن الأفصح التسكين، وهي لغة الحجاز. انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٧٤، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٦٧٠، شرح الأشموني: ٤/ ٦٧، التسهيل: ١١٧، شرح ابن عصفور: ٢/ ٣٢، شرح الرضي: ٢/ ١٥١، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٦٥.

(٤) في الأصل: والمضاف.

(٥) في الأصل: معها. اي: مع «أحد» و«إحدى».

(٦) في الأصل: فَيَأْتي.

(٧) في الأصل: مذكر.

لايُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ التَّجْرِيْد، وَلا التَّلَبُّسِ فِيْهَا وَفي العَشْرَة، إذ[1] المُعْتَبَرُ في تَذْكِيْرِ العَشْرَة وَتَأْنِيْثِهَا مُطَابَقَةُ حَال المَعْدُوْد - كَمَا سَبَق - وَفي تَذْكِيْرِ الثَّلاثَة وَبَاقي النَّيِّف وَتَأْنِيْثِهَا - عَكْسُ حَال المَعْدُوْد، فلذَلكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المُدَّثِّر: ٣٠]، لأنَّ وَاحِدَ المَعْدُوْد: «مَلَكٌ»، فَاعْتُبِرَ مُطَابَقَتُهُ في العَشْرَة، فَتَجَرَّدَتْ، وَعَكْسُ ذَلكَ في التسْعَة، فَاتَّصَلَتْ، وَعَكْسُهُ «أَقَامَ رَسُوْلُ اللَّه ﷺ (بمَكَّةَ)[2] ثَلاثَ عَشْرَةَ سَنَةً»[3].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا ... إِثْنَيْ إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

وَاليَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ ... وَالفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

إِذَا رَكَّبْتَ الاثْنَيْنِ أَوْ الاثْنَتَيْنِ مَعَ العَشْرَة أَضَفْتَهُمَا[4] إِلَيْهَا، مُعْتَبِرَاً في حَالِهِمَا مَعَ (مَا)[5] رُكِّبَا مَعَهُ مُطَابَقَةَ حَال المَعْدُوْد، تَذْكِيْرَاً وَتَأْنِيْثَاً، كـ«الوَاحِد»، فَتَقُوْلُ: «عِنْدي اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، وَاثْنَتَا[6] عَشْرَةَ امرَأَةً». وَإِلى المثَال الثَّاني أَشَارَ المُصَنِّفُ بِقَوْلِه: «وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ». وَإِلى الأَوْلِ أَشَارَ بِقَوْلِه: «وَعَشَرَا إِثْنَيْ» إِذِ المَعْنَى: وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَيْ.

وَقَوْلُهُ: «إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا» تَقْسِيْمٌ لا تَخْيِيْرٌ، وَلِذَلكَ أَوْقَعَهُ مُطَابِقَاً لِحَالِ المثَالَيْن، فَقَدَّمَ الأُنْثَى، لِتَقَدُّمِ عَدَدِهَا في التَّمْثِيْل.

ثُمَّ هُوَ مُخَالِفٌ لِجَمِيْعِ المُرَكَّبَات في أَنَّ النَّيِّفَ/ يُعْرَبُ مُضَافَاً إِلى العَشْرَة، [٢١٦/أ] فَيَكُوْنُ بالْيَاء في غَيْرِ الرَّفْعِ - وَهُوَ الجَرُّ وَالنَّصْبُ -، نَحْو: «رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، وَمَرَرْتُ بِاثْنَتَي عَشْرَةَ امْرَأَةً»[7].

---

(١) في الأصل: إذا.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) روى مسلم في صحيحه (٤/٨٢٦) حديث رقم (٢٣٥١) عن ابن عباس قال: «أَقَامَ رَسُوْلُ اللَّه ﷺ بِمَكَّةَ ثَلاثَ عَشْرَةَ سَنَةً يُوْحَى إِلَيْه، وبِالمَدِيْنَة عَشْرَاً، وَمَاتَ وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّيْنَ سَنَةً». وانظر شرح مسلم للنووي: ١٥/١٠٣، (بتحقيق الزعبي). وروي: «مكث» بدل «أقام» في سنن الترمذي: ٥/٦٠٥ (حديث رقم: ٣٦٥٢)، الشمائل المحمدية للترمذي: ٢٩٨.

(٤) في الأصل: أضفتها.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٦) في الأصل: واثنتي.

(٧) هذا مذهب الجمهور. وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن صدرهما مبني على الألف والياء، كأخواتهما المركبات.

انظر الهمع: ٥/٣١١، شرح المرادي: ٤/٣١٢-٣١٣، التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٣-٢٧٤، ارتشاف الضرب: ١/٣٦٧.

وَأَمَّا سِوَاهُمَا مِنَ الأَعْدَادِ، فَالمَأْلُوفُ فِيْهَا بِنَاءُ الجُزْأَيْنِ - وَهُمَا النَّيِّفُ وَالعَشْرَةُ - عَلَى الفَتْحِ، نُكِّرَتْ، نَحْو: «عِنْدِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً»، أَوْ عُرِّفَتْ كَـ«مَرَرْتُ بِالخَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً»[١]. وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ لَفْظَتَان:

الأُوْلَى: «إِحْدَى» فَإِنَّهَا تُبْنَى عَلَى السُّكُوْنِ حَالَ تَرْكِيْبِهَا، لِعَدَمِ قُبُوْلِ الأَلْفِ الحَرَكَةَ.

الثَّانِيَةُ: «ثَمَانِي»[٢] فَإِنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ يَاءَهُ، كَمَا يُسَكِّنُ يَاءَ «مَعْدِي كَرِبَ» عِنْدَ التَّرْكِيْبِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُهَا عَلَى القَاعِدَةِ[٣].

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا مَعَ بَقَاءِ[٤] كَسْرِ النُّوْنِ، لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهَا[٥].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَمَيِّزِ العِشْرِيْنَ لِلتِّسْعِيْنَا[٦] بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِيْنَ حِيْنَا

مُمَيِّزُ العِشْرِيْنَ وَالتِّسْعِيْنَ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ العُقُوْدِ مُفْرَدٌ مَنْصُوْبٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُفْرَدَةً كَـ«خَمْسِيْنَ عَاماً»، أَوْ مَعْطُوْفَةً عَلَى نَيِّفٍ، كَـ«ثَلَاثَةً وَثَلَاثِيْنَ رَجُلاً»[٧].

---

(١) وأجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه، فيقولون: «هذه خمسة عشر» واستحسنوا ذلك إذا أضيف، نحو «خمسة عشرك». وجوز الأخفش إعرابها مضافة إلى اسم بعدها، كـ«بعلبك»، فيقال: «هذه خمسة عشرك» ببقاء الصدر مفتوحاً، وتغيير آخر العجز بالعوامل. وجوز الفراء إعرابها، فيقال: «هذه خمسة عشرك» ومررت بخمسة عشرك بإعراب الأول على حسب العوامل وجر الثاني أبداً.
انظر شرح الأشموني: ٤ / ٦٩، شرح المرادي: ٤ / ٣١٣، شرح ابن عصفور: ٢ / ٣٣-٣٤، الهمع: ٥ / ٣٠٩-٣١٠، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٧٥، ارتشاف الضرب: ١ / ٣٦٥.

(٢) في الأصل: ثمانية. راجع التصريح: ٢ / ٢٧٤.

(٣) وذلك لأنها مفتوحة في «ثمانية». قاله السهيلي.
انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٧٤، الهمع: ٥ / ٣١١، شرح ابن عصفور: ٢ / ٣٤، التسهيل: ١١٨، ارتشاف الضرب: ١ / ٣٧٠، البهجة المرضية: ١٦٣.

(٤) في الأصل: «بناء مع»، بدل «مع بقاء». راجع التصريح: ٢ / ٢٧٤.

(٥) أو يحذفها مع فتح النون للتركيب، كقول الشاعر:
وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِياً وَثَمَانِياً وَثَمَانَ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا
انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٧٤، الهمع: ٥ / ٣١٢، التسهيل: ١١٨، شرح ابن عصفور: ٢ / ٣٤، شرح الكافية لابن مالك: ٣ / ١٦٧٤، ارتشاف الضرب: ١ / ٣٧٠، البهجة المرضية: ١٦٣.

(٦) في الأصل: والتسعينا. انظر الألفية: ١٥٩.

(٧) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء جمعه، فتقول: «عشرون رجالاً»، وأجاز ابن مالك في =

ثُمَّ لَفْظُ العَدَدِ لا يَخْتَلِفُ ذِكْرُ مَعْدُوده (مَعَهُ - ذُكِّرَ)[١] أَوْ أُنِّثَ، نَحْو: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ﴿وَوَاعَدْنَا[٢] مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

وَأَمَّا النَّيِّفُ: فَحُكْمُهُ مَعَهُ (كَحُكْمِه)[٣] إِذَا انْفَرَدَ[٤] - أَنْ يُطَابِقَ «بالوَاحد، وَبالاثْنَيْن» حَالَ مَعْدُدهمَا، فَتَقُولُ: «عِنْدِي وَاحِدٌ وَثَلاثُونَ/ رَجُلاً» - وَإِنْ شِئْتَ: «أَحَدٌ وَثَلاثُونَ» - وَ«وَاحِدَةٌ وَثَلاثُونَ امْرَأَةً» - وَالأَكْثَرُ «إِحْدَى وَثَلاثُونَ» -، وَ«اثْنَان وَثَلاثُونَ رَجُلاً»، وَ«اثْنَتَان وَثَلاثُونَ امْرَأَةً». [٢١٦/ب]

وَيُخَالِفُ «بالثَّلاثَة وَالتِّسْعَة» وَمَا بَيْنَهُمَا حَالَ مَعْدُودهمَا، فَتَقُولُ: «ثَلاثٌ وَثَلاثُونَ جَارِيَةً، وَتِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْداً»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص:٢٣]، وَفِي الحَدِيْث: «إِنَّ لِلَّهِ[٥] تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْماً»[٦].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا   مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

المُرَكَّبُ مِن أَعْدَادٍ بِغَيْرِ عَطْفٍ - وَهُوَ «أَحَدَ عَشَرَ، وَتِسْعَةَ عَشَرَ»، وَمَا بَيْنَهُمَا - مُمَيَّزٌ بِمَا يُمَيَّزُ بِه «عِشْرُوْنَ»[٧] وَأَخَوَاتُهُ، مِنْ مُفْرَدٍ مَنْصُوبٍ، نَحْو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾ [يوسف: ٤]، ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا

= شرح التسهيل: «عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً» عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين.

انظر شرح المرادي: ٤/ ٣١٢، حاشية الصبان: ٤/ ٦٩، حاشية الخضري: ٢/ ١٣٨، الهمع: ٤/ ٧٦، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٧٥، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٥٥ .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) في الأصل: ووعدنا.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) في الأصل: انفردت.

(٥) في الأصل: الله.

(٦) وروى البخاري في صحيحه (٣/ ٢٥٩) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْماً، مَائةً إلا وَاحِداً مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ».

وانظر: ٩/ ١٤٥، فتح الباري: ٥/ ٣٥٤، ١٣/ ٣٧٧، مسند أحمد: ٢/ ٢٥٨، ٤٩٩، سنن البيهقي: ١٠/ ٢٧، سنن ابن ماجه رقم: ٣٨٦٠، ٣٨٦١، سنن الترمذي رقم: ٣٥٠٦، ٣٥٠٧، ٣٥٠٨، مشكاة المصابيح رقم: ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، الدر المنثور: ٣/ ١٤٨، كنز العمال: ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٨، تلخيص الحبير: ٤/ ١٧٢ .

(٧) في الأصل: عشرون. مكرر.

عَشَرَ شَهراً ﴾ [التوبة: ٣٦]. فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتي عَشْرَةَ أَسْبَاطَاً أُمَماً ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فَالوَجْهُ أَنَّ المُمَيِّزَ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: فِرْقَةً، وَ«أَسْبَاطَاً» بَدَلٌ مِنْ «اثْنَتَيْ عَشْرَةَ»، إِذ لَوْ كَانَ تَمْيِيزاً(١)، لَقِيلَ: «اثْني عَشَرَ»، لأَنَّ وَاحِدَهُ: سِبْطٌ وَهُوَ مُذَكَّرٌ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يبْقَ(٢) البنا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

تَخْتَصُّ الأَعْدَادُ المُرَكَّبَةُ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ بِجَوازِ(٣) إِضَافَتِهَا إِلى مُسْتَحِقِّ المَعْدُودِ.

ثُمَّ فِيْهَا لُغَتَانِ:

- أَشْهَرُهَا بَقَاءُ البِنَاءِ، نَحْو: «مَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ»، وَجَعَلَ أَكْثَرُ البَصْرِيِّيْنَ هَذَا وَاجِباً(٤)/. [١/٢١٧]

- وَاللُّغَةُ الثَّانِيَةُ حَكَاهَا سِيبَويه، وَهِي(٥) إِعْرَابُ العَجُزِ بِمَا يَقْتَضِيْه العَامِلُ، مَعَ بَقَاءِ فَتْحِ الصَّدْرِ(٦)، كَمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِـ«بَعْلَبَكَّ»، فَتَقُولُ: «هَؤُلاءِ أَحَدَ عَشَرُ زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرِ زَيْدٍ»، تَجُرُّهُ بِالكَسْرَةِ لِفَقْدِ العَلَمِيَّةِ المُقْتَضِيَةِ مَعَ التَّرْكِيبِ مَنْعَ الصَّرْفِ.

قَالَ سِيْبَوَيْهِ: «وَهِي لُغَةٌ رَدِيْئَةٌ»(٧).

---

(١) في الأصل: تميزا.

(٢) في الأصل: يبقى: انظر الألفية: ١٥٩.

(٣) في الأصل: يجوز.

(٤) ونسب في الهمع للجمهور.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٥، الهمع: ٥/٣١٠، شرح ابن عقيل: ٢/١٣٨، شرح الأشموني: ٤/٧١، شرح المرادي: ٤/٣١٦، شرح دحلان: ١٦٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٨١.

(٥) في الأصل: وهو.

(٦) واستحسنه الأخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأفصح. انظر الكتاب: ٢/٥١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٥، المقرب: ١/٣٠٩، شرح الأشموني: ٤/٧١، شرح المرادي: ٤/٣١٦، الهمع: ٥/١٣٠، ارتشاف الضرب: ١/٣٦٩، شرح دحلان: ١٦٣، البهجة المرضية: ١٦٣، شرح الكافية لابن مالك: ١٦٨١، التسهيل: ١١٨.

(٧) قال المرادي: «قلت»: قال بعضهم: وهي لغة ضعيفة عند سيبويه، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة. انتهى. وقد تقدم أن الأخفش استحسنها، واختارها ابن عصفور وزعم أنها الفصحى.
=

وَحَكَى الكُوفيُّونَ فيهَا لُغَةً ثَالثَةً، وَهِي إِضَافَةُ الصَّدْرِ إلى العَجُزِ، مُعْرَباً بِمَا يَقْتَضِيْه العَاملُ، ثُمَّ إضَافَةُ العَجزِ مَجْرُوْراً إلى مُسْتَحِقِّ المَعْدُوْدِ، فَتَقُوْلُ: «هَذَا أَحَدُ عَشَرِكَ، وَمررْتُ بأَحدِ عَشَرِكَ»[١].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَصُغْ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إلى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلا
وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيْثِ بالتَّا وَمَتى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بغَيْرِتَا

وَاحِدٌ وَوَاحِدَةٌ: مِنْ أَسْمَاءِ العَدَدِ - مَوْضُوْعَانِ عَلى وَزْنِ «فَاعِلٍ»، وَ«فَاعِلَةٍ»، فَلِذَلِكَ أَضْرَبَ المُصَنِّفُ عَنْ ذِكْرِهِمَا[٢].

وَمَتَى اسْتُعْمِلا مَعَ العَشْرَةِ أَوْ (مَا)[٣] فَوْقَهَا مِنَ العُقُوْدِ فَإِنَّكَ تَنْقُلُ الفَاءَ مِنْهُمَا إلى مَوْضِعِ اللَّامِ، وَتَقْلِبُهُما يَاءً، فَتَقُوْلُ: «حَادِي» في التَّذْكِيرِ، وَ«حَادِيَةٌ» في التَّأْنِيْثِ.

وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَيْهِمَا، فَالاثْنَان فَمَا فَوْقَهُمَا إلى العَشْرَةِ - لَكَ أَنْ تَصُوْغَهَا عَلى وَزْنِ «وَاحِدٍ، وَوَاحِدَةٍ»، فَتَبْنِي مِنْهُمَا اسْمَ فَاعِلٍ، كَمَا بَنَيْتَهُ مِنَ الفِعْلِ الثُّلاثيِّ، وَتَأْتِي مِنْهُ عَلى/ وَزْنِ «فَاعِلٍ» بِغَيْرِ تَاءٍ مَعَ المُذَكَّرِ، وَعَلى وَزْنِ «فَاعلة» بالتَّاءِ مَعَ [٢١٧/ب] المُؤَنَّثَةِ، فَتَقُوْلُ: «هَذَا ثَالِثُ القَوْمِ، وَهَذه رَابِعَةُ النِّسْوَةِ»، كَمَا تَقُوْلُ: «هَذَا ضَارِبُ القَوْمِ، وَهَذه سَابِقَةُ النِّسْوَةِ». وَلَكَ أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مُفْرَداً لِقَصْدِ الدَّلالَةِ عَلى مَعْنَاهُ، مُجَرَّداً عَنِ الإِضَافَةِ، نَحْو:

٢٨٢ - .... لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ[٤] سَابِعُ

= انظر الكتاب: ٢/ ٥١، التسهيل: ١١٨، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٧٥، ١/ ٣٠٩، شرح المرادي: ٤/ ٣١٦، البهجة المرضية: ١٦٣، شرح الأشموني: ٤/ ٧١، شرح دحلان: ١٦٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٦٨١، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٦٩.

(١) وحكي عن الفراء. انظر شرح المرادي: ٤/ ٣١٧، التسهيل: ١١٨، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٧٥، الهمع: ٥/ ٣١٠، شرح الأشموني: ٤/ ٧١، شرح الكافية لابن مالك: ٣/ ١٦٨١.

(٢) في الأصل: ذكر.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٤) في الأصل: لعام. انظر المصادر الآتية.

٢٨٢- من الطويل، للنابغة الذبياني (زياد بن معاوية) من قصيدة له في ديوانه (٥٠) وصدره:
تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا

توهمت: أي: وقع في وهمي، أي: ذهني. آيات: أراد بها علامات الدار التي تعرف بها. لستة أعوام: أي بعد ستة أعوام، كما في قولك: كتبت لليلة خلت من الشهر، أي: بعد ليلة. والشاهد فيه مجيء قوله: «سابع» مفرداً، ليفيد الاتصاف بمعناه، مجرداً عن الإضافة.
انظر الكتاب مع الأعلم: ١/ ٢٦٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٧٦، الشواهد الكبرى: =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذي مِنْهُ بُني ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقَ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

لِهَذَا العَدَدِ المُحَوَّلِ إِلى بِنَاءِ «فَاعِلٍ» في الاسْتِعْمَالِ مَعَ غَيْرِهِ خَمْسَةُ أَحْوَالٍ(١):

أَحَدُهَا: أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعَ أَصْلِهِ(٢) الذي يُبْنَى مِنْهُ للدَلالَةِ عَلى أَنَّ المَوْصُوفَ بِهِ بَعْضُ تِلْكَ العِدَّةِ(٣) المُعَيَّنَةِ لا غَيْر، فَتُضِيفُ الأَوَّلَ إِلى الثَّاني، فَتَقُولُ: «خَامِسُ خَمْسَةٍ ورَابِعُ أَرْبَعَةٍ»، كَمَا تَقُولُ: «بَعْضُ أَرْبَعَةٍ، وبَعْضُ خَمْسَةٍ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وَلا يَتَأَتَّى هَذَا الاسْتِعْمَالُ في «الوَاحِدِ»، لِفَقْدِ البَعْضِيَّةِ.

وَهَذِهِ الإِضَافَةُ وَاجِبَةٌ عِنْدَ الجُمْهُورِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَى مَا أَجَازَهُ الكِسَائِيُّ وَالأَخْفَشُ(٤) لِنَصْبِ الثَّاني - شَاهِدٌ. وَخَصَّ المُصَنِّفُ في غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ النَّصْبَ بِـ«ثَانٍ»، دُونَ بَقِيَّةِ أَخَوَاتِهِ(٥).

= ٤/٤٨٢، المقتضب: ٤/٣٢٢، المقرب: ١/٢٤٧، شواهد ابن النحاس: ١٩١، الأصول: ١/١٥١، شرح الألفية للشاطبي: (رسالة دكتوراه): ١/٣٩١، التحفة المكية (رسالة ماجستير): ٢٤١، ارتشاف الضرب: ٦٢٨.

(١) ذكر المؤلف هنا حالين منها، والثالث: استعماله مفرداً، وقد تقدم الكلام عليه آنفاً قوله:

وَصُغْ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلى ... . إلخ

والرابع: استعماله مركباً، وسيأتي عند قوله:

وإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

والخامس: استعماله مع العشرين وأخواتها، وسيأتي عند قوله:

.... وَقَبْلَ عِشْرِيْنَ اذْكُرَا

راجع التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٦-٢٧٩.

(٢) في الأصل: صلة. راجع التصريح: ٢/٢٧٦.

(٣) في الأصل: العدد. راجع التصريح: ٢/٢٧٦.

(٤) وقطرب وثعلب أيضاً أجازوا إضافة الأول إلى الثاني، ونصبه إياه، كما جاز في «ضارب زيد»، فيقولون: «ثاني اثنين، وثالث ثلاثة».
انظر شرح الأشموني: ٤/٧٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٦، شرح المرادي: ٤/٣١٩، الهمع: ٥/٣١٥، التسهيل: ١٢١، قطر الندى: ٤٤٣، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٦٨٤، ارتشاف الضرب: ٢/٣٦٧.

(٥) قال ابن مالك في التسهيل (١٢١): «يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله، فيفرد أو يضاف إلى أصله، وينصبه إن كان اثنين لا مطلقاً، خلافاً للأخفش». انتهى. =

الحالُ الثَّانِي: أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ[١] مَعَ/ عَدَد دُوْنَ أَصْله الَّذي يُبْنَى منْهُ، مَقْصُوْداً [٢١٨/أ] به جَعْلُ الأَقَلِّ منَ العَدَد المُسْتَعْمَلِ منْهُ مثْلَ الأَكْثَر، وَهُوَ العَدَدُ الَّذي هُوَ أَصْلُهُ، نَحْو: «رابعُ ثَلاثَةٍ»، أَي: جاعلُهُم بنَفْسه أَرْبَعَةً، فَيَكُوْنُ حُكْمُهُ حُكْمَ «جَاعِلٍ» وَنَحْوه منْ اسْمِ الفَاعِلِ الَّذي يَجُوْزُ أَنْ يُنْصَبَ مَا بَعْدَهُ، وَأَنْ يَنْجَرَّ بِالإِضَافَةِ، وَيحْتَملُهُمَا قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿سَادِسُهُمْ[٢] كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

وَلا يَتَأَتَّى هَذَا الاسْتِعْمَالُ في «ثَانٍ» فَلا يُقَالُ: «ثَاني وَاحِدٍ» بِإِضَافَةٍ، وَلا بِنَصْبٍ[٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَإِنْ أَرَدْتَ مثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

يَعْنِي: أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ بِالمُرَكَّبِ منْ «أَحَدَ عَشَرَ» إِلى «تِسْعَةَ عَشَرَ» مَا أَرَدْتَ بـ«ثَانِي اثْنَيْنِ» منَ الإِضَافَة عَلى مَعْنَى «بَعْضٍ» - فَجِيء بِتَرْكِيبَيْنِ، فَتَقُوْلُ: «هَذَا ثَانِي عَشَرَ اثْنَيْ عَشَرَ»، وَ«ثَانِيَةَ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ» إِلى: «(تَاسِعَ عَشَرَ)[٤] تِسْعَةَ عَشَرَ»، وَ«تَاسِعَةَ[٥] عَشْرَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ»، بِأَرْبَعَة أَسْمَاءٍ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ[٦].

وَفُهِمَ البِنَاءُ فِيْهَا مِنْ قَوْلِه: «بِتَرْكِيبَيْنِ»، فَإِنَّ التَّرْكِيْبَ يَقْتَضِي البِنَاءَ، وَالمُرَكَّبُ الأَوَّلُ مُضَافٌ إِلى المُرَكَّبِ الثَّانِي إِضَافَةَ ثَانِي اثْنَيْنِ، هَذَا هُوَ الأَصْلُ، وَيَجُوْزُ فيْه وَجْهَان آخَرَان - وَسَيَأْتِيان - .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

= وانظر شرح المرادي: ٤/٣١٩، شرح الأشموني: ٤/٧٤، التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٦، الهمع: ٥/٣١٦.

(١) في الأصل: تستعمل. راجع التصريح: ٢/٢٧٦ .

(٢) في الأصل: وسادسهم.

(٣) فلا يقال: «ثانٍ واحداً» بالنصب، نص على الأول سيبويه. وقال الكسائي بعض العرب يقول: «ثاني واحد»، وحكى الجوهري «ثانٍ واحداً» بالنصب.
انظر الكتاب: ٢/١٧٢، التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٧، شرح المرادي: ٤/٣٢٠، شرح ابن عصفور: ٢/٤٠، شرح الأشموني: ٤/٧٥، ارتشاف الضرب: ١/٣٧٢، الهمع: ٥/٣١٧ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١١٣ .

(٥) في الأصل: تاسع. انظر شرح المكودي: ٢/١١٣ .

(٦) وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يضاف العدد المركب إلى مثله، فلا يجوز أن يقال مثلاً: «ثالث عشر ثلاثة عشر». انظر الإنصاف (مسألة: ٤٤): ١/٣٢٢ .

وَشَاعَ الاسْتِغْنا بِحَادِي عَشَرَا   وَنَحْوِه ....

[٢١٨/ب] هَذَا إِشَارَةٌ إلى الوَجْهَيْنِ / :

الأَوْلُ: أَنَّكَ تُضِيفُ فَاعلاً بِحَالَتَيْه - أَيْ: مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ - إلى المُرَكَّبِ الثَّانِي، فَتُعْربُ الأَوَّلَ، لِزَوَالِ التَّرْكِيبِ، وَهُوَ المُرَادُ بِقَوْلِه: « بِمَا تَنْوِي[١] يَفِي ».

الثَّانِي: أَنَّهُ يُحْذَفُ مِنَ المُرَكَّبِ الأَوَّلِ العَجزُ، وَمِنَ المُرَكَّبِ الثَّانِي الصَّدْرُ، وَفِيْهِ حِيْنَئِذ ثَلاثَةُ أَوْجُه:

بِنَاؤُهُمَا، وَهُوَ المَشْهُورُ[٢]، وَإِعْرَابُ الأَوَّلِ، وَبِنَاءُ الثَّانِي[٣]، وَإِعْرَابُهُمَا[٤].

وَفُهِمَ مِنَ المِثَالِ الثَّانِي: أَنَّ « عَشَرَ » مَبْنِيٌّ لِنُطْقِه[٥] به مَفْتُوحاً، فَيَحْتَمِلُ الأَوَّلَ وَالثَّانِي دُونَ الثَّالِثِ، لاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ « حَادِي » مَبْنِيًّا أَوْ مُعْرَبَاً، لِعَدَمِ الحَرَكَةِ[٦] فِيْه.

وَفَائِدَةُ التَّمْثِيلِ بـ « حَادِي »[٧]: (التَّنْبِيْهُ عَلى أَنَّهُ مَقْلُوبٌ وَأَصْلُهُ « وَاحِدٌ ».

---

(١) في الأصل: ينوي: انظر الألفية: ١٦٠ .

(٢) انظر شرح المكودي: ٢/١١٣، شرح المرادي: ٤/٣٢١ . وفي التصريح قال الأزهري: وزعم أبو محمد بن السيد أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه، فتقول: « جاء ثالث عشرة، ورأيت ثالث عشر، ومررت بثالث عشر » ببناء الجزأين على الفتح في الأحوال الثلاثة. وهذا مردود لأنه لا دليل حينئذ - أي: إذا بنيا - على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الجزء الأول. انتهى.
انظر التصريح على التوضيح: ٢٧٨، شرح الأشموني: ٢/٧٦، شرح ابن عصفور: ٢/٤١ .

(٣) حكى هذا الوجه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي، ووجهه: أنه حذف عجز الأول فاعربه لزوال التركيب، ونوى صدر الثاني فبناه.
انظر شرح المرادي: ٤/٣٢١، شرح الأشموني: ٤/٧٦، التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٨، شرح ابن عصفور: ٢/٤١ .

(٤) معاً، وذلك لزوال مقتضى البناء، وهو التركيب فيهما، فتجري الأول بمقتضى حكم العوامل، وتجري الثاني بالإضافة دائماً. قال المرادي: وهذا الوجه أجازه بعض النحويين.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٧٧، شرح المرادي: ٤/٣٢٢، شرح ابن عصفور: ٢/٤١، شرح المكودي: ٢/١١٣ .

(٥) في الأصل: لفظه. انظر شرح المكودي: ٢/١١٣ .

(٦) في الأصل: العركة. انظر شرح المكودي: ٢/١١٣ .

(٧) في الأصل: بحادي عشر. انظر شرح المكودي: ٢/١١٣ .

« ونَحْوِه » أيْ: ونَحْوِ حادي عَشَرَ، فتَقُولُ: « حَادي عَشَرَ وَحَادِيَةَ عَشْرَةَ »)[١] إلى تَاسعَ عَشَرَ وتَاسِعَةَ عَشْرَةَ ».

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

.... وقَبْلَ عشرِيْنَ اذْكُرا

وبَابِهِ الفَاعلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ واوٍ يُعْتَمَدْ

يَعْني: أنَّ اسْمَ الفَاعِلِ مِنَ العَدَدِ، إذَا ذُكِرَ مَعَ « عِشْرِيْنَ » وبَابِه - يَعْني العُقُوْدَ - إلى التِّسْعِيْنَ، يُذْكَرُ بحَالتَيْه مِنْ تَذْكِيرٍ وتَأْنِيْثٍ قَبْلَ الواوِ، فتَقُوْلُ: « حَادِيَ وَعِشْرُوْنَ، وَحَادِيَةٌ وَعِشْرُوْنَ » إلى « تَاسِعٍ وَتِسْعِيْنَ، وَتَاسِعَةٍ وَتِسْعِيْنَ »[٢].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١١٣ - ١١٤.

(٢) قال الأشموني: ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول: « حادي عشرين » كما تقول: « حادي عشر » إلحاقاً لكل فرع بأصله، فإنه يجوز « أحد عشر » بالتركيب ولا يجوز « أحد عشرين بالتركيب ». انتهى. وقال ابن حمدون: وهذا هو الذي صرح به غير واحد، وكلام الشاطبي يقتضي أنه غير ممنوع، وأجاب عما يقتضيه قول الناظم: « قبل واو » بأن معنى قول الناظم: « قبل واو يعتمد » أنه لا يذكر في عطف العقد على النيف إلا الواو - كما في المغني - لأنها الموضوعة لمطلق الجمع المراد هنا، دون الفاء وثم. لانتفاء التركيب. انتهى انظر شرح الأشموني: ٤/٧٧، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١١٤.

الباب التاسع والخمسون
كم وكأين وكذا

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

مَيِّزْ في الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ عِشْرِيْنَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا البَابَ بَعْدَ العَدَدِ، لأَنَّ هَذه الأَلْفَاظَ كِنَايَةٌ عَنِ العَدَدِ المُبْهَمِ، وَبَدأَ مِنْهَا بِـ «كَمْ»[1]، وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ / : اسْتِفْهَامِيَّة، وَخبَرِيَّة. [٢١٩/أ]

وَقَدْ أَشَارَ إِلى الأَوَّلِ هُنَا، فَذَكَرَ أَنَّهَا تُمَيَّزُ بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ بِه «عِشْرُوْنَ»، يَعْنِي: بِمُفْرَدٍ[2] مَنْصُوْبٍ[3]، فَتَقُوْلُ: «كَمْ[4] دِرْهَماً عِنْدَكَ، وكَمْ شَخْصاً سَمَا».

---

(١) واختلف في حقيقتها: فذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد. وذهب الكسائي والفراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و«ما» الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال، ونسبه في الإنصاف للكوفيين. وهي اسم بسيط وضعت مبهمة تقبل قليل العدد وكثيره، والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها، والإضافة إليها، وعود الضمير عليها. وذهب بعضهم - فيما حكاه صاحب البسيط - إلى أن الخبرية حرف في مقابلة «رب» الدالة على التقليل.
انظر الجنى الداني: ٢٦١، الإنصاف: (مسألة: ٤٠): ١/٢٩٨، الهمع: ٤/٣٨٦، شرح ابن عصفور: ٢/٤٦، شرح ابن عقيل: ٢/١٤٠، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٧٠٤، شرح المرادي: ٤/٣٢٤، الكتاب: ١/٢٩٣، شرح الرضي: ٢/٩٥، ارتشاف الضرب: ١/٣٧٧.

(٢) خلافاً للكوفيين، فإنهم يجيزون جمعه نحو «كم شهوداً لك». وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات، نحو «كم غلماناً لك»، إذا أردت أصنافاً من الغلمان.
انظر شرح المرادي: ٤/٣٢٤، ارتشاف الضرب: ١/٣٧٨، مغني اللبيب: ٢٤٥، التسهيل: ١٢٤، شرح الأشموني: ٤/٧٩، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٧١١، التصريح على التوضيح: ٢٧٩، شرح الرضي: ٢/٩٦.

(٣) وفيه ثلاثة مذاهب: الأول: أنه لازم، ولا يجوز جره، وهو مذهب بعض النحويين.
الثاني: أنه ليس بلازم، بل يجوز جره مطلقاً، حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي، واختاره ابن عصفور، وقيده بفهم المعنى.
الثالث: أنه لازم إن لم يدخل على «كم» حرف جر، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهو المشهور كما سيأتي.
انظر شرح المرادي: ٤/٣٢٤-٣٢٥، الكتاب: ١/٢٩٣، مغني اللبيب: ٢٤٥، شرح ابن عصفور: ٢/٤٨، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٧٠٥، شرح الأشموني: ٤/٧٩-٨٠، ارتشاف الضرب: ١/٣٧٨.

(٤) في الأصل: لم. انظر شرح المكودي: ٢/١١٤.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «في الاسْتِفْهَام» أَنَّهَا تُقَدَّرُ بِهَمْزَة الاسْتِفْهَام[١] وَالعَدَد، فَإِذَا قُلْتَ: «كَمْ شَخْصَاً سَمَا»، فَتَقْدِيْرُهُ: أَعِشْرُوْنَ شَخْصَاً، أَمْ ثَلاثُوْنَ، أَمْ أَقَلُّ، أَمْ أَكْثَرُ - سَمَا.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَأَجِـزَ انْ تَجُـرَّهُ مِـنْ مُضْمَـرَا إِنْ وَلِيَتْ كَمْ[٢] حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

يَعْنِي: أَنَّ تَمْيِيْزَ[٣] «كَمْ» الاسْتِفْهَامِيَّة يَجُوْزُ جَرُّهُ بِـ «مِنْ» مُضْمَرَةً[٤]، بِشَرْط: أَنْ تُدْخِلَ عَلَى[٥] «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ ظَاهِر، نَحْو: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ»، أَيْ: بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ، فَحُذِفَتْ «مِنْ» وَبَقِي[٦] عَمَلُهَا.

وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «حَرْفَ جَرٍّ» سَائِرَ حُرُوْف الجَرِّ، نَحْوَ «عَلَى كَمْ فَرَسٍ رَكِبْتَ، وَإِلَى كَمْ مَذْهَبٍ انْتَمَيْتَ، وَفِي كَمْ دَارٍ جَلَسْتَ».

(وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ» أَنَّ جَرَّهُ غَيْرُ لازِمٍ، فَتَقُوْلُ: «بِكَمْ دِرْهَمَاً اشْتَرَيْتَ» بِالنَّصْب)[٧].

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضَاً: أَنَّهُ يَجُوْزُ إِظْهَارُ «مِنْ»، فَتَقُوْلُ: «بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَاسْتَعْمِلَنْهَا[٨] مُخْبِراً كَعَشْرَهْ أَوْ مَـائَـةٍ كَكَـمْ رِجَـالٍ أَوْ مَـرَهْ

هَذَا هُو القِسْمُ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ «كَمْ»، وَهِيَ الخَبَرِيَّةُ، وَهِي بِمَنْزِلَة عَدَدٍ مُفْرَدٍ، فَتُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَنْزِلَة «عَشْرَة»، فَيَكُوْنُ تَمْيِيْزُهَا[٩] جَمْعَاً، نَحْو «كَمْ رِجَالٍ عِنْدِي، وَكَمْ عَبِيْدٍ/ مَلَكْتَ»، وَتَارَةً بِمَنْزِلَة «مَائَةٍ» فَيَكُوْنُ تَمْيِيْزُهَا مُفْرَدَاً، نَحْو: [٢١٩/ب] «كَمْ امْرَأَةٍ عِنْدِي، وَكَمْ عَبْدٍ مَلَكْتَ».

---

(١) في الأصل: الاستفها. انظر شرح المكودي: ٢/ ١١٤.

(٢) في الأصل: لم. انظر الألفية: ١٦١.

(٣) في الأصل: تميز. انظر شرح المكودي: ٢/ ١١٤.

(٤) وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة، وذهب الزجاج إلى أن جره بإضافتها إليه. انظر الكتاب: ١/ ٢٩٣، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٧٩، مغني اللبيب: ٢٤٥، شرح المرادي: ٤/ ٣٢٦، شرح الأشموني: ٤/ ٨٠، التسهيل: ١٢٤، شرح الكافية لابن مالك: ١٧٠٥، شرح الرضي: ٢/ ٩٦، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٧٨.

(٥) في الأصل: عليه. انظر شرح المكودي: ٢/ ١١٤.

(٦) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ٢/ ١١٤.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١١٤.

(٨) في الأصل: واستعملنهما. انظر الألفية: ١٦١.

(٩) في الأصل: تميزها. انظر شرح المكودي: ٢/ ١١٥.

فَـ «كَمْ رِجَالٍ» مِثَالٌ لاسْتِعْمَالِهَا اسْتِعْمَالَ «عَشْرَة»، و«كَمْ مَرَة» لاسْتِعْمَالِهَا اسْتِعْمَالَ «مَائَة»، وَ«مَرَةٌ»: لُغَةٌ فِي «مَرْأَة»[(١)]، فَنُقِلَتْ فَتْحَةُ الهَمْزَةِ إِلى الرَّاءِ، وَحُذِفَت الهَمْزَةُ.

وَمَعْنَى «كَمْ» الخَبَرِيَّة: الدَّلالَةُ عَلى التَّكْثِيرِ، فَإِذَا قُلْتَ: «كَمْ غُلامٍ مَلَكْتَ» فَمَعْنَاهُ: كَثِيرٌ مِنَ الغِلْمَانِ مَلَكْتَ[(٢)].

ثُمَّ قَالَ:

كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ ... تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

يَعْنِي: أَنَّ «كَأَيِّنْ[(٣)] وكَذَا»[(٤)] مِثْلُ «كَمْ» الخَبَرِيَّةِ فِي الدَّلالَةِ عَلى تَكْثِيرِ

---

(١) في الأصل: الامرأة. انظر شرح المكودي: ٢ / ١١٥، اللسان: ٦ / ٤١٦٦ (مرأ).

(٢) وتمييزها واجب الجر بإضافة «كم» إليه. وذهب الفراء إلى أنه مجرور بـ«من» مقدرة، ونقله عن الكوفيين، وهو ما روي عن الخليل. وقيل: إن لغة تميم جواز نصب تمييزها إذا كان الخبر مفرداً. وإذا فصل بين «كم» وتمييزها بالظرف والمجرور نصب التمييز حملاً الاستفهامية، وقد يأتي مجروراً، كقوله:

كَمْ بِجودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلا ... .

وقال الأشموني: والصحيح اختصاصه بالشعر، وذهب الكوفيون إلى جوازه في الاختيار. انتهى. ومذهب يونس: إن كان الفصل بناقصٍ نحو«كم اليوم جائع أتاني» و«كم بك مأخوذ» جاز، وإن كان بتام لا يجوز. فإن كان الفصل بجملة نحو:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلى عَدَمٍ ... .

أو بظرف وجار ومجرور معاً، نحو:

تَـؤُمُّ سِنَـانـاً وَكَـمْ دُونَـهُ ... مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُهَا

تعين النصب، قاله ابن مالك،وهو مذهب سيبويه، وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة في الشعر، وحكي عن الكوفيين جوازه في الاختيار.

انظر شرح الأشموني: ٤ / ٨١-٨٣، ارتشاف الضرب: ١ / ٣٧٩، شرح المرادي: ٤ / ٣٢٨-٣٣٢، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٧٩، الإنصاف: (مسألة: ٤١): ١ / ٣٠٣، التسهيل: ١٢٤، مغني اللبيب: ٢٤٥، شرح الكافية لابن مالك: ٤ / ١٧٠٧-١٧١٠، شرح ابن عصفور: ٢ / ٤٨-٥٠، شرح الرضي: ٢ / ٩٦-٩٧ .

(٣) كاين: اسم مركب من كاف التشبيه و«أي» المنونة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل، وهو الحذف في الوقف. وقال بعض المغاربة: ويحتمل أنها بسيطة.

انظر مغني اللبيب: ٦٢٤، شرح المرادي: ٤ / ٣٣٨، التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٨١، الهمع: ٤ / ٣٨٨، ارتشاف الضرب: ١ / ٣٨٥، شرح الأشموني: ٤ / ٨٥ - ٨٦، أسرار النحو: ١٩٥.

(٤) كذا: اسم مركب من كاف التشبيه، و«ذا» اسم إشارة. =

العَدَدِ، وَفي الافْتِقَارِ إِلى تَمْيِيزٍ، إلا أَنَّ تَمْيِيْزَهَا مُخَالِفٌ لِتَمْيِيزِ «كَمْ» وَإِلى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

.... وَيَنْتَصِبْ .... إلى آخره

يَعْني: أَنَّ تَمْيِيزَ «كَأَيِّنْ وكَذَا» إِمَّا مَنْصُوبٌ نَحْو: «كَأَيِّنْ رَجُلاً رَأَيْتُ، وكَذَا رَجُلاً رَأَيْتُ»، أَوْ مَجْرُورٌ[1] بـ«مِنْ»، نَحْو: «كَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ رَأَيْتُ»، إلا أَنَّ النَّصْبَ بَعْدَ «كَذَا» أَكْثَرُ، وَالجَرُّ بـ«مِنْ» بَعْدَ «كَأَيِّنْ» أَكْثَرُ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥]، وَهُوَ في القُرْآنِ كَثِيرٌ.

= انظر شرح الأشموني: ٤/٨٦، ارتشاف الضرب: ١/٣٨٨، الهمع: ٤/٣٩٠، شرح المرادي: ٤/٣٣٩، التصريح على التوضيح: ٢٨١، شرح الرضي: ٢/٩٤، مغني اللبيب: ٢٤٧، أسرار النحو: ١٩٥.

(١) في الأصل: ومجرور. انظر شرح المكودي: ٢/١١٥.

الباب الستون

الحكاية

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

الحِكَايَةُ

احْكِ بأيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ   عَنْهُ بِهَا في الوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

ذَكَرَ في هَذَا البَابِ ثَلاثَةَ أَنْوَاعٍ مِنَ الحِكَايَةِ: (الحِكَايَةُ)[1] بِـ«أيٍّ»، وَبِـ«مَنْ»، وَحِكَايَةُ العَلَمِ بَعْدَ «مِنْ»، وَبَدأَ بِـ«أيٍّ»، فَقَالَ:

احْكِ .... البيت

[٢٢٠/أ] يَعْنِي: أَنَّ في الحِكَايَةِ / بِـ«أيٍّ» لُغَتَيْنِ[2]:

إِحْدَاهُمَا[3]: وَهِيَ الفُصْحَى، أَنْ يُحْكَى بِهَا - وَصْلاً وَوَقْفاً - مَا لِمَسْؤُولٍ عَنْهُ مَذْكُورٍ[4] مُنَكَّرٍ مِنْ إِعْرَابٍ، وَتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ، وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ، وَجَمْعِ تَصْحِيحٍ مَوْجُودٍ فِيْهِ، أَوْ صَالِحٍ لِوَصْفِهِ[5]، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ: «رَأَيْتُ رَجُلاً، وَامْرَأَةً،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١١٦ .

(٢) في الأصل: لغات.

(٣) في الأصل: أحدها. انظر شرح المكودي: ٢/١١٦٢ .

(٤) في الأصل: بما لمذكور. بدل «ما لمسؤول عنه مذكور». انظر شرح المكودي: ٢/١١٦.

(٥) يقصد بقوله: «موجود فيه» المثنى الحقيقي، وجمع التصحيح الحقيقي. ويقصد بقوله: «أو صالح لوصفه» ما ليس مثنى حقيقة، لكنه يصح وصفه بالمثنى، نحو «رأيت شاعراً وكاتباً»، فتقول في حكايتهما «أيين»، لأن «شاعراً وكاتباً» صالحان لوصفهما بالمثنى، فتقول: «ظريفين» مثلاً. ويقصد به أيضاً ما ليس جمع تصحيح حقيقة، لكنه صالح لوصفه بجمع التصحيح، نحو «رأيت رجالاً ونساءً»، فإنك تقول في حكاية الأول: «أيين»، وفي حكاية الثاني: «أيات»، وذلك لأنهما صالحان لوصفهما لجمع التصحيح، فتقول: «رأيت رجالاً صالحين ونساءً صالحات»، أما إن كان غير صالح لوصفه بجمع التصحيح، فلا يصح حكايته بـ«أي»، نحو «عندي دراهم»، فلا تقول في حكايته: «أيون» لأن «دراهم» لا يوصف بجمع التصحيح، لأنه غير عاقل. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١١٦، حاشية الصبان: ٤/٨٩ .

وَغُلامَيْنِ وجَارِيَتَيْنِ، (وَبَنِيْنَ)(١)، وَبَنَاتٍ»: «أَيًّا، وَأَيَّةً، وَأَيِّينَ(٢)، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيِّينَ، وَأَيَّات».

وَالأُخْرَى: أَنْ يُحْكَى بِهَا مَا لَهُ مِنْ إعْرَابٍ وَتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيث فَقَطْ.

وَقَوْلُهُ: احْكِ بِأَيٍّ مُحْتَمِلٌ لَهُمَا، وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ كَلامُهُ الأُولَى، لِكَوْنِهَا أَفْصَحَ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وأَشْبِعَنْ

هَذَا إشَارَةٌ إلى الحكَايَة بـ «مَنْ»، يَعْني: أَنَّ «مَنْ» يُحْكَى بِهَا في الوَقْف دُوْنَ الوَصْلِ مَا لِلْمَسْؤُوْلِ عَنْهُ المُنَكَّرِ مِنْ إعْرَابٍ(٣)، وَإفْرَادٍ وَتَذْكِيرٍ، وَفُرُعِهِمَا(٤)، وَتُشْبَعُ الحَرَكَةُ في الإفْرَاد، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ: «قَامَ رَجُلٌ»: «مَنُوْ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلاً»: «مَنَا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ»: «مَني».

وَقَوْلُهُ: «مُطْلَقاً» أَيْ: بِالحَرَكَاتِ الثَّلاث.

ثُمَّ قَالَ:

وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ لِي إلْفَانِ بِابْنَيْنِ وَمَكِّنْ تَعْدِل

مَا تَقَدَّمَ حِكَايَةُ المُفْرَدِ المُذَكَّرِ، وَأَمَّا المُثَنَّى فَقَدْ أَشَارَ إلَيْهِ بِهَذَا البَيْت.

يَعْني: أَنَّكَ إذَا قُلْتَ: «لي إلْفَانِ بِابْنَيْنِ»(٥) وَأَرَدْتَ حِكَايَةَ هَذَيْنِ الاسْمَيْنِ، قُلْتَ: «مَنَانْ» في(٦) حِكَايَةِ «إلْفَانِ»، وَ«مَنَيْنْ» / في حِكَايَةِ «ابْنَيْنِ»(٧). [٢٢٠/ب]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١١٦ .

(٢) في الأصل: وايتين. انظر شرح المكودي: ٢/١١٦ .

(٣) في الأصل: الإعراب. انظر شرح المكودي: ٢/١١٦ .

(٤) واختلف في هذه الأحرف اللاحقة لـ«من»: فذهب السيرافي إلى أن الحكاية وقعت بالحركات، ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف ليوقف عليها، وبهذا يشعر كلام ابن مالك «وأشبعن». وقال الفارسي والمبرد: الحكاية وقعت بالحروف، فلزم عنها تحريك ما قبلها، واستصوبه ابن خروف، وصححه أبو حيان. وذهب قوم إلى أن هذه الأحرف مبدلة من التنوين.
انظر شرح المرادي: ٤/٣٤١-٣٤٢، الهمع: ٥/٣٢٢-٣٢٣، التسهيل: ٢٤٨، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٧١٧، التصريح على التوضيح: ١٨٤، حاشية الخضري: ٢/١٤٣، حاشية ابن حمدون: ٢/١١٧، شرح الرضي: ٢/٦٢ .

(٥) أي: مع ابنين. انظر حاشية الصبان: ٤/٨٩، حاشية الخضري: ٢/١٤٣ .

(٦) في الأصل: وفي. انظر شرح المكودي: ٢/١١٧ .

(٧) في الأصل: بابنين. انظر شرح المكودي: ٢/١١٧ .

وَلَمَّا لَمْ يَتَمَكَّنْ لَهُ النُّطْقُ بسُكُوْنِ النُّوْنِ في «مَنَانْ وَمَنِيْن» في[1] النَّظْمِ، إذْ لا يُجْمَعُ فيْه بَيْنَ سَاكِنَيْنِ - نَطَقَ بهمَا مُتَحَرِّكَيْنِ للضَّرُوْرَةِ، ثُمَّ نَبَّهَ على أَنَّهُمَا يُسَكَّنَان، إذْ لا يُحْكَى بِهِمَا إلا وَقْفاً، وَالوقفُ مُتضمِّنٌ السُّكُوْنَ.

ثُمَّ قَالَ:

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ[2] بِنْتٌ مَنَهْ وَالنُونُ قَبْلَ تَا المُثَنَّى مُسْكَنَهْ

وَالفَتْحُ نَزْرٌ ....

المصْرَاعُ الأَوَّلُ إِشَارَةٌ إلى حكَايَةِ المُفْرَدِ المُؤنَّث، يَعْني: أَنَّكَ تَقُوْلُ في حكَايَةِ مَنْ قَالَ: «أَتَتْ[3] بِنْتٌ»: مَنَهْ، بِهاءٍ سَاكِنَةٍ، وَأَصْلُهَا التَّاءُ، لَكِنِ الوَقْفُ أَوْجَبَ رُجُوْعَهَا.

ثُمَّ أَشَارَ إلى تَثْنِيَةِ المُؤَنَّث بالمصْرَاعِ الثَّاني، يَعْني: أَنَّهُ يُقَالُ في حكَايَةِ (تَثْنِيَةِ)[4] المُؤَنَّث: «مَنتَانْ» - بِتَسْكِيْنِ النُّوْنِ -، فَيُقَالُ في حكَايَةِ «جَاءَتِ امْرَأَتَانِ»: «مَنتَانْ»، و«رأَيْتُ امْرأَتَيْنِ، وَمَرَرْتُ بامْرَأَتَيْنِ»: «مَنَتَيْنْ». هَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الفُصْحَى، وَفيْهَا لُغَةٌ أُخْرَى أَشَارَ إِلَيْه بقَوْلِه: «وَالفَتْحُ نَزْرٌ».

يَعْنِي: فَتْحُ النُّوْنِ نَزْرٌ - أَيْ: قَلِيْلٌ - فَتَقُوْلُ على هَذهِ اللُّغَةِ في «قَامَتِ امْرَأَتَانِ»: «مَنَتَانْ» - بالفَتْحِ -.

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

..... وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ بِمَنْ بإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ

هَذَا إشَارَةٌ إلى حكَايَةِ جَمْعِ المُؤَنَّث، يَعْنِي: أَنَّكَ تَزِيْدُ في حكَايَةِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ عَلى النُوْنِ منْ «مَنَهْ» أَلفاً وَتَاءً، فَتَقُوْلُ لمَنْ قَالَ: «جَاءَتْ نِسْوَةٌ»: «مَنَاتْ»، وَلِمَنْ قَالَ: «ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفٌ» / : «مَنَاتْ» بإِسْكَانِ التَّاءِ أَيْضاً، لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ «مَنْ» لا يُحْكَى بِهَا إِلاَّ في الوَقْفِ. [٢٢١/أ]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكَنَا إنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا

وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لا يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ[5] مَنُوْنَ في نَظْمٍ عُرِفْ

---

(١) في الأصل: وفي. انظر شرح المكودي: ٢/١١٧.

(٢) في الأصل: أنت. انظر الألفية: ١٦٢.

(٣) في الأصل: أنت. انظر المكودي بحاشية الملوي: ١٩٠.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١١٧.

(٥) في الأصل: وما نادر. انظر الألفية: ١٦٣.

هَذَا إِشَارَةٌ إِلى حِكَايَةِ جَمْعِ المُذَكَّرِ، يَعْنِي: إِذَا قِيلَ: «جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ»، قُلْتَ في حِكَايَةِ «قَوْمٍ» المَرْفُوعِ: «مَنُوْنْ»، وَفِي حِكَايَةِ «قَوْمٍ» المَجْرُورِ: «مَنِيْنْ» - بِسُكُوْنِ النُوْنِ فِيْهِمَا -. وَقَوْلُهُ:

وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لا يَخْتَلِفْ

تَصْرِيْحٌ بِمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِه: «وَوَقْفاً»(١)، فَتَقُوْلُ: «مَنْ يَا فَتَى» في الأَحْوَالِ كُلِّهَا، وَقَدْ جَاءَ «مَنُوْنَ» في ضَرُوْرَةِ الشِّعْرِ، وَعَلى ذَلِكَ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ:

وَنَادِرٌ مَنُوْنَ في نَظْمٍ عُرِفْ

أَشَارَ بِهِ إِلى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

٢٨٣ - أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنُوْنَ أَنْتُمْ ... فَقَالُوْا الجِنُّ، قُلْتُ عِمُوْا ظَلامَا

وَهُو لِتَأَبَّطَ شَرّاً.

---

(١) في البيت الثاني من هذا الباب، وهو:

وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُوْرٍ بِمَنْ ... والنُّوْنَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وأَشْبِعَنْ

٢٨٣- من الوافر، وقد اختلف في نسبته لقائله، فنسب في نوادر أبي زيد لشمير بن الحارث الضبي (قال أبو الحسن: حفظي سمير، وقيل: شمر، وقيل: شهر) من أبيات له وبعده:

فَقُلْت إلى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ ... زَعِيْمٌ نَحْسُدُ الإِنْسَ الطَّعَامَا

ونسبه المؤلف لتابط شراً، وهو في ديوانه (القسم الثاني: المنسوب إليه): ٢٥٦، وقيل هو لجذع بن سنان الغساني على رواية من روى: «عموا صباحاً» بدل «عموا ظلاماً». ونسب للفرزدق في حاشية السيد على الكشاف (١/٢٨) وليس في ديوانه، وتردد الجاحظ في نسبته، فنسبه في الحيوان (٤/٤٨٢) لسهم بن الحارث، ثم نسبه في (٦/١٩٧) لشمر بن الحارث الضبي، وأورده بلا نسبة في (١/٣٢٨). ويروى:

أَتَـوْا نَـارِي فَقُلْتُ مَنُوْنَ قَالُوا ... سَرَاةُ الجِنِّ قُلْتُ عِمُوا ظَلاَمَاً

سراة الجن: أشرافهم. عموا: انعموا. «وعموا ظلاماً»: أي: انعموا وقت ظلامكم، أي: وقت انتشاركم، إذ الغالب انتشار الجن في الظلام. والشاهد في قوله: «منون أنتم» حيث إن فيه شذوذين، الأول: إلحاق الواو والنون بـ«من» في الوصل، والثاني: تحريك النون، وهي إنما تكون ساكنة.

انظر الكتاب مع الأعلم: ١/٤٠٢، شرح الأشموني: ٤/٩١، التصريح على التوضيح: ٢/٢٨٣، الشواهد الكبرى: ٤/٤٩٨، ٥٥٧، الخزانة: ٦/١٦٧، شواهد ابن السيرافي: ٢/١٨٤، الحلل: ٣٩١، جمل الزجاجي: ٣٣٦، شرح ابن يعيش: ٤/١٦، الدرر اللوامع: ٢/٢١٩، ٢٣٧، اللسان (أتن، أنس، حسد، منن، سرا)، المقتضب: ٢/٣٠٦، الخصائص: ١/١٢٩، شرح المرادي: ٤/٣٤٤، ٥/١٨٥، الهمع رقم: ١٧٤٢، ١٨٠٨، جواهر الأدب: ١١٦، المقرب: ١/٣٠٠، شرح ابن عصفور: ٢/٤٦٨، شواهد المفصل والمتوسط: ١/٢٩٩، تاج علوم الادب: ١/٢٣٩، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١١٨، ١٦٣، شرح دحلان: ١٦٦، كاشف الخصاصة: ٣٤٢.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَالعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى النَّوْعِ الثَّالِثِ مِنَ الحِكَايَةِ، يَعْنِي: أَنَّ العَلَمَ إِذَا سُئِلَ عَنْهُ بـ«مَنْ» حُكِيَ إِعْرَابُهُ بَعْدَهَا، فَتَقُوْلُ لِمَنْ قَالَ: «قَامَ زَيْدٌ»: («مَنْ زَيْدٌ»)(١) و«رَأَيْتُ زَيْداً»: «مَنْ زَيْداً»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، («مَنْ زَيْدٍ»)(٢) بِرَفْعِ(٣) الأَوَّلِ، وَنَصْبِ الثَّانِي، وَجَرِّ الثَّالِثِ، وَذَلِكَ بِشَرْطِ/ أَنْ لا يَدْخُلَ عَلَى «مَنْ» حَرْفُ عَطْفٍ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: [٢٢١/ب]

إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

فَإِذَا قِيْلَ: «رَأَيْتُ زَيْداً، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ»(٤)، قُلْتَ: «وَمَنْ زَيْدٌ» بِالرَّفْعِ فِيْهِمَا، لِدُخُوْلِ حَرْفِ العَطْفِ(٥) عَلَى «مَنْ».

وَقَوْلُهُ: «احْكِيَنَّهُ» يُرِيْدُ: جَوَازاً، فَإِنَّ فِيْهِ لُغَتَيْنِ:

- لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ الحِكَايَةُ(٦).
- وَلُغَةُ بَنِي تَمِيْمٍ الرَّفْعُ(٧).

(١-٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١١٨.

(٣) في الأصل: بيرفع. انظر شرح المكودي: ٢/١١٨.

(٤) قال ابن حمدون في حاشيته (٢/١١٨): الواو في «ومررت» بمعنى: «أو» لأن كلاً منهما تركيب مستقل. انتهى.

(٥) أي: صورة، لأنه للاستئناف كما قال بعضهم. قاله الصبان. وقال الرضي: إنه عطف على كلام المخاطب، ويلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر إذا كان كلام المخاطب خبراً كـ«رأيت زيداً». انظر حاشية الصبان: ٤/٩١، حاشية الخضري: ٢/١١٤، شرح الرضي: ٢/٦٤.

(٦) وهي إحدى لغتين عندهم، لأنهم لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والإعراب، بل يرجحون الإعراب، كما قال الصبان. وعلى الحكاية فالرفع مقدر، لأن الواقع بعد «من» مبتدأ خبره «من»، أو خبر مبتدؤه «من».

انظر الأشموني مع الصبان: ٤/٩١، شرح المرادي: ٤/٣٤٦، الكتاب: ١/٤٠٣، شرح الكافية لابن مالك: ٢/١٧١٩، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١١٩، الهمع: ٥/٣٢٣-٣٢٤، شرح الرضي: ٢/٦٣، ابن عقيل مع الخضري: ٢/١٤٤.

(٧) أي: يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد «من» مرفوعاً في الأحوال الثلاثة لأنه مبتدأ خبره «من»، أو خبر مبتدؤه «من»، قال سيبويه: وهو أقيس الوجهين.

انظر شرح الأشموني: ٤/٩١، شرح المرادي: ٤/٣٤٥، التصريح على التوضيح: ٢/٢٨٥، الكتاب: ١/٤٠٣، الهمع: ٥/٣٢٤، شرح الرضي: ٢/٦٤، حاشية الخضري: ٢/١٤٤.

الباب الحادي والستون
التأنيث

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

التَّأْنِيثُ

عَلامَةُ التَّأْنِيْث تَاءٌ أَوْ أَلِفْ   وفي أسامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالكَتِفْ

التَّأْنِيْثُ فَرْعُ التَّذْكِيْرِ، وَلِذَلكَ يَحتَاجُ إلى عَلامَةٍ، وإلى ذَلكَ أشَارَ بِقَوْلِه:

عَلامَةُ التَّأْنِيْث تَاءٌ أَوْ أَلِفْ

فَذكَرَ للتَّأْنِيْث عَلامَتَيْنِ(١).

ثُمَّ إنَّ التَّاءَ تَكُوْنُ ظَاهِرَةً، كـ « فَاطِمَةَ، وَقَصْعَةٍ »، وَتَكُوْنُ مُقَدَّرَةً، وَإلى ذَلكَ أَشَارَ بِقَوْلِه:

وَفي أَسَامٍ قَدَّرُوْا التَّا كَالكَتِفْ

يَعْني: أَنَّ بَعْضَ الأَسْمَاءِ لا تَكُوْنُ فِيْهَا تَاءٌ ظَاهِرَةٌ، بَلْ مُقَدَّرَةٌ، وَسَوَاءٌ كَانَ لِمَنْ يَعْقِلُ، كـ « هِنْد »، أَوْ لِمَنْ لا يَعْقِلُ، كـ « كَتِف ».

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيْرُ بالضَّمِيْرِ   وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ في التَّصْغِيْرِ

هَذَا إشَارَةٌ إلى مَا يُعْرَفُ به التَّقْدِيْرُ.

فَالضَّمِيْرُ، نَحْوُ: « الكَتِفُ أَكَلْتُهَا »، فَعُلِمَ أَنَّ « الكَتِفَ » مُؤَنَّثٌ، لإعَادَةِ ضَمِيْرِ المُؤَنَّثِ عَلَيْهَا.

---

(١) وهما: التاء، والألف مقصورة وممدودة. هذا مذهب سيبويه والجمهور، والممدودة عندهم فرع المقصورة. وذهب الكوفيون والأخفش والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث: التاء والألف والهمزة في « حمراء »، ونحوه، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معاً علامتا التأنيث. وهمزة حمراء عند الجمهور بدل من ألف التأنيث، قلبت همزة لعدم إمكان الجمع بين ألفين.

انظر الكتاب: ٢ /٨-١٠، شرح المرادي: ٥ /٣، الهمع: ٦ / ٦١، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٨٥، شرح التسهيل: ١ / ١٠٠، حاشية الصبان: ٤ / ٩٤، شرح ابن عصفور: ٢ / ٣٦٩ .

«ونَحْوِه» أيْ: ونَحْوِ الضَّمِيرِ «كالرَّدِّ في التَّصْغِيرِ»، أَيْ: كَرَدِّ التَّاءِ في التَّصْغِيرِ، نَحْوُ «هُنَيْدَة(١)، وكُتَيْفَة» في تَصْغِيرِ «هِنْد وكَتف».

ومِمَّا يُعْلَمُ به التَّقْدِيرُ أَيْضاً: اسْمُ الإِشَارَةِ نَحْوُ: «هَذِه هِنْدٌ، وتِلْكَ كَتِفٌ».

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى / : [١/٢٢٢]

ولا تَلي فَارِقَةً فَعُولا أَصْلاً ولا المِفْعَالَ والمِفْعِيلا
كَذاكَ مِفْعَلٌ ....

تَاءُ التَّأْنِيثِ لَهَا فَوائِدُ، وأَصْلُهَا التَّاءُ الفَارِقَةُ بَيْنَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّث، وتَكُونُ في الأَسْمَاء، نَحْوُ: «رَجُل ورَجُلَة، وفَتى وفَتَاة»، وفي الصِّفَات، وهِيَ أَكْثَرُ، نَحْوُ: «ضَارِب وضَارِبَة، وفَرِحٍ وفَرِحَةٍ»(٢)، إلا أَنَّهَا لَمْ تَلْحَقْ بَعْضَ الصِّفَاتِ، وإِلى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِه:

ولا تَلي ....

فَذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَوْزَانٍ لا تَلْحَقُهَا التَّاءُ الفَارِقَةُ:

الأَوَّلُ: «فَعُولٌ»، وقَيَّدَهُ بالأَصْلِ، والمُرَادُ به: اسْمُ الفَاعِلِ، فَإِنَّهُ أَصْلٌ لاسْمِ المَفْعُوْل، وذَلِكَ نَحْوُ: «رَجُلٌ صَبُورٌ، وامْرَأَةٌ صَبُورٌ».

واحْتَرَزَ بقَوْلِه: «أَصْلاً» مِنِ اسْمِ المَفْعُوْلِ، فَإِنَّ تَاءَ الفَرْقِ تَلْحَقُهُ، نَحْوُ(٣): «ركُوب (وركُوبَة)(٤)»(٥).

الثَّاني: «مِفْعَالٌ» نَحْوُ: «رَجُلٌ مِعْطَارٌ، وامْرَأَةٌ مِعْطَارٌ».

الثَّالِثُ: «مِفْعِيلٌ» نَحْوُ: «مِعْطِيرٍ، ومِنْطِيقٍ».

الرَّابِعُ: «مِفْعَلٌ» نَحْوُ: «مِغْشَمٍ»(٦).

ولَمْ يُقَيِّدِ الثَّلاثَةَ، كَمَا قَيَّدَ الأَوَّلَ، لأَنَّهَا لا تَكُونُ أَسْمَاءً(٧) مَفَاعِيلٍ.

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

.... وَمَا تَلِيه تَا الفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيه

---

(١) في الأصل: هندة. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٢٠ .
(٢) في الأصل: فرج وفرجة. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٢٠ .
(٣) في الأصل: يجوز. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٢٠ .
(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٢٠ .
(٥) قال المكودي: لأنه بمعنى: مركوب. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٢٠ .
(٦) المغشم من الرجال: - بكسر الميم وسكون الغين المعجمة - الذي يركب رأسه لا يثنيه شيء عما يريد ويهوى من شجاعته. انظر اللسان: ٥ / ٣٢٦٠ (غشم)، حاشية ابن حمدون: ٢ / ١٢٠ .
(٧) في الأصل: لا تكون إلا أسماء. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٢٠ .

قَدْ لَحِقَتْ تَاءُ الفَرْقِ بَعْضَ الأَوْزَانِ شُذُوْذاً، قَالُوا: «عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ، وَمِسْكِيْنٌ وَمِسْكِيْنَةٌ، وَمِيْقَانٌ وَمِيْقَانَةٌ»(١).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيْلٍ إِنْ تَبِعْ ... مَوْصُوْفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ / [٢٢٢/ب]

هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الوَجْهِ الخَامِسِ، وَهُوَ أَنَّ فَعِيْلاً(٢) تَمْتَنِعُ فِيْهِ تَاءُ الفَرْقِ فِي المُؤَنَّثِ فِي الغَالِبِ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «كَقَتِيْلٍ» أَنْ يَكُوْنَ بِمَعْنَى مَفْعُوْلٍ، لأَنَّ «قَتِيْلاً» بِمَعْنَى: مَقْتُوْلٍ، وَلَوْ كَانَ بِمَعْنَى: «فَاعِلٍ» لَحِقَتْهُ التَّاءُ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ ظَرِيْفاً وَظَرِيْفَةً».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ تَبِعْ» أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتْبَعْ مَوْصُوْفَهُ (لَحِقَتْهُ التَّاءُ نَحْوُ: «رَأَيْتُ قَتِيْلاً وَقَتِيْلَةً» لِلَّبْسِ. وَشَمِلَ مَا كَانَ نَعْتاً نَحْوُ: «رَأَيْتُ امْرَأَةً قَتِيْلاً»، وَمَا ذُكِرَ مَوْصُوْفُهُ)(٣)، قَبْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَعْتاً، نَحْوُ: «هِنْدٌ قَتِيْلٌ، وَلِحْيَتُكَ دَهِيْنٌ» لِعَدَمِ اللَّبْسِ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «غَالِباً» أَنَّ التَّاءَ تَلْحَقُ مَعَ اسْتِيْفَاءِ الشُّرُوْطِ(٤)، كَقَوْلِهِمْ: «صِفَةٌ ذَمِيْمَةٌ، وَخَصْلَةٌ حَمِيْدَةٌ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ ذَاتُ قَصْرٍ ... وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الغُرِّ

هَذَا شُرُوعٌ فِي أَلِفِ التَّأْنِيْثِ، وَقَدْ قَسَّمَهَا إِلَى مَقْصُوْرَةٍ، وَمَمْدُوْدَةٍ.

وَمِثَالُ المَقْصُوْرَةِ: «حُبْلَى»، وَالمَمْدُوْدَةِ: مَا مَثَّلَهُ(٥) النَّاظِمُ بِقَوْلِهِ: «أُنْثَى الغُرِّ»، وَهُوَ «غَرَّاءُ»، وَمُذَكَّرُ «الغُرِّ»: «أَغَرُّ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُوْلَى ... يُبْدِيْهِ وَزْنُ أُرَبَى وَالطُّوْلَى
وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَراً أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى
وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبَطْرَى ... ذِكْرَى وَحِثِّيْثَى مَعَ الكُفُرَّى

---

(١) ميقان وميقانة: من اليقين، يقال: رجل ميقان وامرأة ميقانة، بمعنى: كثيري اليقين، لا يسمعان شيئاً إلا أيقناه. انظر اللسان: ٦ / ٤٩٦٥ (يقن)، حاشية الملوي: ١٩٢.

(٢) في الأصل: فعيل. راجع المكودي: ٢ / ١٢٠.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٢٠.

(٤) في الأصل: الشرط. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٢٠.

(٥) في الأصل: ما قاله.

كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّقَّارَى   وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

هَذَا بَيَانٌ لِلأَوزَانِ الَّتِي تَلْحَقُهَا المَقْصُورَةُ، إِذِ المُرَادُ بِـ «الأُولَى»: أَلِفُ التَّأْنِيثِ المَقْصُورَةُ، وَقَدْ ذَكَرَ لَهَا/ اثْنَيْ عَشَرَ بِنَاءً. [٢٢٣/أ]

الأَوَّلُ: «فُعَلَى» بِضَمِّ الفَاءِ، وَفَتْحِ العَيْنِ - نَحْوُ: «أُرَبى»، وَهِي الدَّاهِيَةُ[١].

وَالثَّانِي: «فُعْلَى» - بِضَمِّ الفَاءِ، وَسُكُونُ العَيْنِ - نَحْوُ: «الطُّولَى» وَهُوَ صِفَةُ مُؤَنَّثِ «الأَطْوَل»[٢].

الثَّالِثُ: «فَعَلَى[٣]» - بِفَتْحِ الفَاءِ وَالعَيْنِ - نَحْوُ: «مَرطَى»، وَهُو نَوْعٌ مِنَ المَشْيِ[٤].

الرَّابِعُ: «فَعْلَى» - بِفَتْحِ الفَاءِ وَسُكُونِ العَيْنِ - ، وَنَوَّعَهَا إِلَى جَمْعٍ[٥]، نَحْوُ: «قَتْلَى، وَجَرْحَى»[٦]، وَإِلَى مَصْدَرٍ، نَحْوُ: «دَعْوَى»، وَإِلَى صِفَةٍ، نَحْوُ: «شَبْعَى».

الخَامِسُ: «فُعَالَى» - بِضَمِّ الفَاءِ - نَحْوُ: «حُبَارَى» اسْمِ طَائِرٍ[٧].

السَّادِسُ[٨]: «فُعَّلَى» - بِضَمِّ الفَاءِ، وَفَتْحِ العَيْنِ مُشَدَّدَةً - نَحْوُ: «سُمَّهَى»[٩].

السَّابِعُ: «فِعَلَّى» - بِكَسْرِ الفَاءِ (وَفَتْحِ)[١٠] العَيْنِ (وَاللَّامُ مُشَدَّدَةٌ)[١١]، نَحْوُ: «سِبَطْرَى»[١٢] لِنَوْعٍ مِنَ المَشْيِ[١٣].

---

(١) وتجمع على دواه. وأعظمها الموت. انظر اللسان: ١/٥٥ (أرب)، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٢١.

(٢) في الأصل: للأطول. انظر المكودي بحاشية الملوي: ١٩٣.

(٣) في الأصل: فعل. انظر شرح المكودي: ٢/١٢١.

(٤) انظر شرح المكودي: ٢/١٢١، في اللسان: ضرب من العدو، قال الأصمعي: هو فوق التقريب ودون الإهذاب، والتقريب في عدو الفرس: أن يرجم الأرض بيديه، والإهذاب: الإسراع. انظر اللسان: ٦/٤١٨٣ (مرط)، ٣٥٦٨ (قرب)، ٦/٤٦٤٣ (هذب).

(٥) في الأصل: الجمع. انظر شرح المكودي: ٢/١٢١.

(٦) في الأصل: وجرعي. انظر شرح المكودي: ٢/١٢١.

(٧) وهو على شكل الإوزة، برأسه وبطنه غبرة، ولون ظهره وجناحيه كلون السمان غالباً، والجمع حبابير وحباريات، وقيل: هو ذكر الحبارى. انظر اللسان: ٢/٧٥٠ (حبر).

(٨) في الأصل: الثالث السادس. انظر شرح المكودي: ٢/١٢١.

(٩) في الأصل: ثمها. انظر شرح المكودي: ٢/١٢١، وسمهى: للباطل والكذب. انظر المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٢١، اللسان: ٣/٢١٠٥ (سمه).

(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٢١.

(١١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. ٢/١٢١.

(١٢) في الأصل: صبطري. انظر شرح المكودي: ٢/١٢١.

(١٣) وهو مشي فيه تبختر. انظر اللسان: ٣/١٩٢٤ (سبطر)، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٢١.

الثَّامِنُ: «فِعْلَى» - بِكَسْرِ الفَاءِ، وَسُكُونُ العَيْنِ - نَحْوُ: «ذِكْرَى» مَصْدَرِ «ذَكَرَ».

التَّاسِعُ: «فِعِّيلَى»(١) - بِكَسْرِ الفَاءِ وَالعَيْنِ مُشَدَّدَةٌ - نَحْوُ: «حِثِّيثَى» مَصْدَرِ «حَثَّ».

العَاشِرُ: «فُعَلَّى» - بِضَمِّ الفَاءِ، وَفَتْحِ العَيْنِ، وَاللَّامُ مُشَدَّدَةٌ -، نَحْوُ: «الكُفَرَّى»، وَهُو وِعَاءُ «الطَّلْعِ»(٢).

الحَادِي عَشَرَ: «فُعَّيْلَى» - بِضَمِّ الفَاءِ، وَفَتْحِ العَيْنِ مُشَدَّدَةً - نَحْوُ: «خُلَّيْطَى» للاخْتِلاط.

الثَّانِي عَشَرَ: «فُعَّالَى» - بِضَمِّ الفَاءِ، وَفَتْحِ العَيْنِ مُشَدَّدَةً -، نَحْوُ: «شُقَّارَى» اسْمُ نَبْتٍ(٣).

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَالاشْتِهَارُ» أَنَّهُ قَدْ جَاءَ المُؤَنَّثُ(٤) بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ المَقْصُورَةِ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الأَوْزَانِ(٥)، وَهُوَ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

---

(١) في الأصل: فعلى. انظر شرح المكودي: ٢/١٢١.

(٢) انظر شرح المكودي: ٢/١٢١، وفي اللسان: وعاء طلع النخل، وقيل لوعاء الطلع ذلك، لأنه يكفر ويستر الطلع، فهو غلافه. انظر اللسان: ٥/٣٩٠١ (كفر)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٢١.

(٣) وهو شقائق النعمان، وقيل: نبت أحمر، وقيل: نبت في الرمل، ولها ريح زفرة، وتوجد في طعم اللبن. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٢، اللسان: ٤/٢٢٩٨ (شقر).

(٤) في الأصل: لمؤنث. انظر شرح المكودي: ٢/١٢١.

(٥) وذلك نادر، ومما ندر: «فَيْعَلَى» كـ«خَيْسَرَى» للخسارة، و«فَعْلَوَى» كـ«هَرْنَوَى» لنبت، و«فَعْوَلَى» كـ«قَعْوَلَى» لضرب من شيء الشيخ، و«فَيْعُولَى» كـ«فَيْضُوضَى» و«فَوْعُولَى» كـ«فَوْضُوضَى» للمفاوضة، و«فُعْلايَا» كـ«بُرْحَايَا» للعجب و«أَفْعُلاوَى» كـ«أَرْبَعَاوَى» لقعدة المتربع، و«فَعْلُوتَى» كـ«رَهْبُوتَى» للرهبة، و«فَعْلَلُولَى» كـ«حَنْدَقُوقَى» لنبت، و«فَعَيَّلَى» كـ«هَبَيَّخَى» لمشية بتبختر، و«يَفْعَلَّى» كـ«يَهْيَرَّى» للباطل، و«إِفْعَلَى» كـ«إِيْجَلَى» لموضع، و«مفعلَّى» كـ«مُكْوَرَّى» للعظيم الروثة من الدواب، و«مفعلَّى» كـ«مرْقدَّى» للكثير الرقاد، و«فَوْعَلَى» كـ«دَوْدَرَى» للعظيم الخصيتين، و«فعْللَّى» كـ«شَفْصلَّى» لحمل نبت، و«فَعَلَيَّا» كـ«مَرَحَيَّا» للمرح، و«فَعْلَلايَا» كـ«بَرْدَرَايَا»، و«فَوْعَالَى» كـ«حَوْلايَا» وهذان لموصفين، و«أُفعَلَى» كـ«أُربَعَى» لضرب من مشي الأرنب، و«مفْعلَى» كـ«مكورى» للعظيم الأرنبة.

انظر شرح الأشموني: ٤/١٠٠-١٠٢، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٧٤٥-١٧٤٨، التسهيل: ٢٥٥، المساعد على تسهيل الفوائد: ٣/٣٠٩-٣١٤.

[٢٢٣/ب] ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى / :

لِمَدِّهَا فَعْلاءُ أَفْعِلاءَ مُثَلَّثَ العَيْنِ وَفَعْلَلاءُ
ثُمَّ فِعَالا فُعْلُلا فَاعُولا وَفَاعِلاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولا
وَمُطْلَقَ العَيْنِ فَعَالا وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلاءُ أُخِذَا

هَذَا شُرُوعٌ في بَيَانِ المَمْدُودَةِ، وَذَكَرَ لَهَا سَبْعَةَ عَشَرَ بِنَاءً:

الأَوَّلُ: «فَعْلاءُ»، نَحْوُ: «حَمْرَاءُ، وَصَحْرَاءُ».

الثَّانِي: «أَفْعِلاءُ»، وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «أَفْعِلاءُ، مُثَلَّثَ العَيْنِ»، ثَلاثَةَ أَبْنِيَةٍ، وهي مَجْمُوعَةٌ في «أَرْبِعَاءَ»، فَإِنَّ فيهِ ثَلاثَ لُغَاتٍ: كَسْرُ البَاءِ، وَفَتْحُهَا، وَضَمُّهَا.

الخَامِسُ: «فَعْلَلاءُ»، نَحْوُ «عَقْرَبَاءُ، وَحَرْمَلاءُ» لِمَوْضِعَيْنِ(١).

السَّادِسُ: «فِعَالاءُ» - بِفَتْحِ العَيْنِ، وكَسْرِ الفَاءِ - نَحْوُ: «قِصَاصَاءَ»(٢)، بِمَعْنَى: «قِصَاص»(٣).

السَّابِعُ: «فُعْلُلاءُ» - بِضَمِّ الفَاءِ وَاللَّامِ - نَحْوُ «قُرْفُصَاءَ» لِنَوْعٍ مِنَ الجُلُوسِ(٤).

الثَّامِنُ: «فَاعُولاءُ»، نَحْوُ: «عَاشُورَاءَ» في اليَوْمِ العَاشِرِ مِنَ المُحَرَّمِ(٥).

التَّاسِعُ: «فَاعِلاءُ» - بِكَسْرِ العَيْنِ - نَحْوُ «نَافِقَاءَ» وَهُوَ جُحْرُ اليَرْبُوعِ(٦).

العَاشِرُ: «فِعْلِيَاءُ» - بِكَسْرِ الفَاءِ، نَحْوُ: «كِبْرِيَاءَ» لِلتَّكَبُّرِ.

الحَادِي عَشَرَ: «مَفْعُولاءُ»، نَحْوُ: «مَشْيُوخَاءَ» لِجَمَاعَةِ الشُّيُوخِ.

وَقَدْ شَمِلَ قَوْلُهُ: «وَمُطْلَقَ العَيْنِ فَعَالا» ثَلاثَةَ أَبْنِيَةٍ:

---

(١) عقرباء: ذكر ياقوت «عقرباء» اسماً لموضعين:
الأول: منزل من أرض اليمامة في طريق النباح، قريب من قرقرى.
والثاني: في مدينة الجولان، وهي كورة من كور دمشق كان ينزلها ملوك غسان.
وحرملاء: موضع تلقاء ملهم، وملهم: حصن لبني غبر من بني يشكر بأرض اليمامة.
انظر معجم البلدان: ٤/١٣٥، اللسان: ٤/٣٠٣٩ (عقرب)، ٢/٨٥١ (حرمل)، مراصد الاطلاع: ٢/٩٤٩، معجم ما استعجم: ٢/٤٤٠، ٤/١٢٥٩.

(٢) في الأصل: قصاصي. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٢.

(٣) وهو القود: أي: القتل بالقتل، أو الجرح بالجرح. انظر اللسان: ٥/٣٦٥٢ (قصص).

(٤) وهو أن يجلس على إليتيه، ويلزق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه، يضعهما على ساقيه، كما يحتبى بالثوب، تكون يداه مكان الثوب.
انظر اللسان: ٥/٣٦٠١ (قرفص)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٢.

(٥) انظر شرح المكودي: ٢/١٢٢، اللسان: ٤/٢٩٥٢ (عشر).

(٦) وجحر الضب أيضاً. انظر اللسان: ٥/٤٥٠٨ (نفق)، شرح المكودي: ٢/١٢٢.

- «فَعَالاءُ» نَحْوُ «بَرَاسَاءَ»، يُقَالُ: «لا أَدْرِي مِنْ أَيِّ البَرَاسَاءِ هُوَ»، أي: النَّاسِ[١].

- و«فَعَيْلاءُ» نَحْوُ «كَثَيْرَاءَ» في بِزْرٍ[٢].

- و«فَعُولاءُ» نَحْوُ: «دَبُوقَاءَ» للعَذِرَةِ[٣][٤].

وَالفَاءُ مَفْتُوحَةٌ في الثَّلاثَةِ[٥].

فَهَذِهِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَزْنًا. وَشَمِلَ قَوْلُهُ:

.... وكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ[٦] فَعَلاءُ أُخِذَا

ثَلاثَةَ أَبْنِيَةٍ:

- «فَعَلاءُ» - بِفَتْحِ الفَاءِ وَالعَيْنِ - / نَحْوُ «جَنَفَاءَ»[٧] اسْمُ مَوْضِعٍ[٨]. [٢٢٤/أ]

- و«فُعَلاءُ» - بِضَمِّ الفَاءِ، وَفَتْحِ العَيْنِ - نَحْوُ «عُشَرَاءَ» للنَّاقَةِ[٩] القَرِيبَةِ الوَضْعِ[١٠].

- وَ«فِعَلاءُ» - بِكَسْرِ الفَاءِ، وَفَتْحِ العَيْنِ - نَحْوُ: «سِيَرَاءَ» لِثَوْبٍ مُخَطَّطٍ[١١].

فَهَذِهِ سَبْعَةَ عَشَرَ بِنَاءً، وَقَدْ ذُكِرَ فِي المَمْدُودِ أَبْنِيَةٌ أُخَرُ[١٢]، وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِهَذِهِ لِشُهْرَتِهَا.

---

(١) انظر شرح المكودي: ٢/١٢٢، اللسان: ١/٢٥٧ (برس).

(٢) وقيل: هو عقير معروف، وقيل: هو الثمر قبل صيرورته رطباً. انظر المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٢٢، اللسان: ٣٨٢٩ (كثر).

(٣) في الأصل: ربوقاء للعدوة. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٢.

(٤) والعذرة: الغائط الذي هو السلح. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٢، اللسان: ٢/١٣٢٣ (دبق)، ٤/٢٨٦٠ (عذر).

(٥) في الأصل: الثلالثة. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٢.

(٦) في الأصل: مطلق الفاء فاء. انظر الألفية: ١٦٦.

(٧) في الأصل: حنقاء. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٢.

(٨) جنفاء: اسم موضع في بلاد بني فزارة، والجنفاء: موضع بين خيبر وفيد. انظر معجم البلدان: ٢/١٧٢، اللسان: ١/٧٠١ (جنف)، مراصد الاطلاع: ١/٣٥١.

(٩) في الأصل: للفافة انظر شرح المكودي: ٢/١٢٢،

(١٠) وهي التي مضى لحملها عشرة أشهر. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٢، اللسان: ٤/٢٩٥٤ (عشر).

(١١) وقيل: ضرب من البرود، وقيل: برود يخالطها حرير. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٢، اللسان: ٣/٢١٧٠ (سير).

(١٢) منها: «فيعلاء» نحو «ديكساء» لقطعة من الغنم، و«يفاعلاء» نحو «ينابعاء» لمكان، و«تفعلاء» كـ«تركضاء» لمشية المتبختر، و«فعنالاء»، نحو «برناساء» بمعنى: براساء، وهم الناس، و«فعنلاء» نحو «برنساء» بمعناه أيضاً، و«فعللاء» نحو «طرمساء» لليلة المظلمة، =

الباب الثاني والستون

المقصور والممدود

(ثُمَّ قَالَ)[1]:

المَقْصُوْرُ وَالمَمْدُوْدُ

المَقْصُوْرُ: هُو الاسْمُ الَّذي حَرْفُ إعْرَابه أَلفٌ لازمَةٌ.

وَالمَمْدُوْدُ: هُوَ الَّذي حَرْفُ إعْرَابه هَمْزَةٌ قَبْلَهَا أَلفٌ زَائدَةٌ.

وبَدأَ بِالمَقْصُوْرِ وَهُوَ قِيَاسِيٌّ، وَغَيْرُ قِيَاسِيٍّ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الأَوَّلِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ   فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيْرٍ كَالأَسَفْ

فَلِنَظِيْرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ   ثُبُوْتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

يَعْنِي: أَنَّ الاسْمَ المُعْتَلَّ الآخرِ، إِذَا كَانَ نَظِيْرُهُ مِنَ الصَّحِيْحِ مُسْتَوْجِباً لِفَتْحِ مَا قَبْلَ آخرِه، وكَانَ لَهُ نَظِيْرٌ مِنَ المُعْتَلِّ الآخرِ كَانَ ذَلكَ الاسْمُ المُعْتَلُّ مَقْصُوْراً قِيَاساً، (نَحْوُ: «جوَى» مَصْدَرِ «جَوِيَ»، فـ«الجوَى»[2] مَقْصُوْرٌ قِيَاساً)[3]، لأَنَّ لَهُ نَظِيْراً مِنَ الصَّحِيْحِ يَسْتَوْجِبُ الفَتْحَ، وَهُوَ «الأَسَفُ»[4]، إِذْ كُلُّ وَاحدٍ مِنْهُمَا مَصْدَرُ «فَعِلَ» - بِكَسْرِ العَيْنِ -، لِمَا عَلِمْتَ مِن أَنَّ مَصْدَرَ «فَعِلَ» اللازِمِ، المَكْسُوْرِ العَيْنِ - «فَعَلاً» بِفَتْحِ العَيْنِ-.

= و«فنعلاء» نحو «خنفساء» و«عنصلاء» وهو بصل البر، و«فعلولاء» نحو «معكوكاء وبعكوكاء» للشر والجلبة، و«فعولاء» نحو «عشوراء» لغة في «عاشوراء»، و«مفعلاء» نحو «مشيخاء» للاختلاط، و«فعليلياء» نحو «مزيقياء» لعمرو بن عامر ملك اليمن.

انظر شرح الأشموني: ٤/١٠٤-١٠٥، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٧٥١-١٧٥٦، التسهيل: ٢٥٩.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) الجوى: الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن. انظر اللسان: ١/٧٣٤ (جوى)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٣.

(٤) الأسف المبالغة في الحزن والغضب. انظر اللسان: ١/٧٩ (أسف)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٣.

ثُمَّ أَتى بِمِثالَيْنِ مِنْهُ، فَقالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ في جَمْعِ ما كَفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

يَعْنِي: أَنَّ «فِعَلاً»[١] - بِكَسْرِ الفاءِ - و«فُعَلاً» - بِضَمِّها - جَمْعَيْنِ لـ«فِعْلَة»[٢]/ و«فُعْلَة» مَقْصُوران قِياساً. [٢٢٤/ب]

فَمِثالُ «فِعَلٍ»: «لِحْيَةٌ، ولِحًى»[٣]، وَنَظِيْرُهُ مِنَ الصَّحِيْحِ «قِرْبَةٌ وَقِرَبٌ»، وَمِثالُ «فُعَلٍ»: «دُمْيَةٍ وَدُمًى»، وَنَظِيْرُهُ مِنَ الصَّحِيْحِ «غُرْفَةٌ وَغُرَفٌ».

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

وَما اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فالمَدُّ في نَظِيْرِهِ حَتْماً عُرِفْ

هَذا شُرُوْعٌ في بَيانِ المَمْدُوْدِ، يَعْنِي: أَنَّ الاسْمَ الصَّحِيْحَ إِذا اسْتَحَقَّ الأَلِفَ قَبْلَ آخِرِهِ، فَإِنَّ نَظِيْرَهُ مِنَ المُعْتَلِّ الآخِرِ مَمْدُوْدٌ قِياساً، ثُمَّ مَثَّلَ ذَلِكَ، فَقالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذي قَدْ بُدِئا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

مَصْدَرُ «ارْعَوَى» «وَارْتَأَى»[٤]: «ارْعِواءٌ»، و«ارْتِياءٌ» لأَنَّ نَظِيْرَهُما مِنَ الصَّحِيْحِ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُوْنَ ما قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفاً، نَحْوُ: «احْمَرَّ احْمِراراً، وَاقْتَدَرَ[٥] اقْتِداراً».

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلى غَيْرِ القِياسِيِّ مِنَ النَّوْعَيْنِ، فَقالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

وَالعادِمُ النَّظِيْرِ ذا قَصْرٍ وَذا مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالحِجا وَكَالحِذا

يَعْنِي: أَنَّ ما كانَ مِنَ المُعْتَلِّ الآخِرِ، وَلا نَظِيْرَ (لَهُ)[٦] مِنَ الآحادِ - يَطَّرِدُ فَتْحُ (ما قَبْلَ)[٧] آخِرِهِ[٨]، فَهُوَ مَقْصُوْرٌ سَماعاً، وَما كانَ آخِرُهُ هَمْزَةً قَبْلَها أَلِفٌ، وَلَمْ يَطَّرِدْ في نَظِيْرِهِ زِيادَةُ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ، فَهُوَ - أَيْضاً - مَمْدُوْدٌ سَماعاً.

---

(١) في الأصل: إن الاسم فعل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٣.
(٢) في الأصل: كفعلة. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٣.
(٣) في الأصل: نحية ونحى. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٣.
(٤) في الأصل: وكارتأى. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٣.
(٥) في الأصل: واقتدار. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٣.
(٦-٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٣.
(٨) في الأصل: آخر. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٣.

وَقَدْ(١) مَثَّلَ المَقْصُورَ بـ« الحجَا » - وَهُوَ العَقْلُ(٢) - وَالثَّانِي(٣) بـ« الحذَا » - وَهُوَ النَّعْلُ(٤) - وَقصرُهُ ضَرُورَةٌ.

[١/٢٢٥] ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى / :

وَقصرُ ذي المدِّ اضطراراً مُجمَعُ عَلَيْه وَالعَكْسُ بخُلف يَقَعُ

يَعْني: أَنَّ النَّحْوِيِّيْنَ اتَّفَقُوا عَلى قَصْرِ المَمْدُوْدِ في ضَرُوْرَةِ الشِّعْرِ(٥)، واخْتَلَفُوا في مَدِّ المَقْصُوْرِ: وَالمَنْعُ مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ، وَالجوَازُ مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ(٦).

فَمِنْ قَصْرِ المَمْدُوْدِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٢٨٤ - لَيْلى وَمَا لَيْلى وَلَمْ (أَرَ)(٧) مِثْلَهَا بَيْنَ السَّمَا وَالأَرْضِ ذَاتَ عِقَاصِ

وَمِنْ مَدِّ المَقْصُوْرِ قَوْلُهُ:

٢٨٥ - وَالمَرْءُ يُبْلِيْه بَلاءَ السِّرْبَالْ(٨)
تَعَاقُبُ(٩) الإِهْلَالِ بَعْدَ الإِهْلَالْ

---

(١) في الأصل: فقد انظر شرح المكودي: ٢/١٢٣.

(٢) انظر شرح المكودي: ٢/١٢٣، اللسان: ٢/٧٩٢ (حجا)، إعراب الألفية: ١٢٣.

(٣) في الأصل: الواو ساقط. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٣.

(٤) انظر اللسان: ٢/٨١٤ (هذا)، وشرح المكودي: ٢/١٢٣، وإعراب الألفية: ١٢٣.

(٥) ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده، نحو: « فعلاء »، لأن « فعلاء » تأنيث « أفعل » لا يكون إلا ممدوداً، فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة. ورد بقول الأقيشر:
وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةً صَفْرَا كَلَوْنِ الفَرَسِ الأَشْقَرِ
فقصر « صَفْرَاء » للضرورة، وهي « فعلاء » أنثى « أَفْعَل »، قال الأزهري: فلهذا لم يعتد بخلافه، وحكي الإجماع على الجواز تبعاً للناظم. انتهى.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٩٣، شرح المرادي: ٥/١٩، شرح الأشموني: ٤/١٠٩، حاشية الخضري: ٢/١٥٠، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٧٦٨.

(٦) ووافقهم ابن خروف وابن ولاد، وفصل الفراء فأجاز ما لا موجب لقصره كـ« الغنى »، ومنع مد ماله موجب قصر كـ« سكرى ». قال المرادي: والظاهر جوازه لوروده.
انظر شرح المرادي: ٥/١٦-١٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٩٣، شرح الأشموني: ٤/١١٠، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٧٦٨، شرح ابن عقيل: ٢/١٥٠.

٢٨٤- من الكامل، لأمية بن أبي عائذ الهذلي، من أبيات له في ديوان الهذليين (١٩٢)، وبعده:
بَيْضَاءَ صَافِيَةَ المَدَامِعِ هُولَةً لِلنَّاظِرِيْنَ كَدُرَّةِ الغَوَّاصِ
عقاص: جمع عقيصة، وهي الشعر المضفور، أي: المفتول. والشاهد فيه: قصر « السماء » ضرورة، وهو مجرور بالكسرة المقدرة على الألف، بناءً على أن الأصل صار نسياً منسياً، وقيل: هو مجرور بالكسرة على الهمزة المحذوفة. انظر المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٢٣.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٣.

٢٨٥- من السريع المشطور، نسبهما العيني للعجاج (وليس في ديوانه)، ويروى ثانيهما: =

الباب الثالث والستون

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

كيفة تثنية المقصور والممدود وجَمعهمَا تَصْحِيْحَاً

آخِرَ مَقْصُوْرٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا   إنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا

إِنَّمَا اقْتَصرَ عَلَى تَثْنِيَة مَا ذَكَرَ وَجَمْعه، لوُضُوْحِ تَثْنِيَة غَيْره وَجَمْعه، وَبَدَأَ بتَثْنِيَة المَقْصُوْر فَقَالَ: إنَّ الأَلفَ[1] الرَّابعَةَ فَمَا فَوْقُ - تَنْقَلبُ في التَّثْنِيَة ياء، وَشَملَ ذَلكَ الأَلفَ الرَّابعَةَ، نَحْوُ «مَلْهى»، والخَامسَةَ، نَحْوُ «مُنْتَمَى»[2]، وَالسَّادسَةَ، نَحْوُ: «مُسْتَدْعَى»، فَتَقُوْلُ فيْهَا: «مَلْهَيَان، وَمُنْتَمَيَان، وَمُسْتَدْعَيَان».

وَأَمَّا الأَلفُ الثَّانيَةُ وَالثَّالثَةُ - فَفيْهِمَا تَفْصيْلٌ أَشَارَ إلَيْه، فقَالَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

كَذَا الَّذي اليَا أَصْلُهُ نَحْوُ الفتَى   والجَامِدُ[3] الَّذي أُميلَ كَمتَى

= مَرُّ اللَّيَالي وانْتِقَالُ الأَحْوَالْ

ويروى أيضاً:

كَرُّ اللَّيالي وانْتِقَالُ الأَحْوَالْ

وروي في الضرائر: «تناسخ» بدل «تعاقب». يبليه: بضم الياء، مضارع أبلى الثوب، من الإبلاء بمعنى أنه صار خلقاً. السربال: القميص، وقيل كل ما يلبس يقال له: سربال. تعاقب الإهلال: أي: توارده، وهو من أهل الشهر إهلالاً: ظهر هلاله وتبين. والشاهد فيه مد «بلاء» بكسر الباء، للضرورة والأصل فيه القصر، ولو قرىء «بلاء» بفتح الباء، كان ممدوداً أصلاً له، ولا شاهد فيه حينئذ.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٢٤، الشواهد الكبرى: ٤/٥١٤، الضرائر: ٤٠، المنقوص والممدود: ٢٣، اللسان: (بلا)، المقصور: والممدود لابن ولاد: ١٧، الموشح للمرزباني: ٩٣.

(٨) في الأصل: أكثر مال. بدل: بلاء السربال. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٤.

(٩) في الأصل: معائب. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٤.

---

(١) في الأصل: ألف. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٤.

(٢) في الأصل: مسى. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٤.

(٣) في الأصل: والحائد. انظر الألفية: ١٦٨.

الإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «كَذَا الَّذِي» (إلى)[١] الحُكْمِ السَّابِقِ في الأَلِفِ الرَّابِعَةِ فَمَا فَوْقُ[٢].

يَعْنِي: أَنَّ (مَا كَانَتْ فيْه الأَلفُ الثَّالثَةُ مُنْقَلبَةً عَنْ يَاء، وَالأَلفُ الثَّالثَةُ المَجْهُولَةُ الأَصْلِ، المَسْمُوْعُ فِيْهَا الإِمَالَةُ - مِثْلُ ما)[٣] تَقَدَّمَ في وُجُوب قَلْبِهَا يَاءً.

[٢٢٥/ب] فَمِثَالُ المُنْقَلِبَة عَنْ يَاء: «فَتَى وَفتْيَان»، وَمِثَالُ المَجْهُولَةِ/ المَسْمُوْعِ فِيْهَا الإِمَالَةُ[٤]: «مَتَى» إِذَا سُمِّيَ بِهَا، فَتَقُولُ في تَثْنِيَتِهَا: «مَتَيَان».

وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ مَا عَدَا القِسْمَيْنِ المَذْكُوْرَيْنِ مِنَ الثُّلاثِيِّ، لا تُقْلَبُ يَاءً (بَلْ وَاواً)[٥][٦]، وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا المَفْهُوْمِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ[٧] ....

أَي: في غَيْرِ ذَا مِنَ الثُّلاثِيِّ تَنْقَلِبُ الأَلفُ واواً، و«ذَا» إِشَارَةٌ إِلى جَمِيْعِ مَا تَنْقَلِبُ الأَلفُ فيْه يَاءً.

وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «غَيْرِ ذَا» المُنْقَلِبَةَ عَنْ وَاوٍ، نَحْوُ «رَحَى، وَرَحَوَانِ»[٨]، والمَجْهُولَةَ نَحْوُ «إِذَا، وَعَلى»، مُسَمًّى بِهِمَا[٩].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٤.
(٢) وهو قلبها ياء. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٤.
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٤.
(٤) في الأصل: مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء، فمثال المنقلبة عن ياء «فتى وفتيان» ومثال المجهولة. مكرر.
(٥) في الأصل: «المسموع فيها الإمالة». كرر بلفظ: «التي سمعت فيها الإمالة».
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٤.
(٧) إذ لا ثالث لهما. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٤.
(٨) وفي المكودي: «رجا ورجوان». قال ابن حمدون: الرجا: مقصور، أحد أرجاء، أي: جوانب البئر، وهو الصواب، وفي بعض النسخ: «رحى» بالحاء المهملة، وهي غير صواب، لأنها من ذوات الياء، يقال: «رحيت بالرحى»، كما ذكره ابن عصفور. انتهى. وقال ابن مالك: وقد يكون لها أصلان فيجوز فيها الوجهان كـ«رحى» فإنها يائية في لغة من قال: «رحيت»، ورواية في لغة من قال: «رحوت»، فلمن ثناها أن يقول: «رحيان ورحوان» والياء أكثر. انتهى.
انظر المكودي مع ابن حمدون: ٢/ ١٢٤، شرح ابن عصفور: ١/ ١٤١، شرح التسهيل: ١/ ٩٩.
(٩) فتقول: «إذوان وعلوان». انظر شرح الأشموني: ٤/ ١١٢، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٩٥.

أي: وَأَوْلِ هذه اليَاءَ[١] المُنْقَلِبَةَ عَنِ الأَلف، الَّذي قَدْ أُلفَ قَبْلُ، يَعْني: عَلامَةَ التَّثْنِيَة، وهِي «أَلفٌ، ونُونٌ» في الرَّفْعِ، و«يَاءٌ، ونُونٌ» في النَّصْبِ والجَرِّ.

ثُمَّ انْتَقَلَ إلى تَثْنِيَة المَمْدُوْد، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ....

يَعْني: أَنَّ مَا أَلِفُهُ للتأْنيث، نَحْوُ «صَحْرَاءَ وَصَحْرَاوانِ، وحَمْرَاءَ وحَمْرَاوَانِ» - تُقْلَبُ[٢] فيْه الهَمْزَةُ واواً في التَّثْنِيَة وَالجَمْعِ.

وَقَوْلُهُ[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

.... وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ.......... ....

يَعْني: أَنَّهُ يَجُوْزُ قَلْبُ الهَمْزَة وَاواً وَإِبْقَاؤُهَا[٤] هَمْزَةً فيْمَا كَانَتْ هَمْزَتُهُ للإِلْحَاق، نَحْوُ «عِلْبَاء»[٥]، أَوْ مُنْقَلِبَةً عَنْ أَصْلٍ، وَشَمِلَ: المُنْقَلِبَةَ عَنْ وَاوٍ، نَحْو: «كِسَاءٍ»[٦]، وَالمُنْقَلِبَةَ عَنْ[٧] / ياءٍ، نَحْوُ «حَيَاءٍ»[٨]، فَتَقُوْلُ: «عِلْبَاوانِ، عِلْبَاآنِ»، [٢٢٦/أ]

---

(١) هذا الحكم لا يختص بالياء، بل يجري في الواو المنقلبة عن الألف أيضاً، فكان الأولى الإيماء إلى ذلك. انظر شرح ابن عقيل: ٢/١٥١، حاشية الصبان: ٤/١١٢، حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٤-١٥٢.

(٢) في الأصل: أن تقلب. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٥.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٥.

(٤) في الأصل: بقاؤها. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٣.

(٥) العلباء: عصب العنق وقيل الغليظ منه، وفي العنق علباوان يميناً وشمالاً، بينهما منبت العنق، وأصله «علباي» بياء زائدة للإلحاق بـ«قرطاس»، ثم أبدلت الياء همزة لتأخرها إثر ألف زائدة.

انظر اللسان: ٤/٣٠٦٣ (علب)، المصباح المنير: ٢/٤٢٥ (علب)، التصريح على التوضيح: ٢/٢٩٦، حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٥، حاشية الخضري: ٢/١٥١.

(٦) الكساء: ثوب معروف، وأصل همزته واو، لأنه من الكسوة.

انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٥، اللسان: ٥/٣٨٧٩ (كسو)، المصباح المنير: ٢/٥٣٤ (كسو).

(٧) في الأصل: نحو كساء والمنقلبة عن. مكرر.

(٨) الحياء: بالمد - تغيير وانكسار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب أو يذم. وقيل: خلق يبعث على اجتناب القبيح، ويمنع من التقصير في حق ذي خلق.

انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٥، اللسان: ٢/١٠٧٩-١٠٨٠ (حيا)، المصباح المنير: ١/١٦٠ (حيي).

و« كِسَاوَان، كِسَاآن »[١]، و « حَيَاوَان، حَيَاآن »[٢].

وَلَمَّا لَمْ يَبْقَ مِنْ أَنْوَاعِ المَمْدُوْدِ غَيْرُ ما هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ، فَقَدْ أَشَارَ إِلى حُكْمِهَا، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وغَيْرَ ما ذُكِرَ صَحِّحْ ومَا شَذَّ على نَقْلٍ قُصِرْ

وَذَلِكَ نَحْوُ « قُرَّاءٍ، وَوُضَّاءٍ[٣] »[٤]، فَتَقُوْلُ في تَثْنِيَتِهِمَا: « قُرَّاآن، وَوُضَّاآن »[٥].

وَقَوْلُهُ: « (ومَا)[٦] شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ » يَعْني: إِنْ أَتَى شَيءٌ عَلَى خلاف ما ذُكِرَ في تَثْنِيَةِ المَقْصُوْرِ وَالمَمْدُوْدِ، يُقْتَصَرُ فِيْهِ عَلى السَّمَاعِ، أَي: لا يُقَاسُ عَلَيْهِ. فَمِمَّا[٧] شَذَّ في تَثْنِيَةِ المَقْصُوْرِ قَوْلُهُمْ: « رِضَيَانِ » في تَثْنِيَةِ « رِضَا »، بِقَلْبِ الأَلفِ يَاءً[٨]، وَأَصْلُهَا وَاوٌ، وَمِمَّا شَذَّ في تَثْنِيَةِ المَمْدُوْدِ: « حَمْرَاءَانِ »[٩] والأَصْلُ: « حَمْرَاوَانِ ».

---

(١) وذهب ابن مالك في شرح الكافية والتسهيل إلى أن قلب ما كانت فيه الهمزة للإلحاق، أولى من تصحيحها، والمنقلبة عن أصل بالعكس، وعليه ابن عصفور، والرضي والسيوطي.
وذهب سيبويه والأخفش وتبعهما الجزولي إلى أن إقرار الهمزة فيهما أحسن، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما في القلة.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٧٨٢-١٧٨٣، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٠٢، الكتاب: ٢/٩٤-٩٥، ارتشاف الضرب: ١/٢٥٨، شرح الرضي: ٢/١٧٥، شرح ابن عصفور: ١/١٤٣-١٤٤، الهمع: ١/١٤٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٩٥-٢٩٦، شرح الأشموني: ٤/١١٣، التسهيل: ١٧.

(٢) وحكى أبو زيد في كتاب الهمز لغة ثالثة لبني فزارة، وهي قلب الهمزة يَاء، فيقولون: « كسايان وسقايان »، وقاس عليه الكسائي، وخالفه غيره منهم ابن مالك.
انظر شرح ابن عصفور: ١/١٤٤، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٠٠، ١٠٢، الهمع: ١/١٤٨، ارتشاف الضرب: ٢/٢٥٨، التسهيل: ١٧.

(٣) في الأصل: ورضاء. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٥، التصريح على التوضيح: ٢/٢٩٥.

(٤) من المهموز الذي همزته أصلية، أي: غير مبدلة. انظر شرح الأشموني: ٤/١١٣. والقراء بضم القاف وتشديد الراء المهملة - : الناسك، والوضاء - بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة -: الوضيء الوجه. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٢٩٥، حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٥، اللسان: ٥/٣٥٦٤ (قرأ)، شرح الأشموني: ٤/١١٣.

(٥) في الأصل: ورضاآن. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٥، التصريح: ٢/٢٩٥.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٥.

(٧) في الأصل: فما. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٥.

(٨) كقول بعض العرب: « رضي ورضيان »، وقاس الكسائي على ما ندر من ذلك، فأجاز تثنية نحو « رضى وعلا » من ذوات الواو المكسورة الأول والمضمومة بالياء.
انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٠٠، شرح المرادي: ٥/٢٤، شرح الرضي: ٢/١٧٥، شرح الأشموني: ٤/١١٤، التسهيل: ١٦، التصريح على التوضيح: ٢/٢٩٥، ارتشاف الضرب: ١/٢٦٠، الهمع: ١/١٤٨.

(٩) وأجازه الكوفيون على ما نقله ابن النحاس، وحكى أبو حاتم وابن الأنباري: إقرارها همزة عن العرب وقلبها ياء لغة لبني فزارة. =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ في جَمْعٍ عَلى حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلا

هَذَا شُرُوعٌ في جَمْعِ المَقْصُورِ، يَعْني: أَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ الاسْمَ المَقْصُورَ الجَمْعَ الَّذي عَلى حَدِّ المُثَنَّى، وَهُو جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ - حَذَفْتَ ما تَكَمَّلَ[١] به، وَهُو الأَلِفُ، وسَبَبُ حَذْفِهَا التقاءُ السَّاكنَيْنِ، لأَنَّ الأَلفَ سَاكِنَةٌ، ووَاوُ[٢] الجَمْعِ سَاكِنَةٌ، فإِذَا حَذَفْتَ الأَلفَ لالتقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، أَبْقَيْتَ الفَتْحَةَ[٣] الَّتي قَبْلَهَا، لِتَدُلَّ عَلَيْهَا، وَإِلى ذَلكَ أَشَارَ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ ....

فَتَقُولُ في نَحْوِ: «مُوسَى، وَمُصْطَفَى»: «مُوسَوْنَ[٤]/، وَمُصْطَفَوْنَ» رَفْعاً، [٢٢٦/ب] و«مُوسَيْنَ، ومُصْطَفَيْنَ» جرّاً ونَصْباً[٥].

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلى جَمْعِ المَقْصُورِ جَمْعَ المُؤَنَّثِ السَّالِمَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا في التَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

«الهَاءُ» في «جَمَعْتَهُ» عَائِدٌ عَلى المَقْصُورِ، أَي: (إِنْ)[٦] جَمَعْتَ المَقْصُورَ بِأَلِف وَتَاءٍ - اقْلِبْ أَلِفَهُ كَمَا قَلَبْتَهَا في التَّثْنِيَةِ، فَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً فَصَاعِداً، أَوْ ثَالِثَةً مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ، أَوْ مَجْهُولَةً سُمِعَتْ إِمَالَتُهَا - قُلِبَتْ يَاءً، وَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً مُنْقَلِبَةً عَنْ[٧] واوٍ، أَوْ مَجْهُولَةً[٨] لَمْ يُسْمَعْ إِمَالَتُهَا - قُلِبَتْ وَاواً.

= انظر شرح الأشموني: ٤/١١٤، شرح المرادي: ٥/٢٤، الهمع: ١/١٤٨، التصريح على التوضيح: ٢/٢٩٥، ارتشاف الضرب: ١/٢٥٩.

(١) في الأصل: يكمل. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٥.

(٢) في الأصل: واوو. انظر شرح المكودي بحاشية الملوي: ١٦٩.

(٣) في الأصل: الفتح. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٦.

(٤) في الأصل: موسون. مكرر.

(٥) وجوز الكوفيون إجراءه كالمنقوص فضموا ما قبل الواو، وكسروا ما قبل الياء مطلقاً، حملاً له على السالم، وحكاه ابن ولاد لغة عن بعض العرب. نقل ابن مالك عنهم تفصيلاً، وهو إجراء ذلك في الأعجمي كـ«موسى»، وما فيه ألف زائدة كـ«أرطى وحبلى» علمي مذكر، بخلاف ما ألفه عن أصل. انظر الهمع: ١/١٥٤-١٥٥، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٠٣-١٠٤، شرح المرادي: ٥/٢٥، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٨٠٠، التسهيل: ١٧، التصريح على التوضيح: ٢/٢٩٧، شرح الأشموني: ٤/١١٤.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٦.

(٧) في الأصل: نحو. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٦.

(٨) في الأصل: أو. ساقط. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٦.

فَإِنْ كَانَ آخرُ الاسْمِ المقصُوْرِ تَاءً، فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِه:

وَتَاءَ ذي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنحيَهْ

يَعْنِي: أَنَّ مَا آخرُهُ تَاءٌ مِنَ المَقْصُوْرِ تُحْذَفُ مِنْهُ التَّاءُ، لِئَلا يُجْمَعُ بَيْنَ تَاءَي تَأْنِيْث، فَتَقُوْلُ في «فَتَاة، (وَقَنَاة)[1]»: «فَتَيَات، وَقَنَوَات».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالسَّالِمَ العَيْنِ الثُّلاثِيْ اسْمَاً أَنِلْ إتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

إِنْ سَاكِنَ العَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا مُخْتَتَمَاً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

يَعْنِي: أَنَّ مَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وتَاءٍ، وكَانَتْ فيْه هَذه الشُّرُوْطُ المَذْكُوْرَةُ في هَذَيْنِ البَيْتَيْنِ، جَازَ إِتْبَاعُ عَيْنِه لِفَائِه في الحَرَكَة، فَتُفْتَحُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَتِ الفَاءُ مَفْتُوْحَة، وَتُضَمُّ إِنْ كَانَتْ مَضْمُوْمَةً، وَتُكْسَرُ إِنْ كَانَتْ مَكْسُوْرَةً.

وَالشُّرُوْطُ المَذْكُورَةُ خَمْسَةٌ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُوْنَ سَالِمَ العَيْن، / وَاحْتَرَزَ به عَنْ شَيْئَيْنِ: [١/٢٢٧]

أَحَدُهُمَا: المُضَعَّفُ[2]، نَحْوُ: «جَنَّة، وَجُنَّة، وَجِنَّة[3]»[4].

وَالآخَرُ: المُعْتَلُّ العَيْن، وَشَمِلَ مَا عَيْنُهُ أَلِفٌ، نَحْوَ «دَار»، وَمَا أَوَّلُهُ مَضْمُوْمٌ، نَحْوُ: «سُوْرَة»، وَمَا أَوَّلُهُ مَكْسُوْرٌ، نَحْوُ: «دِيْمَة»[5]، وَمَا أَوَّلُهُ مَفْتُوْحٌ، نَحْوُ «بَيْضَة»، فَلا يُتْبَعُ شَيءٌ مِنْ ذَلكَ، إلا مَا أَوَّلُهُ مَفْتُوْحٌ، فَإِنَّ فيْه لُغَتَيْنِ عَلى مَا سَنَذْكُرُ.

الثَّاني: أَنْ يَكُوْنَ ثُلاثِيَّاً، واحْتَرَزَ بِه مِنَ الزَّائِدِ عَلى الثَّلاثَة، فَلا يُغَيَّرُ[6].

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُوْنَ اسْمَاً، واحْتَرَزَ به مِنَ الصِّفَة، نَحْوُ: «صَعْبَة»، فَإِنَّهُ لا يُتْبَعُ. وَهَذِهِ الشُّرُوْطُ الثَّلاثَةُ مَفْهُوْمَةٌ مِنْ قَوْلِه: «وَالسَّالِمَ العَيْنِ الثُّلاثِيْ اسْمَاً».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٦.

(٢) في الأصل: الضعف. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٦.

(٣) في الأصل: وجبة. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٦.

(٤) الجنة: - بفتح الجيم - الحديقة ذات الشجر والنخل، وهي أيضاً دار النعيم في الآخرة، والجنة - بالضم-: ما واراك من السلاح واستترت به، والجنة - بالكسر - اسم جماعة الجن ذكوراً أو إناثاً.
انظر حاشية ابن حمدون ٢/١٢٦، اللسان: ١/٧٠٢-٧٠٥ (جنن)، حاشية الصبان: ٤/١١٦، المصباح المنير: ١/١١١-١١٢ (جنن).

(٥) الدِّيمَةُ: المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق، وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٦، واللسان: ٢/١٤٦٧ (ديم).

(٦) في الأصل: فلا يضر. انظر شرح المكودي: ٢/١٢٦.

الرَّابعُ: أَنْ يَكُوْنَ سَاكِنَ العَيْنِ، وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنَ المُحَرَّكِ العَيْنِ، نَحْو «سَمُرَة»(١).

الخَامسُ: أَنْ يَكُوْنَ مؤنثاً، واحْتَرَزَ بِهِ مِنْ نَحْوِ «بَكْرٍ»(٢)، فَإِنَّهُ لا يُجْمَعُ بالأَلِفِ وَالتَّاءِ.

وَهَذَانِ الشَرْطَانِ مَفْهُوْمَانِ مِنْ قَوْلِه:

إِنْ سَاكِنَ العَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا

وَلا فَرْقَ في ذَلِكَ بَيْنَ المَخْتُوْمِ بِتَاءٍ، وَالمُجَرَّدِ (مِنْهَا)(٣)، وَإِلى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِه:

مُخْتَتَماً بالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

وَفُهِم مِنَ الشُّرُوْطِ(٤): أَنَّ مُرَادَهُ ثَلاثَةُ أَوْزَانٍ بالتَّاءِ، نَحْوُ: «قَصْعَة، وسِدْرَة(٥)، وَغُرْفَة»، وَثَلاثَةٌ مُجَرَّدَةٌ، نَحْوُ «دَعْدٍ، وَهِنْدٍ، وَجُمْلٍ»، فَجَمِيْعُ ذَلِكَ (يَجُوْزُ)(٦) فِيْهِ الإِتْبَاعُ، فَتَقُوْلُ: «قَصَعَاتٍ، وهِنِدَاتٍ، وَغُرُفَاتٍ، وَدَعَدَاتٍ، وَجُمُلاتٍ(٧)، وسِدِرَات».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بالفَتْحِ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا

اعْلَمْ/ أَنَّ المَفْتُوْحَ الفَاءِ مِمَّا تَقَدَّمَ - لَيْسَ فِيْهِ إلا الإِتْبَاعُ - كَمَا ذُكِرَ - . [٢٢٧/ب]

وَأَمَّا المَضْمُوْمُ الفَاءِ وَالمَكْسُوْرُهَا - فَيَجُوْزُ فِيْهِمَا وَجْهَانِ آخَرَانِ زَائِدَانِ عَلى الإِتْبَاعِ، أَشَارَ إِلَيْهِمَا في هَذَا البَيْتِ، وَهُمَا: السُّكُوْنُ والفَتْحُ.

---

(١) السمرة - بضم الميم -: من شجر الطلح، والجمع: سمر وسمرات وأسمر في أدنى العدد. والطلح: شجرة طويلة لها ظل يستظل بها الناس، والإبل، وورقها قليل ولها أغصان طوال عظام، ولها شوك كثير من سلاء النخل، ولها ساق عظيمة لا تلتقي عليها يدا الرجل، تأكل الإبل منها أكلاً كثيراً، وهي أم غيلان تنبت في الجبل، الواحدة طلحة.
انظر اللسان: ٣/ ٢٠٩٢ (سمر)، ٤/ ٢٦٨٦ (طلح)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٢٦ .

(٢) في الأصل: نكر. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٦ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٧ .

(٤) في الأصل: الشرط. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٧ .

(٥) القصعة: الصحفة الضخمة تُشْبِعُ العشرة. والسِّدْرَة: شجرة النبق. انظر اللسان: ٥/ ٣٦٥٣ (قصع)، ٣/ ١٩٧١ (سدر)، وحاشية ابن حمدون: ٢/ ١٢٧ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٧ .

(٧) في الأصل: وجمولات. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٧ .

وشَملَ «التَّاليَ غَيْرَ الفَتْحِ»: التَّاليَ الضَّمَّ، نَحْوُ «غُرْفَةٍ»، وَالتَّالِيَ الكَسْرِ، نَحْوُ «هِنْدٍ» فَيَجُوْزُ في كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا ثَلاثَةُ أَوْجُه:

الإِتْبَاعُ - كَمَا سَبَقَ -، والسُّكُوْنُ، وَالفَتْحُ، فَتَقُوْلُ: «غُرُفَات» بالضَّمِّ، إِتْبَاعاً لحَرَكَة الفَاء، و«غُرْفَات» بالسُّكُون[1]، تَخْفيفاً، و«غُرَفَات» بالفَتْحِ أَيْضاً مُخَفَّفاً، وَفي نَحْوِ «هِنْد»: «هِندَات» بالكَسْرِ، إِتْبَاعاً، و«هِنْدَاتٍ» بالسُّكُوْن، و«هِنَدَاتٍ» بالفَتْحِ، وكَذَلكَ في سَائِرِهَا.

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ التَّالِيَ الفَتْحِ لا يَجُوْزُ فِيْه إِلا الإِتْبَاعُ - كَمَا سَبَقَ -.

ثُمَّ اسْتَثْنَى مِنَ التَّالِي غَيْرَ الفَتْحِ نَوْعَيْنِ:

مَا كَانَ عَلَى «فِعْلَة» بكَسْرِ الفَاءِ، وَلامُهُ وَاوٌ، أَوْ عَلى «فُعْلَةٍ» بِضَمِّ الفَاءِ، وَلامُهُ يَاءٌ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ   وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

يَعْنِي: أَنَّهُ يَمْتَنِعُ في هَذَيْنِ الاسْمَيْنِ وَمَا أَشْبَهَهُمَا - الإِتْبَاعُ، فَلا يُقَالُ في «ذِرْوَة»[2]: «ذِرِوَاتٍ»، ولا في «زُبْيَة»[3]: «زُبُيَاتٍ»، لِثِقَلِ الوَاوِ بَعْدَ الكَسْرَة، وَاليَاءِ بَعْدَ الضَّمَّة.

ثُمَّ نَبَّهَ عَلى أَنَّهُ قَدْ سُمِعَ في «فِعْلَة» بكَسرِ الفَاءِ، ممَّا لامُهُ وَاوٌ - الإِتْبَاعُ شُذُوْذاً بِقَوْله: «وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ». يَعْنِي: شَذَّ كَسْرُ جَمْعِ «جِرْوَةٍ»[4].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى / : [٢٢٨/أ]

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا   قَدَّمْتُهُ أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

يَعْنِي: أَنَّ مَا خَالفَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الأَحْكَامِ، إِمَّا نَادِرٌ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ في

---

(١) في الأصل: بالكسر. راجع شرح المكودي: ١/١٢٧ .

(٢) ذروة كل شيء - بضم الذال وكسرها -: أعلاه.
انظر اللسان: ٣/١٥٠٠ (ذرا)، المصباح المنير: ١/٢٠٨ (ذرا)، حاشية الخضري: ٢/١٥٢، حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٧ .

(٣) الزبية: حفرة يحفرها الصائد لأجل أن يقع فيها ما يصطاده من أسد وغيره، ولا يحفر إلا في موضع عال، ولذا يقول في الأمر إذا عظم: بلغ السيل الزبى.
انظر اللسان: ٣/١٨١٠ (زبى)، المصباح المنير: ١/٢٥١ (زبى)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٧، حاشية الخضري: ٢/١٥٢ .

(٤) الجروة - مثلث الجيم مع سكون الراء -: الانثى من ولد الكلب أو السبع.
انظر اللسان: ١/٦٠٩ (جرا)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٢٧، المصباح المنير: ١/٩٨ (جرى)، حاشية الخضري: ٢/١٥٢-١٥٣.

« كَهْلَةٍ » : « كَهَلاتٍ »(١)، وَحَقُّهُ الإِسْكَانُ، لأَنَّهُ صِفَةٌ، وَإِمَّا ضَرُورَةً كَقَوْلِ الرَّاجِزِ:

٢٨٦ - فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

فَسَكَّنَ « زَفَرَاتٍ »، وَحَقُّهُ الفَتْحُ، لأَنَّهُ اسْمٌ، وَإِمَّا لُغَةُ قَوْمٍ مِنَ العَرَبِ، كَفَتْحِ جَمْعِ نَحْوِ « بَيْضَة، وَجَوْزَةٍ » فَيَقُولُونَ: « جَوَزَاتٍ، وَبَيَضَاتٍ » بِالفَتْحِ، وَهِيَ لُغَةُ هُذَيْلٍ، قَالَ شَاعِرُهُمْ:

٢٨٧ - أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ ....

---

(١) حكي عن ابن حاتم: انظر اللسان: ٥/٣٩٤٧ (كهل).

٢٨٦- من الرجز، ولم أعثر على قائله، وقبله:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلاتِهَا
يُدْلِنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِـهَا

دولاتها: الدولة بفتح الدال وضمها، قال الأزهري: هي الانتقال من حال الضر والبؤس إلى حال الغبطة والسرور، وقال أبو عبيد: الدولة بالضم: اسم للشيء الذي يتداول به بعينه، والدولة بالفتح: الفعل. يدلننا: الإدالة: الغلبة. اللمة: الشدة. الزفرات: جمع زفرة، وهي الاسم من زفر، يزفر زفيراً، والزفرة: هي أن يخرج نفسه - بالتحريك - بلين وصوت مرة بعد مرة. والشاهد في قوله: « زفراتها »: حيث سكن الفاء فيها ضرورة لإقامة الوزن، والقياس تحريكها. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٥٥٤، ٤/١٨٠٣، شرح الأشموني: ٣/٣١٢، ٤/١١٨، الشواهد الكبرى: ٤/٣٩٦، ٥١٧، الخصائص: ١/٣١٦، شرح ابن يعيش: ٥/٢٩، شواهد الشافية: ١٢٨، مغني اللبيب (رقم): ٢٨٠، شرح ابن الناظم: ٦٨٥، ٧٦٧، شرح المرادي: ٥/٣١، البهجة المرضية: ١٧١، الضرائر: ٨٦، شرح ابن عصفور: ١/١٥٢، اللسان: (زفر، لمم)، الجنى الداني: ٥٨٤، سر الصناعة: ١/٤٠٧، كاشف الخصاصة: ٣٥٤، التبصرة والتذكرة: ٨١٨، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٢٧.

٢٨٧ - من الطويل: لأحد الهذليين: (وليس في ديوان الهذليين) يصف ظليماً (ذكر النعام)، ولم يسمه أحد، وعجزه:

رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

ويروى: « أبو بيضات » بدل « أخو بيضات ». أخو بيضات: أي صاحب بيضات، والبيضات: جمع بيضة الطير. الرائح: الذاهب والسائر بالليل. المتاوب: الذي يسير نهاراً، وأصله من الأوب، وهو الرجوع. وأراد بقوله: « رفيق بمسح المنكبين »: أنه عالم بتحريك المنكبين في السير، والمنكب: مجتمع ما بين البعضد والكتف. سبوح: أي: حسن الجري. قال العيني: البيت في مدح جمله، شبهه بالظليم، فيقول: جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات، يسير ليلاً ونهاراً ليصل إليها، والظليم إذا كانت له بيضات يسرع في السير، وهو في نفسه سريع في السير، فإذا كانت له بيضات يكون أسرع. انتهى. والشاهد في قوله: « بيضات » حيث جاءت مفتوحة العين في جمع « بيضة » وهو معتل العين، والقياس فيه تسكين العين، لكنه جاء بالفتح على لغة هذيل، وهذيل يجرون المعتل مجرى الصحيح في الأسماء، وغيرهم يسكنونها، لأن تحريك الياء بعد فتحة موجب لإبدالها ألفاً، وهذيل لم تلتفت إلى هذا لأنه تحريك عارض. =

الباب الرابع والستون

جمع التكسير

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى :

جَمْعُ التَّكْسِيرْ

إِنَّمَا سُمِّيَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ لِتَغَيُّرِ بِنَاءِ الوَاحِدِ فيهِ، والتَّكْسِيرُ: هُوَ[1] التَّغْيِيرُ، وَمُقَابِلُهُ جَمْعُ السَّالِمِ.

ثُمَّ إِنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ عَلى قِسْمَيْنِ: جَمْعُ قِلَّةٍ، وَجَمْعُ كَثْرَةٍ، وَقَدْ أَشَارَ إِلى الأَوَّلِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى :

أَفْعِلَـةٌ أَفْعُـلُ ثُـمَّ فِعْلَـهْ ثُمَّتَ[2] أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

يَعْني : أَنَّ هَذه الأَوْزَانَ الأَرْبَعَةَ الَّتي ذَكَرَهَا في هَذَا البَيْتِ، تَدُلُّ عَلى جَمْعِ القِلَّةِ، وَهُوَ مِنْ ثَلاثَةٍ إِلى عَشْرَةٍ، نَحْوُ « أَغْرِبَة، وَأَفْلُسٍ، وَفِتْيَة، وَأَجْمَالٍ » .

وَفُهِمَ أَنَّ مَا سِوَى هَذه الأَرْبَعَة مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ جَمْعُ كَثْرَةٍ، وَهُوَ مَا فَوْقَ العَشْرَةِ إِلى مَا لا نِهَايَةَ لَهُ، وَسَيَأْتي أَمْثِلَتُهَا في أَثْنَاءِ البَابِ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَقَعُ جَمْعُ القِلَّةِ مَوْقِعَ جَمْعِ الكَثْرَةِ، وَجَمْعُ الكَثْرَةِ مَوْقِعَ جَمْعِ القِلَّةِ، وَإِلى ذَلِكَ أَشَارَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى / : [٢٢٨/ب]

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْـرَةٍ وَضْـعَاً يَفِـي كَأَرْجُلٍ والعَكْسُ جَاءَ كالصُّفِي

= انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٨٠٤، المكودي مع ابن حمدون: ٢/ ١٢٨، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٩٩، الشواهد الكبرى: ٤/ ٥١٧، شواهد الشافية: ٢/ ١٣٢، شواهد المفصل والمتوسط: ٢/ ٣٩٢، شرح ابن يعيش: ٥/ ٣٠، الخزانة: ٨/ ١٠٢، شرح ابن الناظم: ٧٦٧، الخصائص: ٣/ ١٨٤، المنصف: ١/ ٣٤٣، الهمع رقم: ١٩، شرح المرادي: ٥/ ٣٢، الدرر اللوامع: ١/ ٦، شرح ابن عصفور: ٢/ ٥٢٢، المحتسب: ١/ ٥٨، شرح الأشموني: ٤/ ١١٨، تاج علوم الأدب: ١/ ٨٣، شرح المرادي: ٥/ ٣٢، سر الصناعة: ٢/ ٧٧٨، التبصرة والتذكرة: ٦٤٩ .

(١) في الأصل: وهو. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٨ .

(٢) في الأصل: ثم. انظر الألفية: ١٧١ .

فَمِنْ وُقُوعِ جَمْعِ القِلَّةِ مَوْقِعَ (جَمْعِ)[١] الكَثْرَةِ: «رَجُلٌ وأَرْجُلٌ، وَعُنُقٌ وَأَعْنَاقٌ، وَفُؤَادٌ وأَفْئِدَةٌ».

وَمِنْ وُقُوعِ جَمْعِ الكَثْرَةِ مَوْقِعَ جَمْعِ القِلَّة، نَحْوُ: «رَجُلٍ ورِجَال، وَقَلْبٍ وقُلُوْب، وَصَفَاة وَصُفِيٍّ»، والصَّفَاةُ[٢]: الصَّخْرَةُ المَلْسَاءُ[٣]، وَأَصْلُ «صُفِيٍّ»: «صُفُوْيٌ»، فَقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتْ فِي اليَاءِ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَهَا.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ اصْطِلاحَ النَّحْوِيِّيْنَ[٤] في الجُمُوْعِ: أَنْ يَذْكُرُوْا المُفْرَدَ، ثُمَّ يَقُوْلوا: يُجْمَعُ عَلَى كَذَا وَعَلى كَذَا، وَعَكَسَ المُصَنِّفُ واصْطَلَحَ عَلى أَنْ يَذْكُرَ الجَمْعَ فَيَقُوْلُ: هَذَا الوَزْنُ يَكُوْنُ جَمْعاً لِكَذَا وَكَذَا، وَلِكُلٍّ وَجْهٌ.

وَبَدَأَ بـ«أَفْعُلٍ» فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ ... وَللرُّبَاعِيِّ اسْماً ايضاً يُجْعَلُ

ذَكَرَ أَنَّ «أَفعُلٌ» يَطَّرِدُ فِي نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: «فَعْلٌ» بِشَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُوْنَ اسْماً، نَحْوُ «فَلْسٍ وأَفْلُسٍ»، واحْتَرَزَ بِهِ مِنَ[٥] الوَصْفِ، نَحْوُ: «صَعْبٍ».

الثَّاني: أَنْ يَكُوْنَ صَحِيْحَ العَيْنِ، وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنْ مُعْتَلِّ العَيْنِ، نَحْوُ «ثَوْبٍ»، وشَمِلَ الصَّحِيْحَ - كَمَا مُثِّلَ -، وَالمُعْتَلَّ الفَاءِ، نَحْوُ: «وَجْهٍ وَأَوْجُهٍ»، والمُعْتَلَّ اللَّامِ، نَحْوُ: «دَلْوٍ وَأَدْلٍ، وَظَبْيٍ[٦] وَأَظْبٍ».

وَالثَّاني: الرُّبَاعِي، لَكِنْ بِشُرُوْطٍ ذَكَرَهَا فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

إِنْ كَانَ كَالعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ في ... مَدٍّ وَتَأْنِيْثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

فَذَكَرَ أَرْبَعَةَ شُرُوْطٍ:

الأول: أَنْ يكونَ اسماً، وفُهِمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْله:

وَللرُّبَاعِيِّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٩.

(٢) في الأصل: والصفي. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٩.

(٣) انظر اللسان: ٤/ ٢٤٦٩ (صفو)، شرح المكودي: ٢/ ١٢٩.

(٤) في الأصل: الاصطلاح للنحويين. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٩.

(٥) في الأصل: عن. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٩.

(٦) في الأصل: وظب. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٩.

[٢٢٩/أ] وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «إنْ» / كَانَ كَالعنَاق» الثَّلاثَةُ الشُّرُوط البَاقِيَة:

الثاني: أَنْ يَكُوْنَ مُؤَنَّثاً، لأَنَّ العَنَاقَ مُؤَنَّثٌ، وَهِي أُنْثَى الجَدْي[١]، واحْتَرَزَ بِه مِنَ الذَّكَر، نَحْوُ «الحمَار».

- وأَنْ يَكُوْنَ ثَالثُهُ مَدَّةً[٢]، واحْتَرَزَ به مِنْ نَحْو «خُنْصُرٍ».

- وأَنْ يكونَ غَيْرَ مُخْتَتمٍ بتَاء التَّأْنِيْث، واحْتَرَزَ به مِنْ نَحْو «سَحَابَة».

وَفُهِمَ مِنْ تَمْثِيْله بـ«العَنَاق والذِّرَاع» أَنَّ حَرَكَةَ الأَوَّل لا يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا فَتْحَةً، (بَلْ تَكُوْنُ فَتْحَةً)[٣] وَكَسْرَةً - كَالمثَالَيْن -، وَضَمَّةً، نَحْوُ «عُقَاب»[٤]، فَتَقُوْلُ: «ذِرَاعٌ وَأَذْرُعٌ، وَعَنَاقٌ وأَعْنُقٌ، وعُقَابٌ وأَعْقُبٌ».

وَفُهِمَ مِنْ إِطْلاقه في المَدِّ في قَوْلِه: «في مَدٍّ» أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ أَلفاً، بَلْ يَكُوْنُ غَيْرَ أَلف، نَحْوُ: «يَمِيْنٍ وأَيْمُنٍ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْله: «وَعَدِّ الأَحْرُف» الشَّرْطُ الرَّابِعُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فيْه مُطَّرِدْ ... منَ الثُّلاثي اسْماً بأفْعَال يَرِدْ

يَعْنِي: أَنَّ «أَفْعَالاً» جَمْعٌ لِكُلِّ اسْمٍ ثُلاثيٍّ، لَيْسَ عَلَى «فَعْلٍ» ممَّا هُوَ صَحِيْحُ العَيْنِ، وَذَلكَ مَا يَطَّرِدُ فيْه «أَفْعُلٌ»، فَشَملَ غَيْرَ «فَعْلٍ» منَ الثُّلاثِيِّ، وَذَلكَ تِسْعَةُ أَوْزَان، نَحْوُ: «جَمَلٍ وَأَجْمَال، وَعُنُقٍ وَأَعْنَاق، وَضِلَعٍ وأَضْلاعٍ، وكَتِفٍ وأَكْتَاف، وَإِبِلٍ وآبَالٍ، وَعِدْلٍ وأَعْدَالٍ، وقُفْلٍ وأَقْفَالٍ، (وعَضُدٍ وأَعْضَادٍ، ورُطَبٍ وأَرْطَاب»)[٥].

وَشَمِلَ أَيْضاً مَا كَانَ عَلى «فَعْلٍ» مُعْتَلَّ العَيْنِ، نَحْوُ «ثَوْبٍ وأَثْوَاب».

واحْتَرَزَ بِقَوْله: «اسْماً» مِنَ الصِّفَة، نَحْوُ «حَسَنٍ، وَبِلِزٍ»[٦] وَنَحْوِهِمَا، فَإِنَّهَا لا تُجْمَعُ عَلى «أَفْعَال».

---

(١) والجمع أعنق وعنق وعنوق. انظر اللسان: ٤/ ٣١٣٥ (عنق)، شرح المكودي: ٢/ ١٢٩.

(٢) في الأصل: مد. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٩.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٢٩.

(٤) العقاب: طائر من الجوارح، مؤنثه، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى. إلا أن يقولوا هذا عقاب ذكر. انظر اللسان: ٤/ ٣٠٢٨ (عقب) المصباح المنير ٢/ ٤٢٠ (عقب).

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٠.

(٦) في الأصل: وبلد. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٠. يقال: امرأة بلز وبلز - بتشديد الزاي -: أي: ضخمة مكتنزة، ويقال: امرأة بلز، أى: ولود، بمعنى: كثيرة الأولاد. انظر اللسان: ١/ ٣٤٣ (بلز)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣٠.

وَلمَّا دَخَلَ في هَذَا القَانُوْن «فُعَلٍ» / – بضَمِّ الفَاء، وَفَتْحِ العَيْنِ –، وَكَانَ [٢٢٩/ب] الغَالِبُ في جَمْعِه غَيْرُ «أَفْعَال» – نَبَّهَ عَلَيْه فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَغَـالِباً أَغْنَاهُـمُ فِـعْـلانُ   في فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

يَعْني: أَنَّ الغَالِبَ في «فُعَلٍ» أَنْ يَجِيءَ جَمْعُهُ عَلى «فِعْلانٍ» – بِكَسْرِ الفَاءِ – نَحْوُ: «صُرَدٍ وَصِرْدَانٍ» لِطَائِرٍ[١]، و«جُرَذٍ وَجِرْذَانٍ» لِفَأْرٍ[٢].

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «غَالِباً» أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ عَلَى «أَفْعَالٍ» قَلِيْلاً، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «رُطَبٌ وأَرْطَابٌ»[٣].

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

في اسْمٍ مُذكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ   ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

(وَالْـزَمْهُ في فَعَالٍ أَوْ فِعَالِ   مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إِعْلالِ)[٤]

يَعْني[٥]: أَنَّ «أَفْعِلَةٌ» (يَلْزَمُ)[٦] في هَذَيْنِ الوَزْنَيْنِ، وَهُمَا «فَعَالٌ وَفِعَالٌ» مَفْتُوْحَ[٧] الفَاء، وَمَكْسُوْرَهَا، إِذَا كَانَا مُضَعَّفَيْنِ أَوْ مُعْتَلَّيْنِ.

---

(١) قيل: الصرد طائر أبقع، ضخم الرأس يكون في الشجر، نصفه أبيض ونصفه أسود، ضخم المنقار، له برثن عظيم، وقيل: هو طائر فوق العصفور، وقد نهى عليه السلام عن قتل أربع: النملة والنحلة والصرد والهدهد.
انظر اللسان: ٤/ ٢٤٢٧، ٢٤٢٨ (صرد)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣٠.

(٢) في الأصل: خرذ وخرذان لفا. راجع شرح المكودي: ٢/ ١٣٠. والجرذ: الذكر من الفأر، وقيل: الذكر الكبير منه، وقيل: هو أعظم من اليربوع أكدر في ذنبه سواد، وقيل: ضرب من الفأر. انظر اللسان: ١/ ٥٩١ (جرذ).

(٣) ونص في التسهيل على أن «أفعالاً» فيه نادر. انظر التسهيل: ٢٦٩، شرح المرادي: ٥/ ٤٠، شرح الأشموني: ٤/ ١٢٤.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية: ١٧٢، شرح المكودي: ٢/ ١٣٠.

(٥) هذا شروع في شرح البيت الثاني من البيتين، ولعل المؤلف أغفل شرح الأول منهما لوضوحه، وفي شرحه قال المكودي (٢/ ١٣٠): «يَعْني: أَنَّ «أَفْعِلَةٌ» يَطَّرِدُ جَمْعاً لاسْمٍ مُذكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدَّةٍ قَبْلَ آخره، وَاحْتَرَزَ بالاسْمِ مِنَ الصِّفَةِ نَحْوُ «جَوَاد» وبالمُذكَّرِ مِنَ المُؤَنَّثِ نَحْوُ «عَنَاق» فَإِنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى «أَفْعُلٍ» كَمَا تَقَدَّمَ، وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «بِمَدّْ ثَالِث» مَا كَانَتْ مَدَّتُهُ أَلِفاً أَوْ وَاواً أَوْ يَاءً، نحوُ: «قَذَالٍ وَأَقْذِلَةٍ»، و«رَغِيْفٍ وأَرْغِفَةٍ»، و«عَمُوْدٍ وأَعْمِدَةٍ».
وانظر شرح ابن الناظم: ٧٧١، شرح المرادي: ٥/ ٤٠، شرح الأشموني: ٤/ ١٢٦، شرح دحلان: ١٧٢، البهجة المرضية: ١٧٢، شرح ابن عقيل: ١٥٥، كاشف الخصاصة: ٣٥٦.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٠.

(٧) في الأصل: مفتوحي. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٠.

مثَالُ المُضعَّف فيْهمَا «بَتَاتٌ[١] وأَبِتَّةٌ[٢]، وَزِمَامٌ وَأَزِمَّةٌ»، وَمثَالُ المُعْتَلِّ: «فِنَاءٌ وأَفْنِيَةٌ[٣]، وَقِبَاءٌ[٤] وأَقْبِيَةٌ».

ومَعْنَى اللُّزُوْمِ فيهمَا – أَنَّهُمَا لا يَتجَاوَزُ فيْهِمَا هَذَا الجَمْعُ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: أَنَّ مَا لَيْسَ بِمُضَاعَفٍ وَلا مُعْتَلٌّ يَتجَاوَزُ[٥] فيْهِ هَذَا الجَمْعُ، وَسَيَأْتِي.

ثُمَّ قَالَ:

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا ....

مِنْ أَمْثِلَة جَمْعِ[٦] الكَثْرَة «فُعْلٌ» – بِضَمِّ الفَاءِ، وَسُكُوْنِ العَيْنِ –، وَهو مُطَّرِدٌ في «أَفْعَلَ» المُقَابِلِ لـ«فَعْلاءَ»[٧]، و«فَعْلاءَ» المُقَابِلَة لـ«أَفْعَلَ»، نَحْوُ «أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ»، فَتَقُوْلُ فِيْهِمَا مَعاً «حُمْرٌ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «لِنَحْوِ» أَنَّ ذَلِكَ الجَمْعَ مُطَّرِدٌ (أيْضاً)[٨] في «أَفْعَلٍ» الَّذي لَيْسَ لَهُ «فَعْلاءُ»، لِمَانِعٍ مِنَ الخِلْقَةِ، نَحْوُ «رَجُلٌ أَكْمَرٌ» للعَظِيْمِ الكَمَرَةِ، وَهِيَ

---

(١) في الأصل: بتان. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣٠. بَتَاتٌ: بموحدة مفتوحة، ففوقيتين: متاع البيت، والزاد. انظر اللسان: ١/ ٢٠٥ (بتت)، حاشية الصبان: ٤/ ١٢٧، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣٠، حاشية الخضري: ٢/ ١٥٥.

(٢) أصله: «ابتتة» بتائن، التقى مثلان، فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين في الآخر، وكذا يقال في «أزمة»، ونحوه. انظر حاشية الصبان: ٤/ ١٢٧، حاشية الخضري: ٢/ ١٥٥.

(٣) في الأصل: فتاء وأفتية. انظر شرح المكودي بحاشية الملوي: ٢٠٠. الفِنَاءُ – بِكَسْرِ الفَاءِ –: ما حول الدار، وقيل: سعة أمام الدار، وأصله: «فناي» بالياء. انظر اللسان: ٥/ ٣٤٧٧ (فنى)، المصباح المنير: ٢/ ٤٨٢ (فنى)، حاشية الخضري: ٢/ ١٥٥.

(٤) القَبَاءُ: نوع من الثياب، وأصله: «قباو»، وفي المصباح: كأنه من قبوت الحرف، أقبوه إذا ضخمته. انتهى. أي: عند النطق به، سمي بذلك لأنه يضم على البدن، فكأنه المسمى الآن بالقفطان.

انظر اللسان: ٥/ ٣٥٢٣ (قبا)، المصباح المنير: ٢/ ٤٨٩ (قبو)، حاشية الخضري: ٢/ ١٥٥، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣٠.

(٥) في الأصل: انه يتجاوز. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٠.

(٦) في الأصل: أجمع. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٠.

(٧) في الأصل: المقابل افعلاء. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣١.

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣١.

رَأْسُ الذَّكَرِ[١]، و«امْرَأَةٌ عَفْلاءُ»[٢] للمَرْأَةِ الَّتي يَخْرُجُ مِنْ قُبُلِهَا شَيءٌ شَبيْهٌ بالأُدْرَةِ[٣]،

فَتَقُوْلُ: «رِجَالٌ كُمْرٌ، وَنِسَاءٌ عُفْلٌ»[٤].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى /: [٢٣٠/أ]

.... وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بنقْلٍ يُدْرَى

مِنْ أَمْثِلَة جَمْعِ القِلَّة «فِعْلَةٌ» - بِكَسْرِ الفَاءِ، وَسُكُوْنِ العَيْنِ - ، ولَمْ يَطَّرِدْ في شَيْءٍ مِنَ الأَبْنِيَة، بَلْ هُوَ مَحْفُوْظٌ في سِتَّةِ أَبْنِيَةٍ:

«فَعِيْلٍ» نَحْوُ «صَبِيٍّ وَصِبْيَة»، و«فَعَلٍ» نَحْوُ «فَتًى وفِتْيَة»، و«فَعْلٍ» نَحْوُ «شَيْخٍ وَشِيْخَةٍ»، و«فُعَالٍ» نَحْوُ «غُلامٍ وَغِلْمَةٍ»، و«فَعَالٍ» نَحْوُ «غَزَالٍ وَغِزْلَةٍ»، و«فِعَلٍ» نَحْوُ «ثِنًى[٥] وثِنْيَةٍ».

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «بِنَقْلٍ يُدْرَى» أَنَّهُ غَيْرُ مُطَّرِدٍ في وَزْنٍ، وَإِنَّمَا بَابُهُ النَّقْلُ، أَيْ: السَّمَاعُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ قَدْ زِيْدَ قَبْلَ لامٍ اعْلالاً فَقَدْ

مِنْ أَمْثِلَة جَمْعِ الكَثْرَة «فُعُلٌ» - بِضَمِّ الفَاءِ وَالعَيْنِ -، وَهُوَ - كَمَا قَالَ - جَمْعٌ لِكُلِّ اسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ قَبْلَ لامٍ صَحِيْحَةٍ.

واحْتَرَزَ بِالاسْمِ مِنَ الصِّفَةِ، فَإِنَّهَا لا تُجْمَعُ عَلَى «فُعُلٍ».

---

(١) انظر اللسان: ٥/٣٩٢٩ (كمر)، شرح المكودي: ٢/١٣١.

(٢) في الأصل: عقلاء. انظر شرح المكودي: ٢/١٣١.

(٣) والأدرة: الخصية المنتفخة. انظر اللسان: ٣٠١٧ (عفل)، ١/٤٤ (أدر)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٣٠.

(٤) وفي اطراد «فعل» في هذا النوع خلاف: فقيل: يطرد فيه «فعل»، وجزم فيه ابن مالك في شرح الكافية، وهو مفهوم كلامه هنا، وتبعه ابنه. وقيل: يحفظ، وجزم به في التسهيل. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٨٢٨، التسهيل: ٢٧١، شرح ابن الناظم: ٧٧٠، الهمع: ٦/٩٢، شرح المرادي: ٢/٤١-٤٢، شرح الأشموني: ٤/١٢٨، ارتشاف الضرب: ١/١٩٨، التصريح على التوضيح: ٢/٣٠٤.

(٥) الثِّنى: الأمر الذي يعاد مرتين، والثنى أيضاً: السيد الثاني الذي فوقه من هو أعظم منه في السيادة، وذلك كالوزير مع الأمير مثلاً. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٣١، اللسان: ١/٥١٤، ٥١٦ (ثنى).

وفُهِمَ مِنْ إطْلاقه في قَوْله: «اسْمٍ» أَنَّ ذَلِكَ يَشْتَرِكُ فيهِ المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ، نَحْوُ «قَذَال[1] وقُذُلٍ، وأَتَان[2] وأُتُنٍ».

وَفُهِمَ أَيْضاً مِنْ إطْلاقه في قَوْله: «بمَدٍّ» أَنَّ المَدَّ يَكُوْنُ أَلفاً، نَحْوُ «قَذَالٍ وَقُذُلٍ»، وَيَاءً: نَحْوُ «قَضِيْبٍ وقُضُبٍ»، ووَاواً[3] نَحْوُ «عَمُودٍ وعُمُدٍ».

وفُهِمَ مِنْ قَوْله: «قَبْلَ لامٍ إعْلالاً فَقَدْ» أَنَّ المُعْتَلَّ اللَّامِ نَحْوُ «كِساء» لا يُجْمَعُ عَلى «فُعُلٍ»، لأَنَّهُ لَوْ جُمِعَ عَلى «فُعُلٍ» لَزِمَ قَلْبُ الواوِ (يَاءً)[4]، وانْكِسَارُ مَا قَبْلَهَا، فَيُؤَدِّي إلى وُرُوْدِ «فُعِلٍ»، وَهُوَ مُهْمَلٌ.

وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «بمَد» الوَاوَ وَاليَاءَ وَالأَلفَ في الصَّحِيْحِ وَالمُضَاعَفِ.

فَأَمَّا الصَّحِيْحُ: فَهُوَ كَمَا ذُكِرَ.

[٢٣٠/ب] وَأَمَّا / المُضَعَّفُ: فَإِنْ كَانَ وَاواً أَوْ يَاءً - فَكَذَلِكَ، وإِنْ كَانَ أَلِفاً - فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْه، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

مَا لَمْ يُضَاعَفْ في الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ ....

يَعْني: أَنَّ المُضَاعَفَ مِنْ نَحْوِ: «فِعَالٍ»، كـ«زِمَام» لا يُجْمَعُ عَلى «فُعُلٍ» كَرَاهِيَةَ التَّضْعيف، بَلْ يُسْتَغْنَى عَنْهُ بـ«أَفْعِلَة» - كَمَا تَقَدَّمَ -.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «في الأَعَمِّ» أَنَّهُ قَدْ جَاءَ جَمْعُهُ عَلى «فُعُلٍ» قَليْلاً، (كَقَوْلِهِمْ)[5] في جَمْعِ «عِنَانٍ»: «عُنُنٌ»[6]، وفي «حِجَاجٍ»[7]: «حُجُجٌ».

وَفُهِمَ مِنْ تَخْصِيْصه المَنْعَ بذي الأَلِف أَنَّ ذَا اليَاءِ وَذَا الوَاوِ - يُجْمَعَانِ عَلى «فُعُلٍ»، نَحْوُ «سَرِيْرٍ وسُرُرٍ، وذَلُوْلٍ[8] وذُلُلٍ».

---

(١) القذال: جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس، فوق فأس القفا. انظر اللسان: ٥/ ٣٥٦١ (قذل).

(٢) الأتان: اسم أنثى الحمار، قال ابن السكيت: ولا يقال: أتانة. انظر اللسان: ١/ ٢١ (أتن)، المصباح المنير: ١/ ٣ (أتن)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣١.

(٣) في الأصل: واروا. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣١.

(٤-٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣١.

(٦) في الأصل: عناق عنق. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣١. وعناق اللجام: السير الذي تمسك به الدابة. انظر اللسان: ٣١٤١ (عنن).

(٧) الحجاج - بفتح الحاء وكسرها -: العظم المستدير بالعين، وقيل: ما ينبت عليه شعر الحاجب فقط. انظر اللسان: ٢/ ٨٧٠ (حجج)، المصباح المنير: ١/ ١٢١ (حجج)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣١- ١٣٢، حاشية الخضري: ٢/ ١٥٦.

(٨) في الأصل: دلو. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٢. والذلول من الذل - بالكسر - وهو اللين، =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

وَنَحْوِ كُبْرَى ....

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَة «فُعَلٌ» - بضَمِّ الفَاء، وفَتْحِ العَيْنِ -، وَيَجِيءُ جَمْعاً لـ: «فُعْلَةٍ» نَحْوُ «غُرْفَةٍ وَغُرَفٍ»، ولـ«فُعْلَى» نَحْوُ «كُبْرَى وكُبَرٍ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... ولِفِعْلَة فِعَلْ ....

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَة «فِعَلٌ» - بكَسْرِ الفَاء، وَفَتْحِ العَيْنِ - ، وَلَمْ يَشْتَرِطِ اسْمِيَّتَهُ، لأَنَّ «فِعْلَةً» في الصِّفَاتِ قَلِيلٌ، فَلَمْ يَعْتَبِرْهُ[١] هُنَا[٢].

وشَمِلَ «فِعْلَة»[٣] الصَّحِيحَ، نَحْوُ «قِرْبَةٍ وَقِرَبٍ»، والمُعْتَلَّ العَيْنِ، نَحْوُ «قِيمَةٍ وَقِيَمٍ»، والمُعْتَلَّ اللَّامِ، نَحْوُ «مِرْيَةٍ ومِرًى»، والمُضَاعَفَ، نَحْوُ «حِجَّةٍ وحِجَجٍ»[٤].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلى فُعَلْ

الضَّمِيرُ في «جَمْعُهُ» عَائِدٌ عَلى «فِعْلَة»، أَي: يَأْتِي جَمْعُ «فِعْلَةٍ» المَكْسُورَةِ الفَاءِ عَلى / «فُعَلٍ»، بِضَمِّ الفَاء، نَحْوُ «حِلْيَةٍ وَحُلًى». [١/٢٣١]

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «قَدْ يَجِيءُ» قِلَّةُ ذَلِكَ.

= وهو ضد الصعوبة، يقال: ذل يذل ذلاً فهو ذلول، ويكون في الإنسان والدابة. انظر اللسان: ٣/٥١٣ (ذلل)، المصباح المنير: ١/٢١٠ (ذلل). وذكر ابن حمدون أن التمثيل بـ«ذلول» غير صحيح، لأن «ذلول» من «الذل» - بكسر الذال - ضد الصعوبة، وموضوع كلام الناظم الأسماء، وذكر أن الأولى التمثيل. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٣٢، حاشية يس: ٢/٣٠٥.

(١) في الأصل: يعتبر. انظر شرح المكودي: ٢/١٣٢.

(٢) ونص في التسهيل على اشتراط كون «فعلة» اسماً تاماً. انظر التسهيل: ٢٧٢، شرح المرادي: ٥/٤٨، شرح الأشموني: ٤/١٣١.

(٣) في الأصل: أفعلة. انظر شرح المكودي: ٢/١٣٢.

(٤) وقاس الفراء «فعلاً» في «فعلى» اسماً، نحو «ذكرى وذكر»، وفي «فعلة» يائي العين نحو «ضيعة وضيع»، وذلك عند الجمهور مقصور على السماع.
انظر شرح الأشموني: ٤/١٣١، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٨٣٩، شرح المرادي: ٥/٤٩، التسهيل: ٢٧٢، ارتشاف الضرب: ١/٢٠٠، الهمع: ٦/٩٧.

ثُمَّ قَالَ:

في نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ[(١)] فُعَلَه ....

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «فُعَلَةٌ»[(٢)] - بِضَمِّ الفَاءِ، وَفَتْحِ العَيْنِ -، وَهُوَ مُطَّرِدٌ في وَصْفٍ عَلَى «فَاعِلٍ» مُعْتَلِّ اللَّامِ، لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ، نَحْوُ «رَامٍ (ورُمَاةٍ)[(٣)]، وَقَاضٍ وَقُضَاةٍ».

وَفُهِمَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ مِنَ المِثَالِ.

واحْتَرَزَ بالوَصْفِ مِنَ الاسْمِ، نَحْوُ «وَادٍ»[(٤)]، وبالمُعْتَلِّ مِنَ الصَّحِيحِ، نَحْوُ «ضَارِبٍ»، وَبِالمُذَكَّرِ مِنَ المُؤَنَّثِ، نَحْوُ «ضَارِبَةٍ»، وبِالعَاقِلِ مِنْ غَيْرِ العَاقِلِ، نَحْوُ «صَاهِلٍ»، فَلا يُجْمَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى «فُعَلَةٍ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.... وشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وكَمَلَهْ

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «فَعَلَةٌ» - بِفَتْحِ الفَاءِ وَالعَيْنِ -، وهُوَ مُطَّرِدٌ في وَصْفٍ عَلَى «فَاعِلٍ»، صَحِيحِ اللَّامِ، لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ.

وَفُهِمَت الشُّرُوطُ مِنَ المِثَالِ أَيْضاً.

وَشَمِلَ الصَّحِيحَ، نَحْوُ «كَامِلٍ وكَمَلَةٍ»، وَالمُعْتَلَّ الفَاءِ، نَحْوُ «وَارِثٍ وَوَرَثَةٍ»، وَالمُعْتَلَّ العَيْنِ، نَحْوُ «خَائِنٌ وَخَوَنَةٌ»، وَالمُضَاعَفَ، نَحْوُ «بَارٍّ وبَرَرَةٍ». وَأَمَّا المُعْتَلُّ اللَّامِ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَضْمُوْمُ الفَاءِ.

وَأَرَادَ بِالشِّيَاعِ: الاطِّرَادَ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ ....

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «فَعْلَى» مَقْصُوْراً[(٥)] - بِفَتْحِ الفَاءِ، وَسُكُوْنِ العَيْنِ -، وَهُوَ مُطَّرِدٌ في وَصْفٍ عَلَى «فَعِيْلٍ» بِمَعْنَى: مَفْعُوْلٍ، دَالٍّ/ عَلَى هَلَكٍ أَوْ تَوَجُّعٍ[(٦)]، [٢٣١/ب]

---

(١) في الأصل: اضطراد. انظر الألفية: ١٧٣.

(٢) في الأصل: فعل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٢.

(٤) في الأصل: أود. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٢.

(٥) في الأصل: مقصور. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٢.

(٦) قال ابن مالك في شرح الكافية (٤/ ١٨٤٣): «والقياس منه ما كان لـ«فعيل» بمعنى: =

كـ«قَتِيلٍ وقَتْلَى، وجَرِيْحٍ وَجَرْحَى، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى»، وَيُحْمَلُ[١] عَلَيْه مَا أَشْبَهَهُ في المَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ «فَعِيْلٍ» المَذْكُوْرِ، وَإِلَيْه أَشَارَ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.... (وزَمِنْ)[٢] وَهَالِكٌ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

يَعْنِي: أَنَّ (هَذه الأَوْزَانَ)[٣] الثَّلاثَةَ: «فَعِلٌ، وفَاعِلٌ، وفَيْعِلٌ[٤]» حَقِيْقَةٌ بِذَلِكَ الجَمْعِ، لِمُشَارَكَتِهَا في المَعْنَى لـ«فَعِيْلٍ» المَذْكُوْرِ في الدَّلالَةِ عَلى الهَلَكِ أَوِ التَّوَجُّعِ[٥].

وَمَعْنَى «قَمِن» حَقِيْقٌ[٦]، وَيَنْبَغي أَنْ يُضْبَطَ «قَمِنٌ» بِفَتْحِ المِيْمِ، لِكَوْنِه خَبَراً عَنْ أَكْثَرَ مِنِ اثْنَيْنِ، فَإِنَّ «قَمِناً» المَفْتُوْحَ المِيْمِ يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الوَاحِدِ وَالمُثَنَّى وَالجَمْعِ[٧].

= «مفعول» دال على هلك أو توجع أو تشتيت، كـ«قتيل وقتلى»، و«جريح وجرحى»، وأسير وأسرى». وانظر شرح المرادي: ٥/ ٥١، شرح الأشموني: ٤/ ١٣٢.

(١) في الأصل: وتحمل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٢.

(٢-٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٢.

(٤) في الأصل: فعيل. انظر شرح المكودي: ١٣٣.

(٥) وزاد ابن مالك في التسهيل وشرح الكافة: «فعيل» بمعنى «فاعل»، كـ«مريض ومرضى»، و«افعل» كـ«أحمق وحمقى»، و«فعلان» كـ«سكران» و«سكرى»، قال: وبه قراءة حمزة والكسائي: ﴿وترى الناس سكرى وما هم بسكرى﴾، وقال: وما سوى ذلك محفوظ كـ«كيس وكيسى»، و«رجل جلد ورجال جلدى»، و«سنان ذرب وأسنة ذربى» فإنها ليس فيها ذلك المعنى.
انظر التسهيل: ٢٧٥، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٨٤٣-١٨٤٤، شرح المرادي: ٥/ ٥١، شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٤٤، الهمع: ٦/ ١٠٤، ارتشاف الضرب: ١/ ٢٠٥، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٠٧، إعراب ابن النحاس: ٣/ ٨٦.

(٦) يقال: هو قمن بكذا أي: حقيق وخليق وجدير. انظر اللسان: ٥/ ٣٧٤٥ (قمن)، شرح المكودي: ٢/ ١٣٣، إعراب الألفية: ١٢٦، حاشية الصبان: ٤/ ١٣٢.

(٧) فـ«قمن» خبر عن «زمن»، و«هالك وميت» معطوفان عليه، وبه قال المكودي. وقال الشاطبي: «قمن» خبر عن «ميت»، وعليه فـ«زمن وهالك» بالجر عطفاً على «قتيل».
انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٣، إعراب الألفية: ١٢٦، حاشية الصبان: ٤/ ١٣٢-١٣٣.
وقال ابن حمدون في حاشيته (٢/ ١٣٣): لا حاجة لهذا، والحق أنه «قَمِنٌ» بكسر الميم، وله احتمالان: أحدهما: أن تقول: ان «زمن» مبتدأ و«قمن» خبره، و«هالك وميت» كل منهما مبتدأ حذف خبر كل منهما، لدلالة خبر «زمن» عليه. والثاني: أن تقول: أن «زمن وهالك» بالجر، معطوفان على «قتيل»، وأما «ميت» فهو بالرفع مستأنف مبتدأ، و«قمن» خبره. انتهى.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ ....

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «فِعَلَةٌ» - بِكَسْرِ الفَاءِ، وفَتْحِ العَيْنِ - ، وَهُوَ مُطَّرِدٌ في: فُعْلٍ» - بِضَمِّ الفَاءِ، وسُكُوْنِ العَيْنِ - .

وَشَمِلَ الصَّحِيْحَ نَحْوُ: «دُرْجٍ ودِرَجَةٍ»، وَالمُعْتَلَّ، نَحْوَ «كُوْزٍ وكِوَزَةٍ»، وَالمُضَاعَفَ نَحْوُ: «دُبٍّ ودِبَبَةٍ»[١].

وَاحْتَرَزَ بقَوْله: «اسْماً» مِنَ الصِّفَةِ، نَحْوُ «حُلْوٍ»، وبقَوْله: «صَحَّ لاماً» مِنَ المُعْتَلِّ اللَّامِ، نَحْوُ «عُضْوٍ»، فَلا يُجْمَعُ شَيءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلى «فِعَلَةٍ».

وَقَدْ يُجْمَعُ عَلى «فِعَلَةٍ» غَيْرُ «فُعْلٍ» المَضْمُوْمِ الفَاءِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَالوَضْعُ في فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ

يَعْني: أَنَّهُ قَدْ يُجْمَعُ عَلى: («فِعَلَةٍ»)[٢] «فَعْلٌ» - بِفَتْحِ الفَاءِ، وَسُكُوْنِ العَيْنِ -، و«فِعْلٌ» - بِكَسْرِ الفَاءِ، وَسُكُوْنِ العَيْنِ - .

[٢٣٢/أ] فَمِنَ الأَوَّلِ: «زَوْجٍ وَزِوَجَةٍ»، وَمِنَ الثَّاني: «قِرْدٍ وَقِرَدَةٍ» / .

وَمَعْنَى: «قَلَّلَهُ» أَيْ: الوَضْعُ قَلَّلَ[٣] جَمْعَ «فَعْلٍ وفِعْلٍ» عَلى «فِعَلَةٍ». وَفُهِمَ مِنْهُ[٤]: اطِّرَادُهُ في «فُعْلٍ» بالضَّمِّ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «فُعَّلٍ» - بِضَمِّ الفَاءِ وَفَتْحِ العَيْنِ مُشَدَّدَةً -، وَهُوَ مُطَّرِدٌ في «فَاعِلٍ وَفَاعِلَةٍ»، بِشَرْطِ صِحَّةِ لامهما[٥]، نَحْوُ «ضَارِبٍ وَضُرَّبٍ، وَضَارِبَةٍ وَضُرَّبٍ».

وَاحْتَرَزَ بِالوَصْفِ مِنْ غَيْرِهِ، نَحْوُ «حَائِطٍ».

ثُمَّ إِنَّ المُذَكَّرَ مِنْ هَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ - يَخْتَصُّ عَنِ المُؤَنَّثِ بـ«فُعَّالٍ» بِزِيَادَةِ أَلِفٍ بَعْدَ العَيْنِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ، فَقَالَ:

---

(١) في الأصل: رب وديته. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٣ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل: انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٣ .

(٣) في الأصل: في بدل «قَلَّل». انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٣ .

(٤) في الأصل: من. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٣ .

(٥) في الأصل: لامها. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٣ .

وَمِثْلُهُ الفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا ....

يَعْنِي: أَنَّ مَا ذُكِّرَ مِنَ الوَصْفَيْنِ[١] يُجْمَعُ عَلَى «فُعَّالٍ» فَتَقُولُ: «رِجَالٌ ضُرَّابٌ وَصُوَّامٌ»[٢].

ثُمَّ نَبَّهَ عَلى أَنَّ هَذَيْنِ الوَزْنَيْنِ قَدْ يَجِيئَانِ (جَمْعَيْنِ)[٣] للمُعْتَلِّ الَّلامِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَذَانِ فِي المُعَلِّ لاماً نَدَرا

يَعْنِي: مِثَالُ «فُعَّلٍ» في المُعْتَلِّ الَّلامِ نَحْوُ «غَازٍ وَغُزًّى»، وَمِثَالُ «فُعَّالٍ» نَحْوُ «غَازٍ وَغُزَّاءٍ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «نَدَرًا» أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَطَّرِدُ في الصَّحِيحِ الَّلامِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا ....

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «فِعَالٌ» - بِكَسْرِ الفَاءِ -، وَهُوَ مُطَّرِدٌ في «فَعْلٍ، وَفَعْلَةٍ»، وَفُهِمَ مِنْ إِطْلَاقِهِ فِيهِمَا: اشْتِرَاكُ الاسْمِ وَالوَصْفِ فِيهِمَا، نَحْوُ «كَعْبٍ وَكِعَابٍ، وَصَعْبٍ وَصِعَابٍ، وَقَصْعَةٍ وَقِصَاعٍ»، وَشَمِلَ/ الصَّحِيحَ العَيْنِ - كَمَا مُثِّلَ - وَالمُعْتَلَّهَا، نَحْوُ «ثَوْبٍ وَثِيَابٍ» إلا أَنَّهُ قَلِيلٌ فِيمَا عَيْنُهُ اليَاءُ، وإِلى ذَلِكَ أَشَارَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى: [٢٣٢/ب]

.... وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ اليَا مِنْهُمَا

يَعْنِي: أَنَّ «فِعَالاً» قَلِيلٌ فِيمَا عَيْنُهُ يَاءٌ مِنْ «فَعْلَةٍ وَفَعْلٍ»، وَمِنْهُ: «ضَيْفٌ[٤] وَضِيَافٌ»[٥].

---

(١) في الأصل: الوضعين. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٣.

(٢) وندر في المؤنث، كقوله:

أَبْصَارُهُنَّ إِلى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ

فجمع «صادة» على «صداد»، وهو نادر. وتأوله بعضهم على أن «صداد» في البيت جمع: صاد، وجعل الضمير لـ«الإبصار» لأنه يقال: بصر صاد، كما يقال: بصر حاد.

انظر شرح الأشموني: ٤/ ١٣٣، الهمع: ٦/ ١٠١، ارتشاف الضرب: ١٨٤٦، شرح المرادي: ٢/ ٥٢-٥٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٣.

(٤) في الأصل: ضعيف. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٤.

(٥) وكذلك فيما فاؤه ياء أيضاً، قال ابن مالك في شرح الكافية: «وشذ فيما فاؤه أو عينه ياء =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَفَعَلٌ أيْضاً لَهُ فِعَالُ   ما لَمْ يَكُنْ في لامه اعْتلالُ

يَعْنِي: أَنَّ «فعَالاً» يَطَّرِدُ في «فَعَلٍ» - بِفَتْحِ الفَاءِ وَالعَيْنِ -، نَحْوُ «جَمَلٍ وَجِمَالٍ، وجَبَلٍ وَجِبَالٍ»، لَكِنْ بِشَرْطَيْنِ:

أَشَارَ إلى الأَوَّلِ مِنْهُمَا بِقَوْله:

مَا لَمْ يَكُنْ في لامِهِ اعْتِلالُ

وَإلى الثَّاني، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

أَوْ يَكُ مُضْعَفاً ....

يَعْنِي: أَنَّ «فَعَلاً»[1] لا يُجْمَعُ على «فِعَالٍ» إذَا كَانَ مُعْتَلَّ الّلامِ، نَحْوُ «فَتَى» أَوْ مُضَعَّفاً، نَحْوُ «طَلَلٍ».

وَأَطْلَقَ في «فَعَلٍ»، وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِأَنْ يَكُوْنَ اسْماً[2]، احْتِرَازاً مِنْ نَحْوِ «حَسَنٍ وَبَطَلٍ»، فَلا يُجْمَعُ عَلَى «فعَالٍ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... ومِثْلُ فَعَلٍ   ذُو التَّا ....

يَعْنِي: أَنَّ «فَعَلَةً» يَطَّرِدُ أَيْضاً في جَمْعه عَلَى «فعَال»، نَحْوُ «رَقَبَةٍ وَرِقَابٍ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْله: «وَمِثْلُ فَعَلٍ» أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيْه عَدَمُ التَّضْعِيفِ، وإعْلالِ الّلامِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَفِعْلٍ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

يَعْنِي: أَنَّ «فعَالاً» يَطَّرِدُ في «فِعْلٍ» - بِكَسْرِ الفَاءِ، وَسُكُوْنِ العَيْنِ - ، وفي «فُعْلٍ» - بِضَمِ الفَاءِ، وسُكُوْنِ العَيْنِ -.

= كـ«بعر وبعار»، و«ضيف وضياف». انتهى. وقال في التسهيل: «فعال» وهو لـ«فعل» غير يائي العين، ولـ«فعلة» مطلقاً.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٨٤٩، التسهيل: ٢٧٢، شرح المرادي: ٥/٥٣، الهمع: ٦/٩٨، شرح الأشموني: ٤/١٣٤، شرح الشافية للرضي: ٢/٩١، ارتشاف الضرب: ١/٢٠١، التصريح على التوضيح: ٢/٣٠٨

(١) في الأصل: فعل. انظر شرح المكودي: ٢/١٣٤ .

(٢) ونص ابن مالك على هذا القيد في التسهيل.

انظر التسهيل: ٢٧٢، الهمع: ٦/٩٨، ارتشاف الضرب: ١/٢٠١، شرح المرادي: ٥/٥٤، التصريح على التوضيح: ٢/٣٠٨ .

فَالأَوَّلُ نَحْوُ «قِدْحٍ[(١)] وَقِدَاحٍ»، والثَّانِي نَحْوُ «رُمْحٍ وَرِمَاحٍ»[(٢)].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَفِي فَعِيْلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ ... كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضاً اطَّرَدْ

يَعْنِي: يَطَّرِدُ «فِعَالٌ» أيضاً في «فَعِيْلٍ»، وَمُؤَنَّثه «فَعِيْلَةٍ»، إِذَا كَانَا وَصْفَيْنِ[(٣)]، نَحْوُ «ظَرِيْفٍ وَظِرَافٍ، وَظَرِيْفَةٍ وَظِرَافٍ[(٤)]»[(٥)]، وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنْ / «فَعِيْلٍ» اسْماً، [٢٣٣/أ] نَحْوُ «قَضِيْبٍ»، وَمِنْ «فَعِيْلٍ» بِمَعْنَى: مَفْعُوْلٌ، نَحْوُ «جَرِيْحٍ»، فَلا يُجْمَعَانِ عَلى «فِعَالٍ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلى فَعْلانَا ... أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلى فُعْلانَا

وَمِثْلُهُ فُعْلانَةٌ........ ....

يَعْنِي: أَنَّ «فِعَالاً»[(٦)] المَذْكُوْرَ شَاعَ - أَي: كَثُرَ - فِي «فَعْلانَ»، نَحْوُ «نَدْمَان وَنِدَامٍ»، وَالمُرَادُ بِأُنْثَيَيْهِ[(٧)]: «فَعْلانَةُ»[(٨)] نَحْوُ «نَدْمَانَةٍ» (وَنِدَامٍ)[(٩)]، و«فَعْلى»،

---

(١) القدح - بكسر القاف -: السهم قبل أن ينصل ويراش، وقال أبو حنيفة: القدح: العود إذا بلغ فشذب عنه الغصن، وقطع على مقدار النبل الذي يراد من الطول والقصر. انظر اللسان: ٣٥٤٢/٥ (قدح).

(٢) ويشترط في هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازاً من نحو «جلف وجلوف». ويشترط في ثانيهما ألا يكون واوي العين كـ«حوت»، وقياسه «حيتان»، ولا يائي اللام كـ«مدى» وقياسه «أمداء». انظر شرح الكافية لابن مالك: ١٨٥٠/٤، شرح المرادي: ٥٤/٥، الهمع: ٩٨/٦-٩٩، ارتشاف الضرب: ٢٠١/١، التصريح على التوضيح: ٣٠٨/٢، التسهيل: ٢٧٣، شرح الأشموني: ١٣٤/٤ .

(٣) في الأصل: وضعين. انظر شرح المكودي: ١٣٤/٢ .

(٤) في الأصل: فظراف. بدل «وظراف». انظر شرح المكودي: ١٣٤/٢ .

(٥) واشترط في التسهيل كون «فعيل» بمعنى: فاعل، وأنثاه: أن يكونا صحيحي اللام.
انظر التسهيل: ٢٧٣، شرح المرادي: ٥٥/٥، ارتشاف الضرب: ٢٠١/١، التصريح على التوضيح: ٣٠٨، شرح الأشموني: ١٣٥/٤ .

(٦) في الأصل: فعال. انظر شرح المكودي: ١٣٤/٢ .

(٧) في الأصل: ما تأنيثه. انظر شرح المكودي: ١٣٤/٢ .

(٨) في الأصل: فعلان. انظر شرح المكودي: ١٣٤/٢ .

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١٣٤/٢ .

نَحْوُ «غَضْبَى وَغِضَاب»[١]، أَوْ عَلى «فُعْلانَ» - بِضَمِّ الفَاءِ -، نَحْوُ «خُمْصَانٍ وخِمَاصٍ»[٢].

وَقَوْلُهُ: «وَمِثْلُهُ» أَيْ: وَمِثْلُ «فُعْلانَ» - بِضَمِّ الفَاءِ - «فُعْلانَةُ» - بِضَمِّهَا أَيْضاً -، وَهُوَ مُؤَنَّثُهُ (نَحْوُ)[٣] «خُمْصَانَةٍ (وَخِمَاصٍ)[٤]».

فَجُمْلَةُ مَا يُجْمَعُ عَلى «فِعَالٍ» ثَلاثَةَ عَشَرَ وَزْناً، ثَمَانِيَةٌ تَطَّرِدُ فِيهَا، وَهِي: «فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ، وَفَعَلٌ وَفَعَلَةٌ، وَفِعْلٌ وَفُعْلٌ[٥]، وَفَعِيلٌ وَفَعِيلَةٌ»[٦]، وَخَمْسَةٌ يَكْثُرُ فِيْهَا دُوْنَ اطِّرَادٍ، وَهِي: «فَعْلانُ، وَفَعْلانَةُ، وَفَعْلَى، وَفُعْلانُ[٧]، وَفُعْلانَةُ»[٨].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَالْزَمْهُ في نحوِ طَوِيْلٍ وَطَوِيْلَةٍ تَفِي

أَيْ: أَلْزِمْ «فِعَالاً» فِيمَا عَيْنُهُ واوٌ ولامُهُ صَحِيْحَةٌ مِنْ «فَعِيْلٍ» بِمَعْنَى «فَاعِلٍ»، وَمُؤَنَّثه «فَعِيْلَةٌ»، نَحْوُ «طَوِيْلٍ وطِوَالٍ»، و«طَوِيْلَة وطِوَال»[٩].

وَالمُرَادُ بِلُزُوْمِ «فِعَالٍ» فِيْهِمَا: أَنَّهُمَا لا يُجْمَعَانِ[١٠] على غَيْرِهِ مِنْ جُمُوْعِ التَّكْسِيْرِ.

وَفُهِمَ مِنْ تَخْصِيْصِهِمَا بِذَلِكَ: أَنَّ ما عَدَاهُمَا مِمَّا يُجْمَعُ عَلَى «فِعَالٍ» قَدْ يُجْمَعُ عَلَى غَيْرِه[١١].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَبِفُعُولٍ فَعِلٍ نحوُ كَبِدْ يُخَصُّ غَالِباً ....

---

(١) في الأصل: وغضباب. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٤.

(٢-٣-٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٤.

(٥) في الأصل: وفعلة. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٤.

(٦) في الأصل: وفعلة. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٤.

(٧) في الأصل: وفعلا. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٤.

(٨) وقد صرح بعدم اطراد هذه الأوزان الخمسة في شرح الكافية حيث قال: «وشاع دون اطراد في «فعلان» وصفاً، وفي أنثييه، وهما «فعلى» و«فعلانة» وفي «فعلان، وفعلانة» أوصافاً. انتهى. وكلامه في التسهيل يقتضي الاطراد. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٨٥٠، التسهيل: ٢٧٣، شرح المرادي: ٥/ ٥٦، شرح الأشموني: ٤/ ١٣٥.

(٩) في الأصل: أو طويل وطوال. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٤.

(١٠) في الأصل: يجتمعان. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٤.

(١١) تقول: «كريم وكرماء وكرام»، و«ظريف وظرفاء وظراف»، و«شريف وشرفاء وشراف»، ولا يجاوز في نحو «طويل وطويلة» إلا إلى التصحيح نحو «طويلين وطويلات».

مِنْ أَمْثِلَة جَمْعِ الكَثْرَة/ «فُعُوْلٌ» - بضَمِّ الفَاء - ، وَيَطَّرِدُ في «فَعِلٍ» - [٢٣٣/ب] بِفَتْحِ[١] الفَاءِ، وكَسْرِ العَيْنِ - ، نَحْوُ «كَبِدٍ وكُبُوْدٍ[٢]، ووَعِلٍ ووُعُوْلٍ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «يُخَصُّ» أَنَّهُ لا يُتجَاوَزُ هَذَا الجَمْعُ لغَيْرِه[٣] مِنْ جُمُوْعِ الكَثْرَةِ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «غَالِباً» أَنَّهُ قَدْ يُجْمَعُ في الكَثْرَةِ عَلى غَيْرِ «فُعُوْلٍ» قَلِيْلاً، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «نَمِرٌ وَنُمُوْرٌ، وَنِمَارٌ»[٤].

ثُمَّ قَالَ:

.... كَذَاكَ يَطَّرِدْ

في فُعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الفَا .. ..

يَعْني: أَنَّ «فُعُوْلاً» يطَّرِدُ أَيْضاً في «فَعْلٍ» - بِفَتْحِ الفَاءِ، وَضَمِّهَا، وكَسْرِهَا - نَحْوُ «فَلْسٍ وفُلُوْسٍ[٥]، (وَجُنْدٍ وَجُنُوْدٍ)[٦] وضِرْسٍ وضُرُوْسٍ».

واحْتَرَزَ بقَوْلِه: «اسْمَاً» منَ الوَصْفِ، نَحْوُ «صَعْبٍ، وحُلْوٍ، وخِدْنٍ[٧]»، فَلا يُجْمَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى «فُعُوْلٍ»[٨].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَفَعَلْ لَهُ وللفُعَالِ فِعْلانٌ حَصَلْ

= انظر التصريح على التوضيح: ٢/٣٠٩، شرح المرادي: ٥/٥٦، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٨٥١، شرح الأشموني: ٤/١٣٥، ارتشاف الضرب: ١/٢٠١.

(١) في الأصل: فتح. انظر شرح المكودي: ٢/١٣٤.

(٢) في الأصل: كيد وكيود. انظر شرح المكودي: ٢/١٣٤.

(٣) في الأصل: كغيرة. انظر شرح المكودي: ٢/١٣٤.

(٤) ويقال أيضاً: «أَنْمُرٌ، وأَنْمَارٌ، وَنُمُر، ونُمْر». انظر اللسان: ٦/٤٥٤٥ (نمر).

(٥) واطراد ذلك مشروط بالا تكون عينه واواً، كـ«حوض»، وشذ «فوج وفؤوج».
انظر شرح المرادي: ٥/٥٧، الهمع: ٦/١٠٠، التصريح على التوضيح: ٢/٣١٠، التسهيل: ٢٧٣، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٨٥٣، ارتشاف الضرب: ١/٢٠٣، شرح الشافية للرضي: ٢/٩٠-٩١.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٣٥. واطراد ذلك مشروط بألا تكون عينه واواً أيضاً كـ«حوت» ولا لامه ياء كـ«مدى»، وألا يكون مضاعفاً نحو «خفف»، وشذ «حص وحصوص» وهو الورس، و«نؤي ونئي». انظر المراجع المتقدمة.

(٧) في الأصل: حرب. انظر المكودي: ٢/١٣٥، والخدن - بكسر الخاء -: الصديق. انظر اللسان: ٢/١١١٦. (خدن).

(٨) إلا ما شذ من نحو «ضيف وضيوف» و«كهل وكهول». انظر شرح الأشموني: ٤/١٣٦، الهمع: ٦/١٠٠، شرح المرادي: ٥/٥٧.

أَيْ: «فُعُوْلٌ»: لـ«فَعَلٍ»، ولَمْ يُقَيِّدْهُ باطِّرَادٍ، فعُلِمَ أَنَّهُ مَحْفُوْظٌ فِيْه، وَذَلِكَ نَحْوُ «أَسَدٍ وأُسُوْدٍ، وَشَجَنٍ[1] وشُجُوْنٍ»[2].

والضَّمِيرُ في «لَهُ» عَائِدٌ على «فُعُوْلٍ»، والتقْدِيْرُ: و«فَعَلٌ» لـ«فُعُولٍ»، أَيْ: مِنَ المُفْرَدَاتِ الَّتِي تُجْمَعُ عَلَى «فُعُوْلٍ».

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُوْنَ «فَعَلاً» مَعْطُوْفاً عَلى «فَعْلٍ» الأَوَّلِ، و«لَهُ» مُنْقَطِعٌ عَنْهُ، وَيَكُوْنُ قَدْ تَمَّ الكَلامُ عَنْدَ ذِكْرِ «فَعَلٍ»، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ، فَقَالَ:

لَهُ وَللفُعَالِ فِعْلانٌ حَصَلْ

[٢٣٤/أ] فَيَكُوْنُ قَدْ شَرَّكَ بَيْنَ «فُعَلٍ[3] وفُعَالٍ» في الجَمْعِ عَلى «فِعْلانٍ» /.

وَقَدْ جَاءَ جَمْعُ[4] «فَعَلٍ» عَلى «فِعْلانٍ» نَحْوُ «فَتَىً وَفِتْيَانٍ، وَأَخٍ وإِخْوَانٍ».

وَقَوْلُهُ:

... وللفُعَالِ فِعْلانٌ حَصَلْ

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «فِعْلانٌ» - بِكَسْرِ الفَاءِ وسُكُوْنِ العَيْنِ -، وَهُوَ مُطَّرِدٌ في اسْمٍ عَلى «فُعَالٍ»، نَحْوُ «غُرَابٍ وغِرْبَانٍ، وَغُلامٍ وَغِلْمَانٍ».

وَقَدْ تَقَدَّمَ في أَوَّلِ البَابِ[5] أَنَّهُ يَطَّرِدُ في «فُعَلٍ»، نَحْوُ «صُرَدٍ وصِرْدَانٍ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَشَاعَ في حُوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ في غَيْرِهِمَا

يَعْنِي: أَنَّهُ[6] كَثُرَ «فِعْلانٌ» في «فُعْلٍ» المَضْمُوْمِ الفَاءِ، الوَاوِيِّ العَيْنِ، نَحْوُ

---

(١) الشجن: الهمّ والحزن، ويجمع على أشجان وشجون. انظر اللسان: ٤ / ٢٢٠١ (شجن).

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية: وإنه في جمع «فعل» يقل، ويقتصر على سماعه كـ«أسد وأسود»، و«شجن وشجون». انتهى. وبه جزم ابنه بدر الدين. وقد ذكر «فعل» في التسهيل مع ما يقاس فيه «فعول» لكن بشرطين: أن يكون اسماً، وأن لا يكون مضافاً، أما نحو «طلول» في «طلل» فمقصور على السماع. وذكر السيوطي أن «فعول» يطرد جمعاً لـ«فعل» - بفتحتين - غير أجوف، ولا مضاعف، كـ«أسد وأسود»، بخلاف الوصف والأجوف، وشذ «ساق وسؤوق»، والمضاعف نحو: «طلل وطلول».
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤ / ١٨٥٢، شرح ابن الناظم: ٧٧٧، التسهيل: ٢٧٣-٢٧٤، شرح الشافية للرضي: ٢ / ٩٦، الهمع: ٦ / ١٠٠، شرح الأشموني: ٤ / ١٣٦، شرح المرادي: ٥ / ٥٨، ارتشاف الضرب: ١ / ٢٠٣.

(٣) في الأصل: اشترك فعل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٣٥ .

(٤) في الأصل: لجمع. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٣٥ .

(٥) انظر ص ٣٠٨-٣٠٩ / ٢ من هذا الكتاب.

(٦) في الأصل: أن. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٣٥ .

« حُوْتٍ وَحِيْتَان » وَما أَشْبَهَهُ، نَحْوُ « عُودٍ وعِيْدَان »، وَفي « فَعَلٍ » المَفْتُوحِ الفَاءِ (وَالعَيْنِ)(١) ومُعْتَلِّهَا، نَحْوُ « قَاعٍ وقِيْعَان »، وَمَا أَشْبَهَهُ، نَحْوُ « تَاجٍ وَتِيْجَان ».

ثُمَّ نَبَّهَ عَلى قِلَّةِ « فِعْلانٍ » المَذْكُوْرِ في غَيْرِ الوَزْنَيْنِ المَذْكُوْرَيْنِ، فَقَالَ: « وَقَلَّ في غَيْرِهِمَا ».

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: « صِنْوٌ(٢) وصِنْوَان، وَخَرُوْفٌ وخِرْفَانٌ، وَصَبِيٌّ وَصِبْيَانٌ ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَفَعْلاً اسْماً وَفَعِيْلاً وفَعَلْ ... غَيْرَ مُعَلِّ العَيْنِ فُعْلانٌ شَمَل

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ « فُعْلانٌ » - بِضَمِّ الفَاءِ - وهُوَ مُطَّرِدٌ في اسْمٍ عَلى « فَعْلٍ » - بِفَتْحِ الفَاءِ وَسُكُوْنِ العَيْنِ -، نَحْوُ « بَطْنٍ وبُطْنَان، وَسَقْفٍ وَسُقْفَان »، أَوْ عَلى « فَعِيْلٍ »، نَحْوُ « رَغِيْفٍ ورُغْفَان، وَقَضِيْبٍ وقُضْبَان » /، أَوْ عَلى « فَعَلٍ » - [٢٣٤/ب] بِفَتْحِ الفَاءِ والعَيْنِ - نَحْوُ « ذَكَرٍ وذُكْرَانٍ، وَحَمَلٍ وَحُمْلانٍ ».

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِه: « اسْماً » مِنَ الصِّفَةِ، نَحْوُ « سَهْلٍ، وَظَرِيْفٍ، وَبَطَلٍ »، وبِغَيْرِ المُعْتَلِّ العَيْنِ: مِنَ المُعْتَلِّ العَيْنِ، نَحْوُ « قَاعٍ »، فَلا يُجْمَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلى « فُعْلان ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَلِكَرِيْمٍ وبَخِيْلٍ فُعَلا ... .

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ « فُعَلاءُ » - مَضْمُومُ الفَاءِ، مَفْتُوحُ العَيْنِ -، وَهُوَ مُطَّرِدٌ في « فَعِيْلٍ » صِفَةً لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ(٣)، بِمَعْنَى: « فَاعِلٍ »، غَيْرَ مُضَاعَفٍ، وَلا مُعْتَلِّ اللَّامِ، نَحْوُ « كَرِيْمٍ وكُرَمَاءَ، وَظَرِيْفٍ وظُرَفَاءَ، وَبَخِيْلٍ وبُخَلاءَ ».

وَفُهِمَ مِنْ تَمْثِيْلِه بالمِثَالَيْنِ: أَنَّ صِفَةَ المَدْحِ والذَّمِّ سِيَّانٌ في ذَلِكَ.

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً التَّنْبِيْهُ عَلى (أَنَّ)(٤) الوَصْفَيْنِ المَذْكُوْرَيْنِ - بِمَعْنَى: فَاعِلٍ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٥.

(٢) الصنو: الأخ الشقيق والعم والابن، والجمع أصناء وصنوان، والأنثى صنوة. انظر اللسان: ٤/ ٢٥١٣ (صنا)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣٥.

(٣) في الأصل: فاعل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٦.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٦.

يَعْنِي: أَنَّ مَا شَابَهَ «كَرِيماً، وَبَخِيْلاً» يُجْمَعُ عَلَى «فُعَلاءَ»، وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا شَابَهَهُمَا مِنْ[1] نَحْوِ «ظَرِيْفٍ وَشَرِيْفٍ»[2] في اللَّفْظِ وَالمَعْنَى، تَعْمِيْماً للحُكْمِ في جَمِيْعِ ذَلِكَ.

والآخَرُ: أَنْ يَكُوْنَ المُرَادُ مَا[3] شَابَهَهُمَا في المَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يُشَابِهْهُمَا في اللَّفْظِ، فَيَشْمَلُ نَحْوَ «صَالِحٍ وَصُلَحَاءَ، وَعَاقِلٍ وَعُقَلاءَ» لِشَبَهِهِمَا لـ«كَرِيْمٍ» في الدَّلالَةِ عَلَى صِفَةِ المَدْحِ[4].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

[٢٣٥/أ] **وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلاء في المُعَلْ / لاماً وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ**[5]

مِنْ أَمْثِلَةِ (جَمْعِ)[6] الكَثْرَةِ «أَفْعِلاءُ»، وَيَنُوْبُ عَنْ «فُعَلاءَ» في المُعْتَلِّ اللَّامِ، وَالمُضَاعَفِ، (مِنْ «فَعِيْلٍ» المَذْكُوْرِ، فَالمُعْتَلُّ نَحْوُ «وَلِيٍّ وَأَوْلِيَاءَ، وَغَنِيٍّ وَأَغْنِيَاءَ»، وَالمُضَاعَفُ)[7]، نَحْوُ «شَدِيْدٍ وَأَشِدَّاءَ، وَخَلِيْلٍ وَأَخِلاءَ».

---

(١) في الأصل: في.

(٢) هذا ما شابه كريماً، أما ما شابه بخيلاً، فنحو «خبيث ولئيم». انظر شرح الأشموني: ٤/ ١٣٩.

(٣) في الأصل: بما. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٠٤ .

(٤) قال الأشموني في شرحه (٤/ ١٣٩): قوله: «كذا لما ضاهاهما» أي: شابههما يشمل ثلاثة أمور:
- المشابهة في اللفظ والمعنى، نحو «ظريف وشريف، وخبيث ولئيم».
- والمشابهة في اللفظ دون المعنى، نحو «قتيل وجريح» وهذا غير صحيح لما عرفت.
- والمشابهة في المعنى دون اللفظ، نحو «صالح وشجاع، وفاسق وخفاف» بمعنى: خفيف، من كل وصف دل على سجية مدح أو ذم، وهذا صحيح أيضاً، وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم، لكنه يوهم أن كل وصف يدل على سجية مدح أو ذم يجمع على «فعلاء»، وأن ذلك مطرد فيه، وليس كذلك فيهما. أما الأول فواضح البطلان، وأما الثاني فإن المصنف ذكر في التسهيل أنه يقاس منه إلا ما كان فاعل أو فعال - كما مثلت -، وذكر فيه وفي شرح الكافية أن نحو «جبان وسمح وخلم - وهو الصديق -» مما ندر جمعه على فعلاء، وكذلك قولهم في جمع «رسول»: «رسلاء» وفي جمع «ودود»: «ودداء» فكل هذا مقصور على السماع». انتهى. وانظر شرح ابن الناظم: ٧٧٨ -٧٧٩، التسهيل: ٢٧٥، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٨٦١، شرح المرادي: ٥/ ٦٣، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٩، كاشف الخصاصة: ٣٦٢ .

(٥) في الأصل: قد. انظر الألفية: ١٧٦ .

(٦-٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٦ .

وَنَبَّهَ بِقَوْلِه: «وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ» عَلى مَا جَاءَ مِنْ «أَفْعِلاءَ» في غَيْرِ المُعْتَلِّ، وَالمُضَاعَفِ نَحْوُ «نَصِيْبٍ وَأَنْصِباءَ[1]، وَهَيِّنٍ وَأَهْوِنَاءَ، وَصَدِيْقٍ وَأَصْدِقَاءَ». عَلى هَذَا حَمَلَهُ الشَّارِحُ[2]، وَتَبِعَهُ المُرَادِيُّ[3].

قَالَ المَكُوْدِيُّ: «وَيُحْتَمَلُ عِنْدِي أَنْ يَكُوْنَ ذَلِكَ شَامِلاً لِمَا ذَكَرَاهُ، وَلإِتْيَانِ «فَعِيْلٍ» المُعْتَلِّ، وَالمُضَاعَفِ عَلى «فُعَلاءَ»، كَقَوْلِهِمْ: «سَرِيٌّ وَسُرَوَاءُ، وَنَقِيٌّ[4] وَنُقَوَاءُ»[5]، فَـ«ذَاكَ» عَلى هَذَا إِشَارَةٌ لِلحُكْمِ السَّابِقِ»[6].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ وَفَاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ
وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ ....

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «فَوَاعِلٌ»، وَهُوَ مُطَّرِدٌ في اسْمٍ عَلى «فَوْعَلٍ»، نَحْوُ «جَوْهَرٍ وَجَوَاهِرَ»، أَوْ عَلى «فَاعَلٍ» – بِفَتْحِ العَيْنِ –، نَحْو «طَابَقٍ[7] وَطَوَابِقَ»، أَوْ عَلى «فَاعِلاءَ»، نَحْوُ قَاصِعَاءَ وَقَوَاصِعَ»، أَوْ عَلى وَزْنِ «فَاعِل» اسْماً، نَحْوُ «كَاهِلٍ وَكَوَاهِلَ»، أَوْ على وَزْنِ «فَاعِلٍ» صِفَةً لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ «حَائِضٍ وَحَوَائِضَ»، أَوْ على «فَاعِلٍ» صِفَةً لِمُذَكَّرٍ غَيْرِ عَاقِلٍ، نَحْوُ «صَاهِلٍ وَصَوَاهِلَ»، أَوْ على وَزْنِ «فَاعِلَةٍ» صِفَةً لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ «ضَارِبَةٍ وَضَوَارِبَ، وَفَاطِمَةَ وَفَوَاطِمَ»[8].

---

(١) في الأصل: نصف وأنصاف. انظر شرح المكودي: ٢/١٣٦.

(٢) انظر شرح ابن الناظم: ٧٧٩، شرح المكودي: ٢/١٣٦.

(٣) انظر شرح المرادي: ٥/٦٤، انظر شرح المكودي: ٢/١٣٦.

(٤) قال في اللسان (٦/٤٥٣٢ – نقي): «نقي الشيء – بالكسر – ينقي نقاوة – بالفتح – ونقاء، فهو نقي، أي: نظيف، والجمع نقاء ونقواء، الأخيرة نادرة». انتهى.

(٥) والمثبت في شرح المكودي (٢/١٣٦): «تقى وتقواء». قال في اللسان: (٦/٤٩٠٢ – وقى): «ورجل تقي من قوم أتقياء وتقواء، الأخيرة نادرة». انتهى.

(٦) انظر شرح المكودي: ٢/١٣٦.

(٧) الطابق: – بفتح الباء –: العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرجل ونحوهما وهو أيضاً: ظرف يطبخ فيه فارس معرب، وهو كذلك: نصف الشاة. انظر اللسان: /٢٦٣٨–٢٦٣٩، ٢٦٤٠ (طبق)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٣٦–١٣٧.

(٨) وزاد في شرح الكافية نوعاً ثامناً، وهو «فوعلة»، نحو «صومعة وصوامع» و«زوبعة وزوابع». انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٨٦٦، شرح المرادي: ٥/٦٥، شرح الأشموني: ٤/١٤٠، التصريح على التوضيح: ٢/٣١٢.

[٢٣٥/ب] وَقَدْ شَذَّ «فَوَاعِلَ» جَمْعاً لـ«فَاعِلٍ» صِفَةً لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ(١)، وَإِلى / ذَلِكَ أَشَارَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَشَذَّ في الفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

أَيْ: شَذَّ «فَوَاعِلٌ» في جَمْعِ «فَاعِلٍ»، نَحْوُ «فَارِسٍ وفَوَارِسَ».

والمُرَادُ بـ«مَا مَاثَلَهُ»: «سَابِقٌ وسَوَابِقٌ، ونَاكِسٌ وَنَوَاكِسُ(٢)، وَدَاجِنٌ وَدَوَاجِنُ»(٣).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ(٤) «فَعَائِلُ» وَيَكُوْنُ جَمْعاً لِعَشَرَةِ أَوْزَانٍ كُلُّهَا مَفْهُوْمَةً مِنَ البَيْتِ:

- «فَعَالَةٌ» الَّتي ذَكَرَهَا، نَحْوُ «سَحَابَةٍ(٥) وَسَحَائِبَ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَشِبْهَهُ» أَرْبَعَةُ أَوْزَانٍ كُلُّهَا بالتَّاءِ:

- «فِعَالَةٌ» - بِكَسْرِ الفَاءِ -، نَحْوُ «رِسَالَةٍ وَرَسَائِلَ».
- و«فُعَالَةٌ» - بِضَمِّ الفَاءِ -، نَحْوُ «ذُؤَابَةٍ وَذَوَائِبَ»(٦).

---

(١) وذكر المبرد أنه الأصل وأنه جائز سائغ في الشعر، فقال: وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع «فاعلاً» على «فواعل» لأنه الأصل، قال الشاعر:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيْدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

وفي الارتشاف: وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه. انظر المقتضب: ٢/٢١٧، ارتشاف الضرب: ١/٢٠٨، التصريح على التوضيح: ٢/٣١٣، شرح الشافية للرضي: ٢/١٥٣.

(٢) الناكس: المطأطيء والخافض رأسه. انظر اللسان: ٦/٤٥٤٠ (نكس)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٣٧.

(٣) الداجن: في الأصل الشاة أو غيرها من كل ما هو في الأصل يألف البيوت ويلتقط الطعام، ويكون وصفاً للعاقل، يقال: رجل داجن أي: مقيم بمكان. قال ابن حمدون: وباعتبار كونه وصفاً للمذكر العاقل مثل به المكودي هنا فيسقط اعتراض من قال: الصواب عدم التمثيل به لأنه غير عاقل. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٣، اللسان: ٢/١٣٣١ (دجن).

(٤) في الأصل: التكسير. انظر شرح المكودي: ٢/١٣٧.

(٥) في الأصل: سحاب. انظر شرح المكودي: ٢/١٣٧.

(٦) الذؤابة: قطعة من الشعر المرسل الواصل إلى الأذن، وقيل: شعر الناصية، وأصل جمعه «ذءائب» بهمزتين، فابدلوا الهمزة الأولى واواً، كراهية اجتماع مثلين بينهما حاجز، وهو الألف غير حصين لسكونه وزيادته. انظر اللسان: ٣/١٤٨٠ (ذأب)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٣٧.

– و« فَعِيْلَةٍ » – بالياءِ – نَحْوُ « صَحِيفَةٍ وَصَحَائفَ »، فَإِنَّهُ شَبِيْهٌ بـ« فَعَالَةٍ » في كَوْنِ ثَالثه مَدَّةً.

– وكَذَا « فَعُوْلَةٌ »، نَحْوُ « حَمُوْلَة[1] وحَمَائِلَ ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: « ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ »، خَمْسَةٌ أُخَرُ، وَهِي:

– « فَعَالٌ » – بفَتْحِ الفَاءِ –، نَحْوُ « شَمَالٍ وَشَمَائِلَ ».

– وَ« فِعَالٌ » – بكَسْرِهَا –، نَحْوُ « شِمَالٍ وَشَمَائِلَ ».

– وَ« فُعَالٌ » – بضَمِّهَا[2] –، نَحْوُ « عُقَابٌ وَعَقَائِبَ ».

– وَ« فَعُوْلٌ »، نَحْوُ « عَجُوْزٌ وَعَجَائِزَ ».

– وَ« فَعِيلٌ » نَحْوُ « سَعِيْد » مُسَمَّىً به امْرَأَةٌ، فَتَقُوْلُ في جَمْعِهَا: « سَعَائِدُ »[3].

وَيُشْتَرَطُ في الخَمْسَةَ المُجَرَّدَة: أَنْ تَكُوْنَ مُؤَنَّثَةً[4]، وفي قَوْلِهِ:

وَشِبْهَهُ ذَا تَـاءٍ اوْ مُـزَالَـهْ

إِشْعَارٌ بذَلكَ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى / : [١/٢٣٦]

وَبـالفَعَالِـي وَالفَعَالـى جُـمِـعَا   صَحْرَاءُ وَالعَذْرَاءُ والقَيْسَ اتْبَعَا

مِنْ أَمْثلَة جَمْعِ الكَثْرَة « الفَعَالي، والفَعَالى »، وَيَطَّرِدَان في « فَعْلاءَ » مَمْدُوْداً – بفَتْحِ الفَاء، وَسُكُوْنِ العَيْنِ – اسْمَاً، كـ« صَحْرَاءَ[5]، وَصَحَارٍ، وَصَحَارَى »، وَوَصْفَاً، كـ« عَذْرَاءَ، وَعَذَارٍ، وَعَذَارى[6] ».

---

(١) الحمولة: الإبل التي تحمل، أو كل ما احتمل عليه الحي من بعير أو حمار أو غير ذلك، سواء كانت عليها أثقال أو لم يكن. انظر اللسان: ١٠٠٣/٢ (حمل)، حاشية ابن حمدون: ١٣٧/٢.

(٢) في الأصل: يضمها. مكرر.

(٣) وظاهر كلام ابن مالك هنا اطراد « فعائل » في هذه الأوزان العشرة، كما هو ظاهر الكافية أيضاً. وقال في التسهيل – بعد أن ذكر « فعولة وفعالة وفعالة » –: وإن خلون من التاء مع انتفاء التذكير حفظ فيهن، وأحقهن به « فعول ». انتهى. وقال أبو حيان: ويحفظ « فعائل » لمؤنث على « فعول » قلوص وقلائص، وعجوز وعجائز ».
انظر شرح الكافية لابن مالك: ١٨٦٣/٤، ١٨٦٦، التسهيل: ٢٧٨، شرح المرادي: ٦٧/٥–٦٨، ارتشاف الضرب: ٢١٠/١، شرح الأشموني: ١٤٢/٤ .

(٤) في الأصل: مؤنثة بالتاء. انظر شرح المكودي: ١٣٧/٢ .

(٥) في الأصل: لصحراء. انظر شرح المكودي: ١٣٧/٢ .

(٦) في الأصل: أرى. انظر شرح المكودي: ١٣٧/٢ .

وَفُهِمَ ذَلِكَ مِنْ تَمْثِيْلِه بالنَوْعَيْنِ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «وَالقَيْسَ اتْبَعَا» أَنَّ «عَذْرَاءَ» مَقِيْسٌ على «صَحْرَاءَ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ ... جُدِّدَ كالكُرْسِيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ

مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «فَعَالِيٌّ» - بتَشْدِيْدِ اليَاءِ -، وهُوَ مَقِيْسٌ في كُلِّ ثُلاثِيٍّ، سَاكِنِ العَيْنِ، آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لِغَيْرِ النَّسَبِ، نَحْوُ «كُرْسِيٍّ وكَرَاسِيٍّ».

وَاحْتَرَزَ مِمَّا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ للدَّلالَةِ عَلى النَّسَبِ، نَحْوَ «بَصْرِيٍّ»[1].

وَشَمِلَ نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا وُضِعَ بالياءِ المُشَدَّدَةِ، نَحْوُ «كُرْسِيٍّ».

و(**الآخرُ**)[2] - مَا أَصْلُهُ النَّسَبُ، وكَثُرَ اسْتِعْمَالُ[3] (مَا هي)[4] فيه، حَتَّى صَارَ النَّسَبُ مَنْسِيّاً كَقَوْلِهِمْ: «مَهْرِيٌّ»[5]، فَإِنَّهُ في الأَصْلِ مَنْسُوْبٌ إِلى «مُهْرَةٍ»، وهي قَبِيْلَةٌ[6].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا ... في جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي ... جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ

المُرَادُ بشِبْهِ «فَعَالِلَ»: (مَا كَانَ)[7] عَلَى شَكْلِه في كَوْنِ ثَالِثِه أَلِفاً بَعْدَهَا حَرْفَانِ أَوْ ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ تَوَسَّطَهَا / يَاءٌ. [٢٣٦/ب]

(١) ويعرف ما ياؤه للنسب بصلاحية حذف الياء المشددة، وبقاء دلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك.
انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٨، شرح المرادي: ٥/ ٧١، شرح الأشموني: ٤/ ١٤٥، شرح شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٨٦٩.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٨.

(٣) في الأصل: استعما. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٨.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٨.

(٥) في الأصل: مهرمي. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٨.

(٦) مَهْرَةُ: بطن من قضاعة، وهم بنو مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحافي بن قضاعة، كانوا يقيمون باليمن، وإليهم تنسب الإبل المهرية.
انظر نهاية الأرب للقلقشندي: ٤٢٧، جمهرة أنساب العرب: ٤١٢، نهاية الأرب للنويري: ٢/ ٢٦٩، معجم قبائل العرب: ٣/ ١١٥١.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٨.

وَشَمِلَ «مَفَاعِلَ»، و«فَيَاعِلَ»، و«فَعَاوِلَ»، و«مَفَاعِيْلَ» وأَشْبَاهَهَا.

وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى» مَا زَادَ عَلى الثَّلاثَةِ الأَحْرُفِ(١) بِحَرْفٍ أَصْلِيٍّ، وَهُوَ الرُّبَاعِيُّ، كـ«جَعْفَرٍ»، وَالخُمَاسِيُّ، كـ«سَفَرْجَلٍ»، وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلاثَةِ بِزِيَادَةٍ(٢) كـ«جَهْوَرٍ»(٣).

وَشَمِلَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ جَمْعِهِ عَلى غَيْرِ «فَعَالِلَ» مِنَ المَزِيْدِ المَذْكُوْرِ في البَابِ كـ«أَحْمَرَ، وكَاهِلٍ»، وَنَحْوِهِمَا، وَلِذَلِكَ اسْتَثْنَاهَا بِقَوْلِهِ: «مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى»، يَعْنِي: مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ذِكْرُهُ في هَذَا البَابِ مِمَّا زَادَ عَلى الثَّلاثَةِ.

ثُمَّ إِنَّ الزَّائِدَ عَلى الثَّلاثَةِ مِمَّا يُجْمَعُ عَلى نَحْوِ «فَعَالِلَ» - رُبَاعِيٌّ، وَزَائِدٌ عَلى الأَرْبَعَةِ.

فَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ فَلا إِشْكَالَ في جَمْعِهِ عَلى «فَعَالِلٍ»، أَصْلِيٌّ نَحْوُ «جَعْفَرٍ وَجَعَافِرَ»، أَوْ مَزِيْدٌ نَحْوُ «أَحْمَدَ وأَحَامِدَ».

وَأَمَّا الزَّائِدُ عَلى الأَرْبَعَةِ فَخُمَاسِيُّ الأُصُوْلِ نَحْوُ «سَفَرْجَلٍ»، وَقَدْ أَشَارَ إِلى الخُمَاسِيِّ الأُصُوْلِ، فَقَالَ:

.... وَمِنْ خُمَاسِي   جُـرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقِيَاسِ

يَعْنِي: أَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ الخُمَاسِيَّ المُجَرَّدَ مِنَ الزَّوَائِدِ، نَحْوُ «سَفَرْجَلٍ» حَذَفْتَ مِنْهُ آخِرَهُ، فَتَقُوْلُ في «سَفَرْجَلٍ»: «سَفَارِجُ»، وَفي «قِرْطَعْبٍ»(٤): «قَرَاطِعُ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «بِالقِيَاسِ» أَنَّ العَرَبَ لا تَجْمَعُ مَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ، إِلا عَلى اسْتِكْرَاهٍ كَمَا ذَكَرَهُ سِيْبَوَيْهِ(٥).

---

(١) في الأصل: احرف. وذلك لانه لا يجوز دخول «أل» على أول العدد المضاف بإجماع، كـ«الثلاثة أثواب». وقد جوز الكوفيون دخولها في جزئي المضاف، فيقال: «الثلاثة الأثواب». أما البصريون فقد أجازوا دخولها في ثاني المضاف دون أوله، نحو «ثلاثة الأثواب» و«مائة الدراهم». انظر الهمع: ٥/ ٣١٤.

(٢) في الأصل: بزيادة. مكرر.

(٣) الجهور: رافع الصوت، يقال جهر بكلامه يجهر جهراً وأجهر وجهور: رفع به صوته، وفرس جهور: ليس له بذي صوت أجش ولا أغن. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣٨، اللسان: ١/ ٧١٠ (جهر).

(٤) القرطعب - بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء -: «الذي لا يكسب شيئاً قليلاً ولا كثيراً، ويطلق على الحقير من كل شيء». انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣٨، اللسان: ٥/ ٣٥٩٣ (قرطعب).

(٥) انظر الكتاب: ٢/ ١١٩، شرح المكودي: ٢/ ١٣٨، شرح المرادي: ٥/ ٧٧، التسهيل: ٢٦٨.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالرَّابِعُ الشَّبِيْهُ بِالمَزِيْد قَدْ يُحْذَفُ دُوْنَ ما به تَمَّ العَدَدْ

يَعْني: أَنَّ الحَرْفَ الرَّابِعَ مِنَ الخُمَاسيِّ الأُصُوْلِ إِذَا كَانَ شَبِيْهاً بالحرْفِ الزَّائِد، وإنْ لَمْ يَكُنْ زَائداً - جَاءَ حَذْفُهُ دُوْنَ الآخِرِ[١] / . [٢٣٧/أ]

وَشَمِلَ الشَّبِيْهَ بالمَزِيْد ما كَانَ مِنْ حُرُوْفِ الزِّيَادَة، كـ« خَوَرْنَق »[٢]، وَمَا كَانَ شَبِيْهاً بالحَرْف الزَّائد، كَالدَّال مِنْ « فَرَزْدَق »، فَإِنَّهُ شَبِيْهٌ بالتَّاء، لاشْتِرَاكِهِمَا في المَخْرَج، فَتَقُوْلُ: « خَوَارِقُ وخَوَارِنُ[٣]، وَفَرَازِقُ وَفَرَازِدُ ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْله: « قَدْ يُحْذَفُ » أَنَّ حَذْفَهُ (أَقَلُّ مِنْ حَذْف)[٤] الآخِرِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَزَائِدَ العَادي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

يَعْني: أَنَّ الحَرْفَ الزَّائِدَ في الاسْمِ الَّذي زَادَ عَلى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ - يُحْذَفُ في الجَمْعِ.

فَشَمَلَ الرُّبَاعِيَّ المَزِيْدَ، نَحْوُ « مُدَحْرَجٍ »، وَالخُمَاسِيَّ المَزِيْدَ، نَحْوُ « قَبَعْثَرَى »[٥]، إلا أَنَّ الأَوَّلَ يُحْذَفُ مِنْهُ الزَّائِدُ فَقَطْ، فَتَقُوْلُ في جَمْعِ « مُدَحْرَجٍ »: « دَحَارِجُ »، والثَّاني يُحْذَفُ مِنْهُ الزَّائِدُ والحَرْفُ الَّذي قَبْلَ المَزِيْد، لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الخُمَاسِيَّ الأُصُوْلِ يُحْذَفُ آخِرُهُ، فَتَقُوْلُ في جَمْعِ « قَبَعْثَرَى »: « قَبَاعِثُ ».

وَدَخَلَ في عِبَارَتِهِ مَا كَانَ مِنْ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، قَبْلَ آخره لِيْنٌ، نَحْوُ « قِرْطَاسٍ »، فَأَخْرَجَهُ بِقَوْلِه:

.... مَا لَمْ يَكُ[٦] لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

---

(١) ولك حذف الآخر، وهو مذهب سيبويه. وقال المبرد: لا يجوز إلا حذف الخامس لا غير. وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز حذف الحرف الثالث، كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل، لأن ألف الجمع تحل محله.
انظر الكتاب: ٢/١٢١، المقتضب: ٢/٢٢٨، ارتشاف الضرب: ١/٢١٢-٢١٣، شرح المرادي: ٥/٧٧، التصريح على التوضيح: ٢/٣١٥، الهمع: ٦/١١٦ .

(٢) الخورنق: نهر بالكوفة، وبلد بالمغرب، وقرية ببلخ، واسم قصر النعمان الأكبر.
انظر اللسان: ١١٤٧ (خرنق)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٩٣ .

(٣) في الأصل: وخوار.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٣٩ .

(٥) القبعثرى: الجمل العظيم، وقال المبرد: القبعثري: العظيم الشديد، وقيل: هو العظيم الخلق. انظر اللسان: ٥/٣٥١٦ (قبعثر).

(٦) في الأصل: يكن. انظر الألفية: ١٧٨ .

وَاحْتَرَزَ به منْ نَحْوِ «قرْطَاسٍ، وَقنْديلٍ، وعُصْفُورٍ» فَلا يُحْذَفُ منْ ذَلكَ شَيءٌ، لأنَّ بُنْيَةَ الجَمْعِ تَصِحُ دُوْنَ حَذْفٍ، فَتَقُوْلُ: «قَرَاطِيْسَ، وَقَنَاديْلَ، وعَصَافِيْرَ».

أمَّا نَحْوُ «قنْديْلٍ» فَلا إشْكَالَ في بَقَاءِ يَائه. وَأَمَّا نَحْوُ «قرْطَاسٍ، وَعُصْفُورٍ» فَفُهِمَ/ انقلابُ الألفِ والواوِ فيْهمَا[1] يَاءً بالقَاعدَةِ المَعْرُوْفَةِ منَ التَّصْرِيْفِ. [٢٣٧/ب]

وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «لَيْناً» مَا قَبْلَ حَرْفِ الّلينِ (فيْه)[2] حَرَكَةٌ مُجَانسَةٌ - كالمُثُلِ السَّابقَةِ -، وَمَا قَبْلَهُ فَتْحَةٌ، نَحْوُ «غُرْنَيْقٍ[3]، وفرْعَوْنٍ» لصحَّةِ إطْلَاقِ الّلينِ على النَّوْعَيْنِ، فَتَقُوْلُ: «غَرَانيقَ، وَفَرَاعيْنَ»[4].

وَخَرَجَ مَا قَبْلَ آخره وَاوٌ أَوْ يَاءٌ مُتَحَرِّكَان، نَحْوُ «كَنْهورٍ[5]، وهَبَيَّخٍ»[6]، فَإنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ تُحْذَفُ منْهُمَا، فَتَقُوْلُ: «كَنَاهِرُ،[7] وهَبَايِخُ[8]».

وشَمِلَ قَوْلُهُ:

.... مَا ... لَمْ يَكُ[9] لَيْناً إثْرَهُ الَّلذْ خَتَمَا

أَلفَ «مُخْتَارٍ، وَمُنْقَادٍ» وَلَيْس حُكْمُهُمَا[10] حُكْمَ أَلف «قرْطَاسٍ»، فَلا يُقَالُ في جَمْعِهمَا[11]: «مَخَاتِيْر، وَمَنَاقِيْد»، وإنَّمَا يُقَالُ: مَخَاتِرُ، وَمَنَاقِدُ»، وَفُهِمَ ذَلكَ منْ قَوْلِه قَبْلُ:

وَزَائِدَ العَادِي[12] ....

---

(١) في الأصل: فيهما والواو، تقديم وتاخير. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٩.
(٢) في الأصل: للقاعدة انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٠٦.
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٠٦.
(٤) الغرنيق - بضم الغين وفتح النون -: طائر أبيض، وقيل: هو طائر أسود من طير الماء طويل العنق. انظر اللسان: ٥/ ٣٢٤٩ (غرنق)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣٩.
(٥) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٩.
(٦) في الأصل: كمهمور. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٩. والكنهور - بفتح الكاف والنون والواو وسكون الهاء -: من السحاب المتراكب الثخين، وقيل: هو قطع من السحاب أمثال الجبال، وقيل: هو اسم للسحاب الرقيق. انظر اللسان: ٥/ ٣٩٤٤ (كنهر)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣٩.
(٧) الهبيخ - بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء - للغلام السمين الممتلىء لحماً، وهو أيضاً: الرجل الذي لا خير فيه، وهو كذلك: الأحمق المسترخي. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٣٩، اللسان: ٦/ ٤٦٠٢ (هبخ).
(٨) في الأصل: هباخ. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٩.
(٩) في الأصل: يكن. انظر الالفية: ١٧٨.
(١٠) في الأصل: حكمها. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٩.
(١١) في الأصل: جمعها. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٩.
(١٢) في الأصل: العاري. انظر الالفية: ١٧٨.

فَكَلامُهُ في هَذَا الفَصْلِ إِنَّمَا هُوَ في الزَّائِد، وَأَلفُ «مُخْتَارٍ، ومُنْقَاد» مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَصْلٍ، وَأَصْلُهُ «مُخْتَيِرٌ» بِكَسْرِ اليَاءِ[١]: إِنْ أُرِيْدَ به اسْمُ الفَاعِلِ، وَبِفَتْحِهَا: إِنْ أُرِيْدَ بِهِ اسْمُ المَفْعُوْلِ[٢]، وَأَصْلُ «مُنْقَادٍ»: «مُنْقَيِدٌ» بِكَسْرِ اليَاءِ[٣]، لأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالسِّيْنَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ   إِذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ

نِهَايَةُ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ بِنَاءُ الجَمْعِ - أَنْ يَكُوْنَ عَلَى مِثْلِ «مَفَاعِلَ»، أَوْ «مَفَاعِيْلَ»، فَإِذَا كَانَ في الاسْمِ مِنَ الزَّوَائِد ما يُخِلُّ بَقَاؤُهُ بِأَحَد البِنَاءَيْنِ - حُذِفَ/، فَإِنْ تَأَتَّى بِحَذْفِ بَعْضٍ وَإِبْقَاءِ بَعْضٍ - أُبْقِيَ مَا لَهُ مَزِيَّةٌ، وَحُذِفَ غَيْرُهُ، فَإِنْ تَكَافَآ - خُيِّرَ. [٢٣٨/أ]

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، ففي «مُسْتَدْعٍ» ثَلاثُ زَوَائِدَ: المِيْمُ وَالسِّيْنُ وَالتَّاءُ، وَبَقَاءُ الجَمِيْعِ مُخِلٌّ بِبِنَاءِ الجَمْعِ، فَيُحْذَفُ مَا زَادَ عَلَى أَرْبَعَة أَحْرُف، وَهُوَ السِّيْنُ وَالتَّاءُ، فَتَقُوْلُ في جَمْعِه: مَدَاعٍ، وَإِنَّمَا أَبْقَيْتَ المِيْمُ لِلمَزِيَّةِ الَّتي لَهَا، لأَنَّهَا تَدُلُّ على مَعْنًى يَخُصُّ الاسْمَ، وَإِلى المَزِيَّةِ الَّتي لَهَا عَلى سَائِرِ حُرُوْفِ الزِّيَادَةِ[٤] أَشَارَ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالْمِيمُ أَوْلى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا   ....

يَعْنِي: أَنَّ بَقَاءَ المِيْمِ أَوْلى مِنْ بَقَاءِ غَيْرِهَا مِنَ الزَّوَائِد، لِمَا فِيْهَا مِنَ المَزِيَّةِ - كَمَا ذُكِرَ[٥] - وشَمِلَ صُوْرَتَيْن:

إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَكُوْنَ الزَّائِدُ[٦] لِغَيْرِ الإِلْحَاقِ، (كَالنُّوْنِ في مُنْطَلِقٍ، فَتَقُوْلُ: «مَطَالِقُ»، بِحَذْفِ النُّوْنِ وَإِبْقَاءِ المِيْمِ.

وَالأُخْرَى: أَنْ يَكُوْنَ الزَّائِدُ لِلإِلْحَاقِ)[٧]، نَحْوَ «مُقْعَنسٍ»، فَتَقُوْلُ فِيْه: «مَقَاعِسُ»[٨]،

---

(١) في الأصل: التاء. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٩.

(٢) في الأصل: مفعول. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٩.

(٣) في الأصل: القاف. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٣٩.

(٤) في الأصل: على سائر الحروف. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٠.

(٥) ذكر ذلك آنفاً.

(٦) في الأصل: زائداً. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٠.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٠.

(٨) وإن شئت عوضته فقلت: «مقاعيس». هذا مذهب سيبويه والجمهور. ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرة، وهي لمعنى يخص الاسم، فكان البقاء متعيناً بها. انظر الكتاب: ٢/ ١١٢، =

خِلافاً للمُبرِّدِ فَإِنَّهُ يَرَى[١] أَنَّ إِبْقَاءَ أَحَدِ المُضَعَّفَيْنِ[٢] أَحَقُّ مِنْ إِبْقَاءِ المِيمِ[٣].

وَيُشَارِكُ المِيمَ في ذَلِكَ: الهَمْزَةُ وَاليَاءُ، وَإِلى ذَلِكَ أَشَارَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَالهَمْزُ واليَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

يَعْنِي: أَنَّ الهَمْزَةَ وَاليَاءَ مِثْلَ المِيْمِ في كَوْنِهَا أَحَقَّ بِالبَقَاءِ إِذَا سَبَقَا للمَزِيَّةِ الَّتِي لَهُمَا بِتَصَدُّرِهِمَا[٤]، وَلأَنَّهُمَا في مَوْضِعٍ يَقَعَانِ فِيْهِ دَالَّيْنِ عَلَى مَعْنَىً، وهي دَلالَتُهُمَا على المُتَكَلِّمِ وَالغَائِبِ في الفِعْلِ المُضَارِعِ، فَتَقُوْلُ في «أَلَنْدَد، ويَلَنْدَد»[٥]: «أَلادٌّ، وَيَلادٌّ»، بِحَذْفِ النُّوْنِ، وَإِبْقَاءِ الهَمْزَةِ وَاليَاءِ، وَيُدْغَمُ/ أَحَدَ الدَّالَيْنِ[٦] في الآخَرِ. [٢٣٨/ب]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَاليَاءَ لا الوَاوَ[٧] احْذِف انْ جَمَعْتَ مَا كَحَيْزَبُوْنٍ فَهْوَ حُكْمٌ[٨] حُتِمَا

يَعْنِي: أَنَّهُ يَجِبُ إِيْثَارُ الوَاوِ في «حَيْزَبُوْن»، وَشِبْهِه، كـ«عَيْطَمُوْس»[٩] مِمَّا قَبْلَ آخِرِهِ وَاوٌ، فَتَقُوْلُ في جَمْعِهِمَا[١٠]: «حَزَابِيْنُ، وَعَطَامِيْسُ»، بِحَذْفِ اليَاءِ،

= التبصرة والتذكرة: ٢/٦٧٨، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٨٨١، شرح المرادي: ٥/٨٠، التصريح على التوضيح: ٢/٣١٦، ارتشاف الضرب: ١/٢١٢، حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٠.

(١) في الأصل: قوى. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٠.

(٢) في الأصل: الضعفين. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٠.

(٣) فيقول: «قعاسس» بحذف الميم والنون لانهما زائدتان، والسين من نفس الكلمة، وحذف الزائد أولى من الأصلي، وإذا عوض منه يقول: «قعاسيس».
انظر المقتضب: ٢/٢٣٣، ارتشاف الضرب: ١/٢١٢، شرح المكودي: ٢/١٤٠، التبصرة والتذكرة: ٢/٦٧٨، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٨٨١، شرح المرادي: ٥/٨٠، التصريح على التوضيح: ٢/٣١٦.

(٤) في الأصل: بتصرفهما. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٠.

(٥) هما بمعنى: الد، وهو الشديد الخصومة الذي لا يرجع للحق، قال تعالى: ﴿وهو الد الخصام﴾. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٠، اللسان: ٥/٤٠٢٠ (لدد).

(٦) في الأصل: الزائدين: راجع كاشف الخصاصة: ٣٦٧.

(٧) في الأصل: والياء والواو. انظر الألفية: ١٧٩.

(٨) في الأصل: كحكم: انظر الألفية: ١٧٩.

(٩) العيطموس: الجميلة من النساء، وقيل: التامة الخلق. انظر اللسان: ٤/٢٩٩٩ (عطمس)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٠.

(١٠) في الأصل: جمعها. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٠.

وَتَقْلبُ الوَاوَ يَاءً، لانْكِسَارِ مَا قَبْلِهَا، كَمَا فَعَلْتَ في «عُصْفُورٍ» حِيْنَ قُلْتَ: «عَصَافِيْر».

وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُ اليَاءِ دُوْنَ الوَاوِ، لأنَّ حَذْفَ اليَاءِ يَسْتَلْزِمُ بَقَاءَ الوَاوِ، وَلَوْ حَذَفْتَ الوَاوَ لَمْ يُغْنِ حَذْفُهَا عَنْ حَذْفِ[1] اليَاءِ، إِذْ لا يُمْكِنُ بِهَا[2] صِيْغَةُ الجَمْعِ.

وَالحَيْزَبُوْنُ: العَجُوْزُ[3].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَخَيَّرُوا في زَائِدَيْ[4] سَرَنْدَى وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالعَلَنْدَى

وَزْنُ «سَرَنْدَى»: «فَعَنْلى» بِزِيَادَةِ الأَلِفِ وَالنُّوْنِ، فَإِذَا[5] جَمَعْتَهَا[6] فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ حَذْفِ النُّوْنِ، وَحَذْفِ الأَلِفِ، فَتَقُوْلُ: «سَرَانِدُ، وَسَرَادٍ»، وَأَصْلُهُ: «سَرَادِي».

وَكَذَلِكَ «عَلَنْدَى، وَعَلانِدُ، أَوْ عَلادٍ.

وَإِنَّمَا جَازَ فِيْهِ الوَجْهَانِ، لِكَوْنِ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّائِدَيْنِ لا مَزِيَّةَ لَهُ عَلى الآخَرِ.

وَالسَّرَنْدَى: الجَرِيءُ على الأُمُوْرِ[7]، وَالعَلَنْدَى: البَعِيْرُ الضَّخْمُ[8][9].

---

(١) في الأصل: خلاف. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٠.

(٢) في الأصل: فيها. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٠.

(٣) قال ابن منظور: الحيزبون: العجوز من النساء، وناقة حيزبون: شهمة حديدة. انظر انظر شرح المكودي: ٢/١٤٠، اللسان: ٢/٨٥٤ (حزبن).

(٤) في الأصل: زائد. انظر الألفية: ١٧٩.

(٥) في الأصل: فا. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٠.

(٦) في الأصل: جمعتهما. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٠.

(٧) وقيل: الشديد، وقيل: القوي الجريء من كل شيء. انظر اللسان: ٣/٢٠٠٠ (سرند)، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٤٠، حاشية الصبان: ٤/١٥١.

(٨) في الأصل: والضخم. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٠.

(٩) وفي اللسان: العلندى: البعير الضخم الطويل، والأنثى علنداة. انتهى. وقيل: العلندى: اسم نبت، وقيل: الغليظ من كل شيء.
انظر اللسان: ٤/٣٠٨٦ (علند)، شرح المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٤٠، حاشية الصبان: ٤/١٥١.

الباب الخامس والستون

التصغير

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

التَّصْغِيرُ(1)

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إذَا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ في قَذَا
فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا / [1/239]

---

(1) التصغير لغة: التقليل. واصطلاحاً – كما في التعريفات – تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى تحقيراً أو تقليلاً، أو تقريباً أو تكريماً أو تلطيفاً، كـ«رجيل»، و«دريهمات»، و«قبيل»، و«فويق»، و«أخي». انتهى. وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية: أما فوائده عند البصريين فأربعة: تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو «جبيل»، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو «ضبيع»، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو «دريهمات»، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمناً أو محلاً أو قدراً، نحو «قبيل العصر، وبعيد المغرب، وفويق هذا، ودوين ذاك، وأصيغر منك»، وزاد الكوفيون معنى خامساً وهو التعظيم، كقوله:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير، وزاد بعضهم: التحبب، نحو «يا بني»، والترحم كـ«مسيكين». وأما علاماته فثلاث: ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة. وأما شروطه فأربعة:

أحدهما: أن يكون اسماً، فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ «ما أحيسنه» عند البصريين.

الثاني: ألا يكون متوغلاً في شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات، ولا «من، وكيف» ونحوهما.

الثالث: أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها، فلا يصغر نحو «كميت»، لأنه على صيغة التصغير، ولا «سبيطر» لأنه على صيغة تشبه التصغير. قاله ابن مالك.

الرابع: أن يكون قابلاً لصيغة التصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة، كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها، ولا جمع الكثرة و«كل وبعض» ولا أسماء الشهور والأسبوع عند سيبويه، والمحكي و«غير» و«سوى» والبارحة والغد والأسماء العاملة. وأما أبنيته فثلاثة كما سيأتي.

انظر التعريفات: 60، التصريح على التوضيح: 2/317، شرح ابن يعيش: 5/113–114، شرح الشافية للرضي: 1/190–192، حاشية الخضري: 2/163، حاشية الصبان: 4/155، شرح ابن عصفور: 2/289، الكتاب: 2/136، التسهيل: 284، الهمع: 6/130، ارتشاف الضرب: 1/169، شرح الأشموني: 4/156–157، شرح المرادي: 5/89–91 .

إِنَّمَا ذَكَرَ بَابَ التَّصْغِيْرِ إِثْرَ بَابِ التَّكْسِيْرِ، لأَنَّهُمَا كَمَا قَالَ سِيْبَوِيهِ: «مِنْ وَادٍ[١] وَاحِد»[٢]، لاشْتِرَاكِهِمَا في مَسَائِلَ كَثِيْرَةٍ، يَأْتِي ذِكْرُهَا.

وَالمُصَغَّرُ: ثُلاثِيٌّ، وَزَائِدٌ، وَقَدْ أَشَارَ إِلى الأَوَّلِ بِقَوْلِه:

فُعَيْلاً ....إِلى آخرِ البَيْت

يَعْنِي: أَنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ الاسْمَ الثُّلاثِيَّ ضَمَمْتَ أَوَّلَهُ، وَفَتَحْتَ ثَانِيَهُ، وَزِدْتَ يَاءً سَاكِنَةً بَعْدَ ثَانِيْهُ، فَتَقُوْلُ في «زَيْد»: «زُيَيْد»، وَفي «قَذًى»: «قُذَيٌّ» بِإِدْغَامِ يَاءِ التَّصْغِيْرِ في لامِ الكَلِمَةِ. ثُمَّ أَشَارَ إِلى بُنْيَتَي التَّصْغِيْرِ فِيْمَا زَادَ عَلى الثُّلاثِيِّ بِقَوْلِه:

فُعَيْعِلٌ .... إِلى آخره

يَعْنِي: أَنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ الزَّائِدَ عَلى الثُّلاثِيِّ - قُلْتَ: «فُعَيْعِلٌ (أَوْ فُعَيْعِيْلٌ)[٣]». فـ«فُعَيْعِلٌ» للرُّبَاعِيِّ المُجَرَّد، نَحْوُ «جَعْفَرٍ وجُعَيْفِرٍ، وبُرْثُنٍ وبُرَيْثِنٍ»، و«فُعَيْعِيلٌ» للرُّبَاعِيِّ المَزِيْد[٤] الَّذي قَبْلَ آخِرِه يَاءٌ، نَحْوُ «قِنْدِيْلٍ وقُنَيْدِيْلٍ»، أَوْ أَلِفٌ[٥] نَحْوُ «شِمْلالٍ[٦] وشُمَيْلِيْلٍ»، أَوْ وَاوٌ نَحْوُ «عُصْفُوْرٍ وَعُصَيْفِيْرٍ». وَقَد يُصَغَّرُ عَلى فُعَيْعِيْلٍ[٧] مَا حُذِفَ مِنْهُ وَعُوِّضَ مِنْهُ اليَاءُ، وَسَيَأْتِي[٨].

ثُمَّ قَالَ:

وَمَا به لمُنْتَهى الجَمْعِ وُصِلْ ... بـه إلى أَمْثِلَـة التَّصْغِيْـرِ صِـلْ

يَعْنِي: أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ في التَّصْغِيْرِ إِلى «فُعَيْعِلٍ»، «وفُعَيْعِيْلٍ» بِمَا تُوُصِّلَ بِه في التَّكْسِيْرِ إِلى «فَعَالِلَ، وفَعَالِيْلَ»، فَتَقُوْلُ في تَصْغِيْرِ «سَفَرْجَلٍ، وَمُسْتَدْعٍ، وحَيْزَبُوْنٍ، ومُنْطَلِقٍ»: «سُفَيْرِجٌ، ومُدَيْعٌ، (وَحُزَيْبِيْنٌ)[٩]، ومُطَيْلِقٌ».

---

(١) في الأصل: في باب. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤١.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٢/ ١٠٦): «فالتصغير والجمع من واد واحد» وانظر شرح المكودي: ٢/ ١٤١، شرح المرادي: ٥/ ٨٩، شرح الأشموني: ٤/ ١٥٥.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤١.

(٤) في الأصل: للزيد. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤١.

(٥) في الأصل: والف. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤١.

(٦) في الأصل: شملان. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤١. يقال: ناقة شملال وشمليل أي: خفيفة سريعة. انظر اللسان: ٤/ ٢٣٣٣ (شمل)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٤١.

(٧) في الأصل: فعيعل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤١.

(٨) عند قوله:

وَجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيْهِمَا انْحَذَفْ

(٩) ما بين القوسيين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤١.

وَتَقُوْلُ في نَحْوِ: «سَرَنْدَى»: «سُرَيْنِدٌ»، وإنْ شِئْتَ «سُرَيِّدٍ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى /: [٢٣٩/ب]

وَجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيْهِمَا انْحَذَفْ

يَعْنِي: أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يُعَوَّضَ مِنَ المَحْذُوْفِ يَاءٌ في بَابِ التَّكْسِيْرِ والتَّصْغِيْرِ.

وفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «جَائِزٌ» أَنَّ التَّعْوِيْضَ في ذَلِكَ لا يَلْزَمُ.

وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «بَعْضُ الاسْمِ» مَا حُذِفَ مِنْهُ أَصْلٌ، كـ«سَفَارِيْجَ[1]، وَسُفَيْرِيْجٍ»، وَمَا حُذِفَ مِنْهُ زَائِدٌ، كـ«مَطَالِيْقَ، ومُطَيْلِيْقٍ».

وَالضَّمِيْرُ في قَوْلِه: «فِيْهِمَا» عَائِدٌ على التَّكْسِيْرِ والتَّصْغِيْرِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَحَائِدٌ عَنِ القِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ في البَابَيْنِ حُكْمَاً رُسِمَا

يَعْنِي: أَنَّ جَمِيْعَ مَا أَتَى في بَابِ التَّكْسِيْرِ وَالتَّصْغِيْرِ مُخَالِفَاً لِمَا تَقَدَّمَ في التَّكْسِيْرِ وَالتَّصْغِيْرِ - خَارِجٌ عَنِ القِيَاسِ، فَيُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عَلَيْه.

فَمِمَّا[2] جَاءَ عَلى غَيْرِ قِيَاسٍ في التَّكْسِيْرِ قَوْلُهُمْ في جَمْعِ «رَهْطٍ»: «أَرَاهِطٌ»، و«بَاطِلٌ» «أَبَاطِيْلٌ»[3] وهي أَلْفَاظٌ كَثِيْرَةٌ.

وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ في التَّصْغِيْرِ قَوْلُهُمْ في «مَغْرِب»: «مُغَيْرِبَانٌ»، وفي «لَيْلَةٍ» «لُيَيْلَةٍ»[4]، وَهِي أَلْفَاظٌ كَثِيْرَةٌ، فَلْيُكْتَفَ مِنْ ذَلِكَ (بِمَا ذُكِرَ)[5].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

لِتَلْوِيَا التَّصْغِيْرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيْث اوْ مَدَّتَه الفَتْحُ انْحَتَمْ
كَـذَاكَ مَا مَـدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

---

(١) في الأصل: لسفاريج. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٢.

(٢) في الأصل: فما. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٢.

(٣) والقياس في جمع «رهط» جمع قلة: «أراهط»، وجمع كثرة: «رهوط»، وقياس جمع «باطل»: «بواطل». انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٣١٩، شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٠٥، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٤٢.

(٤) في الأصل: ليبلات. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٢. فكأن «مغيربان» تصغير «مغربان»، وقياسه: «مغيرب»، وكأن «لييلة» تصغير «ليلاة»، وقياسه: «لييلية».
انظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٣١٩، شرح المرادي: ٥/ ٩٥، شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٧٧- ٢٧٨، تذكرة النحاة لأبي حيان: ٦٦٩، حاشية الصبان: ٤/ ١٥٩.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٠٨.

اعْلَمْ أَنَّ ما بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيْرِ إِنْ كَانَ حَرْفَ إِعْرَاب، نَحْوُ «زُيَيْد، وَرُجَيْلٍ» - فَلا إِشْكَالَ، وَإِنْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ حَرْفِ الإِعْرَابِ فَاصِلٌ - فَالوَجْهُ فِيْهِ/ الكَسْرُ، [٢٤٠/أ] نَحْوُ «جُعَيْفِرٍ» إِلا في خَمْسَةِ مَوَاضِعَ، نَبَّهَ عَلَى ثَلاثَةٍ مِنْهَا بِقَوْلِه:

لِتِلْوِيَا التَّصْغِيْرِ .... البيت

يَعْنِي: أَنَّ الحَرْفَ الَّذِي بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيْرِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفَ إِعْرَابٍ - فَإِنَّهُ يَجِبُ فَتْحُهُ قَبْلَ عَلامَةِ التَّأْنِيْثِ.

وشَمِلَ التَّاءَ وَأَلِفَ التَّأْنِيْثِ المَقْصُوْرَة، نَحْوُ «قَصْعَة وقُصَيْعَة، ودرجة وَدُرَيْجَة، وحُبْلَى وَحُبَيْلَى، وسَلْمَى وسُلَيْمَى»، وكَذَلِكَ مَا قَبْلَ مَدَّةِ التَّأْنِيْثِ، وهِي أَلِفُ التَّأْنِيْثِ المَمْدُوْدَة نَحْوُ «صَحْرَاء وَصُحَيْرَاء، وحَمْرَاء وحُمَيْرَاء».

وَالمُرَادُ بِمَدَّةِ التَّأْنِيْثِ: الأَلِفُ (الَّتِي قَبْلَ الهَمْزَة، فَإِنَّ المَدَّةَ لَيْسَتْ عَلامَةً للتَّأْنِيْثِ وإِنَّمَا عَلامَةُ التَّأْنِيْثِ الأَلِفُ)[١] المُنْقَلِبَةُ هَمْزَةً، وَالأَلِفُ الَّتِي قَبْلَهَا زَائِدَةٌ للمَدِّ، بِخِلافِ أَلِفِ التَّأْنِيْثِ المَقْصُوْرَة، فَإِنَّهَا عَلامَةُ تَأْنِيْثٍ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُكْتَفَ بِعَلَمِ التَّأْنِيْثِ عَنِ المَمْدُوْد.

ثُمَّ أَشَارَ إِلى المَوْضِعَيْنِ البَاقِيَيْنِ مِنَ المَوَاضِعِ الخَمْسَةِ بِقَوْلِه:

كَذَاكَ .... البيت

يَعْنِي: أَنَّ الحَرْفَ الوَاقِعَ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيْرِ، إِذَا كَانَ قَبْلَ مَدَّةِ «أَفْعَالٍ» أَوْ قَبْلَ مَدَّةِ[٢] «سَكْرَانَ» - يَجِبُ أَيْضاً فَتْحُهُ.

وشَمِلَ «(مَدَّةُ)[٣] أَفْعَال» الجَمْعَ البَاقِي عَلَى جَمْعِيَّتِه[٤] وَمَا سُمِّيَ به (من ذَلِكَ، فَتَقُوْلُ في تَصْغِيْرِ «أَجْمَالٍ»: أُجَيْمَالٌ، وكَذَلِكَ في نَحْوِ «أَفْعَالٍ» إِذَا سُمِّيَ بِه)[٥] رَجُلٌ: «أُفَيْعَالٌ».

والمُرَادُ بِـ«سَكْرَانَ»[٦]: «فَعْلانَ» الَّذِي مُؤَنَّثُهُ «فَعْلَى»، وَعَلى هَذَا نَبَّهَ بِقَوْلِه: «وَمَا به الْتَحَقْ»، فَتَقُوْلُ في تَصْغِيْرِ «سَكْرَانَ، وَعَطْشَانَ»: «سُكَيْرَانُ، وَعُطَيْشَانُ»، وَتَقُوْلُ في تَصْغِيْرِ «عُثْمَانَ، وَسَرْحَانَ»: «عُثَيْمِيْنٌ، وَسُرَيْحِيْنٌ»، لأَنَّهُ/ لَيْسَ مِنْ [٢٤٠/ب] بَابِ «فَعْلانَ فَعْلَى».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٢.
(٢) في الأصل: مد. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٢.
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٢.
(٤) في الأصل: جميعه. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٢.
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٢.
(٦) في الأصل: بالسكران: انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٢.

وَإِنَّمَا وَجَبَ الفَتْحُ في هَذه المَوَاضعِ الخَمْسَة، لأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيْثِ(١) وَالأَلفِ يَسْتَحقَّان(٢) أَنْ يَكُوْنَ مَا قَبْلَهُمَا(٣) مَفْتُوْحاً.

وَلَمْ يَقُوْلوا في تَصْغِيْر «أَفْعَال»: «أُفَيْعِيْلٌ»(٤)، لئَلا يَتَغَيَّرَ صيْغَةُ الجَمْعِ، وَلَمْ يَقُوْلوا: «سُكَيْرِينٌ»، لأَنَّهُمْ لَمْ يَقُوْلُوا في جَمْعه: «سَكَارِيْنَ»، كَمَا قَالوا في «سِرْحَانَ» «سَرَاحِيْنٌ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَأَلفُ التَّأْنيث حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصلَيْنِ عُدَّا
كَذَا المَزِيْدُ آخِراً للنَّسَبِ ... وَعَجزُ المُضَاف والمُركَّب
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلانَا ... مِنْ بَعْد أَرْبَعٍ كَزَعْفَرانَا
وَقَدِّرِ انْفصَالَ مَا دَلَّ عَلى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيْحٍ جَلا

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَبْنِيَة التَّصْغيْر ثَلاثَةُ: «فُعَيْلٌ، فُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ»، وَتَقَدَّمَ أَيْضاً أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلى بنَاء (التَّصْغيْر بمَا يَتَوصَّلُ إِلى بنَاء)(٥) الجَمْعِ منَ الحَذْف، لكنْ خَرَجَ عَنْ ذَلكَ هَذه المَوَاضعُ الثَّمَانيَةُ الَّتي ذَكَرَهَا في هَذه الأَبْيَات الأَرْبَعَة، فَلَمْ يُعْتَدَّ فيْهَا بالثَّاني، بَلْ جُعلَ بنَاءُ التَّصْغيْر مُعْتَبَراً في صَدْرِهَا، وَصَارَ الثَّاني بمَنْزلَة كَلمَة أُخْرَى، غَيْر دَاخلَة في حُكْم البُنْيَة.

الأَوَّلُ: أَلفُ التَّأْنيْث المَمْدُوْدَة(٦)، نَحْوُ «حَمْرَاءَ» فَتَقُوْلُ في تَصْغيْره: «حُمَيْرَاءُ»، فَيَكُوْن المُعْتَبَرُ في صيْغَة المُصَغَّر «حُمَيْر»، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْه بقَوْله:

وَأَلفُ التَّأْنيْث حَيْثُ مُدَّا

---

(١) في الأصل: لأن تانيث العلم. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٢.

(٢) في الأصل: يستحق. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٢.

(٣) في الأصل: قبلها. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٢.

(٤) في الأصل: افعيعيل. انظر شرح المكودي بحاشية الملوي: ٢٠٩.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٣.

(٦) كلام الناظم هنا وابن طولون موافق لمذهب المبرد في اعتبار ألف التانيث الممدودة كتائه في عدم الاعتداد بها من كل وجه. أما سيبويه فإن الألف الممدودة عنده ليست كتاء التانيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه، لان مذهبه في نحو «جلولاء، وبراكاء، وقريثاء» مما ثالثه حرف مد حذف الواو والألف والياء، فيقول في تصغيرها: «جليلاء، وبريكاء، وقريثاء» بالتخفيف، بخلاف نحو «فروقة» فإنه يقول في تصغيرها: «فريقة» بالتشديد، ولا يحذف، فقد ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه، بخلاف التاء. ومذهب المبرد في هذه إبقاء الواو والألف والياء في «جلولاء» وأخويه، فيقول في تصغيرها: «جليلاء، وبريكاء، =

[٢٤١/أ] الثَّاني: تاءُ التَّأْنيث، نَحْوُ «دُحَيْرِجَة» في تَصْغير «دَحْرَجَة»، فَالمُعْتَبَر/ في صِيْغَة التَّصْغير مَا قَبْلَ التَّاء، وَهُوَ «فُعَيْعِلٌ»[١]، فَيَكُوْنُ كـ«جُعَيْفِرٍ»، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْه بقَوْله: «وَتَاؤُه».

الثَّالِثُ: يَاءُ النَّسَب، نَحْوُ «بَصْرِيٌّ»،فَتَقُوْلُ في تَصْغِيْرِه: «بُصَيْرِيٌّ» وَاليَاءُ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا أَيْضاً، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْه بقَوْله:

كَذَا المَزِيْدُ آخِراً للنَسَب

الرَّابِعُ: عَجُزُ المُضَاف، نَحْوُ «عَبْد شَمْسٍ»، فَتَقُوْلُ في تَصْغِيْرِه: «عُبَيْدُ شَمْسٍ»، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْه بقَوْله: «وَعَجُزُ المُضَاف».

الخَامِسُ: عَجزُ المُرَكَّب تَرْكِيْبَ مَزجٍ، نَحْوُ «بَعْلَبَكَّ»، فَتَقُوْلُ في تَصْغِيْرِه «بُعَيْلَبَكَّ»، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْه بقَوْله: «وَالمُرَكَّب».

السَّادِسُ: الأَلفُ وَالنُونُ الزَّائدَتَان على أَرْبَعَة أَحْرُف، نَحْوُ: «زَعْفَرَانَ»، فَتَقُوْلُ في تَصْغِيْرِه: «زُعَيْفِرَانُ»، فَصَارَ المُصَغَّرُ إنَّمَا هُوَ «زَعْفَرَ»، وَالأَلِفُ والنُّوْنُ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِمَا.

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ» مِنْ نَحْوِ «سَكْرَانَ، وَسَرْحَانَ»، وَقَدْ تَقدم حُكْمُهُمَا[٢].

السَّابِعُ: عَلامَةُ التَّثْنِيَة، نَحْوُ «زَيْدَان»[٣]، فَتَقُوْلُ في تَصْغِيْرِه: «زُيَيْدَان».

الثَّامِنُ: عَلامَةُ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، نَحْوُ «زَيْدُوْنَ»، فَتَقُوْلُ في تَصْغِيْرِه: «زُيَيْدُوْنَ»، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْه بِقَوْلِه:

وَقَدِّرِ انْفِصَالَ .... البيت

= وقريثاء» بالإدغام، مسوياً بين ألف التأنيث وتائه. وقد صحح الناظم في شرح الكافية والتسهيل مذهب سيبويه.

انظر الكتاب: ٢/١١٨، المقتضب: ٢/٢٦٠-٢٦١، شرح المرادي: ٥/١٠٢-١٠٣، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٠٠-١٩٠١، التسهيل: ٢٨٥-٢٨٦، ارتشاف الضرب: ١/١٧٧، شرح الأشموني: ٤/١٦٣، شرح الشافية للرضي: ١/٢٤٧-٢٤٨، الهمع: ٦/١٤٠.

(١) في الأصل: فعيل. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٣.

(٢) عند قول الناظم:

لِتَلْوِ يَا التَّصْغِيْر مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِيث أَوْ مَدَّته الفَتْحُ انْحَتَمْ
كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَال سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحقْ

(٣) في الأصل: زايدان. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٣.

وَقَدْ فُهِمَ مِنْ هَذه الأَبْيَات أَنَّ قَوْلَهُ:

وَمَا به لِمُنْتَهَى الجَمْعِ ... . البيت

مُقَيَّدٌ بِأَنْ لا يَكُوْنَ المُصَغَّرُ أَحَدَ هَذِهِ الثَّمَانِيَة فَإِنَّهَا لا يُحْذَفُ مِنْهَا شَيءٌ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى / : [٢٤١/ب]

وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ ذُو القَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يُثْبَتَا

يَعْنِي: أَنَّ أَلِفَ التَّأْنِيْثِ المَقْصُوْرَةَ إِذَا كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِداً حُذِفَتْ، لأَنَّهَا لَمَّا لَمْ يَسْتَقِلَّ النُّطْقُ بِهَا - حُكِمَ لَهَا بِحُكْمِ المُتَّصِلِ، فَحُذِفَتْ، لأَنَّ بَقَاءَهَا يُخْرِجُ البِنَاءَ عَنْ مِثَالِ: «فُعَيْعِلٍ، وفُعَيْعِيْلٍ»، وذَلِكَ نَحْوُ «قَرْقَرَى[١] وقُرَيْقِرٍ، وحَبَرْكَى[٢] وحُبَيْرِكٍ[٣]».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَعِنْدَ تَصْغِيْرِ حُبَارَى خَيِّرِ ... بَيْنَ الحُبَيْرَى فَادْرِ وَالحُبَيِّرِ[٤]

إِنْ كَانَ ثَالِثُ مَا فِيْهِ أَلِفُ التَّأْنِيْثِ الخَامِسَةَ أَلِفاً، وَصَغَّرْتَهُ، كـ«حُبَارَى» - جَازَ فِيْهِ حَذْفُ الأَلِفِ الأُوْلَى، وَإِبْقَاءُ أَلِفِ التَّأْنِيْثِ، فَتَقُوْلُ: «حُبَيْرَى»، وَحَذْفُ أَلِفِ التَّأْنِيْثِ، فَتَقُوْلُ: «حُبَيِّرٌ» بِقَلْبِ الأَلِفِ الأُوْلَى (يَاءً)[٥]، وَإِدْغَامِ يَاءِ التَّصْغِيْرِ فِيْهَا.

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ مَا سِوَى نَحْوِ «حُبَارَى»، مِمَّا أَلِفُهُ خَامِسَةٌ لِلتَّأْنِيْثِ - يَجِبُ حَذْفُ أَلِفِه.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيْناً قُلِبْ ... فَقِيْمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

يَعْنِي: أَنَّ ثَانِي الاسْمِ المُصَغَّرِ يُرَدُّ إِلى أَصْلِهِ، إِذَا كَانَ مُنْقَلِباً عَنْ غَيْرِهِ، فَشَمِلَ سِتَّةَ أَنْوَاعٍ:

---

(١) قرقرى: اسم صوت الريح الذي يكون في البطن، وقيل: اسم موضع، وفي معجم ما استعجم: قرقرى: ماء لبني عبس بين برك وخيم، وقال ياقوت: أرض باليمامة فيها قرى وزروع ونخيل كثيرة. انظر اللسان: ٥/٣٥٨٣ (قرر)، معجم ما استعجم: ٣/١٠٦٥، حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٤، ١٧٥، معجم البلدان: ٤/٣٢٦، مراصد الاطلاع: ٣/١٠٨٠.

(٢) الحبركى: الطويل الظهر، القصير الرجلين، وقيل: الضعيف الرجلين الذي كاد يكون مقعداً من ضعفها، وقيل: هو اسم للقراد. انظر اللسان: ٢/٧٥٢ (حبرك)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٤.

(٣) في الأصل: حبريك. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٤.

(٤) في الأصل: والحبيرى. انظر الألفية: ١٨١.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٤.

الأَوَّلُ: مَا أَصْلُهُ وَاوٌ، فَقُلِبَتْ يَاءً، نَحْوُ «قِيمَةٍ»، فَتَقُولُ فيه: «قُوَيْمَةٌ».

الثَّانِي: مَا أَصْلُهُ واوٌ، فَقُلِبَتْ أَلِفاً، نَحْوُ «بَاب»، فَتَقُولُ فيه: «بُوَيْبٌ».

الثَّالِثُ: ما أَصْلُهُ ياءٌ، فَانْقَلَبَتْ وَاواً، نَحْوُ «مُوقِنٍ»، فَتَقُولُ فيه: «مُيَيْقِنٌ».

[١/٢٤٢] **الرَّابِعُ**: مَا أَصْلُهُ يَاءٌ، فَانْقَلَبَتْ (أَلِفاً، نَحْوُ «نَابٍ» للمُسِنِّ مِنَ الإِبِلِ، فَتَقُولُ/ فِيهِ: «نُيَيْبٌ»[١].

الخَامِسُ: ما أَصْلُهُ هَمْزَةٌ فَانْقَلَبَتْ)[٢] يَاءً، نَحْوُ «ذِيبٍ»، فَتَقُولُ فِيْهِ: «ذُؤَيْبٌ».

السَّادِسُ: ما أَصْلُهُ حَرْفٌ مِنْ غَيْرِ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ «قِيرَاطٍ[٣]، وَدِينَارٍ» فَتَقُولُ فِيهِمَا: «قُرَيْرِيطٌ، ودُنَيْنِيرٌ»، لأَنَّ أَصْلَهُمَا: «قِرَّاطٌ، وَدِنَّارٌ».

وَإِنَّمَا رَجَعَ ذَلِكَ كُلُّهُ إِلى أَصْلِه، لِزَوَالِ مُوْجِبِ القَلْبِ.

وَفُهِمَ مِنْ تَخْصِيْصِه الثَّانِي: أَنَّ الثَّالِثَ إِذَا كَانَ مُنْقَلِباً عَنْ أَصْلٍ - لَمْ يَرْجِعْ إِلى أَصْلِه، نَحْوُ «قَائِمٍ» فَإِنَّ الهَمْزَةَ بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ، فَتَقُولُ: «قُوَيْئِمٌ»[٤].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

يَعْنِي: قَدْ جَاءَ بَعْضُ مَا هُوَ مُنْقَلِبٌ عَنْ أَصْلٍ غَيْرَ مَرْدُودٍ لأَصْلِه، نَحْوُ «عُيَيْدٍ» تَصْغِيرُ «عِيْدٍ»، وَوَجْهُ[٥] شُذُوذِه: أَنَّ اليَاءَ فِيْهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ، فَقِيَاسُهُ «عُوَيْدٌ»، كـ«قُوَيْمَةٍ»، فَلَمْ يَرُدَّهُ إِلى أَصْلِه، لِئَلا يَلْتَبِسَ بِتَصْغِيْرِ «عُودٍ» بِضَمِّ العَيْنِ. وَقَوْلُهُ:

.... وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

يَعْنِي: أَنَّ مَا رُدَّ إِلى أَصْلِه فِي التَّصْغِيْرِ يُرَدُّ أَيْضاً إِلى أَصْلِه فِي الجَمْعِ، فَيُقَالُ فِي جَمْعِ «مِيْزَانٍ»: «مَوَازِيْنُ»، وَفِي «بابٍ»: «أَبْوَابٌ»، وَفِي «نَابٍ»: «أَنْيَابٌ»، وَفِي «عِيْدٍ»: «أَعْيَادٌ»، كَمَا قَالُوا: «عِيدٌ وعُيَيْدٌ».

---

(١) وأجاز الكوفيون في نحو «ناب» مما ألفه ياء: «نويب» بالواو، وأجازوا أيضاً إبدال الياء في نحو «شيخ» واواً. وقد وافقهم الناظم في التسهيل على جوازه فيهما جوازاً مرجوحاً، ويؤيده أنه سمع في «ناب»: «نويب»، وفي «بيضة»: بويضة، وهو عند البصريين شاذ.
انظر شرح المرادي: ٥/١٠٧، التسهيل: ٢٨٤، شرح الأشموني: ٤/١٦٥ - ١٦٦، ارتشاف الضرب: ١/١٧٤، الهمع: ٦/١٣٣-١٣٤.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٤.

(٣) القيراط والقراط من الوزن: معروف، وهو نصف دانق، والدانق: سدس الدرهم.
انظر اللسان: ٥/٣٥٩١ (قرط)، ٢/١٤٣٣ (دنق).

(٤) في الأصل: قويم. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٤.

(٥) في الأصل: وجه. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٥.

ثُمَّ قَالَ:

والألفُ الثَّاني المَزِيْدُ يُجعَلُ وَاواً كَذا ما الأصْلُ فِيْهِ يُجْهَلُ

الأَلفُ الثَّانيةُ لَهَا خَمْسَةُ أَحْوَال:

الأَوَّلُ: أَنْ تَكُوْنَ مُبْدَلَةً منْ وَاوٍ.

الثَّاني: أَنْ تَكُوْنَ مُبْدَلَةً منْ يَاء.

وتَقَدَّمَ حُكْمُهُمَا في البيت / الَّذي قَبْلَهُ. [٢٤٢/ب]

الثَّالثُ: أَنْ تَكُوْنَ زَائدَةً، كـ«ضَارِبٍ».

الرَّابعُ: أَنْ تَكُوْنَ مَجْهُوْلَةً، كـ«عَاجٍ».

الخَامسُ: أَنْ تَكُوْنَ مُبْدَلَةً منْ هَمْزَة، نَحْوُ «آدَمَ».

وَقَدْ ذَكَرَ في هَذَا البَيْتِ: الزَّائدَةَ وَالمَجْهُوْلَةَ، ولَمْ يَذْكُرِ المُبْدَلَةَ (مِنْ)[١] هَمْزَةٍ، وَسَيَأْتي في بَابِ الإبْدَالِ.

ثُمَّ قَالَ:

وكَمِّلِ المَنْقُوْصَ في التَّصغِيْرَ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا

يَعْني: أَنَّ المَنْقُوْصَ إذَا صُغِّرَ رُدَّ مَا[٢] حُذفَ مِنْهُ.

والمُرَادُ بالمَنْقُوْصِ هُنَا: مَا حُذفَ مِنْهُ حَرْفٌ، لا المَنْقُوْصُ القِيَاسِيُّ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ يَاءٌ تُقَدَّرُ فيْه الضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ.

فَشَمِلَ قَوْلُهُ: «المَنْقُوْصَ» مَا حُذفَتْ فَاؤُهُ كـ«عِدَةٍ»[٣]، أَوْ عَيْنُهُ، كـ«ثُبَةٍ»[٤]، أَوْ لامُهُ، كـ«سَنَةٍ، وَيَدٍ».

وَشَمِلَ مَا لَيْسَ فِيْه تَاءٌ، كـ«يَدٍ»، وَمَا فِيْهِ التَّاءُ، كـ«سَنَةٍ».

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٥.

(٢) في الأصل: مما. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٥.

(٣) في الأصل: كـ«شية». انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٥، حيث أنه قال بَعْدُ: «فتقول فيها: «وعيدة» برد الفاء».

(٤) ثبة: من ثاب يثوب، وأصله: «ثوب» حذفت عينه التي هي الواو، وعوض منها هاء التأنيث، وإلى ذلك ذهب الزجاج، وذهب غيره إلى أنها محذوفة اللام من «ثبيت» إذا جمعت، قال المرادي: وهو الأولى. وهذا الخلاف في «ثبة» التي بمعنى: مجتمع الماء من وسط الحوض، أما «الثبة» التي هي الجماعة من الناس، فهي محذوفة اللام، وأصله: «ثبو»، قال المرادي: لا أعرف في ذلك خلافاً.
انظر شرح المرادي: ٥/ ١٠٩، اللسان: ١/ ٥١٨ (ثوب)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٤٥.

وَشَملَ أَيْضاً مَا كَانَ عَلى حَرْفَيْنِ - كَالمُثُلِ المَذْكُوْرَة -، وَمَا كَانَ عَلى أَكْثَرَ، كـ«هَارٍ»[١] بمَعْنَى: «هَائِرٍ» في قَوْلِ مَنْ جَعَلَ الإِعْرَابَ في الرَّاءِ، وَأَصْلُهُ «هَائِرٌ» فَحُذِفَتْ مِنْهُ الهَمْزَةُ.

فَهَذه كُلُّهَا يُرَدُّ إِلَيْهَا المَحْذُوْفُ، إلا ما كانَ لَهُ ثَالثٌ وَلَيْسَ تَاءً، فَتَقُوْلُ فيْهَا: «وُعَيْدَةٌ» بِرَدِّ الفَاءِ، و«ثُوَيْبَةٌ»[٢] برَدِّ العَيْنِ، وَ«سُنَيْهَةٌ، ويُدَيَّةٌ» بِرَدِّ اللَّامِ. وَتَقُوْلُ في «هَارٍ»: «هُوَيْرٌ» للاسْتغْنَاءِ عَنْ رَدِّ الأَصْلِ بِإِقَامَة وَزْنِ التَّصْغيْرِ[٣].

وَذَلِكَ مَفْهُوْمٌ منْ قَوْله: «مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاء ثَالثاً»، أَيْ: مَا لَمْ يَحْوِ ثَالثاً [٢٤٣/أ] غَيْرَ/ التَّاء، فَإِنْ حَوَى ثَالثاً غَيْرَ التَّاء، لَمْ يُرَدَّ إِلَيْه المَحْذُوْفُ، ثُمَّ مَثَّلَ ذَلكَ بـ«مَا»، وَيَحْتَملُ «مَا» الاسْميَّةَ، وَ«مَا» الحَرْفيَّةَ، وحُكْمُهُمَا في ذَلكَ وَاحدٌ، (وَذَلكَ أَنَّهُ)[٤] إِذَا سُمِّيَ بهَا، ثُمَّ صُغِّرَتْ، فَتَصيْرُ كَالمَنْقوْصِ الَّذي عَلى حَرْفَيْنِ، فَلا بُدَّ منْ تَكْميْلهَا، ليُتَوَصَّلَ بذَلكَ إِلى بنَاء التَّصْغيْر، فَتَقُوْلُ: «مُوَيٌّ»، وَفي تَمْثيْله بذَلكَ نَظَرٌ، فَإِنَّ مَا يُسمَّى به منَ المَوْضُوْعِ عَلى حَرْفَيْنِ[٥]، ثَانيْه حَرْفُ لِيْنٍ - (يَجبُ)[٦] تَكْميْلُهُ قَبْلَ التَّصْغيْر، فَتَقُوْلُ في رَجُلٍ مُسَمَّى بـ«مَا»: «مَاءٌ»، وَلَيْس تَكْميْلُهُ مَوْقُوْفاً عَلى التَّصْغيْر.

---

(١) هار: اسم فاعل من «هار يهور» إذا انهدم، واسم الفاعل منه هائر، ثم فيه قولان: قيل: حذفت الهمزة عين الكلمة المبدلة من الواو حذفاً على غير قياس، وأصله: «هاور»، فـ«هار» حينئذٍ على وزن «فال»، والإعراب حينئذ على الراء، وهذا ما ذكره المؤلف. وقيل: داخله القلب، فقدمت لام الكلمة على العين، وهي الراء، وأخرت العين، فصار «هارو» على وزن «فالع» فأبدلت الواو ياء، لانكسار ما قبلها، فصار «هاري»، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء فهو بمنزلة «قاض وغاز»، فيكون معرباً بالضمة والكسرة المقدرتين على الياء. وعلى كلا القولين يصغر على «هوير» بغير رد المحذوف.
انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٥، حاشية الصبان: ٤/١٦٧، اللسان: ٦/٤٧١٩ (هور)، المصباح المنير: ٢/٦٤٢ (هور).

(٢) في الأصل: ثيبية. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٥.

(٣) وروي عن بعض العرب: «هويئر» برد المحذوف، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه خلافاً لأبي عمرو ويونس والمازني.
انظر شرح المرادي: ٥/١١٠، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩١١، شرح الشافية للرضي: ١/٢٢٤، شرح الأشموني: ٤/١٦٧، التسهيل: ٢٨٥، ارتشاف الضرب: ١/١٧٥- ١٧٦، الهمع: ٦/١٣٧.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٥.

(٥) في الأصل: فرفين. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٥.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٥.

وَلَمْ يُنَبِّهْ عَلى ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الشُّرَّاحِ غَيْرُ المَكُودِيِّ، فَانْظُرْهُ[١].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالأَصْلِ كَالعُطَيْفِ يَعْنِي المعْطَفَا

التَّرْخِيْمُ في التَّصْغِيْرِ حَذْفُ الزَّائِدِ مِنَ المُصَغَّرِ، فَإِنْ كَانَ ثُلاثِيّاً في الأَصْلِ صُغِّرَ عَلى «فُعَيْلٍ»، نَحْوُ «حُمَيْدٍ» في «أَحْمَدَ، وَحَمْدَانَ، ومَحْمُوْدٍ، وَحَمَّادٍ»، وَ«عُطَيْفٍ» في «المعْطَفِ».

و«المعْطَفُ» - بِكَسْرِ المِيْمِ -: هُوَ[٢] الكِسَاءُ[٣].

وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيّاً، صُغِّرَ عَلى «فُعَيْعِلٍ»، نَحْوُ «شِمْلالٍ»[٤]، وَعُصْفُوْرٍ»، فَتَقُوْلُ: «شُمَيْلِلٌ[٥]، وَعُصَيْفِرٌ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَاخْتُمْ بِتَا التَّأْنِيْثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاثِيٍّ كَسِنْ

يَعْنِي: أَنَّ الاسْمَ الثُّلاثِيَّ، المُؤَنَّثَ، العَارِي مِنْ (تَاءِ)[٦] التَّأْنِيْثِ - يُخْتَمُ بِالتَّاءِ في التَّصْغِيْرِ، نَحْوُ «سِنٍّ وَسُنَيْنَةٍ».

وَشَمِلَ/ قَوْلُهُ: «ثُلاثِيٌّ» أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ: [٢٤٣/ب]

الأَوَّلُ: مَا هُوَ ثُلاثِيٌّ في الحَالِ، نَحْوُ «كَتِفٍ».

وَالثَّانِي: مَا هُوَ ثُلاثِيٌّ في الأَصْلِ، نَحْوُ[٧] «يَدٍ»، فَتَقُوْلُ فِيْهِ: «يُدَيَّةٌ».

الثَّالِثُ: مَا كَانَ نَحْوَ «سَمَاءٍ»، فَإِنَّكَ تَقُوْلُ فِيْهِ («سُمَيَّةٌ»، وَالأَصْلُ)[٨] «سُمَيٌّ»، فَتَجْتَمِعُ ثَلاثُ يَاءَاتٍ: الأُوْلى: يَاءُ التَّصْغِيْرِ، وَالثَّانِيَةُ: بَدَلُ أَلِفِ «سَمَاءٍ»،

---

(١) انظر شرح المكودي: ٢/١٤٥.

(٢) في الأصل: وهو. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٦.

(٣) والكساء: الرداء، ويطلق المعطف أيضاً: على جانب كل شيء، ويطلق أيضاً على السيف. انظر اللسان: ٤/٢٩٩٧ (عطف)، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٤٦، حاشية الصبان: ٤/١٦٩.

(٤) في الأصل: شمال. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٦.

(٥) في الأصل: شميل. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٦.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٦.

(٧) في الأصل: وهو. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٦.

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح: ٢/٣٢٣.

وَالمُبْدَلَةُ منْهَا الهَمْزَةُ، فَحُذِفَتْ إِحْدَى اليَاءَات[١] عَلى القيَاسِ المُقَرَّرِ[٢] في هَذَا البَابِ[٣]، فَبَقِيَ منْهُ ثَلاثَةُ أَحْرُف، فَلَحقت التَّاءُ، كَمَا تَلْحَقُ الثُّلاثِيَّ.

الرَّابِعُ: مَا كَانَتْ فيْه زِيَادَةٌ، وَهُوَ مُؤَنَّثٌ، فَصُغِّرَ تَصْغِيْرَ تَرْخِيْمٍ، نَحْوُ «شَمَالٍ» فَتَقُوْلُ فيْه: «شُمَيْلَةٌ».

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

مَا لَمْ يَكُنْ بالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَشَجَرٍ وبَقَرٍ وَخَمْسِ
وَشَذَّ تَرْكٌ دُوْنَ لَبْسٍ وَنَدَرْ ... لَحَاقُ تَا فيْمَا ثُلاثيًّا كَثَرْ

هَذَا اسْتِثْنَاءٌ منَ الضَّابِطِ المُتَقَدِّمِ لِنَوعَيْنِ لا تَلْحَقُهُمَا التَّاءُ، أَشَارَ إِلى الأَوَّلِ بِقَوْلِه:

مَا لَمْ يَكُنْ .... البيت

يَعْني: أَنَّ التَّاءَ لا تَلْحَقُ في التَّصْغِيْر اسْمَ الجنْسِ الَّذي يَتَمَيَّزُ منْ وَاحده بحَذْف التَّاء، نَحْوُ «شَجَرٍ، وبَقَرٍ»، فَتَقُوْلُ: «شُجَيْرٌ، وبُقَيْرٌ»، إِذْ لَوْ قُلْتَ: «شُجَيْرَةٌ، وَبُقَيْرَةٌ» لالْتَبَسَ بتَصْغِير «شَجَرَة، وبَقَرَة».

وَلا تَلْحَقُ أَيْضاً «عَشْراً» وَلا «ثَلاثاً»، وَمَا بَيْنَهُمَا منْ أَسْمَاءِ العَدَد، فَتَقُوْلُ في تَصْغيْره: «عُشَيْرٌ، وَتُسَيْعٌ، وَخُمَيْسٌ»، وَلا تَلْحَقُهَا التَّاءُ، لِئَلا يَلْتَبِسَ بِتَصْغِيرِ «عَشْرَة»، وَتَسْعَة، وَخَمْسَة».

[٢٤٤/أ] ثُمَّ/ أَشَارَ إِلى الثَّاني بِقَوْلِه:

وَشَذَّ تَرْكٌ دُوْنَ لَبْسٍ ....

---

(١) وفي المرادي والتصريح: «فحذفت إحدى اليائين على القياس المقرر في هذا الباب». قال يس: وفي نسخة من نسخ المرادي: «إحدى اليآت» بالجمع، وكل صحيح، كما هو ظاهر، والأول أولى». انتهى.
انظر شرح المرادي: ٥/١١٤، التصريح مع حاشية يس عليه: ٢/٣٢٣، الأشموني مع الصبان: ٤/١٧١.

(٢) في الأصل: المقدر. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٦.

(٣) قال ابن حمدون: «أي: باب المنقوص، كما قال ابن غازي، وهذا القياس لم يذكره في الألفية، بل نص عليه سيبويه، ونصه: «اعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير يآن حذفت الياء التي آخر الحروف، تقول في «عطاء»: «عُطَيٌّ»، وفي «قضاء»: «قضيٌّ». انتهى. وفي حاشية الصبان: أن المحذوف الياء الثالثة التي هي لام الكلمة عند الجمهور، ومقتضى كلام الناظم في التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الألف.
انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٦، الكتاب: ٢/١٤٢، حاشية الصبان: ٤/١٧١.

يَعْنِي: شَذَّ تَرْكُ التَّاءِ دُوْنَ لَبْسٍ فِي أَلْفَاظٍ تُحْفَظُ، وَلا يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَهِي: «ذَوْدٌ»(١) وَ«شَوْلٌ»(٢)، وَ«نَابٌ» لِلمُسِنِّ مِنَ الإِبِلِ(٣)، و«حَرْبٌ»(٤)، وَ«فَرَسٌ»، و«قَوْسٌ»، و«دِرْعُ الحَدِيْدِ»، و«عِرْسٌ»(٥)، و«ضُحَى»(٦)، و«نَعْلٌ»(٧)، و«نَصَفٌ(٨)»(٩).

وَقَدْ شَذَّ أَيْضاً لَحَاقُ التَّاءِ فِيَا زَادَ على الثُّلاثِيِّ وإِلى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

.... وَنَدَرْ .... البيت

يَعْنِي: أَنَّهُ نَدَرَ لَحَاقُ التَّاءِ فِي الزَّائِد عَلى الثَّلاثَةِ، كَقَوْلِهِمْ فِي «قُدَّامٍ»: «قُدَيْدِيْمَةٌ»، وَفِي «وَرَاءٍ»: «وُرَيِّئَةٌ»(١٠)، وَفِي «أَمَامٍ»: «أُمَيمَةٌ».

---

(١) في الأصل: ذول. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٦، والذود: الإبل من الثلاث إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر، وقيل غير ذلك. انظر اللسان: ٣/١٥٢٥ (ذود)، حاشية ابن حمدون ٢/١٤٦.

(٢) شول: جمع شائلة على غير قياس، والشائلة من الإبل: التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها. انظر اللسان: ٤/٢٣٦٣ (شول)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٦-١٤٧.

(٣) قال ابن منظور: والناب - الناقة المسنة، سموها بذلك حين طال نابها وعظم، مؤنثة أيضاً، وهو مما سمي به الكل باسم الجزء. انظر اللسان: ٦/٤٥٩١ (نيب).

(٤) حرب: - بفتح الحاء وسكون الراء، وبالباء الموحدة - الناقة المهزولة، ويطلق أيضاً على القتال، لأنها مؤنثة أيضاً، قال تعالى: ﴿حتى تضع الحرب أوزارها﴾، فإن الهاء عائدة على الحرب. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٧، اللسان: ٢/٨١٥ - ٨١٦ (حرب).

(٥) عرس الرجل -: امرأة الرجل، وبضمتين: اسم من أعراس الرجل بأهله إذا بني عليها ودخل بها، وبضم فسكون: طعام الوليمة. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٧، اللسان: ٤/٢٨٧٩ (عرس)، حاشية الصبان: ٤/١٧١.

(٦) الضحوة: ارتفاع الهاء والضحى فويق ذلك، وقيل: الضحى من طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس جداً، ثم بعد ذلك الضحاء إلى قريب من نصف النهار.
انظر اللسان: ٤/٢٥٥٩ (ضحا)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٧.

(٧) نعل: اسم للنعل المعلوم، وهو ما وقيت به القدم من الأرض، ويقال لزوجة الرجل: هي نعله، والعرب تكنى عن المرأة بالنعل. انظر اللسان: ٦/٤٤٧٧، ٤٤٧٨ (نعل)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٧.

(٨) في الأصل: وصعب. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٧، النصف - بفتح النون والصاد المهملة -: المرأة الكهلة، كأن نصف عمرها ذهب، وقال ابن مالك: وهي المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر. انظر اللسان: ٦/٤٤٤ (نصف)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٤٧، شرح الأشموني: ٤/١٧١، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩١٤.

(٩) قال المرادي في شرحه (٥/١١٥): وبعض العرب يذكر «الحرب، والدرع، والفرس» فلا يكون من هذا القبيل، وبعضهم الحق التاء في «عرس وقوس»، فقال «عريسة، وقويسة». انتهى. انظر شرح الأشموني: ٤/١٧١.

(١٠) في الأصل: ورية. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٧.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَصَغَّرُوْا شُذُوْذاً الَّذِي الَّتِي ... وَذَا مَعَ الفُرُوْعِ مِنْهَا تَاوَتِي

التَّصْغِيْرُ مِنْ جُمْلَةِ التَّصْرِيْفِ، فَحَقُّهُ أَنْ لا يَدْخُلَ غَيْرَ المُتَمَكِّنِ(١) مِنَ الاسْمِ، إلا «ذَا» وَ«الَّذي»، وَفُرُوْعَهُمَا، لشَبَهِهَا(٢) بالأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ في كَوْنِهَا تُوْصَفُ ويُوْصَفُ بِهَا، فَاسْتُبِيحَ لِذَلِكَ تَصْغِيْرُهَا، لَكِنْ عَلى وَجْهٍ خُوْلِفَ به تَصْغِيْرُ المُتَمَكِّنِ، فَتُرِكَ أَوَّلُهَا عَلى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّصْغِيْرِ، وَعُوِّضَ مِنْ ضَمِّهِ أَلِفٌ مَزِيْدَةٌ في الآخِرِ وَوَافَقَتِ المُتَمَكِّنَ في زِيَادَةِ يَاءٍ سَاكِنَةٍ، فَقِيْلَ في «الَّذِي، والَّتِي»: «اللَّذَيَّا، وَاللَّتَيَّا»، وفي «ذَا، وَتَا»: «ذَيَّا، وَتَيَّا»(٣).

وَقَدْ اعْتَرَضَ المُرَادِيُّ هَذَا البَيْتَ، وَلا بُدَّ مِنْ إِيْرَادِ اعْتِرَاضِهِ لِصِحَّتِهِ، قَالَ: «اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ النَّاظِمِ:

[٢٤٤/ب] وَصَغَّرُوا شُذُوْذاً .... /

مُعْتَرِضٌ مِنْ ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَوَّلُهَا: أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنِ الكَيْفِيَّةَ، بَل ظَاهِرُهُ يُوْهِمُ أَنَّ تَصْغِيْرَهَا كَتَصْغِيْرِ المُتَمَكِّنِ.

وَثَانِيهَا: أَنَّ قَوْلَهُ: «مَعَ الفُرُوْعِ» لَيْسَ عَلى عُمُوْمِهِ، لأَنَّهُمْ لَمْ يُصَغِّرُوْا جَمِيْعَ الفُرُوْعِ.

وَثَالِثُهَا: أَنَّ قَوْلَهُ: «مِنْهَا «تَا وتِي» يُوُهِمُ أَنَّ «تِي» صُغِّرَ كَمَا صُغِّرَ «تَا»، وَقَدْ نَصُّوْا عَلى أَنَّهُمْ لَمْ يُصَغِّرُوا مِنْ أَلفَاظِ(٤) المُؤَنَّثِ، إلا «تَا»(٥).

---

(١) في الأصل: الممكن. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٧.

(٢) في الأصل: لتشبيههما. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٧.

(٣) أصل «ذيا وتيا»: «ذييا وتييا»، بثلاث ياءات، الأولى عين الكلمة، والثانية للتصغير، والثالثة لام الكلمة، فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره، فحذفت الياء الأولى، لأن ياء التصغير لمعنى، فلا تحذف، ولأن الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير لأجل الألف.
انظر شرح المرادي: ٥/ ١١٨، شرح الأشموني: ٤/ ١٧٤، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٤٧ – ١٤٨، التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٣٥، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٩٢٤–١٩٢٥، حاشية الخضري: ٢/ ١٦٩.

(٤) في الأصل: الألفاظ. انظر شرح المرادي: ٥/ ١٢٠، انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٧.

(٥) انظر شرح المرادي: ٥/ ١٢٠، شرح المكودي: ٢/ ١٤٧.

الباب السادس والستون

النسب

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

النَّسَبُ

يَاءً كَيَا الكُرْسِي زَادُوا للنسَبْ وكُلُّ مَا تَلِيْه كَسْرُهُ وَجَبْ

هَذَا البابُ يُسَمَّى: بَابَ النَّسَبِ، وَبَابَ الإِضَافَةِ، وَقَدْ سَمَّاهُ سِيْبَوِيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى بالتَّسْمِيَتَيْنِ(١).

قَوْلُهُ:

يَاءً .... البيت

يَعْني: أَنَّهُ إِذَا أُرِيْدَ أَنْ يُنْسَبَ اسْمٌ إِلى أَبٍ أَوْ قَبِيْلَةٍ أَوْ بَلَدٍ - زِيْدَ في آخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ، وكُسرَ مَا قَبْلَهَا.

وَفُهِمَ مِنْهُ ثَلاثُ تَغْيِيْرَاتٍ: زِيَادَةُ اليَاءِ، وكَسْرُ مَا قَبْلَهَا، وانْتِقَالُ الإِعْرَابِ إِلى اليَاءِ، فُهِمَ ذَلِكَ مِنْ تَشْبِيْهِهَا بِيَاءِ الكُرْسِيِّ،فَإِنَّهَا حَرْفُ الإِعْرَابِ، وفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ يَاءَ الكُرْسِيِّ لَيْسَتْ للنَسَبِ لِتَشْبِيْهِهِ يَاءَ النَّسَبِ بِهَا.

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ التَّغْيِيْرَاتِ(٢) الثَّلاثَ الَّتِي ذَكَرَهَا(٣) في هَذَا البَيْتِ مُطَّرِدَةٌ في جَمِيْعِ الأَسْمَاءِ المَنْسُوْبَةِ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَيْهَا في بَعْضِ الأَسْمَاءِ تَغْيِيْرَاتٌ أُخَرُ، أَشَارَ إِلى بَعْضِهَا، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيْثٍ اوْ مَدَّتَهُ لا تُثْبِتَا / [٢٤٥/أ]

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٢/ ٦٩): «هذا باب الإضافة وهو باب النسبة». انتهى. وانظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٨، شرح الأشموني: ٤/ ١٧٧، شرح المرادي: ٥/ ١٢١، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٢٧، قال المرادي: النسب: هذا الأعرف في ترجمته. انتهى. وقال المبرد أيضاً في المقتضب (٣/ ١٣٣): «هذا باب الإضافة وهو باب النسب».

(٢) في الأصل: التصغيرات. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٨.

(٣) في الأصل: ذكر. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٤٨.

يَعْني: أَنَّ آخرَ المَنْسُوبِ إِذَا كَانَ يَاءً مشدَّدَةً، أوْ تَاءَ تَأْنِيث، أَوْ أَلفَ تَأْنِيث مَقْصُورَةً - حُذفَتْ جَميعُهَا للنَّسَبِ، وَجُعلَتْ مَوْضعَهَا يَاءُ النَّسَبِ، وَشَملَ اليَاءُ المُشَدَّدَةُ ثَلاثَةَ أَنْوَاعٍ:

- مَا كَانَتْ فيْهِ اليَاءُ للنَّسَبِ، كـ« بَصْرِيٍّ »، فَتَقُوْلُ في النَّسَبِ إِليْهِ: « بَصْرِيٌّ ».

- وَمَا كَانَتْ فِيْهِ لِغَيْرِ النَّسَبِ، نَحْوُ « كُرْسِيٍّ »، فَتَقُوْلُ في النَّسَبِ إِلَيْهِ: « كُرْسِيٌّ ».

- وَمَا كَانَ أَصْلُهَا وَاواً، وَقُلِبَتْ يَاءً، نَحْوُ « مَرْمِيٍّ »، أَصْلُهُ « مَرْمُوْيٌ » فَقُلِبَت الوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتْ في اليَاءِ، فَتَقُوْلُ في النَّسَبِ إِلَيْهِ: « مَرْمِيٌّ ».

وَفي هَذَا الأَخِيْرِ وَجْهٌ آخَرُ، نَبَّهَ عَلَيْه بَعْدُ[١].

وَإِنَّمَا حُذفَت اليَاءُ في جَمِيْعِ ذَلِكَ كَرَاهَةَ اجْتمَاعِ أَرْبَعِ يَاءات.

وَكَذَلكَ أَيْضاً تُحْذَفُ تَاءُ التَّأْنِيْث، فَتَقُوْلُ في النَّسَبِ إلى « فَاطمَةَ »: « فَاطميٌّ »، وَإِنَّمَا حُذفَت التَّاءُ، لِئَلا يُجْمَعَ بَيْنَ عَلامَتَيْ تَأْنِيْثٍ، إِذَا كَانَ المَنْسُوْبُ إِلَيْهِ مُؤَنَّثاً، نَحْوُ « مَكِّيَّة ».

وَأَمَّا أَلِفُ التَّأْنِيْث المَقْصُوْرَة - فَإِنْ كَانَتْ خَامسَةً فَصَاعداً - وَجَبَ حَذْفُهَا للنَّسَبِ، نَحْوُ « قَرْقَرِيٍّ » في « قَرْقَرَى »[٢]، و« حِثِّيْثِيٍّ » في « حِثِّيْثَى »[٣].

وَأَمَّا الرَّابعَةُ، فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا، فَقَالَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَإِنْ تَكُنْ[٤] تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ... فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

يَعْني: أَنَّ أَلفَ التَّأْنِيْث المَقْصُوْرَةَ، إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً في اسْمٍ سَاكِنِ الثَّاني - جَازَ فِيْهَا الحَذْفُ، والقَلْبُ / وَاواً، نَحْوُ « حُبْلَى، وحُبْلَوِيٌّ »[٥]. [٢٤٥/ب]

وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ خَامسَةً فَمَا فَوْقُ، أَوْ رَابِعَةً في اسْمٍ ثَانِيْهِ مُتَحَرِّكٌ - وَجَبَ حَذْفُهَا، لِدُخُوْلِهَا في الضَّابِطِ الأَوَّلِ.

---

(١) في الأصل: بعده. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٤٨، وذلك عند قوله:

وقيل في المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ ... واختِيْرَ في استعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

(٢) في الأصل: قرقوي. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٤٨.

(٣) حثيثى: هو الحث، وهو الاستعجال. انظر اللسان: ٢ / ٧٧٣ (حثث).

(٤) في الأصل: يكن. انظر الألفية: ١٨٤.

(٥) ويجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيهاً بالممدودة، فتقول: « حبلاوي ».

انظر شرح المرادي: ٥ / ١٢٣، شرح ابن عصفور: ٢ / ٣١٩، شرح الأشموني: ٤ / ١٧٨، الهمع: ٦ / ١٦١، ارتشاف الضرب: ١ / ٢٨١، شرح الكافية لابن مالك: ٤ / ١٩٤١.

وَلَمْ يَتَعَرَّضْ للرَّاجِحِ مِنَ الوَجْهَيْنِ، قِيلَ: وَالحَذْفُ أَحْسَنُ[١].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

لِشبْهِهَا المُلْحَقِ وَالأَصْلِي مَا لَهَا ....

يَعْنِي: أَنَّ الأَلفَ الرَّابِعَةَ إِذَا كَانَتْ للإِلْحَاقِ، نَحْوُ «ذِفْرَى»[٢]، أَوْ مُنْقَلِبَةً عَنْ أَصْلٍ، نَحْوُ «مَرْمَى» - جَازَ فِيْهَا مَا جَازَ في أَلِفِ التَّأْنِيْثِ مِنْ قَلْبِهَا وَاواً[٣]، وَحَذْفِهَا، فَتَقُوْلُ: «ذِفْرِيٌّ وَذِفْرَوِيٌّ»، و«مَرْمِيٌّ وَمَرْمَوِيٌّ»، إِلا أَنَّ القَلْبَ في الأَصْلِيِّ[٤] أَحْسَنُ مِنَ الحَذْفِ، وَإِلى[٥] ذَلِكَ أَشَارَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَللأَصْلِي قَلْبٌ يُعْتَمَى

فـ«مَرْمَوِيٌّ» أَحْسَنُ مِنْ «مَرْمِيٍّ»، وَمَعْنَى يُعْتَمَى: يُخْتَارُ[٦].

وَفُهِمَ مِنْ تَخْصِيصِه الأَلفَ الأَصْلِيَّ[٧] باخْتِيَارِ[٨] القَلْبِ: أَنَّ أَلِفَ الإِلْحَاقِ بِالعَكْسِ، فَيَكُوْنُ كَأَلِفِ التَّأْنِيْثِ في اخْتِيَارِ الحَذْفِ.

وَالمَنْصُوْصُ[٩] عَنْهُ بِغَيْرِ هَذَا الكِتَابِ: أَنَّ القَلْبَ في أَلِفِ الإِلحَاقِ أَجْوَدُ[١٠].

فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ كَلامُهُ هُنَا عَلَى أَنَّ القَلْبَ في الأَصْلِيَّةِ أَكْثَرُ مِنَ القَلْبِ في

---

(١) واختاره ابن مالك، وذكر أبو حيان: أنه الأفصح، وذلك لأن شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٤١، ارتشاف الضرب: ١/٢٨١، شرح المرادي: ٥/١٢٣، الهمع: ٦/١٥٩، شرح الشافية للرضي: ٢/٣٩، الأشموني مع الصبان: ٤/١٧٨، التصريح على التوضيح: ٢/٣٢٨، شرح ابن عصفور: ٢/٣١٩.

(٢) الذفرى: هو العظم الشاخص خلف الأذن، بعضهم يؤنثها، وبعضهم ينونها إشعاراً بالإلحاق. انظر اللسان: ٣/١٥٠٥ (زفر).

(٣) في الأصل: واو. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٩.

(٤) في الأصل: الأصل. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢١٣.

(٥) في الأصل: ولى. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٩.

(٦) انظر اللسان: ٤/٣١١٨ (عمى)، شرح المكودي: ٢/١٤٩، شرح الأشموني: ٤/١٧٨، شرح المرادي: ٥/١٢٤، إعراب الألفية: ١٣٣.

(٧) في الأصل: الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٩.

(٨) في الأصل: باختار. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٩.

(٩) في الأصل: والمنقوص. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٩.

(١٠) قال ابن مالك في شرح الكافية (٤/١٩٤١ - ١٩٤٢): «ثم نبهت بقولي:

.... وفي مَرْمَىً وشِبْهِهِ انْقِلابٌ اقْتُفِي

والحَذْفُ نَزْرٌ ....

على أن الألف الرابعة إذا لم تكن زائدة يجوز حذفها على قلة، وقلبها واواً، وهو الكثير. وما ألفه للإلحاق جار مجرى ما ألفه غير زائدة. انتهى.

الَّتِي للإِلْحَاقِ، وإِنْ كَانَ القَلْبُ فِيهِمَا جَمِيْعاً أَجْوَدَ مِنَ الحَذْفِ كَمَا نَصَّ[١] عَلَيْهِ في شَرْحِ الكَافِيَةِ[٢].

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلى الأَلف[٣] الخَامسَة (فَصَاعِداً)[٤]، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالأَلـفَ الجَائـزَ أَرْبعـاً أَزِلْ ....

يَعْنِي: أَنَّ الأَلفَ الخَامسَةَ فَمَا فَوْقُ - يَجِبُ حَذْفُهَا للنَّسَبِ.

وَشَمِلَ الأَلفَ الأَصْلِيَّةَ نَحْوُ «مُصْطَفَى»[٥]، وأَلِفَ التَّأْنِيْثِ، نَحْوُ «حبَارَى»، وأَلِفَ التَّكْثِيرِ (نَحْوُ «قَبَعْثَرَى»)[٦].

وَشَمِلَ الأَلفَ الخَامسَةَ - كَالمُثُلِ المُتَقَدِّمَة -، وَالسَّادسَةَ نَحْوُ «مُسْتَدْعَى/، وَخُلَّيْطَى[٧]، وَقَبَعْثَرَى»، فَتَقُولُ: «مُصْطَفِيٌّ، وَحُبَارِيٌّ[٨]، وَمُسْتَدْعِيٌّ، وخُلَّيْطِيٌّ، وَقَبَعْثَرِيٌّ» بالحَذْفِ في جَمِيْعِ ذَلِكَ. [٢٤٦/أ]

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلى المَنْقُوْصِ، وَبَدَأَ بِالخَامِسَة، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... **كَذَاكَ يَا المَنْقُوْصِ خَامساً عُزِلْ**

يَعْنِي: أَنَّ يَاءَ المَنْقُوْصِ إِذَا كَانَتْ خَامِسَةً وَجَبَ حَذْفُهَا، فَتَقُوْلُ في «مُعْتَدٍ»: «مُعْتَدِيٌّ».

وَفُهِمَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ حَذْفَهَا إِذَا كَانَتْ سَادسَةً - وَاجِبٌ أَيْضاً، لأَنَّهُ مِنْ بَابٍ أَحْرَى، لأَنَّ مُوْجَبَ الحَذْفِ إِنَّمَا هُوَ الثِّقَلُ، وَهِيَ سَادِسَةً أَثْقَلُ مِنْهَا خَامِسَةً.

---

(١) في الأصل: يخص. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٩.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٤١ - ١٩٤٢.

(٣) في الأصل: الف. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٩.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٩.

(٥) تابع ابن طولون في ذلك المكودي والأشموني. وفي التصريح: «وفي الألف المنقلبة عن أصل، كـ«مصطفى»، فإنها منقلبة عن واو «الصفوة». انتهى. ولعلهم عبروا بذلك تجوزاً، وذلك لأن الألف لا تكون أبداً أصلاً، بل تكون زائدة أو منقلبة عن ياءٍ أو واوٍ، كما قال ابن عصفور في الممتع.
انظر شرح المكودي: ٢/١٤٩، شرح الأشموني: ٤/١٧٩، التصريح على التوضيح: ٢/٣٢٨، الممتع في التصريح: ١/٢٧٩.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٩، والقبعثرى: الجمل العظيم، ورجل قبعثرى: شديد. انظر اللسان: ٥/٣٥١٦ (قبعثر).

(٧) يقال: وقع القوم في خليطى، أي: اختلاط، فاختلط عليهم أمرهم، ويقال: للقوم إذا خلطوا مالهم بعضه ببعض: خليطى، والخليطى: تخليط الأمر، وإنه لفي خليطى من أمره. انظر اللسان: ٢/١٢٢٩، ١٢٣٠، (خلط).

(٨) في الأصل: حيارى. انظر شرح المكودي: ٢/١٤٩.

ثُمَّ نَبَّهَ عَلى يَاءِ المَنْقُوصِ الرَّابعَة، فَقَالَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالحَذْفُ فِي اليَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ....

يَعْنِي: أَنَّ يَاءَ المَنْقُوصِ إِذَا كَانَتْ رَابعَةً جَازَ حَذْفُهَا وَقَلْبُهَا وَاواً، وَحَذْفُهَا أَحْسَنُ مِنْ قَلْبِهَا، نَحْوُ «قَاضٍ، ومُعْطٍ»، فَتَقُولُ: «قَاضِيٌّ وقَاضَوِيٌّ، ومُعْطِيٌّ ومُعْطَوِيٌّ»، وَمِنْ قَلْبِهَا وَاواً قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٢٨٨ - فَكَيْفَ لَنَا بالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِمٌ عِنْدَ الحَانَوِيِّ ولا نَقْدُ

وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلى «حَانِيَةٍ»[١]، وَهُوَ المَوْضِعُ الَّذِي يُبَاعُ فِيْهِ الخَمْرُ[٢].

٢٨٨- من الطويل، اختلف في نسبته لقائله، فنسب في الشواهد الكبرى للفرزدق (وليس في ديوانه)، وقيل: هو لأعرابي، وقيل: قائله مجهول، وهو من قصيدة دالية - كما في الشواهد الكبرى -، وبعده:

أَنَـدَّانُ أَمْ نَـعْتَانُ أَمْ يَـنْبَـرِي لَـنَـا ... فَتَى مِثْلُ نَصْلِ السَّيْفِ شِيْمَتُهُ المَجْدُ

ونسبه ابن يعيش لعمارة (ولعله عمارة بن عقيل بن جرير الخطفي) ونسب في اللسان (عون) لذي الرمة، وهو في ملحقات ديوانه (٧٤٨ - المكتب الإسلامي)، ويروى:

وكَيْفَ لَنا بالشُّرْبِ فيْهَا وَمَا لَنَا ... دَوَانِيْقُ عِنْدَ الحَـانَوِيِّ ولا نَقْدُ

وتعاقبت روايته في المصادر الآتية بين «فكيف» و«وكيف»، وبين «يكن»، «وتكن»، وبين «دراهم» و«دوانق» و«دوانيق» و«دنانير»، والدوانيق: جمع دانق، وهو عشر الدرهم، ويقال: سدسه. والشاهد في قوله: «الحانوي»، وهو منسوب إلى «حانية»، فقلبت الياء واواً.

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٤٣، توجيه اللمع: ٤٧٠، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٥٠، الشواهد الكبرى: ٤/٥٣٨، شرح ابن يعيش: ٥/١٥١، الكتاب مع الأعلم: ٢/٧١، شرح الأشموني: ٤/١٨٠، التصريح على التوضيح: ٢/٣٢٩، شرح المرادي: ٥/١٢٨، شرح المفصل والمتوسط: ٢/٤٠٧، المحتسب: ١/٣٤، شرح ابن الناظم: ٧٩٧، اللسان: (حنى، عون)، شرح ابن عصفور: ٢/٣٢٠، المقرب: ٢/٦٥، شرح المرادي: ٥/١٢٨.

(١) قال الأعلم: «الحانوي: وهو منسوب إلى الحانة، والحانة والحانوت: بيت الخمار، كأنه بنى «حانة» على «حانية»، من «حنت تحنو»، ثم نسب إليها على الأصل وفتح ما قبل الياء، فقال: حانوي، كما يقال في «تغلب»: «تغلبي»، والقياس: «حاني» كما يقال في «ناجية»: ناجي. انتهى. وقال ابن حمدون: «والحق أنه منسوب إلى «حاني» الذي هو بائع الخمر، لأنه هو الذي يقبض الدراهم ويكون للنقد عنده مزية». انتهى.

انظر شواهد الأعلم: ٢/٧١، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٥٠، التصريح على التوضيح: ٢/٣٢٩، شرح الأشموني: ٤/١٨٠، شرح المرادي: ٥/١٢٨.

(٢) قال السيرافي: والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر «حانة» بلا ياء.

انظر اللسان: ٢/١٠٣٤ (حنى)، شرح المكودي: ٢/١٥٠، شرح المرادي: ٥/١٢٨، شرح الأشموني: ٤/١٨٠.

ثُمَّ انْتَقَلَ إلى ما ثَالِثُهُ ياءٌ أَوْ أَلِفٌ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ ....

فَشَمِلَ قَوْلُهُ: «ثَالِث» اليَاءَ وَالألِفَ، وَهُمَا مُسْتَوِيَان في وُجُوبِ قَلْبِهِمَا وَاواً، نَحْوُ «عَمٍ وَعَمَوِيٌّ، وفَتىً وفَتَوِيٌّ»، وَإِنَّمَا وَجَبَ/ قَلْبُ الألِفِ في «فَتَىً» وَاواً، [٢٤٦/ب] وَأَصْلُهَا اليَاءُ كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ الكَسْرَةِ واليَاءَاتِ[١].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وأَوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتَاحاً ....

يَعْنِي: أَنَّ يَاءَ المَنْقُوصِ إِذَا قُلِبَتْ[٢] وَاواً - فُتِحَ مَا قَبْلَ الوَاوِ - كَمَا سَبَقَ في التَّمْثِيلِ -.

وَالتَّحْقِيْقُ: أَنَّ الفَتْحَ سَابِقٌ لِلقَلْبِ[٣]، لأَنَّهُ يُفتَحُ إذَا قُصِدَ فِيْه النَّسَبُ، وَوَجَبَ قَلْبُ الكَسْرَةِ فَتْحَةً، كَمَا في «عَمٍ»، فَيَجِبُ حِيْنَئِذٍ قَلْبُ الوَاوِ وَاليَاءِ أَلِفاً، لِتَحَرُّكِهِمَا وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا[٤]، فَيَصِيْرُ كـ«فَتَى»، فَيُقْلَبُ الأَلِفُ بَعْدُ وَاواً، كَمَا قُلِبَ في «فَتَى».

وكَذَلِكَ أَيْضاً نَحْوُ: «قَاضَوِيٌّ»، لأَنَّ نَظِيْرَهُ «تَغْلِبُ»[٥]، فَيُفْتَحُ أَيْضاً ضَادُ «قَاضٍ»، كَمَا تُفْتَحُ لامُ «تَغْلِبَ» عِنْدَ بَعْضِ العَرَبِ[٦].

---

(١) في الأصل: والياء. شرح المكودي: ٢/ ١٥٠.

(٢) في الأصل: قلت. شرح المكودي: ٢/ ١٥٠.

(٣) في الأصل: للقب. شرح المكودي: ٢/ ١٥٠.

(٤) في الأصل: قبلها. شرح المكودي: ٢/ ١٥٠.

(٥) تغلب: قبيلة عظيمة تنتسب إلى تغلب بن وائل بن قاسط من أسد بن ربيعة بن نزار بن معد ابن عدنان، وتتفرع منها فروع كثيرة.
انظر نهاية الأرب للنويري: ٢/ ٣٣٠، صبح الأعشى: ١/ ٣٣٨، الفاخر: ٧٨، نهاية الأرب للقلقشندي: ١٨٦، معجم قبائل العرب: ١/ ١٢.

(٦) فيقول: «تَغْلَبِيٌّ» بفتح اللام، وفي القياس عليه خلاف: فذهب المبرد وابن السراج والرماني والفارسي والصيمري أنه جائز مطرد، ذكره أبو حيان. وذهب الخليل وسيبويه إلى أنه شاذ مقصور على السماع، وقال الجزولي: المختار ألا تفتح. قال أبو حيان: وفي الشرح المنسوب للصفار أن الجمهور قالوا بجواز الوجهين، وأن أبا عمرو قال: الفتح شاذ.
انظر ارتشاف الضرب: ١/ ٢٨٥، الكتاب: ٢/ ٧٢، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٩٤٧، شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٩، شرح ابن يعيش: ٥/ ١٤٦، شرح المرادي: ٥/ ١٣١، الهمع: ١/ ٦٥، وانظر التبصرة والتذكرة: ٢/ ٥٨٦، الأصول: ٣/ ٦٤، حيث إنهما لم يصرح فيهما بالاطراد.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَفعِلْ وَفُعِلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحْ وَفعِلْ

يَعْنِي: أَنَّ الاسْمَ الثُّلاثِيَّ المَكْسُورَ العَيْنِ، يَجِبُ فَتْحُ عَيْنِه[1]، سَوَاءً كَانَ مَفْتُوحَ الفَاءِ، كـ«نَمِرٍ»، أَوْ مَكْسُورَهَا كـ«إِبِلٍ»، أَوْ مَضْمُومَهَا كـ«دُئِلٍ»، فَنَقُولُ: نَمَرِيٌّ وإِبَلِيٌّ ودُؤَلِيٌّ»، كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ الكَسْرَةِ مَعَ اليَاءِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَقِيلَ فِي المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

قَدْ تَقَدَّمَ دُخُولُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ تَحْتَ عُمُومِ قَوْلِه:

(وَمِثْلَهُ مِمَّا)[2] حوَاهُ ....

لَكِنْ فِيمَا إِحْدَى يَاءَيْه أَصْلِيَّةٌ، كـ«مَرْمِيٍّ» - لُغَتَانِ[3]:

الحَذْفُ، وَهُوَ الكَثِيرُ، والقَلْبُ، وَذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِه فِي البَيْتِ.

وكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَذَا البَيْتِ عُقَيْبَ قَوْلِه:

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ ... .

كَمَا فَعَلَ فِي الكَافِيَةِ[4]، لَكِنِ الأَبْيَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا/ مُرْتَبِطٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ [٢٤٧/أ] فَلَمْ يُمْكِنْ إِدْخَالُهُ[5] فِي أَثْنَائِهَا، فَتَعَيَّنَ تَأْخِيرُهُ عَنْهَا.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ: إِنْ تَقَدَّمَهَا ثَلاثَةُ أَحْرُف فَصَاعِداً، فَالوَجْهُ الحَذْفُ - وَقَدْ تَقَدَّمَ[6] -، وَإِنْ تَقَدَّمَهَا حَرْفَانِ - فَسَيَأْتِي[7]، وَإِنْ تَقَدَّمَهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ - فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِه رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

---

(١) قال أبو حيان: وفي مقدمة طاهر القزويني: جوازاً.
انظر ارتشاف الضرب: ١/ ٢٨٤، الهمع: ٦/ ١٦٥، شرح المرادي: ٥/ ١٣٠، حاشية الصبان: ٤/ ١٨١.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. شرح المكودي: ٢/ ١٥١.

(٣) في الأصل: فيه اثنان. شرح المكودي: ٢/ ١٥١.

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية (٤/ ١٩٢٨):

وَشِبْهُ ذَا اليَا رَابِعاً فَصَاعِداً تُحْذَفُ حَتْماً حَيْثُ كَانَ زَائِداً
كَذَا افْعَلَنْ بِمُشْبِه المَرْمِيِّ والقَلْبُ قَدْ يَأْتِي كَمَرْمَوِيٍّ

(٥) في الأصل: إدخالها. شرح المكودي: ٢/ ١٥١.

(٦) في قوله:

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ لا تُثْبِتَا

ص ٣٥٠/ ٢ من هذا الكتاب.

(٧) في قوله:

=

ونَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيْهِ يَجِبْ   وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى اليَاءِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَنُسِبَ إِلَيْهِ لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيءٌ، بَل يُفْتَحْ ثَانِيْه - وَهِي اليَاءُ المُسَكَّنَةُ المُدْغَمَةُ في الأَخِيْرَة -، فَإِنْ (كَانَ)(١) أَصْلُهُ وَاواً - رَدَدْتَهَا، فَقُلْتَ في «طَيء»: «طَوَوِيٌّ»(٢)، لأَنَّهُ مِنْ «طَوَيْتُ»، وَإِنَّمَا قُلِبَت اليَاءُ الأَخِيْرَةُ وَاواً، وَهِي مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ، كَمَا قُلِبَتْ في «فَتَى» - وَقَدْ تَقَدَّمَ(٣).

وَفُهِمَ أَنَّ اليَاءَ الأُوْلى إِذَا كَانَتْ يَاءً بِالأَصَالَةِ بَقِيَتْ عَلى حَالِهَا، فَنَقُولُ في «حَيٍّ»: «حَيَوِيٌّ».

ثُمَّ قَالَ:

وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ   وَمِثْلُ ذَا في جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَجَبْ

يَعْنِي: أَنَّكَ إِذَا نَسَبْتَ إِلى مُثَنَّىً أَوْ مَجْمُوْعٍ عَلى حَدِّه - حَذَفْتَ العَلامَةَ، وَنَسَبْتَ إِلى وَاحِده، فَنَقُوْلُ في النَّسَبِ إِلى «زَيْدَيْنِ، وَزَيْدِيْنَ»: «زَيْدِيٌّ»(٤).

وَحَمَلَ الشَّارِحُ كَلامَ النَّاظِمِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فِيْمَا يُسَمَّى بِهِ مِنَ المُثَنَّى وَالمَجْمُوْعِ(٥)، وَتَبِعَهُ(٦) المُرَادِي(٧).

قَالَ المَكُوْدِيُّ: «وَفِيْهِ نَظَرٌ، وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْتُ»(٨).

= وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا   مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُوْلِيَا

ص ٣٥٨/٢ من هذا الكتاب.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. شرح المكودي: ٢/١٥١.

(٢) في الأصل: طوى. شرح المكودي: ٢/١٥١.

(٣) في قوله:

.... وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

ص ٣٥٤/٢ من هذا الكتاب.

(٤) في الأصل: وزيدي. انظر شرح المكودي: ٢/١٥١.

(٥) قال ابن الناظم في شرحه (٧٩٩): يحذف من المنسوب ما فيه علامة تثنية أو جمع تصحيح، فيقال فيمن اسمه «زيدان» معرباً بالحروف: «زيدي»، ومن أجراه مجرى «حمدان» قال: «زيداني». انتهى.

(٦) في الأصل: وتبع. شرح المكودي: ٢/١٥١.

(٧) قال المرادي في شرحه (٥/١٣٢): «يحذف من المنسوب إليه أيضاً ما فيه علامة تثنية وجمع تصحيح، كقولك فيمن اسمه «مسلمان»، أو «مسلمون» أو «مسلمات»: «مسلمي». انتهى.

(٨) انظر شرح المكودي: ٢/١٥١. قال ابن حمدون في حاشيته (٢/١٥١): نظره ساقط، وكلا التقريرين صحيح وذلك مبني على الاختلاف في معنى الجمع في قول المصنف بعد: =

وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ حُكْمَ مَا يُسَمَّى بِهِ مِنْ/ النَّوْعَيْنِ عَلى لُغَةِ الحِكَايَةِ - حُكْمُ [٢٤٧/ب] المُثَنَّى وَالمَجْمُوْعِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ ....

يَعْني: أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ قَبْلَ الحَرْفِ المَكْسُوْرِ لأَجْلِ يَاءِ النَّسَبِ يَاءٌ مَكْسُوْرَةٌ مُدْغَمٌ فِيْهَا مِثْلُهَا - حُذِفَت المَكْسُوْرَةُ، كَقَوْلِكَ في «طَيِّبٍ»: «طَيْبِيٌّ»، كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ اليَاءَاتِ وَالكَسْرَةِ.

وَفُهِمَ مِنَ المِثَالِ أَنَّ اليَاءَ إِذَا كَانَتْ مَفْتُوْحَةً لَمْ تُحْذَفْ، نَحْوُ «هَبَيَّخٍ».

وَكَانَ القِيَاسُ عَلى هَذَا في النَّسَبِ إِلى «طَيِّءٍ»: «طَيْئِيٌّ»[١]، لَكِنْ جَاءَ عَلى خِلافِ ذَلِكَ، وعَلى ذَلِكَ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

.... وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ

وَوَجْهُ الشُّذُوْذِ فيْهِ أَنَّ أَصْلَهُ عَلى مُقْتَضَى القِيَاسِ «طَيْئِيٌّ»[٢] بِسُكُوْنِ اليَاءِ، لَكِنْ قَلَبُوا اليَاءَ أَلِفاً، وَاليَاءُ إِنَّمَا تُقْلَبُ قِيَاساً إِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَفَعَلِيٌّ في فَعِيْلَةَ التُزِمْ وَفُعَلِيٌّ في فُعَيْلَةَ حُتِمْ

يَعْني: أَنَّ مَا كَانَ عَلى وَزْنِ «فَعِيْلَةَ» نَحْوُ «حَنِيْفَةَ»[٣]، تُحْذَفُ[٤] مِنْهُ تَاءُ التَّأْنِيْثِ، وَلا تَجْتَمِعُ مَعَ يَاءِ النَّسَبِ، وَتُحْذَفُ مِنْهُ أَيْضاً اليَاءُ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا.

= وَالواحِدَ اذْكُرْ ناسِباً للجمْعِ ....

فمن حمل - كالمرادي والشارح - الجمع على الجمع اللغوي الصادق بالمثنى وجمعي السالم والتكسير خص ما هنا بما بعد التسمية، لئلا يقع التكرار، ومن حمل - كالمكودي - الجمع فيما يأتي على خصوص جمع التكسير عمم هنا فيما قبل التسمية، وفيما بعدها، لأن التكرار منتف. وأطلق المصنف «علم» على جنس العلامة، ويؤخذ من قوله: «علم» أنَّ محل حذف العلامة إذا كان المثنى والجمع معربين بالحروف. وإنما وجب حذف العلامة لئلا يجتمع في اللفظ إعرابان بالحروف وبالحركات على ياء النسب، وإن لم يكن المثنى والمجموع معربين بالحروف، فلا يحذف منهما شيء. انتهى.

(١-٢) في الأصل: طي. شرح المكودي: ٢ / ١٥١، بسكون الياء الأولى كـ«طيبي».
انظر شرح الأشموني: ٤ / ١٨٥ .

(٣) حنيفة: قبيلة من بكر بن وائل، تنتسب إلى حنيفة بن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، من العدنانية، وتتفرع إلى بطون كثيرة.
انظر نهاية الأرب للقلقشندي: ٢٣٨، صبح الأعشى: ١ / ٣٣٩، نهاية الأرب للنويري: ٢ / ٣٣١، معجم قبائل العرب: ١ / ٣١٢ .

(٤) في الأصل: يحذف. شرح المكودي: ٢ / ١٥٢ .

وَإِنْ كَانَ عَلى وَزْنِ «فُعَيْلَة» - بضَمِّ الفَاء -، نَحْوُ «جُهَيْنَةَ»[١] تُحْذَفُ مِنْهُ أَيْضاً التَّاءُ وَاليَاءُ، وَتَبْقَى الفَتْحَةُ الَّتِي قَبْلَ اليَاءِ.

فَنَقُولُ في «حَنِيفَةَ»: «حَنَفِيٌّ»، وَفي «جُهَيْنَةَ»: «جُهَنِيٌّ»[٢].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا ... مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أَوْلِيَا

[٢٤٨/أ] يَعْني: أَنَّهُمْ أَلْحَقُوا بـ«فَعِيلَةَ، وَفُعَيْلَةَ» - بِحَذْفِ اليَاءِ - مَا كَانَ على «فَعِيلٍ / وَفُعَيْلٍ» بِغَيْرِ تَاءٍ، وكَانَ مُعْتَلَّ اللَّامِ، نَحْوُ «عَدِيٍّ، وقُصَيٍّ»، فَتَقُولُ فِيهِمَا: «عَدَوِيٌّ، وَقُصَوِيٌّ».

ثُمَّ مَا ذُكِرَ في «فَعِيلَةَ، وفُعَيْلَةَ» مِنْ حَذْفِ يَاءَيْهِمَا[٣] إِنَّمَا ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُونَا مُعْتَلَّي العَيْنِ أَوْ مُضَعَّفَيْهَا[٤] وَإِلى ذَلِكَ أَشَارَ فَقَالَ:

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ ... هَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَهْ

يَعْني: أَنَّ مَا كَانَ مُعْتَلَّ العَيْنِ أَوْ مُضَعَّفَهَا مِنَ الوَزْنَيْنِ - يُتَمَّمُ، أَيْ: لا يُحْذَفُ يَاؤُهُمَا[٥]، لِثقَلِ التَّضْعِيفِ، وَالإِعْلالِ.

وَمَثَّلَ لـ«فَعِيلَةَ» - بفَتْحِ الفَاءِ -، وَلَمْ يُمَثِّلْ لـ«فُعَيْلَةَ» - بضَمِّهَا وَهُمَا سَوَاءٌ في وُجُوبِ التَّتْمِيمِ، وإِنَّمَا اسْتَغْنَى بـ«فَعِيلَةَ» عَنْ «فُعَيْلَةَ»، لأَنَّ العِلَّةَ مَوْجُودَةٌ فِيهِمَا.

وَفُهِمَ مِنَ البَيْتَيْنِ: أَنَّ مَا كَانَ «فُعَيْل» صَحِيحَ اللَّامِ، مُجَرَّداً مِنَ التَّاءِ - يُتَمَّمُ عَلى الأَصْلِ، نَحْوُ «عَقِيلٍ[٦] وَعُقَيْلٍ»[٧]، فَتَقُولُ فِيهِمَا: «عَقِيلِيٌّ، وَعُقَيْلِيٌّ».

---

(١) جهينة: من قبائل الحجاز العظيمة، تنقسم إلى بطنين كبيرين: مالك، وموسى، وكل بطن منهما فيه عدة أفخاذ. وجهينة أيضاً: من قبائل مصر، تقطن الشرقية والقليوبية وقنا. انظر معجم قبائل العرب: ٢١٤، ٢١٥.

(٢) في الأصل: جهيني. شرح المكودي: ٢/١٥٢.

(٣) في الأصل: تائها. شرح المكودي: ٢/١٥٢.

(٤) في الأصل: ومضعفيهما. شرح المكودي: ٢/١٥٢.

(٥) في الأصل: ياؤها. شرح المكودي: ٢/١٥٢.

(٦) عقيل - بفتح العين -: بطن من الطالبيين، من بني هاشم من العدنانية، وهم بنو عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن عبد مناف. انظر معجم قبائل العرب: ٢/٨٠٠، نهاية الأرب للقلقشندي: ٣٦٥، نهاية الأرب للنويري: ٢/٣٦٠.

(٧) عقيل: - بضم العين - بطن من عامر بن صعصعة من قيس عيلان، من العدنانية. وعقيل أيضاً بطن من بني أسد بن جمهرة من العدنانية، وبطن من بني حرام بن جذام من القحطانية. انظر نهاية الأرب للنويري: ٢/٣٤٠، جمهرة أنساب العرب: ٢٧٣، نهاية الأرب للقلقشندي: ٣٦٦، صبح الأعشى: ١/٣٤١، معجم قبائل العرب: ٢/٨٠١.

ثُمَّ قَالَ:

وَهَمْزُ ذي مَدٍّ يُنَالُ في النَّسَبْ ... مَا كَانَ في تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

يَعْنِي: أَنَّ حُكْمَ المَمْدُوْدِ في النَّسَبِ كَحُكْمِه[1] في التَّثْنِيَة، فَتَقُوْلُ في «حَمْرَاءَ»: «حَمْرَاوِيٌّ»، كَمَا تَقُوْلُ: «حَمْرَاوَان»، وَتَقُوْلُ في «عِلْبَاء، وكِسَاء، وَحَيَاء»: «عِلْبَاوِيٌّ، وكِسَاوِيٌّ، (وحَيَاوِيٌّ»، و«عِلْبَائِيٌّ وكِسَائِيٌّ)[2] وَحَيَائِيٌّ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلكَ كُلُّهُ[3].

ثُمَّ انْتَقَلَ إلى النَّسَبِ إلى المُرَكَّب، وَهُوَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ:

مُرَكَّبٌ تَرْكِيْبَ إِسْنَاد، وَتَرْكِيبَ مَزْجٍ، وتَرْكِيبَ إِضَافَةٍ.

وقَدْ أَشَارَ إلى الأَوَّلِ وَالثَّاني، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا / رُكِّبَ مَزْجاً .... [٢٤٨/ب]

يَعْنِي بِالجُمْلَة: الجُمْلَةَ المُسَمَّى بِهَا، وَهُو تَرْكِيبُ الإِسْنَادِ، فَيُنْسَبُ إلى صَدْرِهَا، وَصَدْرِ[4] المُرَكَّبِ تَرْكِيبَ مَزْجٍ، والمَزْجُ: الخَلْطُ[5].

فَمِثَالُ الجُمْلَة: «بَرَقَ نَحْرُهُ»، فَتَقُوْلُ في النَّسَبِ إلَيْهِ: «بَرَقِيٌّ»، وَمِثَالُ المَزْجِ: «بَعْلَبَكٌّ»، فَتَقُوْلُ في النَّسَبِ إلَيْهِ: «بَعْلِيٌّ»[6].

---

(١) في الأصل: كحمه. شرح المكودي: ٢/١٥٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. شرح المكودي: ٢/١٥٢.

(٣) تقدم ذلك في باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً، في قوله:

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

بِوَاوٍ أوْ هَمْزٍ ....

(٤) في الأصل: وهو صدر. شرح المكودي: ٢/١٥٢.

(٥) انظر اللسان: ٦/٤١٩١ (مزج)، شرح المكودي: ٢/١٥٢، إعراب الألفية: ١٣٥.

(٦) في النسب إلى المركب تركيب مزج خمسة أوجه:

الأول: مقيس اتفاقاً، وهو النسب إلى صدره، فتقول في «بعلبك»: «بعلي»، وكذا حكم «خمسة عشر»، فتقول: «خمسي».

الثاني: أن ينسب إلى عجزه، فتقول: «بكي»، وهذا الوجه أجازه الجرمي، ولا يجيزه غيره، ولم يسمع النسب إلى العجز مقتصراً عليه.

الثالث: أن ينسب إليهما معاً مزالاً تركيبهما، فتقول: «بعلي بكي»، وهذا أجازه قوم منهم أبو حاتم قياساً على قول الشاعر:

تَزَوَّجْتَهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً

وظاهر كلام أبي الحسن الأخفش في الأوسط موافقته.

الرابع: أن ينسب إلى مجموع المركب، فتقول: «بعلبكي». =

ثُمَّ انْتَقَلَ إلى الثَّالث، وَهُوَ المُرَكَّبُ الإضَافِيُّ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ يُنْسَبُ إلى عَجُزِهِ، وقِسْمٌ يُنْسَبُ إلى صَدْرِهِ، وَقَدْ أَشَارَ إلى الأَوَّلِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... ولثَانٍ تَمَّمَا

إضَافَةً مَبْدُوءةً بِابْنٍ أَوْ اب أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

فَهَذه ثَلاثَةُ[١] أَنْوَاعٍ يُنْسَبُ فِيهَا[٢] للعَجُزِ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ مَبْدُوءاً بـ« ابْنٍ» نحو «ابْنِ الزُّبَيْرِ»، فَتَقُولُ في النَّسَبِ إِلَيهِ: «زُبَيْرِيٌّ».

وَثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ مَبْدُوءاً بـ«أَبٍ» وَهِيَ الكِنْيَةُ، نَحْوُ «أَبِي بَكْرٍ»، فَتَقُولُ فِيْهِ: «بَكْرِيٌّ».

وَثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ تَعَرَّفَ بِالثَّانِي، نَحْوُ «غُلامِ زَيْدٍ»، فَتَقُولُ فِيهِ: «زَيْدِيٌّ»، كَذَا قَالَ الشَّارِحُ[٣].

ثُمَّ أَشَارَ[٤] إلى الثَّانِي، وَهُوَ مَا يُنْسَبُ إلى صَدْرِهِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ للأَوَّلِ ....

يَعْنِي: أَنَّ المُضَافَ إنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدَ الثَّلاثَة المَذْكُورَة – نُسِبَ إلى صَدْرِهِ، نَحْوُ «امْرِئِ القَيْسِ»، فَتَقُولُ فِيْهِ: «امْرَئِيٌّ»، فَإِنْ خِيفَ لَبْسٌ نُسِبَ إِلى العَجُزِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فَقَالَ:

.... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

= **الخامس**: أن يبنى من جزئي المركب اسم على «فعلل»، وينسب إليه، قالوا في «حضرموت»: «حضرمي».

وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع. انظر شرح المرادي: ٥/ ١٤٠ – ١٤٢، الهمع: ٦/ ١٥٧٧، شرح الأشموني: ٤/ ١٩٠، شرح الشافية للرضي: ٢/ ٧١ – ٧٤، ارتشاف الضرب: ١/ ٢٧٩، شرح ابن عصفور: ٢/ ٣١٢ – ٣١٣.

(١) في الأصل: الثلاثة. شرح المكودي: ٢/ ١٥٣.

(٢) في الأصل: إلى. بدل: «فيها» شرح المكودي: ٢/ ١٥٣.

(٣) قال ابن الناظم في شرحه (٨٠١): وإذا نسب إلى مضاف، فإن كان صدره معرفاً بعَجُزِه أو كان كنية، حذف صدره ونسب إلى عجزه كقولك في «غلام زيد، وابن الزبير وأبي بكر»: «زيدي، وزبيري، وبكري». انتهى.

(٤) في الأصل: أشا. شرح المكودي: ٢/ ١٥٣.

يَعْني: إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ يُنْسَبُ إِلى الثَّاني، نَحْوُ «عَبْد شَمْسٍ[1]، وَعَبْد مَنَاف[2]، وعَبْد الأَشْهَلِ»[3]، فَتَقُولُ: «شَمْسِيٌّ، / وَمَنَافِيٌّ، وَأَشْهَلِيٌّ»، لأَنَّكَ لَوْ [٢٤٩/أ] نَسَبْتَ إِلى الصَّدْرِ، فَقُلْتَ: «عَبْدِيٌّ» لالْتَبَسَ، فَلَمْ يُدْرَ: هَلْ هُوَ مَنْسُوبٌ لـ«عَبْد شَمْسٍ»، أَوْ لـ«عَبْد مَنَاف»، أَوْ لـ«عَبْد الأَشْهَلِ».

وَهَذَا هُوَ القِسْمُ الرَّابِعُ مِمَّا يُنْسَبُ[4] فيْه للثَّاني.

ثُمَّ إِنَّ الثُلاثِيَّ المَحْذُوْفَ مِنْهُ حَرْفٌ: إِمَّا أَنْ يَكونَ المَحْذُوْفُ الفَاءَ، أَوْ العَيْنَ، أَوْ اللَّامَ.

فَإِنْ حُذِفَ مِنْهُ اللَّامُ، فَهُوَ (إِمَّا)[5] جَائِزُ الجَبْرِ[6]، أَوْ وَاجِبُهُ، وَقَدْ أَشَارَ إِلى الأَوَّلِ فَقَالَ:

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ[7] أُلِفْ
فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ... .

يَعْني: أَنَّ الثُّلاثِيَّ المَحْذُوْفَ مِنْهُ (اللَّامُ)[8]، إِذَا لَمْ يُرَدَّ المَحْذُوْفُ في التَّثْنِيَةِ وَجَمْعَيِ التَّصْحِيحِ - جَازَ جَبْرُهُ، وَإِبقَاؤُهُ على حَالِهِ، فَتَقُولُ في «يَدٍ، وَغَدٍ،

---

(١) عبد شمس هو: عبد شمس بن مناف بن قصي، من قريش من عدنان، جد جاهلي، كان له من الولد: أمية وحبيب وعبد أمية ونوفل وربيعة وعبد العزى وعبد الله.
انظر نهاية الأرب للقلقشندي: ٣٣٧، المحبر: ١٦٢، جمهرة الأنساب: ٦٧، الأعلام: ٤/١٠، معجم قبائل العرب: ٢/٧٢٤.

(٢) عبد مناف هو: عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم القرشي، أبو طالب، والد علي رضي الله عنه وعم النبي ﷺ وكافله ومربيه ومناصره، ولد بمكة سنة ٨٥ ق.هـ، وتوفي فيها سنة ٣ ق.هـ، فقال الرسول ﷺ: ما نالت قريش مني شيئاً أكرهه حتى مات أبو طالب.
انظر طبقات ابن سعد: ١/٧٥، الأعلام: ٤/١٦٦، شواهد المغني: ١/٣٩٦، الخزانة: ٢/٧٥.

(٣) عبد الأشهل هو: عبد الأشهل بن جشم بن الحارث من بني النبيت، من الأوس، من قحطان، جد جاهلي، من نسله سعد بن معاذ الأوسي الأنصاري وكثير من الصحابة رضوان الله عليهم.
انظر نهاية الأرب للقلقشندي: ٣٣٥، جمهرة الأنساب: ٣١٩، الأعلام: ٣/٢٦٩، معجم قبائل العرب: ٢/٧٢٢.

(٤) في الأصل: القسم الذي ينسب. شرح المكودي: ٢/١٥٣.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٤.

(٦) في الأصل: الحذف. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٤.

(٧) في الأصل: يك في رده. انظر الألفية: ١٨٧.

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٤.

وَدَمٍ»: «يَدِيٌّ وَيَدَوِيٌّ، وَغَدِيٌّ وَغَدَوِيٌّ، وَدَمِيٌّ وَدَمَوِيٌّ»، لأَنَّكَ تَقُولُ في تَثْنِيَتِهَا[١]: «يَدَان، وَغَدَان، وَدَمَان»[٢].

وَفي نَحْوُ «ثُبَة»[٣]: «ثُبِيٌّ وَثُبَوِيٌّ»، لأَنَّكَ تَقُولُ في جَمْعِهَا: «ثُبَاتٌ» بِغَيْرِ رَدٍّ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلى الثَّانِي (بِقَوْلِه)[٤]:

.... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

يَعْنِي: أَنَّ مَا جُبِرَ في التَّثْنِيَةِ وجَمْعَي التَّصْحِيْحِ - جُبِرَ في النَّسَبِ وُجُوْبَاً، نَحْوُ «أَب، وَأَخٍ، وَعِضَةٍ[٥]، وَسَنَة»، فَتَقُوْلُ: «أَبَوِيٌّ، وَأَخَوِيٌّ، وَعِضَوِيٌّ، وَسَنَهِيٌّ، أَوْ سَنَوِيٌّ» عَلى الخِلافِ في لامِهَا، لأَنَّكَ تَقُوْلُ في التَّثْنِيَةِ: «أَخَوَانِ، وَأَبَوَانِ»، وفي الجَمْعِ: «عِضَوَاتٍ، وَسَنَوَاتٍ، أَوْ سَنَهَاتٍ».

[٢٤٩/ب] ثُمَّ قَالَ/:

وَبِأَخٍ أُخْتَاً وبِابْنٍ بِنْتَا أَلْحِقْ وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ التَّا

يَعْنِي: أَنَّ «أُخْتَاً» إِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهَا، قُلْتَ: «أَخَوِيٌّ»، كَمَا تَقُوْلُ في النَّسَبِ إِلى أَخٍ»، وَإِذَا نَسَبْتَ إِلى «بِنْتٍ»، قُلْتَ: «بَنَوِيٌّ»، كَمَا تَقُوْلُ في النَّسَبِ إِلى «ابْنٍ».

أَمَّا إِلْحَاقُهُ[٦] «أُخْتَاً» بـ«أَخٍ» فَلا إِشْكَالَ فِيْهِ، وَأَمَّا إِلْحَاقُهُ «بِنْتَاً» بـ«ابْنٍ»

---

(١) في الأصل: تثنيتهما. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٥٤.

(٢) ومذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه، وإن كان أصله السكون، فتقول: «يدوي، ودموي، وغدوي» بالفتح فيه. وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول: يديي، ودميي، وغدوي» بالسكون فيهما، لأنه أصل العين في هذه الكلمات، وحكى عنه أبو حيان أنه رجع في الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعاً من العرب. قال المرادي: والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع.
انظر الكتاب: ٢/ ٧٩، شرح المرادي: ٥/ ١٤٥، ارتشاف الضرب: ١/ ٢٨٦، شرح الأشموني: ٦/ ١٦٧-١٦٨، شرح الشافية للرضي: ٢/ ٦٣، المقتضب: ٣/ ١٥٢، المنصف لابن جني: ١/ ٦٣-٦٤.

(٣) «ثبة» هنا محذوف اللام، وهو بمعنى الجماعة من الناس. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٥٤، اللسان: ١/ ٤٧٠ (ثبا).

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٥٤.

(٥) «عضة» وجمعه «عضاة» وهو كل شجر له شوك، وقيل: أعظم الشجر، وقيل: اسم يقع على ما عظم من شجر الشوك وطال واشتد شوكه، انظر اللسان: ٤/ ٢٩٩١ (عضه)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٥٤.

(٦) في الأصل: إلحاق. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٥٤.

فَفيْه نَظَرٌ، لأَنَّ النَّسَبَ إلى «ابْنٍ» يَجُوزُ فيْه: «ابْنِيٌّ، وبَنَوِيٌّ»، فَمنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّ «بنْتَاً» يُقَالُ في النَّسَبِ إِلَيْهَا: «بَنويٌّ» فَقَطٌ والعُذْرُ لَهُ في ذَلكَ: أَنَّهُ أَحَالَ عَلى مَنْ قَالَ في «ابْنٍ»: «بَنَوِيٌّ»، وَلا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلى مَنْ[1] قَالَ: «ابْنِيٌّ» لِعَدَمِ هَمْزَةِ الوَصْلِ في «بِنْتٍ».

هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ في النَّسَبِ إلى «أُخْتٍ (وبِنْتٍ)[2]» مَذْهَبُ الجُمْهُورِ[3]، وَخَالَفَ يُونُسُ في ذَلِكَ، وَعَلَيْه نَبَّهَ بِقَوْلِه:

.... وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ التَّا

يَعْنِي: أَنَّ يُونُسَ يَقُوْلُ في النَّسَبِ إلى «أُخْتٍ»: «أُخْتِيٌّ»، وَإِلى «بِنْتٍ»: «بِنْتِيٌّ»[4].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيْهِ ذُوْ لِيْنٍ كَلا ولائِي

يَعْنِي: أَنَّكَ إِذَا نَسَبْتَ إِلى اسْمٍ عَلى حَرْفَيْنِ، ثَانِيْه حَرْفُ لِيْنٍ - وَجَبَ أَنْ تُضعِّفَ الثَّانِي، فَتَقُوْلُ في «لَوْ، وكَيْ، وَلا» مُسَمَّى بِهَا: «لَوَوِيٌّ، وكَيَوِيٌّ، ولائِيٌّ»، وفي ذَلكَ نَظَرٌ، لأَنَّ مَا يُسَمَّى[5] به ممَّا ثَانِيْه ذُوْ لِيْنٍ - يَجبُ تَضْعِيْفُهُ، وَجَعْلُه مِنْ ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ، دُوْنَ نَسَبٍ، وَتَقَدَّمَ مِثْلُ ذَلكَ عِنْدَ ذِكْرِ «مَا» في التَّصْغِيْرِ[6].

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلى / المَحْذُوْفِ الفَاءِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى: [٢٥٠/أ]

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وفَتْحُ عَيْنِه التُزِمْ

---

(١) في الأصل: ما. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٥٤.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٥٤.

(٣) وهو مذهب الخليل وسيبويه أيضاً.
انظر الكتاب: ٢/ ٨١، شرح المرادي: ٥/ ١٤٥، الهمع: ٦/ ١٧٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ٧٣٣، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٩٥٥، شرح ابن عصفور: ٢/ ٣١٥، ارتشاف الضرب: ١/ ٢٨٨.

(٤) فينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء، لأن التاء فيهما للإلحاق وليست للتانيث. وأبو الحسن الأخفش يحذف التاء ويبقي ما قبل تاء الإلحاق على ما هي عليه من الحركات فيقول في النسب إلى «أخت وبنت»: «أخوي وبنتي».
انظر الكتاب: ٢/ ٨١، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٣٤، شرح المرادي: ٥/ ١٤٥، تاج علوم الادب: ٢/ ٥٤٨، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٩٥٥، ارتشاف الضرب: ١/ ٢٨٨، الهمع: ٦/ ١٧٠.

(٥) في الأصل: مسمى. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٥٥.

(٦) انظر ص ٣٤٤/ ٢ من هذا الكتاب.

يَعْني: أَنَّ مَا حُذفَتْ منْهُ الفَاءُ، وكَانَتْ لامُهُ يَاءً، كـ« شيَةٍ[١] »، ودية» يَجبُ جَبْرُه، يَعْني: رَدُّ مَا حُذفَ منْهُ، وَهُوَ الوَاوُ، وَيُفْتحُ عَيْنُهُ، فَتَقُولُ: « وِشَوِيٌّ، وَوِدَوِيٌّ »[٢].

وَفِي قَوْلِه: « فَتْحُ عَيْنِه التَزِمْ » مُوافَقَةٌ لِمَذْهَبِ سِيْبَوَيهِ[٣]، والأَخْفَشُ يَتْرُكُهَا سَاكِنَةً، فَيَقُولُ: « وِشْيِيٌّ »[٤].

وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ المَحْذُوْفَ الفَاءِ، إِذَا كَانَ لامُهُ غَيْرَ يَاءٍ – لَمْ يُرَدَّ، نَحْوُ « عِدَّةٍ » فَتَقُوْلُ فيْه: « عِديٌّ »، وَفِي[٥] « صِفَةٍ »: « صِفيٌّ ».

وَفُهِمَ أَيْضاً أَنَّ المَحْذُوْفَ العَيْنِ لا يُرَدُّ[٦] مَحْذُوْفُهُ، لِسُكُوْتِه عَنْهُ، نَحْوُ « مُذْ » مُسَمَّىً بِهَا، فَإِنَّ أَصْلَهَا « مُنْذُ »[٧].

---

(١) في الأصل: لشيه. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٥.

(٢) في الأصل: لشيه. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٥. قال ابن عصفور في شرح الجمل (٢/٣١٥): «وإنما لزم الرد فيما ثانيه حرف علة، لانك إذا أردت النسبة إلى مثل «شية» حذفت التاء، فيبقى الاسم على حرفين، ثانيه حرف علة، وذلك لا يوجد، لما يؤدي إليه من بقاء الاسم على حرف واحد في التنوين، لأن حرف العلة تستثقل فيه الحركة فتحذف، فيبقى ساكناً والتنوين ساكن فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين، فيبقى الاسم على حرف واحد، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد، فلزم الرد لذلك، ما لم يكن الاسم المحذوف اللام فيه تاء الإلحاق أو همزة فصل». انتهى. وانظر المقتضب: ٣/١٥٦، التبصرة والتذكرة: ٢/٦٠٠.

(٣) قال سيبويه في الكتاب (٢/٨٥): وتقول في الإضافة إلى «شية»: «وشوي» لم تسكن العين، كما لم تسكن الميم إذا قلت: «دموي».
انظر شرح ابن عصفور: ٢/٣١٥، شرح المرادي: ٥/١٤٨، المقتضب: ٣/١٥٦، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٥٧، شرح المكودي: ٢/١٥٥، التبصرة والتذكرة: ٢/٦٠٠، ارتشاف الضرب: ١/٢٨٥.

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٥٨، شرح المكودي: ٢/١٥٥، شرح ابن عصفور: ٢/٣١٥، شرح المرادي: ٥/١٤٩، التبصرة والتذكرة: ٢/٦٠٠، المقتضب: ٣/١٥٦، ارتشاف الضرب: ١/٢٨٥.

(٥) في الأصل: ولي.

(٦) في الأصل: ترد. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٥.

(٧) هذا مذهب الجمهور. وذهب ابن ملكون إلى ان «مذ» ليست محذوفة من «منذ»، قال: لان الحذف والتصريف لا يكون في الحروف، ورده الشلوبين بتخفيف «إن» وأخواتها، وقال المالقي: الصحيح انه إذا كان اسماً فهو مقتطع من «منذ»، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه.
انظر الجنى الداني: ٣٠٤، ٣٠٥، رصف المباني للمالقي: ٣٢١-٣٢٢، مغني اللبيب: ٢/٤٤٣-٤٤، الهمع: ٣/٢٢٠-٢٢٢، شرح الرضي: ٢/١١٧، ارتشاف الضرب: ٢/٢٤١.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَالوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً للجمعِ إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بالوضْعِ

يَعْنِي: إِذَا نَسَبْتَ إلى جَمْعٍ بَاقٍ عَلَى جَمْعِيَّتِه[1] ولَمْ يُشَابِهْ فِي الوَضْعِ المُفْرَدَ - جِيءَ بِوَاحِدِهِ وَنُسِبَ إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ فِي النَّسَبِ إلى (« فَرَائِضَ: فَرَضِيٌّ ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه:

إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالوَضْعِ

أَنَّهُ إِذَا شَابَهَهُ نُسِبَ إِلى)[2] لَفْظِه.

وَشَمِلَ نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: ما أُهْمِلَ وَاحِدُهُ، كـ« عَبَادِيْدَ »[3].

وَالآخَرُ: مَا يُسَمَّى به، كـ« أَنْصَارٍ »[4].

فَتَقُوْلُ فِيْهِمَا: « عَبَادِيْدِيٌّ، وأَنْصَارِيٌّ ».

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ النَسَبَ يَكُوْنُ بالياءِ المُشَدَّدَةِ المَذْكُوْرَةِ - كَمَا تَقَدَّمَ - وَيَكُوْنُ بِأَوْزَانٍ نَبَّهَ عَلَيْهَا، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَمَعَ فَاعِلٍ وفَعَّالٍ فَعِلْ فِي نَسَبٍ أغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ / [٢٥٠/ب]

فَذَكَرَ ثَلاثَةَ أَوْزَانٍ:

الأَوَّلُ: « فَاعِلٌ » بِمَعْنَى: صَاحِب كَذَا، نَحْوُ « تَامِرٍ، وَلابِنٍ، وكَاسٍ » أَيْ: صَاحِب تَمْرٍ، وَصَاحِب لَبَنٍ، وَصَاحِب كُسْوَة.

الثَّانِي: « فَعَّالٌ » فِي الحِرَفِ غَالِباً، نَحْوُ « حَدَّادٍ، وَقَزَّازٍ ».

- و« فَعِلٌ » بِمَعْنَى: صَاحِبِ كَذَا، نَحْوُ « طَعِمٍ، وَلَبِسٍ » بِمَعْنَى: ذِي طَعَامٍ، وَذِي لِبَاسٍ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرِّرا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

---

(١) في الأصل: جمعية. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٥٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٥٥.

(٣) العباديد: الفرق، فمن الناس والخيل الذاهبون في كل وجه وطريق، وهو أيضاً: الآكام والأطراف البعيدة. انظر اللسان: ٤/ ٢٧٨٠، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٥٥، حاشية الصبان: ٤/ ١٩٨.

(٤) أنصار: هو في الأصل جمع «ناصر»، ثم صار علماً على قبيلتي الأوس والخزرج. انظر اللسان: ٦/ ٤٤٣٩-٤٤٤٠، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٥٥.

يَعْنِي: أَنَّ ما خَالَفَ ما قَدَّمْتُهُ مِنَ الأَحْكَامِ وَالضَّوَابِطِ في النَّسَبِ - يَقْتَصِرُ عَلى مَا نُقِلَ مِنْهُ، أَيْ: يُحْفَظُ وَلا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ كَثِيرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ في المَنْسُوْبِ إلى «البَصْرَةِ»: «بِصْرِيٌّ» بِكَسْرِ البَاءِ، وَإلى «الدَّهْرِ»: «دُهْرِيٌّ» بِضَمِّ الدَّالِ[١]، وإلى «مَرْوَ»[٢]: «مَرْوَزِيٌّ» بِزِيَادَةِ الزَّاي.

---

(١) وهذا يقال للشيخ الكبير الذي عاش طويلاً، والقياس فتح الدال.
انظر التصريح على التوضيح: ٢/٣٣٧، حاشية ابن حمدون: ٢/١٥٦، اللسان: ٢/١٤٤٠، حاشية الخضري: ٢/١٧٥.

(٢) مرو: قال البكري: مدينة بفارس معروفة، وذكر ياقوت في المعجم: مرو الروذ: مدينة قريبة من مرو الشاهجان بينهما خمسة أيام، وهي على نهر عظيم نسبت إليه، وهي أصغر من مرو الأخرى، ومرو الشاه جان: وهي أشهر مدن خراسان، وقصبتها، وهي العظمى بينهما وبين نيسابور سبعون فرسخاً.
انظر معجم ما استعجم للبكري: ٤/١٢١٦، معجم البلدان: ٥/١١٢، مراصد الاطلاع: ٣/١٢٦٢.

الباب السابع والستون

الوقف

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

الـوَقْفُ

الوَقْفُ: قَطْعُ النُّطْقِ عِنْدَ آخِرِ الكَلِمَةِ.

وَإِنْ كَانَ المَوْقُوفُ عَلَيْهِ مُنَوَّناً فَفِيْهِ(١) ثَلاثُ لُغَاتٍ:

- حَذْفُ التَّنْوِيْنِ مُطْلَقاً، وَتَسْكِيْنُ مَا قَبْلَهُ، نَحْوُ «قَامَ زَيْدْ، وَرَأَيْتَ زَيْدْ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدْ»(٢).

- وَإِبْدَالُ التَّنْوِيْنِ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهُ مُطْلَقاً، نَحْوُ «قَامَ زَيْدو، ورَأَيْتُ زَيْدا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدي»(٣).

- وَحَذْفُهُ بَعْدَ ضَمَّةٍ(٤)، أَوْ كَسْرَةٍ، وَإِبْدَالُهُ أَلِفاً بَعْدَ فَتْحَةٍ.

وَهَذه (هي)(٥) اللُّغَةُ الفَصِيْحَةُ(٦)، وَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ النَّاظِمُ عَلَيْهَا، فَقَالَ:

تَنْوِيْناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا / [٢٥١/أ]

---

(١) في الأصل: فيه. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٦.

(٢) ذكر ذلك أبو الحسن وقطرب وأبو عبيدة والكوفيون، ونسبها ابن مالك إلى ربيعة.
انظر شرح المرادي: ٥/١٥٥، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٨٠، ارتشاف الضرب: ١/٣٩٢، التسهيل: ٣٢٨، شرح الأشموني: ٤/٢٠٤، الهمع: ٦/٢٠٠.

(٣) ونسب ابن مالك هذه اللغة إلى الأزد، وقيده غيره بأزد السراة، وزعم المازني أنها لغة قوم من اليمن ليسوا فصحاء. انظر شرح المرادي: ٥/١٥٥، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٨١، ارتشاف الضرب: ١/٣٩٣، التسهيل: ٣٢٨، شرح الأشموني: ٤/٢٠٤، الهمع: ٦/٢٠١.

(٤) في الأصل: الضمة. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٦.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٦.

(٦) وهي لغة سائر العرب. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٨١، شرح الأشموني: ٤/٢٠٤، شرح المرادي: ٥/١٥٥، شرح المكودي: ٢/١٥٦.

يَعْنِي: أَنَّ التَّنْوِيْنَ إِذَا كَانَ إِثْرَ فَتْحَةٍ جَعَلْتَهُ - أَي: التَّنْوِيْنَ - أَلِفاً، وإِذَا كَانَ إِثْرَ غَيْرِ فَتْحٍ حَذَفْتَه.

وَشَمِلَ غَيْرُ الفَتْحِ[1]: الضَّمَّ والكَسْرَ، وَالمُرَادُ بِالفَتْحِ: فَتْحُ الإِعْرَابِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

يَعْنِي: أَنَّ (صِلَةَ)[2] هَاءِ الضَّمِيْرِ في الوَقْفِ، إِذَا كَانَتْ[3] صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ - حُذِفَتْ[4]، وشَمِلَ الضَّمَّ والكَسْرَ، نَحْوُ «رَأَيْتُهُ، وَمَرَرْتُ بِهِ»، فَتَقِفُ عَلَيْهِمَا بِالسُّكُوْنِ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «غَيْرِ الفَتْحِ» أَنَّ الوَاقِعَةَ بَعْدَ الفَتْحِ لا تُحْذَفُ، وَهِي ضَمِيْرُ المُؤَنَّثِ نَحْوُ «رَأَيْتُهَا، وَمَرَرْتُ بِهَا»، وَالمُرَادُ بِالفَتْحِ: فَتْحُ البِنَاءِ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «فِي سِوَى اضْطِرَارِ» أَنَّ الوَقْفَ يَأْتِي عَلى الوَاوِ وَاليَاءِ في الاضْطِرَارِ[5].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَأَشْبَهَتْ إِذاً مُنَوَّناً نُصِبْ فَأَلِفاً فِي الوَقْفِ نُوْنُهَا قُلِبْ

يَعْنِي: أَنَّ «إِذَنْ» الَّتِي هِي مِنَ النَّوَاصِبْ يُوْقَفُ عَلَيْهَا بِإِبْدَالِ النُّوْنِ أَلِفاً، لِشَبَهِهِ بِالتَّنْوِيْنِ بَعْدَ الفَتْحِ، فَتَقُوْلُ: «إِذَا»[6].

---

(١) في الأصل: فتح. انظر شرح المكودي: ١/١٥٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٧.

(٣) في الأصل: كان. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٧.

(٤) في الأصل: حذفته. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٧.

(٥) نحو قول رؤبة:

وَمَهْمَه مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِه سَمَاؤُهُ

بإثبات الواو فيهما لفظاً، لأن صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين. وقوله:

تَجَاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عَنْ قِتَاله إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلى ضَوْءِ نَارِه

بإثبات الياء فيهما لفظاً لا خطاً كما تقدم، والضمير لـ«هند» هو علم رجل. انظر التصريح على التوضيح: ٢/٣٣٩. أوضح المسالك: ٢٨٦.

(٦) وهو مذهب أبي علي والجمهور. انظر ارتشاف الضرب: ١/٣٩٣، الهمع: ٦/٢٠٥، شرح المرادي: ٥/١٥٩، الجنى الداني: ٣٦٥، شرح الأشموني: ٤/٢٠٦، التصريح على التوضيح: ٢/٣٣٩، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٨١، شرح الشافية للرضي: ٢/٢٧٩.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «وَأَشْبَهَتْ» أَنَّ الوَقْفَ عَلَيْهَا بالأَلف على خلاف الأَصْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلشَّبَه، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ بَعْضُهُمُ الوَقْفَ عَلَيْهَا بِالنُّوْنِ عَلَى الأَصْلِ[١].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَحَذْفُ يَا المَنْقُوْصِ ذِي التَّنْوِيْنِ مَا ... لَمْ يُنْصَبَ اولَى مِنْ ثُبُوْتٍ فَاعْلَمَا

يَعْني: أَنَّ حَذْفَ اليَاء مِنَ المَنْقُوْصِ، إِذَا كَانَ غَيْرَ مَنْصُوْبٍ أَوْلَى مِنْ/ [٢٥١/ب] ثُبُوتِهَا، (فَشَمِلَ)[٢] المَرْفُوْعَ نَحْوُ «هَذَا قَاضٍ»، وَالمَجْرُوْرَ نَحْوُ «مَرَرْتُ بِقَاضٍ» بِحَذْفِ اليَاء فِيْهِمَا.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «ما لَمْ يُنْصَبْ» أَنَّ اليَاءَ لا تُحْذَفُ مِنَ المَنْصُوْبِ.

وَفُهِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ في قَوْلِه[٣]:

تَنْوِيْناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا

أَنَّ المَنْقُوْصَ المُنَوَّنَ المَنْصُوْبَ يُبْدَلُ فِيْهِ التَّنْوِيْنُ أَلِفاً، نَحْوُ «رَأَيْتُ قَاضِياً»[٤].

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «أَوْلَى» أَنَّ جَوَازَ الوَقْفِ عَلَيْهِمَا بِاليَاءِ مَرْجُوْحٌ، نَحْوُ «هَذَا قَاضِي، وَمَرَرْتُ بِقَاضِي».

هَذَا حُكْمُ المَنْقُوْصِ المُنَوَّنِ، وَأَمَّا غَيْرُ المُنَوَّنِ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِيْنِ بِالعَكْسِ ... .

يَعْني: أَنَّ المَنْقُوْصَ غَيْرَ المُنَوَّن بالعَكْسِ مِنَ المُنَوَّن، فَإِثْبَاتُ اليَاءِ فِيْهِ أَوْلى مِنْ حَذْفِهَا، نَحْوُ «هَذَا القَاضِي، وَمَرَرْتُ بِالقَاضِي».

---

(١) ونقل عن المازني والمبرد واختاره ابن عصفور.
انظر شرح المرادي: ٥/١٥٩، شرح ابن عصفور: ٢/١٧٠، التصريح على التوضيح: ٢/٣٣٩، الهمع: ٦/٢٠٥، شرح الأشموني: ٤/٢٠٦، ارتشاف الضرب: ١/٣٩٣، الجنى الداني: ٣٦٥، شرح الشافية للرضي: ٢/٢٧٩.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٧.

(٣) في الأصل: تقدم وقوله. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٧.

(٤) قال المرادي في شرحه (٥/١٦١): «وحكى الأبدي: أن من العرب من يقف عليها بحذف التنوين»، وعلى ذلك بنى المتنبي قوله:

أَلا أَذْنٌ فَمَا أَذْكَرْتَ نَاسِي

وَيَعْنِي بِغَيْرِ ذِي التَّنْوِينِ: المَقْرُونَ[١] (بـ«أَلْ»)[٢].

وَمَا ذَكَرَهُ[٣] مِنْ أَنَّهُ عَكْسُ المُنَوَّنِ إِنَّمَا ذَلِكَ فِي المَرْفُوعِ وَالمَجْرُورِ - كَمَا مَثَّلَ -، وَأَمَّا المَنْصُوبُ فَلَيْسَ فِي الوَقْفِ (عَلَيْهِ)[٤] إِلا إِثْبَاتُ اليَاءِ.

وَإِنْ كَانَ المَنْقُوصُ مَحْذُوفَ العَيْنِ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلا وَجْهٌ وَاحِدٌ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.... وَفِي نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِي

يَعْنِي: أَنَّ نَحْوَ «مُرٍ» اسْمِ فَاعِلٍ مِنْ «أَرَى»[٥] إِذَا وُقِفَ عَلَيْهِ لَزِمَ[٦] رَدُّ اليَاءِ، فَتَقُولُ: «هَذَا مُرِي، وَمَرَرْتُ بِمُرِي»، وَإِنَّمَا لَزِمَ فِيهِ رَدُّ اليَاءِ لِكَثْرَةِ مَا حُذِفَ مِنْهُ، فَإِنَّ أَصْلَهُ: «مُرْئِي»، عَلَى وَزْنِ «مُفْعِلٍ»، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ، وَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ،/ وَفُعِلَ بِاليَاءِ مَا فُعِلَ بِيَاءِ «قَاضٍ» وَنَحْوِهِ، مِنْ حَذْفِ حَرَكَتِهِ وَحَذْفِهِ، لالْتِقَائِهِ مَعَ التَّنْوِينِ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ أُصُولِ الكَلِمَةِ إِلاَّ الرَّاءُ، فَلَوْ سَكَّنُوهَا فِي الوَقْفِ لَكَانَ ذَلِكَ إِجْحَافاً بِهَا. [٢٥٢/أ]

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ المَوْقُوفَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مُتَحَرِّكاً، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ تَاءَ تَأْنِيثٍ أَوْ غَيْرَهَا.

فَإِنْ كَانَ تَاءَ تَأْنِيثٍ - وُقِفَ عَلَيْهَا بِالسُّكُونِ خَاصَّةً، وَهُوَ الأَصْلُ.

وَإِنْ كَانَ غَيْرَهَا - جَازَ فِيهِ السُّكُونُ، وَالرَّوْمُ، وَالإِشْمَامُ، وَالتَّضْعِيفُ، وَالنَّقْلُ، وَذَلِكَ بِشُرُوطٍ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الأَوَّلِ وَالثَّانِي، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

يَعْنِي: أَنَّ غَيْرَ تَاءِ التَّأْنِيثِ مِنَ المُحَرَّكِ - يَجُوزُ تَسْكِينُهُ وَرَوْمُهُ، وَالأَصْلُ التَّسْكِينُ.

---

(١) في الأصل: والمقرون. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٧.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٧.

(٣) في الأصل: وما ذكر. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٧.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٧.

(٥) أصل الماضي: «أرأى» بهمزتين بينهما راء ساكنة على وزن «أكرم»، نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الراء قبلها، وحذفت الهمزة تخفيفاً، ومضارعه: «يرى»، وأصله: «يرئي»، ففعل به ما ذكر بالماضي. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٥٨.

(٦) في الأصل: لزوم. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٧.

وَأَمَّا الرَّوْمُ: فَهُوَ إِخْفَاءُ الصَّوْتِ بِالحَرَكَةِ(١)، وَيَجُوزُ في الحَرَكَاتِ الثَّلاثِ(٢).

وَفُهِمَ مِنْ اسْتِثْنَائِه هَاءَ التَّأْنِيث: أَنَّهُ لا يَجُوزُ فِيهَا ما جَازَ في غَيْرِهَا مِنَ التَّحَرُّكِ، وَسَنُبَيِّنُ بَعْدُ كَيْفَ يُوقَفُ عَلَيْهَا.

ثُمَّ أَشَارَ إِلى الثَّالِث، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

أَوْ أَشْمِمْ الضَّمَّةَ ....

الإِشْمَامُ: هُوَ الإِشَارَةُ بالشَّفَتَيْنِ إِلى الحَرَكَة، حَالَ سُكُوْنِ الحَرْفِ(٣).

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «الضَّمَّةَ» أَنَّهُ مَخْصُوْصٌ بِهَا، وَلا يَجُوزُ في الفَتْحَة، ولا في الكَسْرَة.

ثُمَّ أَشَارَ إِلى الرَّابِعِ فَقَالَ:

.... أَوْ قِفْ مُضْعِفَا مَا/ لَيْسَ هَمزاً أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا [٢٥٢/ب]

(مُحَرَّكَاً)(٤) ....

يَعْنِي: أَنَّهُ يَجُوزُ الوَقْفُ عَلى المُتَحَرِّك - غَيْر التَّاء - بِالتَّضْعِيْفِ، بِشَرْطِ أَنْ لا يَكُوْنَ هَمْزَةً، وَلا حَرْفَ عِلَّةٍ، وَأَنْ يَكُوْنَ قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ.

---

(١) وقال السيد الشريف: الروم: أن تاتي بالحركة الخفيفة بحيث لا يشعر به الأصم.
انظر التعريفات للسيد الشريف: ١١٢، الهمع: ٦/ ٢٠٧، شرح المكودي: ٢/ ١٥٨، شرح الاشموني: ٤/ ٢٠٩، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٩٨٩، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٧، شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٧٥، معجم المصطلحات النحوية: ٩٦، معجم مصطلحات النحو: ١٤٥، النشر في القراءات العشر: ٢/ ١٢١.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية (٤/ ١٩٨٩): «وهو عند النحويين جائز في الحركات الثلاث، وعند الفراء يجوز في الضمة والكسرة، ولا يجوز في الفتحة». وقال أبو حيان في الارتشاف (١/ ٣٩٧): «ومذهب الجمهور جوازه في الفتحة، وقال أبو الحسن ابن الباذش: «زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لخفته، والناس على خلاف».
وانظر شرح المرادي: ٥/ ١٦٧، شرح الأشموني: ٤/ ٢١٠، الهمع: ٦/ ٣٠٧-٢٠٨، النشر في القراءات العشر: ٢/ ١٢٦.

(٣) وقال السيد الشريف: الإشمام: تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم، ولكن لا يتلفظ به تنبيهاً على ضم ما قبلها، أو على ضمة الحرف الموقوف عليه، ولا يشعر به الأعمى.
انظر التعريفات للسيد الشريف: ٢٧، شرح المكودي: ٢/ ١٥٨، الهمع: ٦/ ٢٠٨، النشر في القراءات العشر: ٢/ ١٢١، شرح الاشموني: ٤/ ٢٠٩، شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٧٥، شرح المرادي: ٥/ ١٦٧، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٩٨٩، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٧، معجم مصطلحات النحو: ١٧٧٥، معجم المصطلحات النحوية: ١١٩.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٥٨.

وَهَذه الشُّرُوطُ كُلُّهَا مَفْهُومَةٌ منَ البَيْت، فَتَقُولُ في «جَعْفَرٍ، وَضَارِبٍ، وَدِرْهَمٍ»: «جَعْفَرّ، وَضَارِبّ، وَدِرْهَمّ» بالتَّضْعِيف.

ثُمَّ أَشَارَ إلى الخَامس فَقَالَ:

.... وحَرَكَاتٍ(١) انْقُلا لِسَاكِنٍ تَحْرِيْكُهُ(٢) لَن(٣) يُحْظَلا

يَعْني: أَنَّهُ يَجُوزُ(٤) نَقْلُ حَرَكَةِ الحَرْفِ المَوْقُوفِ عَلَيْه إِلى مَا قَبْلَهُ، وَذَكَرَ لَهُ في هَذَا البَيْتِ شَرْطَيْن:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ سَاكِناً وَهُو قَوْلُهُ: «لِسَاكِنٍ»، وَاحْتَرَزَ (بِهِ)(٥) مِنَ المُتَحَرِّك، فَلا يُنْقَلُ إِلَيْه.

وَالآخَرُ: أَنْ يَكُونَ السَّاكِنُ مِمَّا يَقْبَلُ الحَرَكَةَ، وَشَمِلَ الأَلفَ، لِتَعَذُّرِ حَرَكَتِه، نَحْوُ «دَار»، وَالوَاوَ وَاليَاءَ، لِثقَلِ الحَرَكة فيْهِمَا، نَحْوُ «قِنْدِيْلٍ، وَعُصْفُورٍ»، وَالمُضَعَّفَ، نَحْوُ «الجَدّ»، لأَنَّ نَقْلَهُ يَسْتَلْزِمُ فَكَّهُ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ في غَيْرِ الضَرُورَة.

وَبَقي عَلَيْه شَرْطٌ ثَالثٌ خلافيٌّ، أَشَارَ إِلَيْه، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوْزِ لا يَــرَاهُ بَـصْرِيٌّ وَكُـوفٍ نَقَــلاَ

يَعْني: أَنَّ البَصْرِيِّينَ مَنَعُوا نَقْلَ الفَتْحَة إِذَا كَانَ المَنْقُوْلُ منْهُ غَيْرَ هَمْزَة، فَلا يُقَالُ في «رَأَيْتُ الحِصْنَ»: «(رَأَيْتُ الحِصَنْ)»(٦)، لأَنَّ المَفْتُوحَ إِذَا كَانَ مُنَوَّناً — لَزِمَ مِنَ النَقْلِ حَذْفُ أَلف التَّنْوِيْنِ، وَحُمِلَ عَلَيْه غَيْرُ المُنَوَّن.

وَأَجَازَ ذَلِكَ الكُوفيُّونَ(٧).

[٢٥٣/أ] وفُهِمَ/ مِنْ قَوْلِه: «سِوَى المَهْمُوْزِ» أَنَّ نَقْلَ الفَتْحَةِ مِنَ المَهْمُوْزِ جَائِزٌ عِنْد

---

(١) في الأصل: أو حركات. انظر الألفية: ١٩٠.

(٢) في الأصل: تحريحكه. انظر الألفية: ١٩٠.

(٣) في الأصل: ان. انظر الألفية: ١٩٠.

(٤) في الأصل: يجو. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٩.

(٥-٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٩.

(٧) ونقل عن الجرمي والأخفش أنهما أجازاه مطلقاً كالكوفيين، ونقل عن الأخفش أيضاً أنه أجازه في المنون على لغة من قال: «ورأيت بكر» بفتح الباء، والكاف، وهم ربيعة.

انظر في ذلك شرح المرادي: ٥/١٧٠، الأشموني مع الصبان: ٤/٢١١-٢١٢، الهمع: ٦/٢١٤، ارتشاف الضرب: ١/٣٩٨-٣٩٩، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٨٨-١٩٨٩، شرح المكودي: ٢/١٥٩. التصريح على التوضيح: ٢/٣٤٢.

الجَمِيْعِ، لِثِقْلِ الهَمْزَةِ، نَحْوُ «رَأَيْتُ الخَبْأْ، وَالرِّدْأْ، وَالبُطْأْ»[١] بِنَقْلِ الحَرَكَةِ في جَمِيْعِ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيْرٌ مُمْتَنِعْ ....

يَعْنِي: أَنَّ نَقْلَ الحَرَكَةِ للسَّاكِنِ، إِذَا أَدَّى نَقْلُهَا إِلى عَدَمِ النَّظِيْرِ - مُمْتَنِعٌ، فَلا يَجُوْزُ النَّقْلُ في نَحْوِ «هَذَا بِشْرٌ» فَتَقُوْلُ: «هَذَا بِشْرْ» لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ بِنَاءِ «فِعُلٍ» بِكَسْرِ الفَاءِ، وَضَمِّ العَيْنِ (في الأَسْمَاءِ)[٢] وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُوْدٍ، ولا في «انْتَفَعْتُ بِبُسْرٍ[٣]»: («إِنْتَفَعْتُ بِبُسِرْ»)[٤]، لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ بِنَاءِ «فُعِلٍ» - بِضَمِّ الفَاءِ وَكَسْرِ العَيْنِ - في الأَسْمَاءِ، وَهو خَاصٌّ بِالأَفْعَالِ.

فَإِنْ (كَانَ)[٥] الحَرْفُ المَنْقُوْلُ إِليْهِ هَمْزَةً - جَازَ، وَإِلَيْهِ أَشَار، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَذَاكَ في المَهْمُوْزِ لَيْس يَمْتَنِعْ

الإِشَارَةُ[٦] بـ«ذَاكَ» للنَّقْلِ الَّذي يُؤَدِّي إِلى عَدَمِ النَّظِيْرِ[٧].

يَعْنِي: أَنَّ ذَلِكَ في المَهْمُوْزِ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ، لِثِقَلِ الهَمْزَةِ، فَتَقُوْلُ في نَحْوِ «هَذَا رِدْءٌ»: «رِدُءْ»، و«مَرَرْتُ بِالكُفِءْ»[٨].

---

(١) في الأصل: النطا. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٩. والخَبْءُ: ما خبيء وستر في غيره، والرِّدْءُ: المعين، والبُطْءُ: ضد السرعة.
انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٥٩، اللسان: ٢/١٨٥ (خبأ)، ٣/١٦١٩ (ردأ)، ١/٢٩٩ (بطأ)، حاشية الصبان: ٤/٢١٢، التصريح على التوضيح: ٢/٣٤٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٩.

(٣) في الأصل: بلشر. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٩. والبسر: التمر قبل أن يرطب لغضاضته، واحدته بسرة، وهو أيضاً الماء الطري الحديث بالمطر ساعة ينزل من المزن، والجمع بسار.
انظر اللسان: ١/٢٨٩، ٢٩٠ (بسر)، المصباح المنير: ١/٤٨ (بسر).

(٤-٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٩.

(٦) في الأصل: الاشار. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٩.

(٧) في الأصل: النظر. انظر شرح المكودي: ٢/١٥٩.

(٨) الكُفْءُ: النظير والمساوي، ومنه الكفاءة في النكاح، وهو أن يكون الزوج مساوياً للمرأة في حسبها ودينها ونسبها وبيتها وغير ذلك، وتكافأ الشيئان: تماثلا. انظر اللسان: ٥/٣٨٩٢ (كفأ)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٥٩.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

في الوَقْفِ تَا تَأْنِيْثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

يَعْني: أَنَّ تَاءَ التَّأْنِيْثِ اللَّاحِقَةَ للأَسْمَاءِ - تُجْعَلُ في الوَقْفِ هَاءً.

واحْتَرَزَ بـ« تَاءِ تَأْنِيْثٍ » مِنَ التَّاءِ الَّتي لَيْسَتْ للتَّأْنِيْثِ، نَحْوُ « فُرَاتٍ ».

[٢٥٣/ب] وَاحْتَرَزَ بـ« تَاءِ تَأْنِيْثِ الاسْمِ » مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ/ السَّاكِنَةِ اللَّاحِقَةِ للأَفْعَالِ، نَحْوُ « قَامَتْ ».

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ:

إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ[١] صَحَّ وُصِلْ

مِنْ[٢] نَحْوِ « بِنْتٍ وأُخْتٍ ».

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ السَّاكِنَ إِذَا كَانَ غَيْرَ صَحِيْحٍ، والتَّاءُ للتَّأْنِيثِ - أَنَّهُ يُوْقَفُ عَلَيْهَا بِالهَاءِ، نَحْوُ « فَتَاهْ، وَحَصَاهْ ».

وَدَخَلَ في ذَلِكَ التَّاءُ في جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، نَحْوُ « هِنْدَاتٍ »، فَأَخْرَجَهُ فَقَالَ:

وَقَلَّ ذَا في جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَمَا ضَاهَى ....

أَيْ: قَلَّ جَعْلُ التَّاءِ هَاءً في الوَقْفِ في جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، كـ« هِنْدَاتٍ » وَمَا ضَاهَاهُ، كـ« أُوْلاتٍ، وَهَيْهَاتَ »، وَالأَعْرَفُ في ذَلِكَ الوَقْفُ بِالتَّاءِ.

وَمِنَ الوَقْفِ بِالهَاءِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: « دَفْنُ البَنَاهْ مِنَ المَكْرُمَاهْ »[٣].

---

(١) في الأصل: لساكن. انظر الألفية: ١٩١ .

(٢) في الأصل: في، انظر شرح المكودي: ٢/ ١٥٩ .

(٣) روى ابن حجر الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما عزي النبي ﷺ بابنته رقية قال: «الحمد لله دفن البنات من المكرمات»، وعزاه صاحب المجمع إلى الطبراني في الأوسط والكبير.
وانظر الحديث في كنز العمال (رقم): ٤٥٣٧٧، تذكرة الموضوعات للفتني: ٢١٧، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: ٢/ ٦٩٣، الموضوعات لابن الجوزي: ٣/ ٢٣٥.
وانظر الحديث برواية المؤلف منسوباً للعرب (حكاه قطرب عن طيء) في التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٤٣، شرح الأشموني: ٤/ ٢١٤، شرح المرادي: ٥/ ١٧٥، شرح المكودي: ٢/ ١٦٠، الهمع: ٦/ ٢١٦، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٩٩٥، شرح اللمحة لابن هشام: ٢/ ٣٧٥، ارتشاف الضرب: ١/ ٤٠٤ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

يَعْنِي: أَنَّ غَيْرَ جَمْعِ المُؤَنَّث السَّالِم وَمَا ضَاهَاهُ بِالعَكْسِ مِنْ جَمْعِ المُؤَنَّث وَمُضَاهِيه، فَالوَقْفُ بِالهَاء هُوَ الكَثِيْرُ، نَحْوُ «فَاطِمَهْ»، وَالوَقْفُ بِالتَّاء قَلِيْلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «يَا أَهْلَ سُوْرَةَ البَقَرتْ»، فَقَالَ مُجِيْبٌ: «مَا أَحْفَظُ مِنْهَا وَلَا آيَتْ»[١].

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مِنْ عَوَارِضِ الوَقْفِ زِيَادَةَ هَاء السَّكْت عَلَى آخر المَوْقُوْف عَلَيْه، وَأَكْثَرُ مَا تُزَادُ[٢] بَعْدَ الفِعْلِ المَحْذُوْف الآخِر جَزْماً كـ«لَمْ يُعْطِهْ»، أَوْ وَقْفاً، كـ«أَعْطِهْ»، وَبَعْدَ «مَا» الاسْتِفْهَامِيَّة المَجْرُوْرَة، كَقَوْلِكَ في «عَلى مَ»: «عَلى مَهْ»[٣]، وَقَدْ تُزَادُ في غَيْرِهِمَا، كَمَا سَيَأْتي.

فَأمَا إِلْحَاقُهَا بِالفِعْلِ المَحْذُوْف الآخِرِ، فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْه فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى /: [٢٥٤/أ]

وَقِفْ بِهَا السَّكْتَ عَلَى الفِعْلِ المُعَلّ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ[٤]

يَعْنِي: أَنَّ هَاء السَّكْت تَلْحَقُ في الوَقْف آخِرَ الفِعْلِ المَحْذُوْف الآخِرِ، فَشَمِلَ المُضَارِعَ المَجْزُوْمَ، نَحْوُ «لَمْ يُعْطِهْ، وَلَمْ يَقِهْ»، وَالأَمْرَ مِنَ المُعْتَلِّ اللَّامِ، نَحْوُ «أَعْطِهْ، وَقِهْ» إلا أَنَّ لَحَاقَهَا بِنَحْو «لَمْ يَقِهْ، وَقِهْ» مِمَّا بَقِيَ مِنَ الفِعْلِ فِيْه حَرْفٌ وَاحِدٌ، أَوْ (حَرْفَانِ أَحَدُهُمَا)[٥] حَرْفُ المُضَارَعَة - وَاجِبٌ، وَإِلى ذَلِكَ أَشَارَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَلَيْسَ حَتْماً في سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُوْماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا

يَعْنِي: أَنَّهُ يَجبُ لَحَاقُ هَاء السَّكْت في نَحْوِ المِثَالَيْنِ المَذْكُوْرَيْنِ تَقْوِيَةً لَهُمَا. وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ لَحَاقَهَا لِمَا بَقِيَ مِنْ حُرُوْفِهُ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ، نَحْوُ «أَعْطِ، وَلَمْ

---

(١) قال ثابت بن قيس الأنصاري: «يا أهل سورت البقرت» لما كان يقاتل مع المسلمين مسيلمة الكذاب وحزبه، واختلط المسلمون بالعدو، وخاف فرار المسلمين، فأراد أن يجمع إليه من كان يجاهد في زمن النبي ﷺ، لأنهم يصبرون على بلاقاة العدو أكثر من غيرهم لقوة إيمانهم، فقال مجيب - وهو ثابت رجل من طيء -: ما أحفظ منها ولا آيت.
انظر المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٦٠، شرح المرادي: ٥/١٧٦، شرح الأشموني: ٤/٢١٤، شرح القطر: ٤٦١، الهمع: ٦/٢١٥.

(٢) في الأصل: يزاد. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٠.

(٣) في الأصل: فقلت. على مه.

(٤) في الأصل: تسال. انظر الألفية: ١٩١.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٦١.

يُعْط - جَائِزٌ، لا لازِمٌ، فَتقُولُ في «لَمْ يُعط، وأَعْط»: («لَمْ يُعْطْ، وَأَعْطْ»)[١] بالسُّكُوْن، و«لَمْ يُعْطِهْ، وَأَعْطِهْ» بلحَاق الهَاء، وفي نَحْوِ «قِهْ، ولَمْ يَقِهْ» بلَحَاق الهَاء خَاصَّةً.

ثُمَّ انْتَقَلَ إلى لَحَاقِهَا بَعْدَ «مَا» الاسْتِفْهَامِيَّة، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَمَا في الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الهَا إنْ تَقِفْ

يَعْني: أَنَّ «مَا» الاسْتِفْهَامِيَّةَ إنْ جُرَّتْ حُذِفَ أَلِفُهَا في الوَقْفِ، ولَحِقَتْهَا[٢] هَاءُ السَّكْتِ.

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِه: «مَا في الاسْتِفْهَامِ» مِنَ المَوْصُولَة والشَّرْطِيَّة والمَصْدَرِيَّة، فَلا يُحْذَفُ أَلِفُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ في الوَقْفِ، وَلا يَلْحَقُهُ هَاءُ السَّكْتِ.

وفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «إنْ جُرَّتْ» أَنَّ المَرْفُوْعَةَ والمَنْصُوْبَةَ، لا يَلْحَقُهَا هَاءُ/ [٢٥٤/ب] السكت، وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «إنْ جُرَّتْ» المَجْرُوْرَ بحَرْف الجَرِّ، نَحْوُ «عَمَّهْ، ولِمَهْ»، وَالمَجْرُوْرَ بالإضَافَة، نَحْوُ «اقْتِضَاءَ مَهْ»، إلاَّ أَنَّ المَجْرُوْرَةَ بالإضَافَة يَلْزَمُهَا الحَذْفُ ولحَاق الهَاء، وَإِلى ذَلِكَ أَشَارَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَلَيْسَ حَتْماً في سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

يَعْني: أَنَّ المَجْرُوْرَةَ بِغَيْرِ الإضَافَةِ - وَهُوَ حَرْفُ الجَرِّ - لَيْسَ في لَحَاقِ الهَاءِ لَهَا حَتْمٌ.

فَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ لَحَاقَهَا جَائِزٌ في المَجْرُوْرَةِ بحَرْفٍ.

وَفُهِمَ أَيْضاً أَنَّهُ لازِمٌ في المَجْرُوْرَةِ بالإضَافَة.

(ثُمَّ مَثَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِه: «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى».

هَذَا مِثَالُ المَجْرُوْرَةِ بالإضَافَة)[٣]، فـ«اقْتِضَاءَ» مُضَافٌ لـ«مَ»، فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهَا، قُلْتَ (في)[٤] «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ»: «اقْتِضَاءَ مَهْ».

ثُمَّ انْتَقَلَ إلى لَحَاقِهَا في غَيْرِ الفِعْلِ المُعَلِّ الآخِرِ، و«مَا» الاسْتِفْهَامِيَّةِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيْكِ بِنَا ... أُدِيْمَ شَذَّ في المُدَامِ اسْتُحْسِنَا[٥]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦١.

(٢) في الأصل: ولحاقها. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٠.

(٣-٤) ما بين القوسين ساقط من الاصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦١.

(٥) قال ابن حمدون: يوجد قبل هذا البيت في بعض نسخ المكودي بيت آخر نصه:

وَوَصْلَ ذي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيْكَ بِنَاءٍ لَزِمَا =

يَعْنِي: أَنَّ وَصْلَ هَاءِ السَّكْتِ بِغَيْرِ الحَرَكَةِ الَّتِي لِلبِنَاءِ المُدَامِ(١) شَاذٌّ، وَوَصْلُهَا بِحَرَكَةِ البِنَاءِ المُدَامِ مُسْتَحْسَنٌ.

وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لا يُوصَلُ بِحَرَكَةِ الإِعْرَابِ البَتَّةَ.

فَمِثَالُ حَرَكَةِ البِنَاءِ المُدَامِ الَّذِي يُسْتَحْسَنُ لَحَاقُ الهَاءِ مَعَهُ - حَرَكَةُ «الوَاوِ وَاليَاءِ» مِنْ «هُوَ، (وهي)»، فَيَجُوزُ «هُوَهْ)(٢) وَهِيَهْ»، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا(٣)، وَقَدْ شَذَّ لَحَاقُهَا في «عَلُ» في قَوْلِ الرَّاجِزِ:

٢٨٩- يَا رُبَّ يَوْمٍ لِي لا أُظَلَّلُهْ

أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهْ

= ويوجد أيضاً عقبه شرحاً له: ذَكَرَ في هذا البَيْت أَنَّ هَاءَ السَّكْتِ إِنَّمَا تُوصَلُ بِحَرَكَةِ بِنَاءٍ لازِمٍ، لا كَبِنَاءِ المُفْرَدِ العَلَمِ، فلا تَتَّصِلُ بِهِ، وَإِنَّمَا تَتَّصِلُ بِهِ عَلَى وَجْهِ الشُّذُوذِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

وَوَصْلُهَا .... إلخ

وقال ابن حمدون: لكن قول الناظم: «ووصلها .... البيت» يغني عن البيت وشرحه الموجودين في بعض النسخ. وقال الصبان: يوجد في بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر، وهو:

وَوَصْلَ ذِي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

فيكون قوله: «ووصلها بغير .. إلخ» تفصيلاً لإجمال هذا البيت. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٦٢، حاشة الصبان: ٤/٢١٧، ابن عقيل مع الخضري: ٢/١٧٨، الألفية: ١٩٢.

(١) البناء المدام: أي: الملتزم. انظر شرح المرادي: ٥/١٨٣، شرح الأشموني: ٤/٢١٨

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٢.

(٣) قرأ يعقوب الحضرمي: «هو وهي» في الوقف بهاء السكت حيث وقعا وكيف جاءا من غير خلاف عنه. وقراءة غيره بغير هاء مع إسكان الواو والياء وقفاً.

انظر النشر في القراءات العشر: ٢/١٣٥، ٢١٠، إتحاف فضلاء البشر: ١٠٤، شرح المكودي: ٢/١٦٢، شرح المرادي: ٥/١٨٣.

٢٨٩- من الرجز، لابن ثروان (قال البغدادي: وهو من جملة الأعراب الذين كانوا ملازمين باب الخلفاء، تؤخذ عنهم اللغة والأشعار والنوادر، وكان أبو ثروان ممن يلازم الكسائي)، ونسب ثانيهما برواية «من عل» آخر عدة أبيات نسبت في شواهد السيوطي لابن الهجنجل. قوله: «يا رب»، يا: إما أداة نداء والمنادى محذوف، والتقدير يا قوم رب، وإما لمجرد التنبيه، لأنها دخلت على ما لا يصلح للنداء. لا أظلله: بالبناء للمفعول من «الظل» وهو من باب الحذف والإيصال، والأصل: لا أظلل فيه فحذف «في» توسعاً وانتصب الضمير بالفعل والجملة في محل نصب. ارمض: من رمضت قدمه إذا احترقت من الرمضاء وهي الأرض الحامية من حر الشمس. «من تحت» أصله: «من تحتي» فلما قطع بنيت على الضم. أضحى: من ضحيت الشمس ضحاء: إذا برزت في وقت الضحى. عله: بمعنى: فوق. والشاهد في قوله: «عله» حيث لحقته هاء السكت شذوذاً، لأن البناء فيه عارض. =

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَرُبَّمَا أُعْطِي لَفْظُ الوَصْلِ مَا للوَقْفِ نَثْراً وَفَشَا مُنْتَظِمَا

يَعْنِي: أَنَّهُ قَدْ يُحْكَمُ للوَصْلِ بحُكْمِ الوَقْفِ، فَيُعْطَى حُكْمَهُ، وَذَلكَ في النَّثْرِ قَلِيْلٌ، وَفُهِمَ ذَلكَ مِنْ قَوْلِه/: «وَرُبَّمَا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالى في قراءَةِ غَيْرِ حَمْزَةَ وَالكِسَائِيِّ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾(١)، وَقراءَة قَالُوْنَ(٢): ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتي(٣)﴾(٤)، وَفي الشِّعْرِ فَاشٍ، وَقَدْ صَرَّحَ بذَلكَ في قَوْلِهِ: «وَفَشَا مُنْتَظِماً» وَمِنْهُ قَوْلُهُ: [١/٢٠٠]

٢٩٠- أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُوْنَ أَنْتُمْ ....

= انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢٠٠٠، الشواهد الكبرى: ٤/٥٤٥، أبيات المغني: ٣/٣٥٣، شواهد المغني: ١/٤٤٨، المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٦٢، التصريح على التوضيح: ٢/٣٤٦، مغني اللبيب رقم: ٢٧٦، الهمع رقم: ٧٩١، ١٨٠٢، الدرر اللوامع: ١/١٧٢، ٢/٢٣٥، شرح الأشموني: ٢/٢٧١، ٤/٢١٨، شرح ابن يعيش: ٤/٨٧، شرح ابن الناظم: ٨١٢، شرح المرادي: ٥/١٨٢، كاشف الخصاصة: ٣٨٩، شواهد التوضيح لابن مالك: ١٠٦.

(١) ﴿فَانْظُرْ إِلى طَعَامِكَ وشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ، وَانْظُرْ إِلى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً للنَّاسِ﴾. قرأ غير حمزة والكسائي «لم يتسنه» بإثبات الهاء فيه وصلاً ووقفاً، وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف «لم يتسن» بحذف الهاء وصلاً.
انظر حجة القراءات: ١٤٢، المبسوط في القراءات العشر: ١٥٠، إتحاف فضلاء البشر: ١٦٢، إعراب النحاس: ١/٣٣٢، البيان لابن الانباري: ١/١٧١، إملاء ما من به الرحمن: ١/١٠٩، شرح المكودي: ٢/١٦٣، التصريح على التوضيح: ٢/٤٤٦، شرح الأشموني: ٤/٢١٩، شرح المرادي: ٥/١٨٤، شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢٠٠١.

(٢) هو عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدني، مولى الأنصار، أبو موسى، (وقالون: لقب دعاه به نافع القارئ لجودة قراءته، ومعناه بلغة الروم: جيد) أحد القراء المشهورين، ولد في المدينة سنة ١٢٠هـ، وانتهت إليه الرياسة في علوم العربية والقراءة في زمنه بالحجاز، وكان أصم يقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتي القارىء، فيرد عليه اللحن والخطأ، توفي سنة ٢٢٠هـ.
انظر ترجمته في طبقات القراء: ١/٦١٥، الأعلام: ٥/١١٠، النجوم الزاهرة: ٢/٢٣٥.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط.

(٤) بإسكان الياء من «محياي»، وهي قراءة نافع وأبو جعفر أيضاً. وقراءة الجمهور على فتح الياء.
انظر المبسوط في القراءات العشر: ٢٠٦، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٦٧، إتحاف فضلاء البشر: ٢٢١، إعراب النحاس: ٢/١١١، إملاء ما من به الرحمن: ١/٢٦٧، البيان لابن الأنباري: ١/٣٥٢، شرح المكودي: ٢/١٦٣.

٢٩٠- من الوافر، وقد اختلف في نسبته لقائله، فقيل: هو لشمير بن الحارث الضبي، وقيل: لتأبط شراً، وقيل غير ذلك، وعجزه:

فَقَالوا: الجنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلاماً

وقد تقدم الكلام عليه ص ٢٨٥/٢ من هذا الكتاب. والشاهد في قوله: «منون»، فإنه أدخل =

الباب الثامن والستون

الإمالة

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

الإمَالَــةُ

الإمَالةُ عَلى قِسْمَيْنِ: إمَالة الألِف، وَإمَالةُ الفَتْحَة.

فَإمَالةُ[1] الألِف: هي أنْ تَنْحُوَ بالألِفِ نَحْوَ اليَاءِ، وَالفَتْحَةِ[2] نَحْوَ الكَسْرَة، وَذَكَرَ لَهَا النَّاظِمُ ستَّةَ أسْبَاب:

الأوَّلُ: انْقِلابُهَا عَنِ اليَاء.

الثَّاني: مآلُهَا إلى اليَاء.

الثَّالثُ: كَوْنُهَا تَدُلُّ عَلى مَا يُقَالُ فِيْه: «فِلْتُ».

الرَّابعُ: يَاءٌ قَبْلَهَا، أوْ بَعْدَهَا.

الخَامسُ: كَسْرَةٌ قَبْلَهَا، أوْ بَعْدَهَا.

السَّادسُ: التَّنَاسُبُ.

وَقَدْ أشَارَ إلى الأوَّل، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

الألِفَ المُبْدَلَ مِنْ يَا في طَرَفْ   أمِل ....

يَعْنِي: أنَّ الألِفَ المُبْدَلَةَ مِنَ اليَاءِ في طَرَفٍ - تُمَالُ، وشَمِلَ آخِرَ الفِعْلِ، كـ«رَمَى»، وآخِرَ[3] الاسْمِ، كـ«مَرْمَى».

= علامة الجمع في «مَنْ» إجراء للوصل مجرى الوقف، وحق هذه العلامة ألا تدخل فيها إلا في الوقف، وذلك شاذ، وهو كثير في الشعر.

(١) في الأصل: فإما. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٣.

(٢) أي: الفتحة التي قبل الألف. انظر ارتشاف الضرب: ١/٢٣٨، شرح المرادي: ٥/١٨٦، حاشية ابن حمدون: ٢/١٦٣، شرح ابن عصفور: ٢/٦١٣.

(٣) في الأصل: والآخر. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٣.

وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ الأَلِفَ إِذَا كَانَتْ وَسَطاً - لا تُمَالُ، وَإِنْ كَانَتْ مُبْدَلَةً مِنْ يَاءٍ، إلا بِشَرْطٍ يَأْتِي.

ثُمَّ أَشَارَ إِلى الثَّانِي، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

...... كَذَا الوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ

دُوْنَ مَزِيْدٍ أَوْ شُذُوْذٍ[1] ....

يَعْنِي: أَنَّ الأَلِفَ تُمَالُ إِذَا كَانَتْ صَائِرَةً إِلى اليَاءِ، دُوْنَ شُذُوْذٍ، وَلا زِيَادَةٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ «حُبْلى، وَمِعْزَى»[2]، فَإِنَّ الأَلِفَ فِيْهِمَا غَيْرُ مُبْدَلَةٍ مِنْ (يَاءٍ)[3]، لَكِنَّهَا تَصِيْرُ إِلى اليَاءِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ/ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ، فَتَقُوْلُ: «حُبْلَيَانِ وَحُبْلَيَاتُ، ومِعْزَيَان وَمِعْزَيَاتُ». [٢٠٥/ب]

وَاحْتَرَزَ بِالشُّذُوْذِ مِنْ قَلْبِ الأَلِفِ يَاءً فِي لُغَةِ هُذَيْلٍ، إِذَا أُضِيْفَ إِلى يَاءِ المُتَكَلِّمِ، نَحْوُ «عَصِيَّ» فِي «عَصَايَ».

وَاحْتَرَزَ بِالمَزِيْدِ مِنْ رُجُوْعِ الأَلِفِ إِلى اليَاءِ بِسَبَبِ زِيَادَةٍ، كَقَوْلِهِمْ فِي تَصْغِيْرِ «قَفَا»: «قُفَيٌّ»، وَفِي جَمْعِه «قُفِيٌّ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَلِمَا تَلِيْه هَا التَّأْنِيْث مَا الهَا عَدِمَا

يَعْنِي: أَنَّ مَا آخِرُهُ تَاءُ التَّأْنِيْثِ مِمَّا آخِرُهُ أَلِفٌ، يَسْتَحِقُّ الإِمَالَةَ - يُمَالُ، كَمَا يُمَالُ المُجَرَّدُ مِنَ التَّاءِ، نَحْوُ «مَرْمَاةٍ، وَفَتَاةٍ»، لأَنَّ (التَّا)[4] فِي حُكْمِ الانْفِصَالِ، فَهِيَ[5] غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا.

ثُمَّ أَشَارَ إِلى السببِ الثَّالِث، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إِنْ يَؤُلْ إِلى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ

يَعْنِي أَنَّ الأَلِفَ تُمَالُ أَيْضاً إِذَا كَانَتْ بَدَلاً مِنْ عَيْنِ فِعْلٍ، تُكْسَرُ[6] فَاؤُهُ إِذَا أُسْنِدَ إِلى تَاءِ الضَّمِيْرِ.

---

(١) في الأصل: وشذوذ. انظر الألفية: ١٩٣، شرح المكودي: ٢/ ١٦٣.

(٢) الماعز: ذو الشعر من الغنم، خلاف الضأن، وهو اسم جنس، وهي العنز، والأنثى ماعزة ومعزاة، والمعزى: اسم للجمع، وألفه ملحقة له ببناء «هجرع». انظر اللسان: ٦/ ٤٢٣١ (معز)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٦٣.

(٣-٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٣.

(٥) في الأصل: فهو. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٤.

(٦) في الأصل: أن تكسر. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٤.

وَشَمِلَ مَا عَيْنُهُ وَاوٌ مَكْسُورَةٌ، نَحْوُ «خَافَ»، أَصْلُهُ «خَوِفَ» بِكَسْرِ الوَاوِ، لأَنَّهُ مِنَ «الخَوْف»[١]، وَمَا عَيْنُهُ يَاءٌ مَفْتُوحَةٌ في الأَصْلِ نَحْوُ «دَانَ»، فَإِنَّهُ مِنَ «الدَّيْنِ»، وَمَا عَيْنُهُ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ، نَحْوُ «هَابَ» مِنَ «الهَيْبَةِ»، وَأَصْلُهُ «هَيِبَ»، فَتُمَالُ الأَلِفُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّه، لأَنَّهُ يَؤُولُ - إِذَا أُسْنِدَ إِلَى التَّاءِ - إِلَى «فِلْتُ»، فَيُقَالُ: «خِفْتُ، ودِنْتُ، وَهِبْتُ».

واحْتَرَزَ به ممَّا لا يَؤُولُ إِلى «فِلْتُ» (- بالكَسْرِ - بَلْ إِلى «فُلْتُ»)[٢] - بِالضَّمِّ -، نَحْوُ «قَالَ، وَطَالَ»، لأَنَّكَ تَقُولُ فِيهِمَا: «قُلْتُ، وَطُلْتُ[٣]».

ثُمَّ أَشَارَ إِلى السَّبَبِ الرَّابِعِ فَقَالَ:

كَذَاكَ تَالِي اليَاءِ ....

أَيْ: تُمَالُ أَيْضاً الأَلِفُ الَّتي[٤] تَتْلُو اليَاءَ، وَذَلِكَ نَحْوُ «سَيَال»[٥] / . وَأَوْهَمَ [١/٢٥٦] كَلامُهُ أَنَّ ذَلِكَ فِيمَا اتَّصَلَ باليَاءِ - كالمِثَالِ المُتَقَدِّمِ -، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ تَجُوزُ الإِمَالَةُ وإِنْ فَصَلَ بَيْنَ اليَاءِ وَالأَلِفِ (فَاصِلٌ، وَعَلى ذَلِكَ نَبَّهَ بِقَوْلِه:

.... وَالفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ اوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ

يَعْني: أَنَّهُ قَدْ اغْتُفِرَ الفَصْلُ بَيْنَ اليَاءِ وَالأَلِفِ)[٦] المُمَالَةِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ «شَيْبَانَ»[٧]، أَوْ بِحَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا هَاءٌ[٨]، نَحْوُ «أَدِرْ جَيْبَهَا»، وَإِنَّمَا اغْتُفِرَ الفَصْلُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، لِقِلَّةِ الفَصْلِ، وَاغْتُفِرَ بِحَرْفٍ[٩] مَعَ الهَاءِ لِخَفَاءِ الهَاءِ.

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ الفَصْلَ إِذَا كَانَ بِحَرْفَيْنِ وَلَيْسَ ثَانِيهِمَا هَاءً، مُنِعَ مِنَ الإِمَالَةِ.

---

(١) في الأصل: الحروف. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي بحاشية الملوي: ٢٢٢ .

(٣) في الأصل: ظلت. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٤ .

(٤) في الأصل: الذ. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٤ .

(٥) سيال: موضع بالحجاز، وقال المرادي وغيره: هو شجر له شوك.
انظر مراصد الاطلاع: ٢/ ٧٦٣، شرح المرادي: ٥/ ١٩١، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٦٤، شرح الأشموني: ٤/ ٢٢٤، شرح الشافية للرضي: ٣/ ٩ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٤ .

(٧) شيبان: اسم رجل، من الشيب. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٦٤، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٤٨ .

(٨) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ١٩٧٢، وقال في التسهيل (٣٢٥): «أو حرفين ثانيهما هاء»، وانظر التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٤٨، الهمع: ٦/ ١٨٦ .

(٩) في الأصل: بفصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٤ .

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذَا النَّظْمِ اليَاءَ سَبَباً إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الأَلِفِ نَحْوُ «بَايَعَ»[١]، وَهُوَ فِي ذَلِكَ مُوَافِقٌ لِسِيبَوَيهِ[٢].

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى السَّبَبِ الخَامِسِ، فَقَالَ:

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

كَسْراً[٣] وَفَصْلُ الهَا كَلا فَصْلٍ يُعَدْ ... فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

فَذَكَرَ خَمْسَ صُوَرٍ:

الأُولَى: أَنْ يَقَعَ الكَسْرُ بَعْدَ الأَلِفِ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَلِيَهَا، نَحْوُ «مَسَاجِدَ».

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَقَعَ الكَسْرُ قَبْلَهَا، وَفِيهِ أَرْبَعُ صُوَرٍ:

أَوَّلُهَا: أَنْ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً بِحَرْفٍ نَحْوُ «عِمَادٍ».

وَثَانِيهَا: أَنْ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً بِحَرْفَيْنِ، أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ نَحْوُ «شِمْلالٍ».

وَثَالِثُهَا: أَنْ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً بِحَرْفَيْنِ، (مُتَحَرِّكَيْنِ)[٤] ثَانِيهِمَا الهَاءُ، نَحْوُ «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا».

وَرَابِعُهَا: أَنْ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً بِحَرْفٍ سَاكِنٍ وَمُتَحَرِّكَيْنِ، أَحَدُهُمَا الهَاءُ، وَقَدْ مَثَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

فَالأَلِفُ فِي هَذِهِ[٥] المُثُلِ كُلِّهَا تَجُوزُ إِمَالَتُهَا.

[٢٥٦/ب] وَإِنَّمَا اغْتُفِرَ الفَصْلُ بِالهَاءِ فِي «دِرْهَمَاكَ» لِخَفَائِهَا، فَلَمْ/ يُعْتَدَّ بِهَا، فَصَارَ كـ«شِمْلالٍ».

وَهَذِهِ الصُّوَرُ كُلُّهَا مَفْهُومَةٌ مِنَ النَّظْمِ، وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ الفَصْلَ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ مَا ذُكِرَ ـ لَمْ تَجُزِ الإِمَالَةُ.

---

(١) وذكرها في شرح الكافية والتسهيل – كما ذكرها ابن الدهان وغيره –، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة، نحو «بايع». انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٧٢، التسهيل: ٣٢٥، ارتشاف الضرب: ١/٢٤٢، الهمع: ٦/١٨٦، شرح المرادي: ٥/١٩٢، شرح الأشموني: ٤/٢٢٥، شرح ابن عصفور: ٢/٦١٣، المفصل: ٣٣٥، شرح ابن يعيش: ٩/٥٥.

(٢) فلم يذكر ذلك في كتابه. انظر ارتشاف الضرب: ١/٢٤٢، شرح المرادي: ٥/١٩٢، شرح الأشموني: ٤/٢٢٥، شرح المكودي: ٢/١٦٥.

(٣) في الأصل: كسر. انظر الألفية: ١٩٤.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٥.

(٥) في الأصل: هذا. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٥.

وَبَقِي مِنْ أَسْبَاب الإِمَالة سَبَبٌ سَادسٌ يَأْتِي الكَلامُ عَلَيْه حَيْثُ ذَكَرَهُ(١).

ثُمَّ انْتَقَلَ إلى مَوَانِعِ(٢) الإمَالة. فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَحَرْفُ الاسْتِعْلا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا

يَعْنِي: أَنَّ حَرْفَ الاسْتِعْلاء وَالرَّاء - يَكُفَّان سَبَبَ الإمَالة.

وَشَمِلَ حَرْفُ الاسْتِعْلاء سَبْعَةَ أَحْرُفٍ يَجْمَعُهَا «قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ».

وَعَلى هَذَا فَالحَرْوفُ الكَافَّةُ للإمَالة ثَمَانِيَةٌ إلا أَنَّ جَمِيعَ هَذه الأَحْرُف لا تَمْنَعُ جَمِيعَ أَسْبَاب الإمَالة، بَلْ تَمْنَعُ الإمَالةَ إذَا كَانَ سَبَبُهَا كَسْرَةٌ ظَاهرَةٌ، أَوْ يَاءٌ مَوْجُودَةٌ(٣) وكَانَ بَعْدَ الأَلف حَرْفٌ (مِنْ أَحْرُف)(٤) الاسْتِعْلاء، وَكَانَ حَرْفُ الاسْتِعْلاء مُتَّصِلاً، أَوْ مَفْصُوْلاً بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْن، وَكَانَتْ(٥) الراء مَضْمُوْمَةً أَوْ مَفْتُوْحَةً(٦).

---

(١) وذلك عند قوله:

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلا ... دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادَا وَتَلا

انظر ص ٣٨٥/٢ من هذا الكتاب.

(٢) في الأصل: مواضع. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٥.

(٣) في الأصل: مرفوعة. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٥، وقد صرح ابن مالك في شرح الكافية والتسهيل بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إن كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة. واعترض ذلك أبو حيان فقال: لم نجد ذلك في الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط، وعليه فيجوز إمالة نحو «طغيان» و«صياد»، و«ريان»، ونحو «بياض» و«هذه أبيارك» مما تقدم فيه المانع أو تأخر. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٩٧٣، التسهيل: ٣٢٥، شرح المرادي: ٥/١٩٤، الهمع: ٦/١٨٨-١٨٩، الأشموني مع الصبان: ٤/٢٢٦، حاشية الخضري: ٢/١٨١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٥.

(٥) في الأصل أو كانت. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٦.

(٦) هذا عند الجمهور، وبعض العرب يميل ولا يلتفت إلى الراء. ومثال كف حرف الاستعلاء الكسر الظاهر: «فاقد»، ومثال كفه الياء الظاهرة: «ضياع» - بفتح الضاد، مصدر ضاع يَضيع -، ومثال كف الراء الكسر الظاهر: «راكب»، ومثال كفه الياء الظاهرة: «رياحين». والكسر المقدر والياء المقدرة التي لا يكفها مستعمل ولا راء، مثال الكسر المقدر الذي لا يكفه مستعمل: «خاف» فإن سبب إمالته كون الفه منقلبة عن واو مكسورة، والكسر الآن مقدر، ومثال الياء المقدرة التي لا يكفها مستعل: «بقى» من البقاء، فإن سبب إمالته كون الألف بدلاً من الياء، والياء مقدرة.

انظر في ذلك ارتشاف الضرب: ١/٢٤٠، الهمع: ٦/١٨٩، حاشية ابن حمدون: ٢/١٦٥-١٦٦، التصريح على التوضيح: ٢/٣٤٩، شرح الشافية للرضي: ٣/١٥، حاشية الخضري: ٢/١٨١.

ثُمَّ إِنَّ المَانِعَ مِنَ الإِمَالة يَكُوْنُ مُتَأَخِّرَاً عَنِ الأَلِفِ، وَمُتَقَدِّمَاً عَلَيْهَا، وَقَدْ أَشَارَ إِلى الأَوَّلِ بقَوْلِه رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

إِنْ كَـانَ مَـا يَكُـفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

فَهَذِه ثَلاثُ صُوَرٍ:

الأُوْلَى: أَنْ يَكُوْنَ مُتَّصلاً بالأَلف، نَحْوُ «فَاقد، وَبَاخلٍ»(١).

[١/٢٥٧] **الثَّانيةُ**: أَنْ يَكُوْنَ مَفْصُوْلاً بحَرْفٍ، نَحْوُ «مُنَافق، وبَاسط» / .

الثَّالثَةُ: أَنْ يَكُوْنَ مَفْصُوْلاً بحَرْفَيْنِ، نحْوُ «مَوَاثِيْق، ومَوَاعِيْظَ»(٢).

ثُمَّ أَشَارَ إِلى المَانِعِ إِذَا كَانَ مُتَقَدِّمَاً، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ كَالمِطْوَاعِ مِرْ

يَعْني: أَنَّ حَرْفَ الاسْتعْلاء، وَالرَّاءَ غَيْرَ المَكْسُوْرَة، إِذَا تَقَدَّمَا عَلى الأَلفِ مَنَعَا الإِمَالَةَ، بشَرْط أَنْ يَكُوْنَ المَانِعُ غَيْرَ مَكْسُوْرٍ أَوْ سَاكِنٍ بَعْدَ كَسْرَةٍ.

فَمثَالُ المَكْسُوْرِ(٣): «طِلابٌ»(٤)، وَمثَالُ السَّاكنِ بَعْدَ كَسْرَةٍ: «رَأَيْتُ المِطْوَاعَ»(٥)، وَقَدْ مَثَّلَهُ بقَوْله: «كَالمِطْوَاعِ مِرْ».

وَفُهِمَ منْهُ: أَنَّ مَا كَانَ عَلى خلاف المثَالَيْنِ المَذْكُوْرَيْنِ - يَمْنَعُ الإِمَالَةَ، نَحْوُ «طَالِبٍ، وَقَادِرٍ، وَرَاكِبٍ، وَقَبَائِلَ، وَضَيَارِمَ»(٦).

---

(١) باخل: اسم فاعل من البخل، وهو ضد الكرم. انظر اللسان: ١/٢٢٢ (بخل).

(٢) أما المتصل أو المنفصل بحرف فقال سيبويه: لا يميلها أحد من العرب إلا من لا يؤخذ بلغته. وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع، قال سيبويه: وهي لغة قليلة. وجزم المبرد بالمنع في هذا، وهو محجوج بنقل سيبويه.
انظر الكتاب: ٢/٢٦٤، ٢٦٥، المقتضب: ٣/٤٧٧، شرح المرادي: ٥/١٩٥، ارتشاف الضرب: ١/٢٣٩، شرح الأشموني: ٤/٢٢٧، الهمع: ٦/١٨٨، شرح الشافية للرضي: ٣/١٩.

(٣) في الأصل: المكسورة. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٦.

(٤) الطلاب: مصدر طالبه بكذا: إذا طلبه بحق. انظر اللسان: ٤/٢٦٨٤ (طلب)، المصباح المنير: ٢/٣٧٥.

(٥) المطواع: بمعنى المطيع. انظر اللسان: ٤/٢٧٢٠ (طوع)، شرح المكودي: ٢/١٦٦. حاشية الصبان: ٤/٢٢٧.

(٦) في الأصل: صيارم. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٦. الضبارم - بالضم -: الشديد الخلق من الأسد، وهو أيضاً الرجل الجريء على الأعداء. قال ابن حمدون: ثم إن التمثيل به خلاف الحق، لأن الراء المكسورة هنا تمنع مانع الإمالة الذي هو حرف الاستعلاء، فيجوز فيه الإمالة، فالأولى الاقتصار على ما قبلها ويبدله بنحو «غنائم». انظر اللسان: ٤/٢٥٤٨ (ضبرم)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٦٦.

ثُمَّ إِنَّ المَوَانِعَ مِنَ الإِمَالَةِ قَدْ يَعْرِضُ لَهَا مَا يَمْنَعُهَا(١)، وإِلى ذَلِكَ أَشَارَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وكَفُّ مُسْتَعْلٍ ورَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لا أَجْفُو

يَعْنِي: أَنَّ الرَّاءَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الأَلِفِ المُمَالَةِ مَكْسُورَةً - كَفَّتْ(٢) المُسْتَعْلِي وَالرَّاءَ المَفْتُوحَةَ، نَحْوُ «دَارُ القَرَارِ»(٣)، و«لا أَجْفُو غَارِماً»(٤).

وَمِنَ العَجَبِ أَنَّ الرَّاءَ المَكْسُورَةَ تَكُفُّ نَفْسَهَا إِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً، وَسَبَبُ كَفِّ الرَّاءِ المَكْسُورَةِ لِنَفْسِهَا(٥) وَلِحَرْفِ الاسْتِعْلاءِ - أَنَّهَا مُكَرَّرَةٌ، فَتَضَاعَفَتْ فِيهَا الكَسْرَةُ فَقَوِيَ بِذَلِكَ سَبَبُ الإِمَالَةِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى / : [٢٥٧/ب]

وَلا تُمِلْ لِسَبَبٍ(٦) لَمْ يَتَّصِلْ وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

يَعْنِي: أَنَّ سَبَبَ الإِمَالَةِ لا يُؤَثِّرُ إِذَا كَانَ مُنْفَصِلاً، يَعْنِي: مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى نَحْوُ «يَدَيْ سَابُورَ»(٧) فَلا تُمَالُ الأَلِفُ مِنْ «سَابُورَ» لأَجْلِ اليَاءِ مِنْ «يَدَيْ»، لأَنَّهَا مُنْفَصِلَةٌ، بِخِلافِ الكَفِّ فَإِنَّهُ يُؤَثِّرُ، وَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلاً، فَتَمْتَنِعُ الإِمَالَةُ في نَحْوِ «يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلُ»، فَلا تُمَالُ الأَلِفُ مِنْ «يَضْرِبَهَا»(٨)، لِكَفِّ القَافِ لَهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلا دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادَا وَتَلا

---

(١) في الأصل: ثم إن المانع من الإمالة قد يعرض له ما يمنعها. راجع شرح المكودي: ٢/١٦٦.

(٢) في الأصل: لفت. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٦.

(٣) والمانع من الإمالة في هذه الآية شيئان: حرف الاستعلاء، والراء المفتوحة، والكاف لهما معاً الراء مكسورة بعد الألف. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٦٧، التصريح على التوضيح: ٢/٣٥١.

(٤) والمانع من الإمالة حرف الاستعلاء فقط، وهو العين. ومثال ما إذا كان المانع من الإمالة الراء فقط: ﴿كتاب الأبرار﴾. ومعنى: «لا أجفو غارفاً»: لا أطلب غريماً ومديناً مطالبة جفاء، وإنما أطلبه مطالبة رفق ولين. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٦٧، التصريح على التوضيح: ٢/٣٥١.

(٥) في الأصل: كنفسها. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٦.

(٦) في الأصل: بسبب. انظر الألفية: ١٩٥.

(٧) سابور: اسم ملك من ملوك العجم. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٦٧، اللسان: ٣/١٩٢١ (سبر).

(٨) في الأصل: ضربها. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٧.

هَذَا هُو السَبَبُ السَّادِسُ مِنْ أَسْبَابِ الإِمَالَةِ(١)، وإِنَّمَا أَخَّرَهُ عَنْهَا لِضَعْفِه بِالنِّسْبَة لَهَا.

يَعْني: أَنَّهُمْ قَدْ أَمَالوا للتَّنَاسُبِ، دُوْنَ سَبَبٍ سِواهُ، فَذكَرَ مِثَالَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: «عِمَادَا»(٢)، ويَعْني بِه: إِذَا قُلْتَ: «رَأَيْتُ عِمادَا»، ثُمَّ وَقَفْتَ عَلَيْه، فَقَلَبْتَ التَّنْوِيْنَ أَلِفاً، فَتُميْلُ الأَلِفَيْنِ مَعاً، أَعْني: الأَلِفَ الَّتي بَعْدَ المِيْمِ، والأَلِفَ المُبْدَلَةَ مِنَ التَّنْوِيْن.

أَمَّا الأَلِفُ الَّتي بَعْدَ المِيْمِ، فَلإِمَالَتِهَا سَبَبٌ، وَهُوَ كَسْرُ العَيْنِ.

وَأَمَّا الأَلِفُ الَّتي هِيَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِيْنِ فَلا سَبَبَ لإِمَالَتِهَا، إِلا المُنَاسَبَةُ للأَلِفِ المُمَالَة الَّتي قَبْلَهَا.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُضْبَطَ «كَعِمَادَا» بِألِف دُوْنَ تَنْوِيْن، عَلى إِرادَة الوَقْف.

والمِثَالُ الثَّاني: «تَلا»، (أُميلَ)(٣) مِنْ قَوْلِه تَعَالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا﴾ [الشمس:٢]، فَالأَلِفُ/ فيْه مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ، فَلا حَظَّ لَهَا في الإِمَالَة، لَكِنْ أُمِيْلَتْ لِمُنَاسَبَة رُؤُوسِ الآي، وَفيْهَا مَا لإِمَالَتِه سَبَبٌ، نَحْوُ ﴿إِذَا جَلَّاهَا﴾ [الشمس:٣]. [١/٢٥٨]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَلا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُوْنَ سَمَاعٍ غَيْرَ هَا وغَيْرَ نَا

يَعْني: أَنَّهُ لَمْ تَطَّرِد الإِمَالَةُ في الأَسْمَاء غَيْر المُتَمَكِّنَة، إلا في «نَا»(٤) ضَمِيْر المُتَكَلِّم ومَعَهُ غَيْرُهُ، و«هَا» ضَمِيْر الوَاحِدَة، فَتَقُوْلُ: «مُرَّ بِنَا، وَنُظِرَ إِلَيْنَا، وَمُرَّ بِهَا، وَنُظِرَ إِلَيْهَا». وَإِنَّمَا اطَّرَدَتْ في هَذَيْنِ الضَّمِيْرَيْنِ دُوْنَ غَيْرِهِمَا مِنْ غَيْرِ المُتَمَكِّنِ، لِكَثْرَة اسْتِعْمَالِهِمَا.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «دُوْنَ سَمَاعٍ» أَنَّ الإِمَالَةَ سُمِعَتْ في غَيْر هَذَيْنِ، وذَلِكَ نَحْوُ «أَنَّى(٥)، ومَتَى، وَبَلَى». وَلَمَا فَرَغَ مِنْ إِمَالَة الأَلِف وَأَسْبَابِهَا، انْتَقَلَ إِلَى إِمَالَة الفَتْحَة، ولَهَا سَبَبَان، أَشَارَ إِلى الأَوَّلِ (مِنْهُمَا)(٦)، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ في طَرَفْ أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ

---

(١) وهو التناسب، وعبر بعضهم عنه بقولهم: الإمالة للإمالة، وعبر عنه آخرون بقولهم: الإمالة لمجاورة الممال. انظر شرح المرادي: ٥/١٩٩، ارتشاف الضرب: ١/٢٤٥، شرح الأشموني: ٤/٢٣٠، شرح الشافية للرضي: ٣/١٣، الهمع: ٦/١٩٣.

(٢) في الأصل: عماد. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٧.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٧.

(٤) في الأصل: تا. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٧.

(٥) في الأصل: أتى. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٨.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٨.

يَعْني: أَنَّ الفَتْحَةَ تُمَالُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا رَاءٌ، مَكْسُورَةٌ، مَتطَرِّفَةٌ[١]، نَحْوُ ﴿أُوْلِي الضَّرَرِ﴾ [النساء:٩٥]، و﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسلات:٣٢]، وَقَدْ مَثَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِه: «للأَيْسَرِ مِلْ»، (أَيْ)[٢]: إلى الأَيْسَرِ مِلْ[٣].

وَفُهِمَ مِنْ إِطْلَاقِه: أَنَّ الإِمَالَةَ للرَّاءِ جَائِزَةٌ في الوَصْلِ والوَقْفِ.

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً: أَنَّ الإِمَالَةَ جَائِزَةٌ في حَرْفِ الاسْتِعْلاءِ وَفي غَيْرِه[٤].

وَقَدْ أَشَارَ إلى السَّبَبِ الثَّاني، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

كَذَا الَّذي تَلِيْه هَا التَّأْنِيْثُ في ... وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

يَعْني: أَنَّ/ الفَتْحَةَ تُمَالُ أَيْضاً في الوَقْفِ، إِذَا وَلِيَهَا هَاءُ التَّأْنِيْثِ. [٢٥٨/ب]

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِف» أَنَّ الإِمَالَةَ جَائِزَةٌ في جَمِيْعِ الحُرُوْفِ، مَا عَدَا الأَلِفَ، وَمِثَالُهُ «رَحْمَةٌ، وَقَصْعَةٌ، وَدَرَجَةٌ[٥]، وَعُرْقُوَةٌ[٦] وَحِذْرِيَةٌ[٧]».

وَأَمَّا الأَلِفُ، فَلا إِمَالَةَ فِيهَا، نَحْوُ «فَتَاةٍ، وعَصَاةٍ».

---

(١) اشتراط ابن مالك كون الراء متطرفة، بقوله في النظم: «في طرف»، وقال في التسهيل: «وهي لام». قال المرادي: وليس اشتراط ذلك بصحيح، لأن سيبويه قد ذكر إمالة فتحة الطاء من قولهم: «رأيت خبط رياح»، وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو «العرد»، والراء في ذلك ليست بلام. ثم قال: ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه.
انظر شرح المرادي: ٥/ ٢٠٤، التسهيل: ٣٢٧، الكتاب: ٢/ ٢٧١، ارتشاف الضرب: ١/ ٢٤٧، شرح الأشموني: ٤/ ٢٣٣، الهمع: ٦/ ١٩٤، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٥٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٨.

(٣) وقد أهمل الناظم من شروط إمالة الفتحة لكسرة الراء شرطين غير ما ذكر:
الأول: ألا تكون على ياء، فلا تمال فتحة الياء في نحو «من الغير»، وقد ذكره في التسهيل، ونص عليه سيبويه.
الثاني: ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو «من الشرق» فإنه مانع من الإمالة، نص على ذلك سيبويه أيضاً.
انظر شرح المرادي: ٥/ ٢٠٤، التسهيل: ٣٢٧، الكتاب: ٢/ ٢٧١، الهمع: ٦/ ١٩٤-١٩٥، شرح الأشموني: ٤/ ٢٣٣-٢٣٤، ارتشاف الضرب: ١/ ٢٤٦.

(٤) فمثالها في حرف الاستعلاء: «من البقر»، ومثالها في غير حرف الاستعلاء من الراء: «بشرر»، أو من غيره نحو «من الكبر». انظر شرح المرادي ٥/ ٢٠٣، شرح الأشموني: ٤/ ٢٣٣، ارتشاف الضرب: ١/ ٢٤٦، الهمع: ٦/ ١٩٤.

(٥) في الأصل: ودرجرجه. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٨.

(٦) العرقوة: خشبة معروضة على الدلو، والجمع عرق. انظر اللسان: ٤/ ٢٩٠٨ (عرق)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٦٨.

(٧) حِذْرِيَةٌ - بكسر الحاء وسكون الذال المعجمة -: قطع من الأرض غليظة. انظر اللسان: ٢/ ٨١٠ (حذر)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٦٨، ١٧٥.

الباب التاسع والستون

التصريف

ثُمَّ قَالَ:

التَّصْرِيفُ

التَّصْرِيفُ: هُوَ العِلْمُ بِأَحْكَامِ بُنْيَةِ الكَلِمَةِ(1)، بِمَا لِحُرُوفِهَا مِنْ أَصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ، وَصِحَّةٍ وَإِعْلَالٍ، وَشِبْهِ ذَلِكَ(2).

وَمُتَعَلَّقُهُ مِنَ الكَلِمِ الأَفْعَالُ وَالأَسْمَاءُ الَّتِي لا تُشْبِهُ الحُرُوفَ.

---

(1) في الأصل: الكلم. انظر شرح المكودي: ٢/١٦٩ .

(2) وقال ابن الحاجب: التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب. وقال ابن عصفور: وهو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. وقال المرادي: اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين: أحدهما: علم الإعراب. والآخر: علم التصريف. وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب. ولذلك يقال في حد علم النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً. ثم إن المسمى بعلم التصريف، وهي الأحكام الإفرادية تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: جعل الكلم على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير، واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم، وهي في الحقيقة من التصريف.

والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها، ولكن لغرض آخر وتنحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف. انتهى. والتصريف لغة: التقليب من حالة إلى حالة، وهو مصدر صرف، أي: جعله يتقلب في أنحاء كثيرة وجهات مختلفة.

انظر في ذلك شرح الشافية للرضي: ١/١، ٧، الممتع لابن عصفور: ١/٣٠ – ٣٢، شرح المرادي: ٥/٢٠٩–٢١٠، التسهيل: ٢٩٠، التعريفات: ٥٩، الهمع: ٦/٢٢٨، انظر شرح المكودي: ٢/١٦٩، أوضح المسالك: ٢٩٥، المقرب: ٢/٧٧٨–٧٩، شرح ابن الناظم: ٨٢٠، شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢٠١٢، شرح الأشموني: ٤/٢٣٦، شرح الملوكي لابن يعيش: ١٨–١٩، شرح ابن عقيل: ٢/١٨٢–١٨٣، التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٢–٢٥٣، شرح الهواري: (١٩٨/ب)، معجم المصطلحات النحوية: ١٢٥–١٢٦، معجم مصطلحات النحو: ١٨١ .

وَهُوَ نَوْعَان: مَعْرِفَةُ حُرُوْفِ الزِّيَادَةِ، وَمَعْرِفَةُ الإِبْدَالِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلى الأَوَّلِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا(١) بِتَصْرِيْفٍ حَرِي

يَعْنِي: أَنَّ الحَرْفَ(٢) وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الأَسْمَاءِ(٣) في التَّوَغُّلِ في البِنَاء - لا يَدْخُلُهُ(٤) التَّصْرِيْفُ، وَمَا سِوَى هَذَيْنِ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ حَقِيْقٌ بِدُخُوْلِ التَّصْرِيْفِ فِيْهِ. وَتَجَوَّزَ في قَوْلِهِ: «مِنَ الصَّرْفِ» فَأَطْلَقَ الصَّرْفَ على التَّصْرِيْفِ، لِضَرُوْرَةِ الوَزْنِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاثِيٍّ يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيْفٍ سِوَى(٥) مَا غُيِّرَا

يَعْنِي: أَنَّ مَا كَانَ عَلى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ حَرْفَيْنِ، لا يَقْبَلُ التَّصْرِيْفَ.

فَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ أَقَلَّ مَا يُوجَدُ عَلَيْهِ الأَسْمَاءُ وَالأَفْعَالُ بالوَضْعِ - ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ، لأَنَّ الأَسْمَاءَ وَالأَفْعَالَ قَابِلَةٌ للتَّصْرِيْفِ - كَمَا ذَكَرَ في البَيْتِ الَّذي قَبْلَهُ - / . [٢٥٩/أ]

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً: أَنَّ الأَسْمَاءَ وَالأَفْعَالَ قَدْ تَنْقُصُ عَنِ الثَّلاثَةِ بِحَذْفِ(٦) بَعْضِ حُرُوْفِهَا.

أَمَّا الأَسْمَاءُ: فَتُوجَدُ عَلى حَرْفَيْنِ، نَحْوُ «يَدٍ، وعِدَةٍ»، وَعَلى حَرْفٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ «مُ اللَّهِ»(٧) بالقَسَمِ عَلى القَوْلِ بِأَنَّهُ اسْمٌ، وَهُوَ الصَّحِيْحُ(٨).

وَأَمَّا(٩) الأَفْعَالُ: فَتُوجَدُ عَلى حَرْفَيْنِ، نَحْوُ «خُذْ، وَبِعْ»، وعَلى حَرْفٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ «قِهْ» فِعْلُ أَمْرٍ مِنْ «وَقَى».

---

(١) في الأصل: سوهما. انظر الألفية: ١٩٦.

(٢) في الأصل: الحروف. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٩.

(٣) وكذلك الأفعال الجامدة كـ«نعم، وبئس، وليس، وعسى»، لأنه يمكن إدراجها في شبه الحرف، فإن هذه الأفعال شابهت الحروف في الجمود.

انظر شرح المرادي: ٥/ ٢١٠، شرح الأشموني: ٤/ ٢٣٧، الهمع: ٦/ ٢٢٩، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٦٩، التسهيل: ٢٩٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٥٤.

(٤) في الأصل: لا يدخل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٩.

(٥) في الأصل: إذا. انظر الألفية: ١٩٧.

(٦) في الأصل: يحذف. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٦٩.

(٧) مُ: بميم مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة: لغة في «ايمن»، حكى الفتح الهروي، والكسر والضم الكسائي والأخفش. انظر الهمع: ٤/ ٢٣٨، الجنى الداني: ٥٤١، شرح الكافية لابن مالك: ٢/ ٨٧٩، ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٨١.

(٨) وذهب الزجاج والرماني إلى أنه حرف جر. انظر الهمع: ٤/ ٢٣٨، مغني اللبيب: ١٣٦، الجنى الداني: ٥٣٨، ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٧٦.

(٩) في الأصل: فأما. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٠.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَمُنْتَهى اسْمٍ خُمْسٌ انْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

يَعْني: أَنَّ الأَسْمَاءَ عَلى قِسْمَيْنِ: مُجَرَّدَةٌ مِنَ الزِّيَادَة، وَمَزِيْدٌ فِيْهَا.

فَغَايَةُ مَا يَصِلُ إِلَيْه المُجَرَّدُ خَمْسَةُ أَحْرُف، نَحْوُ «سَفَرْجَلٍ»، وَغَايَةُ مَا يَصِلُ إِلَيْه بِالزِّيَادَة[1] سَبْعَةُ أَحْرُف، نَحْوُ «اشْهِيْبَاب» مَصْدَرِ «اشْهَابَّ»[2].

وَقَدْ فُهِمَ مِنْ هَذَا البَيْت وَالَّذي قَبْلَهُ: أَنَّ الاسْمَ المُجَرَّدَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ: ثُلاثِيٌّ، وَرُبَاعِيٌّ، وَخُمَاسِيٌّ، وَقَدْ أَشَارَ إِلى الثُّلاثِيِّ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِيِّ افْتَحْ وَضُمّْ وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمّْ

غَيْرُ آخِرِ الثُّلاثِيِّ - هُوَ أَوَّلُهُ وَثَانِيْه، فَالأَوَّلُ قَابِلٌ لِلحَرَكَات الثَّلاث، والثَّاني قَابِلٌ لِلحَرَكَات وَالسُّكُوْن، وَالحَاصِلُ مِنْ ضَرْب ثَلاثَةٍ في أَرْبَعَة: اثْنَا عَشَرَ وَزْنَاً، وَهِي الَّتي تَقْتَضِيهَا القِسْمَةُ[3] العَقْلِيَّةُ، وَهِي مَفْهُوْمَةٌ مِنَ البَيْت، فـ«افْتَحْ، وضُمْ، وَاكْسِرْ» يَعْني: في كُلٍّ وَاحِد منْهَا، فَهَذه تِسْعَةٌ، وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيْه مَعَ / الحَرَكَات الثَّلاث [٢٥٩/ب] (في الأَوَّل، فَهَذه ثَلاثَةٌ إِلى تِسْعَةٍ)[4]: اثْنَا عَشَرَ، وَهَذه مِثْلُهَا عَلى تَرْتِيب النَّظْمِ[5]:

«فَعَلٌ» نَحْوُ «جَمَلٌ»، وَ«فَعُلٌ» نَحْوُ «عَضُدٌ»، و«فَعِلٌ» نَحْوُ «كَتِفٌ»، و«فُعَلٌ» نَحْوُ «صُرَدٍ»، و«فُعُلٌ» نَحْوُ «عُنُقٍ»، وَ«فُعِلٌ» نَحْوُ «دُئِلٌ»، و«فِعَلٌ» نَحْوُ «عِنَبٍ»، و«فِعُلٌ» - بِكَسْرِ الأَوَّل، وَضَمِّ الثَّاني - وَهُوَ مُهْمَلٌ، و«فِعِلٌ» نَحْوُ «إِبِلٍ»، وَ«فَعْلٌ» نَحْوُ «فَلْسٍ»، و«فُعْلٌ» نَحْوُ «قُفْلٍ»، و«فِعْلٌ» نَحو «عِدْلٌ».

إِلا أَنَّ المُسْتَعْمَلَ مِنْهَا عَشْرَةٌ، وَوَاحِدٌ مُهْمَلٌ وَوَاحِدٌ قَلِيْلٌ، وَإِلى ذَلكَ أَشَارَ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَفِعُلٌ اهْمِلَ وَالعَكْسُ يَقِلّْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيْصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

---

(١) في الأصل: الزيادة. فاما. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٧٠ .

(٢) يقال: إشهاب الفرس إذا غلب بياضه على سواده، وإشهاب الزرع: قارب الهيج فابيض، وفي خلاله خضرة قليلة. والياء بعد الهاء في المصدر هي الألف بعد الهاء في الفعل.
انظر اللسان: ٤/٢٣٤٦، ٢٣٤٧ (شهب)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٧٠، حاشية الخضري: ٢/١٣٨ .

(٣) في الأصل: القسم. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٧٠ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٧٠ .

(٥) في الأصل: وهذه ترتيبها على مثل النظم. راجع شرح المكودي: ٢ / ١٧٠ .

وَإِنَّمَا أُهْمِلَ «فِعُلٌ» لثقله بالخُرُوْجِ منْ كَسْرٍ إلى ضَمٍّ، وَقَدْ قُرِئَ: ﴿وَالسَّمَاءِ الحِبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] - بِكَسْرِ الحَاءِ، وَضَمِّ البَاءِ(١) - .

وَإِنَّمَا قَلَّ «فُعِلٌ» لاخْتِصَاصه بالفِعْلِ، وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ واردٌ(٢) في كَلامِ العَرَبِ، إلا أَنَّهُ قَلِيْلٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «دُئِلُ» اسْمُ قَبِيْلَةٍ(٣)، وَإِلَيْهَا يُنْسَبُ أَبُو الأَسوَدِ الدُّؤَلِيُّ، وَ«رُئِمٌ» في اسْمِ الاسْتِ(٤).

ثُمَّ أَشَارَ إلى الفِعْلِ الثُّلاثِيِّ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِي مِنْ ... فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

فَذَكَرَ(٥) لَهُ أَرْبَعَةَ أَبْنِيَةٍ:

- «فَعَلَ» - بِفَتْحِ الفَاءِ وَالعَيْنِ مَعاً - وَذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِه: «وَافْتَحْ».
- و«فَعُلَ» - بِضَمِّ العَيْنِ - نَحْوُ: «سَهُلَ» وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِه: «وَضُمَّ».
- و«فَعِلَ» - بِكَسْرِ العَيْنِ - نَحْوُ: «سَمِعَ» وهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِه: «وَاكْسِرْ».

الرَّابِعُ: «فُعِلَ» - بِضَمِّ الفَاءِ، وَكَسْرِ العَيْنِ - مَبْنِيّاً لِلمَفْعُوْلِ.

---

(١) وهي قراءة الحسن وأبي مالك الغفاري وأبي السمال.
انظر انظر ذلك في تفسير البحر المحيط: ٨/١٣٤، المحتسب: ٢/٢٨٦، التصريح على التوضيح: ٢/٣٥٥، حاشية ابن حمدون على شرح الجاربردي (مجموعة الشافية): ١/٣٠، حاشية ابن حمدون: ٢/٧١، حاشية الصبان: ٤/٢٣٨، قال ابن مالك: وقد ذكر ابن جني أن بعض القراء الشواذ قرأ: ﴿والسماء ذات الحبك﴾ ووجهها بأن قال: «أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة»، وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لم يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض أمثال ذلك منه. انتهى. وقيل فيها توجيهاً آخر وهو أن يكون كسر الحاء إتباعاً لكسر تاء «ذات» ولم يعتد باللام الساكنة، لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهو أحسن.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢٠٢١، المحتسب: ٢/٢٨٧٧، مجموعة الشافية: ١/٣٠، شرح المرادي: ٥/٢١٥، التصريح على التوضيح: ٢/٣٥٥، شرح الأشموني: ٤/٢٣٨-٢٣٩، شرح الشافية للرضي: ١/٣٨ - ٣٩.

(٢) في الأصل: واراد. انظر شرح المكودي: ٢/١٧١.

(٣) تقدم التعريف قي ص ١٩٢/٢ من هذا الكتاب.

(٤) والاست: الدبر. انظر اللسان: ٣/١٥٣٧ (رئم)، شرح المكودي: ٢/١٧١، شرح المرادي: ٥/٢١٦، شرح الشافية للجاربردي (مجموعة الشافية): ١/٣٠.

(٥) في الأصل: قد ذكر. انظر شرح المكودي: ٢/١٧١.

[٢٦٠/أ] وَفُهِمَ مِنْ سُكُوْتِه / عَنِ الفَاء: أَنَّ حَرَكَةَ الفَاءِ لا تَخْتَلِفُ، بِخِلافِهَا في الأَسْمَاء، وَفُهِمَ أَنَّهَا فَتْحَةٌ، لأَنَّ الفَتْحَةَ أَخَفُّ، فَاعْتِبَارُهَا أَقْرَبُ[١].

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ» أَنَّ بُنْيَةَ المَفْعُوْلِ - لَيْسَتْ كَبُنْيَةِ الفَاعِلِ، لِكَوْنِه جَعَلَ ذَلِكَ زَائِداً عَلَى بِنَاءِ الفَاعِلِ، وَفِيْه تَنْبِيْهٌ عَلَى الخِلافِ في فِعْلِ المَفْعُوْلِ، هَلْ هُوَ أَصْلٌ بِنَفْسِه، أَوْ فَرْعٌ عَنْ فِعْلِ الفَاعِلِ؟[٢].

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلى الرُّبَاعِيِّ، وَالمَزِيْدِ مِنَ الأَفْعَالِ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيْه فَمَا سِتّاً[٣] عَدَا

يَعْنِي: أَنَّ غَايَةَ الفِعْلِ بِالأَصَالَةِ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ «دَحْرَجَ».

وَفُهِمَ مِنَ البَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ: أَنَّ لِلرُّبَاعِيِّ بُنْيَةً أُخْرَى مَبْنِيَّةً لِلْمَفْعُوْلِ، نَحْوُ «دُحْرِجَ»، لِذِكْرِهَا في الثُّلاثِيِّ، إِذْ لا فَرْقَ. وَأَنَّ غَايَتَهُ[٤] بِالزِّيَادَةِ سِتَّةُ أَحْرُفٍ نَحْوُ «اسْتَخْرَجَ». ثُمَّ انْتَقَلَ إِلى الرُّبَاعِيِّ الأُصُوْلِ مِنَ الأَسْمَاءِ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

لاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ
وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٍ ....

فَذَكَرَ سِتَّةَ أَبْنِيَةٍ:

الأَوَّلُ: «فَعْلَلٌ» - بِفَتْحِ الأَوَّلِ وَالثَّالِثِ نَحْوُ «جَعْفَرٍ».

الثَّانِي: («فِعْلِلٌ»)[٥] - بِكَسْرِ الأَوَّلِ وَالثَّالِثِ - نَحْوُ «زِبْرِجٍ» لِلسَّحَابِ الرَّقِيْقِ[٦].

---

(١) في الأصل: باعتبار أنها أقرب. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٧١.

(٢) وإلى كونه أصلاً بنفسه ذهب المبرد - كما في المرادي - وابن الطراوة والكوفيون، وهو مذهب سيبويه والمازني. وإلى كونه فرعاً عن فعل الفاعل ذهب جمهور البصريين، ونقل عن سيبويه. قال المرادي: وهو أظهر القولين. ومن المقتضب: (١ / ٢٠٩) ذكر المبرد أن الفعل الثلاثي يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضياً، وهي «فعل» نحو «ضرب»، و«فعل» حو «شرب»، و«فعل» نحو «كرم»، ولم يعتبر «فعل» المبني للمجهول من أبنيته، فلعله يدل على أنه لم يعتبره أصلاً.
انظر الكتاب: ١ / ٢، المنصف شرح تصريف المازني: ١ / ٧١، شرح المرادي: ٥ / ٢٢٢، شرح الكافية لابن مالك: ٤ / ٢٠١٤، شرح الأشموني: ٤ / ٢٤٢، حاشية الخضري: ٢ / ١٨٤، التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٧٥، شرح ابن عصفور: ١ / ٥٤٠.

(٣) في الأصل: سقفا. انظر شرح الألفية: ١٩٧.

(٤) في الأصل: غابة. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٧٢.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٧٢.

(٦) الذي فيه حمرة، والزبرج أيضاً: الزينة من وشي أو جوهر، وقيل: هو الذهب. انظر اللسان: ٣ / ١٨٠٦ (زبرج)، حاشية ابن حمدون: شرح الشافية للرضي: ١ / ٥١.

الثَّالثُ: «فعْلَلٌ» - بكَسْرِ الأَول، وَفَتْحِ الثَّالث -، نَحْوُ «درْهَمٍ».
الرَّابِعُ: «فُعْلُلٌ» - بِضَمِّ الأَوَّلِ وَالثَّالث - نَحْوُ «جُرْهُمٍ» لاسْمِ قَبِيْلَةٍ[١].
الخَامِسُ: «فِعَلٌّ» - بِكَسْرِ الأَوَّلِ، وَفَتْحِ الثَّاني، وَتَشْدِيْدِ الثَّالِثِ - نَحْوُ/ [٢٦٠/ب] «قِمَطْرٍ»[٢].
السَّادِسُ: «فُعْلَلٌ» - بِضَمِّ الأَوَّلِ، وَفَتْحِ الثَّالِثِ - نَحْوُ «جُخْدَبٍ» لِذَكَرِ الجَرَادِ[٣].

وَفي هَذَا البِنَاءِ السَّادسِ خِلافٌ:
مَذْهَبُ الكُوْفِيِّيْنَ وَالأَخْفَشِ: أَنَّهُ أَصْلٌ.
وَمَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ: أَنَّهُ مُخَفَّفٌ مِنْ «فُعْلُلٍ» بالضَّمِّ[٤].
وَفي تَأْخِيْرِهِ لَهُ إِشْعَارٌ بِهَذَا الخِلافِ. ثُمَّ انْتَقَلَ إِلى الخُمَاسِيِّ المُجَرَّدِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَإِنْ عَلا ... فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلا
كَذَا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ ....

يَعْنِي: وَإِنْ[٥] عَلا الرُّبَاعِيَّ[٦] - أَيْ: جَاوَزَهُ - فَهُوَ خُمَاسِيٌّ، وَذَكَرَ لَهُ أَرْبَعَةَ أَوْزَانٍ:

---

(١) جرهم: بطن من القحطانية، كانت منازلهم أولاً باليمن ثم انتقلوا إلى الحجاز فنزلوه، ثم نزلوا بمكة واستوطنوها، وكانوا خدامها قبل قريش، وقد تزوج منهم إسماعيل عليه السلام.
انظر نهاية الأرب للقلقشندي: ٢١١، نهاية الأرب للنويري: ٢/ ٢٩٢، صبح الأعشى: ١/ ٣٠٨، معجم قبائل العرب: ١/ ١٨٣، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٧٢.
(٢) في الأصل: قحطر. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٢. والقمطر: الجمل القوي السريع، وقيل: الجمل الضخم القوي، ورجل قمطر: قصير، والقمطر أيضاً: ما تصان فيه الكتب. انظر اللسان: ٥/ ٣٧٣٩، ٣٧٤٠ (قمطر)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٧٢.
(٣) وقيل: الجخدب: هو الجراد الأخضر الطويل الرجلين. انظر اللسان: ١/ ٥٥٥ (جخدب)، المكودي مع ابن حمدون: ٢/ ١٧٢، شرح المرادي: ٥/ ٢٢٧.
(٤) وظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة «فعلل»، وقال في التسهيل: وتفريع «فعلل» على «فعلل» أظهر من أصالته. انتهى.
انظر الخلاف في ذلك شرح المرادي: ٥/ ٢٢٧-٢٢٨، شرح المكودي: ٢/ ١٧٢، شرح الشافية للجاربردي (مجموعة الشافية): ١/ ٣٤، شرح الأشموني: ٤/ ٢٤٧، التسهيل: ٢٩١، شرح الشافية للرضي: ١/ ٤٧، ٤٨، شرح الملوكي: ٢٦، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ٢٠٢٣، الممتع: ١/ ٦٧، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٨٤-١٨٥.
(٥) في الأصل: بأن. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٢٧.
(٦) أي: وإن علا الاسم المجرد الرباعي. فـ«الرباعي» مفعول «علا» بدليل تفسيره بقوله: «أي: جاوزه»، وفاعل «علا» هنا، كفاعل «علا» في النظم، عائد على الاسم المجرد لا بقيد كونه رباعياً. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٧٢.

الأَوَّلُ: «فَعَلَّلٌ» - بِفَتْحِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالرَّابعِ مُدْغَماً فِيْه - نَحْوُ «سَفَرْجَلٍ».
الثَّانِي: «فَعْلَلِلٌ» - بِفَتْحِ الأَوَّلِ، وَسُكُوْنِ الثَّانِي، وَفَتْحِ الثَّالِثِ، وَكَسْرِ الرَّابعِ - نَحْوُ «جَحْمَرِشٍ»[١].
الثَّالِثُ: «فُعَلِّلٌ» - بِضَمِّ الأَوَّلِ، وفَتْحِ الثَّانِي، وكَسْرِ الثَّالِثِ مُشَدَّداً - نحو «قُذعمِلٍ»[٢].
الرابعُ: «فِعْلَلٌّ» - بِكَسْرِ الأَوَّلِ، وإِسْكَانِ الثَّانِي، وَفَتْحِ الثَّالِثِ، وَبَعْدَهُ لامٌ مُشَدَّدَةٌ - نَحْوُ «قِرْطَعْبٍ»[٣].
ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَمَا غَايَرَ للزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى

يَعْنِي: أَنَّ مَا غَايَرَ مَا ذُكِرَ مِنْ أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ الأُصُوْلِ - فَهُو مَنْسُوْبٌ إِلى الزِّيَادَةِ أَوِ النَّقْصِ.
وَفي تَخْصِيْصِ الشَّارِحِ وَالمُرَادِيِّ ذَلكَ بِالأَسْمَاءِ[٤] نَظَرٌ[٥].
وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ المُخَالِفَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:
[٢٦١/أ] - المَزِيْدُ مِنَ الأَسْمَاءِ، نَحْوُ/ «كَنَهْبَلٍ»[٦]، وَسَائِرِ المَزِيْدَاتِ، وَهِي كَثِيْرَةٌ تَزِيْدُ عَلى ثَلاثِمَائَةِ بُنْيَةٍ.
- وَالمَنْقُوْصُ مِنَ الأَسْمَاءِ، نَحْوُ «يَدٍ، وَشِيَةٍ».
- والمَزِيْدُ مِنَ الأَفْعَالِ، نَحْوُ «انْطَلَقَ[٧]، واسْتَكْبَرَ».

---

(١) الجحمرش: العجوز الكبيرة من النساء، والكبيرة السن من الإبل، والجحمرش أيضاً: العظيمة من الأفاعي. انظر اللسان: ١/٥٥٣ - ٥٤٤ (جحمرش)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٢، شرح المرادي: ٥/٢٣١.
(٢) القذعمل: القصير الضخم من الإبل. انظر اللسان: ٥/٣٥٦٠ (قذعمل)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٢، شرح المرادي: ٥/٢٣١.
(٣) في الأصل: قرطعت. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٢.
(٤) انظر شرح ابن الناظم: ٨٢٦، شرح المرادي: ٥/٢٣٢.
(٥) وجه النظر كون ما ذكره الناظم من المغايرة موجوداً في الأسماء وفي الأفعال، فلا وجه للتخصيص. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٢.
(٦) في الأصل: كنهيد. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٢. والكنهبل: شجر عظام، وهو من العضاه، والنون فيه زائدة، لأنه ليس في الكلام على مثال سفرجل. انظر اللسان: ٥/٣٩٤٥ (كهبل)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٢.
(٧) في الأصل: انطق. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٢.

- وَالمَنْقُوْصُ منْهَا، نَحْوُ «قُمْ، ودُمْ، وَقُمْتُ».

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعالى:

وَالحَرْفُ إنْ يلْزم فأصْلٌ والَّذي ... لا يلْزمُ الزَّائدُ مثْلُ تا احْتُذي

يَعْني: أنَّ الحَرْفَ إذَا لَزمَ في تَصَاريْف الكَلمَة - حُكمَ عَلَيْه بالأَصَالَة، وإذَا لَمْ يَلْزمْ وَسَقَطَ في بَعْضِ تَصَاريْفِ الكَلِمَةِ - فَهُوَ زَائدٌ، وَيَعْنِي بِالحَرْفِ: حَرْفَ التَّهَجِّي.

فَيُحْكَمُ في «نَادم» بأَصَالَة النُّوْن، وَزيَادَة الأَلف، لثَبَات[1] النُّوْن، وَحَذْف الأَلف في «نَدمَ»[2]، والتَّاءُ في «احْتُذيَ» زَائدَةٌ، لسُقُوْطِهَا في «حَذَا يَحْذُوْ».

ثُمَّ قَالَ رَحمَهُ اللَّهُ تَعالى:

بضمْن فعْل قَابل الأُصُوْلَ في ... وَزْن وَزَائدٌ بلَفْظه اكْتُفي

يَعْني: أَنَّكَ إذَا أَرَدْتَ أَنْ تَزنَ كَلمَةً فَقَابلْ أُصُوْلَهَا بحُرُوْف «فَعَلَ» فَتُعَبِّرُ[3] عَنْ أَوَّل الكَلمَة بالفَاء، وَعَن الثَّاني بالعَيْن، وَعَن الثَّالث باللَّام، وَتُحَافظُ في ذَلكَ عَلى حَرَكَات المَوْزُوْن.

فَإذَا قيْلَ لَكَ: مَا وَزْنُ «ضَرَبَ»؟ - قُلْتَ: «فَعَلَ» - بفَتْح الفَاء والعَيْن - وَإذَا قيْلَ لَكَ: مَا وَزْنُ «عَمْرو»؟ فَقُلْ «فَعْلٌ» - بفَتْح الفَاء، وَسُكُوْن العَيْن -.

فَإنْ كَانَ في الكَلمَة المَوْزُوْنَة زَائدٌ - نَطَقْتَ به عَلى أَصْله من غَيْر أَنْ تُعبر عَنْهُ بشَيء، وَإلى ذَلكَ أَشَارَ بقَوْله: «وَزَائدٌ بلَفْظه اكْتُفي».

يَعْني: أَنَّكَ تَكْتَفي بذَلكَ الحَرْف الزَّائد وَتَنْطقُ به عَلى أَصْله منْ غَيْر أَنْ تُعبِّر/ [٢٦١/ب] عَنْهُ بشَيء، فَتَقُوْلُ في وَزْن «جَوْهر»: «فَوْعَلٌ»، وَفي وَزْن «عَبيْر»: «فَعيْلٌ».

هَذَا كُلُّهُ في الثُّلاثيِّ.

أَمَّا الزَّائدُ عَلى الثُّلاثيِّ، فَقَدْ أَشَارَ إلَيْه فَقَالَ:

وَضَاعف اللَّامَ إذَا أَصْلٌ بَقي ... كَرَاء جَعْفَر وَقَاف فُسْتُق

يَعْني: أَنَّكَ إذَا وَزَنْتَ الكَلمَةَ بحُرُوْف «فَعَلَ»، وَبَقي أَصْلٌ منَ الكَلمَة - ضَعِّف اللَّام، أَيْ: زدْ عَلَيْهَا لاماً أُخْرَى تُقَابلُ بهَا الحَرْفَ الرَّابعَ.

وَقَدْ فُهمَ منْ ذَلكَ أَنَّ في الزَّائد عَلى الثَّلاثَة[4] صُوْرَتَيْن:

---

(١) في الأصل: كثبات. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٣.

(٢) في الأصل: ندمان. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٣.

(٣) في الأصل: بحرف يعبر. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٣.

(٤) في الأصل: الأربعة. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٤.

إِحْدَاهُمَا[1]: في الرُّبَاعِيِّ، فَتُضَعِّفُ اللَّامَ مَرَّةً وَاحِدَةً، نَحْوُ «جَعْفَرٍ، وَفُسْتُقٍ»، فَتَقُولُ في وَزْنِهِمَا «فَعْلَلٌ، وَفُعْلُلٌ».

وَالأُخْرَى: في الخُمَاسِيِّ، لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الاسْمَ يَكُونُ خُمَاسِيَّ الأُصُولِ، فَتَقُولُ في «سَفَرْجَلٍ»: «فَعَلَّلٌ» فَتُضَعِّفُ اللَّامَ مَرَّتَيْنِ، لِتَصِلَ الزِّنَةُ إِلى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ.

ثُمَّ إِنَّ زَائِدَ الكَلِمَةِ المَوْزُونَةِ إِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ العَشْرَةِ[2] - فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُنْطَقُ بِهَا في الوَزْنِ عَلَى حَالِهَا، وَإِنْ كَانَ بِتَضْعِيفِ أَصْلٍ - فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَإِنْ يَكُ[3] الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ لَهُ في وَزْنِ مَا للأَصْلِ

يَعْنِي: إِذَا كَانَ الزَّائِدُ في الكَلِمَةِ المَوْزُونَةِ ضِعْفَ أَصْلٍ، فَاجْعَلْ مُقَابَلَتَهُ في الوَزْنِ ما جَعَلْتَهُ للفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ، مِنْ حُرُوفِ «فَعَلَ».

[٢٦٢/أ] فَإِنْ كَانَ مُضَعَّفَ الفَاءِ، نَحْوُ «مَرْمَرِيسٍ»[4] - قُلْتَ في وَزْنِه /: «فَعْفَعِيلٌ»، وَإِنْ كَانَ مُضَعَّفَ (العَيْنِ)[5]، نَحْوُ «اغْدَوْدَنَ»[6] - قُلْتَ في وَزْنِه: (افْعَوْعَلَ، وَإِنْ كَانَ مُضَعَّفَ اللَّامِ، نَحْوُ «جَلْبَبَ»[7] - قُلْتَ في وَزْنِه)[8]: «فَعْلَلَ».

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَا تَكَرَّرَ[9] فِيهِ الفَاءُ وَالعَيْنُ مِنْ رُبَاعِيٍّ عَلى نَوْعَيْنِ:

---

(١) في الأصل: أحدهما. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٤.

(٢) ويجمعها قولك: «أمان وتسهيل»، أو «اليوم تنساه»، أو «سألتمونيها»، أو «تسليم وهناء»، أو «السمان هويت»، أو «من سهيل وأتى».
انظر الممتع: ١/٢٠١، ارتشاف الضرب: ١/٩٤، شرح الملوكي: ١٠٠، شرح الشافية للرضي: ٢/٣٣٠، ٣٣١، الهمع: ٦/٢٣٧، شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢٠٣١، التبصرة والتذكرة: ٢/٧٨٨.

(٣) في الأصل: يكن. انظر الألفية: ١٩٩.

(٤) المرمريس: اسم للداهية، ويقال: داهية مرمريس، أي شديدة. انظر اللسان: ٦/٤١٨٠ (مرس)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٤.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٤.

(٦) يقال: اغدودن النبت: إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريه، واغدودن الشعر: طال وتم. انظر اللسان: ٥/٣٢٢٩، ٣٢٣٠ (غدن)، حاشية المكودي: ٢/١٧٤.

(٧) يقال: جلبب فلان إذا لبس الجلباب والملحفة، والباء فيه مكررة للإلحاق بدحرج.
انظر اللسان: ١/٦٤٠ (جلب)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٤.

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٤.

(٩) في الأصل: تكون. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٤.

الأَوَّلُ: مَا لا يَدُلُّ فيْه الاشْتِقَاقُ عَلَى زِيَادَة أَحَدِ الحُرُوفِ.

وَالآخرُ: ما دَلَّ الاشْتِقَاقُ عَلى زِيَادَة أَحَد حُرُوفه.

وَقَدْ أَشَارَ إِلى الأَوَّل، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ ....

يَعْني: أَنَّ نَحْوَ «سِمْسِمِ»(١) يُحْكَمُ عَلَى حُرُوفه كُلِّهَا أَنَّها أُصُولٌ، وَأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ، لأَنَّ أَصَالَةَ أَحَد المُضَعَّفَيْن وَاجِبَةٌ تَكْميلاً لأَقَلِّ الأُصُوْلِ، وَلَيْسَ أَصَالَةُ أَحَدِهِمَا أَوْلَى منْ أَصَالَةِ الآخرِ، فَيُحْكَمُ بِأَصَالَتِهِمَا مَعاً(٢).

ثُمَّ أَشَارَ إِلى الثَّاني، فَقَالَ:

.... وَالخُلْفُ في كَلَمْلِمِ

يَعْني: أَنَّ فيْمَا(٣) كَانَ نَحْوَ «لَمْلِمْ» فِعْلِ أَمْرٍ منْ «لَمْلَمَ»(٤) مِمَّا في اشْتِقَاقه دَلِيْلٌ عَلى زِيَادَة أَحَد المُضَعَّفَيْن - خلافاً:

- فَمَذْهَبُ(٥) البَصْرِيِّيْنَ: أَنَّ حُرُوْفَه كُلَّهَا أُصُولٌ، نَحْوُ(٦) «سِمْسِمٍ»، فَوَزْنُ «لَمْلِمْ» عنْدَهُمْ: «فَعْلِلْ».

- وَمَذْهَبُ الكُوْفِيِّيْنَ أَنَّ الأَصْلَ «لَمِّمْ» بالتَّضْعِيْفِ، فَأُبْدِلَ مِنْ ثَاني المُضَعَّفَيْنِ لامٌ(٧)، كَرَاهِيَةَ التَّضْعِيْفِ(٨).

---

(١) سمسم: بكسر السينين، الحب المعروف، ويسمى الجلجلان، وبفتحهما الثعلب، واسم موضع، والسمسمة: بضمها وبكسرها: دويبة، وقيل: النملة الحمراء. انظر اللسان: ٣/٢١٠٤ (سمم)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٤، حاشية الصبان: ٤/٢٥٥.

(٢) وظاهر كلام ابن مالك أن هذا القسم لا خلاف فيه، لكن بعضهم حكى عن الخليل والكوفيين أن وزنه «فعفل»، تكررت فاؤه، قال المرادي: وهو بعيد، انظر شرح المرادي: ٥/٢٤١، التصريح على التوضيح: ٢/٣٦٠، الهمع: ٦/٢٤١-٢٤٢.

(٣) في الأصل: ما. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٤.

(٤) يقال: لملم الأمير الكتيبة - أي الجيش - : إذا ضم وجمع بعضها إلى بعض، ورجل ململم: هو المجموع بعضه إلى بعض. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٤، اللسان: ٥/٤٠٧٨ (لمم)، حاشية الملوي على المكودي: ٢٢٨.

(٥) في الأصل: لمذهب.

(٦) في الأصل: في. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٤.

(٧) في الأصل: لاما. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٤.

(٨) واختار ابن الناظم مذهب الكوفيين. وذهب الزجاج من البصريين إلى أن الصالح للسقوط زائد، فتكون اللام الثانية من «لملم» زائدة.
انظر الخلاف في ذلك شرح ابن الناظم: ٨٢٨، شرح المرادي: ٥/٢٤١، شرح الأشموني: ٤/٢٥٥-٢٥٦، شرح المكودي: ٢/١٧٤، التصريح على التوضيح: ٢/٣٦٠، ابن عقيل مع الخضري: ٢/١٨٦، الهمع: ٦/٢٤٢، شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢٠٣٥-٢٠٣٦.

ثُمَّ شَرَعَ النَّاظِمُ في بَيَانِ (مَا)[١] تَطَّرِدُ زِيادَتُه، وَبَدأَ بالأَلِفِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

فَألفٌ[٢] أكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بغَيْرِ مَيْنِ

يَعْني: أَنَّ الأَلفَ إِذَا صَاحَبَ ثَلاثَةَ أُصُولٍ - حُكِمَ بزيادَتِهَا، لأنَّ الأَكْثَرَ فيمَا [٢٦٢/ب] صَحِبَتِ الأَلفُ فيه أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ - الزِّيادَةُ، وَقَدْ عَلِمْتَ[٣] زِيَادَتَهَا/ بالاشْتِقَاقِ فَحُمِلَ عَلَيْه مَا[٤] سواهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ «ضَارِب، وَعِمَاد، وسَلْمَى».

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ الأَلفَ إِذَا صَحِبَتْ أَصْلَيْنِ فَقَطْ، لَيْسَت زَائِدَةً، نَحْوُ «بَاب، وَقَالَ»، بل هي مِنَ الأَسْمَاءِ (المُتَمَكِّنَة)[٥] والأَفْعَال بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ - كَأَلِفِ «بَاعَ وَرَمَى، وَنَاب وَفَتَى» - أَوْ مِنْ وَاوٍ، كَأَلِف «قَالَ ودعَا، وَبَاب وَعَصًا».

وَلا تُزَادُ الأَلِفُ أَوَّلاً، وَتُزَادُ ثَانِيَةً[٦] كَـ«الضَّارب»، وَثَالِثَةً كَـ«عِمَادٍ»، وَرَابِعَةً كَـ«شِمْلال»، وَخَامِسَةً كَـ«قَرْقَرَى»، وسَادسَةً كَـ«قَبَعْثَرَى».

وَتُشَارِكُ الأَلفُ فِيمَا ذُكِرَ اليَاءَ وَالوَاوَ، وَإِلى ذَلكَ أَشَارَ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

وَاليَا كَذَا وَالوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا في يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا

يَعْني: أَنَّ اليَاءَ وَالوَاوَ كَالأَلف في الحُكْمِ عَلَيْهَا بالزِّيَادَة إِذَا صَحِبَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ إلا إِذَا تَكَرَّرَتْ في لَفْظِ اسْمٍ ثُنَائِيٍّ مُكَرَّرٍ نَحْوُ قَوْلِكَ: «يُؤْيُؤٌ» في اسْمِ طَائِرٍ[٧]، وَ«وَعْوَعَةٌ» مَصْدَرُ «وَعْوَعَ السَّبُعُ» إِذَا صَوَّتَ[٨].

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «وَاليَا كَذَا وَالوَاوُ» أَنَّ اليَاءَ وَالوَاوَ إِذَا صَحِبَا أَصْلَيْنِ - حُكِمَ بِأَصَالَتِهِمَا، نَحْوُ «بَيْعٍ وَنَوْمٍ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ:

.... إِنْ لَمْ يَقَعَا .... إِلى آخِرِ البَيْتِ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٤ .

(٢) في الأصل: فالألف. انظر الألفية. ١٩٩ .

(٣) في الأصل: عملت. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٥ .

(٤) في الأصل: عليها. بدل «عليه ما» انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٥ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٥ .

(٦) في الأصل: ثانياً. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٥ .

(٧) يؤيؤ: اسم طائر من الجوارح التي تصيد، وهو صاحب مخلب يشبه الباشق الذي هو طائر لا يقدر على الطيران في الشتاء. انظر اللسان: ٦/ ٤٩٤٦ (يايا)، المكودي مع ابن حمدون: ٢/ ١٧٥، شرح المرادي: ٥/ ٢٤٥ .

(٨) انظر اللسان: ٦/ ٤٨٧٤ (وعع)، شرح المكودي: ٢/ ١٧٥، شرح المرادي: ٥/ ٢٤٥ .

أَنَّهُمَا إِنْ صَحِبَا أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ حُكِمَ عَلَيْهِمَا بِالزِّيَادَةِ، نَحْوُ «صَيْرَفٍ»[١]، وجَهْوَرٍ»[٢].

وَتُزَادُ اليَاءُ أَوَّلاً كـ«يَرْمَعٍ»[٣]، وَثَانِيَةً كـ«صَيْرَفٍ»، وَثَالِثَةً كـ«عِثْيَرٍ»[٤]، وَرَابِعَةً كـ«حَذْرِيَةٍ»[٥]، وَخَامِسَةً كـ«سُلَحْفِيَةٍ»[٦].

وَلا تُزَادُ الوَاوُ أَوَّلاً، وَتُزَادُ ثَانِيَةً[٧] كـ«جَوْهَرٍ»، وَثَالِثَةً كـ«جَهْوَرٍ»، وَرَابِعَةً كـ«عُصْفُورٍ»، وَخَامِسَةً كـ«قَمَحْدُوَةٍ»[٨].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى / : [٢٦٣/أ]

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

يَعْنِي: أَنَّ الهَمْزَةَ وَالمِيمَ مُتَسَاوِيَتَانِ فِي أَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهُمَا[٩] ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ، مَقْطُوعٍ بِأَصَالَتِهَا - حُكِمَ عَلَيْهِمَا[١٠] بِالزِّيَادَةِ، لِدَلالَةِ الاشْتِقَاقِ فِي أَكْثَرِ الصُّوَرِ

---

(١) الصيرف: المتصرف في الامور، وقيل: هو المحتال المتقلب في أموره، المتصرف في الأمور المجرب لها. انظر اللسان: ٤ /٢٤٣٥ (صرف)، حاشية ابن حمدون: ٢ /١٧٥ .

(٢) جهور: اسم موضع وقع في شعر سلمي بن المقعد الهذلي:

لَوْلا اتِّقَاءُ اللَّه حِينَ ادَّخَلْتُمُ لَكُمْ صُرُطٌ بَيْنَ الكُحَيْلِ وجَهْوَرِ

انظر معجم البلدان: ٢ / ١٩٤، مراصد الاطلاع: ١ /٣٦٣، معجم ما استعجم: ٢ / ٤٠٠، ٣ /١١١٧، حاشية ابن حمدون: ٢ /١٧٥ .

(٣) اليرمع: الحصى الابيض تلألأ في الشمس، وقيل: هي حجارة لينة رقاق بيض تلمع، وقيل: حجارة رخوة، والواحدة من كل ذلك يرمعة.

انظر اللسان: ٣ /١٧٧٣١ (رمع)، حاشية ابن حمدون: ٢ /١٧٥ .

(٤) العثير: العجاج الساطع، يعني: الغبار، وقيل: هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين بأطراف أصابع رجليك، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره فيقال: ما رأيت له أثراً ولا عثيرا. انظر اللسان: ٤ /٢٨٠٦ (عثر)، حاشية ابن حمدون: ٢ /١٧٥ .

(٥) في الأصل: حندرية. انظر شرح المكودي: ٢ /١٧٥. والحذرية: قطعة من الأرض غليظة. انظر اللسان: ٢ /٨٠٠ (حذر) حاشية ابن حمدون: ٢ /١٧٥ .

(٦) السلحفية: واحدة السلاحف من دواب الماء، وقيل: هي الأنثى من الغيالم (والغيالم: السلحفاة، وقيل: ذكرها، والغيلم أيضاً: الضفدع). انظر اللسان: ٣ /٢٠٦٢ (سلحف)، ٥ /٣٢٩٠ (غلم).

(٧) في الأصل: ثانياً. انظر شرح المكودي: ٢ /١٧٥ .

(٨) القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا منحدرة عن الهامة، إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه، والجمع قماحد، والقمحودة أيضاً: ما أشرف على القفا من عظم الرأس والهامة فوقها، والقذال دونها مما يلي المقد، وقيل: القمحدوة: مؤخر القذال. انظر اللسان: ٥ /٣٧٣٥ (قمحد)، حاشية ابن حمدون: ٢ /١٧٥ .

(٩) في الأصل: عنها. انظر شرح المكودي: ٢ /١٧٦ .

(١٠) في الأصل: عليها. انظر شرح المكودي: ٢ /١٧٦ .

عَلى زِيَادَتِهِمَا[١]، نَحْوُ «أَفْضَلَ، وأَحْمَدَ، ومُكْرِمٍ، ومُنْطَلِقٍ»، وَحُمِلَ عَلَيْهِ ما[٢] سِوَاهُ[٣]، نَحْوُ «أَفْكَلٍ[٤]، ومِخْلَبٍ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «سَبَقَا» أَنَّهُمَا لا تَكُوْنُ زِيَادَتُهُمَا (في)[٥] غَيْرِ الأَوَّلِ[٦].

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «تَحَقَّقَا» أَنَّ الثَّلاثَةَ الأَحْرُفَ[٧] الوَاقِعَةَ بَعْدَهُمَا، إِذَا لَمْ تُحَقَّقْ أَصَالَتُهَا لَمْ يُحْكَمْ بِزِيَادَتِهَا إِلا بِدَلِيْلٍ، نَحْوُ «أَيْدَعَ»[٨]، لأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُوْنَ الهَمْزَةُ فِيْهِ أَصْلِيَّةً[٩]، فَيَكُوْنُ وَزْنُهُ «فَيْعَلٍ»، نحو «صَيْرَفٍ»[١٠]، أَوْ اليَاءُ، فَيَكُوْنُ وَزْنُهُ «أَفْعَلَ»، لَكِنِ[١١] الهَمْزَةُ فِيْهِ زَائِدَةٌ، لأَنَّ بَابَ «أَفْعَلَ» أَكْثَرُ مِنْ بَابِ «فَيْعَلٍ».

إِلا أَنَّ الهَمْزَةَ إِذَا وَقَعَتْ آخِراً، قَبْلَهَا أَلِفٌ زَائِدَةٌ - حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا وَسَيَأْتِي[١٢].

ثُمَّ قَالَ:

كَذَاكَ هَمْزُ آخِرٍ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُمَا رَدِفْ

يَعْنِي: أَنَّ الهَمْزَةَ أَيْضاً تَطَّرِدُ[١٣] زِيَادَتُهَا، إِذَا وَقَعَتْ آخِراً بَعْدَ أَلِفٍ، وَقَبْلَ

---

(١) في الأصل: زيادتها. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٦ .
(٢) في الأصل: عليها. بدل «عليه ما». انظر شرح المكودي: ٢/١٧٦ .
(٣) أي: يحمل الجامد على المشتق. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٦ .
(٤) في الأصل: فكل. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٦. والأَفْكَلُ: الرعدة من برد أو خوف ولا يبنى منه فعل، وهمزته زائدة، ووزنه أفعل ولهذا إذا سميت به لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل. انظر اللسان: ١/٩٨ (أفكل)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٦ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٦ .
(٦) في الأصل: أول. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٦ .
(٧) في الأصل: أحرف. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٦ .
(٨) الأيدع: اسم للزعفران، وقيل: هو صبغ أحمر، وقيل: هو خشب البقم. انظر اللسان: ٦/٤٩٥٠ (يدع)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٦ .
(٩) في الأصل: «أصله» بدل «وزنه». انظر شرح المكودي بحاشية الملوي: ٢٢٩ .
(١٠) في الأصل: «نحو صيرف» ورد بعد قوله: «فيكون وزنه أفعلٌ». انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٢٩ .
(١١) في الأصل: لأن. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٦ .
(١٢) سيأتي ذلك في البيت بَعْدُ متصلاً به، ولو قال بدل قوله: «وسيأتي»: وإلى ذلك أشار بقوله: «كذاك همز ... إلخ» لكان حسناً.
(١٣) في الأصل: يطرد. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٦ .

الأَلف ثَلاثَةُ أَحْرُف فَصاعداً، نَحْوُ «حَمْرَاءَ، وأَرْبعاءَ[١]، وعَلْياء، وعَاشُوْراءَ[٢]».

وفُهِمَ منْ هَذَا البَيْت، وَمنَ البَيْت الَّذي قَبْلَهُ: أَنَّ الهَمْزَةَ لا تَطَّرِدُ زِيَادَتُهَا وَسَطاً، ولاَ آخراً بَعْدَ غَيْرِ الأَلف. وَفُهِمَ: أَنَّهُ إِنْ تَقدَّمَ عَلى الأَلف أَقَلُّ مِنْ ثَلاثَة أَحرُف - حُكِمَ بِأَصَالَتهَا/ نَحْوُ «كِسَاءٍ، ورِدَاءٍ[٣]». [٢٦٣/ب]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالنُّوْنُ في الآخرِ كَالهَمْزِ وفي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

يَعْنِي: أَنَّ النُّوْنَ يُحْكَمُ بزِيَادَتهَا في مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُوْنَ آخراً بَعْدَ أَلف قَبْلَهَا أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ، وَهُوَ الَّذي عُني بقَوْله: «كَالهَمْزِ»، وَذَلكَ نَحْوُ «سَكْرَانَ، وَعُثْمَانَ، وَزَعْفَرَانَ»[٤]. وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ[٥] قَبْلَهَا أَقَلُّ منْ ثَلاثَة أَحْرُف - حُكمَ بأَصَالَتهَا، نَحْوُ «بَيَان».

الآخرُ: أَنْ تَقعَ وَسَطاً، وَقَبْلَهَا حَرْفَان، وَبَعْدَهَا حَرْفَان، نَحْوُ «عَقَنْقَلٍ[٦]، وَجَحَنْفَلٍ[٧]، وَغَضَنْفَرٍ - وَهُوَ الأَسَدُ -»[٨][٩].

---

(١) في الأصل: رابعاء. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٥. أربعاء: يقال بكسر الياء وضمها وفتحها، وهو اليوم الرابع من الأسبوع، لأن أول الأيام عندهم الأحد، بدليل هذه التسمية، ثم الاثنان ثم الثلاثاء، ثم الأربعاء، لكنهم اختصوه بهذا البناء للفرق. انظر اللسان: ٣/ ١٥٦٨ (ربع)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٧٦.

(٢) عاشوراء: اليوم العاشر من المحرم، وقيل: التاسع. انظر اللسان: ٤/ ٢٩٥٢ (عشر)، المصباح المنير: ٢/ ٤١٢ (عشر).

(٣) في الأصل: ورد. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٦.

(٤) الزعفران: هو الصبغ المعروف، وهو من الطيب، والجمع: زعافر، والزعفران: فرس عمير بن الحباب. انظر اللسان: ٣/ ١٨٣٣ (زعفر).

(٥) في الأصل: كانت. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٦.

(٦) في الأصل: عقيل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٥. والعقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل، والجمع: عقاقل. انظر اللسان: ٤/ ٣٠٤٩ (عقل)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٧٦.

(٧) الجحنفل: الغليظ، وهو الغليظ الشفتين، ونونه ملحقة له ببناء سفرجل. انظر اللسان: ١/ ٥٥٢ (جحفل)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٧٦.

(٨) انظر اللسان: ٥/ ٣٢٦٨ (غضفر).

(٩) وكذا يحكم بزيادة النون في مواضع ثلاثة أخر، وهي:
الأول: الانفعال وفروعه كالانطلاق. الثاني: الافعنلال وفروعه كالاحرنجام. الثالث: المضارع نحو «تضرب». قال المرادي: إنما لم يذكر الناظم هذه المواضع الثلاثة هنا مع أن زيادة النون فيها مطردة لوضوح أمرها. انظر شرح المرادي: ٥/ ٢٥٨-٢٥٩، الهمع: ٦/ ٢٣٨-٢٣٩، شرح الأشموني: ٤/ ٢٦٧، التسهيل: ٢٩٥، الممتع: ٢٥٧، شرح الكافية لابن مالك: ٢٠٤٢.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيْثِ وَالمُضَارِعَةِ ‏ ‏ ‏ ‏ وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالمُطَاوَعَهْ

يَعْنِي: أَنَّ التَّاءَ تَطَّرِدُ زِيَادَتُهَا فِي التَّأْنِيْثِ، نَحْوُ «قَائِمَة، وَقَامَتْ»، وَفِي المُضَارَعَةِ، نَحْوُ «تَقُوْمُ»، وَنَحْوُ الاسْتِفْعَال، كـ«الاسْتِدْرَاك، والاسْتِلْزَام»، وَالمُطَاوَعَة نَحْوُ «تَكَسَّرَ، وتَذَكَّرَ». وَفُهِمَ مِنْ تَمْثِيْلِهِ بالاسْتِعْمَالِ: أَنَّ السِّيْنَ تُزَادُ مَعَ التَّاء، وَلَمْ يَنُصَّ عَلَى زِيَادَتِهَا فِي حُرُوْفِ[1] الزِّيَادَةِ[2]. وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَذْكُرَ زِيَادَةَ النُّوْنِ وَالهَمْزَةِ (وَاليَاءِ)[3] فِي المُضَارَعَةِ، نَحْوُ «يَقُوْمُ[4]، وَنَقُوْمُ، وأَقُوْمُ» إِذْ لا فَرْقَ[5].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ ‏ ‏ ‏ ‏ ....

يَعْنِي: أَنَّ الهَاءَ تُزَادُ فِي الوَقْفِ[6]، وَهِيَ هَاءُ السَّكْتِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الوَقْفِ مَوَاضِعُ زِيَادَتِهَا[7].

وَالتَّحْقِيْقُ: أَنَّ هَاءَ[8] السَّكْتِ لَيْسَتْ كَحُرُوْفِ الزِّيَادَةِ، لأَنَّ حُرُوْفَ الزِّيَادَةِ

---

(١) في الأصل: حرف. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٦.

(٢) وقد نص عليه في جمع التكسير عند قوله:

وَالسِّيْنَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ‏ ‏ ‏ ‏ إِذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ

انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٦.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٧.

(٤) في الأصل: تقوم. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٧.

(٥) قال ابن حمدون في حاشيته (٢/١٧٧): وأجيب بأنه لم يبق عليه إلا النون، وأما الهمزة فقد مرت في قوله:

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيْمٌ سَبَقَا ‏ ‏ ‏ ‏ ....

والياء قد مرت في قوله:

واليَا كَذَا .... ‏ ‏ ‏ ‏ ....

(٦) والصحيح أن زيادتها في غير الوقف قليلة، وذلك نحو «هجرع»، و«هركولة» و«هبلع»، و«أهراق»، و«أهراج الماشية»، و«أمهه»، وأنكر المبرد زيادتها في ذلك.
انظر المقتضب: ١/١٩٨، شرح المرادي: ٥/٢٦١، سر الصناعة: ٢/٥٦٣، شرح الأشموني: ٤/٢٦٨-٢٦٩، ارتشاف الضرب: ١/١٠٦، الممتع: ١/٢٠٤، ٢١٧، شرح الملوكي: ٢٠١، شرح الشافية للرضي: ٢/٣٨٢، الهمع: ٦/٢٣٦.

(٧) وذلك في قوله:

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المُعَلّ ‏ ‏ ‏ ‏ بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

وفي قوله:

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ ‏ ‏ ‏ ‏ أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الهَا إِنْ تَقِفْ

مع ما بعده. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٧٧.

(٨) في الأصل: هاء. مكرر.

صَارَتْ مِنْ نَفْسِ بُنْيَةِ الكَلِمَةِ، وَهَاءُ السَّكْتِ جِيءَ بِهَا لِبَيَانِ الحَرَكَةِ، فَهِي كَسَائِرِ/ حُرُوفِ المَعَانِي، لاَ حُرُوفِ التَّهَجِّي[١]. [٢٦٤/أ]

ثُمَّ مَثَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِه: «كَلِمَهْ»، وَهُوَ عَلى حَذْفِ القَوْلِ، أَيْ: كَقَوْلِكَ: «لِمَهْ»، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي هَذَا اللَّفْظِ - أَيْ: كَلِمَهْ - ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ، وَهِي: كَافُ التَّشْبِيهِ، وَلامُ الجَرِّ، وَهَاءُ السَّكْتِ، واسْمٌ: وَهُوَ «مَا» الاسْتِفهَامِيَّةُ، وَقَدْ أَلْغَزَ[٢] المَكُّودِيُّ هَذَا[٣] اللَّفْظَ في (رَجزٍ)[٤]، وَهُوَ:

يَا قَارِئاً أَلْفِيَّةَ ابْنَ مَالِكْ ... وَسَالِكاً في أَحْسَنِ المَسَالِكْ
فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ مِنْ كَلامِه ... لَفْظٌ بَدِيعُ الشَّكْلِ فِي انْتِظَامِه
حُرُوفُهُ أَرْبَعَةٌ تَضُمُّ ... وَإِنْ تَشَأْ فَقُلْ ثَلاثٌ واسْمٌ[٥]
وَهُوَ إِذَا نَظَرْتَ فِيه أَجْمَع ... مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبَع
وَصَارَ[٦] بِالتَّرْكِيبِ بَعْدَ كَلِمَهْ ... وَقَدْ ذَكَرْتُ لَفْظَهُ لِتَفْهَمَهْ[٧]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ المُشْتَهِرَهْ

يَعْنِي: أَنَّ اللَّامَ تَطَّرِدُ زِيَادَتُهَا مَعَ اسْمِ الإِشَارَةِ[٨]، نَحْوُ «ذَلِكَ، وَتِلْكَ، وأُولالِكَ، وَهُنَالِكَ»[٩].

---

(١) انظر شرح المكودي: ٢/١٧٧، ارتشاف الضرب: ١/١٠٦، شرح المرادي: ٥/٢٦٣، شرح الأشموني: ٤/٢٧١.

(٢) في الأصل: لغز. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٧.

(٣) في الأصل: في. بدل: هذا. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٣٠.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٧.

(٥) في الأصل: أو اسم. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٧.

(٦) في الأصل: وجاز. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٧.

(٧) انظر هذا الرجز في شرح المكودي: ٢/١٧٧، شرح دحلان: ١٩٤، حاشية الصبان: ٤/٢٦٩، حاشية الخضري: ٢/١٨٧.

(٨) انظر شرح المكودي: ٢/١٧٧، وقال أبو حيان في الارتشاف (١/١٠٨): «وقيل: تزاد في اسم الإشارة، وليس بجيد، لأنها ليست في بنية الكلمة». وانظر شرح الأشموني: ٤/٢٧١، شرح المرادي: ٥/٢٦٤.

(٩) وزيادة هذه اللام، قيل: لتوكيد الإشارة، وقيل: للدلالة على البعد. وزيادتها في غير ذلك قليل، نحو «عبدل» بمعنى: العبد، و«فحجل» بمعنى: الأفحيج، و«زيدل» بمعنى: زيد، وأنكر الجرمي زيادتها في ذلك.
انظر شرح المرادي: ٥/٢٦٣، شرح الشافية للرضي: ٢/٣٨١، ارتشاف الضرب: ١/١٠٨، الممتع: ١/٢١٣، شرح الأشموني: ٤/٢٧١، شرح الملوكي: ٢١٠.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ مَا خَالَفَ المَوَاضِعَ المَذْكُورَةَ في هَذَا البَابِ في اطِّرَادِ الزِّيَادَةِ - تَمْتَنِعُ زِيَادَتُهُ، إِلا إِذَا قَامَ عَلَى زِيَادَتِهِ دَلِيْلٌ، مِنْ اشْتِقَاقٍ، أَوْ غَيْرِه. فَيُحْكَمُ عَلَى نُوْنِ «حَنْظَلٍ» بِالزِّيَادَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ في مَوْضِعِ اطِّرَادِ زِيَادَةِ النُّوْنِ، كَقَوْلِهِمْ: «حَظِلَتْ الإِبِلُ» - بِكَسْرِ الظَّاءِ - إِذَا أَكْثَرَتْ مِنْ أَكْلِ الحَنْظَلِ[1]، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الشَّوْكِ[2]، فَسُقُوطُ[3] النُّوْنِ في «حَظِلَتْ» دَلِيْلٌ عَلَى زِيَادَتِهَا / في «حَنْظَلٍ»، وَأَمْثَالُ [٢٦٤/ب] ذَلِكَ كَثِيْرَةٌ[4].

---

(١) وقال أبو حنيفة: حظل البعير فهو حظل: رعى الحنظل فمرض عنه. انظر اللسان: ٢/ ٩٢٠، ٩٢٥ (حظل). انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٧، المصباح المنير: ١/ ١٤١، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ٢٠٥٧.

(٢) وقال ابن منظور: الحنظل: الشجر المر. انظر اللسان: ٢/ ١٠٢٥ (حنظل)، شرح المكودي: ٢/ ١٧٧.

(٣) في الأصل: بسقوط. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٧.

(٤) ومن ذلك زيادة همزة «شمال» بدليل قولهم: «شملت الريح» أي: هبت شمالاً، وميم «دلامص» بدليل قولهم: دلصت الدرع فهي دلاص، ودلاص - بكسر الدال المهملة وضمها - أي: براقة، وهاء «أمهات» بدليل سقوط هائها في الأمومة، ولام «فحجل» بدليل قولهم فيه: «الفحج».

انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ٢٠٥٧، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٨٨، شرح المرادي: ٥/ ٢٦٣، شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨١، ارتشاف الضرب: ١/ ٩٤، ١٠٦، ١٠٧، شرح المكودي: ١٤٤، ١٥٩، ٢٠١، ٢٠٩، الممتع: ١/ ٢١٣، ٢١٧، ٢٢٧، ٢٣٩.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى :

فَصْلٌ في زِيادَةِ هَمْزَةِ[1] الوَصْلِ

هَذَا الفَصْلُ هُوَ تَتْمِيمٌ لِبَابِ التَّصْرِيْفِ، لأَنَّهُ مِنْ بَابِ زِيَادَةِ الهَمْزَةِ، وَقَدْ اشْتَمَلَ هَذَا الفَصْلُ[2] عَلى التَّعْرِيْفِ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ، وَعَلى مَوَاضِعِهَا مِنَ الكَلِمِ، وَإِلى تَعْرِيْفِهَا[3] أَشَارَ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى :

لِلوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يَثْبُتُ ... إلا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَا سْتَثْبِتُوا

يَعْنِي : أَنَّ هَمْزَةَ الوَصْلِ هِي الهَمْزَةُ السَّابِقَةُ الَّتِي تَثْبُتُ ابْتِدَاءً، وَتَسْقُطُ وَصْلاً .

وإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَمْزَةَ وَصْلٍ اتِّسَاعَاً، لأَنَّهَا تَسْقُطُ في الوَصْلِ[4] .

وَقِيْلَ : لأَنَّ الكَلِمَةَ الَّتِي قَبْلَهَا تَتَّصِلُ بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الوَصْلِ، لِسُقُوطِهَا[5] .

وَقِيْلَ : لأَنَّ المُتَكَلِّمَ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ[6] .

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ : « سَابِقٌ » أَنَّهَا لا تَكُوْنُ إِلا أَوَّلاً .

---

(١) في الأصل : همز . انظر الألفية ٢٠١ .

(٢) في الأصل : اللفظ . انظر شرح المكودي : ٢ / ١٧٨ .

(٣) في الأصل : تعريفه . انظر شرح المكودي : ٢ / ١٧٨ .

(٤) انظر شرح المكودي : ٢/ ١٧٨ . شرح المرادي : ٥/ ٢٦٨، شرح الأشموني : ٤ / ٢٧٣، حاشية الخضري : ٢ / ١٨٨ .

(٥) وهو قول الكوفيين، وبه قال ابن الضائع . انظر شرح الأشموني : ٤ / ٢٧٣، شرح المكودي : ٢ / ١٧٨، شرح المرادي : ٥/ ٢٦٨، حاشية الخضري : ٢ / ١٨٨، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٤ .

(٦) وهو قول البصريين، وكان الخليل يسميها سلم اللسان، وبه قال الشلوبين . انظر شرح الأشموني : ٤ / ٢٧٣، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ١٧٨، شرح المرادي : ٥ / ٢٦٨، سر الصناعة : ١ / ١١٢، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٤، حاشية الخضري : ٢ / ١٨٨ .

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «لا يَثْبُتُ[١] إلا إِذَا ابْتُدِي بِهِ[٢]» أَنَّ سُقُوطَهَا في الوَصْلِ وَاجِبٌ، وَقَدْ تَثْبُتُ في الوَصْلِ ضَرُورَةً[٣].

وَيَجُوزُ ضَبْطُ «اسْتَثْبِتُوا» بِضَمِّ التَّاءِ الأُولى[٤]، مُبْنِيّاً للمَفْعُول، فَيَكُونُ الوَاوُ ضَمِيرَ المَفْعُوْلِ النَّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ، وَفَتْحِهَا، فَيَكُوْنُ فِعْلَ أَمْرٍ، وَالوَاوُ ضَمِيرُ الفَاعِلِ، وَبِهٰذَا الأَخِيرِ جَزَمَ الشَّارِحُ، وَقَالَ: «أَمْرٌ للجَمَاعَةِ بالاسْتِثْبَات، وَهُوَ تَحْقِيقُ الشَّيءِ[٥]».

ثُمَّ انْتَقَلَ إلى مَوَاضِعِهَا[٦]، وَهِيَ سِتَّةُ مَوَاضِعَ، أَشَارَ إلى الأَوَّلِ مِنْهَا، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَهُوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلى / [٢٦٥/أ]

يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ هَمْزَةٍ[٧] افْتَتَحَ بِهَا الفِعْلُ المَاضِي الزَّائِدُ عَلى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ — فَهِي هَمْزَةُ وَصْلٍ، وَشَمِلَ الخُمَاسِيَّ نَحْوُ «انْطَلَقَ»، وَالسُّدَاسِيَّ نَحْوُ «اسْتَكْبَرَ» وَهُوَ مُنْتَهَاهُ.

ثُمَّ أَشَارَ إلى الثَّاني وَالثَّالِثِ، فَقَالَ:

وَالأَمْرِ وَالمَصْدَرِ مِنْهُ ....

يَعْنِي: أَنَّ الهَمْزَةَ في الأَمْرِ وَالمَصْدَرِ مِنَ الفِعْلِ الزَّائِدِ عَلى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ — هَمْزَةُ وَصْلٍ، نَحْوُ «انْطَلَقَ انْطِلاقاً، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً».

ثُمَّ انْتَقَلَ إلى الرَّابِعِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلاثِي كَاخْشَ وامْضِ وانْفُذَا

---

(١) في الأصل: تثبت. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٨، الألفية: ٢٠١.

(٢) في الأصل: بها. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٨، الألفية: ٢٠١.

(٣) كقوله:

أَلا لا أَرَى اثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيْمَةً ... عَلى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ

قال المرادي: وكثر ذلك في أوائل أنصاف الأبيات، كقوله:

لا نَسَبَ اليَوْمَ وَلا خُلَّةٌ ... اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلى الرَّاقِعِ

انظر شرح المرادي: ٥/٢٦٧ شرح الشافية للرضي: ٢/٢٦٥-٢٦٦، التصريح على التوضيح: ٢/٤٦٦، شرح الأشموني: ٤/٢٧٣.

(٤) في الأصل: أولى. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٨.

(٥) انظر شرح ابن الناظم: ٨٣٣، انظر شرح المكودي: ٢/١٧٨.

(٦) في الأصل: مواضع. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٨.

(٧) في الأصل: همز. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٨.

يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ هَمْزَةٍ افْتُتِحَ بِهَا فِعْلُ الأَمْرِ مِنَ الثُّلاثِيِّ - فَهِيَ هَمْزَةُ وَصْلٍ، سَوَاءٌ كَانَ مُضَارِعُهُ عَلَى «يَفْعَلُ»، نَحْوُ «اخْشَ»، أَوْ عَلَى «يَفْعِلُ»، نَحْوُ «امْضِ»، أَوْ عَلَى «يَفْعُلُ»، نَحْوُ «انْفُذْ»، وَهَذِهِ فَائِدَةُ تَعْدَادِ المُثُلِ.

وَفُهِمَ مِنْهَا أَيْضاً: أَنَّ ذَاكَ إِنَّمَا يَكُوْنُ إِذَا كَانَ ثَانِي المُضَارِعِ سَاكِناً، نَحْوُ «يَخْشَى، وَيَرْمِي، وَيَنْفُذُ»، فَلَوْ كَانَ مُتَحَرِّكاً - لَمْ يُؤْتَ[١] بِهَمْزَةِ الوَصْلِ، نَحْوُ «(يَقُوْلُ)[٢]، ويَعِدُ» فَتَقُوْلُ في الأَمْرِ فِيْهِمَا: «قُلْ، وَعِدْ».

ثُمَّ أَشَارَ إِلى الخَامِسِ، فَقَالَ:

وَفِي اسْمٍ استْ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ ... واثْنَيْنِ وامْرِىءٍ وتَأْنِيْثٍ تَبِعْ

وَأَيْمُنُ ....

فَذَكَرَ سَبْعَةَ أَسْمَاءٍ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: وَتَأْنِيْثٍ تَبِعْ «أَنَّ مَجْمُوْعَهَا عَشْرَةُ أَسْمَاءٍ، لأَنَّ مُؤَنَّثَ «امْرِىءٍ»: «امْرَأَةٌ»، وَمُؤَنَّثُ «ابْنٍ»: «ابْنَةٌ»، وَمُؤَنَّثُ «اثْنَيْنِ»: «اثْنَتَانِ».

أَمَّا[٣] «اسْمٌ»، فَأَصْلُهُ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ «سِمْوٌ»[٤]، فَحُذِفَتِ الوَاوُ، وَسُكِّنَ أَوَّلُ الاسْمِ، لِيَجْتَلِبُوا هَمْزَةَ الوَصْلِ/، فَتَكُوْنُ عِوَضاً مِنَ المَحْذُوْفِ[٥]. [٢٦٥/ب]

وَأَمَّا «اسْتٌ» فَأَصْلُهُ «سَتَةٌ» بِالهَاءِ، فَحُذِفَتْ، وَعُوِضَ مِنْهَا الهَمْزَةُ.

وَأَصْلُ «ابْنٍ»: «بَنَوٌ» فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بـ«اسْمٍ».

و«ابْنِمٌ» هُوَ «ابْنٌ» زِيْدَ عَلَيْهِ المِيْمُ.

---

(١) في الأصل: يؤتى. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٨.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٨.

(٣) في الأصل: وأما. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٧٩.

(٤) سِمْوٌ: بِكَسْرِ السِّيْنِ كـ«قِنْوٍ» عند سيبويه. وقيل: «سُمْوٌ» بضم السين كـ«قُفْلٌ».
انظر شرح المرادي: ٥/ ٢٧١، شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٥٨، الأشموني مع الصبان: ٤/ ٢٧٤-٢٧٥، وانظر الكتاب: ٢/ ١٢٤.

(٥) وذهب الكوفيون إلى أن أصل «اسم»: «وسم» لكون الاسم كالعلامة على المسمى، فحذف الفاء وبقي العين ساكناً، فجيء بهمزة الوصل. قال الرضي: ولا نظير له على ما قالوا، إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل. وقال المرادي: وعند الكوفيين من الوسم، ولكنه قلب، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك.
انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٥٨-٢٥٩، شرح المرادي: ٥/ ٢٧١، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٦٤، شرح الأشموني: ٤/ ٢٧٥، شرح الشافية للجابردي (مجموعة الشافية): ١/ ١٦٤، حاشية الخضري: ٢/ ١٨٩.

و« اثْنَيْنِ » أَصْلُهُ « ثَنِيٌ ».

و« امْرُؤٌ » لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيءٍ، لَكِنْ أُلْحِقَ بِهَذِهِ الأَسْمَاءِ المَحْذُوْف مِنْهَا حَرْفٌ، لأَنَّ الهَمْزَةَ بِصَدَدِ[١] التَّغْيِيْرِ، فَحَكَمُوا لَهَا بِحُكْمِ المَحْذُوْف مِنْهَا حَرْفٌ.

(وَأَمَّا « ايْمَنُ » فَهُوَ المُسْتَعْمَلُ في)[٢] القَسَمِ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ « اليُمْنِ »، فَهَمْزَتُهُ[٣] زَائِدَةٌ، وَهِي هَمْزَةُ وَصْلٍ. هَذَا مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ[٤].

ثُمَّ أَشَارَ إِلى السَّادِسِ، فَقَالَ:

.... هَمْزُ أَلْ كَذَا ....

أَيْ: وَالهَمْزَةُ في « أَلْ » هَمْزَةُ وَصْلٍ، كَمَا[٥] كَانَتْ فِيْمَا ذُكِرَ.

وَهَذَا الَّذي ذُكِرَ في « أَلْ » هُوَ مَذْهَبُ سِيْبَوَيه[٦].

وَمَذْهَبُ الخَلِيْلِ: أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ[٧]، حُذِفَتْ في الوَصْلِ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ.

ثُمَّ بَيَّنَ حُكْمَ هَمْزَةِ « أَلْ » إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَيُبْدَلُ مَدّاً في الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

---

(١) في الأصل: بصدر. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٩ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٩ .

(٣) في الأصل: فهمزة. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٩ .

(٤) وذهب الكوفيون إلى أن همزة « ايمن » همزة قطع سقطت لكثرة الاستعمال، وهو عندهم جمع « يمين ». انظر الإنصاف (مسألة: ٥٩): ١/٤٠٤، شرح المرادي: ٥/٢٧٣، الكتاب: ٢/٢٧٣، التصريح على التوضيح: ٢/٣٦٥، الجنى الداني: ٥٣٨، شرح الكافية للرضي: ٢/٣٣٧، مغني اللبيب: ١٣٦، شرح الأشموني: ٤/٢٧٦، شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢٠٧٣، شرح الجاربردي (مجموعة الشافية): ١/١٦٤-١٦٥ .

(٥) في الأصل: كا. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٩ .

(٦) انظر الكتاب: ٢/٢٧٣، شرح المكودي: ٢/١٧٩، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣١٩، التصريح على التوضيح: ٢/٣٦٤ ، شرح الفريد: ٤٩٧، شرح الكافية للرضي: ٢/١٣٠، المقتضب: ١/٨٣ ، شرح ابن يعيش: ١/٢٤، ٩/١٧، الإيضاح لابن الحاجب: ٢/٢٦٩، حاشية الصبان: ١/١٧٧ .

(٧) فهي عنده همزة قطع، وصلت لكثرة الاستعمال، وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية. انظر الكتاب: ٢/٢٧٣، شرح الكافية لابن مالك: ١/٣١٩، شرح المكودي: ٢/١٧٩، شرح الكافية للرضي: ٢/١٣١، شرح الأشموني: ٤/٢٧٧، شرح ابن يعيش: ١/٢٤، ٩/١٧، شرح المرادي: ٥/٢٧٤، الفوائد الضيائية: ١/١٨٥ .

يَعْنِي: أَنَّ هَمْزَةَ «أَلْ» إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ، جَازَ فِيهَا - أَيْ: فِي هَمْزَةِ «أَلْ» - وَجْهَانِ:

- إِبْدَالُهَا أَلِفاً مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

- وَتَسْهِيلُهَا بَيْنَ الأَلِفِ وَالهَمْزَةِ.

وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾(١) [الأنعام: ١٤٣].

وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ غَيْرَ هَمْزَةِ «أَلْ» مِنْ هَمْزَةِ الوَصْلِ - تُحْذَفُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ لِعَدَمِ الحَاجَةِ إِلَيْهَا/، ﴿أَصْطَفَى البَنَاتِ عَلَى البَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣]. وَإِنَّمَا لَمْ تُحْذَفْ هَمْزَةُ «أَلْ» إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ، وَكَانَ القِيَاسُ حَذْفَهَا، لِئَلا يَلْتَبِسَ الاسْتِفْهَامُ بِالخَبَرِ، بِاشْتِرَاكِ الهَمْزَتَيْنِ بِالفَتْحَةِ. [٢٦٦/أ]

(١) فالأكثرون على إبدال همزة «أل» الواقعة بعد همزة الاستفهام ألفاً خالصة، وجعلوا الإبدال لازماً لها كما يلزم إبدال الهمزة إذا وجب تخفيفها في سائر الأحوال، قال الداني: هذا قول أكثر النحويين، وقال البناء: وهو المختار. وقال آخرون: تسهل بين بين لثبوتها في حال الوصل وتعذر حذفها فيه فهي كالهمزة اللازمة، وليس إلى تخفيفها سبيل، فوجب أن تسهل بين بين قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام. قال الداني في الجامع: والقولان جيدان، وقال غيره: إن هذا القول هو الأوجه في تسهيل هذه الهمزة.
انظر النشر في القراءات العشر: ١/ ٣٧٧، إتحاف فضلاء البشر: ٥٠، ٢١٩، شرح المرادي: ٥/ ٢٧٦، شرح الأشموني: ٤/ ٢٧٨، شرح المكودي: ٢/ ١٧٩ .

الباب السبعون

الإبدال

ثُمَ انْتَقَلَ إلى النَّوْعِ الثَّانِي مِنَ التَّصْرِيْفِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

الإِبْـدَالُ

أَحْرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتَ مُوْطِيَا ....

حُرُوْف[1] الإِبْدَالِ تَصلُ إلى اثْنَيْنِ وَعشْرِيْنَ حَرْفاً، وَقَدْ ذَكَرَهَا في التَّسْهِيْلِ[2]، وَاقْتَصرَ هُنَا عَلَى المُشْتَهِرِ وَهُوَ تسْعَةُ أَحْرُفٍ، وَهِيَ الَّتِي تَضَمَّنَهَا «هَدَأْتَ مُوْطِيَا»[3]: «الهَاءُ، وَالدَّالُ، وَالهَمْزَةُ، وَالتَّاءُ، وَالمِيْمُ، والوَاوُ، وَالطَّاءُ، وَاليَاءُ، وَالأَلفُ»، وَمَعْنَى:

---

(١) في الأصل: حرف. انظر شرح المكودي: ٢/١٧٩.

(٢) قال ابن مالك في التسهيل: (٣٠٠): «يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام قولك: «لجَدُ صَرْفُ شَكسٍ آمِنٌ طَيٌّ ثَوْبِ عزَّته». انتهى. والذي ذكره سيبويه منها أحد عشر حرفاً، يجمعهما في اللفظ قولك: «أجدُ طَوَيْتَ مَنْهَلاً». وعد كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثني عشر حرفاً، جمعوها في تراكيب، منها: «طال يوم أنجدته»، وعدها بعضهم أربعة عشر حرفاً يجمعها قولهم: «انصت يوم جد طاه زل»، وعدها الزمخشري في المفصل خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك: «استنجده يوم طال زط». وقال ابن الخباز: وتتبعتها في كتبهم فلم تجاوز خمسة عشر، وجمعها في قوله: «استنجده يوم صال زط». وقال المرادي: لا طريق إلى حصرها إلا الاستقراء، وقد تقدم أنها اثنان وعشرون حرفاً.
انظر الكتاب: ٢/٢١٣، التبصرة والتذكرة: ٢/٨١٢، شرح الشافية لنقرة كار (مجموعة الشافية): ٢/٢٢٢، شرح المرادي: ٦/٤، شرح الشافية لزكريا الأنصاري (مجموعة الشافية): ٢/٢٢١، التصريح على التوضيح: ٢/٣٦٧، شرح الأشموني: ٢/٢٢١، المفصل: ٣٦٠.

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية (٤/٢٠٧٧):

هَادَأْتُ مِطْوِي كَلَامٌ جَمَعَا   حُرُوْفَ إِبْدَالٍ فَشَا مُتَّبَعَا

وقال في التسهيل (٣٠٠): «والضروري في التصريف هجاء»: «طويت دائماً». انتهى. فانقص الهاء. وانظر شرح المرادي: ٦/٥، شرح الأشموني: ٤/٢٨١، الهمع: ٦/٢٥٦، ارتشاف الضرب: ١/١٢٥.

«هَدَأْتَ»: سَكَنْتَ[١]، و«مُوطِيًا» اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «أَوْطَأْتَهُ» إِذَا جَعَلْتَهُ وَطِيئًا[٢].

ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيَانِ مَوَاضِعِ الإِبْدَالِ، وَبَدَأَ بِإِبْدَالِ الهَمْزَةِ مِنْ غَيْرِهَا، وَذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ، أَشَارَ إِلَى الأَوَّلِ مِنْهَا، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.... فَأَبْدِلِ الهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ ....

يَعْنِي: أَنَّ الهَمْزَةَ تُبْدَلُ مِنَ الوَاوِ وَاليَاءِ[٣] الوَاقِعَتَيْنِ أَخِيرًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ[٤]، نَحْوُ «كِسَاء، ورِدَاءٍ»، أَصْلُهُمَا[٥] «كِسَاوٌ، وَرِدَايٌ»، لأَنَّهُمَا مِنَ «الكِسْوَةِ، وَالرِّدْيَةِ»[٦].

---

(١) انظر اللسان: ٦/٤٦٢٨ (هدأ)، شرح المكودي: ٢/١٨٠، شرح المرادي: ٦/٦.

(٢) انظر اللسان: ٦/٤٨٦٢ (وطأ)، شرح المرادي: ٦/٦، شرح المكودي: ٢/١٨٠.

(٣) تبدل الهمزة من الواو والياء، وكذا الألف كثيراً، وتبدل من الهاء والعين قليلاً. فمثال إبدالها من الهاء «ماء» وأصله «ماه» كقولهم في الجمع: «أمواه»، وفي التصغير: «مويه»، ومثال إبدالها من العين قولهم: «إباب بحر» في «عباب بحر»، وذهب بعضهم منهم ابن جني إلى أن الهمزة في هذا أصل من «أب»، بمعنى: تهيأ، لأن البحر يتهيأ لما يزخر به.

انظر شرح المرادي: ٦/٨، سر الصناعة: ١/١٠٠، ١٠٦، الممتع: ١/٣٤٨، ٣٥٢، شرح الشافية للرضي: ٣/٢٠٧-٢٠٨، شرح الملوكي: ٢٧٩.

(٤) وتشاركهما الألف أيضاً في هذا الإبدال، فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة، نحو «صحراء» مما ألفه للتأنيث، فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف «سكرى»، لكن ألف «سكرى» غير مسبوقة بالألف، فسلمت، وألف صحراء مسبوقة بألف فحركت فراراً من التقاء الساكنين، فانقلبت همزة، لأنها من مخرجها.

انظر شرح المرادي: ٦/١٠-١١، شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢٠٨٠-٢٠٨١، شرح الملوكي: ٢٦٧، الممتع: ١/٣٢٩، شرح الأشموني: ٤/٢٨٥.

(٥) في الأصل: أصلها. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٠.

(٦) وقد اختلف في كيفية هذا الإبدال: فقيل: أبدلت الياء والواو همزة، وهو ظاهر كلام ابن مالك. وقال حذاق أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف، ثم أبدلت الألف همزة، وذلك أنه لما قيل: «كسا، وردا ي»، تحركت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة، وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير، وهو الطرف، فقلبا ألفاً حملاً على باب «عصا ورحا»، فالتقى ساكنان، فقلبت الألف الثانية همزة، لأنها من مخرج الألف. انظر شرح المرادي: ٦/١٠، الممتع: ١/٣٢٦، شرح الأشموني: ٤/٢٨٦، شرح الشافية للرضي: ٣/٢٠٤، ارتشاف الضرب: ١/١٢٥، سر الصناعة: ١/٩٣، شرح الملوكي: ٢٧٧، التصريح على التوضيح: ٢/٣٦٨.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «آخِراً» أَنَّ الوَاوَ وَاليَاءَ إِنْ لَمْ يَكُونَا طَرَفَيْنِ لَمْ يُبْدَلا هَمْزَةً نَحْوُ «تَبَايَنَ/، وتَعَاوَنَ». [٢٦٦/ب]

وفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً: أَنَّ الأَلِفَ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ زَائِدَةٍ لَمْ يُبْدَلا، نَحْوُ «وَاوٍ، وزَايٍ».

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً: أَنَّ حُكْمَ مَا لَحِقَتْهُ (تَاءُ)[١] التَّأْنِيْثِ - حُكْمُ المُتَطَرِّفَةِ، لأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيْثِ زَائِدَةٌ عَنِ الكَلِمَةِ، نَحْوُ «عَبَاءَة»[٢].

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّ الكَلِمَةَ إِذَا بُنِيَتْ عَلَى تَاءِ التَّأْنِيْثِ - لَمْ تُبْدَلْ، لأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ طَرَفاً نَحْوُ «دِرْحَايَة»[٣].

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى المَوْضِعِ الثَّانِي، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.... وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِي

«ذَا» إِشَارَةٌ إِلَى إِبْدَالِ الوَاوِ وَاليَاءِ هَمْزَةً، وَهُوَ فِي كُلِّ وَاوٍ وَيَاءٍ، وَقَعَتَا عَيْناً لاسْمِ فَاعِلٍ أُعِلَّتْ فِي فِعْلِه، نَحْوُ «قَائِلٍ، وَبَائِعٍ»، أَصْلُهُمَا «قَاوِلٌ، وَبَايِعٌ»[٤].

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «مَا أُعِلَّ عَيْناً» أَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ مِنَ الفِعْلِ الَّذِي لَمْ تُعَلَّ عَيْنُهُ يُصَحَّحُ، نَحْوُ «عَاوِرٍ» مِنْ «عَوِرَ»، وَ«صَائِدٍ» مِنْ «صَيِدَ»[٥].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٠.

(٢) العباية: ضرب من الأكسبة واسع، فيه خطوط سود كبار، والعباءة: لغة فيها، والجمع: عباء.
وإنما همزت «العباءة» وإن كانت الهاء حرف الإعراب، لأن الهاء لحقت «العباء» بعد أن وجب فيها الهمز، لأن الإعراب جرى على الياء التي الهمزة بدل منها، فجرت الهاء في ذلك مجرى الهاء في «مرضيه»، التي لحقت ما جاز قلبه قبل دخول الهاء، فلما دخلت بقي بحالة من القلب. وأما «العباية» فقد بنيت في أول أحوالها على التأنيث، ولم تجيء على المذكر، ولو جاءت عليه لقالوا: «عباءة»، كما تقدم.
انظر المنصف: ٢/١٢٨ - ١٢٩، ١٣١، الكتاب: ٢/٣٨٣، اللسان: ٤/ ٢٧٩١ (عبا).

(٣) يقال: رجل درحاية: كثير اللحم، قصير، سمين، ضخم البطن، لئيم الخلقة.
انظر اللسان: ٢/ ١٣٥٤ (درج)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٨٠.

(٤) وقد اختلف في هذا الإبدال: فقيل: أبدلت الواو والياء همزة، وهو ظاهر كلام ابن مالك. وقيل: بل قلبتا ألفاً، ثم أبدلت الألف همزة، كما تقدم في نحو «كساء ورداء»، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين، وبهذا قال أكثرهم. وقال المبرد: أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في «قال، وباع» وأشباههما، فالتقى ألفان، وهما ساكنان فحركت العين، لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة.
انظر شرح المرادي: ٦/ ١٢-١٣، المقتضب: ١/ ٢٣٧، شرح الأشموني: ٤/ ٨٨، شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٠٤، ارتشاف الضرب: ١/ ١٢٥، الممتع: ١/ ٣٢٧-٣٢٨، سر الصناعة: ١/ ٩٢، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٦٨.

(٥) الأصيد: الذي لا يستطيع الالتفات، وقد صَيِد صَيْداً، وملك أصيد، وأصيد الله بعيره. انظر اللسان: ٤/ ٢٥٣٤ (صيد).

ثُمَّ أَشَارَ إلى المَوْضعِ الثَّالث فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى :

وَالمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً في الواحد   هَمْزاً يُرى في مثْلِ كالقلائد

يَعْني : إِذَا كَانَ في المُفْرَدِ مَدٌّ ثَالِثٌ زَائِدٌ - قُلِبَ في الجَمْعِ الَّذي عَلَى مِثْلِ «قَلائِدَ» هَمْزَةً.

وَشَمِلَ «المَدُّ» الأَلفَ نَحْوُ «قلادَةٍ وقَلائِدَ»، والياءَ[1] نَحْوُ «صَحِيفَةٍ وَصَحَائِفَ»، وَالواوَ نَحْوُ «عَجُوزٌ وَعَجَائِزُ».

وَفُهِمَ منْهُ: أَنَّ الثَّالثَ إنْ كَانَ غَيْرَ مَدٍّ - لَمْ يُقْلَبْ، نَحْوُ «قَسْوَرٍ وَقَسَاوِرَ»[2].

وَفُهِمَ منْهُ أَيْضاً: أَنَّهُ إنْ كَانَ مَدّاً غَيْر زَائِد - لَمْ يُقْلَبْ، نَحْوُ «مَثُوبَةٍ[3] وَمَثَاوِبَ، وَمَعِيشَةٍ وَمَعَايِشَ»، لأَنَّ الوَاوَ في «مَثُوبَةٍ»، وَاليَاءَ في «مَعِيشَةٍ» عَيْنُ[4] / [٢٦٧/أ] الكَلِمَة.

ثُمَّ أَشَارَ إلى المَوْضعِ الرَّابعِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى :

كَذَاكَ ثَاني لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا   مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

يَعْني : أَنَّهُ إِذَا وَقَعَتْ أَلِفُ التَّكْسِيرِ بَيْنَ حَرْفَي عِلَّةٍ - وَجَبَ إِبْدَالُ ثَانيهِمَا هَمْزَةً.

وَفُهِمَ مِنْ إِطْلاقه في قَوْله: «لَيِّنَيْنِ» أَنَّهُ (لا)[5] يَشْتَرِطُ زِيَادَتَهُمَا، ولا زِيَادَةَ مَا بَعْدَ الأَلف، كَمَا اشْتُرِطَ في الفَصْلِ[6] الَّذي قَبْلَهُ.

وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «لَيِّنَيْنِ» أَرْبَعَ صُوَرٍ:

الأُولى: أَنْ يَكُونَا وَاوَيْنِ، نَحْوُ «أَوَائِلَ» أَصْلُهُ «أَوَاوِلُ».

الثَّانيَةُ: أَنْ يَكُونَا يَاءَيْنِ، نَحْوُ «نَيِّفٍ ونَيَائِفَ»[7].

الثَّالثَةُ: أَنْ تَكُونَ الأُولى وَاواً، وَالثَّانيَةُ يَاءً، نَحْوُ «صَائِدٍ وَصَوَائِدَ».

---

(١) في الأصل: والهاء. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١.

(٢) في الأصل: وقساورة. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١.

(٣) في الأصل: مثبوبة. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١. والمثوبة: جزاء الطاعة، قال تعالى: ﴿لمثوبة من عند الله خير﴾. انظر اللسان: ١ / ٥١٩ (ثوب).

(٤) في الأصل: عين. مكرر.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١.

(٦) في الأصل: الفعل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١.

(٧) في الأصل: نياف. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١.

الرَّابعةُ: أَنْ تَكُونَ الأُولى يَاءً، وَالثَّانِيَةُ وَاواً، نَحْوُ «جَيِّدٍ وجَيَائِدَ»، أَصْلُهُ «جَيَاوِدُ»[١]، لأَنَّهُ مِنْ «جَادَ[٢] يَجُودُ»[٣].

وَمَثَّلَ بِمَا حَرْفُ العِلَّةِ فيه يَاآن، نَحْوُ «نَيِّف»، وَوَزْنُهُ «فَيْعِلٌ»[٤]، وَاليَاءُ[٥] الأُوْلى زَائِدَةٌ، وَعَيْنُهُ يَاءٌ، لأَنَّهُ[٦] مِنْ «نَافَ يَنِيفُ» إِذَا زَادَ[٧]، فَاجْتَمَعَتْ يَاآن وَأُدْغِمَتْ[٨] الأُوْلى في الثَّانِيَة، فَلَمَّا جُمِعَ عَلَى «مَفَاعِلَ» فَصَلَتْ أَلِفُ الجَمْعِ بَيْنَ اليَاءَيْنِ، وَقُلِبَتِ الَّتي بَعْدَ الأَلِفِ هَمْزَةً.

وَإِنَّمَا قُلِبَ حَرْفُ العِلَّةِ في هَذِهِ الصُّوَرِ هَمْزَةً - وَإِنْ كَانَتْ أَصْلاً - لِثِقَلِ الأَلِفِ بَيْنَ حَرْفَي عِلَّةٍ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «مَدَّ مَفَاعِلَ» أَنَّهَا لا تُقْلَبُ إِلا إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِالطَّرَفِ - كَالمُثُلِ المُتَقَدِّمَةِ -، فَلَوْ بَعُدَتْ مِنَ الطَّرَفِ - لَمْ تُقْلَبْ نَحْوُ «طَوَاوِيْسَ»[٩] / . [٢٦٧/ب]

ثُمَّ إِنَّ إِبْدَالَ ثَاني اللَّيِّنَيْنِ هَمْزَةً إِنَّمَا هُوَ فِيمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ثَاني اللَّيْنَيْنِ بَدَلاً مِنَ الهَمْزَةِ، وَإِلى ذَلِكَ أَشَارَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ[١٠] يَا فِيمَا أُعِلّ ... لامَاً وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ

وَاواً ....

يَعْني: أَنَّ الهَمْزَةَ الوَاقِعَةَ بَعْدَ أَلِفِ الجَمْعِ، إِذَا كَانَ مَفْرَدُ مَا هِيَ[١١] فيهِ مُعَلَّ

---

(١) في الأصل: جياد. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١ .

(٢) في الأصل: وجود. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١ .

(٣) هذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط، ولا يهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء، فيقول: «نيايف، وصوايد. وجياود» على الأصل. انظر الكتاب: ٢ /٣٧٣-٣٧٤، شرح المرادي: ٦ /١٥، المقتضب: ١ /٢٦٣، ارتشاف الضرب: ١ /١٢٧، شرح الأشموني: ٤ /٢٨٩، التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٧٠.

(٤) في الأصل: فعيل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١ .

(٥) في الأصل: والألف والياء. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٣٣ .

(٦) في الأصل: لان. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١ .

(٧) انظر اللسان: ٦ / ٤٥٨٠ (نوف).

(٨) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١ .

(٩) في الأصل: طراويس. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١ .

(١٠) في الأصل: الهمزة. انظر الألفية: ٢٠٣ .

(١١) في الأصل: مفرداً هي. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١ .

اللامِ - يَجبُ فَتْحُهَا وَقَلْبُهَا[١] ياءً، إنْ كَانَتْ في المُفْرَدِ غَيْرَ واوٍ سَالِمَةً، وواواً إنْ كَانَتْ في المُفْرَدِ واواً سَالِمَةً.

فَالألفُ وَاللامُ في «الهمزِ» للعَهْدِ المُتَقَدِّمِ[٢]، وَشَمِلَ:

- مَا اسْتَحَقَّ الهَمْزَ، لِكَوْنِهِ مَدّاً زَائِداً في المُفْرَدِ (وَلامُهُ ياءٌ.
- وَمَا اسْتَحَقَّ الهَمْزَ، لِكَوْنِهِ مَدّاً زَائِداً في المُفْرَدِ)[٣] ولامُ الكَلِمَةِ وَاوٌ.
- وَمَا اسْتَحَقَّ الهَمْزَ، لِكَوْنِهِ اكْتَنَفَهُ لِينَانِ.
- وَمَا أَصْلُهُ هَمْزٌ.

فَمِثَالُ الأَوَّلِ: «هَدِيَّةٌ وهَدَايَا» أَصْلُهُ «هَدَائِي»، اسْتُثْقِلَتِ الكَسْرَةُ في الهَمْزَةِ فَأُبْدِلَتْ فَتْحَةً، فَصَارَ «هَدَاءَي»، فَانْقَلَبَتِ اليَاءُ الأَخِيْرَةُ أَلِفاً لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ ما قَبْلَهَا، فَصَارَ «هَدَاءَا» فَاسْتُثْقِلَ اجْتِمَاعُ الأَمْثَالِ، فَأُبْدِلَتُ الهَمْزَةُ يَاءً، فَصَارَ «هَدَايَا».

وَبَيَانُ اجْتِمَاعِ الأَمْثَالِ: أَنَّ الهَمْزَةَ مِنْ مَخْرَجِ الأَلِفِ، فَكَانَ ذَلِكَ كَتَوَالِي ثَلاثِ أَلِفَاتٍ.

وَمِثَالُ الثَّانِي: «مَطِيَّةٌ وَمَطَايَا»، فَاليَاءُ الثَّانِيَةُ فِيْهِ أَصْلُهَا وَاوٌ[٤]، لأَنَّهَا مِنْ «مَطَا يَمْطُو»، فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِـ«هَدَايَا».

وَمِثَالُ الثَّالِثِ: «زَاوِيَةٌ وَزَوَايَا»، فَفُعِلَ بِهِ أَيْضاً ما فُعِلَ بِـ«هَدَايَا ومَطَايَا».

---

(١) في الأصل: وقبلها. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨١ .

(٢) في قوله:

هَمْزاً يُرَى في مِثْلِ كَالقَلائِدِ

انظر حاشية ابن حمدون: ٢ / ١٨٢ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٣٣ .

(٤) فاصل «مطية» - وهي الراحلة - : «مطيوة»، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فيقال في الجمع الأصلي: «مطايو» بياء بعد الألف - وهي ياء فعيلة - ، وبواو - هي لام الكلمة - ، ثم تقلب الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة، ثم تقلب الياء بعد الألف همزة، لقوله:

وَالمَدُّ زِيْدَ ثَالِثاً في الوَاحِدِ هَمْزاً يُرَى في مِثْلِ كَالقَلائِدِ

فيصير: «مطائي»، ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة، فيصير: «مطاءي»، ثم تقلب الياء آخراً ألفاً، ثم الهمزة ياء، فصار «مطايا» بعد خمسة أعمال.

انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٧٢، شرح الأشموني: ٤ / ٢٩٢، حاشية الملوي على المكودي: ٢٣٣-٢٣٤، حاشية ابن حمدون: ٢ / ١٨٢ .

وَمِثَالُ الرَّابِعِ: «خَطِيئَةٌ وخَطَايَا»، أَصْلُهُ «خَطَائِيءُ»(١)، بِهَمْزَتَيْنِ، فَأُبْدلَت الهَمْزَة/ الأَخِيْرَةُ يَاءً عَلَى قِيَاسِ الهَمْزَتَيْنِ المُتَحرِّكَتَين فَصَارَ «خَطَائِي»، ثُمَّ قُلِبَت الكَسْرَةُ فَتْحَةً عَلَى حَدِّ قَلْبِهَا في «هَدَائِي» فَصَارَ «خَطَاءَي»، فَانْقَلَبَت اليَاءُ الأَخِيْرَةُ المُبْدَلَةُ مِنَ الهَمْزَةِ أَلِفاً لِتَحرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ أُبْدِلَتْ مِنَ الهَمْزَةِ الأُوْلَى يَاءً. [١/٢٦٨]

وَأَمَّا «هَرَاوَى» جَمْعُ «هِرَاوَة» فَأَصْلُهُ «هَرَائِوٌ»، فالهَمْزَةُ(٢) الَّتِي بَعْدَ الأَلِف - هي المُبْدَلَةُ مِنَ الأَلِفِ الزَّائِدَةِ في «هِرَاوَة»، وَالوَاوُ الأَخِيْرَةُ هي وَاوُ «هِرَاوَة»، فَقُلِبَت الكَسْرَةُ فَتْحَةً، ثُمَّ انْقَلَبَت الواوُ الأَخِيْرَةُ أَلِفاً، لِتَحرُّكِهَا وانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ثُمَّ أُبْدِلَ مِنَ الهَمْزَةِ وَاواً لِيُنَاسِبَ المُفْرَدَ الجَمْعُ، فَالوَاوُ في «هَرَاوَى»(٣) لَيْسَت الوَاوُ في «هِرَاوَة»، بَلْ الوَاوُ في «هَرَاوَى»(٤) هي الأَلِفُ الَّتِي كَانَتْ في المُفْرَدِ، وَأَمَّا الوَاوُ الَّتِي كَانَتْ في المُفْرَدِ، فَهِي الأَخِيْرَةُ الَّتِي انْقَلَبَتْ (أَلِفاً)(٥).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَهمْزاً أَوَّلَ الواوَيْنِ رُدّ في بَدْءِ غَيْرِ شِبْه وُوْفِيَ الأَشُدّ(٦)

يَعْنِي: رُدَّ أَوَّلَ الوَاوَيْنِ المُصَدَّرَتَيْنِ هَمْزَةً مَا لَمْ تَكُنِ الثَّانِيَةُ بَدَلاً مِنْ أَلِفِ «فَاعلَ»، كـ«وُوْفِيَ الأَشَدُّ»(٧)، فَإِنَّ أَصْلَهُ «وَافَى»(٨).

وَإِنَّمَا اسْتُثْنِي ذَلِكَ لأَنَّ فِعْلَ الفَاعِلِ أَصْلٌ لِفِعْلِ المَفْعُوْلِ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ في

---

(١) في الأصل: خطأ. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٢.
(٢) في الأصل: فالهمز. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٢.
(٣-٤) في الأصل: هراو. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٢.
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٢.
(٦) هذا هو الموضع الخامس من المواضع التي تبدل فيها الهمزة من غيرها، إلا أن الإبدال هنا خاص بالواو. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٨٢، شرح الأشموني: ٤/ ٢٩٤.
(٧) الأشد: نائب فاعل «ووفى» وهو مبلغ الرجل الحنكة والمعرفة، قال تعالى: ﴿حتى إذا بلغ أشده﴾، قال الزجاج: هو من نحو سبع عشرة إلى الأربعين، وقال مرة: هو ما بين الثلاثين والأربعين، وقال ابن عباس: الأشد ثلاث وثلاثون سنة.
انظر اللسان: ٤/ ٢٢١٥-٢٢١٦ (شدد)، حاشية الصبان: ٤/ ٢٩٤.
(٨) اقتصر الناظم هنا على هذا الشرط، واشترط في شرح الكافية شرطاً آخر، وهو ألا تكون الثانية بدلاً من همزة نحو «وولى» مخفف من الوؤلى أنثى «الأوائل» أفعل تفضيل من «وأل» إذا لجأ. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ٢٠٨٩، شرح المرادي: ٦/ ٢٢، شرح الأشموني: ٤/ ٢٩٤، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٧٠.

فعْلِ الفَاعِلِ واوَان، فَاجْتمَاعُهُمَا في «وُوْفي» غَيْرُ مُعْتَدٌّ به، فَلَمْ يَبْقَ للواوِ الأُوْلى غَيْرُ حُكْمِ الوَاوِ المَضْمُوْمَة المُنْفَرِدَة، منْ جَوَازِ إِبْدَالهَا[١] هَمْزَةً.

فَمثَالُ مَا يَجبُ إِبْدَالُهُ «أَوَاصلُ» في جَمْعِ «وَاصلَة»[٢]، أَصْلُهُ «وَوَاصلُ»، فَالواوُ الأُوْلى / هي الَّتي في المُفْرَد، وَالواوُ الثَّانيَةُ انْقَلَبَتْ عَنْ أَلف فاعلَة، كَمَا [٢٦٨/ب] انْقَلَبَتْ في نَحْوِ «ضَوَارِبَ» -، فَلَمَا اجْتَمَعَتْ وَاوَانِ في بِدْءِ الكَلِمَة - قُلبَت الأُوْلى هَمْزَةً، فَقَالوا: «أَوَاصلُ».

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلى حُكْمِ الهَمْزَتَيْنِ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِي في ذَلِكَ عَلَى ثَلاثَة أَقْسَامٍ:

سَاكِنَةٌ بَعْدَ (مُتَحَرِّكَةٍ، وَ)[٣] مُتَحَرِّكَتَان، وَمُتَحَرِّكَةٌ بَعْدَ سَاكِنَةٍ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلى الأَوَّلِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَمَدّاً ابْدِلْ ثَاني الهَمْزَيْنِ مِنْ … كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وائْتُمِنْ

يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ هَمْزَتَان في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، أُوْلاهُمَا مُتَحَرِّكَةٌ، وَالأُخْرَى سَاكِنَةٌ - وَجَبَ إِبْدَالُ الثَّانِيَةِ مَدّاً[٤] مُجَانِساً لِحَرَكَةِ ما قَبْلَهُ.

فَإِنْ كانَتْ فَتْحَةً أُبْدِلَتْ أَلفاً، نَحْوُ: «آثر، وآمن» أَصْلُهُ «أَأْثر»، وَ«أَأْمن» بِهَمْزَتَيْن. وَإِنْ كَانَتْ كَسْرَةً أُبْدِلَتْ يَاءً، نَحْوُ: «إِيْلاف»[٥]. وَإِنْ كَانَتْ ضَمَّةً أُبْدِلَتْ وَاواً، نَحْوُ: «أُوتُمِنَ، وَأُوْتي».

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ الهَمْزَةَ السَّاكِنَةَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ أُخْرَى لَمْ يَجِبْ إِبْدَالُهَا.

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً: أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ - لَمْ يَجِبْ إِبْدَالُهَا (نَحْوُ)[٦] «يَا قُرَّاءُ ائْتُوا[٧]».

---

(١) في الأصل: جراز بدلها. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٣ .
(٢) الواصلة من النساء: التي تصل شعرها بشعر غيرها. انظر اللسان: ٦/ ٤٨٥١ (وصل).
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٣ .
(٤) في الأصل: مد. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٣ .
(٥) يقال: آلفت الشيء إذا ألزمته إياه أولفه إيلافاً، والمعنى في قوله تعالى: ﴿لإيلاف قريش﴾ لتؤلف قريش الرحلتين فتتصلا ولا تنقطعا، فاللام متصلة بالسورة التي قبلها، أي: أهلك الله أصحاب الفيل لتؤلف قريش رحلتيها آمنين. انظر اللسان: ١/ ١٠٨ (ألف)، معاني الأخفش: ٢/٥٤٥ .
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٣ .
(٧) في الأصل: ائت. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٣ .

وَالمُرَادُ بالكَلِمَة: أَنْ تَكُوْنَ الهَمْزَتَان منْ بناء الكَلمَة، فَلا يُقَالُ عنْدَ النَّحْوِيِّيْنِ في نَحْو ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ [البقَرَة: ٦]: إِنَّهَا منْ كَلمَة وَاحدَة، لأَنَّ الهَمْزَةَ الأُوْلى هَمْزَةُ استِفْهَام، فَهي مُنْفَصلَةٌ عَنِ الكَلمَة، وَأَمَّا القُرَّاءُ: فَيَجْعَلُوْنَ ذَلكَ منِ اجْتِمَاعِ الهَمْزَتَيْنِ في كَلمَة(١).

وكَذَا أَيْضاً نَحْوُ « أَأْتَمن » فَإِنَّ الأُوْلى هَمْزَةُ اسْتِفْهَامٍ وَالثَّانيَةُ فَاءُ الفعْلِ.

[٢٦٩/أ] ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى / :

إنْ يُفتَح(٢) اثْرِ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاواً وَيَاءً اثْـرَ كَسْـرٍ يَنْقَـلِبْ

يَعْني: أَنَّ الهَمْزَةَ المَفْتُوْحَةَ إِذَا كَانَتْ ثَانيَةً بَعْدَ هَمْزَة أُخْرَى - لَهَا حَالَتَان:

إحْدَاهُمَا: تَنْقَلبُ فيْهَا وَاواً، وَذَلكَ بَعْدَ ضَمَّة نَحْوُ « أُوَيْدِمٍ » في تَصْغيْرِ « آدَمَ »، أَصْلُهُ « أُؤَيْدمَ »، أَوْ بَعْدَ فَتْحَة نَحْوُ « أَوَادم »في جَمْعِ « آدَمَ ».

وَالثَّانيَةُ: تَنْقَلبُ(٣) فيْهَا يَاءً، وَذَلكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ كَسْرَة - نَحْوُ « إِيَمٌّ » إِذَا بَنَيْتَ منْ « أَمَّ » نَحْوَ: « إِصبَعٍ » بكَسْرِ الهَمْزَة، وَفَتْحِ الثَّالث، فَتَقُوْلُ فيْه: « إِئْمَمٌ »(٤)، فَتُنْقَلُ حَرَكَةَ المِيْمِ الأُوْلى إِلى الهَمْزَةِ السَّاكنَة، فَتُدْغَمُ المِيْمُ (في المِيْمِ)(٥)، فَيَصيْرُ « إِأَمّ » فَتَجْتَمعُ هَمْزَتَانِ: الأُوْلى مَكْسُوْرَةٌ، وَالثَّانيَةُ مَفْتُوْحَةٌ، فَتُقْلَبُ الثَّانيَةُ يَاءً، فَتَقُوْلُ: « إِيَمٌّ ».

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلى المَكْسُوْرَة فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

ذُوْ الكَسْرِ مُطْلَقاً (كَذَا)(٦) ....

يَعْني: أَنَّ الهَمْزَةَ الثَّانيَةَ إِذَا كَانَتْ مَكْسُوْرَةً وَجَبَ إِبْدَالُهَا يَاءً مُطْلَقاً، أَيْ: بَعْدَ مَفْتُوْحَة، أَوْ مَكْسُوْرَة، أَوْ مَضْمُوْمَة. وَالحَاصلُ ثَلاثُ صوَرٍ:

الأُوْلى: مَكْسُوْرَةٌ بَعْدَ فَتْحَة، نَحْوُ « أَيمَّة » في جَمْعِ « إِمَامٍ »، أَصْلُهُ « أَأْممَةٌ »(٧) فَنُقلَتْ حَرَكَةُ المِيْمِ إِلى الهَمْزَةِ السَّاكِنَة، وَأُدْغِمَت المِيْمُ في المِيْمِ، فَصَارَ « أَإِمَّةٍ »، فَأُبْدلَتْ منَ الهَمْزَةِ الثَّانيَة يَاءٌ.

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر: ١/ ٣٦٢، إتحاف فضلاء البشر: ٤٤، المبسوط في القراءات العشر: ١٢٣.
(٢) في الأصل: تفتح، انظر الألفية: ٢٠٣ .
(٣) في الأصل: ينقلب. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٣ .
(٤) في الأصل: أيم. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٣٥ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٣ .
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤ .
(٧) في الأصل: أأيمه. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤ .

الثَّانيةُ: مَكْسُورَةٌ بَعْدَ كَسْرَةٍ، نَحْوُ «إِيمٍ» في بِناءِ مثْلِ «إِصْبِعٍ»، منْ «أَمَّ» - بِكَسْرِ الهَمْزَةِ والبَاءِ - فَتَقُولُ: «إِأْمِمٌ»، فَتَفْعَلُ بِهِ كَمَا فَعَلْتَ بِالَّذِي / قَبْلَهُ مِنْ [٢٦٩/ب] نَقْلٍ وَإِدْغَامٍ وَقَلْبٍ.

الثَّالثَةُ: مَكْسُورَةٌ[١] بَعْدَ ضَمَّةٍ، نَحْوُ «أُينٌ» مُضَارِعِ «أَأْنَنْتُهُ»[٢] أَيْ: جَعَلْتُهُ يَئِنُّ[٣]، فَفُعِلَ[٤] بِهِ، كَمَا فُعِلَ[٥] بِمَا تَقَدَّمَ[٦].

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلى المَضْمُومَةِ، (فَقَالَ)[٧] رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.... **ومَا يُضَمّ** **واواً أصِرْ** ....

يَعْني: أَنَّ الهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً - قُلِبَتْ وَاواً مُطْلَقاً، فَشَمِلَ أَيْضاً ثَلاثَةَ أَنْوَاعٍ:

(الأَوَّلُ)[٨]: مَضْمُومَةٌ بَعْدَ مَفْتُوحَةٍ، نَحْوُ «أَوُبٌّ» جَمْعِ «أَبٍّ» وَهُوَ النَّبَاتُ[٩] أَصْلُهُ «أَأْبُبٌ» عَلى وَزْنِ «أَفْعُلٍ»، فَنُقِلَتْ ضَمَّةُ البَاءِ[١٠] إِلى الهَمْزَةِ، وَأُدْغِمَت البَاءُ في البَاءِ[١١]، ثُمَّ قُلِبَت الهَمْزَةُ المَضْمُومَةُ وَاواً.

الثَّاني: مَضْمُومَةٌ بَعْدَ مَضْمُومَةٍ، نَحْوُ «أُوُمٍ»[١٢] إِذَا بَنَيْتَ مِنْ «أَمَّ» مِثَالَ «أُبْلُمٍ»[١٣].

---

(١) في الأصل: كسرة. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤ .

(٢) في الأصل: أننته. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤ .

(٣) انظر اللسان: ١/ ١٥٤ (أنن)، شرح المكودي: ٢/ ١٨٤، شرح المرادي: ٦/ ٢٧ .

(٤-٥) في الأصل: تفعل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤ .

(٦) فاصل «أين»: «أأنن» بهمزتين مضمومة فساكنة، فنقلت كسرة النون إلى الهمزة الساكنة، وأدغمت النون في النون، ثم قلبت الهمزة المكسورة ياء لأنها تجانس حركتها، فصار «أين». وقد أشار ابن طولون بقوله: «مضارع أأننته» إلى أنه مضارع الرباعي، أما إذا كان من الثلاثي فيجوز فيه الوجهان الإبدال والتصحيح عملاً بقوله:

.... وَأَؤُمّ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ في ثَانِيْه أَمّ

انظر شرح المرادي: ٦/ ٢٧، ٢٨، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٨٤، حاشية الخضري: ٢/ ١٥٩.

(٧-٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤ .

(٩) الأب: كل ما أخرجت الأرض من النبات، وقيل: هو الكلأ، وقل: هو ما يأكله الأنعام. انظر اللسان: ١/ ٣ (أبب)، شرح المرادي: ٦/ ٢٧، شرح المكودي: ٢/ ١٨٤ .

(١٠) في الأصل: الياء. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤ .

(١١) في الأصل: الياء في الياء. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤ .

(١٢) في الأصل: أم. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤ .

(١٣) الأُبْلُمُ: الخصوصة، والجمع خوص، وهو ورق المقل والنخل والنارجيل وما شكلها، وقيل:=

الثَّالثُ: مَضْمُومَةٌ بَعْدَ كَسْرَةٍ[١]، نَحْوُ «إوُمٍ» إذَا بَنَيْتَ مِنْ «أَمَّ» مِثْلَ «إِصْبُعٍ» - بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وضَمِّ البَاءِ -.

وَتَفْعَلُ في ذَلكَ[٢] كُلِّه مَا فَعَلْتَ فِيمَا قَبْلَهُ مِنَ النَّقْلِ، وَالإدْغَامِ وَالقَلْب.

وَالحَاصِلُ أَنَّ الهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ مِنَ المُتَحَرِّكَتَيْنِ[٣] تُقْلَبُ وَاواً في خَمْسَةِ مَوَاضِعَ: إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً مُطْلَقاً، فَهَذِهِ ثَلاثَةُ مَوَاضِعَ، أَوْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ.

وَتُقْلَبُ يَاءً في أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

إِذَا كَانَتْ مَكْسُورَةً مُطْلَقاً، فَهَذه ثَلاثَةُ مَوَاضِعَ، أَوْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ كَسْرَةٍ. وَهَذَا مَا لَمْ تَكُنِ الهَمْزَةُ/ الثَّانِيَةُ آخِرَ الكَلِمَةِ، فَإِنْ كَانَتْ آخِرَ الكَلِمَةِ، [٢٧٠/أ] فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.... مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمْ

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا ....

يَعْنِي: أَنَّ ثَانِي الهَمْزَتَيْنِ إِذَا كَانَ مُتَطَرِّفاً قُلِبَ يَاءً مُطْلَقاً، فَشَمِلَ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ: وَهُوَ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ فَتْحَةٍ، وَبَعْدَ ضَمَّةٍ، وَبَعْدَ كَسْرَةٍ، وَبَعْدَ سُكُونٍ.

فمِثَالُ الأَوَّلِ: إِذَا بَنَيْتَ مِنْ «قَرَأَ» مِثْلَ «جَعْفَرٍ» قُلْتَ: «قَرْأَى»[٤]، وَأَصْلُهُ («قَرْأَأٌ» بِهَمْزَتَيْنِ، قُلِبَتِ الثَّانِيَةُ يَاءً، فَصَارَ)[٥] «قَرْأَيٌ» تَحَرَّكَتِ اليَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَانْقَلَبَتْ أَلِفاً.

وَمِثَالُ الثَّانِي: أَنْ تَبْنِي مِنْ «قَرَأَ» مِثْلَ «بُرْثُنٍ» فَتَقُولُ: («قُرْءٍ»)[٦] مَنْقُوصاً وَالأَصْلُ «قُرْؤُؤٌ» بِهَمْزَتَيْنِ، فَأُبْدِلَ مِنَ الثَّانِيَةِ يَاءٌ، وَكُسِرَتِ الهَمْزَةُ الَّتِي قَبْلَهَا لِتَصِحَّ اليَاءُ، فَصَارَ «قُرْئِيٌ»، فَاسْتُثْقِلَتْ[٧] الضَّمَّةُ في اليَاءِ فَحُذِفَتْ، وَبَقِيَ مَنْقُوصاً.

= الأبلم: فرع الشجر مطلقاً. انظر اللسان: ١/ ٣٥٢ (بلم)، ٢/ ١٢٨٨ (خوص)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٨٤.

(١) في الأصل: كسر. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤.

(٢) في الأصل: وتفعل ذلك. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤.

(٣) في الأصل: المتحركين. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤.

(٤) في الأصل: قرأو. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤.

(٥-٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤.

(٧) في الأصل: والأصل «قرأو» كسر ما قبل الواو، وأبدل من الواو ياءً لانكسار ما قبلها فاستثقلت. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٤. قال ابن حمدون في حاشيته (٢/ ١٨٤): «وقوله»: والأصل: =

وَمثَالُ الثَّالث: أَنْ تَبْنيَ منْ «قَرَأَ» نحوَ «زِبرِجٍ»، فَتَقُولُ: «قِرءٍ»، بعْدَ أَنْ تَفْعَلَ بِه مَا فَعَلْتَ بِالَّذي قَبْلَهُ(١).

(وَهَذَا النَّوْعُ وَالَّذي قَبْلَهُ يُقدَّرُ فِيهِمَا الرَّفْعُ وَالجرُّ، وَيَظهَرُ النَّصْبُ، فَتقُولُ: «هَذَا قُرْءٍ، وَمَرَرْتُ بِقُرْءٍ، وَرَأَيْتُ قُرْئياً».

وَمثَالُ الرَّابع: أَنْ تَبْني منْ «قَرَأَ» نحْوَ «قِمَطْرٍ» فَتقُولُ: «قِرَأْيٌ»)(٢).

وَهَذَا النَّوْعُ الرَّابعُ هُوَ القسْمُ الثَّالثُ منْ أَقْسَامِ الهمْزتَيْنِ الوَاقِعتَيْنِ في كَلِمةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِي أَنْ تَكُونَ الأُولَى سَاكِنَةً، وَالثَّانِيَةُ مُتحرِّكَةً.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَأَؤُمْ   وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ في ثَانِيهِ أَمْ

يَعْني: أَن مَا اجْتَمعَ فِيه هَمْزَتَان مُتحرِّكَتَان، وكَانَت الأُولَى هَمزَةَ المُتَكَلِّمِ في الفعْلِ المُضَارِعِ - جَازَ فِيْهِ التَّحْقِيقُ وَالقَلْبُ، فَتقُولُ: «أَؤُمُّ» / بِمَعْنَى: أَقْصِدُ، و«أَوُمُّ». [٢٧٠/ب]

وَفُهِمَ منْهُ أَنَّ ذَلكَ جَائزٌ في نَحْوِ «أَئِنُّ» مُضَارِعِ «أَنَّ»، إِذْ لا فَرْقَ، وَسَبَبُ ذَلكَ أَنَّ الهَمْزَةَ فِيْهِمَا كَأَنَّهَا قَائِمَةٌ بِنفْسِهَا.

ثُمَّ قَالَ:

وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلا   أَوْ يَاءَ تَصْغِيْرٍ ....

يَعْني: أَنَّ الأَلْفَ يَجبُ قَلْبُهَا يَاءً في مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَعْرِضَ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا، كـ«مَصَابِيحَ» في جَمْعِ «مِصْبَاحٍ»،

= «قرؤؤ» بهمزتين فأبدل من الثانية ياء وكسرت الهمزة التي قبلها لتصح الياء، فصار «قرئي» فاستثقلت .... إلخ هكذا في بعض نسخ المكودي المصلحة، وهو الصواب، وفي غالب النسخ مانصه: والأصل «قرأو» كسر ما قبل الواو، وأبدل من الواو ياء، لانكسار ما قبلها فاستثقلت ... إلخ، وهي نسخة فاسدة، لأنه لا وجه لذكر الواو لا في الأصل، ولا في الحالة الراهنة. انتهى. وانظر شرح المكودي بحاشية الملوي: ٢٣٥.

(١) فأصل «قرء»: «قرئي» بهمزتين، الأولى مكسورة كالقاف، فتبدل الثانية ياء لأن الواو لا تقع طرفاً، فيصير «قرئي»، بياء محركة منونة، فتقول: استثقلت الضمة على الياء، فحذفت الضمة، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفنا الياء لذلك كما فعل بـ«قاص». انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٨٤-١٨٥.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٥.

فَانْقَلَبَتِ[1] الأَلِفُ فِيْهِ يَاءً، لِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا، إِذْ لا يَصِحُّ النُّطقُ بِالأَلِفِ بَعْدَ غَيْرِ الفَتْحِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَقَعَ قَبْلَهَا يَاءُ التَّصْغِيْر، نَحْوُ «غُزَيِّل» في تَصْغِيْر «غَزَال»، فَأُبْدِلَ الأَلِفُ يَاءً، وَأُدْغِمَ في يَاءِ التَصْغِيْر (لأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيْرِ)[2] لا تَكُوْنُ إلاَّ سَاكِنَةً، (فَلَمْ)[3] يُمْكِنِ النُّطقُ بِالأَلِفِ بَعْدَهَا، فَرُدَّتْ إِلى اليَاءِ، كَمَا رُدَّتْ إِلَيْهِ بَعدَ الكَسْرَةِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... بِـوَاوٍ ذَا افْعَلا

في آخرٍ أَوْ قَبْلَ تَـا التَّأْنِيـث أَوْ زِيَـادَتَي فَعْـلانَ ....

يَعْنِي: أَنَّهُ يُفْعَلُ بِالوَاوِ الوَاقِعَةِ آخِراً – مَا فُعِلَ بِالأَلِفِ مِنْ إِبْدَالِهَا يَاءً لِكَسْرِ ما قَبْلَهَا، أَوْ لِمَجِيْئِهَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيْر.

فَالأَوَّلُ: «رَضِيَ، وَقَوِيَ» أَصْلُهُمَا «رَضِوَ، وقَوِوَ» لأَنَّهُمَا مِنَ «الرِّضْوَان[4]، وَالقُوَّة»، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كُسِرَ مَا قَبْلَ الوَاوِ، وَكَانَتْ بِتَطَرُّفِهَا مُعَرَّضَةً لِسُكُوْنِ الوَقْفِ، عُوْمِلَتْ بِمَا يَقْتَضِيْه السُّكُوْنُ مِنْ وُجُوْبِ إِبْدَالِهَا يَاءً، تَوَصُّلاً لِلخِفَّةِ.

(**وَالثَّانِي**: نَحْوُ: «جُرَيٌّ» في تَصْغِيْر «جَرْوٍ» فَأَصْلُهُ «جُرَيْوٌ» فَاجْتَمَعَت اليَاءُ والوَاوُ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُوْن فَقُلِبَت الوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتْ فِيْهَا يَاءُ التَّصْغِيْر)[5].

[٢٧١/أ] وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «في آخرٍ» أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ غَيْرَ آخِرٍ/ لَمْ تُبْدَلْ، نَحْوُ «عِوَض، وحِوَل». وَلَمَّا كَانَتْ تَاءُ التَّأْنِيْث، وزِيَادَتَا «فَعْلانَ» زَائِدَتَيْنِ[6] عَلى بُنْيَة الكَلِمَة[7] وَكَانَتَا[8] في حُكْمِ المُنْفَصِلِ لَمْ يُمْنَعَا[9] مِنَ الإِعْلالِ، وَعَلى ذَلِكَ نَبَّهَ[10] بِقَوْلِهِ: «أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيْثِ أَوْ زِيَادَتَي فَعْلانَ».

---

(١) في الأصل: فانقلب. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٥.

(٢-٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٥.

(٤) الرضوان – بكسر الراء، وضمها لغة قيس وتميم –: مصدر «رضي» بمعنى: الرضا، وهو خلاف السخط. انظر اللسان: ٣/١٦٦٣ (رضي)، المصباح المنير: ١/٢٢٩١ (رضي).

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٦.

(٦) في الأصل: زائدين. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٦.

(٧) في الأصل: كلمة. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٦.

(٨) في الأصل: وكان.

(٩) في الأصل: يمنع. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٦.

(١٠) في الأصل: بنيت. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٦.

فَمثَالُ مَا لَحِقَتْهُ تَا التَّأْنِيْث فَأُعلَّ: « شَجِيَّةٌ »، أَصْلُهُ « شَجِوَةٌ »، لأَنَّهُ مِنَ « الشَّجْوِ »[١]، فَقُلِبَت الوَاوُ يَاءً لِكَوْنِهَا مُتَطَرِّفَةً، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِالتَّاء.

وَمثَالُ مَا لَحِقَتْهُ زِيَادَتَا فَعْلانَ: أَنْ تَبني منَ « الغَزْوِ » مِثْلَ « ظَرِبَانٍ »[٢]، فَتَقُوْلُ: « غَزِيَانٌ » فَأُعِلَّ أَيْضَاً لِعَدَمِ الاعْتِدَادِ بِالأَلِفِ وَالنُّوْنِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... ذَا أَيْضَاً رَأَوْا

فِي مَصْدَرِ المُعْتَلِّ عَيْنَاً وَالفِعَلْ   مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبَاً نَحْوُ الحِوَلْ

يَعْنِي: أَنَّ مَا كَانَ مِنْ مَصْدَرِ الفِعْلِ المُعْتَلِّ العَيْنِ بَعْدَهَا أَلِفٌ – وَجَبَ إِعْلالُهُ وَمَا كَانَ مِنْهُ عَلَى « فِعَلٍ » بِغَيْرِ أَلِفٍ، فَالغَالِبُ فِي عَيْنِهِ التَّصْحِيْحُ.

وَشَمِلَ المُعْتَلَّ الثُّلاثِيَّ، نَحْوُ « قَامَ قِيَامَاً »، وَالمُزَادَ نَحْوُ « انْقَادَ انْقِيَادَاً ».

وَاحْتَرَزَ بِالمُعْتَلِّ العَيْنِ: مِنَ الفِعْلِ الصَّحِيْحِ العَيْنِ، نَحْوُ « لاوَذَ لِوَاذَاً »[٣]، فَإِنَّهُ[٤] لا يُعَلُّ لِكَوْنِ فِعْلِهِ غَيْرَ مُعَلٍّ.

وَفُهِمَ اشْتِرَاطُ الأَلِفِ بَعْدَ العَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ: « وَالفِعَلْ مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبَاً »، لأَنَّ سَبَبَ التَّصْحِيْحِ عَدَمُ الأَلِفِ، فَالغَالِبُ فِي « فِعَلٍ » التَّصْحِيْحُ، نَحْوُ « حَالَ حِوَلاً / ، [٢٧١/ب] وَعَادَ المَرِيْضَ عِوَدَاً ».

ثُمَّ اعلَمْ أَنَّ جَمِيْعَ مَا سَكَنَتْ عَيْنُهُ مِنَ الثُّلاثِيِّ نَحْوُ « ثَوْبٍ »، أَوْ اعْتَلَّتْ نَحْوُ « دَارٍ » عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ: « فِعَالٌ، وَفِعَلَةٌ، وفِعَلٌ »، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الأَوَّلِ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ   فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلالِ فِيْهِ حَيْثُ عَنْ

يَعْنِي: أَنَّ جَمْعَ المُفْرَدِ المُعْتَلِّ مِنْ جَمْعِ الثُّلاثِيِّ المُعْتَلِّ العَيْنِ أَوْ السَّاكِنِهَا

---

(١) الشجو: الهم والحزن. انظر حاشية ابن حمدون: ٢ / ١٨٦، اللسان: ٤ / ٢٢٠٣ (شجا).

(٢) الظربان: دويبة شبه الكلب، أصم الأذنين، صماخاه يهوياه، طويل الخرطوم، أسود السراة، أبيض البطن، كثير الفسو، منتن الرائحة، يفسو في حجر الضب، فيسدر من خبث رائحته فيأكله. وقيل: هي دابة شبه القرد، وقيل: هي على قدر الهر ونحوه. انظر اللسان: ٤ / ٢٧٤٦ (ظرب).

(٣) بمعنى استتر، قال تعالى: ﴿قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً﴾ أي: ملاذاً يستر بعضكم بعضاً حتى يخرج من يخرج، وهو جالس مع المصطفى ﷺ. انظر اللسان: ٥ / ٤٠٩٧ (لوذ)، حاشية ابن حمدون: ٢ / ١٨٦ .

(٤) في الأصل: فإنه. مكرر.

- يُحْكَمُ لَهُ في الإعْلالِ بالإعْلالِ المَذْكُورِ، وَهُوَ قَلْبُ الوَاوِ يَاءً، نَحْوُ «دَارٍ وَدِيَارٍ، وَثَوْبٍ وَثِيَابٍ»(١).

فَالإِشَارَةُ بـ«ذَا» للإعْلالِ السَّابِقِ في مَصْدَرِ الفِعْلِ المُعَلِّ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «جَمْعُ» أَنَّ (مَا)(٢) كَانَ عَلى «فِعَالٍ» مِنَ المُفْرَدِ لا يُعَلُّ، نَحْوُ «صِوَانٍ»(٣).

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ» أَنَّ عَيْنَ المَفْعُوْلِ المُفْرَدِ إِذَا لَمْ تُعَلَّ، وَلَمْ(٤) تَسْكُنْ - لَمْ يُعَلَّ الجَمْعُ، نَحْوُ «طَوِيْلٍ وَطِوَالٍ».

ثُمَّ أَشَارَ إِلى الثَّاني وَالثَّالث، فَقَال:

وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وفي فِعَلْ ... وَجْهَانِ والإعْلالُ أَوْلى كَالحِيَلْ

يَعْني: أَنَّ جَمْعَ مَا أُعِلَّ عَيْنُهُ أَوْ سُكِّنَ، إِذَا كَانَ عَلى وَزْنِ «فِعَلَةٍ» وَجَبَ تَصْحِيْحُهُ، لِعَدَمِ الأَلفِ وَلَحَاقِ التَّاءِ، إِذْ بِهَا بُعْدٌ عَنِ الطَّرَفِ، وَذَلِكَ نَحْوُ «عَوْدٍ(٥) وعِوَدَةٍ، وَزَوْجٍ(٦) وَزِوَجَةٍ».

وَإِذَا(٧) كَانَ عَلى وَزْنِ «فِعَلٍ» جَازَ فِيْهِ الوَجْهَانِ: التَّصْحِيْحُ(٨) وَالإعْلالُ

---

(١) أصل «دار» المفرد: «دور» بفتح الواو، وأصل «ديار وثياب» الجمع: «دوار ثواب» ولكن لما كان ما قبل الواو مكسوراً في الجمع وكانت الواو في المفرد معلة أو ساكنة - ضعفت، فسلطت الكسرة عليها، وقوى تسلطها وجود الألف بعد الواو.
انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٨٧، شرح الأشموني: ٤/٣٠٤، التصريح على التوضيح: ٢/٣٧٨.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٧.

(٣) يقال: جعلت الثوب في صوانه - بضم الصاد وكسرها -: وهو وعاؤه الذي يصان فيه.
انظر اللسان: ٤/٢٥٣٠ (صون)، حاشية الصبان: ٢/١٨٧.

(٤) في الأصل: ولا. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٧.

(٥) العود - بعين ودال مهملتين -: المسن من الإبل والشاة. انظر اللسان: ٤/٣١٦٠ - ٣١٦١ (عود)، التصريح على التوضيح: ٢/٣٧٨، المصباح المنير: ٢/٤٣٦ (عود)، حاشية الصبان: ٤/٣٠٥، حاشية ابن حمدون: ٢/١٨٧.

(٦) الزوج: ثوب يجعل على الهودج. والهودج: القبة التي تجعل من خشب أو أعواد على الإبل لركوب النساء. وأما الزوج الذي هو البعل، فجمعه: أزواج. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٨٧، اللسان: ٣/١٨٨٦ (زوج).

(٧) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٧.

(٨) في الأصل: التصحح. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٧.

(وَالإِعْلالُ)(١) أَوْلى(٢)، نَحْوُ «حِيلَة(٣) وَحِيَلٍ، وَقِيمَةٍ وقِيَمٍ» لِقُرْبِه مِنَ الطَّرَفِ، وَجَاءَ أَيْضاً غَيْرَ مُعلٍّ(٤)، نَحْوُ «حَاجَةٍ وَحِوَجٍ».

وَمِنْ هَذَا البَيْتِ يُفْهَمُ أَنَّ الجَمْعَ الَّذي يَجبُ إِعْلالُهُ في البَيْتِ الَّذي/ قَبْلَهُ [٢٧٢/أ] يَكُوْنُ فيْه الأَلفُ بَعْدَ الوَاو لكَوْنه نَطَقَ في هَذَا البَيْتِ بـ«فِعَلٍ وَفِعَلَةٍ» بِغَيْرِ أَلِفٍ، فَعُلِمَ أَنَّ (مَا)(٥) سِواهُمَا - وَهُوَ الأَوَّلُ - بالأَلِفِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَالوَاوُ لاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ كَالمُعْطَيَان يُرْضَيَان ....

يَعْني: أَنَّ الوَاوَ إِذَا كَانَتْ لامَ الكَلِمَةِ، وكَانَتْ رَابِعَةً فَصَاعِداً، وَقَبْلَها فَتْحةٌ - وَجَبَ قَلْبُهَا يَاءً.

وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «لاماً» مَا كَانَتِ الوَاوُ فِيْه مُتَطَرِّفَةً - كَمَا مُثِّلَ(٦) -، أَوْ بَعْدَهَا تَاءُ التَّأْنِيْثِ نَحْوُ «المُعْطَاة»(٧).

وَمَثَّلَ ذَلكَ بِقَوْله: «كَالمُعْطَيَان يُرْضَيَان»، فـ«المُعْطَيَان» أَصْلُهُ «المُعْطَوَان»(٨)، لأَنَّهُ مِنْ «عَطَا يَعْطُوْ» إِذَا أَخَذَ، لَكِنْ لَمَّا صَارَتْ رَابِعَةً قُلِبَتْ يَاءً بالحَمْلِ عَلى اسْمِ الفَاعِلِ، وَهُو «المُعْطِي»، لأَنَّ (في)(٩) اسْمِ الفَاعِلِ مُوْجِبٌ للقَلْبِ، وَهُوَ انْكِسَارُ مَا قَبْلَ الوَاوِ، وَلَيْسَ كَذلِكَ في اسْمِ المَفْعُوْلِ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٧ .
(٢) في الأصل: أول. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٧ .
(٣) في الأصل: حيل. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٧ .
(٤) في الأصل: فعلت. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٧ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٧ .
(٦) في قول المؤلف: «كما مثل» نظر، لأن الناظم لم يمثل للمتطرفة أصلاً، لأن بعد الواو في مثاليه: الألف والنون، وهما ألزم للكلمة من تاء التانيث، كما سيقوله بعد في قول الناظم:
كتَاء بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ   كَـذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَـيَّرَهْ
ويمكن أن يمثل له بـ«أعطيت» أصله: «أعطوت»، لأنه من «عطا يعطو» بمعنى: أخذ، فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة، فقلبت ياء حملاً للماضي على مضارعه. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٨٨، شرح الأشموني: ٤/٣٠٥-٣٠٦، شرح ابن عقيل: ٢/١٩٨.
(٧) «المعطاة»: أصله: «المُعْطَوَة» أبدلت الواو ياءً لوقوعها رابعة إثر فتحة، فصار: «المُعْطَيَة»، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار «المعطاة». انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٨٨، حاشية الصبان: ٤/٣٠٦ .
(٨) في الأصل: المعطون. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٨ .
(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٨ .

و« يُرْضَيان » أَصْلُهُ « يُرْضَوَان »، لَكِنْ قُلِبَت الوَاوُ فِيْهِ يَاءً بِالحَمْلِ عَلى فِعْلِ المَفْعُول وَهُوَ « رُضِيَ »(١)، لِوُجُوْدِ مُوْجِبِ القَلْب فِيْه.

وَفُهِمَ مِنَ التَّمْثِيْلِ أَنَّ ذَلِكَ يَكُوْنُ في الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَوَجَبْ

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ....

يَعْني: أَنَّهُ يَجِبُ إِبْدَالُ الوَاوِ مِنَ الأَلف إِذَا انْضَمَّ ما قَبْلَهَا، فَإِنْ كَانَتْ في مَوْضِعٍ يَجِبُ فِيْه تَحْرِيْكُهَا - حُرِّكَتْ، نَحْوُ « ضُوَيْرِب » في « ضَارِب »، وَإِنْ كَانَتْ في مَوْضِعٍ يَجِبُ فِيْه سُكُوْنُهَا - سُكِّنَتْ/ ، نَحْوُ « ضُوْرِبَ » في « ضَارَبَ ». [٢٧٢/ب]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَيَا كَمُوْقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

يَعْني: أَنَّهُ يَجِبُ إِبْدَالُ اليَاء وَاواً كَمَا في « مُوْقِنٍ » اسْمِ فَاعِلٍ مِنْ « أَيْقَنَ »، أَصْلُهُ « مُيْقِنٌ »، فَأُبْدِلَت اليَاءُ فيه وَاواً لانْضِمَامِ ما قَبْلَهَا.

وَفُهِمَ مِنْ هَذَا المِثَالِ كَوْنُ اليَاءِ المُبْدَلَةِ سَاكِنَةً، فَلَوْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً لَم تُبْدَلْ، نَحْوُ « زُيَيْد(٢)، وهُيَام »(٣).

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً كَوْنُ اليَاءِ مُفْرَدَةً، فَلَوْ كَانَتْ مُدْغَمَةً لَمْ تُبْدَلْ، نَحْوُ « حُيَّضٍ »(٤).

---

(١) تبع ابن طولون في هذا المكودي، فقال ابن حمدون في حاشيته عليه: « الأولى - كما في المعرب وابن عقيل وظاهر الأشموني - أن « يرضيان » في النظم - بضم الياء - مبني للمفعول من « أرضى » الرباعي. فيكون محمولاً على المضارع المبني للفاعل، وهو « يُرْضِي » بضم الياء، حرف المضارعة - فيكون الفرع الذي هو مبني للمفعول محمولاً على الأصل الذي هو مبني للفاعل، وأما على ما في المكودي فيكون المضارع محمولاً على الماضي، والفرع محمولاً على الفرع، ولا يناسب ». انتهى.

انظر المكودي مع ابن حمدون: ٢/١٨٨، شرح ابن عقيل: ٢/١٩٨، شرح الأشموني: ٤/٣٠٦.

(٢) زييد: تصغير « زيد ». انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٨٩.

(٣) الهُيام: بضم الهاء، كالجنون من العشق، والهيام أيضاً: نحو الدوار جنون يأخذ البعير حتى يهلك، يقال: بعير مهيوم. انظر اللسان: ٦/٤٧٣٩ (هيم) المصباح المنير: ٢/٦٤٥ (هيم)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٨٩.

(٤) وبه مثل في شرح المرادي والأشموني والتوضيح، واعترضه الأزهري بأنه جمع والكلام في المفرد والصواب التمثيل بنحو بناء مثل « حياض » من البيع، فتقول: « بياع » بالياء. =

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً كَوْنُ اليَاءِ فِي المُفْرَدِ، فَلَوْ كَانَ مَا فِيهِ اليَاءُ السَّاكِنَةُ بَعْدَ ضَمَّةٍ جَمْعاً، فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا وَقَعَتِ اليَاءُ السَّاكِنَةُ بَعْدَ ضَمَّةٍ (فِي الجَمْعِ)[١]، نَحْوُ «هِيمٍ» فِي جَمْعِ «أَهْيَم» قُلِبَتِ الضَّمَّةُ الَّتِي قَبْلَ اليَاءِ كَسْرَةً، لِتَصِحَّ اليَاءُ.

فـ«هِيمٌ» أَصْلُهُ «هُيْمٌ»[٢] نَحْوُ «أَحْمَرَ وحُمْرٍ»، وإِنَّمَا لَمْ تُقْلَبِ اليَاءُ وَاواً لأَجْلِ الضَّمَّةِ كَمَا قُلِبَتْ فِي المُفْرَدِ، نَحْوُ «مُوقِنٍ»، لأَنَّ الجَمْعَ أَثْقَلُ مِنَ المُفْرَدِ، فَكَانَ أَحَقَّ بِمَزِيدِ التَّخْفِيفِ[٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ اليَا مَتَى أُلْفِيَ لامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

يَعْنِي: أَنَّ اليَاءَ المُتَحَرِّكَةَ تُبْدَلُ بَعْدَ الضَّمَّةِ وَاواً فِي ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ[٤] لامَ فِعْلٍ نَحْوُ «قَضُوَ»[٥] أَصْلُهُ «قَضُيَ» لأَنَّهُ مِنْ «قَضَى يَقْضِي»، و«نَهُوَ»[٦]/ ، لأَنَّهُ مِنَ «النُّهْيَةِ» وَهُوَ العَقْلُ[٧]. [١/٢٧٣]

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ[٨] لامَ اسْمٍ مَبْنِيٍّ عَلَى التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ: «مَرْمُوَةٍ» مِثَالَ «مَقْدُرَةٍ» مِنْ «رَمَى»، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

= وأجيب: بأن شرط الإفراد لم يذكر إلى الآن، وقال ابن حمدون: والصواب أن الاعتراض غير وارد من أصله، لأنه مبني على أن «حيض» جمع، والصواب أنه مفرد ففي القاموس أنه يطلق على جبل بالطائف. انتهى. والذي في القاموس المحيط: وحيض - بسكون الياء - جبل بالطائف.

انظر شرح المرادي: ٦/ ٣٧، الأشموني مع الصبان: ٤/ ٣٠٧، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٨٤، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٨٩، القاموس المحيط: ٢/ ٣٢٩ (حيض).

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٩ .

(٢) في الأصل: هوم. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٩ .

(٣) في الأصل: التحقيق. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٩ .

(٤) في الأصل: يكون. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٩ .

(٥) يقال: قضو الرجل إذا تعجب من شدة معرفته للقضاء والحكم، فمعناه: ما أقضاه وما أحكمه. انظر المنصف: ٣/ ٨٩، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٨٩، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٨٤، حاشية الخضري: ٢/ ١٩٩، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ٢١١٨ .

(٦) يقال: نهو الرجل إذا تعجب من كثرة عقله، فمعناه: ما أنهاه. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٨٩ . شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ٢١١٨ .

(٧) انظر اللسان: ٦/ ٤٥٦٥ (نهى)، شرح المكودي: ٢/ ١٨٩ .

(٨) في الأصل: يكون. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٨٩ .

كتَـاءِ بَانٍ مِـنْ رَمَـى كَمَقْـدُرَهْ ....

وَفُهِمَ مِنَ المثَالِ: لُزُوْمُ التَّاءِ، لأَنَّ «مَقْدُرَةً» (لا)(١) تتجَرَّدُ مِنَ التَّاءِ، فَلَوْ كَانَت التَّاءُ عَارِضَةً أُبْدِلَت الضَّمَّةُ كَسْرَةً، وَسَلِمَت اليَاءُ، كَمَا يَجبُ ذَلِكَ مَعَ التَّجَرُّدِ، نَحْوُ «تَوَانٍ» مَصْدَرِ «تَوَانى»، أَصْلُهُ «تَوَانُيٌ» عَلى وَزْنِ «تَفَاعُلٍ»، لأَنَّهُ نَظِيْرُ «تَدَارُك»، فَأُبْدِلَت الضَّمَّةُ فِيْهِ كَسْرَةً(٢)، ولَمْ يَبْدلُوا اليَاءَ وَاواً، لأَنَّهُ لَيْسَ في الأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ مَا آخره واوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ (لازمةٌ)(٣)، فَلَوْ لَحِقَتْهُ التَّاءُ بَقِيَ عَلى إِعْلالِه(٤)، لِعُرُوْضِ التَّاءِ نَحْوُ «تَوَانِيَة».

الثَّالِثُ: أَنْ يُبْنَى مِنَ «الرَّمْيِ» عَلى نَحْوِ «سَبُعَانَ» اسْمِ مَكَانٍ(٥)، فَتَقُوْلُ: «رَمُوَانُ»، لأَنَّ الأَلِفَ وَالنُّوْنَ لازمَتَانِ لِهَذَا، فَلَمْ يُحْكَمْ لَهَا بِحُكْمِ المُتَطَرِّفِ(٦)، لأَنَّهُ أَلْزَمُ للكَلِمَةِ(٧) مِنْ تَاءِ التَّأْنِيْثِ، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

.... **كَـذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّـرَهْ**

يَعْنِي: كَذَلِكَ يُعَلُّ بِالقَلْبِ إِذَا صَيَّرَهُ البَانِي مِنَ «الرَّمْيِ» مِثْلَ «سَبُعَانَ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَإِنْ يَكُـنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا ... فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٩ .

(٢) أي: أبدلت ضمة النون كسرة، يعني: ثم استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء، فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لذلك، وأما في النصب فتظهر الفتحة، فهو اسم منقوص. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/١٨٩، التصريح على التوضيح: ٢/٣٨٤ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٩ .

(٤) في الأصل: الإعلاله. انظر شرح المكودي: ٢/١٨٩ .

(٥) سبعان: قيل: هو موضع معروف في ديار قيس، وقيل: هو جبل قبل الفلج، وقيل: واد شمال سلم، عنده جبل يقال له: العبد، أسود ليست له أركان. و«سبعان» في النظم بفتح النون على لغة من أجرى المسمى به مجرى «سلمان»، ولا يجوز كسر النون على أنه مثنى حقيقة، وإلا قال: «كسبعين» بالياء، إلا على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال كلها، ويعربه بالحركات الظاهرة على النون.

انظر معجم ما استعجم: ٣/٧١٩، معجم البلدان: ٣/١٨٥، الجبال والأمكنة: ١٢٥، مراصد الاطلاع: ٢/٦٩٠، اللسان: ٣/١٩٢٧ (سبع)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٩٠، حاشية الصبان: ٤/٣٠٩ .

(٦) في الأصل: المتطوف. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٠ .

(٧) في الأصل: الكلمة. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٠ .

يَعْنِي: إِذَا كَانَت[1] اليَاءُ المَضْمُومْ مَا قَبْلَهَا عَيْنَاً لِوَصْفٍ عَلى وَزْن «فُعْلَى»، جَازَ أَنْ تُبْدَلَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً وتَصِحُّ اليَاءُ، وَأَنْ تَبْقَى الضَّمَّةُ وَتُبْدَلَ اليَاءُ واواً لأَجْلِ الضَّمَّةِ، فَتَقُولُ في «الأَكْيَسِ/، وَالأَضْيَقِ»: «كُوسَى وكِيسَى، وضُوقَى [٢٧٣/ب] وضِيقَى».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «وَصْفَاً» أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ عَيْنَاً لـ«فُعْلى» اسْمَاً، لَمْ يَجُزْ فِيْهَا الوَجْهَانِ، بَلْ يَلْزَمُ قَلْبُ اليَاءِ وَاواً عَلى الأَصْلِ، نَحْوُ «طُوبَى» بِمَعْنى: «طِيْبَةٍ»[2].

---

(١) في الأصل: كان. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٩٠.

(٢) طيبة: مصدر «طاب»، يقال: طاب الشيء يطيب طيباً وطيبة وتطيابا، قال ثعلب: وقرىء: ﴿طوبى لهم وحسن مآب﴾، فجعل «طوبى» مصدراً، كقولك: سقياً له، أو يكون طوبى: اسماً لشجرة في الجنة.
انظر اللسان: ٤/ ٢٧٣١-٢٧٣٢ (طيب)، شرح الأشموني: ٤/ ٣١٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٨٥.

ثُمَّ قَالَ:

فَصْلٌ: [في إِبْدَالِ الوَاوِ مِنَ اليَاءِ وَالعَكْس]

مِنْ لامِ فَعْلَى اسْمَاً أَتى الوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِبَاً جَا ذَا البَدَلْ

يَعْنِي: أَنَّ اليَاءَ تُبْدَلُ غَالِباً وَاواً إِذَا كَانَتْ لاماً لـ«فَعْلَى» اسْماً - بِفَتْحِ الفَاءِ وسُكُوْنِ العَيْنِ - نحْوُ «شَرْوَى[1]، وَفَتْوَى، وَتَقْوَى» لأَنَّ الأَصْلَ «شَرْيَا، وَفَتْيَا، وَتَقْيَا»، وَإِنَّمَا قُلِبَتْ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِقَلْبِهَا مُوجِبٌ لَفْظِيٌّ - فَرْقَاً بَيْنَ الاسْمِ وَالصِّفَة.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «اسْماً»، أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ وَصْفَاً - لا تُبْدَلُ، نَحْوُ «خَزْيَا[2] وَصَدْيَا»[3].

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «غَالِباً» إِلى مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ مُبْدَلٍ، نَحْوُ «رَيَّا» للرَّائِحَةِ[4]، و«طَغْيَا» لِوَلَدِ البَقَرَةِ الوَحْشِيَّةِ[5].

ثُمَّ قَالَ:

بِالعَكْسِ جَاءَ لامُ فُعْلَى وَصْفَا ... وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لا يَخْفَى

---

(١) في الأصل: سيروى. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٠. والشروى: المثل، وشروى الشيء: مثله، ورواه مبدلة من الياء قلبت واواً، كما قلبت في «تقوى» ونحوها. انظر اللسان: ٤/٢٢٥٢ (شرا)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٩٠.

(٢) في الأصل: خزيان. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٠. وخزيا: مؤنث خزيان، والخزيان: الرجل الكثير الحياء. انظر اللسان: ٢/١١٥ (خزا)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٩٠.

(٣) صديا: مؤنث صديان، والصديان: الشديد العطش. انظر اللسان: ٤/٢٤٢١ (صدى)، حاشية ابن حمدون: ٢٥/١٩٠.

(٤) والذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين: أن «ريا» صفة، وليس بشاذ، والأصل: «رائحة ريا» أي: مملوءة طيباً. والريا: الريح الطيبة، يقال: امرأة طيبة الريا: إذا كانت عطرة الجرم.
انظر الكتاب: ٢/٣٨٤، المنصف: ٢/١٥٨، شرح المرادي: ٥/٤٣، المقتضب: ١/٣٠٦، اللسان: ٣/١٨٧٧ (روى)، الأشموني مع الصبان: ٤/٣١١، الممتع: ٢/٥٧٢، حاشية الخضري: ٢/٢٠٠، ارتشاف الضرب: ١/١٤٤.

(٥) و«سعيا» اسم موضع أيضاً. انظر اللسان: ٤/٢٦٧٨ (طغى)، شرح الأشموني: ٤/٣١١، شرح المرادي: ٦/٤٣، شرح الكافية لابن مالك: ٤/١٢١، ارتشاف الضرب: ١/١٤٤.

يَعْني: أَنْ لامَ «فُعْلى» وصْفاً - بضَمِّ الفَاء - إِذَا كَانَتْ وَاواً أُبْدلَتْ يَاءً نَحْوُ «دُنْيَا، وَعُلْيا»، أَصْلُهَا «دُنْوَى وعُلْوَى»، لأَنَّهُمَا مِنَ «الدُّنُوِّ، وَالعُلُوِّ»، وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ هُنَا أَيْضاً - فَرْقاً بَيْنَ الاسْمِ وَالوَصْف.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَصْفاً» أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ في الاسْمِ لَمْ تُبْدَلْ، نَحْوُ «حُزْوَى» اسْمِ مَوْضِعٍ[1].

وَأَشَارَ بقَوْله: «وكَوْنُ قُصْوَى نَادراً» إلى لُغَةِ الحِجازِيِّيْنَ في «قُصْوَى»، وَالقِيَاسُ «قُصْيَا»، لأَنَّهُ مِنْ بَاب «دُنْيَا، وعُلْيَا».

وَبَنُو/ تَمِيْمٍ يَقُولُوْنَ: «قُصْيَا» عَلى القِيَاسِ[2]. [٢٧٤/أ]

---

(١) حُزْوَى: موضع بنجد في ديار بني تميم، وقيل: موضع قريب من السواد، وقيل: جبل من جبال الدهناء، وقيل: نخل باليمن، وقيل: رمل بالدهناء.
انظر معجم ما استعجم: ٢/٤٤٣، اللسان: (حزا)، مراصد الاطلاع: ١/٤٠٠، معجم البلدان: ٢/٢٥٥.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢١٢٢، شرح المرادي: ٦/٤٥، شرح الأشموني: ٤/٣١٢.

فصل في اجتماع الواو والياء وقلبهما ألفاً وقلب النون ميماً

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

فَصْلٌ [في اجتمَاعِ الوَاوِ وَاليَاء وَقلبِهمَا ألِفاً وقَلب النُّون مِيماً]

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... واتَّصَلا وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا
فَيَاءً الوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي كَلِمَةٍ وَاوٌ وَيَاءٌ، وَسَكَنَ أَوَّلُهُمَا - وَجَبَ إِبْدَالُ الوَاوِ يَاءً، وَإِدْغَامُهَا فِي اليَاءِ، وَذَلِكَ بِشَرْطَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَا مُتَّصِلَيْنِ - أَيْ: فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ - فَلَوْ كَانَ أَوَّلُهُمَا فِي كَلِمَةٍ وَثَانِيهِمَا فِي كَلِمَةٍ أُخْرَى - لَمْ تُبْدَلْ، نَحْوُ «أَخُوْ يَزِيدَ، وَبَنِي وَاقِدٍ»، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَاتَّصَلا».

الثَّانِي: أَنْ لا يَكُوْنَ اجْتِمَاعُهُمَا عَارِضاً، وَشَمِلَ صُوْرَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: عُرُوْضُ السُّكُوْنِ نَحْوُ «قَوْيَ» - بِسُكُوْنِ الوَاوِ - تَخْفِيفُ «قَوِيَ».

وَالأُخْرَى: عُرُوْضِ الحَرْفِ[1]، نَحْوُ «الرُّوْيَا»، بِتَخْفِيْفِ الهَمْزَةِ، وَإِبْدَالِهَا[2] وَاواً. وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا»، وَكَلامُهُ شَامِلٌ لِلنَّوْعَيْنِ.

وَشَمِلَ مَا اسْتَوْفَى الشُّرُوْطَ صُوْرَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: تَقَدُّمُ اليَاءِ عَلَى الوَاوِ، نَحْوُ: «سَيِّد»، أَصْلُهُ «سَيْوِدٌ».

وَالأُخْرَى: تَقَدُّمُ الوَاوِ عَلَى اليَاءِ، نَحْوُ: «مَرْمِيٌّ» أَصْلُهُ «مَرْمُوْيٌ»، لأَنَّهُ[3] اسْمُ مَفْعُوْلٍ مِنْ «رَمَى».

وَقَدْ يُخَالِفُ هَذَا القِيَاسَ عَلَى وَجْهِ الشُّذُوْذِ، وَإِلى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

---

(١) في الأصل: الحروف. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٩١ .

(٢) في الأصل: وإبدالهما. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٩١ .

(٣) في الأصل: لا. بدل: «لأنه». انظر شرح المكودي: ٢ / ١٩١ .

فَشَمَلَ ثَلاثَ صُوَرٍ:

إحْدَاهَا: مَا شَذَّ فِيْهِ الإِبْدَالُ لِكَوْنِهِ لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوْطَ، كَقِرَاءَةِ/ مَنْ قَرَأَ: [٢٧٤/ب] ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُوْنَ﴾ [يوسف: ٤٣] - بِتَشْدِيْدِ اليَاءِ(١) -.

الثَّانِيَةُ: مَا شَذَّ فِيْهِ التَّصْحِيْحُ مَعَ اسْتِيْفَاءِ الشُّرُوْطِ، كَقَوْلِهِمْ لـ«السِّنَّوْرِ»: «ضَيْوَنٌ»(٢).

الثَّالِثَةُ: مَا شَذَّ فِيْهِ إِبْدَالُ اليَاءِ وَاواً، نَحْوُ «عَوَى الكَلْبُ عَوَّةً»(٣).

فَهَذِهِ الصُّوَرُ كُلُّهَا دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِ:

وَشَذَّ مُعْطَىً غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

مِنْ وَاوٍ اوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْكٍ أُصِلْ ... أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

يَعْنِي: أَنَّهُ يَجِبُ إِبْدَالُ الوَاوِ واليَاءِ، المَفْتُوْحِ ما قَبْلَهُمَا(٤) - أَلِفاً، وَذَلِكَ بِشُرُوْطٍ، ذَكَرَ مِنْهَا فِي هَذَا البَيْتِ شَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُوْنَ التَّحَرُّكُ أَصْلِيّاً، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «أُصِلْ»، وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنْ نَحْوِ: «تَوَمٍ، وَجَيَلٍ»، أَصْلُهُمَا «تَوْأَمٌ(٥)، وَجَيْأَلٌ»(٦)، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ إِلَى الوَاوِ وَاليَاءِ فَلَمْ يُقْلَبَا، لأَنَّ الحَرَكَةَ عَارِضَةٌ، فَهِيَ غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُوْنَ الوَاوُ وَاليَاءُ مُتَّصِلَتَيْنِ بِالفَتْحَةِ، وَهُوَ المُنَبَّهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ».

---

(١) وهي قراءة ابن جعفر، واللام فيه زائدة تقوية للفعل لما تقدم مفعوله عليه، ويجوز حذفها في غير القرآن لأنه يقال: عبرت الرؤيا.
انظر إتحاف فضلاء البشر: ٢٦٥، إملاء ما من به الرحمن: ٢/٥٤، شرح المكودي: ٢/١٩١، وفي القراءات الشاذة (٦٢): ﴿قد صدقت الريا﴾ فياض، وسمع الكسائي: «رياك ورياك» بضم الراء وكسرها.

(٢) انظر اللسان: ٤/٢٦٢١ (ضون)، شرح المكودي: ٢/١٩١.

(٣) أي: لوى خطمه ثم صوت (وخطمه: مقدم أنفه وفمه)، وقيل: مد صوته ولم يفصح. انظر اللسان: ٤/٣١٨١ (عوى)، ٢/١٢٠٣ (خطم)، شرح المكودي: ٢/١٩١.

(٤) في الأصل: قبلها. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

(٥) التوأم: المولود مع غيره في بطن، من الاثنين إلى ما زاد، ذكراً كان أو أنثى، أو ذكراً مع أنثى. انظر اللسان: ١/٤١٣ (تام)، المصباح المنير: ١/٧٨ (توم).

(٦) الجيأل: الضبع. انظر اللسان: ١/٥٢٩ (جال)، حاشية الصبان: ٤/٣١٤.

وَشَملَ صُورَتَين:

إحْدَاهُما[١]: **أَنْ يَكُوْنَ الفَاصلُ ظَاهِراً، نَحْوُ «واو**[٢]**، وزَاي»**.

وَالأُخْرَى: أَنْ يَكُوْنَ مُقَدَّراً، وَذلكَ إِذَا بَنَيْتَ مِثْلَ «عُلَبِط»[٣] مِنَ «الرَّمْي، والغزو»، فَتَقُولُ: «رُمَيٍ، وَغُزَوٍ» مَنْقُوصاً، وَالأَصْلُ «رُمَيِيٌ، وَغُزَوِوٌ»، فَأُعلَّت الوَاوُ واليَاءُ الأَخِيرَتَان بِحَذْفِ حَرَكَتِهِمَا[٤]، كَإِعْلالِ سَائِرِ المَنْقُوصَات، وَلَمْ تُقْلَب الوَاوُ وَلا اليَاءُ الأُوْلى، لِلفَاصِلِ[٥] بَيْنَ (الفَتْحَة)[٦] والحَرْف[٧] - وَهُوَ الأَلفُ -، لأَنَّ الأَصْلَ («رُمَايِيٌ وغُزَاوِوٌ» كـ«عُلَبِط» أَصْلُهُ)[٨] «عُلابِطٌ»، فَحُذِفَت (الأَلِفُ)[٩] تَخْفِيْفاً، وَهي مُقَدَّرَةٌ، فَمَنَعَتْ مِنَ القَلْب.

[٢٧٥/أ] ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ/ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ يَطَّرِدَانِ في كُلِّ وَاوٍ وَيَاءٍ مُتَحَرِّكَتَيْنِ، مَفْتُوحٍ مَا قَبْلَهُمَا، سَوَاءٌ كَانَا لامَ الكَلِمَةِ أَوْ عَيْنَهَا.

وَثَمَّ شَرْطٌ[١٠] آخَرُ يَخْتَلِفُ فِيهِ اللَّامُ وَغَيْرُهَا، أَشَارَ إِلَيْه[١١]، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

إنْ حُرِّكَ التَّالي وَإنْ سُكِّنَ كَفْ إعْلالَ غَيرِ اللَّامِ ....

يَعْني: أَنَّ إِعْلالَ اليَاءِ وَالوَاوِ بالإِعْلالِ المَذْكُوْرِ إِذَا كَانَا غَيْرَ لامَيْنِ - مَشْرُوْطٌ بِأَنْ[١٢] يَتَحَرَّكَ ثَانِيْهِمَا نَحْوُ «قَامَ، وَبَاعَ، وَانْقَادَ، وَاخْتَارَ»، فَإِنْ سُكِّنَ تَالِيْهِمَا - مَنَعَ إِعْلالَ[١٣] غَيْرِ اللَّامِ مُطْلَقاً، وَشَمِلَ العَيْنَ نَحْوُ «بَيَانٍ، وَطَوِيْلٍ، وَغَيُورٍ» وَغَيْرَهُمَا نَحْوُ «خَوَرْنَق».

---

(١) في الأصل: أحدهما. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

(٢) في الأصل: واي. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

(٣) يقال: رجل علبط وعلابط: ضخم عظيم، والعلبط والعلابط أيضاً: القطيع من الغنم. انظر اللسان: ٤/٣٠٦٥، ٦٤ (علبط)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٩٢.

(٤) في الأصل: حركتها. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

(٥) في الأصل: الفاصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

(٧) في الأصل: الواو. ساقط. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٤٠.

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

(١٠) في الأصل: شروط. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

(١١) في الأصل: إليها. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

(١٢) في الأصل: با. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

(١٣) في الأصل: الإعلال. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٢.

وَأَمَّا اللَّامُ: فَفِيْهَا تَفْصِيْلٌ أَشَارَ إِلَيْهِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.... وَهْيَ لا يُكَفْ

إِعْلالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ   أَوْ يَاءِ التَّشْدِيْدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

يَعْنِي: أَنَّ لامَ الكَلِمَةِ إِذَا كَانَ وَاواً أَوْ يَاءً مُتَحَرِّكَيْنِ بَعْدَ فَتْحَةٍ، وَبَعْدَهُمَا سَاكِنٌ: فَإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ السَّاكِنُ أَلِفاً، أَوْ يَاءً مُشَدَّدَةً، أَوْ غَيْرَهُمَا. فَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا، لَمْ يَكُفَّ الإِعْلالَ، نَحْوُ «رَمَوْا، وَغَزَوْا، وَيَخْشَوْنَ، وَيَرْضَوْنَ»، لأَنَّ أَصْلَهَا[١] «رَمَيُوا، وغَزَوُوا، وَيَخْشَيُوْنَ، وَيَرْضَيُوْنَ»[٢] فَقُلِبَتْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ الوَاوُ وَاليَاءُ - أَلِفاً، ثُمَّ حُذِفَتْ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ أَلِفاً أَوْ يَاءً مُشَدَّدَةً كَفَّا[٣] الإِعْلالَ، نَحْوُ «رَمَيَا، وغَزَوا، وَمَعْنَوِيٌّ، وعَلَوِيٌّ».

وَإِنَّمَا لَمْ يَكُفَّ السَّاكِنُ إِعْلالَ اللَّامِ / لِقُرْبِهَا مِنَ الطَّرْفِ، وَإِنَّمَا كَفَّت[٤] الأَلِفُ، [٢٧٥/ب] وَاليَاءُ المُشَدَّدَةُ إِعْلالَهَا، لأَنَّهُمْ لَوْ أَعَلُّوا «رَمَيَا، وَغَزَوَا» لَصَارَ «رَمَى، وَغَزَا» فَيَلْتَبِسُ بِفِعْلِ الوَاحِدِ[٥].

وَأَمَّا نَحْوُ: «عَلَوِيٍّ» فَلَمْ تُبْدَلْ لامُهُ أَلِفاً، لأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ تُبْدَلُ فِيْهِ الأَلِفُ وَاواً. ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَعْرِضُ لِلوَاوِ واليَاءِ المَذْكُوْرَتَيْنِ أَسْبَابٌ تَمْنَعُهَا مِنَ الإِعْلالِ، أَشَارَ إِلى الأَوَّلِ مِنْهَا، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلا   ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلا

يَعْنِي: أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الأَفْعَالِ عَلى وَزْنِ «فَعِلَ»، وَكَانَ مَصْدَرُهُ (عَلى «فَعَلٍ»)[٦] مِمَّا جَاءَ اسْمُ فَاعِله عَلى «أَفْعَل»[٧] يُصَحَّحُ هُوَ وَمَصْدَرُهُ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَوْفِياً لِشُرُوْطِ الإِعْلال، نَحْوُ «غَيِدَ غَيَداً[٨]، وَحَوِلَ حَوَلاً»[٩] وَسَبَبُ تَصْحِيحِهِمَا: أَنَّ «حَوِلَ» وَشِبْهَهُ مِنْ أَفْعَالِ الخَلْقِ وَالأَلْوَان.

---

(١) في الأصل: أصلهما. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٤٠.
(٢) في الأصل: ويخشون ويرضون. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٣.
(٣) في الأصل: لفا. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٣.
(٤) في الأصل: لفت. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٣.
(٥) في الأصل: الواو. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٣.
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٣.
(٧) في الأصل: أفعلة. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٣.
(٨) الغيد: النعومة، والغيداء: المرأة المتثنية من اللين، وقد تغايدت في مشيها. وقد صرف الناظم هنا «أغيد» للضرورة.
انظر اللسان: ٥/٣٣٢٤ (غيد)، حاشية ابن حمدون: ٢/١٩٣، حاشية الصبان: ٤/٣١٦.
(٩) الحول في العين: أن يظهر البياض في مؤخرها، ويكون السواد من قبل الماق، وقيل: الحول =

وَقِيَاسُ الفعْلِ في[1] (ذَلِكَ)[2] أَنْ يَأْتِيَ عَلى «افْعَلَّ»، نَحْوُ «احْوَلَّ احْوِلالاً، وَاعْوَرَّ اعْوِراراً» فَصحَّ عَينُ فِعْلِهِ وَمَصْدَرِهِ، لأَنَّهُمَا في مَعْنَى مَا لا يُعَلُّ[3]، لِعَدَمِ الشُّرُوطِ.

ثُمَّ أَشَارَ (إلى الثَّاني)[4]، فَقَالَ:

وَإنْ يبِنْ تَفَاعُلٌ مِنْ افْتَعَلْ ... وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

يَعْني: أَنَّ وَزْنَ «افْتَعَلَ» مِنَ الوَاوِيِّ العَيْنِ، إِذَا أَظْهَرَ[5] مَعْنَى «تَفَاعُلٍ» مِمَّا يَدُلُّ عَلى الاشْتِرَاكِ - صَحَّ[6]، نَحْوُ «اجْتَوَرُوا» بِمَعْنَى «تَجَاوَرُوا».

وَإِنَّمَا صَحَّ مَعَ تَوَفُّرِ شُرُوطِ الإِعْلالِ، لأَنَّهُ حُمِلَ عَلى «تَفَاعُلٍ» الَّذي بِمَعْنَاهُ وَلَيْسَ في «تَفَاعُلٍ» شُرُوطُ الإِعْلالِ.

[١/٢٧٦] وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ/ وَزْنَ «افْتَعَلَ» إِذَا لَمْ يُبِنْ مَعْنَى «تَفَاعُلٍ» أُعِلَّ عَلى مُقْتَضَى القِيَاسِ نَحْوُ «اعْتَادَ، وَارْتَابَ» أَصْلُهُمَا «اعْتَوَدَ، وَارْتَيَبَ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ أَيْضاً: «وَالعَيْنُ وَاوٌ» أَنَّ مَا عَيْنُهُ يَاءٌ - أُعِلَّ، وَإِنْ أَبَانَ مَعْنَى «تَفَاعُلٍ»، نَحْوُ «اسْتَافُوا» أَي: تَضَارَبُوا بِالسُّيُوفِ[7].

وَإِنَّمَا أُعِلَّتْ في ذَلِكَ اليَاءُ دُوْنَ الوَاوِ[8]، لِثِقَلِ الوَاوِ في المَخْرَجِ[9]، بِخِلافِ اليَاءِ.

= إقبال الحدقة على الأنفس، وقيل: ذهاب حدقتها قبل مؤخرها. انظر اللسان: ٢/١٠٥٨ (حول).

(١) في الأصل: الفعل في. مكرر.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٣.

(٣) في الأصل: يعمل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٣.

(٥) في الأصل: ظهر. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٤.

(٦) في الأصل: وصح.

(٧) انظر اللسان: ٣/٢١٧١ (سيف)، شرح المرادي: ٦/٥٢، شرح المكودي: ٢/١٩٤.

(٨) في الأصل: الواو دون الياء. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٤. قال ابن حمدون في حاشيته (٢/١٩٤): «وقوله: إنما أعلت في ذلك الياء دون الواو» هذه النسخة هي الصواب، وفي بعض النسخ: «وإنما أعلت في ذلك الواو دون الياء»، وهي فاسدة، لأن الذي يعل إنما هو الياء لا الواو، وفي بعض النسخ: وإنما صححت في ذلك الواو ...... إلخ، وهي صحيحة أيضاً». وقال الملوي في حاشية على المكودي (٢٤٠): «وصوابه أن يقول: «وإنما أعلت في ذلك الياء دون الواو لقرب الياء من الألف في المخرج بخلاف الواو».

(٩) قال ابن حمدون في حاشيته (٢/١٩٤): «وقوله: «لثقل الواو» هكذا في غالب النسخ، =

ثُمَّ أَشَارَ إِلى الثَّالث، فَقَالَ:

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلالُ اسْتُحِقْ صُحِّحَ أَوَّلٌ ....

يَعْنِي: إِذَا اجْتَمَعَ في كَلِمَةٍ حَرْفَا عِلَّةٍ، وَكُلٌّ وَاحِد مِنْهُمَا مُتَحَرِّكٌ، وَمَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهُ، فَلا بُدَّ مِنْ إِعْلالِ أَحَدِهِمَا، وَتَصْحِيحِ الآخَرِ، لِئَلا يَتَوالى إِعْلالان، وَالأَحَقُّ بالإِعْلالِ مِنْهُمَا الثَّاني، لِتَطَرُّفِه، وَذَلِكَ نَحْوُ «الهَوَى[1]، وَالجَوَى[2][3]، وَالحَيَا[4]» أَصْلُهَا «هَوِيَ، وَجَوِيَ، وَحَيِيَ»، فَالسَّبَبُ المَانِعُ مِنْ إِعْلالِ الأَوَّلِ فِيهِمَا - إِعْلالُ الثَّانِي.

وَقَدْ يُعَلُّ الأَوَّلُ، وَيُصَحَّحُ[5] الثَّاني، فَقَالَ مُنَبِّهاً عَلَيْه رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

وَمِنْ[6] ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «رايَةٌ، وَطَايَةٌ، وَغَايَةٌ».

وَفُهِمَ قِلَّةُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِه: «قَدْ يَحِقُّ».

ثُمَّ أَشَارَ إِلى الرَّابِعِ، فَقَالَ:

وَعَيْنُ مَا آخِرِهِ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

يَعْنِي: أَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ قَلْبِ الوَاوِ وَاليَاءِ أَلِفاً، لِتَحَرُّكِهِمَا وانْفِتَاحِ ما قَبْلَهُمَا -

---

= وهي علة غير صواب، لأن الثقل إنما يناسبه الإعلال لا التصحيح، لأن القلب تخفيف، وفي بعض النسخ: «لبعد الواو في المخرج»، أي: من الألف، وهي أولى، وبيانها: أن الواو بعد من مخرج الألف بعداً جداً، فلهذا لم تعل، والياء بعيدة أيضاً من مخرج الألف، إلا أن بعدها ليس كبعد الواو، فاستحقت الإعلال، وليس المراد أن الياء قريبة من مخرج الألف بل بينهما بعد». انتهى. وانظر حاشية الملوي: ٢٤٠ .

(١) الهوى: ميل النفس إلى الشيء، وتشاع في المذموم. انظر حاشية الخضري: ٢/٢٠٢، اللسان: ٦/٤٧٢٨ (هوى).

(٢) الجوى: الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن. انظر اللسان: ١/٧٣٤ (جوا).

(٣) تبع ابن طولون في التمثيل بـ«الجوى» المكودي، والأولى أن يمثل بـ«الحوى» لتكتمل الأمثلة، فيكون «الهوى» مثالاً لما اجتمع فيه الواو والياء، و«الحوى» مثالاً لما اجتمع فيه واوان - لأنه من الحوَّة، وهي سمرة الشفتين - و«الحيا» مثالاً لما اجتمع فيه ياآن. أما التمثيل بـ«الجوى» فلا فائدة منه، لأنه مثال لما اجتمع فيه واو وياء، وقد مثل له بـ«الهوى». انظر التصريح على التوضيح: ٢/٣٨٨، شرح الأشموني: ٤/٣١٦، حاشية الخضري: ٢/٢٠٣، اللسان: ٢/١٠٦١ (حوى)، شرح المكودي: ٢/١٩٤ .

(٤) الحيا - مقصور -: المطر. انظر حاشية الخضري: ٢/٢٠٢، اللسان: ٢/١٠٧٨ (حيا).

(٥) في الأصل: ويصح. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٤ .

(٦) في الأصل: من. ساقط. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٤ .

كَوْنُهُمَا عَيْنَاً فِيْمَا آخِرُهُ زِيَادَةٌ تَخُصُّ(١) الأَسْمَاءِ، لأَنَّهُ بِتِلْكَ الزِّيَادَةِ يَبْعُدُ شَبَهُهُ بِمَا هُوَ الأَصْلُ فِي الإِعْلالِ وَهُوَ الفِعْلُ / ، فَصُحِّحَ لِذَلِكَ(٢). [٢٧٦/ب]

وَشَمِلَتْ(٣) الزِّيَادَةُ الخَاصَّةُ بِالأَسْمَاءِ: الأَلِفَ وَالنُّوْنَ، نَحْوُ «جَوَلانٍ»(٤)، وَأَلِفَ التَّأْنِيثِ نَحْوُ «حَيَدَى(٥)، وَصَوَرَى»(٦)(٧).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

---

(١) في الأصل: تختص. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٩٤ .

(٢) وما جاء من هذا النوع معلاً عد شاذاً نحو «داران» و«ماهان»، وقياسهما: «دوران» و«موهان». هذا مذهب سيبويه والمازني، وخالف المبرد في هذا فذهب إلى أن الإعلال هو القياس، وعليه جاء «داران» و«ماهان».
انظر الكتاب: ٢/ ٤٧١، المنصف شرح تعريف المازني: ٢/ ٨، شرح المرادي: ٦/ ٥٣-٥٤، الممتع: ٢/ ٤٩٢، ارتشاف الضرب: ١/ ١٤٦، شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٠٦، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٩٠، المقرب: ١٨٨ .

(٣) في الأصل: وشملت. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٩٤ .

(٤) جولان: مصدر جال الشيء يجول به، إذا كان يطوف به. وانظر اللسان: ١/ ٧٣٠، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٩٤ .

(٥) الحيدى: مشية المختال، أي: الذي يتبختر، وحمار حيدي: إذا كان يعدل عن ظله لنشاطه. انظر اللسان: ٢/ ١٠٦٦ (حيد)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٩٤ .

(٦) صورى: قال الصغاني: اسم واد، وقال ابن مالك: اسم ماء من مياه العرب، وقال ياقوت: موضع أو ماء قرب المدينة. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ٢١٣٣، معجم ما استعجم: ٤/ ١٣٢٠، شرح المرادي: ٦/ ٥٤، شرح الأشموني: ٤/ ٣١٨، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٩٤، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٩٠ ، معجم البلدان: ٣/ ٤٣٢، مراصد الاطلاع: ٢/ ٨٥٥.

(٧) وقد اختلف في ألف التأنيث المقصورة نحو «صورى»: فذهب سيبويه والمازني إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم فتصحيح «صورى» عندهم قياسي. وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال، لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل، لأنها في اللفظ بمنزلة ألف «فعلا» فتصحيح «صورى» عنده شاذ. وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة، فاختار في التسهيل مذهب الأخفش، وفي بعض كتبه مذهب سيبويه والمازني، وبه جزم ابنه بدر الدين في شرحه.
انظر الكتاب: ٢/ ٣٧٠، المنصف شرح تصريف المازني: ٢/ ٦، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ٢١٣٣-٢١٣٤، التسهيل: ٣١٠، شرح ابن الناظم: ٨٥٨، شرح المرادي: ٦/ ٥٤، شرح الأشموني: ٤/ ٣١٨، شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٠٥ .

وَقَبْلَ يا[١] اقْلِبْ مِيماً النُّوْنَ إذَا   كَانَ مُسَكَّناً كَمَـنْ[٢] بَتَّ انْبذَا

يَعْنِي: أَنَّ النُّوْنَ السَّاكِنَةَ إذَا وَقَعَتْ قَبْلَ البَاء[٣] - وَجَبَ قَلْبُهَا مِيْماً، وَذَلِكَ لِمَا في النُّطْقِ بِالنُّوْنِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ البَاءِ مِنَ العُسْرِ، لاخْتِلاف مَخْرَجَيْهِمَا، مَعَ مُنَافَرَةٍ بَيْنَ[٤] النُّوْنِ وَغُنَّتِهَا، وَذَلِكَ فِيمَا كَانَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، أَوْ مِنْ كَلِمَةٍ، وَلِذَلِكَ مَثَّلَ بِالنَّوْعَيْنِ:

فَالمُنْفَصِلُ نَحْوُ: «مَنْ بَتَّ»، وَالمُتَّصِلُ نَحْوُ: «انْبذَا»[٥].

---

(١) في الأصل: يا، انظر الألفية: ٢٠٨ .

(٢) في الأصل: لمن. انظر الألفية: ٢٠٨ .

(٣) في الأصل: الياء. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٩٥ .

(٤) في الأصل: لين. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٩٥ .

(٥) قوله: «من بت انبذا» أي: من قطعك فألقه عن بالك واطرحه، وألف «انبذا» بدل من نون التوكيد الخفيفة. انظر شرح المرادي: ٦ / ٥٦، شرح الأشموني: ٤ / ٣١٩ .

فصل في نقل الحركة إلى الساكن قبلها

ثُمَّ قالَ رحمهُ اللَّه:

فَصْلٌ [في نَقْلِ الحَرَكَةِ إلى السَّاكِنِ قبلها]

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيْكَ مِنْ ذي لِيْنٍ اتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

يَعْنِي: أَنَّ عَيْنَ الفعْلِ إِذَا كَانَتْ وَاواً أَوْ يَاءً، وَكَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِناً صَحِيْحاً - وَجَبَ نَقْلُ حَرَكَةِ العَيْنِ إِلى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، لاسْتِثْقَالِ الحَرَكَةِ في حَرْفِ العِلَّةِ، وَذَلِكَ نَحْوُ «يَقُوْمُ» أَصْلُهُ «يَقْوُمُ» - بِضَمِّ الوَاوِ - فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلى السَّاكِنِ قَبْلَهَا[1]، وَبَقِيَتِ الوَاوُ سَاكِنَةً.

ثُمَّ إِنْ خَالَفَتِ العَيْنُ الحَرَكَةَ المَنْقُوْلَةَ - أُبْدِلَتْ مِنْ مُجَانِسِهَا، نَحْوُ «أَبَانَ، وَأَعَانَ» أَصْلُهُمَا «أَبْيَنَ، وَأَعْوَنَ»، فَدَخَلَ النَّقْلُ (وَالقَلْبُ)[2] فَصَارَا[3] «أَبَانَ وَأَعَانَ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «صَحَّ» أَنَّ السَّاكِنَ إِذَا كَانَ مُعْتَلاً، لا يُنْقَلُ إِلَيْهِ، نَحْوُ «بَايَعَ[4]، وَفَوَّقَ، وَبَيَّنَ».

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الفِعْلَ لَهُ أَرْبَعَةُ شُرُوْطٍ:

ذَكَرَ الأَوَّلَ في قَوْلِهِ: «صَحَّ»، وَأَشَارَ إِلى بَاقِيْهَا، فَقَالَ/ : [٢٧٧/أ]

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلامٍ عُلِّلَا

شَمِلَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ «مَا أَفْعَلَهُ»، نَحْوُ «مَا أَقْوَمَهُ، وَمَا أَلْيَنَهُ»، وَ«أَفْعِلْ بِهِ» نَحْوُ «أَقْوِمْ بِهِ، وَأَلْيِنْ بِهِ». وَإِنَّمَا صَحَّ فِيْهِمَا بِالحَمْلِ عَلى أَفْعَلِ التَّفْضِيْلِ، لأَنَّهُمَا مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا نَحْوُ «ابْيَضَّ» فَلَوْ نُقِلَتْ فِيْهِ الحَرَكَةُ لِلسَّاكِنِ، لَذَهَبَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ

---

(١) في الأصل: قبهل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٥ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٥ .

(٣) في الأصل: فصار. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٥ .

(٤) في الأصل: باع. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٦ .

فَيُقَالُ: «بَاضٌ»، فَيَلْتَبسُ بـ«فَاعَلَ»[١] منَ المُضَاعَف، نَحْوُ «بَاضٍ»[٢]. وَأَمَّا نَحْوُ «أَهْوَى» ممَّا أُعِلَّتْ لامُهُ، فَلَوْ نُقِلَتْ فِيْهِ الحَرَكَةُ، لَتَوَالى عَلَيْهِ الإِعْلالُ وَالتَّحْرِيْكُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَمِثْلُ[٣] فِعْلٍ في ذَا الاعْلالِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيْهِ وَسْمُ

يَعْني: أَنَّ الفعْلَ يُشَارِكُهُ في وُجُوْبِ الإِعْلال بالنَّقْلِ المَذْكُوْر كُلٌّ[٤] اسْمٍ أَشْبَهَ المُضَارِعَ في زِيَادَته لا في وَزْنه، أَوْ في وَزْنه لا في زِيَادَته، فَشَمِلَ صُوْرَتَيْن:

(**الأُوْلى**)[٥]: أَنْ تَبْني منَ «البَيْعِ» مثْلَ «تحْلىء»[٦]، فَتَقُوْلُ: «تبيْعٌ»، وَأَصْلُهُ «تبْيِعٌ» - بِسُكُوْنِ البَاءِ - فَأُعِلَّ، لأَنَّهُ أَشْبَهَ الفِعْلَ المُضَارِعَ في الزِّيَادَةِ وَهِي التَّاءُ، وَخَالَفَهُ في الوَزْنِ.

وَالثَّانِيَةُ: نَحْوُ «مَقَامٍ»، أَصْلُهُ «مَقْوَمٌ» فَأَشْبَهَ الفِعْلَ المُضَارِعَ في الوَزْنِ نَحْوُ «تَشْرَبُ» وَخَالفَهُ في الزِّيَادَة، لأَنَّ المِيْمَ لا تُزَادُ في أَوَّلِ المُضَارِعِ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِه: «وَفِيْهِ وَسْمٌ» أَي: فِيْهِ عَلامَةٌ يَمْتَازُ بِهَا عَنِ الفِعْلِ.

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ الاسْمَ إِذَا كَانَ شَبِيْهاً/ بالمُضَارِعِ في الوَزْنِ وَالزِّيَادَةِ - لَمْ يُعَلَّ، [٢٧٧/ب] نَحْوُ «أَبْيَضٍ، وَأَسْوَدٍ»، لأَنَّهُ لَوْ أُعِلَّ، لالْتَبَسَ بِالفِعْلِ، إِذْ لَيْسَ فِيْهِ عَلامَةٌ يَمْتَازُ بِهَا عَنْهُ.

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضَاً: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُشَابِهِ الفِعْلَ المُضَارِعَ لا في الوَزْنِ ولا في الزِّيَادَةِ -

---

(١) قال ابن حمدون: وليس المراد بـ«فاعل» في كلامه اسم فاعل من «باض»، لأن اسم الفاعل وإن كان على هذا الوزن أيضاً، لكنه منون، والذي يقع في اللبس به إنما هو المفتوح الضاد الغير المنون، وإن كان في التصريح صرح بان اللبس يقع باسم الفاعل. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٩٦، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٩٣.

(٢) في الأصل: قاضي. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٩٦. وباض: فعل ماض من البضاضة، والبضاضة: نعومة البشرة والجلد. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٩٦، اللسان: ١/ ٢٩٦ (بضض). وذهب الأزهري في التصريح (٢/ ٣٩٣) إلى أن «باض» اسم فاعل من البضاضة.

(٣) في الأصل: الواو. ساقط. انظر الالفية: ٢٠٩.

(٤) في الأصل: وكل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٩٦.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٩٦.

(٦) تحلىء: - بكسر التاء وسكون الحاء وكسر اللام وآخره همزة - القشر الذي على وجه الجلد مما يلي منبت الشعر، ويطلق على وسخ الشعر وسواده، وما فسد من الجلد إذا أزيل منه الشعر بالسكين. انظر اللسان: ٢/ ٩٥٥ (حلأ)، حاشية ابن حمدون: ٢/ ١٩٦، حاشية الخضري: ٢/ ٢٠٤.

لَمْ يُعَلَّ، كـ« مِكْيَال ». وَقَدْ فُهِمَ مِنْ هَذَا القَانُوْن أَنَّ نَحْوَ « مِفْعَل »، كـ« مِخْيَط » - يُعَلُّ، لأَنَّهُ أَشْبَهَ الفِعْلَ المُضَارِعَ في الوَزْن دُوْنَ الزِّيَادَة، لأَنَّهُ مِثْلُ « تِفْعَلُ » بِكَسْرِ التَّاءِ[١] - (في لُغَة)[٢] كِنَانَةَ[٣]، فَأَخْرَجَهُ بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ تَعَالى:

وَمِفْعَـلٌ صُحِّـحَ كـالمِفْعَالِ ....

يَعْني: إِنَّمَا صُحِّحَ « مِفْعَلٌ »، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي الإِعْلالَ، لأَنَّهُ حُمِلَ عَلى « مِفْعَال » - بالألف -، وَ« مِفْعَالٌ » لَمْ يُشْبِه الفِعْلَ لا في الوَزْن ولا في الزِّيَادة[٤].

وَذَكَرَ كَثِيْرٌ مِنْ أَهْلِ التَّصْرِيْفِ: أَنَّهُ إِنَّمَا صُحِّحَ، لأَنَّهُ مَقْصُوْرٌ مِنْهُ، فَهُوَ هُوَ[٥].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

.... وَأَلِـفَ الإِفْعَـالِ واسْـتِفْعَالِ

أَزِلْ لِذَا الإِعْلالِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ....

---

(١) في الأصل: يفعل بكسر الياء. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٦.

(٣) انظر شرح المكودي: ٢/١٩٦. وقال ابن مالك في شرح الكافية: لأنه على وزن « تعلم » على لغة بني أخيل. انتهى. وقال أبو حيان: فالحجاز تفتح - يقصد حرف المضارعة - نحو « تعلم وتنشأ، ويتغافل وتنقاد وتستخرج » وغيرهم من العرب: قيس وتميم وربيعة ومن جاورهم يكسر إلا في الياء فيفتح، إلا بعض كلب فيكسر فيها وفي غيرها من الثلاثة. انتهى.
وقال السيوطي في الهمع: وكسره أي: أول المضارع إلا الياء إن كسر ثاني الماضي كـ« تعلم » أو زيد أوله تاء كـ« يتدحرج ويتعلم » أو وصل كـ« يستعين » أو الياء أيضاً مطلقاً، قرىء: ﴿ فإنهم يألمون كما تيلمون ﴾ بكسر الياء والتاء. انتهى.
انظر شرح المكودي: ٢/١٩٦ . شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢١٤١، ارتشاف الضرب: ١/٨٨، الهمع: ٦/٣٤، الكتاب: ٢/٢٥٦، شرح الشافية للرضي: ١/١٤١، شرح الكافية للرضي: ٢/٢٢٨، التسهيل: ١٩٧-١٩٨ .

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية (٤/٢١٤١): « مفعال » كـ« مسواك » مستحق للتصحيح، لأنه غير موازن للفعل، لأجل الألف التي قبل لامه، و« مفعل » شبيه به لفظاً ومعنى، فصحح حملاً عليه». وانظر شرح ابن الناظم: ٨٦٠، المقتضب: ١/٢٤٦، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٤-٢٠٥، شرح المكودي: ٢/١٩٦ .

(٥) لا أنه محمول عليه، قال سيبويه: « وسألته: أي: الخليل - عن « مفعل » لأي شيء أتم، ولم يجر مجرى « أفعل »، فقال: لأن « مفعلاً » إنما هو من « مفعال » ألا ترى أنهما في الصفة سواء... وقد يعتوران الشيء الواحد، نحو « مفتح ومفتاح »، و« منسج ومنساج »، و« مقول ومقوال »، فإنما أتممت فيما زعم الخليل أنها مقصورة من « مفعال » أبداً. انتهى.
انظر الكتاب: ٢/٣٦٧، شرح المرادي: ٦/٦٣، المنصف: ٣٢٣١، شرح الأشموني: ٤/٣٢٢، شرح الملوكي: ٢٢٣، الممتع: ٢/٤٨٧، حاشية الخضري: ٢/٢٠٥، التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٤، شرح ابن يعيش: ١٠/٨٦ .

يَعْنِي: إذَا كَانَ المُسْتَحقُّ للنَّقلِ والإعْلال المَذْكُورَيْن مَصْدَراً على «إفْعَال» أوْ «اسْتِفْعَال» - حُمِلَ علَى فِعْله، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ عَيْنه إلى فَائه، ثُمَّ تُقْلَبُ[١] ألفاً، لمُجَانَسَة الفَتْحِ، فَيَجْتَمِعُ ألِفَان، الأُولَى: المُنْقَلِبَةُ عَنِ العَيْنِ، والثَّانِيَةُ الألفُ الَّتي كَانَتْ بَعْدَ العَيْنِ[٢]، فَتُحْذَفُ الثَّانِيَةُ وَيَلْزَمُ حِيْنَئِذ التَّاءَ، عوضاً عَنِ الألف المَحْذُوفَة، وَذَلِكَ نَحْوُ: «إجَازَة، وَاسْتِقَامَة»، أصْلُهُمَا «إجْوَازاً[٣]»/، وَاسْتِقْوَاماً، ونَظِيْرُ «إجْوَاز» [٢٧٨/أ] مِنَ الصَّحِيْحِ «إكْرَامٌ»، وَنَظِيْرُ «الاسْتِقْوَام» مِنَ الصَّحِيْحِ «اسْتِدْرَاكٌ»، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ العَيْنِ فِيهِمَا إلى السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا، وَفُعِلَ فِيهِمَا مَا تَقَدَّمَ مِنَ الحَذْفِ وَالتَّعْوِيْضِ.

وَقَدْ صَرَّحَ بِأنَّ المَحْذُوفَ هي الألِفُ الزَّائِدَة بِقَوْله:

.... وَألِفُ الإفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

أزِلْ ....

وَهُوَ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْه[٤]. ثُمَّ إنَّ هَذِهِ التَّاءَ الَّتِي هِيَ عِوَضٌ قَدْ تُحْذَفُ، وَإلَيْه أشَارَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.... **وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ**

يَعْنِي: أنَّ هَذه التَّاءَ الَّتِي تَلْحَقُ عِوَضاً قَدْ تُحْذَفُ، وَيَقْتَصِرُ فِي حَذْفِهَا عَلَى السَّمَاعِ، كَقَوْلِهِمْ: «أرَى إرَاء، وَاسْتَقَامَ اسْتِقَاماً».

وَيَكْثُرُ ذَلِكَ مَعَ الإضَافَة، كَقَوْله[٥]: ﴿وَإقَامَ الصَّلاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَمَا لإفْعَالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِـهِ أيْضاً قَمِنْ

يَعْنِي: أنَّهُ إذَا بُنِيَ مِثَالُ «مَفْعُولٍ» مِنْ فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ، مُعْتَلِّ العَيْنِ، فُعِلَ بِهِ

---

(١) في الأصل: نقلت. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٧.

(٢) في الأصل: بعد العين كانت. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٧.

(٣) في الأصل: استجوازاً. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٧.

(٤) والخليل أيضاً. وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل من عين الكلمة. انظر الكتاب: ٢/٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦٦، المنصف: ١/٢٩١، المقتضب: ١/٢٤٣، التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٤، الممتع: ٢/٤٩٠، شرح المرادي: ٦/٦٤، شرح الأشموني: ٤/٣٢٣، المقرب: ٢/١٨٧، شرح المكودي: ٢/١٩٧، الهمع: ٦/٢٧٥.

(٥) في الأصل: كقولهم.

مَا[١] فُعِلَ بـ« إفْعَال » مِنْ نَقْلِ الحَرَكَةِ إلى السَّاكِنِ قَبْلَهَا (وَحَذْف وَاو مَفْعُول)[٢][٣].

وَشَمِلَ مَا كَانَتْ عَيْنُهُ يَاءً، وَمَا كَانَتْ واواً، وَلِذَلِكَ أَتَى بِمِثَالَيْنِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

نحوُ مَبِيعٍ وَمَصُونْ ....

فَأَصْلُ « مَبِيعٍ »: « مَبْيُوْعٌ »، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ اليَاءِ إلى البَاءِ، وَبَقِيَت اليَاءُ سَاكِنَةً بَعْدَ ضَمَّة، فَأُبْدِلَت الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَصِحَّ اليَاءُ، ثُمَّ حُذِفَتْ وَاوُ « مَبْيُوع »، فَقَالُوا: « مَبِيعٌ ». وَأَمَّا « مَصُوْنٌ »، فَأَصْلُهُ: « مَصْوُوْنٌ »، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إلى الصَّادِ، وَبَقِيَت الوَاوُ/ سَاكِنَةً، وَحُذِفَت[٤] الوَاوُ الَّتِي بَعْدَهَا، وَهِيَ وَاوُ « مَفْعُول ». [٢٧٨/ب]

وَقَدْ يَصِحُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النَّوْعَيْنِ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.... وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ وَفِي ذِي اليَا اشْتَهَرْ

يَعْنِي: أَنَّ مَا عَيْنُهُ وَاوٌ مِنْ « مَفْعُول »، قَدْ يُصَحَّحُ - أَي: يُنْطَقُ به عَلى الأَصْلِ -، وَذَلِكَ قَلِيلٌ كَقَوْلِهِمْ: « ثَوْبٌ مَصْوُوْنٌ »[٥]، وَمَا عَيْنُهُ يَاءٌ وَهُوَ مَشْهُورٌ[٦].

---

(١) في الأصل: ما. مكرر.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٧.

(٣) وذلك لزيادتها، ولقربها من الطرف، هذا مذهب سيبويه والخليل. وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة، لأن واو مفعول لمعنى، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول. قال المازني: وكلا القولين حسن جميل.
انظر الكتاب: ٢/٣٦٣، المنصف شرح تصريف المازني: ١/٢٨٧-٢٨٨، شرح المرادي: ٦/٦٦، شرح الملوكي: ٣٥١-٣٥٢، الممتع: ٢/٤٥٥-٤٥٦، شرح ابن يعيش: ١٠/٧٨، التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٥، المقتضب: ١/٢٣٨، شرح الأشموني: ٤/٣٢، الهمع: ٦/٢٧٥، الإيضاح لابن الحاجب: ٢/٤٣٥.

(٤) في الأصل: وحذف. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٧.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية: ومن العرب من يصحح « مفعولاً » من ذوات الواو، فيقول: « ثوب مصوون » و« فرس مقوود »، وهو قليل ». انتهى. وذهب المبرد في المقتضب إلى جواز تصحيح « مفعول » في ضرورة الشعر ونسب إليه ابن جني وغيره ذلك مطلقاً. ونسب الرضي إلى الكسائي إجازة ذلك مطلقاً، فقال: وحكى الكسائي « خاتم مصووغ » وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياساً. انتهى.
انظر الكتاب: ٢/٣٦٧، المقتضب: ١/٢٤٠، شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢١٤٤، شرح الشافية للرضي: ٣/١٤٩-١٥٠، المنصف: ١/٢٨٥، الممتع: ٢/٤٦١، شرح الأشموني: ٤/٣٢٤، شرح المرادي: ٦/٦٧، شرح الملوكي: ٣٥٥، الهمع: ٦/٢٧٥، شرح ابن يعيش: ١٠/٨٠.

(٦) وذلك لأن الياء أخف من الواو، كقوله:
وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

=

وَقِيْلَ: إِنَّ تَصْحِيْحَهُ لُغَةُ بَنِي تَمِيْمٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «مَبْيُوْعٌ، وَمَخْيُوْطٌ»(١).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَصَحِّحِ المَفْعُوْلَ مِنْ نَحْوِ عَدَا ... وَأَعْلِلْ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

يَعْنِي: إِذَا بُنِيَ مِثْلُ «مَفْعُوْلٍ» مِنْ فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ، واوِيِّ اللامِ - جَازَ فِيْهِ التَّصْحِيْحُ باعْتِبَارِ تَحَصُّنِ الوَاوِ بالإِدْغَامِ، والإِعْلالِ لِقُرْبِهَا مِنَ الطَّرَفِ، وَذَلِكَ نَحْوُ «عَدَا يَعْدُوْ (فَهُوَ مَعْدُوٌّ)(٢)، وَمَعْدِيٌّ».

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَ» أَنَّ التَّصْحِيْحَ أَجْوَدُ، لأَنَّ مَعْنَى «تَتَحَرَّى»: تَقْصِدُ(٣)، وَالمَعْنَى: وَأَعْلِلْ إِنْ لَمْ تَقْصِدِ الأَجْوَدَ، فَمَفْهُوْمُهُ: أَنَّكَ إِذَا قَصَدْتَ الأَجْوَدَ لا تُعِلُّ.

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ ما كانَ(٤) يَائِيَّ اللامِ نَحْوُ «مَرْمِيٍّ» أَصْلُهُ «مَرْمُوِيٌّ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ وُجُوْبُ إِعْلالِهِ(٥).

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً(٦): أَنَّ مَا كَانَ وَاوِيَّ اللامِ (مِنَ المَفْعُوْلِ المَبْنِيِّ)(٧) عَلَى «فَعِلَ» - لا يَجُوْزُ فِيْهِ الوَجْهَانِ، بَلْ يَلْزَمُ إِعْلالُهُ، نَحْوُ «مَرْضِيٌّ».

= انظر شرح المرادي: ٦/ ٦٨، الممتع: ٢/ ٤٦٠، شرح الأشموني: ٤/ ٣٢٤، شرح الملوكي: ٣٥٤.

(١) حكى ذلك المازني وغيره. وجعل المبرد تصحيح نحو هذا جائز للضرورة، ولم يقل إنه لغة لبعض العرب كما قال سيبويه: «وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: ومخيوط ومبيوع». انظر المنصف شرح تصريف المازني: ١/ ٢٨٦، الكتاب: ٢/ ٣٦٣، المقتضب: ١/ ٢٣٩، شرح المرادي: ٦/ ٦٨، الممتع: ٢/ ٤٦٠، شرح المكودي: ٢/ ١٩٨، شرح الأشموني: ٤/ ٣٢٥، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٩٥، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ٢١٤٣، شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٩، شرح ابن يعيش: ١٠/ ٧٩، شرح الملوكي: ٣٥٣.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٩٨.

(٣) قال ابن منظور: والتحري: القصد والاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول». انظر اللسان: ٢/ ٨٥٣ (حرى)، شرح المكودي: ٢/ ١٩٨.

(٤) في الأصل: ما. ساقط. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٩٨.

(٥) وذلك عند قوله:

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ واوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلا وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا

انظر ص ٤٣٢-٤٣٣/ ٢ من هذا الكتاب.

(٦) في الأصل: أيضاً منه. تقديم وتأخير. انظر المكودي: ٢/ ١٩٨.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ١٩٨.

[٢٧٩/أ]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى / :

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُولُ[١] مِنْ ذي الواوِ لامِ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنْ[٢]

يَعْنِي : إِذَا كَانَ مِثَالُ « الفُعُول »[٣] مِمَّا لامُهُ وَاوٌ - جَازَ في لامه وَجْهَان : الإِعْلالُ وَالتَّصْحِيْحُ، وَذَلِكَ في الجَمْعِ، نَحْوُ « عُصِيٍّ »[٤]، وَفي المُفْرَد، نَحْوُ « عَتَى عتيًا »[٥]، إلا أَنَّ إِعْلالَ الجَمْعِ أَوْلى مِنَ التَّصْحِيْحِ، وَتَصْحِيْحُ المُفْرَد أَوْلى مِنَ الإِعْلالِ، وَلَمْ يُنَبِّهْ عَلى ذَلِكَ النَّاظِمُ[٦]، وَفي تَقْدِيْمِه الجَمْعَ إِشْعَارٌ ما بِذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى :

وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ في نُوَّمٍ وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوْذُهُ نُمي

يَعْنِي : أَنَّهُ يَجُوْزُ فِيْمَا كَانَ عَلى وَزْنِ « فُعَّل »، جَمْعًا، وَعَيْنُهُ وَاوٌ - وَجْهَان : التَّصْحِيْحُ عَلى الأَصْلِ، نَحْوُ « نَائِمٍ ونُوَّمٍ، وَصَائِمٍ وصُوَّمٍ »، وَالإِعْلالُ نَحْوُ « صُيَّمٍ، وَنُيَّمٍ »، لِقُرْبِ عَيْنِه مِنَ الطَّرَف.

(وَأَمَّا « فُعَّالٌ » : بِالأَلِفِ - فَالوَجْهُ فِيْهِ التَّصْحِيحُ، لِبُعْدِهِ مِنَ الطَّرَفِ)[٧]، نَحْوُ « صُوَّامٍ، وَنُوَّامٍ ».

وَقَدْ شَذَّ في « نُوَّامٍ » : « نُيَّامٍ »، فَيُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عَلَيْهِ[٨].

---

(١) في الأصل : المفعول. انظر الألفية : ٢١٠ .

(٢) في الأصل : يمن. انظر الألفية : ٢١٠ .

(٣) في الأصل : المفعول. انظر شرح المكودي : ٢/١٩٨ .

(٤) عصي : جمع « عصا »، ويجوز أن يقال : « عصو » أيضاً بالتصحيح. انظر شرح المكودي : ٢/١٩٨، شرح الأشموني : ٤/٣٢٧ .

(٥) أي : استكبر وجاوز الحد، ويجوز أن يقال أيضاً : « عتواً » بالتصحيح. انظر اللسان : ٤/٢٨٠٤ (عتا)، شرح المكودي : ٢/١٩٨، شرح الأشموني : ٤/٣٢٧ .

(٦) ونبه على ذلك في الكافية، حيث قال :

ورجح الإعلال في جمع وفي مفرد التصحيح أولى ما اقتفي

وقال في شرحها : والتصحيح في المفرد أكثر نحو « علا علواً »، و« نما نمواً »، والتصحيح في الجمع قليل، نحو « أب وأبو »، و« نجو ونجو ». انتهى. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤/٢١٤٥، شرح المرادي : ٦/٧٣، شرح الأشموني : ٤/٣٢٧ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢/١٩٩ .

(٨) وذلك لبعد الواو من الطرف، ومنه قوله :

ألا طرقتنا مية بن منذر فما أرق النيام إلا كلامها

انظر شرح المرادي : ٦/٧٥، شرح الشافية للرضي : ٣/١٧٣، شرح المكودي : ٢/١٩٩، شرح ابن يعيش : ١٠/٩٣، الممتع : ٢/٤٩٨، شرح الملوكي : ٤٩٦، المنصف : ٢/٥، شرح الأشموني : ٤/٣٢٨ .

فصل

في إبدال فاء الافتعال تاء، وتاء الافتعال طاء ودالاً

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

فَصْلٌ

[في إِبْدَالِ فَاءِ الافْتِعَالِ تَاءً، وَتَاءِ الافْتِعَالِ طَاءً وَدَالاً]

ذُو اللِّيْنِ فَاتَا في افْتِعَالٍ أُبْدِلا ....

يَعْنِي: أَنَّ فَاءَ «الافْتِعَالِ» وما تَصَرَّفَ مِنْهُ، إِذَا كَانَ فَاؤُهُ حَرْفَ لِينٍ، - أُبْدِلَ تَاءً وأُدْغِمَ في تَاءِ «الافْتِعَالِ».

وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «ذُو اللِّيْنِ» الوَاوَ نَحْوُ «اتَّعَدَ»، أَصْلُهُ: «أُوْتَعَدَ»، وَاليَاءَ نَحْوُ «اتَّسَرَ»، أَصْلُهُ «إِيْتَسَرَ»، لأَنَّهُ مِنَ اليُسْرِ.

وَلا مَدْخَلَ للأَلِف هُنَا لأَنَّهَا لا تَكُوْنُ فَاءً، (وَإِنَّمَا)[1] أَبْدَلُوا مِنْهَا تَاءً، لأَنَّهُمْ لَوْ أَقَرُّوْهَا لَتَلاعَبَتْ بِهَا الحَرَكَاتُ.

فَإِنْ كَانَتْ بَعْدَ ضَمَّةٍ قُلِبَتْ وَاواً، أَوْ بَعْدَ فَتْحَةٍ قُلِبَتْ أَلِفاً، أَوْ بَعْدَ كَسْرَةٍ قُلِبَتْ يَاءً فَأَبْدَلُوا حَرْفاً جَلْداً، وَهُوَ التَّاءُ، لأَنَّهَا أَقْرَبُ حُرُوْفِ[2] الزِّيَادَةِ إِلى الوَاوِ.

فَإِنْ كَانَ فَاءُ الافْتِعَالِ يَاءً مُبْدَلَةً مِنْ هَمْزَةٍ/فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: [٢٧٩/ب]

.... **وَشَذَّ في ذِي الهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلا**

يَعْنِي: أَنَّهُ قَدْ سُمِعَ إِبْدَالُ التَّاءِ مِنَ اليَاءِ[3] المُبْدَلَةِ مِنَ الهَمْزَةِ عَلى وَجْهِ الشُّذُوْذِ. وَظَاهِرُ تَمْثِيلِه بـ«ائْتَكَلا» أَنَّهُ مِمَّا سُمِعَ فيْه الإِبْدَالُ شُذُوْذاً، وَالمَسْمُوْعُ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ «اتَّزَرَ» أَيْ: لَبِسَ الإِزَارَ[4]، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُوْنَ المِثَالُ راجِعاً (لِذِي

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/١٩٩ .

(٢) في الأصل: حرف. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٠ .

(٣) في الأصل: سمع إبدال الياء من التاء. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٠ .

(٤) انظر اللسان: ١/٧١ (ازر)، شرح المكودي: ٢/٢٠٠ .

الهَمْز، لا للبَدَل، وَفي كَلام بَعْضهِمْ ما يَدلُّ عَلى أَنَّهُ مَسْمُوْعٌ، فَعَلى هَذَا يَكُوْنُ المِثَالُ رَاجعاً)[١] لمَا أُبْدلَ تَاءً منْ ذِي الهَمْزَة.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

طَـا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُـطْبَقِ ....

يَعْني: أَنَّهُ يَجبُ إِبْدَالُ تَا الافْتعَال وفُرُوْعه طَاءً بَعْدَ حُرُوْف الإطْبَاق، وَهي: «الصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ»، نَحْوُ «اصْطَبَرَ، وَاضْطَرَمَ، وَاطَّعَنَ، واظَّهَرَ»[٢]، أَصْلُهَا «اصْتَبَرَ، واضْتَرَمَ، واطْتعَنَ، وَاظْتَهرَ»[٣]، فَاسْتُثْقلَ اجْتمَاعُ التَّاءَ مَعَ حَرْف الإِطْبَاق، لمَا بيْنَهُمَا منْ مُقَارَبَة المَخْرَج، وَمُبَايَنَة[٤] الوَصْف، لأَنَّ التَّاءَ منْ حُرُوْف الهَمْس، وَالمُطْبَقَ منْ حُرُوْف الاسْتعْلاء فَأُبْدلَ منَ التَّاء حَرْفُ اسْتعْلاءٍ[٥] منْ مَخْرَجهَا وَهُوَ[٦] الطَّاءُ[٧].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

.... في ادَّانَ وازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِي

يَعْني: أَنَّهُ يُبْدَلُ أَيْضاً تَاءُ الافْتعَالِ[٨] وَفُرُوعِه دَالاً[٩] بَعْدَ «الدَّال، وَالزَّاي، والذَّال»، وَقَدْ اسْتَوْفَى مُثُلَهَا.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٠.

(٢) أصل «اظهر»: «اظتهر»، أبدلت التاء طاء، فصار «اظطهر»، ثم أبدل الثاني من جنس الأول، وادغم الظاء في الظاء، كما سيأتي في الهامش.

(٣) في الأصل: وأظهر. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٠.

(٤) في الأصل: ماينة. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٠.

(٥) في الأصل: الاستعلاء. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٠.

(٦) في الأصل: وهي. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٤٤.

(٧) وإذا أبدلت التاء طاءً بعد الطاء وجب الإدغام لاجتماع المثلين، وإذا أبدلت بعد الظاء طاء في نحو «اظطلم» ففيه ثلاثة أوجه: البيان، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني، ومع عكسه، وقد روي بالأوجه الثلاثة قول زهير:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفواً ويظلم أحياناً فيظطلم

روي: «فيظطلم» و«فيظلم» و«فيطلم». انظر الكتاب: ٢/٤٢١، شرح المرادي: ٦/٨١، شرح الملوكي: ٣١٦، ٣١٩، المنصف: ٢/٣٢٩، شرح ابن يعيش: ١٠/٤٧، التصريح على التوضيح: ٢/٣٩١، سر الصناعة: ١/٢١٩، شرح الشافية للرضي: ٣/٢٨٣، ٢٨٨.

(٨) في الأصل: الأفعال. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٠.

(٩) في الأصل: إلا. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٠.

فـ« ادَّانَ » أَصْلُهُ « ادْتَانَ » إذَا أَخَذَ الدَّيْنَ(١)، فَأُبْدِلَ مِنَ التَّاء دَالاً(٢).

و« ازْدَدْ » فِعْلُ أَمْرٍ مِنْ « زَادَ » أَصْلُهُ « ازْتَدْ »، فَأُبْدِلَ مِنَ التَّاء دَالاً(٣).

و« ادَّكِرْ » فِعْلُ أَمْرٍ مِنْ/ « ذَكَرَ »، (أَصْلُهُ: اذْتَكِرْ)(٤)، فَأُبْدِلَتِ التَّاءُ دَالاً(٥)، [٢٨٠/أ] ثُمَّ قُلِبَتِ الذَّالُ دَالاً(٦)، وَأُدْغِمَتِ الدَّالُ فِي الدَّالِ(٧).

---

(١) انظر اللسان: ٢/١٤٦٨ (دين)، شرح المكودي: ٢/٢٠٠.

(٢) في الأصل: إلا. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٠.

(٣) في الأصل: إلا. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٠، وفي الاصل أيضاً: وأدغمت فيها الدال الاولى. زيادة، وهي زيادة لا معنى لها هنا.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٠.

(٥-٦) في الأصل: ذالا. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٠.

(٧) وإذا أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين، وإذا أبدلت بعد الزاي جاز الإظهار والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه، فيقال: «ازدجر، وازجر»، ولا يجوز: «ادجر» لفوات الصفير، وإذا أبدلت دالاً بعد الذال جاز ثلاثة أوجه: الإظهار والإدغام بوجهيه، فيقال: «اذدكر»، ومنه قول:

والهرم تذريه اذدراء عجبا

و«ادكر»، و«اذكر» بذال معجمة، وهذا الثالث قليل، وقد قريء شاذاً: ﴿فهل من مذكر﴾ بالمعجمة.

انظر شرح الأشموني: ٤/٣٣٢، المنصف: ٢/٣٣٠-٣٣١، شرح المرادي: ٦/٨٣، شرح الشافية للرضي: ٣/٢٢٧، سر الصناعة: ١/١٨٧-١٨٨، شرح ابن يعيش: ١/١٥٠-١٥١، الممتع: ١/٣٥٧-٣٥٨، شرح الملوكي: ٣٢٢-٣٢٤، المقرب: ٢/١٦٦.

ثُمَّ قَالَ:

فَصْلٌ [في أَنْوَاعٍ مِنَ الحَذْفِ]

فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ   احْذِفْ وَفي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

يَعْني: أَنَّهُ يَجبُ حَذْفُ فَاءِ الكَلِمَةِ إِذَا كَانَتْ وَاواً في ثَلاثَة[1] مَواضِعَ:

الأَوَّلُ: فِعْلُ الأَمْرِ، نَحْوُ «عِدْ»، وَهُوَ مَحْمُوْلٌ[2] عَلى الفِعْلِ المُضَارِعِ، لِوُجُوْدِ عِلَّةِ الحَذْفِ في الفِعْلِ المُضَارِعِ.

الثَّاني: المُضَارِعُ إِذَا كَانَ عَلى «يَفْعِلُ» - بِفَتْحِ اليَاءِ، وكَسْرِ العَيْنِ - نَحْوُ «يَعِدُ»، لِوُقُوْعِ الوَاوِ سَاكِنَةً بَيْنَ فَتْحَةٍ وكَسْرَةٍ لازِمَةٍ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ «أَعِدُ، وَنَعِدُ، (وَتَعِدُ)»[3].

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «مِنْ كَوَعَدْ» أَنَّ الوَاوَ تُحْذَفُ في الأَمْرِ وَالمُضَارِعِ، إِذَا كَانَ بَعْدَهَا فَتْحَةٌ نَائِبَةٌ عَنِ الكَسْرَةِ، نَحْوُ «وَهَبَ يَهَبُ» فَإِنَّ قِيَاسَهُ «يَهِبُ» - بِكَسْرِ الهَاءِ -، لَكِنْ فُتِحَتْ لِكَوْنِها مِنْ حُرُوْفِ الحَلْقِ.

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّ حَذْفَ الوَاوِ المَذْكُوْرَةِ مَشْرُوْطٌ[4] بِأَنْ يَكُوْنَ حَرفَ المُضَارَعَةِ مَفْتُوْحاً فَلَوْ كَانَ مَضْمُوْماً لَمْ يُحْذَفْ، نَحْوُ «يُوْعَدُ» مَبْنِيّاً لِلمَفعُوْلِ، وَأَنْ يَكُوْنَ مَا بَعْدَ الوَاوِ مَكْسُوْراً، فَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَكْسُوْرٍ نَحْوُ «يُوْجَدُ» لَمْ يُحْذَفْ.

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً: أَنْ يَكُوْنَ ذَلِكَ في فِعْلٍ، (فَلَوْ)[5] بَنَيْتَ مِنَ «الوَعْدِ» مِثْلَ «يَقْطِيْنٍ» قُلْتَ: «يَوْعِيْدٌ»[6].

---

(١) في الأصل: ثلاث. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠٠ .

(٢) في الأصل: مجهول. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠٠ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠١ .

(٤) في الأصل: مشروطة. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠١ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠١ .

(٦) في الأصل: يوعد. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠١ .

الثَّالثُ: المَصْدَرُ مِنْ نَحْوِ «وَعَدَ»(١).

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِه: «كَعِدَةٍ» أَنْ يَكُوْنَ المَحْذُوْفُ مِنْهُ مَصْدَراً، فَلَوْ كَانَ اسْماً لَمْ يُحْذَفْ نَحْوُ «وِجْهَة»(٢).

وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً: أَنَّ المَصْدَرَ/ إِذَا أُرِيْدَ بِهِ الهَيْئَةُ،لَمْ يُحْذَفْ، نَحْوُ «الوِعْدَة». [٢٨٠/ب]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

وَحَذْفُ هَمزِ أَفْعَلَ استَمَرَّ في مُضَارِعٍ وَبُنْيَتَيْ مُتَّصِف

يَعْنِي: أَنَّهُ اطَّرَدَ حَذْفُ الهَمْزَةِ مِنْ «أَفْعَلَ» في المُضَارِعِ، وَفي اسْمِ الفَاعِلِ واسْمِ المَفْعُوْلِ، وَهُوَ المُعَبَّرُ عَنْهُمَا بـ«بُنْيَتَيْ مُتَّصِف».

وكَانَ الأَصْلُ أَنْ لا تُحْذَفُ الهَمْزَةُ في ذَلِكَ، كَمَا لا يُحْذَفُ سَائِرُ الزَّوَائِدُ مِنَ الفِعْلِ، نَحْوُ «تَدحْرَجَ، وخَاصَمَ»، لكنِ اسْتُثْقِلَ اجْتِمَاعُ هَمْزَتَيْنِ في فِعْلِ المُتَكَلِّمِ في نَحْوُ «أُكْرِمَ»، فَحُذِفَت الهَمْزَةُ، وَحُمِلَ عَلَى «أُكْرِم»: «تُكْرِمُ، ونُكْرِمُ، ويُكْرِمُ»، وَاسْمُ الفَاعِلِ، وَاسْمُ المَفْعُوْلِ(٣).

وَالمُرَادُ بـ«أَفْعَلَ»: الفِعْلُ المَاضِي.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

ظِلْتُ وَظَلْتُ في ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلا وَقِرْنَ في اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلا

يَعْنِي: أَنَّ «ظَلِلْتُ» بِكَسْرِ اللَّامِ يَجُوْزُ أَنْ يُحْذَفَ مِنْهُ إِحْدَى اللَّامَيْنِ، مَعَ كَسْرِ الظَّاءِ وَفَتحِهَا، فَتَقُوْلُ: «ظِلْتُ، وَظَلْتُ».

وَظَاهِرُ النَّظْمِ أَنَّ هذَا الحُكْمَ مَخْصُوْصٌ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَزَادَ سِيْبَوَيهِ «مِسْتُ»(٤)، وَفي القِيَاسِ عَلَيْهِمَا خِلافٌ(٥). وَقَوْلُهُ:

---

(١) في الأصل: عدة. انظر شرح المكودي: ٢/ ٢٠١. وهو أيضاً محمول على الفعل المضارع في الحذف. انظر شرح المكودي: ٢/ ٢٠١، شرح المرادي: ٦/ ٩٦ .

(٢) قال ابن حمدون في حاشيته (٢/ ٢٠١): «وجهة» بكسر الواو اسم للمكان المتوجه إليه، وليس اسم مصدر للتوجه، ولو قلنا بذلك لكان إثبات الواو شاذاً. انتهى.

(٣) وذلك كما حمل على «يعد» سائر أفعال المضارع. انظر شرح المكودي: ٢/ ٢٠١، شرح الملوكي: ٣٣٥، ٣٤٣ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب (٢/ ٤٠٠): «ومثل ذلك قولهم: «ظلت، ومست»، حذفوا، وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: «خفت»، وليس هذا النحو إلا شاذاً، والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: «أحسست ومسست، وظللت». انتهى. وانظر شرح المكودي: ٢/ ٢٠١، شرح المرادي: ٦/ ١٠٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٩٧، الهمع: ٦/ ٢٥٣ .

(٥) فذهب الشلوبين إلى أن هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف على «فعل» وصرح سيبويه =

وَقِرْنَ في اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلا

يَعْنِي: أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ هذَا التَّخْفِيْفُ(١) في فِعْلِ الأَمْرِ، فَقِيْلَ فِيْه: «قِرْنَ» [٢٨١/أ] بِكَسْرِ القَافِ، وَهِي قِرَاءَةُ غَيْرِ نَافِعٍ وَعاصِمٍ(٢) في قَولِه تَعَالى: ﴿وَقِرْنَ/ في بُيُوْتِكُنَّ﴾(٣) [الأَحْزَاب: ٣٣].

وَقَوْلُهُ: «وَقَرْنَ نُقِلا» إِشَارَةٌ إِلى قِرَاءَةِ عَاصِمٍ وَنَافِعٍ(٤).

= بأنه شاذ، ولم يرد إلا في لفظين من الثلاثي، وهما: «ظلت، ومست»، في «ظللت» و«مسست»، وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة، وهو «أحست» في «أحسست». وممن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصفور وابن الضائع، وحكي في التسهيل أن الحذف لغة سليم، وبذلك يرد على ابن عصفور ومن وافقه. وحكى ابن الأنباري الحذف في لفظ من المفتوح، وهو «همت» في «هممت»، وإطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده.
انظر الكتاب: ٢/٤٠٠، الهمع: ٦/٢٥٣، شرح المرادي: ٦/١٠٠، الممتع لابن عصفور: ٢/٦٦١، التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٧،التسهيل: ٣١٤ .

(١) في الأصل: التحقيق. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠١ .

(٢) هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، أبو بكر، أحد القراء السبعة، تابعي من أهل الكوفة، ثقة من القراءات، صدوقاً في الحديث، قيل: اسم أبيه عبيد، وبهدلة: اسم أمه، توفي بالكوفة سنة: ١٢٧هـ .
انظر ترجمته في طبقات القراء: ١/٣٤٦، ميزان الاعتدال: ٢/٥، الأعلام: ٣/٢٤٨، النشر في القراءات العشر: ١/١٥٥ .

(٣) وفيه وجهان:
أحدهما: أنه أمر من «قر يقر»، حذفت إحدى الراءين، كما حذفت إحدى اللامين في «ظلت»، فراراً من التكرير.
والثاني: أنه من «وقر يقر» إذا ثبت،ومنه الوقار،والفاء محذوفة.
وقرأ نافع وعاصم وأبو جعفر «وقرن» بفتح القاف،وهو أمر من «قررن» – بكسر الراء الأولى – «يقررن» – بفتحها –، فالأمر منه «اقررن»، حذفت الراء الثانية الساكنة لاجتماع الراءين، ثم نقلت فتحة الأولى إلى القاف، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، فصار «قرن»، فوزنه حينئذ «فعن» فالمحذوف اللام، وقيل: المحذوف الراء الأولى للساكنين، ووزنه: «فلن».
انظر في ذلك حجة القراءات: ٥٧٧، النشر في القراءات العشر: ٢/٣٤٨، إتحاف فضلاء البشر: ٣٥٥، المبسوط في القراءات العشر: ٣٥٨، إملاء ما من به الرحمن: ٢/١٩٢، إعراب النحاس: ٣/٣١٣، معاني الفراء: ٢/٣٤٢، البيان لابن الأنباري: ٢/٢٦٨، البهجة المرضية: ٢٠٦، شرح المكودي: ٢/٢٠٢، شرح الأشموني: ٤/٣٤٤، شرح دحلان: ٢٠٦، شرح المرادي: ٦/١٠١–١٠٢، شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢١٧٠ .

(٤) راجع الهامش السابق.

وَوَجْهُ مَنْ قَرَأَ بِالكَسْرِ - أَنَّ أَصْلَهُ: قَرَّ بِالمَكَان، يَقِرُّ - بِفَتْحِ العَيْنِ في المَاضِي، وكَسْرِهَا في المُضَارِعِ[١] - فَلَمَّا لَحِقَت الفِعْلَ نُونُ الضَّمِيْرِ خُفِّفَ[٢] بِحَذْفِ عَيْنِه، بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِها إلى القَافِ، وكَذَلِكَ الأَمْرُ مِنْهُ، فَتَقُوْلُ على هَذَا «يَقِرْنَ» في المُضَارِعِ، و«قِرْنَ» في الأَمْرِ.

وَوَجْهُ قِرَاءَة الفَتْحِ: أَنَّهُ مِنْ «قَرِرْتُ بِالمَكَان أَقَرُّ» - بِكَسْرِ العَيْنِ في المَاضِي، وفَتْحِهَا في المُضَارِعِ[٣] - فَفُعِلَ بِهِ ما تَقَدَّمَ في الكَسْرِ مِنَ الحَذْفِ وَالنَّقْلِ، فَهُمَا[٤] لُغَتَانِ فَصِيْحَتَانِ.

---

(١) انظر اللسان: ٥ / ٣٥٨٠ (قرر).
(٢) في الأصل: يحفف. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠٢.
(٣) انظر اللسان: ٥ / ٣٥٨٠ (قرر).
(٤) في الأصل: فيهما. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠٢.

الباب الحادي والسبعون

الإدغام

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالى:

الإِدْغَامُ[1]

يقَالُ: الإِدْغَامُ - بِسُكُوْنِ الدَّالِ - مَصْدَرُ أَدْغَمَ، وَالادِّغَامُ[2] - بِتَشْدِيْدِهَا مَصْدَرُ ادَّغَمَ[3].

قِيْلَ: والادِّغَامُ - بِتَشْدِيْدِ الدَّالِ -: عِبَارَةُ البَصْرِيِّيْنِ، وبالإِسْكَانِ: عِبَارَةُ الكُوْفِيِّيْنَ[4]. وَهُوَ في اللُّغَةِ: «الإِدْخَالُ»[5].

---

(١) وقيده ابن مالك في شرح الكافية بـ«اللائق بالتصريف»، والاحتراز بهذا القيد عن الإدغام اللائق بالقراء، فإنه أعم.
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢١٧٥، الأشموني مع الصبان: ٤/٣٤٥، حاشية الخضري: ٢/٢١٠.

(٢) في الأصل: وإدغام: انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٢.

(٣) انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٢، وفي اللسان: يقال: أدغمت الحرف وأدغمته على «افتعلته». انتهى. وقد استعمل الناظم في هذا النظم اللغتين، فاستعمل الأولى في قوله:

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ في كَلِمَةٍ ادْغِمْ ....

واستعمل الثانية في قوله:

وَحَيِيَ افْكُكْ وادَّغِمْ .. ..

انظر اللسان: ٢/١٣٩١ (دغم)، ألفية ابن مالك: ٢١٢، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٢٠٣.

(٤) قاله ابن يعيش. انظر الكتاب: ٢/٤٠٤، شرح ابن يعيش: ١٠/١٢١، شرح المرادي: ٦/١٠٣، شرح الشافية للجاربردي (مجموعة الشافية): ١/٣٢٧، شرح المكودي: ٢/٢٠٢، شرح الأشموني: ٤/٣٤٥، الهمع: ٦/٢٨٠، التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٧، حاشية الخضري: ٢/٢١٠، البهجة المرضية: ٢٠٦، المعجم الكامل في لهجات الفصحى: ١٤١.

(٥) يقال: أدغمت اللجام في فم الدابة، أي: أدخلته في فيها، وأدغمت الثياب في الوعاء: أدخلتها فيه. انظر اللسان: ٢/١٣٩١ (دغم)، تعريفات الجرجاني: ١٤، شرح المرادي: ٦/١٠٣، شرح الشافية للرضي: ٣/٢٣٥، شرح ابن يعيش: ١٠/١٢١، الهمع: ٦/٢٨٠، التصريح على التوضيح: ٢/٣٩٧، ارتشاف الضرب: ١/١٦٣، الأشموني مع الصبان: ٤/٣٤٥.

وَفي الاصْطلاحِ: إدْخَالُ حَرْفٍ في حَرْفٍ(١).

وَهُوَ بَابٌ مُتَّسِعٌ(٢)، وَاقْتَصَرَ مِنْهُ هُنَا عَلَى إدْغَامِ المِثْلَيْنِ المُتَحَرِّكَيْنِ في كَلِمَةٍ.

وَاعْلَمْ أنَّ مَا اجْتَمَعَ فِيْه مِثْلاَنِ في كَلِمَةٍ عَلى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ: وَاجِبُ الإدْغَامِ، وَواجِبُ الإظْهَارِ، وَجَائِزُ الوَجْهَيْنِ.

وَقَدْ أَشَارَ إلى الأَوَّلِ، فَقَالَ:

أَوَّلَ مِثْـلَيْـنِ مُحَـرَّكَيْـنِ فـي كَلِمَةٍ ادْغِمْ ....

يَعْني: أَنَّهُ إذَا اجْتَمَعَ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مِثْلان مُتَحَرِّكَان – وَجَبَ إدْغَامُ الأَوَّلِ في الثَّاني، وَيَلْزَمُ/ مِنْ ذَلكَ تَسْكِيْنُ الأَوَّلِ، لأَنَّ المُتَحَرِّكَ لا يُمْكِنُ إدْغَامُهُ إلا بَعْدَ تَسْكِيْنِه. وَشَمِلَ نَوْعَيْنِ: [٢٨١/ب]

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُوْنَ قَبْلَ المِثْلِ الأَوَّلِ مُتَحَرِّكٌ، نَحْوُ «رَدَّ، وظَنَّ» أَصْلُهُمَا «رَدَدَ، وَظَنَنَ»، فَيُسْكَّنُ الأَوَّلُ، وَيُدْغَمُ في الثَّاني.

وَالآخَرُ: أَنْ يَكُوْنَ قَبْلَ المِثْلِ الأَوَّلِ سَاكِنٌ نَحْوُ: «يَرُدُّ، وَيَظُنُّ، وَمَرَدٌّ(٣)» أَصْلُهَا «يَرْدُدُ، وَيَظْنُنُ، وَمَرْدَدٌ» فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ المِثْلِ الأَوَّلِ إلى(٤) السَّاكِنِ قَبْلَهُ، وَبَقِيَ سَاكِناً، فَأُدْغِمَ في المِثْلِ الثَّاني.

---

(١) وقال السيد الشريف: إسكان الحرف الاول وإدراجه في الثاني، ويسمى الأول: مدغماً، والثاني: مدغماً فيه، وقيل: هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين، نحو «مد وعد». وقال الصيمري: الإدغام جعل حرفين بمنزلة حرف واحد يرفع اللسان بهما رفعة واحدة طلباً للتخفيف. وقال ابن الحاجب: الإدغام أن تاتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل.

انظر تعريفات الشريف الجرجاني: ١٤، التبصرة والتذكرة: ٢/ ٩٣٣، شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٣٣، شرح المكودي: ٢/ ٢٠٣، اللسان: ٢/ ١٣٩١ (دغم)، الهمع: ٦/ ٢٨٠، حاشية الخضري: ٢/ ٢١٠، شرح المرادي: ٦/ ١٠٣، المقتضب: ١/ ٣٣٣، شرح ابن يعيش: ١٠/ ١٢١، الممتع: ٢/ ٦٣١، التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٩٨، ارتشاف الضرب: ١/ ١٦٣، معجم المصطلحات النحوية: ٨١، معجم مصطلحات النحو: ١٢٧ .

(٢) لأنه يكون في المثلين وفي المتقاربين، وفي كلمة وكلمتين. انظر حاشية ابن حمدون: ٢/ ٢٠٣ .

(٣) في الأصل: ومراد. انظر شرح المكودي: ٢/ ٢٠٣ .

(٤) في الأصل: إلى الأول. بدل: «الأول إلى» تقديم وتاخير. انظر شرح المكودي: ٢/ ٢٠٣ .

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ أَوَّلَ المثْلَيْنِ إِذَا كَانَ فِي صَدْرِ الكَلِمَةِ نَحْوُ «دَدَنٍ» – وَهُوَ اللَّهْوُ[١] – لا يُدْغَمُ، إِذْ لا يَصِحُّ الابْتِدَاءُ بِالسَّاكِنِ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الثَّانِي، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

.... لا كَمِثْلِ صُفَفٍ

وَذُلُلٍ وكِلَلٍ ولَبَبِ ولا كَجُسَّسٍ ولا كَاخْصُصَ ابِي

ولا كَهَيْلَلَ ....

فَذَكَرَ سَبْعَةَ مَوَاضِعَ اجْتَمَعَ فِيْهَا مِثْلانِ، وَلا يَجُوزُ فِيْهَا الإِدْغَامُ:

الأَوَّلُ: («صُفَفٌ»)[٢] جَمْعُ صُفَّةٍ، والصُّفَّةُ: صُفَّةُ السَّرْجِ[٣]، وَصُفَّةُ البُنْيَانِ[٤]، وَالصُّفَّةُ أَيْضاً: الكِلَّةُ[٥].

الثَّانِي: «ذُلُلٌ» – بِضَمِّ[٦] الذَّالِ المُعْجَمَةِ – (وَهُوَ جَمْعُ «ذَلُوْلٍ»)[٧]، وَهُوَ ضِدُّ الصَّعْبَةِ يُقَالُ: دَابَّةٌ ذَلُوْلٌ[٨] بَيِّنَةُ الذِّلِّ – بِكَسْرِ الذَّالِ – مِنْ دَوَابَّ ذُلُلٍ[٩].

الثَّالِثُ: «كِلَلٌ» جَمْعُ «كِلَّةٍ»، وَالكِلَّةُ/ : نَوْعٌ مِنَ الثِّيَابِ مَعْرُوفٌ[١٠]. [٢٨٢/أ]

---

(١) الددن: اللهو واللعب. انظر اللسان: ٢/١٣٤٥ (ددن)، المكودي مع ابن حمدون: ٢/٢٠٣.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٣.

(٣) صفة السرج: قيل: هي القربوس – بفتح الراء – (والقربوس: حنو السرج)، وقيل: هي الجلد الذي يضم دفتي السرج، ودفتا السرج: جانباه من الخشب أو العود. انظر اللسان: ٤/٢٤٦٣ (صفف)، ٥/٣٥٧٠ (قربس)، حاشية ابن حمدون: ٢/٢٠٣.

(٤) صفة البنيان: هي السقيفة التي تكون عند البيت، وهي الخشبة العليا المسماة بالعتبة على رأس البيت. انظر اللسان: ٤/٢٤٦٣ (صفف)، حاشية ابن حمدون: ٢/٢٠٣.

(٥) في الأصل: الكلمة. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٤٦. وفي نسخة المكودي مع ابن حمدون (٢/٢٠٣): «والصفة أيضاً الظلة». وانظر اللسان: ٤/٢٤٦٣، (ضعف). والكلة: الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى فيه من البق. والظلة – بضم الظاء –: ما يتقى به من الحر والبرد، والظلة أيضاً: ما سترك من فوق. والصفة أيضاً: موضع مظلل من مسجد المدينة كان يأوي إليه الفقراء من المهاجرين.
انظر اللسان: ٤/٢٧٥٤، ٢٧٥٥ (ظلل)، ٥/٣٩٢٠ (كلل)، المصباح المنير: ٢/٥٣٩ (كلل)، حاشية ابن حمدون: ٢/٢٠٣.

(٦) في الأصل: بكسر. راجع اللسان: ٣/١٥١٣ (ذلل).

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودي: ٢/٢٠٣.

(٨) في الأصل: ذلو. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٣.

(٩) انظر اللسان: ٣/١٥١٣ (ذلل)، شرح المكودي: ٢/٢٠٣.

(١٠) وهو الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى فيه من البق، وهو المسمى بغطاء الناموسية. انظر اللسان: ٥/٣٩٢٠ (كلل)، المصباح المنير: ٢/٥٣٩ (كلل)، حاشية ابن حمدون: ٢/٢٠٣.

الرَّابِعُ: «لَبَبٌ» اسْمٌ مُفْرَدٌ، وَهُوَ مَوْضِعُ القلادَةِ مِنَ الصَّدْرِ مِنْ كُلِّ شَيءٍ، وَالجَمْعُ «الأَلْبَابُ». وَ«اللَّبَبُ» أَيْضاً: ما يُشَدُّ على صَدْرِ الدَّابَةِ والنَّاقَةِ، تَمْنَعُ الرَّحْلَ مِنَ الاسْتِئْخَارِ، و«اللَّبَبُ» أَيْضاً: ما اسْتَرَقَّ مِنَ الرَّمْلِ[١].

الخَامِسُ: «جُسَّسٌ»، وَهُوَ جَمْعُ «جَاسٍّ» اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «جَسَّ الشَّيءَ»: إِذَا لَمَسَهُ، أَوْ مِنْ «جَسَّ الخَبَرَ»: إِذَا فَحَصَ عَنْهُ، وَهُوَ الجَاسُوسُ[٢].

السَّادِسُ: مَا كَانَتْ فِيْهِ حَرَكَةُ ثَانِي المِثْلَيْنِ عَارِضَةً، نَحْوُ «اخْصُصَ ابِي» أَصْلُهُ «اخْصُصْ» - بِالسُّكُوْنِ -، ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ مِنْ «أَبٍ» إِلى الصَّادِ، وَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ.

السَّابِعُ: مَا كَانَ فِيْهِ ثَانِي المِثْلَيْنِ زَائِداً للإِلْحَاقِ، نَحْوُ «هَيْلَلَ» إِذَا أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِهِ: «لا إِلهَ إِلا اللَّهُ»[٣]، وَهُوَ مُلْحَقٌ بِـ«دَحْرَجَ».

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الإِدْغَامُ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ السَّبْعَةِ، لِمَانِعٍ فِيْهَا.

أَمَّا الثَّلاثَةُ الأُوْلى: فَلأَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِوَزْنِ «الأَفْعَالِ»، وَالإِدْغَامُ أَصْلٌ فِي «الأَفْعَالِ»، فَأُظْهِرَتْ لِبُعْدِهَا عَنْهَا.

وَأَمَّا الرَّابِعُ: وَهُوَ «لَبَبٌ»: فَلِخِفَّةِ الفَتْحَةِ[٤].

وَأَمَّا الخَامِسُ: وَهُوَ «جُسَّسٌ»: فَإِنَّهُ وَإِنْ اجْتَمَعَ فِيْهِ مُتَحَرِّكَانِ، (فَإِنَّ)[٥] المِثْلَ الأَوَّلَ مُدْغَمٌ فِيْهِ سَاكِنٌ قَبْلَهُ، فَلَوْ أُدْغِمَ المُتَحَرِّكُ الأَوَّلُ لالْتَقَى السَّاكِنَانِ.

وَأَمَّا السَّادِسُ: وَهُوَ «اخْصُصَ ابِي» -: فَلأَنَّ الحَرَكَةَ الثَّانِيَةَ عَارِضَةٌ، لأَنَّهَا[٦] مَنْقُوْلَةٌ مِنَ الهَمْزَةِ.

---

(١) انظر اللسان: ٥/ ٣٩٨١ (لبب)، شرح المكودي: ٢/ ٢٠٣.

(٢) انظر اللسان: ١/ ٦٢٣، ٦٢٤ (جسس)، شرح المكودي: ٢/ ٢٠٣، شرح الأشموني: ٤/ ٣٤٧.

(٣) انظر اللسان: ٦/ ٤٦٩١ (هلل)، شرح الأشموني: ٤/ ٣٤٨، شرح المكودي: ٢/ ٢٠٣.

(٤) وليكون منبهاً على فرعية الإدغام في الأسماء، حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو «رد»، فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل.
انظر شرح المرادي: ٦/ ١٠٦، شرح الأشموني: ٤/ ٣٤٧، شرح المكودي: ٢/ ٢٠٣.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/ ٢٠٣.

(٦) في الأصل: لا. انظر شرح المكودي: ٢/ ٢٠٤.

[٢٨٢/ب] وَأَمَّا/ السَّابِعُ: وَهُوَ «هَيْلَلَ» - فَلأَنَّ ثَانِي المِثْلَيْنِ مُتَحَرِّكٌ، زَائِدٌ لِلإِلْحَاقِ(١)، فَلَوْ أُدْغِمَ لَخَالَفَ المُلْحَقَ بِهِ فِي الوَزْنِ المَطْلُوبِ(٢) مِنْهُ مُوَافَقَتُهُ.

وَقَدْ جَاءَ الفَكُّ فِيمَا يَجِبُ فِيهِ الإِدْغَامُ لِتَوَفُّرِ الشُّرُوطِ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

.... وَشَذَّ فِي أَلِلْ   وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

يَعْنِي: أَنَّهُ قَدْ شَذَّ التَّفْكِيكُ فِي أَلْفَاظٍ مِمَّا يَجِبُ إِدْغَامُهُ.

مِنْهَا: «أَلِلَ السِّقَاءُ» إِذَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ(٣).

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَنَحْوِهِ» أَنَّهُ سُمِعَ التَّفْكِيكُ فِي غَيْرِ «أَلِلَ»، وَذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَلْفَاظٍ أُخَرَ، وَهِيَ:

«دَبِبَ الإِنْسَانُ»: إِذَا نَبَتَ الشَّعْرُ فِي جَبِينِهِ(٤)، و«صَكِكَ الفَرَسُ»: إِذَا اصْطَكَّ عُرْقُوبَاهُ(٥)، و«ضَبِبَتِ الأَرْضُ»: إِذَا كَثُرَ ضَبَابُهَا(٦)، و«قَطِطَ الشَّعْرُ»: إِذَا اشْتَدَّتْ جُعُودَتُهُ(٧)، و«لَحِحَتِ العَيْنُ»: إِذَا الْتَصَقَتْ(٨)، و«مَشِشَتِ الدَّابَّةُ»: إِذَا ظَهَرَ فِي

---

(١) جعل المؤلف هنا اللام الثانية مزيدة للإلحاق، وقال ابن مالك في شرح الكافية: «فإن لامي «هيلل» متحركان في لفظ واحد، ولم يدغم احدهما في الآخر لأن الياء قبلهما مزيدة للإلحاق بدحرج». انتهى.
انظر شرح المرادي: ١٠٨/٦، شرح الكافية لابن مالك: ٢١٧٨/٤، شرح الأشموني: ٢٤٨/٤، حاشية الملوي: ٢٤٦.

(٢) في الأصل: والمطلوب. انظر شرح المكودي: ٢٠٤/٢.

(٣) وكذلك الأسنان إذا فسدت، والأذن إذا رقت. انظر اللسان: ١١٢/١ (الل)، شرح الأشموني: ٣٤٨/٤، شرح المكودي: ٢٠٤/٢.

(٤) ورجل أدب، وامرأة دباء ودببة: كثيرة الشعر في جبينها. انظر اللسان: ١٣١٦/٢ (دبب)، شرح الأشموني: ٣٤٨/٤، شرح المكودي: ٢٠٤/٢.

(٥) أي: ضرب أحدهما الآخر. والعرقوب: العصب الغليظ الموتر فوق عقب الإنسان، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها.
انظر اللسان: ٢٤٧٥/٤ (صكك)، ٢٩٠٩/٤ (عرقب)، شرح الأشموني: ٣٤٨/٢، المكودي مع ابن حمدون: ٢٠٤/٢.

(٦) انظر اللسان: ٢٥٤٣/٤ (ضبب)، وانظر ٤٢٠٨/٦ (مشش)، شرح الأشموني: ٣٤٨/٤، المكودي مع ابن حمدون: ٢٠٤/٢.

(٧) انظر اللسان: ٣٦٧٢/٥ (قطط)، شرح المكودي: ٢٠٤/٢.

(٨) يقال: لححت العين ولخخت: إذا التصقت بالرمص، والرمص وسخ يجتمع في حدقة العين، فإن سال فهو غمص. انظر اللسان: ٤٠٠٤/٥ (لحح)، شرح الأشموني: ٣٤٨/٢، المكودي مع ابن حمدون: ٢٠٤/٢.

وَظِيفِهَا[١] نُتُوءٌ[٢]، و« عَزِزَتِ النَّاقَةُ »: إِذَا ضَاقَ مَجْرَى لَبَنِهَا[٣]، و« بَحِحَ الرَّجُلُ »: إِذَا كَثُرَ فِي صَوْتِه بَحَةٌ[٤].

فَهَذِه الأَلْفَاظُ كُلُّهَا شَاذَّةٌ، ولا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلى القسْمِ الثَّالث، وَهُوَ ما يَجُوْزُ فِيْه الإِدْغَامُ وَالتَّفْكِيْكُ، فَقَالَ:

وَحَيِيَ افْكُكْ وادَّغِـمْ دُوْنَ حَـذَرْ   كَـذَاكَ نَحْـوُ تَتَجَـلَّى واسْـتَتَرْ

فَذَكَرَ ثَلاثَةَ مَوَاضِعَ يَجُوْزُ فِيْهَا الإِدْغَامُ وَالتَّفْكِيْكُ.

الأَوَّلُ: نَحْوُ « حَيَّ وعَيَّ »، و« حَيِيَ وَعَيِيَ »، فَمَنْ أَدْغَمَ: نَظَرَ إِلى أَنَّهُمَا[٥] مِثْلان مُتَحَرِّكَان بِحَرَكَةٍ لازِمَةٍ فِي كَلِمَةٍ، وَمَنْ فَكَّ: نَظَرَ إِلى أَنَّ الحَرَكَةَ الثَّانِيَةَ كَالعَارِضَةِ، لِوُجُوْدِهَا / فِي المَاضِي دُوْنَ المُضَارِعِ، لأَنَّ مُضَارِعَهُ « يَحْيَا ». [٢٨٣/أ]

قِيْلَ: وَالتَّفْكِيْكُ فِي ذَلِكَ أَجْوَدُ[٦]، وَفِي تَقْدِيْمه لَهُ فِي النَّظْمِ إِشْعَارٌ بِذَلِكَ.

الثَّانِي: « تَتَجَلَّى »، وَقِيَاسُهُ الفَكُّ، لِتَصَدُّرِ المِثْلَيْنِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُدْغِمْ، فَيُسَكِّنُ أَوَّلَهُ، وَيُدْخِلُ هَمْزَةَ الوَصْلِ، فَيَقُوْلُ: « اتَّجَلَّى »[٧].

قِيْلَ: وَفِيْه نَظَرٌ، لأَنَّ هَمْزَةَ الوَصْلِ لا تَدْخُلُ عَلى أَوَّلِ المُضَارِعِ[٨].

---

(١) في الأصل: وظيها. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠٤. والوظيف لكل ذي أربع: ما فوق الرسغ إلى مفصل الساق، وقيل: الوظيف من رسغي البعير إلى ركبتيه في يديه، وأما في رجليه فمن رسغيه إلى عرقوبيه، والجمع من كل ذلك: أوظفة ووظف. انظر اللسان: ٦ / ٤٨٦٩ (وظف).

(٢) وقال ابن منظور: ومششت الدابة - بالكسر - مششاً، وهو شيء يشخص في وظيفها حتى يكون له حجم، وليس له صلابة العظم الصحيح. انظر اللسان: ٦ / ٤٢٠٨ (مشش)، وانظر شرح الأشموني: ٤ / ٣٤٨، شرح المكودي: ٢ / ٢٠٤.

(٣) انظر اللسان: ٤ / ٢٩٢٧ (عزز)، شرح الأشموني: ٤ / ٣٤٨، شرح المكودي: ٢ / ٢٠٤.

(٤) والبحة: شيء يصيب الإنسان في حلقه يغير صوته. انظر اللسان: ١ / ٢١٥ (بحح)، المكودي مع ابن حمدون: ٢ / ٢٠٤.

(٥) في الأصل: أنها. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠٤.

(٦) قال أبو حيان في الارتشاف: نحو « عيي، وحيي » فالإظهار أكثر، ويجوز الإدغام. انتهى. ومذهب سيبويه أن الإدغام في نحو هذا أكثر من الإظهار.
انظر ارتشاف الضرب: ١ / ١٦٦، الكتاب: ٢ / ٣٨٧، الهمع: ٦ / ٢٨٥، شرح المرادي: ٦ / ١١٠، شرح الأشموني: ٤ / ٣٤٩، التصريح على التوضيح: ٢ / ٤٠٠.

(٧) قال ابن مالك في شرح الكافية: « إذا ادغمت فيما اجتمعت في أوله تاءان زدت همزة وصل يتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام، فقلت في « تتجلى »: « اتجلى ».
انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤ / ٢١٨٥، شرح المرادي: ٦ / ١١١، الهمع: ٦ / ٢٨٦، شرح الأشموني: ٤ / ٣٤٩، التصريح على التوضيح: ٢ / ٤٠٠.

(٨) الذي ذكره كثير من النحويين ان الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضياً نحو « تتابع » يجوز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل، فيقال: « اتابع »، وإذا كان مضارعاً نحو « تتذكر » لم يجز فيه =

وَالثَّالِثُ: نَحْوُ «اسْتَتَرَ» وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ عَلَى «افْتَعَلَ» اجْتَمَعَ فِيهِ تَاآنِ، فَهَذَا أَيْضاً قِيَاسُهُ التَّفْكِيكُ، لِيَبْقَى مَا قَبْلَهُ سَاكِناً، وَيَجُوزُ إِدْغَامُهُ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُ، فَتَذْهَبُ هَمْزَةُ الوَصْلِ، فَتَقُولُ: «سَتَّرَ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ[١] العِبَرْ

هَذَا مِنْ بَابِ «تَتَجَلَّى» وَهُوَ الفِعْلُ المُضَارِعُ المُجْتَمِعُ فِي أَوَّلِهِ تَاآنِ، أُولاهُمَا لِلمُضَارَعَةِ، وَالثَّانِيَةُ تَاءُ «تَفَعَّلَ»، نَحْوُ «تَذَكَّرُ» فِي «تَتَذَكَّرُ»، وَ«تَيَسَّرُ» فِي «تَتَيَسَّرُ».

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ عِنْدَهُ: الإِدْغَامُ، واجْتِلابُ هَمْزَةِ الوَصْلِ.

وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ: حَذْفُ إِحْدَى التَّاءَيْنِ، وَالاسْتِغْنَاءُ بِالأُخْرَى عَنْهَا، وَلَمْ يُعَيِّنِ المَحْذُوفَةَ، وَفِيهَا خِلافٌ: وَالمَشْهُورُ أَنَّهَا الثَّانِيَةُ، لأَنَّ الأُولَى تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى المُضَارَعَةِ[٢].

وَالحَاصِلُ فِيمَا اجْتَمَعَ فِي أَوَّلِهِ مِنَ المُضَارِعِ تَاآنِ - أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ عِنْدَهُ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ: إِثْبَاتُهُمَا. وَإِدْغَامُ الأُولَى / فِي الثَّانِيَةِ مَعَ اجْتِلابِ هَمْزَةِ الوَصْلِ، وَحَذْفُ إِحْدَاهُمَا. [٢٨٣/ب]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا الْتَحَقَ بِالمُدْغَمِ فِيهِ مَا يُوجِبُ تَسْكِينَهُ، كَاتِّصَالِ بَعْضِ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ بِهِ - وَجَبَ تَفْكِيكُهُ، إِذْ لا يُتَصَوَّرُ الإِدْغَامُ فِي سَاكِنٍ، وَذَلِكَ أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ ضَمِيرُ مُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطَبَةٍ أَوْ مُخَاطَبٍ، أَوْ نُونُ إِنَاثٍ، نَحْوُ «رَدَدتُ»،

= الإدغام إن ابتدىء به ولما يلزم من اجتلاب الهمزة، وهي لا تكون في أول المضارع، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، وسيأتي.

انظر الكتاب: ٢/ ٤٢٦، شرح المرادي: ٦/ ١١١ - ١١٢، الممتع: ٢/ ٦٣٦ - ٦٣٧، شرح الأشموني: ٤/ ٣٥٠، ارتشاف الضرب: ١/ ١٦٣، الهمع: ٦/ ٢٨٦، شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٤٠، التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٠٠ .

(١) في الأصل: لتبين. انظر الألفية: ٢١٣ .

(٢) وهو مذهب سيبويه والبصريين. وذهب هشام الضرير وأصحابه من الكوفيين إلى أن المحذوف الأولى، وهي حرف المضارعة. انظر الكتاب: ٢/ ٤٢٥، ارتشاف الضرب: ١/ ١٦٣، شرح المرادي: ٦/ ١١٣-١١٤، الهمع: ٦/ ٢٨٦، التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٠١، التسهيل: ٣٢٤، شرح الأشموني: ٤/ ٣٥١، شرح الكافية لابن مالك: ٤/ ٢١٨٧ .

وَرَدَدْنَا[١]، ورَدَدْتِ، ورَدَدْتَ، (ورَدَدْنَ)[٢]»[٣]، وَقَدْ مَثَّلَ ذَلِكَ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ[٤] تَعَالى:

نحوُ حَلَلْتُ ما حَلَلْتَهُ ....

أَصْلُهُ: قَبْلَ اتِّصَالِ الضَّمِيْرِ بِهِ «حَلَّ» - بِالإِدْغَامِ -، فَلَمَا سُكِّنَت اللَّامُ الأَخِيْرَةُ لاتِّصَالِ التَّاءِ به - وَجَبَ الفَكُّ.

ثُمَّ قَالَ:

.... وَفي جَزْمٍ وَشِبْهِ الجزْمِ تَخْيِيْرٌ قُفِي

يَعْني: أَنَّ المُتَقَدِّمَ فيْهِ إِذَا سُكِّنَ في جزْمٍ، نَحْوُ «لَمْ يَرُدَّ»، أَوْ في شِبْهِ الجَزْمِ - وَهُوَ الأَمْرُ[٥] نَحْوُ «رُدَّ»، جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ: بَقَاءُ الإِدْغَامِ، وَالتَّفْكِيْكُ، نَحْوُ «لَمْ يَرْدُدْ، وارْدُدْ».

وَإِنَّمَا جُعِلَ فِعْلُ الأَمْرِ شَبِيْهاً بِالمَجْزُوْمِ، لأَنَّ[٦] حُكْمَهُ حُكْمُ المُضَارِعِ، فَهُوَ شَبِيْهٌ به.

وَيَلْزَمُ في فِعْلِ الأَمْرِ اجْتِلابُ هَمْزَةِ الوَصْلِ لأَنَّ تَفْكِيْكَهُ يُوْجِبُ تَسْكِيْنَ أَوَّلِهِ، كَالصَّحِيْحِ.

وَالتَّفْكِيْكُ: لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ، وَالإِدْغَامُ: لُغَةُ بَنِي تَمِيْمٍ[٧].

---

(١) في الأصل: ورددن. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠٥ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠٥ .

(٣) وفك الإدغام في ذلك واجب عند جمهور العرب. وقال سيبويه: وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون: «ردن، ومرن، وردت» جعلوه بمنزلة: «رد، ومد». انتهى. وقال ابن مالك في التسهيل: والإدغام قبل الضمير لغية. انتهى.
انظر الكتاب: ٢ / ٢٦٠، ارتشاف الضرب: ١ / ١٦٥، التسهيل: ٣٢١، التصريح على التوضيح: ٢ / ٤٠٢، شرح المرادي: ٦ / ١١٥، شرح الأشموني: ٤ / ٣٥١ .

(٤) في الأصل: لفظ «الله». مكرر.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية (٤ / ٢١٩٠): وإلى سكون الأمر الإشارة بـ«شبه الجزم». انتهى.

(٦) في الأصل: لأنه. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢٠٦ .

(٧) قال سيبويه: ودعاهم سكون الآخر في المثلين أن بين أهل الحجاز في الجزم فقالوا: «اردد، ولا تردد»، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة، ولكن بني تميم أدغموا ولم يشبهوها بـ«رددت». انتهى.
انظر الكتاب: ٢ / ٤٢٤، شرح الكافية لابن مالك: ٤ / ٢١٩٠، شرح المرادي: ٦ / ١١٥، الهمع: ٦ / ٢٨٧٧، شرح الأشموني: ٤ / ٢٥٢ .

[١/٢٨٤] وبِلُغَة أهْلِ الحجَاز جاءَ القُرْآنُ غالباً، نَحْوُ: ﴿وَمَنْ/ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِه﴾، ﴿وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، وَهو في القُرْآنِ كَثيرٌ.

وَممَّا جاءَ فيْه مُدْغَماً، قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] - في الحَشْرِ[١] - عِنْدَ جَميْعِ القرَّاءِ، ﴿وَمَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِيْنِه﴾ [المائدة: ٥٤]، في قِراءَةِ ابْنِ كَثيْرٍ[٢] وابْنِ عَمْرٍو[٣] والكُوفيِّيْنَ[٤].

وَإنَّما خُيِّرَ النَّاظمُ في الوَجْهَيْن، لأنَّ المُتَكَلِّمَ به يَجُوزُ لَهُ أنْ يَتكَلَّمَ باللُّغتَيْنِ مَعاً، إلا أنَّ العَرَبيَّ الَّذي لُغَتُهُ التَّفْكِيْكُ غَيْرُ مُخَيَّرٍ، لأنَّهُ لا يَنْطِقُ بِه مُفَكَّكاً، وكَذلكَ الَّذي لُغَتُهُ الإدْغَامُ، لا يَنْطِقُ بِه إلا مُدْغَماً.

ثُمَّ إنَّ مَا ذَكَرَهُ في الأَمْرِ مِنْ جَوَازِ الفَكِّ وَالإدْغَامِ (يُوْهِمُ)[٥] أنَّ ذَلكَ أيْضاً جَائزٌ في «أَفْعِلْ» في التَّعَجُّب، لأَنَّهُ عَلى صِيْغَةِ الأمْرِ، وفي «هَلُمَّ»، لأَنَّهُ أَمْرٌ في المَعْنَى، فَأَخْرَجَهُمَا فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى:

وَفَكُّ أَفْعِلْ في التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ   وَالْتُزِمَ الإدْغَامُ أَيْضاً في هَلُمْ

يَعْنِي: أنَّ «أفْعِلْ» في التَّعَجُّبِ يَلْزَمُ فَكُّهُ[٦]، ولَيْس حُكْمُهُ حُكْمَ الأَمْرِ في

---

(١) أي: في سورة الحشر.

(٢) هو عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد، أحد القراء السبعة، ولد بمكة سنة ٤٥هـ، وأصبح قاضي الجماعة بمكة، وكانت حرفته العطارة، ويسمون العطار: «داريا» بتشديد الياء، فعرف بالداري، وتوفي بمكة أيضاً سنة ١٢٠هـ. انظر ترجمته في طبقات القراء: ١/٤٤٣، الأعلام: ٤/١١٥، النشر في القراءات العشر: ١/١٢٠.

(٣) هو: زبان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء، أحد القراء السبعة ومن أئمة اللغة والأدب، ولد بمكة سنة ٧٠ هـ، ونشأ بالبصرة، وتوفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ. انظر ترجمته في طبقات القراء: ١/٢٨٨، فوات الوفيات: ١/٣١٨، نزهة الألباء: ٣١، الأعلام: ٣/٤١، النشر في القراءات العشر: ١٣٤.

(٤) وهي قراءة ما عدا نافع وابن عامر وأبي جعفر، وبها قرأ أهل الكوفة وأهل البصرة، وهي لغة بني تميم. وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر «يرتدد» بدالين، الأولى مكسورة والثانية مجرورة وهي لغة أهل الحجاز، وقراءة أهل المدينة وأهل الشام.
انظر النشر في القراءات العشر: ٢/٢٥٥، المبسوط في القراءات العشر: ١٨٦، إملاء ما من به الرحمن: ١/٢١٩، البيان لابن الأنباري: ١/٢٩٧، حجة القراءات: ٢٣٠، إتحاف فضلاء البشر: ٢٠١، إعراب النحاس: ٢/٢٧، شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢١٩١، شرح المكودي: ٢/٢٠٦.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٦.

(٦) قال ابن مالك: «بإجماع». وكأنه أراد إجماع العرب، فإنه لم يسمع غيره، وإلا فقد حكى الكسائي إجازة إدغامه نحو «أحب بزيد». =

جَوَازِ الوَجْهَيْنِ، كَمَا أَنَّ «هَلُمَّ» أَيْضاً يُلْتَزَمُ إِدْغَامُهُ[١]، وَأَصْلُهُ «هَلْمُمْ»، فَنُقِلَت الضَّمَّةُ إِلى اللَّامِ، وَأُدْغِمَت المِيْمُ في المِيْمِ، وَمَعْنَاهَا: أَقْبِلْ[٢]، وَهِي عِنْدَ الحِجَازِيِّيْنَ اسْمُ فِعْلٍ، فَيُخَاطَبُ بِهَا عِنْدَهُمُ الوَاحِدُ وَالمُثَنَّى وَالمَجْمُوْعُ بِصِيْغَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا النَّاظِمُ هُنَا اعْتِبَاراً لِلُغَةِ بَنِي تَمِيْمٍ، فَإِنَّهَا عِنْدَهُمْ فِعْلُ أَمْرٍ/ لا [٢٨٤/ب] يَتَصَرَّفُ[٣]، وَلِذَلِكَ يَقُوْلُونَ في التَّثْنِيَةِ: «هَلُمَّا»[٤]، وَفي الجَمْعِ: «هَلُمُّوا»[٥].

= انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢١٩٢، الهمع: ٦/٢٨٧، شرح المرادي: ٦/١١٨، حاشية الخضري: ٢/٢١٣، شرح الأشموني: ٤/٣٥٣، التصريح على التوضيح: ٢/٤٠٢.

(١) في الأصل: الإدغام. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٧. قال ابن مالك في شرح الكافية: «وبين أيضاً أن «هلم» مدغم بإجماع. انظر شرح الكافية لابن مالك: ٤/٢١٩٢، شرح الأشموني: ٤/٣٥٣، حاشية الخضري: ٢/٢١٣.

(٢) انظر اللسان: ٦/٤٦٩٤ (هلم)، شرح المكودي: ٢/٢٠٧.

(٣) وقد نقل بعض النحويين بالإجماع على تركيبها، وفي البسيط: ومنهم من يقول ليست مركبة. وفي تركيبها خلاف: فقال البصريون: مركبة من «ها» التنبيه و«لم» التي هي فعل أمر من قولهم: «لم الله شعثه»، أي: جمعه، فحذفت ألفها تخفيفاً. وقال الخليل: ركبا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدرج، إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت. وقال الفراء: مركبة من «هل» التي للزجر، و«أم» بمعنى: اقصد، خففت الهمزة بإلقاء حركتها إلى الساكن قبلها، وصرفت، فصار «هلم»، ونقل عن الكوفيين. قال ابن مالك: وقول البصريين أقرب إلى الصواب.
انظر الهمع: ٥/١٢٦، شرح المرادي: ٦/١١٩، شرح الكافية لابن مالك: ١٣٩١، التصريح على التوضيح: ٢/٤٠٢، شرح ابن يعيش: ٤/٤١-٤٢، شرح الأشموني: ٢/٣٥٣-٣٥٤، شرح الكافية للرضي: ٢/٧٢-٧٣، حاشية الخضري: ٢/٢١٣، أسرار النحو: ١٨٩-١٩٠.

(٤) في الأصل: هلمان. انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٧.

(٥) انظر ذلك كله في شرح المرادي: ٦/١١٨، شرح الأشموني: ٤/٣٥٣، اللسان: ٦/٦٩٤ (هلم)، شرح المكودي: ٢/٢٠٧، الهمع: ٥/١٢٦، التصريح على التوضيح: ٢/٤٠٢، شرح ابن يعيش: ٤/٤٢، شرح دحلان: ٢٠٨، شرح الكافية لابن مالك: ٣/١٣٩٠، البهجة المرضية: ٢٠٨، التسهيل: ٢١١، أسرار النحو: ١٨٩.

الخاتمة

وَلَمَّا أَتَى عَلَى مَا أَرَادَ جَمْعَهُ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ، وَمَا وَعَدَ بِهِ فِي الخُطْبَةِ مِنْ قَوْلِهِ:

مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

أَخْبَرَ بِذَلِكَ فَقَالَ:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ　　　نَظْماً عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

يَعْنِي: أَنَّ مَا عُنِيَ بِهِ مِنْ جَمْعِ مُهِمَّاتِ النَّحْوِ قَدْ كَمُلَ، وَعَلَى مُعْظَمِ مَقَاصِدِهِ وَأَغْرَاضِهِ اشْتَمَلَ، فَتَمَّ مُوفِياً لِمَا قَصَدَ مِنْ إِيْرَادِهِ، وجَاءَ عَلَى وِفْقِ قَصْدِهِ وَمُرَادِهِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلَاصَةَ　　　كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

يَعْنِي: أَنَّ هَذَا النَّظْمَ جَمَعَ خُلَاصَةَ الكَافِيَةِ أَي: مُعْظَمَهَا وَجُلَّهَا[1].

وَالخُلَاصَةُ: الصَّافِي غَيْرُ المَشُوْبِ بِمَا يُكَدِّرُهُ، وَأَصْلُهُ فِي السَّمْنِ يُخْلَصُ مِمَّا يُغَيِّرُهُ[2].

يَقُوْلُ: إِنَّ هَذَا النَّظْمَ أَحْصَى لُبَّ الكَافِيَةِ. وَقَوْلُهُ:

كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

أَيْ: كَمَا أَخَذَ مِنْ مَسَائِلَ العَرَبِيَّةِ الغِنَى غَيْرَ المَشُوْبِ بِالخَصَاصَةِ – وَهِيَ ضِدُّ الغِنَى[3] –، مِنْ قَوْلِهِمْ: «اقْتَضَيْتُ الدَّيْنَ»: إِذَا أَخَذْتَهُ مُسْتَوْفَى[4].

ثُمَّ قَالَ:

فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى　　　مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

وَآلِهِ الغُرِّ الكِرَامِ البَرَرَهْ　　　وَصَحْبِهِ المُنْتَخَبِينَ الخِيَرَهْ

لَمَّا أَكْمَلَ مُرَادَهُ[5] خَتَمَ كِتَابَهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ.

---

(١) في الأصل: وأجلها. انظر المكودي بحاشية الملوي: ٢٤٨.

(٢) انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٨، اللسان: ٢/١٢٢٨ (خلص).

(٣) انظر اللسان: ٢/١١٧٣ (خصص)، شرح المكودي: ٢/٢٠٩.

(٤) انظر شرح المكودي: ٢/٢٠٩، اللسان: ٥/٣٦٦٦ (قضى).

(٥) في الأصل: مراه. انظر شرح المكودي: ٢/٢١٣.

و«الغُرّ»: جَمْعُ «أَغَرّ»، وَهُوَ نَعْتُ لـ«آله»، و«البَرَرَة»: جَمْعُ «بَارّ»[١]، و«المُنْتَخَبِيْنَ»: المُخْتَارِيْنَ[٢]، و«الخيَرَة»: المُخْتَارِيْن/ أَيْضاً[٣]، وَقَدْ صَرَّحَ الزُّبَيْدِيُّ: [٢٨٥/أ] بِأَنَّهُ مَصْدَرٌ[٤]، وَجَعَلَهُ الجَوْهَرِيُّ وَصَاحِبُ الخُلَاصَة: اسْماً، مِنْ قَوْلِكَ: اخْتَارَهُ اللَّهُ[٥].

فَعَلى مَا قَالَهُ الزُّبَيْدِيُّ: يَكُوْنُ نَعْتاً لـ«المُنْتَخَبِيْنَ»، لأَنَّ المَصْدَرَ يُوصَفُ به المُفْرَدُ والمُثَنَّى والمَجْمُوْعُ، وَقَدْ جَاءَ الإِخْبَارُ به عَنِ المُفْرَد، كَقَوْلِهِمْ: «مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللَّهُ - ﷺ - خِيَرَةُ اللَّه مِنْ خَلْقه، وخِيْرَةُ - أَيْضاً - بالتَّسْكِيْن»[٦].

تَمَّ الشَّرْحُ المُبَارَكُ، وَالحَمْدُ لله وَحْدَهُ، وَصَلى اللَّهُ عَلى مَنْ لا نَبيَّ بَعْدَهُ وآله وَصَحْبه، وَتَابعيْه وَحزْبه. وَاللَّهُ تَعَالى أَعْلَمُ بالصَّوَاب. وَكَانَ الفَرَاغُ مِنْ كِتَابَتِه في أَوَاخرِ جُمَادى الأُوْلى مِنْ شُهُوْرِ سَنَة ثَلاثيْنَ وَأَلْف.

الفَقِيْرُ: محمد بن عمر

وَنُقلَتْ هَذه النُّسْخَةُ اللَّطيْفَةُ مِنْ نُسْخَة المُصَنِّف، الَّتي هي للإِمَامِ الهُمَامِ، الفَاضلِ، الكَاملِ، الوَرِعِ، الزَّاهد، فَرِيْد عَصْرِه وأَوَانه، الشَّيْخ شَمْس الدِّيْن مُحَمَّد بن طُوْلُوْنَ الحَنَفيِّ، أَفَاضَ (اللَّهُ)[٧] عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاته، وَبَركَات عُلُوْمه في الدُّنْيَا والآخرَة يَا رَبَّ العَالَميْنَ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحميْنَ، يَا أَللَّهُ.

وَأَيْضاً قُوْبلَتْ[٨] هَذه النُّسْخَةُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَلى نُسْخَة المُصَنِّف، رَحمَهُ اللَّهُ تَعَالى وَرَضيَ عَنْهُ. اللَّهُمَّ انْفعنَا به، وفَهِّمْنَا مَعَاني دَقَائِق مَا فيْه يَا رَبَّ العَالَميْنَ.

---

(١) في الأصل: بارة. انظر شرح المكودي: ٢/٢١٣.

(٢) انظر شرح المكودي: ٢/٢١٣، اللسان: ٦/٤٣٧٣ (نخب).

(٣) انظر شرح المكودي: ٢/٢١٣، اللسان: ١٢٩٩-١٣٠٠ (خير).

(٤) انظر شرح المكودي: ٢/٢١٣، إعراب الألفية: ١٥٤.

(٥) قال الجوهري في الصحاح (٢/٦٥٢- خير): «والخيَرَةُ - مثال العنَبَة - : الاسم من قولنا: «اخْتَارَهُ اللَّهُ»، يقال: محمد خيَرَةُ الله من خلقه، وخيْرَةُ الله أيضاً - بالتسكين -». انتهى. وانظر شرح المكودي: ٢/٢١٣، إعراب الألفية: ١٥٤، اللسان: ٢/١٢٩٩ (خير).

(٦) قال الشاطبي - بعد أن نقل أنه اسم مصدر - : «ويحتمل أن يضبط (أي: الخيرة) هنا بفتح الخاء على أنه جمع «خير»، فقد حكى الفراء: «قوم خيرة بررة». انتهى. قال الأزهري: ولعله مثل «بررة»، وعلى كل تقدير فـ«الخيرة» نعت ثان لـ«صحبه» لا لـ«المنتخبين» خلافاً للمكودي. انظر شرح المكودي: ٢/٢١٢، إعراب الألفية: ١٥٤.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٨) في الأصل: وقوبلت.

فهرس شواهد القرآن الكريم

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النور

سورة الفرقان

سورة فاطر

سورة يس

سورة الصافات

سورة ص

سورة الزمر

سورة غافر

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الممتحنة

سورة المنافقون

سورة التغابن

سورة الطلاق

سورة التحريم

سورة الملك

سورة القلم

سورة الحاقة

سورة المعارج

سورة نوح

سورة الجن

سورة المزمل

سورة المدثر

سورة القيامة

سورة الإنسان

سورة المرسلات

انتهى

فهرس الحديث النبوي الشريف

انتهى

فهرس آثار الصحابة

انتهى

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

انتهى

فهرس شواهد الشعر

قافية الراء

قافية السين

قافية الصاد

قافية العين

قافية الفاء

قافية القاف

قافية الكاف

قافية اللام

قافية الميم

قافية النون

قافية الهاء

قافية الياء

فهرس شواهد الرجز

انتهى

فهرس الأعلام

انتهى

فهرس القبائل والطوائف

انتهى

فهرس البلدان والمواضع

انتهى

فهرس الكتب المذكورة في النص

فهرس المصادر والمراجع

(الهمزة)

١ - القرآن الكريم. أبيات المغني = شرح أبيات مغني اللبيب.

٢ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين تصنيف العلامة السيد محمد الحسيني الزبيدي (وبهامشه كتاب الإملاء عن إشكالات الإحياء). طبع دار الفكر - بيروت.

٣ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء المتوفى سنة ١١١٧هـ. تعليق: علي محمد الضباع. ملتزم الطبع والنشر: عبد الحميد أحمد حنفي بشارح المشهد الحسيني - القاهرة.

٤ - الإحكام في أصول الأحكام. تأليف الإمام سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي. تعليق: عبد الرزاق عفيفي. تصحيح: الشيخ عبد الله غديان وعلي الحمد الصالحي. الطبعة الأولى بتاريخ ٧/٨/١٣٨٧هـ.

٥ - أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ. تأليف: أبي العباس أحمد بن يوسف بن أحمد الدمشقي الشهير بالقرماني. عالم الكتب - بيروت - توزيع: مكتبة المتنبي بالقاهرة.

٦ - أخبار النحويين البصريين: تأليف: أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. اعتنى بنشره وتهذيبه: فريتس كرنكو. بيروت - المطبعة الكاثوليكية - باريس - بول كتنر.

٧ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ. تحقيق د. مصطفى أحمد النماس. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. مطبعة النسر الذهبي - القاهرة. الناشر مكتبة الخانجي.

٨ - الإرشاد إلى علم الإعراب تأليف: محمد بن أحمد بن عبد اللطيف الكيشي. رسالة ماجستير إعداد الطالب: أزمان إسماعيل أحمد. مودعة بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩ - الإرشاد الشافي. وهو الحاشية الكبرى للعلامة السيد محمد الدمنهوري على

متن الكافي في علمي العروض والقوافي لأبي العباس أحمد بن شعيب القنائي المتوفى سنة ٨٥٨هـ. الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م. ملتزم الطبع والنشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٠- إرشاد الطالب النبيل إلى ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل. تأليف: محمد البديري الدمياطي المتوفى سنة ١١٣١هـ. مخطوط بدار الكتب الوطنية - تونس (الصادقية) رقم ٧٩١٤.

١١- الأزمنة والأمكنة لأبي علي المرزوقي الأصفهاني. طبع بحيدر أباد الدكن سنة ١٣٣٢هـ.

١٢- الأزهية في علم الحروف. تاليف: علي بن محمد النحوي الهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - سوريا ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٣- أساس البلاغة. تاليف الإمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ. الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. بدار التنوير العربي - بيروت - لبنان.

١٤- الاستغناء في أحكام الاستثناء. تاليف شهاب الدين القرافي المتوفى سنة ٦٨٢هـ. تحقيق: د. طه حسين. مطبعة: الإرشاد - بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - الجمهورية العراقية.

١٥ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر. تحقيق علي محمد البجاوي. ملتزم الطبع والنشر: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها - القاهرة.

١٦ - أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري (٥٥٥ - ٦٣٠هـ). تحقيق وتعليق: د. محمد إبراهم البنا، ومحمد أحمد عاشور، ومحمود عبد الوهاب فايد. طبع دار الشعب.

١٧ - أسرار العربية. تاليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣ - ٥٧٧هـ). تحقيق محمد بهجت العطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

١٨ - أسرار النحو. لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، المتوفى سنة ٩٤٠هـ. تحقيق أحمد حسن حامد. منشورات دار الفكر - عمان - الأردن.

٢٠ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبي المحاسن عبد الباقي بن علي اليمني. نسخة مصورة بدار الكتب المصرية برقم ١١٩٥٩ / ح.

٢١ - الأشباه والنظائر في النحو. ألفه أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة - القاهرة سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

٢٢ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني. طبع في مصر سنة ١٣٥٨هـ ١٩٣٩م.

٢٣ - الإصابة في تمييز الصحابة. تاليف ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (٧٧٣هـ-٧٥٢هـ) تحقيق علي محمد البجاوي. ملتزم الطبع: دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة ١٩٧١م.

٢٤- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي. تاليف: عبد الله بن السيد البطليوسي (٤٤٤-٥٢١هـ). تحقيق د. حمزة عبد الله النشرتي. الناشر: دار المريخ - الرياض - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٥- إصلاح النطق لابن السكيت (١٨٦ - ٢٤٤هـ). شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون. الطبعة الثالثة ١٩٧٠هـ - دار المعارف بمصر.

٢٦ - الأصمعيات - اختيار الأصمعي (ابن سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ١٢٢هـ - ٢١٦هـ) تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف - القاهرة سنة ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

٢٧ - كتاب الأصنام عن أبي المنذر هشام بن السائب الكلبي. تحقيق الأستاذ أحمد زكي. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٤٣هـ -١٩٢٤م. الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة.

٢٨ - الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦هـ. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. مؤسسة الرسال - بيروت - لبنان.

٢٩ - الاعتماد في نظائر الظاء والضاد. تاليف جمال الدين محمد بن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ. ويليه: فائت نظائر الظاء والضاد. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م. مؤسسة الرسالة / بيروت - لبنان.

٣٠ – إعراب الألفية المسمى: تمرين الطلاب في صناعة للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري. (وبهامشه شرح الشيخ خالد المسمى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للعلامة ابن هشام الأنصاري). طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣١ – إعراب القرآن. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية.

٣٢ – إعراب القرآن (المنسوب للزجاج). تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري. الناشرون: دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري (القاهرة)، دار الكتاب اللبناني (بيروت). الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م. مطبعة نهضة مصر.

٣٣– الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين/ بيروت – لبنان – الطبعة السادس – نوفمبر – تشرين الثاني – ١٩٨٤م.

٣٤ – أعلام النساء لعمر رضا كحالة. طبع في دمشق سنة ١٣٥٩هـ.

٣٥ – الأغاني لأبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني (ت: ٣٥٦هـ). مطبعة التقدم ١٣٢٣هـ/ القاهرة.

٣٦ – الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي المتوفى سنة ٤٨٧هـ. تحقيق: سعيد الأفغاني. الطبعة الثالثة: ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م. مؤسسة الرسالة/ بيروت.

٣٧ – كتاب الأفعال. تأليف أبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي. تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، و: د. محمد مهدي علام. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

٣٨ – كتاب الأفعال. تأليف أبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع المتوفى سنة ٥١٥هـ. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م/ عالم الكتب بيروت.

٣٩ – ألفية الآثاري (كفاية الكلام في إعراب الكلام). صنعة: زين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري (٧٦٥هـ – ٨٢٨هـ) تحقيق: د. زهير زاهد، والأستاذ هلال ناجي. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م. مكتبة النهضة العربية/ عالم الكتب – بيروت.

٤٠ – ألفية ابن مالك في النحو والصرف. (وبهامشها تدقيق العلماء الأعلام: ابن عقيل، والمكودي، والسجاعي، والأشموني، والجرجاوي، والخضري، والصبان

على الألفية). جمعها الحاج موسى بن محمد الداغستاني. ملتزم الطبع والنشر: مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز. المطبعة النموذجية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٤١ - الأمالي. تأليف أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي. ومعه الذيل والنوادر وكتاب التنبيه لأبي عبيد البكري. مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة. الطبعة الثانية ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

٤٢ - أمالي الزجاجي. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ. ملتزم الطبع والنشر: المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع/ القاهرة.

٤٣ - أمالي السهيلي. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ٥٠٨هـ - ٥٨١هـ. في النحو واللغة والحديث والفقه. تحقيق: محمد إبراهيم البنا. مطبعة السعادة - القاهرة -.

٤٤ - الأمالي الشجرية. تأليف: ابن الشجري. طبعة حيدر أباد الدكن ١٣٤٩هـ.

٤٥- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد). للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (٣٥٥-٤٣٦هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٦- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب ٥٧٠هـ -٦٤٦هـ. تحقيق: هادي حسن حمودي. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م. عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية.

٤٧ - إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٤٨ - إنباه الرواة على إنباه النحاة للقفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٢م، ١٩٥٥م، ١٩٧٣م.

٤٩ - الأنساب للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢هـ . طبع بمساعدة وزارة المعارف والشؤون الثقافية للحكومة الهندية العالية. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن.

٥٠ - الأنساب لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني. طبعة لجنة تذكار جيب بالزنكوغراف سنة ١٩١٢م.

٥١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تاليف الشيخ أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٢ - الأنموذج في النحو للزمخشري. ومعه نزهة الطرف في علم الصرف للميداني، والإعراب في قواعد الإعراب لابن هشام. طبع: دار الآفاق الجديدة - بيروت. الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة.

٥٣ - أهدى سبيل إلى علمي الخليل. تاليف: الأستاذ محمود مصطفى. الطبعة التاسعة عشر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. يطلب من مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر - القاهرة -.

٥٤ - أوجز المسالك إلى موطأ مالك. تاليف العلامة محمد بن زكريا الكاندهلوي. الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م. مطبعة السعاد - القاهرة -.

٥٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ. ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك تاليف عبد المعتال الصعيدي. ملتزم الطبع والنشر: مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز - المطبعة النموذجية - القاهرة.

٥٦ - إيضاح شواهد الإيضاح. تاليف: أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس الهجري). دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م. دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٥٧ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ). تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. (الجزء الأول) الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م. مطبعة دار التاليف بمصر.

٥٨ - الإيضاح في شرح المفصل للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المتوفى سنة ٦٤٦هـ. تحقيق: د. موسى بناي العليلي. مطبعة العاني - بغداد - ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - إحياء التراث الإسلامي - العراق.

٥٩ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني. دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٠ – الإيناس بعلم الأنساب. جمع الوزير ابن المغربي أبي القاسم الحسين بن علي ابن الحسين. تحقيق إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصري – القاهرة – دار الكتاب اللبناني – بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

البـاء

٦١ – بدائع الزهور في وقائع الدهور. تأليف: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي. تحقيق: محمد مصطفى. الناشر: فرانز شتاينر فيسبادن. الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣ – القاهرة –.

٦٢ – بدائع الصنائع. لعلاء الدين الكاساني. الطبعة الثانية ١٩٨٦م. دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٦٣– البداية والنهاية للحافظ ابن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ. الطبعة الثانية: ١٩٧٧م. الناشر: مكتبة المعارف – بيروت –.

٦٤ – البدء والتاريخ المنسوب لأحمد بن سهل البلخي، وهو لمظهر بن طاهر المقدسي طبع في سالون ١٩١٦م.

٦٥ – بديعيات الآثاري. نظم زين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري (٧٦٥ – ٨٢٨هـ). تحقيق: هلال ناجي. مطبعة وزارة الأوقاف – بغداد – الجمهورية العراقية ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٦٦ – البغداديات (المسائل المشكلة) لأبي علي الفارسي (٢٨٨هـ – ٣٧٧هـ). تحقيق: صلاح الدين عبد الله السكاوي. مطبعة العاني – بغداد. إحياء التراث الإسلامي – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – الجمهورية العراقية.

٦٧– بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة. تاليف عبد المعتال الصعيدي. المطبعة النموذجية – القاهرة –. ملتزم الطبع والنشر: مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز.

٦٨ – بغية المسالك على ألفية ابن مالك. تاليف: بركات بن عبد الرحمن بن باديس. مخطوط بدار الكتب الوطنية/ تونس (الصادقية) رقم: ٧٩١٥. (جزء مفرد من أول الكتاب إلى باب التعجب).

٦٩– بغية الوعاة في طبقات اللغويين النحاة، لجلال الدين السيوطي، طبع في مصر ١٣٢٦هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (جزآن) للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى. طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.

٧٠ – البلغة في أئمة اللغة للفيروز أبادي. طبعة دمشق ١٩٧٢م.
٧١ – البهجة المرضية في شرح الألفية للعلامة جلال الدين السيوطي. (بهامش شرح الألفية لزيني دحلان). دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٧٢ – البيان في غريب إعراب القرآن. تأليف: أبو البركات بن الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. مراجعة: مصطفى السقا. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
٧٣ – البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٠هـ–٢٥٥هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م. مطبعة المدني – المؤسسة السعودية بمصر. الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.
٧٤ – البيان والتبيين للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. لجنة التأليف ١٣٨١هـ.

التاء

٧٥ – تاج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي. الناشر: دار ليبيا للنشر والتوزيع – بنغازي –.
٧٦ – تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى. رسالة دكتوراه أعدها الطالب نوري ياسين حسين، مودعة في كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٧٧ – تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان. طبع بمصر سنة ١٩١٣ – ١٩١٤م.
٧٨ – تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. الأصل (ترجمة الأستاذ: علي شوشان، دار الأمم للترجمة – القاهرة). طبع في ليدن سنة ١٩٤٩م. – تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. الملحق (ترجمة الأستاذ: علي شوشان، دار الأمم للترجمة – القاهرة). طبع في ليدن سنة ١٩٣٨م. – تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. نقله إلى العربية د. السيد يعقوب بكرود. رمضان عبد التواب. الطبعة الثانية ١٩٧٧م – دار المعارف – القاهرة.
٧٩ – تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام: للذهبي. طبع في مصر.
٨٠ – تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. طبع بمصر سنة ١٣٤٩هـ.
٨١ – تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين. المجلد الثاني الجزء الثاني. الشعر إلى حوالي سنة ٤٣٠هـ (العصر الجاهلي). نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي. راجع الترجمة د. عرفة مصطفى، د. سعيد عبد الرحيم. ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م. المملكة العربية السعودية – وزارة التعليم العالي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٨٢ – تاريخ الخلفاء. تاليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى ٩١١هـ. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى سنة ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م. مطبعة السعادة بمصر.

٨٣ – تاريخ دول الإسلام. تاليف: رزق الله منقريوس الصدفي. مطبعة الهلال سنة ١٣٤٤هـ – ١٩٢٣م – القاهرة.

٨٤ – تاريخ سورية ولبنان وفلسطين. تاليف: د. فيليب حتي. ترجمة: د. كمال اليازجي. أشرف على مراجعته وتحريره د. جبرائيل جبور. الطبعة الثانية ١٩٧٢م، دار الثقافة – بيروت –.

٨٥ – تاريخ ابن الوردي: لعمر بن المظفر بن الوردي سماه «تتمة المختصر في أخبار البشر». طبع في مصر سنة ١٢٨٥هـ.

٨٦ – تاريخ اليعقوبي: لأحمد بن إسحاق بن واضح اليعقوبي. طبعة النجف سنة ١٣٥٨هـ.

٨٧ – التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع). تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين – المملكة العربية السعودية – جامعة أم القرى – طبع دار الفكر – دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٨٨ – التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين. تأليف أبي البقاء العكبري (٥٣٨ –٦١٦هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م. دار العرب الإسلامي – بيروت – لبنان.

٨٩ – تجريد أسماء الصحابة. تأليف الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. تصحيح: صالحة عبد الحكيم شرف الدين. طبع شرف الدين الكتبي وأولاده – الهند – بومباي ١٣٨٩هـ– ١٩٦٩م.

٩٠ – التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية. تأليف العلامة أحمد بن محمد المقري المغربي (من أول باب الحال إلى آخر باب نوني التوكيد) دراسة وتحقيق. رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية (جامعة الأزهر – أسيوط) للحصول على درجة التخصص الماجستير في اللغويات بإشراف أ. د. حسين البدري النادي. إعداد: إبراهيم عمر محمد حسين ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٩١ – تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. تصنيف: جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري. الشهير بابن هشام الأنصاري المتوفى سنة

٧٦١هـ. تحقيق وتعليق: د. عباس مصطفى الصالحي. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٩٢- تذكرة الموضوعات للعلامة محمد بن علي الهندي الفتني المتوفى سنة ٩٨٦هـ. (وفي ذيلها قانون الموضوعات والضعفاء للعلامة المذكور). أعيد طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ. بيروت - لبنان.

٩٣- تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥هـ). تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٩٤ - الترغيب والترهيب من الحديث الشريف. تأليف الإمام عبد العظيم بن عبد القوي المنذري المتوفى سنة ٦٥٦هـ. تحقيق محمد عمارة. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- التصريح على التوضيح = شرح التصريح على التوضيح.

٩٥ - التعريفات للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٩٦ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للعلامة بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المعروف بالدماميني المالكي السكندري المتوفى سنة ٨٣٧هـ. مخطوط في المكتبة الأزهرية رقم (١٠٥٧) ٣٧٥١ نحو - القاهرة -.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد تأليف: الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣-٨٢٧هـ) (الجزء الأول منه). تحقيق: محمد ابن عبد الرحمن بن محمد المفدى بإشراف الأستاذ الدكتور - محمد رفعت محمود فتح الله ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م. رسالة دكتوراه، مودعة بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر برقم ١٣١١/١٣١٣.

٩٧- تفسير البحر المحيط. لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي المتوفى سنة ٧٥٤هـ. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٩٨- تفسير البغوي المعروف بمعالم التنزيل لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ. إعداد وتحقيق: خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار.

٩٩- تفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي. دار صادر - بيروت -.

١٠٠- تفسير الخازن المسمى: لباب التأويل في معاني التنزيل لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن. الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م. طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٠١- تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم. لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي المتوفى سنة ٩٥١هـ. الناشر - دار المصحف. مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد - القاهرة.

١٠٢- تفسير غريب القرآن. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣- ٢٧٦هـ). تحقيق السيد أحمد صقر. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١٠٣- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. مصورة عن طبعة دار الكتب. الجمهورية العربية المتحدة - وزارة الثقافة. الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٠٤- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي. الطبعة الثالثة. دار إحياء التراث العربي - بيروت -.

١٠٥- تفسر النهر الماد من البحر لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٥٤هـ. بهامش تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، المتوفى سنة ٧٥٤هـ. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠٦- تقويم البلدان. تاليف السلطان الملك عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر المعروف بأبي الفداء صاحب حماة المتوفى سنة ٧٣٢هـ. اعتنى بتصحيحه وطبعه: رينود، والبارون ماك كوكين ديسلان. طبع في مدينة باريس بدار الطباعة السلطانية. يطلب من مكتبة المثنى ببغداد ومؤسسة الخانجي بمصر.

١٠٧- التكملة لابن الأبار. طبعة القاهرة ١٩٥٦م.

١٠٨- كتاب التكملة لأبي علي الفارسي. تحقيق د. كاظم بحر المرجان. طبع بمطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل - الجمهورية العراقية ١٩٨١م - ١٤٠١هـ.

١٠٩- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للإمام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ. عني بتصحيحه السيد عبد الله هاشم اليماني المدني بالمدينة المنورة - الحجاز. ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١١٠- التنبيهات لعلي بن حمزة. تحقيق عبد العزيز اليمني الراجكوتي. طبع دار المعارف - القاهرة -.

١١١- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١١٢- تنوير المقياس من تفسير ابن عباس. الناشر: مكتبة الجمهورية العربية لصاحبها: عبد الفتاح عبد الحميد مراد، الأزهر - القاهرة -.

١١٣- تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار (مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه). تأليف محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ. تحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد. مطابع الصفا. مكة المكرمة ١٤٠٠هـ.

١١٤- تهذيب الأسماء واللغات للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ. يطلب من دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١١٥- تهذيب تاريخ ابن عساكر لعبد القادر بدران. طبع منه سبعة أجزاء في دمشق ١٣٢٩هـ - ١٣٥١هـ.

١١٦- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢هـ - ٣٧٠هـ). تحقيق عبد السلام هارون، ومحمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والترجمة. مطابع سجل العرب - القاهرة -.

١١٧- توجيه اللمع لابن الخباز. إعداد: د. فايز زكي محمد دياب. إشراف أ. د. أحمد حسن كحيل. أ. د. محمد رفعت محمود فتح الله. رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية - الأزهر ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١١٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩هـ. شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان. الطبعة الثانية. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة -.

١١٩ - التوطئة لأبي علي الشلوبيني. دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع. مطابع سجل العرب - القاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

الجيم

١٢٠ - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير. تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. - بيروت - لبنان.

١٢١ - الجامع الصغير في النحو لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري. تحقيق د. أحمد محمود الهرميل. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م. مطبعة دار التأليف القاهرة.

١٢٢ - الجبال والأمكنة والمياه لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي. مطبعة السعدون - بغداد - ١٩٦٨م.

١٢٣- جلاء الإفهام في الصلاة على خير الأنام للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي، ثم الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ. دار الطباعة المحمدية - القاهرة -.

١٢٤- جمع الجوامع أو الجامع الكبير للعلامة الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٨٤٩هـ-٩١١هـ). نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث قوله، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٢٥- الجمل: لعبد القاهر الجرجاني. دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٢٦- الجمل في النحو. صنفه: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠هـ. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة - دار الأمل - إربد - الأردن. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٢٧- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي. مطبعة بولاق - الطبعة الأولى: ١٣٠٨هـ.

١٢٨- جمهرة الأمثال: تأليف الأديب الشيخ أبي هلال العسكري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش. ملتزم الطبع والنشر: المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة -. الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

١٢٩- جمهرة أنساب العرب لأبي محمد علي بن سعيد بن حزم الأندلسي. مطبعة دار المعارف سنة ١٩٤٨م - مصر - القاهرة.

١٣٠- جمهرة اللغة. تأليف الشيخ أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري المتوفى سنة ٣٢١هـ. الطبعة الأولى سنة ١٣٤٥هـ. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة ببلدة حيدر أباد الدكن.

١٣١- جمهرة النسب لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي المتوفى سنة ٢٠٤هـ. (رواية السكري عن ابن حبيب). تحقيق د. ناجي حسن. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية -.

١٣٢- جنى الجناس لجلال الدين السيوطي. تحقيق: د. محمد علي رزق الخفاجي. المطبعة الفنية ١٩٨٦م. الناشر: الدار الفنية للطباعة والنشر.

١٣٣- الجنى الداني في حروف المعاني: صنعة الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل. منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.

١٣٤- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب. لعلاء الدين الأربلي. شرح وتحقيق: د. حامد أحمد نيل. مطبعة السعادة - توزيع مكتبة النهضة المصرية -.

١٣٥- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد القرشي. طبع في حيدر أباد سنة ١٣٣٢هـ.

الحـاء

١٣٦- حاشية أحمد بن أحمد السجاعي المتوفى سنة ١١٩٧هـ على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري. الطبعة الأخير - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

١٣٧- حاشية الشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهري المتوفى سنة ١١٨١هـ على شرح المكودي للألفية. الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٣٨ - حاشية العلامة حسن العطار المتوفى سنة ١٢٥٠هـ على شرح الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ. الطبعة الثانية ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٣٩ - حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

١٤٠ - حاشية الخضري على ابن عقيل للعلامة الشيخ محمد الخضري على شرح المحقق ابن عقيل على ألفية ابن مالك رحمهم الله آمين. (وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور). طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية - لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٤١- حاشية الدسوقي (مصطفى محمد عرفة) وبهامشه متن مغني اللبيب للإمام ابن هشام الأنصاري. ملتزم الطبع والنشر - مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني.

١٤٢- حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى سنة ٥٣٨هـ). طبع انتشارات أقتاب نهران.

١٤٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. ملتزم الطبع والنشر: أصحاب دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٤٤- حاشية فتح الجليل للعلامة الشيخ أحمد السجاعي على شرح ابن عقيل على متن الألفية للإمام ابن مالك. طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٤٥- حاشية العلامة يس بن زين الدين العليمي الحمصي على شرح التصريح. طبع دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه. - حاشية يس بن زين الدين الحمصي الشافعي المتوفى سنة ١٠٦١هـ. على شرح الفاكهي لقطر الندى. طبع شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الثانية: ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

١٤٦ - حجة القراءات للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

١٤٧ - حروف المعاني. صنعة أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠هـ. تحقيق: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة - دار الأمل - إربد - الأردن. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٤٨- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي. طبع بمصر سنة ١٢٩٩هـ.

١٤٩ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو (٤٣٨-٥٢٨هـ). دراسة د. محمد إبراهيم البنا. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م. دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة -.

١٥٠- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي (٤٤٤-٥٢١هـ). دراسة وتحقيق: د. مصطفى إمام. الطبعة الأولى ١٩٧٩م. مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع. توزيع - مكتبة المتنبي - القاهرة.

١٥١- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني. الطبعة الرابعة ١٩٨٥م. دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

١٥٢ - حياة الحيوان الكبرى لكمال الدين محمد بن موسى الدميري (٧٤٢هـ - ٨٠٨هـ). ويليه عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات للعلامة زكريا بن محمد بن محمود القزويني (٦٠٠ - ٦٨٢هـ). مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٥٣- الحيوان للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. مصطفى البابي الحلبي وشركاه ١٣٥٧هـ - ١٣٦٦هـ.

الخـاء

١٥٤ - الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

١٥٥- الخطط التوفيقية الجديدة لعلي مبارك. طبع بمصر سنة ١٣٠٤ - ١٣٠٦هـ.

١٥٦ - خطط الشام. تأليف محمد كرد علي. دار العلم للملايين - بيروت.

١٥٧- خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأحمد بن عبد الله الخزرجي. طبع بمصر سنة ١٣٢٢هـ.

الـدال

١٥٨- دائرة المعارف المسماة بمقتبس الأثر ومجدد ما دثر. تأليف الشيخ محمد الحسين الأعلمي المرجاني الحائري. من منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. الطبعة الأولى: ١٩٧١م - ١٣٩١هـ. طهران - بيروت.

١٥٩- دائرة المعارف (قاموس عام لكل فن ومطلب). تأليف: بطرس البستاني. دار المعرفة - بيروت - لبنان.

١٦٠- دائرة المعارف الإسلامية (أصدر بالألمانية والإنكليزية والفرنسية، واعتمد في الترجمة العربية على الأصلين الإنكليزي والفرنسي). يصدرها باللغة العربية: أحمد الشنتناوي، وإبراهيم زكي خورشيد. وعبد الحميد يونس. دار الفكر - بيروت.

١٦١ - الدرة الألفية في علم العربية المعروفة بألفية ابن معطي. نظم زين الدين أبي زكريا يحيى بن عبد النور الزواوي الجزائري المعروف بابن معطي المتوفى سنة ٦٢٨هـ. مخطوط في معهد المخطوطات العربية تحت رقم (٤٨) نحو.

١٦٢ - الدرة المضية في شرح الألفية للأنباسي (النصف الثاني من الجزء الأول). دراسة وتحقيق. رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية (جامعة الأزهر - أسيوط) لنيل درجة التخصص «الماجستير» في اللغويات، بإشراف أ. د. عبد الرحمن علي سليمان. إعداد: أحمد بن عبد الحميد خليل أحمد ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

١٦٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. تاليف شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ. تحقيق: محمد سيد جاد الحق. دار الكتب الحديثة - القاهرة.

١٦٤ - الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية. تاليف الفاضل أحمد بن الأمين الشنقيطي. الطبعة الثانية: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

١٦٥ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. طبع بنفقة: المكتبة الجعفرية، والمكتبة الإسلامية بطهران، ودار الكتب العراقية ببغداد - جمادى الأولى سنة ١٣٧٧هـ. طبع بالأوفست في المطبعة الإسلامية بطهران.

١٦٦ - دمية القصر وعصرة أهل العصر للباخرزي. طبعة راغب النفاخ حلب - سوريا - ١٩٣٠م.

١٦٧ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (المالكي) لابن فرحون. طبع بمصر سنة ١٣٢٩هـ و١٣٥١هـ.

١٦٨ - ديوان إبراهيم بن هرمة. تحقيق: محمد جبار المعيبد. مطبعة الآداب بالنجف - العراق - ١٣٨٨هـ.

١٦٩ - ديوان الأحوص بن محمد الأنصاري. جمع وتحقيق: د. إبراهيم السامرائي. مطبعة النعمان - النجف ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

١٧٠ - ديوان الأدب. تاليف أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي المتوفى سنة ٣٥٠هـ. تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. إبراهيم أنيس. مطبعة الأمانة - القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

١٧١- ديوان الأعشى. الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس الأعشى. تحقيق: رودلف جاير. فينا ١٩٢٧م.

١٧٢- ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. سلسلة ذخائر العرب.

مطبعة دار المعارف ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار المعارف - القاهرة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

١٧٣- ديوان أميّة بن أبي الصلت. الطبعة الأولى - المطبعة الوطنية - بيروت ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م.

١٧٤- ديوان أوس بن حجر. تحقيق: محمد يوسف نجم. بيروت - ١٣٨٠هـ.

١٧٥- ديوان تأبط شراً وأخباره. جمع وتحقيق وشرح: علي ذي الفقار شاكر. دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- ديوان جرير - شرح ديوان جرير.

١٧٦- ديوان جميل بن معمر العذري. تحقيق: د. حسين نصار. دار مصر للطباعة سنة ١٩٦٧م.

١٧٧- ديوان حاتم الطائي (من مجموع خمسة دواوين). مطبعة الوهبية ١٢٩٣هـ.

١٧٨- ديوان حسان بن ثابت. شرح البرقوقي. مطبعة الرحمانية ١٣٤٧هـ.

١٧٩- ديوان حميد بن ثور. تحقيق: عبد العزيز الميمني. دار الكتب: ١٣٦٩هـ.

١٨٠- ديوان أبي دؤاد الإيادي. تحقيق: الأستاذ فون غرنباوم. دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٩م.

١٨١- ديوان ابن الدمينة. تحقيق: أحمد راتب النفاخ. مكتبة دار العروبة - القاهرة سنة ١٣٧٨هـ.

١٨٢- ديوان ذي الرمة. تحقيق: كارليل هنري هيس. كمبردج ١٩١٩م - ديوان ذي الرمة. الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - دمشق.

١٨٣- ديوان رؤبة بن العجاج. جمع وليم بن الورد ليبسك. طبع سنة ١٩٠٣م. - ديوان رؤبة بن العجاج. اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي. منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت -. الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

١٨٤- ديوان زهير بن أبي سلمى. دار الكتب ١٣٦٣هـ.

١٨٥- ديوان سلامة بن جندل. تحقيق: لويس شيخو. - بيروت - ١٩١٠م.

١٨٦- ديوان الإمام الشافعي لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ. جمعه وعلق عليه: محمد عفيف الزعبي. مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت. دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة - بيروت - لبنان. الطبعة الثالثة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٤م.

١٨٧- ديوان الشريف الرضي. بعناية: محمد سليم اللبابيدي. طبع الأدبية - بيروت ١٣٠٩هـ.

١٨٨- ديوان أبي طالب. مخطوط بدار الكتب المصرية ٣٨ ش. - ديوان أبي طالب (المسمى غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب). تحقيق: الشيخ محمد خليل الخطيب. مطبعة الشعراوي - القاهرة.

١٨٩- ديوان طرفة بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي. قازان - ١٩٠٩م.

١٩٠- ديوان الطرماح. تحقيق: ف. كرنكو. ليدن ١٩٢٧م.

١٩١- ديوان طفيل الغنوي (رواية السجستاني عن الأصمعي). تحقيق. ف. كرنكو. مطبعة جب. لندن. ١٩٢٧م.

١٩٢- ديوان العباس بن الأحنف. تحقيق: عاتكة الخزرجي. دار الكتب ١٣٧٣هـ.

١٩٣ - ديوان العباس بن مرداس السلمي. جمعه وحققه د. يحيى الجبوري. وزارة الثقافة والإعلام. المؤسسة العامة للصحافة والطباعة - دار الجمهورية - بغداد - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

١٩٤- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق محمد نجم. بيروت ١٣٧٨هـ.

١٩٥- ديوان العجاج. بعناية وليم بن الورد. ليبسك ١٩٠٣م.

١٩٦- ديوان عدي بن زيد العبادي. تحقيق: محمد بن عبد الجبار المعيبد. بغداد ١٩٦٥م.

١٩٧- ديوان العرجي. تحقيق: خضر الطائي ورشيد العبيدي. الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م. الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدودة - بغداد - العراق.

١٩٨- ديوان الإمام علي رضي الله عنه. (ديوان شعر إمام البلغاء الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه). تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي. طبع دار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

١٩٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة المدني سنة ١٣٨٤هـ- القاهرة.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة ١٣٧١هـ.

- ديوان الفرزدق = شرح ديوان الفرزدق.

٢٠٠- ديوان القطامي. تحقيق: ج. بارت. ليدن ١٩٠٢م.

٢٠١- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق ناصر الدين الأسد. مطبعة المدني ١٩٦٢م.

٢٠٢- ديوان كثير عزة. جمع وشرح: د. إحسان عباس. نشر وتوزيع: دار الثقافة. بيروت - لبنان - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٢٠٣- ديوان لبيد بن ربيعة. تحقيق: إحسان عباس. الكويت: ١٩٦٢م.
٢٠٤- ديوان المتلمس. مخطوطة الشنقيطي. بدار الكتب ٥٩٨ أدب ش. - ديوان المتلمس. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. الشركة المصرية للطباعة ١٩٧٠م.
٢٠٥- ديوان مجنون ليلى. تحقيق: عبد الستار فراج. طبع دار مصر - ١٣٨٢هـ.
٢٠٦- ديوان مسكين الدارمي. تحقيق: خليل العطية، وعبد الله الجبوري. طبع دار البصري ببغداد - العراق - ١٣٨٩هـ.
٢٠٧- ديوان المعاني للإمام اللغوي أبي هلال العسكري. عنيت بنشره مكتبة القدس - القاهرة ١٣٥٢هـ.
٢٠٨- ديوات النابغة الذبياني (مجموع خمسة دواوين). مطبعة الوهبية ١٢٩٣هـ.
٢٠٩- ديوان أبي نواس (الحسن بن هانىء). تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
٢١٠- ديوان الهذليين. طبعة دار الكتب - نشر الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م.

الــذال

٢١١- الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك: رسالة للمقريزي. طبعت في مصر سنة ١٩٥٥م.
٢١٢- الذيل والتكملة لابن عبد الملك. طبعة بيروت. - الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة. تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي. تحقيق: إحسان عباس. دار الثقافة - بيروت - لبنان. ١٩٦٥م.

الـــراء

٢١٣- الرائد الخبير لموارد الجامع الصغير شرح العلامة فخر الدين عبد الغفار إبراهيم العلوي على الجامع الصغير لابن هشام. مخطوط بالمكتبة الأزهرية رقم (٧٤٨) ٥٣٧٧.
٢١٤- الرسالة الكبرى على البسملة للعلامة أبي العرفان الشيخ محمد بن علي الصبان وبهامشها الرسالة المسماة بإحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد للشيخ إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري. الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية لمالكها ومديرها السيد عمر حسين الخشاب. سنة ١٣٢٥هـ.

٢١٥- الرسالة المستطرفة. لمحمد بن جعفر الكتاني. طبعت في بيروت سنة ١٣٢٢هـ.

٢١٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢هـ. تحقيق: أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. مطبعة زيد بن ثابت - دمشق.

٢١٧- رغبة الآمل من كتاب الكامل لسيد بن علي المرصفي. طبع في مصر سنة ١٣٤٦ - ١٣٤٨هـ.

٢١٨- روح المعاني تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمفتي بغداد العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي المتوفى سنة ١٢٧٠هـ. إدارة الطباعة المنيرية - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان. الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢١٩- الروض الآنف في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة النبوية لابن هشام: لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. طبع بمصر سنة ١٣٣٢هـ= ١٩١٤م.

٢٢٠- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. تأليف: الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني. تحقيق: أسد الله إسماعيليان - تهران.

٢٢١- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين. للإمام الحافظ محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ. تحقيق: مصطفى محمد عمارة. طبع - عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.

الـــزاي

٢٢٢- الزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله الناس. تأليف: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم المتوفى سنة ٣٣٧هـ. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٥٧ لغة.

٢٢٣- زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسي. تحقيق: محمد حجي، ود. محمد الأخضر. الشركة الجديدة - دار الثقافة - الدار البيضاء. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

السين

٢٢٤- السراج المنير شرح الجامع الصغير لابن هشام. تأليف: شرف الدين أبي الفداء إسماعيل بن إبراهيم العلوي الزبيدي. مخطوط بمعهد المخطوطات العربية رقم: ٥٣ نحو.

٢٢٥- سر صناعة الإعراب. تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ. دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي. دار القلم - دمشق - سوريا. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٢٦- سمط اللآلئ: للأويني. تحقيق: عبد العزيز الميمني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.

٢٢٧- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن سورة (٢٠٩ - ٢٧٩هـ). تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر. ملتزم الطبع والنشر: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢٢٨- سنن الدارمي. تأليف الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي المولود سنة ١٨١هـ والمتوفى سنة ٢٥٥هـ. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني. شركة الطباعة الفنية المتحدة - القاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٢٢٩- سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي. (ومعه كتاب معالم السنن للخطابي). إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد. دار الحديث: حمص سوريا. الطبعة الأولى ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٢٣٠- السنن الكبرى لإمام المحدثين أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي. طبع دار الفكر - بيروت.

٢٣١- سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧هـ - ٢٧٥هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٢٣٢ - سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الأولى المفهرسة - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٢٣٣ - سيبويه والضرورة الشعرية. تأليف د. إبراهيم حسن إبراهيم. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. مطبعة حسان - القاهرة.

٢٣٤ - السيرة النبوية للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧١٠- ٧٧٤هـ). تحقيق مصطفى عبد الواحد. طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٢٣٥ - السيرة النبوية لابن هشام. تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - ١٣٥٥-١٩٣٦م.

الشين

٢٣٦ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. تاليف العلامة محمد بن محمد مخلوف. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان. طبعة جديدة بالأوفست عن الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ المطبعة السلفية ومكتبتها.

٢٣٧ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب للمؤرخ أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩هـ. المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

- شذور الذهب = شرح شذور الذهب.

٢٣٨ - شرح أبيات سيبويه. تاليف: أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ. تحقيق: أحمد خطاب. مطابع المكتبة العربية - حلب -. الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٣٩ - شرح أبيات سيبويه لأبي محمد بن يوسف بن أبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٨٥هـ. تحقيق: د. محمد علي سلطاني. دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت.

٢٤٠ - شرح أبيات مغني اللبيب. صنعة عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠-١٠٩٣هـ). تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث. دمشق - بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢٤١ - شرح أبيات المفصل والمتوسط للسيد الشريف الجرجاني. دراسة وتحقيق: عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي. رسالة ماجستير مودعة بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٤٢- شرح الأزهرية في علم العربية. تاليف الشيخ خالد بن أبي بكر الأزهري الجرجاوي الشافعي المتوفى سنة ٩٠٥هـ. الطبعة الثانية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٢٤٣- شرح أشعار الهذليين للسكري. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ومحمود شاكر. مكتبة دار العروبة سنة ١٣٨٤هـ القاهرة.

٢٤٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٤٥- شرح ألفية ابن مالك لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي. مخطوط في المكتبة الأزهرية. الرقم العام: ١٥٨٥٦ - الرقم

الخاص: ١٤٨٧. شرح الألفية للإمام أبي إسحاق الشاطبي (الجزء الرابع) تحقيق ودراسة. رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية (جامعة الأزهر – القاهرة) لنيل درجة الدكتوراه في اللغويات – إعداد: بسيوني سعد أحمد لبن. إشراف أ. د. إبراهيم عبد الرزاق البسيوني – أستاذ النحو والصرف ورئيس قسم اللغويات. ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

– شرح ألفية ابن مالك للمرادي = توضيح المقاصد والمسالك.

٢٤٦– شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (صاحب الألفية). تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل – بيروت.

٢٤٧– شرح الأنموذج للزمخشري. تأليف محمد بن عبد الله الأرديلي. مخطوط في مكتبة الإسكندرية رقم ٤٨٨٣ /د على ٥٣٣٣ .

٢٤٨– شرح البيجوري على الجوهرة المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد. تأليف الإمام إبراهيم البيجوري. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

٢٤٩– شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق: الدكتور – عبد الرحمن السيد (الجزء الأول). الطبعة الأولى – توزيع: مكتبة الأنجلو المصرية. – شرح التسهيل لابن مالك مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٠) نحو ش.

٢٥٠– شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري. دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٥١ – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (٥٩٨–٦٦٩هـ). الشرح الكبير. تحقيق: د. صاحب أبو جناح. طبع بمطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – العراق – بغداد.

٢٥٢– شرح جمل الزجاجي. تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة ٧٦١هـ. دراسة وتحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله. عالم الكتب بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢٥٣ – شرح الجمل الصغير لابن عصفور. مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٧) نحو حليم.

٢٥٤- شرح دحلان لألفية ابن مالك الملقب بالأزهار الزينية. تأليف السيد أحمد زيني دحلان. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٥٥- شرح ديوان جرير. تأليف: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي سنة ١٣٥٣هـ.

٢٥٦- شرح ديوان الحماسة لأبي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي. نشره - أحمد أمين، وعبد السلام هارون. الطبعة الثانية - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٢٥٧- شرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري. (تحقيق ودراسة). بحث قدمه لنيل درجة الدكتوراه علي المفضل حمودان. إشراف أ. د. محمود علي مكي رئيس قسم اللغة العربية وآدابها. جامعة القاهرة - كلية الآداب قسم اللغة العربية وآدابها.

٢٥٨- شرح ديوان الحماسة للشيخ أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي الشهير بالخطيب. عالم الكتب - بيروت.

٢٥٩- شرح ديوان الفرزدق. عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه: عبد الله إسماعيل الصاوي. يطلب من المكتبة التجارية الكبرى. مطبعة الصاوي. الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ- ١٩٣٦م.

٢٦٠- شرح الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩١هـ على متن العقائد للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي المتوفى سنة ٥٣٧هـ. وبهامشه حاشية المولى مصلح الدين مصطفى الكستلي المتوفى سنة ٩٠١هـ. على شرح العقائد د. سعادت شركت صحافية عثمانية مطبعة سي جنبر لي طاش خوارنده نومرو سنة ١٣٢٦هـ.

٢٦١- شرح السنة: تأليف المحدث أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. المكتب الإسلامي - بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٦٢- شرح شافية ابن الحاجب. تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٦٣ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة ٧٦١هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. لبنان - بيروت.

٢٦٤ - شرح شواهد شافية ابن الحاجب للعالم عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى سنة ١٠٩٣هـ. تحقيق وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٦٥ - شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب للشيخ العلامة محمد علي الفيومي الشافعي. يطلب من مكتبة محمود توفيق الكتبي بميدان الأزهر الشريف بمصر. مطبعة المعاهد بجوار قسم الجمالية بالقاهرة.

٢٦٦ - شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك للشيخ عبد المنعم الجرجاوي. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٦٧ - شرح شواهد كتاب سيبويه المسمى: «تحصيل عين المذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب». لمؤلفه علم الأعلام يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري. الطبعة الأولى - بالمطبعة الكبرى الإميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣١٧هـ - بالقسم الأدبي.

٢٦٨ - شرح شواهد المغني. تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ. ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة: الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركزي الشنقيطي. لجنة التراث العربي. منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان.

٢٦٩ - شرح صحيح مسلم للنووي. طبع بتصريح الأستاذ محمد محمد عبد اللطيف صاحب المطبعة المصرية. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان. الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٧٠ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك مع حاشية محمد الخضري عليه. طبع: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٧١ - شرح عمدة الحافظ، وعدة اللافظ. تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني، أبو عبد الله. تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي. مطبعة الأمانة بالقاهرة ١٩٧٥م - دار الفكر العربي -.

٢٧٢ - شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني المتوفى سنة ٩٥١هـ. تحقيق: نوري ياسين حسين. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة.

٢٧٣ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري

(٢٧١-٣٢٨). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الرابعة: ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م. دار المعارف - بالقاهرة -.

٢٧٤ - شرح القصائد العشر. صنعة: الخطيب التبريزي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت. الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٢٧٥ - شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله ﷺ. تأليف: جمال الدين محمد بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ. تحقيق: د. محمود حسن أبو ناجي. مؤسسة علوم القرآن - دمشق - بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٢٧٦ - شرح قطر الندى وبل الصدى. تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر العربي - يطلب من مؤسسة دار الكتاب الحديث للطبع والنشر والتوزيع - الكويت -.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، المسمى «مجيب الندى إلى شرح قطر الندى». تاليف: أحمد بن الجمال بن عبد الله ابن أحمد بن علي الفاكهي. طبع شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الثانية: ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

٢٧٧ - شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع. تأليف: صفي الدين الحلي عبد العزيز بن سرايا بن علي السبنسي الحلي (٦٧٧-٧٥٠هـ). تحقيق: نسيب نشاوي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٧٨ - شرح الكافية الشافية. تاليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني. تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث - دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. السعودية - جامعة أم القرى. مكة المكرمة.

٢٧٩ - شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨هـ (الجزء الأول). تحقيق: رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الكريم. طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م. - شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي. دراسة وتحقيق. (الجزء الأول). رسالة دكتوراه - إعداد السيد سعيد شرف الدين. مودعة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر رقم: ١٨٦.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي. دراسة وتحقيق. (الجزء الثاني). رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب درديرمحمد أبو السعود عوض. مودعة بمكتبة اللغة العربية - الأزهر.

٢٨٠ - شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي. تحقيق: د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٠هـ.

٢٨١ - شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي. تأليف: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري. تحقيق: د. صلاح رواي. الطبعة الثانية. جـ/١: دار مرجان للطباعة/ القاهرة. جـ/٢: مطبعة حسان - القاهرة.

٢٨٢ - شرح لمحة أبي حيان للفاضل البرماوي. تحقيق: د. عبد الحميد محمود حسان الوكيل. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٨٣ - شرح اللمع. صنفه ابن برهان العكبري (الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي المتوفى سنة ٤٥٦هـ). تحقيق: فائز فارس. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. الكويت ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- شرح المرزوقي = شرح ديوان الحماسة للمرزوق.

٢٨٤ - شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ. عالم الكتب - بيروت. مكتبة المتنبي - القاهرة.

٢٨٥ - شرح مقصورة ابن دريد للإمام أبي بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي. عني به: عبد الله إسماعيل الصاوي. يطلب من المكاتب العربية للتجارة والطباعة والنشر - فاس - الدار البيضاء.

٢٨٦ - شرح المكودي لألفية ابن مالك مع حاشية ابن حمدون. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م. - شرح المكودي لألفية ابن مالك مع حاشية العلامة أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهري المتوفى سنة ١١٨١هـ. الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٢٨٧ - شرح ملحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري (٤٤٦-٥١٦هـ). تحقيق: د. أحمد محمد قاسم. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م. مطبعة عبير للكتاب والأعمال التجارية حدائق حلوان - مصر.

٢٨٨ – شرح الملوكي في التصريف صنعة ابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. مطابع المكتبة العربية بحلب – سوريا. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

٢٨٩ – شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني. عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني الحلبي. الطبعة الأولى: ١٣٢٥هـ – ١٩٠٧م. مطبعة السعادة القاهرة.

٢٩٠ – شرح الموطأ للعلامة محمد الزرقاني. المطبعة الكستلية ١٢٨٠هـ. تصحيح نصر أبو الوفا الهوريني.

٢٩١– شروح سقط الزند. لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري. مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٥ – ١٩٤٨م.

٢٩٢– شعراء النصرانية: للويس شيخو. طبع في بيروت سنة ١٩٢٦ .

٢٩٣– شعر الأحوص الأنصاري. جمعه وحققه عادل سليمان جمال، وقدم له د. شوقي ضيف. الناشر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م.

٢٩٤– شعر المتوكل الليثي. جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري. طبع في مطابع التعاونية اللبنانية – درعون – حريصا.

٢٩٥– شعر منصور النمري. جمعه وحققه الطيب العشاش. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٢٩٦– شعر النابغة الجعدي. تحقيق: عبد العزيز رباح. نشر المكتب الإسلامي – بدمشق ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

٢٩٧– الشعر والشعراء لابن قتيبة (عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد ٢١٣هـ – ٢٧٦هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر. الطبعة الثالثة ١٩٧٧م. دار التراث العربي للطباعة – القاهرة. – الشعر والشعراء. لابن قتيبة (٢١٣ – ٢٧٦). تحقيق: أحمد شاكر. مطبعة الحلبي: ١٣٧٠هـ.

٢٩٨– شفاء الصدور بشرح الشذور للعلامة عبد الملك بن جمال الدين العصامي (تحقيق ودراسة). رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية (جامعة الأزهر) لنيل درجة العالمية الدكتوراه في اللغويات. إعداد محمد سيد أحمد محمد قروصة. إشراف أ. د. أحمد حسن كحيل أ. د. فايز زكي دياب. ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

٢٩٩– الشمائل المحمدية للإمام أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي صاحب سنن الترمذي المولود بترمذ سنة ٢٠٩هـ، والمتوفى فيها سنة ٢٧٩هـ. إخراج وتعليق: محمد عفيف الزعبي. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٣٠٠- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

- شواهد الجرجاوي = شرح شواهد شرح ابن عقيل للجرجاوي.
- شواهد الشافية = شرح شواهد الشافية.
- شواهد الشذور = شرح شواهد شرح الشذور.
- شواهد العدوي = فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل.
- شواهد الفيومي = شرح شواهد شرح الشذور.
- شواهد المغني = شرح شواهد مغني اللبيب.

الصاد

٣٠١ - الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تاليف: إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. دار العلم للملايين - بيروت.

٣٠٢- صبح الأعشى لأبي العباس أحمد القلقشندي. مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٠هـ- ١٩٢٢م.

٣٠٣ - صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي. طبع دار ومطابع الشعب - القاهرة.

٣٠٤ - صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦هـ-٢٦١هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٩٥٤م.

٣٠٥ - صفة الصفوة لأبي الفرج ابن الجوزي. طبع في حيدر آباد سنة ١٣٥٥هـ.

٣٠٦ - الصلات والبشر في الصلاة على خير البشر. تاليف شيخ الإسلام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (صاحب القاموس) المتوفى سنة ٨١٧هـ. تحقيق: محمد نور الدين عدنان الجزائري، وعبد القادر الخياري، ومحمد مطيع الحافظ. دار الطباعة المحمدية ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م - القاهرة -.

الضاد

٣٠٧ - ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٣٠٨ – الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. منشورات مكتبة الحياة – بيروت – لبنان.

الطـاء

٣٠٩ – طبقات الحنابلة للقاضي لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى. وقف على طبعه، وصححه: محمد حامد الفقي. مطبعة السنة المحمدية ١٣٧١هـ–١٩٥٢ – القاهرة –.

– طبقات ابن سعد = الطبقات الكبرى لابن سعد. طبع في ليدن ١٣٢١هـ.

٣١٠– طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي. طبع بمصر سنة ١٣٢٤هـ.

٣١١– طبقات فحول الشعراء. تاليف: محمد بن سلام الجمحي (١٣٩–٢٣١هـ). شرح وتحقيق: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني – القاهرة –.

٣١٢– طبقات الفقهاء للشيرازي المتوفى سنة ٤٨٦هـ. طبع في بغداد.

٣١٣– طبقات ابن قاضي شهبة. مصورة بدار الكتب المصرية برقم ١١٩٨٨ نحو.

– طبقات القراء = غاية النهاية.

٣١٤– طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداوودي المتوفى سنة ٩٤٥هـ. تحقيق: علي محمد عمر. طبع مطبعة الاستقلال الكبرى. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٣١٥– طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة الخانجي بمصر. سنة ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

العيـن

٣١٦– العرب قبل الإسلام: لجرجي زيدان. طبع في مصر سنة ١٩٠٨هـ.

٣١٧– العقد الفريد. تاليف أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي. تحقيق: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري. مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ١٣٨٤هـ –١٩٦٥م. – العقد الفريد. تاليف: أبي محمد أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي المتوفى سنة ٣٢٧هـ. القاهرة – لجنة التاليف والترجمة والنشر ١٣٥٩ – ١٣٧٢هـ= ١٩٤٠ – ١٩٥٣م.

٣١٨– عقود الجمان في المعاني والبيان لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ. بشرح العلامة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري المعروف بالمرشدي – مفتي الحرم المكي (٩٧٥– ١٠٣٧هـ).

وبالهامش شرح عقود الجمان لجلال الدين السيوطي. الطبعة الثانية ١٣٧٤هـ ـ١٩٥٥م. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٣١٩ـ علم أساليب البيان للدكتور غازي يموت. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م. دار الأصالة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.

٣٢٠ـ عيون الأثر في فنون المغازي والسيرلابن سيد الناس اليعمري. طبع بمصر سنة ١٣٥٦هـ.

الغين

٣٢١ـ غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير بن الجزري. ١٣٥١هـ. ويسمى طبقات القراء.

الفاء

٣٢٢ ـ كتاب الفاخر. تأليف أبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم الكوفي. اعتنى به: شالس أنبروس أستوري. الناشر: دار الفرجاني ـ القاهرة. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م. الطبعة الأولى طبع في مطبعة بريل في مدينة ليدن: ١٩١٥م.

٣٢٣ـ فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. تأليف: الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب ـ بيروت ـ لبنان.

٣٢٤ـ فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل للعلامة الشيخ قطه العدوي. (بهامش شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي).
طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٢٥ـ فتح رب البرية إعراب شواهد جامع الدروس العربية. مطابع الإرشاد ـ القاهرة.

٣٢٦ـ فتوح البلدان للبلاذري. طبع بيروت ـ سنة ١٩٦٢م.

٣٢٧ـ فوائد اللآل في مجمع الأمثال للشيخ إبراهيم بن السيد علي الأحدب الطرابلسي الحنفي.

٣٢٨ـ فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الفندجاني (كان موجوداً سنة ٤٣٠هـ). تحقيق: د. محمد علي سلطاني. مطبعة دار الكتاب دمشق ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٣٢٩ـ الفردوس بمأثور الخطاب. تأليف: أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني الملقب «الكيا» (٤٤٥ـ٥٠٩هـ). تحقيق: السعيد بسيوني زغلول. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م. دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٣٣٠- الفصول الخمسون لابن معطي زين الدين الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي (٥٦٤- ٦٢٨هـ). تحقيق: محمود محمد الطناحي. طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٣٣١- الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون لحافظ الشام ومؤرخه في القرن العاشر شمس الدين محمد بن علي بن طولون الصالحي. عنيت بنشره مكتبة القدسي. طبع مطبعة الترقي بدمشق ١٣٤٨هـ.
٣٣٢- فن البديع. للدكتور عبد القادر حسين. دار الشروق - بيروت - القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣٣٣- فهرس دار الكتب الظاهرية (قسم التاريخ وملحقاته). وضعه: خالد الريان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٣٣٤- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية - النحو). وضعته أسماء الحمصي. مطبوعات: مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
٣٣٥- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل (مدرسة الحجيات). تأليف: سالم عبد الرزاق أحمد. مطبعة الأوقاف بغداد - ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م. الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف.
٣٣٦- الفوائد البهية في تراجم الحنفية للعلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي. عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: السيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
٣٣٧- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي المتوفى سنة ٨٩٨هـ. تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - بغداد ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٣٣٨- فوائد الوفيات لابن شاكر الكتبي. طبع في مصر سنة ١٢٩٩هـ.

القاف

٣٣٩- القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز أبادي (٧٢٩هـ-٨١٧هـ). الطبعة الرابعة ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م - مطبعة دار المأمون. يطلب من المكتبة التجارية الكبرى.
٣٤٠- القراءات الشاذة (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع) لابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠هـ. عني بنشره ج. برجستراسر. مكتبة المتنبي - القاهرة.
- قطر الندى = شرح قطر الندى.

٣٤١- القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية لمؤلفه: محمد بن طولون الصالحي المتوفى سنة ٩٥٣هـ. تحقيق: محمد أحمد دهمان.

٣٤٢- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي الشافعي المتوفى سنة ٩٠٢هـ. الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م. مطبعة الإنصاف - بيروت -.

الكاف

٣٤٣- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لشمس الدين أبي الخير محمد بن الخطيب المعروف بابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ. تحقيق وتعليق: د. مصطفى أحمد النماس. مطبعة السعادة - القاهرة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٤٤- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ. تحقيق وتعليق: عزت علي عيد عطية، وموسى محمد علي الموشي. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٣٤٥- الكامل في ضعفاء الرجال للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٢٧٧هـ - ٣٦٥هـ). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. تحقيق لجنة من المختصين بإشراف الناشر.

٣٤٦- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف لأبي العباس المبرد. تحقق: ج/ ١- ٢ د. زكي مبارك ج/٣ أحمد محمد شاكر. طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م.

٣٤٧- الكبائر للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: عبد المحسن قاسم البراز. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. دار الصابوني - القاهرة.

٣٤٨- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه. مطبعة بولاق ١٣١٦- ١٣١٧هـ بالقسم الأدبي.

٣٤٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧هـ- ٥٣٨هـ). طبع دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٣٥٠- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. تأليف الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠هـ. دار الكتاب العربي- بيروت - لبنان ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٣٥١- كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون للعلامة مصطفى بن عبد الله القسطنطي الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الجلبي، والمعروف بحاجي خليفة. دار الفكر - بيروت - لبنان.

٣٥٢- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري المتوفى سنة ٩٧٥هـ. ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكري حياني، صححه ووضع فهارسه ومفتاحه الشيخ صفوت السقا. منشورات مكتبة التراث الإسلامي - حلب. طبع المطبعة العربية - حلب ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٣٥٣- الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية. تأليف الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل. (وبهامشه المتن المذكور للإمام الحطاب) طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٥٤- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للشيخ نجم الدين الغزي. تحقيق: جبرائيل سليمان جبور. نشر محمد أمين دمج وشركاه - بيروت - لبنان.

٣٥٥- الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية للإمام جمال الدين بن محمد عبد الرحيم بن حسن الأسنوي ٧٠٤ - ٧٧٢هـ. رسالة ماجستير إعداد عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي. إشراف الدكتور محمد إبراهيم البنا. مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية - الأزهر.

اللام

٣٥٦- كتاب اللامات. تأليف: علي بن محمد الهروي النحوي. تحقيق: د. أحمد عبد المنعم أحمد الرصد. ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. مطبعة حسان - القاهرة -.

٣٥٧- كتاب اللامات. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ. تحقيق مازن المبارك. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق - سوريا -.

٣٥٨- اللباب في تهذيب الأنساب. تأليف عز الدين ابن الأثير الجزري. دار صادر - بيروت - ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣٥٩- لحن العامة. تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي. تحقيق: د. عبد العزيز مطر. طبع دار المعارف - القاهرة - ١٩٨١م.

٣٦٠- لسان العرب لابن منظور الإفريقي. تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي. دار المعارف - القاهرة.

٣٦١- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني. طبع حيدر آباد سنة ١٣٣١هـ.
٣٦٢- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة لعبد الملك الجويني (إمام الحرمين أبو المعالي) المتوفى سنة ٤٧٨هـ. تحقيق: د. فوقية حسين محمود. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة. الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
٣٦٣- اللمع في العربية. صنعة أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ. تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف. الطبعة الأولى: ١٣٩٩- ١٩٧٩م. الناشر: عالم الكتب - القاهرة.

الميم

٣٦٤- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم (مع معجم الشعراء للمرزباني). للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي. تعليق وتصحيح: د. ف. كرنكو. عنيت بنشرها للطبعة الأولى مكتبة القدس. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٣٦٥- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (٢٩٥- ٣٨١هـ). تحقيق: سبع حمزة حاكمي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. دار المعارف للطباعة بدمشق.
٣٦٦- المثلث لابن السيد البطليوسي (٤٤٤هـ - ٥٢١هـ). تحقيق: د. صلاح مهدي الفرطوسي. دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م - الجمهورية العراقية.
٣٦٧- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر. الناشر: مكتبة الخانجي - بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض.
٣٦٨- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب ٢٠٠-٢٩١هـ. شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون. القسم الأول: الطبعة الثالثة ١٩٦٩م. القسم الثاني: الطبعة الرابعة ١٩٨٠م. دار المعارف - القاهرة.
٣٦٩- المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر. تأليف عبد المعتال الصعيدي. طبع دار الحمامي للطباعة - ملتزم النشر مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز - القاهرة.

٣٧٠- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع - عيسى البابي الحلبي وشركاه -.

٣٧١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ. بتحرير الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر. منشورات مؤسسة المعارف - بيروت- لبنان ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٧٢- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، تحتوي المجموعة على متن الشافية وشرحها للجاربردي وحاشية الجاربردي لابن جماعة. الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م. عالم الكتب - بيروت - لبنان.

٣٧٣- المحبر: لمحمد بن حبيب. طبع في حيدر آباد ١٣٦١هـ- ١٩٤٢م.

٣٧٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني. تحقيق عبد الحليم النجار. وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة ١٣٨٦هـ.

٣٧٥- المحصول في علم أصول الفقه للإمام فخر الدين محمد بن الحسين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ. تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. السعودية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر.

٣٧٦- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة. تأليف علي بن إسماعيل بن سيده المتوفى ٤٥٨هـ. تحقيق محمد علي النجار. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٣٧٧- المختصر في أخبار البشر، ويعرف بتاريخ أبي الفداء. تأليف: الملك المؤيد إسماعيل أبي الفداء، صاحب حماة. طبع مصر سنة ١٣٢٥هـ.

٣٧٨- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨هـ. مطبعة بولاق - الطبعة الأولى - القاهرة ١٣١٧هـ-١٣٢١هـ.

٣٧٩- مدارس دمشق في العصر الأيوبي. تأليف: د. حسن شميساني. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م. منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت -.

٣٨٠- المدارس النحوية. تأليف: د. شوقي ضيف. الطبعة الخامسة - دار المعارف - القاهرة.

٣٨١- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع. لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد

الحق البغدادي المتوفى سنة ٧٣٩هـ. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.

٣٨٢- مرآة الجنان: لليافعي. طبع في حيدر آباد سنة ١٣٣٧هـ - ١٣٣٩هـ.

٣٨٣- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب. طبع في دمشق سنة ١٣٩٢هـ.

٣٨٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.

٣٨٥- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٨٦- المسائل الحلبيات. صنعة أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ. تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.

٣٨٧- المسائل الشيرازيات. تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى سنة ٣٧٩هـ. (جمعها أحمد بن سابور تلميذ المؤلف). مخطوط مصور بمعهد المخطوطات العربية - القاهرة - رقم: ١٥٣ نحو.

٣٨٨- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ. تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م. مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر.

٣٨٩- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ. تحقيق: شيخ راشد. منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية دمشق ١٩٨٦م.

٣٩٠- المسائل المنثورة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ). تحقيق: مصطفى الحدري. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٩١- المساعد على تسهيل الفوائد شرح للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك. تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات. طبع دار الفكر - دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م المملكة العربية السعودية - جامعة أم القرى.

٣٩٢- مسالك الأبصار في مالك الأمصار لابن فضل الله العمري. طبع في مصر سنة ١٣٤٢هـ-١٩٢٤م.
٣٩٣- المستدرك على الصحيحين. للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي). دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
٣٩٤- المستدرك على معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية). ترجمة المؤلف بقلمه. تأليف عمر رضا كحالة. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م. مطبعة الرسالة - بيروت - لبنان.
٣٩٥- المستقصى في الأمثال لجار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. الطبعة الثانية: ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٣٩٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل (وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، وفي أوله فهرس رواة المسند من الصحابة وضعه محمد ناصر الدين الألباني) المكتب الإسلامي - بيروت -. الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٩٧- مسند الحميدي للإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المتوفى سنة ٢١٩هـ. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. عني بنشره المجلس العلمي (كراتشي الباكستان الهند). الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
٣٩٨- المسوى شرح الموطأ. تأليف الإمام ولي الله الدهلوي. علق عليها وصححها جماعة من العلماء بإشراف الناشر. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٣٩٩- المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ. تأليف: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبي حامد البديري الدمياطي المتوفى سنة ١١٤٠هـ. تحقيق: هشام سعيد محمود. مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م. الجمهورية العراقية.
٤٠٠- مشكاة المصابيح. تأليف الشيخ ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
٤٠١- مصابيح السنة. للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي. تحقيق: د. يوسف المرعشلي. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. طبع دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٤٠٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. تأليف: العلامة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي. المكتبة العلمية - بيروت - لبنان.

٤٠٣- مصطلحات الكوفيين النحوية. إعداد - عبد القادر عبد الرحمن السعدي. رسالة ماجستير بإشراف أ. د. فايز زكي دياب، مودعة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٤٠٤- المطالع السعيدة. شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط. تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: د. طاهر سليمان حمودة. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية ١٩٨٣م.

٤٠٥- المعارف لابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم (٢١٣-٢٧٦هـ). تحقيق: د. ثروت عكاشة. الطبعة الثالثة - دار المعارف بمصر.

٤٠٦- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان لعبد الرحمن بن محمد الدباغ (مع استدراكات عليه لأبي القاسم بن عيسى بن ناجي). طبع في تونس سنة ١٣٢٠هـ.

٤٠٧- معاني الحروف. تأليف: أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (٢٦٩- ٣٨٤هـ). تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ -١٩٨١م. دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة - السعودية - جدة.

٤٠٨- معاني القرآن. صنفه: الأخفش الأوسط الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (المتوفى سنة ٢١٥هـ). تحقيق: فائز فارس. الطبعة الثانية ١٤٠١هـ- ١٩٨١م. الصفاة- الكويت.

٤٠٩- معاني القرآن. تأليف: أبي زكريا بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار. الطبعة الثانية سنة ١٩٨٠م. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤١٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السِّري). شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م. عالم الكتب - بيروت.

٤١١- معاهد التنصيص للعباس عبد الرحيم بن عبد الرحمن (٨٦٧- ٩٦٣). طبع المطبعة البهية سنة ١٣١٦هـ.

٤١٢- معجم الأدباء لياقوت الحموي. مطبوعات دار المأمون بالقاهرة. الطبعة الأخيرة ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.

٤١٣- المعجم الأدبي تأليف: جبور عبد النور. الطبعة الأولى مارس ١٩٧٩- دار العلم للملايين - بيروت.

٤١٤- معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي. طبع: دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت لبنان.

٤١٥- معجم الشعراء للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٨٤هـ (ومعه المؤتلف والمختلف للآمدي) تصحيح وتعليق: د. ف. كرنكو. عنيت بنشرهما للطبعة الأولى مكتبة القدس. دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان- الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٤١٦- معجم الشعراء في لسان العرب. د. ياسين الأيوبي. دار العلم للملايين. الطبعة الأولى ١٩٨٠م - بيروت - لبنان.

٤١٧- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة. تأليف عمر رضا كحالة. الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. مؤسسة الرسالة - بيروت- لبنان.

٤١٨- المعجم الكامل في لهجات الفصحى. جمع وترتيب د. داود سلوم. عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م. بيروت - لبنان.

٤١٩- معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية) لعمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٤٢٠- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تأليف عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي. تحقيق وضبط: مصطفى السقا. الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م. عالم الكتب - بيروت.

٤٢١- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية (باللغتين العربية والإنجليزية). دكتور: محمد إبراهيم عبادة. دار المعارف - القاهرة.

٤٢٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور: محمد سمير نجيب اللبدي. مؤسسة الرسالة - دار الفرقان. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٤٢٣- معجم المطبوعات العربية والمصرية. جمعه ورتبه: يوسف إليان سركيس. طبع مطبعة سركيس بمصر سنة ١٣٤٦هـ- ١٩٢٨م.

٤٢٤- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. تأليف: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار الحديث - القاهرة.

٤٢٥- معجم مقاييس اللغة. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥هـ. تحقيق عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٤٢٦- معجم النحو. تأليف: عبد الغني الدقر. الطبعة الأولى بإشراف أحمد عبيد. الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م. مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٤٢٧- المغرب في حلى المغرب لأبي سعيد المغربي المتوفى سنة ٦٨٥هـ. تحقيق: د. شوقي ضيف. طبع دار المعارف - القاهرة.

٤٢٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ. تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. وراجعه: سعيد الأفغاني. الطبعة الثالثة - ١٩٧٢م. دار الفكر بيروت.

٤٢٩- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده. طبع في حيدر آباد سنة ١٣٢٩هـ.

٤٣٠- مفتاح العلوم. تأليف: أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦هـ. الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٤٣١- المفصل في علم العربية: تأليف الإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ. وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي. دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة - بيروت - لبنان.

٤٣٢- المفضليات. للمفضل الضبي. شرح وتحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون. طبع دار المعارف ١٣٧١هـ.

٤٣٣- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ. تحقيق: كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للطبع - العراق - ١٩٨٢م.

٤٣٤- المقتضب لأبي العباس المبرد. تحقيق عبد الخالق عضيمة. طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة - ١٣٨٨هـ.

٤٣٥- المقدمة الجزولية في النحو. تصنيف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي

المتوفى بأزمور سنة ٦٠٧هـ. طبع ونشر: مطبعة أم القرى. الطبعة الأولى بالقاهرة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤٣٦- المقرب. تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩هـ. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني- بغداد. الطبعة الأولى ١٣٩٢-١٩٧٢. من منشورات رئاسة ديوان الأوقاف بالعراق.

٤٣٧- المقصور والممدود لأبي العباس أحمد محمد بن الوليد بن ولاد النحوي. طبع في لندن. مكتب الهند سنة ١٩٠٠م.

٤٣٨- الممتع في التصريف. لابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧-٦٦٩هـ). تحقيق: د. فخر الدين قباوة. منشورات دار الآفاق الجديدة/ بيروت- لبنان. الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٤٣٩- المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رضي الله عنه. تأليف أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي المتوفى سنة ٤٩٤هـ. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان. طبعة مصورة عن الطبعة الأولى لمولاي عبد الحفيظ ١٣٣٢هـ. الطبعة الأولى سنة ١٣٣١هـ مطبعة السعادة- القاهرة.

٤٤٠- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي. لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. ملتزم الطبع والنشر - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

٤٤١- المنقوص والممدود للفراء. (مع التنبيهات لعلي بن حمزة). تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوني. دار المعارف - القاهرة.

٤٤٢- منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال ويعرف بالرجال الكبير لمحمد بن علي الإستر أبادي. طبع على الحجر في طهران ١٣٠٤هـ.

٤٤٣- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية. تأليف: د. أحمد شلبي. ملتزم الطباعة والنشر مكتبة النهضة المصرية القاهرة - الطبعة السادسة ١٩٨٣م.

٤٤٤- الموشح شرح الكافية لمحمد بن أبي بكر الخبيصي. مخطوط مودع في المكتبة الأزهرية برقم عام: ١٨١٣ خاص ٢٨٨ .

٤٤٥- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء. تأليف: أبي عبد الله محمد بن

عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٨٤هـ. المطبعة السلفية ومكتبها ١٣٤٣هـ – القاهرة.

٤٤٦– موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (شرح قواعد الإعراب) للشيخ خالد الأزهري. (بهامش إعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب للشيخ خالد). طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

٤٤٧– الموضوعات للعلامة أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي (٥١٠–٥٩٧هـ). تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. المملكة العربية السعودية – المدينة المنورة– المكتبة السلفية. الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.

٤٤٨– الموطأ لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس رضي الله عنه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٤٩– ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. طبع في مصر سنة ١٣٢٥هـ.

النون

٤٥٠– نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. دار الرياض للنشر والتوزيع/ السعودية. الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م. طبع دار النصر للطباعة الإسلامية – القاهرة.

٤٥١– النجوم الزاهر في ملوك مصر والقاهرة. لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكي (٨١٣–٨٧٤هـ) نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعة – وزارة الثقافة والإرشاد القومي – المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

٤٥٢– نزهة الألباء في طبقات الأدباء لعبد الرحمن بن محمد الأنباري. طبع في مصر سنة ١٢٩٤هـ.

٤٥٣– نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس: للعباس بن علي الموسوي. طبع في مصر سنة ١٢٩٣هـ.

٤٥٤– نسب قريش. تاليف الشيخ أبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب ابن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام. تعليق وتصحيح أ. ليفي بروفنسال. دار المعارف للطباعة والنشر بمصر – ١٩٥٣م.

٤٥٥- النشر في القراءات العشر. للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ. مراجعة: علي محمد الضباع. دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان.

٤٥٦- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. للشيخ أبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي المتوفى سنة ٧٤٥هـ. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. مؤسسة الرسالة - بيروت -.

٤٥٧- نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب. تاليف الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني. تحقيق: د. إحسان عباس. ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م. دار صادر- بيروت.

٤٥٨- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب. تأليف أبي العباس أحمد القلقشندي (٧٥٦-٨٢١هـ). تحقيق: إبراهيم الأبياري. الناشرون: دار الكتب الإسلامية - دار الكتاب المصري - القاهرة - دار الكتاب اللبناني - بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م. مطبعة نهضة مصر.

٤٥٩- نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري. مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة.

٤٦٠- النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦هـ). تحقيق: طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد الطناخي. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.

٤٦١- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد. الطبعة الأولى ١٩٨١م -١٤٠١هـ. دار الشروق - بيروت - القاهرة.

٤٦٢- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ. دار الجيل - بيروت- لبنان.

الهاء

٤٦٣- هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك. تاليف محمد بن علي بن طولون الدمشقي الحنفي المتوفى سنة ٩٥٣هـ. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٧٩ مجاميع (الرسالة رقم: ١١).

٤٦٤- هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي.

استانبول سنة ١٩٨١م. أعادت طبعه بالأوفست - دار العلوم الحديثة - بيروت - لبنان.

٤٦٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ود. عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية/ الكويت ١٣٩٤هـ- ١٩٧٥م.

الــواو

٤٦٦- الوافي في العروض والقوافي. صنعة: الخطيب التبريزي. تحقيق: الأستاذ عمر يحيى، ود. فخر الدين قباوة. طبع دار الفكر - دمشق. الطبعة الثالثة ١٩٧٩م - ١٣٩٩هـ.

٤٦٧- الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر. تصنيف الإمام محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفي (٧٠٨-٧٨٦هـ). تحقيق: د. جمال عبد العاطي مخيمر. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. مطبعة حسان - القاهرة. انتهى.

فهرس محتويات الجزء الثاني

انتهى